

الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في
الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه للامام العلامة شمس الدين محمد
ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب
الدين أحمد بن الرملی رضي
الله تعالى عنهما
آمين

ولاجل تمام النفع وضعنا بهامشه حاشيتان الاولى
حاشية العلامة أبي الضياء الشيخ علي الشيرازي
والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصولا بينهما
بجدول للتمييز فحاشية الرشيدى باعلى الهامش
وحاشية الشيرازي تلها رضى الله عن الجميع



4030

فهرسة الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

صفحة	باب كيفية صلاة المسافر	صفحة	(كتاب الصيام)
٢	باب كيفية صلاة المسافر	٣٠٦	(كتاب الصيام)
٩	فصل في شروط القصر وتوابعها	٣١٢	فصل في أركان الصوم
٢٠	فصل في الجمع بين الصلاتين	٣١٧	فصل شرط الصوم الخ
٢٨	باب صلاة الجمعة	٣٢٦	فصل شرط صحة الصوم من حيث
٦٢	فصل في الأغسال المستحبة في الجمعة		الفاعل والوقت الخ
	وغيرها وما يذكر معها	٣٣٢	فصل في شروط وجوب صوم رمضان
٧٤	فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة		وما يبيح ترك صومه
	وما لا تترك به وجواز الاستخلاف	٣٣٦	فصل في فدية الصوم الواجب
	وعدمه وما يجوز للزحوم وما يمتنع من	٣٤٢	فصل في موجب كفارة الصوم
	ذلك	٣٤٧	باب صوم التطوع
٨٤	باب كيفية صلاة الخوف	٣٥٣	(كتاب الاعتكاف)
٩٥	فصل فيما يجوز لبسه من ذكر وما لا يجوز	٣٦٣	فصل في حكم الاعتكاف المنذور
١٠٤	باب صلاة العيدين	٣٦٩	(كتاب الحج)
١١٤	فصل في التكبير المرسل والمقيد	٣٨٧	باب المواقيت للنسك زمانا ومكانا
١١٧	باب صلاة الكسوفين	٣٩٤	باب الاحرام
١٢٥	باب صلاة الاستسقاء	٤٠٢	باب دخوله أي المحرم مكة زادها الله
١٣٧	باب في حكم تارك الصلاة		شرفا وبرأ وما يتعلق به
١٤٠	(كتاب الجنائز)	٤٠٥	فصل فيما يطلب في الطواف من
١٥٩	فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما		واجبات وسنن
١٦٩	فصل في الصلاة على الميت المسلم غير	٤١٦	فصل فيما ينتم به الطواف وبيان
	الشهيد		كيفية السعي
١٧٣	فرع في بيان الاولى بالصلاة	٤١٩	فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه
١٩٣	فصل في دفن الميت وما يتعلق به	٤٢٤	فصل في الميت بزدلفة والدفع منها
٢٢٤	(كتاب الزكاة)		وفما يذكر معها
٢٢٥	باب زكاة الحيوان	٤٣١	فصل في الميت يعني لياالي أيام التشريق
٢٤٥	باب زكاة النبات		الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيما
٢٥٦	باب زكاة النقد		يذكر معه
٢٦٦	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة	٤٤١	فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان
٢٦٩	فصل في أحكام زكاة التجارة		أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك
٢٧٦	باب زكاة الفطر	٤٤٧	باب محرمات الاحرام
٢٨٨	باب من تلزمه الزكاة	٤٧٣	باب الاحصار والفوات
٢٩٦	فصل في أداء الزكاة		
٣٠٠	فصل في تجهيل الزكاة وما يذكر معه		

دائرة نمبر	۱۸۹۴
فن نمبر	الفت ۲۱
كتاب نمبر	۵۶ ع

بسم الله الرحمن الرحيم

باب صلاة المسافر

(قوله صلاة المسافر) انظر
مشروعية صلاة المسافر
في أي سنة كانت وفي
حاشية العلامة القليوبي
وشرعت في السنة الرابعة
من الهجرة قاله ابن الاثير
وقيل في ربيع الآخر من
السنة الثانية قاله الدولاوي
وقيل بعد الهجرة باربعة
يوما وأول الجمع كان في
سفر غزوة تبوك سنة
تسع من الهجرة (قوله
من حيث القصر) أي
لا من حيث الاركان
والشروط (قوله ويتبعه
الكلام في قصر فوائت
الخ) قد يقال هذه داخلة
في قوله من حيث القصر
اذ هو شامل لما يفعل في
السفر فانه في الحضر أولى
وقوله والجمع عطف على
القصر (قائده) قال
ع روى ابن أبي شيبة
والطبراني خيار أمتي

بسم الله الرحمن الرحيم

باب كيفية (صلاة المسافر)

من حيث القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع
الاعتراض بان الترجمة ناقصة على ان المعيب ان يترجم لشيء ويذكر انقص منه اما ذكر زائد
على الباب عن الترجمة فلا وقد وقع مثل ذلك للبخاري كثير والاصل في القصر قوله تعالى
واذا ضربتم في الارض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازه في الأمن لخبر لما
سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته
وبجوز فيه الانعام لما صح عن عائشة انها قالت يا رسول الله قصرت وأتممت وأفطرت
وصمت أي بفتح التاء الاولى وضم الثانية فيهما ويجوز عكسه فقال أحسنت يا عائشة واما
خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فغناه لمن أراد الاقتصار عليه بما جعلا بين الأدلة
وسمى أي ما يدل على الجمع ولما كان القصر أهم هذه الامور بدأ المصنف به فقال (انما

تقصر

من يشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله والذين اذا أحسنوا استبشروا

واذا أساؤا استغفروا واذا سافروا قصر واذا فطروا أه سم على منهج (قوله لما سأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم)
روى ذلك عنه يعلى بن أمية حيث قال كما في شرح الروض قالت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد أمن الناس فقال
عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة الخ (قوله ويجوز عكسه) أي من حيث العربية
والافهذ الخبر عن قضية وقعت وابست هي محتملة للامرين حتى يجوز كل فان كان القاصر والمفطر هو النبي صلى الله عليه
وسلم تميز فتح التاء في الاولين منهما أو عائشة تميز العكس اللهم الا ان يقال ان القصر والانعام وقعا في يومين مختلفين وعبارة
البيضاوي في تفسير الآية ويؤيده أي جواز القصر انه عليه السلام اتم في السفر وان عائشة اعفرت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقالت يا رسول الله قصرت وأتممت وأفطرت فقال أحسنت يا عائشة (قوله ولما كان القصر أهم) أي
من حيث ان فيه ترك بعض الصلاة ولكونه متفقا عليه بيننا وبين الخنفية

باب صلاة المسافر (قوله ويجوز عكسه) يتوقف فيه بأنه لا معنى لهذا التجوز مع ان الضبط تابع للواقع فان كان الواقع انه صلى الله عليه وسلم قصر وأتم وأفطر وصامت تعين فتح الأولين منهما وان كان الأمر بالعكس تعين ضمهما وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بأنه بالنظر لمجرد الأعراب وفيه ان هذا الفائدة فيه اذ من المعلوم ان التاء قابلة في حد ذاتها للتفتح والضم

(قوله لا صبح ومغرب بالاجماع) نعم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف الى ركعة اهـ حج وكاه لشدوده لم يعتد به في مخالفة الاجماع وفي حجر أيضا وعم ابن عبد السلام ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح وغيرها العموم الحديث المذكور (قوله ولا بد ان تكون الرباعية مكتوبة) الطاهر انه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو اصاله ولهذا يجوز للمسبي القصر مع انها غير مكتوبة في حقه وذلك لانه قيل ان الفرض احداها ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست نقلا محضامته حتى يمتنع القصر وله اعادتها تامة أي ان صلاها مقصورة ولو صلاها تامة ينبغى ان يمتنع اعادتها بصورة مر اهـ سم على من خرج أي وذلك لان الاتمام هو الاصل ٣ والاعادة فعل الشيء ثانيا بصفته الاولى وكان مقتضاه انه

اذا قصر الاولى لا يعيدها
الا مقصورة لكن لما كان
الاتمام هو الاصل
جاز اعادتها تامة وينبغي
ان يحل ذلك اذا لم يعدها
خلل في الاولى أو خروجها من
الخلاف والاجازة قصر
الثانية واتمامها حيث كان
يقول به المخالف وسيأتي
الشرح ان الوجه اعادتها
مقصورة بعد قول المصنف
ولو اقتدى بتم لحظة لزمه
الاتمام (قوله ومنه) أي
من المكروه وقوله ان
يسافر وحده ولو قصر
السفر وقوله منفردا في
حج اسقاط منفردا وهو
أولى له لم بالانفراد من

تقصر رباعية) لا صبح ومغرب بالاجماع وأما خبر مسلم فرضت الصلاة في الخوف ركعة فيحمل على انه يصلها فيه مع الامام وينفرد بالآخرى اذا الصبح لو قصر لم تكن شغفا وخرجت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعة بين لانها لا تكون الا وترا ولا الى ركعة لخروجها بذلك عن باقي الصلوات ولا بد ان تكون الرباعية مكتوبة من الخس فلا تقصر مندورة ولا نافلة لعدم وروده (مؤداة) وفائدة السفر الثانية ملحقه بها ولا ينافي الحصر أو انه اضافي لاسيما وقد نص عليها به وذلك فلا تقصر فائدة الحضر في السفر كما سيأتي (في السفر الطويل) اتفقا في الامس وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أي الجائز سواء كان واجبا أم مندوبا مباحا أم مكروها ومنه ان يسافر وحده منفردا لاسيما في الليل لخبر أحمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر وامن راكب الفلاة وحده أي ان ظن لحوق ضرره وقال الراكب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكره أيضا اثنان فقط لكن الكراهة فيهم ما أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما أعلم في الوحدة ما سار راكب بليل وحده نعم من كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع لرفقة لم يكره في حقه ما ذكر فيما يظهر كما لو دعت حاجة الى الانفراد والبعده عن الرفقة الى حد لا يلحقه غوهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى فلا قصر في سفر المعصية كما سيأتي ولو خرج لجهة معينة تبعها لشخص لا يعلم سبب سفره أو لتنفيذ كتاب لا يعلم ما فيه فالتمجه كما قاله الاسنوي الحاقه بالمباح (لا فائدة الحضر) ولو على احتمال ومثل ذلك في جميع ما يأتي سفر يمتنع القصر فيه فلا يقصرها وان قضاها في السفر بالاجماع ولا نهائيتها في ذمته تامة ولا يبرأ منها الا بفعلها كذلك ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعها فان كانت قضاء لم تقصر والا قصرها قيل وعلم من هذه العبارة انه

قوله وحده ويمكن أن يقال الجمع بينهما كيد (قوله وقال الراكب شيطان) أي كاشيطان في انه يبعده عن الناس لئلا يطلع على أفعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده (قوله لكن الكراهة فيهم ما أخف) أي من الواحد (قوله ما سار راكب بليل) خص راكب الليل لانهم ما مظنة الخوف أكثر والافضل راكب المسائي ومثل الليل النهار (قوله تبع الشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال متبوعه شيئا وقوله سبب سفره مفهومه انه لو لم ان متبوعه مسافر لمعصية لا يجوز له السفر معه ولا الترخص بتقدير سفره لعصياه به وقد يتوقف فيه اذا كان التابع لا يشاركه في المعصية التي سافر لاجلها ثم رأيت ما سيأتي في الفصل الآتي في قول الشارح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر الخ (قوله فالتمجه كما قاله الاسنوي الخ) وينبغي ان مثل ذلك مالوا كره على ايصاله وعلم ان فيه معصية لانه لا يلزم من ايصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بان شك (قوله الا بفعلها كذلك) أي تامة (قوله فان كانت قضاء) أي بان لم يبق من وقتها ما يسع ركعة كما يأتي في قوله ومقتضى الخ (قوله وعلم من هذه العبارة) أي قوله فان كانت قضاء الخ

والاولى في الجواب ان يقال السفر الذي سألت فيه عائشة وقع فيه الامر ان جميعا فتارة صامت وافتروا تمت وقصر وتارة

(قوله ومقتضى كلامهم) ووجد ببعض النسخ باصلاح المؤلف بدل قوله ومقتضى الخ والوجه خلافه وعبارة سم على حجر قوله ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ هل صورة المسئلة انه شرع فيها وأدرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرها عن الوقت امتنع قصرها إذ مجرد بقاء قدر ركعة من الوقت بعد السفر يجوز لقصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائتة سفر وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقد بقي قدر ركعة الخ دال على الثاني دلالة لا حفاء مع ما بل لا تكاد تحتل غير ذلك نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب أحمد الرملي الاول وفيه نظر فليتأمل وقوله خلافه هو المعتمد أي في قصرها اذا سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة سواء شرع فيه في الوقت أم لا وهذا هو المعتمد كما صرح به الزياي اه وسياقنا للشارح عند قول المصنف ويجب كون التأخير بنية الجمع ما يوافقه حيث قال ثم والفرق بينه وبين جواز القصر الخ (قوله وبه فارق عدم قضاء الجمعة جمعة) أي لا تنفعا سبب كونها جمعة وهو الوقت (قوله وما قررناه) أي من قوله الذي هو كذلك الخ (قوله بالمشهور أن المعرفة) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور والبدل على نية تكرار العامل قال به القدرة فيه (قوله يبين عدم الفرق) أي بين قصائهما في السفر الذي فائت فيه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت هنا وهي قوله دون الحضر ٤ (قوله ومقابل الاظهر يقصر فيها) أي في السفر والحضر ولو أخر هذا عن قوله الا ترى

دون الحضر كان أولى (قوله وما ألحق به) أي كسفر المعصية (قوله مجاوزة سورها) هو بالله من البقية بعده المحيط بالبلد اه عميرة وفيهم على منهج اعلم ان العادة ان باب السورة كتفان خارجان عن محاذة عتبة بحيث ان الخارج يجاوز العتبة وهو في محاذة الكتفين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتفين فليس له القصر

ان فعل في السفر ركعة فاكثر قصرها والا فلا ومقتضى كلامهم خلافه (ولو تضي فائتة السفر) المبح للقصر (فالاظهر قصره في السفر) الذي هو كذلك وان كان سفر آخر وتخل بينهما اقامة طويلة لو حود سبب القصر في قصائهما كما دأبوا به فارق عدم قضاء الجمعة وما قررناه في السفر الاخر غير وارد على المصنف ولو قلنا بالمشهور أن المعرفة اذا أعيدت تكون عين الاولى اذ قوله دون الحضر يبين عدم الفرق ومحل تلك القاعدة على ما فهم من نزاع عند عدم قرينة تصرف الثانية لغير الاولى أو ما هو أعم منها ومقابل الاظهر يقصر فيها لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء وفي قول يتم فيه الانها صلاية ردت الى ركعتين فاذا فائت أتى بالاربع كالجمعة وفي قول أيضا ان قصائهما في ذلك السفر قصر والا فلا (دون الحضر) وما ألحق به انما قد سبب القصر حال فعلها (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأول سفره مجاوزة سورها) المختص بها ولو متعدد كما قاله الامام أو كان داخله من اربع وخراب اذ ما في داخل السور مدود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة وان كان لها بعض سور وهو صوب مقصده اشترط مجاوزته ولو كان السور متهدما وبقيت له بقايا اشترط مجاوزته والا فلا ويحمل الكلامان على هاتين الحالين والخندق فيما لا سور لها كالسور

قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه نظر وما لم للتوقف فليحذر اه (أقول) ومراده بقوله للتوقف وبعبارة التوقف على مجاوزة السور ولعل وجهه انه لا يعد مجاوزة للسور الا بمجاوزة جميع أجزائه ومنها الكتفان ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه م اه سم على منهج وبعض الموهامش نقل عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره سم هذه طريقة والذي مشى عليه جماعة انه لا يشترط وهو أظهر ووجهه انا اذ لم نعتبر البساتين وان كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الاولى اه (أقول) وقد منع الاولوية بل والمساواة ويفرق بين البساتين وموافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف مرافق القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فان الحاجة المؤكدة بل الضرورة داعية اليها الا أهل القرية لا يستغنون عنها فاشترطت مجاوزتها وقال الشيخ عميرة بحث الاذرى اشترط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها اه وبقي ما لو هجرت المقبرة المذكورة واتخذ غيرها هل يشترط مجاوزتها أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لنسبته اليهم واحترامها لهم لو اندرست وانقطعت نسبتها اليهم فلا يشترط مجاوزتها وهو مخالف لما نقل عن م من اشترط مجاوزتها (قوله اشترط مجاوزته) أي السور الذي بقي منه شيء

بالعكس فيجتمل انها سألت مرتين في كل مرة عن حالة ويحتمل انها سألت مرة واحدة عن احدهما فاختلقت الروايات فيما سألت عنه من الحالتين لوقوعهما ان كان هناك روايات فتأمل (قوله أو أنه اضافي) أي لا فائتة الحضر (قوله وعلى الاظهر

قوله اه لا أثر له) أي الخندق (قوله مع وجود السور) قال سم على منهج في اثناء كلام قال الاسنوي لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها قاله في التتمة اه وعبارة العباب والخندق كالسور وكذا قنطرة الباب اه ولو كانت القنطرة على باب السور فيتجه اشترط مجاوزتها ولا يكفي مجاوزة السور وان لم يكن سور اشترط ثم رأيت مر قال لا يشترط مجاوزة الخندق أو القنطرة وراء السور وان لم يكن سور اشترط اه وبقي ما لو كان ثم خندق وقنطرة ولا سور هناك فهل يشترط مجاوزتها معا أو الاول منهما فيه نظر والا قرب ان العبرة بالذي يمر عليه أولا منها وتقل عن سم بهامش الباب ما يوافقها وانظر ما صورة القنطرة التي يشترط مجاوزتها مع ان الذي نعرفه في القنطرة انما هو جعلها للبرور عليها لا لحفظ البلد (قوله لو انشئت) أي قرية وقوله الى جانب جبل ليكون كالسور يشعربانهم لو لم يقصدوا كونه كالسور بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند ارادة البناء لعدم صلاحية غير ذلك الموضع مثلا لم يشترط مجاوزته وأسقط هذا التعليل جحرفا قضي ٥ انه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل به منفعة لاهل

القرية (قوله مقتصدا) أي متوسطا (قوله اشترط مجاوزة ما ينسب اليه) أي المنشأ بجانب البلد (قوله كما قالوا في النازل) أي المقيم في وهددة فالي فيه بمعنى في (قوله ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها) أي لا ارادة حفظها من الماء مثلا أما ما جرت العادة به من القاء الرماد ونحوه حول البلد فليس مما نحن فيه فإنه يكون كالسور ولكنه يعد من مراقبها على ما مر في كلام سم نقلا عن مر (قوله ان هو خارج السور) أي ولو كان الاخر من الذين

وبعضه كبعضه وان خلا عن الماء فيما يظهر وعلم مما تقرر انه لا أثر له مع وجود السور قال الاذري لو انشئت الى جانب جبل ليكون كالسور لها اشترط في حق من يسافر الى جهته ان يقطعه اذا كان ارتفاعه مقتصدا فار لم يكن مقتصدا اشترط مجاوزة ما ينسب اليه عرفا كما قالوا في النازل الى وهددة انه لا بد ان يصعد عند الاعتدال ولا تنقل عندي ويلحق بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب أو نحوه (فان كان وراءه عمارة) كدور ملاصقة له عرفا (اشترط مجاوزتها) أيضا (في الاصح) لانها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه (قلت الاصح لا يشترط) مجاوزتها (والله أعلم) لعدم عددها من البلد ألا ترى انه يقال سكن فلان خارج البلد ويؤيده قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلد ان يدفع زكاته من هو خارج السور لانه نقل للزكاة ولا ينافيه ما يأتي انه لو اتصل ببناء قرية باخرى اشترطت مجاوزتها لانهم جعلوا السور فاصلا بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران الذي اذا أراد ان يسافر من جهة السور لم يشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبلدة منفصلة عن أخرى ولا ما أطلقه المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان من اعتبار العمران لانه محمول على سفره من بلدة لا سور لها ليوافق ما هذا (فان لم يكن لها سور) أصلا أو في جهة مقصده أو كان لها سور غير خاص بها كقرى متفاصلة جمعها سور ولو مع التقارب (قوله) أي سفره (مجاوزة العمران) وان تخلفه خراب لا أصول ابنية به أو نهروان كان كبيرا أو ميسدا ان لكونه محل الإقامة (لا) مجاوزة (الخراب) الذي لم يبق أصوله أو هجره بالتحويط عليه أو اتخذوه مزارع فلا ينافيه ما في المجموع من اشترط مجاوزته لانه محمول على غير ما قلناه (و) لا (البساتين) والمزارع كما علمت بالاولى ولهذا أسقطها من المحرر وان اتصلت بما سافر منه أو كانتا محوطتين لانهما لا يتخذان

بيوتهم داخل السور فليتنبه له فانه يقع بصرنا كثيرا (قوله لانهم جعلوا السور فاصلا) أي ذار قابين المستثنين فليس المراد ان بين المتصلتين سورا (قوله مجاوزة العمران) بضم الهمزة ومنه المقابر المتصلة ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بحثه الاذري وينت ما فيه في شرح العباب وان كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه فالفرق بين ما هنا وبين الحلة الانية واضح انتهى جرح وقوله مصرح بخلافه تقدم عن الشارح ما فيه (قوله لا أصول ابنية) عفة لخراب والمعنى ان الخراب المتخلل بين العمران اذا صار أرضا محضة لا أثر للبناء فيه يشترط مجاوزته (قوله لا مجاوزة الخراب) قال والد الشارح في حواشي شرح الروض قال الجويني لو سور واعي العامر سور واعي الخراب سور فلا بد من مجاوزة السورين انتهى (أقول) وقد يتوقف فيه ويقال الا قرب عدم اشترط مجاوزة السور الثاني ادلا عبرة به مع وجود التحويط على العامر (قوله كما علمت) أي المزارع (قوله وان اتصلتا) أي البساتين والمزارع وهو غاية

(قوله والا اكتفى) أى لا يتصل (قوله ساكن الخيام) فائدة الخيمة أربعة أعواد وتنصب وتسقف بشئ من نبات الأرض وجهها خيم يحذف الماء كثره وتغرثم تجمع على خيام ككباب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما المتخذ من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يتجاوزون فيطلقونه عليه انتهى أسنوى وقوله وتسقف بتخفيف القاف المفقوحة وقد تشدد وفي المصباح سقفت البيت سقفا من باب قتل عملت له سقفا وأسقفته بالالف كذلك وسقفته بالتشديد بمبالغة (قوله بحيث يجتمع أهل السمر) وهو الحديث ليلا وقوله في ناد لما دى مجتمع الموم قال في المصباح ندا القوم ندوا من باب قتل اجتمعوا ومنه الندادى وهو مجلس القوم ومحدثهم انتهى وقوله ولا بد من مجاوزة مرافقها قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعرض له في القرية أنه لا يشترط مجاوزته فيها وعليه جرى حجر وتقدم عن سم عن الشارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكذا ماء وحطب اختصا بها) ظاهره وان بعد أول قول بل بشرط نسبتها إليها عرفا لم يكن بعيدا (قوله اشترط مجاوزة العرض) كالصريح في أنه لا بد من مجاوزة العرض والمهبط والمصعد فيما ذكر وأن لم تكن الحلة عامة لها وهو كذلك كما يفيد كلام الأئمة واعتمده شيخنا الرملى فاذا كانت الحلة ٦ مرافقها في أثناء الوادى وأراد السفر إلى جهة العرض لا تكفى مجاوزة الحلة مرافقها

بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا قنأمة له ثم جزم مر بخلافه فقال بل يكفي كما في شرح الروض انتهى سم على منهج (قوله ومحل الصعود والهبوط) أى ان استوعبته البيوت أخذنا من قوله الا في أو كانت ببعض العرض الخ هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة مصورة بما ذكر فلا حاجة الى ذكر عرض الوادى اذ البيوت المستوعبة للعرض داخله في الحلة والظاهر ان من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت

للاقامة ولا فرق كما شمله كلامه بين ان يكون بها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة أولا وقد قال في المجموع انه الظاهر لانها ليست من البلد وقال الاسنوى في المهمات ان القنوى عليه وهو المعتمد وان اشترط في الروضة مجاوزتها (والقرية) كبلدة فيما تقرر والقرية ان المتصلة ان عرفا (كبلدة) واحدة وان اختلف اسمها ما والا اكتفى بمجاوزة قرية المسافر وقول الماوردى يكفي في الانفصال ذراع جرى على الغالب والممول عليه العرف (وأول سفر ساكن الخيام) كالاعراب (مجاوزة الحلة) فقط وهي بكسر الحاء بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ولا بد من مجاوزة مرافقها أيضا كملعب صبيان وناد ومطرح وما دونه من ابل وكذا ماء وحطب اختصا بها وقد تشمل الحلة جميع ذلك فلا ترد عليه وانما اعتمد بذلك لانها معدودة من محل اقامتهم ومحل ما تقرر حيث كانت بمسكن فان كانت بوادى ساكن في عرضها أو بروة أو وهدة اشترط مجاوزة العرض ومحل الصعود والهبوط ان كانت الثلاثة معندة والابان افترط سعتها أو كانت ببعض العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقها عرفا ولو نزل محل من بادية وحده اشترط مفارقتها وما ينسب اليه عرفا فيما يظهر وهو محل ما يجتبه بعضهم ان رحله كالحلة فيما ذكر ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق اليها قاله البغوى وأقره ابن الرقعة وغيره وظاهره مع ما نقل عن البغوى نفسه في الخراب ان سير البحر يخالف سير البر وكأنه لان العرف لا يبعد المسافر فيه مسافرا الا بعد دركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فانه بمجرد

له ومن اشترط استيعاب البيوت للعرض لم يذكروه بعد الحلة ولعلها طريقتان احدهما كما صرح بمجاوزة به الوجه ورمز منه بشرط مع مجاوزة الحلة عرض الوادى حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادى لاجتماعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة بجميع الوادى في شرط مجاوزتها وان كانت ببعضه اشترط مجاوزة الحلة فقط (قوله ولو نزل بمحل) أى سكن (قوله أو الزورق اليها) أى آخر (قوله قاله البغوى وأقره) قال حجر وان كان في هواء العمران كما اقتضاه اطلاقهم انتهى (قوله الا بعد دركوب السفينة) هذا التعليل يقتضى انه بمجرد نزول السفينة وان لم تنسأ الزورق يقصر ومدعاؤه خلافه الا أن يقال مراده بركوب السفينة نزوله فيها مع سيرها بقريته ما قدمه ومعلوم ان هذا في حق أهل البلد المجاورة للنهر أو ما غيرهم ممن يأتي اليهم بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لانهم يقصرون بمجاوزة عمران بلادهم أو سورها قال سم على منهج بقى ان مر قال اذا جرت السفينة في طول البلد لا يعد مسافرا حتى يجاوزها وهذا قاله بحسب ما ظهر له ولعل المراد انها سارت على محاذة المقدار الذى كانت واقفة فيه بحيث لو كانت ابتداء في محل السير واحتج في السفر الى جريها عنه بخلاف ما اذا بعدت عن الشط وصارت في جهة طول البلد

في الخوف) لعل مقابل الاظهر لا يشترط الطول في الخوف فليراجع (قوله أي ان ظن الخوف ضرورة) هذا انما يحتاج اليه بالنسبة للمحدث الثاني لان اللعن فيه يؤذن بالحرمة فهو قاصر عليه (قوله تبع الشخص لا يعلم سبب سفره) افهم انه اذا علمه

(قوله وهذا هو المعتمد) أي الفرق بين البر والبصر (قوله فلاحاجة لفارق) أي بين نية السفر ونية الإقامة (قوله سواء) كان ذلك من أول دخوله اليه) عبارة بجر سواء) كان ذلك أول دخوله الخ وهي أولى (قوله ولا رجوعه الى مفارقة) أي لا يترخص حتى يفارقه (قوله وان نازع فيه جمع) مراده بجر تبعه الغيرة (قوله انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) أي ولو مكرها أو ناسيا فيما يظهر وعبارة والشارح في حواشي شرح الروض نصها قوله وينتهي سفره ببلوغه مبدء سفره هذه عبارة غير مستقيمة لان مبدء سفره يحوز فيه القصر في الابتداء لانه أول سفره فهو ببلوغه في الرجوع مسافر لا مقيم لانه فيما له سور خارج السور بتي يسير فلا يكفي الانتهاء ببلوغه بل ببلوغ نفس السور بان لا يبقى بينه ٧ وبينه شيء فالعبارة الصحيحة ان يقال

ينتهي سفره بمجاوزته مبدء سفره الخ انتهى وقياس ما صرح في سفر البحران من باله فينقطة يترخص الى ارسائها بالساحل ان لم يكن لها زورق والى مفارقة الزورق لها آخر ان كان لها زورق حيث أتى محل اقامته في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله فينقطع ترخصه بمجاذاته أول عمران ببلده على ما صرح عن سم نقلا عن الشارح وعبارة سم على منهج قال شيخنا بر (أقول) لم يبين حكم الرجوع من السفر الطويل وينبغي ان يقال ان كان الحاجة في غير وطنه فهو باق على القصر ولا تؤثر النية وان كان لوطنه فينقطع الترخص قبل الشروع

مجاوزة البحران وان المصنف ظهر به بعد مسافرا وهذا هو المعتمد ويحتمل ان كلام البغوي محمول على ما لا سور له وعلم مما تقرر وأنه لا أثر لجر نية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب ويخالف نية الإقامة كما سيأتي لان الإقامة كالقنية في مل التجارة كذا فرق الراعي تبعه لبعض المرازمة قال الزركشي وغيره وقضيته انه لا يعتبر في نية الإقامة المكث وليس مراداً كما سيأتي فالسنة اثنان كما قاله الجمهور مستويان في ان مجرد النية لا يكفي فلاحاجة لفارق وينتهي السفر ببلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما صرح سواء كان ذلك من أول دخوله اليه أم لا بان رجوع من سفره كما قال (واذا رجع) الى ما شرط مجاوزته من دون مسافة القصر الحاجة كتطهر وأخذ متاع أو نوى الرجوع له وهو مستعمل ما كثر وان كان بمكان غير صالح للإقامة فان كان وطنه صار مقيماً بابتداء رجوعه أو بنيت له ولا يترخص في اقامته ولا رجوعه الى مفارقة وطنه تغليباً للوطن وهذا هو المعول عليه وان نازع فيه جمع متأخرون وان لم يكن وطنه ترخص وان دخلها ولو كان دار اقامته لا تنتفاء الوطن فكانت كسائر المنازل فان رجع من سفره الطويل (انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو غيره وان لم يدخله فيترخص الى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهاء سفره الا بدخوله البحران أو السور كما لا يصير مسافراً الا بخروجه منه لا تانقول المنقول الاول والفرق ان الاصل الإقامة فلا تنقطع لا بتحقق السفر وتحققه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الاصل فانقطع بمجرد وصوله وان لم يدخله فلم يعلم انه ينتهي بمجرد بلوغه مبدء سفره من وطنه ولو مارابه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد قاصداً امروره به من غير إقامة لا من بلد مقصده ولا ببلده فيها أهل وعشيرة ولم ينو الإقامة بكل منة ما فلا ينتهي سفره بوصوله اليها بخلاف ما لو نوى الإقامة به ما فانه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيما ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وان كان محارباً (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع لياليها (بموضع) عينه قبل أن يصل اليه (انقطع سفره بوضوله) أي بوصول ذلك الموضع وان لم يكن صالحاً للإقامة فان نواها وقد وصل له أو

في الرجوع وبعده سفر جديد فيقصر حينئذ (وأقول) ما بحثه شيخنا في شرح الروض خلافه ثم قال والذي اعتمده طاب ومرتبه المباحة بينهما انه ان نوى الرجوع لوطنه لم يترخص قبل ارتحاله انتهى ثم رأيت قول المصنف الآتي ومن قصد سفراً طويلاً الخ وهو صريح فيما ذكر (قوله ولو كان مارابه) يصدق بما لو حاذاه لكن مع بعد المسافة بينهما كما لو كان من أهل بولاق وكان في رجوعه متصلاً ببرانية أو متصلاً ببولاق وسكنه بالقاهرة وفيه بعد والتاظهر انه لا بد في انقطاع الترخص بالمحاذاة من قربه منها عرفاً ثم يكون ما به ودوطنه سفر امتداداً فوجدت الشروط ترخص والا فلا كما هو ظاهر (قوله كان خرج منه ثم رجع) أي يكون ما بعده سفر امتداداً فوجدت الشروط ترخص والا فلا كما هو ظاهر (قوله وان لم يكن صالحاً) أي عملاً بنيتيه وان لم يمكنه التخلف عن القافلة عادة ثم ان اتفقت له الإقامة فذاك والا فيكون مسافراً جديداً بمجاوزة ما نوى الإقامة به

وانه معصية لا يقصر وأشار الشيخ في الحاشية الى ان هذا المفهوم غير مراد اخذ من قول الشارح في الفصل الا في عقب قول

(قوله وخرج مادون الاربعة) أي ويتصور بالنية لوضوح أن ذلك لا يتصور بالاقامة بالفعل (قوله مع حرمة المقام به عليه) زاد الاسنوي قبل الفتح انتهى عيرة (قوله وله القصر) أي وكذا غيره من بقية الرخص وانما اقتصر عليه ليكون الكلام فيه (قوله كما افاده بعض أهل العصر) مراده حجر (قوله لداركي) قال في الانساب بفتح الراء دارك قرية باصهان انتهى سيموطي (قوله ولا يحسب منها يوم ادخله وخروجه) أي وتحسب الليلة التي تلي يوم الدخول وكذا اليوم الذي يلي ليلة الدخول وبه يظهر رد ما قاله الداركي (قوله في مدة مسح الحنف) أي حيث اعتبرت المدة من آخر الحدث وان كان في أثناء يوم أو ليلة (قوله

فلا أثر لنيته) قال سم على حجر قوله فلا أثر لنيته الخ أي كما قال في شرح الروض وكذا لا أثر لنية الإقامة لو نواها غير المستقل كالعبادة ولو ما كنا كما سيأتي أي في شرح الروض انتهى لكن لا يعد أنه لو نوى الإقامة ما كنا وهو قادر على المخافة وصمم على قصد المخالفة أثرت نيته انتهى وقوله ولو نوى الإقامة أي كل من القن والزوجة وقوله وهو قادر أي كنساء أهل مصر (قوله كما يدل على ذلك) فيه نظر اذ لا دلالة في هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقضي حاجته قبل الاربع أو بعدها فيشمله الكلام الاول اه سم على حجر (قوله والافو حده) أي بخلاف ما لو عزم على انه الخ اذا لم يخرج الرفقة رجع فلا يقصر انتهى سم على حجر وسبب اتى له التصريح

بعده انقطع سفره بمجرد نيته وخرج مادون الاربعة فلا يؤثر ولو اقامها من غير نية انقطع سفره بتمامها أو نوى إقامة وهو سائر فلا يؤثر أيضا وأصل ذلك ان الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب في الارض أي السفر وبينت السنة ان إقامة مادون الاربعة غير مؤثر لانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر إقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام به عليه والخ لا يفتي بغيره اقامتها وشمل قوله بوضوئه من خرج ناو يسافر اطويلا ثم عن له الإقامة ببلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لا نفعه ادسب الرخصة في حقه فلا يقطع الا بوصول ما غير النية اليه وما يقع كثير في زمننا من دخول بعض الحاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزمهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثروا من ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظرا لنية الإقامة بها ولو في الاثناء أو يستمر سفرهم الى رجوعهم اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلا تأخير لنيته الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر في ذلك محال وكلامهم محتمل والثاني كما افاده بعض أهل العصر أقرب (ولا يحسب منها) أي الاربعة (يوما) أو ليلتا (دخوله وخروجه على الصحيح) اد في الاول الخط وفي الثاني الرحيل وهما من مهمات أشغال السفر المقتضى لترخصه وهما فارق حسابهما من مدة مسح الحنف وقول الزركشي لو دخل ليل لم يحسب اليوم الذي يليه مردود والثاني يحسب بان كما يحسب في مدة الحنف يوم الحدث ويوم التزع وفرق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار بسيره وانما يسير في بعضه وهو في يوم دخوله وخروجه سائر في بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة وخرج غير المستقل كقن وزوجة فلا أثر لنيته المخالفة لنية متبوعه (ولو اقام ببلد) مثلاً (بنية ان يرجع اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت) أو بعد زمن لا يبلغ أربعة أيام صحاح كما يدل على ذلك قوله بعد ولو علم بقاءها الى آخره ومن ذلك انتظار الرجوع لسافر بالبحر وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا والافو حده (نصر) يعني ترخص اذله سائر رخص السفر وما استثناه بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة لغير القبلة يردبانه غير محتاج اليه اذا المدا في الاولى على غلبة الماء وقده والامر في الثانية منوط بالسير وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كما لم لا يحسب منها يوم ادخله وخروجه ثم يحسب حرمته الترمذي انه صلى الله عليه وسلم اقامها بعد فتح مكة لحرب هو اذن يقصر الصلاة ولا تنظر لابن جدعان أحاديثه

بذلك (قوله ولا تنظر لابن جدعان) أي حيث لم يجز الثمانية عشر وجدعان بضم الجيم وسكون الال المهملة وان وباله بين المهملة كما في جامع الاصول وعبارته هو أبو الحسن علي بن زيد بن عبد الله بن جدعان القرشي البصري التيمي بعد في تابعي البصريين وهو مكي نزل البصرة سمع أنس بن مالك وأبا عثمان النهدي وسعد بن المسيب روى عنه الثوري وعبيد الله بن عمر القول المجري مات سنة ثلاثين ومائة وجدعان بضم الجيم وسكون الال المهملة وبالعين المهملة أيضا والنهدي بفتح النون انتهى بحرفه

قول المحشي قوله الداركي ليس في نسخ الشارح بايدينا لفظ الداركي اه

المصنف لا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم وقد يمنع هذا الاخذ بعمومه لان ما باقى مفروض في الاسير فهو مقهور فلم يوجد منه سبب في معصية أصلا فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وان لم يكن مقهورا فليراجع (قوله فان كانت قضاء) أى بار لم يقع جيبه في الوقت على المرجوح أو بان لم يبق قدر ركعة من الوقت على الراجح (قوله قيل وعلم من هذه

(قوله وان ضعفه) أى ابن جدعان (قوله وصحت رواية عشرين) هو بصيغة الفعل الماضى وتأوه علامة التأنيت عطف على قوله لابن جدعان الخ وقوله ويجمع عطف على معاول (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفي نسخة فقط أى غير كاملة لان القصر يتمتع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبفعلها أول لانه ابلغ من النية والنسختان متساويتان (قوله كالتفقهة) أى يريد التفقه بان أتى بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسائل معينة مثلا وانه اذا تعلمها رجع الى وطنه (قوله ذكره في المجموع) معتمد (قوله وفيه) أى المجموع (قوله لم يقصر وا) أى ثم اذا جاعت الرفقة فيحتمل ٩ انهم يقصرون بمجرد مجيئهم وان لم يفارقوا موضعهم لان أصل سفرهم حصل بمجاوزة البلاد لكنهم مترددون فيه وبمجيئ الرفقة انتفى التردد ويحتمل عدم القصر الابداء فافرقه

معلوم وهو الظاهر لانهم محكوم باقامتهم ماداموا بمحلتهم (قوله وقد صرت الاشارة الى بعض ذلك) أى في قوله وخروج الرفقة (قوله ومن بحث جواز الترخيص له مطلقا) أى علم بقاء الاكره أو لم يعلم (قوله كما ذكر في الروضة ان رجوعه لغيره) قال سم على حجر قوله فيتعين رجوع ضمير علم الخ قد يمنع التعيين بناء على انه يكفي لصحة التعبير بالمذهب

وان ضعفه الجمهور ولا اعتضاده بشواهد جبرته وصحت رواية عشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بينها بحمل عشرين على عدة يومى دخوله ونحو وجه وتسعة عشر على عدة أحدهما وسبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وان كانت ضعيفة على ان الراوى حسب بعض المدة بحسب ما وصل لعلمه وذكر الاقل لا ينبغي الا كثيرا سيما وغيره زاد عليه وزيادة الثقة مقبولة اذ لا معارضة فيها (وقيل) يقصر (أربعة) غير كاملة لما مر أن نية اقامتها تمنع الترخيص فاقامت أولى اذ الفعل ابلغ من النية (وفي قول) يقصر (أبدا) اذ الظاهر انه لو دامت الحاجة لدام القصر (وقيل الخلاف) فيما فوق الأربعة (في خائف القتال الا التاجر ونحوه) كالتفقهة فلاية صر ان فيما فوقها لان الوارد انما كان في القتال والمقاتل أحوج للتخص وأجاب الأول بأن المرخص انما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء وعلى الأول لو فارق مكانه ثم رده رجع اليه فاقام فيه اسبعا ثم انقضى المدة لان اقامته فيه اقامة جديدة فلا تنضم الى الأولى بل تعتبر مدتها وحدها ذكره في المجموع وفيه أيضا لو خرجوا واقاموا بمكان ينتظرون رفقتهم فان نوا انهم ان أتوا سافروا وأجمعين والارجح انهم لم يقصروا لعدم جزمهم بالسفر وان نوا انهم لم يأتوا سافروا قصر والجزمهم بالسفر وقد صرت الاشارة الى بعض ذلك (ولو علم بقاءها) أى حاجته (مدة طويلة) وهى الأربعة فما فوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالوا كره وعلم بقاء اكرهه تلك المدة ومن بحث جواز الترخيص له مطلقا فقد أبعد أسما (فلا قصر له) أى لا ترخص (على المذهب) لانه بعيد عن هيئة المسافرين وضمير علم راجع لخائف القتال لاله ولغيره كما ذكر في الروضة ان رجوعه لغيره غلط بل المعروف بالجزم بالمنع في غيره

فصل في شروط القصر وتوابعها

وهى ثمانية أحدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا) دها با فقط تحديدا

٢ به فى حكاية طريقين في المذهب وان غلطت حكاية احدهما ولهذا عبر في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغليطه حكاية القولين حيث قال وان كان غير محارب كالتفقه والتاجر فالمذهب انه لا يترخص أبدا وقيل هو كالمحارب وهو غلط انتهى فلولا انه يكفي لصحة التعبير بالمذهب ما ذكر ما عبر به مع تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاسنوى في تعبير المصنف ههنا بالمذهب مانصه وقد علم من التعبير بالمذهب الاشارة الى طريقين فالما المحارب فكاهما فيه الراجح من غير ترجيح احدهما فاطاعة بالمنع والثانية بالتصريح على الكلام في المتنوع واما غير المحارب فالمرور فيه الجزم بالمنع والتصريح على التوقع شادوغاط كما قاله في الروضة انتهى ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا فيدولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الامرين فليتامل انتهى (قوله الجزم بالمنع في غيره) أى كما يعلم مما تقدم ان من اقام أربعة أيام صحاح انقطع ترخصه باقامته أو لم يعلم بعدم انقضاء حاجته قبلها

(قوله سفر طويل) أى ولم ينبه عليه المتن لتقدم التصريح به في قوله في السفر الطويل المباح الخ

العبارة انه ان فعل الخ) لفظ قيل الحقه الشارح في النسخ وكذا قوله آخر السوادة ومقتضى كلامهم خلافه وكأنه مشى أولا على ما نقل عن فتاوى والده من انه لا بد من فعل ركعة في الوقت بالفعل ثم رجع عنه فألقى ما ذكره فالشرط حينئذ ان يسافر وقد بقي من الوقت قدر ركعة سواء أشعر فيها أم لا اذ يصدق عليها انها فائتة سفر وما نقل عن فتاوى والده ليس موجودا فيها (قوله

(قوله ويكفي الظن عملا) أي الماشي عن قرينة قوية كما أشعر به قوله عملا بقولهم لو شك الخ (قوله وفارقت المسافة بين الامام والمأموم) أي حيث قالوا فيها تقريرا (قوله بيان للنصوص عليه فيهما) أي القلتين وكذا لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وان أوهت عبارته خلافه نعم ورد التقدير بالقتل عن الشارع ولم يرد في مقدار القلة شيء عنه ولا عن الصحابة بخلاف المسافة فانه لم يرد فيها شيء عن الشارع صريحا وان واد ما يقتضيه لكون ابن عمرو وابن عباس كناية قصران ويفطران في أربعة برد الى آخر ما يأتي ولعل هذا هو السر في التفرقة في كلامه بين المسافة والقتل وبافراد الاولى بفرق الا انه يعارضه ما يأتي عن ابن خزيمة (قوله هاشمية) هو بالرفع والنصب (قوله في أربعة برد) علقه البخاري بصيغة الجزم

لا تقريرا ويكفي الظن عملا بقولهم لو شك في المسافة اجتمعت وفارقت المسافة بين الامام والمأموم بأن القصر وقع على خلاف الاصل فماسبه الاحتياط والقتل بينه لم يرد بيان للنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) لان ابن عمرو وعباس رضي الله عنهم كناية قصران ويفطران في أربعة برد ولا يعرف بخلاف له ما ومنه لا يكون الا عن توقيف والبريد أربع فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام فهو اثناعشر ألف قدم وبالأذراع ستة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون أصبعاً مترضات والأصبع ست شعيرات معتدلات مترضات والشعيرة ست شعيرات من شعر البرذون فمسافة القصر بالأقدام خمسة آلاف وستة وسبعون ألفاً وبالأذراع مائتا ألف وثمانية وثمانون ألفاً وبالأصابع ستة آلاف ألف وتسعمائة ألف واثناعشر ألفاً وبالشعيرات أحد وأربعون ألف ألف واربعمائة ألف واثنان وسبعون ألفاً وبالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعون ألف ألف وثمانمائة ألف واثنان وثلاثون ألفاً والهاشمية نسبة لبني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها لا الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وخرج بالهاشمية الاموية وهي المنسوبة لبني أمية فالمسافة عندهم أربعون ميلاً اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية وما ذكره من كونها ثمانية وأربعين ميلاً هو المشهور والمنصوص وما نص عليه أيضاً من كونها ستة وأربعين ومن كونها أربعين غير مناف لذلك لارادته بالاول الجميع وبالثاني غير الاول والاخر وبالثالث الاموية (قلت) كما قال الرافعي في الشرح ومراد الشارح حيث قال ذلك افادة الواقف عليه أنه ليس مما انفرد به النووي وان الراعي موافق له عليه أيضاً (وهو) أي السفر الطويل (مرحلتان) وهما سير يومين من تيريلة على الاعتدال أو ليلتين بلا يوم كذلك أو يوم

واسنده البهي بسند صحيح ومثله انما يفعل عن توقيف انتهى شرح الروض وقال الشيخ عميرة زاد غيره ان القاضي أبا الطيب نقل ان ابن خزيمة رواه في صحيحه عن فروعا انتهى ثم على منج (قوله والبريد أربع فراسخ) الاولى أربعة لان الفرسخ مذكر (قوله أربعة آلاف خطوة) بضم الخاء اسم لما بين القدمين ونقل عن مرآة الزمان لابن الجوزي مانصه والخطوة ثلاثة أقدام أي بقدم البعير انتهى أقول وفيه نظر لان البعير لا قدم له فان كان خفه يسمى قدما فلم

أره لغيره والمتبادر من صريح كلامهم هنا ان المراد قدم الأدي حيث قدره بالأصابع ثم الشعيرات ثم الشعيرات ثم رأيت عن مرآة الزمان مانصه في فائدة يعرض الدنيا ثلثمائة وستون درجة والدرجة خمسة وعشرون فرسخا والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع وهو أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير وهي ثلاثة أقدام الى ان قال وهو هذا الذراع قدره المأمون بمحض من المهندسين وهو بين الطويل والقصير دون ذراع النجار والذراع الهاشمية انتهى وليس فيها تقدير القدم بكونه قدم البعير (قوله لبني هاشم) وهم العباسيون انتهى حج (قوله لا الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي كما وقع للرافعي انتهى حج (قوله الاموية) هو بضم الهمزة قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح الى أمية بن بجالة بن زمان بن ثعلبة والاموي بالضم الى بني أمية انتهى قال في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح فيل انتهى ولعل مراده ان المنسوبين الى أمية قلة والكثير هم المنسوبون الى بني أمية لان في هذه النسبة لغتين مطلقا هاهنا بالضم لا غير (قوله وبالثاني) أي كونها ستة وأربعين وقوله غير الاول أي الميل الاول الخ (قوله قال ذلك) أي قال كما قال الخ وقوله بالثالث هو كونها ثمانية وأربعين

الكلامان) أى كلام من أطلق اشتراط مجاوزة السور المهدوم وكلام من أطلق عدم اشتراطه (قوله ان يقطعه) أى يصعبه
بقرينة ما بعده وعبرة التحفة وألحق الاذرى به قرية انشئت بجانب جبل يشترط قيم سافر في صوبه قطع ارتفاعه ان اعتدل

(قوله مع النزول المعتاد) ووصف اليومين والليلتين بالاعتدال واطلاق في اليوم واللييلة لانه أراد يوما ولييلة متصلتين انتهى سم
على منهج وهما قدر اليومين أو الليلتين المعتدلتين وقد ذلك ثلثمائة وستون درجة انتهى حج (قوله أى الحيوانات) ظاهره سواء
الجمال والبغال والحمير لكن ببعض الهوامش ان المراد بالاثقال الجمال ويلحق بها البغال انتهى (قوله وديب الاقدام)
عطف على قول المصنف بسير الاثقال وقوله على الحكم المار الظاهر ان مراده به ما تقدم في قوله مع النزول المعتاد لكنه
حينئذ لا حاجة الى ذكره لانه قيد به أصل المسئلة وفي كلام حج ما يؤخذ منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة يعنى في صفته
بحيث لا يكون بالتأني ولا الاسراع وهو غير وقت النزول للاستراحة فهم ما قيدان مختلفان (قوله فلو قطع الاميال فيه في
ساعة الخ) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقبلا فكيف يتصور ترخصه ١١ فيها قلنا لا يلزم من وصول
المقصد انتهاء الترخص

ولييلة مع النزول المعتاد لخواص - تراحة وأكل وصلاة (بسير الاثقال) أى الحيوانات المثقلة
بالاجمال وديب الاقدام على الحكم المار (والبحر كالبر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو
قطع الاميال فيه في ساعة مثلا) لشدة جري السفينة بالهواء ونحوه (قصر) فيها لوجود المسافة
الصالحة له ولا يضرك قطعها في زمن يسير (والله أعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على
مركوب جواد ولعل وجه هذا التقرير بيان ان اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن
يسير غير مؤثر في حوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فاندفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى
يحتاج لذكر ذلك بل العبرة بقصد موضع عليها بدليل قصره بمجرد ذلك قبل قطع شئ منها (و)
ثانها لم مقصده حينئذ (يشترط قصد موضع) معلوم ولو غير (معين) وقد يراد بالمعنى المعلوم
فلا اعتراض على المصنف (أولا) أى أول سفره ليعلم انه طويل فيترخص فيه أولا فلا نعم لو سافر
متبرع ومعه تابعه كاسير وقرن وزوجة وجيش ولم يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقق
كون السفر طويلا وقد تشمل عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم اسلم في اثنتاهما فانه يقصر فيما
بقى لقصده أولا ما يجوز له فيه القصر لو كان مناهلا ككاسياتي (فلا قصر للهائم) وهو من
لا يدري أين يتوجه سواء أسلك طريقا أم لا ويسمى أيضا راكب التماس سيف ولهذا قال أبو
الفتوح الأجلي هما عبارة عن شئ واحد وخالفه الدميري فقال الهائم هو الخارج على وجهه
لا يدري أين يتوجه وان أسلك طريقا مساويا كوراكب التماس سيف لا يسلك طريقا وهما
مشتركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا فيما ذكرا انتهى وبذلك جمع الغزالي

الاقامة يتبين قصر سفره قبل صلاته لسكالا تقول بذلك لحكمنا بان السفر طويل ولا نظر لقطعه في الزمن البسير (قوله
لشدة جري السفينة بالهواء ونحوه) ومن النحوم ما لو كان ولما (قوله يشترط قصد موضع معلوم) أى بالمسافة فلا ينافى كونه
غير معين (قوله قصر بعد المرحلتين) أى وان لم يعلم مقصد متبوعة أو علمه وكان الباقي دونهما (قوله فانه يقصر فيما بقي) أى
وان كان أقل من مرحلتين (قوله ككاسياتي) أى بعد قول المصنف ولو أنشأه عاصيا الخ من قوله ولو نوى الكافر أو الصبي سفر
قصر الخ (قوله فلا قصر للهائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع وهيمانا أيضا بفتحين ذهب من العشق أو غيره اه
مختار (قوله ويسمى أيضا) أى الهائم فهما على هذا متساويان (قوله في انهما لا يقصدان موضعا) أى وعلى هذا فينبغي عموم
وخصوص مطلق يجتمعان فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وينفرد الهائم فيمن لم يقصد محلا وسلك طريقا ويمكن أن
يجعل بينهما عموم من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر راكب التماس سيف بمن لم يسلك طريقا وان قصد محلا معلوما والهائم بمن لم
يدر أين يتوجه سلك طريقا ولا فيجتمعا فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفرد الهائم فيمن سلك طريقا ولم يقصد محلا
مما رواه راكب التماس سيف فيمن لم يسلك طريقا وقصد محلا معلوما (قوله وبذلك) أى لما قاله الدميري وقوله جمع الغزالي
بينهما أى والأصل في العطف المغيرة

الاقامة يتبين قصر سفره قبل صلاته لسكالا تقول بذلك لحكمنا بان السفر طويل ولا نظر لقطعه في الزمن البسير (قوله
لشدة جري السفينة بالهواء ونحوه) ومن النحوم ما لو كان ولما (قوله يشترط قصد موضع معلوم) أى بالمسافة فلا ينافى كونه
غير معين (قوله قصر بعد المرحلتين) أى وان لم يعلم مقصد متبوعة أو علمه وكان الباقي دونهما (قوله فانه يقصر فيما بقي) أى
وان كان أقل من مرحلتين (قوله ككاسياتي) أى بعد قول المصنف ولو أنشأه عاصيا الخ من قوله ولو نوى الكافر أو الصبي سفر
قصر الخ (قوله فلا قصر للهائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع وهيمانا أيضا بفتحين ذهب من العشق أو غيره اه
مختار (قوله ويسمى أيضا) أى الهائم فهما على هذا متساويان (قوله في انهما لا يقصدان موضعا) أى وعلى هذا فينبغي عموم
وخصوص مطلق يجتمعان فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وينفرد الهائم فيمن لم يقصد محلا وسلك طريقا ويمكن أن
يجعل بينهما عموم من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر راكب التماس سيف بمن لم يسلك طريقا وان قصد محلا معلوما والهائم بمن لم
يدر أين يتوجه سلك طريقا ولا فيجتمعا فيمن لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفرد الهائم فيمن سلك طريقا ولم يقصد محلا
مما رواه راكب التماس سيف فيمن لم يسلك طريقا وقصد محلا معلوما (قوله وبذلك) أى لما قاله الدميري وقوله جمع الغزالي
بينهما أى والأصل في العطف المغيرة

الخ (قوله لا اصول ابنيته به) أي شبه ذلك أولى (قوله لا مجاوزة الخراب) أي خارج العمران بقربينة ما بعده (قوله بالتحويل عليه) يعني على العمران وقوله أو اتخذوه أي الخراب ففيه تشبیه الضمائر (قوله جرى على الغالب) يتأمل (قوله فان كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادي المذکور من جملة مفهوم المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة اليه المعتدل فقد استعمل لفظ المستوى في حقيقة معناه ليس فيه صعود ولا هبوط بالنسبة للربوة والوعدة وفي مجازة بمعنى المعتدل بالنسبة للوادي

(قوله وسيعلم عما يأتي حرمة ذلك) ١٢ أي سفر الهائم وقوله في بعض افراده أي وهو ان لا يكون له غرض في اتعاب

بينهما (وان طال تردده) وبلغ مسافة القصر لا تتفاءل بطوله أو له فيكون عابثا لا يليق به الترخيص وسيعلم عما يأتي حرمة ذلك في بعض افراده وهو محمل ذكر بعضهم حرمة وما أوهمه كلام بعضهم من حرمة مطلقا ممنوع ويؤيده قولهم الا في لو قصد من حلتين أو لا قصر فيهما (ولا طالب غريم و) لا طالب (أبق) عند سفره بنية انه (يرجع متى وجده) أي مطلوبه منهما (ولا به) لم موضعه (ولو طال سفره لعدم عزمه على سفر طويل نعم لو قصد من حلتين أو لا كأن علم عدم وجوده مطلوبه قبله ما قصر كما في الروضة ومثله الهائم في ذلك كما شملته عبارة المحرر وظاهر اطلاق الروضة استمرار الترخيص ولو فيما زاد على من حلتين وهو كذلك كما افاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا للزركشي ولو علم الا سير طول سفره ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل من حلتين وله القصر بعدهما وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم ولا أثر للنسبة لقطعه مسافة القصر وان خالف في ذلك الاذرعى ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد اذا نوت انهما ترجع متى تخلصت وانه متى عتق رجع فلا ترخص له ما قبل من حلتين وألحق بالزوجة والعبد الجندی وبالفراق النشوز والعنق الا باق بان نوى انه متى أمكنه الا باق ابق ولو جاوز من حلتين من لم يكن له القصر قبله ما قضى ما فاته قبله ما قصور في السفر لانها فاته سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب نبيه على ذلك الوالد رحمه الله تعالى واحترز المصنف بقوله المار أو لا هما لو نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير به مسافر انوى انه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو عمل قريب أربعة أيام فانه يترخص الى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لانعدام سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مستمرا الى وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح الى موصية منعه فيما لو نوى اقامة بمحل قريب لا نأقول النقل لمصية ينافي الترخيص بالكتابة بخلاف هذا ولو سافر سفر اقصر اثم نوى زيادة المسافة فيه الى صيرورته طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نيته الى مقصده مسافة قصر ويؤيد ذلك لا تقطاع سفره بالنية ويصير بالمفارقة من شئ سفر جديد ولو نوى قبل خروجه الى سفر قصر اقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفر عن الاخرى (ولو كان المقصده) بكسر الصاد بخط المصنف (طريقان) طريق (طويل) أي من حلتان (و) طريق (قصير) لا يبلغهما (فسلك الطويل لغرض) ديني أو دنيوي ولو مع قصد اقامة القصر (كسهولة) للطريق أو رخصه بزيادة اوزيارة أو عيادة (أو أمن) كغرام من المكاسين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الطويل

نفسه ودانته (قوله من حرمة مطلقا) أي سواء كان خروجه لغرض أم لا (قوله ويؤيده) أي المنع (قوله نعم لو قصد الخ) يمكن جعل هذا محترزا لقوله عند سفره لان المراد ابتداءه وعليه فكان الأولى أن يقول أما لو قصد من حلتين الخ (قوله ومثله الهائم في ذلك) أي في انه اذا قصد انه لا يرجع قبل من حلتين ومعلوم انه انما يقصر اذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض ما لو خرج خوفا من ظالم (قوله خلافا للزركشي) تبعه ج (قوله لم يقصر قبل من حلتين) أي يقصر بعدهما وظاهره وان كان الباقي دون من حلتين وهو كذلك وفاقا للرملی اه سم على منهج (قوله وان امتنع على المتبوع) أي وهو الا تسر لكونه عاصيا بالسفر أو كافرا (قوله فلا ترخص لهما قبل من حلتين) أي ولهما

الترخيص بعدهما وان كان الباقي دونهما (قوله من لم يكن له القصر) أي كالا سير والوجه والعبد (قوله المباح قبل مفارقة ما ذكرناه) أي المحل الذي يصير به الخ قاله سم على ج (قوله بخلاف هذا) أي فانه وان غير النية فيه الى مسافة يمتنع معها القصر لو كانت مقصودة ابتداء لكنها لا تنافي الترخيص مطلقا بدليل سقوط الجمعة عن قاصدها وكذا سقوط القضاء مع التيمم فيها ونحو ذلك (قوله بخط المصنف) عول على خطه لان القياس الفتح وليس المراد ان فيه لغة أخرى

لأننا نقول بنا في هذا قوله بعد أن كانت الثلاثة معتدلة فتأمل (قوله وسافر في عرضه) ظاهرة وإن لم تكن بجميع العرض لكن
 ينفيه أخذه مفهوم هذا بقوله بعد أو كانت ببعض العرض وهو في الإطلاق هنا موافق لما نقله الشهاب سم عن اعتماد
 والده ومخالف لما نقله عنه نفسه وفي أخذه المفهوم الآتي بالعكس فهو الرجوع عنده لموافقة ما نقله عنه الشهاب المذكور خصوصا
 وهو منطوق في كلامه هنا بخلاف عدم التقييد فهو مفهوم والمنطوق مقدم على المفهوم (قوله والابن أفرط سعتها إلى

(قوله ما لو كان الغرض تنزهها) وهو إزالة الكدورة النفسية برؤية مستحسن يشغلها عنها هـ ج (قوله لانه) أي التنزه (قوله
 انضم له ما ذكر) أي وجود الشرط (قوله ولهذا قال الشيخ) أي في شرح الروض (قوله إن الوجه أن يفرق) أي بين التنزه هنا
 وبين التنقل الآتي (قوله كالتنزه هنا) أي فيقصر (قوله لازالة مرض ونحوه) أي ولولم يخبره بذلك طيب (قوله لغير القصر
 فقط) وفي نسخة لغرض القصر وما في الأصل هو الأولى والأوفق بقوله بأن اتعاب النفس من غير غرض الخ (قوله لبقاء أصل
 السفر) هذا قد يشكك بما يأتي من أنه يلحق بسفر المعصية أن يتعب نفسه ١٣ ودأبته بالر كض من غير غرض ووجه

الاشكال ان السفر باق
 على اباحته في كل منهما
 فليأمل والأولى ان
 يقتصر هنا على منع تسليم
 الحرمة فان المدول بمجرد
 لا يستلزم اتعاب النفس
 لجواز ان تكون المشقة
 الحاصلة في الطريق
 الاطول قريبة من المشقة
 الحاصلة في الطريق الآخر
 مع اشتراكهما في الوصول
 الى المقصد ولا كذلك
 الركض الآتي فانه محض
 عبث والتعب معه محقق
 أو غالب أو تسلم الحرمة
 ويحمل ما يأتي على ما إذا كان
 الركض هو الحامل على
 السفر ومقارنا لاول المدة
 لكن هذا خلاف الظاهر
 فالأولى الاحتمال الاول

المباح وشمل كلامه ما لو كان الغرض تنزهها لانه غرض صحيح انضم له ما ذكر ولهذا قال الشيخ
 ان الوجه ان يفرق بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح
 كسفر التجارة ولكنه سلك أبعاد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيما يأتي فانه
 الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا أو كان التنزه هو الحامل عليه
 كان كمجرد رؤية البلد في تلك انتهى وهو المتمدون نوزع فيه وبه يعلم انه لو اراد التنزه لازالة
 مرض ونحوه كان غرضاً صحيحاً مخالفاً فيما قدمه ولا يعترض عليه به (والا) بان سلكه لمجرد
 القصر أو بلا قصد شيء كافى المجموع (فلا) يقصر (في الاظهر) لانه طوله على نفسه من غير
 غرض فكان شبيهاً بـ سلك قصر او طوله على نفسه اترده فيه حتى بلغ مرحلتين والثاني يقصر
 لانه طويل مباح وخرج بقوله طويل وقصير ما لو كانا طويلين فسلك أطولهما ولو لغرض
 القصر فقط فانه يقصر فيه جزموا ما اعترض به فيما اذا سلك الاطول لغير القصر فقط بان اتعاب
 النفس من غير غرض حرام يمكن رده بان الحرمة هنا على تقدير تسليمها لا امر خارج فلم يؤثر
 في القصر لبقاء أصل السفر على اباحته ويؤخذ مما علل به الاظهر ان محل ذلك في المتعمد
 بخلاف نحو الغالط والجاهل بالقرب فان الوجه قصرهما ولولم يكن لهما غرض في سلوكه
 (ولو تبع العبد أو الزوجة أو الجندی) أو الاسير (مالك أمره) وهو السيد والزوج والامير
 والآسر (في السفر ولا يعرف كل) منهم (مقصده فلا قصر) لهم لعدم تحقق شرطه وهذا قبل
 بلوغهم مرحلتين كما هو والوجه ان رؤية قصر متبوعه العالم بشروط القصر بمجرد مفاصلته
 لمحله كعلم مقصده بخلاف اعداده عدة كثيرة لا تكون الا للسفر الطويل عادة فيما يظهر خلافاً
 للذري لان هذا لا يوجب تيقن من طويلا لاحتماله مع ذلك لنية الإقامة بمقافة قريبة زمنا
 طويلا (ولو نووا مسافة القصر) وحدهم دون متبوعهم أو جهوا حاله (قصر الجندی دونهما)

(قوله ولو تبع العبد أو الزوجة) أي والمبعض اذا لم يكن بينه وبين سيده مهابة كالعبد وان كان في نوبته كالحرة وفي نوبة
 سيده كالعبد وعليه فالو في نوبته ثم دخالت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي أن يقال ان أمكنه الرجوع وجب عليه وان
 لم يمكنه أقام في محله ان أمكن وان لم يمكنه واحد منهما سافر وترخص لعدم عصيانه بالسفر قياساً على ما لو سافرت المرأة باذن
 زوجها ثم رزمتها العدة في الطريق فانه يلزمها العود الى المحل الذي سافرت منه أو الإقامة بمحلها ان لم ينفق عودها وان لم يمكن
 واحد منهما أتمت السفر وانقضت عدتها فيه (قوله لاحتماله مع ذلك) قال سم على منهج وقد يقال جواز الاجتهاد في الطويل
 اذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقرينة كثرة الزاد فينبغي جواز اعتماد ذلك كسائر القرائن الا ان يقال لما لم يكونوا
 مستقلين لم يعتبر مثل ذلك في حقهم تأمل وقد يقال ما وجه به من عدم الاستقلال لادخل له في العلم بالمسافة وقد اطلق جواز
 الاجتهاد في معرفة طول السفر في ابتداء فشمع المستقل وغيره

قوله اكتفى بمجاوزة الحلة) مراده بالحلة بالنسبة الى اذا فرطت السعة ما بعد من منزله أو من حلة هو فيها كالمسافر في طول الوادي كانه عليه في شرح الروض (قوله جرى السفينة) ظاهره وان كان في عرض البلد لكن نقل عن الشهاب ابن قاسم ان محله اذا لم يكن في عرض البلد وكذلك هو في حاشية الزياي وان خالف فيه الشهاب حج (قوله ما نقل عن البغوي نفسه في

(قوله بخلافهما فنيهما كالعدم) لم يذ كر حكم ما لو نوى الاسير مسافة غير مسافة أسره لانه لا نية له ادم تمكينه من الانفراد لغو نعم ان كانت نيته انه متى قدر على الهرب هرب فهذه تقدمت في قوله ولو علم الاسير طول سفره الخ (قوله وجبت طاعته) مفهومه انهم لو اصرروا أميراً على أنفسهم لا تجب عليهم طاعته لكن المصريح به في السير خلافه (قوله وهذا أوجه) لكن يحتاج عليه للجواب عما مر من انه ١٤ اذا كان مستأجراً أو مؤمراً عليه وخالف الأمير يكون سفره معصية وقد يجاب بان

لانه ليس تحت قهر الأمير بخلافهما فنيهما كالعدم والجيش تحت قهر الأمير فنيته كالعدم أيضاً ولا تناقض بين هذا وما تقرر في الجندی اذ صورة المسئلة هنا فيما اذا كان الجيش تحت أمر الأمير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش اذا بعثه الامام وأمر أميراً عليه وجبت طاعته شرعاً كما يجب على العبد طاعة سيده وصورة المسئلة في الجندی ان لا يكون مستأجراً ولا مؤمراً عليه فان كان مستأجراً فله حكم العبد ولا يستقيم حمله على مستأجر أو مؤمر عليه لانه اذا خالف أمر الأمير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلاً أو يقال الكلام في مسئلتهما فيما اذا نوى جميع الجيش فنيته كالعدم لانهم لا يمكنهم التخلي عن الأمير والكلام في المسئلة الثانية في الجندی الواحد من الجيش لان مفارقه الجيش محزنة فاعتبرت نيته ولذلك عبر هنا بالجيش وقد أشار لهذا الاخبر الشارح بقوله وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الأمير الملك لا أمره لا يبالى بانفراد عنه ومخالفته بخلاف مخالفة الجيش اذ يختل بها نظامه وهذا أوجه ومعنا ان الواحد من الجيش مثل والافالمدار على ما يختل به نظامه لو خالف وما لا يختل بذلك (ومن قصد سفر طويلاً فسار ثم نوى) وهو مستقل ما كثر (رجوعاً) عن مقصده الى وطنه مطلقاً أو غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمجرد نيته حيث كان نازلاً لاسائر الجهة مقصده لان نية الإقامة مع السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كذلك ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما أفهمه كلام الحاروي الصغير ومن تبعه من انه يقصر فغير معول عليه لمخالفته المنقول (فان سار) لمقصده الاول أو غيره ولو لم يخرج منه (مسافر جديد) فان كان ما أمامه سفر قصر ترخص بمفارقة ما شترط مفارقه والا فلا اما اذا نواه الى غير وطنه لم حاجة فلا ينتهي سفره بذلك وكنية الرجوع فيما ذكر التردد فيه كافي المجموع عن البغوي (و) نالها جواز سفره بالنسبة للقصر وجميع الرخص الا التيمم فانه يلزمه لكن مع إعادة الصلاة به كما مر حينئذ (لا يترخص المعاصي بسفره كابق ونائز) وقاطع طريق ومسافر بلا اذن أصل يجب استئذانه فيه ومسافر عليه دين حال قادر على وفائه من غير اذن غريمه اذ مشروعية اترخص في السفر للاعانة والمعاصي لا يمان لان الرخص لا تنطاط بالمعاصي ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه ودابته بالرخص من

ما هنا فيما اذا نوى السفر ولم يتفق له ذلك بأن بقي مع الأمير وما تقدم فيما اذا سافر فلا تنافي على انه ذكر هذا في مقابلة ما حكاه قبل بقبيل ومن ثم عبر بقوله أو يقال الكلام في مسئلتهما الخ (قوله مطلقاً) أي الحاجة أم لا (قوله لاسائر الجهة مقصده) مفهومه انه اذا نوى الرجوع وهو سائر لغير مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسيأتي ما فيه في قوله فان سار فمسافر جديد (قوله التردد فيه) أي وان قل التردد (قوله يجب استئذانه فيه) أي في ذلك السفر بان أراد السفر للجهاد وأصله مسلم فلا بد من استئذانه (قوله ومسافر عليه دين حال) أي وان قل (قوله من غير اذن غريمه) أي أو ظن رضاه كما ذكره الشارح في الجهاد (قوله

لان الرخص لا تنطاط بالمعاصي) ظاهره وان بعد عن محل رب الدين وتعذر عليه العود أو التوكيل في الوفاء غير

وهو ظاهر ان لم يعزم على توفيقه اذا قدر بالتوكيل أو نحوه وندم على خروجه بلا اذن قياساً على ما لو عجز عن رد المطالم وعزم على ردها اذا قدر كما اقتضى كلام الشارح في أول الجائز فيه قبول توبته (قوله ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه الخ) هذا سفر معصية فما وجه الاحتياط انتهى سم على منهج الا ان يقال المراد بسفر المعصية ان يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتيجارة لكنه انعب نفسه بالرخص في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل المعاصي في السفر لكنه لما كان عاصياً بنفسه الرخص الذي يحصل به قطع المسافة الحق بالمعاصي بالسفر

الخرب) أي من قوله انه لا تشترط مجاوزته مطلقا سواء اندرس أم لا وسواء بقي فيه بقايا حيطان واتخذوه مزارع أو هجره
بالنهي على المأمور أم لا (قوله لا بعد ركوب السفينة) أي مع الجري بقربينة ماهر (قوله فيترخص الى وصوله لذلك) أي

(قوله وان قال مجلي في الاول) هو قوله ان يتعب نفسه وقوله وفي الثاني هو قوله رؤية البلاد (قوله كالبالغ وان لم يلحقه الاثم)
أي فاداسافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقي من المدة بعد
البلوغ فان بلغ من حلتين قصر والا فلا لانهم وان لم يكونوا عصاة حال السفر لهم حكم العصاة وقال حج في شرح العباب ما حاصله
ان الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وان سافر بلا اذن من وليه لانه ليس بعاص ولا تمتنع القصر في حقه يتوقف على نقل
بخصوصه فان من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بمعصية له حكم العاصي وأني بذلك ١٥ (قوله قبلها وبعدها) أي

وكذا فيها كان سارا لمقاصده
وهو يشرب الخمر فالسير
مباح مع ائمه بالشرب (قوله
فلو أنشأ سفر مباحا) أي
شرع فيه (قوله وما ذكره
الشيخ في شرح منجبه
الخ) وعبارته فان تاب
قوله محل توبته انتهى
وتأويلها كان يقال قوله
محل توبته أي حيث
ابتدأ سفره معصية فان
ابتدأه مباحا ثم جعله
معصية ثم تاب ترخص وان
كان الباقي دون مرحلتين
(قوله فتنشأ السفر) هو
بفتح السين والشين أي
فوضع انشاء السفر به تبر
من حين الخ هذا وعبارة
المحلي فتنشأ السفر بضم
الميم وكسر الشين انتهى
وهي تفيد انه اسم لذات

غير غرض أو يسافر لمجرد رؤية البلاد والنظر اليها من غير قصد صحيح كما نقله وأقره وان قال
مجلي في الاول ظاهر كلام الاصحاب الحل وفي الثاني انه مباح ومعنى قولهم الرخص لا تناط
بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه
فعل الرخصة والا فلا والظاهر ان الباقي ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم وخرج
بالمعاصي بسفره المعاصي فيه وهو من يقصد سفر مباحا فعرض له فيه معصية فيتركها فلا
الترخص لان سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها (فلو أنشأ سفر مباحا ثم جعله معصية فلا
ترخص له) (في الاصح) من حين جعله كما لو أنشأه بهذه النية والثاني يترخص اكتفاء بكون
السفر مباحا في ابتداءه فان تاب ترخص جزما كما قاله الراعي في باب اللطمة أي وان كان الباقي
أقل من مرحلتين نظر الاول وآخره وما ذكره الشيخ في شرح منجبه عما يوههم خلافه مؤول
(ولو أنشأه عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فتنشأ السفر من حين التوبة) فان كان بين محلها
ومقصده مرحلتان قصر والا فلا وفارق ما مر بتقصيره بانشاءه عاصيا فلا يناسبه التخفيف
ومالا يشترط للترخص طوله ككل الميتة يستبيح من حين التوبة مطلقا وخرج بقولنا صحيحة
مالوعصى بسفر يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تفوت الجمعة ومن
وقت فواتها يكون ابتداء سفره كما في المجموع ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم أسلم أو بلغ
في الطريق قصر في بقيته كما في زوائد الروضة خلافا للبعوى في فتاويه من قصر الصبي دون
من أسلم (و) رابعها عدم اقتدائه بعم (ولو) احتمالا في (اقتدى بعم) ولو مسافرا (لحظة) كان
ادركه في آخر صلاته ولو تأمة في نفسها كصبح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيد أو راتبة ولا يرد ذلك
على المصنف لما نقرر من انها تأمة في نفسها (لزمه الاتمام) لما صرح عن ابن عباس من انه
السنة والاوجه جواز قصره مادة صلاها أو لا مقصورة وفعلا ثانيا اماما أو مأموما بقاصر
ولو لزم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه لم يجب عليه الاتمام لانه ليس بامام له في تلك

المسافر لا مكان السفر وما له واحد (قوله وفارق ما مر) أي من انه اذا انشاء مباحا ثم جعله معصية ثم تاب يترخص وان
كان الباقي دون مرحلتين (قوله من حين التوبة مطلقا) بقي مرحلتان أم لا (قوله حتى تفوت الجمعة) أي بسلام الامام منها
باعتبار غلبة ظنه وقضيته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل الجمعة وتمذر عليه ادراكها (قوله أو الصبي) أي ولم يكن
سفره بصورة المعصية بان كان آتيا أو ناشئة أو غير اذن وليه على ما مر في قوله والظاهر ان الباقي ونحوه ممن لم يبلغ كالبالغ
وان لم يلحقه الاثم (قوله قصر في بقيته) قضيته انه ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراد بالان الفرض انه مسافر باذن وليه
فلا معصية فعله انما قيد بما ذكره الرد على البعوى (قوله قصر في بقيته) أي وان كان دون مرحلتين (قوله ولو مسافر لحظة)
ولو دون تكبيرة الاحرام حج (قوله صلاها أو لا مقصورة) وانما اعتبر في الاولى كونها مقصورة لان الاعادة فعل الشيء ثانيا
بصفته الاولى لا يقال على هذا لا تجوز اعادتها تأمة لانا نقول لما كان التمام هو الاصل ولا يتوقف وجوبه على نيته لم يمتنع
لانه رجوع للاصل (قوله لم يجب عليه) أي المأموم

ان كانت نيته للرجوع وهو غير ما كثر فان كان ما كثر انقطع ترخصه بمجردنية العود فليس له الترخيص مادام ما كثر حتى يشرع في العود فهو حينئذ سفر جديد كما سيأتي في قول المصنف في الفصل الآتي ومن قصد سفر اطول بلافسار ثم نوى رجوعه

(قوله وتنعقد صلاة القاصر) أي تامة فالمراد من نوى القصر خلف الخ لأنه من لبس بالقصر حقيقة لاستحالة مع كونه اذ انعقدت صلاته تامة (قوله والفتح أفصح) قال ع والضم ضيف والكسر أضعف منه (قوله وقال القمولى في البحر) أي وهو شرح الوسيط له واختصر منه الجواهر ١٦ (قوله قال البكري) أي الشيخ جلال الدين لا الشيخ أبو الحسن (قوله والمعتمد

الاول) أي وهو عدم العفو عنه مطلقا وهو مقتضى كلام الشيخين خلافاً ج حيث قال بالعمو من قليل دم المنافذ (قوله قبل تمام استخلافه) أي سواء كان قبل الاستخلاف أو معه (قوله وكذا الوعد الامام) حكم هذه المسئلة علم من قوله السابق ولو اقتدى بعم الخ لأنه شامل لهذه ولعله انما اعاد ذلك هناد فعالتوه هم انه لما كان في الاصل متبوعا لا يصير تابعا لخليفته فلا يسرى عليه حكمه (قوله واحترز بقوله واستخاف ممّا) بين به كونه محترز المان والافهذ اعلم من قوله قبل كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصرا (قوله أو بان امامه محدثا) أي بعد لزوم الاتمام بخلاف ما لو بان الحدث قبل لزوم الاتمام أو معه

الحالة اذ من اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيدان الاتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك على المصنف وتنعقد صلاة القاصر خلف متم جهل المأموم حاله وتلغونية القصر بخلاف المقيم لو نوى القصر لم تنعقد صلاته لأنه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فاشبه به ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيما (ولورعف) بتثليث عينه والفتح أفصح وهو متهال لا قيد لان المدار على بطلان الصلاة (الامام المسافر) القاصر (واستخاف) لبطلان صلاته برعافه لأنه لا يبقى عنه سواء كان قليلا أم كثيرا لا اختلاطه بغيره من الفضلات مع ندرته فلا يشق الاحتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام الشيخين وجاءة من الاثمة وقال القمولى في البحر نقل عن الشيخ أبي حامد والمحاملى رداعلى أبي غانم صاحب ابن مريج في تأويل نص المختصر وانما الخلاف في الاستخلاف به مذر وهذا استخلاف قبل وجود الدم لكثيرا لم يطل للصلاة فقد صرح بان القليل من الرعاف لا يبطل وهو موافق لترجيح الرافعي لكن النووي رجح الفروع عن الكثير أيضا وفي المجموع حكاه ما ذكره القمولى قال البكري وما يتجمل ان في دم الرعاف غيره من الفضلات خيال لا طائل تحته انتهى والمعتمد الاول (مما) وان لم يكن مقتديا به (انتم المقتدون) المسافرون ولولم ينووا الاقتداء به لصيرورتهم مقتدين به حكما بمجرد الاستخلاف ومن ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم لو نوا فراقه عند احساسه بأول رعافه أو حدثه قبل تمام استخلافه قصر واكالولم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصرا (وكذا الوعد الامام واقتدى به) يلزمه الاتمام لاقتدائه بعم في جزء من صلاته واحترز بقوله واستخلف متماعمالواستخلف قاصرا أو استخفوه أو لم يستخفوا أحدا فانهم يقصرون ولو استخلف المقيمون متما والقاصرون قاصرا فكل حكمه (ولو لزم الاتمام مقتديا ففسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا) أو مافي معناه من كونه ذات نجاسة خفية لما من من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (انتم) لانها صلاة واجب عليه اتمامها فامتنع عليه قصرها كفاتنة الحضر وخرج بفسدت صلاته ما لو بان عدم انعقادها وله قصرها والضابط كما أفاده الاذرعى ان كل ما عرض به مدموجب الاتمام فسادا يجب اتمامه وما لا فلا ولو احرمت منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه كافي المجموع الاتمام ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لان

فانه لا يمنع القصر لانه اقتدى بمسافر قاصر في ظنه (قوله ما لو بان عدم انعقادها) أي صلاة المأموم فعله بأن بان له حدث نفسه أو نجاسة في نحو يده أو لكون امامه ذات نجاسة ظاهرة أو أميا أو نحو ذلك (قوله لزمه كافي المجموع الاتمام) أي لانها انعقدت تامة باحرامه منفردا عدم نيته القصر ونبه به على ان قول المصنف مقتديا ليس بقيد (قوله ثم قدر على الطهارة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعدها في الوقت أو بعده ويرد عليه ان فاقد الطهورين ونحوه ليس له صلاة الا اذا ضاق الوقت عن الصلاة وعلم انه لا يجد ماء في الوقت أو ظن عدم وجدانه وانه مادام يرجو الماء لا يصح احرامه وعليه فلا أحرمت ثم وجد الماء في الوقت فقد تبين بذلك انه بنى صلاته على ظن بان خطوه قتيبن عدم انعقاد صلاته فيه يد هام مقصورة ولا يكون من محل الخلاف

انقطع فان سافر فسر جديد (قوله ولو ماراه) أي والمصورة انه وصل لمبد أسفره كما هو الفرض فإني حاشية الشيخ من صدق ذلك بما اذا كان المرو من بعيد ليس في محله (قوله ولا نظر لابن جدعان الخ) في العبارة قلافة ومن ثم فهم منها الشيخ في

(قوله ولعل ما قالوه) راجع لقوله قال المتولي وغيره (قوله والوجه الاول) أي جواز القصر وهل له الجمع أيضافيه تردد وسيأتي عن الشارح في أول الفصل الثاني ما يفيد أنه كالتصيرة فيمتنع عليه الجمع تقديمًا لآخرًا فليراجع (قوله لم يسقط بها طلب فعلها) فيه نظر فانها حيث وصفت بالصحة سقط بها طلب الفعل ووجوب القضاء حيث كان فيما هو جديد ومن ثم قال في جمع الجوامع ان الصحة اسقاط الطلب وقيل في العبادة اسقاط القضاء فعمل الشارح جرى على الثاني أو أراد بطلب الفعل القضاء (قوله وكذا يقال فيمن صلى بتيمم) أي فله قصرها (قوله أما لو بان محدثًا) أي من ابتدأه الصلاة بخلاف ما لو تبين أنه كان متطهرًا ثم طرأ عليه الحدث كما يأتي في قوله ولو وصحت القدوة الخ (قوله وان بان) غايه (قوله ثم أحدث) أي الامام (قوله ثم بان مقيمًا أتم) أي لانه تبين أنه اقتدى قبل الحدث بتم (قوله بل حقيقتها) أي بل بوجود ١٧ حقيقتها (قوله أو ظنه) الاولى

أي ظنه لانه المراد بالعلم هنا وهو المناسب لقوله لانهم يطلقون العلم كتفسير الخ انتهى وعبارة ج بعد قوله أو ظنه بل كتفسير ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن انتهى فلم يجعل ذلك تعليلًا لعطف الظن بل أفاد به ان الظن داخل في عبارته (قوله لكونه غير حنفى) ولو كان الامام حنفيا واقتدى به من علمه مسافر اربعة ثلاث مراحل وتبين له أنه نوى الاتمام فهل يلزمه الاتمام لاتمام امامه ويحمل على السهو أو لا كما لو تبين له حسدنه ثم أقامته لعدم القدوة حقيقة فيه نظر

فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرى ولعل ما قالوه بناء على أنها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه انتهى والوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وانما أسقط حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن صلى بتيمم عن تلزمه الاعادة بنية الاتمام ثم أعادها (ولو اقتدى بمن ظنه مسافرًا) فنوى القصر الذي هو ظاهر حال المسافر أنه نواه (فبان مقيمًا) يعني متمًا وان كان مسافرًا أتم حتمًا أما لو بان محدثًا مقيمًا أو بانا معًا لم يلزمه الاتمام لعدم القدوة حقيقة باطنًا لحدثه (أو) اقتدى ناويا القصر (عن جهل سفره) بان تردد فيه أولم يعلم من حاله شيئًا (أتم) لزوما وان بان مسافرًا قصر الظهور شعار المسافر غالبًا والاصل الاتمام ولو وصحت القدوة بان اقتدى بمن ظنه مسافرًا ثم أحدث ثم بان مقيمًا أتم وان علم حدثه أولًا وانما وصحت الجمعة مع تبين حدث امامها الزائد على الاربعين للاكتفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقتها لقولهم ان الصلاة خلفه جماعة كاملة كما صرولم يكتف بذلك في ادراك المسبوق الركعة خلاف الحديث لان تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما للاسنوي هنا (ولو علمه) أو ظنه لانهم يطلقون العلم كثيرًا ويريدون به ما يشمل الظن (مسافرًا وشك) أي تردد (في نيته) القصر لكونه غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل فحزم هو بنيته القصر (قصر) اذا بان قاصر لانه الظاهر من حاله ولا تقصير فان بان متمًا أتم واحترز بقوله وشك في نيته عما لو علمه مسافرًا ولم يشك كان كان الامام حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ويحجه كما قاله الاسنوي ان يلحق به ما اذا أخبر الامام قبل احرامه بان عزمه الاتمام (ولو شك فيها) أي في نية امامه (فقال) معلقا عليها في نيته (ان قصر قصرت والا) بان أتم (أتمت قصر في الاصح) ان قصر ولا يضر تعليقها عملاً بالقاعدة ان محل اختلال

٣ به في والا قرب الثاني ولا يقال يمكن الفرق بان في تبين الحدث تبين له عدم حقيقة القدوة وهنا القدوة حقيقة لان العبرة بعقيدة المأموم لاننا نقول محل كون العبرة بعقيدة المأموم اذا كان الامام ناسيا كما مر عن صاحب الخواطر السريعة وهنا لم يعلم نسيانه أو تعمده على أنه بتقدير نسيانه هنا بعد نية القصر منه ما فعله يكون لغوا حتى عندنا (قوله في أقل من ثلاث مراحل) هذا يقتضي ان ابا حنيفة يجوز القصر فيما دون الثلاث وهو مخالف لما سيأتي للشارح في قوله خروجًا من ايجاب أبي حنيفة القصر في الاول والاتمام في الثاني انتهى ويمكن ان يجاب بان منشأ الشك هنا تجوز ان امامه قلده الشافعي مثلاً وفي بعض النسخ أو حنفيا وعليها فلا يرد ما ذكر (قوله قصر) لعل الفرق بين هذه وبين ما قبلها انه ثم لما جهل سفر الامام كان الحاصل عنده محض التردد في النية فامتنع عليه القصر وان علم سفر امامه وهنا لما علم سفره أو ظنه وكان الظاهر من حال المسافر نية القصر كانت نيته مبنية على أصل راجح وهو نية القصر فاكتفى به وصار الحكم معلقا على قصر الامام (قوله قبل احرامه) أي الامام (قوله بان عزمه الاتمام) أي فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلاته تنعقد تامة لظنه اتمام امامه

الحاشية خلاف المراد وحق العبارة ولا يقدر في حسنه ان ابن جسد عان أحذر واته وقد ضعفه الجمهور وقوله لا اعتضاده بشواهد الخ أي فهو حسن بالغير لا بالذات (قوله وصحت) بالناء المجرورة كما هو الموحود في النسخ فهو بصيغة الفعل وجعله (قوله وعلى الاول لو قال) أي ولو فاسق لانه اخبار عن فعل نفسه وقوله بعد خروجه من الصلاة أي يحدث مثلاً ان قال ذلك قبل فراغ المأموم من صلاته فظاهر وان أخبر بذلك بعد سلام المأموم من ركعتين لنية القصر أولاً فان قصر الفصل بين السلام والاخبار يخفى على ما فعله وان طال وجب الاستئناف (قوله فان لم يظهر للمأموم ما نواه) أي كان اقتدى به ولم يدرك معه الاحرام وشك في نيته القصر وسلم الامام وذهب الى سبيله ولم يعلم المأموم حاله (قوله لانه لا أصل هنا) غير الانفراد يرجع اليه بخلاف ما لو لم ينو القصر في النية ١٨ فيرجع الى الاتمام لانه الاصل وعبارة المحلى بخلاف الاتمام لانه الاصل فيلزم

النية بالتعليق ما لم يكن تضرر بمحاجة تضي الحال والا فلا يضر والثاني لا يقصر للتردد في النية أما لو بان امامه مقام لزمه الاتمام وعلى الاول لو قال بعد خروجه من الصلاة كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جازله القصر فان لم يظهر للمأموم ما نواه الامام لزمه الاتمام احتياطاً (و) خامساً نية القصر أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظهر من ركعتين ولو لم ينو تركها وانما اتفقوا على انه (يشترط للقصر نية) لكونه على خلاف الاصل فاحتاج لصارف عنه بخلاف الاتمام ويشترط ان توجد نيته (في الاحرام) كبقية النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا مانع من طرقة الجماعة على الانفراد كما كسه لانه لا أصل هنا يرجع اليه بخلاف الذصر لا يمكن طرقة على الاتمام لانه الاصل كما تقرر (و) سادساً (التحرز عن منافها) أي نية القصر (دواماً) أي في دوام الصلاة بان لا يتردد في الاتمام فضلاً عن الجزم به كما قال (ولو أحرم قاصر ثم تردد في أنه قصر أم يتم) أتم (أو) تردد أي شك (في أنه نوى القصر أم لا يتم) ولو تردد في حاله نواه لتأديته جزاً من صلاته حال تردده على التمام وما قيل من ان هذا التركيب غير مستقيم لانه قسم لمن أحرم قاصر الا قسم منه رد بان كونه قاصراً في احد الاحتمالين المشكوك فيه ما لا يسوغ جعله قسماً وهاتان المسئلتان من المحترز عنه ولم يصدرهما بالفاء قال الشارح لضمه اليهما في الجواب ما ليس من المحترز عنه اختصاراً فقال (أوقام) عطف على أحرم (امامه لثالثة شك) أي تردد (هل هو متم أو ساه أتم) ولو تبين له كونه ساهياً كما لو شك في نية نفسه وفارق هذا ما هو من نظيره في الشك في أصل النية حيث لا يضر لو تردد عن قرب بان زمنه غير محسوب وانما في عنه كثرة وقوعه مع قرب زواله غالباً بخلافه هنا فان الموجد حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزاً من صلاته على التمام كما مر فله الاتمام وفارق أيضاً ما مر في شكه في نية الامام المسافر ابتداءً بان ثم قرينة على القصر وهنا القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قيامه للثالثة ومن ثم لو كان امامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كحنى لم يلزمه الاتمام جلالاً لقيامه على انه ساه (ولو قام القاصر لثالثة عمداً بلا موجب للاتمام بطلت صلاته) كما لو قام المتم لركعة زائدة

وان لم ينو انتهى وهي أولى من عبارة الشارح ليج (قوله ولو تذكر) غاية (قوله لتأديته جزاً من صلاته الخ) هذا التعليل راجع لكل من المسئلتين وان كانت الاولى ليس فيها شك في النية لكن تردده بين القصر والاتمام مناف للجزم بنية القصر (قوله وما قيل من ان هذا التركيب) هو قول المصنف أو تردد في انه نوى القصر (قوله عطف على أحرم) الاولى عطفه على تردد لان عطفه على أحرم يصير التقدير أولم يحرم قاصراً بل أحرم متم وأقام امامه الخ لانه يقدر مع المعطوف بأو تنقيض المعطوف عليه وهنا ليس كذلك بل صورته انه أحرم قاصراً ثم قام امامه لثالثة

فتردد في انه نوى الى آخره وعلى هذا يشك كل جعل هذه زيادة على المحترز عنه ثم رأيت في ابن عبد الحق (وان الجواب عن كونه من المحترز بان الشك في حال الامام انما ينافي القصر لا النية انتهى ويمكن الجواب عن مسألة العطف بان كون المعطوف يقدر معه تنقيض المعطوف عليه أمر غالي فيجوز أن يجعل التقدير هنا ولو قام الامام الخ (قوله أتم) أي وعليه فهل ينتظره في التشهد ان جلس امامه له جلاله على انه قام ساهياً أو تعين عليه نية المفارقة فيه نظراً والقرب الثاني كما لو رأى مريراً لاقتداء الامام جالساً وتردد في حاله هل جلوسه لجزءه أم لا من انه يمتنع الاقتداء به فكما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا وجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فله فراجع (قوله ولو تبين له كونه ساهياً) أي مضى جزء من صلاته على التمام (قوله جلالاً لقيامه على انه ساه) أي ويخبر بين انتظاره في التشهد ونية المفارقة

الشيخ في الحاشية بصيغة الاسم معطوفا على ابن جده ان أي ولا تنظر لجهة البناء على ما فهمه في قوله ولا تنظر لابن جده ان الخ وهو في غير محله كما علمت وهو يوجب أن لا تكون التاء مجرورة (قوله ويجمع بينهما) جعله الشيخ معطوفا على وصحة من

(قوله ومثله ما لو صار للقيام أقرب) قال حج بعدم مثل ما ذكر بل وان لم يصير اليه أقرب لما صرح عن المجموع ان تعمدا الخروج عن حد الجاوس مبطل (قوله لانه فرض كلامه فيمن قام) ومفهوما انه اذا لم يقم لم يجب له لكن على تفصيل فيه وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يمتنع به (قوله أي ناويا للاتمام) قضيته انه لا تكفيه نية الارادة السابقة عن هذه النية وليس مرادا بل المراد انه قام مستحبا للاداء وعبارة سم على حج قوله ناويا للاتمام قد يشكك اعتبار نية الاتمام مع قوله فان أراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل تزيد مع انه موجب للاتمام فاي حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بانه لم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الخاصة به بارادة ١٩ الاتمام احـ ترازا عما لو صرف

القيام لغير الاتمام انتهى
(قوله في جميع صلاته)
أي ولا يتحقق ذلك الا
بالايمان بالميم من عليكم
(قوله أو شك في نيتها) أي
الاقامة (قوله والقصر
أفضل من الاتمام) فلو
نذرا للاتمام فينبغي ان
لا ينعقد نذره لكون
المنذور ليس قربة وكذا
ينبغي ان يقال فيما لو نذر
القصر وسفره دون الثلاث
لا تتفاء كونه قربة فيما
دونها (قوله اذا بلغ ثلاث
مراحل) أي اذا كان
يبلغ ثلاث الخ في قصر من
أول سفره (قوله ولا يكره)
أي القصر (قوله أفضل
مطلقا) أي سواء بلغ سفره
ثلاث مراحل أم لا (قوله
ويستثنى من ذلك) أي
من قول المصنف والقصر

(وان كان) قيامه لها (سهوا) ثم تذكروا وجهه لا فاعلم (عاد) حتما (وسجد له) أي لهذا السهو نذبا
كغيره مما يبطل عمده ومثله ما لو صار للقيام أقرب لما صرح في سجود السهو لكنه لا يرد على
المصنف لانه فرض كلامه فيمن قام (وسلم فان أراد) حالة تذكروا وهو قائم (ان يتم عاد) للجاوس
حتما (ثم نهض متما) أي ناويا للاتمام لا لغاؤه وضه لسهو فوجب اعادته فان لم ينو الاتمام
سجد له سهوا وهو قاصر (و) سابعها دوام سفره في جميع صلاته كما قال (ويشترط) للقصر (أيضا
كونه) أي النوى له (مسافر في جميع صلاته فلو نوى الإقامة) القاطعة للترخص (فيها) أو شك
في نيتها (أو بلغت سفينته) فيها (دار اقامته) أو شك هل بلغها أولا (أتم) لزوال تحقق سبب
الترخصة (و) ثامنها العلم بجواز القصر فلو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لتلاعبه كما في الرخصة قال
الشارح وكأنه تركه لبعد أن يقصر من لم يعلم جوازه (القصر أفضل من الاتمام على المشهور
اذا بلغ) سفره المبيع للقصر (ثلاث مراحل) والا فالاتمام أفضل خروجا من ايجاب أبي حنيفة
القصر في الاول والاتمام في الثاني ولا يكره لكنه خلاف الاول وما نقل عن الماوردي عن
الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاول ومقابل
المشهور أن الاتمام أفضل مطلقا لانه الاصل وأكثر عملا ويستثنى من ذلك كما قاله الاذري دائما
الحديث اذا كان لو قصر لخلا من صلاته عن جريان حديثه ولو أتم لم يجرى حديثه فيها فيكون
القصر في حقه أفضل مطلقا وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت أو كان
يجد في نفسه كراهة القصر أو الشك فيه بان لم تطمئن نفسه لذلك أو كان ممن يقتدى به بحضرة
الناس بل يكره له الاتمام أما الملاح الذي معه أهله فاقامه أفضل مطلقا لانه وطنه وخروجا
من منع أحده القصر له ومثله من لا وطن له وأدام السفر برا وقد علم على خلاف أبي حنيفة
لاعتضاده بالأصل وقد يكون القصر واجبا كان آخر الظهر ليجمع تأخيرا الى ان لم يبق من
وقت العصر الا ما يسع اربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها
في الوقت كما يحتمل الاسنوي وغيره اخذ من قول ابن الرفعة لوضاق الوقت وأرهقه الحديث

أفضل من الاتمام (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقا) اما لو كان لو قصر خلا من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو
ظاهر انتهى حج (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة) أي فيكون القصر أفضل من الاتمام وفي كون القصر في هذه
الصورة أفضل نظر لجريان الخلاف فيها المتقدم قبيل الفصل بل القياس أفضلية الاتمام لما ذكر وعبارة سم على منهج في
اتناء كلام ونبه أيضا أي الاذري على ان الاتمام أفضل في حق من أقام ينتظر حاجة وزاد على أربعة أيام انتهى ويمكن ان هذه
مستثناة من قوله والقصر أفضل من الاتمام فيكون موافقا لما قاله الاذري وان كان المتبادر من قوله وكذا الخلافه وأما قوله
أو كان يجد في نفسه الخ فهو مستثنى من كون الاتمام أفضل من القصر (قوله الذي معه أهله) أي ان كان له أهل وأولاد فان لم
يكن له شيء منهما كان ممن كان له ذلك وهم معه فيكون اتمامه أفضل (قوله مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا

عطف العلة على المعول بناء على ما فهمه (فصل في شروط القصر) (قوله وان الرافعي موافق عليه) أي فيكون لما اتفق عليه الشيخان فيقدم على ما انفرد به أحدهما عند التعارض (قوله على ذلك) أي على الاعتدال (قوله وديب الاقدام) مطوف (قوله لوضاق وقتها) أي العشاء (قوله كان القصر واجبا) نقل سم على منتهج عن الشارح خلافا حيث قال في أول الباب وسئل عن آخر ذلك أعني الظهر مثلا حتى بقي ما يسع ركعتين بلا قصد هل يجب القصر فأجاب لا قال لانه اذا أخر بعد فلا شيء عليه في اخراج بعض الصلاة عن وقتها أو بلا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه ثم التأخير انتهى (أقول) وقد يقال ان كلامه هذه في العشاء وبفعلها مقصورة تبين انه لم يؤخرها الى وقت لا يسعها بخلاف الظهر فانه اذا أخرها حتى بقي من الوقت ما يسع ركعة تحققت معصيته وان قصر (قوله أقدرته على ابقاءها به أداء) هذا قد يخالف ما يأتي للشارح عن شرح المذهب من ان المعتمد انه اذا أخر ولم ينو وقد بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي وكانت قضاء اللهم الا ان يقال ان ما هنا مصور بما اذا كان الزمن الباقي لا يسع الطهارة والصلاة مقصورة لكنه لو ترك الطهارة وصلى امكنه وقوعها كلها في الوقت وعلى هذا لا يتوجه الاعتراض على الشارح ثم رأيت ٢٠ سم على ج ذكر مثل ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر ان كان المراد

قصر الاولى فهو هذا انما يأتي على القول بانه يكفي نية التأخير اذا بقي من الوقت ما يسع ركعة لان الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين ولزوم نية التأخير بينهما ممنوع بل هي أو فصل الاولى وحدها في وقتها وقد يجاب باختیار الاول ومنع قوله فهذا انما يأتي الخ لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير

بحيث لو قصر مع مدافعة أدركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر ويأتي ما ذكر في العشاء أيضا اذا أخر المغرب ليجتمعها معها ويعلم منه انه لو ضاق وقتها عن اتمامها كان القصر واجبا وانه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر لزمه ان ينوي تأخيرها الى الثانية لقدرته على ابقاءها به أداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب بخو نذر أو قضاء أو كفارة فيما يظهر حيث كان السفر سفر قصر (أفضل من الفطر) لما فيه من المسارعة الى تبرئة لذة وعدم اخلاء الوقت عن العبادة ولانه الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم هذا (ان لم يتضرر به) فان تضرر به لنحو ألم يشق احتماله عادة فالفطر أفضل لخبرانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما في السفر قد ظل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر نعم لو خشى منه تلف شيء محترم نحو منفعة عضو وجب الفطر فان صام كان عاصيا واجزاؤه ولو خشى ضعا ما لا حالا فالفطر أفضل في سفر جرح أو غزو وهو أفضل مطلقا لمن وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس كما قيده ابن قاضي شهبة اطلاق الا ذرعي وكذا ساثر الرخص تطير ما صر

فصل في الجمع بين الصلاتين (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) في وقت الاولى لغير المتخيرة لما سيأتي من ان شرطه ظن صحة الاولى وهو منتف فيها وقول الزركشي ومثلهما فاذا طهروا وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفه اذا شرط ظن صحة

حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على انه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها الاولى كما هو ظاهر عبارتهم الاتية فليتأمل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قال ج ثم رأيت الزركشي نقل عنهم ان هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره لمسافر سفر قصر (قوله عادة) أي وان لم يبح التيمم (قوله فالفطر أفضل في سفر جرح أو غزو) مفهومه ان الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا (قوله وهو) أي الفطر (قوله ممن يقتدى به) أي فيفطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة (فصل في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر أو نحو المطر (قوله تقديمًا) في وقت الاولى (ظاهره) انه لا بد من فعلهما ابتداء في الوقت فلا يكفي ادراك ركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم على ج ونقل عن الشارح عن المنهج ما في الفرع الاتي بالصفحة الاخرى ودفع بقوله كالحمل في وقت الاولى ما قد يتوهم من قوله تقديمًا بانه صادق باول الوقت ووسطه وآخره بل وبما قبل دخول الوقت بالمرة (قوله محل وقفه) نقل سم على ج عن الشارح اعتماد هذا ونقل عنه على منتهج اعتماد ما قاله الزركشي وهو الاقرب وعبارته قوله ويستثنى الخ عميرة قال الزركشي مثلها فاذا طهروا وكل من تلزمه الاعادة انتهى واعتمدهم قال لان صلاته حرمه الوقت ولا تجزئه في جمع التقديم تقديمًا لها على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع تأمل انتهى (أقول)

على قول المصنف بسير (قوله فاندفع ما قد يقال الخ) في اندفاعه بما ذكره نظر ظاهر اذا حاصله الاعتراض على المصنف بان عبارته في هذا التفريع توهم انه لا يقصر في البحر الا اذا قطع المسافة بالفعل وليس كذلك فلا حاجة لما ذكره وهو لا يندفع بما ذكره

وقد يقال يؤيده ما تقدم من الشارح من ان فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها تأمة اعادها ولو مقصورة لان الاولى لحرمة الوقت فكانم لم تفعل (قوله كما قاله الشيخ) أي في غير شرح منهي (قوله وان نوزع فيه) لعل وجه المنازعة ان المتخيرة انما امتنع جمع التقديم في حقها فقد شرطه وهو ظن صحة الاولى واما فاقد الطهورين ونحوه فصلاهم صحة مسقطه للطلاء ووجوب القضاء في حقهم باصر جديد ويمكن دفعها بانها وان أسقطت الطلب ففعلها لما كان لحرمة الوقت نزل فعلها منزلة العدم وهو ينفي شرط الجمع (قوله لا يتأتى تأخيرها عن وقتها) أي الاصل في هذا ولو قيل بجواز جمعها تأخيراً أمكن توجيهه بان العذر صير الوقتين واحداً فكانه فعلها في وقتها وعبارة سم على منهي لانه لم يرد فعلها الا في وقت الظهر الاصل مراً انتهى (قوله في وقت الثانية) شمل المتخيرة وفاقد الطهورين ونحوهما وعليه فالفرق بين الجمعين انه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الاولى وهو منتف في المتخيرة بخلاف التأخير فانه لا يشترط ظنه ذلك بخلاف وان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الظهر لو فعلها في وقتها (قوله لا يثبت جمع التأخير) أي بين الظهر والعصر ٢١ والمغرب والعشاء (قوله أو في سفر

الاول وهو موجود هنا ولو حذف بالتعظيم كما قاله الشيخ كان اوله وكالظهر الجمعة في هذا كما نقله الزركشي واعتمده وان نوزع فيه ويمتنع جمعها تأخيراً لان الجمعة لا يتأتى تأخيرها عن وقتها (وتأخيراً) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمها وتأخيرها (في السفر الطويل) المباح اذ هو المجوز للقصر لثبوت جمع التأخير في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وجمع التقديم في البيهقي وصححه ابن حبان بن حديث معاذ وحسنه الترمذي فيمتنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر وقوفامع الوارد ويمتنع في الحضر أيضاً وفي سفر قصر ولو مكأ في سفر معصية (وكذا القصر في قول) قديم كالتنفل على الراحلة وفي تعبيره بجوز اشارة الى ان تركه أفضل من تركه وجام من خلاف من منعه ولا يعارضه قولهم ان الخلاف لا يبرأى اذا خالف سنة صحيحة لانه قد يقال ان تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع غماسك وطههم في ههنا في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالاصل فروعي ويستثنى الجمع بعرفة في الحج كما قاله الامام وعز دافعة كما يحتمل الاسنوي فان الجمع فيهما أفضل مطلقاً فانه مستحب للاتباع وسببه السفر لا النسك في الاظهر ويستثنى أيضاً الشاك فيه والراغب عن الرخصة كما اقتضاه كلام البغوي في تعليقه وغيره ومن اذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حدثه الدائم أو كشف عورته

فصبر ولو مكأ) أشار به الى رد قول الحنفية ان المكأ يجمع بعرفة ومزدلفة لان الجمع عندهم للنسك لا للسفر بخلاف ولو قصرنا وعليه فالجمع عندهم لا يجوز للسفر مطلقاً طال أو قصر فالاشارة للرد انما هي بحسب الظاهر دون نفس الامر فانهم وان جوزوا الجمع بعرفة لا يقولون انه للسفر بل للنسك (قوله الى ان تركه) أي الجمع أفضل أي فيكون الجمع

خلاف الاولى لكن في حج بهد قوله الا في وان كان سائر اوقات الاولى وأراد الجمع وعدم الخ مانصه ويقول وأراد الجمع الخ اندفع ما يقال من ان ترك الجمع أفضل أي فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكرنا انتهى (أقول) وقد يمنع كونه مباحاً بان خلاف الأفضل بخلاف الاولى يكون مكروهاً كراهة حفيفة يعبر عنها بخلاف الاولى (قوله اذا خالف سنة صحيحة) أي وهو ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم انه ليس المراد بالسنة كون الحكم مستحباً عندنا ورعاية الخلاف تفوت ذلك المستحب بل المراد انه متى ثبت الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لا تستحب مراعاته (قوله نوع غماسك) أي قوة (قوله وطههم في ههنا) أي السنة (قوله أو خلا عن حدثه الدائم) قياس ما تقدم في القصر عن حج انه اذا كان لوجع خلا عن حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع اللهم الا ان يفرق بين ما هنا وما تقدم بانه انما وجب القصر ثم للاتفاق على جوازه سيما اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبته الحنفية فنظر الى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هنا الا في عرفة ومزدلفة للنسك وهذا الجواب أولى مما أجاب به سم فيما تقدم من قوله قوله فيجب القصر كما هو ظاهر فان قلت هلا وجب الجمع في تطهيره مع انه أفضل فقط كما سيأتي أول الفصل قلت يفرق بلزوم اخراج احدي الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل انتهى ووجه اولية ما ذكرناه انه قد يمنع ان في التأخير اخراج الصلاة عن وقتها لان العذر صير وقت الصلاتين واحداً على ان ما ذكره من قوله بلزوم اخراج الحج لا يشمل جمع التقديم الا ان يقال أراد بالخراج فعلها في غير وقتها

وانما يندفع به ما قد يقال لوجه لا لحاق البحر بالبر لان العادة قطع المسافة فيه في ساعة فينبغي في تقديره بمسافة اوسع من مسافة البر فصرح عليه المصنف ما ذكره للاشارة الى انه لا أثر لذلك فتأمل (قوله معلوم) أي من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتي ويؤخذ منه انه لو صمم المصنف على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في جهة كأن قال ان سافرت لجهة الشرق

(قوله فالجمع أفضل) هو فرع عما اذا توقف ادراك الوقوف على الجمع بين الصلاتين وجب ولا يخالف هذا ما صححه النووي من انه اذا توقف ادراك الوقوف على ترك الصلاة أي ولو تعددت تركها لان ذلك اذا لم يدركه الا بتركها مطلقا وهنا يدركه مع فعله بالجمع دون غيره من انتهى سم على منهج (قوله بل قد يجب في هذين) هما خوف فوت عرفة وعدم ادراك العدة والخوف اذا كلامه كحج ان الاصل فيه ما افضلية الجمع وانه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة أو انقاذ الاسير بترك الجمع في هذا الاسير ٢٢ ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيراً ثم رأيت في سم على حج (قوله أفضل) فيما

يظهر خلافاً للحج (قوله) ولان وقت الثانية وقت للدولة حقيقة (يعني انه يصح فعل الاولى في وقت الثانية ولو بلا عذر قتل منزلة الوقت الحقيقي والا فوقت الاولى الحقيقي يخرج بخروج وقتها (قوله) فالوجه الى العصر قبل الظهر لم تصح) ينبغي ان يقيد ذلك بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض لغوات الشرط (قوله جاهلاً بالحال) ومحل ذلك أخذاً بما مره حيث لم يكن عليه فرض مثله والواقع عنه ومحل وقوعه نقلاً أيضاً حيث استمرجه له الى الفراغ منها والابطال كما تقدم له (قوله والحصول

فالجمع أفضل كما قاله الاذري وكذا من خاف فوت عرفة أو عدم ادراك العدة ولا يستنقذ أسير ونحو ذلك بل قد يجب في هذين (فان كان سائراً في وقت الاولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أي حنيفة والحال انه نازل في وقت الثانية (فتأخيرها أفضل والا) بان لم يكن سائراً وقت الاولى بان كان نازلاً فيه سائراً في وقت الثانية (فمكسه) للتابع ولكونه أرفق للمسافر فان كان سائراً أو نازلاً فيه ما جتمع التأخير أفضل فيما يظهر كما هو ظاهر كلام كثير واطاهر الاخبار السابقة ولا تتفاء سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولان وقت الثانية وقت للدولة حقيقة بخلاف العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل اربعة أحدها (البداية بالاولى) لانها صاحبة الوقت والثانية تبع لها والتابع يمتنع تقديمه على متبوعه ولو صلى العصر قبل الظهر لم تصح له اعادةها بعد الظهر ان أراد الجمع وكذا الوصل في العشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئاً بالاولى (فبان فسادها) لغوات ركن أو شرط (فسدت الثانية) أيضاً أي لم تقع عن فرضه لغوات الشرط من البداية بالاولى وتقع نقلاً كما نقله في الكفاية عن البحر قياصاً على ما لو أحرم بالفرض قبل وقته جاهلاً بالحال (و) ثانياً (نية الجمع) ليميز التقديم المشروع عن التقديم عبثاً أو سهواً (ومحلها) الاصل ولذا كان هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة في اثنتان فانتفى الفضل فيه (أول الاولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق (وتجوز في اثنتان) ولو مع تحللها اذا لا يتم خروجه منها حقيقة الابتسام تسليمه والحصول الغرض بذلك (في الاظهر) لان الجمع ضم الثانية للاولى فالمرغ الاول فوق ذلك الضم باق وانما امتنع عليه ذلك في القصر لتأدي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر كما مر والوجه انه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي انه لو نوى الجمع أول الاولى ثم نوى تركه

الغرض بذلك) وهو تمييز التقديم المشروع عن التقديم عبثاً أو سهواً وفيه ان هذا الغرض يحصل بنية الجمع بين الاولى والثانية ومع التحريم بالثانية الا ان يقال لما كان الجمع يصير وقت الصلاتين واحداً أشبه صلاة واحدة ويشير الى هذا قوله لان الجمع ضم الثانية للاولى الخ (قوله والوجه انه لو تركه) أي الجمع بان نوى عدمه (قوله ثم أراد قبل طول الفصل) أي يقينا فلو شك فيه امتنع قياساً على ما لو شك في الموالاة وينبغي ان محل ذلك أيضاً ما لم يتذكر عن قرب (قوله مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الاخذ من ذلك ويفرق بان محل النية فيما نقله عن الدارمي باق الى الفراغ من الصلاة فرفض النية في اثنتان ينزل الاولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الاولى فانه قد يقال رفض النية بعد الفراغ ابطال النية الاولى وتعذر نية الجمع لغوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في اثنتين الثانية ثم أراد ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه ان وقت النية انقضى فلم يفد العود اليها شيئاً والالزم اجزاؤها بعد التحلل الاولى وبه يفرق بين هذا والردة اذا قطع فيها ضمني وهناك صريح ويتغفر في الضمني ما لا يغتفر في الصريح انتهى

فلا بد من قطع مرحلتين أو لجهة الغرب فلا بد من ذلك أنه بقصر وهو واضح بقيدته إلا في فليراجع (قوله لتحقيق كون السفر طويلا) أي مع العذر القائم ليفارق المهائم إلا في (قوله لا تتفاءل به بطوله أو له) يأتي مثله في نحو الأسير وكأن

(قوله ففيه القولان) والراجح منهما الجواز (قوله واجاب الاول بما مر) أي من قوله لنأدي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر الخ (قوله فان لم تشترط النية) أي على الراجح (قوله صح) أي ما نواه وجازله الجمع بين الصلاتين (قوله لوجود السفر في وقتها) أي النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الاسلام في شرح الروض ٢٣ (قوله منزلته) أي منزلة السفر

(قوله وثالثها الموالاة)

• فرع • لو شك هل طال

الفصل أولا ينبغي امتناع

الجمع أي ما لم يتذكر عن

قرب كما تقدم لانه رخصة

فلا يصار إليها الا بيقين م

انتهى سم على منهج

وفيه فرع في التجريد عن

حكاية الرواي عن والده

من جملة كلام طويل

وان كان قد بقي من الوقت

أي وقت المغرب ما يسع

المغرب ودون ركعة من

العشاء يحتمل ان يقال

لا يصلي العشاء لان مادون

ركعة يجعلها قضاء قال

الرواي وعندي انه يجوز

الجمع لان وقت المغرب يمتد

الى طلوع الفجر عند العذر

الخ انتهى ووافق م على

انه ينبغي جواز الجمع أيضا

انتهى (أقول) ويؤيد

الجواز ما يأتي من الاكتفاء

في جواز الجمع لوقوع

تحريم الثانية في السفر

وان أقام بعده فكما كفي

بعقد الثانية في السفر

ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في اثنا ومقابل الاظهر لا يجوز قياسا على نية القصر بجامع انها رخصة سفر واجاب الاول بما مر ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في سفينة فسارت فتوى الجمع فان لم تشترط النية مع التحريم صح لوجود السفر وقتها والا فلا قاله في المجموع نقلا عن المتولي وما قاله بعض المتأخرين من انه يفرق بينها وبين حدوث المطر في اثناء الاولى حيث لا يجمع به كما سيأتي بأن السفر باختياره قتل اختياره له في ذلك منزلته بخلاف المطر حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع هنا يرد بان المعتمد ما ذكره المتولي ويفرق بين السفر والمطر بان المطر اضطرار لا فيه ولان فيه طريقا بشرط نية الجمع في الاحرام لان استدانة المطر في اثناء الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن محلا للنية وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الاولى لان استدانة شرط فكانت محلا للنية فاذا افرق في المسافر بين ان يكون السفر باختياره أولا كما أفاده الوالدرجه الله تعالى وقد يحمل القول بان السفر باختياره على انه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا يراد (و) ثالثها (الموالاة بان لا يطول بينهما فصل) اذ الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجب الولاء كركات الصلاة لانها تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه ولهذا تركت الرواتب بينهما وكيفيته صلاتها انه اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القبليّة وله تأخيرها سواء أجمع تقديم أم تأخير أو توسطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها التي بعدها وله توسطها ان جمع تأخيرها وقدم الظهر وأخر عنها سنة العصر وله توسطها وتقدمها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتها وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وقدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب والعشاء سنة متقدمة فلا يخفى الحكم مما تقرّر في جمعي الظهر والعصر كما أفاده الشيخ في شرح الروض (فان طال) الفصل بينهما (ولو بعذر) كجنون أو غم أو سهر (وجب تأخير الثانية الى وقتها) لغوات شرط الجمع (ولا يضر فصل يسير) لخبر الصحيحين عن أسامة انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بغيره اقام للصلاة بينهما وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بنحو جنون أو ودة وعادلا سلام عن قرب بين سلامه من الاولى وتحريمه بالثانية كما أتى به الوالدرجه الله تعالى أو ترديد بين الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه قبل طول الفصل كما قاله الرواي من عنده نفسه مخالفا في ذلك لوالده قال الزركشي وهو الوجه بالقيد المار فلا يضر في الصور كلها (و يعرف طوله) وقصره (بالعرف) اذ لا ضابط له في

فينبغي ان يكتب في ذلك في الوقت (قوله ولهذا تركت) أي وجوب الصحة الجمع (قوله وكيفيته صلاتها) أي الرواتب (قوله وله تأخيرها) أي عن الصلاتين (قوله وأخر سنتها التي بعدها) عطف على قوله قدم سنة الظهر القبليّة (قوله وله توسطها) أي

سنة العصر (قوله وتوسط سنة العشاء) والضابط لذلك ان يقال لا يجوز تقديم بعدية الاولى على الاولى مطلقا ولا سنة

الثانية على الاولى ان جمع تقديمها ولا الفصل بينهما بشئ مطلقا ان جمع تقديمها وما عدا ذلك جائز (قوله قبل طول الفصل)

المراد بطول الفصل ما يسع ركعتين اخف ما يمكن اخذ بما يأتي (قوله وهو الوجه بالتيقيد المار) أي وهو قوله عن قرب

الفرق بينهما عذر هذا كما أشار إليه الشارح بقوله فيكون عابثا (قوله ومثله الهائم في ذلك) حتى لو قصده من حلتين ترخص
أي لغرض صحيح حتى لا ينافي ما تقر فيه قاله الزبدي ومن صور الغرض فيه ان يكون فارا من نحو ظالم كما أفاده الشيخ (قوله

(قوله ولو باخف ممكن) عبارة سم على منهج وظاهر وقافا لما رآه لو صلى الراتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضر (أقول)
يمكن حل قوله اليسير على زمن لا يسع ركعتين باخف يمكن بالفعل المعناد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشرح (قوله كالأقامة)
ومثل الإقامة الاذان ان لم يطل به الفصل فان طال ضرا انتهى سم على حج وظاهره وان لم يطلب وهو ظاهر لانه لا يتقاعد عن
السكوت المجرد حيث لم يطل به الفصل (قوله لانه) أي الطلب (قوله ليس لمصلحتها) شمل ذلك سجود التلاوة والشكر حيث
لم يطل به - ما فصل (قوله لطول ٢٤ الفصل به) التعليل بما ذكره شكل بجواز الفصل بالوضوء بخلاف مع ان

الشرع ولا في اللغة فرجع اليه فيه كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو
باخف ممكن كما اقتضاه اطلاقهم (وللمتيم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح) كالتوضي (ولا يضر
تخلل طلب حفيف) كالأقامة بل أولى لانه شرط دون ما فكان من مصلحتها بل لو كان الفصل
اليسير ليس لمصلحتها لم يضر أيضا ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل بل به ينه - ما ولا يضر
الفصل بالوضوء قطعاً (ولو جمع) تقديم (ثم علم) بعد فراغها أو في أثناء الثانية وطال الفصل بين
س - لام الأولى وعلمه (ترك ركز من الأولى بطمنا) اما الأولى فترك الركن منها وتعد ذنبا ركه
بطول الفصل وأما الثانية بالمعنى السابق فلبطلان شرطها من صحة الأولى وذكر هذه أولا
ليبان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيدهما جامعا) ان شاء تقديم ان كان
الوقت متسعا أو تأخير لعدم صلاته فان لم يطل لغى ما أتى به من الثانية وبنى على الأولى وخرج
بقوله علم ما لو شك في غير النية وتكبيره الضم فلا يؤثر بعد فراغه من الأولى كما علم مما مر في
باب سجود السهو (أو) علمه (من الثانية) بعد فراغها (فان لم يطل) يصل عرفا بين سلامه وتذكره
(تداركه) وحسنا (والا) بان طال (فباطلة) انه مذكركه (ولا جمع) لطوله فيعيد لها في وقتها (ولو
جهل) فلم يدرك من أيتهما هو (اعادها الوقتيهما) لاحتمال كونه من الأولى وامتنع جمع التقديم
لاحتمال كونه من الثانية فيطول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها ما جهم ما تأخير الجائز
اذلا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك ان يصير كانه لم يفعل واحدة منهما ولانه على
احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الأولى وان كانت صحيحة
في نفس الامر الا انه تلزمه اعادتها والمعاد يجرز تأخيرها الى الثانية لتصلى معها في وقتها
وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما أفق
به الوالدرجه الله تعالى وليس الحكم مما يتبع به حتى يتمك بظاهر الكتاب ورابعها
دوام سفره الى عقد الثانية كما سيذكره بقوله ولو جمع تقديم فصار الى آخره (واذا أخر)
الصلاة (الأولى) الى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (و) لا (الموالاة) لا (نية
الجمع) في الأولى (على الصحيح) لان الوقت هنا للثانية والأولى هي التابعة فلم يحتج شيء

الفصل به يز يد على التيمم
اللهم الا ان يقال ان التيمم
ما كان يحوج للطلب
كان مظنة للطول فحل
ما نعام مطلقا ولا كذلك
الوضوء وعلى هذا فلو طال
زمنه امتنع الجمع (قوله
بالمعنى السابق) متعلق
بطلتها وأراد به ما قدمه بعد
قوله فسدت الثانية من
انها لم تقع عن فرضه الخ
(قوله ذكر هذه أولا) أي
بقوله فلو صلاهما فبان
فسادها الخ (قوله ثم هنا)
أي ثم ذكرها هنا الخ
(قوله أو تأخيرا) أي
حيث نوى التأخير وقد
بقي من الوقت ما يسعها
كاملة والافلا تأخير
ويجب الاحرام بها قبل
خروج وقتها ان أمكنه
ذلك لثلاثين كلفاء
ولا اثم عليه في ذلك لعذره

(قوله فان لم يطل) محترز قوله قبل أو في أثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أي من
الثانية (قوله وبالأولى المعادة بعدها) أي بعد الثانية (قوله والمعاد يجرز تأخيرها) هذا يقتضي انه اذا صلى الظهر في وقتها
واراد اعادتها جاز تأخيرها الى وقت العصر لجمعها معها وفيه تطرح حيث فعلها فرادى اما اذا فعلها جماعة فلا مانع منه لان
العذر بصير الوقتين واحدا فكانه فعل الأولى في أول وقتها ثم أعادها في آخره وما ذكره يقتضي انه اذا جهم ما تأخير الشرط
وقوع الأولى في جماعة واطلاقه يخالفه (قوله بظاهر الكتاب) يعني المنهاج قول المصنف لم يجب الترتيب الخ لا يقال لو قال لم
يجب شيء مما تقدم كان اخصر لا نأقول التبع به لا يعلم منه ما يقوله الثاني بخلاف ما ذكره حيث جعل قوله على الصحيح
راجعا للبكل من الثلاث (قوله ولا نية الجمع في الأولى) أي كما انها لا تجب في الثانية

بعد مرحلتين) متعلق بالقصر (قوله وبالفراق النشور وبالعتق الابق) أي ولا أثر لهذه النية لان السفر الى الان باق على

(قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لان الوقت ههنا الثانية (قوله أي يجب ان ينوي) أي بان يقول نويت تأخير الاولى لافعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا قال سم لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع انتهى وكتب شيخنا الشوبري مانصه قد تقدم انه يكفي في القصرية صلاة الظهر ركعتين وان لم ينوتر خصا ومطلق الركعتين صادق بالركعتين لاعلى وجه القصر فليحروا فرق واضح بينهما انتهى وقد يقال يفرق بينهما ٢٥ بان وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين

لا يكون الا قصر افا صدق

القصر وصلاة الظهر

ركعتين واحدا ولا كذلك

مجرد تأخير الظهر فانه

يصدق بالتأخير مع عدم

فعلها في وقتها فكان صادقا

بالمراد وبغيره فامتنع ولا

كذلك صلاة الظهر ركعتين

(قوله والقياس على نية

الصوم) أي حيث صحت

بعد الغروب مع تقدمها

على وقتها وهو طالع الفجر

(قوله لخروجها) أي نية

الصوم (قوله في وقت

الثانية) أي ولوفي وقت

لا يسعها كلها كان نوى

تأخير الظهر ليعملها في

آخر وقت العصر بعد فعلها

وقد بقي من وقت العصر

ما لا يسع الظهر بكامله لانه

وان عصي بالتأخير لذلك

الوقت هو لا من خارج

عما يتعلق بالوقت فاشبه

ما لو نوى تأخير غير المجموعة

الى وقت لا يسعها (قوله

ما يسعها أو أكثر) أي

مقصورة ان أراد القصر

من تلك الثلاثة لانها انما اعتبرت ثم لتحقيق التبعية لعدم صلاحية الوقت الثانية نعم تسن هذه الثلاثة هنا والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم وقرق الاول بما تقدم من التعليل (و) الذي (يجب) هنا أمران أحدهما دوام سفره الى تمام ما وسيد كره وثانيهما (كون التأخير بنية الجمع) أي يجب ان ينوي قبل خروج وقت الاولى لان التأخير قد يكون موصية كالتأخير لغير الجمع وقد يكون مباحا كالتأخير له فلا بد من نية تميز بينهما ولو قدم النية على الوقت كما لو نوى في أول السفر انه يجمع كل يوم لم تكفه على أشبه احتمالين ذكرهما الروايات عن والده لان الوقت لا يصلح للجمع والقياس على نية الصوم غير صحيح لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها ويؤخذ من قوله الجمع اشتراط نية ابقاءها في وقت الثانية فلو نوى التأخير فقط عصي وصارت الاولى قضاء ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الاولى فيه لوفعت اداء كذا في الروضة وأصلها تنقلا عن الأصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وتشرط هذه النية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح ان مراده بالاداء في الروضة الاداء الحقيقي بان يأتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاتيان بركعة مناهي الوقت والباقي بعده فتسميته اداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة وقد علم مما تقرر ان كلام الروضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم اذ كل من التعبيرين منقول عن الأصحاب فالمراد بهما واحد والمعول عليه في الجمع بينهما ما أفاده الشارح والفرق بينهما وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان المعتبر في كونها مؤداة والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير عن التأخير تعديا ولا يحصل الا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة ولا ينافيه قولهم انها صارت قضاء لانها فعلت خارج وقتها الاصل وقد انتفى شرط التبعية في الوقت كذا افادني الولد رحمه الله تعالى (والا) أي وان آخر من غير نية الجمع أو بنيتها في زمن لا يسع جميعها (فيه عصي وتكون قضاء) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط ان يزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك أيضا وحل بعضهم كونها قضاء على ما اذا وجدت النية وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم عصيانه على وجودها وفي الوقت ما يسع الصلاة قال وبه يجمع بين ما وقع للصنف من التناقض في ذلك انتهى وفيه نظر ظاهر وما ذكره الغزالي في احكامه من أنه لو نوى النية حتى خرج الوقت لم يصب وكان جامعاً لانه مذكور صحيح في عدم عصيانه غير مسلم في عدم بطلان الجمع لفقد النية (ولو جمع) أي أراد الجمع

في ٤ والاقامة قد دخلت حالة الاطلاق انتهى زيادي ولا يشترط ان يضم الى ذلك قدر امكان زمن الطهارة لا مكان تقديمها (قوله بان يأتي بجميع الصلاة) معتمد (قوله ما يسع الصلاة) أي كاملة (قوله وأما كونها قضاء فكذلك) أي ان التأخير عن أول الوقت الخ (قوله وحل بعضهم) مراده بجمع (قوله صحيح في عدم عصيانه) قد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو بانيه حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها منع الابنية الجمع ولم توجد ونسيان النية لا يجوز اخراجها عن وقتها

أباحته حتى يحصل النشور أو الأباقي بالفعل خلافاً لأذرى (قوله واحترز المصنف بقوله المارأول الخ) في هذا السياق نوع خفاء وكان الأوضح أن يقول واحترز المصنف باشتراط ما ذكر أولاً عن الدوام فلا يشترط فيه حتى لو نوى مسافة قصر الخ (قوله لأنه عرض صحيح) هذا صريح في أن التزهد بذاته غرض صحيح وإن لم يقترب بمقصود آخر وقضية قوله فيما يأتي وبه يعلم أنه لو أراد التزهد لازالة مرض ونحوه ٢٦ خلافاً ويؤيد هذا الثاني ما ذكر من فرق الشيخ ثم مايت ابن قاسم نقل عن الشيخ

اعتماد الأول قال لأنه سفر مباح وقد انطوا الترخص بالسفر المباح (قوله ولهذا قال الشيخ أن الوجه أن يفرق) أي بين هذا وبين ما لو سافر لمجرد رؤية البلاد كما يؤخذ من باقي كلامه وكان على الشارح أن يذكر قبل هذا ما هو مرتب عليه في عبارة الروض وشرحه وعبارة الروض سلك بعد الطريقة ليبيح له القصر فقط لم يقصر ويقصر إن كان له غرض صحيح ولو تنزهها قال الشارح بخلاف

(قوله بان صلى الأولى في وقتها) وهل يشترط لجواز الجمع بقاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقدها فقط كالسفر فيه نظر والذي يفيد كلامه سم على منهج الاكتفاء بالتصرم وقد تقدم نقل عبارته (قوله كافي المحرر) أي بدل قوله بين الصلاتين (قوله ولهذا كان الخلاف فيه أضعف) وعليه فكان ينبغي للثاني أن يقول وفي

(تقديم) بان صلى الأولى في وقتها أو بالجمع (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الأولى كافي المحرر وعدل عنه لايهامه وفهمه مما ذكره (مقبيا) بنحونية إقامة أو شك فيها (بطل الجمع) لزوال سببه فيتعين عليه أن يؤخر الثانية إلى وقتها أما الأولى فلا تتأثر بذلك (و) إذا صار مقبياً (في الثانية) ومثلها إذا صار مقبياً (بمدها لا يبطل) الجمع (في الأصح) لا اكتفاء باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن بطلانها بعد انعقادها وانما منعت الإقامة في اثنتائها جواز القصر لمساقتها بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر وإذا تقرر هذا في اثنتائها فبعد الفراغ منها بطريق الأولى ولهذا كان الخلاف فيه أضعف ومقابل الأصح البطلان قياساً على القصر وقرئ الأولى بـ (أو) جمع (تأخير أرقام بعد فراغهم الم يؤثر) ذلك بالاتفاق بجمع التقديم وأولى (و) أقامته (قبله) أي فراغها وأولى في أثناء الثانية كما اقتضاه إطلاقهم خلافاً لما بحثه في المجموع (يجعل الأولى قضاء) لتبعيتها الثانية في الأداء والعذر فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعة وقضية ذلك أنه لو قدم المتبوعة وأقام أثناء التابعة أنها تكون أداء لوجود العذر في جميع المتبوعة وهو قياس ما صرح في جمع التقديم ذكره السبكي واعتمده الأسنوي وغيره وخالفه آخرون منهم الطاوسي وأجرى الكلام على إطلاقه فقال وانما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر إلى عقد الثانية ولم يكف به في جمع التأخير بل شرط دوامه إلى تمامه ما لا وقت الطهر ليس وقت العصر إلا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا يتصرف فيه الظهر إلى السفر إلا إذا وجد السفر فيه ما والأجاز أن تتصرف إليه لوقوع بعضها فيه وإن تنصرف إلى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الأصل وهذا هو المعتمد ثم شرع في الجمع بالمطر فقال (ويجوز الجمع) وأومض بما يجتمع به بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافاً للروائي (بالمطر) وإن كان ضعيفاً بشرط أن يبيل الثوب ونحو المطر مثله كثلج وبرد ذائبين كما سيأتي وشقان وهوريج باردة فيها مطر خفيف (تقديم) بشرطه السابقة لما في الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كالك رضي الله عنه ما أرى ذلك بعذر المطر واعترض بروايته أيضاً من غير خوف ولا مطر وأجيب بأنها شاذة أو لا مطر كثيراً ومسننداً فامله انقطع في أثناء الثانية أو أراد بالجمع التأخير بان آخر الأولى إلى آخر وقتها أو وقع الثانية في أول وقتها فاندفع أخذ أئمة بظاهرها (والجديده منه تأخيراً) إذا سئد المطر لا اختيار للجامع فيها فدية قطع فيؤدي إلى إخراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر والتقديم جوازه ونص عليه أيضاً في الإملاء قياساً على السفر (وشرط التقديم) بعدما تقدم (وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليتحقق الجمع

الثانية لا تبطل في الأصح وكذا بعدهما على الصحيح (قوله لو قدم المتبوعة) وهي العصر وقوله أنها تكون أي التابعة (قوله وأجرى الكلام على إطلاقه) معتمد (قوله وإن كان ضعيفاً) أي المطر (قوله وهوريج باردة فيها مطر) قضية جملة ملحقاً بالمطر أنه لا يشترط كون المطر الذي فيها ييل الثوب وقضية قول جروم أنه أي المطر الذي شرطه أن يبيل الثوب شقان الخ خلافاً (قوله بعدما تقدم) أي في قول المصنف وشروط التقديم ثلاثة الخ مع

سفره لمجرد رؤية البلاد كما سيأتي و فرقة بان القاصد في هذا غير جازم بقصد معلوم لان القاصد فيه كالمقام بخلافه في التزهر والوجه ان يفرق الخ (قوله فان كان مستاجرا) أي أو وجرا عليه (قوله بحيث كان نارلا) لا حاجة اليه مع قوله ما كثر وخرج

(قوله وقضيته) أي تحقق الاتصال (قوله بطل جمعه للشك) قضيته البطلان وان أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريعاً وقياس ما مر فيما لو ترك نية الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر انه لا يضر هنا كذلك ثم رأيت في سم على منهج مانصه بعد نقله مثل كلام الشارح ويحتمل تقييده بما اذا طال زمن الشك فليتأمل انتهى وهو يفيد ما ذكرناه ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الاولى ثم تذكرانه نواه قبل طول الفصل لم يضر (قوله والاظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة) وهل تشترط الجماعة في جميع الصلاة كالمعادة على اعتماد شيخنا الشهاب الرملي أو في الركنة الاولى فله الانفراد في الثانية كالجمعة أو في جزء من أولها ولو دون ركنة ٢٧ فيه نظروا يتجه ان لا تشترط

الجماعة في الاولى وانه يكفي وجودها عند الاحرام بالثانية وان انفرد قبل تمام الركنة وانه لو تباطأ المأمومون عن الامام اعتبر في صحة صلاته احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار م مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الاولى انتهى سم على محرفي أثناء كلام وفيه أيضا ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفردا ينبغي ان يخرج على التباطؤ عن الجمعة وقد تقر فيها انه لا بد أن يحرموا وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة والابطال صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا في الركوع بخلافه في الجمعة

مع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الاولى) ليتحقق اتصال آخر الاولى بأول الثانية في حالة العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك والثاني لا يشترط وجوده عند سلام الاولى كما في الركوع والسجود وهل يشترط تيقنه لذلك أيضا حتى لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالاشتراط فقال لو قال لا آخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أولا بطل جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي ونقل عن القاضي أيضا خلافه وله سهوان لم يتناقض كلام القاضي فيه ومال الاسنوي الى الاكتفاء بالاستصحاب وادعى غيره انه القياس والاوجه الاول ويؤيده انه رخصة فلا بد من تحقق سببها (والثلج والبرد كطيران ذابا) وبلا الثوب بخلاف ما اذا لم يذوبا كذلك ومشقه مانوع آخر لم يردنم لو كان أحدهما قطعاً كبارا يخشى منه جازا لجمع به كما في الشامل وغيره في الثلج وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر (والاظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفا بحيث (يتأذى) ناديا لا يحتمل في العادة (بالمطري في طريقه) اليه اذا المشقة انما توجد حينئذ بخلاف ما لو اتفق شرط من ذلك كأن كان يصلي في بيته منفردا أو جماعة أو عيشي الى المصلي في كن أو قرب منه أو يصلي منفردا بالمصلي لا تتفاء تأذيه فيما عدا الاخرة والجماعة فيها أو ما جمعه صلى الله عليه وسلم مع ان بيوت أزواجه يحجب المسجد فغير مناف لذلك لانها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيدا فله لما جمع كان فيسه على ان للامام ان يجمع بهم وان كان مقيما بالمسجد صرح به ابن أبي هريرة وغيره والاوجه تقييده بما اذا كان اماما راتبا أو يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة قال المحب الطبري ولم يخرج الى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو بالمسجد ان يجمع لانه لو لم يجمع لاحتاج الى صلاة العصر أيضا أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أو في اقامته في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومقابل الاظهر يترخص مطلقا وعلم مما مر انه لا جمع بين السفر والمطر ركض وريح وظلمة وخوف

لانه يشترط فيها وقوع الركعة الاولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فانه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل انتهى وقوله وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيه انه يأتي للشارح في الجمعة انه يكفي قراءتهم الفاتحة بعد ركوع الامام اذا طوله وأدركوه فيه واطمأنوا قبل رفعه هذا وقد يقال أي داع لا اعتبار اذ رالك زمن يسع قراءة الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة (قوله منفرد بالمصلي) ولو مسجدا (قوله على ار للامام ان يجمع بهم) قضية الاقتصار على الامام ان غيره من المجاورين بالمسجد أو من بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامن من جاءه من بعد انهم لا يصلون مع الامام اذا جمع تقديم بل يؤخرونها الى وقتها وان أدى تأخيرهم الى صلاتهم مفرادي بان لم يكن هناك من يصلح للامامة غير من صلى وله غير مراد لما فيه من تفويت الجماعة عليهم (قوله فاتفق وجوده وهو في المسجد ان يجمع) أي حيث صلى جماعة لا فرادى كما قد يتوهم وفاقا لطب وهو ظاهر انتهى سم على منهج

بهم ما اذا كان سائر الى مقصده أو غيره فقوله لا سائر الجهة مقصده فيه تصور مع انه مستغنى عنه بما يأتي في شرح قول المصنف فان سار ولفظ ما كثر ما قاط في بعض النسخ (قوله ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه ودابته بالرخص الخ) أي بان لم يكن

(قوله لان تاركهما يأتي بيدهما) فيه نظر فان من ترك الجماعة لعذر لم يأت لها يبدل وانما أتى بالصلاة الواجبة في نفسها وليس الانفراد بدلا عن الجماعة بوجوب صلاة الجمعة أي وهي من خصائص هذه الامة (قوله من حيث تميزها) أي لان من حيث أركانها وشروطها كما يأتي في قوله وهي كغيرها من الخس في الخ (قوله والضم أفصح) أي لليم وهو لغة الجواز وفتحها لغة بني تميم واسكانها لغة عقيل وقرأ بها الاعمش والجمع جمع وجمعات مثل غرف وغرفات في وجوهها وجمع الناس بالتشديد شهدوا الجمعة كما يقال عيدوا واذ شهدوا العيد وأما الجمعة بسكون الميم فاسم لايام الاسبوع وأولها السبت انتهى مصباح وعليه فالسكون مشترك بين يوم الجمعة وأيام الاسبوع (قوله جمع خلق) أي كدل خلق الخ (قوله أولانه اجتمع بجواء) أي بعد أربعين يوما (قوله وكان يسمى في الجاهلية الخ) ٢٨ قال في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وكانوا يسمون الاحد أول والاثنين

أهون والثلاثاء جبارا والاربعاء ديارا والخميس مؤنسا والسبت شيارا قال الشاعر
أؤمل ان أعيش وان يومي
بأول أو باهون أو جبار
أو التالى ديار فان افته
فخونس أو عروبة أو شيار
وقال في القاموس الاهون
لرجل واسم يوم الاثنين
وفيه أيضا هود كاجد يوم
الاثنين وفيه أو هود كذلك
وجبار كغراب يوم الثلاثاء
ويكسر وفيه أيضا ديار
كغراب وكتاب يوم الاربعاء
وفي كتاب العين ليلته وفيه
أيضا شيار ككتاب يوم
السبت جمعه أشير وشير
وشير بالكسر وفيه وعروبة
وباللام يوم الجمعة انتهى
(قوله أوراد اباوراد) أي

ووحل وهو الاصح المشهور لانه لم ينقل ونسخه الموافقة فلا يخالف الا بصريح وان اختار المصنف في الروضة جوازه في المرض وحكي في المجموع عن جماعة من اصحابنا جوازه بالمذكورات وقال انه قوي جدا في المرض والوحل قال في المجموع وانما لم يلحقوا بالوحل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما يأتي بيدهما والجماع يترك الوقت بلا بدل ولان العذر فيه ماليس مخصوصا بعين بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوحل منه وعذر الجمع مضبوط بما جاءت به السنة ولم تجز بالوحل

بوجوب صلاة الجمعة

من حيث تميزها عن غيرها باشراط أمور لصحتها واخر الزومها وكيفية لادائها وتوابع لذلك كما سيأتي وهي باسكان الميم وتثنيها والضم أفصح سميت بذلك لاجتماع الناس لها أولان الله عز وجل جمع خلق آيينا آدم فيها أولانه اجتمع بجواء فيها في الارض وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي البين المعظم قال الشاعر

نفسى الفداء لا قوام هم خلطوا • يوم العروبة أوراد اباوراد

وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعنق الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة القبر وهي بشرطها فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فأمر بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ولا نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل مباح الا فعمل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على كل محتلم وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه وفرضت بحكه

اشتغلوا بها وورد بعد ورد (قوله من مات فيه) أو في ايلته (قوله ووقى فتنة القبر) أي المترتبة على السؤال وأما ولم هو فلا بد منه لكل أحد ما عدا الانبياء فلا يستأون قطما وكذا الصبيان على الاصح بدليل انهم قالوا الصبي لا يسن تلقينه ولو عجزا وما وقع في كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان ياهم الصواب (قوله وهو) أي ذكر الله (قوله من ترك ثلاث جمع تهاونا) أي بان لا يكون لعذر ولا يمنع من ذلك اعترافه بوجوبها وان تركها معصية وظاهر اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين المتوالية وغيرها وله غير مراد وانما المراد المتوالية (قوله طبع الله على قلبه) أي ألقي على قلبه شيئا كالخاتم يمنع من قبول المواعظ والحق (قوله وفرضت بحكه) ونقل عن الحافظ ابن حجر انها فرضت بالمدينة (أقول) ويمكن حمله على انها فرضت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى اصحابه بالمدينة بمعنى انه استقر وجوبها عليهم لزوال العذر الذي كان قائما بهم والحاصل انه طلب فعلها بحكه لكن لما لم يتفق لهم فعلها لم يوجب شرط الوجوب ووجد بالمدينة فكانهم لم يخاطبوا بها الا فيها وبعبارة الدميري

له في سفره غرض صحيح فان سفره حينئذ ليس فيه الا تعاب نفسه ودابته وليس المراد خلافا لمن ادعاه ان الباعث له غرض صحيح لكنه اتعب نفسه ودابته فانظر مرة اذا جاءت من تعاب النفس والدابة بان اسرع في المشي وركض الدابة فوق المحتاح اليه لا لغرض

وأول جمعة صليت بالمدينة جمعة اقامها أسعد بن زرارة في بني بياضة بنقيع الخضمات وكان النبي صلى الله عليه وسلم انفذ مصعب ابن عمير أميرا على المدينة وأمره ان يقيم الجمعة فتزل على أسعد وكان صلى الله عليه وسلم جعله من النقباء التي عشر فأنخبره بأمر الجمعة وأمره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري من ابن عباس ان أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجواني قرية من قرى البحرين انتهى وفي القسطلاني على البخاري في باب الجمعة في انقري والمدن ما نصه جمعت بضم الجيم وتشديد الميم المكسورة في الاسلام بعد جمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في المدينة في مسجد عبد القيس بجواني بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تمهزتم مثلثة خفيفة مفتوحة مقصورة انتهى (قوله وأول من اقامها بالمدينة) أي بجهة المدينة انتهى سم على حجر أي أوطلق المدينة على ما يشمل ما قرب منها (قوله بقرية على ميل) واسمها نقيع الخضمات كما يأتي في كلام الشارح (قوله تدارك) أي الجمعة (قوله ركعتان تمام) ٢٩ أي صلاة كاملة (قوله ومعلوم)

أي من الدين بالضرورة (قوله وألحق به متعدد) يفيد نعيها عليه وان القضاء فرع ذلك وفي شرح المنهج ما يخالفه حيث قال ولا على صبي وجنون ومغمى عليه وسكران كسائر الصلوات وان لم تكن الثلاثة الأخيرة عنده التعمد في قضاؤها ظهر كغيرها انتهى الا ان يقال أراد الشارح اللاحق في انعقاد السبب لافي التكليف (قوله بجوع وعطش) أي شديدين

ولم تقيم بها فقد العدد اول شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم بها مستخفيا وأول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة أسعد بن زرارة بقرية على ميل من المدينة والجديد ان الجمعة ليست ظهرا مقصورا وان كان وقتها وقت تدارك به بل صلاة مستقلة لانه لا يغني عنها ولقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى رواه أحد وغيره وقال في المجموع انه حسن والقديم انها ظهرا مقصورة ومعلوم انها ركعتان وهي كغيرها من الخمس في الاوكان والشروط والآداب (انما تتعين) أي تجب علينا (على كل) مسلم كاعلم من كلامه في كتاب الصلاة (مكاف) أي بالغ عاقل والحق به متعدد ببل عقله فيلزمه فضاؤها ظهرا (حز كرمقيم) بمجملها أو بعمل يسمع فيه نداؤها (بلا مرض ونحوه) بجوع وعطش وعري وخوف وشمل ذلك أجير العين حيث أم فساده العمل في غيبته كما هو الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعمله الجمعة الا امرأة أو مسافرا أو عبدا أو مريضا رواه الدارقطني وغيره كذا نقله الشارح هنا وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الاموجبا جاز في الاسم الواقع بعد الاوجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والاخران نجمله مع الاتابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا يزيدا بنصبه ورفعهم وعليه يحمل قراءة من قرأ فثبروا منه الا قليل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا

بحيث يحصل به ما مشقة لا تحمل عادة وان لم تجز التيمم (قوله وشمل ذلك أجير العين) ومعلوم ان الاجارة متى أطلقت انصرفت للصحة وأما ما جرت به العادة من احضار الخبز لمن يخبره ويعطى ما جرت به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبر عذرا بل يجب حضور الجمعة وان ادى الى تلفه ما لم يكرهه صاحب الخبر على عدم الحضور فلا يصح وينبغي انه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب الى الجمعة تاف كان ذلك عذرا وان اثم باصل اشتغاله به على وجه يؤدي الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العملة كالنجار والبناء ونحوهما وظاهر اطلاقه كان حجرا حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد منه على زمن صلواته بمحل عمله ولو طال وعجابه الا يعاب والمعتد ان الاجارة ليست عذرا في الجمعة فقد ذكر الشيخان في بابها انه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الراتبة والمكتوبة ولو جمعة وبحث الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجماعة في غير الجمعة قال ولا شك فيه عند بدء أو كون امامه يطيل الصلاة انتهى بحروقه وعليه في فرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشترط لاغتفارها ان لا يطول زمنها رعاية لحق المستأجر واكتفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها يفوت الصلاة بلا بدل (قوله رواه الدارقطني) لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذاك ويقاس عليهم غيرهم ممن يأتي (قوله وهو صحيح) أي الدفع (قوله وعليه يحمل قراءة من قرأ) أي شاذ

صحح في ذلك وان كان هذا ظاهرا تبين السارح يلحق وبالرخص ويدل على ما ذكرناه ان الثاني يتأنيه قوله فيما مر في باب ما اعترض به فيما اذا سلك الاطول لغرض القصر فقط بان اتعاب النفس من غير غرض حرام يمكن رده الخ فقوله في الرد لبقاء أصل السفر على اباحته صريح في ان السفر اذا كان الباعث عليه غرض صحح لا يضرب في اباحته اتعاب النفس والدابة قمعين ان صورة المسئلة هنا

(قوله أو انه خبر مبتدأ محذوف) هذا انما يظهر على رواية أربعة أمثلة الخ وما يبدونها لا يظهر الا بتقدير المستثنى محذوف كما يقال لا يتركها أحد الا أربعة (قوله فلا جمعة) أي واجبة (قوله ولجوز في ثياب بدلها) أي ويستحب لجوز الخ حيث اذن زوجها أو كانت خالصة ومفهومة انه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بدلها (قوله ويستحب أيضا المريض أطاؤه) أي الحضور (قوله لان هذا) ٣٠ أي المريض ونحوه (قوله والمكاتب) اللام من الحكاية لا من المحكي اذا لا تنفي

كلامه ومكاتب (قوله وما قيس به من بقية الاعذار الخ) قال حج وهل من العذر هنا حاف به عليه ان لا يصلها خشية عليه محذور الوخرج اليها لكن المحلوف عليه لم يخشعه وذلك لان في تحنيته حينئذ مشقة عليه أي المحلوف عليه بالحاقه الضرر لمن لم يتعد بحلفه فإبراره كتمانيس مريض بل أولى وأيضاً فالضابط السابق شمل هذا المشقة تحنيته أشد من مشقة نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر أوليس ذلك عذر الان بمبادرته بالحلف هنا قد ينسب فيها الى تهور رأي وقوع في الامر بفعله بمبالاة قال في القاموس تهور الرجل وقع في الامر بقله بمبالاة فلا يراعى كل

احرموا كلهم الا أبو قتاده والله أعلم وقال ابن جني في شرح اللع ويجوز ان تجعل الاصفة ويكون الاسم الذي بعد الامر بابا عراب ما قبلها تقول قام لقوم الا يزيد ورأيت القوم الا يزيدا ومررت بالقوم الا يزيد فيعرب ما بعد الابعراب ما قبلها لان الصفة تتبع الموصوف وكان القياس ان يكون الابعراب على الا لكن لا يمكن اعرابه فنقل اعرابه الى ما بعده الا ترى ان غير ما كانت اسما تظهر الابعراب فيها اذا كانت صفة تقول قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومررت بالقوم غير زيد انتهى على انه نقل عن الصدر الاول انهم كانوا يكتبون المنصوب بهيئة المرفوع لان ما بعد الا منصوب بها أو انه خبر مبتدأ محذوف فلا جمعة على صبي ومجنون كما علم مما مر في الصلاة والمغنى عليه كالمجنون ولا على من فيه رق وان قل كما يأتي وامرأة ومسافر سفرا مباحا ولو قصر الا شغلته ولا على مريض والخش كالمراة لا ختمال أنوثته ويجب أمر الصبي بها كغيرها من بقية الصلوات كما مر ويستحب لمالك القن ان ياذن له في حضورها ولجوز في ثياب بذاتها مع أمن الفتنة أيضا حضورها كما علم مما مر أول الجماعة ويستحب أيضا المريض أطاؤه وضابطه ان يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشيه في المطر ونحوه وان نازع الا ذري فيه وقول المصنف ونحوه أراد به الاعذار المخصصة في ترك الجماعة ولا يضرب ذكرها عقبها لان هذا تصريح ببعض ما خرج بالضابط كقوله والمكاتب الى آخره وحاصله انه ذكر الضابط مستوفي ذا كراهية المرض لانه منصوص عليه في الخبر وما قيس به من بقية الاعذار مشيرا الى القياس بقوله ونحوه ثم بين بعض ما خرج به اهتماما به ومنه ما خرج بذلك النحو المهم عما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمجرد ترك الجماعة) مما يتأني بحجته هنالا كالرجح بالليل وما استشكله جمع بأن من ذلك الجوع ويبعد جواز ترك الجمعة به وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض كفاية قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجمعة كالجماعة رديما تقدم آتفا وهو منع قياس الجمعة على الجماعة بل صح بالنص ان المرض من أذارها فالحقوا به ما في معناه مما هو كشقته أو أشد وهو سائر أذار الجماعة فإقالوه ظاهره بأن كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لا انه الدليل لما ذكره

محتمل ولعل الاول أقرب ان عذر في ظاهره الباعث له على الحلف لشهادة قرينة به انتهى وعليه فلو صلاها حنت ومن الخالف به لكن سيأتي عن الزيادة خلافه (قوله في ترك الجماعة) وليس من ذلك ما جرت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر حيث لم يترتب على عدم خروجهم ضرر كفساد متاعهم فليتنبه لذلك فانه يقع في قري مصرنا كثيرا (قوله لا كالرجح) قال بعضهم يمكن تصوير محيئه هنا أيضا وذلك في بعيد الدار ان لم تمكنه الجمعة الا بالسعي من الفجر فانه يسقط الوجوب عنه لان وقت الصبح ملحق بالليل وهو تصوير حسر (قوله بان من ذلك) أي أذار الجماعة (قوله رديما تقدم آتفا) أي من الاستدلال بقوله لخبر من كان يؤمن الخ وهو مانع من كون الدليل قياس الجمعة على الجماعة (قوله من أذارها) أي الجمعة (قوله فإقالوه ظاهره) أي من أنه لا جمعة على معذور بمجرد ترك الخ

ما ذكرته نعم قوله ثم بتقدير تسليمها يؤذن بأنه غير مسلم حرمه اتعاب النفس والادابة لغير غرض وهو مناقض لما اقتضاه قوله الاتي وان قال مجلي الخ الصريح في انه قائل بالحرمة فيما ذكر ويمكن أن يقال لا تناقض اذ ما مر ثم اصل السفر فيه لباغت

(قوله ولم يجز ماء الا بحضرة الخ) أي اما من وجده بحضرة من يحرم عليه وقد روي على غيره كان امكنه الاستنجاء بيته مثلا أو تحصيله بنحو ابريق يغترف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذرا في حقه (قوله ولا يغض بصره) أي بان ظن منه ذلك ولو ظنا غير قوي (قوله نعم هو جائز) استدراك على قوله ما لو تعين الماء لطهر الخ (قوله وعلم مما تقرر) أي من أنما انما سقطت بالمرض ونحوه للمشقة (قوله ان اشتغاله بتجهيز الخ) أي وان لم يكن المجهز من له خصوصية بالميت كبنه وأخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتج اليه معذورا اما من يحضر عند المجهزين من غير معاونة بل للقيام له فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الاولى ما جرت به العادة من الجماعة الذين يذكرون الله امام الجماعة (قوله عذرا أيضا) ومن العذر أيضا ما لو اشتغل برذ زوجته الماشرة كذا نقله شيخنا العلامة الشوبري عن جواهر القمولى انتهى ٣١ وهل مثل زوجته ما لو اشتغل

برذ زوجته غيره أولا
فيه تظنر والا قرب عدم
الاتفاق لانه لا يترك الحق
الواجب عليه لمصلحة لا
تتعلق به وان توقف ردها
على حضوره وظاهره
ولو كان له به خصوصية
كزوجة ولده ولو قيل
بالحق هذه زوجته فيكون
هذرا لم يكن بعيدا فليراجع
وقوله برذ زوجته أي حيث
توقف ردها على فوات
الجمعة بان كان متبعا للسفر
أو كانت هي كذلك والا
فلا يكون عذرا (قوله كما
قوله الغزالي) يمكن جعل
كلامه على ما اذا لم ير مصلحة
في الحبس (قوله وله ذلك)
أي للحاكم المنع (قوله انه)
أي الحبس عذرا الخ وقوله

ومن أذارها هنا ما لو تعين الماء لطهر محل نجوه ولم يجد ماء الا بحضرة من يحرم عليه نظره
لعورته ولا يغض بصره عنها ولا يجب عليه كشفها لان في تكليفه الكشف حينئذ من
المشقة ما يزيد على مشقة كثير من أذارها نعم هو جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت
الظهر أو غيرها من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضر من غرض البصر اذا الجماعة
لهما بدل بخلاف الوقت أفنى بذلك الالدرجه الله تعالى وعلم مما تقرر ان اشتغاله بتجهيز
ميت عذرا أيضا وكذا السهال لا يضبط معه نفسه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التيممة
والحبس كما قاله الغزالي عذرا منعه الحاكم وله ذلك لمصلحة رآها والا فلا وان أفنى البغوى
بوجوب اطلاقه لفعليها وذكرا الرافعي في الجماعة انه عذرا لم يقصر فيه فيكون هذا كذلك
ولو اجتمع في الحبس أربعون فكثر كغالب الاوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقياس
كما قاله الاسنوي وان توزع فيه لزوم الجمعة لهم لان اقامتها في المسجد ليست بشرط
والتعدد يجوز عند عسر الاجتماع فمنعته مذكورة بالكيفية أولى وحينئذ فيجب وجوب
النصب على الامام ويبقى النظر في انه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلد
التي لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانها جمعة هيصة لهم ومشروعة أم لا لانا
انما جوازناها للضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه الاول (و) لاعلى (مكتاب) لانه عذر
ما بقي عليه درهم فهو معذور وانما خصه بالذكر اشارة الى خلاف من أوجبها عليه دون
القن قاله الاذري (وكذا من بعضه رفيق) لا جمعة عليه (على الصحيح) ولو في نوبته لعدم
استقلاله ومقابل الصحيح انه ان كان بينه وبين سيده مهابة ووقفت الجمعة في نوبته فعليه
الجمعة والا فلا وما يتوهم من كون المقابل للزوم مطلقا غير مراد (ومن صحت ظهريه)

ان لم يقصر فيه أي في سببه وقوله فيكون هنا كذلك معتمد على فرع هو اجتماع في مكان أربعين مريضوا أمكنهم اقامة الجمعة فيه
فهل يجب عليهم لاتقاء علة سقوط الجمعة عنهم من المشقة في الحضور أولا أخذنا باطلاق الحديث لا يبعد الاول وفاقا لما انتهى
سم على منهج واعتمد في شرحه الثاني ثم قال ولو قيل لو لم يكن بالبلد غيرهم وأمكنهم اقامتها معهم لم يبعد لانه لا تعدد
هنا والحبس انما يمنع وجوب حضور محلهما (قوله وحينئذ فيجب وجوب النصب على الامام) أي نصب الخطيب للخطبة (قوله
من يصلح) أي للخطبة فلا يقال اذا لم يكن فيهم من يصلح للامامة فافائدة نصب الامام واحد لهم لانه بتقدير ذلك النصب
لا تصح جمعهم خلفه على انه سيأتي صحة صلاة الاميين خلف القارئ حيث لم يقصروا بالتعلم لان العلة في عدم الصحة التقصير
لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض كما يأتي للشارح (قوله الاوجه الاول) وينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على غير
أهل الحبس والاحرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلا فيه (قوله اشارة الى خلاف من أوجبها عليه)
أي من أعتنا كما يشعر به قول ج وقيل يجب عليه

صحیح وما ذکر وقع بعد عقد السفر المباح فلم یکن حراما لوقوعه تابع الغرض صحیح و بما یوضح ما ذکره أولا من ان صورة المسئلة هنا انه لا یباعث له علی السفر سوق عبارة مجلی الخالف فی حکم المسئلة كما یأتی فی کلام الشارح ونصها بحسب ما نقله الا ذری فاما اذا لم یکن له غرض فی سفره قال الصیدلانی یكون عاصیا وكذا كل من اتعب نفسه لغير غرض كركض دابته

(قوله بخلاف المجنون ونحوه) محترز قوله ومن صحت ظهريه (قوله ممنوعة) أي لما قدمه من ان الصحة مساوية للاجزاء يعني والاجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب وقيل في العبادة اسقاط القضاء كما في جمع الجوامع (قوله أي بالصحة) خبر قوله وقول الشارح (قوله وله ان ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذاريج كريحه وهو ظاهر وفي جح خلافة قال وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوقي ربحه وعبادة سم على منهم هذا يشمل من أكل ذاريج كريحه فليتنظر ما تقدم في الجماعة بالمهامش انتهى وعبارته ثم قوله وأكل ذی ریح ۳۲ كریه لا فرق علی الأوجه بین من أكل ذلك لعذر أو غيره ولا بین ان یصلی مع الجماعة فی مسجد أو غيره

من لاجمة عليه (صحت جمعه) بالاجماع كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه وتعب يره بالصحة مساو لتعبير أصله بالأجزاء كما هو مقرر في الأصول ودعوى من قال ان تعبير الأصل أصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصحة ممنوعة وقول الشارح لانها تصح لمن تلزمه فلن لا تلزمه أولى أي بالصحة لان من تلزمه هو الأصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فاذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى (وله) أي من لا تلزمه الجمعة (أن ينصرف من الجامع) يعني من محل اقامتها وأثر الجامع بالذکر لان الاغلب اقامتها فيه قبل احرامه بها اذا المانع من وجوبها عليهم وهو النقصان لا يرتفع بحضورهم وتعب يره بالانصراف يستلزم جواز تركه الجمعة لان كلامه في المعذور فسقط القول بخلافه (الا المريض ونحوه) أي عن الحق به كالأعمى لا يجدفأندا (فيصرم انصرافه) قبل احرامه بها (ان دخل الوقت) قبل انصرافه لان المانع في حقه مشقة الحضور وبه زال المانع وتعب العود لا بد منه (الا ان يزيد ضرره بانتظاره) فعلها ولم تقم الصلاة فيجوز له الانصراف فان أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فانما يحرم عليهم الخروج منها فقط لان المانع من اللزوم الصفات القائمة بهم وهي لا ترتفع ومحل امتناع الانصراف بعد اقامتها ما لم یکن علیه فی اقامته مشقة لا تحتمل كسهال به ظن انقطاعه فحضر ثم أحسن به بل لو علم من نفسه سبقة له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف أيضا كما قاله الا ذری ولو زاد تضررا لمعذور بطول صلاة الامام كان قرا بالجمعة والمناقضين جازله الانصراف أيضا كما بحثه الاسنوي سواء كان أحرم معه أم لا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن ان وجد امر كبا) مما لو كأوه وجرأ أو معارأ ولو آدميا كما في المجموع وظاهر ان محل ذلك فممن لم يزر به ركوبه (ولم يشق الركوب عليه ما) كشقة المشي في الوحل كما مر في صلاة الجماعة لا تنقضاء الضرر فان شق عليه ما مشقة شديدة لا تحتمل غالباً فلا وان لم يتبع لتيمم فيما يظهر (والاعمى يجدفأندا) ولو باجرة مثله ووجد لها فاضلة عما يعتبر

الجماعة في مسجد أو غيره
نعم ان أكل ذلك بقصد
اسقاط الجمعة أو الجماعة
أثم في الجمعة ولم تسقط
عنه كالجاعة وقضية
عدم السقوط عنه أنه
يلزمه الحضور وان تأذى
الناس واعتمده مر انتهى
وما ذكره حج من قوله
وتضرر الحاضرين الخ
رد عليه انه لو نظر الى
ذلك لم يكن أكل ذی ریح
الكرية عذراً مطلقاً (قوله
ان دخل الوقت) فلو
انصرف حينئذ أثم وهل
يلزمه العود الوجه لا وفاقا
لمر انتهى سم على منهم
(قوله فان أقيمت امتنع
الخ) نعم ان كان صلى الظهر
فقبل حضوره فالوجه
جواز الانصراف ثم رأيت

ذلك يؤخذ من قول المصنف الا في فلو صلى قبل فوترها الظهر ثم زال عذره الخ فتأمل انه انتهى سم على منهم (قوله في لو مكث فله الانصراف) أي بل ينبغي وجوبه اذا غلب على ظنه تلاويث المسجد (قوله جازله الانصراف) أي بان يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في الركعة الاولى وبان ينوي المفارقة وبكامل منفردا ان كان في الثانية حيث لم يلزمه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها (قوله الهرم) قال حج هو اقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم من باب تعب فهو هرم كبر وضعف وعبر في المنهج بالهضم وهما متقاربان أو متحدان ففي المصباح الهرم بالكسر الشيخ الفاني والانتقاه (قوله ان وجد امر كبا) بفتح الكاف (قوله أو مؤجراً أو معاراً) أي اعارة لامة فيها بان تفهت المنفعة جدا فيما يظهر انتهى حج وقال الاسنوي قياس ما سبق في ستر الدرة انه لا يجب قبول هبة المركوب انتهى (أقول) وهو كذلك (قوله ان محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو آدميا (قوله والاعمى يجدفأندا) أي في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتبر

ونحو ذلك وظاهر كلام الاصحاب يدل على انه مباح وكذلك السفر لرؤية البلاد والانتزه فيها ظاهر المذهب انه مباح وقال أبو محمد من الاغراض الفاسدة السفر ليرى البلاد ولا أرب له سواء اه كلام مجلي فقوله وكذا كل من أنعب نفسه الخ معطوف على (في الفطرة) قضيته انه لو كان عليه ديون يجب عليه الحضور ودفع ما زاد على ما يحتاجه في الفطرة لاجرة هنا وقياس ما في التيمم من انه يدفع عن الماء الدين ويتم خلافة فيه يعتبر هنا ان تكون الاجرة فاضلة عن دينه وان قاسه على الفطرة لان قياسه عليها بحسب ما وقع في عباراتهم فهو مجرد تصوير (قوله وجب عليه الحضور فيما يظهر) ولو حلف لا يصلي خلف زيد فصلى زيد امام الجمعة سقطت عنه قاله مر وفيه احتمالان في الناشري في باب صلاة الجمعة وصوره بالخلف بالطلاق أو تعليق العتق فراجع ذلك ثم قال مر لكن السقوط يشكك بما لو حلف لا يتزعزعه فاجنب واحتاج لنزعها في الغسل فانه يجب النزاع ولا حنث لانه مكروه شرعا قال الا ان يفرق بان للجمعة بدلا وهو الظاهر (أقول) وللغسل بدل وهو التيمم الا أن يقال للجمعة بدل يجوز في الجمعة مع القدرة عليها بخلاف الغسل فليجروا أن يدل ان الرمي يرجع الى اعتماد وجوبها ولا حنث لانه مكروه شرعا كسئلة الخلف على نزع الثوب المذكورة فليراجع وليجروا رأيته قرر بعد ذلك سقوطها وهو المعتمد انتهى سم على منهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيت بها مش نسخة من حاشية شيخنا الزبدي نقلا عنه اعتماد وجوب الصلاة خلفه ولا حنث لانه مكروه شرعا وقوله مع القدرة عليها فيه تأمل فانه ان أراد انه يجوز مع القدرة لغير المعذورين فمنوع لما يأتي من عدم صحة صلاة غير المعذور قبل فوت الجمعة وأن أراد المعذور قياس الكلام فيه ٣٣ وقول سم فصل في زيد امام الجمعة صورة المسئلة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام والا وجبت عليه ويحنث كما لو حلف انه لا يصلي الظهر مثلا (قوله ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به) أي فيجب على الاصم دون من جاوز سمعه العادة لما فيه من المشقة فان قلت قياس ما في الصوم من ان حديد

في الفطرة فيما يظهر أو متبرعا أو مالم يجهده لم يكاف الحضور وان أحسن المشي بالمصاحف للقاضي حسين لما فيه من التعرض للضرر نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا يئله من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا تنفاه العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد رحمه الله تعالى ويمكن جعل كلام القاضي عليه (وأهل القرية) مثلا (ان كان فيهم جمع تصح به الجمعة) أي تصح بهم وهم أربعون بالصفات الآتية (أو) ليس فيهم جمع كذلك لكن (بلغهم صوت) من مؤذن مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحدا يخرج الاصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف أي بحيث يعلم ان ما سمعه نداء الجمعة وان لم يبين كلمات الاذان فيما يظهر خلافا لما اشترط ذلك (عال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هدوء) أي سكون للصوت والرياح (من طرف بلدهم لبلد الجمعة لزمهم) لغير الجمعة على من سمع النداء ولان القرية كالبليد في المسئلة الاولى والمعتبر أن يكون

نهاية في البصر اذا رأى الهلال يجب عليه الصوم وجوب الحضور هنا قلت الفرق بينهما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا تحصل بها مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لربما حصل بها مشقة تامة لا تتحمل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا (قوله أن ما سمعه نداء الجمعة) هو مجرد تصوير لكون الكلام في الجمعة والا فالمدار على سماع الصوت وعدمه فلا أفهمه ظاهر كلامه ليس مرادا (قوله من طرف بلدهم) لعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة انتهى سم على منهج (قوله لغير الجمعة على من سمع النداء) عبارة سم على منهج وقال ابن الرقعة سكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته بر ومال مر الى هذا الظاهر وقال من سمع من موضع اقامته وجب عليه ومن لا فلا وحاصل الذي تلخص من كلامهم واعتمده مر ان ضابط ما تقام فيه الجمعة ما يمنع القصر قبل مجاوزته فشم المجد الخارج عن الباديان خرب ما بين البلد وبينه لكانهم لم يجزوه بل يترددون اليه لنحو الصلاة وكذا المجد الذي أحدثه بجانب البلد منفصلا عنها قليلا مع تردد هم اليه لانه ممدرد منها ويؤخذ من ذلك انه لو فرض ان لبلد سور او اتصلت به العمارة واتسعت به الخطة جدا وليس بها محل تقام فيه الجمعة الا داخل السور فن كان منهم يسمع الصوت العالي في الهدوء من الطرف الذي يليه من وراء السور بفرض زوال الابنية ان فرض انها تمنع السماع وجبت عليه الجمعة والا فلا ما لو أقيمت الجمعة في العمران وفي داخل السور وسمع أهل الابنية نداء من بطرف العمران وجب عليهم الحضور وان لم يسموا نداء من هودا داخل السور لان وجود السور صير كلام العمران وداخل السور كبلد مستقلة

ما اذا لم يكن له عرض في سفره من عطف العام على الخاص فكأنه قال اذا لم يكن له عرض في سفره يكون عاصيا لانه منعيب نفسه ودابته لغبر عرض وكذا حكم كل من اتهم بالغير عرض وان لم يكن في سفره وتعييره بهذه الكمية ظاهر فيما قلناه فانها (قوله لا ضبط لحده) أي العالي (قوله كطبرستان) عبارة المصباح هي بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم (قوله فالأوجه مراعاة الأقرب) أي في الأولوية (قوله لزمت الثانية) أي أهل الثانية الخ (قوله وأما الخبر المار) أي وهو قوله الجمعة على من سمع النداء (قوله أو ان يطلع فوق الأرض) في المختار طلعت الشمس والكواكب من باب دخل ثم قال وطلع الجبل بالكسر طالوعا انتهى وما هو من الثاني ومضارعه على يفعل بالفتح (قوله المفهوم من كلامهم المذكور والاحتمال الثاني) عبارة سم على منهج قوله ولو كان يستوليه هو المراد لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهي على آخرها سمعت هكذا يجب ان يفهم فليتأمل وقيس عليه نظيره في الأولى برواء عمدة مراكبيه نحو هذا وهي مخالفة لما في الشارح والأقرب ما في سم ووجهه ان ٣٤ المدار على المشقة وعددها ثم رأيت في حاشية حج استوجهه أيضا وعبارته بعد نقل

المؤذن على الأرض لا على عال لانه لا ضبط لحده الا ان تكون البلدة في الأرض بين أشجار كطبرستان فانها بين أشجار تمنع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوى الأشجار واستثنوا وهم ذلك لبيان أن الاعتبار السماع لو لم يكن مانع فعند وجوده بقدر زواله أو العلو على ما يساوى به واعتبر الطرف الذي يليهم لان البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ اطرافها النداء بوسطها فاحتيط للمبادأة واعتبر هذو الأصوات والرياح لئلا يمنع بلوغ النداء أو تعين غلبة الرياح ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور الأكثره منهم اجساعة أولى فان استويا فالأوجه مراعاة الأقرب كمنظيره في الجساعة ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الجرح (والا) أي وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المعتبر (فلا) تلزمهم الجمعة ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت ولوساوت لم تسمع أو كانت منخفضة فلم تسمع ولوساوت سمعت لزمت الثانية دون الأولى اعتبارا بتقدير الاستواء وأما الخبر المار فمحمول على الغالب اذ لو أخذ بظاهره لزمت البعيد المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعيد وان صح في الشرح الصغير وهل المراد بقولهم لو كان يخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته الجمعة أن تبسط هذه المسافة أو ان يطلع فوق الأرض مسامتا لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور والاحتمال الثاني كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ولو كان بقرية أربعون كاملا وحرم عليهم كما أنهم كلام الرائي وصرح به جمع متقدمون أن يصلوها في المصير سمعوا النداء أم لا تعطيلهم الجمعة في محلهم فلا فالمر صرح بالجواز وينبني عليه سقوط الجمعة عنهم لو فعلوا وان قلنا بعدم الجواز إذا لساة لا تنافي الصحة ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء لصلاه العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وان قربوا منها وسمعوا النداء وامكنهم ادراك كمال الوعاد واليه الخبر من أحب ان يشهد معنا الجمعة فيعمل ومن أحب ان يصرف فليعمل رواه أبو داود

الاحتمال الأول بصيغة الجزم به عربيا نصه وهو حق وجهه وان تبادر من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية لان في هذا نظرا لا يخفى اذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وان طال مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجمعة مع قطعها مثله لا وعدم الوجوب في الأولى وان قمت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت يشترط في الوجوب في الثانية امكان الادراك والا فلا وجوب فيها قلت

فاما ان يشترط في عدم الوجوب في الأولى عدم امكان الادراك والآن ثبت لوجوب فلا وجه للتفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لا استوائهما عليه في المعنى واما أن لا يشترط فيه ذلك بل نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب في الثانية فهذا هو الوجه له كالا يخفى فليتأمل ثم رأيت ان شيخنا الشهاب الرمي اقتصر في فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح (قوله ولو كان بقرية أربعون كاملا وحرم عليهم) أي ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصير عذرا في تركهم الجمعة في بلدتهم الا اذا ترتب عليه فساد شيء من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكفون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجمعة بفعلها) أي في المصير (قوله فحضر أهل القرية الخ) أي بقصد هدايان توجهوا اليها بنيتها ولم يدركوها أو أمالوا وحضر والبيع اسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور سواء رجعوا الى محلهم أم لا (قوله فاهم الرجوع قبل صلاتها) أي الجمعة

المعروفة في مثل ذلك ويصرح به ان الشارح اقتصر في كلامه على معنى هذه الكلية ولم يذكر ما عطف عليه اكتفاء بها
لعمومها ثم صرح بان مجليا خالف في حكمها مع ان خلاف مجلي مع غيره انما وقع اصاله في المعطوف عليه وهو ما اذا لم يكن له

(قوله فان دخل عقب سلامهم) مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلو باسباب حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم
الانصراف ولعله غير مراد بل هو مجرد تصوير فيحرم عليهم الانصراف حينئذ (قوله بان غلب على ظنه) لوتبين خلاف ظنه بعد
السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان امكن عوده وادراكها فينبه وجوبه انتهى سم على حج (قوله ويجوز
القضاء بالعلم) أي بالنظر ان تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه ظاهرا لا كان حصل عنده بقريضة قوية نزلته منزلة العلم
فاحفظه فانه دقيق (قوله ولا ضرر ولا ضرار) أي يتحمل ولا ضرر ولا ضرار (قوله بخلاف ٣٥ المسافر الخ) حاصله ترجيح جواز

سفره لحاجة وان تعطلت
الجمعة لكن هل يختص
ذلك بالواحد ونحوه أولا
فرق حتى لو سافر الجميع
لحاجة وجاز كان امكنتهم
في طريقهم كان جائزا وان
تعطلت الجمعة في بلدهم
ويخص بذلك ما تقدم من
عدم تجوز تعطيها في
محلهم فيه نظر والوجه انه
لا فرق انتهى سم على حج
وقد يقال لا وجه للتردد
في ذلك لانه حيث كان
السفر لعذر من خصا في
تركها فلا فرق في ذلك بين
الواحد وغيره (قوله ولو
سافر يوم الجمعة) أي على
وجه يحرم (قوله فالظاهر
سقوط الاثم عنه) أقول
فيه نظر لتعديه بالاقدام
في ظنه ويؤيد عدم السقوط
مالو وطى زوجته يظن
انها أجنبية فان اظهر

ولا نهم لو كفوا بعدم الرجوع أو بالعود إلى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق فتستثنى
هذه من اطلاق المصنف ومقتضى التعليل أنهم لم يولم يحضروا كان صلوا العيد بمكانهم
لزمهم الجمعة وهو كذلك ومحل ما مر ما لم يدخل وقتها قبل انصرافهم فان دخل عقب سلامهم
من العيد لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ (ويحرم على من لزمته) الجمعة بان كان من أهلها
وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بعد الزوال) لان وجوبها قد نعلق به بمجرد
دخول الوقت فلا يجوز له تفويتها به (الا أن تمكنه الجمعة في) مقصده أو (طريقه) بان
غلب على ظنه ادراكها الحصول المقصود وهو مراد المجموع بقوله يشترط علمه بادراكها اذ
كثيرا ما يطفون العلم ويريدون به الطن كقولهم يجوز الاكل من مال لغير مع العلم برضاه
كذلك ويجوز القضاء بالعلم وشمل اطلاقه ما لو نقص بسفره عدد أهل البلد بحيث أدى إلى
تعطيل جمعهم وهو ظاهر اذ لا يكاف بتعجيل عبادته غيره وهو شبهه بالموت أو جن واحد
منهم ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا لصاحب التيجيز ولهذا قال لا ذرعى لم أراه
لغيره وكأنه اخذه مما أمر آتيا من حرمة تعطيل بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء
مطاون بغير حاجة بخلاف المسافر ولو سافر يوم الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت
فالظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا جامع بعد الفجر في نهار رمضان وأوجبت عليه الكفارة ثم
طرأ عليه الموت أو الجنون ومحل المنع أيضا ما لم يجب السفر فوراً فان وجب ذلك كان فاقدا
ناحية وطئها الكفار أو أسرى اختطفوهم ووطن أو جواز ادراكهم وحج تضيق وخاف فوته
فالوجه كما قال لا ذرعى أخذنا من كلام البندديجي وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه (أو
يتضرر بتخلفه) لها (عن الرفقة) فلا يحرم دفع الضرر عنه وما اقتضاه كلامه كغيره من ان
يجرد انقطاعه عن الرفقة بلا ضرر وليس عذرا هو المعتمد وان قال في المهمات ان الصواب
خلافه لما فيه من الوحشة وكفى تطيره من التيمم وجزم به في الكفاية اذ الفرق بينه وبين
تطيره في التيمم ان الطهر يتكرر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة وفرق بينهما ما أصاباه يفتقر في
الوسائل ما لا يفتقر في المقاصد (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كبعده) في الحرمة (في الجديد)

عدم سقوط الاثم بالتبين والفرق بين الكسرة والاثم ظاهر فليتأمل اللهم الا ان يريد بسقوط الاثم تقطاعه لا ارتفاعه من أصله
وقد يقال ينبغي سقوط اثم تضييع الجمعة لاثم قصد تضييعها انتهى سم على حج (قوله فان وجب كذلك) أي فورا (قوله أو
يتضرر بتخلفه عن الرفقة) ليس من الضرر وما جرت به العادة من ان الانسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لامر
لا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدي أحمد البدوي نفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة
في مركب السفر فيه يفوت جمعة ذلك اليوم لكن يوجد غيره في بقية ذلك اليوم أو فيما يليه من الايام على وجه يحصل معه
النسك من السفر والزيارة من غير ضرر أو فوات منفعه فلا يجوز السفر في الحالة المذكورة (قوله كبعده) بالجرو والنصب
والاول منقول عن خط المصنف

في سفره غرض صحيح كما عرفت من عبارته فهذا التصرف من الشارح تبعاً لغيره صريح فيما ذكرته من ان صورة المسئلة ان
السفر ليس فيه غرض صحيح وحينئذ نقول الشارح كجلى أو يسافر لرؤية الدلائل بعد قوله أن يتعب نفسه من عطف الخاص على
(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم اليوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل
فوت الجمعة ومنعه من أن يقول وهو ظاهر ويدل له جواز انصراف المعذورين من المسجد قبل دخول الوقت اقيام العذر بهم
وفر قوايئنه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا عذر قائم به كالمريض بل أولى لان المريض بعد حضوره المسجد
ولامشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فانه قد يجمع عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمة)
اسم رجل (قوله دعا عليه ملكاه) ٣٦ قال حج بسند ضعيف جداً (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) قضيته ان ماضى

لوجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان أمكه الجمعة في طريقه
أو تضرر بتخلفه جاز ولا والقديم ونص عليه في زوائد حرمة من الجسد يدانه يجوز لانه
لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيع النصاب قبل تمام الحول هذا (ان كان سفر امباحاً)
كسفر تجارة وشمل المكروه كما قاله الاسنوي كسفر منفرد (وان كان طاعة) واحداً أو مندوباً
كسفر حج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قلت الاصح) وفي الروضة الاظهر (أن
الطاعة كالمباح) فيحرم في الجسد (والله أعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص صريح ويكره له السفر
ليلة الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاه ودكر في الاحياء ان
من سافر ليلة الجمعة دعا عليه ملكاه (ومن لاجمة عليهم) وهم بالبلد (تسن الجماعة في ظهرهم
في الاصح) لعموم الأدلة الطالبة للجماعة والثاني لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل
الخلاف فمن يبلد الجمعة فان كانوا في غيره استحب في ظهرهم اجماعاً قاله في المجموع (وتحفظونها)
كاذنهم انديا (ان في عذرهم) كيلا يهتموا بالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المتولى وغيره
ويكره لهم اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموها بالمساجد فان كان العذر ظاهراً لم
يستحب الاخفاء لانتفاء التهمة بل يسن اظهاره ولو زال العذر في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة
أجزأهم وسن لهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلاً لارمته انبين كونه من أهل السكك ولينظر فيما لو
عتق العبد قبل فعله الظهر ففعله باجابه لا يعتقه ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعري ثم بان
ان عنده ثوبانسيه أو لأخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبتهما وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه
حضور الجمعة في ذلك (ويندب ان أمكن زوال عذره) قبل فوت الجمعة كعبد يبرج والعق
ومريض يتوقع الخفة وان لم يظن ذلك (تأخير ظهره الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد
يزول عذره ويتمكن من فرض أهل السكك ويحصل اليأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه
من الركوع الثاني ويقارق ماسياً في غير المعذور من انه لو أحرم بالظهر قبل السلام لم يصح بان
الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الا بيقين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤثرها الامام
الى أن يبقى منها أربع ركعات ولا فلا يؤثر الظهر كما ذكره الله سن في نكت التنبيه ولو كان

قبل يوم التمكن من فعل
الجمعة لا قضاء لشيء منه
لعذر ولكن في حاشية
على منهج مانعه ومن ذلك
العبد اذا عتق قبل فعله
الظهر وقبل فوات الجمعة
اكن لو لم يعلم بعنته
حينئذ واستمر مدة يصلي
الظهر قبل فوت الجمعة
لزمه قضاء ظهر واحد لان
أول ظهر فعله بعد العتق
المذكور لم يصح لانه من
أهل الجمعة ولم تغت
والظهر الذي فعله في الجمعة
الثانية وقع قضاء عن
هذا الظهر وهكذا كما
قالوا فين مكث مدة يصلي
المغرب مثلاً قبل وقتها
يلزمه مغرب واحد هذا
هو الظاهر وفاقاً للشيخنا
طاب قال لم يعلم انه كان يصلي
قبل فوت الجمعة أو بعده
فلا يبعد أن الحكم كذلك

لان الاصل بعد العتق هو وجوب الجمعة فليتأمل وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل
الظهر ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما أفهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت
الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر من العتق والعري وعدم الخ (قوله الا بيقين) أي وهو سلام الامام منها
وأما قبل السلام فلم ييأس لاحتمال ان يتذكر الامام ترك ركن من الاولى فتكمل الثانية ويبقى عليه ركعة يأتي بها وحيت
انتظره القوم حتى يفعلها حصل للسبوق ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارة سم على حج قوله فيجب ابتداء
سفره من الآن ينبغي اذا وصل لمحل او رجع منه لم يدركها أن ينفذ سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم يفعل في
محله (قوله الى ان يبقى منها أربع) أي قدر أربع

العام لانه من افراد ما لا غرض فيه كما هو ظاهر بل بحث الاذرى انهما مسألة واحدة لكن يتعين ان مراده ما ذكرته للقطع

(قوله نعم لو كان عدم عاداتهم) هو استدراك على ما فهم من قوله الا يقيين اليأس من أن هؤلاء من حقهم ان لا يفعلوا الظهر الا عند مضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها (قوله أى شروط غيرها) أشار به الى أنه ليس لغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور بجعل الاضافة للاستغناء أى مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا يناقيه عدها فى المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد أربعين شرطاً مستقلاً بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فيه) أى ومعلوم أنه يخرج منها بالتسليم الأولى وعليه فلا أتى بها فدخل وقت العصر هل يمنع عليه الاتيان بالتسليم الثانية أم لا فيه نظروا الاقرب الثانى لانها تابعة لما وقع فى الوقت ٣٧ فراجع (قوله لان الوقت شرط

لافتتاحها) أى أما غيرها

من الصلوات فليس الوقت

شرطاً لافتتاحها بدليل

القضاء خارجيه (قوله فلم

يختلف وقتها) فيه رد على

من قال بجمعة الجمعة قبل

الزوال كالامام احمد

رضي الله عنه (قوله ولو امر

الامام بالمبادرة) أى أو

بتأخيرها انتهى ج

وكتب عليه سم فيه تأمل

ولعل وجهه انه اذا امر

بغير مطلوب لا يجب امتثاله

وبردها ما صرحوا به فى

الاستسقاء من وجوب

امثال الامام فيما امر به

ما لم يكن محروماً على انه قد

يكون التأخير عنها المصلحة

رأها الامام وقوله أى أو

بغيرها من بقية الصلوات

(قوله فهو تصرع بمقتضى

الحال) قال سم على منهج

فى البلد أربعون كاملون علم من عاداتهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل لمن تلزمه اذا علم ذلك أن يصلى الظهر وان لم ييأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا أثر للتوقع وفيه نظربل الواجب الاوجه لانها الواجب اصالة والمخاطب بما يقينا وهذا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا يقين اليأس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لها امر اعداىالا يتخلف كما فى بلد تنابعد اقامتها أولا اتجه فعل الظهر وان لم يضيق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالدرجه الله تعالى كثيرا (و) يندب (لغيره) أى لمن لا يمكن زوال عذره (كل مرة والزمن) الذى لا يجدر مر كبا (تجهيلاها) أى الظهر ومحافظة على فضيلة أول الوقت قال فى الروضة والمجموع ان هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالأول فيستحب له تأخير الظهر حتى تغتفر الجمعة لانه قد ينشط لها ولا نهام صلاة الكاملين فاستحب له تقديمها قال والاختيار التوسط فيقال ان كان جازما بان لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه فى الام وقال الاذرى انه المذهب وان ما ذكره المصنف من التوسط ابداه لنفسه وقوله ان كان جازما يرد بانه قد يعين له بعد الجزم عدم الحضور فكم من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره فى المتن (والصحتها) أى الجمعة (مع شرط) أى شروط (غيرها) من بقية الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تقع كلها فيه لان الوقت شرط لافتتاحها فكان شرطاً تمامها ولا نم ما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها كصلاة الحضر وصلاة السفر للاتباع فى ذلك رواه الشيخان وما روياه عن سلمة بن الأكوع من قوله كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تنصرف وليس للحيطان ظل يستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال بما بين الاخبار على ان هذا الخبر اغايبنى ظلا يستظل به لاصل الظل ولو امر الامام بالمبادرة بها فالقياس وجوب الامثال ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا لجمعة وان لم يكن قطهر ثم بان بقاءه فوجهان اقيسهما الصحة كما اتى به الوالدرجه الله تعالى لان الاصل بقاء الوقت ولانه نوى ما فى نفس الامر فهو تصرع بمقتضى الحال (فلا تقضى) اذا قات (جمعة)

بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعهما من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك فى بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظهر انتهى وهذا التصوير هو الملاقي لمبارة الشارح وفى حاشية الزياى ما ينابى هذا التصوير حيث قال لو شك فتوى الجمعة ان بقى الوقت والا فالظهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو منافى لمفهوم قول سم يعلم بقاء ما يسعهما من الوقت أو يظن فان مفهومه انه مع الشك لا تصح نيته على ان الزياى نظروا تبعالج فى الصحة التى نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقضى جمعة) هل سنتها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سنتها حتى خرج الوقت لم تقضى أو لا بل يقضىها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فراجع اه سم على ج قال الزركشى على المنهاج مانعه بقى مسئلتان لم ارفيهما نقلنا احدها تابعة الجمعة اذا لم يصلها فى وقتها حتى خرج الوقت والظاهر انها تقضى أى سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشورى مثله ووجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخلت فى عموم ان النفل المؤقت يسن قضاءه

بأن الاول أعم من الثاني وعبارته أعني الاذرى بعد قول الروضة وعملاً لحق بسفر المعصية اتعاب نفسه وتعذيبه دابته بالركض لا لغرض ذكره الصيد لان لا يحل له ذلك ولو كان ينتقل من بلد الى بلد غير غرض صحيح لم يترخص قال الشيخ أبو محمد السفر مجرد رؤية البلاد والنظر اليها ليس من الأغراض الصحيحة اه نصها أعني عبارة الاذرى وظاهر كلامه أى النووى نقل ثلاث

(قوله وجمعة في كلامه بالنصب) أى على الحالية (قوله لفساد الرفع) لاقتضائه ان الجمعة اذا فانت لا تقضى جمعة ولا ظهراً وعبارته ج بعد قول الشارح الرفع على ما قبل وهو آتفاً ما فيه ومراعاة بما مر قوله وبهذا يعلم ان قولهم الا حتى بل تقضى ظهراً فيه تجوز وان الرفع في قوله جمعة صحيح لما علم مما تقرران الظاهر ليست قضاء عنها انتهى (قوله ولو شكوا في خروج وقتها) قال سم على منهج لعل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء بقي الجمعة انتهى وظاهره وان لم يكن الظن ناشئاً من اجتهاد أو نحوه وهو ظاهر لا اعتضاده بالاصل (قوله تبين عليهم الاحرام بالظهر) أى فلو أحرمتا نأخروا الوقت فتبين سعيته تبين عدم انعقاد الظهر فرضاً ووقع نقلاً مطلقاً ان لم يكن عليه ظهراً آخر والواقع عنه فان كان لوقت باقياً يمكن فيه فعل الجمعة فعلها والاضى الظهر (قوله ورجح ٣٨ منهما الاول) جرى عليه ج (قوله والمعمد الثاني) أى فيسر بالقراءة من حينئذ

وهذا فائدة الخلاف وكتب سم على ج مانصه صورة المسئلة انه احرم بها في وقت يسعها لكنه طول حتى خرج الوقت أما لو احرم بها في وقت لا يسعها جاهلاً بأنه لا يسعها فالوجه عدم انعقادها جمعة وهل تنعقد ظهراً أو نقلاً مطلقاً فيه تطروا الثاني أوجه لانه احرم بها في وقت لا يقبلها فهو كالو احرم قبل الوقت جاهلاً فليتامل انتهى وكتب عليه الشوبري قوله والثاني أوجه لوجه له بل الوجه الاول وقوله لانه احرم بها في وقت لا يقبلها أى جمعة أى ويقبلها ظهر افتتقد ظهراً كما هو

لانه لم ينتقل بل تقضى ظهر الجماع وجمعة في كلامه بالنصب لفساد الرفع والفاء هي ما في اكثر النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل أقصد الاول بان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر لشموله القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولثرده بأن هذا إنما يتأق على ان المراد بالظهر الاعم من ظهر يومه أو غيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما فاده السياق وحينئذ فالتميز صحيح كما لا يخفى (فلوضاق) الوقت (عنها) بان لم يبق منه ما يسع خطبتين وركعتين على وجه لا بد منه ولو احتمالاً (صلاوا ظهراً) كالوفات شرط القصر يرجع للاتمام فلو شكوا في خروج وقتها قبل الاحرام بها تبين عليهم الاحرام بالظهر وانفوات شرطها وحكى الرويانى وجهين فيما لو مد الركعة الاولى حتى تحقق انه لم يبق ما يسع الثانية هل تنقلب ظهر الا ان أو عند خروج الوقت ورجح منهما الاول والمعمد الثاني كالو حلف ليأكل هذا الرغيف غدا فأكله في اليوم هل يحنث حالا أو غداً الارح الثاني (ولو خرج) الوقت يقينا أو ظناً (وهم فيها) فانت و (وجب الظهر) سواء أصلا في الوقت ركعة أم لا لانها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعده فتقطع بخروجه كالحج يتحل فيه بعمل عمره والحاقاً للدم والى ابتداء كدار الإقامة ولهذا قال الماوردى كل شرط يختص بالجمعة في افتتاحها يجب استدامته الى تمامها (بناء) على ما عمل منها فيسر بقراءته من حينئذ ولا يحتاج الى نية الظهر واتمامها ظهر ابتداءه حتى كما صرح به في الروضة وغيرهما ومال الاذرى الى انهم ان شاؤا اتقوها ظهراً وان شاؤا قبلوها نقلاً واستأنفوا الظهر وقال ان الاشبه فرض الخلاف في جواز البناء وعدمه لا تحتمه كما هو ظاهر لفظه وهل نقول البناء أفضل لما فيه من عدم ابطالها أو الاستئناف لنصح ظهره وفاقاً الاقرب الثاني ان اتسع الوقت وحينئذ يقبلها نقلاً ويسلم من ركعتين ثم يستأنف لظهر انتهى قال الغزى وقولهم

ظاهر وقوله فهو الخ ممنوع لوضوح الفرق انتهى أقول ولعل الفرق بينهما أنه قبل دخول الوقت احرم بها فيما لا يقبل ظهر ولا جمعة وأما اذا احرم بها في وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر ولا للجمعة والقاعدة انه اذا اتقى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه وقعت ظهراً (قوله ولا يحتاج الى نية الظهر) قضية تنق الاحتياج جواز نية اظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر يصير قضاء مع امكان وقوعه اداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في الروضة) معتمد (قوله وهل نقول الخ) من فروع قوله ومال الاذرى الخ (قوله ان اتسع الوقت) يتأمل مع فرض الكلام في انه خرج وهم فيها كما سأتق في كلامه في قوله قلت الخ قوله ان وقت الظهر خرج وهم فيها قائل أى فاعل كلامه مأمور بمالوفات شرط يختص بها قبل خروج وقتها كان نقص العدد في اثباتها فانه يطل كونها جمعة وتنقلب ظهراً ويقال الافضل استئنافها حينئذ ظهراً ان اتسع الوقت وكما يأتي في قول الشارح ولو دخلت طائفة في الجمعة فآخبروهم بان طائفة الخ

صور والموافقة عليها وعز في شرح المذهب الاولة أي اتعاب النفس والادابة الى الاصحاب مطلقا والظاهر انها والتي بعدها أي مسألة لا تنتقل من بلد الى بلد والسفر مجرد روية البلاد مسألة واحدة انتهت فجعل مؤدى الصور الثلاث واحدا وفيه

(قوله وينقلب ما فعل من الجمعة نفلا) ظاهره ولو أقل من ركعة وهو مشكل بانه ليس لنا نقل بدون ركعة ولا به بدون تشهد أو سلام فيحتمل المراد انها تنقلب نفلا فيتمها ركعتين ويسلم ويحتمل انقلابها من الاثنان فلا يزيد على ما فعله ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام بالاختيار وهذه للعدو فيها لم يشترط ذلك (قوله فان كانوا جاهلين انموها ظهرا) أي وسجدوا لله ولم يفعلهم ما يبطل عمده (قوله كما حط عنه العدد) نديقال لم يحط العدد عن المسبوق ٣٩ لان معنى اعتبار العدد مضى

صلاة أربعين على الصحة وانفرد المسبوق عن الجماعة بعد سلام الامام كانه فردا للموافقة لو نوى المفارقة بعد تمام الركعة الاولى وطول في قراءته حتى سلم الامام وذلك غير مضر والموافق والمسبوق في هذا الحكم سواء فتأمل (قوله لكونه تابعا) أي المسبوق (قوله بخلاف القدوة) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي الوقت (قوله فلا تصح جمعهم) أي ثم ان سلموا عالمين بخروج الوقت بطلت صلاتهم والا فلا تبطل ويتمونها ظهرا ان علموا بالحال قبل طول الفصل (قوله وانما صحت له) أي الامام (قوله فيما لو كانوا محدثين) وسيأتي الكلام على هذه بعد قول المصنف الاتي ولو بان الامام جنباً أو محدثاً

في تعليل البناء انما صلاتا وقت فجاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر صريح في ان الخلاف في الجواز نعم يجب البناء اذا ضاق الوقت عن الظهر ولو استؤنفت اه قلت كل من كلام الاذرعى والغزى غير متأث في مسئلتنا اذ صورتهما ان وقت الظهر خرج وهم فيها قائل (وفي قول استئنافا) فينوى الظهر حينئذ وينقلب ما فعل من الجمعة نفلا أو تبطل قولان أحدهما في المجموع أولهما ولو شكوا في خروجه في اثناهما لم يؤثر لان الاصل بقاؤه كما يفهم من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل بخروجه في فوتها احتملا لان نقله ما في المجموع عن ابن المرزبان أو جهه ما كما أفاده الشيخ فوترها عملا بخبره المدل كما في غالب أبواب الفقه هذا كله في حق الامام والمأموم الموافق (و) أما (المسبوق) المدرك مع الامام ركعة فهو (كغيره) فيما مر فاذا خرج الوقت قبل سلامه أتم صلاته ظهرا (وقيل يتمها الجمعة) لانها تابعة للجمعة صحيحة ولو سلموا منها أو المسبوق التسليمه الاولى خارج الوقت مع علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في اثناء الظهر عمدا فان كانوا جاهلين انموها ظهرا العذرهم وانما لم يحط عن المسبوق الوقت فيما يتدركه كما حط عنه العدد لكونه تابعا لان اعتناء الشرع برعاية الوقت اكثر بدليل اختلاف قول الشافعى رضى الله عنه في الانقضاء المخل بالجماعة وعدم اختلافه في فوات الجمعة ونوع شيء من صلاة الامام خارج الوقت وبدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه بخلاف القدوة والعدد ولو سلم الامام الاولى وتسبحة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارج جهه صحت الجمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارج جهه فلا تصح جمعهم وكذلك الجمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن أربعين كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارج جهه وانما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين دونه لان سلامهم وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث صحت صلاته في الجملة فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هنا مقصر بتأخير الصلاة الى خروج بعضها عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فانخر والى اخرج الوقت احتمل أن يكون الحكم كذلك لما قاله الفرد النادر بالاعم الاغلب واحتمل أن يلزم فيها صحة جمعته قال الشيخ وهو وجه هذا والمعمد اطلاق الاصحاب (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطة ابنية) التعبير بها للجنس ويشمل

الخ (قوله فان فرض انه) تفريع على الجواب الثالث (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك) أي من البطلان (قوله والمعمد اطلاق الاصحاب) أي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث نقصوا عن الاربعين (قوله في خطة ابنية) بكسر الخاء وهى أرض يختطها الرجل بان يعلم عليها علامة بالخط ليعلم انه اختارها للبناء دارا قاله الجوهري انتهى شرح البهجة الكبير وكتب عليه سم قوله في خطة الخ لو أحرمت من لا تلزمه الجمعة خارج الخطة بالظهر وأحرمت بالجمعة داخل الخطة أربعون مقتدون به فهل تصح الجمعة أو أحرمت أربعون بالجمعة في قريتهم مقتدين بامام جمعة أخرى تقام بقربة أخرى بقرب قريتهم على وجه لا يمنع صحة الاقتداء بقرب المسافة وعدم الحائل فهل تصح جمعهم في الصورتين فيه نظر ولا يبعد عندي صحتهما فيما انتهى وفي حج الجوزم بالصحة في

ما قدمته ثم استشهد الاذري على ما بحثه بكلام الغزالي وامامه فان قلت قد تقرر ان ما ذكر من سفر المعصية عند الشارح
بدليل قوله وان قال مجلي الخ ومن ثم عبر عنه الشهاب جج بقوله ومن سفر المعصية ان يتعب نفسه الخ فوجه تعبير الشارح
الصورة الثانية (قوله أم أسرابا) في جعل ما ذكر من البناء اشارة الى ان المصنف أراد ما يشمل ذلك اما بجعله بناء تجوزا أو باطلا
البناء عليه تغليباً وعبارة جج التعبير بالبناء وبالجمع للغالب اذ نحو الغيران والسراديب في نحو الجبل كذلك انتهى (قوله في دار
الاقامة) أي وكانت ابنية (قوله أو أحرقت وأقام أهلها على عمارتها) مفهومه انه لو أقام غير أهلها لعمارتها لم يجز لهم اقامتها
فيها اذ لا استحباب في حقهم فليتنا مل انتهى سم على جج وهو ظاهر وبقى ما لو أقام أولياؤهم على العمارة وهم على نية عدمها
أو العكس هل العبرة بنية الاولياء أو نيتهم فيه نظروا الاقرب الاول وجود او عدمه لان غير الكامل لا اعتد ادنيته وتظهر فائدة
ذلك فيما لو كان ثم اربعون كاملاً مستوطنون تصح الجمعة منهم واغبرهم تبعاً لهم وان قلنا العبرة بنية غير الكاملين لسكون
القرية ما كهم لا تصح من الكاملين اذ افعلوا أو ما غير الكاملين اذ افعلوها استقلالاً لم تنعقد كما هو واضح وبقى أيضاً ما لو
اختلفت نية الكاملين فبعضهم نوى الإقامة وبعضهم عدمها وفيه نظار أيضاً الاقرب ان العبرة بنية من نوى البناء وكان
غيرهم معهم جماعة اغراب دخلوا ٤٠ بلدة غيرهم فتصح منهم تبعاً لاهل البلد (قوله على عمارتها) أي أو أطلقوا (قوله

حيث لا تصح فيه قبل
البناء) وانظر ما ضابط البناء
هنا هل هو ما يسمى بناء
عرفاً وهو تهيئته للسكنى
أو لافيه نظروا الاقرب
الاول (قوله بان كان في محل
لا تقصر فيه) أي فتصح
فيه استقلالاً وتبعاً هذا
هو المعتمد المأول عليه وما
يأتي في قوله ان كانوا يمكن
لا تقصر فيه من سافر الخ
مجرد تصوير (قوله قال)
أي الاذري (قوله وعدم
انعقاد الجمعة فيه بعيد)

الواحد اذا كثريه عدم معتبر كالا يخفى (أو طان المجيء) بتشديد الميم أي المصلين لها سواء
كانت مبنية بطين أم قصب أم صعف أم غيرها أم أسرابا وهي بيوت في الارض لانها لم تقم في
عصره صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده الا في دار الاقامة ولا يشترط لها مسجد ولو انهدمت أو
احرقت وأقام أهلها على عمارتها ولو في غير مظالم لم يقدح في صحة الجمعة ولا تنعقد في غير بناء الا
في هذه وفارق ما لو نزلوا مكاناً واقاموا فيه ليعمره قرية حيث لا تصح فيه قبل البناء باستصحاب
الاصل في الحالين ودخل في قوله خطة وهي بكسر المجمة أرض خط عليها أعمال للبناء فيها
الفضاء الممدود من الابنية المجتمعة بان كان في محل لا تقصر فيه الصلاة بخلاف غير الممدود منها
وعليه يحمل كلام من اطلق المنع في الكن الخارج عنهم ولا فرق في الممدود منها بين المتصل
بالابنية والمنفصل عنها كما بحثه السبكي أخذ من كلام الامام واستحسنه الاذري قال وأكثر
أهل القرى يؤخرون المسجد عن جدار القرية قليلاً لصيانة عن نجاسة البهائم وعدم انعقاد الجمعة
فيه بعيد وقول القاضي أبي الطيب قال أصحابنا لو بنى أهل القرية مسجدهم خارجها لم يجز لهم
اقامة الجمعة فيه لانفصاله عن البنيان محمول على انفصال لا يمد به من القرية انتهى وعلم مما تقرر
أن الضابط فيه أن لا يكون بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته ولو اقيمت الجمعة في محل تصح فيه

وبقى ما لو كان متصلاً بالعمارة ثم خرب ما حو اليه وصار منفصلاً عن العمارة هل تصح فيه
الجمعة أو لافيه نظروا الظاهر بل المتعين صحتها فيه لتحقيق كونها من البلد أو لا وطروا الخراب لا يمنع نسبه اليها ثم رأيت في جج
عن الاسنوي وابن البرزى النصريح بذلك وأنه انتصر لهما جمع ومنعوا جواز الترخص قبل مجاوزته وأطال في بيانه لكنه
نظر فيه ومال الى عدم الصحة وفرق بينه وبين الخراب المتخلل بالعمارة فليراجع ثم رأيت ما يأتي في قول الشارح ولا فرق في
عدم صحة اقامتها الخ (قوله قبل مجاوزته) أي والمسجد حيث نسب للبلد يشترط لجواز القصر مجاوزته كبعض البيوت
المنفصلة عن البلد وفي سم على منهج بعدم مثل ما قاله الشارح نقلاً عنه فعلى هذا تصح الصلاة على المراكب الراسية بساحل
بولاق تبعاً لمن بالمدرسة الباشية اذا كانوا اربعين لان المراكب لا تقصر الصلاة فيها بل لا بد من سيرها كما تقرر في باب القصر
وحاصل كلامه أن الحريم لا تجوز الجمعة فيه الا تبعاً لاربعة في الخطبة وغير الحريم لا تجوز فيه مطلقاً وفيه نظروا والوجه
صحة الجمعة تبعاً واستقلالاً في كل ما لا تقصر الصلاة قبل مجاوزته ثم سألت عن ذلك فوافق على هذا الذي قلنا انه الوجه ثم
قرره مراراً انتهى ^{سئل} عن قرية لها سور ولا يكمل العدد الا بجن هو داخله وخارجها فهل تلزم الكل وتجاوز اقامتها داخل
السور وخارجها فاجاب بقوله الذي دل عليه كلام النووي في صلاة المسافر وكلامهم في باب الجمعة انهم في هذه الصورة لا يجوز
لهم اقامتها خارج السور لجواز القصر لمجاوزته وان كان بعده بنيان

فيه كالروضة بقوله ما ويلحق قات وجهه ان صورة السفر فيه ليست موصية لان الباعث عليه ليس انعاب نفسه وادبته وانما نشأ من انتفاء الغرض في السفر فكان السفر حيث لا غرض فيه صحيح مقصوده انعاب النفس والادبة وان لم يلاحظ المسافر لكن سكنى بعضهم خارجه لا تمنع كونه من المقيمين المستوطنين فيتم العدد به اذا اقيمت داخله اما اذا كان خارجه أربعون فأكثر ودخله كذلك فتصح للخارجين عنه حيث عسرا اجتماعهم في مكان داخله لانه محل اقامتهم وان كان بالنسبة للداخلين محل سفر انتهى وسئل رضى الله عنه بما لفظه قالوا لا بد في اقامة الجمعة أن تكون في محل لا يجوز القصر فيه فهل اذا اقامها من دورهم خارج السور وتكملوا باواحد من داره داخل السور تنعقده أولا فأجاب بقوله مقتضى كلامهم انها لا تنعقده لانه في محل يجوز له القصر فيه فهو بالنسبة اليه كالسافر اذ ليس هو دار اقامته ولو دخل من داره خارج السور الى داخله انعقدت به لانه لا يجوز له القصر في هذا المحل على ما اقتضت به من أنه لو أراد السفر واحتاج الى قاع داخل السور ليكون في مقصده لم يقصر حتى يخرج من السور ثم يجاوز العمران الذي وراءه لان السور لا عبرة به في حقه وانما العمران الذي خارجه كله بالنسبة اليه دار اقامته انتهى بحجج (قوله ان كانوا يمكن ان لا يقصر فيه) دخل فيه ما لو اقيمت الجمعة في قرية واقندي بامامها أهل قرية أخرى منفصلة عنها عرفا فلا تصح الجمعة القرية الثانية لان من سافر من بلد الجمعة الى تلك القرية جاز القصر وهو ظاهر لكن صمم شيخنا العلامة الشوبري على الصحة وذكر انه منقول فليراجع ٤١ ثم رأيت في حجر على المنهاج

وامتدت الصفوف يمينا وشمالا ووراء مع الاتصال المتبر حتى خرجت الى خارج القرية مثلا صحت الجمعة الخارجين ان كانوا يمكن ان لا يقصر فيه من سافر من تلك البلدة كما أتت به والدرجة الله تعالى وشمل ذلك ما قدمناه والا فلا تصح اكونها في غير خطة ابنية أو طائفة وكلام الاصحاب كالصريح فيما ذكرناه ولا فرق في عدم صحة اقامتها في محل يترخص فيه بين ان يبنى محل اقامتها منفصلا عن البلد وان يطرا انفصاله عن الخراب ما بينه - ما خلا ما أتت به بهض المتأخرين من الصحة في الشق الثاني حيث قال انه اذا كان البلد كبير او خرب ما حوالى المسجد لم يزل عنه حكم الوصلة فتجوز اقامة الجمعة فيه ولو كان بينه - ما فرسخ (ولو لازم أهل الخيام الصحراء) أى موضعها كما في المحرر (أبدا) ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة (فلا الجمعة عليهم) ولا تصح منهم (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمر المقيمين حول المدينة بها والثاني تجب وبقومها في موضعهم لان الصحراء وطنهم فان بلغهم النداء وجبت عليهم كما علم مما مر ولولم يلزموه أبدا بان اتقوا عنه في الشتاء أو غيره لم تجب عليهم الجمعة جزموا لم تصح منهم في موضعهم جزموا (الثالث) من الشروط (ان لا يسبقها ولا يقارنها الجمعة في بلدها) وان كانت

مانعه وقضية قوله هنا في خطة ابنية وفيما يأتي باربعين ان شرط الصحة كون الاربعين في الخطة وانه لا يضر خروج من عداهم عنها فيصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة امامها الشرط وهو متجه وكلامهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضا فعليه لو اقتدى أهل بلد سمعوا وهم ببلدهم بامام الجمعة في بلدة وتوفرت

٦ نهاية في شروط الاقتداء جاز انتهى وعبارة سم على أبي شجاع بعد قول المصنف وأن تصلى ركعتين بمانعه أربعين فأكثر من أهل الانعقاد وان كان امامها الزائد على الاربعين خارجا عما يشترط مجاوزته للقصر كما هو ظاهر بان اقتدوا بمن لا تلزمه وقد خرج عن ذلك ونوى غيرها أو اقتدى بمن في قرية أخرى حيث وجدت شروط الاقتداء بهم من القرب وعدم الحيولة وغير ذلك انتهى وهو موافق لما تقدم عنه نقلا عن حواشي شرح البهجة (قوله من سافر من تلك البلدة) أفهم انه لو اتصلت الصفوف الى فضاء تقصر الصلاة فيه لا تصح الجمعة فيه لا تبعوا ولا استعلا ولا وهو ما نقله سم على منهج عن الشارح كطب لكنه نقل عن ع احتمالا بخلافه وجرى حجر على صحة الجمعة الخارجين تبعها حيث زادوا على الاربعين (قوله وشمل ذلك ما قدمناه) أى من ان الفضاء المحدود من الابنية المجتمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة تصح فيه (قوله لم يزل عنه حكم الوصلة) وجرى من قال بذلك على عدم جواز القصر قبل مجاوزته الحاقا لما بين المسجد والعمران بالخراب المتخلل بين عمران البلد (قوله فان بلغهم النداء وجبت عليهم كما علم مما مر) أى سواء كانوا بنفس الخيام أم بما ينسب اليها كرافقتها فيجب الحضور وان بعد عن الخيام فيما ينظر بالنسبة ذلك اليها وعدة منها ومثله يقال في القريتين (قوله لم تجب عليهم) أى يجعلهم أما غيره فان بلغهم منه النداء وجبت عليهم فيه والا فلا (قوله ولا يقارنها الجمعة في بلدها) بفرع لو كان في البلد خطبتان محتاج اليهما ثم أراد شخص آخر احداث خطبة ثالثة فهل يجتمع عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الثاني

ذلك بخلاف السفر نحو السرقة فانها الباعثة عليه فكان السفر لها سفر معصية في الحقيقة والصورة بخلاف مسئلة ان افان
فرض ان الباعث فيها اتعاب النفس والداية بان لاحظ المسافر ذلك عند سفره كان السفر كسفر نحو ال مرقعة من كل وجه وكان
لانه لا يلزم من انشائها وقوع خلل فيها لجواز ان تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائر ان تكثر أهل المحلة ويحتاجون
لذلك ويحتمل وهو المعتمد ان يقال يمتنع عليه ذلك لانه يتعدى عدم خلل فيها لسبقها الكنه يؤدي الى خلل في القديمتين ان وقعنا
مع بعد الحادثة أو بطلان واحدة ٤٣ منهما ان ترتبنا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون الى ذلك الاصل

عظيمة وكثرت مساجدها لانه صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده لم يقيموا سوى جمعة واحدة
ولان الاقتصار على واحدة اضي الى المقصود من اظهار شعار الاجتماع واتفاق السكامة (الا
اذا كبرت) أي البلد (وعسر اجتماعهم) يقينا عادة (في مكان) مسجدا وغيره فيجوز حينئذ
تعدد مساجد الحاجة لان الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعة تبين وقيل ثلاثا ولم ينكر
لهم فحمله الاكثر على عسر الاجتماع قال في الانوار اوبعدت اطراف البلد او كان بينهم قتال
والاول محتمل ان كان البعيد يعمل لا يسمع منه نداؤه ابشر وطه وهو ظاهر ان كان يعمل لو خرج
منه عقب الفجر لم يدركها لانه لا يلزمه السعي اليها الا بعد الفجر كما مر وحينئذ فان اجتمع من
أهل المحل البعيد كذلك أربعون صلاوا الجمعة والا فالظاهر والثاني ظاهر أيضا فكل فئة بلغت
أربعين يلزمها إقامة الجمعة وهل المراد اجتماع من تلزمه أو من تصح منه وان كان الغالب انه
لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك المحل غالبا تل محتمل ولعل أقربها الاخير كما أفاده الالدرجه الله
تعالى (وقيل لا) تنشئ هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة في الاجتماع واقتصر في التنبية
كالشيخ أبي حامد ومتابعيه على هذا وهو ظاهر النص وسكوت الشافعي عن ذلك لان المجتهد
لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة بالتعدد قال السبكي وهذا بعيد ثم انتصر له وصنف فيه أربع
مصنفات وقال انه الصحيح مذهبنا ودليلا (وقيل ان حال نهر عظيم) يجوز الى سباحة (بين شقيها)
كبغداد (كانا) أي الشقان (كبلدين) فيقام في كل شق جمعة (وقيل ان كانت) أي البلدة (قرى)
متفاصلة (فانصلت) أبينها (تعددت الجمعة به) فيقام في كل قرية جمعة كما كان (فلوسبقها
جمعة) في موضع يمتنع فيه التعدد (فالجمعة السابقة) لاجتماع شرائطها واللاحقة باطله لما
مر انه لا يراد على واحدة (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية) اما ما كان أو مقتديا (فهى
الجمعة) والالادى الى تقويت الجمعة على أهل البلاد بعبادة شرذمة الى ذلك والمتجه ان حكم
الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه حكم السلطان قال البلقيني ان هذا
القول مقيد في الام بان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة
(والمتبر سبق التحريم) من الامام بتمام التكبير وهو الرأى وان سبقه الاخر بالهمزة لان به
الانعقاد وشمل ما تقر من كون العبرة بتمام تكبير الامام دون تكبير من خلفه مالوا حرم امام
بالجمعة ثم امام آخر بانتم اقتدى به تسعة وثلاثون ثم بالاول مثلهم صحت جمعة الاول اذا حرامه
تعيينت جمعة له سبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع (وقيل)
المتبر سبق الهمزة وقيل المتبر (سبق التحلل) أي بتمام السلام للامن معه من عروض فساد

عدمه ولا يترك الامر
الحاصل للتوهم (قوله في
مكان مسجد أو غيره) أي
ولومع وجود المسجد
وعليه فلو كان في البلد
مسجداً وكان أهل البلد
اذا صلاوا فيه ما وسعاهم مع
التعدد وكان هناك محل
متسع كزربية مثلا اذا
صلاوا فيه لا يحصل التعدد
هل يتعين عليهم فعلها في
الاولين أو الثانية فيه
تظروا الا قرب الثاني حرصا
على عدم التعدد (قوله
وهو ظاهر) من كلام مر
(قوله والثاني ظاهر أيضا)
هو قوله او كان بينهم قتال
(قوله أو من يفعلها في
ذلك المحل غالبا) أي يغلب
فعلهم لها (قوله ولعل
أقربها الاخير) عبارة
سم على منهج قوله وعسر
اجتماعهم المراد فيما
يظهروا فافا لم عسر
اجتماع الحاضرين بالفعل
انتهى ومثله في حاشية
شيخنا الزياى وهذا

مخالف كما ترى لقول الشارح ولعل أقربها الخ لا اعتبار الشارح الغلبة وعدم اعتبارها لها الصلاة
حيث اعتبر من يحضر بالفعل (قوله وهذا بعيد) أي القول بالتعدد (قوله في موضع يمتنع فيه التعدد) أي وذلك بان عسر
اجتماعهم يمكن على الاول ومطلقا على الثاني وان لم يحل نهر على الثالث وما اذا لم تكن قرى على الرابع (قوله فالجمعة هي
السابقة) أي ولا نظر لكون الامام مع الثانية واعلم لكونه لما فوض الامر اليه كانه رفع ولاية نفسه عن ذلك المحل مادام
الوكيل متصرفا فيه (قوله لان به) أي التحريم الانعقاد الخ

أولى بالحكم وبما نرته في هذا الجواب يندفع قول الشهاب سم هذا سفر معصية فواجهه اللاحاق اه وقد اوضح وجهه بما ذكره والله الحمد لا بما ذكره الشيخ في الحاشية مما هو معني على ان صورة المسئلة ان الباعث على السفر في مسئلتنا غرض

(قوله فاخبروهم) عبارة المحلى فاخبروا انتهى وهي صادقة بما لو كان المخبر واحدا بخلاف كلام السارح لكن قد يرشد الى أن خبر الواحد كاف ما سياتي في قوله واخبار العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع الى الاتمام فقط) أي لاله مع صفته التي هي الاستحباب (قوله أو شك) قال حج والمراد بالشك في المعية وقوعها على حالة يمكن فيها المعية (قوله استؤنفت الجمعة) أي فلو أيس من ذلك جاز نقل الظهر عقب سلام الجمعة للياس من فعلهم لها جمعة كما تقدم للسارح في قوله نعم لو كان عدم اقامتهم لها أمرا عاديا بالخ (قوله وببحث الامام) ضعيف (قوله انه يجوز فيها) أي في مسئلة الشك (قوله كان مع مريضان أو مسافرين) أي أو غيرهما ممن لا يمتنع عليه التخلف كقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين ٤٣ لتصح الخطبة في غيبته ومن ثم

عبر بالكاف (قوله واخبار العدل الواحد) بقي ما لو تعارض عليه خبران ففي الزكشي انه يقدم الخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونازعه في اليعاب بان السابق اغاير ج اذا كان مستنده يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك قال والحق انهما متعارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استثناف الجمعة (قوله لكنها تستحب) وهذا مفروض فيما اذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقه أما اذا لم تعدد أو تعددت وعلم انها السابقة فلا يجوز اعادتها جمعة بمحله لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهر السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب

الصلاة فكان اعتباره أولى من اعتبار ما قبله (وقيل بأول الخطبة) بناء على ان الخطبتين بدل عن ركعتين ولو دخلت طائفة في الجمعة فاخبروهم بان طائفة سبقتهم بها استحب لهم استثناف الظهر ولهم اتمام الجمعة ظهرا وقول السارح هنا كما لو خرج الوقت وهم فيها يقال عليه ان التشبيه راجع الى الاتمام فقط (ولو وقتا) بمحل يمتنع تعددها فيه (معا أو شك) في المعية فلم يدر أوقعتا معاً أم مرتباً (استؤنفت الجمعة) أي ان وسع الوقت لان ابطال احدها ليس بأولى من الاخرى فوجب ابطالهما ولا ان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة وببحث الامام انه يجوز فيها تقدم احدي الجمعيتين فلا تصح جمعة أخرى فينبغي لبراءة ذمتهم بيقين ان دعوا بعد ظهرا قال في المجموع ومافاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة قال غيره ولا ان السابق اذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتمال له لان النظر الى علم المكاف أو ظنه لا الى نفس الامر (وان سبقت احدهما ولم تتعين) كان سم مريضان أو مسافرين خارج المسجد تكبيرتين مثلاً فاخبر بذلك ولم يعرف المتقدمه ممن واخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره الشيخ (أو تعينت ونسيت) بعده (صاوا ظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر و يمتنع اقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة بها غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهور (وفي قول جمعة) لان المفعول بغير غير مجزئتين فصار وجودهما كعدمهما وفي الروضة كاصلها ترجيح طريفة فاطعة في الثانية بالاول وقد أفقى الوالد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الا أن بأنها صحيحة سواء أوقعت معاً أم مرتباً الى أن ينتهي عسر الاجتماع بأمكنة تلك الجمعة فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها تستحب خروجاً من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلاد وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتفاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهر يومها ومن لم يعلم هل جمعة من الصحاح أو غيرها وجب عليه ظهر يومها (الرابع)

بالظهر في ذلك اليوم وعبارة شرح الارشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن خلافاً لاذرعي ومن تبعه اعادتها عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر آهم يصلونها ولو صلى معذورا الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الاعادة فيهما ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) (مؤخر ع) حيث لم تبرأ الذمة من الجمعة ووجب الظهر هل تكون الجماعة فرض كفاية في هذه الحالة أفقى مر بأنها تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك انتهى سم على منهج (قوله ومن لم يعلم) هل جمعة من الصحاح أو غيرها وهذا موجود الا أن في حق كل من أهل مصر لان كلا منهم هل جمعة سابقة أولا (قوله وجب عليه ظهر يومها) ولا يقال أنا أوجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحدة فقط الا اننا لم نتحقق ما تبرأ به الذمة أوجبنا كلهم بالتوصل بذلك الى براءة ذمته بيقين وهذا كما لو نسي احدي الجنس ولم يعلم عينها فانا نعلم ان الواجب عليه واحدة فقط ونلزمه الجنس لتبرأ ذمته بيقين

صحیح ولكنه أثعب فيه نفسه ودايته فتأمل (قوله ولو احتمالا) قد يقال ينافيه ما سياتي في قول المصنف ولو علمه مسافرا وشك في نيته فصر (قوله وقال القمولى الخ) أى مخالفا لما اتضاه كلام من ذكره فرض الشارح من ذكره بيان خلافه في المسئلة

ثم رأيت في حاشية الشيخ عبد البر الأجهورى على المنهج مانصه **بأنه** فائدة **بأن** مسئلة الشيخ الرملى رحمه الله عن رجل قال: نتم يا شافعية خالفتم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأنتم تصلون ستا بعمادتكم الجمعة ظهر الخ إذا ترتب عليه في ذلك قاعاب بأن هذا الرجل كاذب فاجر جاهل فان اعتقد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كفر وأجرى عليه أحكام المرتدين والاستحق التعزير اللاتق بحاله الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح أفعاله ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع وإنما يجب إعادة الظهر إذا لم نعلم تقدم جمعة صحيحة إذا الشرط عندنا أن لا تمتد في البلد إلا بحسب الحاجة ومعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعتبر وجبت عليه الظهر وكان كأنه لم يصل جمعة وما انتقد أحد **ع** على أحد من الأئمة إلا مقتته الله تعالى رضوان الله عليهم أجمعين اه وقال حجر بعد

مثل ما ذكر الشارح فان قلت فكيف مع هذا الشك بحرم أولا وهو متردد في البطلان قلت لا تنظر لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لان الأصل عدم مقارنة المبطل ثم ان لم يظهر شيء تلزم الاعادة (قوله وان كان بعضهم صلاها في قرية) أى ولا تنظر لكونها تقع له نافلة وقد يتوقف فيه بأنها حيث كانت نافلة نزلت منزلة غير الجمعة فينقص عددهم عن الأربعين لأن يقال لما لم تكن الثانية نفلا محضا بدليل وجوب اقيام فيها نزلت منزلة الأصلية

من الشروط (الجماعة) اجتماع من يعتد به فلا تصح فرادى اذ لم ينقل فعلها كذلك والجماعة شرط في الركعة الاولى فقط أما العدد فشرط في جميعها كما سياتي فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم أحدث فأنتم كل لنفسه اجزأتهم الجمعة (وشروطها) أى الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كنية الاقتداء والعلم بأفعال الامام مما هو في الجماعة الا في نية الامامة فتجب هنا على الأصح لتحصل له الجماعة (و) اختصت بشروط أمور آخر منها (ان تقام باربعين) منهم الامام وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى كما بحثه بعضهم فلا تنعقد بدوئهم لخبر كعب بن مالك قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخضعات وكنا أربعين وخبر ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا ولقول جابر مضت السنة ان في كل ثلاثة اماما وفي كل أربعين جمعة أخرجه الدارقطنى وقول الصماني مضت السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع أربعون رجلا فليهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة الا في أربعين وأما خبر انفضاضهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتداءها باتى عشر بل يحتمل عودهم أو عود غيرهم مع معاههم أو كان الخطبة ومحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع أما فيها فيشرط زيادتهم على الأربعين ليحرم الامام باربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لانهم تبع للاولى وشرط لكل واحد من العدد المعبر ان يكون مسلما أحدا من الامم (مكافا) أى بالغافلا (حرا) كاه (ذكرا) فلا تنعقد بالكفار وغير المكافين ومن فيه رق وبالنساء والخنا في لنقصهم بخلاف المريض فانها نالم تجب عليه رفقابه لا لنقصه ولا تنعقد باربعين وفيهم أى لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كافتداء القارى بالامى كما نقله الاذرى عن فتاوى البغوى وظاهر ان محله اذا قصر الامى في التعلم والاقتصاح الجمعة ان كان الامام قارئا وعلم مما تقرران على بطلان

وقضية ما يأتى له بعد قول المصنف وتصح حاف العبد الخ من انه لو كان الامام متفلا فيه القولان وأولى صلاتهم بالجواز لانه من أهل الفرض فان عوممه شامل لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر واعادها في محل يجوز فيه التعدد الا ان يحمل ما يأتى على النزل المحض وفي سم على منهج **بأن** فرع **بأن** الظاهر وفاقا لما رآه حيث جوز حصول الجمعة له في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جازله فمل راتبها السابقة أى دون المناخرة ثم ان حصلت له فلا كلام والا وقعت الراتبه نعلامطلقا وفعل الظاهر بروايتها القبلية والبعدية انتهى (قوله ولقول جابر مضت) رواه الدارقطنى والبيهقى وفيه عبد العزيز قال الدارقطنى منكر الحديث وقال البيهقى هذا الحديث لا يحتج بمثله وحديث اذا اجتمع أربعون رجلا الخ أورده صاحب التمه ولا أصل له وحديث لا جمعة الا باربعين لا أصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخرىج أحاديث الرافعى (قوله كقوله قال صلى الله عليه وسلم) أى فيحج به (قوله ولا يشترط بلوغهم أربعين) أى بل يكفي الواحد كما يأتى في صلاة الخوف

(قوله وانما الخلاف) مقول قول القمولى (قوله فقد صرح) أى القمولى وهذا أول كلام الشارح بعد كلام القمولى (قوله وهو موافق لترجيح الرافعى) أى فى أصل مسألة الدم الخارج من الانسان الذى تقدم فى شروط الصلاة لا فى خصوص مسألة

(قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أى فلا تصح جمعهم (قوله وعلم مما تقرر) أى من ان الاميين اذ لم يكونوا فى درجه لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعلم مما تقرر انه لا بد) أى لصحة الجمعة منهم (قوله ٤٥ لما تقرر) هو قوله لبطلان صلته

عندنا (قوله كن أقام على عزم عوده الى وطنه) ومنه ما لو سكن ببلد بأهله عازما على انه ان احتج اليه فى بلده كوت خطيبها أو امامها مثلا رجع الى بلده فلا تتعدي به الجمعة فى محل سكنه لعدم التوطن وأفهم قوله على عزم عوده ان من عزم على عدم العود انعقدت منه لانها صارت وطنه (قوله ولا بالمنوطين خارج محل الجمعة) ولما قال الساكن خارج السور لا تتعدي به داخله ولا عكسه لان خارج السور ودخله كقريتين وفى شرح حجر هذا ما يوافق كلام الشارح لكن فى فتاوى حجر ما نصه سئل عن قرية لها سور الى آخر ما تقدم عند قول المصنف ولولا زام أهل الخيام الصحراء الخ (قوله فان قيل تقدم الخ) أى اعتراضا على جعل كلام القاضى مفرغا على عدم صحة امامة الصبي ونحوه (قوله قلنا لا ضرورة الى امامته)

صلاتهم تقصيرهم لا ارتباطا صلاة بعضهم ببعض ومعلوم مما مر فى صفة الاثثة ان الاميين اذ لم يكونوا فى درجه لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان الجماعة المشترطة هنا لصحة صيرت بينهم ارتباطا كالارتباط بين صلاة الامام والمأموم فصار كقراءة قارئ بأمر وعلم مما تقرر انه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وان لم أر من صرح به فى غير فاقد الطهورين وسيعلم مما يأتى ان شرطهم أيضا ان يسمعوا أركان الخطبتين وان كان فى الاربعين من لا يعتد وجوب بعض الاركان كخفى صحح حسبناهم من الاربعين وان شك فى اتيانه بالواجب عندنا كما تصح امامته لنا مع ذلك لان الظاهر توقيه الخلاف بخلاف ما اذا علم منه مفسد عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مر لبطلان صلته عندنا وفى الختام عن مقتضى كلام الاحكام ان العبرة بعقيدة الشافعى اماما كان أو مأموما وهو دال لما تقرر (مستوطنا) بمجملها والمستوطن هنا من (لا يظعن شتاء ولا صيفا) (الحاجة) كتجارة وزيارة ولا تتعدي بغير المتوطن كن أقام على عزم عوده الى وطنه بعد مدة ولو طويلة كالمدة فقهه والتجار لعدم التوطن ولا بالمنوطين خارج محل الجمعة وان سمعوا نداءها فقد أقامتهم بمجملها ولا يشترط لصحتها تقدم احوام أربعين ممن تنعقد بهم على احوام الناقصين كما أتى به والدرجة الله تعالى واقتضاء كلام الاحكام ووجه جماعة من المتأخرين كالبلقينى والزر كشى بل صوبه خلافا للقاضى ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذ اتم العدد بغيره قال البلقينى لعل ما قاله القاضى أى ومن تبعه من عدم الصحة مبنى على الوجه الذى قال انه القياس وهو انه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر اذ اتم العدد بغيره فان قيل تقدم احوام الامام ضرورى فاعتفرفيه ما لا يعتفرفيه غيره قلنا لا ضرورة الى امامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تتعدي به فى تكليفه بمعرفة تقدم احوام أربعين من أهل الكمال على احوامه ولو أكرم الامام أهل القرية على الانتقال منها وتعطيلها والبناء فى موضع آخر فسكنوا فيه وهم مكرهون وقصد هم العود اذ افرج الله عنهم فهل تجب عليهم اقامة الجمعة فى هذه القرية المنقول اليها أتى بعض العلماء بأنهم لا يلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوا فقد الاستيطان وذلك ظاهر لا شك فيه وخرج بتوطنهم فى بلاد الجمعة ما لو تقارب قريتان فى كل منهما دون أربعين به صفة الكمال ولو اجتمعوا بالبلد أو أربعين فانها لا تتعديهم وان سمعت كل واحدة نداء الاخرى لان الاربعين غير متوطنين فى موضع الجمعة ولو كان له زوجتان كل واحدة منهما فى بلدة يقيم عند كل يوم مثلا انعقدت به الجمعة فى البلدة التى اقامته فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيها انعقدت به فى البلدة التى ماله فيها أكثر دون الاخرى فان استويا فيه اعتبرت نية المستقبل فان لم تكن نية اعتبار الموضع الذى هو فيه كذا أتى به والدرجة الله تعالى وأتى أيضا فمن سكن بزوجته فى مصر مثلا وباخرى فى

قال سم على شرح البهجة فى اثناء كلام قديقال يكفى فى الجواب ان من شأن الامام الاحتياج اليه وتقدم احوامه فلا تنظر لافراد الخاصة (قوله وذلك ظاهر لا شك فيه) أى لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعى اليها (قوله يقيم عند كل يوم مثلا) وكذا من له مسكن وكثرت اقامته فى أحد هما وزوجته فى الاخر أو لازوجة له فى واحد منهما ما تعبيره بالزوجتين مجرد تصوير (قوله فان استويا فيها) أى الاقامة (قوله فيه) أى المنزل

الراف وان توهم والالنا في قوله وهذا مقتضى كلام الشيخين وقوله لكن النوى ربح العفوع الكثير أيضا في مطلق (قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن) أي فتعقده بالجمعة فيهما (قوله والصحيح من القولين) أي المقررين في كلامهم وعليه فكان ينبغي للصنف التعبير بالظاهر والمشهور (قوله انعقدت بهم) أي حيث كان الامام ناطقا والافلا عدم صحة امامة الاخرس وقوله لانهم يتعظون وهذا ظاهر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الاربعين اذا كان بعضهم أميا لم يقصر في التعلم اما على ما اقتضاه ما نقله الاذرعى عن البغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة (قوله من الجن) قد يقتضى الا كقضاء بكون بعض الاربعين من الجن انه لو اقامها أربعون من الجن متوطنون بالقرية لم يأثم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لفعلها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فيحذر رانتهى سم على حج (قوله ومن الانس) ٤٦ صريح في ان الاربعين اذا كان بعضهم من الجن وبعضهم من الانس انعقدت بهم ونقل شيخنا العلامة الشورى عن حجه انه لا يسقط عنا فعل الجن وهو يقتضى انه يشترط فيما لو اجتمعوا مع الانس كون الجن زاندين على الاربعين وهو مخالف لما نقله الشارح عن القمولى والا قرب ما نقله الشارح ثم على ما نقل من حجر لو كان في قرية أربعون وارادوا فعل الجمعة في غير قريتهم اكتفاء بفعل أربعين من الجن في قريتهم لم يجز لهم ذلك بخلاف ما لو اقامتها بأربعين من الانس في قريتهم فانه يجوز لمن علم بذلك جواز السفر الى غير قريته حيث أدرك

الخانكاه مثلا وله زراعة بينهما ويقم في الزراعة غالب نهاره ويبيت عند كل منهما ليلة في غالب احواله بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر كما كان تفوت به الانحرف ضرر (والصحيح من القولين) انعقادها بالمرضى لسكاهم وعدم الوجوب تخفيف عليهم والثاني لا كالمسافرين (و) الصحيح من القولين أيضا (ان الامام لا يشترط كونه فوق الاربعين) حيث كان بصفة الكمال لا طلاق الخبر المار والثاني ونقل عن القديم يشترط اذا الغالب على الجمعة التعبد فلا ينتقل من الظهر اليها الا يقيين ولو كان في القرية أربعون أخرس فهل تنعقد جمعهم فيه وجهان أو جهه ما عدم الانعقاد لفقد الخطبة فان وجد من يخطب لهم ولم يكن هم صميم يمنع السماع انعقدت بهم لانهم يتعظون وتنعقد بأربعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى أي ان علم وجود الشر وط فيهم وقيد الدميرى في حياة الحيوان بما اذا تصور وبصورة بنى آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلا منافين ادعى ذلك لى صورة بنى آدم (ولو انقض الاربعون) الحاضرور (أو بعضهم في الخطبة لم بحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لانقضاء سماءهم له وسماءها واجب لقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون كما قاله كثير من المفسرين ويعتبر أن يسمع الاربعون جميع أركانها ولا يتأتى هنا الخلاف الا في الانقضاء في الصلاة لان كل واحد منهم مصل لنفسه فجازت المساحة في نقص العدد في الصلاة والمقصود من الخطبة اسماع الناس فاذا انقض الاربعون بطل حكم الخطبة واذا انقض بعضهم بطل حكم العدد المعتبر وهو تسعة وثلاثون على الاصح كما هو فلو كان مع الامام الكامل أربعون فانقض منهم واحد لم يضر والانقضاء مثال والضابط النقص (ويجوز البناء على ما مضى ان عادوا قبل

في الجمعة (قوله أي ان علم وجود الشر وط فيهم) وهل يشترط لصحتها انهم كونهم في ارضها مثلا أو في الارض طول الثانية أم لا يشترط فتعقدهم وان كان مسكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فيه نظروا الا قرب الثاني بدليل قولهم من وقف أرضا سرت وقعتها الى الارض السابعة وهو صريح في ان كل من كان فيها هو من أهلها نعم ان كان بينهم وبين الامام مسافة تزيد على ثلثمائة ذراع في غير المسجد لا تصح البعد كالانس اذا بدوا عن الامام (قوله بما اذا تصور وبصورة بنى آدم) تقدم عن سم في مواضع من نظائره ما يقتضى ان هذا ليس بشرط (قوله عن النص من كفر مدعى رؤيتهم) عبارة حجر وقول الشافعي يعذر مدعى رؤيتهم محمول على مدعى في صورهم الاصلية الخ والا قرب ما قاله حجر ولعل ما ذكره الشارح من التعبير بالكفر تحريف ولعل الاصل من كف مدعى الخ (قوله عملا باطلاق الكتاب) هو قوله تعالى انه يراكم هو وبقوله من حيث لا ترونهم (قوله وهو تسعة وثلاثون) بيان لانه مدد وعليه فلا يحسب المفعول في غيبة المفضين (قوله والضابط النقص) أي قلوا نعى على واحد منهم أو بدين المسجد الى مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتنقص

دم الانسان كما عرفت أي والرأف مستثنى لما مر من العلة والحاصل ان غرض الشارح وان كان في عبارته قلاقة ومن ثم فهمت على غير المراد أنه بعد ان بين مخناره في المسئلة طبق ما مر له في غير موضع تعالى الله أراد أن يبين كلام القهولي في خصوص هذه المسئلة المخالف لاختياره وقوله فيه وهو موافق لترجم الرافعي لكن الله ويرج الخ من باب التنزل مع

(قوله بين صلاتي الجمع) فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين أخف ما يمكن كما قدمه الشارح (قوله بطلت الجمعة) أي حيث كان الانقضاء بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وقرأوا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استمرت جمعهم كالوتباطأ القوم عن الامام ثم اقتدوا ٤٧ به (قوله فيتمونها ظهرا) أي

يفعلونها ظهرا باستئنافها
بالنسبة فبين انقضاء الصلاة
بطلان وبالبناء على طلب
مضى في حق غيره (قوله
لزمهم الاحرام) أي مع
اعادة الخطبة ان طال
الفصل بين انقضاءهم
وعودهم (قوله فان تأخر
تحرهم عن ركوعه) أي
انتهائه (قوله فلا الجمعة لهم)
ظاهره وان قرأوا الفاتحة
وأدركوا معه الركوع
وفيه نظر ثم رأيت سم
على حج نقل عن مقتضى
الروض انهم حيث قرأوا
الفاتحة وأدركوا معه
الركوع قبل رفعه عن
أفله أدركوا الجمعة وهو
ظاهر انتهى بالمعنى ومحل
كون ظاهر كلامه ما تقدم
ان كان المراد بقوله عن
ركوعه تأخرهم عن ابتداء
ركوعه أما اذا جمل على أن
المراد بعد انتهاء ركوعه كما هو
الظاهر من قوله فان

طول الفصل) عرف ان الفصل اليسير لا يعد قاطعا للموالاته كما يجوز البناء لمن سلم ناسيا ثم تذكر
قبل طول الفصل وشبهه الرافعي الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع (وكذا بناء الصلاة على
الخطبة ان انقضوا بينهما) أي فيجوز أيضا اذا عادوا عن قرب (فان عادوا بعد طوله) عرفا (وجب
الاستئناف) للخطبة (في الاظهر) فيها وان كان بعد ذلك عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه
ذلك الامتواليا ولان الموالاته لموقع في استئالة القلوب والثاني لا يجب لان الغرض من
الخطبة الوعظ والتذكير ومن الصلاة ايقاع الفرض في جماعة وهو حاصل مع التفريق
واحترز بعدادوا عما لو عاد بدلهم فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل أم لا وما قرئنا من
الضبط بالمعرف هو الاوجه وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الايجاب والقبول في البيع
اذ هو بعيد جدا (وان انقضوا) أي الاربعون أو بعضهم (في الصلاة) باطالها أو اخرج
أنفسهم من الجماعة في الركعة الاولى (بطلت) الجمعة لفوات العدد المعتبر في صحتها فيتمونها
ظاهر انهم لو عادوا لم يفسد لزمهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفنى به الوالدرجة
الله تعالى اذ لا تصح ظهري من لزمته الجمعة مع امكان ادراكها وليس فيه نشاء الجمعة بعد أخرى
باطل لان الاولى ولو احرم الامام وتباطأ المأمومون أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الامام
ثم أحرموا فان تأخر حرهم عن ركوعه فلا الجمعة لهم وان لم يتأخر عن ركوعه فان أدركوا
الركوع مع الفاتحة بان تمت قراءتها قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحت جمعهم
والا فلا وسبقه في الاولى بالتكبير والقياس كما لم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة كذا
جري عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب ويحرم به صاحب الانوار وابن المقرئ وهو
لمعتمد وقال الشيخ أبو محمد الجويني بشرط ان لا يطول الفصل بين احرامه واحرامهم قال السكال
ابن أبي شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف
في شرحه انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد لحق اللاحقين بكونه في الركعة الاولى
فلو تحرر أربعون لاحقون بعد رفع الامام من ركوع الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرم
بهم أو نقصوا بالجمعة بل يتها الامام ومن بقي معه ظهر الانه قد تبين بفساد صلاة الاربعين
أو من نقص منهم انه قدم على الامام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدد اذا المقتدون الذين تصح بهم
الجمعة هم اللاحقون ولم يحرموا الا بعد ركوعه هذا معنى ما ذكره مع تنقيح له وتوشيح ويحجب

أدركوا الركوع مع الفاتحة بان كان الاقتداء بعد الرفع عن أقل الركوع فلا يكون ظاهره ذلك بل يكون مفيدا لما قاله سم (قوله
بان تمت قراءتها) أي وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما يفيد قول حج والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل
قيام الامام عن أقل الركوع ولو قبل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع معه ان أتم الفاتحة قبل
ركوعه لم يبعد لان الامام فيما ذكر لم يتحمل عنه القراءة وحيث لم يتحملها فلا معنى لاشتراط طمأنينته معه (قوله وسبقه في
الاولى) هي قوله فان تأخر حرهم عن ركوعه الخ لكن قوله كما لم يمنع ادراكهم الخ لا يوافق فعل المراد بالاولى في كلامه
قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أي ابن المقرئ (قوله مع تنقيح له وتوشيح) عطف تفسير

القمولى كانه يقول حيث لم يستثن نحو الرافى لما مر من العلة من مطلق دم الانسان فتقييده بالكثير في قوله قبل وجود الدم الكثير المبطل للصلاة جرى على طريقة الرافى المارة في شروط الصلاة والا فالنوى ربح العفو في دم الانسان مطلقا أى بشرطه فالجرى القمولى ٤٨ على طريقته لم يقيده بذلك (قوله والضابط) هو قاصر على ما اذا فسدت صلاة المقتدى

(قوله ولو احرم منفردا الخ) هذا من افراد الضابط (قوله هو) لا حاجة اليه مع قوله انه نواه (قوله حقيقة

(قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتمد (قوله لا يخبر المار) أى في قوله وأما خبر انقضاءهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتدأها الخ (قوله والمراد على الاول) هو قول المصنف وان انقضوا في الصلاة بطأت (قوله والا صحت) أى الا يحرم بعدم نقص الاولين بل قبلهم (قوله كالوشك في صلاته) انما قيد به ليتيم التشبيه والا فالحكم كذلك لو شك بعد فراغ الوضوء قبل الاحرام (قوله ولو كان الامام متنفلا) أى بان أحرم بنافله والحال انه امام الجمعة أو صلى الظهر لكونه مسافرا ثم صلى بهم الجمعة اماما (قوله ولو بان حدث العدد) أى بعد سلام الجميع بخلاف ما لو أحدث واحد منهم قبل سلامه ولو بعد سلام الامام فلا تصح الجمعة لالامام ولان معه لنقصان العدد حيث

عنه بانهم اذا انحرموا والعدد تام صار حكمهم واحد كما صرح به الاصحاب فكمالات لا يؤثر انقضاء الاولين بالنسبة الى عدم سماع الا حقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى (وفي قول لا) تبطل (ان بقى) اثنا عشر مع الامام للخبر المار مع جوابه وفي قول لا ان بقى (انسان) مع الامام اكتفاء بدوام معنى الجمع والمراد على الاول انقضاء معنى العدد لا الذين حضروا الخطبة فلو أحرم بتسعة وثلاثين سمعوا الخطبة ثم انقضوا بعد احرام تسعة وثلاثين لم يسمعوها أتم بهم الجمعة لانهم اذا لحقوا والعدد تام صار حكمهم واحد فسقط عنهم سماع الخطبة وان انقضوا قبل احرامهم به استأنف الخطبة لهم فلا تصح الجمعة بدونها وان قصر الفصل لا تنفاه سماعهم ولحقوقهم وقول الشارح لو لحق اربعون قبل انقضاء الاولين تمت بهم الجمعة مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ولو أحرم بهم فانقضوا الاثمانية وثلاثين وكما لو اربعين بخشي فان أحرم معه بعد انقضاءهم لم تصح جمعهم للشك في تمام العدد المعتبر والا صحت لانا حكمنا بان عقادها وصحتها وشككنا في نقص العدد بتقدير انوثته والاصل صحة الصلاة فلا تبطلها بالشك كما لو شك في صلاته هل كان مسح رأسه أم لا حيث يعضى في صلاته (وتصح) الجمعة (خلف العبد والصبي والمسافر في الاظهر) أى خلف كل منهم (اذا تم العدد بغيره) لانه ذكر تصح جمعة ما موما صحت اماما كسائر الصلوات بخلاف ما اذا تم العدد به فلا تصح جزما لا تنفاه تمام العدد المعتبر والثاني لا تصح لان الامام ركن في صحة هذه الصلاة فاشتراط فيه الكمال كالاربعين بل أولى ولو كان الامام متنفلا فليس بالقولان وأولى بالجواز لكونه من أهل الفرض مع انتفاء نقصه (ولو بان الامام جنبا أو محدثا صحت جمعة ثم في الاظهر ان تم العدد بغيره) كافي سائر الصلوات والثاني لا تصح لان الجماعة شرط في الجمعة والجماعة تقوم بالامام والمأموم فاذا بان الامام محدثا بان لا جمعة له ولا جماعة بخلاف غيرها (والا) بان تم العدد به (فلا) تصح جمعهم جزما لان الكمال شرط في الاربعين كما مر ولو بان حدث العدد المقتدى به أو بعضهم أو ان عليهم نجاسة غير معفوعة عنها فلا جمعة لا حد من بان كذلك وتصح جمعة الامام فهما كما صرح به الصميري والمتولى والرويان والقمولى ونقلناه عن صاحب البيان واقراه لانه غير مكلف بالاطلاع على حالهم من الطهارة بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيدا سهولة الاطلاع على حالهم اما المتطهر منهم في الثانية فتصح جمعة تبعه الامام كما صرح به المتولى والقمولى وصرح المتولى أيضا بان صحة صلاتهم ما لا يختص بما اذا زاد الامام على الاربعين وهو شرط هرا لا فرق بين الحالتين وما استشكل به صحة صلاة الامام من ان العدد شرط ولهذا شرطناه في عكسه فكيف تصح للامام مع فوات الشرط رد بعدم فواته بل وجد في حقه واحتمل فيه حدثهم لانه متبوع ويصح احرامه منفردا فاغتفر له مع عذره ما لا يغتفر في غيره وانما صحت التطهر المؤتم به في الثانية تبعه (ومن لحق الامام المحدث) أى الذى بان حدثه (را كما لم تحسب ركعته على الصحيح) لان الحكم بأدراك ما قبل الركوع بأدراك الركوع خلاف

كان المحدث من الاربعين والفرق أنه اذا تبين الحدث بعد سلام الجميع تمت الجمعة بصورة بخلاف ما اذا أحدث واحد من الاربعين قبل سلامه فان الجمعة لم تتم لا بصورة ولا حقيقة (قوله أما المتطهر منهم في الثانية) هى قوله أو بعضهم والاولى هى قوله ولو بان حدث العدد المقتدى به (قوله ولهذا شرطناه في عكسه) وهو ما لو بان حدث الامام

باطنا) الاولى بل الصواب حذفهما (قوله اولم يعلم من حاله شيئا) كان المراد انه ذاهل عند النية عن حالة الامام لم تخطر بباله لكنه

(قوله لانهم ما غير اهل للامامة في الجمعة) أي بل وكذا في غيرها ولعله قيد بالجمعة لان المرأة تصح امامتها للنساء في غير الجمعة (قوله وكونهم ما قبل الصلاة) قال الشيخ عميرة رأيت في شرح الدماميني على البخاري في حديث الانفضاض في شأن التجارة ان الانفضاض كان في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانها من ذلك اليوم حولت الى قبل الصلاة انتهى سم على منهمج (قوله مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي الخ) أي وما رأيناه يصلي الا بعد الخطبتين وفيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني اللهم الا أن يقال ان التحويل كان لحكمة فتزل منزلة النسخ أو ان ذلك روايه لم تصح أو ان الصحابة فهموا منه عليه الصلاة والسلام ان كونها بعد الصلاة نسخ بالامر بفعلها قبل الصلاة (قوله وأركانهم ما من حيث المجموع) جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال هذه الاضافة لا تخلو من ان تكون للاستغراق في كل فرد من افراد المضاف أو مرادها الحكم على مجموع ما أضيف اليه وعلى الاول يلزم أن جملة الجمعة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذا الملزوم وعلى الثاني يلزم كفاية الاتيان ببعض الاركان في الاولى ولو واحد والاتيان بالباقي في الثانية ٤٩ وان يأتي بالجميع في الاولى

ويحلى عنها الثانية وبالعكس ان يصدق على جميع هذه الصور الاتيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ظاهر وحاصل ما أشار اليه الشارح أن يقال تختار الثاني ونحمله على ما صدق عليه اضافة المجموع بقرينة ما سيعلم من كلامه (قوله كما سيعلم من كلامه) أي على ما سيعلم (قوله وككلمتي التكبير) وهما الله وأكبر وأهل مراده ان

الحقيقة وانما يصار اليه حيث كان الركوع محسوبا من صلاة الامام ليحمل به عن الغير والمحدث ليس أهلا للحمل وان صحت الصلاة خلفه والثاني تحسب كالوادرك معه كل الركعة وأجاب الاول بأنه عند ادراكه كما لم يأت بالقراءة والامام المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما اذا قرأ بنفسه وان أدرك الركعة كاملة مع الامام في ركعة زائدة صحت ان لم يكن عالما بزيادتها كصل صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان امامه كافرا أو امرأة لانهما غير اهل للامامة في الجمعة بحال (الخامس) من الشروط (خطبتان) لخبر الصحيحين انه صلى لله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (و) كونهما (قبل الصلاة) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتموني أصلي بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على المشروط ولان الجمعة انما تؤدى جماعة فاخرت ليدركها المتأخرون والتمييز بين الفرض والنفل ولقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاباح الانتشار بعدهما فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار (وأركانهم) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه (خمس جده الله تعالى) للاتباع وككلمتي التكبير (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) اذ كل عبادة افتقرت الى ذكر الله افتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأذان والصلاة

٧ نهايه في الحمد جعل ركنا في الخطبة قياسا على جعل التكبير ركنا في الصلاة (قوله والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) (وخرجهم) أي شيخنا الرملي بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه وأجزأت (وأقول) ينبغي ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير الخطبة لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي ونظيره الصرف عن الله أو عن البين في الايمان اه سم على منهمج أي فانه ان قصدتم الصرف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن البين انصرف (أقول) وفيه ان الذي لا يقبل الصرف من أسمائه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة وأما اللفاظ التي تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف والاسماء التي يوصف بها نبينا عليه السلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها اللهم الا ان يقال انها لما اشتهرت فيه اشتهارا تاما نزلت منزلة الاعلام الشخصية التي لا اشتراك فيها (قوله افتقرت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي وجوبها في الواجب ونديافي المندوب (قوله كالأذان والصلاة) قال حج بعدما ذكر وروى البيهقي خبر قال الله تعالى وجهك لأمنا لا تجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا انك عبدي ورسولي قيل هذا مما افتقر دبه الشافعي وردلانه تفرد صحيح ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة لان اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبهم دليل لوجوبها اذ يبعد الاتفاق على منهاد انما اه (قوله للاتباع) المتبادر منه ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما فعله وهو الظاهر من قوله ولانه الذي مضى عليه السلف والخلف ويرد عليه قول حج السابق ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة الخ وقوله اذ يبعد الاتفاق على منهاد انما دون أن يقول اذ يبعد الاتفاق على ما لم يفعله

نوى القصر اعتبارا (قوله لظهور شعار المسافر غالبا) عبارة التحفة لتقصيره بشر وعه مترددا فيما يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالبا فعل صدر العبارة أسقطه النسخ من عبارة الشارح (قوله بل حقيقتها) معطوف على قوله لا لا كتفاء لا على مدخوله

وعلى ما اقتضاه كلام حج من قدم فعله صلى الله عليه وسلم يجعل قوله ولأنه الذي مضى عليه السلف والخلف تفسيرا للاتباع وان كان الظاهر من كلام الشارح ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام في فعله وقوله ولأنه الذي الخ إشارة لجل فعله الوارد عنه على الوجوب (قوله والله أحد) أي أو والله نعم (قوله في شرح الباب) أي وهو المسمى بالعجاب وكلاهما لمصنف الحاوي فليس المراد به لباب المحاملي (قوله وصرح الجيلي باجزاء أنا حامد) ويظهر ان مثله أني حامد لله وان الحمد لله أو ان الله الحمد لا شتمها على حروف الحمد ومعناه (قوله ولقطة الله متعينة) سأل سائل لم تعين لفظ الجلالة في صيغة الحمد في الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم في صيغة الصلاة بل كفي نحو الماحي والحاشر مع انه لم يرد ويوجب بأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه تعالى وصفاته مزية تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات الكمال كإتصافه عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه ٥٠ تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى

سم على منهج (قوله أو نصلي على محمد) أي أو صلى الله على محمد وتقدم في الصلاة عن حج ان الصلاة عليك يا رسول الله انما تكفي حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهل يأتي تطهيره هنا أولا ويفرق فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بأن الصلاة يحتاج لها دليل انهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ما وردوا في الخطبة لما توسعوا فيها لم يشترطوا فيها ما ورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان

(ولفظهما) أي الحمد والصلاة (متعين) للاتباع ولأنه الذي مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم وإلى عصرنا فلا يجزى الشكر والثناء ولا اله الا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك نعم لفظ الحمد معر فاعبر متعين فيكفي بحمد الله وأحمد الله أو الله الحمد والله أحد كما يؤخذ من التعليق تبعه صاحب الحاوي في شرح الباب وصرح الجيلي باجزاء أنا حامد لله وهو الصحيح وان توقف فيه الاذري وادعي ان قضية كلام الشرحين تعين لفظ الحمد باللام ولقطة الله متعينة فلا يكفي الحمد للرحمن أو الرحيم ولا يتعين لفظ اللهم صل على محمد وآل محمد المتعين صيغة صلاة عليه كاصلي أو نصلي على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبي أو الماسي أو العاقب أو الحاشر أو البشير أو النذير فخرج رحم الله محمدًا وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ونحوها وتنس الصلاة على آله قال الاذري والظاهر ان كل ما كفي منها في التشهد يكفي هذا وسئل الفقيه اسمعيل الحضري هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على نفسه فقال نعم ومراده بقوله ولفظهما متعين أي صيغة الحمد والصلاة على ما تقرر وما تقرر من عدم اجزاء الضمير هو المعتمد قياسا على التشهد كما جزم به الشيخ في شرح الروض وظاهره انه موم ولو مع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به في الانوار وجعله أصلا مقبلا عليه واعتمده البرماوي وغيره خلافاً لانهم فيه ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للمعجب الطبري لانها موضوعة لذلك شرعا (و) الثالث (الوصية بالتقوى) للاتباع رواه مسلم ولانها المقصود الاعظم من الخطبة (ولا يتعين لفظها على الصحيح) أي الوصية بالتقوى لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير لفظها فيكفي

من أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو العاقب الخ) قال حج ونحوها ما ورد وصفه صلى الله عليه وسلم به انتهى ما دل وتعبير الشارح بالكاف يوافقه (قوله وتنس الصلاة على آله) أي والسلام (قوله والظاهر ان كل ما كفي منها) أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله يكفي هنا) بل كثير من الصبيح يكفي هنا ولا يكفي في التشهد كما لا يقدح (قوله يصلي على نفسه) كقوله صلى الله وسلم على محمد ثم رأيت في تخريج العزير للحافظ العسقلاني مانصه وللاربعة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة وأشهد أن محمداً رسول الله نعم في البخاري عن سلمة بن الأكوع لما خفت أزواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن أبي هريرة انتهى ولم يتعرض للصلاة عليه فيجتمل انها بالاسم الظاهر وبالضمير (قوله أي صيغة الحمد) لما كان الوهم رعيما يذهب الى أن المراد بنحوها ونحوها في المادة أو المعنى فيكون ما لم يشاركه في المعنى أو المادة غير كاف وان ورد دفع هذا لتوهم حج بتعين ما زاده بقوله مما ورد وصفه به (قوله اجزاء الضمير) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط قصد الدعاء) أي ومع ذلك يحصل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

(قوله لانهم يطلقون العلم الخ) هذا التعليل لا يناسب العطف وعبارة التحفة أو ظنه بل كثيرا ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن فإشار
الى جوابين (قوله غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل) انما قيد بالحنفى لان الحنفى في أقل من الثلاث متيقن الاتمام وفيما فوقها

(قوله بل لا بد من الجمل) أى من ذكر لفظ يدل على طلب الطاعة وقضيته انه لو اقتصر على ما يدل على المنع عن المعصية لم يكف
وفي حج ما يخالفه حيث قال بل لا بد من الجمل على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفى أحدهما للنزوم الآخره (قوله على الطاعة)
أى صريحاً أو التزاماً أخذاً من كلام حج (قوله والرابع قراءة آية) هل يجزى مع الحن غير المعنى فيه نظروا قد يتجه عدم الاجزاء
والتفصيل بين عاجز انحصار الامر فيه وغيره ثم المتجه انه لو لم يحسن شيئاً من القرآن كان حكمه كما صلى الذى لم يحسن الضائحة
وهل يجزى ذلك في بقية الاركان حتى اذا لم يحسن الحمد أتى بدله بذكر أو دعاء مثلاً ثم وقف بقدره فيه نظروا مال مر الى عدم
جريان ذلك في بقية الاركان بل يسقط المحذور عنه بلا بدل وفيه نظروا وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكلها حتى لو لم يحسن
الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى سم على حج بفرع حج من دخل
والامام يخطب صلى ركعتين بنية التحية أو نحو الراتبة أو صلى فائتة بشرط ان تكون ركعتين مر ثم مرة أخرى قال لو كان محل
الخطبة غير المسجد لا صلاة وحاصله انه قال اذا دخل حال الخطبة فان كان المكان مسجداً صلى التحية أو ركعتين راتبة أو نحو
فائتة وان لم يكن مسجد اجلس ولا صلاة مطلقاً انتهى فليراجع وفي شرح المنهاج ٥١ شيخنا منع ركعتين غير الراتبة

والسكوت في غير المسجد
فليجوز بفرع حج هل
توابع الخطبة التي جرت
العادة بالاتباع بها عقب
الفراغ من الاركان لها
حكم الخطبة في امتناع
الصلاة حينئذ وفي حرمة
الكلام على القول به أولاً
لانقضاء الخطبة بانقضاء
أركانها ذهب شيخنا حج الى
الثاني والاول محتمل
وقرب وذهب اليه مر
ويؤيده وفاقا انه لو طالت
التوابع لم يقطع الولاية

مادل على الموعظة ولو قصـ برأى وأطيعوا الله ولا يكتفى اقتصاره فيها على تحذير من غرور الدنيا
وزخرفها فقد يتوأسى به منكرو المعاد بل لا بد من الجمل على الطاعة وهو مستلزم للحمل على
المنع من المعصية ومقابل الصحيح انه يتعين لفظ الوصية قياساً على الحمد والصلاة وقوله لا يتعين
لفظها على الصحيح يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع الوصية والتقوى فلا ينافيه من
حكي القطع في عدم وجوب لفظ التقوى (وهذه الثلاثة) الاركان المذكورة (أركان في) كل
من (الخطبتين) اقتداء بالسلف والخلاف ولا انفصال كل خطبة عن الاخرى (والرابع قراءة آية)
للاتباع رواه الشيخان واذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام الوجوب والندب ولا قرينة
جعل على الوجوب في الاربع وسواء كانت الآية وعداً أم وعيداً أم حكماً أم قصة نعم قال الامام
انه لا يبعد الا كتفاء بشرط آية طويلة وينبغي اعتماده وان قال في شرح المذهب المشهور الجزم
باشترط آية ويؤيد الاول قول البويطى ويقرأ شيئاً من القرآن اما نحو ثم نظراً لا يكتفى به وان
كانت آية لعدم افهامها ولهذا اقال في المجموع انه لا خلاف فيه نعم يكفي ان تكون (في احدها)
اذ الثابت القراءة في الخطبة من غير تعيين واطلاقهم يقتضى الا كتفاء بمنسوخ الحكم
وعدم الا كتفاء بمنسوخ التلاوة ويسن جعلها في الاولى بعد فراغها كما قاله الاذرى

المشترط بين الخطبة والصلاة ولولا ان له حكمها لقطع الا ان يلتزم شيخنا القطع عند الطول فليتامل ثم رأيت مر في شرح
المنهاج قال ولا أى ولا يحرم الكلام حال الدعاء للولـ على ما في المرشد انتهى سم على منهج (قوله للاتباع) أى مع قوله صلوا
كما رأيتونى أصلى وهذا القول يحتمل الوجوب والندب ولعله المراد بقوله واذا احتمل الخ (قوله أم حكماً) بضم الحاء ولا فرق بين
كونه منسوخاً أم لا كما يأتى (قوله بشرط آية طويلة) ونفى ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهل تكفى لانها
آية عند البعض الاول والمقصود من الافهام حاصل بها عندهم أولاً لانها غير آية عند البعض الثاني فيه نظروا الاقرب الاول
لان القول بانها بعض لا ينفى انه حصل بها الافهام وبهض الآية كاف نعم يأتى التردد فيه على ما قاله حج من ان بعض الآية
لا يكفي وينبغي ان يكون الاقرب عدم الا كتفاء أيضاً (قوله وينبغي اعتماده) خلافاً لحج (قوله نعم يكفي الخ) أشعر هذا التقدير
بانه لا يكفي قراءة بعضها في الاولى وبعضها في الثانية وهو ظاهر لكن قضية قول شرح المنهج ولو في احدهما خلافه وقد
يقال ان ما في المنهج قصد به الرد على القائل بتعينها في الاولى أو بقراءة آيتين فيهما (قوله ان تكون في احدهما) قال في العباب
وتجزى قبله ما بعدهما وبينهما انتهى وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية وشئ من الاركان فكل موضع أتى بهافيه
اجزائه (قوله بمنسوخ التلاوة) معتمد

متيقن القصر فلا تتصور فيه المسئلة وانما قيد غير الخفي بما اذا كان في أقل من ثلاث ليبقى الشك في كلام المصنف على حقيقته وبالأولى اذا كان فوق الثلاث لكن الموجود حينئذ نظر لاشك اذا ظاهر من حاله حينئذ القصر جماله على الكمال من العمل بالسنة (قوله اضمه اليهما) في الجواب ما ليس من المحترز عنه في كون ما ذكر ليس من المحترز عنه وقفة فان التردد قائم فيه بالمقتضى

(قوله وقراءة ق) أي بتمامها وقوله في الاولى أي في الخطبة الاولى بدل الآية وعبارة حج بل تس بعد فراغها أي الخطبة الاولى سورة ق دائما لا يتابع ويكفي في أصل السنة قراءة بعضها انتهى (قوله لئلا يتداخلا) اطلاقه شامل لما لو قصد الحد وحده أو أطلق وسيأتي عن حج ما يخالفه في الاطلاق ونقله عنه الزياي ولم يتعقبه (قوله فان قصد هـ بآية اجزا) أي ما قرأه (قوله كمالو قصد القراءة وحدها) أي أو أطلق (قوله وهو أوجه) بل قال حج اذا لحق أن تضمن ذلك ٥٢

والاقتباس منه ولو في شعر جاز وان غير نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره انه لا محذور في ان يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام مستاذن نعم ان كان ذلك في نحو مجنون حرم بل ربما أفضى الى كفر انتهى وينبغي ان يلحق بالقرآن فيما ذكره الاحاديث والاذكار والادعية (قوله ويكون في الثانية) أي وجوبا (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس) هذا يقتضى انه لو خص المؤمنين بالدعاء كفي لصدق الجنس بهن لم يكنه غير مراد (قوله وفي التنزيل) استدلال على انه يصح ان يراد بصيغة الذكور ما يشمل الاناث انتهى سم على منهج (قوله فقال رحمه الله كفي)

وقراءة ق في الاولى في كل جمعة للتباعد رواه مسلم قال في شرحه فيه دليل على ندب قراءتها أو بعضها في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كالم يشترطوه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة وان كانت السنة التخفيف ولا يجزى آيات تشمل على الاركان كلها أي ما عدا الصلاة هنا على النبي صلى الله عليه وسلم اذ ليس لنا آية تشمل على ذلك لان ذلك لا يسمى خطبة فان أتى بالحمد مثلا ضمن آية أجزاء عنه دون القراءة لئلا يتداخلا فان قصد هـ بآية اجزا عن القراءة فقط كمالو قصد القراءة وحدها وتضمن الآيات لنحو الخطب كرهه جماعة ورخص فيه آخرون في الخطبة والمواظ وهو أوجه (وقيل) تتعين (في الاولى) فلا تكفي في الثانية (وقيل) تتعين (فيهما) أي في كل منهما (وقيل لا تجب) في واحدة منهما ما بل تسن وسكتوا عن محله ويقاس بمحل الوجوب (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين) باخروي لا دنوي ويكون (في الثانية) لا يتابع السلف والخلف ولان الدعاء يليق بالخواتيم والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهم ما عبر في الوسيط وفي التنزيل وكانت من القاتنين وجرى عليه القاضي حسين والفوراني وعبارة الانتصار ويجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ولو خص به الحاضرين فقال رحمه الله كفي والاوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وجرم ابن عبيد السلام في الامالي والغزالي بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بغفرة جميع ذنوبهم وبعدم دخولهم النار لا تانقطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار واما الدعاء بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات قال ابن عبيد السلام ولا يجوز وعنه بالاوصاف الكاذبة الضرورة ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولاءة أمورهم بالصالح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ثم شرع في ذكر شروط الخطبتين وهي تسعة فقال (وبشروط كونها)

ولا بد من عدم صرفه فلا صرف ذلك للرجة الدنيوية لم يكف (قوله بتحريم الدعاء للمؤمنين) أي لجميع المؤمنين أي (قوله بغفرة جميع ذنوبهم) قال الزين العراقي بعدم مثل ما ذكر وهذا من دود بعلمته لورود ذلك عن الخلف والسلف وخرجهم من النار انما هو بالمغفرة والرجة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك انتهى حج في الاعاب ويحجب بان ما تمسك به لا يصلح رداعلى الغزالي فيما ذكره بان من خرج من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنوبه اذ لو غفر الجميع لم تمسه النار ولا دخلها والذي منهج الغزالي انما هو مغفرة جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تمس النار واحدا منهم (قوله ولجواز قصد معهود خاص) جواب ثان عطف على مضمون قوله فان ورد الخ (قوله ويسن الدعاء لائمة المسلمين) أي في الخطبة الثانية وتحصل السنة بفعله في الاولى أيضا لكن في الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء يليق بالخواتيم

وهو منساف لنيسة القصر غاية الامر ان التردد هنا في فعل الامام وهو لا يمنع كون التردد قائما بالمقتدى وأي فرق بين هذا والمسئولين قبله فيما ذكرناه وما في حاشية الشيخ عن ابن عبد الحق من توجيه كلام الشارح لا يجدي كما لم يتأمله (قوله

(قوله كما ان المراد بهما اركانهما) يفيد انه لو كان ما بين اركانها بغير العربية لم يضر ويجب وفاقا لم ران محله اذ لم يطل الفصل بغير العربي والاضر لا خلا له بالموالاته كالكوت بين الاركان اذ طال بجماع ان غير العربي لغوا لا يحسب لان غير العربي لا يجزى مع القدوة على العربي فهو لغوا انتهى سم على منهج والقيام عدم الضرر مطلقا وبقرب بينه وبين الكوت بان في الكوت اعراضا عن الخطبة بالكيفية بخلاف غير العربي فان فيه وعظا في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة **بفرع** هل يشترط في الخطبة تميز فروضها من سنها فيه ما في الصلاة في العاوى وغيره من التفصيل المقرر عن قنوى الغزالي وغيره انتهى سم على منهج (قوله فان أمكن تعلمها) أي ولو بالسفر الى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام (قوله وان لم يعرفها القوم) قضيته ان الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احدهما فقط ان الخطيب ان يخطب باللغة التي لا يحسنونها ويؤيده قوله وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية الخ ونقل عن الزياى ما يوافق فيه نظير بل الظاهر ان الخطبة لا تجزى الا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها حاجت أحسنها دونهم لانها الاصل فوجب مراعاته بخلاف غيرها من اللغات حيث وجد لبعضها مرجح كفهم القوم لها قدم على غيره ويؤيد ذلك ما قاله الاذرى على ما نقله ٥٣ عنه عميرة بناء على عدم اشتراط

كونها بالعربية من قوله
لعله اذ اعلم القوم ذلك
اللسان (قوله فان لم يحسن
أحد منهم الترجمة) أي
عن شيء من اركان الخطبة
كما تقدم من سم في قوله
حتى لو لم يحسن الخطبة
سقطت كالجمعة (قوله
ويشترط) على خلاف
المعتمد الا في ولذا لم يعد
شرطا ثانيا (قوله مرتبة
الاركان الثلاثة) **بفرع**

أي الخطبة والمراد بها الجنس الشامل للخطبتين كما ان المراد بهما اركانها (عربية) لاتباع
الساف والخلف ولا نهاذ كرمفروض فاشترط فيه ذلك كتكبيرة الاحرام فان أمكن تعلمها
خطوب به الجميع فرض كفاية وان زادوا على الاربعين فان لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل
يصالون الظهور وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بان
فائدتها العلم بالوعظ من حيث الجملة ويوافق قول الشيخين فيما اذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا
معناها انها تصح وان لم يمكن تعلمها خطب واحد بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد
منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تتفاء شرطها ويشترط على خلاف المعتمد الا في قريبا كونها
(مرتبة الاركان الثلاثة الاولى) على الترتيب المار في يد أحمد الله ثم بالصلاة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم بالوصية بالنقوى على ما صحه في الشرح الصغير ولم يصح في الكبير شيئا
وسيا في زيادة المصنف تصحيح عدم اشتراط ذلك ولا يشترط ترتيب بين القراءة والدعاء ولا
بينهما وبين غيرها (و) الثاني من الشروط كونها (بعد الزوال) للاخبار في ذلك وجريان

أفتى به شيخنا الرملى فيما لو ابتدأ الخطيب سردا لاركان مختصرة ثم أعادها مبسوطة كما اعتيد الا ان كان قال الحمد لله والصلاة
على رسول الله أو صيغته بتقوى الله الحمد لله الذي الخبائه ان قصر ما أعاده بحيث لم يعد فصلا مضرا حسب ما أتى به أولا من سرد
الاركان والاحسب ما أعاده وألقى ما سرده أولا (وأقول) كان يجوز ان يعتد بما أتى به أولا مطلقا أي طال الفصل أم لا لان
ما أتى به ثانيا بمنزلة إعادة الشيء للتأكيده وهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر انتهى سم على منهج ويؤخذ من هذا تقييد
ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما اذ لم يسرد الخطيب الاركان أولا والا جزاء وهو ظاهر فاحفظه فانه مهم
وقوله بمنزلة إعادة الشيء للتأكيده يؤخذ منه انه لو صرفها بغير الخطبة لم يعتد به **بفرع** لو لحن في الاركان لحنا بغير المعنى أو أتى
بمخل آخر كاظهار لام الصلاة هل يضر كافي التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر انتهى سم على حج والا قرب عدم الضرر
في الثانية الحاقا لها بالاولى في الفاتحة لحنا بغير المعنى ويفرق بينه وبين التشهد بان التشهد ورد فيه ألفاظ مخصوصة
لا يجوز ابدالها بغيرها كما لو أبدل النبي بالرسول فتقوى شبهه بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها
وأما الاولى فالاقرب فيها الضرر لان اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها جامدا مثلا وصارت أجنبية فلا يعتد بها
ومن ثم جعل المعنى للمعنى في الصلاة مبطلا لها سواء كان اللحن في الفاتحة أو غيرها (قوله بعد الزوال) أي يقينا فلو هجم وخطب
وتبين دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه ومقتضى عدم اشتراط النية الاول فليراجع

محسوب من الصلاة على كل حال) أي بخلاف الشك في أصل النية لأن حاصله أنه متردد في أنه نوى فهو في الصلاة أولاً فلا فهو
باحد التقديرين ليس في صلاة (قوله لأنه فرض كلامه فيمن قام) أي وأما إذا صار إلى القيام أقرب فمسئلة أخرى سكنت عنها

(قوله ثم مضطجعا كالصلاة) يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعني المفروضة أنه إن عجز عن الاضطجاع خطب مستقيا (قوله أم
سكت) بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقيه الموافق كما في نظائره انتهى عميرة وظاهر اطلاق الشارح خلافه (قوله فان
بانت قدرته لم يؤثر) وإن كان من الاربعين كما اقتضاء اطلاقه لكن في كلام عميرة مانعه قوله فهو أي من بانت قدرته كما لو بان
الامام جنباً فضيته أنه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم أن يكون زائداً على الاربعين وهو ظاهر لأن علمه بحال نفسه
اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته لعلمه بفقد شرطهما (قوله والجلوس بينهما) ع خالف في ذلك الاثثة الثلاثة انتهى سم على
منهج (قوله ولا يكفي الاضطجاع) ظاهره ولو مع السكوت وهو ظاهر ويوجه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس
بينهما فإذا عجز عن القيام سقط وبقى الخطاب بالجلوس ففي الاضطجاع ترك الواجب مع القدرة عليه لكن في سم ما يخالفه
حيث قال كان المراد الاضطجاع ٥٤ من غير سكتة انتهى سم على ج (قوله كان يقرأ فيهما) قال بعضهم ويسن

كون ما يقرؤه الا خلاص
انتهى (قوله وسماع
أربعين كاملين) أي في آن
واحد كما يظهر حتى لو سمع
بعض الأربعين ببعض
الاركان ثم انصرف وحضر
غيره وأعاد هاله لا يكفي
لأن كلا من السماعين
لدون الأربعين فيقع لغو
ونقل بالدوس عن فتاوى
شيخ الاسلام ما يوافق
فليراجع (قوله بأن يرفع
الخطيب صوته باركانهما)
مفهومه أنه لا يضر الاسرار
بغير الاركان وينبغي أن
محله إذا لم يطل به الفصل
والاضر لقطعه الموالاة
كالسكوت (قوله والسماع

أهل الاعصار والامصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفاً على
المبكرين وإيقاعاً للصلاة في أول الوقت (و) الثالث من الشروط (القيام فيهما أن قدر) للاتباع
رواه مسلم فان عجز عن خطب قاعدته مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا أستطيع
أم سكنت لأن الظاهر أن ذلك لعذر فان بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز الاستئابة (و) الرابع
من الشروط (الجلوس بينهما) مطمئناً فيه للاتباع كما في الجلوس بين السجدين فيجب على عاجز
جلوس وقائم لم يقدر على الجلوس بل أولى فصل بسكته ولا يكتفي بالاضطجاع وعدا القيام
والجلوس هنا شرطين لأنهما ليسا بجزأين من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة ركنتين
لأنهما جلة أعمال وهي كما تكون أذ كانا تكون غير أذ كانا هل يسكت فيه أو يقرأ أو يدكر
سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيهما ما أفاد ذلك الانزعي
(و) الخامس من الشروط (السماع أربعين كاملين) بأن يرفع الخطيب صوته باركانهما حتى
يسمعهاتسعة وثلاثين سواء ولأن مقصودها وعظهم وهو لا يحصل الا بذلك فعلم أنه يشترط
الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل اذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات محتتما
ولا يكفي الاسرار كالأذان ولا سماع دون أربعين ولا من تنعقده وقضية كلامهم أنه يشترط
في الخطيب إذا كان من الاربعين أن يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف وهو كما قال الاسنوي
بعبء بدل لا معنى له فانه يعلم ما يقوله وإن لم يسمعه ولا معنى لأمره بالانصات لنفسه وما يحسنه
الزركشي من اشتراط معرفة الخطيب أركان الخطبة رديان الوجه خلافه كمن يؤم بالقوم ولا
يعرف معنى الفاتحة ولو شك الخطيب بعد الفراغ من خطبته في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر

كالشك

بالقوة) أي بحيث لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ أن من نعت وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلاً لا يمتد

بحضوره (قوله لا بالفعل) خلافاً لـ (قوله وهو كما قال الاسنوي بعيد) أي فلا فرق بين كونه أصم أو سميعاً وهو المعتمد (قوله من
اشتراط معرفة الخطيب) أي معرفة معانيها كما يشعر به قوله كمن يؤم بالقوم الخ فلا ينافي ما مر عن سم من أنه يأتي في اعتبار
التمييز بين الاركان وغيرها هنا ما مر الخ (قوله في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر) مفهومه أنه يؤثر إذا شك في أثناء الثانية بعد
فراغ الاولى أو في الجلوس بينهما في ترك شيء من الاولى ويؤيده ما سيأتي فيمما لو أحدث في أثناء الخطبة من الضرر وبقى
ما لو علم ترك ركن ولم يدره هو من الاولى أم من الثانية هل يجب أعادتها أم إعادة الثانية فقط فيسه نظراً والقرب أنه يجلس
ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون المترول من الاولى فيكون جلوسه لغواً تمكلاً بالثانية ويجعل مجموعها خطبة
واحدة فيجلاس بعدها ويأتى بالثانية ويتقدر كون المترول من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لأن عاقبته أنه جلوس في
الخطبة وهو لا يضر وما يأتي به بعده تكرير لما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تركه منها

وان كانت تشارك هذه في الحكم والنص على الشيء لا يتقي ما عداه (قوله القاطمة للترخص) احتريزه عما لو نوى اقامة دون

(قوله ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت له تفصيل في حكايته الا تيه ولعله يقول يحرم على الاربعين لا على من زاد عليهم (قوله لانه مفهوم) أي والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله وان رجلا) هو سليك الغطفاني كذا بهامش عن خصائص الجمعة للسيوطي (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعددت ويجوز رفعه على انه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعددت لهالكس الاول أولى لان الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال (قوله والاحتمال يعمها) أي يصيرها عامة (قوله خبر مسلم اذا قلت لصاحبك الخ) رواية البخاري اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة ٥٥ أنصت والامام يخطب فقد اغوت

ولفظ رواية النسائي من قال اصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغا (قوله ان يشتغل بالتلاوة والذكر) أي بل ينبغي ان يقال ان الافضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما على التلاوة لتفسير سورة الكهف والذكر لانها شعار اليوم (قوله اذا سمع ذكره) ظاهره انه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره وعبرة عميرة في آخر الفصل الا في ولمسمع الخطيب اذا ذكر النبي ان يرفع صوته بالصلاة عليه قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا انه مباح مستوي الطرفين ثم حاول انه خلاف الاول محاطة على الاستماع (قوله خلاف الاول) قال حج الرفع بهامن غير

كالشك في ترك ركن بعد فراغه من الصلاة خلا للروائي (والجديد انه لا يحرم عليهم) يعني الحاضرين سمعوا أولا ويصح ان يرجع الضمير للاربعة الكاملين ويستفاد عدم الحرمة على مثلهم وغيره بالمساواة الاولى ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لانه مفهوم (الكلام) اصح ان اعربا قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يا رسول الله هلك المال وراح العيال فادع الله لنا فرفع يديه ودعا وان رجلا آخر قال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من احببت فلم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والامر في الآية بالنسب وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال ان المتكلم تكلم قبل ان يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعا وقبل الخطبة أو انه معذور لجهله بربانها واقعة قولية والاحتمال يعمها وانما الذي يسقط باحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في محله لا يقال بل هي فعلية لانه انما أفتره بعدم انكاره عليه لاننا نمنع ذلك بل جوابه له قول متضمن لجواب سؤاله على أي حالة كانت فهي قولية بهذا الاعتبار نعم يكره الكلام لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت ومعناه تركت الادب جميعا بين الادلة ولا يختص ذلك بالاربعة بل سائر الحاضرين فيه سواء نعم الاولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعدهما ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا اذا اتخذ له مكانا واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى الكلام غالبا ومقتضى كلام الروضة انه يباح من غير كراهة لمسمع الخطيب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع به صوته اذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم لم يكن صرح القاضي أبو الطيب بكرهه لانه يقطع الاستماع ولعل مراده بها خلاف الاول قال الاذرع والرفع البليغ كما يفعل به بعض العوام بدعة منكورة والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعا ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى أمي يقع في بئر أو عقر باندب على انسان فأنذره أو علم انسانا شيئا من الخير أو نهاه عن منكر لم يكن حراما قطعا بل قد يجب عليه لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة ان أغنت (ويسن) اقبالهم عليه بوجوههم عملا

مبالغة سنة (قوله ويسن اقبالهم) في فائدة لو كان شافعي مالكا وقت الخطبة فهل يحرم عليه كما لو لعب الشافعي مع الخنفي الشطرنج لا فائده له على المعصية أولا الا قرب عدم الحرمة ويفرق بينهما بان لعب الشطرنج لما يتأتى الا منهما كان الشافعي كالمجته له بخلافه في مسائل تنافاه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لتمكنه من ان لا يجيبه ويؤخذ منه انه لو كان اذا لم يجبه لحصل له منه ضرر لكون الشافعي المسك أميرا أو داسطوه يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الاكراه على المعصية فليتأمل (قوله بوجوههم) أي وان لم ينظروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني أخذنا ما وجهوا به حرمة اذان المرأة يسن النظر للثؤن دون غيره وبقي الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكره له تعميم عينية وقت الخطبة أم لا فيه نظروا الا قرب الاول أخذنا من قول المصنف الا في وان يقبل عليهم المتبادر منه انه يتظر اليهم

أربعة أيام أو فواها وهو سائر (قوله فيكون القصر في حقه أفضل) قال الشهاب حج أمالو كان لو قصر خلا من وضوئه وصلاته
(قوله فاستمعوا له وانصتوا) وتنبه به قال الراغب الفرق بين الصمت والسكوت والانصات والاصاخة ان الصمت أبلغ لانه
قد يستعمل فيما لا قوة فيه للنطق وفيما له قوة النطق ولهذا قيل لما لم يكن له نطق الصامت والسكوت لما له نطق فترك استعماله
والانصات سكوت مع استماع ومتى انفك أحدهما عن الآخر لم يقل له انصات وعليه قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له
وانصتوا فقلوه وانصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام والاصاخة الاستماع الى ما يصعب استماعه وادراكه كالسب والصوت
من مكان بعيد انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم الصمت زين للعالم وسر للجاهل (قوله ولو سلم داخل على مستمع) ومثله
الخطيب وينبغي ان لا يعد نسيانه ٥٦ لما هو فيه عذرا في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وان غلط (قوله ويستحب له)

أي المستمع ومثله الخطيب
بالاولى لانه لا يحرم عليه
الكلام قطعا (قوله واغما
لم يكره) أي التثنية (قوله
وكره تحريما الخ) أي
ويستمر ذلك الى فراغ
الخطبة وتوابعها كما تقدم
عن سم ان الشارح ذهب
اليه وفي كلام ج ما يصرح
به حيث قال بعد قول
المصنف ويسن الانصات
ويحرم اجاءا صلاة فرض
أو نفل ولو في حال الدعاء
للساطان انتهى وما نقله
سم على ج فيما تقدم
في التوابع لعله في غير شرح
المنهاج (قوله بعد صعود
الخطيب) اما بعد الصعود
وقبل الجلوس فلا يحرم
(قوله بان الاشتغال به)
أي الكلام وان طال
(قوله الغرر البهية) مراده
شرح البهجة الكبير

بالادب ولما فيه من توجيههم القبلة و (الانصات) له لما مر ولقوله تعالى وإذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وانصتوا ورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم وسُميت قرآنا
لا شتم لها عليه ولم يذكر الاستماع مع الانصات كثيره على وزان الآية لانه قد يستلزم
وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه اذا انصات السكوت والاستماع شغل السمع
بالسمع ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب بخطاب وجب عليه الرد وان كان السلام
مكروها لما ساقى في السير ان شاء الله تعالى اذا القاعدة أغلبية وانما لم يجب الرد على ضوفاضي
الحاجة لان الخطاب منه ومعه سفه وقلة مروءة فلا يلائمه ايجاب الرد بخلافه هنا فانه يلائمه
لان عدم مشروعيته امارض لالذاته بخلافه ثم فلا اشكال ويستحب له تشييت العاطس لعموم
الادلة وانما لم يكره كسائر الكلام لان سببه فحري وكره تحريما بالاجماع كما قاله الماوردي
 وغيره تنقل من أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلسه عليه كما في المجموع
 وان لم يسمع الخطبة بالكيفية لاشتغاله بصورة عبادة ومن ثم فارقت الصلاة الكلام
 بان الاشتغال به لا يعد اراضاعنه بالكيفية وايضا في شأن المصلي الاعراض عما سوى صلته
 بخلاف المتكلم وايضا فقطع الكلام حينئذ ابتدأ الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة
 فانه قد يفوت بها سماع أول الخطبة بل لو آمن فوات ذلك كان ممتنع ايضا خلافا لما في الغرر
 البهية وقد يؤخذ من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة التلاوة والشكر
 كما أفق به الوالدرجه الله تعالى وشمله كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحق بها
 ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند صعود الخطيب المنبر وجلسه عليه كما قاله
 الشيخ نصر واعتمده غيره فالاطالة كالانشاء ومتى حرمت الصلاة فالوجه كما في التدريب
 عدم انعقادها كالصلاة في الاوقات الخمسة المكروهة بل أولى بل قضية اطلاقهم ومنهم من
 من الرتبة مع قياس سببها انه لو تذكروها فرضا لا يأتي به وان كان وقته مضيقا وانه لو أتى به
 لم ينقضه وهو كذلك كما أفق به الوالدرجه الله تعالى وتعبير جماعة بالنافلة جوي على الغالب
 ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوب الخبر

(قوله عند صعود الخطيب المنبر وجلسه) قاله سم على منهج (قوله وان كان وقته مضيقا) أي فلا يفعله
 وان خرج من المسجد وعاد اليه بسبب فعله فيما يظهر أخذ ما قالوه فيما لو دخل المسجد في الاوقات المكروهة بقصد التحية
 (قوله فيسن له فعلها) أي سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتة حيث لم ترد على ركعتين بغير من دخل والامام يخطب
 صلى ركعتين ثم مرة أخرى قال لو كان محل الخطبة غير المسجد لصلاة وحاصله انه قال اذا دخل حال الخطبة فان كان المكان
 مسجد اصيلي التحية أو ركعتين رتبة أو نحو فائتة وان لم يكن مسجد اجلس ولا صلاة مطلقا انتهى فليراجع وفي شرح المنهاج
 لشيخنا منع ركعتين غير الرتبة والسكوت في غير المسجد فليجزم اه سم على منهج وفيه لكن لو أحرم باربع قضاء قبل
 الجلوس ثم جلس وقد بقي ثلاث ركعات هل تستمر صحتها

عنه فيجب القصركما هو ظاهر اهـ وقول الاذرعى مطلقا أى سواء بلغ مدته ثلاث مراحل أم لا هو محل الاستثناء (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام) أى فالإتمام فى حقه أفضل فهو مستثنى من كون القصركما هو ظاهر اهـ وقول الاذرعى مطلقا أى سواء بلغ مدته ثلاث مراحل أم لا هو محل الاستثناء (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام) أى فالإتمام فى حقه أفضل فهو مستثنى من كون القصركما هو ظاهر اهـ

ويجب التخفيف أو تبطل لان الإتمام بعد الجلوس بمنزلة الانشاء بدليل حرمة التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء أكثر من ركعتين فليحرر اهـ (أقول) والظاهر الاستمرار سيما إذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه يقتضى فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء وأما لو كان جالسا بالمسجد وعلم يقرب جلوس الخطيب على المنبر كان بعد قراءة المرقى الآية فاحرم بركعتين فهل تنعقد صلاته ويكملها به بعد جلوس الخطيب ويخفف فيها كما لو دخل والامام يخطب أم لا لان شروعه فى تلك الحالة يمد به مقصرا فيه نظر والقرب الاول لانه حال شروعه لم يكن منتهيا لشيء يسمعه فيعذر معرضا عنه باستغاله بالصلاة (قوله ثم فاركع) وانما أمره بذلك لانه جالس جاهلا بطلب التحية منه فلم تغتبط بذلك (قوله هذا ان صلى سنة الجمعة) ومرقيا عن سم ان مثل سنة الجمعة الفائتة اذا كانت ركعتين كالصبح ولا ينافى ما مرقيا من امتناع الفائتة لانه مفروض فيمن تذكرك بعد الجلوس وأراد فعلها (قوله ولا يزيد على ركعتين بكل حال) أى حيث علم بالزيادة أما لو شك هل صلى ركعتين ٥٧ أو واحدة سن له ركعة لان الاصل

عدم الفعيل (قوله فان لم تحصل تحية) شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلا أو ركعتين ولم ينو انهما تحية لما قدمه فى صفة الصلاة من انه لو أتى بركعتين ولم ينو بهما التحية كانت فضلا مطلقا حصل به مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الاولى أو راتبة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاها وحينئذ الاولى نية التحية معها فان أراد الاقتصار فالاولى فيما يظهر بنية التحية لانها تفوت بقوانها بالكلية اذ لم ينو

مسلم جاء سليلك الغطافى يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس فقال يا سليلك قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما هذا ان صلى سنة الجمعة والاصلاها مخففة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كأن كان فى غير مسجد لم يصل شيئا أخذ انما صرا ما الداخلى آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها فانتفى تكبيره الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس فى المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها فى هذه الحالة استحب للامام ان يزيد فى كلام الخطبة بشيء ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه فى الام والاراد بالتخفيف فيما ذكر الاقتصار على الواجبات قاله الزركشى لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات انتهى وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدلل به واضح وحينئذ فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا (قات الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط والله أعلم) لان المقصود حاصل بدونه ولم يرد نص فى اشتراط الترتيب وقد نص على ذلك فى الام والمبسوط وخزم به أكثر المراقبين بل هو سنة فقط وأشار الى سادس الشروط بقوله (والاظهر اشتراط المولاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة للتباعد ولان لها أثرا ظاهرا فى استمالة القلوب وهدى الموالاة ما حدى فى جمع التقديم والثانى لا تشترط لان الغرض الوعظ وهو حاصل مع تفريق الكلمات وذكر هذه هنا بعد ما تقدم له موممه دفعا لما قد ينوهم من ان ذلك خاص بحالة الانقضاء (و) السابع من

٨ نفيه فى بخلاف الراتبة القبلية للدخول فان نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرها لم تنعقد فان قيل يلزم على ما تقر ان نية ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع استوائهما فى حصول التحية بها بالمعنى السابق فى بابها لم يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فابح الاول دون الثانى ويلزمه ان يقتصر فيه ما على أقل مجرى على ما قاله جمع وبينت ما فيه فى شرح العباب لكن عدم انعقاد سنة الصبح بنيتها مشكل على نية الفائتة فان وصفها بكونها فائتة يفوت التعرض للتحية (قوله كان فى غير مسجد) شمل ما لو تطهر فى غير المسجد وأراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد وعبارة حج ويحرم على من لم ينس له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو لم تلزمه الجمعة وان كان بغير محلها وقد نواها معهم محله وان حال مانع الاقتداء الا أن فيما ينظر المحل وقضية قوله وقد نواها معهم محله الخ انه لو بعد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعلها فى موضع طهارته حيث قصد فعلها فى غير محل الطهارة فتنبه له فانه دقيق (قوله لم يصل التحية) أى ندبا (قوله ترك التطويل عرفا) أى فله ان يأتى بسورة قصيرة بعد الفائتة (قوله ما حدى فى جمع التقديم) أى بان لا يكون قد بر ركعتين ياخف يمكن

أوههم عطفه على ما قبله وعطف ما بعده عايه خلافه وعبارة الأذرعى وأما إذا قام لتجزئة حاجة إقامة تزيد على أربعة أيام
وقلنا يقصر فالإمام له أفضل قال وألحق به ما أى بهذه المسئلة ومسئلة مديم السفر كل صورة اختلاف في جواز لقصر فيها
(قوله طهارة الحدث) قضية صنيعة ان الطهارة وما به دها بالرفع وجره أظهر ليفيد اشتراط ذلك صريحا ويشير الى ذلك قوله
الافتى واشتراط الستر الخ وهل يعتبر ذلك في الاركان وغيرها حتى لو انكشفت عورتها في غير الاركان بطالت خطبته أولا فيه نظر
والاقرب الثاني ومثله ما لو أحدث بين الاركان وأتى مع حدثه بشئ من توابع الخطبة ثم استخلف عن قرب ولا يضر في خطبته
ما أتى به من غير الاركان مع الحدث بجميع الشروط التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة (قوله طهارة الحدث) أى فلو بان
الامام محدثا أو ذانجاسة خفية قال سم على منهج لا يبعد الا كتفعا بالخطبة كالو بان قادر على القيام مع انه شرط اه وقياسه
انه لا يضر لو خطب مكشوف العورة ثم بار قادر على الستره بفرع يعمد م ر ان الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء
على خطبته بخلاف ما اذا أغنى عليه لان المغنى عليه لا اهلية له بخلاف المحدث بدليل صحة الصلاة خلفه اذا بان محدثا وحينئذ
فقد يقال هاجاز للقوم استخلاف ٥٨ من يبنى على خطبة المغنى عليه كما جاز لهم الاستخلاف في الصلاة اذا أغنى عليه

فها كما تمله قوله م اذا
خرج الامام بحدث أو
غيره جاز لهم الاستخلاف
ويفرق بان الصلاة باقية
من القوم وانما بطلت
صلاة الامام وحده فجاز
الاستخلاف بخلاف
الخطبة فانها من الخطيب
وحده فاذا أغنى عايه
فلا يستخلف لثلاث نصير
نفس الخطبة ملققة من
شخصين اه سم على منهج
وقول سم ويفرق بار الخ
أى ويجاب بانه يفرق الخ
فلا يجوز الاستخلاف
لامن الامام ولا من القوم
في المغنى عليه (قوله فلو
أحدث في اثناء الخطبة)
أى أما لو استخلف غيره

الشروط (طهارة الحدث) الاكبر والا صغر (والخبت) غير المأفوعة في الثوب والبدن
والمكان على ما مر في شروط الصلاة (و) الثامن من الشروط (الستر) أى ستر العورة
للا تبايع كما في الصلاة فلو أحدث في اثناء الخطبة استأنفها وان سبقة الحدث وقصر الفصل لانها
عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن
قرب لم يضر كما اقتضاه كلامهم في الجمع بين السلاتين ولا يشترط طهر السامعين ولا سترهم
واغرب من اشترط ذلك قاله الأذرعى واشتراط الستر لا يغنى عنه ما قدمناه من وجوبه ولو في
الخلوة اذ لا يلزم من الوجوب الا اشتراط ولا يشترط أيضا كونهم يحمل الصلاة ولا فهمهم لما
يسمونه كما تكفى قراءة الفاتحة في الصلاة لمن لا يفهمها أو أفاذا قصره على ما ذكرناه لا تجب
نية الخطبة ونية فرضيتها وهو المعمد كما جزم به في المجموع وأشار اليه في الروضة قال ابن عابد
السلام لان ذلك ممتاز بصورته منصرف الى الله بحقيقته فلا يفتقر الى نية صرفه اليه وما في
أصل الروضة عن القاضي وجزم به في الانوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعيف وهو انه يبدل
عن ركعتين نعم يشترط عدم الصارف فيما يظهر والشرط التاسع من الشروط تقديمها على
الصلاة كما علم مما مر ثم شرع في مستحبات الخطبة فقال (وذكر) الخطبة (على منبر) بكسر
الميم مأخوذ من المنبر وهو الارتفاع وان يكون المنبر على عين مصلى الامام لان منبره صلى الله
عليه وسلم هكذا وضع وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه ولما اتخذ
المنبر كان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان يقف على الثالثة فينبذ الوقوف
على التي تلى المستراح فان طال المنبر فعلى السابعة كما قاله الماوردي لما نقل ان مروان زاد
في زمن معاوية رضى الله عنه على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه تسعة وثمانين

بنى على ما مضى وعليه فالفرق بين ما لو تطهر عن قرب حيث لم يجزله البناء وبين ما لو استخلف غيره ان في بناء
الخطيب تكميله على ما قد سجدته وهو ممتنع ولا كذلك في بناء غيره لان سماعه لما مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له
ما يبطله فجاز البناء عليه اه حج في فائدة في وقع السؤال في الدر من عمالور أى حنفيما من فرجه مثلثا ثم خطب فهل تصح خطبته
أم لا فيه نظروا الجواب عنه ان الظاهر الصحة ويوجهه بما صرحوا به من ان الحكم بصحة عبادة المخالفين حيث قلدوا تقليدا
صحيحا وانما امتنعت القدوة بهم للربط الحاصل بين الامام والمأموم المقتضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد صحة صلاته ولا
ارتباط بين السامعين والخطيب حيث حكم بصحة عبادته ا كفى بخطبته لئلا ينصلي خلفه فان أم غيره جاز الاقتداء به ويحتمل ان
يقال وهو الاقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بينهما رابطة لكنه يؤدي الى فساد نية المأموم لا اعتقاده حين النية انه
يصلى صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده (قوله فصار عدد درجه تسعة) له لم يعد الدرجة المسماة بالمستراح والا فتكون عشرة

فصل في الجمع بين الصلاتين (قوله اذهو) الاولى حذفها بل ولفظ المباح والاقتصار على قوله المجوز للقصر وهو كذلك في النسخة (قوله ويمتنع في الحصر) أي الا بالمطر كما يأتي والاولى حذف قوله أيضا (قوله ولو ميكيا) أشار الى ما فيه من الخلاف في كونه يجمع

(قوله على السابعة وهي الاولى) وعليه فصوره ما فعلوه انه رفع المنبر بما يصوره وجعل تحته الدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) لعل حكمته ان يتأق له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة وعليه فلا يفعل الا أن من قرب منه جدا خلاف الاولى لكنه ادعى للمبادرة الى المحراب بعد فراغ الخطبة (قوله ان يخطب على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويستحب التيامن) أي للخطيب وهو القرب من جهة اليمين (قوله أو مرتفع) والسنة فيه ان لا يبلغ في ارتفاعه بحيث ٥٩ يزيد على المنابر المعتادة (قوله

ولما رفته اياهم) أي باشتغاله

بصعوده المنبر ويؤخذ

منه ان من فارق القوم

لشغل ثم عاد اليهم من له

السلام وان قربت المسافة

جدا (قوله ولا يسن له

تحية) ومعلوم ان التحية

ان كان في غير المسجد ثم

أناه ومنه يعلم أن من كان

جالسا في المسجد وأراد

الخطبة من له فعل وانتهى

قبل الصعود (قوله الا لا تق

بأدب الخطاب) وفي نسخة

الخطباء (قوله انه لا كراهة

في استقبالهم) أي لانهم

يستدبرون في المسجد

الحرام فلا يتأق لجيهم

الاستقبال بل بعضهم

يستقبل وجهه وبعضهم

يستقبل ظهره (قوله

أخذامن العلة المسارة)

هي قوله لانه لا لا تق الخ

(قوله اذا صعد) بكسر العين

كافي شرح الروض (قوله

ويجلس بعد سلامه) أي

فلولم يأت به قبل الجلوس

الخفاء بقفون على السابعة وهي الاولى وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع أو ذراعين قاله الصمري وظاهر كلامهم استحبابها على منبر ولو بمكة وهو الوجه وان قال السبكي الخطابة بمكة على منبر بدعة والسنة ان يخطب على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما أحدث المنبر بمكة معاوية بن أبي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع (أو) على موضع (مرتفع) لكونه أبلغ في الاعلام ان لم يكن منبر كافي الشرحين والروضة وان اقتضت عبارة الكتاب التسوية فان تعذر استند الى نحو خشبة كما كان عليه السلام بفعله قبل المنبر (ويسلم) عند دخوله على الحاضرين لا قبالة عليهم ثم (على من عند المنبر) ندبا اذا انتهى اليه كافي المحرر لا يتباع رواه البيهقي ولم يارقه اياهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والوجه كما هو القياس من السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتصارهم على ذينك لانهما آكد وقد صرح الاذري بنحو ذلك ولا تسن له تحية المسجد كافي زوائد الروضة (و) يسن (ان يقبل عليهم) بوجهه لانه لا لا تق بأدب الخطاب ولا به أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم لصو ظهروه أخذامن العلة المسارة ولا نهم محتاجون لذلك فيسه غلبا على انه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم كما مر (اذا صعد) الدرجة التي تحت المستراح أو استند الى ما يستند اليه (ويسلم عليهم) ندبا لا يتباع ولا قبالة عليهم ويجب رد السلام عليه في الحالمين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ويندب رفع صوته زيادة على الواجب لا يتباع رواه مسلم ولانه أبلغ في الاعلام (ويجلس) بعد سلامه على المستراح ليستريح من تعب الصعود (ثم) هي بمعنى العاء التي افادتم عبارة أصله (يؤذن) بفتح الذا في حال جلوسه قاله الشارح وضبطه الدميري بكسرهما ليوافق ما في المحرر من أن المستحب كون المؤذن واحدا لا جماعة كما استحبه أبو علي الطبري وغيره وعبارة الشافعي وأحب أن يؤذن مؤذن واحدا اذا كان على المنبر لا جماعة المؤذنين لانه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مؤذن واحدا فان أدنوا جماعة كرهت ذلك ولا يفسد شيء منه الصلاة لان الاذان ليس من الصلاة وانما هو دعاء اليها وما ضبطه الشارح لا يسافي كون المؤذن واحدا كما لا يخفى وأما ما جرت به العادة في زمننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته الآية ثم يأتي بالحديث فليس له أصل في

فينبغي له ان يأتي به بعده ويصل له أصل السنة (قوله الا مؤذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه الا مؤذن واحد فلا ينافي ان له

أكثر من واحد (قوله فان أدنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج الاعدرا انتهى أي فان كان ثم عذربان اتسع المسجد جدا ولم يكف

الواحد تعدد المؤذنين في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون الا اذا كان كما صرح به صاحب البهجة حيث قال

وهي فرادى ادرجت ويندب • لمن يؤذنون أن يرتبوا ان يتسع لهم جميعا من • فان يضيق تفرقوا وأذنوا أي في نواحي

مسجد يمتل • الخ (قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله اذا قلت لصاحبك الخ بعد الاذان كما يأتي

في السفر القصير لمعرفة أي بسبب الـ فركا يعلم من الروضة وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله وقت الأولى حقيقة) فيه مسامحة والمراد أنه يصح فعلها فيه مطلقا ولو بغير جمع (قوله والوجه أنه لو تركه) أي به دلت في الأولى أي رفضه (قوله كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد ٦٠ يمنع هذا الأخذ بما أشار إليه الشهاب ج في تحفته من الفرق بين هذا وما ذكره

الدارمي وعبارته ولو نوى تركه به - التحال ولو في أثناء الثانية ثم أراد ه ولو فورالم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه أن وقت النية انقضى فلم يقد العود إليها شيئا والألزم اجزاؤها بعد تحلل الأولى انتهت فأشار إلى الفرق بين هذا ومسئلة الدارمي بأنه في مسئلة الدارمي عاد إلى (قوله بل كان يهمل) أي يؤخر الخروج (قوله يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته) لم يقل في افتتاح خطبته فأشهر أنه كان يقوله كيف اتفق من غير تخصيصه بموضع بعينه ولعله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة لكونه مشتملا على الأمر بالانصات (قوله يكون كلامه) أي يسن أن يكون الخ وقوله معربا أي واضحا (قوله من غير تغن ولا تعطيط) عطف تفسير (قوله واقصر) الخطبة (بضم الصاد محلي وشيخ الإسلام وقضية تعبیر الشارح الآتي

السنة كما أتى به لو لا رحمه الله تعالى ولم يفعل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يهمل يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا خرج إليهم وحده من غير جواريش يصيح بين يديه فإذا دخل المسجد سلم عليهم فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم يجلس ويأخذ بلال في الأذان فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب من غير فصل بين الأذان والخطبة لا بأثر ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فلم أن هذا بدعة حسنة إذ في قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه كثارها وفي قراءة الخبر به - الأذان وقبل الخطبة تيقظ للكاف لا جتناب الكلام المحرم أو المكروه في هذا الوقت على اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته والخبر المذكور صحيح (و) يسن (أن تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة جريئة لأنه أوقع في القلوب من المبتذل الركيك لئلا يترك تأثيره في القلوب (مفهومة) لا غريبة وحشية إذ لا ينتفع أكثر الناس بما أوقال على رضى الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون انهم يقولون أن يكذب الله ورسوله ولهذا قال الشافعي رضى الله عنه - يكون كلامه مس - ترسلنا مبينا معربا من غير تغن ولا تعطيط وكره المتولى الكلمات المشتركة والبعيدة عن الأفهام وما ينكره عقول الحاضرين وقد يحرم الأخير أن أوقع في محظور (قصيرة) أي بالنسبة للصلاة ظهر مسلم أطبوا الصلاة واقصر والخطبة فتكون متوسطة بين الطويلة والقصيرة ولا يعارضه خبره أيضا من أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت قصدا وخطبته قصدا ومن أن قصرها علامة على الفقه لأن القصر والطول من الأمور النسبية فالمراد باقصارها اقصارها عن الصلاة وباطالة الصلاة اطلالها على الخطبة فعلم أن سن قراءة ق في الأولى لا ينافي كون الخطبة قصيرة أو متوسطة قال الأذري وحسن أن يختلف ذلك باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضي الحال الأسهاب كالحث على الجهاد إذا طرق العدو والعياذ بالله تعالى البلاد وغير ذلك من النهي عن الخمر والعواش والزنا والظلم إذا تابع الناس فيها وحسن قول الماوردي ويقصد إيراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطول اطالة تم ولا بقصر قصر يخل انتهى وما ذكره الأذري غير مناف لما مراد الاطالة عند دعاء الحاجة إليها لعارض لا يكره على ما صله أن يكون مقتصدا (ولا يلتفت يميناً ولا شمالاً) ولا خلفاً (في شيء منها) لأنه بدعة بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم إلى فراغها ولا يعبت بل يخشع كما في الصلاة ولو استقبل القبلة أو استدبرها الحاضرون اجزأ مع الكراهة (وان يعتمد) في حال خطبته استحبابا (على سيف أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صح أنه صلى الله عليه وسلم توكأ في خطبته يوم الجمعة على قوس أو عصا وحكمته الإشارة إلى أن هذا الدين قام بالسلاح ولهذا قبضه باليسرى على عادة من يريد الجهاد به وليس هذا تناولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال

بالاقصار كسر الصاد وفتح الهمزة ويكون مأخوذا من اقصر الا ان يقال ان ضم الصاد هي الرواية وامتنان من قصر وهو لا ينافي ان اقصر لغة ثم رأيت في المصباح ان قصر هو الكثير وان تعديته بالهمز أو التضعيف لغة قليلة وعليه فيجوز في هذه المادة من حيث اللغة ضم الصاد مخففة من قصر وكسر هاء مع فتح الهمزة من اقصر وكسر هاء مشددة من قصر (قوله الاسهاب) أي التطويل (قوله أو عصا) أي تارة على هذا وتارة على هذا

النبة في محل النمة فاجزأت لوقوعها في محلها و قطعنا النظر عما وقع قبل ذلك بخلاف ما هنا (قوله يرد الخ) هذا الردم توجه الى

(قوله أو أرسلهما) وينبغي أن تكون الاولى أولى للاصرها في الصلاة وقد يشعربه التقديم (قوله ويكرهه) أي حال الخطبة (قوله يقف في كل مرقة) قال في المختار المرقاة بالفتح والكسر الدرجة فن كسر شها بالآلة التي يعمل بها ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله غريب ضعيف) أي فلا يسن بل قديقتضي كلامه كراهة ذلك فيطلب منه الصعود مسترسلا في مشيه على العادة وعبارة الريادي يصعد بثودة ورفق كافي التبصرة ومثله في سم على منهج ٦١ تقلا عن العباب وهي ظاهرة فيما

قدمناه (قوله بقوله) أستغفر الله لي ولكم) أي ويحصل ذلك بمرقة واحدة وبه تعلم ان ما يقع من بعض جهلة الخطباء من تكريرها ثلاثا لا أصل له (قوله وكتابة ما لا يعرف معناه) قال حج بعدما ذكر أي وقد جزم اعتنا وغيرهم بحرمة كتابة وقراءة الكلمات العجمية التي لا يعرف معناها (قوله وقد أفتى الوالدرجة الله تعالى بصحة خطبته) أي حيث لم ينجر بحججه أخذ من كلامه الآتي (قوله وفي الثانية المناقبة) قال حج فان لم يسمع أي قراءة الامام وسنت له السورة فقرأ المناقبة فيها أي الاولى احنل أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المناقبة لان السورة ليست

وامتحان بالاتكاء فكانت اليسار به اليق مع ما فيه من تمام الاشارة الى الحكمة المذكورة ويشغل يمينه بالمنبر ان لم تكن فيه نجاسة كذرق طير لا يعنى عنه وهي ملاقية له فان لم يجد شيئا من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره أو أرسلهما والغرض ان يخشع ولا يعيث بهما كما هو ولو أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وأرسال الاخرى فلا بأس به ويكره له ولهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وان لم يشهد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها ويكره ما ابتدعه جهلة الخطباء من الاشارة بيد او غيرها والالتفات في الخطبة الثانية ودق الدرجة في صعوده بخوسيف أو رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوي يقف في كل مرقة وقفه خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغته للاسراع في الثانية وخفض الصوت بها والاحتباء حال الخطبة للنهي الصحيح عنه ولجلبه النوم ويسن ان يختم الثانية بقوله أستغفر الله لي ولكم ومن البدع المنكرة كما قاله القمولى كابن النحاس وغيره كتب كثير أو راقا يسمونها حفاظ آخر جمعة من شهر رمضان حال الخطبة لما فيه من الاشتغال عن الاستماع وكتابة ما لا يعرف معناه وقد يكون دالا على ما ليس بصحيح ومما عمت به البلوى في أماكن كثيرة من بلدتنا ان يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك المنبر عاج غيره لاف له وقد أفتى الوالدرجة الله تعالى بصحة خطبته كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده جبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بحججه لانها كالدار فان كانت صيرة تنجر بحججه لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مسئلة السفينة كما في الكفاية أن تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة انتهى وانما بطلت صلاة القابض طرف شيء على نجس وان لم يتحرك بحركته لجله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسئلتنا انه حامل للمنبر (وان يكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) تقريرا (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام) ندبا (ليبلغ المحراب مع فراغه) من الاقامة مبالغة في تحقيق الموالة وتخفيفا على الحاضرين وقضية ذلك انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المحراب أو بطيء النهضة سمن له القيام بقدر يبلغ به المحراب وان فاتته سنة تأخر القيام الى فراغ الاقامة (ويقرأ) ندبا بعد الفاتحة (في) الركعة (الاولى الجمعة) (في) الثانية (المناقبة)

متأصلة في حقه انتهى والاقرب الاحتمال الاول لانه اذا قرأ المناقبة في الثانية خلت صلاته من الجمعة بخلاف ما اذا قرأ الجمعة فان صلاته اشتملت على السورتين وان كانت كل منهما في غير موضعها الاصل وأما لو أدرك الامام في الثانية وسمع قراءته قال سم على حج فالذي يتجه ان يقرأ المأموم في الثانية الجمعة لان قراءة الامام قراءة للمأموم فكان المأموم قرأ المناقبة فيها وان كانت اول صلاته فيقرأ الجمعة في الثانية لثلاث صلواته منها انتهى ولو قيل في هذه يقرأ المأموم في الثانية المناقبة لم يبعد لان قراءة المأموم المناقبة الذي سمعها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم بل يتزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيجمل القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الاولى اصالة وهو الجمعة وبقى ما لو قرأ الامام الجمعة والمناقبة في الركعة الاولى فينبغي ان يقرأ في الثانية سجد وهل أتاك لانهم ما طلبوا في الجمعة في حد ذاتها

قول هذا البعض وهو شيخ الاسلام في شرح الروض حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع هنا خلافا لعدم الفرق بين الاختيار وعدمه في جواز الجمع بالسفر فيماد كركن في هذا السياق صعوبة (قوله بان المعتمد ما ذكره المتولي) أي من حيث اطلاقه المتناول لما اذا كان السفر باختياره وغيره ويفرق بين السفر والمطارأي بدلا ما رقبه البعض المذكور (قوله للخلاف

(قوله ولو صلى بغير محصورين) عمومته شامل لما لو تضرروا أو بهضمهم لم يضر بول مثلوا وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى معارفة القوم له وصيرورته منفردا (قوله ٦٢ أفضل من قراءة قدره من غيرهما) ظاهره ولو كان سورة كاملة لكن تقدم له في

بكالهما أو سجع وهل أناك ولو صلى بغير محصورين لا اتباع رواه مسلم فيهما قال في الروضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأ بها تين في وقت وهاتين في آخر فالصواب انهما سنتان لا قولان كما أفهمه الرافعي انتهى وقراءة الاولين أولى كما صرح به الماوردي فان ترك الجمعة أو سجع في الاولى عمدا أو سهوا أو جهلا قرأها مع المنافقين أو هل أناك في الثانية لتأكد أمر السورتين وان كان اماما لم يضر محصورين ولو قرأ بالمنافقين في الاولى قرأ بالجمعة في الثانية وقراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرهما الا اذا كان ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم سجع والغاشية ما تقر في الجمعة والمنافقين ويسن كون القراءة في الجمعة (جهرًا) بالاجماع وهذه من زيادة الكتاب على المحرر من غير تمييز ويسن للمسبوق الجهر في ثابته كما نقله صاحب الشامل والبصر عن النص

فصل في الاغتسال المستحب في الجمعة وغيرها وما يذكر معها (يسن الغسل لحاضرها) أي لمريد حضورها وان لم تلزمه الجمعة فليغتسل في أي أحدكم الجمعة فليغتسل وخبر البهقي بسند صحيح من أي الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل (وقيل) يسن الغسل (لكل أحد) كالميدوان لم يرد الحضور ويفارق العيد على الاول حيث كان غسله لليوم فلم يختص بمن يحضر بان غسله للزينة واطهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الاذى عن الناس ومثله ياتي في التزيين ويكره ترك الغسل لاختبار الصحيحين غسل الجمعة واجب أي متأكد على كل محتلم وحق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما زاد الناس وهو يوم الجمعة وصرفه عن الوجوب خبر من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل رواه ترمذي وحسنه وخبر مسلم من توضع فاحسن الوضوء ثم أي الجمعة فدنا واستمع وأنصت غفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى وصابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الايمان والقاضي حسين في كتاب الحج أن ما شرع بسبب ماض كان واجبا كالغسل من الجنابة والحبض والنفاس والموت وما شرع لغنى في المستقبل كان مستحبا كالغسل الحج واستثنى الحلبي من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعماء والاسلام (ووقته من الفجر) الصادق فلا يجزئ قبله لان الاخبار علقته باليوم ويفارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء أثره الى صلاة العيد لقرب الزمن ولانه لو لم يجز قبل الفجر لضاق الوقت وتأخر عن التمسك كير الى الصلاة (وتقريبه من ذهابه) الى الجمعة (أفضل) لانه اقضى الى الغرض من التنظيف وان قال الاذرى الا قرب انه ان كان بجسده

صفة الصلاة ان قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلا فليراجع ويختل تخصب أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طاب السورة الكاملة التي قرأ بعضها فائدة في ورد أن من قرأ عقب سلامة من الجمعة قبل ان يثني رجله الفاتحة والاحلاص والمعوذتين سبعين سبعا غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة يعيد من السوء الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل أن يتكلم حفظ له دينه ودينه وأهله وولده اهـ حج وقوله وقبل أن يتكلم أي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذرا في عدم رد السلام فيما يظهر على انه يجوز أن الرد لا يفوت ذلك لوجوبه

عليه (قوله وهذه من زيادة الكتاب) أي وقد علم من تتبع كلامه انه اذا كانت الزيادة كلمة أو نحوها لا ينبه عليها عرف بفصل في الاغتسال المستحب في الجمعة وغيرها (قوله ومثله ياتي في التزيين) أي فيقال يختص هنا بمريد الحضور بخلافه في العيد (قوله وانصت) عطف مغاير (قوله وبين الجمعة الاخرى) زاد عن مسلم في شرح الروض وزيادة ثلاثة أيام (قوله ووقته من الفجر) ويخرج بفوات الجمعة وقبل وقته من نصف الليل كالعيد انتهى خطيب (قوله وان قال الاذرى الحج) أخرجه مما بعده وهو أولى وعبارته ولو تعارض مع التبكير قدمه حيث أمن الفوات على الاوجه للخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه

فيه) أى الخلاف المذهبي فإن المذنب بمنعهم مطلقا ولنا قول شاذ يجوز فيه المغرب والعشاء دون الظهر والعصر والافتحلاف العلماء ثابت حتى في الجمع بالسفر (قوله وفي السفر تجوز) أى الطريق فتجوز بالمشاة من فوق (قوله وكانت) الأولى فمكان

(قوله ولو تعارض هو) أى الغسل (قوله قدم) أى الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاداء تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لان الأصل في البدل ان يعطى حكم المبدل منه من كل وجه لكن يرد عليه ان الغسل انما قدم لانه قيل بوجوبه واما التيمم ففي سنه خلاف فضلا عن الاتفاق على سنه (قوله ولا يبطله حدث ولا جنابة) عبارة العباب بعدما ذكرنا لكن يسن اعادته انتهى قال سم على حج وظاهره من اعادته فيها لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة أيضا كما بينه الشارح في شرحه وهو كما بين بل القياس حرمة لانه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فتحرم كالمواظبة على غير يوم الجمعة بنيتها الا ان يقال لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق لم يحرم (قوله فان عجز تيمم في الاصح) قال حج ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر انه باقى هنا ما يجزى في غسل الاحرام انتهى والذي يأتي له في الاحرام نصه ولو وجد بعض ماء يكفيه فالذي يتجه انه ان كان بدنه تغير ازاله به والا فان كفى الوضوء وضأبه والا غسل به بعض اعضاء الوضوء وحينئذ ان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل والا كفى تيمم الغسل فان فضل شيء عن اعضاء الوضوء غسل به اعالى بدنه انتهى ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال فضية قوله ان كان بدنه تغير ازاله بتقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اوهل يكره ترك التيمم اعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل أولا لقوات الغرض الأصلي فيه من النظافة ٦٣ كل محتمل انتهى حج أقول والا قرب

الكراهة لان الأصل في البدل ان يعطى حكم مبدله الامناع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي ادلو نظرا اليه لما طلب التيمم وفي حج ولو فقد الماء بالكيفية من له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل

عرق كسبر وريح كرية آخر والا بكر ولو تعارض هو والتكبير قدم كما قاله جمع متأخرون لانه مختلف في وجوبه واتعدى أثره الى الغير بخلاف التكبير ولا يبطله حدث ولا جنابة (فان عجز) عن الماء حسا أو شرعا (تيمم في الاصح) بنيتها بدلا عن الغسل أو بنيتها طهر الجمعة فيما يظهر احرار الفضيلة كسائر الاغسال ومقابل الاصح لا يتيمم اذا المقصود من الغسل التنظيف وقطع الرائحة الكريهة والتيمم لا يفيد (ومن المسنون غسل العبد) الا صغير والا كبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لاجتماع الناس لذلك كالجمعة وسنأتي أوقافهم في أبوابها (و) الغسل (لغسل الميت) سواء كان الميت مسلما أم كافرا ومواء كان الغسل جنبا أم حائضا كما يسن الوضوء من جملة له موم خبر من غسل ميتا

فان اقتصر على تيمم بنيتها ما قياس ما مر آخر الغسل حصولهما ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى والاول ظاهر وهو قريب ونقل عن افتاء من يوفى فائدة يسئل السبكي رحمه الله تعالى هل تقضى الاغسال المسنونة فقال لم ارفها نقلوا والظاهر لانها ان كانت للوقت فقد فات أو للسبب فقد زال اه وسيأتي في كلام الشارح وهو ظاهر في غسل الكسوف ونحوه اما غسل غاسل الميت والجنون والا ماء فلا يظهر فيها القوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعماء احتمال الاتزال نعم ان عرضت له جنابة بعد نحو الجنون فاغتسل عنها احتمل فواته واندرجته في غسل الجنابة (قوله بنيتها) أى التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله أو بنيتها طهر الجمعة) أى بان يقول نويت التيمم لطهر الجمعة ولا يكفي ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء) طاهره ولو فعلت الثلاثة فرادى وان أشمر الغليل بخلافه سم على حج (قوله لاجتماع الناس لذلك) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلي جماعة وقضية المتن انه لا فرق بين ذلك ومن يصلي منفردا اه سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد (قوله والغسل لغسل الميت) أى أو تيممه كما هو الظاهر أى ولو شهيدا وان ارتكب محرما ونقل في الدرس عن الناصر الطبلاوى في شرح التحرير ما يصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته تنبيهه تعبيرة بغسل ميت جرى على الغالب والا فلو عيم الميت لعجزه عن غسله ولو شرعنا للفاعل الغسل ان قدر والا فليتيمم أيضا كما في غسل الجمعة ونحوه اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشر واكلهم الغسل بخلاف المعاونة بمناولة الماء أو نحوه وظاهره انه لا فرق أيضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه أو بعضه كيدته مثلا وظاهره أيضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه الا العضو المذكور فقط وغسلوه وهو قريب قال حج وصح جمع انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه

أى الاثناء (قوله وقد تحمل الخ) هذا الحمل لا يتأتى مع قول البعض المذكور حتى لو لم يكن باختياره الخ اذ كيف يحمل كلامه على ما هو مصرح بخلافه (قوله قبل طول الفصل) هذا القيد من كلام الزركشي تقييد الكلام الروايات كما يعلم من شرح

(قوله ومن جملة) هذا لا يلاقى ما قدمه من قوله كما يسر الوضوء من جملة وقضيته انه اذا انتهى جملة لا يسر الوضوء بعده فليتأمل وعبارة سم على منهج ويستحب الوضوء على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث ومن جملة فليتوضأ وقيس بالحمل المس اه والمتبادر منها ان الوضوء بعد الحمل ثم رأيت في سم على حج مانصه وهل المراد ان الوضوء بعد الحمل كما هو ظاهر اللفظ أو قبله والمعنى من أراد جملة فيه نظراً فراجع وعبارة الروض والغسل من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه انتهى وفي شرحه في قوله في الخبر ومن جملة فليتوضأ وقيس بالحمل المس انتهى وقوله وقيس الخ يقتضى ان الوضوء بعد الحمل كما انه بعد المس لا قبله كما هو ظاهر وفي شرح م ومن جملة أى أراد جملة انتهى فراجع وظاهر قوله في الحديث فليغتسل ان الاغتسال بعد تغسيل ٦٤ الميت (قوله اذا أفاقا) وينبغي ان يلحق بالمعنى عليه السكران فيندب له الغسل

اذا أفاق بل قديعى دخوله في المعنى عليه مجازاً (قوله وينوى هنا رفع الجنابة) أى فى الجنون والاعماء (قوله ويجزئه) أى الغسل وقوله بفرض وجودها أى الجنابة (قوله اذا لم بين الحال) أى وهل يرتفع به الحدث الاصغر أولاً لان غسله للاحتياط والحدث الاصغر محقق فلا يرتفع بالمشكوك فيه فيه نظر والاقرّب الثاني لما ذكر (قوله وشمل كلامهم الغسل من الجنون) وقضيته انه ينوى حينئذ

فليغتسل ومن جملة فليتوضأ وانما لم يجب للسكران عليه كم في غسل ميتكم غسل اذا غسلكم وقيس بالغسل الوضوء وقوله ومن جملة أى أراد جملة ليكون على طهارة (و) غسل (الجنون والمعنى عليه اذا أفاقا) أى ولم يتحقق منه ما انزال ونحوه مما يوجب له الاتباع في الاعماء رواه الشيخان وفي معناه الجنون بل أولى لما قيل عن الشافعي انه قال قل من جن الا وانزل لا يقال لم يجب كما يجب الوضوء لاننا نقول لعلامة ثم على خروج الرج بخلاف المي لشاهدته وينوى هنا رفع الجنابة لان غسله لاحتمالها كما تقررو ويجزئه بفرض وجودها اذا لم بين الحال أخذ مما صرح في وضوء الاحتياط وشمل كلامهم الغسل من الجنون والاعماء غير البالغ أيضاً عملاً بعموم الخبر (و) الغسل (للكافر) بعد اسلامه (اذا اسلم) ولم يسبق منه نحو جنابة ويسن غسله بعماء وسدر وأن يحلق رأسه قبل غسله ووقت غسله بعد الاسلام كما صرح وما في خبره من مخالفة محمول على انه اسلم ثم اغتسل ثم اظهر اسلامه بقريضة رواية اخرى اما اذا سبق منه نحو جنابة فيجب غسله وان اغتسل في الكفر لعدم صحته منه وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكرو غيره وهو محتمل ويحتمل أن محل نفيه لذكرو المحقق وان السنة للمرأة والخنثى التقصير كالج وعلى الاول يفرق بان القصد ثم ازالة شئ من شعره بدليل أن الواجب ازالة ثلاث شعرات فقط وهنا جميع ما ثبت في الكفر بدليل خبر ألق عنك شعرك الكفر وعلى هذا يكون نذب

رفع الجنابة وان قطع بانتفاءها منه لكونه ابن ثمان من السنين مثلاً وهو بعيد جداً لاسفالة انزاله بل الظاهر ان الحلق الصبي ينوى الغسل من الافاقه لكن نقل عن م انه ينوى في هذه الحالة رفع الجنابة نظراً للحكمة المشروعية انتهى ومثله في الزيادة معقبه بقوله هذا ما بحث وما نقل عن م وشيخنا الر يادى يتناول قوله هنا وشمل كلامهم الغسل غير البالغ لكن لا تعرض فيه للنية وفي شرح الخطيب على الغاية ان البالغ ينوى رفع الجنابة بخلاف المي فانه ينوى السبب (قوله ويسن غسله بعماء وسدر) ولعل وجه تخصيص هذا بطلب السدر فيه دون بقية الاغسال المبالة في اظهار التباء عن أثر الشرك وتنزيل أثره وان كان معنوا بمنزلة الاقدار الحسية (قوله وان يحلق رأسه قبل غسله) قال سم على منهج بعدما ذكر لا بعده كما وقع لبعضهم وقال م ر ان حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أى لترفع الجنابة عن شعره والا فبعد الحلق لانه أنظف لرأسه انتهى (قوله فيجب غسله) ظاهره انه لا يخاطب بالغسل المسنون وقياس من أصبح جنباً يوم الجمعة حيث طلب منه الغسل للجنابة والجمعة حتى لو نوى احدهما حصل له فقط انه هنا كذلك ونقل عن بعضهم في الدرر انه كذلك (قوله بين الذكرو غيره) معتمد وقوله وعلى الاول هو قوله عدم المرق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما ثبت في الكفر) قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس لكن ظاهر كلامهم يخالفه عليه فلعل سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت ازالته علامة ظاهرة على التباء عن أثر الكفر وانما لم يتعد لشعور الوجه لما في ازالته من المثلة ولا كذلك الرأس لسرورها

الروض لا من كلام الروائي وان أوجهه سباق الشارح وبهذا ينضح المراد من قوله الآتي بالقييد المار (قوله ومقابل الصحيح انه يضر لطول الفصل به) أي بالطلب اذا محل الخلاف اذا شتم التيمم على الطلب كما يعلم من الروضة وعبارتهم او منع أبو اسحق

(قوله الشامل ذلك) أي المذكور ولعل وجه الشمول ان المراد باغسال ما ذكر من الاغسال في بابه (قوله الغسل لتغير بدن) قضيته عدم استحباب الغسل من الجماعة والفصد اذا لم يتغير بدنه وقضية ج خلافه فانه جعل ندب الغسل لمجرد الجماعة والفصد ولم يقيد بالتغير والا قرب قضية ج ولعل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل وبدل عليه قوله ومن تنف ابط ويقاس به الخ أو أن نحو الجماعة مظنة للتغير (قوله من نحو جماعة) بيان للأسباب المتغيرة للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل يغتسل بماء بارد أو حار فان الحار يرخي البدن والبارد يشده ثم رأيت في فتاوى شيخنا حج التقييد بالبارد اه سم على منهج وقوله عند ارادة الخروج يغتسل أنه يغتسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه فلو اغتسل من الحنفية مثلاً ثم اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر (قوله ومن تنف ابط) أي كلاً أو بعضاً (قوله ولكل ليلة من رمضان) أي ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطاوع الفجر (قوله والاوجه الاخذ باطلاقهم) ٦٥ أي فلا يتقيد بغير يد الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة

سنة مستقلة كما يصرح به قوله اذ جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطلب الغسل لها ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ لكن قد يشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصلاة الخ فانه شاملاً لما لو لمات جماعة أو فرادى فليستأمل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا يسن لها من حيث كونها صلاة فلا ينافي سنيتها لها من حيث الجماعة (قوله ولا دخول حرم مكة) قال حج ولا اذان ولا دخول مسجد أي

الحلق هذا الغير الذي كره متنى من كراهته له وقياس ما سيأتي في الحج ندب امرار الموسى على رأس من لا شعر له (وأغسال الحج) الآتي بيانها ان شاء الله تعالى الشامل ذلك للعمرة أيضاً وعلم من اتيانه بمن عدم انحصار الاغسال السنوية فيما ذكره منها الغسل لتغير بدن من نحو جماعة أو فصد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج وان لم يتنور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشده وينعشه ومن تنف ابط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة وقد صرح في الرونق بالثاني ولا اعتكاف ولكل ليلة من رمضان وقيدته الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقهم ولا دخول حرم مكة والمدينة وفي الوادي عند سيلانه ولكل مجمع للناس اما الغسل للصلاة الخ فغير مستحب كما اتى به الالدرجه الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه (وأكد هاغسل غاسل الميت) في الجديد للاختلاف في وجوبه (ثم) يليه في الفضل غسل الجمعة للاختلاف فيه أيضاً على ما سيأتي (وعكسه القديم) فقال أكد هاغسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت وقدرجه المصنف فقال (قلت القديم هنا ظهر) من الجديد وصوب في الروضة الجزم به (ورجحه الاكثرون واحاديثه) أي غسل الجمعة (صحيحة كثيرة وليس للجديد) هنا حديث صحيح يدل عليه (والله أعلم) وقد اعترض عليه في هذه الدعوى بأنه قد صحح الترمذي وابن حبان وابن السكن حديث من غسل ميتاً فليغتسل وقال الماوردي خرج بعض أصحاب الحديث لصحته مائة وعشرين طريقاً قال البخاري الاشبهه وقفه على أبي هريرة وقد أحسن الرافعي حيث قال لان اخبار الجمعة أصح واثبت على انه يمكن الجواب عن المصنف بان نفيه انما هو بحسب ما استحضره في ذلك الوقت أو انه ليس له حديث صحيح بمعنى متفق على صحته

٩ نهايه في قبلهما (قوله ولكل مجمع للناس) قال حج من مجامع الخير ونقل عنه سم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة له الخ انتهى ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتمل على أمر محرم ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً ثم ينبغي ان هذه الاغسال المستحبة اذا وجد لها أسباب كل منها يقتضي الغسل كالأفاقة من الجنون مثلاً وحلق العانة وتنف ابط الى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتداخلها لكونها مسنونة وانه لو اغتسل لبعضها ثم طرأ غيره تهدد الغسل بعدد الأسباب وان تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الأسباب انه لو اغتسل للعيد قبل الفجر لا يسقط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته (قوله كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى) المتبادر انه لا يستحب الغسل لها وان نعت في جماعة لكن كتب سم على قول ج واكل مجمع مانصه هل ولو لجماعة الخمس انتهى وعلم رده من المتبادر المذكور فليراجع وقد تقدم ما فيه (قوله لصحته) أي الحديث (قوله انما هو بحسب ما استحضره) الاولى ما أشار اليه المحلى من عدم تسليمه لصحة الحديث المذكور المشعر باطلاعه عليه ورده

المروزي جمع التيمم للفصل بالطلب وبه يندفع ما في حاشية الشيخ المبني على رجوع الضمير في به للتيمم جريا على ظاهر السياق (قوله ولا يضر الفصل بالوضوء) أي شرطه من عدم طول الفصل (قوله بالمعنى السابق) أي بطلان فرضيتها (قوله وليس

(قوله ما كثرت أحاديثه) في شرح العباب تقديم ما اختلف في وجوبه على غيره اه سم على حجوله لوجه ما هنا منهم قوله موا غسل الجمعة لكثرة أحاديثه فاشعرانهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره (قوله ثم ما اختلف في وجوبه) لعل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والافضل الميت مختلف في وجوبه ومن ثم قدم على غيره على ان الكلام فيما وراء غسل الميت والجمعة والاولى أن يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلما اجمع غسالان اختلف في وجوب كل منهما ما بالقول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة (قوله فانه ينوي الجنابة) ظاهره وجوبه حتى لا يجزى في السنة غير هذه النية ثم قال بعد كلام قررر والحاصل ان الصبي ينوي الغسل من الافاقة والبالغ ينوي رفع هذا ورفع الجنابة انتهى سم على حج لان ما ذكره من احتمال الاتزال مجرد حكمة ومن ثم طلب من الصبي اذا أفاق وتقدم عن مر ما يخالفه فليراجع (قوله ولو فانت هذه الاغسال) انظر بمحصل الفوات للغسل من غسل الميت ونحوه ثم رأيت بهامش نسخة صحيحة من الزيادي مائنه نقل شيخنا الزيادي ان شخصا من أهل العلم سأل شيخه الطنطاوي عم يخرج به غسل العيد فاجاب بانه يخرج باليوم وأما غسل الجمعة فبقوات ٦٦ الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض مشايخه ان غسل غاسل الميت ينقض بنيته

الأعراض عنه أو بطول الفصل انتهى وقياس ما قدمه في سنة الوضوء اعتماده هذا وقد يقال في المجنون والمغمى عليه اغسال يفوت الغسل في حقهما بعروض ما يوجب الغسل بجنابة فان حكمة طاب غسلهما احتمال الجنابة وهو موحود وان طال زمنه فعند عروض ما يوجبه اذا اغتسل له اندرج فيه غسل الجنابة بتقدير

فلا ينافي ما تقرروا يؤخذ مما ذكر ان الافضل بعدهما ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان نفعه متعدياً أكثر ومن فوائد معرفة الا كد تقديمه فيما لو أوصى بماء لاولى الناس به وينوي بسائر الاغسال المسنونة اسبابها الاغسل الافاقة من الجنون والانعاء فانه ينوي الجنابة كما هو ونقله الزركشي وارتضاه ويغفر عدم الجزم بالنية للضرورة ولو فانت هذه الاغسال لم تقض (و) يسن لغير معذور (التبكير اليها) لغير الامام لياخذوا بمجالسهم وينتظروا الصلاة لخبر الصحابة من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي مثله ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فادخرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طووا الصحف فلم يكتبوا أحداً وفي رواية في الرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي أخرى في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا والسادسة بيضة أما الامام فلا يندب له التبكير بل يستحب له التأخير الى وقت الخطبة اقتداء

وجودها من الجنون أو الانعاء ثم رأيت في سم على حج ما يصرح بذلك وعبارته في اناء كلام وينبغي أن يستثنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لا احتمال الجنابة وذلك موجود مع الفوات نعم ان حصلت له جنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طلب الفعل السابق انتهى وينبغي ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت (قوله ويسن التبكير) قال سم على حج لو بكر أحد مكرها على التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر فلوزال الا كراه حسب له من حينئذ ان قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهر اه رحمه الله (قوله لياخذوا بمجالسهم) يؤخذ منه ان من هو مجاور بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطلب العلم بحسب آتيانه للجمعة من وقت التهيؤ ويؤخذ منه أيضا ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب به لا يحصل له سنة التبكير لانه ليس متيهاً للصلاة فيه (قوله من اغتسل الخ) هذا الحديث الشريف يفيد أن هذا الثواب المخصوص انما يحصل لمن اغتسل سم على منهج زاده على حج والثواب أمر توقيفي فيستوقف على الوجه الذي ورد عليه اه رحمه الله (قوله فادخرج الامام) أي للخطبة (قوله حضرت الملائكة) انظر هل المراد بهم الحفظة أو غيرهم وعليه فهل الكاتب في الجمعة الثانية هو الكاتب في الاولى أو غيره فيه نظر والاقرب انهم غير الحفظة لان الحفظة لا يفارقون من عيونه وهو لا يجلسون بابواب المساجد لعامة من يدخل (قوله فلا يندب له التبكير) هل أجره دون أجر من بكر انتهى سم على منهج وقد يقال تأخيرها لكونه مأموراً به يجوز ان يثاب عليه ثواباً يساوي ثواب المبكرين أو يزيد (قوله له التأخير)

الحكم مما يتبعه الخ) عبارة الفتاوى وليست المسئلة مما لا يعقل معناه حتى يتمسك في منعها بفهوم المنهاج انتهت وغرضه من ذلك الرد على السائل في تمسكه بظاهر عبارة المنهاج (قوله لأنها فعلت) هو وجه عدم المناقاة وقوله وقد اتفق شرط التبعية وهونية التأخير على الوجه المار وأشار به إلى الرد على شيخ الاسلام (قوله وأما كونها قضاء فكذلك أيضا) فيه تأمل (قوله

أى فلو بكر لا يحصل له ثواب التكبير وحكمته أنه أهيب له وأعظم في النفوس (قوله ويلحق به) أى الامام (قوله فلا يندب له التكبير) ظاهره وان أمن تلويث المسجد وبوجه بان السلس من حيث هو مظنة لخروج شيء منه ولو على القطنة والعصابة (قوله ادا استجبينا حضورها) أى بان لم تكن متزينة ولا متعطرة (قوله على ان الازهرى) هو من غير الجمهور فلا حاجة الى قوله على ان الازهرى الخ (قوله جا فى طرفى ساعة) وانظر ما المراد بالجى هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشى من المنزل الى المسجد بزمان كثير يصدق به أولا بد من دخول المسجد لان الروح اسم للذهاب الى المسجد محل نظر والا قرب الثاني كما يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل في الدرس عن الزياى ما يوافق ما استقر بناه نعم المشى ٦٧ له ثواب آخر اذ على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد

قبل غيره (قوله ست ساعات) قال سم على منهج بعد ما ذكرولى فيه نظر اذ اقل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهى عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات ولا شك ان من الفجر الى الشمس لا ينقض عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فابين الفجر والزوال يبلغ ست ساعات فى أقل أيام الشتاء فليتأمل (قوله اثنتا عشرة ساعة) هو

به صلى الله عليه وسلم وخلفائه قاله الماوردى وأقره فى المجموع ويلحق به من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التكبير واطلاقه يقتضى استحباب التكبير للجمهور اذا استجبنا حضورها وكذلك الخشى الذى هو فى معنى الجمهور وهو متجه والساعات من طلوع الفجر وانما ذكر فى الخبر لفظ الروح مع انه اسم للخروج به الزوال كما عليه الجمهور لانه خروج لما يوثق به بعده على ان الازهرى قال انه يستعمل عند العرب فى السبر أى وقت كان من ليل أو نهار وفى أصل الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية وهى الاربع والعشرون بل ترتيب درجات الساعات على من يلهم فى الفضيلة لثلاثى فى ارجلان جا فى طرفى ساعة ولثلاثى فى اليوم الشافى والصائغ اذ لا يبلغ ما بين الفجر والزوال فى كثير من أيام الشتاء ست ساعات فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده كالمقرب بدنة والى من قبله بدرجة كالمقرب بقرة وبدرجتين كالمقرب كبشا وبثلاث كالمقرب دجاجة وباربع كالمقرب بيضة لكن قال فى شرحى المذهب ومسلم بل المراد الفلكية ليكن بدنة الاول اكل من بدنة الاخير وبدنة المتوسط متوسطة كفى درجات صلاة الجماعة القليلة والكثيرة فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية صيفا أو شتاء وان لم تساو الفلكية فالعبرة بحمس ساعات منها أو ست وهو المعول عليه طال الزمان أو قصر كما أشار اليه القاضى وهو أحسن من قول الغزالى آخر الاول الى طلوع الشمس والثانية ارتفاعها والثالثة انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة الزوال وصح فى الخبر يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة وهو مؤيد للثانى لاقتضائه ان يومها غير مختلف فلنحمل الساعة على مقدار سدس ما بين الفجر والزوال ومما يثو به الثانى أيضا ما يلزم الاول من كون

المعتمد أى وذلك بان يقسم ما بين الفجر وخروج الخطيب على ست ساعات بناء على روايتها أو خمس بناء على روايتها وتكون الساعات على الوجهين متساوية فى المقدار ثم ما بعد خروج الخطيب الى الغروب بقية الساعات فتكون ستا أو سبعا على الوجهين السابقين فيما قبل الخروج (قوله ترمض الاقدام) بابه طرب مختار (قوله والرابعة والخامسة) لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيفيد اشتراكهما فى وقت واحد ولعل المراد منه انه يجعل ما بعد الساعة الثالثة الى الزوال منقسمين الى الرابعة والخامسة على السواء وأن محل ذلك حيث خرج الامام عقب الزوال كما هو الغالب والاقسم ما بين خروج الامام وآخر الثالثة بين الساعتين وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء (قوله وهو مؤيد للثانى) هو قوله بل المراد الفلكية المينة بالزمانية (قوله ما بين الفجر والزوال) هذا بناء على الغالب من انهم يصلون عقبه والا فالمدار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رأيت فى حج ما يوافق نفسه وعبارته والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة أجزاء متساوية سواء أطل اليوم أو قصر

من انه لو نسي النية) أي مع الصلاة كما يصرح به ما نقله عنه الأذري وبه يتضح عدم العصيان ويندفع ما في حاشية الشيخ من استشكله (باب صلاة الجمعة) (قوله لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذودوا للصلاة) هذه الآية تدل على مطلق الوجوب لا على أنه عيني (قوله تتدارك به) كان المناسب عطفه على ما قبله بالواو ومعنى تداركها به فعلها أظهر اذا فاتت (قوله

(قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه ان الساعة الواحدة اجزاؤها كثيرة وعليه فلو ترتب الجاؤون من أول الساعة الى آخرها لم يعلم مقدار الكل واحد منهم وهو خلاف المقصود من الحديث وقد يدفع النظر بان قوله وتخصيص كل واحدة بشيء الخ يفيد ان لكل من جاء في الساعة الاولى بدنة ولكنهم يتفاوتون فيها بحسب مجيئهم (قوله فضيلة التكبير) قد يفهم منه انه لو رجع الى المسجد في ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل ان يشاركهم ويكون المعنى انه اذا خرج في الساعة الاولى لم يذر لا يفوته ما استقر له من البدنة مثلا ٦٨ بحسب ما اعطيه في مقابلة المشقة التي حصلت له أولا واذا جاء في الساعة الثانية

فقد حصلت له مشقة أخرى بسبب المجيء فيكتب له ثوابا وفي سم على ج مانصه فرع دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه في الساعة الثانية مثلا فهل له بدنة وبقرة الوجه لا بل خروجه ينافي استحقاق البدنة بكاملها بل ينبغي عدم حصولها لن خرج بلا عذر لان المتبادر انها لم تدخل واستمر ولو حصل له لم ان يكون من غاب ثم رجع أكمل ممن لم يغيب ولا يقوله أحد خصوصا من طالت غيبته كان دخل في أول الساعة الاولى وعاد في آخر الثانية فتدبراه وبما قدمناه في قولنا ويحتمل ان يشاركهم الخ يعلم الجواب عن قوله الوجه

الاقتصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لاحكامه له لان السابق مراتبه غير منضبطة ويصح اعتبار الامر من معا فينظر الى الساعات من حيث الانقسام اليها ويخصص كل واحدة بشيء وينظر لافراد الجائين في كل منها من حيث تفاوتهم في البيضة مثلا بسبب الترتيب في المجيء في ساعاتها فلا خلاف في الحقيقة بين الروضة والمجموع كذا قاله بعض أهل العصر وفيه نظر لا يخفى فظاهر ان من جاء في الساعة الاولى ناويا للتكبير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التكبير ويجب السعي على بعيد الدار الى الجمعة قبل الزوال بمقدار يتوقف فعلها عليه ويستحب الاتيان اليها (ما شيا) لخبر من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها وتخفيف غسل أرجح من تشديده ومعناه غسل اما حيلته بان جاءها فاجأها الى الغسل اذ ينسب له الجماع في هذا اليوم ليا من ان يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو أعضاء وضوءه بان توضع اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وغسل الرأس لانهم كانوا يعملون فيه نحو دهن وخطمي وكانوا يغسلونه ثم يغتسلون وتخفيف بكر أشهر ومعناه خرج من بيته باكرا ومعنى المشدد أي للصلاة أول وقتها وابتكر أي أدرك أو ان الخطبة وقيل هما معنى جمع بينهما كيدا أو أفاد قوله ولم يركب نفي توهم حمل المشي على الماضي وان كان راكبا ونفي احتمال ارادة المشي ولو في بعض الطريق وقبل هونا كيد ذكر كل ذلك في شرح المذهب واختير الاخير من الوجة الثلاثة في غسل لخبر أبي داود من غسل رأسه يوم الجمعة وان يكون مشبه (بسكنية) ان لم يضق الوقت لخبر اذا قيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة وفي رواية أتوها وأنتم تسعون وهذا يبين ان المراد بالسعي في الآية الماضي كما قرئ به شاذوا بكرة العد والها كسائر العبادات فان ضاق الوقت وجب الاسراع اذ لم يدركها الا به كما قاله المحب الطبري أي وان لم يلق به ويحتمل خلافه أخذ من ان فقد بعض اللباس اللائق به عذرا كما يستحب عدم الركوب هنا الا لعذر يستحب أيضا في العبد والجنابة

لا (قوله أجر صيامها وقيامها) أي من فعل نفسه لو فعل قال حج قيل ليس في السنة في خبر صحيح أكثر من هذا وعبادة الثواب فليتنبه له (قوله غسل) ويروي بعين مهملة وبالتشديد ومعناه كالذي قبله اه شرح ابن السبكي (قوله ومعناه اغتسل) أي التشديد والتخفيف (قوله في هذا اليوم) وهو آكد من ليلتها كما يفيد ظاهر الحديث اه حج (قوله وابتكر) قال الدميري وقيل بكر في الزمان وابتكر في المكان (قوله واختير الاخير) هو قوله أو ثيابه ورأسه ثم الخ (قوله فان ضاق) محترز قوله ان لم يضق بفرع لو توقف ادراك الجمعة على السعي قبل الفجر لم يجب كما هو ظاهر وصرح كلامهم اه سم على منهج (قوله كما قاله المحب الطبري) معتمد (قوله بعض اللباس اللائق به عذر) وقد يجاب بان الناس لا يعدون الاسراع للعبادة من رايوا يعدون غيره بخلاف الروايات وفيه انه لا يقال حينئذ ان المشي غير لائق الا ان يقال المراد غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص الصلاة

كذا نقله الشارح) ان كان مرجع الاشارة خصوص كونه من فوعا وهو الذي يناسب مرجع الضمير في قوله بعد وهو صحيح
فكانه قال كذا نقله الشارح مضبوطا بالرفع فيقال ما وجه اسناد نقل هذا للشارح مع انه الرواية وما وجه التعبير في هذا باللفظ
النقل وكان المناسب لفظ الضبط أو نحوه وان كان مرجع الاشارة جميع ما تقدمها فكانه قال كذا نقله عن الدارقطني وغيره

(قوله وعيادة المريض) أي بل في سائر العبادات لم يبق المشي كما قاله حج (قوله وقيدته الرافعي بالذهاب) أي فلا يستحب المشي
في العود وظاهر الجواب عن الردال في اعتماده هذا وصرح به حج وعبارته وان يكون طريق ذهابه أطول لانه أفضل
ويتخير في عوده بين الركوب والمشى كما يأتي في العيد اه ونقل شيخنا الزبيري كلام الرافعي وأقره (قوله بسكون كالمشي) أي
فالول يمكن تسيرها بسكون لمعوتها واعتيادها امدور كغيرها ان تيسر له ذلك ٦٩ لتحصيل تلك السنة (قوله والرجوع

في آخر) أي ان سهل
(قوله مادام في مجلسه)
ظاهرة ولو في غير مسجد
(قوله ان لم يلبثه صاحبها)
ومثل ذلك القراءة
في القهاوى والاسواق
(قوله وادعى الاذرعى)
ضعيف (قوله ولا يتخطى
غير الامام) ومثله أي
الغير بالاولى ماجرت به
العادة من التخطى لتفرقة
الاجزاء أو بتخير المسجد
أو سقى الماء أو السؤال لمن
يقرأ في المسجد والكراهة
من حيث التخطى اما
السؤال بمجرد فينبغي
ان لا كراهة فيه بل هو
سعى في خير واعانة عليه
مالم يرغب الحاضرون
الذين يخطاهم في ذلك
والا فلا كراهة أخذا
مما يأتي في مسئلة تخطى
المعظم في النفوس قال

وعيادة المريض وقيدته الرافعي بالذهاب ورده ابن الصلاح لخبر مسلم انهم قالوا الرجل هل تشتري
لك حمارا تركبه اذا اتيت الى الصلاة في الرضاء والظلمة فقال اني أحب ان يكتب لي عمشى
في ذهابي وعودي فقال صلى الله عليه وسلم قد فعل الله لك ذلك أي كتب لك ممشاة أي افضليته
وأجيب بان المعنى كتب لك ذلك في مجموع الامرين لاني كل مهم ما جعلا بين هذا الخبر وخبرانه
صلى الله عليه وسلم ركب في رجوعه من جنازة أبي الدحداح رواه ابن حبان وغيره وصححه على
انه يمكن ان يكون فعله لبيان الجواز فلا يخرج به الحديث عن ظاهره ومن ركب لعذر أو غيره
سيرد ابته بسكون كالمشي مالم يضق الوقت ويشبه ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشي
لمرم أو ضعف أو بعد منزله بحيث يمنعه ما يناله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا
ويسن له الذهاب في طريق طويل ان أمن الفتور والرجوع في آخر قصير كالعيد (وان يشتغل
في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) لخبر ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام
في مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم يحدث وان أحدكم في صلاة مادامت الصلاة
تجبسه وجه الدلالة منه ان شأن المصلي اشتغاله بالقراءة والذكر ولفظ الطريق من زيادته
على المحرر بل على سائر كتب المصنف والراعي والمختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهة
ان لم يلبثه صاحبها والا كرهت كما قاله في الاذكار وادعى الاذرعى ان الاحوط ترك القراءة
فيها لكراهة بعض السلف لم ينفوا سيماني مواضع الرحمة والغفلة كالاسواق (ولا يتخطى)
غير الامام رقاب الناس بل يكره له ذلك كراهة تنزيه كما في المجموع وان نقل عن النص حرمة
واختاره في الروضة في الشهادات لما صح انه صلى الله عليه وسلم رأى وهو يخطب رجلا يتخطى
رقاب الناس فقال له اجلس فقد آذيت ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من
المحدثات ونحوها واقتصارهم على مواضعها جرى على الغالب ويحرم ان يقيم أحد الجلس
مكانه بل يقول تفسحو اللامر به فان قام الجالس باختياره وأجلس غيره فيه لم يكره للجالس
ولا لمن قام منه ان انتقل الى مكان أقرب الى الامام أو مثله والا كره ان لم يكن عذرا لان الايتار
بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم

سم على منعه فان قلت ما وجه ترجيح الكراهة على الحرمة مع ان الايداء حرام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت
قلت ليس كل ايداء حراما ولا يتخطى هنا غرض فان التقدم أفضل اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب ان
المراد بالتخطى ان يرفع رجله بحيث تصادى في تخطيه أعلى منكب الجالس وعليه فيايقع من المرور بين الناس ليصل الى
نحو الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها (قوله من المحدثات) أي
المباحة أو محدثات الخبر على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحد الجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة
كما هو الغرض اما ماجرت العادة به من اقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم
وأرادوا فعلها فالظاهر انه لا كراهة فيه ولا حرمة لان الجالس ثم مقصرا باستمرار الجلوس المؤدى لتفويت الفضيلة على غيره

الشارح فقيه أنه لا يناسب مرجع الضمير إلا أن تبعده (قوله وقال أبو الحسن) مقول قول ابن مالك (قوله ويجوز أن تجعل
الصفة) فيه أن الضمير لا يوصف (قوله إذا كانت صفة) فيه أن غير في هذه المواضع ليست صفة إذ لا توصف المعرفة بالذكورة

(قوله ويجوز أن يبعث) أي فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الأولى بل لو قيل بنده لكونه وسيلة إلى التقرب من الإمام
مما لم يبعد (قوله من يقعد له في مكان الخ) ظاهره وإن لم يرد بالمبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه أنه إذا حضر من بعثه انصرف
هو من المسجد وهو ظاهر لو جرد الامة التي فرق بينهما وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به أحد) أي جالس عليه (قوله بل قد
يقال بضميريه) معتمد (قوله يحرم ٧٠ على المرأة الصوم) أي صوم النفل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله أما

ولو أثر شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالمياً إلى الإمام ليعلمه أو يرد عليه إذا غلط
فهو لا يكره أيضاً ولا لكونه مصلحة عامة الأوجه الثاني ويجوز أن يبعث من يقعد له في مكان
ليقوم عنه إذا قدم هو وغيره تحية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به أحد والجلوس
في محله لكونه أن رفعه يده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات
بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخرهم إلى
الخطبة أو ما يقاربها لا بعد في كراهته بل قد يقال بضميريه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة
عند غلبة الظن بحصول ضرر لمن نجاها وجلس مكانها ويؤيده قولهم يحرم على المرأة الصوم
مع حضور حليها وإن جازله وطؤها لانه يهاب قطع الصوم وإن كان جائزاً له وبه فارق من بعث
من يقعد له لأن الجالس به فائدة وهي إحياء البقعة أما الإمام إذا لم يبلغ المحراب أو المنبر إلا به فلا
يكره له لا اضطراره إليه ويستثنى أيضاً صور منها ما إذا وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة
لم يبلغها إلا بتخطي رجل أو رجلين فلا يكره له وإن وجد غيرها القصير القوم بإخلاء فرجة
لكن يسر له عدم التخطي إذا وجد غيرها فإن زاد التخطي عليها ولو من صف واحد ورجا
أن يتقدموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الأذى ومنها الرجل المعظم في
النفوس إذا ألقى موضعاً لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه قاله القفال
والمتولى وبعت الأذرى أن محله في ظهر صاحبه ولا يتسه فان الناس يتحركون به ويسرون
بتخطيه فإن لم يكن معظماً لم يتخط وان كان له محل مألوف كما قاله البندنجي ومنها إذا جلس
داخل الجامع على طريق الناس ومنها إذا سبق العبيد والصبيان أو غير المستوطنين إلى
الجامع فإنه يجب على الكاملين إذا حضروا التخطي لسماع الأركان إذا توقف سماع ذلك
عليه (و) يسر (إن يتزين) حاضر الجمعة إذا كان ذكراً (باحسن ثيابه) نظير من اغتسل
يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ثم أي الجمعة ولم يقض أعناق
الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة
لما بينا وبين جمعة التي قبلها رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلها في الألوان
البياض نظير البسوام ثيابكم البياض فانها خير ثيابكم وكفونا فيها موتاكم إذا صبري
وإن تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بمحتمل أيام الشتاء والوحل وهو ظاهر حيث

الإمام) محترز قوله غير
الإمام (قوله فإن زاد
التخطي عليهما) أي
الرجلين (قوله إذا ألقى
موضعاً) أي أو لم يأنف
(قوله إذا توقف سماع
ذلك عليه) أي بل يجب
اقامتهم من مجالسهم إذا
توقف ذلك عليه وبه يقيد
قولهم إذا سبق الصبي
إلى الصف الأول لا يقام
منه (قوله حاضر الجمعة)
أي من حضرها (قوله
ثم صلى ما كتب الله له)
أي ما طلب منه صلاته
كالتحية (قوله كانت
كفارة لما بينا) هذا يقضى
أن تكفير ما بين الجمعةين
مشروط بما ذكر في هذا
الحديث وقضية الحديث
السابق في قوله من توضأ
فاحسن الوضوء ثم أتى
الجمعة قد ناء واستمع الخ
خلافه قلعل ما هنا بيان
للأكل (قوله البياض)

هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغسولاً أم لا فيه نظار والأقرب الحصول لأنه انما غسلي عن لبسه لحق
الغير فاشبهه ما لو توضأ بالماء المغسول فإنه يثاب عليه من حيث الوضوء وإن عوقب من حيث اتلاف مال الغير (قوله وأن
تكون جديدة) أي أن تيسر له والأقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سم على حج بقى ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد
فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعبد في بقية اليوم
فيقدم الأغلى فيها لکن قد يشكل على هذا الأخير أن قضية قوله في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد
يرجع مراعاة العيد مطلقاً إذا زينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره فيه لكل أحد وإن لم يحضر اه

وهي لتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة للمرفة الا اذا وقعت بين ضدتين كما صرح به النحويون بل هي في حالة النصب
تعرب حالا وفي غيرها تعرب بدلا (قوله أو انه خبر مبتدأ محذوف) لعله يجعل الابهام لکن والتقدير لکن المستثنى امرأة الخ
أو نحو ذلك (قوله وضابطه) يعني المريض الذي لا تجب عليه الجمعة (قوله لان هذا) يعني ما ذكره عقبه خلافا لما وقع في

(قوله كالبرد) والجمع برود اه مختار (قوله انه لا يكره لبس مصبوغ) معتمد (قوله بل المواظبة على لبسه) أي لكل أحد أي على
الرأس وغيره ومحلها ما لم يكن له فيه غرض كتحملة الوسخ (قوله الا ان منع الخطيب) هو مستثنى من أولوية ترك لبس السواد
لا من قوله والمواظبة عليه بدعة لان المنع منه لا يخرج عن كونه بدعة وان صار به معذور في اللبس (قوله اما المرأة) أي
ولو عجوزا (قوله نعم بسن لها قطع الرائحة الكريهة) أي وان ظهر لها تزيل به ريح ٧١ حيث لم يتأت الا به (قوله بل يتعين

عليها ازالته) أي حيث لم
يترب على ازالته ضرر
بمخالفة العادة في فعلها
(قوله بقلم أظفاره) بابه
ضرب مختار أي فهو بفتح
الياء وسكون القاف وكسر
اللام مخففة ويجوز فيه
أيضا ضم الياء وفتح القاف
وتشديد اللام وهذا كله
حيث لم تعلم الرواية فان
علمت تعين ما فيها (قوله
ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى)
أي إلى خنصر الرجل
اليسرى على التوالي
اه ح (قوله وبه جزم
في شرح مسلم) وصرح
باعتقاده ح وهو الظاهر
من كلام الشارح قال ح
وينبغي البدار بغسل
محل القلم لان الحكة به
قبله يخشى منه البرص
ويسن فعل ذلك يوم
الخنس أو بكرة الجمعة

خشى تلويثها ثم ما صبغ غزله قبل تسجبه كالبرد لا ما صبغ منسوجا بل ذهب البنسديجي وغيره
إلى كراهة لبسه لکن سيأتي في باب ما يجوز له لبسه انه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران
والعصفور وسن للامام الزيادة في حسن الهيئة والعمامة والارتداء لا لتباع ولانه منظور اليه
وفي المجموع الأولى له ترك لبس السواد حيث لم يخش مفسدة بل المواظبة على لبسه بدعة
الا ان منع الخطيب من الخطبة الا به اما المرأة فيكره لها الخطيب والزينة وفاخر الثياب عند
ارادتها حضورها ثم يسن لها قطع الرائحة الكريهة ويلحق بها الخنثى (وطيب) للخبير المار
ما لم يكن صاعقا فيما يظهر (وازالة ظفر) من يديه ورجليه لا احدهما فيكره بلا عذر والشعور
فينتف ابطه ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويقوم مقام حلقها قصها أو تنفها اما المرأة فتنتف
عاتها بل يتعين عليها ازالته عند أمر الزوج لها به والاصل في ذلك انه كان عليه السلام يقلم
أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج الى الصلاة قال في الانوار ويستحب قلم الاظفار
في كل عشرة أيام وحلق العانة كل أربعين يوما مع أنه جرى على الغالب والمعتبر في ذلك انه موقت
بطولها عادة ويختلف حينئذ باختلاف الأشخاص والاحوال قال ابن الرفعة الأولى في
الاظفار مخالفتها فقد روي من قص أظفاره مخالفا لما يروى في عينه رمد افسره أبو عبد الله بن بطه
بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الابهام ثم البنصر ثم المسبحة ثم باهام اليسرى ثم الوسطى
ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر لکن ذهب الغزالي الى انه يبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم بالوسطى
ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم بنصرها ثم الوسطى ثم الابهام ثم المسبحة ثم باهام
اليمنى ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى وحكي ذلك في المجموع عنه وقال انه حسن التأخير باهام
اليمنى فينبغي ان يقلمها بعد خنصرها وبه جزم في شرح مسلم ومحل ما ذكر في غير عشر ذي الحجة
لمريد التضحية ولا يسن حلق الرأس من غير نسك أو مولود في سابع ولادته أو كافر أسلم كما مر
فيه وما سوى ذلك مباح ويستحب له دفن ما يريله من ظفر وشعر ودم (و) ازالة (الريح)
الكريهة كالصنان للآذى به فيزيله بالماء أو غيره قال امامنا رضي الله عنه من تظف ثوبه
قل هو ومن طاب ريحه زاد عقله وهذه الامور وان استصعبت لكل حاضر جمع كانص عليه

لورود كل وكراهة المحب الطاهري تنف الانف قال بل يقصه لحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه أمانا من الجذام اه وينبغي
ان محله ما لم يحصل منه تشويه ولا فينذب قصه (قوله وما سوى ذلك مباح) الا أن يتأذى ببقاء شعره أو شق عليه تعهده فينذب
اه ح أي أو صار تركه مخلا بالمرأة كافي زمنا فينذب وينبغي له اذا أراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة ان يؤخر الحلق
عن الغسل اذا كان عليه جنابة ليزيل الغسل أثرها عن الشعر (قوله وشعر) قد يشمل شعر العورة وليس مراد ابل الواجب
ستره عن الاعين وهل يحرم القاء ذلك في النجاسة كالاخيلة أو لاقيه نظار وظاهر اطلاق سن الدفن الثاني فليراجع ثم لو لم يفعل
صاحب الشعر ينبغي لغيره من يذأ أو غيره فعله لطلب ستره عن الاعين في حد ذاته واحترامه ومن ثم يحرم استعماله فيما ينتفع
به كستر اناء به أو اتخاذ خيط منه أو نحو ذلك

حاشية الشيخ (قوله ببعض ماخرج بالضابط) أي قوله كل مكاف الخ (قوله وماقيس به) معطوف على قوله المرض أي ذا كرا
المرض وماقيس به (قوله ثم بين بعض ماخرج به) أي بالضابط (قوله رد بما تقدم آنفا) أي في قوله ذا كرا فيه المرض لانه

(قوله فذكره ذ كر ذلك) أي كرهه في جميع القرآن ان يذكر اسم السورة من غير اضافة لفظ سورة اليه (قوله ويستحب
الاكثر) وأقل الاكثر ثلاثة (قوله اضاءه من النور ما بين الجمعتين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى أو بشرطه سم على
منهجه والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الجمعة الاخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها
(قوله ما بينه وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نور الا بعداً أكثر من نور الا قرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم
ما يريد ويحتمل ان نور الا قرب وان كان أقل مسافة يساوي نور الا بعداً ويزيد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على حج
بفائدة في قال السيوطي في كتاب السكام الطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها
يس والم تنزيل السجدة والدخان وتبارك ٧٢ فاذا فرغ حمدوا حسن الثناء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر للمؤمنين

فهى في الجمعة آ كد استحبها (قلت وان يقرأ الكهف) فيه رد على من شذ فذكره ذ كر ذلك
من غير سورة (يومها وليلتها) ويستحب الاكثر من ذلك أيضا كما نقل عن الشافعي فقد صح
من قرأها يوم الجمعة اضاءه من النور ما بين الجمعتين وورد من قرأها ليلتها اضاءه النور ما بينه
وبين البيت العتيق وقراءتها نهارا آ كدوا ولاها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن وحكمة
ذلك ان الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لمسافيه من اجتماع الخلق ولان القيامة
تقوم يوم الجمعة كفاي مسلم (ويكثر الدعاء) يومها وليلتها يصادف ساعة الاجابة فقد صح
لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه والمراد بالصلاة انتظارها وبالقيام
الملازمة وارجاها من جالس الخطيب الى آخر الصلاة كما رواه مسلم والمراد عدم خروجها
عن هذا الوقت لانها مستغرقة له لانها لحظة لطيفة وخبر التمسوها آخر ساعة بعد العصر قال
في المجموع يحتمل انها منتهية لانه تكون يوماني وقت ويوماني آخر كما هو المختار في ليلة القدر
اه واعلم ان وقت الخطبة يختلف باختلاف اوقات البلدان بل في البلدة الواحدة فالظاهر
انها ساعة الاجابة في حق كل أهل محل من جالس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها
مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بة تقدم أو تأخر
وسم بل البقيني كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو ما مور بالانصات فاجاب بانه
ليس من شرط الدعاء التلقظ بل استحضار ذلك بقلبه كاف في ذلك وقال الحلبي في منهاجه
وهذا اما أن يكون اذا جلس الامام قبل ان يفتخ الخطبة واما بين خطبتيه واما بين الخطبة
والصلاة واما في الصلاة بعد التشهد قال الناصري وهذا يخالف قول البقيني وهو أظهر
ويسن ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سئل بابل يفصل بينهما بخوضه أو كلام
الخبر فيه رواه مسلم ويكره تشبيك الاصابع والعيب حال الذهاب لصلاة وان لم تكن جمعة

والمؤمنات ثم يقول اللهم
ارحمني بترك المعاصي أبدا
ما أبقيتني وارحمني ان
أنكف ما لا يعنيني وارزقني
حسن النظر فيما يرضيك
عني اللهم بديع السموات
والارض ذا الجلال
والاكرام والقوة التي
لا ترام أسألك يا الله يا رحمن
بجلالك ونور وجهك ان تلزم
قلبي حفظ كتابك كما علمتني
وارزقني ان أتله على النحو
الذي يرضيك عني اللهم
بديع السموات والارض
ذا الجلال والاكرام
والعزة التي لا ترام أسألك
يا رحمن بجلالك ونور وجهك
ان تنور بكتابك بصري وان
تطلق به لساني وان تفرج
به عن قلبي وان تشرح به

صدرى وان تشغل به بدني فانه لا يمينني على الحق غيرك ولا يؤتيني به الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله وانتظارها
العلي العظيم اه وظاهره انه لا يكرر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله لي
والمؤمنين والمؤمنات (قوله وأرجاها من جالس الخطيب الخ) على الاصح من نحو خسين قولاه حج فيما تقدم بعد قول المصنف ولا
يلتفت يميننا ولا شمالا الخ (قوله قال في المجموع) أي جوابا عن الخبر (قوله كما هو المختار في ليلة القدر) اعلم عنده من حيث الدليل
والا فالعند انما تلزم ليلة بعينها (قوله كاف في ذلك) ثم هو وان كان كافيا في الدعاء لا بعد كلاما فلا تبطل الصلاة باستحضار دعاء
محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر (قوله وهذا يخالف قول البقيني وهو أظهر) أي عما ذكره البقيني
فانه لا يخلو عن نظر لما في اشغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير أنه اذا بنى على كلام الحلبي جاز ان يكون
وقت الاجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها اذا لم يدع فيه

منصوص عليه في الخبر خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وعبارة التبعة وموجب ما اشترت اليه آنفا الخ (قوله بل صح بالنص الخ) بيان المراد من قوله وهو منع قياس الجمعة على الجماعة (قوله وهو سائر أعيان الجماعة) أي ومنها الجوع أي الذي مشقته

(قوله وانتظارها) أي حيث جلس ينتظر الصلاة ما إذا جلس في المسجد لا للصلاة بل لغيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة وما إذا انتظرهما معا فينبغي الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة (قوله أمر بالقيام) أي ندبا (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يتعرض كبح لصحة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن تحصل بأي صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية ثم رأيت في فتاوى حج الحديثية مانصه نقلا عن ابن المهام أن أفضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً زده تشريفاً وتكريماً وأترله المنزل الأقرب عندك يوم القيامة اه وأقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار ثم رأيت في السخاوي في القول البديع في الفوائد التي ختم بها الباب الرابع مانصه قوله وأكثر وأمن الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثمائة قلت ولم أقف على مستنده في ذلك ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل ما يحصل بثلثمائة كما حكوا في المتواتر فولا أن أقل ما يحصل بثلثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد أغنى الكسر الزائد على المثني والمعلم عند الله تعالى في فائدة (قوله) قال المناوي في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه وسلم أن الأعمال ترفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع عملي وأناصائم مانصه أخذ منه القسط لاني تبع السجدة البرهان ٧٣ ابن أبي شريف مشروعية

الاجتماع للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة والاثنين كما يفعل في الجامع الأزهر ورفع الصوت بذلك لأن الليلة ملحقة باليوم لأن اللام في الأعمال للجنس فيشمل الذكر والصلاة

وانتظارها ولا يعارضه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعدما سلم من ركعتين في قصة ذي اليمين لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ومن جلس بطريق أو بحمل الإمام أمر بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق (والصلاة) أي ويكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وليلتها لخبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثر من الصلاة عليه في يومها فان صلاتكم معروضة على رواده أبوداود وخبر أكثر وأمن الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة في صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وتنصيص المصنف على الصلاة ليس بقيد بل يجري طلب الأكثر في الذكر والتلاوة أيضا نعم يؤخذ من الخبر

١٠ نهايه في والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لاسم في ليلة الاثنين فانها مؤكدة وقد قال ابن مرزوق انها أفضل من ليلة القدر اه وأقول لا ينبغي ما في الأخذ المذكور من البعد والتعسف اه والأقرب ما قاله القسطلاني (قوله) أي ويكثر من الصلاة قد يشير هذا إلى أنه في المتن منصوب بنزع الخافض كما عبر به في الحديث وفي المختار واستكثر من الشيء أكثر منه اه (قوله فان صلاتكم معروضة على) أي تعرضها الملائكة فما اشتهر أنه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لأصله نعم تبلغه بلا واسطة ممن صلى عند قبره صلى الله عليه وسلم وعبارة السارح في باب الحج بعد قول المصنف ويسن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وحببت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى على عند قبري وكل الله به ملكا يبلغني وكفى أمر دنياه وآخرته وكتب له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة اه وبهامشه ثم مانصه أقول قضية قوله يبلغني أنه لا يسمعه بلا واسطة الملك وقد تقدم بالهناش في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة ويمكن حمل ما هنا على أنه يبلغ ذلك مع السماع ثم رأيت في ابن حجر في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم مانصه تنبيه يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة المتعارضة بما دى الرأي وأحاديث أخرى وردت بعناها أو قريب منها بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدر من بعد ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما هنا أيضا كما مر إذا ما منع أن من عند قبره يخص بان الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه له ما اشعار بجزيه خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستمداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها إذا المقيد يقضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وأقضى النووي فممن حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحث بانه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع أنه يلتزم الحنث اه وهو صريح فيما ذكرناه

كشفة المرض كما علم من القياس وبهذا يدفع الاستشكال الاو وانما لم يتصله الشارح لعلم جوابه من كلامه كما قررناه
(قوله وتعبيره بالنصراف يستلزم جواز تركه للجمعة) أي مع حضوره محلها انظر الى العلة المذكورة قبل (قوله فسقط
القول بخلافه) أي القول بان ٧٤ جواز الانصراف لا يستلزم جواز أصل الترك أي فكان على المصنف ان يذكره
(قوله وتسقط عنهم وان

ان الاكثر منها أفضل منه بذكر أو قرآن (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه الجمعة
(التشاغل عنها) بان يترك السعي اليها (بالبيع وغيره) من سائر العقود والصنائع وغير ذلك
(بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية
وقيس بالبيع نحو من العقود وغيرها مما هي أي مما شأنه ان يشغل بجامع التفويت وتقييد
الاذان بذلك لانه الذي كان في عهد صلي الله عليه وسلم كما مر فانصرف النداء في الآية اليه
ولو تباعد اثنان أحدهما تلزمه فقط والاخر لا تلزمه انما كما قاله بل نص عليه الشافعي
لارتكاب الاول النهي واعانة الثاني له عليه وكالواعب شافعي السطر فمع حنفى ونصه على
تخصيص الاثم بالاول محمول على اثم التفويت اما اثم المعاونة فعلى الثاني واستثنى الاذرى
وغيره شراء ماء طهره وشره المحتاج اليه وما دعت اليه حاجة الطفل أو المريض الى شراء
دواء أو طعام ونحوهما فلا يصحى الولي ولا البائع اذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك
عند الضرورة وان فاتت الجمعة في صور منها الطعام لمضطر ويبيعه ما يأكله وبيع كف ميت
خيف تغيره بالتأخير وقساده ونحو ذلك وله البيع ونحوه وهو سائر اليه وكذا في الجامع لكنه
فيه مكروه ولو كان منزله بباب المسجد أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أولا اذا تشاغل
كالخاضع في المسجد كل محتمل وكلامهم هم الى الاول اقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة
كلاشتغال بنحو البيع مقتضى كلامهم نعم قال الرويانى لو أراد ولي اليتيم بيع ماله وقت النداء
للضرورة وهناك اثنان أحدهما تلزمه الجمعة وبذل دينار او بذل من لا تلزمه نصف دينار فن
أبهما يبيع فيه احتمالان أحدهما من الثاني لانه لا يقع الاول في المعصية والثاني من ذي الجمعة
لان الذي اليه الايجاب غير عاصر والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يرخص له في القبول
لإتفيع اليتيم اذا لم يؤد الى ترك الجمعة كما رخص للولي في الايجاب للحاجة والاوجه الاول
(فان باع) مثلاً من حرم عليه البيع (صح) يبيعه لان الحرمة لمعنى خارج فلا تبطل العقد كالصلاة
في المنعوب وبيع المنعوب لم يعلم اتخذه خيراً أو غير البيع ملحق به في ذلك (وبكره قبل الاذان
بعد الزوال والله أعلم) لدخول وقت الوجوب فالتشاغل عنه كالأعراض واستثنى الاستنوى
نحو مكة مما يفحش فيه التأخير فلا كراهة فيه لما فيه من الضرر وقيد ابن الرفعة بمن لم يلزمه
السعي حينئذ والاحرم ذلك من وقت وجوب السعي ولو قبل الوقت وقد مر ما يعلم منه ذلك

**فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف
وعدمه وما يجوز لأزحوم وما يمنع من ذلك ***

وبدا بالقسم الاول فقال (من ادرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الامام الذي يحسب له
ذلك الركوع لا كالمحدث كما مر وأنتم معه الركعة (ادرك الجمعة) حكماً لا ثواباً كاملاً
فلا تدرك بمادون الركعة لان ادراكها ينضم اسقاط ركعتين سواء قلنا الجمعة ظهر مقصورة

(قوله ان الاكثر منها) أي بل الاشتغال بها في ليلة
الجمعة ويومها أفضل من
الاشتغال بغيرها مما لم يرد
فيه نص بخصوصه اما
ما ورد فيه ذلك كقراءة
الكهف والتسبيح عقب
الصلوات فلا اشتغال به
أفضل (قوله مما شأنه ان
يشغل الخ) شمل ما لو قطع
بعدم فواتها ونقله سم على
منهج عن الشارح (قوله
على تخصيص الاثم بالاول)
أي من تلزمه (قوله بل
يجوز ذلك) وهذا جواز
بعد منع فيصدق بالوجوب
(قوله لكنه فيه مكروه)
أي مطلقاً فلا تنقيد
الكراهة بهذا الوقت
(قوله وكلامهم هم الاول
اقرب) خلافاً لما يلق
به أي المسجد كما هو ظاهر كل
محل يعلم وهو فيه وقت
الشروع فيها ويتيسر له
لحوقها (قوله كالكتابة)
أي لما طالب كتابته كالقرآن
والعلم الشرعى (قوله
ومقتضى كلامهم نعم) أي
فيحرم خارج المسجد ويكره

فيه (قوله والاوجه الاول) هو قوله أحدهما من الثاني الخ أي وهو عن مثله والالم بضح البيع **فصل في بيان** أم
ما يحصل به ادراك الجمعة وما لا تدرك به (قوله لا كالمحدث) أي اعدم تحمله القراءة عن المأموم وكالمحدث من به نجاسة خفية
(قوله ادراك الجمعة) أي بشرط بقاء العدد الى تمام الركعة فلو فارقه الفوم بعد الركعة الاولى ثم افتدى به شخص وصلى معه
ركعة لم تحصل له الجمعة لفقد شرط وجوب الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط (قوله لان ادراكها) أي الجمعة

قربوا منها وسموا النداء) أى بالفعل والافعال صورة أنهم يسمعون النداء (قوله عقب سلامهم) تصوير (قوله ويجوز القضاء بالعلم) راجع ما قالوه هناك (قوله فالظاهر سقوط الاثم) فى سقوط اثم الاقدام بما ذكر بحث لا يخفى وبينه الشيخ فى الحاشية والظاهر ان مراده انقطاع الاثم من حيثئذ بقربة النظر (قوله ومحل المنع أيضا ما لم يجب السفر فوراً) أى فى حد

(قوله أم صلاة بجياله) أى وهو الراجح ولعل وجه الاسقاط على هذا ان الظهر هو الاصل فى كل يوم وفى يوم الجمعة لم يجب الظهر بشرط ادراك الجمعة فحيث لم يدركها فكان الاصل باق وقوله بجياله بكسر الحاء المهملة أى انفرادها قال فى المصباح حال حياله بكسر الحاء أى قبالة وفعلت كل شئ على حياله أى بانفراده (قوله الا بشرط كماله) أى وأقل ما يحصل به الكمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الخ) دفع ما قد يوهمه الاول من أن ٧٥ الاقتصار على الركعة كاف (قوله

قوله فى المجموع) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية والا فيجوز فيه فتح الياء وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فان صلى يتعدى بنفسه وكأنه ضمن معنى يضم (قوله لا تأمنه) خلافاً لـ (قوله ان يدرك الرجل) أى الرجل الامام (قوله جرى على الغالب) خبر قوله

أم صلاة بجياله والادراك لا يفيد الا بشرط كماله ألا ترى ان المسبوق اذا أدرك الامام ساجدا لم يدرك الركعة لانه ادراك ناقص والاصل فى ذلك خبر من ادرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وخبر من أدرك من الجمعة ركعة فليصل اليها أخرى ويصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام قاله فى المجموع وادراك الركعة بان يدرك مع الامام ركوعها وسجدها لا يقال الركعة الاخيرة انما تدرك بالسلام لا تأمنه فقد قال فى الامم ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى وأجزأته الجمعة وادراك الركعة ان يدرك الرجل قبل ان يرفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد اهـ فقول الشارح واستمره الى أن يسلم جرى على الغالب وليس بقديم وذكرة نوطته لقول المصنف (فيصلى بعد سلام الامام ركعة) جهر الاتمامها وعلم من ذلك انه لو فارقه فى التشهد كان الحكم كذلك وقول الشارح بعد قول المصنف أدرك الجمعة أى لم تفته لمقابلة قول المتن بعده وان أدركه بعده فاتته وأيضاً دفع به ما قد يتوهم من ظاهر قوله أدرك الجمعة من أنه لا يحتاج مع ذلك الى شئ ينهيه وتقيده ابن المقرئ أخذ من كلام الاذرى ادراك الجمعة بادرالك الركعة بما اذا صحت الجمعة الامام ليس بقديم كما صرح به الامموى وغيره بل متى أدرك معه ركعة وأتى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الامام كان حذنه لا يمنع صحتها من خلفه على ما مر لكن يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما لو تبين عدم صحتها لا انتفاء ركن من أركانها أو شرط من شروطها كالتوبين كونه محدثاً فان ركعة المسبوق حيثئذ غير محسوبة لان المحدث لعدم صحة صلاته لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة اذا الحكم بادرالك ما قبل الركوع بادرالك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كان الركوع محسوباً من صلاة الامام لتكمل به عن الغير والمحدث غير أهل لتكمل كما مروا وصحت الصلاة خلفه وبهذا التقرير يعلم صحة كلامه وعلم مما تقرر ان قوله ركوع الثانية مثال لقوله صلى مع الامام الركعة الاولى وفارقه فى الثانية حصلت له الجمعة كما شمل ذلك تعبير المحرر ولو شك فى سجدة منها فان لم يسلم امامه سجدوها وانما الجمعة والا سجدوها وانما ظهر او اذا قام لاتمام الجمعة وأتى بالثانية وذكر فى تشهده ترك سجدة منها سجدوها وتشهده وسجد للسهو او من الاولى أو شك فانت الجمعة وحصل له ركعة من الظهر (وان أدركه)

الاربعة (قوله كاتبين كونه) أى الامام (قوله فان لم يسلم امامه سجدوها) مفهومه انه لو شك هل أتى باصل السجود أو جلس مع الامام من الاعتدال ليس له أن يأتى بالسجدة تب وقضية قول شرح الروض هل سجد مع الامام سجدوا ثمها الخ خلافه (قوله ترك سجدة منها) أى الثانية (قوله وسجد للسهو) أى ويتم الجمعة (قوله فانت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم انه لا بد من السجود برفع يده قال فى الروض وان شك مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل سجد مع الامام سجدوا ثمها الجمعة وهو فرع حسن يفيد ان تلبسه مع الامام بالتشهد لا يمنع عوده للسجود فليضم الى ما تقدم فى باب صلاة الجماعة واقول قد يتوهم ان هذا الخائف لنظائره من نحو ما لو ركع مع الامام ثم شك فى الفاتحة أو تركها وليس كذلك فيما ينظر لان ذلك اذا تحقق الانتقال عن محل ما تركه وهذا لم يتيقن ذلك فتأمل اهـ سم على منهج

ذاته لا بالنظر لخصوص يوم الجمعة والا فالغرض اثبات وجوبه حيثئذ فاندفع ما يقال اذا كان فرض المسئلة انه واجب فكيف يتأق بحث وجوبه ويرجع الى تحصيل الحاصل فمكانه قال ومحل المنع اذا لم يجب والا فيجب وبيان اندفاعه ان الوجوب هنا

(قوله بعد سلامه ظهرا) لم يقل أو مفارقة إشارة الى انه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجز له نية المفارقة كما يجب عليه الاحرام بالجمعة فيما لو أدركه في التشهد مثلاً لا احتمال أن يتذكر الامام ترك ركن فيأتى به ويوافق المأموم فيدرك الجمعة ومفارقته تؤدي الى تفويت الجمعة مع امكانها (قوله قد تسمى ظهراً مقصورة) قال سم على منهج بعدما ذكر ولدفع ما يتوهم من لفظ الاتمام انه يحسب له ما أدركه ركعة فان قلت فلم عبر بالاتمام حتى ورد هذا التوهم فدفعه قلت ليشير الى الاعتداد بنية وما بعدها تأمل اه (قوله موافقة للامام) أى امام الجمعة وان كان يصلى غير هافيشمل ما لو نوى الامام الظهر فينوى المأموم الجمعة خالفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعديل قد يخرج هذه الصورة (قوله لا يحصل الا بالسلام) قال سم على منهج قضية العلة الاولى أى وهى قوله ٧٦ موافقة للامام التى اقتصر عليها الشيخان انه بنوى الجمعة وان ضاق الوقت بحيث

لو فرض أن الامام تذكر ركناً وأنى ركعة وأدركها معه لا يمكنه ان يأتى بالركعة الاخرى في الوقت ولا مانع من ذلك لان الاصل ان كلا علة مستقلة ثم قال ثم سألت م ر عن ذلك فقال على البديهة بنوى الجمعة ولو ضاق الوقت كاذ كر نظر العلة الاولى ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت بنوى الجمعة وان علم انه لا يدركها بأن علم ان الامام لم يترك شيئاً أو أخبره معصوم فتأمل اه (قوله فيدرك الجمعة) قال سم على حج نعم

أى الامام (بعده) أى بعد ركوع امامه (فاتته الجمعة) المفهوم الخبر المار (فبتم) صلواته عالماً كان أو جاهلاً (بعد سلامه) أى الامام (ظهر أربعاً) من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم بتم افوات الجمعة واكد باربعاً لان الجمعة قد تسمى ظهراً مقصورة (والاصح انه) أى المدرك للامام بعد ركوع الثانية (بنوى في اقتدائه) بالامام (الجمعة) موافقة للامام ولان اليأس منها لا يحصل الا بالسلام لا احتمال أن يتذكر امامه ترك ركن فيأتى بركعة فيدرك الجمعة واسة شكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الامام الى خامسة لا يجوز له متابعتها على ما اذا تذكر ترك ركن وأجيب عنه بأن ما هنا محمول على ما اذا علم أنه ترك ركناً فقام ليأتى به فيتابعه وهل نيته الجمعة واجبة أم جائزة جرى في الافوار على الجواز وعبارة العزير تقتضى الوجوب قال الشيخ وهو المعتمد الموافق لما يأتى في مسألة الزحام ورجع الى الدرجة الله تعالى بينه ما يحمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستحبة له غير واجبة عليه كالمسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة له فاحرامه واجب وهو محمل قول الروضة في آخر الباب الثانى من أن من لا عذر له لا يصح ظهراً قبل سلام الامام انتهى ولو أدرك هذا المسبوق بعد صلواته الظهر جماعة يصالون الجمعة لزومه أن يصلح معهم وه قابل الاصح بنوى الظهر لانم التى يفصلها ومحمل الخلاف فيمن علم حال الامام والابان رآه قائماً ولم يعلم هل هو معتدل أو فى القيام فينوى الجمعة جزماً * ثم شرع فى القسم الثانى وهو حكم الاستخلاف وشروطه فقال (فادخرج الامام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث) سهواً أو عمداً (أو غيره) كتماطى مبطل أو رعاى (جاز)

لوسلم القوم قبل فراغ الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لانه لم يدرك ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعبر الا على ما تقدم له عن البيان فيحصل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق اه والمعتمد فى المقتدى بالمسبوق انه لا تنعقد جمعة فيكون المعتمد هنا عدم ادراكه لها وقوله الا على ما تقدم عن البيان أى فى كلام حج وسياق فى كلام الشارح قبيل ومن زحم عن السجود (قوله محمول على ما اذا علم) أى أو ظن ظناً قوياً وقوله فيتابعه ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلى ظهراً فقام الثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاقضى به مسبوق وأتى بركعة فينبغى حصول الجمعة له لانه يصدق عليه انه أدرك الركعة الاولى فى جماعة بأربعين (قوله لزومه أن يصلح معهم) أى ويتبين انقلاب الظهر نقلاً لانه من أهل الوجوب وبان عدم الفوات فليتأمل اه سم على منهج ومعلوم ان الكلام عند جواز التعدد (قوله ولم يعلم هل هو معتدل الخ) وبقي ما لو رأى الامام قائماً ولم يعلم من حاله شيئاً هل ينوى الجمعة أو الظهر أو يعلق النية فيه تظروا الا قرب انه بنوى الجمعة وجوباً ان كان ممن تلزمه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهر ان كان ممن لا تلزمه لان الظاهر من الجمع الذين يصلون فى هذا الوقت على هذا الوجه انهم يصلون الجمعة ثم ان اتفق انه سلم من ركعتين سلم معهم وحسبت جمعة والاقام معهم وأنتم الظهر لان نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقت ظهراً

عام وفيها يأتي خاص أو يقال معنى وجوب السفر استمرار وجوبه أي ولا تخلفه الحرمة (قوله وشمل المكروه) أي بعدتنا وبه
بالجائز (قوله اجزأتهم وسن لهم الجمعة) هل المراد سنها بعد تمام الظهر أو أنه يقطع الظهر وتستأنف الجمعة فيكون معنى اجزأتهم

(قوله وقد استخلف عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه الشيخ عميرة (قوله فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة أبي
بكر (قوله ومقدمهم أولى) أي أحق منه أي ممن تقدم بنفسه (قوله إلا أن يكون) أي من تقدم بنفسه (قوله كان مقدم
الامام أولى) أي فيجب على المأمومين متابعتهم ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كانوا في الركعة الأولى أو في الثانية وخرج
بهما لو قدم الامام واحدا وهم واحد فقدمهم أولى كما يشعر به قوله واستخلافهم أولى وبه صرح شيخنا الزياتي في بعض
الهوامش الصحيحة وعبارته فرع لو استخلف الامام واحدا واستخلفوا آخرون عينوه أولى اه وعبارة سم على من خرج فرع
مقدم القوم أولى من مقدم الامام الا الامام الراتب فقدمه أولى مر اه (قوله لزمنهم الاستخلاف منهم) أي فوراً وفي سم
على من خرج لو انقسموا فرقتين حينئذ وكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدد الجمعة فليتأمل اه أي ثم ان
تقدم امام عالم تصح الجمعة لواحد منهم وان ترتب اصح الاول وقول سم فينبغي الامتناع الخ ما ترجمناه صرح به في الامداد
وعبارته ويجوز كافي التحقيق والمجموع خلافاً للامام وغيره ان يتقدم اثنان ٧٧ فأكبر يصلي كل بطائفة الا في الجمعة

لا امتناع تعدد هالخ اه
فقوله الا في الجمعة صرح
في امتناع تعدد الخليفة
فيها دون غيرها وكتب
عليه شيخنا الشوري
امتناع تعدد هالخ اه
ما ذكر فيه نظراً لان الخليفة
وان تعدد في الصورة فهو
نائب عن الامام الاول
فلانه عدد ويؤيده عدم
وجوب تجديد النية
اكتفاء بالنية الاولى من
الامام والجري على نظم
صلاته اه وقد يقال
ما ذكره من التأيد قد

له وللمأمومين قبل اتيانهم بركن (الاستخلاف في الاظهر) لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة
كما ان ابا بكر كان اماماً فدخل النبي صلى الله عليه وسلم فاقتدى به أبو بكر والناس وقد استخلف
عمر حين طعن رماه البهقي واذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطلت الاولى لضرورته
الى الخروج منها واحتياجهم الى امام واستخلافهم أولى من استخلافه لان الخط في ذلك لهم
ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولى منه الا أن يكون راتباً فظاهر انه أولى من مقدمهم
ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحداً وتقدم آخر كان مقدم الامام أولى فلو لم يتقدم
أحد وهم في الركعة الاولى من الجمعة لزمنهم الاستخلاف منهم لادراك الجمعة فان كانوا في
الثانية وأتموها بجمعة فرادى جاز ولا يلزمهم الاستخلاف لادراكهم ركعة مع الامام ولو قدم
الامام واحداً في الركعة الاولى من الجمعة قال ابن الاستاذ فالظاهر انه لا يجب عليه ان يمثل
ويحتمل أن يجب له لا يؤدي الى التواكل وهو الاوجه حيث غلب على ظنه ذلك اما اذا فعلوا
ركنانه بمتنع عليهم الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام وأقرام ولا يستخلف الا من يكون صالحاً
للامامة لا امرأة ومشكلاً للرجال ولم يتعرض له المصنف هنا اكتفاء بما قدمه في صلاة الجماعة
وحيث امتنع الاستخلاف أتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحدث في غير الجمعة فان كان فيها
فقد مر ومقابل الاظهر وهو قديم عدم جواز الاستخلاف مطلقاً لانها صلاة واحدة فيمتنع فيها

يقتضى خلاف ما نظره به لان عدم تجديد النية يقتضي تنزيله منزلة الاصل وهو لا يجوز تعدده فكذا من قام مقامه على ان
ما ذكره من التعدد يقتضى تصيرها كجمعتين حقيقة لجواز ان يسرع امام احدي الطائفتين ويتأخر الآخر كان يطول
القراءة وهذا تعدد صوري بلا شك واذا قلنا بصحة التعدد فقد ينقص كل من الطائفتين عن الاربعين ويفرغ امام أحدها
مع بقاء الآخر في قيام الاولى مثلاً فتبقى الركعة الاولى لهؤلاء عناقصة عن العدد المشروط (قوله ولو قدم الامام واحداً) أي
طلب منه ان يتقدم (قوله حيث غلب على ظنه ذلك) أي التواكل (قوله اما اذا فعلوا ركناً) ومثله ما لو طال الزمن وهم سكون
بقدر مضى ركن وقوله وكما أي فعلياً أو قولياً اه زيادي (قوله فانه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده) أي ثم ان كان ذلك في
الركعة الثانية أتموا فرادى أو في الاولى استأنفوا بجمعة (قوله لا امرأة ومشكلاً للرجال) خرج به النساء فيجوز تقدم واحدة
منهن اذا كان الاستخلاف في الثانية وعبارة حج فلواتم الرجال حينئذ منفردين وقدم النسوة امرأة منهن جاز كما يفهمه
تعبير الروضة بصلاحية المقدم لامامة لقوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة اذ لو أتمن فرادى جاز فالجماعة
أولى (قوله وحيث امتنع الاستخلاف) أي بأن طال الفصل (قوله فان كان فيها قديم) أي وهو أنه تبطل الصلاة في الركعة
الاولى ويتمونها فرادى ان كان في الركعة الثانية

أى لو أتموها واقتصر وأعليها راجع (قوله والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك) انظر لوفاته الجمعة قبل علمه هل يجب (قوله لأنه لا يجوز ابتداء الجمعة) قال سم على منهج بلغنى ان من الناس من قيده بما اذا امتنع التعدد والاجاز واقول فيه نظر ظاهر لأنه انما يجوز التعدد بقدر الحاجة ولا حاجة هنا لا مكان تقديم بعض المقتدين لا يقال لا تعدد حقيقة لانه قول فيجز وان امتنع التعدد والحاصل ان هذا التفسير غير متجه الا ان يساعده عليه نقل اه (قوله وتقدم ناويا غيرها) بيان لمافهم من قوله انه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد الخ ٧٨ (قوله وحيث صحت صلاته) أى غير المقتدى وقوله ولو نفلا أى وكذا ان نوى

غير الجمعة جاهلا وهو ممن تلزمه الجمعة فان صلاته تقع نفلا مطلقا (قوله فان كان في الاولى لم تصح) أى صلاتهم أى لا مكان فعل الجمعة باستثناءها ولا الجمعة لعدم وقوع الركعة الاولى في جماعة لانهم صاروا منفردين ببطلان صلاة الامام وبنيتهم القدوة لوقيل بصحتها انما تحصل الجماعة من حينها فيكون أول الركعة وآخرها في جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى لبطلان اه

ذلك كالأقندي بما (ولا يستخلف) أى الامام أو غيره (للجمعة الامتدبائه قبل حدثه) ولو استخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة ان يصلى الجمعة لأنه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد انعقاد أخرى بخلاف المأموم فانه تابع لا منشئ امالو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم ناويا غيرها فانه يجوز وحيث صحت صلاته ولو نفلا واقتدوا به فان كان في الاولى لم يصح ظهر العدم فوات الجمعة ولا الجمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها الجمعة وخرج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط في الخليفة ان يكون مقتديا به قبل حدثه لكن يشترط ان يكون في الاولى والثالثة من الرباعية او اربعة نظم صلاته نظم صلاتهم لا في غيرها من الثانية والاخرة الابنية مجتدة لانه يحتاج الى القيام ويحتاجون الى القعود وقضية التعليل انه لو كان موافقا لهم كان حضر جماعة في ثانية منفردا وآخرته فاقته دوابه فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو طاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كافي المجموع استخلاف اثنين فاكثري يصلى كل بطائفة والاولى الاقتصار على واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصلى (ولا يشترط) في جواز الاستخلاف في الجمعة (كونه) أى المقتدى (حضر الخطبة ولا) ادراك (الركعة الاولى في الاصح فيها) لانه في الاول بالاعتداء صار في حكم من حضرها وسمها فاذا صحت الجمعة كما تصح الجمعة الحاضرين السامعين ووجه مقابلة القياس على ما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها يصلى بهم فانه يمتنع وفي الثاني ناب الخليفة الذي كان مقتديا به باستخلافه اياه ولو استمر الامام لكانت القدوة صحيحة فكذا من ناب منابه وان لم يتوفر فيه الشرائط ووجه مقابلة انه غير مدرك للجمعة ويجوز له الاستخلاف في أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة في الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الفائت في الاولى اذن لم يسمع ليس من أهل الجمعة وانما يصبر غير السامع من أهلها اذا دخل في الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصبي زاد في الفرق قلت يفرق بانه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار من أهلها تبعا لظاهر هذا كفى استخلافه وبطلان صلاته أو نقصها اشترطت زيارته وأما من لم يسمع فلم يصبر من أهلها ولا في الظاهر فلم يكف

جملة على ما ادانوى الخليفة الجمعة ويدل له قوله لأنه لا يجوز ابتداء الجمعة الخ (قوله الابنية مجتدة) أى استخلافه

منهم (قوله وقضية التعليل) هو قوله لأنه يحتاج الى القيام الخ (قوله فاستخلف موافقا) أى وهو غير مقتدبه (قوله ويجوز كافي المجموع استخلاف اثنين فاكثري) ظاهره ولو في الجمعة وهو مشكل لمافيه من تعدد الجمعة حقيقة أو حكما وقد تقدم عن سم ما يصرح بالمنع فاهنا مخصوص بغير الجمعة (قوله بشرط كون الخليفة الخ) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوى الجمعة بخلاف ما لو كان ينوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره كما يأتى (قوله والبعض الفائت) أى من الاركان (قوله ولو نحو محدث وصبي زاد) أى على الاربعين (قوله فافرق) أى بينه وبين من لم يسمع الخطبة (قوله وبطلان صلاته) أى في حق المحدث أو نقصها أى في حق الصبي وهذا يقتضى ان الضمير في زاد لكل من المحدث والصبي

اعادة الظهر (قوله والمخاطب بما يقينا وهنا عارضه يقين الوجوب) كذا في نسخ الشارح ولعل في النسخ سقط من النسخ
وعبارة التحفة لانها الواجب اصالة والمخاطب بما يقينا فلا يخرج عنه الا بالأس يقينا وليس من تلك القاعدة لانها في متوقع

(قوله ونوى غير الجمعة جاز) أي ويصلون وراءه الجمعة فادام للثالثة خير وابين المفارقة والانظار وهو أولى (قوله أخذنا
مما صر) أي في قوله اما لو كان غير المقتدى لاتلزمه الجمعة (قوله واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها) ظاهره وان بعد
يحيث لو أصغى لم يسمع وهو غير مراد (قوله وان لم يدرك نفس الركوع) غايه لقوله أم في القيام وقوله ومنه تعلم انه ليس المراد
بادراك الركعة مع الامام ان يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالامام قبل فوت الركوع على المأموم بان
اقتدى به في القيام وان بطلت صلاة الامام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وان بطلت صلاة الامام بعد ذلك
(قوله كان استخلفه في اعتدالها) أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه كما تقدم ٧٩ من انه متى ادركه قبل فوت

الركوع صحت لهم الجمعة

(قوله ودونه أي غيره) انما

فسرها تبعاً للجلال المحلى

بغير لان دون أصلها

للتفاوت في المكان ثم

استعملت للتفاوت في

الرتب تقول زيد دون عمرو

في الرتبة فالولم يفسرها

بغير لا شعربانها صحت

لجميع لكن تفاوتت

رتبهم في الصحة وليس

مراداه كذا رأيت بهامش

نقلا عن العلامة الشيخ

سليمان البابلي وهو

مرضى (قوله يشترط

ان يكون زائدا الخ) أي

فيما لو تمت لهم دونه فخرج

جاء مسبق فوجد الامام

قد خرج من الصلاة وانفرد

القوم بالركعة ولم يستخلفوا

استخلافه مطلقا فان اغنى عليه في اتساء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع ويفرق
بينه وبين المحدث بان المعنى عليه خرج عن الاهلية بالكلية بخلاف المحدث بدليل صحة خطبه
غير الجمعة منه ولو استخلف من يصلي هم ولم يكن سميع الخطبة ممن لاتلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة
جاز أخذنا مما صر واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها بغير مشروط جزما كما صرح به الراعي
(ثم) على الاول (ان كان) الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الاولى) من الجمعة مع الامام بأن
أدركه قبل فوت الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لكونه حينئذ بمنزلة
الامام الاصل وقد أدرك الامام في وقت كانت جمعة القوم متوقفة على جمعه وان لم يدرك نفس
الركوع حقيقة مع الامام (تمت جمعهم) أي القوم السامع له سواء أحدث الامام في الاولى أم
في الثانية كما قاله في المحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الاولى انه أحدث قبل فراغه
من السجدة الثانية (والا) أي وان لم يدرك الاولى بان لم تكن تمت كان استخلفه في اعتدالها
بعده (فتم لهم) الجمعة (دونه) أي غيره (في الاصح) فيه ما لا نه لم يدرك مع الامام ركعة فيتمها
ظهر او ظاهر انه يشترط ان يكون زائدا على الاربعين والا فلا تصح جمعهم كما نبه عليه الفتى
والثاني تتم له لانه صلى ركعة في جماعة فاشبهه المسبوق ورد بان المأموم يمكن جعله تبع للامام
والخليفة امام لا يمكن جعله تبعاً للمأمومين ومعه ما لو أدرك مع الامام ركوع الثانية
وسجودها أتمها الجمعة لانه صلى مع الامام ركعة وبه صرح البغوي وانما يجوزنا الاستخلاف له في
صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة اعذره بالاستخلاف
باشارة الامام له قاله الراعي وقد يؤخذ منه انه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك
لكن اطلاقهم يخالفه وهو الاصح ويوجه بان التقدم مطلوب في الجمعة فيعذر به (ويراعى)
الخليفة (المسبوق تنظم) صلاة (المستخلف) حتماً يجري على نظمه فيفعل ما كان الامام يفعله

فهل له الآن الشروع في الظهر لانه لا يمكنه ادراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر الى سلامهم أو يجب ان يقتدى بواحد منهم
وتحصل له الجمعة الظاهر الاخير ثم أفقنا به شيخنا حج رجه الله تعالى اه سم على منهج لكن تقدم للشارح رجه الله
ما يصرح بخلافه وسيأتي في قوله لكن تعاليمهم الخ ما يشير اليه (قوله في صورة فوت الجمعة عليه) أي حيث لم يدرك الركعة
الاولى مع الامام (قوله له ذره بالاستخلاف) أي سواء وجب عليه التقدم بان خاف التواكل لو امتنع أولا (قوله وهو الاصح)
خلافه (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من انه يجب
عليه ان يركع من غير قراءة وليس مراد ابل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لتنظيم صلاة
امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدي الى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره انه طول لقيام الذي خلف الامام فيه
وتزل منزله وهو لا يضر من الامام لو كان باقيا (قوله فيفعل ما كان الامام يفعله) أي حتماً في الواجب ونذبا في المندوب
وقوله حتماً أي في الجملة لئلا يخالف قوله الا في ولا يجب على الخليفة الخ

لم يعارض متيقنا وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا يقين اليأس انتهت ومراده بالقاعدة ما ذكره البعض في قوله
اذلا أثر للتوقع (قوله نعم لو كان عدم اعادتهم لها أمرا عاديا لا يتخلف كافي ببلد تنابعا دافعتها) أي فيما اذا أقيمت جماعات

(قوله ثانية الصبح) أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا المأمومون به بتركه اه سم على حج بالمعنى وقوله لم يسجد أي لعدم
حصول خلل في صلاته وقوله ولا المأمومون أي لانه محمول على الامام (قوله وتشيد جالسا) أي جلس للشهد وجوباً أي بقدر
ما يسع أقل التشهد والصلاة ٨٠ كما هو ظاهر وقرأه ندبا اه حج وهو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن

لانه التزم ترتيب صلاته باقتدائه به (فاذا صلى) بهم (ركعة) فنت بهم فيها ان كانت ثانية الصبح
ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت في الظهر وان كان هو يصلي الصبح (تشهد) جالسا
وسجد بهم لسهوا لا امام الحاصل قبل اقتدائه به وبعده (وأشار اليهم) بعد تشهده عند قيامه
(ليفارقوه) فيتخير المقتدى به بعد اشارته (أو ينتظر واسلامه) بهم وهو أفضل كافي المجموع
أي مع امن خروج الوقت فان خافوا فونه وجبت المفارقة وقول المصنف ليفارقوه الى آخره
قال الشارح علة غائية للإشارة أي لكونها خفية قد تفهم وقد لا وحيث فهمت فغايتها انتظاره
وقوله أي فيكون بعدها أشار به الى انه مرتب بعدها باعتبار الوقوع وان كان متقدما في الذهن
وقوله وليس ناشئا عنها أي لندرة ذلك كما مر والغرض من ذلك دفع ما عترض به على المصنف
من أن التفسير المذكور فيه غير مفهوم من إشارة المصلي خصوصا مع الاستدبار وكثرة الجماعة
بيننا وشمالا وخلفا ولا يجب على الخليفة المسبوق التشهد اذ لا يزيد حاله على بقائه مع امامه بل
ولا لقعوده أيضا كما قاله الاسنوي فان لم يعرف المسبوق نظم صلاة امامه ففي جواز استخلافه
قولان اصحهما كما في التحقيق الجواز ونقله ابن المنذر كافي المجموع عن نص الشافعي وقال في
المهمات انه الصحيح وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان منع الملقيني تصحيحه وأطال في رده وقال
في الروضة ان أريج القواين دليل لا المنع وعلى الاول فيراقب القوم بعد الركعة فان هوا
بالقيام قام والا قعد وليس في هذا تقليد في الركعات كما لا يخفى ثم ما ذكره واضح في الجمعة
أما في الرباعية فلهما قعودان فاذا لم يتم موافقيهم وقعدوا تشهد ثم قام فان قاموا معه علم
انها ثانية لهم (ولا يلزمهم) أي المقتدين (استئناف نية القدوة) بالخليفة (في الاصح) جمعة كانت
أو غيرها لتزيله منزلة الاول في دوام الجماعة بدليل انه لا يراعى نظم صلاة نفسه ولو استمر الاول
لم يحج القوم الى تجديد النية فكذلك عند الاستخلاف وشمل ذلك من قدمه الامام ومن قدمه
القوم ومن تقدم بنفسه وهو الوجه وان اقتضى كلام الشيعين وغيرها اختصاصه
بالاول وأخذ به الاذري فقال في الثاني الاقرب انه يلزمهم تجديد نية الاقتداء به وفي
الثالث الوجه انه يلزمهم تجديد هاولم ار في ذلك نصا على انه يمكن منع الاستدلال بكلامه ما
بان فرض ما ذكره مثال ومقابل الاصح للزوم لانهم بخروج الامام من صلاته صاروا منفردين
ولو استخلف الامام غير صالح للإمامة لم تبطل صلاتهم لان استخلافه لغو ما لم يقتدوا به ولو أراد
المسبوقون أو من صلاتهم أطول من صلاة الامام استخلاف من يتم بهم لم يجز الا في غير
الجمعة لعدم المانع في غيرها بخلافها الماصر من أنه لا تنشأ جمعة بعد أخرى ولعلمهم أرادوا

ندبا أي في الشرح ما يخالفه
في قوله ولا يجب على الخليفة
الخ وما قاله حج ظاهر
(قوله وأشار اليهم) قال حج
ندبا (قوله فيتخير المقتدى)
أي بين الانتظار والسلام
(قوله بل ولا القعود أيضا)
أي في الجلوس الاخير
لتمكن القوم من مفارقه
بالنية والالتزام لانفسهم
لكن هذا قد يشكل على
قوله أولا ويراعى المسبوق
نظم المستخلف حتما لا
ان يقال تنحى المراعاة في
الجملة فلا ينافي ما ذكره
المراعاة تنحى المراعاة فيما
يؤدي الى اختلال صلاتهم
(قوله وليس في هذا تقليد
في الركعات) أي فلا يقال
كيف يرجع الى فعل غيره
(قوله فاذا لم يتم موافقيهم)
قال في المختار ه المرض
اذابه وبابه ردت ثم قال وهم
بالشيء أرادوه وبابه ردت أيضا
(قوله ولا يلزمهم استئناف
نية القدوة) قال سم على
منهج ويجوز التجديد أي

لنية القدوة وينبغي ان يكون مكروها لانه اقتدى في أثناء الصلاة اه أقول قد يقال بعدم الكراهة لانهم
معذورون باحرامهم الاول فطروا البطلان لا دخل لهم فيه ومعلوم ان النية بالقلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم (قوله على انه
يمكن منع الاستدلال بكلامهما) أي الشيعين (قوله لم تبطل صلاتهم) أي فطريقهم ان يستخلفوا فور اصاله للإمامة (قوله
ما لم يقتدوا به) أي وان قل زمن الاقتداء جسد اولافرق في ذلك بين علمهم بحاله وعدمه فلو ظنوه ممن يجوز الاقتداء به وتبين
خلافه وجب الاستئناف

متعددة غير حاجة واحتمل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحالة تجب إعادة الجمعة كما يأتي ووجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله
النظر للعادة وعدمه وان كانت صورة الاستدراك فيها عادة الجمعة والمستدرك عليه جمعة مبتدأة وكأه أراد بالاستدراك

(قوله في هذه) هي قوله ولو أراد المسبوقون الخ (قوله لذلك) أي لقوله اذ ليس فيه اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة بعد
أخرى وانما فيه ما يشبهه قاله سم على منهج (قوله وجع بعضهم بين هذا) هو الجلال المحلى قبيل صلاة المسافر (قوله ويدل
عليه) أي الجمع (قوله فله ان يتمها جمعة) مشى عليه حج (قوله لكن تعليلهم السابق ٨١ يخالفه) أي فلا يجوز في الجمعة
وهو المعتمد (قوله بخلاف

غيرهم) أي غير السامعين
ثم حيث انعقدت للمبادرين
وجب على غيرهم الاقتداء
بامامهم لا يثبوت
انفرادهم بامام الى انشاء
جمعة بعد أخرى بدون
حاجة اليه فان لم يتفق
لهم اقتداء به فاتتهم الجمعة
ويعزر الامام ذلك المبادر
على تفويته الجمعة على
أهل البلد (قوله لا يشترط
الرضا بذلك) أي وهو الراجح
(قوله أو بهيمة أو متاع)
أي وان لم يأذن صاحبه
كالاستناد الى حائطه نعم
لو كان الذي يسجد على
ظهره من عظماء الدنيا
ويغاب على الظن عدم
رضاه بذلك وربما ينشأ
عنه شرأته عدم اللزوم
اه سم على منهج أقول
قد تنجس الحرمه (قوله فعل
ذلك حتما) أي ومع ذلك
اذانف ضمنه ولا يدخل
بذلك تحت يده فلو كان
المسجد عليه صيدا وضاع

بالانشاء ما يعي الحقيق والمجازي اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه
صورة على ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك وما ذكر من الجواز في غير الجمعة هو ما اقتضاه
كلامهم ما في الجماعة وصحة المصنف في تحقيقه هناك وكذا في المجموع وقال فيه اعتمده
ولا تغتر بما في الانتصار من تصحيح المنع فهو المعتمد وجع بعضهم بين هذا وبين ما تقدم عنه في
الروضة بأن ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد ويدل عليه
انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقتداء المسبوق بعد سلام امامه كغيره
وقال ابن العماد الكلام هنا محمول على ما اذا اختلف الامام والمأموم في عدد الركعات فلا يجوز
الاستخلاف في غير الجمعة لانه يؤدي الى ان أحدهما يقعد والاخر يقوم بخلاف ما اذا اتفق
نظم الصلاة قال بعضهم هو جمع لا بأس به لكن تعليله في الروضة وأصلها المنع بان الجماعة
حصلت له يخالفه قال الناصري ومحل ما ذكر في الجمعة اذا قدموا من لم يكن من جملتهم فان كان
من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص به في المقدم وصلى معهم ركعة وسلموا فله ان يتمها جمعة لانه
وان استفتح الجمعة فهو تبع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن
الشيخ أبي حامد وأقره وكذلك الرمي لكن تعليلهم السابق يخالفه ولو بادر أربعون سمعوا
أركان الخطبة وأحرموا بالجمعة انعقدت بهم لانهم من أهلها بخلاف غيرهم (ومن زحم) أي
منعه الزحام (عن السجود) على أرض أو نحوها مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة مثلا
(فامكنه) السجود على هيئة التنكيس (على) شئ من (انسان) وان لم يكن مكافأ بناء على انه
لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وان لم يخل عن وقفة أو بهيمة أو متاع أو نحو ذلك
(فعل) ذلك حتما أقول عمر رضي الله عنه اذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم على ظهر أخيه وصورته
ان يكون الساجد على شاخص والمسجود عليه في هذه وعلم مما قرأناه ان قول المصنف انسان
مثال وأن الزجوة لا تختص بالجمعة بل تجري في سائر الصلوات وذكر المصنف ككثير لها هنا
لان الزحام في الجمعة أغلب ولان تفاريدها متشعبة مشككة لكونها لا تترك الا بركة منتظمة
أو مافقة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرافها (والا) أي وان لم يمكنه
السجود كما ذكر (فالحجج انه ينتظر) تمكنه منه (ولا يومئ به) لقدرته عليه ولا تجوز له المفارقة
لان الخروج من الجمعة قصده مع توقع ادراكها لوجهه كما نقله عن الامام وأقره وخزم به
ابن المقرئ في روضه وهو الاصح وان ادعى في المهمات أنه يخالف لنص الشافعي والاصحاب
واذا جاوز ناله الخروج وأراد ان يتمها ظهر ان في حمة ذلك القولان فيمن أحرم بالظهر قبل فوات

١١ نفيه في لا يضمنه المصلي لانه لم يدخل في يده (قوله فالصحيح انه ينتظر) قال حج ويجب ان يكون
الانتظار في الاعتدال ولا يضره تطويله لعذره وقضيته انه لو أمكنه الانتظار بالساعة الاعتدال لم يجز له وعليه يفرق بينهما
بان الاعتدال محسوب له فله البقاء فيه بخلاف ذلك الجاوس فكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزجوة
الأبعد ان جلس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده لا اعتدال اه وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود
ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعيدا لان عوده لمحل الاعتدال فعل أجنبي لا حاجة اليه (قوله واذا جاوز ناله الخروج) على المخرج

تقييد الصورة المذكورة قبله بان محلها اذا كانت تلك العادة يمكن تخلفها (فوله لان الوقت شرط لافتحها فكان شرطا لتتمامها) الغرض هنا اثبات كون الوقت شرطا لافتحها ولدوامها فقوله لان الوقت شرط لافتحها الزام بمالم يثبت حكمه الى الآن على ان هذا التعليل ٨٢ لا بدله من تنمته هي محط القياس وسيأتي في كلامه مع تنمته في شرح قول المصنف

ولو خرج الوقت وهم فيها وجبت الظهر ومحلها ليس الا هناك (قوله ولا نهما فرضا وقت واحد الخ) تعليل لاصل الماتن مع قطع النظر عما اردفه به من قوله بان تقع كلاهما فيه لكن هذا التعبير يرجع لتخصيل الحاصل اذ حاصله ان وقتها متحد فهو متقدما مل (قوله للتباع) كذا في النسخ ولعله سقطت منه واو من

الجمعة كما ذكره القاضي حين في تعليقه والامام في نهايته اما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيجزم متى تمكن قبل السلام او بعده نعم لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد المجدتين أدرك الجمعة والا فلا كما يعلم مما سيأتي ومقابل الصحيح انه يوجب أقصى ما يمكنه كالمرضى لمكان العذر وقيل يتخير بينهما لان وجوب وضع الجبهة قد عارضه وجوب المتابعة ثم على الصحيح (ان تمكن) من السجود (قبل ركوع امامه) في الثانية أي قبل شروعه فيه (سجد) تدارك له عند زوال العذر (فان رفع) من سجوده (والامام) بعد (فان قرأ) ما يمكنه منها فان لم يدرك زمانا يسع الفاتحة فهو مكسبوق في الاصح فان ركع امامه قبل ان يتم الفاتحة ركع معه ولا يضر التخلف الماضي لانه تخلف عذر (أو) رفع من السجود والامام بعد (راكع فالاصح) انه (يركع معه وهو مكسبوق) بعدم ادراك محل القراءة فيتحملا الامام عنه ويؤخذ منه انه اطمأن قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع وان قال ابن العماد ظاهر كلامهم انه يدرك الركعة الثانية بهذا الركوع وان لم يطمئن مع الامام في الركوع بخلاف المسبوق فانها متتابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة ومقابل الاصح لا يركع معه لانه مؤتم به بخلاف المسبوق بل تلزمه القراءة ويسعى خلف الامام وهو متخلف بعذر (فان كان امامه) حين فراغه (فرغ من الركوع) في الثانية (ولم يسلم وافقه فيما هو فيه) كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) لانه فاتته ركعة كالمسبوق (وان كان الامام سلم) قبل تمام سجوده (فانت الجمعة) لانه لم يدرك معه ركعة فيتمها ظهر باختلاف ما لورفع رأسه من السجود وسلم الامام فانه يتهاجعة (وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام) في ثانية الجمعة أي شرع في ركوعها (ففي قول يراعى) المرحوم (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن (والاظهر انه يركع معه) لظاهر عما جمل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا وان متابعه الامام آكد ولهذا يتبعه المسبوق ويترك القراءة والقيام (ويحسب ركوعه الاول في الاصح) لانه أتى به في وقته وانما أتى بالثاني لعذر فاشبهه ما لو والى بين ركوعين ناسيا وقبل الثاني لا فراط التخلف فكانه مسبوق لحق الآن (فركعته ملفقة من ركوع) الركعة (الاولى ومن سجود الثانية) الذي أتى به فيها (وتدرك بها الجمعة في الاصح) لاطلاق خبر من أدرك ركعة من الجمعة فليصل اليها أخرى وهذا قد أدرك ركعة وليس التلقيق نقصا في المذخور ومقابل الاصح لانقصها بالتلفيق وصفة الكمال معتبرة في الجمعة (فلو سجد على ترتيب) نظم صلاة (نفسه) عامدا (عالم بان واجبه) أي الواجب عليه (المتابعة) لامامه (بطلت صلواته) لكونه متلعبا بوضعه السجود موضع الركوع فيلزمه التحريم بالجمعة ان أمكنه ادراك الامام في الركوع كافي الروضة كاصلها وسكت هنا عن حكم ما اذا أدركه بعده لعلمه مما قدمه من ان الاصح لزومه أيضا فقول الاسنوي بل يلزمه ذلك مالم يسلم الامام اذ يحتمل ان الامام قد نسي القراءة ثم لا فيعود اليها هو مراد الروضة ودعواه

(قوله كما ذكره القاضي) والراجح منها عدم الانعقاد (قوله في الثانية أي الركعة الثانية) (قوله حين فراغه) أي فراغ المأموم من السجود (قوله وسلم الامام) أي شرع في السلام بخلاف ما لورفع مقارناله فلا يدرك الجمعة لانه لم يدرك ركعة قبل سلام امامه ويحتمل وهو الاقرب ادراكها لان القدوة انما تنقطع بالميم من عليكم ثم رأيت سم على منهج نقل هذا الثاني عن مر وفي كلام ج انه لو قارن رفع رأسه الميم من عليكم انها تفوته وهو محتمل

وقضية قول شارح صرحوا بانه لو سلم الامام كرفع هو من السجود انه تتم الجمعة خلافه اه وكتب عليه سم ان قوله وقضيته الخ قد يمنع ان قضيته ذلك بل عكسه بناء على ان معنى وان كان سلم وان كان تم سلامه قبل فراغه من السجود ويدل على ان معناه المراد ذلك انه لا يصح ان يكون معناه وان كان شرع في السلام لاقتضائه الفوت بمجرد الشروع قبل الفراغ وهو فاسد فتعين ان المراد وان كان تم سلامه فليتامل اه (قوله ممنوعة) أي بقوله السابق وسكت هنا عن حكم ما اذا أدركه الخ

النسخ (قوله ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا في الجمعة الخ) لعل الصورة انه ظان بقاء الوقت والافسسياني انهم لو شكوا فيه وجبت نية الظاهر (قوله ولو احتمالا) لعله غاية ليسع فليراجع (قوله ولهذا قال الماوردي كل شرط يختص بالجمعة الخ) لا يرد عليه الجماعة حيث اشترطت في الركعة الاولى فقط مع الاختصاص المذكور ٨٣ لانها ليست شرطا لاقتتاحها الا ترى

انه يصح افتتاح الامام قبل انعقاد الجماعة واما وقوعها في افتتاح صلاة المأمومين فانما هو لضرورة تقدم افتتاح الامام المشروط في صحة الاقتداء فتأمل (قوله فرض الخلاف الخ) أي فالقول الثاني يقول يجب الاستئناف ولا يجوز البناء والقول الاول يقول بل يجوز البناء أي مع الاستئناف (قوله كما هو ظاهر لفظه) راجع للنفي والضمير في لفظه للمناهج (قوله كل من كلام الاذري

ان عبارتها غير مستقيمة متنوعة (وان نسي ذلك) المعلوم عنده من وجوب المتابعة (أوجهل) حكم ذلك ولو عاميا سخاطا كما هو ظاهر خلفائه على العوام (لم يحسب سجوده الاول) وهو ما أتى به على ترتيب نفسه لانيانه به في غير موضعه وانما لم تبطل به صلاته لمذره (فاذا سجد ثانيا) بأن فرغ من سجديته فقام وقرأ أو ركع وسجد سجديته وهو على نسيانه أو جهله (حسب) له أي السجود الثاني وتم به ركعته لدخول وقته وبلغوا ما قبله فلوزال جهله أو نسيانه قبل سجوده ثانيا وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام اكثرين أي فان أدرك معه السجود تمت ركعته كما اشار اليه بقوله (والاصح ادراك الجمعة بهذه الركعة) الملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية (اذا مكثت السجدة ثان) فيها (قبل سلام الامام) واذا اشتملت الركعة على نقصانين أحدهما بالنافي والثاني بالقدوة الحكمية اذ لم يتابع الامام في موضع ركعته متتابعة حسية وانما سجد متلفعا عنه غير انا الحقناه في الحكم بالاقتداء الحقيقي لمذره بخلاف ما اذا مكثا بعد سلامه فلا يدرك بها الجمعة لما مر ومقابل الاصح لا يدرك الجمعة بهذه وما بعده الرافعي فيما ذكر من انه اذ لم يحسب سجوده والامام راكع لكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع رده السبكي والاسنوي وغيرهما بانما لم يحسب له سجوده والامام راكع لا مكان متابعته بعد ذلك فيدرك الركعة بخلاف ما بعده فلزم تحسبه لفاتته الركعة ويكون ذلك عذرا في عدم المتابعة انتهى وزعم البلقيني ان ما في المنهاج غير موافق عليه وهو متابع في ذلك لقول المجموع ان الجمهور على خلافه لكن المعتمد ما في المنهاج ولهذا قال السبكي فثبت ان ما في المنهاج هو الاصح من جهة الفقه والاسنوي انه المتجه ولولم يتمكن من السجود حتى سجد امامه السجدة الثانية سجد معه فيها وسجد الاخرى على أوجه احتمالين ههنا لانهم ما كركن واحدا كما هو القياس في تطأثره ويحتمل ان يجلس معه فاذا سلم بنى على صلاته وقال الشيخ نقلا عن الزركشي ان الاحتمال الاول يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن القصير وأيده بما قدمته عن القاضي والبعوي في أوائل صفة الاعنة وقدمت ثم ان المختار جواز تطويل الركن القصير في مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره للمفرد ان يقتدي في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى والمعتمد منع ذلك والفرق بينه وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي وغيره واضح فانه باقتدائه به صار للارزم مراعاة ترتيب صلاة امامه ولولم يتمكن من السجود حتى تشهد الامام سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلام الامام وان لم يعتدل حصلت له ركعة وأدرك الجمعة وان رفع منه بعد سلامه فاتته الجمعة فيتمها ظهرا كذا نقله الرافعي عن التتمة وخزم به المصنف ونبه عليه الاذري وغيره بانه ليس على وجهه فانه انما ذكره في التتمة تفريعا على القول بانه يجري على ترتيب نفسه وأما على القول بانه يتابعه فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتمها ظهرا ويرد بانه تفريع على القول بانه

(قوله وهو على نسيانه أوجهله) عبارة ج بعد مضي ما ذكر أوله يستمر بان تذكر أو علم والامام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدتين قبل سلام الامام حسب له الخ (قوله بخلاف ما اذا مكثنا) أي السجدة ثان (قوله حتى اذا سجد امامه السجدة الثانية) أي من الركعة الثانية (قوله ويحتمل ان يجلس) أي في الاصل وهو ان السبق بركن لا يضر (قوله والمعتمد منع ذلك)

أي منع ما ذكر من السجود وعليه فينتظر في السجدة التي أدركها مع الامام الى ان يسلم ثم ان كان أدرك معه الركعة الاولى تمت جمعته والا فلا لانه لم يدرك مع الامام ركعة هذا هو المتبادر مما ذكر لكن يشك على ما هو المعتمد فيما لو تمكن من السجود في تشهد الامام من انه يفعله فالاولى جعل الاشارة راجعة لتطويل الجلوس وعليه فلا اشكال بل المستثنان على حد سواء (قوله وان رفع منه بعد سلامه) أي فراغه منه بخلاف ما لو رفع مقارنا لسلامه فانها تحصل له (قوله فاتته الجمعة) معتمد

والغزى غير متأت) يعنى آخر كلام الاذرى والاستدراك الذى استدركه الغزى والا فصدر كلامهم مامات (قوله ولانه هنا مقصر بتأخير الصلاة الخ) أى بتسببه بالتأخير المؤدى الى خروج سلام بعض المأمومين خارج الوقت والا فصلاته هو وقعت بواب صلاة الخوف (قوله وانما افردي باب) أى الخوف أى صلاته (قوله لانه يحتمل فى الصلاة) شمل تعبيره بالصلاة الفرض والنفل وسياق له التصريح به على تفصيل لا مطلقا بعد قول المصنف فى الكيفية الاربعة وغربم عند الاعسار الخ وعبارة حج هنا وتعبيرهم بالفرض هنا لانه الاصل والا فلو صلاوا فيه عيدا مباحا فيه الكيفيات الاربعة لم يصح حوازه نحو عيده وكسوف لا استسقاء لانه لا يفوت وحينه إذ يحتمل استثناءه أيضا من بقية الأنواع ويحتمل العموم لان الاربعة يحتاج لها لما فيها من كثرة المبطلات ما ليس فى غيرها اهـ وكتب عليه سم قوله لانه لا يفوت الخ قال فى شرح الروض ومن ذلك يؤخذ انها تشرع فى غير ذلك أيضا كسنة الفريضة والتراويح وانما لا تشرع فى الفائتة بعذر الا اذا خيف فوتها بالموت اهـ ويؤخذ منه أيضا انها لا تشرع فى النفل المطلق اهـ وعليه فالظاهر انه لا يأتى فيما لم تفعل جماعة كالر والتبيل والمكتوبات اذا صليت فرادى الا صلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تأتى صفتها من التفريق فى ذلك ثم ان أمكنهم التناوب بان تصلى كل جماعة وحدا نامع حراسة غيرهم ٨٤ فملاوا الاصلوا صلاة شدة الخوف ثم تقييده العائنة بالعذر يفهم ان الفائتة

بغير عذر تفعل فى الخوف ويرد عليه انها لا تفوت أيضا اللهم الا ان يقال لما كان مأمورا بالمبادرة الى فعلها خروجا من المعصية وخص فى فعلها مسارعة للتخلص من الاثم ثم رأيت والد الشارح صرح بذلك فى حواشى شرح الروض (قوله ويتبعه بيان حكم اللباس) أى وما يتبعه من نحو الاستصباح بالدهن النجس (قوله وقد جاءت فى السنة على ستة عشر نوعا) عبارة حج تبلغ ستة

يتابعه ويوجه بما تقدم عن السبكر والاسنوى فى تطهيرها وهو انالوم نجوز له السجود حينئذ لفائتة الركعة ويكون ذلك عذرا فى عدم المتابعة بل هذا أولى بالعذر من تلك لان ذلك مقصر بخلاف هذا ثم جميع ما مر من تخلفه لرجة أما تخلفه لغيرها فقد أشار اليه بقوله (ولو تخلف بالسجود) فى الاولى (ناسيا) للسجود (حتى ركع الامام للثانية) فذكره (ركع معه حتما على المذهب) وحصل له من الركعتين ركعة ماققة وسقط الباقي منها والثانى يراعى تنظيم صلاة نفسه كالزحوم وفرق الاول بتقصيره بالنسيان والتخلف لمرض كتخلفه للنسيان فيما ذكر

(باب) كيفية (صلاة الخوف)

وهو لغة ضد الامن وحكم صلاته كصلاة الامن وانما افردي باب لانه يحتمل فى الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره ويتبعه بيان حكم اللباس وقد جاءت فى السنة على ستة عشر نوعا اختار الشافعى رضى الله عنه منها الأنواع الاربعة الآتية ودعوى المزنى نسخ آيتها وهى واذا كنت فيهم فاقف لهم الصلاة لتركه صلى الله عليه وسلم لها يوم الخندق مردودة بتأخير نزولها عنه لانه سنة أربع وقيل خمس وهى ثلاث سنة ست وتجوز فى الحضر أيضا وقد أشار لآنها بقوله (هى أنواع) أربعة لانه ان اشتد الخوف فالاربع أولا والعهد وفى جهة القبلة فالاول أوى غيرها فالآخران (الاول) من الصلاة بالكيفية المذكورة فى قوله (يكون) أى كون

عشر نوعا به مضى فى الاحاديث وبه مضى فى القرآن واختار الشافعى رضى الله عنه منها الثلاثة الآتية لانها على أقرب الى بقية الصلوات واقل تغييرا وذكرا الرابع الآتى لمجىء القرآن به اهـ وهو مخالف كما ترى لقول الشارح جاءت فى السنة الخ فليراجع فان عبارة الشارح ظاهرة فى ان الرابع من الستة عشر وفى حج أيضا بعد قوله لمجىء القرآن به تنبيه هذا الاختيار مشكل لان احاديث ما عدا تلك الثلاثة لا عذر فى مخالفتها مع صحتها وان كثرت تغييرها وكيف تكون هذه الكثرة التى صح فعلها عنه صلى الله عليه وسلم من غير ناسخ لها مقتضية للابطال ولو جعلت مقتضية للفضولية لانه قد صح عنه ما تشبه به بنقره من قوله اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى الخاطا وهو وان أراد من غير معارض لكن ماذا كرا لا يصلح معارضا كما يعرف من قواعده فى الاصول فتأمل اهـ ويؤخذ عنه كالشارح ان من تتبع الاحاديث الصحيحة وعرف كيفية من الكيفيات الستة عشر جاز له صلاته ابتداء الكيفية وهو ظاهر لكن نقل عن من خلافة وفيه وقفة والا قرب ما قلناه (قوله وتجوز فى الحضر أيضا) أى بان دهم المسلمين العدو ببلادهم أمانى الامن فلا تجوز لهم صلاة عه فان لما فيها من التخلف الفاحش وتجوز صلاة بطن فخل وذات الرقاع اذا نوت الفرقة الثانية المفارقة كالأولى (قوله يكون أى كون) ولا بد من تقديره مضاف فى الكلام ليصح الجمل أى ذوكون الخ

جميعا في الوقت كما هو الفرض (قوله لان سلامهم وقع في الوقت الخ) هذا فرق بعين المسئلة (قوله ولان المحدث الخ) عبارة التحفة وفارق ذلك ما لو بان حدث غير الامام فانها تقع له جمعة على المعتمد بان الجمعة تصح مع الحدث في الجملة كصلاة فاقده

(قوله على حد تسمع) أي وان كان شاذ اسماعيا على خلاف اه سم على حج (قوله وفي المسلمين كثرة) عبارة الاعباب وشرط هذه كثرة المسلمين وكون العدو في جهة القبلة مرثيا اه والمتبادر منه أن المراد بشرط الجواز فخره ثم رأيت مر يوافق على كونها شروط الجواز اه سم على منهي أي فبدونه يحرم ولا يصح كما يفيد قوله على حج ينبغي ان المراد بالجواز الحل والجمعة أيضا لان فيها تغييرا مبطلا في حال الامن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما اه لكن يشكل كون الكثرة شرطا للجمعة هنا مع كونها شرطا للنسب فيما يأتي اه له على حج وقوله فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع وستأتي الإشارة للفرق في قول الشارح وتنفارق صلاة عسفا ان بجوازها في الامن لغير الفرقة الثانية (قوله فيرتب الامام القوم صفين) قال في الاعباب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلقوا عليه اه أي فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصفين في الثانية اعتد بذلك (قوله وحرس) أي ناظر العدو فيما يظهر لا موضع سجوده (قوله في الاعتدال المذكور) مفهومه انهم لو ارادوا ٨٥ ان يجلسوا ويحرسوا وهم

جالسون امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك هو الوارد في جلوسهم احدث صورة غير معهودة في الصلاة ومحل ذلك ان كانوا اعمالين بذلك فاجلسوا جهلا أو سهوا فهل يديمون الجلوس أو يمتنع عليهم ذلك لان فعلهم كلافعل فيه نظروا الاقرب الاول وكذا هو وابقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فمرض

على حد تسمع بالمعدي خير من أن تراه فاندفع ما لبعض الشراح هنا (العدو في) جهة (القبلة) ولا سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيرتب الامام القوم صفين) فأكثروا (ويصلي بهم) جميعا الى اعتدال الركعة الاولى اذا الحراسة الثانية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى يسجد معه صف (سجدتيه وحرس) حينئذ (صف) آخر في الاعتدال المذكور (فاذا قاموا) أي الامام ومن (يسجد معه سجد من حرس) فيها (ولحقوه وسجد معه) أي الامام (في) الركعة (الثانية من حرس أولا وحرس الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (فاذا جلس) الامام للتشهد (سجد من حرس) في الركعة الثانية (وتشهد) الامام (بالصفتين وسلم) بهم (وهذه) الكيفية المذكورة (صلاة رسول الله صلى عليه وسلم) أي صفة صلاته (بعسفا) بضم العين وسكون السين المهملتين وهي قرية بقرب خليص بينها وبين مكة أربعة برد سميت به لعسف السيول بها وعبارة كغيره صادقة بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما مكانه أو تحول مكان آخر وبعبارة ذلك فهي أربع كيفيات وكلها جائزة نعم ان كثرت أفعالهم في التحول ضرر والافضل من ذلك ما ثبت

ما منعهم منه كـ... من غيرهم اليه لانهم ما ذن لهم في الهوى واردة الحراسة عارضة فاشبه ما لو تخلفوا للرجعة لكنها انما عرضت لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العود كما قاله حج ويحتمل جواز العود فيها لانه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الرجعة (قوله سجد من حرس ولحقوه) ينبغي ان يقال يأتي هنا ما قيل في مسئلة الرجعة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالسابقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارة في ذات الرقاع وبعد مجيئهم أي الفرقة الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وأدركوه في الركوع أدركوها كالسابق اه فقوله كالسابق يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) أي بعد تقدمه وتأخر الاول وهل تفوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر أولا لا به مأمور به فيه نظروا الاقرب انها تفوت فيما نأخر فيه وتحصل للمتقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتثال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها (قوله لعسف السيول بها) قال عميرة فسرره الامام نوى بتسلطها عليها اه سم على منهي (قوله نعم ان كثرت أفعالهم في التحول ضرر) قد يستشكل اشتراط عدم كثرة الافعال على ما تقر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الافعال الكثيرة المتوالية كما يعلم بتصور تلك الكيفية ويفرق بان الاصل منع الافعال المذكورة الا ما ذن فيه الشارع ولم يثبت الاذن هنا خلافا له ذلك وبان من شأن تقدم

الطهورين ولا كذلك خارج الوقت فكان ارتباطها به أتم منه بالطهارة (قوله بل سلم في الوقت) أي مع اتساعه بقرينة قوله بعد فأخروا الخ والافلاسمة قبلها لذلك (قوله مع الاتصال المعتبر) لعل المراد المعتبر لصحة القدوة المارة في باب الجماعة والافلاسمة لا يعتبر لها اتصال خاص على أن هذا الاقتداء يوجبهم أن هذا التصوير بشرط لصحة الجمعة وليس كذلك أدلوا أن شئت الجمعة أحد الصفين إلى مكان الآخر وتأخر أحدهما إلى مكان الآخر عدم الاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتوالية لقرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك محجى أحد الصفين من تجاه العدو إلى مكان الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة إلى تجاه العدو اه سم على منهج (قوله وذلك الجمعة) أي هذا الفعل (قوله وينفذ كل واحد بين رجلين) وينبغي مراعاة ذلك عند الإحرام بان يقفوا على حالة يسهل معها ما ذكر (قوله لكن يشترط أن تكون الحارسة) أي للجواز والصحة على ما تقدم (قوله ولو واحد) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ ٨٦ مما تقدم له (قوله ويكره أن يصلي أقل من ثلاثة) أي رجال حيث كان القوم

فهم كثرة وهراده الكراهة في هذا النوع وبقية الأنواع وعبرة الروض في ذات الرقاع ويكره كون الفرقة المصلية والتي في وجه العدو أقل من ثلاثة قال الشارح وقضية كلامه كالرخصة أن الكراهة لا تأتي في صلاة بطن نخل وعسغان والوجه التسوية بين الثلاث لشمول الدليل لها اه (قوله كل مرة بفرقة) أي وعليه فهل فضيلة الفرقة الأولى أكثر أو هما مستويان في الفضيلة فيه نظرا والظاهر استواءهما لأن الثانية وإن كانت خلف نخل لا كراهة فيها هنافساوت الأولى وكل منهما أي بصلاته في الجماعة ملة ولو فضلت أحدهما على

في مسلم وهو أن يتقدم الصف الثاني الذي حرس أولا في الركعة الثانية ليسجد ويتأخر لذي سجدة أولا ليحرس ولم يمش كل منهم أكثر من خطوتين وذلك لجمعه بين تقدم الأفضل وهو الأول لسجوده مع الإمام وجبر الثاني بتحويله مكان الأول وينفذ كل واحد بين رجلين فان مشى أحد أكثر من خطوتين بطلت صلاته (و) له أن يرتبهم صفوفًا ثم يحرس صفان بل (لو حرس) بعض كل صف بالمناوبة أو حرس (فهما) أي في الركعتين (فرقتا صف) على المناوبة ودام غيرهما على المتابعة (جاز) لكن يشترط أن تكون الحارسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدًا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (وكذا) يجوز لو حرس فيهما (فرقة) واحدة ولو واحدًا (في الأصح) المنصوص لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر لكن المناوبة أفضل لأنها الثابتة في الخبر وإنما اختصت الحارسة بالسجود دون الركوع لأن الركوع تمكنه المشاهدة ويكره أن يصلي أقل من ثلاثة وأن يحرس أقل منها ومقابل الأصح لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما في الخبر ورد بان الزيادة لتعدد الركعة غير مضر (الثاني) من الأنواع ما يذكر في قوله (يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها أو دونهم حائل وفي المسلمين كثرة وقد قل عدوهم وخافوا هجومهم مثلاً في الصلاة فيرتب الإمام القوم صفين (فيصلي) الإمام بهم (مرتبتين كل مرة بفرقة) جميع الصلاة سواء كانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية وتكون الفرقة الأخرى تجاه العدو وتحرس ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلية بها مرة أخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثانية للإمام نفلاً لسقوط فرضه بالأولى (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته (ببطن نخل) مكان من يجذب روض غطفان وقولهم يسن للفترض أن لا يقتدى بالمتنفل خروجاً من خلاف أبي حنيفة محله في الأمن أما حالة الخوف كهذه الصورة فيستحب كراهه لا نافي حالة الخوف تركب أشياء لا تفعل في حالة الأمن أو في غير الصلاة المعتادة وهو الوجه أما فيها فلا لأنه

الأخرى لما أدى إلى التنازع فيمن تكون أولى وقد يفوت ذلك تدبير الحرب (قوله وتكون الصلاة الثانية للإمام قد نفلاً) قال شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير أي وهي معادة ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الإمامة فهي مستثناة من وجوب نية الجماعة في المأداه اه أقول ويوجه بان الإعادة وإن حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكان الإعادة طلبت منه لأجلهم لاله ثم إن كان ما ذكره شيخنا الشوبري منقولاً فسلم والافتقار يقال لا بد من نية الإمامة وليست الإعادة مقصورة على طلب الجماعة لغيره بل الإعادة لذلك ولتحصيل الثواب له وهذا الشبه بما لو أراد الإعادة لتحصيل الجماعة لمن لم يدركها مع الإمام ولا بد فيه من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شروط المعادة وينبغي أنه لا بد منها (قوله محله في الأمن) أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء فيه أفضل من الانفراد وعليه فينبغي أن يقيّد قولهم يسن أن لا يفعل بما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سائلة مما ترك طلب الصلاة خلف غيره لأجله (قوله لانه

في هذا الموضع ابتداء فهي منعقدة كما علم (قوله أي موضعها) أي والافالمتن صادق بما اذا كانوا ينتقلون في الصحراء من موضع لموضع اذ يصدق عليهم انهم ملازمون للصحراء أي لم يسكنوا العمران (قوله كما هم) لم يمر هذا في كلامه وهو تابع في

قد اختلف في فرضيتها) عبارة حج هم ان امكن ان يؤم الثانية واحد منها كان أفضل ليسلموا من اقتدائهم بالمتنفل المختلف في صحته في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لانهم لا يسهون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اهـ لكن قوله ليسلموا الخ مشكل بما ذكره الشارح من ان محله في غير الخوف الا ان يقال المراد ليسلموا في الجملة كما قاله وعبارة سم على حج نعم بحث الاسنوى ان الاولى ان يصلي بالثانية من لم يصل أي للخروج من صورة اقتداء المقترض بالمتنفل اهـ (قوله بعد ان يتجاز بهم) أي الاولى له ذلك لان الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقفت الفرقة الثانية في وجه العدو (قوله فاقندوا به) أي ولا يحتاج الامام لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة حصلت بنيتها الاولى وهي منسجمة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقتدى بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم وجاء مسبقون واقتدوا به في الركعة ٨٧ الثانية (قوله فصلي بهم

الركعة الثانية) أي فلو لم يدركوها معه لسرعة قراءته فيحتمل ان يوافقوه فيما هو فيه وياتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ويحتمل انه ينتظرهم في التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الامام وياتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب أنه ينتظرهم في التشهد أيضا حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم (قوله قاموا فورا) أي فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد الظاهر بطلان صلاتهم لاحداثهم جلوسا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا على نية ان يقوموا بعد سلام

قد اختلف في فرضيتها ونقل في الخادم عن صاحب الوافي ان المراد بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العدد بان يكونوا مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو وهذه أقل درجات الكثرة المشار اليها والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أي العدو وتحرس وهو في غير جهة القبلة أو فيها وثم سائر (وبصلي) الامام (بفرقة ركعة) من الثانية بعد ان يتجاز بهم الى مكان لا يبلغهم فيه سهام العدو (فاذا قام) الامام (للتانية فارقه) بالنية بعد الاتصاف باستحيابا وقبله بعد الرفع من السجود جوازا (وانتم) لنفسها (وذهب) بعد سلامها (الى وجهه) أي العدو ويسن للامام ان يخفف الاولى لاشتغال قلوبهم بما هم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها لئلا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به (وجاء الواقفون) للحراسة بعد ذهاب أولئك الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويسن اطالة القيام الى حقوقهم (فاقتدوا به فصلي) بهم الركعة (الثانية فاذا جلس) الامام (للتشهد قاموا) فورا (فأقاموا) ثانيهم) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه بل مقتدون به حكا (ولحقوه وسلم بهم) لحيازتهم بذلك فضيلة التحلل معه كما حازت الاولى فضيلة التحريم معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته (بذات الرقاع) وهي مكان من نجد بارض غطفان سمي بها لان الصحابة لفوا بارجلهم الخرق لما تفرحت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه بياض وجره يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم فيها (والاصح انها) أي هذه الكيفية (أفضل من) صلاة (بطن نخل) خروج من خلاف اقتداء المقترض بالمتنفل ولانها أخف وأعدل بين الفريقين وهي أفضل من صلاة عسفان أيضا للاجتماع على صحتها في الجملة ونهما وتسحب عند كثرتنا

الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم انهم مسبقون (قوله لان الصحابة لفوا بارجلهم لخرق) قال عميرة قال ابن الرفعة هو أصح ما قيل لثبوته في الصحيح في رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه اهـ سم على منهج قال بعضهم وفي حكمة ذلك عن أبي موسى نظرا لان أبا موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يخبر مع اصحاب السفينتين فكيف حضر هذه الغزاة وهي قبل خيبر بثلاث سنين اهـ دميري (قوله خروج من خلاف اقتداء المقترض بالمتنفل) لعل المراد انها أفضل مما ذكر في الجملة فلا ينافي ما مر له من استحباب هذه الكيفية مطلقا على انه قد يكون خلاف أي حنيقة جاريا حتى في هذه الحالة وان قلنا باستحيابها ثم رأيت ما يأتي في قول الشارح وتفرق صلاة عسفان الخ (قوله وهي أفضل من صلاة عسفان) وعليه لعل الحكمة في تأخيرها عنهما في الذكركم كونها أفضل منهما ان تينك قد توجد صورتهما في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل ويختلف المأمومين لتخوذة في عسفان (قوله للاجتماع على صحتها) وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان وأيهما أفضل والاقرب ان بطن نخل أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الامن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوري عن العلقمي ما يوافقه

الاحالة للشهاب ج لكن ذلك قدمه في شرح قول المصنف وقبل الزوال كبعده في الجديد ان كان السفر مباحا (قوله وهو ظاهر ان كان يعمل لو شُرح منه عقب الفجر لم يدركها) أي بخلاف ما اذا كان يدركها فلا يجوز التعدد ويجب السعي لمحلها أي وان

(قوله وتفرق صلاة عسقان) أي حيث جعلت الكثرة هنا شرطاً للسنن وثم شرطاً للصحة ويدل على ذلك ما قدمناه لسم عن مر وعليه فيفرق بما ذكره الشارح وحاصله يرجع الى ان صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في الامن في الجملة حكم بجوازها مطلقاً وصلاة عسقان لما كانت مخالفة للامن في كل من الركعتين اقتصر فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها ولعل وجهه انه لما كانت جملة القوم مشغولين بالصلاة كان في تفريقهم مع القلة تعرض للهلاك فنعيت بخلاف ذات الرقاع فان الحارسة لما لم تكن مشغولة بالصلاة كانت متهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالاول) هو قوله خروجاً من خلاف اقتداء المقترض بالمتنفل (قوله لما مر قبيل النوع الثالث) أي في قوله وقولهم يسن للمقترض الخ (قوله وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو) أي سكوتاً (قوله قرأ من السورة قدر الفاتحة) وهل يطلب منه الاسرار حينئذ بالقراءة لانه اذا جهر في حال قراءتهم لفاتحتهم فوف عليهم سماع قراءة ٧٨ امامهم اولاً فيه نظروا لا قرب الاول للملة المذكورة ويكون ذلك كحاله بعد قراءة

الفاتحة حيث يطلب منه السكوت بقدر فاتحة المأمومين (قوله وسورة قصيرة) أي من تلك السورة ان بقي منها قدرهما والا فن سورة أخرى اهـ ج (قوله ولا يعرف لها) أي لتطويل الثانية على الاولى (قوله في ذلك نظير) أي ولا يشكك عليه ما تقدم في الجمعة من انه يقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين بل لو لم يقرأ في الاولى الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين لجواز ان المراد لا يعرف لها نظير يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد فيه شيء بخصوصه

فالكثرة شرط لسنن الصلاة خلافاً لما اقتضاه كلام العراقي في تحريره وتفرق صلاة عسقان بجوازها في الامن لغير الفرقة الثانية ولها ان توت المفارقة بخلاف تلك والتعليل بالاول غير مناف لما مر قبيل النوع الثالث اذ الكلام هنا في الافضية وثم في الاستحباب ولو لم يتم مقتضى ذلك في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا اتجاه العدو وسكوتاً في الصلاة وجاءت الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا الى وجه العدو وجاءت تلك الفرقة الى مكان صلاتهم وانموها لانفسهم وذهبوا الى العدو وجاءت تلك الى مكانهم وانموها جاز وهذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك مع كثرة الافعال بلا ضرورة لصحة الخبر فيه مع عدم المعارض لان احدي الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى النسخ باطله لا حجة له في التاريخ وتمذر الجمع وليس هنا واحد منهما (وبقرأ الامام) ندباً (في) قيسامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها في زمن (انتظاره) للفرقة (الثانية) قبل لحوقه له فاذا لحقته قرأ من السورة قدر فاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية يستحب تطويلها على الاولى ولا يعرف لها في ذلك نظير (ويشهد) ندباً في جلوسه لا انتظارها لان السكوت مخالف لهيئة الصلاة والقيام ليس موضع ذكر (وفي قول يوضح) قراءة الفاتحة والتشهد (لتلقه) فتدركهم مامعه لانه قرأ مع الاولى الفاتحة فيؤخرها ليقراها مع الفرقة الثانية وعلى هذا يستغل بالذكر والخلاف كما في المجموع في الاستحباب ويجوز صلاة الجمعة في الخوف كصلاة عسقان وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط ان يسمعوا خطبته ولو سمع اربعين فكثر من كل فرقة كان كافياً بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلى باخرى فان حدث نقص في الاربعين السامعين في الركعة الاولى في الصلاة

والجمعة طلب في ثانيها المنافقون لخصوصها وايضا فالجمعة لم يطلب فيها تطويل الثانية بل طلب فيها قراءة بطالت المنافقون فلزم منه تطويل الثانية فلو قرأ غيرها لم يطولها على الاولى على ان قراءة المنافقين في الثانية لا يستلزم تطويلها على الاولى لجواز ان ما أتى به من دعاء الافتتاح في الاولى تحصل به زيادتها على الثانية أو مساواتها (قوله لا كصلاة بطن نخل) انظره لاجاز ذلك فيها أيضاً ويجعل الخوف عذراً في التعدد ولا يضر كونها انقلاباً للامام من انه يستحب إعادة الجمعة حيث جاز التعدد ومنه ما لو خطب بمكان وصلى باهله ثم حضر الى مكان لم تصل اهله فخطب لهم وصلى بهم حيث جاز له ذلك وان كان من الاربعين الا ان يقال لما استغنى عنها بصلاة ذات الرقاع امتنع وفيه بهدش لان فيه تكليف مشقة في الجملة (قوله لكن يشترط ان يسمعوا) أي كلهم (قوله ولو سمع اربعين فكثر) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون اربعين لم يكف ولا معنى له مع جواز نقصها عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي في قوله وهذا شامل الخ وقضية قوله فيما مر في شرح قول المصنف ان تقام باربعين قبيل قوله حرام كفاً ولا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح ما أن ما هذا مجرد تصوير

لم يسمع النداء بقربة مقابلة هذا قبله ووجهه انه يبلى الجمعة ففارق اشتراط السمع في الخارج عن البلد وكان غرضه من ذكر
هـ ذامع قوله قبله والاول محتمل ان كان البعيد الخ ان كلام الاقوال لا يصح حمله على اطلاقه فيحتمل تقييده بما اذا لم يسمع النداء
(قوله حال تحرم الثانية) أي ولو انتهى النقص الى واحد (قوله وقوله في الثانية) هو من كلام الجوحى والضمير للارشاد الذي
هو مشروحه (قوله والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه) هو قوله لان تقويت ٨٩ الواجب لا يجوز على نفسه والمقيس
هو قوله فكذا على

غيره (قوله واضح) وهو
ما صرحوا به من انه لا يلزمه
تصحیح صلاة غيره بخلاف
صلاة نفسه (قوله قال
الصيدلاني لم تجب عليهم)
ويفرق بين هذا وما مرله
بعد قول المصنف بتوى في
اقتدائه الجمعة من أن
الخليفة المسبوق لو أدرك
بعد صلاة الظهر جماعة
يصلون الجمعة لزمه ان
يصلها معهم بان العذر
قائم هنا حال صلاتهم
الظهر فكانوا كالعباد اذا
فعل الظهر ثم عتق وأدرك
الجمعة حيث لم تجب عليه
بخلاف المسبوق فانه تبين
انه لا عذره وقت صلاته
الظهر لا مكان الجمعة في
حقه حين صلاته فكان
كالعباد اذا عتق ثم صلى
الظهر في حال الحرية ثم
امكنه الجمعة حيث يجب
عليه فعلها (قوله ولو أعاد
لم أكرهه) أي أعادها
جمعة وان كان مع الطائفة
التي صلت معه أولا (قوله
ويقدم غيره) أي ندبا

بطلت أو في الثانية فلا وهذا شامل لما اذا حصل النقص حالة تحرم الثانية وهو الاوجه وان
قال الجوحى انه محمول على ما اذا عرض النقص عنها بعد احرام جميع الاربعين والالم يبق
لاشتراط الخطبة باربعين من كل فرقة معنى وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية وهو
ظاهر مفهوم مما سبق في أول الجمعة حيث قال شرطها جماعة لا في الثانية اهـ وهل يجب
على الامام انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم واذا سلم فوت عليهم الواجب قال الزركشي
وابن العماد الا قرب نعم لان تقويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره اهـ والاقرب
عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح وتجهر الطائفة الاولى في الركعة
الثانية لانهم منفردون ولا تجهر الثانية في الثانية لانهم مقتدون ويأتى ذلك في كل صلاة
جهرية ولو لم تمكنه الجمعة فصلى بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصيدلاني لم تجب عليهم لكن
تجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه ويقدم غيره ليخرج من الخلاف حكاه العمراني
(فان صلى) الامام (مغربا) على كيفية ذات الرقاع (ففرقة) من القوم يصلى بها (ركعتين)
وتفارقهما بعد التشهد معه لانه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب (وبالثانية) منه (ركعة)
وهو أفضل من عكسه) الجائر أيضا (في الاظهر) لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة
تشهد في أولى الثانية بل هو مكره والثاني عكسه أفضل لتجبر به الثانية عما فاتهم من فضيلة
النعم (ويستظر) الامام في صلاته بالاولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده) الاول (أو قيام
الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (أفضل) من انتظاره في جلوس تشهده (في الاصح) لان
القيام محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الاول والثاني ان انتظاره في التشهد الاول
ايدركوا معه الركعة من أولها ولو فرقه في المغرب ثلاث فرق صحت صلاة جميعهم على النص
(أو) صلى بهم (رباعية فبكل) من الفرقتين يصلى (ركعتين) لهوم قوله تعالى وادا كنت فيهم
فاقت لهم الصلاة ولان فيه تحصيل المقصود مع المساواة بين المأمومين وهذا ان قضى في السفر
رباعية أو وقع الخوف في الحضر أو في أقل من ثلاثة أيام لان الاتمام أفضل والا فالقصر أفضل
لا سيما انه أليق بحالة الخوف وهل الأفضل الانتظار في التشهد الاول أو في القيام الثالث فيه
الخلاف السابق في المغرب ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا أو عكسه صحت مع كراهته
ويسجد الامام والطائفة الثانية يسجدوا السهو للامخالف بالانتظار في غير محله قال صاحب
الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه أربع فرق يسجدوا السهو أيضا للمخالف وهو كما قال (فلو)
فرقه أربع فرق (صلى بكل فرقة ركعة) ثم فارقه وصلت ثلاثا وسلمت والامام قائم ينتظر
فراغها وذهابها ومجيء الثانية ثم صلى بالثانية الركعة الثانية وفارقه وانتظر الثالثة اما
في التشهد الاول أو قائما على ما مر من الخلاف ثم صلى بالثالثة الركعة الثالثة وفارقه في قيام

١٢ نهايه في (قوله وهو أفضل من عكسه) قال سم على حج في اثناء كلام ومكنت عم لو صلى في
المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد السهو للانتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده اهـ والاقرب
السجود لماعلم به (قوله فيه الخلاف السابق) أي والراجح منه انه في القيام الثالث (قوله للمخالف بالانتظار في غير محله) أي
لكونه ليس في نصف صلاته المنقول عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يسجدوا السهو أيضا) يعني غير الفرقة الاولى

ويحتمل وهو الظاهر تقييده بما اذا كان يحمل لو خرج منه عقب الفجر الخ (قوله ولعل أقربم الاخير) انظر لو اتفق حضور غير (قوله كما صححه في المجموع عدم اشتراطه) أي ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام) وقع مثله في المحلى وكتب عليه الشيخ عميرة مانصه قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الاولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو ٩٠ الواقع في الثالثة لمخالفة الوارد من جهة ان المنتظرين فيما ورد الطائفة

الثانية بخلاف المنتظرين هنا وأيضا من جهة طوله كما بينه الرازي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمنا فقول الشارح الاتي وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور في الامور به يعلم ان قوله لزيادته على الانتظار بن الخ ليس المراد منه الزيادة بانتظار ثالث لان البطء لان الانتظار الثالث وهو الواقع في الرابعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيهما بل المراد زيادة من حيث الطول المخالف لما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم وباعتبار ان الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهذا زائد على ذلك وذلك لا يكاد يبين من كلامه الاجماع

الرابعة وأنموالا انفسهم والامام ينتظر فراغهم وذهابهم ومجيء الرابعة ثم صلى بالارابعة الركعة الاخيرة وانتظرهم في التشهد وسلم بهم (صححت صلاة الجميع في الاظهر) لان الحاجة قد تدعو الى ذلك بان لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظارين لعدم الحاجة الى الزيادة واعلموا احتيج اليها الفعل بشرط الامام لتفريقهم اربع فرق في الرابعة الحاجة الى ذلك والافه وكفعله حال الاختيار وأقراء في الروضة وأصلها وزم به في المحرر والحاوي والانوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطه وقال في الخادم التحقيق عندي جوازها عند الحاجة بلا خلاف وانما القولان عند عدمها ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علموا يبطلان صلاة الامام (وسهوه كل فرقة) أي اذا فرقهم فرقتين كما صرح به في المحرر (محمول في أولاهم) أي في ركعتهم الاولى لانهم في حال القدوة (وكذا ثمانية الثانية في الاصح) أي الركعة الثانية للفرقة لا نصاب حكم القدوة عليهم لانهم يتشهدون معه من غيرنية قدوة جديدة والثاني لا لاتقارادها بها حسا (لا ثمانية الاولى) لانفرادهم حسا وحكما (وسهوه) أي الامام (في) الركعة (الاولى يلحق الجميع) أي فيسجد المفارقون عند تمام صلاتهم (و) سهوه (في الثانية لا يلحق الاولين) لمفارقتهم قبله وتسجد الثانية معه آخر صلاته ويقاس بذلك السهوه في الثانية والاربعية مع ان ذلك كله معلوم من باب سجود السهو (وبسن) للصلي صلاة الخوف (حمل السلاح) الذي لا يمنع صحة الصلاة (في هذه الانواع) الثلاثة من الصلاة احتياط وذلك كسيف ورمح ونشاب وسكين ووضع بين يديه بالشرط الا في كالحل اذا حمل غير متعين وان مال اليه الاسنوى واحتج بانه لو كفي الوضع لاستوى وضع الرمح في وسط الصف وحاشيته وقد صرحوا بان الاول مكروه أو حرام دون الثاني ورد بان الكلام في وضع لا يذاع فيه وحاصل ما في ذلك انه ان غلب على ظنه التأذي به حرم والا كره (وفي قول يجب) لظاهر قوله تعالى ولما أخذوا أسلحتهم وحملوا الاول على النذب اذ لو وجب لكان تركه مفسدا كغيره مما يجب في الصلاة ولا تفسد به قطع الكن بذكره تركه من غير عذر احتياط ويحرم ان كان متنجسا أو مانعا لتمام بعض الاركان كبيضه تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من ابطال الصلاة والترس والدرع ليس كل منها بسلاح يسن حمله لانهم ما يدفع به بل يكره لكونه ثقيلا يشغل عن الصلاة كالجعبة كما نقله في المجموع من الشيخ أبي حامد والبنديجي فلا ينافي ذلك اطلاق القول بانهم ممن السلاح اذ ليس كل سلاح يسن حمله في الصلاة لان المراد به هنا ما يقتل لا ما يدفع به ولو تعين

أصوله والله أعلم اه (قوله آخر صلاته) أي ان استمر وامره الى السلام فان فارقه سجدوا في آخر حمله صلاتهم (قوله بالشرط الاتي) أي وهو سهولة التناول (قوله بان الاول) هو وضع الرمح في الوسط وقوله دون الثاني هو قوله وحاشيته (قوله ان غلب على ظنه التأذي به حرم) أي ما لم يخف على نفسه والا جاز بل وجب وعبرة الزيادة وكذا الوأذي غيره فيجب حمله حفظا لنفسه ولا نظر لضرر غيره أخذ من مسألة الاضطرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعه لمضطر آخر تقديمه لنفسه اه (قوله كالجعبة) ككافية اه مصباح

من يفعلها في ذلك المحل غالباً من تلزمهم ولم يسعهم المحل الذي يسع من يفعلها غالباً في ذلك المحل هل يجوز التعدد حينئذ أو تسقط الجمعة عن ضاق عنه المحل فان قال الشارح بالاول رجع قوله الى النظر الى من يحضر بالفعل وهو احتمال نقله عنه

(قوله ما يأتي في محل السلاح) والراجح منه وجوب القضاء (قوله حيث لم يكن القتال واجبا) أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا (قوله لو تزع البيضة المانعة من السجود فلا يترك حله) وهل اذا صلى كذلك تجب الامادة أم لا فيه نظرو قياس ما صرح في صفة الصلاة من انه لو شق عليه تزع العصابة لجراحة تحتها صلى على حاله ولا اعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غيره معفو عنها انه لا اعادة هنا لكن في كلام الزيادي كج ما يقتضي الاعادة وعليه فيمكن ان يفرق بان العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان اصابة السهم مثلا ليست محقة وأيضا هنا نادرا وهو معنى قول الشارح من الانواع بمحله وكتب عليه عميرة يعني أنه ذكر النوع ومحله وقال هنا بمحله وقال فيما سلف ما يذكر كانه مجرد تفنن اه ٩١ وهو أولى من جواب الشارح

(قوله بان هذه الكيفيات) قضية الاعتراض بما ذكر ان المصنف ذكر الكيفية وليس مراد افاته انما ذكر سبب الصلاة بالكيفية الآتية (قوله أو بمعنى في) وهو الاوضح والافق بما قدمه من قوله في محل هذا النوع الخ (قوله وهو أن يلزم) أي محل النوع (قوله بالسدى) بالفخ والقصر كافي المصباح وقوله لجة بفتح اللام وضمها لفة وهذا عكس اللمعة بمعنى القرابة واما اللحم من الحيوان فجميعه لحوم ولحمان بالضم ولحام بالكسر اه مصباح أيضا بالمعنى (قوله راكبا وماشيا) أي ولو موميا بركوع وسجود عجز عنهما كما ساقى

حله أو وضعه بين يديه طريقا في دفع الهلاك كان واجبا سواء أزداد خطر الترك أم استوى الخطر ان اذ لم يجب لكان ذلك استسلا ما للكفار بل لو خاف ضررا يبيح التيمم بترك حله وجب فيما يظهر والاوجه انه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في محل السلاح النجس في حال القتال وان فرض ان هذا أندر وقضيته ان العدو لو كانوا مسلمين لم يجب حله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا ولا فرق في حال الوجوب كما قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف وبه صرح المحب الطبري وغيره بين المانع من صحة الصلاة كالتنجس والبيضة المانعة من مباشرة الجبهة وغيره لكن يتعين الوضع في المانع من ذلك ان أمكن الاتقاء به والا كان خاف ان يصيب رأسه سهم لو تزع البيضة المانعة له من السجود فلا يترك حله ولا تبطل صلاته بترك المحل الواجب عليه لان الوجوب لا يخرج (الرابع) من الانواع الصلاة بالكيفية المذكورة في محل هذا النوع وهو معنى قول الشارح من الانواع بمحله حيث أتى به جوابا عن اعتراض على المصنف بان هذه الكيفيات ليست هي الصلاة وانما تفعل على هذه الكيفيات عند وجود هذه الاشياء وقوله بمحله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن يلزم القتال) بين القوم ولم يتمكنوا من تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لجة الثوب بالسدى (أو يشتد الخوف) وان لم يلزم القتال بان لم يأمنوا ان يحمل العدو عليهم ولو ولو وانقسموا (فيصلى) كل منهم كيف أمكن راكبا وماشيا لقوله تعالى فان خفتم فرجالا أو ركباناً ولا يجوز لهم اخراج الصلاة عن وقتها (ويعذر) كل منهم (في ترك) استقبال (القبلة) عند انجرعته بسبب العدو للضرورة وقد قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع لا أراه الا مرفوعا رواه البخاري بل قال الشافعي ان ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على الماشي كالأكب الاستقبال حتى في الحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهته على الأرض لما في تكايفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف تطهيره في الماشي المتنفل في السفر كما مر ولو

أي ويكون السجود أخفض من الركوع وظاهره الا كفاء بأقل ايماء وان قدر على أزيد منه ويوجه بان في تكايف زيادة على ذلك مشقة وربما يغتال بهاتدين أمر الحرب فيكفي فيه ما يصديق عليه ايماء وظاهر اطلاقهم هنا من اعادتها ولو على الهيئة التي فعلها أولا وانظر هل هو كذلك أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني لانها صلاة ضرورة فلا يجوزها ثانيا لمجرد حصول سنة الاعادة نعم ينبغي ان محل التردد حيث فعلها مع الافعال الكثيرة اما لو خلت عن ذلك فلا يعد سن الاعادة خروجا من الخلاف الذي أشار اليه بقوله وكذا الاعمال الكثيرة (قوله عند الجزع عنه) والمراد به ما حرت الإشارة اليه من خوف هجوم العدو واستقبلوا (قوله وقد قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله معنى الآية (قوله لا أراه) أي لا أظن ما قاله ابن عمر الامرفوعا

الشهاب سم وذ كر أنه اختاره وان قال بالثاني ففي غاية البعد وبعبارة لو اتفقت قلتهم على خلاف الغالب فان قال بوجوب انحصارهم في قدر المحتاج رجع الى ما قلنا وان جوز التمدد مع انتفاء الحاجة فهو بعيد أيضا فان قيل المعتبر من يغلب حضوره

(قوله ركب) أي وجوباً وقوله لا الاستقبال آكد أي من القيام وقوله بدليل النفل أي حيث جاز من قعود ولم يحز غير القبلة وقوله لا تركه عطف على قول المصنف عند العجز (قوله طال زمنه) لم يتعرض لما لو انحرفت دابته خطأ أو نسيانا ومفهومه الضرر كحج لكن قياس ما تقدم في نفل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد للسهو (قوله بخلاف ما قصر زمنه) أي ويسجد للسهو على قياس ما صرح في نفل السفر (قوله كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة) أي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقالات الامام يقينا (قوله والجماعة أفضل من انفرادهم) أي ما لم يكن الانفراد هو الحزم اهـ حج (قوله وكذا الاعمال الكثيرة) لو احتاج لخمس ضربات متوالية مثلا فقصده أن يأتي بست متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لانها غير محتاج اليها أو غير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها شروع في المبطل أولا تبطل لان المجلس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل المجلس لم تبطل بها الجوازاها ٩٢ ولا بالاثبات بالسادسة لانها واحدة لا تبطل فيه نظر والمتجه الى الاصل الاول

وقد يرد به انه لو صح توجيه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الاصل من ثلاثة أفعال متوالية لان الفعاليين المتواليين غير مبطلين فلا يضر قصدها مع غيرها فليتنامل اهـ سم على حج وقد يقال بل المتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما قاس عليه بأن كلامه الخطوات فيه منهي عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والمجلس في المقيس مطاوعة فلم يتعلق النهي الا بالسادس فسا قبله لا دخل له في الابطال أصلا اذ المبطل هو المنهي عنه ونقل بالدرس عن شيخنا

أمكنه الاستقبال بترك القيام لكونه ركب لان الاستقبال آكد بدليل النفل لا تركه لجراح دابة طال زمنه بخلاف ما قصر زمنه وصح اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة أو تقدموا على الامام كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة ومثله ما اذا انحرفوا عنه أكثر من ثلاثمائة ذراع والجماعة أفضل من انفرادهم كما في الاصل لعوم الاخبار في فضيلة الجماعة (وكذا الاعمال الكثيرة) المتوالية كالضربات والطعنات يعترف بها (الحاجة) اليها (في الاصح) ولا تبطل به بخلاف ما اذا لم يحتاجوا اليه أما القليل أو الكثير غير المتوالي فيتمهل في غير الخوف فيه أولى والثاني لا يذولان النص ورد في هذين فيبقى ما عداها على الاصل (لا) في (صياح) فلا يذول بل تبطل به صلاته اذ لا ضرورة اليه بل السكوت أهيب ومثله النطق بلا صياح كما في الام (وبقي السلاح اذا دعي) بما لا يعنى عنه ان استغنى عنه تصحيح الصلاة وفي معنى القائه جعله في قرابه تحت ركبته كما في الروضة وأصلها ولعلهم اغتفروا له هذا الزمن اليسير وان لم يغتفروه في نظائره كالوقوف على ثوب المصلي نجاسة ولم ينحها حال خشية من ضياعه باللقاء لان الخوف مظنة ذلك بخلاف الاصل صرح به الامام ويرد بذلك قول الروائي الظاهر بطلانها به (فان عجز) أي احتاج الى امساكه بان لم يكن له عنه بد (امسكه) للحاجة (ولا قضاء في الاظهر) لانه عذري في حق المقاتل فاشبهه المستحاضة والثاني يجب لندور العذر وما ربحه تبع قيسه المحرر فانه قال انه لا قيس وهو ما جزم به في الشرحين والروضة في باب شروط الصلاة لكنهم اتفقا في الشرح والروضة هنا عن الامام عن اصحاب وجوب القضاء وفي المجموع ان ظاهر كلام الاصحاب القطع بالوجوب قال في المهمات وقد نص عليه في البويطي فتكون

الشو برى ما يوافقه فليتنامل (قوله ولا تبطل) بين به معنى العذر الذي أفاده التشبيه وقوله به أي العمل المفهوم من الأعمال (قوله لان النص ورد في هذين) أي في المشي أو الركب وترك الاستقبال (قوله لا في صياح) قال الناشري ظاهره ولو بزجر الخيل لكن العلة عندهم ان السكوت أهيب وهذا يقتضي ان يكون في غير زجر الخيل اهـ فانظر هل كزجر الخيل الاستغناء عند الحاجة اليها اهـ سم على منهج وعجالة حج في شرحه وفرض الاحتياج اليه أي الصياح لغوته من خشية وقوع نحو مهالك به أول زجر الخيل أو ليعرف انه فلان المشهور بالشجاعة نادر اهـ أي فلا يعذر به وبه يرد ما في الناشري (قوله وبقى السلاح اذا دعي) أي وقد روي القائه بأن لم يخش من القائه محذورا أخذ من قوله به فان عجز الخ (قوله جعله في قرابه) ان قل زمن هذا الجمل بان كان قريبا من زمن اللقاء اهـ حج (قوله بان لم يكن له عنه بد) أي غنى وعجالة حج بدل قول الشارح بان لم يكن الخ وان لم يضطر اليه اهـ وقد يتبادر منه مخالفة لما هنا ويمكن حمل قوله بان لم يكن له عنه بد على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه فلا مخالفة (قوله في الاظهر) ضعيف

فان اتفقت كثرة أوقلة على خلاف الغالب ادرنا الحكم على ذلك قلنا وأي معنى لا اعتبار من يحضر بالفعل غير هذا (قوله وهذا بعيد) يعني قول المصنف وقيل لا تستثنى هذه الصورة (قوله ولهم انعام الجمعة ظهرا) لا يخفى اشكاله لان قضية الاخذ بقول

(قوله أو يكون خيرا) أي هذا التركيب فيكونان مبتدأ وخبر أو يجوز أيضا رفع الاول ونصب الثاني بتقدير يكون وان كان قليلا (قوله في كل قتال) قال الاذري نقل عن غيره وكذا الانواع الثلاثة بالاولى اهـ جـ وسياق ما يفيد في قول الشارح وكما تجوز صلاة شدة الخوف تجوز الخ (قوله وهزيمة مباحين) كقتال ذي مال وغيره لقاصد أخذه ظاهرا ولا يبعد الحاق الاختصاص به في ذلك اهـ جـ (قوله لانه اعانة على معصية) قضية ان الباغي عاص بقتاله مطلقا وهو مخالف لما صرح به الشارح في أول البغاة من أن البغي ليس اسم ذم عندنا لانهم انما خالفوا بتأويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فلهم لما فهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لأهلية فيه لا جهاد أو لا تأويل له أوله تأويل قطعي البطلان اهـ وعبرة جـ هنا وقفة عادلة لباغية بخلاف عكسه ان حكمنا بانهم في الحالة الاتية في بابهم اهـ (قوله وهو ممن لا يصدق ٩٣ فيه) أي الاعسار كان عرف له مال

قبل وادعى تلفسه (قوله وهذا كله عند خوف الوقت) أي خوف خروجه (قوله وهو كذلك) أي خلافا لما قال سم على منتهج والقياس ان بقية الانواع كذلك وقال عميرة وأما باقي الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اهـ والاقرب ما قاله عميرة (قوله والافله فعلها) أي وان اتسع الوقت ففرع يـ لو كان بعلم زوال الخوف وقد بقي من الوقت قدر ركعة وجب تأخير الصلاة الى زوال الخوف لا مكانها ادعاء على

الفتوى عليه اهـ وهو المعتمد كما هو المرجح فيما لوصلى في موضع نجس (وان عجز عن ركوع أو سجود أو ما) به للضرورة (والسجود أخفض) من الركوع وجوبا يتميزا بينهما وهذا ان اللفظان منصوبان بتقدير جعل كما صرح به في المحرر أو يكون خبرا بمعنى الامر أي يلزمه ذلك (ولهذا النوع) أي صلاة شدة الخوف سفر أو حضرا (في كل قتال وهزيمة مباحين) لان المنع منه ضرر وذلك كاتفاقه في قطاع الطريق والفتنة العادلة في قتال الباغية دون عكسه لانه اعانة على معصية (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحو ذلك حيث لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ لوجود الخوف (وغريم عند الاعسار وخوف حبس) دفعا للضرر بالحبس ان لم يكن بهينة وهو ممن لا يصدق فيه نعم لو كان له بهينة ولكن الحاح لم يسمعها الا بعد الحبس فهي كالعدم فيما يظهر كما قاله الاذري ولا اعادة هنا وكما تجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الاولى كما صرح به الجرجاني فيصلي بطائفة ويستعمل طائفة في رد السيل واطفاء النار وهذا كله عند خوف فوت الوقت وعلم من ذلك ان صلاة شدة الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الامن والافله فعلها فيما يظهر كما مر نظيره في صلاة فاذا الطهورين ويصلي في هذا النوع أيضا العبد والكسوف بقسميه ما والرواتب والتراويح لا الاستسقاء نه لا يفوت ولا الفاتنة بعذر كذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر فيما يظهر لا يصليها طاب عبد وخاف فوته لوصلى منه كمالان الرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محلها وهذا محصل نعم ان خشى كونه

هيئته من غير خلل كما ارتضاه مـ وهكذا فرأى جمعه هل هو منقول اهـ سم على منتهج وقد تبادر من الشارح خلافه فليتأمل وهو الذي يظهر الا ان لانه لا ضرورة الى اخراج بعض الصلاة عن وقتها ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله فيما يظهر) أي وعليه فلو حصل الامن بقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالنظر البين خطؤه (قوله ويصلي في هذا النوع) ومثله بقية الانواع الثلاثة بالاولى اهـ جـ لكن قد مناعنه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الانواع وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها أو ما اذا فعلت فرادى فقد يتوقف في مجي بقية الانواع فيه لان تلك انما تفعل اذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت (قوله العبد والكسوف بقسميهما) أي الفطر والاضحى وكسوف القمر والشمس (قوله خيف فوتها بالموت) أي الفاتنة بعذر ومثله يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف (قوله بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر) أي فيصليها حال خروجها من المعصية ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد وهو قياسي ما قدمه من استحباب الترتيب في الفوائت وان كان المتأخر فات بغير عذر (قوله ولا يصليها) أي صلاة شدة الخوف

المخبرين وجوب الاستئناف لان حاصل اخبارهم يسبق أخرى لهم ان تحرم هؤلاء باطل لوقوعه مسبوقا بجمعة صحيحة والفرق

(قوله اذا خاف ضياعه) واستشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع انما يجوز كذلك قال سم على منهج نقلا عن الشارح مانعه واعتمد رعن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصله وبرد الاشتغال بانقاذ نحو الغريق فانهم جملوه كالجماع ان فيه تحصيل ما كان حاصله أو وردت عليه ذلك فحاول التخلص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي اعتبار كون المراد بالحاصل ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظرا وقضية الجواز اذا كان الغريق عبده مثلا فليجروا اه سم على منهج (قوله ويلزمه فعلا ثانيا) أى في حال تلطمه بالنجس فقط اه مؤلف ويحتمل الاعادة مطلقا لان هذا نادر وهو الاقرب واذا أدركه فليس له العود لمحل ٩٤ الاول ولو كان اما ما فيما يظهر أخذ من اطلاقهم ويوجه بأن العمل الكثير انما

اغتنق في سعيه لتخليص متاعه لانه ملحق بشدة الحرب والحاجة هنا قد انقضت باستيلائه على متاعه فلا وجه للعود (قوله) أو الى غيرها بطلت مطلقا (قوله) أى كثيرا كان أو قليلا (قوله) فلا بطلان مطلقا (قوله) أى ويأتى في القضاء ما قدمناه فحين خطف نعله (قوله) وعلى الاول يؤخر الصلاة (قوله) أى وان تعددت وينبغي ان لا يجب قضاؤها فور العذر في فواتها (قوله) بانقاذ غريق (قوله) أى أو أسير (قوله) أو دفع صائل عن نفس أو مال (قوله) أى لغيره بقرينة ما مر في قوله للخوف على ماله حيث جوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب التأخير هنا (قوله) على ميت خيف انفجاره

أو كينا أو انقطاعه عن رفقة كما صرح به الجرجاني فله ان يصلها لانه خائف ولو خطف نعله مثلا في الصلاة جازت له صلاة شدة الخوف اذا خاف ضياعها كما أفتى به الوالدرجه الله تعالى تبعا لابن العماد ولا يضر وطؤه النجاسة كحامل سلاحه الملتص بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانيا على المعتمد والمسئلة مأخوذة من قولهم انه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوفه من انقطاعه عن رفقة ومن تعليلهم بعدم جوازها ان خاف فوت العدو وبأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وقول الدميري لو شردت فرسه فقبضها الى صوب القبلة شيئا كثيرا أو الى غيرها بطلت مطلقا محمول على ما اذا لم يخف ضياعها بل بعدها عنه فتكلف المشي أما عند خوف ضياعها فلا بطلان مطلقا كما أفاده الشيخ وقال انه مأخوذ من كلامهم (والاصح منعه لمخرم خاف فوت الحج) أى لو قصد المحرم عرفات ليلا وبقى من وقت العشاء مقدار ان يصلاها فيه على الارض فانه الوقوف وان سار فيه الى عرفات فاتته العشاء لم يجز له ان يصل صلاة شدة الخوف لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يروم تحصيل ما ليس بحاصل فاشبه خوف فوت العدو عند انهمزامهم كما مر والناس في ان يصليها لان الضرر الذي يلحقه بفوات الحج لا ينقص عن ضرر الحبس أياما في حق المديون وعلى الاول يؤخر الصلاة وجوبا ويحصل الوقوف كما صوبه المصنف خلافا للرافعي لان قضاء الحج صعب وقضاء الصلاة هين وقد عهد تأخيرها بما هو أسهل من مشقة الحج كتأخيرها للجمع والمراد بتأخيرها تركها بالكيفية ولو أمكنه مع التأخير ادراك ركعة جاز قطعه بالضرورة كما ذكره الاسنوى وغيره وصرح به القاضي وليس للعازم على الاحرام التأخير وألحق بعضهم بالمحرم فيما مر المستعمل بانقاذ غريق أو دفع صائل عن نفس أو مال أو صلاة على ميت خيف انفجاره ولو ضاق وقت الصلاة وهو بارض مغسوبة أحرم ماشيا كهارب من حريق كما قاله القاضي والجيلي ومثل الوالدرجه الله تعالى عمن وجبت عليه الصلاة والعمرة ولا يمكنه الا احداهما بان نذر ان يعتمر في وقت معين فهل يقدم العمرة عليها فاجاب بأنه يجب عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف عرفة عليها (ولو صلاها) صلاة شدة

أى فيتركها رأسا وبقى ماله أو أرض عليه انقاذ الغريق أو الأسير أو انفجار الميت وفوت الحج فهل يقدم الخوف الحج أولا فيه نظرا والاقرب الثاني ويوجه بأن الحج يمكن تداركه ولو بمشقة بخلاف غيره (قوله أحرم ماشيا) أى وجوبا وظاهره انه لا يفعلها بالايماه في هذه الحالة ولا يكلف عدم اطالة القراءة وهو ظاهر لان هذه صفة صلته في شدة الخوف وقد جوزناها له هنا التخلص من المعصية والمحافظة على فعل الصلاة في وقتها (قوله كما قاله القاضي والجيلي) قال الاذرعى وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره اه واعتمده مراه سم على منهج (قوله كما يقدم وقوف عرفة عليها) قال حج بعد ذكره هذا وليس في محله لان الحج يفوت بفوات عرفة والعمرة لا تفوت بفوات ذلك الوقت اه وقد يقال بل تفوت لان المعين بالجعل كالمعين بالشرع نعم رد على ما قاله الشارح انه انما امتنع الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو منتف في العمرة بتقدير فوتها (قوله ولو صلاها) غاية في وجوب القضاء

بين هذه وما لو خرج الوقت وهم فيها انهم هناك احرما بالجمعة في وقتها والصورة انهم يجهاون خروجه في انائها فعندوا بخلاف هذه فتأمل (قوله راجع الى الاتمام فقط) أي لا الى ما قبله أيضا من استحباب الاستئناف اذ هو منتف ثم كما هو المراد التسمية في مطلق الاتمام لا بغيره وواجبا والا فاذى مر في خروج الوقت وجوب الاتمام ظهرا (قوله وبجث الاماماته

(قوله من غير أن يحاصرهم) يعني العدو (قوله قضوا في الاظهر) قال عميرة لو ظن ان العدو يقصده فبان خلافه فلا قضاء قطعا نقله في الكفاية عن البندنجي والشخ في المذهب اه وعبارة شرح الارشاد لشيخنا لم يقضوا كما في المجموع اذ لا تفريط لان النية لا يمكن الاطلاع عليها اه سم على منتهج قال حج وفي المجموع وغيره لو بان عدو الكنيته الصلح أو التجارة فلا قضاء لانه هنا لا تقصيره منه في تأمله اذ لا اطلاع له على نيته اه في فصل فيما يجوز لبسه في قوله وما لا يجوز أي وما يتبع ذلك كالاستباح بالدهن النجس (قوله يحرم على الرجل) أي ولو ذميا لانه مخاطب بفروع الشريعة ٩٥ ومع ذلك لا يمنع من لبسه لانه

لم يلتزم حكمنا فيه فكالم يمنع من شرب الخمر كذلك لا يمنع من لبس الحرير (قوله استعمل الحرير) وهو من الكباثر (قوله بفرش وغيره) أي ولو غير منسوج كما يأتي (قوله لا مشيه عليه) قال سم على حج قوله لا مشيه الخ أقول قياس ذلك بالاولى انه لو أدخل يده تحت ناموسية مثلا مفتوحة وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضه تحتها لم يحرم لان ادخال اليد تحت لاخراج الكوز ثم لوضعه ثم لاخراجها ان لم ينقص عن المشي على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجاب به مر على الفور مع موافقه على حل المشي فليتأمل (قوله ولا الديباغ)

الخوف (اسود) كابل وشجر (ظنوه عدوا) لهم أو كثيرا بان ظنوا كونه أكثر من ضعفنا ولو كان ذلك باخبار عدول لهم (فبان) الحال (بخلافه) أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل فكذلك أنوار أو ماء أو أن يقربهم حصنا يكتفون به منه أي من غير أن يحاصرهم فيه كما هو ظاهر أو شكروا في شيء من ذلك وقد صالوها (قضوا في الاظهر) لتفريطهم بغطتهم أو شكهم وظاهر كلامه انه لا فرق بين ان يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب وصلاة شدة الخوف هنا مثال والضابط ان يصلوا صلاة لا تجوز في الامن ثم يتبين خلاف ظنهم فشم ذلك صلاة ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسافان والفرقة الثانية من صلاة ذات الرقاع على رواية سهل بن أبي حنيفة ومقابل الاظهر لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة ولا ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للعجارب وغيره وما لا يحل اقتدى به المصنف كالاكثرين فقال في فصل فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز (يحرم على الرجل) والخنثى المشكل احتياطا (استعمل الحرير) ولو قرا (بفرش وغيره) من تسترون وتستر واتخاذ ستر وغيرهما من سائر وجوه الاستعمال لا مشيه عليه فيما يظهر لانه لم يفارقه له حالا لا بعد استعماله عرفا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الديباغ وقول حذيفة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ وان يجلس عليه ومرا انه صلى الله عليه وسلم أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذا حرام على ذكور أمتي حل لأنهم ووجه الامام تحريمه بان فيه معني الخيلاء لانه ثوب رفاهية وزينة وابداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال ولا ينافيه ما في الامن من كراهة لبس اللؤلؤ والرجل وعمله بانه من زى النساء لان الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضيا للتحريم بل مع ما انضم اليه مما ذكر على ان الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبه بهن كعكسه لما يأتي في الامام مبنى على ان ذلك مكروه أو محمول على ان مراده من جنس زى النساء لانه زى مخصوص بهن وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته أو غالبا في زيهن وكذا يقال

من عطف الخاص على العام (قوله ومرا انه صلى الله عليه وسلم) أي في الآية (قوله وزينة) عطف تفسير (قوله مما ذكر) أي من ان فيه مع معني الخيلاء الخ (قوله وكذا يقال في عكسه) ومنه ما يقع لنساء العرب من لبس البشوت وحل السكين على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختصت النساء أو غلب فيهن زى مخصوص في أقليم وغاب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل ان نساء قري الشام يتزين بزي الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزراعة ويفعلن ذلك فهل ثبت في كل اقليم ما جرت عادة أهله أو ينظر لا كثر البلاد فيه تنظر والا قرب الاول ثم رأيت في حج نقلا عن الاسنوي ما يصرح به وعبارته وما افاده أي الاسنوي من ان العبرة في لباس زى كل من النوعين حتى يحرم التشبه بهن فيه بعرف كل ناحية حسن اه وعليه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمحصر الا ان من لبس قطعة شاش

يجوز) أي يحتمل (قوله ظهر يومها) ظاهره ولو مع احتمال السبق وعدمه وكان وجهه النظر لما قدمه من جواز الظاهر حينئذ على رؤسهن حراما لأنه ليس بتلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم فليتنبه له فإنه دقيق وأما ما يقع من الباسن ليلة جلانهن عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لأن هذا الذي مخصوص بالرجال (قوله ويحل منه خيط السجدة) بيان للمستثنى فلا يقال أنه تكرار مع ما قبله (قوله ولا نهأولى بانتقاء الخيلاء) توقف مر فيما لو أرخى نحو ناموسية صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال تناول الكوز من تحتها ووضعها تحتها وقال ينبغي أنه إذا لم يعد ذلك له أن لا يحرم بمجرد تناوله الكوز وردها موضعه ولو رفعت صحابة من حرير حرم الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعد مستعملا أو ممتعة فيها ولو جعل تحتها مما يلي الجالس ثوب من كتان مثلا متصلة به لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كالألوان التي كان ظاهرها الحرير الذي هو من كتان فإنه يحرم لأنه مستعمل للحرير ولو رفعت الصحابة جدا بحيث صارت في العلوك والسقوف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وإن حرم فعله مطلقا واستدامته أن حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت الصحابة فصار ظلهما غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجلوس ٩٦ فيه لأنه مستعمل لها كالألوان التي كان تحتها الحرير من غير أن يحتمل على غيرها كذا أجاب مر

بعد السؤال عنه والمباحنة فيه فليتامل اه سم على منهج وقول سم متصلة بها أي بان جمعت بطانة لها (قوله الذي ينظم فيه أغطية الكيزان) فرع منه ينبغي وفاقا لم رجواز تعليق نحو القنديل بخيط الحرير لأنه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز ومن توابع جواز جعلها له تعليقها وحملها وهو أخف منه اه سم على منهج فرع الوجه حل غطاء الكوز من الحرير وإن كان

في عكسه وألحقوا بالرجل الخنثى للاحتياط كما مر والتقييد في بعض الأخبار باللبس والجلوس جرى على الغالب فيحرم ما عداهما كالألوان عليه بقية الأخبار وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بحرمة استعمال الحرير وإن لم يكن منسوبا بدليل استثنائهم من الحرمة خيط السجدة وليقة الدواة والأوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لأنه يشبهه الاستحالة (ويحل للمرأة لبسه) لما مر في الخبر حل لانهم ولان تزيين المرأة بذلك يدعو إلى الميل إليها وطئها فيؤدي إلى ما طلبه الشارع من كثرة النسل ويجوز للرجل وغيره لبس ثوب خيط به ولا يأتى فيه تفصيل المذهب لأنه أهون ويحل منه خيط السجدة كما في المجموع ويلحق به كما قاله الزركشي ليقه الدواة لاستتارها بالخبر كأنه نقد غشي بغيره ولا نهأولى بانتقاء الخيلاء من التطريف ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذي ينظم فيه أغطية الكيزان ونحوها من العنبر والصندل ونحوها والخيط الذي يمد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياصة بل أولى بالحل وجوز الفوري للرجل من كيس المصنف أما كيس الدراهم وغطاء العمامة منه فقد تقدم في الآية أن الأرجح حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير ونحوه من الملوك كما نقل عن الماوردي لقلة زمنه ولا لباس عمر سراقه سوارى كسرى وجعل التاج على رأسه وإذا جاءت الرخصة في لبس الذهب للزمن اليسير في حالة الاختيار وإن ذلك القدر لا يعد استعمالا فالحرير أولى ذكره الزركشي وغيره والأولى في التعليل ما في مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولولا أنه كما أفتى به المصنف

بصورة الأثناء إذا استعمال الحرير جائز للحاجة وإن كان بصورة الأثناء اه سم على حج (قوله وغطاء ونقله العمامة منه) ويحل الحرمة في استعمال غطاء العمامة إذا كان هو المستعمل له أما لو كانت زوجته مثلاً هي التي تباشر ذلك فهل يحرم لأنها مستعملة له فيما ليس لبسها ولا اقتراشاً أم لا فيه تطرؤ الأقرب لأول لأنها إنما تستعملته لخدمة الرجل لأنفسها (قوله أن الأرجح حرمة عليه) أي حرمة كيس الدراهم ومثله غطاء العمامة ونحوه وعبرة شيخنا الزيادي وكذا يحل كيس الدراهم وغطاء الكوز على تطرفيهما والمعمد تحریم كيس الدراهم ومثله غطاء العمامة اه (قوله وجعل التاج) أي تاج كسرى (قوله والأولى في التعليل) وعلى هذا فينبغي أن يكون اللباس من الملوك حراماً ولا يعارضه فعل عمر المذكور لجواز أن يكون ذلك من عمر أغرض كتحقيق أخباره صلى الله عليه وسلم أسراقة بذلك (قوله ولولا المرأة) أي ولو كانت الكتابة لأجل المرأة لكونها الطالبة لها دون الزوج وظاهر كلام الشارح الحرمة سواء كان الكاتب رجلاً أو امرأة وعبرة حج ويحرم خلاف الكبرين كتابة الرجل لا المرأة قطعاً لا فالمن وهم فيه الصداق فيه ولولا أنه لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب كذا أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه بما لا يجدي اه

إذا صار عدم إعادة الجمعة أمراً عادياً لا يختلف كما هو الواقع (نوله لتحصل له الجماعة) أي التي هي شرط لانعقادها كما هو وعبرة
التخفة الآتية الآتية. أعو الامامة فانهم ما شرطان هذا لانعقاد كما مر إذا لا يمكن انعقاد الجمعة مع الانفراد انتهت (قوله في قرية

وأطال في ذلك وحاصله الفرق بين كتابة الرجل في حرم ولولا امرأة وبين كتابة المرأة يجوز ولو لرجل ويمكن حمل كلام الشارح
عليه بان يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب الرجل وقد يدل عليه فرقه بين الحياطة والكتابة بان الكتابة
استعمال بخلاف الحياطة وفي سم على منهم جوزم بحثا نقش الحلي للمرأة والكتابة عليه لانه زينة للمرأة وهي تحتاجه للزينة
وبحث ان كتابة النساء على ثوب الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز عليها للرجل والا فلا فليتأمل في فرع قد يستل عن
الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله ان كتابته راجعة لنفس حروفه
الدالة عليه بخلاف تحليته بالكتابة ادخل في التعليق به اه سم على منهم وقوله ان احتاجت اليها في حفظه ينبغي ان مثله
كتابة التماس في الحرير اذا نظر باخبار الثقة أو اشتمل انفعه لدفع صداع أو نحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه
ويؤيد هذا ما ساقى من حل استعماله لدفع القمل ونحوه وهل يجوز للرجل جعل تكة اللباس من الحرير أو لانيه نظروته
بالدرم عن الزيادة الجواز فليراجع (أقول) ولا مانع منه قياسا على خيط المفتاح حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من السكبان
ونحوه وقياس ذلك أيضا جوار خيط الميزان للعلة المذكورة ولا احتياجا كثيرا ٩٧ (قوله ولا اتخاذه) عطف على قوله

لا كتابة الصداق الخ أي
فلا يحل واحد منها (قوله
وهو الوجه) في حاشية
الزيادة تقييد الجواز بما
إذا قصد اللباس لمن له
استعماله والاحرم
في فرع يراجع اللباس
الحرير للدواب وهل
حرمة ستر الجدران
تستلزم حرمة اللباس
الدواب أو يفرق والمنجبه
الآن وفاقا لم حرمة

ونقله عن جماعة من اصحاب وهو المعقدون نوزع فيه وليس تكياطة أثواب الحرير للنساء كما
زعمه الاسنوي وغيره وارتضاه الجوزي وقال في الاسعاد انه الوجه لان الحياطة لا استعمال
فيها بخلاف الكتابة ولا اتخاذه بل لبس كما أفتى به ابن عبد السلام قال لكن اتعده دون اثم اللبس
وما ذكره هو قياس اناء النقد لكن كلامهم ظاهر في الفرق بينهما ما من وجوه متعددة وهو
الوجه فلو حل هذا على ما اذا اتخذه ليلبس به بخلاف ما اذا اتخذه لمجرد القنية لم يبيعه ولا لبس
درع نسج بقليل ذهب أو زر باز راره أو خيط به لكثرة الخيلاء وقد أفتى ابن رزين بانهم من يفصل
للرجال الكلو ثياب الحرير والاقصاع ويشترى القماش الحرير ويبيعه لهم أو ويخيطه لهم أو
يبيع الذهب للباسهم (والاصح تحريم اقتراشها) اياه للسرف والخيلاء بخلاف اللبس فانه يزنها
للحيل كما هو الثاني يحل كلبسه وسيأتي ترجمه (و) (الاصح) (ان للولي) (الاب أو غيره) (الباسه)
أي الحرير (الصبي) ولو مرأته وتزينه بالحلي ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيد اذ ليس له
شهامة تنافي في خنوته ذلك ولانه غير مكاف ومقابل الاصح ليس للولي الباسه في غير يوم العيد

١٣ نفيه في لانها لا تنقص عن الجدران لان اللباسها محض زينة وليست كصبي غير مميز ومجنون لظهور الغرض
في اللباسه والانتفاع به في فرع التفرج على الزينة المحرمة لكونها بنحو الحرير حرام بخلاف المرور لحاجة وامتناع ابن الرفعة
من المرور ايام الزينة كان ورعا مر ولو أكره الناس على الزينة المحرمة لم يحرم عليهم فهل يجوز لتفرج عليها بنحو المنع لان
ستر نحو الجدران بالحرير حرام في نفسه وعدم حرمة وضعه لعذر الا كراه لا يخرج عنه الحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه
يحرم التفرج عليه لانه رضا به فليراجع اه سم على منهم وقوله وفاقا لم ومن ذلك في الحرمة اللباس الحلي لما علل به
وقول سم هنا ولو أكره الناس الخ وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فربما بالحرير الخالص مع كونهم لوزينوا
بغيره أو بما أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك (قوله أو يخيطه لهم) وكأنه ياطة النسج بالطريق الاولى
(قوله وأن للولي) أي عن له ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لهما اللباس الحرير فيما يظهر (قوله اللباسه
الصبي) في فرع اعتمد مر ان ما جاز للمرأة جاز للصبي فيجوز اللباس كل منهما ان علما من ذهب حيث لا اسراف عادة اه سم
على منهم (قوله وتزينه بالحلي) المراد بالحلي ما يتزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي
اللباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلي وأما الحياطة المعروفة فينبغي حل اللباس له لانها مما يتزين به النساء ومما يدل على
جوازها للنساء قوله السابق والخيط الذي تعقد عليه المنطقة وهي التي يسمونها الحياطة وفي كلام بعضهم ان كل ما جاز
للنساء لبسه جاز للولي اللباسه للصبي

(أخرى) أي أوفى قرينه حيث جازفها التعدد كما هو ظاهر فليراجع (قوله بل يحتمل عودهم) أي قبل التصوم وأحرم بالاربعةين
 فالانقضاء كان قبل الصلاة في الخطبة كما صرح به رواية مسلم وأما رواية البخاري انفصوا في الصلاة فمحمولة على الخطبة
 (قوله قلت الأصح حل اقتراسها) خرج باقتراسها استعمالها في غير اللبس والفرش فلا يحل ومنه ما جرت به عادة النساء من
 اتخاذ غطاء من الحرير لعمامة زوجها أولت غطي به شيء من أمتعتها وان كانت معدة للبس كالسبي إلا أن بالبقيعة فإن ذلك ليس
 بلبس ولا اقتراس بل هو مجرد الحيلاء ٩٨ لكن قد يشكك في هذا حوازي كتابة المرأة للصدق في الحرير مع أنه ليس

بل بمنعه منه كغيره من المحرمات والحق الغزالي في إحيائه المجنون بالصبي وبدل على ذلك
 التعليل وهو المتمد (قلت الأصح حل اقتراسها) أي (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم)
 كلبس سوا في ذلك الحلية وغيرها فإن فرش رجل أو نثى عليه غيره ولو خفيفا مهلهل النسيج
 كما في المطلب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة مخشوة به وعلى نجاسة بينه وبينها
 حائل حيث لا تلتقي شيئا من بدن المصلي وثيابه قال الأذري وصوره بعضهم بما إذا اتفق في دعوة
 أو نحوها أما لو اتخذ له حصيرا من حرير فالوجه التحريم وإن بسط فوقها شيئا لما فيه من السرف
 واستعمال الحرير لا محالة اهـ والوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاه إطلاق الأصحاب
 ثم أخرج المصنف من حرمة الحرير على الرجل ما تضمنه قوله (ويحل للرجل) والخنثى (لبسه
 للضرورة كحرو برد مهلكين) أي شديدين يتضرر منهم أو يخاف من ذلك تاف نحو عضو
 أو نفقة إزالة للضرر ويؤخذ من جواز لبسه جواز استعماله في غيره بطريق الأولى لأنه
 أخف (أو جلاء حرب) جاز بضم الفاء وفتح الجيم والمد وفتح الفاء وسكون الجيم أي بغتتها (ولم
 يجد غيره) يقوم مقامه للضرورة وجوز ابن كعب اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال وإن وجد
 غير الحرير مما يدفع لما فيه من حس الهيئته وانكسار قلوب الكفار كتخية السيف ونحوه
 ونقله في الكفاية عن جماعة وصححه والأوجه خلافه أخذ بظاهر كلامهم (و) يجوز له أيضا
 (للحاجة) ولو ستر المورة به وفي الخلوة إذا لم يجد غيره وكذا ستر ما زاد عليها عند الخروج للناس
 (كحرب وحكة) لأنه صلى الله عليه وسلم أرخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبسه للحكة
 متفق عليه والحكة بكسر الحاء الجرب اليابس (و) الحاجة في (دفع قمل) لأنه لا يقبل
 بالحاجة قال السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهر أنها مرة واحدة اجتمع
 فيها الحكة والقمل في السفر وحينئذ فقد يقال المقتضى لترخص انما هو اجتماع الثلاثة
 وليس أحدهما بمنزلة الثاني في اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها إلا بدليل واجب
 به من تسليم ظهور أنها مرة واحدة يمنع كون أحدها ليس بمنزلة الثاني في الحاجة التي عهدا ناطة
 الحكم بها من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدها
 لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فلا فرق في ذلك بين السرف والحضر كما أطلقه
 المصنف وصرح به في المجموع ويؤخذ من قوله الحاجة أنه لو وجد مغنيا عنه لم يجز لبسه
 كالنفاذ بالنجاسة واعتمده جمع ونزع بعض الشراح فيه بأن جنس الحرير مما أبيع أغبر
 ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للحرير لا تأتي من النجاسة حتى تباح لاجلها
 فعدم إباحته الغير التداعي انما هو لعدم تأتبه فيها لا لكونها أغلظ على أن لبس نجس

لبسا ولا فرشاً ودوام
 الصداق عندها بعد
 الكتابة كادامة البقيعة
 فالاقرب الجواز فيها (قوله
 فإن فرش رجل الخ)
 وخرج بفرش مالهو خاطه
 عليه من فوق دون أسفل
 فيحرم الجلوس عليه لأنه
 حينئذ ليس كخشو الجبة
 (قوله على مخدة الخ) يؤخذ
 من هذا حل ما جرت به
 العادة من اتخاذ مجوزة
 بطانتها حرير وظهارتها
 صوف وخياطة المجمع
 على البطانة لأن البطانة
 حينئذ تصير كخشو الجبة
 المذكور وهو ظاهر (قوله
 محشوة به) أي الحرير
 (قوله عدم الفرق) أي
 بين ما لو اتفق له ذلك في
 دعوة وغيرها (قوله كحر
 وبرد مهلكين) قال في
 القسوت والظاهر أن في
 معنى خوف المسلاة
 خوف ما اشتد ضرره
 كالحمى والبرص وبطء البرء
 وكل ما يجوز العدول إلى
 التيمم وإن لم يكن مهلكا

اه سم على منهج (قوله أخذ بظاهر كلامهم) والفرق بينه وبين تخية السيف أن التخية مستهلكة غير العين
 مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيهما اهـ عميرة (قوله عند الخروج للناس) أي ولو بارئاء
 وتعمم وسيأتي ما فيه (قوله لأنه لا يقبل) في المختار قل رأسه من باب طرب وعليه فيقرأ ما هنا بفتح المثناة التحتية وفتح الميم
 ويكون المعنى لا يقبل من لبسه (قوله الثلاثة) هي الحكة والقمل والسفر (قوله لم يجز لبسه) معتمد (قوله على أن لبس نجس

جمع بين الاخبار (قوله لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض) قال الشهاب سم في حواشي المنهج هذا صريح في أن صورة المسئلة حيث كانوا بحيث تصح صلاتهم في أنفسهم لم يقصر وافي التعلم لأنهم لو قصر وافصلاتهم باطلة من أصلها فلا يصح التعليل حينئذ بالارتباط لكن شيخ الاسلام في شرح الروض أي الذي تبعه الشارح اذا ما هنا الى قوله لان الجماعة المشترطة هنا الصحة

العين الخ) أي اما المتنجس فلا يتوقف حله على ضرورة كما باني (قوله على ما تقدم) أي من انه اذا وجد مغنيا عنه لم يجز ليسه
 وفرع اذا انزرو لم يجد ما يرتدي به ويتعم من غير الحرير قال أبو شيكيل الجواب انه لا يبعد ان يخصص له في الارتداء أو التعم به اذا لم يجد غيره وكان تركه يزرى بمنصبه فان خرج متزرا مقتصر على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك الالتفات الى ما يزرى بالمنصب لم تسقط بذلك مرواته بل يكون قاء للافضل وان لم يقصد ذلك ٩٩ بل فعل ذلك انخالا علوتهم اونا

بالرواة سقطت مرواته
 كذا في الناشري باسـط
 من هذا اه سم على
 منهج ومن ذلك يؤخذ ان
 لبس الفقيه القادر على
 لتجمل بالثياب التي جرت
 بها عادة امثاله ثيابا دونها
 في الصفة والهيئة ان كان
 لهضم النفس والاقتداء
 بالسلف الصالحين لم يخل
 بمرواته وان كان لغير ذلك
 اخل بها ومنه ما لو ترك
 ذلك مع لادان حاله معروف
 وانه لا يزيد مقامه عند
 الناس باللبس ولا ينقص
 بعده وانما كان هذا
 بخلافه فان من نصب
 الفقهاء فكاه استهزا
 بنفس الفقه (قوله بكسر
 الدال وفتحها) والكسر
 أفصح (قوله المصمت) هو
 بضم الميم وسكون الصاد
 وفتح الميم الثانية وبالمنشاة
 من قولك اصمته أنا فاموس

العين يجوز لما جازله الحرير فهم مستويان فيها وفي كلام الشيخ في شرح منهجه ما يدل على
 ما تقدم (و) للحاجة (للقفال كديباج) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ من التديج
 وهو النقش والتزيين أصله ديباه بالهاء ووجهه ديباج وديباج (لا يقوم غيره) في دفع السلاح
 (مقامه) بفتح الميم لانه من ثلاثي تقول قام هذا مقام ذلك بالفتح واقته مقامه بالضم صيانة
 لنفسه وذلك في حكم الضرورة اما اذا وجد ما يقوم مقامه فيحرم عليه وأعاد المصنف هذه
 المسئلة لئلا يتوهم ان الجواز فيما مر بخصوص بحالة الفجأة فقط دون الاستمرار (ويحرم) على
 الرجل والخنثى (المركب من ابريسم) أي حرير بأي أنواعه كان وهو بكسر الهمزة والراء
 وفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء وهو فارسي معرب (وغيره) كغزل وقطن (ان زاد وزن
 الابريسم) على غيره لان الحكم للغالب خصوصا اذا اجتمع حلال وحرام والحرام أغلب (ويحل
 عكسه) وهو مركب نقص فيه الابريسم عن غيره كالخرسده حرير ولحمته صوف تغليبا الجانب
 الاكثر فيهما (وكذا) يحل (ان استويا) وزنا فيمركب منهما (في الاصح) لانه لا يسمى ثوب حرير
 والاصل الحل وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما انهما نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب
 المصمت من الحرير أي الخالص فاما العلم أي الطراز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به وعلم من
 قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه أو مساواته لغيره بخلاف القفال ولو
 تغطي بلحاف حرير وغشاه بغيره اتجه أن يقال ان خاط الغشاء عليه جاز لكونه كحشوا الجبة والا
 فلا يفرق بينه وبين ما مر في الجلوس على فرش الحرير بحائل وان لم يتصل به بنحو خياطة بان
 الحائل فيه يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا وحيث لم يحرم ما مر كره ولو شك في كثرة الحرير أو
 غيره أو استوائهما حرم كما جزم به في الانوار ويفرق بينه وبين عدم تحريم المصتب اذا شك في كبر
 الضبة باعمل بالاصل فيهما اذا اصل حل استعمال الاناء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير
 المرأة واستمرار ملابسة الملبوس لجميع البدن بخلاف الاناء وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين
 ومقابل الاصح الحرمة تغليبا لها واختاره الاذري وقيل العبرة بالظهور لا بالوزن والجمهور على
 الاول (ويحل) لمن ذكر (ما) أي ثوب (طرز) أو رفع بحرير ولم يجاوز كل منهما قدر أربع أصابع
 مضمومة دون ما جاوزها الخبر ابن عباس السابق مع خبر مسلم نسي رسول الله صلى الله عليه

بالمعنى (قوله اتجه ان يقال ان خاط الغشاء عليه جاز) أي من أعلى واسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كحشوا الخ (قوله والاصل
 تحريم الحرير) مقتضاه انه لو شك في الحرمة المطرزة بالابرة حرم استعمالها وهو المعتمد وان كان قياس المصتب الحل لان
 الاصل جواز استعمال القماش والحرير طارئي (قوله وقيل العبرة بالظهور) هذا يستفاد من قوله قبل خلافا للقفال (قوله
 قدر أربع أصابع) أي عرضا وان زاد طوله اه زيادي فليتأمل بينه وبين ما بالهاسم وفي سم على منهج ظاهر كلامهم ان
 المدار قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها ويؤيده ما في الخادم
 عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من

صيرت الى آخر عبارته حرفا بحرف الا قول الشارح وعلم مما تقر الخجل ذلك على ما اذا قصر وافي التعلم والاصحح الجمعة واعتمده
مر ولا ينبغي ان هذا جمل لا يقبله الكلام فتأمل بانصاف انتهى وسبقه الى ذلك لشهاب حج كاسياق عنه (قوله ومعلوم

غيرها اه فلو لا ان المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طولها على غيرها معني فلي تأمل في فرع هذا كروا ان الترقيع كالتطريز
فهو المراد الخيط المرقع به او القطعة التي يرقعها في غيرها والوجه ان المراد اعم منهما وقد وافق مر على ذلك اه زاد على حج
بعد ما ذكر ويحتمل ان لا يتقيد الطول بقدر فلي تأمل أي في التطريز لا الترقيع مر اه فيكون الحاصل من كلامهم انه تحرم
زيادته في العرض على اربع أصابع ولا يتقيد بقدر في الطول (قوله تعددت محالهما) أي الطرز والرقع المتعددين (قوله بحيث
يزيد الحرير على غيره) ظاهره انه لا فرق في غير الحرير من الثوب بين ظهارته وبطائنه وحشوه مثلا وهو ظاهر قال به ضمهم
ويؤخذ من كلام الشارح حل لبس ١٠٠ القواويق القطيفة لانها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لان هذه انما

تفصل على هذه الكيفية
التي يغلونها ليتوصل بها
الى الهيئة التي يمدونها
زينة فيما بينهم بحسب
العادة وليست كالرقع
التي الاصل فيها ان تتخذ
لاصلاح الثوب وهذا
هو الوجه (قوله جعل
الطرز الذي هو خالص)
ومنه ما اعتيد الا ان من
جعل قطع الحرير على
نحو البشوت (قوله قد
يحرم ذلك في بعض النواحي)
أي وان لم يزد وزنه (قوله
عند من قال بتحريم التشبه)
أي وهو المعتمد كما تقدم
(قوله أي جعل طرفه مسجفا
بالحرير) ومثل السجاف
الزهريات المعروفة لانها
مما تستمسك بها الخياطة
فهى كالتطريف في فرع
حسن في اتخاذ سجافا خارجا

وسلم عن لبس الحرير الاموضع اصبع أو اصبعين أو ثلاث أو أربع ويفرق بينه وبين المنسوج
بان الحرير هنامتميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة هنا على الاربع أصابع وان لم
يزد وزن الحرير ولو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم والا فلا خلافا
لما نقله الزركشي عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كم وان كل طراز لا يزيد على اصبعين
ليكون مجموعهما أربع أصابع قال السبكي والتطريز جعل الطراز الذي هو خالص من كبا على
الثوب أما المطرز بالابرة فالأقرب أي كما صرح به المتولي وغيره وحرم به الاسنوي انه كالمنسوج
حتى يكون مع الثوب كالركب من حرير وغيره لا كالطرز خلافا للذريعي في انه مثله وان تبعه
ابن ابي قري في تشبيهه نعم قد يحرم ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال
بتحريم التشبه بهن لا لكون الحرير فيه ويحرم المطرف والمطرز بالذهب على الرجل والخنثى
مطلبا وقد أفنى الوالد رحمه الله تعالى بتحريم لبس من ذكر عرقية طرزت بفضة أخذ به عموم
كلامهم في تحريم الذهب والفضة عليهما الا ما استثنوه (او طرف بحر بر قدر المادة) أي
جعل طرفه مسجفا بالحرير بقدر العادة الغالبة في كل ناحية سواء أجازت أربع أصابع أم لا
لما صرح به صلى الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها لها البنية بكسر اللام وسكون الباء أي رقعة
في طوقها من ديباج وفريحاها مكفوفة بالديباج وأنه كان له جبة مكفوفة الجيب أي الطوق
والكمين والفرجين بالديباج والمكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف أي سجاف وسواء
أكان التطريف ظاهرا أم باطنا كما يقتضيه اطلاقهم اما ما جاوز العادة فيحرم وانما لم يتقيد
ما هنا بأربع أصابع لانه محل حاجة وقد تمس الحاجة لزيادة عليها بخلاف ما يأتي فانه لمجرد
زينة فيتقيد بها وقضيته ان الترقيع لو كان لحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق
الروضة يقتضي المنع وألحق ابن عبد السلام بالتطريف طرفي عمامة كل منهما قدر شبر وافر
بين كل أربع أصابع بمقدار قلم من كتمان أو قطن قال الشيخ وفيه وقفة الا ان يقال تتبع العادة
في العمامة فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما اذا ما في العمامة من الحرير منسوج وقد

عن عادة أمثاله ثم انتقل ان له ذلك فيحرم على المستقل اليه دوامه لانه وضع بغير حق قيا ساعلى ما لو اشترى المسلم
دار كافر عاليتها على بناء المسلم ولو اتخذ سجافا عادة أمثاله ثم انتقل ان ليس هو عادة أمثاله فيجوز له ادامته لانه وضع بحق
ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله وقد تمس الحاجة لزيادة عليها بخلاف ما يأتي) الاولى بخلاف ما مر (قوله واطلاق
الروضة يقتضي المنع) معتمد (قوله وقد ينظر في كل منهما) أي بما قاله ابن عبد السلام وما قاله الشيخ والتعظيم هو المعتمد (قوله
اذ ما في العمامة من الحرير منسوج) هذا وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد خيط بها وعليه فلا
يتأتى النظر المذكور وعبارة حج بعد نقله كلام ابن عبد السلام وصورة المسئلة كما هو ظاهر أن السدي حرير وانما أقل وزنا من
العمامة وأنه لما بحرير في طرفها ولم يزد به وزن السدي فاذا كان المحوم بحرير رأسه التطريف

مما صر في صفة الأئمة أن الأمام إذا لم يكونوا في درجة واحدة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا تنه قديمهم الجمعة وقد يقال
 أن كانت هذه هذه التقصير كما صر فلا معنى للتقييد بما إذا لم يكونوا في درجة واحدة لأن صلاتهم باطلة بكل حال لتقصيرهم
 قوله ويحرم على غير المرأة المزعفر (أي باللعني الاتني في كلامه وهو قوله الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف الخ) قوله ولا
 يكره لغير من ذكر) يعني غير المرأة (قوله مصبوغ بغير الزعفران والعاء فر) أي أما المصبوغ بالزعفران فيحرم على مامرو المعصفر
 مكروه خروج من خلاف من منعه وينبغي تقييد الكراهة بما لو كثر المعصفر بحيث يدمع صفر في العرف وهل يكره
 المصبوغ بالزعفران حيث قل أولافيه نظرو الأقرب الأول ومثل المعصفر في عدم الحرمة الورس وفي شرح الروض ما نصه
 وظاهر كلام الأكثرين جواز المصبوغ بالورس لكن نقل الزكشي عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ الحاقه بالمزعفر اه
 وفي ج واختلف في الورس فألحقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الأكثرين حله وفي شرح مسلم عن
 عياض والمازري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتمده جمع متأخرون اه (قوله ويجل لبس
 الكتان والصوف) أي والخز اه حج وهو اسم دابة يؤخذ من وبرها الثياب فاطلق عليها ذلك كما في المصباح (قوله حتى مشاهد
 العلماء والصالحين) أي محل دفنهم (قوله بالثياب) أي غير الحرير أحد من قوله ويحرم ١٠١ الخ (قوله كما جزم به الأشعري في

مر أن العبرة فيه بالوزن مع غيره بزيادة الحرير بحيث زاد وزن الحرير الذي في العمامة حرمت
 والأفلاوان كان منها أجزاء كلها حرير كان السدي حرير أو بعض للحممة كذلك وأفتى الوالد
 رحمه الله تعالى بجواز الأزارار الحرير لغير المرأة قياسا على التطريف بل أولى ويحرم على غير
 المرأة المزعفر دون المعصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي حيث ذهب إلى أن الصواب
 تحريمه أيضا قال للأخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بها ولو صبغ بعض ثوب بزعفران
 فهل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الأربع أصابع أو كالمسجوع من الحرير وغيره فيه تبر
 إلا كثر الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف فان صح إطلاق المزعفر عليه عرفا حرما والأفلا
 ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعاء فر سواء الأجر والأصفر والأخضر
 وغيره سواء أصبغ قبل النسخ أم بعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين كما مرّت الإشارة
 إليه لعدم ورود نهى في ذلك ويجل لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غلبت أئمتنا اه
 نفاسها في صنعتها ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد الصالحين والعلماء بالثياب
 ويحرم تزيينها بالحرير والصوف لعموم الأخبار وقد أفتى بذلك الشيخ في الباسها الحرير أما
 تزيين المساجد بها فسيأتي في الوقت ان شاء الله تعالى نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيمها والأوجه
 جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء به كما جزم به الأشعري في بسطه جريا على العادة

الخ) قال سمع على منهج
 اعتمد من أن ستر نوايت
 الصبيان والنساء والمجانين
 وقبورهم بالحرير جائز
 كالتكفين بل أولى بخلاف
 نوايت الصالحين من
 الذكور البالغين العقلاء
 فانه يحرم سترها بالحرير
 ثم قال ثم وقع منه الميل
 لحرمة ستر قبور النساء
 بالحرير ووافق على جواز
 تغطية محارة المرأة بغيره
 هل يجوز الدخول بين ستر
 الكعبة وجدارها نحو
 الدعاء لا يبعد جواز ذلك

لأنه ليس استعمالا وهو دخول الحاجة وهل يجوز الالتصاق لسترها من خارج في نحو الملتزم فيه تطرف لغيره واعتمد مر أنه
 لا يجوز جعل غطاء العمامة وكيس الدراهم من حرير وان جاوزنا جعل غطاء الكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة الأناء
 وفرق بأن تغطية الأناء مطلوبة شرعا فوسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال يجوز جعل غطاء الأناء من حرير بل هو أولى
 بالجواز من الفضة ولا يتقيد بأن لا يكون على صورة الأناء بخلاف غطاء الفضة لاختلاف المدرك واعتمد جواز جعل خيط
 السجدة من حرير وكذا ستر أئمتنا تعظيما وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح حرير الحاجة مع كونه أمسك وأقوى من
 الغزل اه سمع على منهج وقول سمع هنا وهو دخول الحاجة أقول قد تمنع الحاجة فيما ذكر ويقال بالحرمة لأن الدعاء ليس
 خاصا بدخوله تحت سترها ويفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه أدعية بخصوصها وقوله
 فيه تطرف لغيره الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار وقوله وقال يجوز جعل غطاء الأناء من حرير ولعل
 المراد به ما يتخذ على قدرم الكوز للتغطية بخلاف وضع نحو منديل من حرير فلا يجوز وقوله وكذا ستر أئمتنا أي التي هي متصلة
 بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يفصل به بين حب السجدة فلا وجه لجوازه لا تنفاه الحاجة له ثم رأيت في حج ما صرح
 بذلك وقوله وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح الخ وينبغي أن مثل ذلك خيط السكين من الحرير فيجوز وأن لاحظ الزينة

سواء كانوا في درجة أم درجات وان كانت العلة الارتباط كما علة بقوله لان الجماعة المشترطة الخ فوجه كون العلة فيما مر
النقصير وهذا الارتباط (قوله لان الجماعة المشترطة هنا العلة الخ) ظاهره انه تعليل لخصوص قوله ومعلوم مما مر الخ وفيه
(قوله ولبس خشن) أي لاقى البدن أم لا (قوله ويسر لبس العذبة) هي اسم لقطعة من القماش تغرز في مؤخر العمامة
وينبغي أن يقوم مقامها رداء جزء من طرف العمامة من محالها (قوله وتضييع لئال) ومع ذلك هو مكروه الا عند قصد
الخيلاء (قوله يندب لهم لبسه) أي ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه بلحقوا بهم وعبارة طب في ليلة النصف وبحت الزكشي
انه يحرم على غير الصالح التزيين به ان غربه غيره حتى يظن صلاحه فيعطيه قال بعضهم وهو ظاهر ان قصده هذا التغرير
فليتأمل ومثله من تزيين العالم وقد ١٠٢ كثر في زماننا (قوله ويسر ان يبدأ بيمينه لبسا) أي ولو خرج من المسجد فينبغي

ان يقدم يساره خروجا
ويضعها على ظهر النعل
مثلا ثم يخرج باليمين فيلبس
نعلها ثم يلبس نعل اليسار
فقد جمع بين سنة الابتداء
بلبس اليمين والخروج
باليسار (قوله من ان طمها)
أي مع التسمية والمراد
بالطى لفها على هيئة غير
المهينة التي تكون عليها
عند اعادة اللبس (قوله
والاولى تركه وتركه
التياب وصقلها) ظاهره
عدم الكراهة فيكون
خلاف الاولى (قوله بحيث
يعرق فينفس بدنه) هو
شامل للنجاسة الحكمية
ومثل ثوبه بدنه كما هو
ظاهر وفي شرح الروض
ما يفيد انه يحرم وضع
النجاسة الجافة كالزبل
على بدنه أو ثوبه بلا حاجة

المستمرة من غير تكبير ولبس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع
وقيل مكروه وجري عليه ابن المقرئ تبعه النقل المصنف لما عن المتولي والرويان ويسر لبس
العذبة وان تكون بين كتفيه للاتباع ولا يكره تركها اذ لم يصح في النهي عنه شيء ويحرم اطالتها
طولا فاحشا واتزال ثوبه أو ازاره عن كعبه للخيلاء للوعيد الشديد الوارد فيه فان انتفت الخيلاء
كره ويسر في الكم كونه الى الرسخ للاتباع وهو الفصل بين الكف والساعد للمرأة ومثلها
الخطي فيما يظهر ارسال الثوب على الارض الى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهي
عن ذلك والوجه ان الذراع معتبر من الكعبين وقيل من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف
الساقين ورجحه جماعة وقيل من أول ما يمس الارض واقرأ توسعة الثياب والا كما بدعة
وسرف وتضييع لئال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيستأثروا وليطأوا
فيما عنه زجروا كما قاله ابن عبيد السلام وعلة بان ذلك سبب لامتناع امر الله تعالى والانهاء
عما نهى الله عنه ويكره بلا عذر المشي في نعل أو خف واحدة للنهي الصحيح عنه بل يخافهما أو
يلبسهما بعدل بين الرجلين ولئلا يتل مشيه وان ينتعل قائما للنهي الصحيح عنه خوف انقلابه
ويؤخذ منه ان المدا من المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها ذلك اذ لا يخاف منه انقلاب ويسر
أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلعا وأن يخلع نحو نعليه اذا جلس وأن يجملهما ورائه أو يجنبه الا
لعذر تخوف عليهما وان يطوى ثيابه ذا كرا اسم الله اقل من أن طمها يرد اليها أو يحاوي يمنع
لبس الشيطان لها وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قبض وقباء وفرجية ولو محلول الازرار
اذا لم تبدعورته ولا يحرم استعمال النشا وهو المتخذ من القمح في الثوب والا و تركه وتركه
التياب وصقلها (و) يحل للآدمي (لبس الثوب النجس) أي المتنجس بدليل قوله بعد وكذا جلد
الميتة في الاصح لان تكايف استدامة طهارة الملبوس مما يشق خصوصا على الفقير وبالليل ولان
محاسنه عارضة مهلة الازالة نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائما بحيث يعرق فيتنجس
بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الاذري الظاهر حرمة المكث به في المسجد

فليحرم ثم قرأ من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة ان خاف تلويث المسجد أو لم يكن دخوله الحاجة من
حرم والا فلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور حائض أممت التلويث ولو لغير حاجة فان أجيب بعذرهما وعدم اختيارها في خروج
هذه النجاسة وجب أن يلحق به كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها الا أن يفرق بار العذر هنا أنه فليحرم روي في شرح التهاج
لشيخنا ومع حل لبسه أي الثوب في غير الصلاة ونحوها يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة كما يحتمل الاذري اه ثم قرر
مر تحريم دخول من بثو ثوبه نجاسة المسجد ومكانه فيه من غير حاجة اه سم على منهج (قوله ويحتاج الى غسله للصلاة مع
تعذر الماء) ينبغي ان يكون محل ذلك اذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس مخاطبا بالصلاة ومن ثم اذا كان
معه ما جازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم انه لا يجد في الوقت ماء ولا ترابا وان يجامع زوجته قبل دخول الوقت
وان علم ذلك أيضا

ما قدمناه واعلم ان هذا التعليل للشهاب ج في تحفته بهذا اللفظ بناء على ما اختاره من ان العلة في عدم الانعقاد في المسئلةتين
 الارتباط المذكور لا تقصير خلافا للشارح وقد قال عقب هذا التعليل وبه يعلم انه لا فرق هنا بين ان يقصر الامي في التعلم وان
 لا وان الفرق بينهما غير قوي لما تقرر من الارتباط المذكور على ان المقصر لا يحسب من العدلانه ان أمكنه التعلم قبل خروج
 (قوله لا جلد كلب وخنزير) بفرع بخصيه حرمة استعمال بحول جلد الكلب والخنزير وشعرهما الغير ضرورة حرمة استعمال
 ما يقال له في العرف الشبهة لانهم من شعر الخنزير نعم ان توقف استعمال الكلب ١٠٣ عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا
 ضرورة مجوزة لاستعمالها

وعلى هذا لو تندی الكلب
 فهل يجوز استعمالها
 ويعني عن مسلاقها
 حينئذ مع ندائه قال مر
 ينبغي الجواز ان توقف
 الاستعمال عليها واقول
 ينبغي ان يقيد الجواز بما
 اذا لم يمكن تجفيف الكلب
 وعمله عليها جافا قليلا
 ومشي شيئا في شرح
 المنهاج على جواز استعمال
 جلد الكلب والخنزير
 في غير اللبس كالجلوس ثم
 قال وان قال الزركشي
 المذهب المنصوص انه
 لا ينتفع بشيء منهما اه
 سم على منهج (قوله فلا
 يحل لبسه) خرج به الفرش
 فيجوز وبه صرح حج كما مر
 (قوله وهو الاوفق
 باطلا فهم) معتمد (قوله
 ويستثنى العاج) وهو
 انساب الفيلة قال الليث
 ولا يسمى غير الناب عاجا
 والماج ظهر السلفاة
 البصرية وعليه يحمل انه
 كان لفاطمة رضى الله عنها

من غير حاجة اليه لانه يجب تنزيه المصباح عن النجاسة (في غير الصلاة) المفروضة (ونحوها)
 كطواف مفروضة وخطبة جمعة بخلاف لبسه في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان
 الوقت متسما أم لا لقطع الفرض بخلاف النفل فانه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم ان لبسه في
 أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبدونه محتج أما اذ لبسه قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير
 مضيق أو بعد تحرره بنقل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لا على لبسه
 فافهم (لا جلد كلب وخنزير) أو فرع أحدهما فلا يحل لبسه لاحدا فلا يجوز الانتفاع بالخنزير
 في حياته بحال وكذا بالكلب الا في اغراض مخصوصة فبعدم موتها أولى (الا لضرورة كنجاة
 قتال) وخوف على عضوله أو لغيره من نحو حر أو برد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فانه يجوز
 كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذلك لمساواة
 ما ذكره في التغليف وليس اللباس الكلب الذي لا يقتنى أو الخنزير جلد مثله مستلزما
 لاقتنائه ولو سلم قائمه على الاقتناء دون اللباس على أنه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج الى حمل
 شيء عليه أولي دفع به عن نفسه نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقررون عليها
 أو اضطررتزود به ليا كلة كايترود باليتة فله حينئذ ان يجلبه كما هو ظاهر وبذلك اندفع استشكل
 الاسماد والتنظير فيه ويؤيد ما أشرنا اليه ما في المجموع من التفصيل بين كلب يقتنى وخنزير
 لا يؤمر بقتله وبين غيرها لكن تقييده بالمقتنى وبما لا يؤمر بقتله لبس لاخراج غيرهما مطلقا
 بل لانه قد يحرم تجليله ان تضمن اقتناؤه المحرم وقد لا يحرم ان لم يتضمنه اما تغشية غير الكلب
 وخنزير وفرعهما أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا يحل بخلاف تغشيته بغير
 جادهما من الجلود النجسة فانه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرها لا يحل لبسه أيضا
 (في الاصح) في بدن الآدمي أو خزئه أو فوق ثوبه لمساوئه من التعبد في اجتناب النجاسة لا قامة
 العبادة وقضية العلة ان غير المميز كالأداة ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الاوفق
 باطلا قهوم ويستثنى العاج فصل مع الكراهة حيث لا رطوبة استعماله في الرأس واللحية كما
 في المجموع والاحرم وقول الاسنوي انه غريب ووهم عجيب فان هذا التفصيل انما ذكره
 الاصحاب في وضع الشيء في الاناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو
 الغريب والوهم العجيب فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والناء الشافعي في البويطي
 وخرم به جمع منهم القاضي أبو الطيب والشيخ أبو علي الطبري والماوردي وكانهم استثنوا العاج
 لشدة جفافه مع ظهور روثه وجلده الآدمي وان كان طاهرا وشعره يحرم استعماله كما
 مر اوائل الكتاب (ويحل) مع الكراهة في غير المصعد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك

سوار من عاج ولا يجوز حمله على انياب الفيلة لان انيابها ميتة بخلاف السلفاة والحديث حجة لمن يقول بالطهارة اه مصباح
 (قوله استعماله في الرأس الخ) وينبغي جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم ان محل ذلك في غير الصلاة
 ونحوها أمافيها فلا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة فيهما في البدن والثوب والمكان (قوله والاحرم) لما فيه من نجس
 الرأس واللحية (قوله وجلد الآدمي) أي ولو حرييا خلافا لـ (قوله ويحل الاستصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب

الوقت فصلاته باطله والا فلا إعادة لازمة له ومن لم يمتنع لا يحسب من الممدد انتهى والشارح تبع شرح الروض فيما هو وجعل
وأظنه في باب الآنية نقلا عن الروايات وأقره ما حاصله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالمخمس من عظم الفيل
لغرض الاستصباح به فيها واعتمده شيخنا طاب رحمه الله وإن وجد طاهرة يستصبح فيها وهو ظاهر لأن غرض الاستصباح حاجة
مجازية لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض إطفاء نار أو نحو ذلك وتنجيس الطاهر أنما يحرم أن يغرض
فليتأمل في فرعهم إذا استصبح بالدهن النجس جاز إصلاح العتيلة بأصبعه وإن تحس وأمكن إصلاحها بنحو عود لأن التجسس
يجوز للحاجة ولا يشترط لجوذه الضرورة ووافق مر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة
وإمن التجسس للمصلي بنفسه أو دخانه ومشى على أنه يجوز إدخال الدهن النجس غير ذلك السكب والخزير المسجد الحاجة
ومنها قصد الأسراج بشرط أن لا ١٠٤ يحصل تجسس وإن قل ثم قال مر يجوز أسراج الدهن النجس في بيت مستعار

معه أو مؤجره بشرط
أن لا يلوئه بنحو دخانه نعم
السير الذي جرت العادة
بالمساحة به بحيث يرضى به
المالك في العادة فلا بأس
فلو كان موقوفا أو نحو
قاصر امتنع أي ولو يسيرا
إلا أنه ليس هناك مالك
يعتبر رضاه ويتفرع على
ذلك الطبخ بنحو الجملة في
البيوت الموقوفة ونحوها
وقد قال مر ينبغي أن
يمنع إذا ترتب عليها تسويد
الجدران وجوز أن
يستثنى ما إذا عدم مكان في
تلك البيوت للطبخ وجرت
العادة بالطبخ فيها فليجوز
أه سم على منهج (قوله
وتوتهها) أي تضيف
حوافرها بالشحم المذاب

دهن الدواب وتوقيها به كماله ذلك بالنجس (على المشهور) لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم
سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال إن كان جامدا فألقوها وما حولها وإن كان مائعا فاستصحبوا
به أو فانتفعوا به أما في المسجد فلا لما فيه من تنجيسه كذا جزم به ابن المقرئ تبيانا للذري
والزركشي وصرح بذلك الإمام وهو المأخذ وافتى به الوالدة رحمه الله تعالى وإن مال السنوي إلى
الجواز مع لالة بقلة الدخان وحل به مضموم الأول على لكنير أخذ من التعليل قال الأذري
والأشبه أن يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما إذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث
يملق الدخان بالسقف أو الجدار ويحل ذلك في غير ذلك نحو السكب فلا يجوز الاستصباح به
أغاط نجاسته ويعنى عما يصيبه من دخان المصباح لقلته والبخار الخارج من الكنف طاهر
وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لأنه لم يتحقق أنه من عين النجاسة لجواز أن تكون
الرائحة الكريمة الموجودة فيه لجوارته النجاسة لأنه من عينها ويجوز كما في المجموع طلي
السفن بشحم المينة واتخاذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا
به ثم يطهرهما وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة في لدغ مع وجود غيرها من الطاهرات
ويباشرها الدايغ بيده قال في الخادم وكذلك وطء المستحاضة وكذلك الثقب المنفحة تحت
المعدة لأنه يجوز التحليل الإبلاج فيها ويجوز اطعام الطعام المتنجس للدواب

باب صلاة العيدين

الفطر والاضحى وهو مشتق من المود لتكرره كل عام وقيل لعود السرور به موده وقبل
لكثرة عوائده على عباده فيه وجعه أعياد وانما جمع بالياء وإن كان أصله الواو للزومها
في الواحد وقبل للفرق بينه وبين أعياد النشأ والأصل في صلاته قبل الاجتماع مع
الأخبار الآتية قوله تعالى فصل ربك وانحرد كراهة صلاة الاضحى وإن أول عيد صلاه

كما في المختار فهو من عطف الخاص على العام (قوله لما فيه من تنجيسه) يؤخذ منه أنه لم يحصل منه
تنجيس لم يحرم وفي سم على منهج مانعه ووافق مر على أن شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة
وإمن التجسس للمصلي بنفسه إلى آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الأدوية النجسة) أما دغ الجلود وبروث السكب
والخزير فلا يجوز وكذا تسميد الأرض به أيضا أه زياى أى ومع ذلك لو دغ به طهر الجلد ويغسل سبعة أحداها بتراب
باب صلاة العيدين (قوله صلاة العيدين) أى وما يتبع ذلك كالتكبير المرسل (قوله لتكرره كل عام) علة
للتسمية (قوله وقيل لكثرة عوائده تعالى) قال حج أى إفضاله أه وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا لثى أعود
عليك من كذا أى انفع وفلان ذو صفح وعائده أى ذو عفو وتعطف أه ومنه يعلم وجه تفسير العوائد بالافضال (قوله للزومها)
أى الياء في الواحد يعنى أن لزومها في الواحد حكمه ذلك لأنه موجب له ف يرد نحو موازين ومواقيت جمع ميزان ومبيقات
(قوله ذكرانه) أى ما أمر به صلاة الاضحى الخ (قوله وأن أول عيد الخ) أى وذكر أن أول الخ

(قوله في السنة الثانية) ووجوب رمضان كان في شعبانها اهـ حج ولم يبين اليوم الذي فرض فيه من شعبان فراجع (قوله ولم يتركها) أي الا في عيد الاضحى يعني على ما يأتي في قوله وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم (قوله والاصح الخ) فائدة مجردة (قوله مؤكدة) أي ويكره تركها (قوله لذلك) أي لفعله صلى الله عليه وسلم لها مع المواظبة عليها (قوله لا اذان لها) وكل صلاة بلا اذان سنة (قوله والصارف عن الوجوب) أي في قوله تعالى فصل ربك الخ (قوله على التأكد) أي من الشارع (قوله فأشبهت صلاة الجمازة) أي في الجملة أي من حيث توالي التكبير (قوله وقوتلوا على هذا) أي دون الاول وظاهره ان عدم قتالهم على الاول لا خلاف فيه وقد مر في صلاة الجماعة خلاف في القتال على تركها بناء على السنية فلينظر الفرق بينهما حيث قطع بعدم القتال هنا على السنية دونه ثم وقد يقال الفرق آكدية الجماعة لا نه قيل بكونها فرض عين ولم يقل بمثلها هنا هذا وقد نقل بعضهم في الدرس عن بعض شيوخ التنبيه انه قيل بالانتقال على ترك جميع السنن وعليه فلا اشكال فليراجع اهـ وينبغي على هذا القول أيضا ان يكتب في فعلها في موضع حيث وسع من يحضرها وان كبر البلد كالجمعة والاوجب التعدد بقدر الحاجة ويسن الاقتصار على محل واحد ان وسع ويكره تعدد جماعتها بلا حاجة ١٠٥ وللإمام المنع منه اهـ حج

قال في شرح العباب كسائر المكروهات اهـ أي فان له المنع منها اهـ سم وقضيته ان ذلك لا يطلب من الامام والقياس طلبه في حقه ثم رأيت ماسيا نبي له (قوله على نفي كونها فرض عين) أي بخلاف الجماعة حيث قيل فيها بذلك (قوله وتشترع جماعة) عبر به دون تسن ليمتشي على القولين والمراد انه يستحب الجماعة فيها وانها لا تجب اتفاقا كما علم مما مر في صلاة النفل

النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة ولم يتركها والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر (هي سنة مؤكدة) لذلك ولا نه اذات ركوع وسجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء والصارف لها عن الوجوب خبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع وحلوا نقل المزي عن الشافعي ان من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكد فلا اثم ولا قتال بتركها (وقيل فرض كفاية) نظرا الى انها من شعائر الاسلام ولانه يتوالى فيها التكبير فأشبهت صلاة الجمازة فان تركها أهل بلد اثموا وقوتلوا على هذا وقام الاجماع على نفي كونها فرض عين (وتشترع جماعة) لفعله صلى الله عليه وسلم وهي أفضل في حق غير الحاج يعني من تركها بالاجماع اما هو فتستحب له منفردا القصر زمنها بالاجماع لا اشتغاله بأعمال التحلل والتوجه الى مكة لطواف الافاضة عن اقامة الجماعة والخطبة وما روى من انه صلى الله عليه وسلم فعلها محمول ان صح على ذلك اذ لو فعلها جماعة في مثل هذا اليوم لاشتهر (و) تشترع أيضا (للمنفرد والمارة والمسافر) والخني والصبي فلا يعتبر فيها شروط الجمعة من جماعة وعدد وغيرهما ويسل امام المسافرين ان يخطبهم ويأتي في خروج الحرة والامة لها جميع ما مر أوائل الجماعة في خروجها ما لم يسهل ويسحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعدده من غير حاجة وللإمام المنع منه وله الامر بها كما قاله الماوردي وهو على

١٤ نهاية في وعلى القول بانها فرض كفاية هل يسقط الطلب بفعل النساء والعبيد والمسافرين أم لا فيه نظروا لا قرب عدم السقوط بفعلهم لانه لا يحصل الشمار بفعلهم بل لو اكتفى بفعل النساء عدتم او نال الدين (قوله لفعله) أي لها جماعة (قوله هي أفضل) أي الجماعة (قوله في حق غير الحاج) دخل في الغير المعتمر فيأتي بها جماعة (قوله يعني) الذي يظهر ان التقييد يعني جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغير منى لحاجة أو غير حاج اهـ سم على منهج (قوله عن اقامة الجماعة) صلاة قوله لا اشتغاله الخ (قوله على ذلك) يعني أنه فعلها منفردا (قوله لامام المسافرين) ومثلهم امام العبيد ومن معهم ولعله خص المسافرين لانفرادهم من المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاحرار الذكور غالبا (قوله وللإمام المنع منه) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لكونه من المصالح العامة لم يبعد (قوله المنع منه) أي التعدد قال سم على حج قال في شرح العباب كسائر المكروهات (قوله وهو) أي الامر بها على سبيل الوجوب ومع ذلك مثله كما نقل عن امام الحرمين من كل ما يجب على الامام فعله للمصلحة لا يعدم من الواجبات اهـ ولعل المراد من هذه العبارة الظاهرة التناقض ان المراد انه لا يعدم من الواجبات على الامام من حيث خصوصه اذ لم يخاطب به بعينه وانما خوطب بفعل ما فيه المصلحة للمسلمين فحيث اقتضت المصلحة شيئا وجب عليه من حيث انه مصلحة وقريب منه خصال الكفارة اذ فعل المكلف واحدة منها تأدى بها الواجب لا من حيث خصوصه بل من حيث وجود القدر المشترك في ضمنها

فليتأمل (قوله وعلى كل منهما متى أمرهم بها) أي بصلاة العيد جماعة أو فرادى (قوله مفرع على مرجوح) نقل الكراهة عن الرافعي قد يخالف ما نقله سم على منهج عن والد الشارح فليراجع وعبارته ثم في مرة أخرى بعد الكشف قال صرح الرافعي في باب الاستسقاء بأنه لا وقت كراهة لصلاة العيد فهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه قال سم على حج بعدما ذكر فليتأمل فانه قد يقال الكراهة لمراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك اه (قوله لكن لو وقعت بعده حسبت) أي اعتد بها وكانت قضاء (قوله بنية صلاة عيد الفطر أو الاضحية) قال حج مطلقا ومعنى الاطلاق سواء كانت مؤداة أو مقضية (قوله ثم بسبع تكبيرات) عبارة المناوي في شرحه الكبير للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في افطر سبع في الاولى وخمس في الآخرة ١٠٦ نصها قال بعض الاعاظم حكمة هذا العدد انه لما كان للوترية أثر عظيم في

التذكير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للسبعة منها مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وتره وجعل سبعاً في الاولى كذلك وتذكيراً بأعمال الحج السبعة من الطواف والسعي والجمار تشويهاً إليها لان النظر الى العدد الأكبر أكثر وتذكيراً بخالف هذا الوجود بالتفكير في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقهما في ستة أيام وخلق آدم عليه الصلاة والسلام في السابع يوم الجمعة ولما جرت عادة الشارع صلى الله عليه وسلم بالرفق بهذه الامة ومنه تخفيف الثانية

سبيل الوجوب كما قاله المصنف أي لانهم من شمامرة الدين قال الاذري لم أره لغيره وقبل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها واجب الامتنال (ووقتها ما بين طلوع الشمس) من اليوم الذي يعيد فيه الناس وان كان ثاني شوال كما سيأتي (وزوالها) لان مبنى المواقيت على انه متى خرج وقت صلاة دخل وقت أخرى وبالعكس ويدخل وقتها بول طلوعها ولا يعتبر تمام الطلوع خلافاً في العباب ومعلوم ان أوقات الكراهة غير داخل في صلاة العيد فلا يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرع على مرجوح وأما كون آخر وقتها الزوال فتفق عليه لكن لو وقعت بعده حسبت وسيأتي انهم لو شهدوا يوم الثلاثاءين بعد الزوال وعدوا ببدء الغروب انها تصلي من الغداة (ويسن تأخيرها لترفع) الشمس (كرمح) أي كقدره للاتباع وللمخرج من الخلاف فان لنا وجهاً أن وقتها لا يدخل الا بالارتفاع (وهي ركعتان) اجاعاً وحكمها في الاركان والشروط كغيرها من الصلوات (بحرمها) بنية صلاة عيد الفطر أو الاضحية كما مر (ثم) بعد تكبيرة الترم (يأتي) ندباً (بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم بسبع تكبيرات) نظير رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبلها وعلم من كلام المصنف ان تكبيرة الاحرام غير محسوبة من السبعة (يقف) ندباً (بين كل ثنتين) منها (كآية معتدلة) أي لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو علي في شرح التلخيص بقدر سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات (يهلل) أي يقول لا اله الا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويحمد) أي يعظم الله روى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلاً (ويحسن) في ذلك كما قاله الجمهور ان يقول (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) لانه لا نقي بالحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن مسعود وجماعة ولو زاد على ذلك جاز كما ذكره في البويطي ولو قال

على الاولى وكانت الخمسة أقرب وتر الى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خمساً لذلك اه (قوله يقف بين كل ثنتين) قال عميرة يستفاد منه انه لا يقول عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الاحرام والاولى ولا عقب قيام الثانية قبل اولي الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على منهج (قوله منها) أي السبع والخمس (قوله بقدر سورة الاخلاص) هذا قيد على انهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة اه سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتها قصار وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية معتدلة (قوله يعقبها ذكر مسنون) أي في الجملة والا فالقيام من السجدة الاخيرة يعقبه التشهد الاخير وهو واجب ومن الذكراً المسنون أيضاً التعوذ بعد التكبير من أيام السجدة الثانية من الركعة الاولى والثالثة (قوله أي يعظم الله) زاد حج بالتسبيح والتمجيد (قوله قولاً) أي بأنه قولاً الخ (قوله ولو زاد على ذلك جاز) أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفاً بين التكبيرات ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله ولو قال

العلة التقصير وقد مناه فيه ثم ذكر هذا التعليل تبعاً للشهاب المذكور فوقع في التناقض وفي بعض نسخ الشارح تقديم وتأخير (قوله وعلم مما تقرر) أي من أن العلة في عدم الانقياد بالأميين تقصيرهم الموجب لعدم اغناء صلاتهم عن القضاء

ما اعتاده) أي بدل ما قاله المصنف ولعله في زمنه وعبارة الروض وشرحه ويذكر الله بين ما بالمأثور أي المنقول وذكر من المنقول عن الصيدلاني عن بعض الأصحاب أنه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الجديده الخير وهو على كل شيء قدير وعن المسعودي أنه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اه وانظاهران مراده بالمنقول ما ورد من الاذكار وان لم يكن في خصوص ما الكلام فيه فلا يتقيده بالاذكار الواردة هنا وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال يقف بين كل الخ ولم يقيده بذكر مخصوص وعليه فلو فصل بينهما بذكر وترجم عنه بغير العربية عند المحرز جاز كما قيل به في الاذكار الواردة عقب التشهد (قوله ويكبر في الثانية خمساً) وأدرك الامام في الثانية أي بعد التكبيرة الثانية من الركعة الاولى فعل معه المجلس وفي ثانيته يفعل المجلس أيضاً اه سم على منهج (قوله أو مالكي كبر ستاتابعه) قال سم على حج أي ندبا اه وظاهره انه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والاله وهو مشكل بناء على ان العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى ان هذه التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع فيها عند الموالاة مبطل لانه تحصل به أفعال كثيرة متوالية فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى بين الرفع وجبت مفارقتها قبل تلبسه بالمبطل عندنا ومنه ما لورفع يديه ثلاثاً متوالية فان صلاته تبطل بذلك ولو سهواً لان سهو الفعل ١٠٧ كعمده في البطلان بالكثر منه

وقال حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدها والا فلا وجه لتابعته حينئذ اه وكتب عليه سم كلامهم كالصرح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقده واحد منهما اه وتصوير الشارح بقوله ولو اقتدى بحنفى الخ يشمر بموافقة حج وبقي ما لوزاد امامه

ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليمًا كثيراً السكان حسناً قاله ابن الصباغ (ثم) بعد التكبيرة الاخيرة (يتعوذ) لانه لا افتتاح القراءة (ويقرأ) الفاتحة كغيرها وسبأني ما يقرؤه بعدها (ويكبر في) الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل) التعوذ (القراءة) للخبر المار ولو اقتدى بحنفى كبر ثلاثاً أو مالكي كبر ستاتابعه ولم يزد عليه مع انها سنة ليس في الاتيان بها مخالفة فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة ولعل الفرق ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكدوايضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها (ويجهر) للاتباع (ويرفع يديه) استحباباً

على السمع أو المجلس هل يتابعه أولاً فيه نظروني ينبغي له عدم متابعتها لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه فيها بلارفع لم يضر لانه مجرد ذكر وعدم طلب الزيادة فيما ذكر يستفاد من قول حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدها (قوله حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات) ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرح حوايه في صلاة الجماعة انه لو اقتدى مصلي العيد بمصلي الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هناك فكان لكل حكمه لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعداقتياً تاعليه بخلافها مع اختلافهما اه سم على حج (قوله لم يأت بها) أي سواء كان تركه لها عمداً أو سهواً أو جهلاً لمحلّه ثم ما ذكر من أنه لا يأتي به اذا تركه امامه بشكل بما لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة قال المأموم يأتي به اللهم الا أن يقال ان دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب مطلقاً ثم رأيت في حج مانصه ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار خفي لا يظهر به مخالفة بخلافها فانه شعار ظاهر لنسب الجهر بها والرفع فيها كما صرح في الاتيان بها أو يبهضها بعد بشروع الامام في الفاتحة مخالفة له وبؤيده انه لو اقتدى بمخالف فتركها تابعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه اه ما ذكره شيخنا وما ذكرناه أوضح لان ما ذكره قد يرد عليه ان الرفع والجهر سنتان زائدتان على التكبير وحيث عرض ما يقتضي تركهما تركا وجي بالاصل وهو التكبير سرا (قوله ويرفع يديه) قضية ذلك ان استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما اذا فرقه بذلك وما اذا والاه وقضية ذلك ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع انه أهمل كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه مر ان هذا الرفع والتحريك مطلوب

في هذا المحل فلذا لم يكن مضر الكبر لعل الاوجه ما اعتمد شيخنا في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجع اه
سم على منهج وقوله مما يفيد البطلان ضعيف وعبرة حج ولو اقتدى بحجفي والى التكبير والرفع لزمه مفارقتة كما هو ظاهر
لان العبرة باعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود في الصلاة ولا يرى التوالى المبطل
فيها اختيارا أصلا نعم لا بد من تحققه للوالاة لانضباطها بالعرف وهو مضطرب في مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر
العضو بحيث ينفصل رفعه عن هويته حتى لا يسميان حركة واحدة اه وكتب عليه سم قوله لزمه أي مفارقتة أقول هو غير
بعيد وان خالف مر محجبا بالقياس على التصفيق المنهاج اليه اذا كثرت وتوالى الى آخر ما ذكر فليراجع اه والا قرب ما قاله مر
اذ غابته انه ترك سنة وهي الفصل بين التكبيرات وأنى بالتكبير الذي هو مطلوب منه ويمكن حمل كلام حج على ما لو والى بين
التكبير والرفع بعد القراءة فان البطلان فيه قريب كما قدمناه أيضا (قوله من معظم تكبيرات الصلاة) في تعبيره بالمعظم
نظرا لارتفاع انما هو في التحريم والهوى للركوع والقيام من التشهد الاول والتكبير فيها ليس أكثر من باقي التكبيرات ولا
مساويا اللهم الا أن يقال - هل ما عدا ما ذكرناه شيئا واحدا تعلقه بالسجود (قوله كافي تكبيرة التحريم) أي كما قبل بعد الرفع
في تكبيرة التحريم (قوله وبأى ١٠٨ في ارسالها مامر) أي من انه لا بأس به اذ المقصود عدم العبث بهما وهو حاصل

(في الجميع) من السبع والخمس غيرها من معظم تكبيرات الصلاة ويستحب له وضع يمينه
على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين كافي تكبيرة التحريم وبأى في ارسالها مامر ولو شك
في عدد التكبيرات أخذ بالاقل كعدد الركعات ولو كبر ثانيا وشك هل نوى الاحرام في واحدة
منها استأنف الصلاة اذ الاصل عدم ذلك أو شك في أيها أحرم جعلها الاخرة وأعادهن احتياطا
(ولسن) أي التكبيرات المذكورات (فرضا ولا بعضا) وانما هي هيات كالعود ودعاء
الافتتاح فلا يسجد اتركهن عمدا كان أو سهوا وان كان الترك لسكاهن أو بعضهن مكرها
ولو فاته صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء أقضاها في يوم العيد أم في غيره كما اقتضاه كلام
المجموع لانه من هياتها وجزم به بالقياس في تدريره فقال وتقضى اذ فاته على صورتها وهو
لمعتمد خلافا لما نقله ابن الرفعة عن الجلي وتبعه ابن المقرئ ويؤيد ما قلناه ما أفتى به المصنف
امن استعجاب القنوت في قضاء الصبح وما نقل عن الفقيه أحمد - بن موسى بن عجيل من أنه يتوب
في صلاة الصبح المقضية اذا قلنا يؤذن لها (ولو نسيها) فتذكرها قبل ركوعه أو تعمد تركها
بالاولى (وشرع في القراءة) وان لم يتم فاتحته (فانت) في الجدي فليتركها فان عاد لم تبطل

مع الارسال وان كانت
السنة وضعهما تحت
صدره (قوله أو شك في
أيها) أي في أيها نوى به
الاحرام (قوله وأعادهن
احتياطا) أي التكبيرات
السبع (قوله فرضا ولا
بعضا) أي وعليه فلو نذرهما
وصلاها كسنة اظهر
صحت صلاته وخرج من
عهدة النذر لما علل به
الشارح من انها هيات
الخ (قوله فلا يسجد) أي

فان فعله عامدا عالما بطلت صلاته أو جاهلا فلا (قوله وتنقض اذ فاته على صورتها) أي من الجهر بخلاف
وغیره وهل تسن الخطبة لها أيضا اذ أقضاها جماعة لا يبعد نعم كما هو ظاهر اطرافهم وفاقالم ر وعلى هذا فهل يتعرض لاحكام
الفطر والاضحية محكا كالأداء ولا نهات تقع في المستقبل أم لا فيه نظر فليتامل اه سم على منهج أقول ولا يبعد ندب
التعرض سببا والفرض من فعلها محكا كالأداء (قوله اذا قلنا يؤذن لها) معتمد (قوله فلا يتداركها) قال مر أي في هذه
الركعة لا مطلقا فانه يسر أن يتداركها في الركعة الثانية مع تكبيرها كما في قراءة الجمعة في الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه
اذا تركها فيها سن له ان يقرأها مع المنافقين في الثانية وان كان اذا أدرك الامام في الثانية كبر معه خمس أو أتى في ثابته بخمس
لان في قضاء ذلك ترك سنة أخرى وبهذا فارق ندب قراءة الجمعة مع المنافقين في الثانية اذا تركها في الاولى كما مر في بابها اه
حاصل ما قرره ومشى عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى حيث لا يتداركها في الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتداركها
في الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير في الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام كما في
الصورة المذكورة أولا لا يتداركها في الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركها في الثانية وفرق بين الكل والبعض وقال
قضية هذا المرق انه لو ترك بعض الجمعة في أول صلاة الجمعة اقتصر على المنافقين في الثانية وما لم يعدم الاخذ بهذه القضية
فليصرر ويراجع ومادته في ذلك كله كلام شيخنا في شرح المنهاج اه سم على منهج وما ل حج للاخذ فيها حيث قال وهو محتمل
وقول سم في أول هذه القولة ويسر ان يتداركها قال حج أي حيث لم يكن مأموما

(قوله بخلاف ما لو تذكروها في ركوعه) أي أو فيما يقرب منه بان وصل إلى حد لا تجزئ فيه انقراءه (قوله وسن له إعادة الفاتحة) أي ولا يشكّل بان فيه تكرير ركركي وهو بطل على قول لا نأقول له ذلك مقيد بما لو كرره بلا عذر وهو انما كرره هنا لطلبه منه لتقع القراءة بعد التكبير اهـ جـ بالمعنى (قوله وفي الثانية اقتربت) قال عميرة قال في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فهما أحوال الحشر وقـ قال الواحدى جيل محيط بالدين من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورأه بسيرة سنة وما بينهما مظلة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين وقال مجاهد هو فاتحة السورة اهـ سم على منهج (قوله انه يقرأها) أي حيث اتسع الوقت والافيههـ ما قال سم على شرح البهجة الكبير مانصه بعد كلام ذكره فان قلت لكن يخالف مسألة الانوار المذكورة وهى انه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت فلا فضل ان يأتي بها سننها ما في شرح الروض نقلا عن الفارقي وغيره من انه لو ضاق وقت صبح الجمعة عن قراءة جميع الم تنزيل في الاولى وهل أتى في الثانية اقتصر على قراءة ما يمكن منه ما قلت ١٠٩ لا مخالفة لان السنة تحصل بقراءة

بعضها وكلام الانوار فيما اذا لم فوات السنة بالكلية فليتأمل (قوله جهرا) أي ولو منفردا شوبرى اهـ سم على منهج (قوله كان سنة أيضا) أي ومع ذلك فالقراءة بالاوليين أفضل (قوله ولو قدم الخطبة على الصلاة) قال سم على منهج فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعبد ذلك لم يبعد التصريح وان لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع اهـ

بخلاف ما لو تذكروها في ركوعه أو بعده وعاد للقيام ليكبر وهو عام مدعالم فان صلاته تبطل ولو تركها أو تهاون ولم يقرأ كبر بخلاف ما لو تهاون قبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما مر لانه بعد التعمد لا يكون مفتتحا (وفي القديم يكبر ما لم يركع) لبقاء محله وهو القيام وعليه لو تذكروها في أثناء فاتحته قطعها وعاد له ثم استأنف القراءة أو بعده فقرأها كبر وسن له إعادة الفاتحة ولو أدرك امامه في ركوعه لم يكبر جزما (ويقرأ بعد الفاتحة في) الركعة (الاولى) سورة (ق وفي الثانية) سورة (اقتربت بكاهما) للاتباع كما في مسلم والظاهر كما قاله الاذرى انه يقرأها وان لم يرض المأمومون بالتطويل (جهرا) ولو قضيت نهارا وهو من زيادته على المحرر ولو قرأ في الاولى بسج وفي الثانية بمل أنالك كان سنة أيضا كما في الروضة وثبت في مسلم (ويسن بعدها) أي ركعتي العيد (خطبتان) اقتداء به صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم ويأتي به ما وان خرج الوقت فلو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف ولو قدم الخطبة على الصلاة لم يعتد بها كما صوبه في الروضة وهو ظاهر نص الام كما لو قدم البعدية على الفريضة (وأركانها) وسننها (كهي) أي كما (في الجمعة) وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط فيها ما كالقيام والستر والطهارة وهو كذلك فيجوز له ان يخطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية على ان الاسماع هنا يستلزم السماع وعكسه قال في التوسط لا خفاء ان الكلام فيما اذا لم ينذر الصلاة والخطبة أما لو نذر وجب ان يخطبها فائضا عليه في الام ويستحب الجلوس قبلها ما للاستراحة قال

ويدل على الحرمة قول متن الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها وأساء قال شارحه كالسنة الربية بعد الفريضة اذا قدمها عليها (قوله وكون الخطبة عربية) انظر ولو كانوا من غير العرب اهـ سم على منهج (أقول) ظاهر اطلاق الشارح ذلك ويوجه به انه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظرا لكونها عبادة ثم رأيت في ج مانصه ولا بد في اداء سنتها من كونها عربية لكن المتجه ان هذا الشرط لكانها لا لاصلا بالنسبة لمن يفهمها اهـ قال سم على ج فلو قرأ الجنب الآية لا بقصد قرآن فهل تجزئ لقراءته ذات الآية أولا لانها لا تكون قرآنا الا بالقصد فيه نظرا اهـ (أقول) الاقرب الثاني بل لا وجه للتردد لانه اذا قصد الذكرك لم يكن قرآنا وبقي ما لو قرأ الآية والحالة ما ذكر بقصد القرآن فقط فهل تجزئه مع الحرمة أولا فيه نظرا أيضا وصريح كلام شرح المنهج حيث قال وحرمة قراءة الجنب آية الخ الاجزاء لان الحرمة لا مخرج وقد وجد مسمى الآية ذاتا ووصفا (قوله على ان الاسماع هنا يستلزم السماع) لعله احتراز به عما قيل انه يقال اسمعته فلم يسمع فان ذلك مجاز والمراد منه رفعت صوتي بالكلام فلم يسمع لبعده مثلا (قوله أما لو نذر وجب ان يخطبها قاعدا) وكذا لو نذر ثم الخطبة وحدها وكأية يوم غيره من بقيه شروط الجمعة بناء على ان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الا

(قوله أحكام الفطرة) الاولى ان يقول بعد قوله الفطرة أى أحكامها ومثله يقال فيما بعده لان فيما ذكره تغيير الأعراب المتن ثم رأيت أنه كذلك في بعض النسخ (قوله بتسع تكبيرات) هل تقوت هذه التكبيرات بالشروع في أركان الخطبة لا يبعد الفوات كما يقوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة اه سم على منهج (أقول) ويحتمل ان يقال بعدم الفوات ويوجه بما في شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثر منه في فصول الخطبة أى بين سجعاتها (قوله ولأفرادا) أى واحدة واحدة وقوله ولأى ١١٠ فيض الفصل الطويل فعلم ان ذكر الولاية لا يغني عن ذكر الافراد وقد أوضح

الحوار زعى قدرا لاذان أى في الجمعة وعلى عدم اعتبار الشرط يستحب الاتيان بها (ويعلمهم) استحبابا (في) كل عيد أحكامه في عيد (الفطر) أحكام (الفطرة) وهي بكسر الفاء كافي المجموع وبضمها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) في (الاضحية) أحكام (الاضحية) للاتباع ولكونه لا تقابل الحال (يقترح) الخطبة (الاولى بتسع تكبيرات ولأى) أفرادا (و) الخطبة (الثانية بسبع) ولأى كذلك لقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شئت بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة التحريم والركوع فخمسة وتسع والثانية بخمس مع تكبيرة القيام والركوع والولاية سنة في التكبيرات وكذا الافراد ولو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز والتكبيرات مقدمة للخطبة وليست منها وافتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه ويسن للنساء استماع الخطبة من ومن يصلي وحده لا يخطب لعدم فائدته ومن دخل في أثناء الخطبة بدأ بالتحية ان كان في مسجد ثم بعد فراغ الخطبة يصلي فيه صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الاولى حصل فان دخل وعليه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فان كان في غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع لعدم طلب تحية ويؤخر الصلاة ما لم يخف فوتها فيقدمها عليه واذا أخرها تخير بين صلاتها في محله وبين فعلها في غيره ان امن فوتها ويسن للامام بعد فراغه من الخطبة اعادته ذلك لمن فاته سماعه وان لم يكن ذكر او الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيد واليكسوفين والاستسقاء وأربع في الحج وكذا سبعة الصلاة الاخطبتى الجمعة وعرفة قبلها وكلها اثنتان الا الثلاثة الباقية في الحج ففرادى (وبندب) له (الغسل) لكل من عيد الفطر والاضحية قياسا على الجمعة وفهم من اطلاقه استحبابه لكل أحد وان لم يحضر صلاته لانه يوم زينة فالغسل له بخلاف غسل الجمعة وقد مر الكلام عليه في الجمعة لكنه ذكره هنا توطئة لقوله (ويدخل وقته بنصف الليل) لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يذكرون لصلاة العيد من قراهم فلو لم يجز الغسل ليل الشق عليهم والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالليل ولكن المستحب فعله بعد الفجر

ذلك في القوت اه سم على منهج (قوله والثانية بسمع) وينبغي ان يفصل بين الخطبة بين التكبير ويكثر منه في فصول الخطبة قاله السبكي اه شرح روض (قوله ولأى كذلك) أى أفرادا (قوله أو قرن بينهما) أى أو بين الجميع (قوله جاز) يؤخذ من تعبيره بالجواز كالحلى عدم سن الفصل المذكور وعليه فهل يكون خلاف الاولى أولا فيه نظر والاقرب الاول لان في الاتيان به ترك الولاية المطالب (قوله وليست منها) وينبنى على ذلك انه لو أدخل فيها بالشروط لم يضر وان قلنا بوجوبها لصحة الخطبة (قوله بدأ بالتحية) أى حيث أراد الجمع بينها وبين صلاة العيد

الاياتى في قوله فلو صلى الحج قوله ما لم يخف فوتها) أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها (وفي) لو أخرها الى فراغ الخطبة (قوله في دمه عليه) أى السماع (قوله اعادته ذلك) أى الخطبة ما لم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الدخول وترتبوا في المحى (قوله الا الثلاثة الباقية) أى بعد عرفة (قوله ويندب له الغسل) أى فان لم يتيسر له الغسل تيمم (قوله استحبابه لكل أحد) قال سم على حج وهل يستحب للمحائض والتغساء ما فيه من معنى النظافة والزينة وكافي غسل الاحرام فيه نظر اه (أقول) هو كذلك كما هو مصرح به في كلام بعضهم (قوله ولكن المستحب فعله بعد الفجر) قال سم على حج بعدما ذكر وهل غير الغسل من المنذوبات كالتكبير والطيب كذلك أولا يدخل وقتها الا بالفجر فيه نظر اه وفي شرح الارشاد الحج ما يقتضى دخوله بنصف الليل في التطيب والترين اه وقضية الاقتصار على هذين ان التكبير انما يكون بعد الفجر وسيأتى ما وافقه في قول السارح ويكره الناس ندبا بعد صلاة الصبح وعبارة ملتقى البحرين تبعال للارشاد والغسل للسيد والتطيب والترين لقاعد خارج وان غير مصل من نصف الليل اه

فالجامع بينهما ما عدم اثناء الصلاة عن القضاء على ما عرفه وعبارة الشهاب حج وعلم مما صرح في التيمم الخ وعمل عن الشارح الى ما ذكرناه جعل العلامة التقصير فيه لم منه ما ذكره للجامع الذي ذكرناه فان قلت يناقض هذا ما سياتي من انه لو بان حدث

(قوله أي التطيب) هل التطيب وما ذكر معه من التزين الخ هما أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والاقرب تفضيل ما هناء على الجمعة بدليل انه طلب هما أعلى الثياب قيمة واحسنها منظرًا ولم يختص التزين فيه بمجرد الحضور بل طلب حتى من النساء في بيوتهن (قوله والتزين) أي تزيينه نفسه (قوله لا في الجمعة) وينبغي أيضًا ان يكون غير البيض أفضل اذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وقد يؤيده قولهم اذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد خرجوا بثياب البذلة فمما على استثناء هذه الصورة بقي ما عداها على عمومها لان الاستثناء معيار العموم وهذا استثناء معني اه وعبارة سم على جملة لو وافق العيد يوم الجمعة فلا يبعد ان يكون الافضل ليس أحسن الثياب الا عند حضور الجمعة فالبيض فليتأمل اه لكن تقدم له على حج في باب الجمعة مانصه وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العيد فالأعلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها ١١١ لكن يشكل على هذا الأخير

أن قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرج مراعاة العيد مطلقا اذا زينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتأمل اه (قوله اما الاناث فيكره الخ) هذا علم من قوله أولا وباتي في خروج الحرة والامة الخ وقوله ذات الجمال قضيته ان غير الجميلة تحضر غير متزينة وان كانت شابة وقضية تعبير غيره بشابة يخرج به (قوله ويستحب ازالة الشعر) أي الذي

(وفي قول) يدخل وقته (بالفجر) كالجمعة وتقدم الفرق (و) يندب (الطيب) أي التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب (والتزين كالجمعة) باحسن ثيابه وأفضلها البيض الا ان يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هناء في الجمعة والفرق ان القصد هنا اظهار النعم ونم اظهار التواضع وسواء اراد حضور الصلاة أم لا ولو صييا كما مر في الغسل اما الاناث فيكره حضور ذات الجمال والهيئة منهن ويستحب لغيرها باذن الزوج أو السيد وتنتظف بالماء ولا تتطيب وتخرج في ثياب بذلتها والخنثى كالانثى فيما تقر رفاق كانت الانثى مقبلة بيئتها يستحب لها ذلك ويستحب ازالة الشعر والظفر والريح الكريه والمستحب في يوم العيد ترك الزينة والطيب كما يحته الاسنوى وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يغسل له ندبا لكل جمعة وعيد (وفعلها) أي صلاة العيد (بالمسجد أفضل) من الفعل بالصعراء ان اتسع أو حصل مطر ونحوه لشرفه ولسهولة الحضور اليه مع الوسع في الاول ومع العذر في الثاني فلو صلى في الصعراء كان تاركا للاولى مع الكراهة في الثاني دون الاول وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقا لشرفهما مع سهولة الحضور لهما واتساعهما والاوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد المدينة بمسجد مكة ومن لم يلحقه به فذلك قبل اتساعه الآن والحيف ونحوه يقفن بيباب المسجد الحرمه دخولهن له ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للتشويش بالزحام وخروج الى الصعراء لانهم ارفق بالركب وغيره (وقيل) فعلها (بالصعراء) أفضل لما مر (الاذا ذكر) كطرا ونحوه فالمسجد أفضل (ويستخلف) الامام ندبا عند خروجه الى الصعراء (من يصلي) في المسجد

تطاب ازالته كالعانة والابط أي لا ولم يكن يبدنه شعره هل يس له امرار موسى على بدنه تشبها بالخالقين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لان ازالة الشعر ليس مطاوعا لذاته بل للتنظيف وهذا يفرق بين ما ذكره وبين المحرم اذا دخل وقت تحله وليس برأسه شعر حيث يس له امرار موسى على رأسه فان ازالة الشعر ثم مطاوعة لذاتها (قوله وهو ظاهر) أي لشدة الاحتياج الى ما خرجوا لاجله فيطلب منهم الخروج بصورة الذل والانكسار (قوله ان اتسع أو حصل مطر) أي فلو لم يتسع وفعلها بالصعراء فهل الافضل جعلهم صفوفًا أو صفوا واحدا فيه تظروا الا قرب الاول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يهيئونه للصلاة وهو ما يسهم عادة مصطفين من غير افراط في السعة ولا ضيق (قوله مطلقا) أي سواء حصل مطر أم لا (قوله بمسجد مكة) لم يقل بهما لان المنصوص عليه مسجد مكة وأما بيت المقدس فالحقه به الصيدلاني كما في المحلى (قوله يقفن بيباب المسجد) أي وان لم يسمع الخطبة اظهار الشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد من هذه العبارة انهن اذا حضرن يقفن بيباب المسجد وذلك لا يسئلن لم تطاب الحضور منهن (قوله وخروج الى الصعراء) أي ندبا

بعض الغدد انعقدت للإمام والباقيين المتطهرين قلت لا يناقضه لأن الصورة هنا فيما إذا كانوا عالمين بالحال في حال الاقتداء والصورة فيما يأتي فيما إذا لم يتبين الحال إلا بعد الفراغ من الصلاة كما هو واضح وشمل ما ذكره ما إذا كانت صلاتهم صحيحة (قوله أن يخطب بغير أمر الوالي) بل مثل الوالي الإمام الراتب إذا أراد الخروج للصلاة فاستخاف غيره أو لا فيه نظر ولا يبعد أنه مثله لأنه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه (قوله في إمامة عيد وخسوف) قضية اقتصاره على ما ذكره قوله ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وليس مراد الماجرت به العادة من إفراء الجمعة بإمام (قوله فيستحقه إمامها) أي يقدم فيها على غيره كالإمام الراتب في الصلوات الخمس (قوله ويخص بالذهب أطولهما) ظاهره وإن ضاق الوقت لكن قال حج قال ابن العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين إلا للصلاة على الجنائز فانها إذا كانت في مسجد أو غيره نذبت المبادرة إليها والمسئى إليها من الطريق الأقصر وكذا إذا خشي فوت ١١٢ الجماعة أهو يؤخذ منه بالأولى نذب الذهاب في أقصر الطريقين والأسراع إذا ضاق الوقت بل يجب ما ذكر

إذا خاف فوت الغرض (قوله أو أكثرها) قال حج وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولو لم يوجد فيه كالرملي والأطباعي (قوله واستحب للإمام) أي أقول باستحبابه فهو بصيغة المضارع (قوله أن يقف في طريق رجوعه) أي في أي محل اتفق منه وهل يختص ذلك بالعيد أو يعم سائر العبادات فيه نظروا قد يؤخذ من قوله الاتي ولا يتقيد ما ذكر بالعيد الثاني فليراجع في فائدة ذكر الشامي في سيرته في جامع أبواب سيرته عليه الصلاة والسلام في صلاة العيدين في الباب الرابع من آدابه في رجوعه

(بالضعفة) كالشيوخ والمرضى ومن معهم من الأقوياء لما صح أن عليا استخاف أبا مسعود الأنصاري في ذلك ولأن فيه حثا وإعانة على صلاتهم جماعة ويكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كما في الام والاولى أن يأذن له في الخطبة وحينئذ فالمتجه استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعا وليس لمن ولي إمامة الصلوات الخمس حق في إمامة عيد وخسوف واستسقاء إلا أن نص له على ذلك أو قلد إمامة جميع الصلوات ومن قلده صلاة عيد في عام صلاها في كل عام لأن لها وقتا معينات تكرر فيه بخلاف صلاة الخسوف أو الاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلدها فيه وإمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها إمامها (ويذهب) ندبا بقاصد صلاة العيدين كان قادرا إماما أو مأموما (في طريق ويرجع في) طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه ويخص بالذهب أطولهما للاتباع في ذلك والارجح في سببه أنه كان يذهب في أطولهما تكثيرا للاجرو ويرجع في أقصرهما ووراء أقوال آخر شهادة الطريقين تبرك أهلهم ما به استفتاؤه فهم اتصده على فقرائهم ما تقدم ما يتصدق به زيارة قبور أقاربهم ما ازداد غيظ المنافقين الحذر منهم التفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا خشية الرجة ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها وفي الام واستحب للإمام أن يقف في طريق رجوعه إلى القبلة ويدعو لحديث فيه ولا يتقيد ما ذكر بالعيد بل يجري في سائر العبادات كالخروج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته (ويذكر الناس) للحضور للعيد ندبا بعد صلاتهم الصبح يحصل لهم القرب من الإمام وانتظار الصلاة هذا إن خرجوا إلى الصحراء فان صلاتهم في المسجد مكتوبة إذا صلوا الفجر فيما يظهر قاله البدر بن قاضي شهبة وقال الغزالي أنه الطاهر (ويحضر الإمام) متأخرا عنهم (وقت صلاته) ندبا وليكن في الفطر كربع النهار وفي الاضحية كسدسه لأن انتظارهم إياه اليق وقد نظر في ذلك بعضهم وينبغي أن يحمل على

من المصلحة مانعه وروى الطبراني والبيهقي عن علي رضي الله عنه قال الخروج في العيدين إلى الجبانة من السنة (قوله ويدعو) ويعمم فيه لما هو معلوم أن الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولا يتقيد ما ذكر) أي من الذهاب في طريق الخ (قوله فان صلاتهم في المسجد مكثوا فيه) أي فلو خرجوا منه ثم عادوا إليه فان كان حضورهم في الأصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تفت سنه التذكير وإن كان الحضور مجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة (قوله ندبا) أي ويجوز أن يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التذكير أو يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لأمر الشارع (قوله كربع النهار) وأبتدأه من الفجر وفي الاضحية كسدسه نقله حج عن الماوردي وعبارته وحدد الماوردي ذلك في الاضحية بمضي سدس النهار وفي الفطر بمضي ربه (قوله وينبغي أن يحمل) أي قوله وليكن في الفطر الخ وهو بعد واما الوجه أنه في الاضحية يخرج عقب الارتقاء كرمح وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا

كفاقد الطهورين الذي مثل به وكالتيمم الذي لا تلزمه الاعادة بناء على الاصح من ان الصلوة موقفة ذي الوجهين الشرع وان لم تغن عن القضاء (قوله انعمدت به الجمعة في البلدة التي اقامته فيها أكثر) فيه ان فرض المسئلة انه يقيم عند كل يوماء وعذره (قوله والاحب ان يكون غمرا) وان يكون وزرا والحق به الزيبج (قوله ويمسك في الاضحية) وعليه فلا تخزم المرواة به لعذره اهـ جـ أي بفعل ما طلب منه (قوله أول الاسلام) المراد به ما ليس بآخره والافصالة العيد انما شرعت في السنة الثانية من الهجرة وليس ذلك أول الاسلام (قوله والشرب كالاكل) أي فيمسك عنه كالاكل وليس هذا عين قوله قبل أو يشرب لان ذلك بالنسبة لعيد الفطر وهذا بالنسبة لعيد الاضحية (قوله كالراجع منها) أي فانه لا أس بركوبه (قوله فركوبهم

لصلوة العيد ذهابا وايابا) لم يذكروا ذلك في الجمعة ولو قيل به لم يبعد ولعل حكمه ذكروه في العيد دون الجمعة كونه يوما طلب فيه اظهار الزينة لذاته لا للصلوة (قوله فيكره له النفل قبلها) أي ويتعقد (قوله بغير الاله) قضية التعايل انه لو خطب غيره لم يكره له التنفل وصرح جـ بخلافه في شرح العباب كما نقله سم عنه وقضيته أيضا انه لا تتوقف كراهة التنفل له على كونه جاء له بعد وقت صلاة العيد بل لو كان جالسا فيه من صلاة الصبح كره له وان كان لصلاته سبب ثم قوله لا يشتغاله الخ هو واضح بالنسبة لما بهما لطلب الخطبة منه وأما لما قبلها فان كان دخل وقت ارادة الصلاة

ان غاية التأخير المطالب ذلك (ويجمل) حضوره (في الاضحية) ندبا ويؤخره في عيد الفطر قليلا للاتباع ليتسع الوقت قبل صلاة الفطر لتفريق الفطرة وبعد صلاة الاضحية للتخصيم (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويا كل) أو يشرب (في عيد الفطر قبل الصلاة) والاحب ان يكون غمرا فان لم يأكل ما ذكر في بيته في طريقه أو المصلي عند تيسره (ويمسك) عن الأكل (في) عيد (الاضحية) حتى يصلي للاتباع ولتتميز عيد الفطر عما قبله الذي كان فيه حراما وليعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها أول الاسلام بخلافه قبل صلاة الاضحية والشرب كالاكل ويكره له ترك ذلك قاله في المجموع عن النص (ويذهب) للعيد (ماشيا) كالجمعة (بسكنة) لما مر فان كان عاجزا فلا بأس بركوبه لعذره كالراجع منها وان كان قادرا حيث لم يتأذبه أحد لا نقضاء العبادة فهو مخير بين المشي والركوب نعم قال ابن الاستاذ لو كان البلد غمرا لأهل الجهاد بقرب عدوهم فركوبهم لصلوة العيد ذهابا وايابا واطهار السلاح أولى (ولا يكره النفل قبلها) بعد ارتفاع الشمس (لغير الامام والله أعلم) لانتفاء الاسباب المقتضية للكراهة فخرج بقوله بعد ما بهما وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كره له كما مر والافلا وبغير الامام الامام فيكره له النفل قبلها وبه ما بهما لا يشتغاله بغير الالههم ولما لفته فعله صلى الله عليه وسلم ويستحب احياء ليالي العيد بالعبادة ولو كانت ليلة الجمعة من صلاة وغيرها من العبادات لخبر من أحياء ليلة العيد لم يميت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بموت القلوب شغفها بحب الدنيا أخذا من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموتى قيل من هم يارسول الله قال الاغنياء وقيل الكفرة أخذا من قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي كافر أهدينا به وقيل الفزع يوم القيامة أخذا من خبر يحشر الناس يوم القيامة حفاة عراة غرلا فقالت أم سلمة أو غيرها وأسوأناه انتظر الرجال الى عورات النساء والنساء الى عورات الرجال فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ان لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل انه رجل ولا المرأة انها امرأة ويحصل الاحياء بمعظم الليل وان كان الأرجح في حصول المبيت بمزدلفة الا كتفاء فيه بلحظة في النصف الثاني من الليل وعن ابن عباس يحصل احياءهم بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيهما وفي ليلة الجمعة وليالي أول رجب ونصف شعبان مستجاب فيستحب

١٥ نفيه في فواضح أيضا والابان لم يدخل وقتها وجرت عادتهم بالتأخير فوجه الكراهة الا أن يقال انه لما كانت الخطبة مطلوبة منه كان الالههم في حقه اشتغاله بما يتعلق بها ومراقبته لوقت الصلاة لا تتطاره ايها (قوله ولو كانت ليلة الجمعة) أي فان احياءها من حيث كونها عيد او كراهة تخصيصها بقيام اذا لم تصادف ليلة عيد (قوله وقيل الفزع يوم القيامة) وهذا هو المتبادر من قوله يوم تموت القلوب (قوله لا يعرف الرجل انه رجل الخ) أي أشد الهول وانتظاره ما يحصل له من الفرج من الله تعالى حتى يصير عيناه لكثرة تطلعه لما يحصل كنهم في رأسه (قوله وان كان الأرجح الخ) أخذه غاية لانه قد يتوهم التسوية بينهما اذا المقصد من المبيت بمزدلفة احياءها (قوله بصلاة العشاء جماعة) أي ولو في الوقت المفضول (قوله والعزم على صلاة الصبح) ظاهره وان لم يتفق على صلاته في جماعة

انه تصرف فيما في الفتاوى بسبب السؤال مع الجواب فلزم منه ما ذكر وعبارة الفتاوى مثل عن له زوجتان كل واحدة في بلدة يقيم عند كل واحدة يوما فهل تنعقد به الجمعة في كل من البلدين أم لا فاجاب بانه تنعقد الجمعة بالمدكور في البلدة التي اقامته فيها اكثر الخ فافي الجواب تفصيل للسئلة مع قطع النظر عما في السؤال من فرضه في اقامته عند كل يوما وقد يقال لا يلزم من

فصل في التكبير المرسل والمقيد أي وغير ذلك من الشهادة برؤية الهلال (قوله وهو ما لا يكون عقب صلاة) أي ولا غيرها ويسن تأخيرها عن اذكارها بخلاف المقيد الا في أي فيقدم على اذكارها وبوجه بانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من الادكار (قوله وبالتكبير عند الاذان) أي التكبير عند الخ (قوله ومجمله كما يحتمل الشيخ الخ) أي ويخرج هذا المقيد ما لو كانت في بيته أو نحوه وليس عندها رجال اجانب فترفع صوتها به وهو ظاهر (قوله حتى يحرم الامام) قال الشيخ عميرة أي الى انتهائه ثم ١١٤ ظاهره استمرار التكبير ولو خش تأخير الامام للصلاة اه وعبارة شرح

الروض وغيره الى تمام احرام الامام وقضيتها اه عند شروع الامام في التكبير يطلب التكبير من غيره ما لم يتمه ولا يخلو عن وقفة في حق من اراد الصلاة معه وهو قريب منه تأمل وعبارة شيخنا في شرح الارشاد الى نطق الامام بالراء من تكبير التحريم اه وانظر لو آخر الامام التحريم الى الزوال أو ترك الصلاة وفي حج والذي يظهر انه لو قصد ترك الصلاة بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان والا اعتبر بطاوع الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا اه سم على منهج وقول حج انه لو قصد ترك أي من طلب منه التكبير وقوله ويحتمل الاعتبار به

فصل في التكبير المرسل والمقيد وبدأ بالاول ويسمى بالاطلاق أيضا وهو ما لا يكون عقب صلاة فقال (يندب التكبير) لساافر وحاضر وذكرو غيره ويدخل وقته (بغروب الشمس ليلة العيد) اللام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر والاضحى (في المنازل والطرق والمساجد والاسواق) اي لا ونهارا أما في الفطر فقوله تعالى ولتكموا الصلاة ولتكبروا والله قال الشافعي سمعت من أرضاه من العلماء بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم وبالتكبير عند الاكمال وأما بعيد الاضحى فبالقياس عليه أي بالنسبة للرسول أما المقيد ثبت بالسنة (رفع الصوت) اظهر الشعار العيد واستثنى الرافعي من طلب رفع الصوت المرأة ومجمله كما يحتمل الشيخ اذا حضرت مع الجماعة ولم يكونوا محارم ومثلها الخ (والاظهر اذامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) اذ الكلام مباح اليه فالتكبير اول ما يستغل به لانه ذكر الله وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبرة باحرامه والثاني يمتد الى حضور الامام للصلاة لانه اذا حضر احتاج الناس الى التيمؤ للصلاة واشتغالهم بالقيام لها وتكبير ليلة عيد الفطر أكد من تكبير ليلة الاضحى للنص عليه (ولا يكبر الحاج ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء (بل يابى) لان التلبية شعاره والمعتمر يلبي الى ان يشرع في الطواف (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح) لانه تكرر في زمنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلاة وان خالف المصنف في اذكاره فسوى في التكبير بين الفطر والاضحى وهذا هو النوع الثاني المسمى بالتكبير المقيد باداء الصلاة ومقابل الاصح الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بجامع الاستحباب وعاميه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر) لقوله تعالى فاذا قضيت مناسككم فاذا كروا لله والمناسك تنقضي يوم النحر ضحوة بالرمي فالظهر اول صلاة تأتي عليه مدانته وقت التلبية (ويختم بصبح آخر) أيام (التشريق) لانها آخر صلاة يصليها بمنى (وغيره كهو) أي غير الحاج كالحاج (في الاظهر) تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) قياسا على التكبير ويختم أيضا بصبح آخر أيام التشريق (وفي قول)

يكبر

وقراءة الكهف والصلاة الى النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل جزء من تلك الليلة بنوع من الثلاثة ويخير فيما يقدمه ولا يمكن لعل تقديم التكبير اولي لانه شعار الوقت (قوله والثاني يمتد الى حضور الامام الخ) قال المحلى والثالث حتى يفرغ منها قيل ومن الخطبتين وهو فيمن لا يصلي مع الامام اه (قوله أكد من تكبير ليلة عيد الاضحى) أي المرسل (قوله ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات) أي من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد ولا به فيقدم اذكار الصلاة عليه كما تقدم عن حج (قوله المسمى بالتكبير المقيد) أي وهو فضل من المرسل مطلقا اشرفه بتبعيته للصلاة (قوله ويختم بصبح آخر أيام التشريق) معتمد (قوله كهو) ضعيف (قوله قياسا على التكبير) أي المرسل

(قوله يكبر من صبح يوم عرفة) سكتوا عما لو أحرم بالبح في ميقاته الزماني وهو أول سؤال فهل يلي لانها شعار الحاج أو يكبر فيه نظروا الا قرب الاول لما ذكر من التعليل (قوله والعمل على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) لكنهم اتفهم انه لا يكبر بعد فجر عرفة وقبل فرض الصبح وقد نقل سم على منهج خلافه وعبارته الوجه وفاقالم رانه يدخل وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان لم يصل الصبح حتى لو صلى فائنة مثلاً قبل الصبح كبر عقبها والله أعلم وانه لا يخرج الا بالغروب آخر أيام التشريق كالذبح اه (قوله نعم بعد تخصيص) أي ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم بعد الخوقوله المطلقة ١١٥ بدل من قول المصنف النافلة

(قوله تداركه) أي فيما سبق الى آخر أيام التشريق (قوله اما لو استغرق عمره بالتكبير) أي ولو بالهيئة الاتية (قوله بعد التكبير الثالثة) أي مع ما يتصل بها حج يعني من قوله لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الخ قال سم عليه عبارة العباب برفع بصفة التكبيرين أي المرسل والمقيد الله أكبر ثلاثاً ناسقاً ويحسن ان يزيد الله أكبر كبيراً والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اه ثم قال ويتحصل حينئذ ان صورة ترتيب هذا التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيراً والله كثير وسبحان الله بكرة وأصيلاً لا اله الا الله ولا نعبد

يكبر (من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر) أيام (التشريق) للاتباع (والعمل على هذا) في الاعصار والامصار وفيه اشارة لترجيحه لاسيما نه صححه في مجموعته واختاره في تصحيحه وقال في الادكار انه الاصح وفي الروضة انه الاظهر عند المحققين وما انتضاء كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس مجرد ادعاء امراده به انتضاءه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي في خلاصته انه يكبر عقب فرض الحج من يوم عرفة الى آخر نهار الثالث عشر في أهل الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب كما قلناه ويظهر التفاوت بين العبارتين في اعطاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب (والاظهر انه) أي الشخص ذكر كان أم غيره حاضراً كان أم مسافراً منفراً أم غير (يكبر في هذه الايام للفاضة والراتبة) والمنذورة (والنافلة) تعميم بعد تخصيص المطلقة والمقيدة وذات السبب كتحية المسجد والجنائز لانه شعار الوقت ولا يلحق بذلك سجود التلاوة والشكر كما استثناهما المحامي وجري عليه الشيخ في تحريره ومقابل الاظهر يكبر عقب الفرائض خاصة مؤداة كانت أم مقضية من هذه الايام أم من غيرها لان الفرائض محصورة فلا يشق طلب ذلك فيها كالاذان في أول الفرائض والاذكار في آخرها واحترز بقوله في هذه الايام عمالوفاته صلاة منها فقضاها في غيرها ولا يكبر كافي المجموع بل قال انه لا خلاف فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر ولو ترك التكبير عمداً وسهواً عقب الصلاة تداركه وان طال الفصل لانه شعار الايام لائتمه للصلاة بخلاف سجود السهو وهذا كله في التكبير الذي يرفع به صوته ويجعله شعاراً لليوم اما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه لم يمنع منه كما نقله في الروضة عن الامام وأقره ولو اختلف رأى الامام والمأموم في وقت ابتداء التكبير تبع اعتقاد نفسه (وصيغته المحبوبة) أي المسنونة كما في المحرر (الله أكبر الله أكبر) ثلاثاً الجديد لوروده عن جابر وابن عباس وفي القديم يكبر مرتين ثم يقول (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) مرتين (والله الحمد ويستحب ان يزيد) بعد التكبير الثالثة الله أكبر (كبيراً) كافي الشرحين والروضة أي بزيادة الله أكبر قبل كبيراً (والحمد لله كثير وسبحان الله بكرة وأصيلاً) كما قاله عليه السلام على الصفا ومعنى بكرة وأصيلاً أول النهار وآخره وقيل الاصيل ما بين العصر والمغرب ويسن ان يقول يضاهيه لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر واذا رأى شيئاً

الاياه الخ اه لكن ظاهر كلام الشارح كالحلي ان يختم بلا اله الا الله والله أكبر (قوله ونصر عبده) زاد سم الغزالي على أبي شجاع وأعزجنده وهزم الخ ولم يتعرض له حج وسم وغيرهما فيما علمت فليراجع (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم انه لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير لكن العادة جارية بين الناس بانماهم بها بعد تمام التكبير ولو قبل باستصحابها عملاً بظاهر ورفعاً لذلك ذكره وعملاً بقولهم ان معناه لا اذ كر الا وتذكر معي لم يكن بعد اتم رأيت في القوت للاذرعى مانصه عند قول المصنف يهلل ويكبر الخ روى البيهقي باسناد حسن ان الوليد بن عقبة خرج يوماً على عبد الله وحذيفة والاشعري فقال ان هذا العيد غداً فكيف التكبير فقال عبد الله بن مسعود تكبر وتحمّد ربك وتصلّى على النبي وتدعو وتكبر

اقامته عند كل زوجة يوما كون اقامته في كل من البلدتين كذلك فقد تكون اقامته في احدهما اكثر لكن لا يكون عند الزوجة جميع مدة الاقامة بل يكون عندها فيها يوما فقط ويقوم الباقي في نحو المسجد (قوله بانه يصدق عليه انه متوطن في كل منهما) في هذا الاطلاق نوع مخالف للافتاء الاول فليتامل (قوله وما نقل عن النص من كفر مدعي رؤيتهم الخ) عبارة الشهاب حج وقول الشافعي يعز مدعي رؤيتهم محمول على مدعيها في صورتهم الاصلية التي خلفوا عليها لانه حينئذ مخالف للقرآن انتهت وكان وجه التعزير دون الكفران الآية ليست نصافي امتناع رؤيتهم كذلك (قوله وسماعها واجب) أي بالمعنى الاتي

وتفعل مثل ذلك اه ولا دلالة فيه على استحباب الصلاة بعد التكبير الذي ليس في صلاة وانما يدل على انه اذا فصل بين التكبيرات فصل بالتناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في قول الشارح ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله اكبر كبير او الحمد لله كثير او سبحان ١٠٦ الله بكرة وأصيلا وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليما كثيرا كان حسنا (قوله من

من بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة من له التكبير قاله صاحب التنبية وغيره وظاهر ان من علم كمن رأى فالنعبير بها جرى على الغالب (ولو) شهد أو (شهدوا يوم الثلاثين) من رمضان (قبل الزوال بروية الهلال) أي هلال شوال (الليلة الماضية أفطرونا) وجوبا (وصلينا العيد) ندبا حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع والصلاة بل أو ركعة وتكون أداء (وان شهدوا) أي أو شهدا (بعد الغروب) أي غروب شمس يوم الثلاثين بروية هلال شوال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد خاصة لان شوال لا قد دخل بقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد فلا نقبها وانصليها من الغداة وليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم يصفون ويوم عرفة الذي يظهر لهم انه هو وان كان العاشر واحتجوا له بما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس وروى الشافعي رضي الله عنه وعرفه يوم يعرفون قال الشيخ وينبغي فيما لابق ما يسهلها أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لنقع أداء ثم يصليها مع الناس ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه ولعله مستثنى من قولهم محل إعادة الصلاة حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم والليل فلو سوي فيه بذلك اما الحقوق والاحكام المتعلقة بالهلال كالتعليق والعدة والاجارة والعق فتثبت قطعا (أو) شهدوا (بين الزوال والغروب) أو قبله بزمن لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مر قبلت الشهادة (وافطرونا) وجوبا (وقانت الصلاة) أداء (ويشرع قضاؤها متى شاء) مریده في باقي اليوم وفي الغد وما بعده ومتى اتفق (في الاظهر) كبقية الرواتب والا تكل قضاؤها في بقية يومهم ان أمكن اجتماعهم فيه

بهيمة الانعام) والانعام الابل والبقر والغنم (قوله في عشر ذي الحجة) قضيته انه لا يكبر رؤيتها في أيام التشريق وظاهره أيضا وان لم يجز في الاضحية لان الغرض منه التكبير بهذه النعمة وادل الحكمه في طاب التكبير هناك دون غيره من الاذكار انهم كانوا يتقربون لا لهم بالذبح عندها فاشير لفساد ذلك بالتكبير فان معناه الله أعظم من كل شيء فلا يليق ان يتقرب لغيره ووجه الاول انه بدخول يوم النحر دخل وقت التضحية فينبأ مريدها لعلها والحكمة

في طاب التكبير عند رؤية بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة استحضر طلبها فيه ثم الاشتغال به حتى يفعل والا التضحية عند دخول وقتها ووجه الثاني ان رؤية ما هو من جنس بهيمة الانعام ولو سحله منبه على ان ذبح ما هو من هذا النوع شعار لهذه الايام وتعميم له تعالى (قوله من له التكبير) أي كان يقول الله اكبر فقط كما قاله ابن عجيل والريعي وهو المتقدم قال الازرق في يكبر ثلاثا (قوله فالتعبير بها) أي الرؤية (قوله يوم الثلاثين) أي وقبلوا اه حج وسيأتي (قوله حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع) قال عميرة أي اذا أرادوا الصلاة جماعة والاداء لكل ان يصلي منفردا اه سم على منهج وقول سم هنا فكل ان يصلي أي يسن له ذلك وعبارة شرح الروض وينبغي فيما لابق من وقتها ما يسهلها أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصليها وحده أو بمن تيسر حضوره لنقع أداء ثم يصليها مع الناس اه وسيأتي في كلام الشارح أيضا (قوله في صلاة العيد خاصة) قضيته انه لا يجوز فعلها ليلا لا منفردا ولا في جماعة ولو قيل يجوز فعلها ليلا سيما في حق من لم يرد فعلها مع الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رأيت سم على منهج استشكل تاخيرها من أصله قال ثم رأيت الاسنوي استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع (قوله كالتعليق والعدة) قال عميرة زاد الاسنوي ويجوز التضحية ووجوب اخراج زكاة الفطر قبل الغد اه (أقول) والظاهر جواز صومه في عيد الفطر اه سم على منهج

(قوله فجازت المساحة) أي على القول الضعيف (قوله على الأصح كما مر) صوابه على الصحيح (قوله فيتمونها) يعني الباقيين في صورة ما إذا كان المنفض بعضهم وان كان خلاف المتبادر من السياق اذ لا يتأتى ذلك فيما إذا انقض الاربعون (قوله لزهمهم) أي الجميع فليس للباقيين حينئذ اتمام الظهور كما هو ظاهر على ان الشهاب سم في حواشي المنهج قال عند قوله فيتمونها الباقيون (قوله بانه ينبغي فعلها) لا يقال هذا مكررم مع قوله قبل قال الشيخ وينبغي فيما لو الخ ١١٧ لا نأقول الغرض مما ذكره هنا

دفع الاعتراض ومما ذكره ثم بيان استحبابها بعد الشهادة (قوله ثم يفعلها اغدامع الامام) فرض الكلام فيما لو أدرك في وقتها ركعة وقضيتها انه لو لم يدرك منها ذلك لا يكون الاولى في حقه فعلها منفردا ثم مع الجماعة بل الاكمل تأخيرها ليفعلها جماعة (قوله تقبل الله منا ومنك) أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنية ومنه المصافحة ويؤخذ من قوله في يوم العيد انما لا تطلب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنية في هذه الايام ولا مانع منه لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد ان وقت التهنية يدخل بالفجر لا ببليلة العيد خلافا لما ببعض الهوامش فليراجع (قوله فهناه) أي واقره صلى الله عليه وسلم

والا فقصاؤها في الغدا اكل لثلايفوت على الناس الحضور قال الشيخ والكلام في صلاة الامام بالناس لا في صلاة الاحاد فاندفع الاعتراض بانه ينبغي فعلها عاجلا مع تسير ومنفردا ان لم يجد احدا ثم يفعلها اغدامع الامام ومقابل الاظهر لا يجوز قضاؤها بعد شهر العيد ونص على هذه المسئلة هنا وان دخلت في عموم قوله في باب صلاة النفل ولو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه اما كدامر ذلك هنا بدليل مقابل الاصح انها فرض كفاية وتوطئة لقوله (وقبل في قول) لا تفوت بل (تصلي من الغدا) لانه يكثر الغلط في المسالك فلا يفوت به هذا الشعار العظيم والمعول عليه التعديل لا الشهادة فلو شهد اثنان قبل الغروب وعدلا بعده فانه برة بوقت التعديل لانه وقت جواز الحكم بشهادتهم ماقتضى من الغدا ادعوا لا ينافية ما لو شهد اثنان بعد موت ما حيث يحكم بشهادتهم اذ الحكم انما هو بشهادتهم ما بشرط تعديلهما والكلام انما هو في اثر الحكم من الصلاة خاصة وايضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبرة بوقت التعديل بخلاف مسئلة الموت لو لم ننظر للشهادة للزم فوات الحق بالحكمة ومما يتعلق بهذا الباب التهنية بالعيد وقد قال القسولي لم أر لاحدنا كلاما في التهنية بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسي انه أجاب عن ذلك بان الناس لم يرالوا مختلفين فيه والذي أراه انه مباح لاسنة فيه ولا بدعة اهواجابه عنه شيخ الاسلام حافظ عصره ابن حجر بعد اطلاعه على ذلك بانها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم لبعض في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها ينجح به في مثل ذلك ثم قال ويصح لعموم التهنية لما يحدث من نعمة أو يندفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب ابن مالك في قصة توبته لما تخاف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة ابن عبيد الله فهناه

باب صلاة الكسوفين

كذا في النسخ المعتمدة ووقع في بعض النسخ الكسوف بالافراد ومراده به الجنس ويقال فيه ما خسوفان وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر وقيل عكسه وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره وكسوف الشمس لا حقيقة له عند أهل الهيئة فانها لا تتغير في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها وخسوفه له حقيقة فان ضوءه من ضوئها وسببه حيولة ظل الارض بينها وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة وكان هذا هو السبب في اثاره في الترجمة بناء على ما مر من مقابل الاشهر والاصل في ذلك قوله تعالى

باب صلاة الكسوفين (قوله صلاة الكسوفين) أي وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد وجنازة (قوله وقيل عكسه) وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض سم على منهج اظهره انه في كل من الشمس والقمر (قوله وكان هذا هو السبب أي وهو انكارهم لكسوف الشمس (قوله والاصل في ذلك الخ) يتأمل وجه الدلالة من الآية فان قول الشارح أي عند كسوفها ليس فيها ما يدل عليه بل الظاهر منها انها سبقت للرد على من يعيد الكواكب نعم ان كان سبب نزول الآية ذلك فقريسه

(قوله لموت أحد ولا حياة) عبارة الفسخ قوله ولا حياته استشكلت هذه الزيادة لان السياق انما ورد في حق من ظن ان ذلك لموت سيدنا ابراهيم ولم يذكر ولا الحياة والجواب ان قاعدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببا للفقد أن لا يكون سببا للإيجاد فهم الشارع النفي لدفع هذا التوهم اه (قوله مؤكدة لذلك) أي الخبر السابق والا به ولعل وجه الدلالة على التأكيده من الخبر ما شار إليه من تكرير ذلك حتى ينكشف ما بهم الا أن جملة على ظاهره من التكرار منافي لما يأتي منها لاعتداد الا في جماعة كافي المكتوبة (قوله وصرفه) أي ما ذكر من الاحاديث (قوله ما صر في العيد) أي من قوله والمصارف عن الوجوب خبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع (قوله وقول لا امام) أي الشافعي اه ج وفي نسخة صحيحة وقول امامنا لا يجوز الخ وعبارة شرح المنهج وحملوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهته لئلا كدها يوافق كلامه في مواضع آخر (قوله والافقد علم بما صر) فيه رد لقول الشيخ عميرة هذه مسئلة مكررة في الكتاب (قوله ربنا لك الحمد) أي الخ ذكر الاعتدال اه محلي وج (أقول) وينبغي ان يأتي فيه ما قدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصورين الخ لان هذا لم يرد بخصوصه بخلاف تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يتوقف على رضا المأمومين لوروده (قوله لا يقول ذلك في الرفع الاول) أي في كل من الركعتين ١١٨ كما يقتضيه قوله لانه ليس اعتدالا وقوله بل يرفع مكبرا قال الشيخ عميرة ونقله

المأوردى عن النص
يؤخر عن لواقتي بامام
لا يعرف الكيفية التي
نواها هي كسنة الظهر
أم بقيامين وركوعين
فيجتمعا وهو الظاهر
عدم انعقاد صلاته لتردده
في النية حالة الاحرام وهو
المعتمد ويحتمل انعقادها
مطلقة ثم ينظر ماذا يفعل
الامام فيتبعه فيه وعلى هذا
لو بطلت صلاة امامه
أو اقتدى به في التشهد

لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن أي عند كسوفهما وقوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا حياته فادرا بتم ذلك فصاروا دعواتي ينكشف ما بهم (هي سنة) مؤكدة لذلك في حق من يخاطب بالمكتوبات الخمس ولو عبدا أو امرأة أو مسافرا ولا نه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس كما رواه الشيخان وكسوف القمر كما رواه ابن حبان ولا نه ذات ركوع ومجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء وصرفه عن الوجوب ما صر في العيد وقول الامام لا يجوز تركها محمول على الكراهة اذا المكروه غير جائز جواز مستوى الطرفين (فيحرم نية صلاة الكسوف) مع تعيين انه كسوف شمس أو قمر نظير ما صر في انه لا بد من نية صلاة عيد الفطر أو النحر ونص على ذلك هنا لندرة هذه الصلاة والافقد علم بما صر في صفة الصلاة (ويقرأ) بعد الافتتاح والتعوذ (الفاتحة ويركع ثم يرفع) رأسه من الركوع (ثم يعتدل ثم يقرأ الفاتحة) ثانيا (ثم يركع) ثانيا أقصر من الاول (ثم يعتدل) ثانيا قائلا فيها سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد كما في الروضة وهو المعتمد خلافا للمأوردى في انه لا يقول ذلك في الرفع الاول بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتدالا (ثم يسجد)

فهل تبطل صلاته لتعذر العلم بما يفعله أو تبقى على الصحة ويتخير فيه نظروا لا يبعد الثاني هذا وسيأتي السجدتين
عن سم ان الاقرب صحة النية وبطلان صلاته اذا بطلت صلاة امامه ولم يعلم ما نواه يؤخر عن آخر لو نذر ان يصلها كسنة الظهر تعين فعلها كذلك يؤخر عن آخر لو نذر صلاة الكسوف وأطلق فهل تحمل على الكيفية الكاملة أو الأقل أو ينقده نذره مطلقا ويخرج من العهدة بكل من الكيفيات الثلاث فيه نظروا والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوما أو نحوها فانه يخرج في كل عن عهدة النذر باقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه ثم رأيت في سم على بهجة مانصه قوله اذا شرع بها بنية هذه الزيادة لك أفتى شيخنا الشهاب الرملي بانه اذا أطلق انعقدت على الإطلاق ويخير بين ان يصلها كسنة الظهر وان يصلها بالكيفية المعروفة وافتي بانه لو أطلق نية الوتر انحطت على ثلاث لانها أقل الكمال فيه اه وبخزم بعضهم أي وهو صح بانه اذا أطلق فعلها كسنة الظهر وانما يز يدان نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفتى به شيخنا صحة اطلاق المأموم نية الكسوف خاف من جهل هل نواه كسنة الظهر أو بالكيفية المشهورة المعروفة لان اطلاق النية صالح لكل منهما وينحط على ما قصده الامام أو اختاره بعد اطلاقه منهما فالوجوب تبعيته له وان بطلت صلاة الامام أو فارقه عقب الاحرام وجهل ما قصده واختاره فيتجه البطلان ويمكن ان يفرق بين ما أفتى به في الكسوف وفي الوتر باستواء الصلاتين في الاول في عدد الركعات وان اختلفت في الصفة بخلاف الثاني واذا أطلق المأموم نية خلف من قصد الكيفية المعروفة وقتلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا وأراد المأموم مفارقة الامام قبل الركوع وان يصلها كسنة الظهر فهل يصح ذلك فيه نظروا والصحة

محملة وان امتنع عليه فلها كسنة الظهر مادام في القدوة ويحتمل المنع وهو المعتمد وان نيتته خالف من نوى الكيفية المعروفة
تصط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق اه (قوله وفيه) أي مسلم (قوله وبان أحاديثنا) أي التي استدلنا
بها (قوله والحديثين الخ) هما قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ هذا وليتنامل قوله والحديثين الخ مع قول المصنف ولا
يجوز زيادة ركوع الخ ويمكن الجواب بأنه مني على المرحوح وعبارة سم على منهج نصها قوله وبحملها على الجواز قال عميرة
هذا لم يذكره الجلال لمحل وغيره إلا في حديث الر كعتين كسنة الظهر اه قال مر هذا ذكره في شرحه - لم والمذهب
خلافه اه وفي حج نقل في شرح مسلم عن ابن المنذر وغيره انه يجوز فعلها على كل واحد من الأنواع الثابتة لانها جرت في أوقات
والاحتملاف محمول على جواز الجميع قال وهذا أقوى اه وفي شرح الر وض وعلى ما مر من تعدد الواقعة الاولى ان يجب
بحملها على ما اذا أنسا الصلاة بنية تلك الزيادة كما أشار إليه السبكي وغيره اه ١١٩ وعليه فلا يرد ان قوله والحديثين

على بيان الجواز يخالف
لقول المصنف ولا يجوز
زيادة الخ لان ما في المتن
مصور بما اذا نواها بركوعين
وهذا محمول على ما اذا نواها
ابتداء بثلاث ركوعات فلا
يخالف ومع ذلك فالمذهب
خلافه (قوله قال في
التوشيح) أي التاج بن
السبكي (قوله كركعتي
الجمعة والعيد) أي في
ان كل ركعة بركوع (قوله
وكلام شرح المذهب
الاول) هو قوله قال في
المجموع واجاب الخ والثاني
قوله صحت صلاته (قوله
وما نقل عن بعضهم) أي
مما لم يتقدم في كلامه
أو المراد ما نقل عن بعضهم
من قوله قال بعضهم الخ

السجدين وبأق بالطمأنينة في محالها (فهذه ركعة ثم يصلي) ركعة (ثانية كذلك) للاتباع
(ولا يجوز زيادة ركوع ثالث) فأكثر (لتمادي) أي طول مكث (الكسوف ولا تقصه) أي
نقص ركوع من الركوعين لمنويين (للاختلاء في الاصح) كافي سائر الصلوات حيث لا يزداد
على أركانها ولا ينقص منها ومقابل الاصح يزداد وينقص اما الزيادة فلانه عليه السلام صلى
ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه أربع ركوعات أيضا وفي رواية خمس
ركوعات ولا محل للجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتمادي الكسوف قال في المجموع
وأجاب الجمهور بان أحاديث الركوعين أصح وأشهر فقدمت على بقية الروايات وبان أحاديثنا
محملة على الاستصحاب والحديثين على بيان الجواز قال وفيه نص صريح بأنه لو صلاها ركعتين كسنة
الظهر ونحوها صحت صلاته وكان تاركًا للفضل اه قال في التوشيح وينظر ان يقال الر كعتان
بهذه الكيفية ادنى الكمال المأني به بخاتمة صلاة الكسوف وبدونها يؤدي أصل سنة
الكسوف فقط وتببه المرافق قال بعضهم صلاة الكسوف وفلها كقيمتان مشروعتان الاولى
وهي الكاملة هي ذات الركوعين فاذا أحرم بالكيفية الكاملة لم تجز الزيادة على الركوعين
ولا النقص على الاصح لان الزيادة والنقص اغتاتكون في لقل المطلق وهذا نقل مقيد فاشبه
ما اذا نوى الوتر إحدى عشرة ركعة أو تسعًا أو سبعًا فإنه لا يجوز الزيادة ولا النقص الثانية ان
يصلها ركعتين كركعتي الجمعة والعيد وينويها كذلك فينادي بها أصل السنة كما ينادي أهل
الوتر بركعة وحينئذ ما اقتضاه كلام المنهاج والروضة تبعًا للرافعي وكلام شرح المذهب الاول من
المنع محمول على من نوى الاكمل فلا يجوز له الاقتصار على الأقل وما اقتضاه كلام شرح المذهب
الثاني من الجواز محمول على ما اذا نواها ركعتين اه وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وأفتى
الوالد رحمه الله تعالى بجواز الامر من ان نوى صلاة الكسوف وأطلق وعلم مما تقرر امتناع

وفي نسخة وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وأفتى الوالد الخ (قوله لمن نوى صلاة الكسوف وأطلق) وخرج بذلك ما لو نوى
واحدًا لا بعينه فإنه لا تنعقد صلاته لتردده في النية وقال سم على حج وادأ أطلق وقلنا بما أفتى به شيخنا فهل يتعين لاحدى
الكيفيتين بمجرد قصد اليها بعد اطلاق النية أو لا بد من الشروع فيها في تعيينها بان يكرر الركوع في الركعة الاولى بل بان
يشرع في القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى يقصد تلك الكيفية فيه نظروا في وجه الثاني اه (أقول)
ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد قصد الارادة لما عينه لم يعد فيه اساء على ما لو أحرم بالجمع وأطلق فيصيح وينصرف
لما صرفه اليه بمجرد قصد الارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال وعلى ما لو نوى ثقلًا فيزيد وينقص بمجرد قصد
والارادة وعبارته على منهج مرفوع في شيء مر على انه اذا أطلق نية الكسوف ولم يقصد في نية ان يكون كسنة الظهر
ولا على الهيئة الكاملة انعقدت على الاطلاق وله فعلها كسنة لظهور بالهيئة الكاملة وقرق بين التخيير هنا وبين ما مشى
عليه فيما اذا أطلق نية الوتر أنه ينعقد على الثلاث بان الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وانما الاختلاف في الصفة ولا كذلك

ظهر امانه هذا ظاهر اذا تعدد استئناف جمعة والا فالوجه استئنافها لانهم من أهلها والوقت باق والعدد متيسر فكيف
تصح الظاهر مع امكان الجملة ثم قال ثم رأيت السيد السهمودي في حاشية الروضة سبقي الى هذا البحث وقال انه التحقيق
وذكر ان الشارح اعتمد ما قاله السهمودي ونقله عن اقتاده والده نعم حاول أعني الشهاب سم دفع ذلك بان محل قولهم الذي تلزمه
الجمعة لا يصح أن يفعل الظاهر حتى يأس ما اذا لم يشرع بخلاف ما اذا شرع كما هنا (قوله فان تأخر تحرهم من ركوعه فلا جمعة
لهم وان لم يتأخر عن ركوعه فان ادركوا الركوع الخ) عبارة التحفة لو تباطأ حتى ركع فلا جمعة وان أدركوه قبل الركوع اشترط
ان يتمكنوا من الفاتحة قبل ركوعه والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام من أقل الركوع الى آخر
ما ذكره ثم نقله عن الامام الغزالي كما صنع الشارح (قوله وقد ادعى المصنف) من كلام ابن أبي شريف في شرح الارشاد
فراده بالمصنف ان المقرئ ومراذه ١٢٠ بشرحه التمشية على الارشاد (قوله وكما متى التكبير) محله بعد قول المصنف

ولفظه مائة مائة مائة
هناك (وأقول) قد نبه
انعقادها بالهيئة الكاملة
لانها الاصل والفاضلة
اه (قوله كساها ثوب
الاجال) أي صيرها جملة
وهو لا يستدل به (قوله
وله انه اراد الاول) هو
قوله ادراكه قبل الانجلاء
(قوله وقضية التشبيه)
هو المدكور في قوله كافي
المكتوبة (قوله انه يعيدها)
ويظهر مجيء شروط المعادة
هنا ويظهر انه لو انجلت
وهم في المعادة أعفوها
معادة كالواجلت وهم
في الاصلية ويفرق بين
هذا وبين ما لو خرج الوقت
وهم في اعادة المكتوبة
حيث قيل بالبطلان بانه في
المكتوبة ينسب لتقصير

تكريرها لبطء الانجلاء واما خبر النعمان الدال على جوازه وهو انه صلى الله عليه وسلم جعل
يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انجلت رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح فاجاب عنه
الوالد رحمه الله تعالى بانه يحتمل ان ما صلاه بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف فان وقائع الاحوال
اذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجال وسقط بها الاستدلال نعم لو صلاها وحده
ثم ادركها مع الامام صلاها كما في المكتوبة ونقله في المجموع عن نص الام قال الاذرعى وقضيته
به لا فرق بين ادراكه قبل الانجلاء وادراكه بعده ولعله اراد الاول والا فهو افتتاح صلاة
كسوف بعد الانجلاء قال وهل يعيد المصلي جماعة مع جماعة يدركها فيه نظر اه وقضية
التشبيه في الام انه يعيدها على الاصح وانما نص على المنفرد لانه محل وفاق وحرى على الغالب
ثم ما قبل من ان تجوز الزيادة لاجل تمادي الكسوف انما يأتي في الركعة الثانية اما الاولى
فكيف يعلم فيها التماضي بعد فراغ الركوعين رد بانه قد يتصور بان يكون من أهل الخبرة بهذا
الفن واقضى حسابه ذلك (والاكمل) في فعلها (ان يقرأ في القيام الاول) كما نص عليه في الام
وغيرها (بعد الفاتحة) ومقبلها من افتتاح وتعوذ (البقرة) بكلمات احسنها والافقدها
وفي كلامه دلالة على جواز ان يقال سورة البقرة وهو كذلك وان احتار به فهم ان يقال
السورة التي يذ كر فيها البقرة (و) ان يقرأ (في) القيام (الثاني كائني آية منها) معندة (و) في
القيام (الثالث) مثل (مائة وحسين) منها (و) في القيام (الرابع) مثل (مائة) منها (تقريبا) ولا
يتعين ذلك فقد نص في البويطي والام والمختصر في محل آخر انه يقرأ في الثانية آل عمران
أو قدرها ان لم يحسنها وفي الثالث النساء أو قدرها ان لم يحسنها وفي الرابع المائدة أو قدرها
ان لم يحسنها وما نظره فيما تقرره من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو
الاصح اذ الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث
على الثاني اذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما تقرره تفاوت كبير برد بانه

دستفاد

حيث شرع فيها في وقت لا يسمعها أو يسعها وطول حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا فان الانجلاء

لا طريق له الى معرفته ولا نظر الى انه قد يكون من علماء الهيئة لان أهل السنة لا يقولون على ذلك (قوله انما يأتي في الركعة
الثانية) أي بل قد يقال بعدم تأتبه في الثانية أيضا لان تحقق التماضي انما يكون بالسلام لانه وان لم تنجل بعد الركوع الثاني
جاز ان تنجلي في السجود ومن ثم لم يخص حج الاشكال بواحد من الركعتين لكه عبرة بما يقتضي تأتبه في المقصود حيث
قال وصورة الزيادة والنقص على المقابل ان يكون من أهل الحساب الى آخر ما ذكر اه ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص
لانه قد يكون عند الانجلاء وهو مشاهد لا يحتاج الى الحساب (قوله ان احسنها) أي فان قرأ قدرها مع احسنها كان خلاف
الاولى (قوله ان يقال سورة البقرة) يتأمل وجه الدلالة فانه لم يذ كر لفظ سورة وقد ذكر غيره في نحو ما ذكره يدل على ان
يقال البقرة مثلاً بلا ذكر السورة أصلاً خلافاً لما ذكره ذلك وعليه فكان الاولى ان يقال البقرة بدون سورة

كذلك في شرح الروض (قوله أوله الحمد) في أخذ هذا من جملة هذه المحترزات تسمع (قوله من النعليقة) أي على الحاوي فالمراد الحاوي الصغير بقريضة ما بعده وان كان الحاوي اذا أطلق ينصرف للكبير (قوله واذا احتمل قوله عليه الصلاة

(قوله في الركوع الاول) ظاهره ولولم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاولى ان لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقتداء بفعله عليه الصلاة والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشوبري هلا قال كستين وما وجه هذا النقص اه (أقول) وجهه انه جعل نسبة الرابع ١٢١ للثالث كنسبة الثاني للاول

والثاني نقص عن الاول
عشرين فكذا الرابع
نقص عن الثالث عشرين
(قوله مقتصدة) أي
موسطة (قوله أوبان
الخروج منها) أي من
القدوة على ما هو المتبادر
من كلامه لكن بشكل
عليه قوله بخلاف المكتوبة
فانه مخير فيها بين نسبة
المفارقة وعدمها سيما اذا
طول الامام وبختم ان
المراد انه مخير بين الخروج
من نفس الصلاة وعدمه
لكونها لغة لا بخلاف
المكتوبة وعليه فلا اشكال
أوبانه مخير هنا مطلقا
بخلافه في المكتوبة فانه
انما يخير اذا لم يتوقف ظهور
الشعار عليه والا فتمتنع
المفارقة حيث لا عذر (قوله
وتطرء) أي الاذرى أي
الذي أشعر به قوله وقد
يفرق بينها وبين الخ (قوله
فيل ويمكن) قائله حج
(قوله أي تسن الجماعة
فيها) بيان للتقدير (قوله
كنظيره في العبد) قضيته

يسمى فاد من مجموع النصين تخيره بين تطويل الثالث على الثاني وتقصصه عنه ويؤيده قول
السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث
على الرابع وما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما أعلم فلا جله لا بعد
في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني ويسن له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة
(ويسجد في الركوع الاول) من الركوعات الأربع في الركعتين (قدر مائة من البقرة وفي)
الركوع (الثاني) قدر (ثمانين) منها (و) في الركوع (الثالث) قدر (سبعين) منها بالسين
أوله (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمسین) منها (تقريبا) في الجميع لثبوت التطويل من
الشارع من غير تقدير والوجه اعتبار الوسط المعتدل في الآيات دون طولها وقصرها
ولهذا قال ابن الاستاذ وتكون الآيات مقتصدة وجزم به الاذرى (ولا يطول السجدة في
الاصح) كالجلوس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني (قلت الاصح تطويلها) كما قاله ابن
الصلاح (وثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث
أبي موسى (ونص في) كتاب (البويطى) وهو يوسف أبو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط
قرية من صعيد مصر الاذنى كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حلقته بعده مائتي سنة اثنتين
وثلاثين ومائتين (انه يطولها نحو الركوع الذي قبله والله أعلم) قال البغوى والسجود الاول
كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الروضة وظاهر كلامهم كما قاله
الاذرى استحباب هذه الاطالة وان لم يرض المأمومون بها وقد يفرق بينها وبين المكتوبة
بالندرة أوبان الخروج منها أو تركها الى خيرة المقتصد بخلاف المكتوبة ونظيره مدفوع
بان القياس ما مر في الجمعة والعيد انه لا يفتقر الى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء
فيه (وتسن جماعة) بنصبه على التمييز المحول عن نائب الفاعل أي تسن الجماعة فيها للاتباع
ولا يقال انه منصوب على الحال لاقتضائه تقييد الاستحباب بحالة الجماعة وهو غير مراد قيل
ويمكن ان يقال بصحته أيضا وذلك الايهام منتف بقوله أو لا هي سنة الظاهر في سننها للأفراد
أيضا وهو مجموع بل الايهام يقل فقط ولا ينفذ دفع ويصح رفعه بتقدير أي تسن الجماعة فيها
وينادى لها الصلاة جامعة كما علم مما مر ويستحب للنساء غير ذوات الهيئة الصلاة مع الامام
وذوات الهيئات يصلين في بيوتهن منفردات فاذا اجتمعن فلا بأس وتسن صلاتها في الجامع
كنظيره في العبد (ويجهر) الامام والمنفرد استحبابا (بقراءة) صلاة (كسوف القمر) لانها
صلاة ايلية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يدر فيها لانها نهارية وجمع في المجموع بين ما صح
عن عائشة من جهره صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف بقراءته وما صح من اسرارته في

١٦ نهایه فی انه لوضاق بهم المسجد خرجوا الى الصغراء وقال سم على حج قوله بالمسجد الا لعذر الخ
قال في العباب وبالمسجد وان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصغراء وان كثر الجمع اه وقوله
هنا الا لعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد اه ويمكن توجيهه قوله وان ضاق
بان الخروج الى الصغراء قد يؤدي الى فواتها بالانجلاء

والسلام) المراد به هنا اتيانه بالآية في الخطبة فلو غير بفعله كما عبر به في جمع الجوامع لكان أوضح (قوله اما محو ثم نظر) لا موقع للتعبير بما هنا وكأنه توهم انه قدم تقييد الآية بالمفهمة كما فعل غيره فأخذ هذا مفهوما له أو انه قيدوا أسقطه النسخ (قوله

(قوله ثم يخطب الامام ندبا بعد صلاتها) أي فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه نظر والا قرب الثاني ثم رأيت فيما يأتي آخر الاستسقاء عن شيخنا الشوبري التصريح بانها كالعيد ثم رأيت في العباب هنا أيضا مانصه ولا يجزيان أي الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله وسنهما) ومعلوم انه لا تكبير هنا وهل يحسن ان يأتي بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والحث على التوبة والاستغفار من أسباب الحل على ذلك وعبرة الناسرى يحسن ان يأتي بالاستغفار الا انه لم يرد فيه نص اه (قوله وكون الخطبة عربية) أي من انه يشترط ذلك لاداء السنة وقد منافاه كلاما يأتي تطيره هنا وتقدم أيضا عن الجرجاني انه يشترط في خطبة العيد شروط الجمعة فهل قال بذلك هنا أولا فلا يرجع وقياس ١٢٢ ما قال به في العيدان يقول بمثله هنا ويوجه كل منهما بانه أقرب الى حصول

المقصود من التعظيم واظهار الشعار وكون الخطبة فيها عبادة مطاوعة (قوله فلا يخطب) أي لا يسن (قوله في ركوع أول) هو بتنوينه مصر وفا ويجوز ترك صرفه وذلك لان أول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وفا أو بمعنى أسبق كان ممنوعا من الصرف (قوله فلا يدركها) زاد المحلى أي شيئا منها اه أي فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام (قوله في الاظهر) ومحله فيمن فعلها بالهيئة المخصوصة اما من أحرم بها كسنة الظهر فيدرك الركعة بادرارك الركوع الثاني

الكسوف بان الاسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر (ثم يخطب الامام) ندبا بعد صلاتها لا يتابع من غير تكبير كما يحسنه ابن الاستاذ (خطبتين بأركانها) وسنهما (في الجمعة) قياسا عليها فلا تجزى خطبة واحدة ولا تعتبر فيها الشروط كما في العيد نعم يعتبر لاداء السنة الا سماع والسماع وكون الخطبة عربية على ما مر (وبحث) فيها ما السامعين (على التوبة) من الذنوب مع تحذيرهم من الغفلة والتماذى في الغرور (و) على فعل (الخبر) كعق وصدقة ودعاء واسـ تغفروا ويسن الغسل كما علم مما مر في الجمعة لا التتظف بحلق وقلم كما صرح به بعض فقهاء اليمن لضيق الوقت ولانه حالة سؤال وذلة وعلى قياسه ان يكون في ثياب بدلة ومهنة وان لم يصرحوا به فيما علمت كما سيأتي في الباب الا ترى ما يؤيده ويستثنى من استحباب الخطبة ما قاله الاذرى تبعا للنص أنه لو صلى ببلد وبه وال فلا يخطب الامام الا بصره والا فيكره و يأتي مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يفرض السلطان ذلك لاحد بخبره والام يحتاج لاذن أـ يذكره فعل الخير بعد التوبة من باب العام بعد الخاص لمزيد الاهتمام بشأنه (ومن أدرك الامام في ركوع أول) من الركعة الاولى أو الثانية (أدرك الركعة) كما في سائر الصلوات ولان الاول هو الاصل وما بعده في حكم النابع له (أو) أدركه (في) ركوع (ثاني أو) في (قيام ثان) من أي ركعة (فلا) يدركها (في الاظهر) لما ذكرناه والقول الثاني يدرك ما لحق به الامام ويدرك بالركوع القومة التي قبله فعلى هـ ذالو كان في الركعة الاولى قام عند سلام الامام وقرأ أو ركع واعتدل وجلس وتشهد وتحلل ولا يسجد لان ادراك الركوع اذا أثر في ادراك القيام الذي قبله كان السجود الذي بعده محسوبا بطريق الاولى وان كان في الثانية فيأتي مع ما ذكرناه بالركعة الثانية كاملة ومعلوم انه لا خلاف في انه لا يدرك الركعة بجمعها (وتفوت صلاة) كسوف (الشمس) اذا لم يشرع فيها (بالانجلاء) التام يقينا لخبر اذا رأيت ذلك أي

من الركعة الثانية سواء اقتدى في القيام قبله أو فيه واطمان يقينا قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع لتوافق نظم صلاتهم ما حينئذ يفرع لو اقتدى بامام الكسوف في ثاني ركوع الركعة الثانية فابعد وأطلق نيته وقلنا ان من أطلق نية الكسوف انعقدت على الاطلاق فهل تنعقد له ههنا على الاطلاق لزوال المخالفة أولا لان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لئلا يلزم المخالفة فيه نظر وأظن مر اختار الاول اه سم على منهج (أقول) وينبغي ان المراد من الاطلاق هنا حمله على انها تنعقد كسنة الصبح لانه يتخير بين ذلك وبين فعلها بالهيئة الاصلية لان فعلها كذلك يؤدي لتخالف نظم الصلاتين اللهم الا ان يقال ما يأتي به مع الامام لمحض المتابعة ولا يحسب له شيء من الركعة كالمسبوق الذي اقتدى به في الركوع الثاني من الركعة الثانية ونوى الهيئة الكاملة (قوله لما ذكرناه) هو قوله ولان الاول هو الاصل (قوله في الركعة الاولى) أي من صلاة الامام

(قوله بل قد يقال بصحة وصفها بالاداء) أي بتزليل زمن الكسوف الذي تفعل فيه منزلة الوقت المقدر من الشارع فيكون الوصف بذلك مجازا (قوله في فعلها في الاول) أي اذا شك في الانجلاء (قوله انقلب نغلام مطلقا) هذا كالصرح في انه اذا علم بذلك في أثنائها انقلب نغلاما وهو مخالف لما قدمه في صفة الصلاة من انه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جازا بالاحمال وقعت نغلاما مطلقا بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها فان علم بذلك في أثنائها ١٢٣ بطلت فيعمل ما هناء على ما هنالك

فتصور المسئلة بما اذا لم يعلم بانجلائها الا بعد تمام الركعتين وهو الذي يظهر الآن (قوله ولو قال المنجمون الخ) ظاهره ولو غلب على ظنه صدقهم ويشعر به قوله ولا يرد على ذلك جواز العمل الخ (قوله وذلك لفوات سببها) المتبادر منه انه علة لقوله أقوى منها الخ وفيه نظر والظاهر انه علة لعدم القضاء (قوله لا بطاوع الفجر) قضيته انها لا تفوت بذلك وان كان في ليل لا يقطع بانه وان لم يكن كاسفا لا يوجد في ذلك الوقت كالأو كان ذلك في عاشر الشهر مثلا وسبب أي التصريح به في قوله فعلم ان لا تنظر الخ (قوله ان خيف فوته) وهو في الجمعة يخرج الوقت قبل الفراغ منها وفي غيرها بعدم ادراك ركعة في الوقت وفي شرح الروض انه لو اجتمع عليه عيد وفريضة نذر فعلها في وقت العيد قدم المنذورة ان خيف فوته اه (قوله

الكسوف فادعوا الله واصلوا حتى ينكسف ما بينكم وفيه دلالة على عدم الصلاة بعد ذلك لاسيما والمقصود من الصلاة قد حصل بخلاف الخطبة فانها لا تفوت لان المقصد من الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلوانجلى بعض ما كسف فله الشروع في الصلاة كالم ينكسف منها الا ذلك القدر ولو انجلى جميعها وهو في أثنائها أتمها وان لم يدرك ركعة منها الا أنها لا توصف باداء ولا قضاء بل قد يقال بصحة وصفها بالاداء وان تعذر القضاء كرمي الجمار ولو مال صحاب وشك في الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر في فعلها في الاول دون الثاني عملا بالاصل فهما ولو شرع فيها طائفا بقاءه ثم تبين انه كان انجلاء قبل تحرمة بها بطلت ولا تنعقد نغلا على قول اذ ليس لنا نقل على هيئة صلاة الكسوف فيندرج في نيته قاله ابن عبد السلام ومنه يؤخذ انه لو كان أحرم بها بنية ركعتين كسنة الظهر انقلب نغلاما مطلقا وهو ظاهر ولو قال المنجمون انجلى أو انكسفت لم نعمل بقولهم فتصلي في الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثاني اذا اصل عدمه وقول المنجمين تخمين لا يفيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقوله لم في دخول الوقت والصوم لان هذه الصلاة خارجة عن القيامة فاحتيط لها وبان دلالة علمه على ذنبك أقوى منها هنا وذلك لفوات سببها (و) تفوت أيضا (بغروبها كسفة) لان الانتفاع بها يطل بغروبها نيرة كانت أو منكسفة لزوال سلطانها (و) تفوت أيضا صلاة خسوف (القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) النام أيضا كما مر حصول المقصود (وطاوع الشمس) وهو منخسف لعدم الانتفاع بضوئه (لا) بطاوع (الفجر) فلا تفوت صلاة خسوفه (في الجديد) لبقاء ظلمة الليل والانتفاع به وعلى هذا لا يضطر طالع الشمس في صلاته كالانجلاء والقديم تفوت لذهاب الليل وهو سلطانه (ولا) تفوت صلاته أيضا (بغروبها خاسفا) لبقاء محل سلطنته وهو الليل فغروبها كغيوبته تحت السحاب فعلم ان لا تنتظر الى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبها وانما تنتظر لوجود الليل الذي هو محله في الجملة كما تنتظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا تنتظر فيه الى غيم أو نحوه (ولو اجتمع) عليه صلاتان فأكثروا بأمم الفوات قدم الا خوف فوتائهما الا كدفعي هذا لو اجتمع عليه (كسوف وجعة أو فرض آخر) ولونذر (قدم الفرض) جعة أو غيرها (ان خيف فوته) لتعينه بضيق وقته مع تحتم فعله فكان أهم وعلى هذا يخطب للجمعة ثم يصلحها ثم يصلح الكسوف ثم يخطب لها وفي غير الجمعة يفعل بالكسوف ما مر بعد صلاة الفرض (والا) بان لم يخف فوت الفرض (فالاظهر تقدم) صلاة (الكسوف) نخوف الفوات بالانجلاء ويخففها كما في المجموع فيقرأ في كل قيام بالقائمة ونحو سورة الاخلاص كما في الام (ثم يخطب للجمعة) في صورتها (متعرضا للكسوف) ولا يجوز ان يقصد ههنا بنية واحدة لانه تشريك بين فرض ونفل وما نظره المصنف من ان ما يحصل ضمنا لا يضرد ذكره رد

ويخففها) أي ندبا (قوله متعرضا للكسوف) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك في اول الخطبة أو في آخرها أو خلالها (قوله لانه تشريك بين فرض ونفل) قد يراد عليه ما تقدم في الجمعة من انه اذا نوى رفع الجنابة وغسل الجمعة حصل مع التشريك المذكور ويمكن الجواب بان الغسل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغتفر التشريك فيه أو بان المقصود منه ما واحد هو تعميم البدن بالماء مع كون أظهر مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتذر ذلك

ولهذا قال في المجموع) ينبغي اسقاط لفظ لهذا (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس الصادق بالمؤمنات) أي فيجب التعرض لمن معهم كما يصرح بذلك قوله وبهم ما عبر في الوسيط أي فقال للمؤمنين والمؤمنات وأصرح منه في ذلك قوله وعبرة الانتصار الخ اذ هو نص في انه عبارة عما أراده بالجنس ومثله قول القاضي أبي الطيب ويستغفر في الثانية للمؤمنين والمؤمنات قال

فيه على انه لما طلب في الكسوف ما لم يصلب في الجمعة ومن ثم قالوا يخطب للجمعة متعرضا للكسوف صاروا كأنهم مختلفان في الحقيقة (قوله ويحترز عن التطويل) أي وجوب أي فيما يتعرض به للكسوف (قوله من وجوب قصدها) أي الجمعة (قوله نعم لو قصدها) أي العيد والكسوف وبقي ما لو اطلق هل ينصرف لهما أو لا فيه نظروا الاقرب ان يقال ينصرف للصلاة التي فعلها عقبها ومحلها ما لم توجد منه قرينة ارادة احدهما بان اقتضت الخطبة بالكبير فينصرف للعيد وان أخر صلاة الكسوف أو اقتضتها بالاستغفار فينصرف للكسوف وان أخر صلاة العيد ونقل بالدوس عن شيخنا الشوبري انها

١٢٤

تنصرف اليهما وفي متن الروض انه لو صلى الكسوف قبل الجمعة سقطت خطبته وقصد بالخطبة الجمعة فقط قال شارحه وكلامه كأنه صلى يفهم انه يجب قصدها حتى لا يكفي الاطلاق وهو محتمل لان تقدم صلاة الكسوف عليها يقتضي صرفها ولا يتحمل خلافه لان خطبة الكسوف سقطت وهو الاقرب منه عليه الاذرعى اه وقوله وهو الاقرب ضعيف (قوله لا ناقل الخطبتان الخ) أي ولان القصد بهما الوعظ اذ ليست واحدة منهما شرط للصلاة (قوله

بان خطبة الجمعة لا تتضمن خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه ويحترز عن التطويل الموجب للفصل وما أفهمه كلامه من وجوب قصدها حتى لا يكفي الاطلاق هو المعتمد بوجه بان تقديم غيرها عليها يقتضي صرفها (ثم يصلى الجمعة) ولا يحتاج الى أربع خطب لان خطبة الكسوف متأخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس والعيد مع الكسوف كالقصر معه لان العيد أفضل منه كما نقله في المجموع عن الشافعي والاصحاب نعم لو قصد هما معا بالخطبتين جاز لانهما مستان والقصد منهما ما واحد لا يقال السنة حيث لم تتداخل لا يصح نيتها مع سنة منها ولهذا الووى بركعتين الضحى وقضاء سنة الصبح لم تنعقد صلاته لا ناقل الخطبتان تابعتان للقصد فلا ضرر بغير ما بخلاف الصلاة (ولو اجتمع عيد وجمعة) أو كسوف وجمعة قدمت الجنازة (فيهم المياخشي من تغيير الميت بتأخيرها ولا نها فرض كفاية ولا فيها حق الله تعالى والا أدى وشرط تقديمها حضورها والولى فان لم تحضر او حضرت دونه أفرد الامام لها من ينتظرها واشتغل هو بغيرها مما بقي ولو اجتمع فرض معها قدمت الجنازة أيضا ولو جمعة بشرط ان يتسع وقته فان ضاق قدم عليها وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع الفرض والجنازة على خلاف ما ذكر من تقديم الفرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة ولهذا قال السبكي قد اطلق الاصحاب تقديم الجنازة على الجمعة في أول الوقت ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب أو انه دأب وتعليلهم يقتضي الوجوب اه وهو كما قال وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولو خيف تغيير الميت قدمت الصلاة عليه على المكتوبة وان خيف فوتها كما قاله ابن عبد السلام وقد حكى عنه انه لما ولي الخطابة بجامع مصر كان يصلى على الجنازة قبل الجمعة ويفتى الجمالين وأهل الميت أي الذين يلزمهم

تجهيزه (قوله وتعليلهم يقتضي الوجوب قال سم على حج قوله تعليلهم تجهيزه الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرملي عند موته بان تؤخر الصلاة عليه الى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق تجهيزه عنده جماعة أو غيرها لاجل كثرة الجماعة المصلين وحينئذ يشكل افتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فليتأمل اه أقول وقد يجاب بان الوجوب محمول بقرينة كلامه على ما اذا لم يرج كثرة المصلين كأن حضر من عادتهم الصلاة في ذلك المحل ثم حضرت الجنازة فلا يجوز تأخيرها اذ لا فائدة فيه (قوله ويفتى الجمالين الخ) قال سم على حج أي المحتاج اليهم في حملها ولو على التناوب وقوله أي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مر اه ولا نظر لما جرت به العادة انه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنازة وجبر لا هل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا ونحوه وسئل بعضهم هل يجوز ان يكون احدهم الاطفال في البار فاجاب بان الاطفال في الجنة ولو اطفال كفار على الصحيح نعم يخلق الله يوم القيامة خلقا فيدخلهم الجنة وخلقاً يدخلهم النار لا يستل عما يفعل وهم يستلون اه والعشرة أقوال التي أشار اليها الشيخ سردها في فتح الباري فليراجع

الاذرعى انه يشعر بوجوب التعرض للثؤنات وان لم يحضرن اه لكن في حوائش المنهج للشهاب سم مانصه قوله والمراد بالثؤنين الجنس هل يجب هذا المراد حتى لو خص الذكور لم يكف قال مر لا يجب أقول ويدل عليه قولهم لو خص السامعين فقال رجم الله كفى اه وقد لا يكون في السامعين ثؤنات اه مافي الحاشية وقد فهم شيخنا في حاشيته طبق ما فهمه

(قوله وانه قتل يوم العاشر) أى من المحرم اه ح (قوله والخسف ونحوها) هل من نحوها الطاعون المتبادر لا مر اه سم على ح (قوله والصلاة في بيته) ويحصل ذلك بركتين كسنة الظهر وينوى سبها وعبارة شرح الروض قال الحلبي وصفتها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل ان لا تتغير عن المعهود الا بتوقيف قال الزركشي وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا تصلى على هيئة الخسف قول واحد اويسن الخروج الى الصحراء وقت الزلزلة قاله المبادئ ويقاس بها نحوها وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه قياس النافلة التي لا تشرع لها الجماعة (قوله كما قاله ابن المقرئ تبع للنص) قال في شرح الروض لانه صلى الله عليه وسلم كان ١٢٥ اذا عصفت الريح قال اللهم اني

أسألك خيرا وخيرا وخيرا ما فيها
وخيرا ما أرسلت به وأعوذ
بك من شرها وشر ما فيها
وشر ما أرسلت به رواه
الشيخان وروى الشافعي
خبر ما هبت ريح الاجنا
النبي صلى الله عليه وسلم
على ركبتيه وقال اللهم
اجعلها راحة ولا تجعلها
عذابا اللهم اجعلها رايحا
ولا تجعلها ريحا اه أقول
وظاهر ان الكلام في
الريح الذي يخاف منه
الهلاك (قوله والشمال
من جهة شمالها) عبارة
المصباح والشمال الريح
تقابل الجنوب فيها خمس
لغات الا كثر وزن سلام
وشمال مهـموز وزان
جعفر وشامل على القلب

تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليهبوا بها اه ويتجه ان محل حرمة التأخير ان خشى
تغيرها أو كان التأخير لا لكثرة المصلين والا فالتأخير اذا كان يسيرا وفيه مصلحة للبيت لا ينبغي
منعه ولو اجتمع عليه خسوف ووتر أو تراويح قدم الخسوف وان خيف فوت التراتل أو تراويح
لانه أكد وما اعترض به على قول الشافعي لو اجتمع عيـد وكسوف بان العيد اما أول الشهر أو
العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين رد بان قول المنجمين
لا عبرة به والله على كل شئ قدير وقد صرح ان الشمس كسفت يوم موت سيدنا ابراهيم ابن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفي انساب الزبير بن بكار وانه مات عاشر ربيع الاول وروى البيهقي مثله
عن الواقدي وكذا الشـهرانها كسفت يوم قتل الحسين وانه قتل يوم العاشر وباننا سلمنا انها
لا تنكسف الا في ذلك فقد يتصور انكسافها فيه بشهادة شاهد بن بنقص رجب وشعبان
ورمضان وهي في الحقيقة تامة فتتكسف في يوم عيدنا وهو الثامن والعشرون في نفس
الامر وبان الفقيه قد يصور ما لا يقع له تدرب باستخراج الفروع الدقيقة ويستحب لكل أحد
عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه
والصلاة في بيته منفردا كما قاله ابن المقرئ تبع للنص واعلم ان الريح اربع الصبا وهي من تجاه
الكعبة والدبور من ورائها والجنوب من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها ولكل منها طبع
فالصباح باردة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح
الجنة التي تهب عليهم كآرواه مسلم جعلنا الله والديننا وأصحابنا منهم بمنه وكرمه انه جواد رحيم

باب صلاة الاستسقاء

هو لغة طلب السقيا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة اليها يقال سقاه
وأسقاه بمعنى غالبوا الاصل في الباب قبل الاجماع الاتباع رواه الشيخان وغيرها

وشمل مثل سبب وشمل مثل فلس واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجعها شمل مثل ذراع وأذرع وشمائل
أيضا والشمال أيضا الجهة والنفت يميننا ومما لا أي جهة اليمين وجهة الشمال وجعها شمل وشمائل أيضا اه وعليه فتكون
الاولى في كلام الشارح بفتح الشين والثانية بكسرها **باب صلاة الاستسقاء** (قوله صلاة الاستسقاء) أي وما يتبع ذلك
ككراهة سب الريح (قوله هو لغة طلب السقيا) وهي اسم من سقاه قال في المصباح سقيت الزرع سقيا واسقي بالالف لغة
وممنهم من يقول سقيته واسقيته دعوت له فقامت سقيا لك وفي الدعاء سقيا رجة ولا سقيا عذاب على فعل بالضم أي اسقنا غيثا
فيه نفع بلا ضرر ولا تخريب اه (قوله وشرعا طلب سقيا العباد) أي كالأوبـعضا (قوله بمعنى غالبيا) أي في أكثر اللغات وقيل
يقال سقاه لسفته واسقاه لما شيبته وأرضه اه مختار وقيل سقاه لسفته واسقاه اذا دله على الماء وقيل سقاه اذا ناوله الماء
ليشرب واسقاه اذا جعل له سقيا اشرح روض بالمعنى (قوله والاصل في الباب) أي في الجملة فلا ينافي ان بعض انواعه مختلف فيه

الشهاب المذكور فجزم به من غير تردد فليجوز (قوله ويجوز الاقتداء به) أي في صلاته قاعدة المسابقات (قوله فليعلم انه لا يشترط الاسماع والسمع بالقدرة لا بالفعل) في علم ذلك مما ذكره ظاهره بل الذي يعلم منه العكس وهو الواقع في الامداد والشارح

(قوله واستأنسوا له الخ) انما قال ذلك لان شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرره (قوله لمقيم) أي ولو عاصيا باقامته (قوله ولو سفر قصر) ظاهره ولو كان عاصيا بسفره ولا مانع منه لان المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من المطيع يكون من العاصي (قوله وانما لم يجب لما صر) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبر هل على غيرها الخ (قوله مطلقا) أي خلف الصلوات أولا (قوله ولو نافلة) أي وصلاة جنازة لا سجدة تلاوة وشكر (قوله بالصلاة والخطبة) انظر لو نذر الاستسقاء فهل يخرج عن عهدة النذر باحدى الكيفيات المذكورة أو يحمل نذره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستسقاء باللفظ منه عند الاطلاق على المشهور منها وهو الاكل فيه نظر والاقرب الثاني فلا يبرع بطلق الدعاء ولا به خلف ١٢٦ الصلوات (قوله عند الحاجة) أي ناجزة أو غيرها كأن طلب عند عدم الماء عند

عدم الحاجة اليه حالا حصوله بعدم مدة يحتاجون فيها اليه كان طلب في زمن الصيف حصوله في زمن الشتاء (قوله أو مألوحته) الحق به بعضهم يحتاجون لعدم طلوع الشمس المعتاد لان عدمها يؤدي الى عدم غوازرع والاوجه عدم الالتحاق بل هو من قسم الزلازل والصواعق التي تنسب له الصلاة فرادى على الوجه الاخر (قوله فيستحب لغيرهم) أي وان لم يصلوا هم (قوله يظهر الغيب) لفظ ظاهر مقحمة والباعية في قيل والمراد بظهور الغيب ان

واستأنسوا له بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الاية (هي سنة) مؤكدة لمقيم ولو بقرية أو بادية ومساخر ولو سفر قصر لا استواء الجميع في الحاجة وانما لم يجب لما صر في العيد وهي ثلاثة أنواع ثابتة بالاخبار الصحيحة ادناها يكون بالدعاء مطلقا فرادى أو مجتمعة بين وأوسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافلة كما في البيان عن الاصحاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وان وقع للضعف في شرح مسلم تقييده بالفرائض وأفضلها ان يكون بالصلاة والخطبة وسيأتي بيانها وانما تطلب (عند الحاجة) كاتقطاع الماء أو مألوحته أو قلته بحيث لا يكون كافيا وعلم منه عدم سنها عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية اليه في ذلك الوقت وبه جزم الرافعي وشمل اطلاقه الحاجة ما لو احتاجت طائفة من المسلمين الى الماء فيستحب لغيرهم ان يصلوا ويستسقوا لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم للاتباع رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كالعضو الواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وصح دعوة المرء لاختيه بظهور الغيب مستجابة عند رأسه ملك موكل كلما دعا لاختيه ضلالة وبغى والالم يندب زجره وتأديبا ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقتهم والرضا بها وفيها مفسد ورس أيضا الاستسقاء لطلب زيادة فيها نفع لهم (وتعداد) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرقعة وغيره (ثانيا وثالثا) وأكثر كافي المجموع فان الله تعالى يحب المحبين في الدعاء والمرة الاولى آكد في الاستسقاء ثم اذا عادوا من الغد أو بعده يندب ان يكونوا صائمين فيه وقد نص الشافعي مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة أخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانها كافي المجموع عن الجمهور ومنزلان على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كاتقطاع مصالحهم

حينئذ

يدعوا على وجه يرجو معه بلوغ الدعاء للدعوى (قوله ملك موكل) أي به (قوله ولتبتل) أي بتمثله

ثم رأيت في نسخة صحيحة بئله (قوله وهو مقيد) أي قوله وشمل اطلاقه الخ (قوله ذابدة) أي وان لم يكفر به ابل وان لم يفسق بها وبقي ما لو احتاجت طائفة من أهل الذمة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي اجابته أم لا فيه نظر والاقرب الاول وفاء بذهمتهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق معلوم وتحمل اجابتهما لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمرتدة (قوله فان الله تعالى يحب المحبين) عبارة حج الخبر ان الله يحب المحبين في الدعاء وان ضعف في فرع آخره مصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للاستسقاء فهل يجب عليه الدعاء أم لا اه سم على حج والاقرب الثاني لان ما كان خارقا للمادة لا ترتب عليه الاحكام الشرعية سيما ومن وصل الى تلك الحالة من الاولياء حالهم التسليم الى الله في أفعاله وعدم التعرض له في شيء مما يفعله سبحانه وتعالى وقال شيخنا العلامة الشوبري أقول قد يتجه تفصيل وهو انه ان جواز اجابته غير مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا لدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل

تبعه في التعبير وخالفه في الحكم فلم يناسب (قوله ويستفاد عدم الحرمة على مثلهم) أي في الكمال (قوله كما أفق به الوالدرجة الله تعالى وشمله كلامهم) أي حيث عبروا بالنقل (قوله ولا فهمهم لما يسمونه) لعل المراد أنهم يسمعون الالفاظ لكن

(قوله بغير ذلك) أي ومن الغير اشتداد الحاجة (قوله اجتمعوا للشكر) لك ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد السقيا قبل الصلاة شكر او بين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الا ان يجاب بان التوجيه مجموع الامرين الشكر وطلب المزيد أو بان الحاجة للسقيا أشد فليأمل ثم رأيت الفرق بنحو الثاني اه سم على منهج (قوله ولا ينافيه قولهم شكرا) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي ذلك نيتهم بالاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة أيام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا ادأمرهم بأكثر من أربعة اه فائدة في الولي لا يلزمه أمر موليه الصغير بالصوم وان أطاقه اه حج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شمله أمر الامام أي بان أمر بصيام الصبيان وفيه أيضا وقضية التعليل بامتنال أمر الامام انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستمرار (قوله مع يوم الخروج) صرح به لان قول المصنف الآتي ويخرجون ١٢٧ الى الصحراء في الرابع قد يوهم انه

لا يطلب من الامام أمرهم به وان كانه يطلب منهم الصوم لانفسهم (قوله الصائم حتى يفطر) التعبير بما ذكره من ان النهار كله ظرف لا جابة الدعاء وانه بالفطر ينتهي وقت الاجابة (قوله وبأمره يصير الصوم واجبا) قال حج ظاهر او باطنا اه وفي سم على منهج ولو أمر بالصوم لنحو طاعون ظهر

فحينئذ يصومون والثاني على خلافه وهذا هو الاصح وان جمع بينهما بغير ذلك (ان لم يسقوا) حتى يسقاهم الله تعالى (فان تأهبوا للصلاة فسقوا فاجتمعوا للشكر) لله تعالى على تعجيل ما عزموا على طلبه قال تعالى انن شكرتم لازيدنكم (والدعاء) بالزيادة ان لم يتضرروا بكثرة المطر (ويصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكر الله تعالى أيضا ويخطب بهم سم أيضا كما صرح به ابن المقرئ ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا (على الصحيح) كاجتماعهم للدعاء ونحوه ومقابل الصحيح لا يصلون لانهم لم تفعل الا عند الحاجة واحترز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعد هافانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في انائها اتقوا هاجزا كما اشعر به كلامهم (ويأمرهم الامام) استحبابا أو من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة أيام أولا) متتابعة مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لا تردد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلوم والتقدير بالثلاثة ما خوذ من كفارة اليمين لانه أقل ما ورد في الكفارة وبأمره يصير الصوم واجبا امتثالا له كما أفق به النووي وسبقه اليه ابن عبد السلام

في البلد وجب أيضا كما وافق عليه مروط ب أخذ انما قرر وهو المدكور اه وقوله واجبا أي عليهم لا عليه وان قلنا ان المتكلم يدخل في عموم خطابه لاننا انما أوجبنا الصوم على غيره بذلا لطاعته وهذا المعنى لا يتصور فيه اذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم أيضا وسيأتي مثله في كلام السارح في فرع في أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مروزمهم صوم بقية الايام اه أقول يوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائدة لم تنقطع لانه رعا كان سببا في المزيد اه سم على منهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظروا الا قرب الاول أخذ انما على به سم ويحتمل الثاني لانه كان لا مروقد فات وهو الا قرب وبقى ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية الايام أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني ففائدة في لورجع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظروا الا قرب الثاني أخذ من قولهم انه واجب لذاته لا لشيء العصا وتقل في الدرر عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزياي ما وافق ذلك ففائدة أخرى في لو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا هل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظروا الا قرب انه ان كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليهم ما الصوم لعدم تكليفهما حال الذداء وبقى أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد انتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظروا الظاهر الوجوب لان الذي يمنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به أمر إجماعية بل بطاعة وبقى أيضا ما لو كانت حائضا أو نفساء وقت أمر الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقى أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر هل يجب أم لا فيه نظروا الا قرب الاول

لا يعرفون مدلولاتها ويبعد أن يكون المراد أنه يكفي سماعهم مجرد الصوت من بعيد من غير سماع الالفاظ وتقاطع
 (قوله وعلى التنزل فهو) أي نص الام محمول الخ وقوله بقربينة كلامه أي الشافعي (قوله والتعيين) كأن يقول عن
 الاستسقاء (قوله فلولم يبيته لم يصح) أي عن الصوم الذي أمر به الامام والافهونقل مطلق ولا وجه لفساده ولكنه يأتي لعدم
 امتثال أمر الامام وعليه فلو كان الامام حنفيا ولم يبيت المأمور النية ثم نوى ثم اراهل يخرج بذلك عن عهدة الوجوب لانه
 أتى بصوم مجزئ عند الامام أم لافيه نظر والا قرب الاول للعلة المذكورة قال سم على منهم ولا يجب الامساك لانه من
 خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) قال الزيادي ومثله الاثنين والخميس لان المقصود وجود صوم
 فيها كما أفتى به شيخنا الرملي اه قال سم على حج بعد ما ذكر وقياس ذلك الا كتفاء بصوم رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا
 أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاء وعان رمضان ثم خرجوا في الرابع أما لو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له اذ الصوم
 لا بد من وقوعه قلنا بل له فائدة ١٢٨ وهي انهم لو أخروا السؤال بان قصدوا تأخير الاستسقاء ومقدماته اليه لمهم

في قواعده وأقره عليه جمع كالسبكي والقمولي والاسنوي وغيرهم وافتى به الوالدرجه الله
 تعالى ووافق على ذلك البلقيني في موضع وقوله في موضع آخر انه مردود لنص الام هو المردود
 بانه ليس صريحا في مدعاه وعلى التنزل فهو محمول بقربينة كلامه في باب البغاة على ما اذا لم
 يأمر الامام بذلك وعلى هذا فيجب في هذا الصوم التبييت والتعيين فلولم يبيته لم يصح ويصح
 صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام ولا يجب هذا
 الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بأمره بذلا لطاعته لكر لوفات لم يجب قضاؤه
 اذ وجوبه ليس لعينه وانما هو لعارض وهو أمر الامام والقصد منه الفعل في الوقت لا مطلقا
 والراجح ان القضاء بأمر جديد وان كانت صلاته لا تقوت بالسقيابل تفعل شكر كما مر
 أفتى بجميع ذلك الوالدرجه الله تعالى ويدل لوجوب ما مر قولهم في باب الامامة العظمى
 يجب طاعة الامام في أمره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع ولعل هذا مستند الاسنوي
 في قوله طاهر كلامهم في باب الامامة يقتضي التعدي الى كل ما يأمرهم به من صدقة
 وغيرها قال في شرح هذا الكتاب وهو القياس اه وهو المعتمد فقد صرح بالتعدي
 لرافعي في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر
 المذكور من مخاطب بزكاة الفطر فن فضل عنه شيء مما يعتبر ثم لزمه التصديق باقل متمول

الصوم حينئذ وكذا لو
 كانوا مسافرين وقلنا
 المسافر كغيره فيلزمهم
 الصوم عن رمضان لجزئ
 عن الاستسقاء وليس لهم
 الفطروان جازللسافر في
 غير هذه الصورة وانما
 قلنا عن رمضان لانه لا يقبل
 غير صومه فليتامل (قوله
 لان المقصود وجود الصوم)
 قضية كون هذا هو
 المقصود عدم اشتراط
 التعيين في نيته ويخالفه
 قوله والتعيين الا ان
 يحتمل وجوب التعيين

على ما اذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يحتمل قوله هنا على ما اذا نوى النذر مثلا هذا
 والاستسقاء وعبارة حج ويظهر انه لا يجب قضاؤه والفتوات المعنى الذي طلب له الاداء وانه لو نوى به نحو قضاء ثم لانه لم يصم
 امتثالا لأمر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقرروا ومن ثم لو نوى هنا الامرين اتجه ان لا يتم لوجود الامتثال ووقوع غيره
 معه لا ينعى (قوله بذلا لطاعته) أي وهذا المعنى لا يتصور فيه اذ لا يتصور بذلا لطاعة لنفسه اه سم (قوله لكن لوفات لم
 يجب قضاؤه) وفي فتاوى حج وجوب القضاء اه سم على منهم وفي شرحه الجزم بما يوافق كلام الشارح (قوله والراجح
 ان القضاء) أي في حد ذاته وقوله بأمر جديد أي ولم يوجد (قوله ما لم يخالف حكم الشرع) هذا يفيد وجوب المباح اذا أمر به
 لانه لم يخالف حكم الشرع وقد نقل عنه سم على منهم انه يناقض كلامهم في ذلك وعبارته وقضية ما قرروه السابق انه لو
 أمر بمباح وجب وارتضاه مر وفي وقت آخر قال لا يجب في المباح فقلت له الا ان تكون فيه مصلحة عامة فوافق ومشى على
 انه اذا أمر بالخروج الى الصحراء للاستسقاء وجب اه وفي حج انه ان أمر بمباح وجب ظاهرا أو بعندوب أو مافيه مصلحة عامة
 وجب ظاهرا وباطنا اه وخرج بالمباح المكروه كأن أمر بترك رواتب الفرائض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا
 ما لم يخش القننة ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما وافقه (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أي الاسنوي (قوله وهو) أي
 التعدي (قوله وعلى هذا) هو قوله وهو المعتمد (قوله من مخاطب بزكاة الفطر) قضية انه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به
 فاضلا عن دينه وهو المعتمد الا أفتى به

الحروف فليراجع (قوله أخذ من العلة المارة) أي عند قول المصنف ويسن الانصات وهي ما فيه من توجههم للقبلة (قوله كما هو) أي في صلاة الجماعة (قوله ويندب رفع صوته) يعني بالخطبة بقريته قوله زيادة على الواجب وان كان الاولي تاخير هذا المحل (قوله فاعلم ان هذا بدعة حسنة) كان الاولي ان يقول كما قال الشهاب حج لكنها حسنة والافنى علم كونها حسنة مما

(قوله لزوم ذلك) أي الصدقة أو غيرها (قوله لكن يظهر تقييده بما الخ) نقل عن سم على منهم عن الشارح مانصه وقال من ينبغي في نحو الصدقة والعقوبة انه يجب أقل ما ينطلق عليه الاسم بشرط فضله عما يحتاجه في الفطرة وانه لو عين الامام زائدا لغا التمييز ووجب الاقل المذكور اهـ وبقي ما لو أمر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة يمين فاخرجها بقصد الكفارة هل يجزئ ذلك أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني ويفرق بينه وبين الصوم بان الصوم عن الكفارة أو النذر في هذه الايام وافق خصوص ما أمر به الامام فسوخ فيه بخلاف الصدقة بالندور فانه وان وجد فيه مسمى الصدقة لكن لم يتعلق بخصوصه أمر الامام على ان المتبادر من لفظ الصدقة المندوبة وان اطلاق الصدقة على الواجبة يجوز فامر الامام مصر وف لغير المندوبة ونحوها وبقي ما لو أمره بالتصدق بدينار مثلا وكان لا يملك الا نصفه فهل يلزمه ١٢٩ التصديق به أم لا فيه نظروا

والاقرب الاول لان كل جزء من الدينار بخصوصه مطلوب في ضمن كله (قوله أوفى أحد خصال الكفارة) يشمل الاطعام والكسوة وعبرة حج اغا يخاطب به أي ما أمر به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وليلة في الصدقة اهـ وهذا يقرب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح وكتب أيضا قوله أوفى أحد خصال الكفارة أي غير العتق لما يأتي من قوله وأما العتق الخ ويجوز ان يبقى قوله أحد خصال الكفارة على عمومه ويحمل قوله أما العتق على ما لو أمر الامام باعتاق معين

هذا ان لم يعين له الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان فلا نسب بعموم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطر قدر بها أوفى أحد خصال الكفارة قدر به وان زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالج والصدقة فحيث لم يبيعه في أحد هما لزمه عتقه اذا أمر به الامام (والتوبة) بالاقلاع عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العود اليها (والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وصدقة وغيرهما لان ذلك أرجى للإجابة قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا وقال الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي الآتية (والخروج من المظالم) نص عليها مع انها من شروط التوبة اهتماما بذكرها العظم أمرها فهو من عطف الخاص على العام وسواء في المظالم المتعلقة بالعباد كانت دما أم عرضا أم لا لان ذلك أقرب للإجابة وقد يكون الجذب بترك ذلك فقد روى الحاكم والبيهقي ولا منع قوم الزكاة الا حبس عنهم المطر وقال عبد الله بن مسعود اذا حبس الناس المكيال منعوا قطر السماء وقال مجاهد وعكرمة في قوله تعالى ويلعنهم اللاعنون تلعنهم دواب الارض تقول غنغ المطر بخطاياهم والتوبة من الذنب واجبة فوراً أمر بها الامام أولا (ويخرجون) أي الناس مع الامام (الى الصحراء) بلا عذر تاسيابه صلى الله عليه وسلم ولان الناس يكثر ولا يسعهم المسجد غالباً وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان استثنى بعضهم مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لانها أمورون باحضار الصبيان ومأمورون بان يجنبهم المساجد (في الرابع) من ابتدء صومهم (صياما) لخبر ثلاثة لا ترد دعوتهم وعدمهم الصائم ولان الصوم معين على الرياضة والخشوع وينبغي له تخفيف أكله وشربه تلك الليلة ما أمكن وفارق ما هنا صوم يوم عرفة حيث لا يسن الصيام بانه يجتمع

١٧ نهايه في من ارقائه فيقال فيه ان احتاج اليه بخصوصه لزمانه أو منصب أو نحوها لا يجب اعتاقه والاوجب (قوله تدربه) أي العمر الغالب وقوله لم تجب أي موافقته وقوله وأما العتق فيحتمل ان يعتبر الخ المتبادر من جعل هذا احتمالا مجردا ان المعتمد عنده ما قدمه من قوله لكن يظهر تقييده الخ بغيره هل يشترط في العبد المعتق اجزاؤه في الكفارة أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لانه يصدق عليه مسمى المأمور به (قوله بالاقلاع عن المعاصي) ومنه رد المظالم الى أهلها وقوله اليها أي الى مثلها (قوله تقول غنغ الخ) لعلمنا بذكر هذا السبب اللعن والافهذ بمجرد ليس لعنا (قوله وان استثنى بعضهم) مراده حج (قوله لانها أمورون) الاول أن يقول ولا نال الخ لانه معطوف على قوله لفضل البقعة (قوله وعدمهم الصائم) وقد تقدم ذكره فربما في قوله ثلاثة لا ترد دعوتهم (قوله على الرياضة) هي طهارة الباطن

ذكر نظر ظاهر (قوله والغرض ان يتخس الخ) أي عند عدم وجدانه لما امر فلا ينافي الحكمة المارة (قوله وكذا ما لا يعرف معناه) معطوف على الاشتغال في فصل في الاغتسال المستحب في الجمعة وغيرها (قوله لاخبار الصحبة غسل الجمعة الخ) في شرح الروض مثل هذا التعبير لكنه ساق ثلاثة أحاديث الحديث المذكورين وخبر إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أي ولو مع ضرورة يحتمل عادة (قوله ويخرجون غير متطيبين) شمل قوله ما لو كان بيده رائحة لا يزيلها الا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستسقين من اظهار التبدل وعدم الترفه واما ما يحصل لغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام ١٣٠ لا يضر لان اللائق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من

اضافة الموصوف الى صفته)

والمعنى حينئذ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقية لانه يكفي في الاضافة أدنى ملابسة وهو الظاهر من قوله بعد أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أي يطلب منه أن لا يلبس فلو حالف وفعل كان مكروها (قوله لئلا يتأذى أي ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لان مثله يحتمل سيما في هذه الحالة (قوله لا حفاة) أي لا يسن بل يكره كما يفيد قوله بعيد الخ وحيث كان مكروها أسقط المرواة حيث لم يلق بمثله (قوله كما قاله الشاشي والاذري) عبارة عن استبعده الشاشي قال

عليه مشقة الصوم والسفر وبان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشقة المذكورة مضعفة حيثئذ بخلافه هنا وقضية الفرقين انهم لو كانوا هنا مسافرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم - بل قضية الاول ذلك أيضا وان صلوا أول النهار وأجيب بان الامام لما أمر هنا صار واجبا قال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يتضرر به المسافر فان تضرر به فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر أفضل ورده الى الدرجة التي قال ان المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما امر ان دعوة الصائم لا ترد ويخرجون غير متطيبين ولا مترينين بل (في ثياب بذلة) بكسر الموحدة وسكون الهجاء أي مهنة من اضافة الموصوف الى صفته أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه اللائق بحالهم وهو يوم مسئلة واستكانة وبه فارق العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم ببعض (و) في (تخس) أي تذلل مع سكون القلب والجوارح في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تقرر ان تخس معطوف على ثياب لا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهي المقصودة التي ثياب البذلة وصلة لها وقد يقال بحجة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخس غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء الخو طول أكامها وأذيا لها وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذ أمر وابطاظهار التخس في ملبوسهم في ذواتهم من باب أولى ويستحب لهم أخذ ما من الخروج من طريق والرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لا حفاة مكشوفين الرؤس وقول المتولى لو خرج أي الامام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والاذري (ويخرجون) منهم استجابا (الصبيان والشيخوخ) والجهات والخنثى القبيح المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاءهم أرجى للجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم وقضية كلام الاسنوي ان المأثنة التي يحتاج اليها في جل الصبيان تحسب من ما لهم

الاذري وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيخوخ) أي المسلمين لانه سيأتي الكلام على صبيان وهو الكفار (قوله والجهات والخنثى) نص عليهم لانه قد يتوهم عدم خروجهم للاثمنة المحترقة في الجهات والخنثى في الخناثى (قوله هل ترزقون) هو في معنى النفي أي لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله تحسب من ما لهم) أي لان لهم مصلحة في ذلك ولعل الفرق بين هذا وما في الخ ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلو لم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون اليه من بيت المال أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية وللاستغناء عنهم بغيرهم قال سم على منهم بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها أو بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها فهل يعد ذلك خروجا حاجتها كما قد يفهمه كلام الاسنوي المذكور حتى تجب نفقتها أولا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تنهها لاولا احتياج اليها في تحصيلها وغيرها يقوم بذلك ولا تعد في ذلك انها

المتقدم (قوله ان كان بجسده عرق كثير الخ) يعني ان كان جسده يجلب الاعراق والاساخ كثيرا كما هو ظاهر (قوله كما يسن
الوضوء من حمله) من فيه تعليلية ليلاتي ماسياتي له في تأويل الحديث المقتضى ان الوضوء للمحمل لا من الحمل وفي بعض النسخ

في حاجة الزوج فيه تظاير والقاب الى التاني أميل لانها انما خرجت لغرضها غاية الامر انه قد يعود على الزوج نفع بواسطة
خروجها اليه لم يبعثها اليه ولا طلبه منها وأما مؤنة خروجها الزائدة على نفقة الخلف فاولى بعدم الوجوب فلي تأمل اه
(قوله وهو كذلك) خلافا لـج (قوله وكذا البهائم) قال سم على حج لوتر كوالخروج فهل يسن اخراج البهائم وحدها
لانها قد تطاب ويسقط عنها أخذها من قضية النملة قد يتجه عدم سن ذلك لان اخراجها انما هو بالتبع ولا دلالة في قضية النملة
اذ ليس فيها انه أخرجه وانما فيها الاخبار عن أمر وقع اتفاقا وهل المراد بالبهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه تظاير ولا يبعد الشمول
لانها مستترزة أيضا وعليه فهل العقور منها كذلك ولا يبعد انه كذلك حيث تأخر قوله لا مراقتضاه كأن اضطر الى أكله وتزوده
ليأكله طريا فلي تأمل اه (قوله فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائها) قال الدميري اسمها عجاون اه وبعض الحواشي
قيل اسمها حرما وقيل طافية وقيل شاهدة وكانت عرجاء (قوله ولا يمنع أهل الذمة) لكن لا يدخلون المسجد الا باذن كما في غير
الاستسقاء (قوله أو العهد) أي أو المؤمنين (قوله أي لا ينبغي ذلك) أي لا يطلب ١٣١ والظاهر منه وكذا من قوله ولا

يختلطون بنا انه لا يطلب
منهم من الخروج في
يومنا وعليه قوله قال
الشافعي لكن ينبغي ان
الخ الغرض منه حكاية
قول مقابل لما فهم من
كلام المصنف (قوله وقد
يجيبهم استدراجا) قال
الشيخ عميرة قال الروابي
لا يجوز التأسين على دعاء
الكافر لانه غير مقبول
أي لقوله تعالى وما دعاء
الكافرين الا في ضلال
اه سم على منهم ونوزع
فيه بانه قد يستجاب له

وهو كذلك ويندب اخراج الارقاء باذن ساداتهم (وكذا البهائم) يسن اخراجها (في الاصح)
كما قاله وان نقل الاسنوي كراهته عن النص والاصحاب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
خرج نبي من الانبياء يستسقي بقومه فاذا هو بنملة رافعة بعض قوائها الى السماء فقال ارجعوا
فقد استجيب لكم من أجل شأن هذه النملة وفي البيان وغيره ان هذا النبي هو سليمان عليه
الصلاة والسلام وتوقف البهائم معزولة عن الناس فقد ورد لولا بهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال
رضع لصب عليكم العذاب صبا والمراد بالركع من انحنى ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة
ويفرق بينها وبين أولادها بالكثرة الصياح والنخبة فيكون أقرب الى الاجابة نقله الاذري عن
جمع من الراوذة وأقره ومقابل الاصح لا يسن اخراجها ولا يكره لانه لم ينقل (ولا يمنع أهل
الذمة) أو العهد (الحضور) أي لا ينبغي ذلك لانهم مستترزقون وفضل الله واسع وقد يجيبهم
استدراجا قال تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون (ولا يختلطون) أي أهل الذمة ولا
غيرهم من سائر الكفار (بنا) لانهم ربما كانوا سبب التقط فيكره ذلك قال تعالى واتقوا فتنة
لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة وفي الام وغيره الا اكره من اخراج صبيانهم ما اكره من
خروج كبارهم لان ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم ونقله المصنف عن حكاية البغوي له
لكن عبر بخروج صبيانهم بدل اخراجهم وهو مؤول باخراجهم لان أفعالهم لا تتركه شرعا

استدراجا كما استجيب لابليس فيؤمن على دعائه هذا ولو قبل وجه الحرمة ان في التأمين على دعائه تعظيما له وتقديرا للامة
بحسن طريقته لكان حسنا وفي حج مانعه وبه أي بكونهم قد تجمل لهم الاجابة استدراجا بدقول البحر يحرم التأمين على
دعاء الكافر لانه غير مقبول اه على انه قد يختم له بالحسن فلا علم بعدم قبوله الا بعد تحقق موته على كفره ثم رأيت الاذري
قال اطلاقه بيد الوجه جواز التأمين بل ندبه اذا دعاه نفسه بالهداية ولنا بالنصر مثالا ومنعه اذا جهل ما يدعوه لانه قد يدعو
باشم أي بل هو الظاهر من حاله في وقوعه في استحباب الدعاء للكافر خلاف اه واعتمد من الجواز وأظن انه قال لا يحرم
الدعاء بالمغفرة الا اذا أراد المغفرة له مع موته على الكفر وسيأتي في الجنائز التصريح بتحريم الدعاء للكافر بالمغفرة نعم ان
أراد اللههم اغفر له ان أسلم أو أراد الدعاء بالمغفرة ان يحصل له سببه وهو الاسلام ثم هي فلا يتجه الا الجواز اه سم على منهم
وينبغي ان ذلك كله اذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والامتنع خصوصا اذا قويت القرينة على تعظيمه وتحقير غيره كان
فعل فعلا داله بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشعر بتحقير ذلك الغير (قوله لان ذنوبهم أقل) لعل المراد بالذنوب ما يعد ذنبا
في الشرع من حيث هو وان لم يتعلق به خطاب الصبي لعدم تكليفه كالزنا والسرقه بل وبالكفر الذي هو أعظم الذنوب وعدم
تكليفه لا يمنع من اتصافه بفعل القبيح

كأيسن الموضوع من حله وقد يقال في تأويلها مثل ما سيأتي في تأويل الحديث أي لمن أراد حله (قوله وينوي ههنا رفع الجنابة)
 (قوله وهذا كله يقتضي) معتمد (قوله لانهم غير مكافين وولدوا على الفطرة) عبارة حج في الفتاوى سئل نفع الله بهما الغظه
 ما حصل اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكور واناثا وهل تتفاضل درجاتهم في الجنة فأجاب
 بقوله أما اطفال المسلمين ففي الجنة قطعاً بل اجماعاً والخلاف فيه شاذيل غلط وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها
 انهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزرر وازرة وزر أخرى الخ الثاني انهم في
 النار تبعالاً بآثامهم ونسبه النور لا أكثرين لكنه نوزع الخ الثالث الوقوف ويدبر عنهم بانهم تحت المشيئة الخ الرابع انهم
 يجمعون يوم القيامة وتخرج لهم نار يقال ادخلوها فادخلها من كان في علم الله سعيدا ويمسك عنها من كان في علم الله شقيماً
 أدرك العمل الخ اه ملخصاوسئل العلامة الشوبري عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشيء من أنواع العذاب وهل ورد انهم
 يستأون في قبورهم وأن القبر يضمهم واذا قلتم بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل ان اطفال المسلمين يعذبون مصيب
 فيه أم مخطئ وما الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعالاً بآثامهم أم غير ذلك
 فأجاب لا يعذبون بشيء من أنواع العذاب على شيء من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكافين ولا يستأون
 في قبورهم كما عليه جماعة وأفتى ١٣٢ به شيخ الاسلام الحافظ حج وللحنفية والحنابلة والمالكية قول ان الطفل

يستأون ويرجعه جماعة
 من هؤلاء واستدل له بما
 لا يصح انه صلى الله عليه
 وسلم لقن ابنه ابراهيم ولا
 يؤيد ذلك ما روى عن أبي
 هريرة انه كان يقول في
 صلته على الطفل اللهم
 أجره من عذاب القبر لانه
 ليس المراد بعذاب القبر
 ما فيه عقوبة ولا السؤال
 بل مجرد ألم الحسم والغم
 والوحشة والضغطة التي

لانهم غير مكافين قال أعني المصنف وهذا كله يقتضي كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء
 فيه اذ امتازوا فقال الأكثر انهم في النار وطائفة لا نعلم حكمهم والمحققون أنهم في الجنة وهو
 الصحيح المختار لانهم غير مكافين وولدوا على الفطرة وتحرر بهذا انهم في أحكام الدنيا كفار وفي
 أحكام الآخرة مسلمون قال الشافعي لكن ينبغي أن يحرص الإمام على أن يكون خروجهم
 في غير يوم خروجنا لا تقع المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم
 مظنة مفسدة وهو مصادفة يوم الاجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خير الا نأقول في
 خروجهم معنائة مفسدة محققة فقد تمت على المفسدة المتوهمة قال ابن قاضي شعبة وفيه
 نظر (وهي ركعتان) للاتباع (كالعيد) أي كصلاته في الاركان وغيرها لا فيما يأتي فيكبر
 بعد افتتاحه قبل التعمد والقراءة سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية يرفع يديه ويقف بين
 كل تكبيرتين كما ية معتدلة ويقرأ في الاولى جهر بسورة ق وفي الثانية اقتربت في
 الاصح أو بسبع والنماسة قياساً ولوروده بسند ضعيف (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين

تم الاطفال وغيرهم وأخرج علي بن معين عن رجل قال كنت عند عائشة فمرت جنازة صبي صغير
 فبكت فقلت لها ما يبكيك قالت هذا الصبي بكيت شفقة عليه من ضمة القبر والقائل المذكور ان أراد يعذبون بالنار أو على
 المعاصي فغير مصيب بل هو مخطئ أشد الخطا لما تقرروا اطفال المشركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال الرابع منها
 انهم في الجنة خدام لاهل الجنة وسئل بعضهم هل يجوز أن يكون أحد من الاطفال في النار فأجاب بان الاطفال في الجنة ولو
 اطفال كفار على الصحيح نعم يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقاً ويدخلهم الجنة وخلقاً يدخلهم النار لا يستأون عما يفعلون وهم
 يستأون اه بحروفه والعشرة أقوال التي أشار اليها سردها في فتح الباري فليراجع (قوله لكن ينبغي) أي يجب اخذ من
 التعليل الا في قوله لئلا الخ (قوله لئلا تقع المساواة) خلافاً لحج (قوله وفيه نظر) راجع لقوله لا نأقول الخ (قوله ويقف
 بين كل تكبيرتين الخ) وينبغي ان يقول بينهم ما يقول في العيد وقد شمله قوله في الاركان وغيرها الخ (قوله لكن تجوز
 زيادتها) وهل اذا زاد على ركعتين يجهر في الجميع أو يفصل بين أن يتشهد تشهد أول فيسر بعده أم لا فيجهر مطلقاً وهل الزيادة
 تشمل الركعة وهل اذا أمر الامام بثلاث ركعات تجب كذلك ويسلك به مسلك الواجب من الاحرام في الاولين فقط وهل
 يكبر في الزائدة أو يختص بالاولين واذا كبر في الثالثة سبعا والاربعة خمسا مثلاً وهل يقرأ في الاخيرتين مثلاً سورة
 أولام أو من تعرض له وكل محتمل اه كذاها مش عن شيخنا الشوبري اقول والا قرب انه لا يكبر في غير الاولين وانه ان لم
 يتشهد بعد الاولين جهر وقرأوا الا فلا أخذناهم

أى على وجه الاشتراط كما سيأتى فلا تصح نية غسل الإقامة مثلاً وعليه ما ينوبه غير البالغ مع انتفاء هذا المعنى فيه (راجع) قوله ويجزئه بفرض وجودها) انظر ما معنى الاجزاء مع انه محكوم بطهارته ما لم يتبين الحال (قوله أوخر وج من جام) الاولى اسقاط لفظ خروج (قوله والاوجه الانحذاب لاقهم اذ جماعة الليل بجماعة النهار) كذا فى نسخة ولم يظهر لى معنى هذا التعليل بل قد

فى صلاة النفل وانه لا فرق بين الركعة وغيرها وان الامام اذا أمر بشئ وجب فعله وهذا كله بناء على جواز الزيادة على الركعتين وسيأتى ما فيه (قوله بخلاف العيد) مثله فى حج وبخط بعض الفضلاء ان هذا فى ١٣٣ بعض النسخ وان الشارح رحمه

الله ضرب عليه فى نسخته وان المعتمد انه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد اه وهو قريب (قوله ويندب ان يجلس) أى بقدر اذان الجمعة قياساً على العيد (قوله من قاله غفر له) أى ولا يختص ذلك بكونه فى الخطبة ولا بكونه تسعاً (قوله ويدعو فى الخطبة

بخلاف العيد وأيضاً (قبل) هنا انه (يقرأ فى الثانية) بدل اقتربت (انا ارسلنا نوحا) لاشتمالها على الاستغفار وتزول المطر اللاتقين بالحال ورده فى المجموع باتفاق الاصحاب على ان الافضل ان يقرأ فيهما ما يقرأ فى العيد وينادى لها الصلاة جامعة ولما قدم انها كالعيد رجمائهم اعطاؤها حكمه فى وقته لاسيما وهو وجه دفع ذلك بقوله (ولا تختص) صلاة الاستسقاء (وقت العيد فى الاصح) بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو فى وقت الكراهة على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف ومقابل الاصح تختص به لانه عليه السلام كان يصلى ركعتين كما يصلى فى العيد كما مر وانما يصلى فى العيد فى وقت خاص (ويخطب كالعيد) فى الاركان والشروط والسنن ويندب ان يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) فيقول قبل الخطبة الاولى تسعاً وقبل الثانية سبعاً والاولى أن يقول أستغفر الله الذى لا اله الا هو الى القيوم وأتوب اليه لانه أليق بالحال ونظير الترمذى وغيره من قاله غفر له وان كان فر من الزحف ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه ومن قوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الى ويجعل لكم أنهاراً (ويدعو فى الخطبة الاولى) جهراً ويقول (اللهم) أى يا الله (اسقنا) بقطع الهمزة من أسقى (غيثاً) بثلاثة أى مطراً (مغيثاً) بضم الميم أى منقذاً من الشدة بارئاً (هنيئاً) بالمد والهمز أى طيباً لا ينغصه شئ (مريباً) أى محموداً العاقبة (مريباً) بفتح الميم وكسر الراء وياء تخفية ويروى بضم الميم وبالواحدة ومهرتعا بالثمانية فوق أى ذارب أى غام مأخوذ من المراجعة (غداً) بغين معجمة ودال مهملة مفتوحة أى كثير الماء والخير وقيل الذى فطره كبار (مجلد) بفتح الجيم وكسر اللام مجلل الارض أى يعمها بكل الفرس وقيل هو الذى يجلل الارض بالنبات (سحاً) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أى شديد الوقع على الارض (طبقاً) بفتح الطاء والباء الموحدة أى مطبقاً على الارض أى مستوعباً لها فيصير كالطبق عليها (داعماً) الى انتهاء الحاجة اليه لان دوامه عذاب (اللهم اسقنا الغيث) تقدم شرحه (ولا تجعلنا من القانطين) أى لا تيسر بنا خير المطر اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاد واعوا الجهد والضنك ما لا تشكوا الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك (اللهم اننا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء) أى المطر ويجوز ان يراد به المطر مع السحاب (علينا مدراراً) أى دراً كثيراً أى مطراً كثيراً (ويستقبل القبلة) استحباباً (بعد صدر الخطبة الثانية) وهو نحو ثلثها كما فى الدقائق فان استقباله فى الاولى لم يعد فى الثانية نقله

واطبق الشئ غطاءه اه أو بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الباء الموحدة المكسورة قال فى القاموس وطبق الشئ تطبية عام والسمحاب الجوع غشاه والماء وجه الارض غطاءه (قوله ان بالعباد والبلاد) زاد حج والخلق (قوله من اللاداء) هو بالمد والهمز شدة الجماعة اه حج (قوله فان استقباله فى الاولى) أى لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال فى الاولى وان أجزأها عن الاستقبال فى الثانية

يفيد بظاهره تقيض المطلوب وأعل مراده منه ما في التحفة وان قصرت عبارة عنه ونص ما في التحفة قال الأذري ان خضر الجماعة وفيه نظر لانه لحضور الجماعة لا يختص برهضان فنصهم عليه دليل على نذبه وان لم يحضرها الشرف الزمان اه (قوله

(قوله ظهوراً كفهم الى السماء) ظاهره انهم يفعلون ذلك حتى في قولهم اللهم اسقنا الغيث ونحوه ليكون المقصود به رفع البلاء ويخالفه ما مر له في القنوت وعبارته ويجعل فيه وفي غيره ظهر كفبه الى السماء ان دعا لرفع بلاء ونحوه وعكسه ان دعا للحصول شيء أخذ اسمياً في الاستسقاء ويمكن رد ما في القنوت الى ما هنا بان يقال معنى قولهم ان طلب رفع شيء أي ان طلب ما المقصود منه رفع شيء ومعنى قوله ان دعا للحصول شيء أي ان دعا بطلب تحصيل شيء (قوله فان كان عليها حائل احتمل الخ) عبارة الشارح فيما تقدم في القنوت بعد قول المصنف ١٣٤ ويسن رفع يديه ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتنجسة ولو بحائل فيما يظهر

(قوله ما قارفنا) أي ارتكبنا من الذنوب (قوله وسعة في أرزاقنا) هو بفتح السين على الافصح وبها جاء التنزيل والكسر لغة قليلة وقد نظم ذلك شيخنا العلامة الدنوشي فقال وسعة بالفتح في الاوزان والكسر محكي عن الصغاني (قوله ويحول ردائه الخ) انظر هل يفعل التحويل عند ارادة الاستقبال أو معه أو عقبه اه عميرة أقول المتبادر من العندية الاول والا قرب الثالث لانه فيما قبل الاستقبال مشغول بالوعظ ومعه بورث مشقة في الجمع بين التحويل والالتفات (قوله وكان طول ردائه صلى الله عليه وسلم) قال ج في آخر اللباس فائدة مهمة ثم اعلم انه لم يصر كما قاله الحفاظ

في البحر عن نص الام واذا فرغ من الدعاء استدبرها وأقبل على الناس يحثهم على طاعة الله تعالى الى فرائضه كما في الشرعين والروضة (ويبالغ في الدعاء) حينئذ (سرا وجهراً) فيسر القوم أيضاً حالة اسراره ويؤمنون على دعائه حالة جهره به قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ويرفعون أيديهم في الدعاء عاجلين ظهوراً كفهم الى السماء كداع لكل رفع بلاء ومن دعا بمحصل شيء عكس ذلك ويكرهه رفع يد متنجسة فان كان عليها حائل احتمل عدم الكراهة قال اما ما رضى الله عنه وينبغي ان يكون من دعائهم في هذه الحالة اللهم انك امرتنا بذكر الله ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبنا كما وعدتنا اللهم فامن علينا بخسرة ما قارفنا واجابتك في سعيانا وسعة في رزقنا ذكره في المجموع وحذفه المصنف من المحرر اختصاراً (ويحتمل) الخطيب (رداءه عند استقباله) القبلة ثم لا بتغير الحال من الشدة الى الرخاء لا تباع وكان عليه السلام يحب القل الحسنة (فيجعل يمينه) أي يمين رداءه (يساره وعكسه) لا تباع قال البيهقي وكان طول ردائه صلى الله عليه وسلم أربعة أذرع وعرضه ذراعين وشبراً (وينكسه) بفتح أوله مخففاً وبضمه منقلاً عند استقباله (في الجديد فيجعل اعلاه أسفله وعكسه) لانه عليه الصلاة والسلام استسقى وعليه خيمصة سوداء فاراد ان يأخذ بأسفلها فيجعل اعلاها فاما ثقلت عليه قلبها على عاتقه فهمه بذلك يدل على استحبابه وتركه للسبب المذكور والقديم لا يستحب ذلك لانه لم يفعله ومتى جعل الطرف الاسفل الذي على اليسر على اليمين والاخر على اليسر جعل التنكيس والتحويل جميعاً والخلاف في الرداء المربع اما المدور والمثلث فليس فيهما الا التحويل قطعاً وكذا الطويل ومما اذن من غير بداهة ان ذلك تعسره لا تعذره (ويحول الناس) وينكسون وهم جلوس كما نقله الأذري عن بعض الاصحاب ويدل عليه قوله مثله فهو مساو لقول أصله ويجعل على انه في بعض النسخ عبر بعبارة أصله (مثله) تبعاله لا تباع (قلت وينك) بضم أوله أي رداء الخطيب والناس (محولاً حتى يستزع الثياب) عند رجوعهم الى منازلهم لانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم انه غير ردائه قبل ذلك واستحباب التحويل خاص بالرجل دون المرأة والخنثى جزم به ابن كبن وهو متجه وان لم أقف على ما أخذه (ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس) كسائر المسلمين لانهم

في طول عمامته صلى الله عليه وسلم وعرضها شيء وما وقع للطبري في طولها انه نحو سبعة أذرع وبغيره انه نقل محتاجون عن عائشة انها سبعة في عرض ذراع وانها كانت في السفر بيضاء وفي الحضر سوداء من صوف وان عذبتها كانت في السفر من غيرها وفي الحضر منها فهو شيء استروحافيه ولا أصل له نعم وقع خلاف في الرداء فقيل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض ذراعين وشبر وقيل أربعة أذرع في عرض ذراعين ونصف وليس في الازار الا القول الثاني اه (قوله وعليه خيمصة) أي كساء (قوله جزم به ابن كبن) وفي نسخة كبن (قوله فعليه الناس) أي البائعون الكاملون لانها سنة عين فلا يسقط طاهراً بفعل بعضهم وان كان بالغاً فلا لان ذلك انما يقال في سنن الكفاية وهذه سنة عين

ولكل مجمع للناس) عبارة الصفه وعند كل مجمع من مجامع الخبير وتقل عنه الشهاب سم في شرح العباب ان المباح كذلك

(قوله غير أنهم لا يخرجون الى الصحراء) ويحرم ذلك ان ظنوا قننه اه سم على منهج وقضيته أنهم حيث فعلوها في البلد
خطبوا ولو بلا اذن ولعله غير مراد بل متى خافوا القننه لم يخطبوا لا باذن (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) أي بخلاف
العيد والكسوف فإنه لم يرد أنه خطب قبلهما وكتب عليه شيخنا الشوري انظر مانع الصحة في العيد والكسوف ولا يقال
الاتباع لانه بمجرد لا يقتضي المنع لجواز القياس فيه لم يرد على ما ورد ولا يقال الاهتمام بأمر الحث على التوبة والوعظ اقتضى
صحة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضي منع الصحة بل الاولوية أو نحو ذلك فليحذر اه من حواشي التحرير (قوله لخبر الذين أووا الى
الغار) وكانوا ثلاثة خرجوا يرتادون لاهامهم فاحذتهم السماء فاووا الى كهف فانحطت صخرة وسدت بابه فقال أحدهم
اذكروا أيكم عمل حسنة لعل الله سبحانه وتعالى يرجئنا ببركة فقال واحد منهم استعملت اجراء ذات يوم فجاء رجل وسط النهار
وعمل في بقية مثل عملهم فاعطيته مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك أجره فوضعت في جانب البيت ثم مر بي بقرفا شربت
به فصيلة فبلغت ماشاء الله فرجع الى بعد حين شيخنا ضعيفا لا أعرفه وقال ان لي عندك ١٣٥ حقاوذكركه حتى عرفته فدفعها
اليه جميعا اللهم ان كنت

فعلت ذلك لوجهك فافرج
عنا فانصدع الجبل حتى
رأوا الضوء وقال آخر كان
في فضل وأصاب الناس
شدة فجاءتني امرأة فطلبت
مني معروفا فقلت والله
ما هودون نفسك فأبت
وعادت ثم رجعت ثلاثا ثم
ذكرت ذلك لزوجها فقال
لها أحبي له وأعني عيالك
فأبت وسلمت الى نفسها
فلما تكشفتها وهممت بها
ارتدعت فقلت مالك قالت

محتاجون كما هو محتاج بل أشد غير أنهم لا يخرجون الى الصحراء مع وجود الوالى في البلد
الاباذنه **كما** اقتضاه كلام الشافعي لطوف الفتنة به عليه الاذرى (ولو خطب) له (قبل
الصلاة جاز) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكه في حقنا خلاف الفضل
لان فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ومن متعلقات الباب
انه يسمن لكل من حضر الاستسقاء أن يستشفع الى الله تعالى سراجا للص عمل يتذكره
لخبر الذين أووا الى الغار وبأهل الصلاح لا يمان كان منهم من أقاربه صلى الله عليه وسلم
(ويسن) لكل أحد (ان يبرز) أي يظهر (لاول مطر السنة ويكشف) من جسده (غير
عورته ليصبيه) شي منه لخبره مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فحسروا به حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد
بربه أي بتكويته وتزيله وانما اقتصر المصنف على أول مطر السنة لانه آكد والا فلا
فرق بين مطر أول السنة وغيره كما صرح بذلك الزركشي أي وهو لاول كل مطر أول منه
لا آخره (وأن يغتسل أو يتوضأ في) ماء (السييل) لما رواه الشافعي أنه صلى الله عليه وسلم
كان اذا سال السيل قال اخر جوابنا الى هذا الذي جعله الله طهورا فتنظروا منه ونحمد

أخاف الله سبحانه وتعالى فقامت لها خفته في الشدة ولم أخفه في الرخاء فتركها وأعطيتها ملقمها اللهم ان كنت فعلته لوجهك
فافرج عنا فانصدع حتى تعارفوا وقال الثالث كان لي أبوان هما ن وكنت لي غنم وكنت أطعمهما وأسقيهما ثم ارجع الى غنمي
فحبسني ذات يوم غيث فلن أبرح حتى أمسيت فأنبت أهلي وأخذت محلي فخلبت فيه وجئت اليهما فوجدتهما نائمين فشق على
أن أوقظهما فترقت جالساً ومحلي على يدي حتى أيقظتهما لصبح فسقيتهما اللهم ان كنت فعلته لوجهك فافرج عنا ففرج الله
عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك نعمان بن بشير اه يضاوى في سورة الكهف عند قوله سبحانه وتعالى أم حسبت أن أصحاب الكهف
والرقيم الآية (قوله لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقيد كونه في المحرم أو غيره وينبغي أن مثله
النيل فيبرز له ويفعل ما ذكره شكر الله تعالى اه زيادى بهامش ويحتمل أن يفرق بينهم ما بان ما يصل من الماء عند قطع الخيلان
ونحوها اجراء ما هو مجتمع في النهر فليس كالمطر فان نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا **كذلك** ماء النيل **ففرع** قال
شيخنا العلامة الشوري يحرم تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذي استحق ان يقطع فيه كبواغ النيل بمصر ثمانية عشر
ذراعا اه ووجه الحرمة ان فيه تأخير اه عن شرب الدواب والاتقاع به على الوجه الذي جرت به العادة منه وتأخير به مفوت
لما يترتب عليه من المنافع العامة اه (قوله غير عورته) وينبغي ان هذا هو الاكل وان أصل السنة يحصل بكشف جزء ما من
بدنه وان قل كالرأس واليدين (قوله وان يغتسل أو يتوضأ في السيل) أي سواء حصل بالاستسقاء أو كان في غير وقت كما أشعر
به الحديث وقول الشارح الآية لان الحكمة فيه هي الحكمة

(قوله على انه يمكن الجواب عن المصنف الخ) ويمكن الجواب ايضا بان مراده بالحديث المنفي ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم كما

(قوله الجمع بينهما) وينبغي تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما في غسل الجنابة (قوله ولا يشترط فيه مائية) لعل المراد لحصول السنة أما بالنسبة لكونه ممثلا آتيا بما أمر به فلا يظهر إلا بنيتها كأن يقول نويت سنة الغسل من هذا السيل اه ثم رأيت حج قال ولو قيل ينوي سنة الغسل في السيل لم يبعد اه والقياس انه لا يجب فيه الترتيب لأن المقصود منه وصول الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب ويبيح الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في أيام زيادة النيل في كل يوم مدة أيام الزيادة اه وهو محتمل (قوله ١٣٦ كما بحثه الشيخ) وعبارته في شرح المنهج وفي المهمات المتجه الجمع ثم الاقتصار

على الغسل ثم على الوضوء
وانه لا نية فيه اذا لم يصادف
وقت وضوء ولا غسل اه
فليتأمل ما ذكره من
قوله خلافا للاسنوي
وفي نسخة سقوط قوله
تبع الخ وعليها فلعن المراد
ان الشيخ بحثه في غير
شرح منهجه الآن
يقال قوله بحثه أي بحث
الاشتراط فهو قيد للنفي
وعليه فلا مخالفة بين
ما هنا وشرح المنهج (قوله
لما رواه مالك) قال حج
ولان الذكر عند الامور
الخوفية تؤمن به غائلتها
(قوله اذا سمع الرعد ترك
الحديث) أي ما كان فيه
وظاهره ولو قرأنا وهو
ظاهر قياسا على اجابة
المؤذن (قوله فلا يشير
اليه) أي لا يبصره ولا

الله تعالى عليه وهو صادق بالغسل والوضوء وتعبير المصنف هنا كل وضوء بأو يفيد استحباب
أحدهما بالمتطوق وكلهما بمنهوم الاولي فهو أفضل كما حرم به في المجموع فقال يستحب أن
يتوضأ منه ويغتسل فان لم يجمه ما فليتوضأ والمتجه كما في المهمات الجمع بينهما ثم الاقتصار
على الغسل ثم على الوضوء ولا يشترط فيه مائية كما بحثه الشيخ تبعه لا ذرعى وخلافا للاسنوي
الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في كشف البدن ليناله أول
مطر السنة وبركته (و) أن (يسبح عند الرعد) عند (البرق) لما رواه مالك في الموطأ عن
عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيفته وقيس بالرعد البرق والمناسب ان يقول عنده سبحان من يريك البرق
خوفا وطمعا وفي الام عن النخعة عن مجاهد أن الرعد ملك والبرق اجنته يسوق بها السحاب
قال الاسنوي فيكون المسموع صوته أي صوت تسيحه أو صوت سوقه على اختلاف فيه
واطلق الرعد عليه مجازا وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنطقت أحسن
النطق وضحكت أحسن الضحك فالرعد نطقها والبرق ضحكها (و) أن (لا يتبع بصرة
البرق) لما في الام عن عروة بن الزبير انه قال اذا رأى أحدكم البرق أو الودق فلا يشير اليه
والودق بالمهملة المطر وفيه زيادة المطر وزاد الماوردي الرعد ومثل ذلك المطر فقال وكان
السلف الصالح يكرهون الإشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده
لا شريك له سبحانه قدوس فاختار الاقتداء بهم في ذلك (و) ان (يقول عند نزول المطر) ندبا كما
في البخاري (اللهم صيبا) بصاد مهملة وتحتية مشددة أي عطاء (نافعا) وفي رواية بسين مهملة
وفي أخرى مع الاول نافعا فيستحب الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين أو ثلاثا (و) ان
(يدعوا بما شاء) حال نزوله لخبر اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول
الغيث وروى البيهقي خبر تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن التقاء الصفوف
وعند نزول الغيث وعند اقامة الصلاة وعند رؤية الكعبة (و) ان يقول (بعده) أي بعد المطر

بغيره وعبارة سمع على منهج شامل للإشارة بغير البصر فاجزرو (قوله فيختار الاقتداء بهم) أي وتحصل أي
سنة ذلك بكرة واحدة ولا بأس بالزيادة (قوله بسين مهملة) أي سيبا يفتح فسكون اه حج وعبارة ع قول المصنف صيبا
قال الاسنوي من صاب يصوب اذا نزل من علوا إلى سفلا وفي رواية لابن ماجه اللهم صيبا وهو العطاء اه (قوله وفي أخرى مع
الاول) أي صيبا (قوله نافعا) بالاقاف أي شافيا للقليل ومن بلا للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله وعند اقامة الصلاة)
ينبغي ان يأتي فيه ما تقدم له في الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على ما ذكره البلقيني ثم وبين الاقامة والصلاة أو بين
الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمده السارح رحمه الله وانه لا يأتي به عند القول في العيد ونحوه الصلاة
جامعة لان هذه أمور توفيقية ثم اذا دعى ينبغي له ان يتيق حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب
تخلفه الى فساد نيته وقد شرط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله ورؤيته لها وكان الزمن
قريبا ولا مانع منه

كما هو اصطلاح لبعضهم فلا ينافي صحة الخبر المذكور لانه موقوف وفاقا للخبر (قوله ويؤخذ مما ذكرنا الا فضل بعدها ما كثر أحاديثه الخ) في أخذ ما ذكر على هذا الترتيب مما قدمه منع ظاهر (قوله خبر الصحيحين من اغتسل الخ) ظاهره ان (قوله وهو كما قال الشيخ) أي في غير شرح منجه (قوله عن بعض الصحابة) قال ج هو أبو هريرة (قوله ويكره سب الريح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب انما يقع في المادة لغير المعتادة ١٣٧ خصوصا اذا شويشت ظاهرا على الساب ولا تنقيد الكراهة

بذلك كما قدمناه (قوله خبر الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب) هل المراد في الجملة فلا يلزم ان تأتي بالعذاب من رحمة أيضا اه سم على منهي أي أو مطلقا لانها من حيث صدورها يخلق الله وابتجاده رحمة في ذاتها وان كانت تأتي بالعذاب لمن اراده الله والا قرب الثاني (قوله واستعيذوا بالله من شرها) وتقدم فيسب الباب عن شرح الروض ما كان يقوله عليه السلام اذا رأى الريح العاصفة (قوله اللهم على الا- كام) الا- كام بالمد جمع أ كم بضمين جمع أ كام ككتاب جمع أ كم بفتحين جمع اكمة اه ج (قوله لنحو الزلزلة) أي فيصلها وينوي بها نية رفع المطر

أي في أثره كما في المجموع (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (وبكره) تنزيها أن يقول (مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهما آخره أي بوقت النجم القلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء لايها من ان النوء بمطر حقيقة فان اعتقد انه الفاعل حقيقة كفر وعليه يحتمل ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب وافاد تعليق الحكم بالباء انه لو قال مطرنا في نوء كذا لم يكره وهو كما قال الشيخ ظاهر ويستثنى من اطلاقه ما نقله الشافعي عن بعض الصحابة انه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا تمسك لها ويمكن ان يقال لا استثناء اذ لا يهاهم فيه أصلا والنوع سقوط نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطالع رقيب من المشرق مقابلة من ساعته في كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها أربعة عشر يوما (وبكره) (سب الريح) بل يسب الدعاء عندها خبر الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رآيتموها فلا تسبوهن واسألوا الله خيرها واستعيذوا بالله من شرها (ولو تضرروا وبكثرة المطر) وهي صد القلة مثلثة الكاف (فالسنة ان يسألوا الله) تعالى (رفعه) بأن يقولوا ندباما قاله صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الاودية والمراعي (ولا) تجعله (علينا) في الابنية والدور وافادت الواو أن طلب المطر حوالينا القصد منه بالدات وقاية اذاه ففهم معنى التعليل أي اجعله حوالينا لئلا يكون علينا وفيه تعلينا أ د الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاستمراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلاما بانابه ينبغي لمن وصلت اليه نعمة من ربه أن لا يتسخط لعارض قارئه بل يسأل الله تعالى رفعه وابقاها وبان الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل والتفويض لله -م على الا- كام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر (ولا يصلي لذلك والله أعلم) لعدم ورودها له لكن تقدم في الباب السابق انها تنسب لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهر ان هذا نحوها فيجعل ذلك على انه لا تشرع الجهة المخصوصة

باب في حكم نارك الصلاة

المفروضة على الاعيان اصاله سجدا أو غيره وتقديمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور أليق (ان ترك) المكاف (الصلاة) المعهودة شرعا الصادقة باحدى الخمس (جا حدا وجوبها) بان أنكره بعد علمه به (كفر) بالحد فقط لا به مع الترك وانما ذكره المصنف لاجل التقسيم اذا لم يحد وحده مقتضى الكفر كما مر لا نكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وذلك جار في كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أما من أنكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالاسلام أو نحوه عن يجوز خفاؤه عليه أو نشأه ببادية بعيدة عن العلماء فلا يكون مرتدا بل يعرف وجوبها فان عاد بعد صار

باب في حكم نارك

الصلاة المفروضة

(قوله على الاعيان) خرج فروض الكفايات وقوله اصاله خرج المنذورة (قوله أليق) أي من

١٨ نفيه في تأخيرها عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فناسب ذكره خاتمة لها (قوله جا حدا وجوبها) أي حقيقة أو حكما بان لم يعذر بجهله لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم اه ج ويوافقه قول الشيخ رحمه الله تعالى الا- تي أما من أنكر ذلك جاهلا الخ حيث قيد عدم ردة الجاهل بكونه عن يخفى عليه ذلك

الفضل الا في شرطه الغسل فليراجع (قوله ومن راح في الساعة الثانية الخ) معطوف على من اغتسل والالقال فان راح الخ ولعله صلى الله عليه وسلم أشار بذلك الى ان الغسل ليس بشرط في هذا الفضل أو انه حذف من الثاني لدلالة الاول فليراجع ما يدل على المراد (قوله اسم الفروج) ١٣٨ المشهور انه اسم للرجوع بعد الزوال ومنه قوله صلى الله عليه وسلم تعدون خصاصا

وتروح بطناناً وعليه فالفقهاء ارتكبو فيه مجازين حيث استعمالوه في الذهاب وفيما قبل الزوال (قوله على ان الازهرى الخ) هو مفهوم الجمهور فكان المناسب ان يقول وقال الازهرى الخ (قوله ليس المراد من الساعات الفلكية) أي الشاملة للزمانية وهي انقسام كل واحد من الليل والنهار اثني عشر جزءاً متساوية طال كل منها ما أم قصر وللتبوية وهي انقسامها ما أربعاً وعشرين

(قوله فقد برئت منه الذمة) أي خربت ذمته (قوله كان له عند الله عهد) أي وعده منه لا يخلف (قوله) وأما خبر مسلم الخ الذي في مسلم قال سمعت جابراً يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة فلعلها رواية أخرى (قوله) لان جواز صلاته مختلف فيه أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وان لم يخلد

مرتداً ولا يقر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عمداً مع القدرة الا في مسألة واحدة وهي ما اذا اشتبه صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما ولا قافة ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهراً كثيراً الا في مسألة واحدة وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم أقوى منه ثم أقوى منه (أو تركها) (كسلاً) أو نهوا ونامع اعتقاده وجوبها (قتل) بالسيف (حداً) لا كفر الخبر الصحيحين أمرت ان آتات الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله رواه الشيخان ولمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم نهيت عن قتل المصلين وقال صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة وقال خمس صلوات كتبهن الله على عباده فمن جامعهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عقابه وان شاء عذبه رواه أبو داود وصححه ابن حبان وغيره فلو كفر لم يدخل تحت المشيئة وأما خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة فمفهومه على تركها بحداً أو على التغليب أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمعاً بين الأدلة ولو ترك الطهارة لها قتل كما جزم به الشيخ أبو حامد لانه ترك لها ويقتل بها الا وكان وسائر الشر وطعن محله في المتفق عليه أو كان فيه خلاف واه بخلاف القوي في فتاوى القفال لو ترك فاذا الطهورين الصلاة متعمداً أو مس شافعي الذي كراهه المرأة أو توطأ ولم ينو وصلى متعمداً لا يقتل لان جواز صلاته مختلف فيه وقيده بعضهم بحتماً اذا قلد القائل بذلك والا فلا قائل حينئذ بجواز صلاته قال فالذي يتجه قتله لانه تارك لها عند امامه وغيره فلم ان ترك التيمم ترك الوضوء ان وجب اجاعاً أو مع خلاف ولم يخلد القائل بعدم وجوبه اهـ والوجه الاخذ بالاطلاق ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لان الشخص اذا علم انه يحبس طول النهار نواه فاجدى الحبس فيه ولان الزكاة يمكن الامام اخذها بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقتلوا فكانت المقاتلة الواردة في الخبر فيها على حقيقتها بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضع الفرق بينهما وبينها اهـ فالوجه الاخذ بالاطلاق (والصحيح قتله) حتماً (بصلاة فقط) عملاً بظاهر الحديث (بشرط اخراجها عن وقت الضرورة) فيماله وقت ضرورة بان تجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطول الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطول الفجر فيطالب باذاتها ان ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان أخرجهما عن الوقت والا وجهه ان المطالب والمتوعد هو الامام أو نائبه فلا يفسد طلب غيره وتوعده ترتب القتل الا في لانه من منصبه وما قبل من انه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلى كترك الصوم والزكاة والحج ونحوه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه

(قوله والوجه الاخذ بالاطلاق) أي فلا فرق بين التقليد وعدمه في انه لا يقتل (قوله فاجدى) أي أفاد (قوله) لا فوضع الفرق بينهما أي الصوم والزكاة وقوله وبينها أي الصلاة (قوله حتى تغرب الشمس) أي اما الجمعة فيقتل بها اذا ضاق الوقت عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة كما يأتي (قوله هو الامام أو نائبه) ومنه القاضي الذي له ولاية ذلك كالقاضي الكبير (قوله المفارق للجماعة) أي جماعة الاسلام بان ترك ما هو عماد الدين وهو الصلاة ويتحقق ذلك بصلاة واحدة

ساعة كل خمس عشرة درجة فعليه قد يكون النهار أكثر من تنني عشرة ساعة وقد يكون أقل وكذلك الليل بخلافه على الاول
هذا هو اصطلاح الفلكيين ويدل على ارادته هما مقابلة الفلكية بترتيب الدرجات فقط لكن قول الشارح الا في وقت لا
يختلف في اليوم الثاني والصائف يدل على ان المتني هما الزمانية فقط الا ان يقال ١٣٩ مراده به بيان ما يلزم على أحد

المعنيين زيادة على ما يلزم
عليهما معا (قوله ولئلا
يختلف في اليوم الثاني
والصائف) ليس هذا في
الروضة وعبارتها لم ليس
المراد على الوجه بالساعات
الاربعة والعشرين بل ترتيب

(قوله يجب علينا) أي على
المخاطب منا وهو الامام
أو نائبه (قوله اذ انقضى من
الوقت زمن الخ) أي بالنسبة
لفعله باخف يمكن (قوله
مقدار الفريضة) أي تامة
(قوله لان الظهر وليس
قضاء عنها) فضيته انه لو هدد
عليها في وقتها ولم تفعل حتى
خرج الوقت ثم تاب وقال
أصلي الجمعة القابلة لكنه
لم يصل ظهر ذلك اليوم لم
يقتل بتركه لكونه لا يقتل
بترك القضاء لكن في فتاوى
الشارح انه يقتل حيث
امتنع من صلاة الظهر وان
محل عدم القتل بالقضاء
اذا لم يهدد به أو باصلا كما هنا
فان التهديد على الجمعة تهديد
على تركها وبطلانها قائم
مقامها فكاهه هدد عليه
(قوله اجماعا) أي من
الائمة الاربعة فلو تعددت

لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر
وقوله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على انامنع انه لا يقتل لترك القضاء مطلقا اذ محل ذلك
ما لم يؤمر بها في الوقت ويهدد عليها ولم يقل أفعلها أو أعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما
وقت أمر والاخر وقت قتل فوقت الامر هو اذ اضاف وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان
نأمر التارك فنقول له صل فان صليت تركك وان أخرجت عن الوقت قتلناك وفي وقت
الامر وجهان أحدهما اذ انقضى من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والطهارة والثاني اذ انقضى
زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ويقتل بترك الجمعة أيضا وان قال أصلها ظهرا كما في زيادة
الروضة عن الشاشي واختاره ابن الصلاح وقال في التحقيق انه لا قوى لتركها بالقضاء لان
الظهر ليس قضاء عنها ومحله حيث كان بمن تتركه اجماعا وافتى الشيخ بانه يقتل بها حيث أمر بها
وامتنع منها أو قال أصلها ظهر عند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي عن
أقل يمكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر ليس وقتها في حالة بخلاف الظهر لا يقال
ينبغي قتله عقب سلام الامام منها الا نأقول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فيسدر كرها
أوجب التأخير للباس منها بكل تقدير وهو ما مر ومقابل الصحيح أوجه أحدها يقتل اذا
ضاق وقت الثانية لان الواحدة يحتمل تركها الشبهة الجمع ثانيا اذ اضاف وقت الرابعة لان
الثلاث أقل الجمع فاعتضرت ثالثها اذ ترك أربع صلوات قال ابن الرفعة لانه يجوز ان يكون قد
استند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم النخبة أربع صلوات رابعها اذا صار
الترك له عادة خامسها لا يعتبر وقت الضرورة وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية مقابل
الصحيح (ويستتاب) من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة
وأصلها من وجوبها كالمرتد على الاول فالفرق بينهما كما أفاده الاسنوي ان الردة تختل في النار
فوجب انقاده منها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من ان الحدود
تسقط الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالسكينة لانه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به نعم
ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بعدها فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه واستشكل
الاسنوي ما تقر به بانه يقتل حدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تسقط بالتوبة وأجيب
بان الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وانما هو محل له على فعل مترك كما قاله الاذري وغيره
أو بانه على تأخير الصلاة عمدا مع تركها فالعلة مركبة فاذا صلى زالت العلة وقال الرمي في
التفقيه والفرق ان التوبة هنا تفيد تدارك الفائت بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة
لا تفيد تدارك ما مضى من الجريمة بل تفيد الامتناع عنها المستقبل بخلاف توبته هنا فانها
بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي وقال الركني تارك الصلاة يسقط حده بالتوبة
وهي العود لفعل الصلاة كالمرتد بل هو أولى بذلك منه وغلط بعضهم فقال كيف تنفع التوبة لانه

الجمعة وترك فعلها عدم علمه بالسابقة فهل يقتل لتركها لجامع القدرة أولا امذره بالشك فيه تطروا الاقرب الثاني فليراجع
(قوله لا نأقول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها الخ) أي وان أيسنا من ذلك عادة حقنا الدم ما يمكن (قوله خامسها لا يعتبر
الخ) هذا الوجه لم يتعرض له المحلى وقوله لوقت الضرورة أي السابق (قوله بخلاف ترك الصلاة) أي فانه لا يخلد بل الخ (قوله
فهو أمر آخر) أي فيترتب عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلاة ان وجد منه

الدرجات وفضل السابق على الذي يليه لئلا يستوى في الفضيلة رجلان جاء في طرفي ساعة انتهت (قوله اذ لا يبلغ ما بين الفجر الخ) فيه نظر اذ أقصر ما يمكن من أيام الشتاء في القطر المصري ان يكون ما بين الفجر والزوال تسعاً وتسعين درجة وهو أكثر من ست ساعات فلكية أي مسـموية التي هي مراده كما علم مما مر اذ الساعة الفلكية بهذا المعنى خمس عشرة درجة

(قوله أو قبلها) أي اذا كان بعد أمر الامام اه زيادي اما قبله فيضمن (قوله ليس مثله) أي في الاهدار وان اختلف سببه كزان محصن أو قاطع طريق مع تارك الصلاة (قوله اما تارك المنذورة) محترز قوله اصالة (قوله ينحس بحديدة) أي في أي محل كان لكن ينبغي ان يتوفى المقاتل لان الغرض حمله على الصلاة بالتعذيب ونحسه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض (قوله بتعمد التأخير) قال سم على منهج ظاهره وان لم يكن قد أمرهم عند ضيق الوقت وهو متجه ويوجه بان اشتراط الامر بها عند الضيق لتحقيق جنايته وهذا قد تحقق جنايته باعتدائه وجوزم ان يقيد هذا بما اذا كان قد أمر وفيه نظر فليتأمل ثم رأيت شيخنا جزم بهذا التقييد في شرح الارشاد فقال ومتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكنت لتحقيق جنايته بتعمد التأخير أي مع ١٤٠ الطلب في الوقت كما علم مما مر اه والاقترب ما قبله ج (قوله وأكل مال

السلطان) أي المال الذي يستحق السلطان قبضه وصرفه لمصالح المسلمين يزعم هذا انه يستحقه ويمنع عن صرفه في مصارفه وظاهر ان الحكم لا يتقيد باستعمال الجميع بل متى استحل شيئاً من ذلك كفر (فائدة) مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الاصل وصاحبه متدين به ومفطور عليه وثانيها الرجوع اليه بعد الاسلام وهو أفعى ولهذا لم يقبل منه الا الاسلام بخلاف الاول حيث كان فيه الجزية والاستقرار والمن والعداء وثالثها السب وهو أفعى الثلاثة فانه لا يتدين به وفيه ازراء

كمن سرق نصيباً ثم رده لا يسقط القطع وهذا كلام من ظن ان التوبة لا تسقط الحدود مطلقاً وليس كذلك لما ذكرناه اه وتوبته على الفور لان الامهال يؤدي الى تأخير صلوات وقيل يعول ثلاثة أيام وهما في التدب وقيل في الوجوب ولو قتله في مدة الاستنابة أو قبلها انسان ليس مثله أتم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فان قتل وجب القود بخلاف تغايره في المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر ذكروه في المجموع وهو محمول على ما اذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعانديا لتركه كما قاله الاذرعى اما تارك المنذورة المؤقتة فلا يقتل بها لانه الذي أوجبها على نفسه (ثم) اذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر اذا قتلت فأحسنوا القتل (وقيل) لا يقتل لاتقاء الدليل الواضح على قتله (بل ينحس بحديدة) وقيل يضرب بخشبة أي عصا (حتى يصلي أو يموت) اذا المقصود حمله على الصلاة لا قتله ومررده (و) بعد الموت حكمه حكم المسلم الذي لم يترك الصلاة من انه (يغسل) ثم يكفن (ويصلى عليه) بعد طهره (ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم (ولا يطعم قبره) كبقية أهل الكفار من المسلمين فان ابدى عذرا كنسيان أو برداً أو عدم ماء أو نجاسة عليه صحيحة كانت الاعذار في نفس الامر أم باطله كما لو قال صليت وظننا كذبه لم نقتله لعدم تحقق تعمد تأخيرها عن وقتها من غير عذر نعم تأمره بها بعد ذكر العذر وجوباً في العذر الباطل وندياً في الصحيح بان نقول له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها أم سكنت لتحقيق جنايته بتعمد التأخير قال الغزالي لو زعم زاعم ان بينه وبين الله حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وان كان في خلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر

كتاب الجنائز

بانياء الله ورسوله والقائه الشهية في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جرمته أفعى الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لان في الثاني قد يكون له شبهة فحمل عنه والسبب لا شبهة فيه ولهذا لم يكن عرض التوبة عليه واجباً ولا مستحباً فلا يمتنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهير الارض منه فان أسلم عصم نفسه فهذا ما ظهر لي في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة وقريب من هذا ان الكفار الاصليين لا يقاتلون في الاول حتى ينذروا فاذا بلغتهم الدعوة والندارة جازت الاغارة عليهم وسببهم من غير افتقار الى الدعاء الى الاسلام في كل مرة لانه قد بلغتهم وزال عذرهم فان اسلموا عصموا أنفسهم وانما استثنى المرتد بغير السب لان الغالب ان الردة انما تحصل بشبهة قتل بالاستنابة ولهذا تردد العلماء في توبة الزنديق وتوبة من ولد في الاسلام هل تقبل أو لا لانه لا شبهة لهما اه من السيف المسلول على من سب الرسول للسبكي كتاب الجنائز

ثم أربت الشهاب عميرة البرلسي سبق الى نحو هذا (قوله فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده الخ) لا يخفى ان معنى ما في الحديث من كونه كالمقرب بدنة أو بقرة أو غيرها أن له ثوابا مثل ثواب المقرب لذلك وان الثابت للجاني من الثواب بمجيئه في ساعة ما ثواب واحد عند الله تعالى لا يختلف باختلاف الاعتبارات اذ لا يعقل اختلافه بذلك فعلم مراد الشارح بما ذكره تبعاً للامداد ان هذا الثواب الثابت للجاني في ساعة ما ناقص بالنسبة لثواب من جاء قبله وزايد بالنسبة لمن جاء بعده ومقدار

(قوله بكسر الجيم) أي أو يفتحها لان الفتح والكسر مشترك في الميت والنفس على هذا القول اه وقوله ان لم يرد الخ أي فان أراد لم يصح وينبغي ولوم الميت هذا وفهم من الاقوال المذكورة ان الميت حيث لم يكن في النفس لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الارض أو نحوها مما ليس بنفس ونوى الصلاة على الجنائز فينبغي ان يقال ان أشار اليه إشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليبا للإشارة وكذا ان قصد بالجنائز الميت ويكون لفظ الجنائز مجازا عن الميت وان قصد معنى الجنائز لغة أو أطلق لم تصح صلته اما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذي يصلي عليه واما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في النفس وهو لم يصل عليه أول نعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي ان المراد بالنعش ما يحمل عليه الميت وانما عبروا بذلك لغلبة (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من جنزه (قوله لا يسمى جنائز) أي النعش (قوله ليكثر كل مكاف الخ) قال حج ندبامو كذا والافصل ذكره سنة ١٤١ أيضا ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم

من ندب الا كثر ندب
الاقل الخالي عن الكثرة
وان لزم من الاتيان بالكثرة
الاتيان بالاقل وكونه
من حيث اندراج
فيه وعلى هذا يحمل قول
شيخنا في شرح الروض
يستحب الاكثر من
ذكر الموت المستلزم لذلك
لاستحباب ذكره المصريح
به في الاصل أيضا اه
(قوله كل مكاف) يستثنى
طالب العلم فلا يسئل له
ذكر الموت لانه يقطع

جمع جنائز بالفتح والكسر اسم للميت في النفس وقيل بالفتح اسم لذلك والكسر اسم للنفس وهو عليه الميت وقيل عكسه وقيل لغتان فيهما فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وعلى ما تقرر لو قال أصلي على الجنائز بكسر الجيم صحت ان لم يرد بها النعش وهي من جنزه اذا ستره ذكره ابن فارس وغيره وقال الأزهرى لا يسمى جنائز حتى يشهد الميت عليه مكفنا ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد وبدا بالاول فقال (ليكثر) ندبا كل مكاف محييا كان أو مريضا (ذكر الموت) بقلبه ولسانه بان يجعله نصب عينيه لانه ازرع عن المعصية وأدعى للطاعة وصح أكثر وامن ذكر هاذم الذات يعني الموت زاد النسيان فانه ما ذكر في كثير من الدنيا والامل فيها الاقله ولا قليل أي من العمل الاكثر وهاذم بالمحبة معناه قاطع واما بالمهملة فهو المنزلة للشئ من أصله وفي المجموع يستحب الاكثر من ذكر حديث استحباب من الله حق الحياء وتحماته قالوا انا نستحي من الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء والموت مفارقة الروح والجسد والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك المانع بالعود الاخضر وهو باق

وكتب عليه سم على حج يحتمل ان يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله يطلب أي ندبا (قوله وصح أكثر وامن ذكر هاذم الذات) قال الحافظ في تخريج العزيز ذكر السهيلي في الروض ان الرواية فيه بالذال المحبة ومعناه القاطع واما بالمهملة فعنه المنزلة للشئ وليس ذلك مرادنا وفي هذا النقي نظر لا يخفى اه وقد جوز في فتح الاله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود الذات ثم زوالها بذكر الموت بينان من تقع هدمته صفات هائلة حتى لم يبق منه شئاً وليس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مرادنا فان جعله استعارة لا يؤدي الى ان المعنى الحقيقي مراد وغايته ان يصح التعبير بالهادم عن القاطع مجازا وليس كلام السهيلي في التعبير بل في ان المعنى الحقيقي للهادم غير مراد وقوله شبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية ولعله ان يقال وشبه ازالة الذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو نحوها للبناء المرتفع واستعاره اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فانه ما ذكر في كثير الخ) مثله في حج وفي المحلى وشيخ الاسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وما وعى) أي ما اشتغل عليه من البصر والسمع واللسان وليحفظ البطن وما حوى فينبغي ان يراد به ما يشمل القلب والفرج والمراد بحفظ البطن ان يصونه عن وصول الحرام اليه من المطعم والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح والجسد) وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أولا فيه خلاف في العقائد والمعتمد منه الاول فليراجع

التفاوت بينه وبين ثواب من جاء قبله بدرجة كنسبة التفاوت بين البدنة والبقرة ومقداره بينه وبين من جاء بعده بدرجة (قوله ففيه تقدير الخ) هذا مجرد لا يستلزم عدم قناتها وأولى منه ما ذكره البيضاوي حيث قال أي يقبضها عن الابدان بان يقطع تعلقها عنها وتصرفها فيها ظاهر او باطنا وذلك عند الموت أو ظاهرا لا باطنا وهو في النوم اه وجه الاولوية ان المتبادر من قوله بان يقطع تعلقها الخ انها باقية وانما زال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالتوبة) صح انه صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة يحفرون قبرا فبكى حتى بل الثرى بدموعه وقال اخواني مثل هذا فاعدوا أي تأهبوا واتخذوه عدة شرح الارشاد لشيوخنا اه سم على منهج قال حج في الايعاب ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسي عينه فالورع ما قاله المحاسبي انه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لتعذرها لكنه يلقي الله تعالى بذلك الذنب وكذا النسي دأته وتسامح القاضي أبو بكر فقال بقول ان كان لي ذنب لم أعلمه فاني نائب الى الله منه اه (أقول) وقوله لكنه يلقي الله الخ ينبغي ان يكون ذلك في ذنب يتوقف على رد المظالم اما غيره فيكفي فيه عموم التوبة اذ التعيين غير محتاج اليه (قوله على ان لا يعود اليه) أي الى مثله (قوله ورد المظالم الى أهلها) المراد برد المظالم الخروج منها ليشمل نحو الاستحلال من الغيبة وقضاء الصلاة ما ليس في شيء يرد على المظالم ومحل توقف التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وخروج عن مظلة قدر عليها والا فالشرط العزم على الرد ان قدر ومحله أيضا حيث عرف المظالم والافتصاد بمظالمه عن المظالم كذا قيل والا قرب ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت ١٤٢ المال فلعل من قال يتصدق به مراده حيث غلب على ظنه ان بيت المال

لا يفتنى واما قوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها وفيه تقدير وهو عند موت أجسادها (ويستعد له) (بالتوبة) وهي كما يأتي في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على ان لا يعود اليه وخروج عن مظلة قدر عليها نحو تحله عن اغتابه أو سبه (ورد المظالم) الى أهلها يعني الخروج منها سواء كان وجوبه عليه موسما أو مضيقا كداء دين وقضاء فوائت وغيرها ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة اليه لتلايفها الموت المفوت له وظاهر كلامه نذب ذلك بدليل ما بعده وهو ما صرح به ابن المقرئ في غشيته كالقوله ولي وينبغي حمله على ما اذالم يعلم أن ما عليه مقتض للتوبة خيفة ذنب له تجديدها اعتناء بشأنها اما اذا علم ان عليه مقتضيا لها فهي واجبة فوراً بالاجماع وعلى هذا يحمل قول جمع وجوباً وعلى مقابلة يحمل قول آخرين ندبا وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما صرح في الاستسقاء ولانه ليس جزأ من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله (والمرضى أكد) أي اشد طلبا لانه الى الموت أقرب ويسن له

لا يصرف ما يأخذ على مستحقه ثم لو كان للمظالم استحقاق ببيت المال فهل يجوز له الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لاتحاد القابض والمقبض فيه تعاروا الا قرب الاول هذا ومحل التوقف على الاستحلال أيضا حيث لم يترتب عليه ضرر فخن

زنى باهراً ولم يبلغ الامام فلا ينبغي ان يطلب من زوجها وأهلها الاستحلال لما فيه من هتك عرضهم الصبر فيكفي الندم والعزم على ان لا يعود ثم ما تقرر من ان قضاء الصلاة فيه خروج عن مظلة يخالف لقول الشارح ولانه ليس جزأ من كل توبة الا ان يرى بان الخروج منها بقضاء الصلاة انه يفعل الصلاة كانه خرج بمظالمه (قوله وقضاء فوائت) قال حج في حاشية الايضاح ومنها قضاء نحو صلاة وان كثرت ويجب عليه صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه لصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه بعد البلوغ اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها في زمن يسير ما لو كانت عليه صلوات كثيرة جدا وكان يستغرق قضاؤها زمنا كثيرا فينبغي ان يكفى في صحة توبته عزمه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت حاصيا وكذا الزوج موليته في هذه الحالة فترويه صحيح لانه فعل ما في مقدوره أخذاً من قول الشارح وخروج عن مظلة قدر عليها (قوله خيفة ذنب له تجديدها) أي بان يجدد الندم والعزم على ان لا يعود وليس ثم مظلة يرددها فلا يأتى فيها التجديد وهذا فيمن سبق له توبة من ذنب اما من لم يتقدم له ذنب أصلا فلعل المراد بالتوبة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الايعاب أو ينزل نفسه منزلة العاصي بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب منه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام انه ليغان على قلبي فاستغفر الله في اليوم واليلة سبعين مرة اه هذا وينبغي ان المراد بندب المظالم ان ما تردد في انه هل لزم ذمته أولا ان يردده احتياطا (قوله لما صر) اهتماما بذكرها للنظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) هي قوله ترك الذنب والندم عليه وتصميمه على ان لا يعود اليه

كنسبة التفاوت بين البقرة والكبش وهكذا وان لم عليه ماسياتي في الشرح والافاضة على ظاهره لا يكاد يصح فليراجع
وليحرر (قوله لكن قال في شرحي المذهب ومسلم بل المراد الفلكية) يعني الزمانية بدليل ماسياتي (قوله فعليه المراد بساعات

(قوله فلا بأس) أي فلا كراهة بل هو مباح (قوله مسلم) ظاهره ولو فاسقا وذا بدعة وسيأتي ما فيه عن الأذري عما يفيد
الكراهة حيث لا قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة وهذا شرط في سن الاعادة وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعبد فتقضيته أنه
يستحب منه ولو كافرا لأنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله جازت عيادته) المتبادر من الجواز استواء الطرفين وإنها غير
مكروهة (قوله وتكره عيادة تشق على المريض) أي مشقة غير شديدة والاحرم (قوله اذا كانا بدارنا) وينبغي مثله في الذي
(قوله لا تأمأ مورو ن بها جرتهم) الأولى بمجرهم لان المهاجرة كافي المختار الانتقال ١٤٣ من أرض الى غيرها هو وقضية

التعليل عدم سن عيادتهم

بل كراهتها سيما اذا كان

في ذلك زجر (قوله الا ان

يكون مغلوبا عليه) أي

بأن يكون ثم ما يقتضي

الذهاب له كل يوم كشرء

أدوية ونحوها (قوله وان

يدعوه بالشفاء) أي ولو

كان كافرا أو فاسقا ولو كان

مرضه رمد أو ينبغي ان

محله ما لم يكن في حياته

ضرر للمسلمين والأفلا

يطلب الدعاء له بل لو قيل

بطلب الدعاء عليه لما فيه

من المصلحة لم يبعد (قوله

وان يكون دعاؤه الخ)

هذا مفروض فيما لو عاده

ومثله ما لو حضر المريض

اليه أو حضر بل ينبغي

طلب الدعاء له بذلك مطلقا

اذا علم بمرضه (قوله

والوصية) انهم انه لو لم يخف

عليه لا يطلب ترغيبه في

الصبر على المرض أي ترك التضجر منه ويكره كثرة الشكوى نعم ان سألته نحو طيب أو قريب
أو صديق عن حاله فاخبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الانبي
كافي المجموع لكن اشتغاله بنحو التسبيح أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن ان يتعهد نفسه
بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وان يوصي أهله بالصبر عليه
وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وان يحسن خلقه وان يجتنب المنازعة في
أموال الدنيا وان يسترضي من له به علة تخادم وزوجه وولد وجار ومعامل وصديق وأن يعاد
مريض ولو بنحو رمد وفي أول يوم مرضه وخبر انما يعاد به ثلاثة موضوع وان أخذ به الغزالي
مسلم ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جار أو نحوهما ومن رضى اسلامه فان اتقى ذلك
جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذري بجثا بالذي المعاهد والمستامن
اذا كانا بدارنا وتطر في عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكس اذا لم يكن له قرابة
ولا جوار ولا رجاء توبة لا تأمأ مورو ن بها جرتهم وان تكون العيادة غبا فلا يواصلها كل يوم الا
أن يكون مغلوبا عليه نعم نحو القريب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق
عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصله ما لم يفهموا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع
وان يخفف المكث عنده بل تكره اطالته ما لم يفهم عنه الرغبة فيها وان يدعوه بالشفاء ان طمع
في حياته ولو على بعد وان يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك بشفاؤه
سبع مرات وان يطيب نفسه بمرضه فان خاف عليه الموت رغبة في التوبة والوصية وان يطلب
الدعاء منه وان يعظه ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وان يوصي أهله وخادمه
بالرفق به والصبر عليه ومثله من قرب موته في حد ونحوه ثم شرع في آداب المحتضر فقال
(ويضع المحتضر) وهو من حضره الموت ولم يميت (لجنبه الايمن) ندبا كالموضوع في اللحد الى
القبلة) ندبا أيضا لانها أشرف الجهات (على الصحيح) راجع للاضطجاع وسيأتي مقابله (فان
تعذر) وضعه على يمينه أي تعسر ذلك (لضيق مكان ونحوه) كمله فلجنبه الايسر كافي المجموع
لانه أبلغ في التوجه من استلقائه فان تعذر (ألقى على قفاه وجهه وأخصاه) وهما أسفل

ذلك ولو قيل بطلب ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما ان ظن ان ثم ما تطلب التوبة منه أو يوصي فيه (قوله وان يطلب الدعاء منه) أي
ولو فاسقا (قوله وان يعظه) ومنه ان يحمله على فعل قربات بعد شفاؤه فان شفي ولم يفعل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وان
يوصي أهله) أي العائد وان كان غير مريض عند أهل الميت (قوله ومثله من قرب موته) أي في جميع ما تقدم مما يأتي مجيبه فيه
(قوله لجنبه) ينبغي أن تكون اللام بمعنى على لان اضجع انما يتعدى بعلى لا باللام وقد عبر بها الشارح في قوله الا أن فان
تعذر اضجع على الايمن (قوله كافي المجموع) نبه به على ان المصنف أسقط مرتبة من المراتب المطلوبة وقوله لانه أبلغ علمه لكل
من قوله لجنبه الايمن الخ وقوله فلجنبه الايسر الخ (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من كسرهما وضماها اه شرح بمحة ورج وقال
في الايعاب هو بدليل المهمة أيضا

النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية) يقال عليه الساعات الزمانية انما تحسب عند علماء الميقات من طلوع الشمس لا من

(قوله ومقابل الصحيح) قال حج قال في المجموع والعمل على هذا (قوله ويلقن الشهادة) أي ولو كان نبيا فيما يظهر وعبارة سم على حج وانظر لو كان نبيا والاوجه انه لا محذور من جهة المعنى اه والمعنى هو قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون دخول بعضهم عن بعض الجنة (قوله والله اكبر) قد يقتضي هذا التمثيل ان اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع ان آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخر والله اكبر عنها اه سم على بهجة وقد يمنع انه يقتضي ذلك لجواز ان المراد انه اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطبق بها ومع ذلك انه قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يعاد عليه التلقين لان هذا الذي كرر ما كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها (قوله ولا يأمره بها) أي يكرهه ذلك (قوله والاصح ما مر) أي من قوله ندبا (قوله وان لا تسن زيادة محمد رسول الله) أي فلو زاده اود كرها المختصر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة (قوله لخبر الغلام اليهودي) أي الذي عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه ولقنه الشهادتين فأسلم رضى الله عنه والغلام ليس خاصا بالصغير (قوله ويكون ذلك ١٤٤ وجوبا) أي ان رجي منه الاسلام وسيأتي ذلك في كلامه وظاهره وان بلغ الغرغرة

الرجلين وحقيقتهم كما قاله المصنف في دقائقه المنخفض من أسفلهما (للقبلة) بان يرفع رأسه قليلا لان ذلك هو الممكن ومقابل الصحيح ان الاستلقاء أفضل فان تعذرا أضحج على الايمن (ويلقن) ندبا (الشهادة) وهي لا اله الا الله بان يذكرها بين يديه ليندكر أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا يأمره بها وينبغي ان عنده ذكرها أيضا وذلك لخبر مسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله أي من حضره الموت تسمية للشيء بما يصير اليه مجازا وظاهر الخبر يقتضي وجوب التلقين واليه مال القرطبي والاصح ما مر وانه لا يسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول الطبري بجمع ان زيادتها أولى لان المقصود موته على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوي انه لو كان كافرا لقن الشهادتين وأمر بهما لخبر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوبا كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ان رجي اسلامه والافتدباو يستحب كافي المجموع ان يكون الملقن ممن لا يتهمة الميت كوارث وعدو وحاسد أي ان كان ثم غيره والا لقنه وان اتهمه كما يحتمل الا ذرعي وما يحتمل بعضهم من تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به عليه الصلاة والسلام غير صحيح بان ذلك لسبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره و (بلا الحاج) عليه ثلاثا يضجر فان قال له لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا خلا فالصبري أخذ من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقد صح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وفي المجموع انه لا يزداد على مرة وقيل بكررهما ثلاثا فان ذكرها ولم يتكلم به بعد هافذلك

ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضرا وان ظهر لنا خلافه وان كنا لا نرتب عليه احكام المسلمين حينئذ (قوله كوارث وعدو الخ) لو كان فقيرا لاشي له فالوجه ان الوارث كغيره قال حج فان حضر عدو ووارث قالو ارث لانه اشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم اشفقهم اه وبقى ما لو حضر العدو والحاسد وينبغي خاصة تقديم الحاسد لان ضرره أخف من ضرر العدو اه (قوله الرفيق الاعلى) أي أريد الخ قال حج في فتاويه الحديثية

قيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فعناه أسألك يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل والا معناه أريد لقاءك يا الله يا رفيق يا أعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أي فلو أتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في غيره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا الحاج) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاشر أهل السنة تقولون ان من مات مؤمنا دخل الجنة لا محالة وانه لا بد من دخول من لم يعف الله عنه من عصاة المسلمين الذار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقنوه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمنا ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت اجل كرتها آخر كلامه قرينة انه ممن يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار أصلا كما جاء في اللفظ الا آخر حرم الله عليه النار واذا كما لا تمنع ان يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذ به بذنوبه فضلا منه واحسانا فلا يستبعد ان ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراة دالة على انه من أولئك الذين يتجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أي ولو بكلام نفسي بان دلت عليه قرينة أو أخبر بذلك ولي قاله في الحادام (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو مذبذبا ما له لها ولو عذب وطال عدايه اه سم على بهجة ومثله في حج

طلوع الفجر الا ان يقال مراده انها تقسم من الفجر كتقسيم الزمانية التي هي من طلوع الشمس عند أهلها بمعنى انه يقسم من الفجر الى الزوال ستة أقسام متساوية كما يقسم من الزوال الى الغروب كذلك الذي هو موافق لما هو مصطلح علماء الميقات ويلزم عليه ان ساعات ما بين الفجر والزوال أكبر من ساعات ما بين الزوال والغروب لزيادة حصة الفجر على نصف القوس فيه

(قوله لكن يقرب ان يكون في المميز) أي الصبي المميز فيخرج المجنون وفي سم على بهجة قوله وهو قريب في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك (قوله ويقرأ عنده سورة يس) أي بتسامها روى الحرث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف آمن أو جائع شبع أو عطشان سقى أو عار كسى أو مريض شفى اه ديمري (قوله من العمل بظاهر الخبر) قال حج وهو أوجه ادلا صارف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع لبقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحى واذا صح السلام عليه فالقراءة أولى نعم يؤيد الاول ما في خبر غريب ما من مريض يقرأ عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا اه رحمه الله (قوله أفضل من غيرها) أي في الحياة وبعد ١٤٥ الموت أيضا أي فتكريرها

أفضل من قراءة غيرها
المساوى لما كثره ومثله
تكرير ما حفظه منها ولم
يحسنها بتسامها لان كل
جزء منها بخصوصه مطلوب
في ضمن طلب كلها ويحتمل
انه يقرأ ما يحفظه من غيرها
مما هو مشتمل على مثل
ما فيها واعلمه الاقرب (قوله
اذا المطلوب الآن الخ)
يؤخذ منه ان من لا علاقة
له بالاستغلال بتجهيزه تطلب
القراءة منه وان بعد عن
الميت ففائدة ما قال حج
وقد صرح جوابا به بنسب
للزائر والمشييع قراءة شيء
من القرآن اه وينبغي
حل ذلك على قراءته سرا

والاسكت يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر والتلقين مقدم على الاستقبال وان ظن بقاء حياته كما ذكره الماوردي قال الاسنوي وهو متجه لانه اهم وقال ابن الفر كاح ان أمكن جمعها فاعلاما والاقدم التلقين لان النقل فيه أثبت وكلامهم يشمل غير المكلف فيسن تلقينه وهو كذلك لكن يقرب ان يكون في المميز وعليه فرق الزكشي بين هذا وعدم ندب تلقينه بعد الدفن مطلقا بان هذا المصلحة وثم لا يفتن الميت في قبره وهذا لا يفتن (وبقرأ عنده) سورة (يس) ندبا لخبر اقرؤا على موتاكم يس أي من حضره مقدمات الموت لان الميت لا يقرأ عليه خلافا لما أخذ به ابن الرفعة كبعضهم من العمل بظاهر الخبر ولك ان تقول لا مانع من اعمال اللقط في حقيقته ومجازه حيث قيل يطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذ بظاهر هذا الخبر وكان معني لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلوب الآن الاشتغال بتجهيزه اما بعد دفنه فيأتي في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالصدقة وغيرها وحكمة قراءتها كبره بما فيها من أحوال البعث والقيامة قيل ويقرأ عنده الرعد لقول جابر انها تهون طلوع الروح ونقل الاسنوي عن الجيلي انه يستحب تجريبه ماء فان العطش يغلب من شد النزاع يخاف منه ازال الشيطان اذ ورد انه يأتي بماء زلال ويقول قل لا اله غيري حتى اسقيك وأقره الاذري وقال انه غريب حكاه وتعليلا اه ومحله عند عدم ظهور اماره احتياج المحتضر اليه اما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح (وليجسن) المريض ندبا (طنه بر به) سبحانه وتعالى لخبر مسلم لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن انه يرجه ويعفوه عنه وخبر الصحيحين ان عند ظن عبدي بي ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسمه

١٩ نهايه في ليوافق ما يأتي للشارح في المسائل المثورة بعد قول المصنف ويكره اللغظ من قوله ويسن الاشتغال بالقراءة والذكر سرا اه (قوله تذ كبره) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهرا (قوله ويقرأ عنده الرعد) أي بتسامها ان اتفق له ذلك والافاتيسر له منها (قوله لقول جابر) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المحتضر بالقراءة جهرا لان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدم يس لصحة حديثها أم الرعد فيه نظر وينبغي ان يقال بمرعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث فقرأ سورة يس والافر سورة الرعد (قوله انه يأتي بماء زلال) قال في المصباح الماء الزلال العذب اه (قوله حتى أسقيك) أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا وانما قلنا ذلك لجواز ان يكون عقله حاضرا وان كنا لا نشاهد ذلك (قوله وليحسن المريض) أي وان لم يكن مرضه خفوا ويحسن بضم الياء وسكون الحاء وكسر السير مخففة وبضمها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله الا وهو يحسن الظن) وفي ثقات ابن حبان ان بعض السلف سئل عن معناه فقال معناه انه لا يجمعه والفجار في دار واحدة وقال الخطابي معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بربكم فن حسن عمله حسن ظنه بربه ومن ساء عمله ساء ظنه اه من تخريج العزيز

(قوله وان لم تساو الفلكية) يعنى المستوية والا فالفرض انه عبر عنهم بالفلكية أيضا (قوله فالعبرة بخمسة ساعات منها) أى من الزمانية كما هو صريح السياق وقوله أو ست أى على الروايتين السابقتين ومعلوم ان الخمس أو الست بهذا المعنى هى جميع

(قوله استواء خوفه) أى الالىق به ذلك (قوله فالواجب حسن الظن بالله) بان لا يظن به سوءا كنسبته لما لا يليق به (قوله والمباح الظن الخ) لم يذكر المندوب مع انه ذكره فى الاجمال للتصريح به فى عبارة المصنف ولعل المراد به انه يستحضر أن الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافى ان حسن الظن بالله سبحانه واجب لما قد منا ان المراد به ان لا يظن به سوءا ولم يذكر المكر وه أيضا ولعله لم يدم تأنيه وقد يصور بان ظن فى نفسه ان الله تعالى لا يرجه لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه ان عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم اباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك (قوله فاذا مات غمض) أى ولو أغمى لثلا يقبض منظره بعد الموت ثم رأيت ١٤٦ سم على جملة صرح بذلك وقال فى الايعاب وظاهر كلامهم ان المريض لا يسن

له تغميض عيني نفسه قبيل موته وان أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم ندبه ان لم يحضر عنده من يتولاه اه (قوله ان الروح اذا قبض) فيه تذكير الروح وفى المختار انه يذ كرو يؤنث (قوله تبعه البصر) زاد فى شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لى سلمة وارفع درجته فى المهديين واخلفه فى عقبه فى الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين وافسخ له فى قبره ونور له فيه اه عميره (أقول) وينبغى ان يقال مثل ذلك فيمن يغمض الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما تقوى به على نوع

الرجة والمغفرة والاحاديث ويندب للمحاضرين ان يحسنوه ويظمعوه فى رجته تعالى وبحث الاذرى وجوبه اذ اوأوامنه أمارات اليأس والقنوط اذ قد يفارق على ذلك فهناك فتعين عليهم ذلك أخذ من قاعدة النصيحة الواجبة وهذا الحال من أهمها وما ذكره ظاهر والاظهر كافى المجموع فى حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لان الغالب فى القرآن ذكر الترغيب والترهيب معا وفى الاحياء ان غالب داء القنوط فالرجاء أولى أو داء أمن المكر فالخوف أولى وان لم يغلب واحد منهما استويا قيل وينبغى حل كلام المجموع على هذه الحالة اما المريض غمض غير المحتضر فالمعتمد فيه انه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما مر والظن ينقسم فى الشرع الى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بمخالطة الرب والمجاهرة بالخبايا فلا يحرم ظن السوء به لانه قد دل على نفسه كما ان من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هنك نفسه ظننا به السوء ومن الظن الجائر باجماع المسلمين ما يظن الشاهدان فى التقويم وأروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد فى الاحكام بالاجماع ويجب العمل به قطعا والدينات عند الاحكام (فاذا مات غمض) ندب لانه صلى الله عليه وسلم دخل على أبى سلمة وقد فى بصره فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر رواه مسلم أى ذهب أو شخص ناظرا الى الروح أين تذهب لا يقال كيف ينظر بعدها لاننا نقول يبقى فيه من آثار الحرارة الغريزية عقب مفارقها ما يقوى به على نوع تطلع لها كما يدل له ما يأتى وقد قيل ان العين أول شئ يخرج منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد ويسن كفى المجموع ان يقول حال اعماضه بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام يحمله (وشد لحياه بعصا به) عريضة نعمة ما يربطها فوق رأسه حفظ الفم عنه عن الهوام

تطلع لها) ذكر ج قبل هذا مانصه يحتمل ان المراد من قوله تبعه البصر أن القوة الباصرة تذهب عقب وقب خروج الروح فحينئذ تجمد العين ويقبض منظرها (قوله ان العين أول شئ يخرج منه) عبارة الاسنوى آخر شئ الخ وفى الشيخ عميرة مانصه قيل ان العين آخر شئ تنزع منه الروح وأول شئ يسرع اليه الفساد (قوله مادام يحمله) أى الى المغتسل ونحوه واما ما يفعله امام الجنائز فسيأتى (قوله يربطها) بابا ضرب ونصر اه مختار (قوله حفظ الفم عنه عن الهوام) عبارة المصباح والهامة ماله سم يقتل كالحيه قاله الازهرى والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد اطلقت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الارض جميعا الهوام ما بين قلة الى حية ومنه حديث كعب بن عجرة يؤذيك هوام رأسك والمراد القمل على الاستمارة بجامع الاذى اه وفى النهاية وفيه كان يعود الحسن والحسين فيقول أعيد كما بكلمات الله التامة من كل سامة بالسين المهملة وهامة الهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام فاما ما يسلم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزنبور وقد تقع الهوام على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالخشرات اه وهى تفيد انه ليس فيه استمارة

ما بين الفجر والزوال (قوله كذا قاله بعض أهل العصر) يعني الشهاب حج في امداده الذي هو تابع له في جميع ما صرف في هذه السوادة حرفا بحرف (قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه انه لا يلائم قول الروضة لثلاثي يستوي فيه رجالان جاء في طرفي ساعة وما وجهه به شيخنا في حاشيته غير مرادله كما لا يخفى مع انه يرد تطهيره على ما في شرحي المذهب ومسلم على حدتهم ما مع قطع النظر

(قوله فلا بأس) ظاهره اباحة ذلك ولو قيل بنديه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قيل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزبل ازراءه لم يبعد (قوله سجي حين مات بثوب حبرة) ظاهر السياق يشعر بانه غطي بعد نزع ثيابه عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك لما اختلفت الصحابة الخ خلافه فاعلم المراد هنا انه غطي فوق ذابيه فيكون استدلالا على مجرد الستر بالثوب لا بقيد كونه بعد نزع الثياب (بقي شيء آخر) وهو انه قد يقال الهاتف لا يثبت به حكم فكيف رجعت الصحابة رضي الله عنهم اليه ويمكن ان يقال يجوز انه ظهر لهم بالاجتهاد ١٤٧ حين سمع الهاتف موافقة

الطالبين لعدم تجريده من ثيابه فلم يستندوا في ذلك لمجرد الهاتف (قوله لثلاثي) بضم التاء قال في تحميمه) بضم التاء قال في المختار جى النار بالكسر والتور أيضا اشتد حره ثم قال وأجى الحديد في النار فهو محمى ولا تقل جاء (قوله ما يجب تكفينه منه) أى وهو ما عدا رأسه (قوله بان يوضع فوق الثوب) أى وهو أولى كما يجبته غير واحد وزعم أخذ من المتن غير صحيح لان فيه كالأروضة عطفه على وضع الثوب بالواو ج (قوله ويسن صون المصحف عنه) بل يحرم ان مس أو قرب مما فيه قدر ولو طاهرا أو جعل على هيئة تنافي تعظيمه اهـ ج (قوله كدكة من

وقبح منظره (وليت مفاصله) فيرد أصابعه الى بطن كفه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وهو الى بطنه ثم يدها تسهيا لغسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاداليت المفاصل لانت حينئذ والى لم يكن تليينها بعد ولو احتاج في تليين ذلك الى شيء من الدهن فلا بأس بحكاه المصنف عن الشيخ أبي حامد والمحاملى وغيرهما (وسترجيع بدنه) ان لم يكن محرما (بثوب) فقط لانه عليه الصلاة والسلام سجي حين مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن ينسج باليمن (خفيف) اثلا يحمله فيسرع اليه الفساد ويكون ذلك بعد نزع ثيابه ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لثلاثي تكشف اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه (ووضع على بطنه شيء ثقيل) بان يوضع فوق الثوب كما اعتيد أو تحت من حديد كسيف ومراة وسكين بطول الميت ثم طين رطب ثم ما تبسر لثلاثي تنفخ وقدره أبو حامد بعشرين درهما أى تقريرا قال الأذرى وكأنه أقل ما يوضع والا فالسيف يزيد على ذلك ويظهر ان الترتيب بين الحديد وما بعده لاكل لا لاصل السنة ويسن صون المصحف عنه احترامه والحق به الاسنوى كتب العلم المحترم (ووضع على سرير ونحوه) ندبا مما هو مرتفع كدكة من غير فرش لثلاثي تغبر بنداوتها ولثلاثي يحمى عليه الفرش فيغيره فان كانت صلبة فلا بأس بوضعه عليها (وترعت) عنه ندبا (ثيابه) الخيطة التي مات بها بحيث لا يرى شيء من بدنه لثلاثي يسرع فسادها سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة (ووجه القبلية) ان أمكن (كمحتضر) فيما مر نعم بحث الأذرى أخذ من قولهم يوضع على بطنه شيء ثقيل ان المراد هنا القاؤه على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة ويمكن ان يقال لوضعه حالان أحدهما على جنبه كما هنا أى عقب موته ثم يجعل على قفاه بعده وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافي وضع شيء على بطنه لما مر انه يوضع طولا أى مع شدة فهو خرقة (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق محارمه) ندبا بأسهل يمكن مع الاتحاد في الذكورة

غير فرش لثلاثي تغبر) أى لا على الارض لثلاثي تغبر الخ (قوله وترعت ثيابه) أى ولو شهيدا على المعتمد وتعار اليه عند التاكفين اهـ زيادى وينبغي ان محل ذلك ما لم يرد تغسله حالاً ثم رأيت في سم على ج حيث قال قوله نعم بحث الأذرى الخ نتيجة ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغبر لا يتزع والازع قال مر وترعت ثيابه وان كان نبيا لوجود العلة وهو خوف التغبر المسرع للبلى قال ولا ينافيه ما ورد انه حرم على الارض أكل لحوم الانبياء فكيف يخشى اسراع البلى لان هذا انما يفيد امتناع أكل الارض لا التغبر والبلى في الجملة بوجه مخصوص اهـ سم على منهج وظاهره ولو نبينا صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ما سياتى من انه عليه السلام غسل في ثوبه الذي مات فيه لاحتمال انهم رأوا بقاءه عليه أصح له عليه السلام أو أنه نزع بعد الموت وأعيد قبيل الغسل (قوله مما يغسل فيه) أشار به الى رد ما قاله الأذرى وعبارة ج نعم بحث الأذرى بقاء قبضه الذي يغسل فيه ان كان طاهرا اذ لا معنى لنزع ثم اعادته لكن شمر لحقه لثلاثي تنجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمداقنة اهـ

عن الجمع بينهما فليراجع (قوله من الاوجه الثلاثة) أى على ما فى نسخ من الاختصار على الحليّة وأعضاء الوضوء والرأس لكن فى نسخ زيادة الثياب قبل الرأس وأجاب عنه الشيخ فى الحاشية بجعل الثياب والرأس واحداً ولا يخفى ما فيه والاولى ان تجعل من

(قوله وعدم المس) قال سم على منهج بعدما ذكر وما الى هـ راه (قوله وهو بعيد) أى يحرم لانه مظنة لرؤية شئ من البدن (قوله والترك وجوباً) ينبغى أن الذى يجب تأخيرهُ هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهم مائة قد يرحلونه لا ضرورة فيهم مانع ان خيف منهم اضررت بتقدير ١٤٨ حياته امتنع فعلهما (قوله مع تدلى جلدتهما) أى ويمكن الاطلاع على ذلك

برؤية حليته أو وقوع ذلك بلا قصد من غيرها (قوله ان تحبس بين الخ) أى تبقى بين ظهور أهلها وهو بفتح النون قال فى المختار يقال هو نازل بين ظهرينهم بفتح الراء وظهرانهم بفتح النون ولا تقل ظهرانهم بكسر النون اهـ (قوله وغسله الخ) قال سم على حج فرع لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يكفي ولا يقال مخاطب بالفرض غيره لجواز أنه اغتاضوط بذلك غيره لجزئه فاذا أتى به كرامة كفى فرع آخر لو مات انسان موتاً حقيقياً وجهز ثم أحيا حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذى لا شك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافاً لما توهم اهـ وينبغى ان مثله ما لو غسل ميت

والانوته أخذ من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز وبجسب الاذرى جوازه من الاجنبى للاجنية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد وكالمحرم فيما ذكر الزوجان بالاولى (ويبادر) بفتح الدال ندباً (بغسله اذا تبين موته) اكراماً له والترك وجوباً الى تبينه بتغير وضوئه لا احتمال اغتاضوطه ومن اماراته استرخاء قدمه أو ميل أنفه أو انخلاع كفه أو انخفاض صدغه أو نقص خصيه مع تدلى جلدتهما لانه عليه الصلاة والسلام عاد طلمحة بن البراء فقال انى لا أرى طلمحة الا قد حدث فيه الموت فاذا مات فاذنوني به حتى أصلى عليه وعجلوا به فانه لا ينبغى بلحيفة مسلم ان تحبس بين ظهرانى أهلها وعلم مما تقران ذكرهم العلامات الكثيرة له انما تنفذ حيث لم يكن ثم شك (وغسله) أى الميت (وتكفينه والصلاة عليه) وحمله (ودفنه فروض كفاية) اجماعاً لا مربة فى الاخبار الصحيحة سواء فى ذلك قائل نفسه وغيره وسواء المسلم والذى لا فى الغسل والصلاة فعلهما فى المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتى ويم الخطاب بذلك كل من علم بموته من قريب أو غيره على المشهور بل ومن لم يعلم ان نسب الى تفسير فى البحث كان يكون الميت جاره (واقل الغسل) ولو لم يجنب (تعميم بدنه) بالماء مرة لان ذلك هو الفرض فى الغسل من الجنابة ونحوها فى حق الحي فالميت أولى به يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسها على قدميها نظير ما صرى فى الحي فدعوى بعضهم انهم اغفلوا ذلك ليست فى محلها (بعد ازالة النجس) عنه ان كان فلا تكفى له ما غسله واحدة وهذا مبنى على ما صححه الرافعى فى الحي من ان الغسل لا تكفى عن الحدث والنجس وصح المصنف الاكتفاء بها وانه ترك الاستدراك هنا ليعلم به مما هناك فيتحد الحكان وهذا هو المعتمد وكلام المجموع يابح به حيث قال بعد ذكره اشتراط ازالة النجاسة أولاً وقد مر بيانه فى غسل الجنابة لا يقال ما هنا محمول على نجاسة تمنع وصول الماء الى البشرة أو ان ما هناك متعلق بنفسه فجاء اسقاطه وما هنا بغيره فامتنع اسقاطه لانه يخرج الاول عن صورة المسئلة والثانى عن المدرك وهو ان الماء مادام متردداً على المحل لا يحكم باستعماله كما مر بيانه فتكفى غسلة لذلك (ولا تجب نية الغاسل) اى لا تشترط فى صحة الغسل (فى الاصح فيكفى) على هذا (غرقه أو غسل كافر) اذ المقصود منه النظافة وهى غير متوقفة على نية ومقابل الاصح تجب لانه غسل واجب فاقترأ الى النية كغسل الجنابة ولا

ميتاً آخر وفي فتاوى ج الحديثية ما حاصله أن من أحيى بعد الموت الحقيقي بان أخبر به معصوم ثبت له يكفي جميع أحكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك تشريع لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك ممتنع بلا شك اهـ أى وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وانما تجب مواراته فقط وأما اذا لم يتحقق موته حكمنا بانه انما كان به غشي أو نحوه (قوله فعلهما فى المسلم غير الشهيد) أى والا فى الذى فحرم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحد الحكان) وهو الاكتفاء بغسله واحدة فى الحي والميت ومعلوم أنه لا بد من ازالة عين النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أى وصي ومجنون لانهم ممن جنس المكافين بالغسل مع حصول المقصود بفعلهما اهـ سم على منهج وسيأتى ذلك فى قوله والاوجه الخ

على هذه النسخة للبدل (قوله بالوضوء الشريفة) ليست قيداً في الحكم كما هو ظاهر بل سائر المساجد حكمها كذلك بدليل قوله بعد لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة وانما خص الوضوء الشريفة لان هذا هو الواقع فيها (قوله ولو من صف واحد)

(قوله بخلاف الكفن) أي فأن لم تتعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل انه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وانا لو عجزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع انه لا تنطافة فيه (قوله ومثله الدفن) ومثلهما الحمل اه سم على منهج (قوله بتغسيل غير المكلفين) أي من نوع بني آدم بدليل قوله قبل وان شاهدنا الملائكة الخ (قوله والاكتفاء بتغسيل الجن) خلافاً لجد كورا كانوا وانا وانا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والغسل منهم في الذكورة أو الأنوثة واختلافهم في ذلك كما لو غسلت امرأة ذكراً أجنبياً فإنه وان حرم عليها ذلك يسقط به الطلب عنها وفي سم على حج تقييد الجني بالذكورة اه وقد يتوقف فيه (قوله والاكمل وضعه الخ) أي من الاكمل اذ بقي منها أشياء آخر والتعبير به يشعر بان غير هذه الحالة فيه كمال وهو مشكل بان تغسيله بحضرة الناس ونحو ذلك مما يخالف ما ذكره مكروه ويمكن الجواب بان اكمل بمعنى كامل لان اسم التفضيل قد يستعمل بمعنى أصل الفعل أو بان المراد بان ما عداه كامل من حيث أداء الواجب وان كان فيه عدم كمال من جهة أداء السنة ويؤيد الجواب الثاني أخذه في مقابلة قوله أولاً وقل الغسل تعميم بدنه (قوله على والفضل) ظاهره أن علياً والفضل كآبائهما ان الغسل فليراجع ١٤٩ ثم رأيت في حج على الشمايل

في آخر باب ما جاء في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف بنو أبيه مانصه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي والعقيلي وابن الجوزي في الواهيات عن علي كرم الله تعالى وجهه بلفظ أوصاني

بكفي غرقه ولا غسل كافر على هذا فينوي الغسل الواجب أو غسل الميت (قلت الأصح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لانا ما مورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا الا بقوله ان شاهدنا الملائكة تغسله لانا تعبدنا بفعله بخلاف الكفن ومثله الدفن لان المقصود منه الستر ولذلك ينبش للغسل دون التكفين والاوجه سقوطه بتغسيل غير المكلفين والاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من انعقاد الجمعية بهم (والاكمل وضعه موضع خال) عن الناس لا يدخله الا الغاسل ومعينه لانه قد يكون بيده ما يخفيه والولي الدخول وان لم يغسل ولم يعن لمصره على مصلحته وقد غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل واسامة يناول الماء والعباس واقف ثم وهو مقيد كما قاله الزركشي بما اذا لم تكن بينهما ماعدة أو الا فكا جني ومراده بالولي أقرب الورثة

النبى صلى الله عليه وسلم ان لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست عيناه زاد ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يتناولان الماء من وراء الستروهما معصوبان العين قال على رضى الله تعالى عنه فاستناولت عضواً الا كما يقوله مني ثلاثون رجلاً حتى فرغت من غسله وفي رواية يا على لا يغسلني الا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه وابن الفضل بعينه وفتح واسامة وشقران مولا صلى الله عليه وسلم يصبون الماء وأعينهم معصوبة من وراء السترا اه وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي لعل المراد لا يرى أحد غيرك أو انه لا يرى أحد عورتي الا الخ أي وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك (قوله والا فكا جني) أي فيكون حضوره خلاف الأولى بقريته قوله والاكمل الخ (قوله ومراده بالولي أقرب الورثة) وعليه فلو اجتمع الابن والاب أو الام والجد فهل يستويان في ان كلامه ما أدلى بواسطة واحدة أولاً ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقديم الجد على العم وينبغي ان من الاقرب هنا من أدلى بجهتين على من أدلى بجهة واحدة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ للاب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالاقرب تقديم الاخ للام والعم على ابن العم الشقيق أولاً والاب وان كان ابن العم له عصوبة وينبغي ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا وسيأتى ان أولاهم يغسله أولاهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجد في الصلاة عليه مقدم على الابن فيكونان مقدمين في الغسل أيضاً وعليه فيصحب ما هنا بما يأتي ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على اطلاقه ويفرق بان ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقديم الشقيق بل روى الاقرب (قوله) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل واكمل في التغسيل فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل وهل يجري ما قيل في الأقل والاكمل في تغسيل الذي حتى انه يجوز للغاسل ان يوضئه كوضوء الخ في نفسه نظراً اه سم على بهجة (أقول) وقوله يجوز للغاسل الأولى يطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي

انظر ما صورة الزيادة في الصف الواحد (قوله ورجا أن يتقدموا) قضيته أنه إذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه (قوله وهو أظهر) قد يقال أنه لا يلاقي الحكمة في طلب الدماء حينئذ وهي تحرى مصادفة ساعة الاجابة وذلك لا يحصل الا بالاستغال به حتى غر

(قوله والافضل ان يكون تحت سقف) هو مساو لقول غيره والاولى ان يكون الخ ومثله ويستحب فالالفاظ الثلاثة مترادفة خلافا لمن فرق بينها (قوله لا يكونه أمكن) أي أسهل (قوله وسمعوها اتفاقا قول) ان قلت الهاتف بمجرد لا يثبت به حكم قلت يجوز ان يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل واجمعوا عليه فالاستدلال انما هو باجتماعهم لا بسماع الهاتف (قوله ١٥٠ والاولى ان يكون بالياء أي سخيضا) تفسيره به يقتضى انه مرادف له وليس

كذلك وعبارة المصباح
مخفف الثوب سخيضا وزان
قرب قربا ومضافة بالفتح
وقلة غزله فهو سخيض
ومنه رجل سخيض وفي
عقله سخيض أي نقص
اه وعبارة شرح البهجة
الكبير بالياء أو سخيضا
ومثله في شرح المنهج
(قوله والمستحب ان يغطي
وجهه) أي لان الميت
مظنة التغير ولا ينبغي
اظهار ذلك (قوله والماء
المالح اولى) أي اصاله
فلا يندب مزج المذهب
بالمح (قوله ولا ينبغي ان
يغسل بماء زمزم) أي
فيكون الغسل به خلاف
الاولى (قوله مع نوع
تحامل) أي قليل (قوله
لامع شدة) أي بحيث
لو كان حيا لاضرره التحامل
اه كذاهما مش عن الشيخ
صالح البلقيني (قوله

(مستور) عنهم كما في حال حياته والافضل ان يكون تحت سقف لانه استتره كما في الام (على
لوح) أو سريره أي لذلك لا يصيبه الرشاش ويكون عليه مستلقيا كاستلقاء المحتضر لكونه
أمكن لغسله (ويغسل) نلبا (في قبض) لانه استتره وقد غسل صلى الله عليه وسلم في قبض رواء
أبو داود وغيره بأسناد صحيح وذلك لما اختلفت الصحابة في غسله هل تجرده أم تغسله في ثيابه
فغسلهم النعمان وسمعوها اتفاقا قول لا تجرد وارسل الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسلوه
في قبضه الذي مات فيه والاولى ان يكون بالياء أي سخيضا بحيث لا يمنع وصول الماء اليه لان
القوى يجبس الماء والمستحب ان يغطي وجهه بخرقه أول ما يضعه على المغتسل ذكره المنزني
عن الشافعي والافضل كونه (بماء بارد) لانه يشد البدن والمسخن برخيه الا ان يحتاج الى
المسخن لو سخا أو برد فيكون حينئذ اولى ولا يبالغ في تسخينه اثم لا يسرع اليه الفساد والماء
المالح اولى من العذب كما نقله الزركشي وأقره قال ولا ينبغي ان يغسل بماء زمزم للخلاف في
نجاسته بالموت والاولى ان يعد الماء في اناه كبير ويعدده عن الرشاش اثم لا يقدره أو يصير
مستعملا ويعدده اناه من آخرين صغيرا ومتوسطا يغرف بالصغير من الكبير ويصبه في
المتوسط ثم يغسله بالمتوسط قاله في المجموع (ويجلسه الغاسل على المغتسل) برفق (ماثلا الى
ورائه) قليلا ليسهل خروج ما في بطنه (ويضع يمينه على كتفه واهامه في نفرة قفاه) لئلا تميل
رأسه (ويستند ظهره الى ركبته اليمنى) لئلا يسقط (ويمر يساره على بطنه امرار بليغا) أي
مكررا المرة بعد المرة مع نوع تحامل لامع شدة لان احترام الميت واجب قاله الماوردي
(ليخرج ما فيه) من الفضلات خشية من خروجها بعد غسله أو تكفينه وتكون المبخرة حينئذ
متقدمة بالطيب كالعود والمعين مكررا لصب الماء ليخفي ريح الخارج بل في المجموع عن بعض
الاصحاب يسن ان يخرج عنده من حين الموت لاحتمال ظهور رثي فتغلبه رائحة الجصور (ثم
يضجبه لقفاه) أي مستلقيا كما كان أولا (ويغسل يساره وعلما خرقه) ملفوفة بها (سواتيه)
أي قبله ودبره وكذا ما حوله كما يستحب الحي بعد قضاء حاجته والاولى خرقه لكل سواء
على ما قاله الامام والغزالي ورد بان الجباعدة عن هذا المحل اولى ولف الخرقه واجب لحرمة
مس شئ من عورته بلا حائل (ثم يلف) خرقه (أخرى) على يده اليسرى بعد ان يلقى الاولى

لا احتمال ظهور رثي) يؤخذ من ذلك انه لو كان في محل وحده لا يسن ذلك مادام وحده الا أن يقال ويغسل
الملائكة تحضر عند الميت فتنزّل الرجة عندهم وهم يتأذون بالرائحة الخبيثة فلا فرق بين كونه خاليا أولا (قوله ثم يضجبه
لقفاه) في تعبيره بالاضجاع تجوز وحقيقته ان يلقيه على قفاه في المختار ضجع الرجل وضع جنبه بالارض وبابه قطع وخضع
فهو ضاجع واضجع مثله واضجعه غيره (قوله لحرمة من شئ من عورته) أي ولو من أحد الزوجين ثم رأيت حج صرح بذلك
حيث قال بعد قوله بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين اه لكن نقل سم على حج عن الشارح فيما يأتي تقييد الوجوب
بغير الزوجين اه ويتوقف فيه بما يأتي من قول الشارح بعد قول المصنف ويلقان خرقه ولا مس من قوله لا يقال هذا مكرر
مع ما مر من لف الخرقه الى ان قال فقد قيل ذلك في لف واجب وهو شامل لهما وسيأتي ما فيه (قوله ثم يلف) من باب رد

عليه الساعة وهو مشتغل (قوله والمكان ضيق) لعل المراد المكان الذي بينه وبين المصلين بان يكون قريبا منهم (فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة) (قوله وما يمنع من ذلك) هو تابع في هذا التعبير للشهاب ج لكن ذلك لم يذكر للقسمين قبل هذا (قوله ولا يفتح اسنانه) أي يسن ان لا يفتح اسنانه ولو خالف وفتح فان عذرا او وصل الماء لجوفه حرم والا فلا نعم لو تجسس فيه وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح اسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء ١٥١ الى جوفه (قوله وبكسر الخاء)

وقيل بفتحها وقيل بضمها وقيل بكسرهما اه ج وهذه الاخيرة قد تستفاد من قول الشارح بفتح الميم أشهر من كسرهما اه (قوله ولا يكفي عنهما) أي المضمضة والاستنشاق (قوله ما صرنا نقا) أي في قول المصنف ويدخل أصبعه الخ (قوله ويتبع بعود) أي وجوب ان علم ان تحتها ما يمنع من وصول الماء والا فند باولا فارق في حصول المقصود بما ذكر بين كون الميت عظيما أولا (قوله انه ينوي) أي وجوبا (قوله الوضوء المسنون) يفيد انه لا بد في وضوء الميت من النية بخلاف الغسل (قوله ويسرحهما) أي بعد غسلهما جيا ويظهر ان هذا هو الاكمل فلو غسل رأسه ثم سرحها وفعل هكذا في اللحية حصل أصل السنة (قوله ان تلبد) مفهومه انه اذا لم يتلبد لا يسن وينبغي

ويغسل يده بجماء واشتات أو نحوه ان تلوثت كما قاله الرافعي (ويدخل أصبعه) السبابة (ق) كما بحثه الشيخ من اليسرى كما صرح به الخوارزمي واعتمده الاسنوي وغيره وتكون مباولة بالماء وبؤيده أن المتوضي يزبل ما في أنفه يدساره وفارق الحى حيث يتسوك باليمنى للخلاف ولان القدر ثم لا يتصل باليد بخلافه هنا ولا يفتح اسنانه لئلا يسبق الماء لجوفه فيسرع فسادة (ويسرحها على اسنانه) كما في الحى (ويزبل) بأصبعه الخنصر مباولة بجماء (ما في منخربه) بفتح الميم أشهر من كسرهما وبكسر الخاء (من أدى) كما في مضمضة الحى واستنشاقه (ويوضئه) بعدما تقدم (كالخى) ثلاثا ثلاثا بمضمضة واستنشاق ويميل رأسه فيهما كيلا يسبق الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيهما ما بالغته كما قاله الماوردي ولا يكفي عنهما ما صرنا نقا لانه كالسؤال وزيادة في التنظيف ويتبع بعود اين ماتحت اظفاره ان لم يقلها وظاهر اذنيه وصمما خيه والاولى كما يفيد كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتكرر غسل ماتحتها والوجه كما بحثه الزركشى انه ينوي بالوضوء الوضوء المسنون كما في الغسل (ثم يغسل رأسه ثم لحية بسدر ونحوه) كحطمي والسدر أولى لانه أمسك للبدن وأقوى للجسد والنص عليه في الخبر (ويسرحهما) أي شعر رأسه ولحيته ان تلبد فهو شرط لتسريحهما مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع وغيره وجرى عليه جماعات وهو المعتمد والوجه كما هو قضية كلامهم تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعاً للغسل ونقله الزركشى عن بعضهم (عشط) بضم الميم وكسرهما مع اسكان الشين وضمهما مع الميم لازالة ما فيهما من سدر ووضغ كما في الحى (واسع الاسنان) لئلا ينتف الشعر (برفق) لعدم الانتاف أو يقل (ويرد المنتف الىه) استحبابا بان يضعه في كفه ايدفن معه اكرا ماله وقيل يجعل وسط شعره وامادفه فسيأتى (ويغسل) بعدما صرنا (شقه الايمن) مما يلي الوجه من عنقه الى قدمه (ثم الايسر) كذلك (ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي القفا والظهر) من كفه (الى القدم ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك) أي مما يلي قفاه وظهره من كفه الى القدم وقيل يغسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ والاول أولى كما نص عليه الشافعي والاكثر وصرح به في الروضة ويحرم كبه على وجهه احتراماً له بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كره ولم يحرم اذا لحق له فله فعله (فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها كما قاله الشارح انه يمنع الاعتداد بها وقد أشار بذلك الى دفع اعتراض على المصنف بانه كان الاولى له تأخير قوله فهذه غسلة عن قوله ثم يصب ماء قراح ادلا تكون محسوبة الا بعد صبه ولهذا قال المصنف في عبارة التهاج تقدم وتأخير ويوجه في

أن يكون مباه (قوله لتسريحهما مطلقا) انظر معنى الاطلاق ولعل المراد به انه لا فرق بين كونه محرما وغيره وان مقابل المعتمد يفصل بين المحرم وغيره ويحتمل ان المراد بالاطلاق سواء كان واسع الاسنان أولا وهو الذي اقتضاه كلام الروض (قوله بضم الميم) عبارة القاموس المشط مثلثة وككتف وعنق وعتل ومنبر آله يمشط بها اه وقوله ومنبر أي فيقال فيه يمشط (قوله ثم يحرفه) أي يميله (قوله والاول أولى) أي لقلة الحركة فيه (قوله احتراماً له) ومعلوم ان محله حيث لم يضطر الغاسل الى ذلك والاجازيل وجب (قوله فله فعله) أي يترك الاكمل ولو قال فله تركه كان أولى (قوله انه يمنع) أي لانه يمنع الخ

مقابلا وأشار بقوله وما يمتنع من ذلك الى مقابل الاقسام الثلاثة وعبارته فيما نذكر به الجمعة وما يجوز الاستخلاف فيه وما يجوز
 للزحوم وما يمتنع من ذلك والشارح لما ذكر للقسمين الاولين مقابلا صار قوله وما يمتنع من ذلك قاصرا على القسم الآخر مع
 (قوله زيد حتى يحصل) زاد في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والعرف أن
 طهارة الحى محض تعبد وهما المقصود ١٥٢ النظافة ولا فرق في طلب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسبل

وغيرها (قوله فسبع)
 ظاهره ان هذه أولى
 بقطع النظر عن الانقاء
 وعليه فاصورة السبع
 ولعل صورتهما بان حصل
 الانقاء بالسادسة فيس
 سابعة للابتداء (قوله
 والزيادة) أى على السبع
 اسراف أى وان كان
 مسبلا لان السبع هنا
 كالثلاث في الوضوء بجامع
 الطلب وقد قالوا فيه ان
 استحباب الثلاث لا فرق
 فيه بين المملوك وغيره
 ويؤيد ذلك قول الشارح
 الآتى الى حصول الانقاء
 الخ (قوله بكسر الخاء)
 وحكى فتحها اه محلى
 ومثله في شرح البهجة
 الكبير وفي القاموس
 والخطمى أى بكسر الخاء
 أخذ من ضبطه بالقلم
 وفتح نبات محال منضج
 ملين نافع لعسر البول
 والخصا والنساء وعبارة
 المصباح والخطمى بكسر
 الخاء وبشدة الياء غسل
 معروف فقوله وحكى

كلام بعض المتكلمين عليه أن فيه حذفاً أيضاً وبوجه بان تقديمه اقضى حذفه من محله نحوا
 محله منه حذف له كما هو ظاهر (غسلة) واحدة (ويستحب ثانية وثالثة) أيضا فان لم تحصل
 النظافة زيد حتى تحصل فان حصلت بشفع من الابتداء واحدة فان حصل من لم يزد عليهن كما
 اقتضاه كلامهما وقال الماوردى هي أدنى الكمال وأكمل منها خمس فسبع والزيادة اسراف
 (و) يستحب (ان يستعان في الاولى بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى ضمها للتنظيف
 والانقاء (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقه الى قدمه بهد
 زوال السدر) أو نحوه فلا تحسب غسلة السدر ولا ما أزيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير
 السالب للطهورية وانما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الاولى من الثلاث به هي
 المسطرة الواجب ولا تختص الاولى بالسدر بل الوجه كما قال السبكي التكرير به الى حصول
 الانقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل النقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن
 بعدها ثانية وثالثة كغسل الحى فالثلاث تحصل من خمس كما قد يستفاد من كلام الشارح بان
 يغسله بماء وسدر ثم بماء من يبل له فهو ما غسلتان غير محسوبتين ثم بماء قراح ثلاثاً أو من تسعة
 وله في تحصيل ذلك كقيمتان الاولى ان يغسله مرة بسدر ثم بماء من يبل ثم بماء قراح فهذه ثلاثة
 يحصل منها واحدة ويكرر ذلك الى تمام الثلاث الثانية ان يغسله بسدر ثم بماء من يبل له وهكذا الى
 تمام ست غير محسوبة ثم بماء قراح ثلاثاً وهذه أولى فيما يظهر وعلم مما تقرران نحو السدر
 مادام الماء يتغير به يمنع الحسبان عن الغسل الواجب والمنسوب وعلم ان اقتصار المصنف
 كالروضة تبعاً للاصحاب على الاولى محمول على بيان أقل الكمال واقتضاء الماتن استواء السدر
 والخطمى بنسازعه قول الماوردى السدر أولى للنص لانه أمسك للبدن الا أن يحصل على
 الاستواء في أصل الفضيلة قيل وافهام الروضة الجمع بينهما مغريب واستحب المزني إعادة الوضوء
 مع كل غسلة وفيه نظير بل ظاهر كلامهم يخالفه (و) يستحب (ان يجعل في كل غسلة) من
 الثلاث التي بالماء القراح (قيل كافور) وفي الاخير آكد للخبر الآتى ولتقوية البدن ودفعه
 الهوام ويكره تركه كما في الام وخرج بقيل الكثير بحيث يفحش التغيير به فانه يسلب الماء
 الطهورية ما لم يكن صلباً كما هو أول الكتاب ومحل ذلك في غير المحرم أما هو فيحرم وضع
 الكافور في ماء غسله ثم بعد تنكميل الغسل تلين لليت مفاصله ثم يفشف تنشيفاً يليغاً لثلاثين
 اكفانه فيسرع اليه الفساد ولا يأتى في هذا التنشيف الخلاف المار في تنشيف الحى والاصل
 فيما مر خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لغاسلات ابنته زينب رضى الله عنها أبدأن
 بيمينها ومواضع الوضوء منها واغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك بماء وسدر

ضمها يحتمل انه سبق قلم وان الاصل وحكى فتحها ليوافق كلام هؤلاء ويحتمل انه الغة (قوله وفيه نظر) واجعلن
 معتمد (قوله بعد تنكميل الغسل) زاد ج كانه (قوله لثلاثين) كفاه الخ) زاد في شرح البهجة الكبير بعدما ذكر وبهذه
 فارق غسل الحى ووضوءه حيث استحبا وترك التنشيف فيهما اه (قوله والاصل فيما مر خبر الصحيحين الخ) قال حج في شري
 الشمائل قبيل باب ما جاء في فرائضه صلى الله عليه وسلم وفيه انه ألقى اليهن حقوه أى ازاره وأمرهن ان يجعلنه شعارها الذي
 يلى جسدها اه وقد يؤخذ منه انه لا بأس بأخذ شيء من آثار الصالحين وجعله كذلك

تسأخ في العبارة (قوله لان ادراكها) أي الجمعية (قوله الا بشرط كماله) وهو ادراك الر كمة لاشتمالها على معظم افعال الصلاة (قوله انما تدرك بالسلام) يعني بالاستمرار مع الامام الى سلامه (قوله وبهذا النقر ير علم صحة كل 4) أي ابن المقرئ

(قوله قالت أم عطية) اسمها نسييه بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المنة التختية وبالموحدة وقال ابن معين بفتح الامون وكسر السين وهي بنت الحرث وقيل بنت كعب الانصارية رضي الله عنهما اه من جامع الاصول لابن الاثير (قوله وكاف ذلك بالكسر) تبع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والاقوال ذلك اه فجعل الدليل على كونه خطابا لام عطية مجرد العدول عن الجمع الى الافراد لكن قال الدمياطى في المصابيح انه ما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله اه وهو ظاهر في ان الخطاب ليس لام عطية وحده بل لجملة الغاسلات وانما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان ورأيت فاعلم انما ضمير ١٥٣ الواحدة فيكون الكل خطابا لام عطية لعملة لان جملة الغاسلات مقصودة بالامر لمباشرتهم ويجوز ان أم عطية هي التي شافها النبي صلى الله عليه وسلم بالامر فاقامها مقامهم في الخطاب مع كونه في الحقيقة لكل وكتب أيضا قوله وكاف ذلك بالكسر أي في الموضوعين كما نقل عن شيخ الاسلام في شرح الاعلام وهو ظاهر اطلاق الشارح (قوله ووضفنا بالتخفيف) لعل حكمة التعبير بالتخفيف انه الواقع لان الميت لا ينبغي المبالغة في تسريحه والا فيجوز التشديد فيه للمبالغة (قوله بالجر على ما تقرر) أي في

واجعلن في الاخيرة كافورا أو شيأ من كافور قالت أم عطية منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضفرنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناها خلفها وقوله أو خسا الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع مراعاة الوتر لا التخيير وقوله ان رأيتن أي ان احتجبتن وكاف ذلك بالكسر خطابا لام عطية ومشطنا ووضفنا بالتخفيف وثلاثة قرون أي ضفائر القرنين والناصية (فلو خرج) من الميت (بعده) أي الغسل (نجس) ولو من الفرج وقبل التكفين أو وقع عليه نجس في آخر غسله أو بعده (وجب ازالته فقط) من غير إعادة غسل أو غيره لسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة ازالة الخارج (وقيل) فيما اذا لم يكفن تجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليختم أمره بالاكمل (وقيل) في الخارج منه تجب ازالته مع (الوضوء) بالجر على ما تقرر وان كان قليلا اذ جبر المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كما في الحى أما بعد التكفين فيجزم بغسل النجاسة فقط وما في المهمات عن فتاوى البغوى انه لا يجب غسلها أيضا اذا كان بعد التكفين مردود ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا محدثا بمس أو غيره لا تنفائ تكليفه ثم شرع في بيان الغاسل فقال (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) فكل أولى بصاحبه وسيأتى ترتيبهم قال الشارح هذا هو الاصل والاول فيهما هو المنصوب بل هو هكذا بخط المصنف وذلك ليصح انه لا يغسل المسند لذلك للمرأة لوجود الفاصل بالمفعول كما في قولهم أنى القاضي امرأة وما ذكره ليس بمتعين بل يجوز رفع الاول منهما أو يكون من عطف الجمل ويقدر في الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التأنيت على انه يصح ذلك بدون ما ذكرناه معطوف فهو تابع ويغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر ولا يعترض بكون الرجل يغسل المرأة وعكسه في صوراد كذا منافي الاصل كما قاله الشارح فهو كالمستثنى والقياس

٢٠ نهایه فی قوله تجب ازالته مع الوضوء وقرر رج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذلك الوضوء (قوله لا الغسل) أي فلا يجب (قوله ويغسل الرجل الرجل الخ) تنبيه * لو صرف الغاسل الغسل عن غسل الميت بان قصد به الغسل عن الجنابة مثلا اذا كان جنبا ينبغي وقافا لم أنه يكفي بناء على انه لا يشترط النية وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا باشتراط النية وكان جنبا قصد الغاسل الغسل عن الجنابة ينبغي وقافا لم أنه يكفي كما لو اجتمع على الحى غسلان واجبان فتوى أحدهما فانه يكفي اه سم على منہج (قوله مبدوء بعلامة التأنيت) كان يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) ولحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف اه سم على حج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ عميرة بعدما ذكر وفيه أن افادة الاختصاص انما هو في تقديم المفعول على عامله وأما كونها في تقديم المفعول على الفاعل فلم أعلم اه أقول وفيه انه قال في التلخيص تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وهو مخالف لما ذكره المحشى اللهم الا ان يقال ان ما ذكره المحشى بحسب الوضع وما في التلخيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس

وقوله وعلم مما تقرران قوله أي المصنف (قوله من أن من لا عذر له) الأولى اسقاط لفظ من على أن ما في الروضة ليس مما نحن فيه كما يعلم بجراعتها (قوله كما أن أبا بكر كان أماً بالخ) غرضه منه بيان جواز الصلاة بأما من بالتعاقب لا الاستدلال على امتناع غسل الرجل للامرد) خلافاً لما في توجيهه قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يحضر محرم له يم أيضاً بناء على حرمة النظر إليه اهـ وواقعه مر لكن قيده بما إذا خشي الفتنة لأنه اعتمد ما صححه الرافعي من أنه لا يحرم النظر للامرد إلا عند خوف الفتنة وهذا ما يبتلي به فإن الغالب أن يغسل المرد الحسن هم الأجانب فليتأمل اهـ سمع على منتهج وظاهره وأن لم يوجد غيره وينبغي أن يقال إن لم يوجد إلا هو جازله ويكف نفسه ما أمكن قياساً إلى ما قالوه في الشهادة من أنه يجوز للأجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه ١٥٤ وأن ناف الفتنة أن تعين ويكف نفسه ما أمكن إلا أن يفرق بين الغسل

هنا بدلاً بخلاف الشهادة فإنه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها ولعله الأقرب (قوله إذا حرمنا النظر) أي بأن خيف الفتنة على المتمد (قوله ويغسل أمة) أي لا العكس فلا يجوز لواحدة من الأمة وما بعدها أن تغسل سيدها والملك عنها ولأن المكاتبة كانت محرمة عليه شرح البهجة الكبير وعبرة المحلى أيضاً بخلاف الأمة لا تغسل سيدها في الأصح والمراد بأمته التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ إحدى أختين كل منهما في ملكه ثم ماتت من لم يطأها قبل تحريم الأخرى فإنه لا يجوز له

امتناع غسل الرجل للامرد إذا حرمنا نظره لما قاله بالمرأة (ويغسل أمة) أي يجوز له ذلك ولو مكاتبه أو مدبرة أو أم ولد وذمية لأنهم مملوكات له فاشبهن الزوجة بل أولى لملكه الرقبة مع البضع والكاتب ترتفع بالموت ما لم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو معتدة أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه وكذا المشتركة والمبعدة بالأولى وقضية التعليل أن كل أمة تحرم عليه كوثنية وبجوسية كذلك وهو المعتبر كما بحثه البارزي وإن قال الاستوى مقتضى إطلاق المنهاج جواز ذلك لا يقال المستبرأة أماً مملوكة بالسبي والأصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا تحرم عليه الخلوة بها ولا مسها ولا النظر إليها بغير شهوة فلا يمنع عليه غسلها إلا أن تقول تحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجماع تحريم البضع وتعلق الحق بأجنبي (و) يغسل (زوجته) ولو كاتبة وإن لم يرض به رجال محارمها من أهل ملتها وشمل ذلك ما لو نكح أختها أو نحوها أو أربعاً واهلها لأن حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة رضي الله عنها ما ضرك لو مت قبلي لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك رواه النسائي وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى تمة الخبر إذا كنت تصبح عروساً ومعنى قوله ما ضرك إلى آخره أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لأنها لا تموت قبله لأن لو حرق امتناع لا امتناع (وهي) تغسل (زوجها) بالإجماع وما صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساءؤه أي لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله عليه الصلاة والسلام ما غسله إلا نساءؤه لمصلحة من بالقيام بهذا الغرض العظيم ولأن جميع بدنه يحل لمن نظره حال حياته ولأن أبا بكر أوصى بأن تغسله زوجته أسماء بنت عميس ففعلت ولم ينكره أحد ولا أثر لا نقضاء عدتها بوضع عقبه موته ولا لنكاحها غيره لأنه حق ثبت لها فلا يسقط كالميراث ويعلم مما سيأتي أن الكافر لا يغسل مسلماً

أن يغسلها على ما يقتضيه قوله إلا أن تحريم بضعهن عليه (قوله أو معتدة) أي ولو من شبهة وكما لا يغسل أن زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسله كما سيأتي (قوله إذا كنت تصبح عروساً) ولا يقال فيه رضاها بعونه صلى الله عليه وسلم لأنها علمت بقوله صلى الله عليه وسلم لو مت أنها لا تموت قبله فلو طلبت غير ذلك لكان فيه عدم تصديقه فيما أخبر به أو طلب مستحيل فليتأمل (قوله وهي تغسل زوجها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من أنها لا حق لها في ولاية الغسل لأن الكلام هنا في الجواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساءؤه) انظر هل يرد أن هذا قول صحابي فلا يستدل به اهـ سمع على منتهج (أقول) لعل المراد أن قولها اشتهر ولم ينكر عليها أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله أي لو ظهر لها قولها الخ) هذا يدل على أنها أظهر لها أن نساءه كن أحق بغسله من غيرهن من الرجال وهو لا يطابق المقصود من أن يغسلن جازم مع كون غيرهن من الرجال أحق ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم نصرف عن التقدم صارف في أصل الجواز وأن المعنى أنها تقول لو استقبلت من أمري الخ لا ميراثية الذين هم أحق بالغسل وتولينها غسله صلى الله عليه وسلم

(قوله ان الذميمة انما تغسل زوجها) ان كان المراد انها لا حق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد انها لا يمكن من التمسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم رأيت بها مش عن شرح الروض والبيهجة انه يكره تغسيل الذميمة زوجها المسلم وان شئنا الزيادة اعتمد وهو صريح في قول المحلى الا ان غسل الذميمة زوجها المسلم مكروه (قوله فلا تغسل زوجها) معتمد وذلك لحرمه النظر من الحائض كما صرح به الشارح قبيل الخطبة (قوله أى لا ينبغي ذلك) أى لا يحسن فالمس مكروه في غير العورة اما فيها فحرام لما صرح به في قوله ولف الخرقه واجب لحرمه مس شيء من عورته بلا حائل (قوله فلا لمس) أى فلا ينتقض وان تقضنا طهر الممسوحى لان الشرع اذن له فيه للحاجة اه سم على منهج (قوله وهو شامل لهما) ومنه يعلم حرمه مس أحد الزوجين عورة الآخر وكراهة مس ما عداها وبه صرح ج فيما تقدم ونقل ابن قاسم على ج هنا عن الشارح جواز مس العورة من كل منهما وعليه فمأذ كرهها من الذنب مخصوص بمسوم قوله ثم ولف الخرقه واجب وكأنه قيل الا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله ها وهو خاص بهما ١٥٥ فيكون المس ولوللعورة عنده

مكروهها الاحراما (قوله لان هذا) أى ما ذكر من قوله بانه يسن الخ (قوله الا اجنبى) قال ج بعد قوله اجنبى كبير واضح والميت امرأة او اجنبية كذلك ولم يذكر مفهومه قال سم عليه مفهومه ان الخنثى ولو كبير اذا لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجه بالقياس على عكسه أى من ان لهما تغسيله اه (قوله بم) أى بحائل كما هو معلوم وكتب عليه

ان الذميمة انما تغسل زوجها الذى لا الرجعية فلا تغسل له لحرمه المس والنظر عليها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومثلها بالاولى البائن بطلاق أو فسخ والحق بهما الا ذرعى الزوجة المعتدة عن وطء عشية فلا تغسل زوجها ولا عكسه كما لا يغسل امته المعتدة وفارقت المكاتبه وان استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بان الحق فيها يتعلق باجنبى بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزكشى له بقياسها عليها (ويلفان) أى السيد في تغسيل امته وأحد الزوجين في تغسيل الآخر (خرقة) على يدهما استحبابا (ولامس) واقع بينهما ما بين الميت أى لا ينبغي ذلك لانه لا ينتقض وضوء الغاسل فقط اما وضوء المغسول فلا لمس لا يقال هذا مكروه مع ما صرح من لف الخرقه اشامل لاحد الزوجين فقد قيل ذلك في لف واجب وهو شامل لهما وهذا في لف مندوب وهو خاص بهما فلا تنكر ان نعم الذى يتوهم انما هو تكررهذا مع من عبر بانه يس لكل غاسل لف خرقه على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تنكر ان هذا بالنظر لكراهة المس وما هنا بالنظر لا تنقض الطهريه (فان لم يحضر) ها (الا اجنبى او) لم يحضره الا (اجنبية بم) أى الميت حتما (في الاصح) فيه ما الخاف لفقد الغاسل بفقد الماء اذ الغسل متدرشرا متوقفه على النظر أو المس المحرم ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابغة وبحضرة غير مثالا وامكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظروا وجهه وهو ظاهر والا وجه كما أفاده الشيخ انه يزيل النجاسة لان زالتها لا بد لها بخلاف الغسل ولان التيمم لا يصح

سم على ج هل تجب النية أم لا اه رحمه الله (اقول) الا قرب الاول لان الاصل في العبادة انها لا تصح الا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة الشوبرى على المنهج نصها جزم ج في الاعاب بعدم وجوب النية كالغسل اه (قوله في الاصح فيهما) ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كالوتيم لفقد الماء ثم وجده فوجب إعادة الصلاة هذا هو الاظهر ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لانها خاتمة طهارته اه سم على منهج (اقول) خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينبش لسقوط الطلب بالتيمم بدل الغسل وليس هذا كالمودفن بلا غسل فانه ينبش لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بدله وينبغي ان مثل الدفن ادلاؤه في القبر فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرر خلافه فليحذر (قوله لفقد الغاسل بفقد الماء) أى وذلك بان يكون في محل لا يجب طالب الماء منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يختص عليه فيه التغير لم يكن بعيدا (قوله لكل بدنه من غير مس) يؤخذ منه انه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه بلامس ولا نظروا وجهه (قوله انه يزيل النجاسة) أى الاجنبى رجلا أو امرأة أى وان كانت على العورة فلو حلت بدنها وجبت ازالته او يحصل بذلك الغسل وينبغي ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان رجلا مات مع زوجته وقت جماعها وهو انه يجوز بكل من الرجل والمرأة الاجنبيين ازالته أحدهما عن الآخر وان أدى الى رؤية العورة

الاستخلاف اذا استخلف في قصة أبي بكر لا تنفاه شرطه وتقدم الكلام عليه في صلاة الجماعة (قوله واذا جاز هذا) أي الصلاة بامامين على التعاقب وكان الأولى تقديم هذا عقب قصة أبي بكر ثم ان هذا صريح في انه يجوز للامام ان يتأخر ويقدم

(قوله والولد الصغير) أي ذكر أو أنثى (قوله يغسله الذكروالانثى) أي يجوز لكل منهما تغسيله لانهما يجتمعان على غسله (قوله والخنثى المشكل) أي وكذا من جهل أذكر أم أنثى كان كل سبع ما به يتميز أحدهما عن الآخر مراه سم على منهج (قوله ان لكل من الفريقين تغسيله) أي عند فقد المحارم وينبغي اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبارة سم على منهج قال الناشري تنبيه قال الاسنوي حيث قلنا ان الاجنبي يغسل الخنثى فيجبه اقتصاره على غسلة واحدة لان الضرورة تندفع بها اه وقوله ويغسل أي الخنثى فوق ثوب أي وجوباً وقوله ويحتاط الغاسل زاد حج ندبا (قوله ويفرق بينه وبين الاجنبي) ١٥٦ أي حيث حرم على المرأة تغسيله ولا يخالف هذا ما سبق من انه حيث

تيسر غسله في ثوب ساينج بلا نظر ولا مس وجب لجواز تخصيص ما سبق كما تدل عليه عبارته بما لو أمكن القساؤه في نهر من غير مس ولا نظر لشي من بدنه وما هنا بما لو غسل في ثوب مع الاحتياج الى المس أو النظر ليهض اجزائه (قوله فيتقدمون) أي وجوباً في غسل الرجال حيث فوض الجنس الى غيره وندبا بدون تفويض كما يأتي في قوله وقضية كلام الشيخين الخ في فرع لو فوض الأب من لا الى رجل أجنبي مع وجود رجال القرابة والولاء أول هو أبعد مع وجود المقدم

قبل ان تناولوا حضرة الميت الذكروكافرومسلمه غسله لان له النظر اليه دونها وصلت عليه المسلمة والولد الصغير الذي لا يشتهى يغسله الذكروالانثى لخل نظره ومسسه والخنثى المشكل الكبير يغسله المحارم منهما فان فقدوا عجم كالولم يحضر الميت الأجنبي كذا جزم به ابن المقرئ تبع الظاهر كلام أصله والذي صححه في المجموع ونقله عن اتفاق كلام الأصحاب وان لكل من الفريقين تغسيله للحاجة واستصحاب الحكم الصغروهذا هو المعتمد قال ويغسل فوق ثوب ويحتاط الغاسل في غرض البصر والمس ويفرق بينه وبين الاجنبي بانه ههنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم ويفارق ذلك أخذهم فيه بالاحوط في النظر بانه محل حاجة وبانه لا يخاف منه الفتنة ومقابل الاصح يغسل الميت في ثيابه ويأف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر تطر للضرورة واعلم ان الرجال أولى بغسل الرجال من نقض طهر الحى كما هو في تقدمون في غسل الرجل على الزوجة وأولاهم من ذكره بقوله (وأولى الرجال به) أي الرجل اذا اجتمع في غسله من أقاربه من يصلح لغسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال العصبات من النسب ثم الولاء كما سيأتي بيانهم في الفرع الآتي ثم الزوجة بعدهم في الاصح لما سيأتي في عكسه وكلامهم يشمل الزوجة الامة وذكور فيها ابن الاستاذ احتمالين أو وجههما لاحق لها بعدها عن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الآتي نعم الا فقه هنا أولى من الاسنوي كافي الدفن (و) أولى النساء (بها) أي المرأة في غسلها اذا اجتمع من أقاربها من يصلح له (قرباتها) من النساء سواء لمحارم كالبنات وغيرهن كبنات العم لانهن أشفق من غيرهن وقول الجوهرى القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع الا عند اختلاف النوع وهو مفقود ههنا يرد بصحة هذا الجمع لان القربات انواع محرم ذات رحم كلام

عليه قطاها اطلاق الاسنوي المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت في شرح البيهقي عند قول ابن ومحرر الوردى في التقديم في الصلاة مقدماً فيها وغسل الرجل الأب ثم الابن وأعلى وأزل الخ مانعه نقلاً عن شرح المذهب ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الاقيس ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد لا يخالفه كلام الاسنوي بان يجعل المراد منه أعنى من كلام الاسنوي بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه اه سم على منهج (قوله أولاهم بالصلاة عليه) انظر هل الأولى بالميت الرقيق قريبه الحر أو سيده اه سم على حج والاقررب الثاني لانه لم تنقطع العلاقة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه (قوله أو وجههما لاحق لها) أي يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك كما تقدم لكن قد يشكل على هذا تقدم زوجها العبد على رجال القرابة وأي فرق بين الذكروالانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامة لاحق لها بعدها عن المناصب والولايات بخلاف العبد مع انه لاحق له في المناصب والولايات أيضاً ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامة (قوله لان القربات أنواع) لكن يحتاج لتقديم مضاف أي ذوات قرباتها أو يجعل القرابة بمعنى القرينة مجازاً ليصح الجمل

آخر مع بقائه في الصلاة وهو خلاف ما صرح به الشيخان في باب صلاة المسافر نقلا عن المحامي لكن جعل الشهاب حج عدم الصحة على ما لو استخلف مع بقائه على الإمامة (قوله اما لو كان غير المقتدى) محترز قوله لانه لا يجوز ابتداء جمعة الخ (قوله

(قوله لو كانت ذكرا كالعمة) ظاهره ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) بان فوضت احدهما الى الاخرى أو أراد الاجتماع على الغسل أو طلبته احدهما فوافقته الاخرى (قوله ثم ذات الولاء) أي صاحبة الولاء بان كانت معتقة اما العتيقة فلا حق لها في الغسل (قوله وانما جعل الولاء في الذكور وسطا) أي بين الأقارب حيث قدم على ذوى الأرحام وأخروه في الأناث ان قدموا وذوات الأرحام على ذوات الولاء (قوله ويؤدون ديونه) يتأمل قوله ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه فان قضيته ان كل من هذين حاصل لهم زيادة على الارث وفيه نظر فان قضاء الديون وتنفيذ الوصايا ١٥٧ انما وجب عليهم لكونهم ورثة

وباقى مثله في ذوى الأرحام حيث ورثوا (قوله لكن لم يذكرا بينهما ترتيبا) أي وعليه فله أخذ الترتيب بينهما المعنى قام عنده كان يقال ان المحرمية بالرضاع أقوى لما ورد ان اللحم يترى من اللبن فكانه حصل جزء من المرضة في بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة (قوله وعليه تقدم بنت عم) في كلام الزيادي ما يخالفه حيث قال قوله ذات محرمية ربما يؤخذ من عمومه ان بنت العم البعيدة اذا كانت امامن الرضاع أو أختا تقدم على بنت العم القريبة ولكنه الظاهر كما قاله الاسنوي ان المراد المحرمية من حيث النسبة ولذا لم يسر بالرضاع هما

ومحرم ذات عصوبة كالأخت وغير محرم كبنات العم (ويقدم على زوج في الأصح) لان الأنثى بالأنثى اليق والثاني يقدم عليهن لانه ينظر في حال الحياة الى ما لا ينظرن اليه منها (وأولاهن ذات محرمية) وهي من لو فرضت ذكرا حرم تناسلها فان استوى اثنتان فيها قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكرا كالعمة على الخالة فان استويا قدم بما يقدم به في الصلاة على الميت فان استويا في الجميع ولم يتشاحا فذاك والا فترى بينهما ان لم تكن ذات محرمية قدمت القربى فالقربى ثم ذات الولاء كما في المجموع وانما جعل الولاء في الذكور وسطا وأخروه في الأناث لانه في الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به منهن لقوتهم ولهذا يرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه ولا شيء منها لذوى الأرحام مع وجودهم وقدمت ذوات الأرحام على ذوات الولاء في غسل الأناث لانهن أشفق منهن واضعف الولاء في الأناث ولهذا لا ترث امرأة بولاء الاعتيقها أو منتميا له بنسب أو بولاء ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة فيما يظهر كما يحتمل الا ذرعى والبلقيني لكن لم يذكرا بينهما ترتيبا قال البلقيني وعليه تقدم بنت عم بعيدة هي محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بلا محرمية (ثم الأجنبية) لانها أليق (ثم رجال القرابة) من الابوين أو أحدهما (كترتيب صلاتهم) لانهم أشفق عليها ويطلعون غالبا على ما لا يطلع عليه الغير (قلت الابن العم ونحوه) من كل قريب ليس بمحرم (فكالاجنبي والله أعلم) أي لا حق له في غسلها قطعاً لحرمة نظره لها والخلاوة بها وان كان له في الصلاة حق (ويقدم عليهم) أي رجال القرابة المحارم (الزوج) حراً كان أو عبداً (في الأصح) لانه ينظر الى ما لا ينظرون اليه في حال الحياة والثاني يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهي بالموت وعلم من ذلك تقديم الاجنبيات على الزوج وشرط التقديم الاتحاد في الاسلام أو الكفر وان يكون حراما كافوا وان لا يكون قاتلا للميت ولو بحق كما في ارثه منه وكذا الكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم والقاتل القريبين كما صرح به القموني في الاولى قال الزركشي وينبغي ان لا تكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وان لا يكون

بالكيفية (قوله هي محرم من الرضاع) وقياسه ان المصاهرة كذلك كبنات ابن عم هي أم زوجة حيث كان الميت ذكرا (قوله على بنت عم) قضية ما ذكر ان البلقيني اتعاذ كرهه في بنتي العم وظاهر ما نقله حج خلافه وعليه فبنت الخالة مع بنت ابن الخال اذا كان للبعدي محرمية من الرضاع تقدم على القربى (قوله كترتيب صلاتهم) قال في شرح البهجة الكبير نعم الافقه أحق من الاسنوي هنا وتقدم ذلك في كلام الشارح قال سم وقوله هنا يتعلق بقوله أحق اه (قوله وشرط التقديم) أي شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يجتمع على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن المحلى انه يكره للذمية تغسيل زوجها المسلم (قوله وان لا يكون قاتلا للميت) قال في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وهذا عداوة السبكي الى غير غسله فقال ليس لقاتله حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الاصحاب بالنسبة للصلاة (قوله وان لا يكون

فاسقا) قال حج وان لا يكون فاسقا ولا صيبا وان ميز على الأوجه اه ويستفاد ذلك من قول الشارح مكافا الخ (قوله بالنسبة للتفويض لغير الجنس) فلا يشكل عليه ما تقدم من ان أبابكر أوصى ان تغسله زوجته ففعلت لان ذلك ليس فيه تفويض اذ صورة التفويض ان يمتنع من له الحق من الفعل ويفوضه لغيره (قوله اما هو) أي الترتيب اذ لم يكن في تركه تفويض فيه مسامحة فتأمل (قوله ولا يؤخذ شعره) قال في شرح البهجة الكبير ثم ان أخذ من ذلك شيء أو انتف بتسريح أو نحوه صرف في كفته ليدفن معه اه وكتب عليه سم قوله صرخ صره في كفته ودقته معه سنة وأما أصل دقته فواجب والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من حي ١٥٨ ومات عقب انفصاله من شعر أو غيره ولو يسيرا يجب دقته لكن الافضل صره

فاسقا وقضية كلام الشيخين بل صريحه وجوب الترتيب المذكور وهو كذلك بالنسبة للتفويض لغير الجنس لما فيه من ابطال حق الميت اما هو بدون تفويض فندوب (ولا يقرب المحرم طيبا) اذ اذات أي يحرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله كما يمتنع فعله في كفته كما مر (ولا يؤخذ شعره وظفره) أي يحرم ازالة ذلك منه ابقاء لاثرا لحرمان الخبر الصحيحين انه يبعث يوم القيامة مليبا والقياس ان لافدية على فاعل ذلك وان خالف في ذلك الغرض وذهب البلقيني الى ان الذي نعتقه ايجابا على الفاعل كالمحلق شعر نائم وفرق بينهما بان المائم يصدد عوده الى الفهم ولهذا ذهب جماعة الى تسكيفه بخلاف الميت ثم محل ما تقرر فيما قبل التحلل الاول اما بعده فهو كغيره كما سيأتي في بابه ولا بأس بالبخور عند غسله بجلوس الحى عند الطار ولا يأتي هنا ما قيل من كراهة جلوسه عند الطار بقصد ازالة الحاجة الى ذلك هنا بخلاف ما هناك وقضية كلامهم عدم حلق رأسه اذ اذات وبقى عليه الحلق لياتي يوم القيامة محرما وهو طاهر لا تقطاع تسكيفه فلا يطلب منه حلق ولا يقوم غيره به كالمحلق عليه طواف أو سعى (وتطيب المعتدة) المحدة (في الاصح) أي لا يحرم تطيبها لان تحريمه عليها انما كان للاحتراز عن الرجال والتفجيع على الزوج وقد زال بالموت والنسائي يحرم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله ولا يزول بالموت (والجد يدانه لا يكره في غير) الميت (المحرم أخذ ظفره وشعرابطه وعانته وشاربه) لعدم ورود نهى فيه قال الرافعي ولا يستحب قال في الروضة عن الاكثرين انه يستحب كالحى والقديم انه يكره ورجحه المصنف بقوله (قلت الاظهر كراهته والله اعلم) وان اعتاد ازالته حيا لان اجزاء الميت محترمة فلا تنهك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الامر بالاسراع المنافي لذلك ولان مصيره الى البلى وصح النهى عن محذورات الامور ونقل في المجموع الكراهة عن الام والمختصر فهو جسد أيضا والصحيح في الروضة ان الميت لا يخنن وان كان بالغالانه جزء فلا يقطع كيد المسخفة في قطع سرقة أو قود وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك أي وان عصي بتأخيره ثم محمل كراهة ازالة شعره ما لم تدع حاجة اليه والا كان لبدن شعره

في كفته ودقته معه مر اه وتقدمت الاشارة اليه في قوله بعد قول المصنف ويرد المنتف الىه واماد فند فسيأتي وقوله أو غيره منه ما لو تقطعت مصارين الميت وزلت فيجب دقته وايسن كونها معه في كفته (قوله لخبر الصحيحين) لفظه لا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا اه شرح المنهج وعبارة البخاري لا تمسوه طيبا ولفظ ولا تمسوه بطيب اه وضبطه القسطلاني شارحه بفتح الفوقية والميم غير أي ذر وله بضمها وكسر الميم في اللفظين اه (قوله بخلاف الميت) أي فلا تجب الفدية على الفاعل به (قوله ثم محل

ما تقرر) أي من حرمة التطيب الخ (قوله ولا بأس بالبخور عند غسله) أي بل ولا قبله من حين الموت رأسه كما يؤخذ مما صرف في قوله بل في المجموع عن بعض اصحاب يسن ان يخنن عنده من حين الموت الخ (قوله ولا يقوم غيره به) هل المراد لا يجوز أو لا يطلب اه سم على بهجة والتبادر من الفرع عليه الاول (قوله أي لا يحرم تطيبها) أي وينبغي كراهته خروجا من الخلاف (قوله وصح النهى عن محذورات الامور) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع (قوله وجزم في الانوار والعباب بحرمة ذلك) هل ولولم يمكن غسل ماتحت القافة لا يقطعها فيه نظرو قياس ما يأتي من وجوب حلق الشعر المتلبد وجوبه الا ان يفرق بان هذا جزوالا انتهاك في قطعه أكثر من ازالة الشعر فليراجع وعبارة حج ومن ثم حرم خننه وان عصي بتأخيره أو تعذر غسل ماتحت قلفته كما اقتضاه اطلاقهم وعليه فهم عما نحتها اه وكتب عليه سم مانعه قوله أو تعذر الخ أي وان وجب ازالته شيء يمنع الغسل والفرق ظاهر مر اه ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته بجاسة اما اذا كان تحتها ذلك فلا يميم على معتمد الشارح بل يدفن حالا من غير تيمم ولا صلاة وعلى ما قاله حج من انه يصح التيمم

وتقدم ناويا غير هافانه يجوز) أى فى الثانية كما ذكره بعد (قوله لكونه حينئذ بمنزلة الامام الاصلى) كان الاولى تأخيرها عن قوله تمت جمعهم (قوله وان لم يدرك نفس الركوع) غاية فى قوله أم فى القيام قبله وكان الاولى ذكره عقبه واسقاط لفظ حقيقة لا يهامه وعبارة النجاسة وان بطلت فيما اذا أدركه فى القيام صلاة الامام قبل ركوعها انتهت (قوله ومما اده بقوله سواء الخ) غرض الشارح من هذا دفع ما قد يقال انه اذا كان جاهلا بان واجبه الظهر لا تصح صلاته لان من شروطها العلم بالمنوى فإشار الى أن جهله بذلك لا يضر أى بان يعلمه آخر بعد (قوله فان لم تكن تمت) انظر ما معناه ولعله بالواو بدل الفاء فتكون من

عن النجاسة اذا تعدت ازالته ايم ويصلى عليه وبقى عليه مالو وجد تراب لا يكتفى الميت والحى فهل يقدم الاول أو الثانى فيه نظر والا قرب بل المتعين تقديم الميت لانه اذا ايم به الميت يصلى عليه الحى صلاة فاقد الطهورين واذا ايم به الحى لا يصلى به على الميت لعدم طهارته فإى فائدة فى تيمم الحى به (قوله الا بازالته وجبت) وينبغى ان مثل ذلك مالو انشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك الا بخياطة الفتق فيجب وينبغى جواز ذلك اذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج ايمانه وان أمكن غسله لان فى خروجها هتكاً لحرمة والخياطة تمنعه وبقى مالو كان يبدن ١٥٩ الميت طبع منع من وصول

الماء فهل يجب ازالة الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والا قرب الثانى نياسا على ما عده الشارح فى باب الوضوء من انه يعفى عن الطبوع فى الحى ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبوع وصول الماء الى البشرة ولا يجب التيمم عنه خلافاً لشيخ الاسلام ولكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى فى ازالته مشكلة كالحية أما غيره كشعر الابط والعانة فتجب ازالته والذى ينبغى

رأسه أو لحية به بضع أو نحوه أو كان به قروح مثلاً وجد دمها بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بازالته وجبت كما صرح به الاذرى فى قوله وهو ظاهر
فصل فى تكفين الميت وحمله وتوابههما (يكفن) الميت بعد طهره (بما) أى بشئ من جنس ما يجوز (له لبسه حيا) فيجوز تكفين المرأة وغير المكلف من صبي ومجنون فى الحرير والمزعرور والمصفر مع الكراهة بخلاف الخنثى والبالغ فيمتنع تكفينهما فى المزعرور والحرير مع وجود غيرهما لا المصفر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذى فيما يمتنع تكفين المسلم فيه ولو استشهد فى ثياب حرير أبسها ضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرهما المسببات من ان السنة تكفينه فى ثيابه التى استشهد فيها لا سيما اذا تلطخت بدمه كما أفنى بذلك الالدرجه الله تعالى تبالا لاذرى فى أحد كلاميه فيكون ذلك قاضيا على منع التكفين فى الحرير ولهذا لولبس الرجل حرير الحكة أو قل مثلاً واستمر السبب المبيع له ذلك الى موته حرم تكفينه فيه عملاً بعموم النهى ولا نقضاء السبب الذى أبج له من أجله ولم يخلفه مقتضى لذلك أفنى به الالدرجه الله تعالى أيضاً والوجه كما صرح به الجرجاني وبجته الاسنوى عدم الاكتفاء بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به فى الحياة لما فيه من الازراء بالميت ولهذا بحث الاذرى عدم جواز تكفينه بمتنجس بما لا يعفى عنه مع وجود طاهر وان جاز لبسه فى الحياة خارج

هنا العفو بالنسبة لجميع الشعور لان فى ازالة الشعر من الميت هتكاً لحرمة فى جميع البدن ففصل فى تكفين الميت (قوله بعد طهره) مفهومه انه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء لغسله لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل ان كونه بعد طهره أولى فليراجع (قوله فى الحرير والمزعرور) أى بالمعنى السابق فى اللباس وهو ما ينطلق عليه المزعرور (قوله مع الكراهة) راجع لكل من قوله فى الحرير والمزعرور الخ (قوله لا المصفر) أى فانه مكروه (قوله ضرورة) فلو تعدى بلبسه ثم استشهد فيه فلا عبرة بهذا اللبس للتعدى فينزعه مراه سم على حج (قوله جاز تكفينه) قضية التعبير بالجواز انه لا يكون أولى وقضيته أيضاً جواز التمدد وهو ظاهر لان أبسه فى الاصل الحاجة فاستدعى (قوله فيكون ذلك قاضيا) أى رد او كان الاولى ان يقول مستثنى على ان ما ذكره يمكن استفادته من قوله بما له لبسه حيا فان ذلك شامل لما جاز لبسه للضرورة وغيره لكن سياق انه لو أبسه لنحو حكة لم يجز تكفينه فيه لا تقطاع السبب المبيع (قوله ولهذا) أى ولكون عملة الجواز ان السنة تكفينه فى ثيابه الخ (قوله ولم يخلفه مقتضى لذلك) وبهذا يفرق بين مالومات الشهيد فى ثيابه التى لبسها للضرورة فانه وان انقطع السبب الذى لبس لاجله فقد خلفه ان الاولى تكفين الشهيد فى ثيابه التى مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قضيته ان الطين يقدم على المتنجس والظاهر خلافه لما فيه من الازراء به فينبغى ان يلطخ بالطين الصلاة عليه أو يصلى عليه عرياناً ويحترز عن رؤية عورته ويكفن بعد ذلك فى المتنجس المذكور

تحريف النساخ ويكون غاية يفسرها التصوير المذكور بعد ما فكه قال وان لم يدرك الاولي بالمعنى المتقدم سواء كان ادراكه بعد تمامها وهو واضح او ادركه قبل تمامها كان استخفافه الخ ثم رأيت في نسخة بان لم يلباء الموحدة ويعرف معناها

(قوله فالذهب تكفينه في الحرير) وهل يقتصر على ثوب واحد أم نجب الثلاثة نقل سم عن مر الاول وقال انه انما جاز للضرورة وهي تندفع بالواحد وفيه وقفة والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحي لا في حاجة كالحرير والحكمة ودفع القمل بل والتجمل وما هنا اولي (قوله لا المتنجس) أي مع وجود غيره بخلاف ما اذا لم يكن طاهر افيكفن في المتنجس أي بعد الصلاة عليه عاريا اذا تصح مع النجاسة اه سم على بهجة والمتبادر منه انه لو كان معه ما يكفي أحدا الامر بن من غسله وازالة النجاسة عن الثوب ان يقدم غسله على ازالة النجاسة من الثوب وهو واضح لان الغسل أكد من الكفن بدليل انه اذا دفن بلا غسل ينش ولو دفن ١٦٠ بلا كفن لم ينش ا كتفاء بالتراب ويحتمل ان يقال تقدم ازالة النجاسة بالماء لانها

لا بدل لها بخلاف الغسل فان له بدلا وهو التيمم (قوله واضح) وهو ان في تكفينه بالنجس ازراء به من المكفن بخلاف المباشر لنفسه (قوله عند فقد الثوب) أي ولو حريرا وقوله ثم هو أي التطيين (قوله مع وجود غيره) شامل لما لو كان الغير جلدا أو حشيشا أو طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة للحشيش والطين ولو قيل بوجوبه مع ما تيسر من الثلاثة لتصل الستر ونفي الازراء لم يكن بعيدا (قوله وبه صرح المتولي) معتمد (قوله وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الخ) أي وستر توابيت الاولياء

الصلاة وخرم به ابن المقرئ هذا كله ان لم يكن الطاهر حريرا فان كان قدم عليه المتنجس على ما صرح به البغوي والقمولي وغيرهما لكانه مبني على رأي له من جوح وهو انه اذا خرج من الميت نجاسة أو وقعت عليه به تكفينه لا يجب غسلها والذهب وجوبه فالذهب تكفينه في الحرير لا المتنجس وتعليقهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه بان الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيما ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير واضح أفاد ذلك الوالد رحمه الله تعالى ويؤيد ذلك قول الفقيه ابراهيم بن عجيل اليميني يشترط في الميت ما يشترط في المصلي من الطهارة وستر العورة وغير ذلك والوجه وجوب تقديم الجلدة ثم الحشيش عند فقد الثوب على التطيين ثم هو ولا يجوز في الذكرو لا في الانثى تكفينه بما يصف البشرة مع وجود غيره وقياس اباحة تطيب المحدث بعد موتها جواز تكفينها فيما حرم عليها البسه حال حياتها وبه صرح المتولي وأفتى ابن الصلاح بحرمة ستر الجنابة بحرير وكل ما المقصود به الزينة ولو امرأ كما يحرم ستر بنته بحرير وخالف الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع وهو أوجه (وأفله ثوب) واحد يستر البشرة هنا كالمصلاة فجميع بدنه الرأس المحرم ووجه المحرمة كما حكمه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح ارشاده كالاذرعي تبع الجمهور انحراسا بين وفاء بحق الميت وما حكمه في الروضة والمجموع والشرح الصغير من ان أقله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك لحق الله تعالى كما يعلم ذلك من كلام ابن المقرئ في روضه فعلى الثاني يختلف قدره بالذكورة والانوثة كما صرح به الرافعي لا بالرق والحربة كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية فيجب في المرأة ما يستر بدنها لا وجهها وكفيها حرة كانت أو أمه زوال الرق بالموت وعن استثنى الوجه والكفين

(قوله فجوز الحرير الخ) أي لان ستر سريرها بعد استعمالها متعلقا بدينها وهو حائز لها فلهما جاز لها فعله المصنف في حياتها جاز فعله لها بعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب ودفنه معها حيث رضى الوثقة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضيق مال لانه تضيق لغرض وهو اكرام الميت وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جازم مر اه سم على جج بفرع هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريرها لكانه ساتر في الحال فيه نظرو ويحتمل الجواز بشرط ان لا يعد ازراء بالميت اه سم على منتهج وقول سم هنا وهو اكرام الميت وتعظيمه أي ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلا يخرجها سبيلا أو نحوه جاز لهم أخذه ولا يجوز لهم فتح القبر لاخراجها لما فيه من هتك حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها فلو تم ادوا فتصو القبر واخذوا ما فيه جاز لهم التصرف فيه (قوله وفاء بحق الميت) راجع لقوله وجميع بدنه الخ (قوله من ان أقله ما يستر العورة) أي عورة الصلاة لما يأتي في قوله فيجب في المرأة الخ (قوله فعلى الثاني) راجع لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في المرأة) من تغاير قوله فعلى الثاني يختلف قدره بالذكورة الخ

بما ذكرناه (قوله لانه لم يدرك مع الامام ركعة) أي وادراكه اشترط في غير الاولى اما في الاولى فليس بشرط بقدرته ما قدمه

(قوله مع ان ملكه زال) لانه لا يخلو انما حاز الزوج ذلك لبقاء آثار الزوجية كالتوارث وبعوت الامة لم يبق شيء من آثار الملك لانا نقول وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهو مساو في ذلك (قوله وانما لم نعول على وصيته الخ) لعل هذا جواب من وجه آخر والا فاذكره من عدم صحة الوصية بالمكروه كاف (قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا يماثل قوله لانه اسقاط الخ اذا اختلف الحقوق لا يصير ذلك واجبا حين الوصية فلم يظهر بما ذكره ١٦١ فرق بين ما زاد على ستر العورة وبين

الثاني والثالث نعم يندفع به الاشكال على الجواب الاول وهو ان الاقتصار على سائر العورة مكروه (قوله ولا وصية باسقاطها) أي الزيادة على الواجب (قوله كف في ثلاثة) أي وجوباً قوله لانه الى براءة ذمته (أحوج) ويظهر ان مثل ذلك ما لو لم يكونوا حاضرين (قوله الاتفاق) على سائر الخ) معتمد (قوله قد يقتضي فك ذمته) فيه نظر لان مجرد الرضا لا يقتضي براءة ذمته ومقتضى عدم البراءة ان لا تنفك الا ان يجاب بان رضاهم وان لم يقتض براءة الذمة فيه رضايقائه في الذمة ويجوز ان مجرد ذلك كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وان كان الحق باقية باقليات (قوله بعد ما مر من مراتبه) الاولى اسقاط من وعلى ثبوتها فقولته من مراتبه

المصنف في مجموعته لكنه فرضه في الحرية وجوب سترها في الحياة ليس لكونها عورة بل لكون النظر اليها يقع في الفتنة غالباً ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لان ذلك ليس لكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع ان ملكه زال عنها (ولا تنفذ) بالتشديد والبناء للامول ويجوز عكسه (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لان فيه حقه تعالى بخلاف الثاني والثالث الا في ذكرهما في الافضل فانهما حق للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولو أوصى بسائر العورة لم تصح وصيته أيضاً ويجب تكنيته بسائر جميع بدنه وما ذكره الاسنوي وتبعه عليه جمع من ان هذا مبني على ان الواجب ستر جميع البدن مردود بانه جار على القول بأن الواجب ستر العورة فقط أيضاً وعدم صحة الوصية انما هو لان الاقتصار على ذلك مكروه وادقنا بجوارزه والوصية لا تنفذ بالمكروه وانما لم نعول على وصيته باسقاط الثوب لانه اسقاط للشيء قبل وجوبه لانه انما يجب عبونه ولا يشكل عليه صحة وصيته باسقاط الثاني والثالث مع انه اسقاط للشيء قبل وجوبه أيضاً لا خلاف جهة الحقوق هنا فستر العورة محض حقه تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام حقه تعالى فيه وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فالومات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن بثوب سائر جميع البدن وبعضهم بثلاثة كف في ثلاثة زوما لانها محض حق الميت من تركته فيكفن فيها حيث لا دين يستغرقه اولا وصية باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كف في ثلاثة كما أشار اليه في التمه وقال المصنف انه لا يفس فلو كان عليه دين مستغرق وقال الغرماء يكفن في ثوب والورثة في ثلاثة أجيب الغرماء لانه الى براءة ذمته أحوج منه الى زيادة الستر قال في المجموع ولو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بلا خلاف أي ولا تنظر لبقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضي فك ذمته وحاصل ذلك ان الكفن بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منه ما تقدم الحق للمالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبان منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيه ما هذا كله ان كف من تركته فان كف من غيرهما لم يلزم من تجهيزه من سيده وزوج وقريب وبیت مال الا ثوب واحد سائر جميع بدنه بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة وكذا لو كف بما

٢١ نهايه في بيان ما قوله بالنسبة متعلق بسائر مقدم عليه وقوله سائر خبر ان (قوله لم يلزم من تجهيزه) ولو غنيا (قوله من سيد وزوج) أي ويتهرب فيه حال الزوج دون المرأة فالحال بعد الموت يخالفه في حال الحياة في هذه وفي أنها أي هنا متاع وانها لا تصير ديناً في ذمة المعسر اهـ حج بالمعنى (قوله وبیت مال) وعليه فهل يجب على متولي بيت المال مراعاة حال الميت فان كان مقلان خشن او ان كان متوسطا من متوسطها أو مكثرا من جياها أم لا فيه نظر والا قرب الثاني (قوله بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال) أي فيحرم على ولي الميت أحذه واذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما ان يشبه لتقصيرهما بالدفن وليس ذلك كالمغصوب الا في لان المالك ثم لم يرض بالدفن فيه

اتفق فيها وأدركه فيها واحدث الامام والفرق بينهما ما هرت الاشارة اليه في كلامه ثم (قوله في تخير المقتدي به) الاولى تأخير
عن قول المصنف أو ينتظروا (قوله فان خافوا فوته وحبث المفارقة) أي فيما اذا كانت جمعة كما هو ظاهر (قوله فغايتها

(قوله ولا يعطى الخنوط) أي من بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم (قوله فانه من قبيل الاثواب) أي في كونه مستحبا
(قوله انه يعطى) أي ما ذكر من السابغ (قوله ولوصيه أو محرما) أي أو ذميا كما هو ظاهر اطلاقه (قوله سحوية) بفتح السين
وضمها اه دميري زاد حج على الشماثل في باب وفاته صلى الله عليه وسلم بعد قوله سحوية من كرسف ثم قال والسحوية بالفتح
على الاشهر الا كثر في الروايات ١٦٢ منسوبة الى السحول وهو القصار لانه يسهلها أي يغسلها والى السحول قرية

باليمن وبالصم جمع سهل
وهو الثوب الأبيض النقي
ولا يكون الا من قطن
وفيه شذوذ لانه نسب الى
الجمع وقيل اسم القرية
بالضم أيضا والكوسف
بضم فسكون فضم القطن
(قوله ولا ينافي هذا ما تقدم)
أي في كلام الشارح
(قوله اما الزيادة على ذلك)
أي الرابع والخامس
(قوله نعم محل ذلك) أي
جواز الرابع والخامس
(قوله متساوية طولا
وعرضا) أي بمعنى انه
لا تنقص واحدة منها عن
ستر جميع البدن وأما
قوله فهي لفائف انه لا يكفي
القميص أو الملوطة عن
احداها وهو موافق لما
يأتي عن الاسماء قدنبه له
(قوله أي الافضل فيها
ذلك) أي ان تسترجع

وقف للتكفير كما أفنى به ابن الصلاح قال ويكون سابغا ولا يعطى الخنوط والقطن فانه من
قبيل الاثواب المستحبة التي لا تعطى على الاظهر وظاهر قوله ويكون سابغا انه يعطى وان قلنا
الواجب ستر العورة وهو الوجه وقد حررنا هذا المقام حسب الاستطاعة وربما لا يوجد في
كثير من المؤلفات على ما ذكرناه (والافضل للرجل) أي الذكور ولوصيه أو محرما (ثلاثة)
لغير عائشة رضي الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحوية ليس
فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافي هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لانها
وان كانت واجبة فالأقصر عليها أفضل مما زاد على ذلك ولهذا قال (وبيجوز) من غير كراهة
(رابع وخامس) لان عبد الله بن عمر كفن ابنه في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف
نعم هي خلاف الاولى كما في المجموع لانه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب ليس فيها
قميص ولا عمامة كما هو اما الزيادة على ذلك فمكرهة لا محرمة نعم محل ذلك اذا كان الورثة
اهلا للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو غائب فلا (والافضل
لها) وللحنثي (خمس) من أثواب زيادة السترة في حقها وتكره الزيادة عليها كما مر (ومن
كفن منهما) أي من ذكر وراشي والحنثي ملحق بها كما مر (بثلاثة فهي) كلها (لفائف)
متساوية طولا وعرضا يعم كل منها جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرم أي الافضل فيها
ذلك فلا ينافي أن الاولى أوسع كما سيأتي وقيل متفاوتة وقوله لفائف هل يعتبر له مفهوم
حتى لو أراد الورثة ثلاثة لا على هيئة اللفائف لا يجابون أولا يعتبر فيجابون قال في الاسماء
لظاهر الاول نظر الى تقيص الميت والاستهانة به لمخالفة السنة في كفته (وان كفن)
ذكر (في خمسة زبدقيص) ان لم يكن محرما (وعمامة تحتين) أي اللفائف اقتداء بفعل
ابن عمر اما المحرم فلا لانه لا يلبس مخيطا (وان كفت) أي امرأة (في خمسة فازار) أولا
(وخمار) وهو ما يغطي الرأس به (وقيص) قبل الخمار (واما فتان) بعد ذلك لانه عليه
السلام كفن فيها بفتة أم كلثوم (وفي قول ثلاث لفائف وازار وخمار) أي واللفافة الثالثة
بدل القميص لان الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقميص لم يكن في كفته صلى الله عليه

البدن (قوله ان الاولى أوسع) هذا وان ظهر بالنسبة لقوله يعم كل منها جميع البدن لا يظهر بالنسبة
لقوله متساوية طولا وعرضا سيأتي ما يفيد هذا في قول الشارح بعد قول المصنف وييسر أحسن اللفائف الخ قوله كما
سيأتي) أي في قوله والمراد أوسعها ان اتفق لهما الخ (قوله واما فتان) قال الشافعي ويشد على صدر المرأة ثوب لثلاث تضرب
يديها عند الحمل فتنتشر الاكفان قال الأئمة وهذا ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحل عنها في القبر اه شرح
البيهقي الكبير قوله لثلاث تضرب الخ يؤخذ منه انه يكفي فيه كونه ساترا لجميع النديبين ولا يشترط ان يعم البدن ولا معظمه ثم
التعليل بما ذكر يقتضي الا كتفاء بخوص عصابة قليلة العرض يمنع الشد منها من الانتشار لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل
هذا قد يعد ازراء وان المسنون كونه ساترا لجميع صدر المرأة لانه أباح في عدم ظهور النديبين ويؤخذ منه أيضا ان الصغيرة التي
ليس لها ثدي ينتشر ليس لها ذلك

انتظاره) أى أو مفارقتة والضمير فى انتظاره للخليفة فهو مضاف لمفعوله (قوله أى لندرة ذلك كما مر) كانه بشير الى قوله أى لكونه اخفية الخ (قوله بل ولا القعود) فيه مخالفة لوجوب رعاية نظم صلاه الامام ومن ثم اوجبه الشهاب ج فهو على طريقة الشارح مستثنى (قوله على ان بعضهم) سبأ فى الافصاح عنه فى قوله قال الناشئ الخ (قوله ما تقدم عنه فى الروضة)

(قوله ويسن الكفن الابيض) ولو قيل بوجوبه الا ان لم يعد لما فى التكفين فى غيره من الازراء لكن اطلاقهم بخالفه وينبغي ايصان ذلك جار وان اوصى بغير الابيض لانه مكروه والوصية به لا تنفذ وكتب ايضا ويسن الكفن الابيض ظاهره ولو ذميا الا ان يقال الخطاب فى الخبر الا فى موتكم للمسلمين ولا يشمل الذميين لكن ظاهر اطلاقهم بخالفه (قوله فكفنها ونحوه) أى من مؤنة الغسل والجر والدفن بخلاف الحنوط ونحوه فلا يجب اخذ ما قدمه (قوله دفعا للثمة عنه) أى عن الممتنع من التكفين من غير التركة (قوله ومن ثم لا يكفن) أى لا يجوز (قوله الا ان قبل جميع الورثة) أى ان كانوا اهلا (قوله فان كفناه فى غيره ردوه) أى وجوب المالكة اخذ من هذا ما يقع كثيرا من انه ادامات شخص يؤتى له با كفان متعددة انه يكفن فى واحد منها او ما فضل يرد للمالكه ما لم يتبرع به المالك للوارث ١٦٣ أو تدل القرينة على انه قصد الوارث

دون الميت فلو اراد الوارث تكفينه فى الجميع جاز ان دلت قرينة على رضا الداعمين بذلك كنحو اعتقادهم صلاح الميت والا كفن فى واحد باختيار الوارث وفعل فى الباقي ما سبق من استحقاق المالك له الا ان تبرع به الخ ولا يكفي فى عدم وجوب الرد ما جرت به العادة من ان من دفع شيئا لنحو ما ذكر لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد (قوله والا) أى الا يقصد تكفينه

وسلم (ويسن) الكفن (الابيض) لخبر كفناه موتكم السابق فى الجمعة وسبأ فى ان المنسول أولى من الجديد (ومحله) الاصل الذى يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة) كما سبأ فى أول الفرائض انه يسدأ من التركة بمؤنة تجهيزه الا ان يتعلق بعين التركة حتى فيقدم عليها ويسمى من هذا الاصل من زوجها مال ويلزمه نفقتها فكفها ونحوه عليه فى الاصح الا فى وجوب من قال من الورثة أكفنه من التركة لا من قال أكفنه من مالى دفعا للثمة عنه ومن ثم لا يكره فيما تبرع به اجنبى عليه الا ان قبل جميع الورثة وائسر لهم ابداله كما قالاه فى الهبة عن أبى زيد ان كان ممن يقصد تكفينه اصلاحه أو علمه فيتعين صرفه اليه فان كفناه فى غيره ردوه للمالكه والا كان لهم أخذه وتكفينه فى غيره ولو سرق الكفن وضاع قبل قسم التركة لم يرد له منها ولو قسمت لم يلزمهم الكفن ومن محله كما يحتمل الاذرى اذا كان قد كفن أولا فى الثلاثة التى هى حق له اذ التكفين بهما غير متوقف على رضا الورثة كما مر امالو كفن منها واحدا فينبغى ان يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث وان كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكمن مات ولا مال له ويراعى فيه حاله سعة وضيقا وان كان مقترا على نفسه فى حياته ولو كان عليه دين كما اقتضاه اطلاقهم ويفرق بينه وبين نظيره فى المفسر بان ذلك يناسبه الحاق العربيه الذى رضيه لنفسه اعلمه يتزجر عن مثل فعله بخلاف الميت (فان لم يكن) للميت فى غير الصورة المستثناة تركة (فعلى من عليه نفقته من قريب) أصل أو فرع صغيرا وكبير لجزمه بموته (أو سيد)

(قوله وضاع) الوابى أى (قوله لم يرد له) وصوره المسئلة ما اذا انكشف القبر والا فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النبش كمن دفن ابتداء بالتكفين ويترتب على ذلك انه لو فتح فسقية فوجد بعض أمواتهم ابلا كفن لنحو بلانه وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفى وضع الثوب عليه ولا يضم فيها لان فيه انتها كاله وقد يقال اذا أمكن لفه فى الكفن بلا ازراء وجب بخلاف ما اذا توقف على ازراء كان تقطع أو خشي تقطعه بلفه قال مر وتجب اعادة الكفن كلما بلى وظهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقته فى الحياة كما يجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر فى درسه فقلت له هلا وجب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه ان يقيد قولهم انه اذا سرق الكفن بعد القسمة لم يلزمه تكفينه من التركة بما اذا لم يكن فى الورثة من تلزمه نفقة الميت حيا اه سم على منهج وامل المراد من قوله فقلت له هلا انه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته فى الحياة والا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم ان لم يكن شيئا فعلى عموم المسلمين اخذ من قول الشارح الا فى ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقته الخ ويدخل فى قوله وتجب اعادة الكفن كلما الخ ان ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لانهم سدها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته ان كان وعرف ثم بيت المال ثم أغنياء المسلمين (قوله فلو قسمت لم يلزمهم) شئ خلافا لـ (قوله ومحله) أى عدم الزوم (قوله اذا) بمعنى اذ (قوله ولو كان عليه دين) غاية

انظر ما مراد به (قوله ولان تفاريعها) أى الجمعة بقريته قوله لانها لا تدرك الا بركة والمراد الجمعة في الزجة بقريته قوله
الابركة منتظمة أو ملققة على ما ياتي اذ هو مختص بالزجة أى أو نحوها فكانه قال ولان تفاريع الجمعة في الزجة متشعبة الخ
ولو عكس فقال ولان تفاريع الزجة في الجمعة الخ لكان أوضح (قوله واذا جاوزت له الخروج) أى بالنية بمعنى الفارقة بقريته

(قوله الاوجه كما أفنى به الوالد الثاني) ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا عليه لعجزه
(قوله فالحكم واضح) أى فى انها عليهما على السيد نصف افاقة لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لفاقة واحدة
وفى مال المبعوض لفاقة ونصف فيكمل له لفاقتان فيكفن فيها ولا يزداد ثالثة من ماله وبقي ماله واختلف هل موته فى نوبة السيد
أو نوبته وينبغى انه كالمولم تكن مهياة لعدم المرجح (قوله وكذا الزوج الموسر) أى بما ياتي فى الفطرة لكن قضية ما ياتي
عن سم من انه يترك له فوق ما يترك للفلس انه يباع هنام سكنه وخادمه بغير عياله ولو كفن الزوجة زوجها لم يجب عليه الا ثوب
واحد وهل يجب تكميل الثلاث من تركتها يظهر لالان كفن الم يتعلق بتركها فليتم امل وظهر الا أن وجوب التكميل من
تركها ان كان لها تركة ووافق عليه مر ثم ذكر خلافه معتدوقه يقال ظاهر قوله لم ان محل تكفين المرأة الزوج انه لا يجب
التكميل وامه المراد فينبغى الاخذ به ١٢٤ الا ينقل بخلافه بغير عياله هل يجب تكفين الذي فى ثلاثة حيث لا منع

من الغرماء ان كانوا ولا
وصية بالاقتصار على
واحد كما سلم فى ذلك ظاهر
اطلاقهم نعم أيضا وقد
وافق مر على ذلك فذكر
بعض الحاضرين انه رأى
لبعضهم ما يخالف ذلك
فطوبى به ولم يات به
فليراجع وليحذر اه سم
على منهج (قوله بخلاف
نحو الناشئة الخ) هل
يشمل القرناء والرتقاء
والمريضة التي لا تتحمل
الوطء أولا فيه نظر

فى رقبته ولومكاتبه وأم ولدا اعتبارا بحال الحياة فى غير الكتابة ولا نفسا خها بموت المكاتب
ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تنفى الابتهاج أحدهما فقط فهل
يقدم الميت الاول لسبق تعلق حقه أو الثاني لتبين عجزه عن تجهيز غيره الاوجه كما أفنى به الوالد
رحمه الله تعالى الثاني كما سيأتى فى الفرائض ان شاء الله تعالى واما المبعوض فان لم تكن بينه
وبين سيده مهياة فالحكم واضح والا فثون تجهيزه على من مات فى نوبته ولا يلزم الولد تجهيز
زوجة أبيه وان لزمه نفقتها حية لزوال ضرورة الاعفاف (وكذا) محل الكفن أيضا (الزوج)
الموسر ولو بما انخر اليه من ارضها حيث كانت نفقتها لازمة له فعليه تكفين زوجته حرة
كانت أوامة رجعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة
فان اعسر عن تجهيز الزوجة الموسرة أو عن بعض جهزت أو تم تجهيزها من مالها (فى الاصح)
لما مر وبما تقرر علم ان جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار له الشارح رد الما قبل
ان ظاهره يقتضى ان محل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف
حينئذ لما فى الروضة وأصلها والثانى لا يجب عليه لفوات التمكين المقابل للنفقة ولو امتنع
الزوج الموسر من ذلك أو كان غائبا تجهيز الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعا عليه بما ذكر

والاقرب الثانى لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج (قوله والصغير) أى التى لا تتحمل الوطاء (قوله) ان

فان اعسر) ويظهر ضبط المعسر عن ليس عنده فاضل عما يترك للفلس حج اه سم على بهجة وقضيته انه لو ورث منها قدرا
يترك للفلس وليس عنده غيره لا يلزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو تم تجهيزها من مالها) أى بان لم يكن له مال ولا ورث منها
شيأ لوجود مانع قام بها ككفرها واستغراق الديون لتركها المتعلقة بها اما اذا كانت فى ذمتها فيقدم كنفها على الديون اه سم
على حج بالهنى وكتب أيضا قوله أو تم تجهيزها أى اذا نقص ما يسر به عن ثوب يسترجع البدن أخذا من كلام سم المذكور
وتتب على حج فى أثناء كلام مانعه نعم لو أيسر الزوج ببعض الثوب فقط كل من تركتها وينبغى حينئذ وجوب الثانى
والثالث لان الوجوب فى هذه الحالة لا فها فى الجملة مر وقوله فى هذه الحالة وهى تميم ما يسترا بدن بخلافه فى الحالة الاولى
فان الزوج لما يسر بسائر جميع البدن لم يتعلق بتركها فى الابتداء شئ فاقصر على ما وجب (قوله لما مر) راجع لقوله
لوجوب نفقتها عليه (قوله حيث لا تركة للزوجة) مشى مر على انه ينبغى فيما لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل له
مال قبل تكفينها انه يجب عليه تكفينها بقاء عاقبة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط الواجب ولا يشكل على ذلك انه
لو حدث للشخص بعد غروب شوال نحو ولد لم تلزمه فطرته لان الوجوب هناك معلق بأدراك جزء من رمضان أيضا اه سم
على منهج (قوله رجعا عليه) وكذا الوغاب القريب الذى يجب عليه نفقة الميت فكفنه شخص من مال نفسه

ما قبله وما بعده (قوله في صحة ذلك القولان) أي قبطل هناء على الرابع كما هو ظاهر (قوله ما أمكنه) الأولى اسقاطه ليظهر

(قوله أنه لو لم يوجد حاكم) أي يتيسر استئذانه بلامشقة وبلا تأخير مدة بعد التأخير إليها ازراء بالميت عادة ثم رأيت في سم على جملة مانصه ثم مضابط فقد الحاكم ويحتمل ضبطه بأن لا يتيسر رفع الأمر إليه قبل تغير الميت فليتأمل (قوله لو لم يوجد حاكم) وكعدم وجود الحاكم ما لو امتنع من الإذن إلا بدراهم وان قلت ويكفيه في ذلك غلبة ظنه (قوله ليرجع به) أي فلو فقد الشهود فهل يرجع أولا لأن فقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الحال فيه نظرا والأقرب الثاني للعلامة المذكورة وينبغي أن هذا في ظاهر الحال أما في الباطن فله ذلك فيأخذه من مال الزوج (قوله كانت وصية لوارث) أي فتمتوقف على إجازة الورثة في الجميع لأن وصية لوارث (قوله من الثلث كذلك) أي وصية لوارث (قوله حتى يحتاج لإجازة الباقيين) قال سم على جملة بعد مثل ما ذكر أقول قضية كونها وصية لوارث اعتبار قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه ١٦٥ (قوله فإن كانت مكثرة)

أي فلا يجب فيها (قوله أو أمته) أي فيجب تكفيها لكونها مملوكة لا لكونها خادمة (قوله أو غيرهما) أي بأن كانت متطوعة بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب (قوله كأمته) أي فيجب عليه تجهيزها بغير عهل يجب على الزوج تكفين الزوجة في الجسد كالسوء أفتى بعضهم بوجوب ذلك وبعضهم بجواز اللبس ككفارة اليمين واعتمد ابن كين وقد يوجهه بأن اللبس أولى من الجسد في التكفين وهذا أمر آخر خلف القياس

أن فعله باذن حاكم يراه والا فلا وقياس تطاثره أنه لو لم يوجد حاكم كفي المجهز لا يشهد على أنه جهز من مال نفسه ليرجع به ولو أوصت أن تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث لأنها أسقطت الواجب عنه وانما لم يكن أيضاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لأنه لم يؤثر على أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لإجازة الباقيين ويجب على الزوج أيضا تجهيز خادم الزوجة على أصح الوجهين هذا إن كانت مملوكة لها فإن كانت مكثرة أو أمته أو غيرها فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخدمها أياها بالانفاق عليها كأمته ولو ماتت زوجاته دفعة بهدم أو غيره ولم يجد إلا كفنا واحدا فالقياس الأقراع أن لم يكن ثم من يخشى فسادها أو الأقدمت على غيرها أو مرتبا فالوجه تقديم الأولى مع أمن التغير أخذ المأمر وقال البندنجي لو مات أثار به دفعة بهدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع فسادها فإن استمروا قدم الأب ثم الأقرب فالأقرب ويقدم من الإخوين أسنما ويقرر بين الزوجتين وذ كر بعضهم احتمال تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأم مطلقا نظرا ولا وجه لتقديم الفاجر الشقي على البار التقي وإن كان أصغر منه ولم يذ كر ما ذ لم يمكنه القيام بأمر الكل ويشبه أن يجيء فيه خلاف من الفطرة أو النفقة اه وسيتأتى بعض ذلك في الفرائض ولو ماتت الزوجة وخادماتها ما لم يجد إلا تجهيزا واحدا فالوجه أخذ المأمر بتقديم من خشي فسادها أو الأقرب فالأقرب لأن الأصل والمتبوعة ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقته فثبته تجهيزه في بيت المال كنفقته حال حياته فإن لم يكن فعلى أغنياء المسلمين ولا يشترط كفاي المجموع وقوع التكفين من مكلف حتى لو كفته غيره حصل التكفين لو جود المقصود وفيه عن البندنجي وغيره لو مات إنسان ولم يوجد ما يكفن به إلا ثوب

على الكسوة وفرق بينهم ما لو روعيت الكسوة وجب أكثر من ثوب فليتأمل اه سم على جملة (قوله لو مات أثار به دفعة) أي الذين يجب نفقته عليه وهم الأصول والفروع (قوله قدم الأب ثم الأقرب) وهو بعد الأب الأم (قوله وذ كر بعضهم احتمال تقديم الأم) ضعيف (قوله ولا وجه لتقديم الفاجر) أي من الإخوين فقط دون ما قبله من تقديم الأب على غيره فإنه يقدم ولو كان فاجرا شقيا ومعلوم من أنه انما يجب عليه تجهيز من عليه نفقته إن المراد بالإخوين ولدان للمجهز والنفقة الأخ ليست واجبة ولا تجهيزه (قوله فإن لم يكن فعلى أغنياء المسلمين) ويقدم على بيت المال الموقوف على الأكفان وكذا الموصى به لئلا كفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو يتخير فيه نظرا والأقرب الثاني لأن الوصية عمليته فهي أقوى من الوقف والمراد بالثمن منهم من يملك كفاية سنة كذا بهامش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة وفي المجموع فيها الغنى من ثلاث زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وتبفرق بشدة الاحتياج إلى تجهيز الميت فراجع (قوله ولا يشترط كفاي المجموع الخ) له ذكره هنا لغيره للمجموع والافتقار له التنبيه عليه بعد قول المصنف قلت الأصح المنصوص وجوب غسل الغريق الخ (قوله ولم يوجد ما يكفن به) أي من الثياب أخذ من قوله ألا تقي فإن لم يكن له مال الخ

موقع ما بعده (قوله كما أشار إليه بقوله الخ) عبارة الشهاب مع المتن وإذا سجد ثانياً بان استمر على ترتيب نفسه سهواً أو جهلاً فلا فترغ من السجدةتين ثم قام وقرأ أو ركع واعتدل وسجد ولم يستمر بان تذكر أو علم والامام في التشهد حال قيامه من سجوده فسجد سجدةتين قبل سلام ١٦٦ الامام حسب له ما أتى به وتمت به ركعته الاولى لدخول وقته وألغى ما قبله والاصح

الخ (قوله وقال الشيخ نقلاً عن الزركشي الخ) عبارة الشيخ في شرح الروض بعد ذكر الاحتمالين نصها ذكرهما الزركشي ثم قال والمتجه انه ينتظره ساجداً حتى يسلم فيبني على صلاته لان الاحتمال الاول يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن القصير وأيده

(قوله على كل واحدة) أي بتمامها (قوله ايما فعل منهما الحسن) أي فهمافي مرتبة واحدة ويفرق بينه وبين المصلي حيث كان جعلهما على صدره ثم أولى من ارسلهما لان جعلهما على صدره ثم أبعد عن العتب بهما او لما قبل انه اشارة الى حفظ الايمان والقبض عليه وكلاهما لا يتأتى هنا (قوله ويسن تبخير الكف الخ) أي ثلاثاً اهـ ج (قوله قطن حليج) أي مندوف وهو بالحاء المهملة (قوله ومواضع السجود منه) أي ولو كان صغيراً فيما يظهر اكراما لمواضع السجود من حيث هي (قوله واكراما للساجد)

مع مال لا غير محتاج اليه لزمه بذله له بقيمته كالطعام للضطر زاد البغوي في فتاويه فان لم يكن له مال فجاءنا لان تكفينه لازم للامة ولا بدل يصار اليه (وييسط) ندباً أولاً (أحسن اللغات وأوسعها) وأطولها والمراد أوسعها ان اتفق لما مر انه ينبغي ان تكون متساوية والمراد بتساويها وهو الاوجه كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان تفاوتت بقريضة كونه في مقابلة وجه قائل بان الاسفل يأخذ ما بين سرتة وركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث يستريح بدنه (والثانية) وهي التي تلي الاولى في ذلك (فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية لان الحى يجعل أحسن ثيابه أعلاها فلذا بسط الاحسن أولاً لانه الذي يملو على كل الكفن واما كونه أوسع فلا مكان لفه على الضيق بخلاف العكس (ويذر) بالمعجمة في غير المحرم (على كل واحدة) من اللغات قبل وضع الاخرى (حنوط) بفتح الحاء ويقال له الحنوط بكسر هاء وهو نوع من الطيب يجعل لليت خاصة يشتمل على الكافور والصندل وذريعة القصب قاله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط لليت (وكافور) هو من عطف الجزء على الكل لانه حينئذ الجزء الاعظم من الطيب لتأكد أمره ولان المراد زيادته على ما يجعل في أصول الحنوط ويسن الا كذا رمنه كما قاله الامام وغيره بل قال الشافعي واستحب ان يطيب جميع بدنه بالكافور لانه يقويه ويشده ولو كفن في خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط كما في المجموع (ويوضع الميت فوقها) أي اللغات برفق (مستلقياً) على قفاه ويجعل يده على صدره يمناه على يسراه او يرسلان في جنبه ايما فعل منهما فحسن (وعليه حنوط وكافور) لدفعه الهوام وشده البدن وتقويته ويسن تبخير الكفن بخمير عود او لا (وتشدد الياء) بخرقه بعدد سن قطن حليج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى تصل الخرقه لحلقه الدبر فيشدها وبكره ايصاله داخل الحلقة وقول الا ذرعي ظاهر كلام الدارمي تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة يردبانه لعذر فلا انتهاك وتكون الخرقه مشقوقة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في المستحاضة (ويجعل على) كل منقذ من (منافذ بدنه) ومواضع السجود منه (قطن) حليج مع كافور وحنوط دفعاً للهوام عن المناد كالجبهة والعينين والانف والقدم وأصابع القدمين (وتلف عليه) بعد ذلك (اللغات) بان يثنى الطرف الايسر ثم الايمن كما يفعل الحى بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذي عند رأسه أكثر (وتشدد) عليه اللغات بشدا يشده عليها ثلاثاً تنتشر عند الجل الا ان يكون محرماً كما صرح به الجرجاني لانه يشبه بعقد الازار ولا يجوز له ان يكتب عليها شيئاً من القرآن أو الاسماء العظيمة صيانة لها عن الصديد ولا ان يكون لليت من الثياب ما فيه زينة كافي فتاوى ابن الصلاح واعلم محمول على زينة محرمة عليه حال حياته (فاذا وضع) الميت (في قبره نزع الشداد) عنه تفاوتاً لا يحل التشدد عنه ولا به يكره ان يكون معه في القبر

أي مواضع السجود من بدنه (قوله بان يثنى الطرف الايسر) أي من كل واحدة اهـ محلي (قوله عند شيء رأسه) أي فوق رأسه (قوله نزع الشداد عنه) والاولى ان الذي يتزع الشداد عنه هو الذي يلحده ان كان من الجنس فان كان الميت امرأة فالاولى ان الذي يلي ذلك منها النساء كما يأتي في شرح المنهج بعد قول المصنف وان يدخله القبر الا حق بالصلاة عليه وظاهر كلام المصنف حل نزع جميع الشداد وفي كلام الشيخ عميرة استثناء ما شده الا لبيان فلا يتزع

بما قدمته الخ فالضمير في قوله وأيده راجع الى الاحتمال الذي أبداه الزركشي بقوله والمنجى الخ فلعن في نسخ الشارح سقطا
فلترجع نسخة صحيحة (قوله والمعتمد منع ذلك) أي الاحتمال الثاني الذي أبداه الشيخ وهو الجالس مع الامام ولا يحتمل كلام
الشارح غيره خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وكيف يستقيم ما فهموا الشارح ولفرق بينه وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي

(قوله وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير) لا يقال العلة منتفية في حق الصغير لا بانقول التفاؤل بزيادة الراحة له بعد
فنزل ما انتفى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة (قوله أي يحرم ذلك) أي ولو خالفوا وفعلا واجب الكشف ما لم يدفن الميت
منهما (قوله ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا) ظاهره انه لا يكره وان أوههم الكراهة عبارة الزركشي في اعداد القبر اه سم
على جملة وأراد بما نقله عن الزركشي قوله بعد قال في شرح الروض قال أي الزركشي ١٦٧ ولو أعد له قبرا يدفن فيه

فينبغي ان لا يكره لانه
للاعتبار بخلاف الكفن
قال العبادي ولا يصير
أحق به من ادم حيا وواقفه
ابن يونس اه أي فلغيره
ان يسبقه الى الدفن فيه
ولا أجرة عليه له لاجل
حضره مر اه (قوله لئلا
يحاسب على اتخاذ) أي
لا على اكتسابه والا فكل
ماله مطلقا يحاسب على
اكتسابه اه سم على جملة
(قوله والاوجه الوجوب
في المبنى) هو قوله قصيته
بناء القاضي حسين ذلك
وقوله كالمنى عليه هو قوله
على ما لو قال انض ديني
(قوله اذ ليس فيها مخالفة)
يؤخذ منه ان تحل وجوب
التكفين فيما أعد لنفسه
ان يقول بعد اعداده
كفوني في هذا أو نحو ذلك
امام اعده باللفظ يدل

شيء معقود وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير (ولا بابس المحرم الد كرمحيطا) ولا ما في
معناه مما يحرم على المحرم لبسه (ولا يستر رأسه ولا وجهه المحرمة) ولا كفاهها بقفازين أي يحرم
ذلك ابقاء لاثرا للاحرام وتقدم ان محله فيما قبل التحلل الاول ولا يندب ان يعد لنفسه كفنا
يحاسب على اتخاذ الا ان يكون من جهة حل أو اثر ذي صلاح فحسن اعداده لكن لا يجب
تسكينه فيه كما اقتضاه كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل للوارث ابداله لكن قضية بناء
القاضي حسين ذلك على ما لو قال انض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الرافي يومئ اليه
قال الزركشي والمنجى الاول لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا توزع الثياب الملتصقة
بالدم عن الشهيد وكفنه في غيرها جازم ان فيها اثر العبادة الشاهدة له بالشهادة بهذا أولى اه
ولا وجه الوجوب في المبنى كالمنى عليه وان انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما وبين ثياب
الشهيد واضح اذ ليس فيه مخالفة أمر المورث بخلافه فيهما ثم شرع في كيفية حل الميت وليس
في حمله دناءة ولا سقوط مرواة بل هو بر واکرام للميت ففعله بعض الصحابة والتابعين فقال
(وحمل الجنازة بين العمودين أفضل من التبريع في الاصح) لحمل سعد بن أبي رقاد بعد الرحن
ابن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ واهل الشامي في الام الاول بسند صحيح
والثاني بسند ضعيف ومقابل الاصح التبريع أفضل لانه أصون للميت بل حكي وجوبه لان
مادونه ازراه بالميت هذا ان أراد لاقتصار على أحدهما والافضل الجمع بينهما بان يحمل تارة بهيئة
الحمل بين العمودين وتارة بهيئة التبريع ثم بين جملة ما بين العمودين بقوله (وهو) أي الحمل بينهما
(ان يضع الخشبين المتقدمين) أي العمودين (على عاتقه) وهو ما بين المنكبين والعنق وهو
مذكور وقيل مؤنث (ورأسه بينهما ويحمل) الخشبين (المؤخرتين رجلا) أحدهما من الجانب
الايمن والاخر من الايسر وانما تأخر اثنان ولم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه
للميت فلا ينظر الى ما بين قدميه وان وضع الميت على رأسه خرج عن حمله بين العمودين وأدى
الى ارتفاع مؤخرة النعش وتنكس الميت على رأسه فلو عجز عن الحمل اعانه اثنان بالعمودين
وبأحذ اثنان بالمؤخرتين في حائتي العجز وعدمه فحاملوه عند فقد العجز ثلاثة ومع وجوده خمسة

على طلب التكفين فيه كان استحسّن نفسه ثوبا وأدخره ودلت القرينة على انه قصد ان يكون كفنا له فلا يجب التكفين فيه
نعم الاولى ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على جملة بعد مثل ما ذكر مانصه قد يوجه ظاهر العبارة بان ادخاره بقصد
هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتامل (قوله فقد فعله) وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره للنساء ان يحنس
منه فتنة أي منهن أو علمهن والاحرام كما هو قياس نظائره اه حج (قوله وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد) المتبادر من هذا انه
صلى الله عليه وسلم باثر حمله ويجوز أنه أمر به حمله كذلك فنسب اليه وعلى الاول فله الشارح انما لم يستدل به على ان حمل
الجنازة لا دناءة فيه الخ لانه صلى الله عليه وسلم قد يفعل المكروه لبيان الجواز ويكون واجبا في حقه لكونه مشرعا بخلاف
الصحابة (قوله وهو مذكر) هذا على خلاف القاعدة ان ما تمده في الانسان مؤنث

الخ (قوله يصير اللازم له مراعاة ترتيب صلاة امامه) أنظر هل ينقلب هذا الاعتدال قياما ويترتب عليه انه يقرأ فيه ولو فارق

(قوله كما فعل بعبيد الله بن عمر لمدانته) أي سمعه (قوله ثم يتقدم بين يديها) وانما طلب هذا دون مجيئه من خلفها لان ما ذكر أقرب لكونه امام الجنائز وان شق عليه ذلك فائدة يستل أبو علي النجاد عن وقوف الجنائز ورجوعها فقال يحتمل متى كثرت الملائكة بين يديها رجعت أو وقفت ومتى كثرت خلفها أسرعت ويحتمل ان يكون للوم النفس للجسد ولوم الجسد للنفس يختلف حالها تارة تقدم وتارة تؤخر ويحتمل ان يكون بقاؤها في حال رجوعها اليتم أجل بقاها في الدنيا واستل عن خفة الجنائز وثقلها فقال اذا خفت فصاحبها شهيد لان الشهيد حي والحي أخف من الميت قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الآية ذكره أبو الحسين في طبقاته في ترجمة عمر أبي حفص البرمكي ويؤيد ذلك ما قاله الشافعي في غزوة أحد في قتل أبي جابر حيث قال وقتل أبو جابر واسمه عبيد الله ١٦٨ بن عمرو بن حرام بالرافل ابنه جابر كان أبي أول قبيل قتل من المسلمين قتله سفيان

ابن عبيد شمس وقد جعلته
أخته هند هو وزوجها
عمرو بن الجوح وابنها خلاد
على بعير ورجعت بهم
الى المدينة فلقبتها عائشة
وقالت لها من هؤلاء
فالت أخي وابني خلاد
وزوجي عمرو بن الجوح
قالت فابن تذهيبين بهم
قالت الى المدينة أقبرهم
فما ثم زجرت بعيرها فبرك
فقالت لها عائشة لما عليه
أي برك لتقل ما عليه قالت
ما ذلك به فانه لما حل
ما يحمل بعيران ولكن
أراه لغير ذلك وزجرت ثانيا
فقام وبرك فوجهته راجعة
الى أحد فأسرع ورجعت

فان عجز وافسبعة أو أكثر بحسب الحاجة كما هو قضية كلامهم ثم بين حملها على هيئة التبريع فقال (والتبريع ان يتقدم رجلان) يضع أحدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والاخر عكسه (ويتأخر آخران) يحمله لان كذلك فيكون الحاملون أربعة ولهذا سميت هذه الكيفية بالتبريع فان عجز الاربعة عنها حملها ستة أو ثمانية وما زاد على الاربعة يحمل من جوانب السرير أو يزاد عمدة معترضة تحت الجنائز كما فعل بعبيد الله بن عمر لمدانته واما الصغير فان حمله واحد جاز لعدم الازراء فيه ومن أراد التبرك بحملها بمشقة الجل بين العمودين بدأ بحمل المقدم على كتفه ثم بالعمود الايسر المؤخر ثم يتقدم بين يديها فيأخذ الايمن المؤخر أو يحمله بالهيئتتين اتي فيما يظهر عما أتى به في الاولى ويحمل المقدم على كتفه مقدما ومؤخرا كما يحسنه السبكي لكنه جعل حمل المقدم على كتفه مؤخرا وايسر بقيد بل الاولى تقدمه (و) يسن (المتى) للشيع لمساويكره له الركوب في ذهابه معها لانه صلى الله عليه وسلم رأى ناسا ركبا في جنازة فقال الاتسعيون ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب هذا ان لم يكن له عذر فان كان به كمرض فلا ولا كراهة في الركوب في العمود كما سيأتي ويسن كونه (امامها) للتابع ولانه شافع وحق الشافع التقدم واما خبر امشوا خلف الجنائز فضعيف وشمل ذلك ما لو كان راكبا كما في الروضة والمجموع ونقله فيه عن الشافعي والاصحاب خلافا لما ذكره الراعي في شرح المسند تبعا للخطابي ولو مشى خلفها حصل له فضيلة أصل المتابعة دون كمالها ولو تقدم الى المقبرة لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء قام حتى توضع الجنائز وان شاء قعد (و) يسن كونه (بقريها) بحيث لو التفت رآها

الى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال ان الجل ما مورهل قال عمرو شيأ قالت انه لما توجه الى أحد هو قال اللهم لا تردني الى أهلي وارزقني الشهادة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلذلك الجل لا يمضي ان فيكم معشر الانصار من لواقم على الله لا يره منهم عمرو بن الجوح ولقد رأيته يطأ بعرجته في الجنة اه ملخصا ولعل السر في عدم سير الجل الى المدينة الذي أشار اليه بقوله فلذلك الجل لا يمضي ان شهداء أحد تزل الامر بدفنتهم ثمة ولذلك لما أراد اهل القتلى أخذهم الى المدينة أمر صلى الله عليه وسلم مناديه فنادى ردوا لقتلى الى مضاجعهم (قوله ويحمل المقدم) بان يجعل العمود الايمن من المقدم على عاتقه الايسر مرة والعمود الثاني من المقدم أيضا مرة على عاتقه الايمن مرة ويقدم أي - ما شاء ولكن الاولى تقديم اليمن واذا أراد جل الثاني تقدم بين يديها ثم أحذره (قوله ان ملائكة الله) هو بكسر الهمزة جواب سؤال تقديره كيف لا يسفي فقال ان الخ (قوله ويسن كونه امامها) أي ولو كان بعيدا ولو مشى خلفها كان قريبا منها فيما يظهر وبقي ما لو تعارض عليه الركوب امامها مع القرب والمشي امامها مع البعد هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظروا الاقرب الثاني لو ردد النهي عن الركوب وقال الشيخ عميرة لو تعارضت هذه الصفات فانظر ما ذارعي اه والاقرب مراعاة الامام وان بسد (قوله بحيث لو التفت رآها) زاد حج رؤية كاملة وضابطه ان لا يبعد عنها بما يقطع عرفا نسبتها اليها اه

(قوله زيد في الاسراع) أي وجوباً (قوله استحب القيام لها) أي كبيراً كان الميت أو صغيراً ومعلوم أن الكلام في الميت المسلم لأن المقصود منه التعظيم للميت (قوله على ما صرح به المتولي) قال في شرح الروض والذي قاله المتولي هو المختار وقد صحت الأحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في العمود شي إلا حديث علي رضي الله عنه وليس صريحاً في النسخ (قوله بان الامر بالقيام فيها منسوخ) أي فيكون مكروهاً (قوله ان كانت أهلاً لذلك) أي فإذا كانت غير أهل فهل يذكرها بما هي أهل له أو لا يذكر شيئاً نظراً إلى ان الستر مطلوب أو يباح له ان يثني عليها شراً كما هو مقتضى الحديث من يجنازه فائى عليها خيراً فقال وجبت ومن يجنازه فائى عليها شراً فقال وجبت ولم ينههم عن ذلك فيه نظراً والأقرب الثاني أخذاً بما يأتي من أن الغاسل لو رأى ما يكره من الميت يكرهه (قوله وان يقول سبحان الحى الذى لا يموت) ظاهره ولو جنازه كافر (قوله وصدق الله ورسوله) ظاهره انه يقول ذلك مرة واحدة ولو قيل بتكريره ثلاثاً لم يكن بعيداً ١٦٩

(قوله وهي من خصائص هذه الامة) تنبيه على هل شرعت صلاة الجنازة بركة أو لم تشرع الا بالمدينة لم أرى ذلك تصريحاً وظاهر حديث انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لها بشهر كما قاله ابن اسحق وغيره وما في الإصابة عن الواقدي وأقره ان الصلاة على الجنازة لم تكن شرعت يوم موت خديجة وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح انها لم تشرع بركة بل بالمدينة اهـ حج وانما قال وظاهر حديث انه الخ لاحتمال انها شرعت بركة بعد موت خديجة وقبل

فهو (أفضل) من بعد هاهنا فلا يراهالكثرة الماشين معها (ويسرع بها) استحباباً بان يذهب بها فوق المشى المعتاد ودون الخجب لئلا ينقطع الضعفاء فان خيف تغيره بالتأني زيد في الاسراع نظراً لسرعه بالجنائز فان تلك صالحة تغيره تقدمونها اليه وان ذلك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم هذا (ان لم يخف تغيره) أي الميت بالاسراع والا يتأني به ولو مرت عليه جنازة استحب القيام لها على ما صرح به المتولي واختاره المصنف في شرحي المذهب ومسلم وخزم ابن المقرئ بكرأهته واجاب الشافعي والجمهور عن الأحاديث بان الامر بالقيام فيها منسوخ وفي المجموع عن البندجي انه يسن لمن مرت به جنازة ان يدعو لها ويثني عليها ان كانت أهلاً لذلك وان يقول سبحان الحى الذى لا يموت أو سبحان الملك القدوس اهـ وروى الطبراني ان ابن عمر كان اذا رأى جنازة قال هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً ثم اسند أيضاً عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رأى جنازة فقال الله أكبر صدق الله ورسوله هذا ما وعدنا الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً كتب له عشرون حسنة

(فصل في الصلاة على الميت المسلم غير الشهيد) وهي من خصائص هذه الامة كالإبصار بالثلث كما قاله الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة آدم عليه السلام والصلاة عليه وقولهم يا بني آدم هذه سنتكم في موتاكم لجواز جل الأول على ان الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية والثاني على أصل الفعل (لصلاته أركان) سبعة (أحدها النية) كبقية الصلوات وتقدم الكلام عليها في صفة الصلاة (ووقتها) هنا (كغيرها) أي كوقت نية غيرها من الصلوات في وجوب قرن النية بتكبيره الاحرام (وتكفي) فيها (نية) مطلق (الفرض) وان لم يقل كفاية كما تكفي نية الفرض في إحدى الخمس وان لم يقيد بها بالعين وعلم من كلامه تعيين نية الفرضية كما في الصلوات الخمس ولو في صلاة امرأة مع رجال ولا تشترط الاضافة الى الله تعالى أخذاً بما مر نعم تسنن وقياسه ندب قوله مسـ مقبلاً

٢٢ نهاية في الهجرة (قوله والثاني على أصل الفعل) أي وهو يحصل بالدعاء والثاني هو قوله وقولهم يا بني آدم الخ والاول هو قوله ما ورد من تغسيل الملائكة آدم الخ (قوله من الصلوات) أي المفروضة فلا يرد ان مطلق الصلوات يشمل النفل المطلق ويكفي فيه مطلق القصد للفعل كذا قيل وهو انما يأتي لو قال المصنف ونيته كغيرها وأما حيث قال ووقتها كوقت غيرها اعتبر التعميم فان وقت النية في جميع الصلوات عند تكبيرة الاحرام نعم قوله قبل كبقية الصلوات شامل للنفل لكن قوله ويكفي فيها نية مطلق الفرض قرينة على ان المشبه به الفرائض (قوله وتكفي فيها نية مطلق الفرض) يذني كفاية نية فرض الكفاية وان عرض تعيينها لانه عارض مر اهـ سم على بركة (قوله ولو في صلاة امرأة) مع رجال أو صبي على الخلاف السابق فيه شرح عبـ الحج اهـ سم عليه والراجح من الخلاف عند الشارح عدم الوجوب على الصبي وقد يفرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب بان صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكافين مع وجودهم

فيه الامام بعد يجب عليه إعادة الر كوع لا لغائه أو يبق على حكمه من الاعتدال فيترتب عليه ضدا ما ذكر ظاهر تعبير الشارح بترتيب صلاة الامام يشعر بالاول وظاهر استشهاده الشيخ به لما اختاره يشعر بالثاني فليراجع (قوله ونبه الاذرعى وغيره بانه) الباء فيه بمعنى على بواب صلاة الخوف (قوله وقد جاءت في السنة على ستة عشر نوها اختار الشافعى الخ) عبارة شرح المنهج هي أنواع أربعة ذكر الشافعى رابعها وحاها القرآن واختار بقيتها من ستة عشر نوها كورة في الاخبار وبعضها في القرآن انتهت ومثلها في التختة وقوله ذكر الشافعى رابعها أى اضافها في الذكر لما اختاره مما نقل عن فعله صلى الله عليه وسلم

فيجوز ان ينزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وان قال لا تجب في المكتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النقلية فيها لم تسترط نية الفرضية بخلاف صلته على الجنابة فانها لما سقطت الفرض عن غيره قويت مشايها للفرض لكن قال سم على بهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء أمره بهابل وضربه عليها وينبغي ان يجب عليهن أمره بنية الفرضية وان لم تسترط نية الفرضية في المكتوبات الخمس مراه وهو ظاهر في انه اذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي انه اذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع (قوله ولا يتصور هناية أداء وضده) أى لو نوى الأداء أو القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو أطاق أو نوى المعنى ١٧٠ اللغوى فلا تبطل (قوله وقد يقال الخ) سبقه اليه ج (قوله وقيل يشترط نية

ولا يتصور هناية أداء وضده قيل ولا نية عدد وقد يقال ما المانع من ندب نية عدد التكبيرات لما يأتى انها بمثابة الركعات (وقيل تسترط نية فرض كفاية) تعرضا لكال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) الحاضر ولا معرفته كفى المحرر بل يكفي قصد من صلى عليه الامام اكتفاء بنوع تميزا لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل واسمعيل الحضرى وعزى الى البسيط ووجهه الاصحى بانه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الارض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذى يصلى عليه منهم نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفى كالحاضر (فان عين) الميت الحاضر أو الغائب كان صلى على زيد أو على الكبير أو الذ كرم أولاده (وأخطأ) فبان عمر أو الصغير أو الاتى (بطلت) أى لم تنه قد صلته هذا ان لم يشر فان أشار اليه صحت كما مر نظيره تغليب الإشارة وان حضر موتى نواهم) أو نوى الصلاة عليهم وان لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد انهم عشرة فبانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل

فرض كفاية) قال ج ليميز عن فرض العين ويرد بانه يكفي مميزاتهما اختلاف معنى الفرضية فهما والمراد ان الفرض المضاف لليت معناه فرض الكفاية والمضاف لاحدى الماوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوع للعينين بوضعين والاتقاط متى أطلقت أو لوحظت جلت على معناها

الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعينى في غيرها وبهذا يجب عما أورده سم هنا (قوله بقلبه) أى عليه لا باسمه ونسبه (قوله الاصحى) قال فى اللب هو بفتح الهمزة وفتح الباء وسكون الصاد المهملة بينهما آخره مهملة الى أصبح قبيلة من يعرب بن قحطان (قوله ولا بد من تعيين الذى يصلى عليه) أى بقلبه كما ذكره الشارح (قوله أو الصغير أو الاتى) قضيته انه لو عين ذكر أو امرأة فبان خنثى عدم البطالان ويوجه بانالم يتحقق المانع ويفرق بينه وبين ما لو اقتدى بامام يظنه رجلا فبان خنثى حيث يجب القضاء بانه ثم ربط صلته بمن لا تصلح صلته للربط وهما نوى على من تصح الصلاة عليه وتماها باسم محتمل فلم يتحقق الخطا فيه وأما لو عين خنثى فبان ذكر أو امرأة فالاقرب عدم الصحة لما بينة الاتى أو الذ كرم لصفة الخنثوية ويحتمل الصحة كما لو قال على هذا الرجل فبان خنثى بالاولى (قوله فان أشار) أى بقلبه (قوله كما مر نظيره) أى في صلاة الجماعة (قوله فلو صلى على بعضهم) ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثالث أو الرابع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) يتجه ان محله ما لم يلاحظ الأشخاص اه سم على ج أى ولا فرق في ذلك بين ان يعيدها عليهم دفعة واحدة أو على كل واحد بانفراده ولا يضر ترده في النية للضرورة (قوله لان فيهم من لم يصل عليه) قضيته انه لو قال في الاعادة نويت الصلاة على من لم أصل عليه لم تصح صلته وهو ظاهر وقد يشعر قوله لان فيهم الخ بخلافه وجعله الدميرى احتمالا حيث قال بعدم مثل قول الشارح على الجميع قال ويحتمل ان يعيدها على الحادى عشر وان لم يعينه فيقول نويت الصلاة على من لم أصل عليه أولا اه ويؤيد الاول قول الشارح قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه الخ

(قوله فالأظهر الصحة) وبقي ما لو قال نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه لم ينو الصلاة عليها فقد جمع في نيته بين من تصح صلاته ومن لا تصح وهو معذور فيه وبمحتمل وهو الظاهر الصحة كن نوى على عشرة من الرجال فبانوا تسعة وذكر نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالاحال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت) أي فيهما (قوله تركت) أي وجوبها ولو نوى الصلاة عليها عامدا عالما بطلت صلاته اه سم على حج (قوله كما مر في صفة الأئمة) ذكره تميم لما يتعلق بالنية وقياس ما مر أنه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة في تكبيره على ما مر بان يقصد إيقاع تكبيره بعد تكبير الإمام لاجله بعد انتظار كثير (قوله ولا يقدح اختلاف نيتهما) هو بمنزلة قوله وان صلى المأموم على غير من صلى عليه الإمام (قوله صلى على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولم يبين صاحب هذا القبر وتقدم في التنبيه السابق عن حج أنه صلى على قبر البراء بن معرور فيحتمل أنه هذا ويحتمل غيره (قوله فان خمس) قال حج مثلا (قوله ولو نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أولا ولو قيل بالضرر في الأول لم يكن بعيدا قياسا على ما تقدم في الصلاة من أن ذلك انما يعتق في حق العاوي وفي سم على حج لو زاد على الأربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأعتقاد جميع أفعال الصلاة فروضا وقد يفرق أي فيقال هنا بالبطلان مطلقا بان تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضا بخلاف الزائد على الأربع هنا فإنه غير مطلوب رأسا وقد يؤيد الأول قول الشارح وإن نوى بتكبيره الركنية بل إن أراد بنوى اعتقاد كانت هي المسئلة (قوله بما زاد على الخمس) ١٧١ أي ولو أكثر جداول تكره الزيادة

عليها للخلاف في البطلان بها وحيث زاد فالأولى له الدعاء ما لم يسلم لبقائه حكما في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ الفاتحة في الأولى اجزائه حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على حج صرح بما استظهرناه بفرع محمدي لو زاد الإمام وكان المأموم مسبوقا فاق بالاذكار

عليه وهو غير معين قال وإن اعتقد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صحت على الميت إن جهل الحال والأفلا كس صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم بالإمام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم صلى على الثانية لأنه لم ينوها أولا قاله في المجموع ويجب على المأموم نية الاقتداء أو الجماعة بالإمام كما مر في صفة الأئمة ولا يقدح اختلاف نيتهما كما سياتي (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) لما رواه الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فان خمس) ولو عمدا (لم تبطل) صلاته (في الأصح) للاتباع رواه مسلم ولا نهال تخل بالصلاة ولو نوى بتكبيره الركنية خلا فالجمع متأخرين ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الرواية عدم البطلان بما زاد على الخمس أيضا وهو كذلك لكن الأربع أولى لتقرر الأمر عليها من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ونسبته التكبير بالركعة فيما يأتي

الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدرك الإمام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا لليت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة أو جهل ذلك ويفرق بينهما وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الزائدة للمسبوق إذا أدرك القراءة فيها وكان جاهلا بخلاف ما إذا كان عالما بزيادتها بان هذه الزيادة هنا جائزة للإمام مع علمه ونعمده بخلافها هناك أو بتقيد الجواز هنا بالجهل كما هو الحال فيه نظر فليحذر رومال مر الأول فليحذر راه سم على منهج (أقول) وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الأربع إذ كره حضة للإمام فالمسبوق في الحقيقة انما أتى تكبيراته كلها بعد الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس أنه هنا كذلك بفرع محمدي موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الأولى بناء على أجزاء الفاتحة بعد غير الأولى أولا قال مر لا يجوز بل تعينت عليه بالسرع فتعين عليه الاتيان بها فان تخلف لنحو بطلت قراءتها تخلف وقراءها لم يشرع الإمام في التكبير الثالثة اه فان كان عن نقل فسلم والافقيه نظر ظاهر فليحذر وليراجع سم على منهج والأقرب الميل إلى النظر (قوله وهو كذلك) ظاهره وان والى بين التكبيرات وعبارة سم على منهج فرع زاد على الأربع وإلى رفع يديه معها متواليها هل تبطل صلاته بتوالي رفع اليدين أولا لان الرفع مطلوب هنا في الجملة سمعنا أن بعض المشايخ أفتى بالبطلان وهو متجه لان هذا الرفع غير مطلوب وتوالي مثله يبطله ثم وافق عليه مر اه (أقول) وقياس ما تقدم في الأفعال من أنه لو احتاج إلى ضربات أو تصفيق وزاد على المحتاج إليه واحدة من الضربات

في الاخبار أي وان لم يكن فعله وقوله وبعضها في القرآن يعني صلاة ذات الرقاع المذكورة في قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية والظاهر ان معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة أنه قصر كلامه عليها وبين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها لابطالانه عنده لأنه صح به الحديث بل لقلة ما فيها من المبطلات ولا غنائها عن الباقيات ويجوز أن تكون أحاديثهم نقل للشافعي اذ ذلك من طرق صحيحة فكم من أحاديث لم تستقر صحتها الا بعد عصر الشافعي والاحاديث اذ ذلك

لو والى هنا بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيها البطلان هنا أيضا لان رفع كل يدي في المرة الخامسة بعد مرة وجهما حصلت الموالاة بين أربعة أفعال (قوله بطلت كما ذكره الاذري) أي ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ولعل وجه البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية (قوله لم يتابعه المأموم) شامل للمسبوق اه سم على بهجة (أقول أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن بقية ما عليه لان حسبان ما عليه محله بعد سلام الامام ومازاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه) قوله ١٧٢ لاتسن له متابعته أي بل تكرهه خوفا من خلاف من أبطل بها (قوله بل

يسلم) أي بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في اثناء القدوة فتبطل كالسلام قبل تمام الصلاة مر اه سم على بهجة (قوله الثالث السلام) أقول اغناؤه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لليت مع انه بعد ما لانه لما كان وقوعه بعد التكبيرات الرابع ناسب ان يعده عقب ذكرها وان كان غيره متقدما عليه (قوله وتعدده) أي فان اقتصر على واحدة أتى بها من جهة

محله بقربة المقام في المتابعة حفظا على تأ كدها نعم لو زاد على الرابع عدم اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره الاذري فان كان ساهيا أو جاهلا لم تبطل جزا ولا مدخل لسجود السجود فيها ومقابل لاصح تبطل كزيادة ركعة أو ركن في سائر الصلوات (ولو خمس) أي كبر (امامه) في صلاته خمس تكبيرات وقتلا لا تبطل (لم يتابعه) المأموم (في الاصح) أي لاتسن له متابعته في الزائد لعدم سنده للامام (بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه) وهو أفضل لنا كدالمتابعة ومقابل الاصح يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقه وما قررته بكلامه من عدم سنية المتابعة وانما لا تبطل بمتابعته هو المعتمد والقول بخلافه ممنوع (الثالث) من الاركان (السلام) بعد تمام تكبيراتها وقدمه ذكر امع تأخره رتبة افتقارها لاصحاب في تقديمهم ما يقل عليه الكلام تقريرا على الافهام وهو فيها (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كيفية وتعدده ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك خلافا لما استحبوا انه يلة في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر (الرابع) من الاركان (قراءة الفاتحة) فبدلها فالوقوف بقدرها لما مر في معجم الخبر البخاري ان ابن عباس قرأها في صلاة الجنائز وقال لتعلموا انها سنة وفي رواية قرأها في صلاة الجنائز فقال انما جهرت لتعلموا انها سنة ولعموم خبر لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب (بعد) التكبيرة (الاولى) لخبر أبي امامة الانصاري السنة في صلاة الجنائز ان يقرأ في التكبيرة الاولى بام القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثا

يمينه (قوله ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركاته) أي ولو على القبر أو على غائب (قوله الرابع والتسليم قراءة الفاتحة) لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير الامام بعدها فينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنائز ولا ينبغي تكرير الفاتحة وقراءة غيرها من القرآن ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها ينبغي اشتغاله بالدعاء وكذا تكرير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنائز وفاقا لمر اه سم على بهجة ونقل بالدرس عن الايباب لمج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام سن له قراءة السورة لانها أولى من وقوفه ساكتا اه وفيه وقفة والا قرب ما قاله سم وقول سم فينبغي ان يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزئ عما يقال بعدها ولا يقال ان ما أتى به من الدعاء ليس في محله لما يأتي من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وان كثر (قوله فبدلها) أي من القرآن ثم الذكر (قوله فالوقوف بقدرها) قال سم على مع انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء لليت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدله قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه تطرأ المنجى الجريان اه والمراد بالدعاء المجوز عنه ما يصدق عليه اسم الدعاء ومنه اللهم اغفر له أو ارحمه فحيث قدور على ذلك أتى به (قوله وقال لتعلموا انها سنة) أي طريقة شرعية وهي واجبة

انما كانت تتلقى من أفواه الرواة لا من الكتب ومن ثم قال رضى الله عنه اذا صح الحديث فهو مذهبي خشيعة أن تستقر حجة حديث على خلاف حكم ذهب اليه والامام أحمد وهو متأخر عن الشافعي يقول لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً اهـ مع ان الامام أحمد صاحب الداع الاطول في علم الحديث كما يعلم ذلك من له أدنى ممارسة بذلك العلم وبذلك يسقط قول به ضمهم ان

(قوله قلت تجزئ الفاتحة) يؤخذ من هـ اذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهى ان شافعياً قد دى بمالكى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى فلما سلم اخبره مالكى بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غاية أمر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضى البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم انفـ هـ بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر (قوله بعد غير الاولى) محل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الاولى والافتتحين على ما مر لسـ عن مـ في قوله فرع موافق في الجنائزة الخ (قوله والثالثة والرابعة) قال شيخنا الشهاب بر انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينهما وبين واجب التكبيرة المنقول اليها أم لا اهـ (أقول) الظاهر انه لا يجب كما فهمه ما مر اهـ سم على منهج وسيأتى ذلك في قوله وترك الترتيب بـ فرع هـ قـ آية سجدة في صلاة الجنائزة وسجد الوجه البطلان للصلاة ان كان عامداً عالماً لانه وجود غير مشروع فزيادته مبطله مـ فرع هـ لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغسله صح غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه ١٧٣ كالحى السلس وهو نصح صلاته

فكذا الصلاة عليه مـ

اهـ سم على منهج وقول

سم أقول الظاهر انه

لا يجب أى واذا لم يجب

فله ان يأتي بها قبل الصلاة

على النبي صلى الله عليه

وسلم من الاو بعددها

بتمامها لا أنه يأتي ببعضها

قبل وبعضها بعد فيما

يظهر لا شرط الموالاة

فيها وقوله كالحى السلس -

قضية التشبيه بالسلس

والتسليم عند الاخيرة (قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) من الثانية والثالثة والرابعة وقول الروضة وأصلها بعددها أو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافاً لمن فهم تخالفهما (والله أعلم) وهذا ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتقد وان صح المصنف في تبيانه تبعاً لظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم وان قال ابن العبادان محله في غير المأموم أما المأموم الموافق فوجب عليه موافقة الامام فيما يأتي به لان كل تكبيرة كركعة ويترتب على ما جرى عليه المصنف هنا لزوم خلو الاولى عن ذكر والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى لعدم وروده (الخامس) من الاركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما رواه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنائزة من السنة (بعد) التكبيرة (الثانية) لفعل السلف والخلف ولقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يصل على فيها ولانه أرجى لا جابة الدعاء (والصحيح ان الصلاة على الآل لا تجب) فيها كغيرها

وجوب حشو محل الدم بنحو قطنه وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو آخر لا لمصلحة الصلاة وجب إعادة

ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كما في تأخير السلس لا جابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله أما المأموم) من مقول

الامام (قوله وترك الترتيب) أى وذلك لا يضر (قوله ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة) أى ولا تجزئه (قوله لعدم وروده)

قد يشكل بجواز قراءة الفاتحة بعد غير الاولى مع عدم وروده عن الشارع الا أن يقل لم يرد عن الشارع منها في غير الاولى

بل مقتضى قول ابن عباس انها سنة شمولها لكل من التكبيرات الاربع حيث لم يبين لها محلا وعليه حديث أبي امامة يمكن

حمله على انها في الاولى أولى (قوله الخامس الصلاة) وأقلها اللهم صل على سيدنا محمد زاد حج ويندب السلام لكن عبارة سم

على شرح البهجة قوله وان يصل في عقب الثانية على الرسول ظاهره انه يقتصر على الصلاة ولا يضم اليها السلام ووجه ذلك

انه الوارد والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصار على الصلاة أفضل اهـ بحروفه ونقله شيخنا

العلامة الشوبرى على منهج عن الشارح ويوافقه ما تقدم عن المناوى من ان مجمل كراهة افراد الصلاة عن السلام في غير

الوارد بـ فرع هـ لو قصد ان لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لانه

بشروعه في الثالثة فحقق خلو التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشبهه ما لو ترك الفاتحة عمدا ثم ركع

(قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجزئ هنا ما يجزئ في الخطبة من الحاشى والمأخى

ونحوهما وصرح بذلك في العباب فقال وأقلها كما في التشهد اهـ

أحاديثها صحيحة لا عذر للشافعي فيه وأوجه سقوطه أنه لا يلزم من صحته في نفسه وأصولها إليه بطرق صحيحة ويحتمل أنه أطلعه

(قوله كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أي بأي صيغة من صيغته والمشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغي الاتيان بها (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين) هما الصلاة على النبي وعلى الآل (قوله السادس الدعاء لليت بخصوصه) وظاهره من الدعاء له بنحو لا ينحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وإن الطافل في ذلك كغيره لأنه وإن قطع له بالجنة فتريد مرتبة فيها بالدعاء كالأنبياء اهـ جـ في فائدة جـ قال في بسط الأنوار قلت لو أن شخصين ولدا معاً ملتصقين ومات أحدهما فإن أمكن فصله من الحي من غير ضرر يلحق الحي وجب فصله والأوجب أن يفعل بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الدفن إدماماً له وبنتظر سقوطه فإن سقط وجب دفن ماسقط وإن ماتا معاً وكانا ذكراً أو أنثى غسلهما ١٧٤ وكفناهما وأصلينا عليهما معاً ودفناهما هذا القول الظاهر ويحتمل أن يقال

يجب فصلهما ما إن أمكن وإن كانا ذكراً أو أنثى وأمكن فصلهما فالظاهر وجوبه وإن لم يمكن فعلنا ما أمكن فله ويراعى الذكورة في الاستقبال ونحوه والله أعلم اهـ أي وعليه فلو كان ظهراً أحدهما لصفاً يظهر الآخر أحرم أحدهما أولاً بالصلاة للقبلة فإذا أتم صلاته استدير من صلى القبلة وأحرم الآخر إليها وصلى (أقول) ومعلوم أن صلاة الحي صحيحة وإن حكمنا بنجاسة ما في جوف الميت كالوحيس

وأولى لبنائها على التخفيف لكنها تستحب كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لله كونه أولى كما في زيادة الروضة وما ذكر من تعيينها بعد الثانية وهو المتمدليس مبنياً على تعيين الفاتحة قبلها خلافاً للشارح ومقابل الصحيح أنها تجب وهو الخلف المار في التشهد الآخر (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بخصوصه بنحو اللهم ارحمه أو اللهم اغفر له خبر إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ولأنه المقصود الأعظم من الصلاة فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكون (بعد) التكبيرة (الثالثة) وقضية إطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن بلغ مجنوناً ودام إلى موته وهو الأوجه إذا جرى على الصلاة التعبد خلافاً للذري وعلم مما تقرر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا يجزئ في غيرها إلا خلاف قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك إلا مجرد الاتباع اهـ (السابع) من الأركان (القيام على المذهب إن قدر) عليه كغيرها من الفرائض والحاقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك لأن القيام هو المقوم لصورتها في عدمه محمولاً بورتها بالكيفية وشمل ذلك الصبي والمرأة إذا صلياً مع الرجال وهو الأوجه خلافاً للناشري فإن عجز صلى على حسب حاله (ويسن رفع يديه في التكبيرات) الأربع حذو منكبيه ووضعها بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وأسرار القراءة) للفاتحة ولولم لا كالثالثة المغرب يجامع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من أنه

الحي في مكان نجس وإذا فصل الميت بعد فينبغي أنه يجب على الحي قضاء ما صلاه لأنه تبين أنه صلى وهو يجهر حامل نجاسة في جوف الميت وهي وإن كانت بعد منها لا تعطى حكم الطاهر إلا مادام صاحبها حيًا ويحتمل عدم وجوب القضاء لتزيله منه مادام متصلاً بمنزلة الجزء وأمل هذا هو الأقرب (قوله إذا جرى على الصلاة) أي الغالب (قوله السابع القيام) أي ولو معادة ولعل حكمة تأخير القيام عن السلام وغيره من الأركان إنما كان مقارناً لجميع الأركان لا يتحقق إلا بعد جميع الأركان فكانه مؤخر عنها في الوجود فناسب تأخيرها في ذلك كبريخلافه في الصلوات الخمس فإنه لما كان ينتقل من القيام إلى الركوع ثم يعود إليه بعد السجود ذكره في محله الذي يقع فيه (قوله محمولاً بورتها) في نسخة محو الخ (قوله وهو الأوجه خلافاً للناشري) أي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي وعبارة العباب على ما نقله هم على جـ وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تقع نقلاً قال في شرحه وإنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياساً على ما لو صلى الظهر مثلاً ثم بلغ في وقتها ومع كونها انفلاً منها تجب فيها تامة الفرضية والقيام للقادر كما مر أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الأوجه كما مر والمراد بعدم الجواز في حق الصبي أن وليه يمنع منه كما يمنع من الخروج من المكتوبات (قوله ويسن رفع يديه في التكبيرات) أي وإن اقتدى عن لا يرى الرفع كالحنفى فيما يظهر لأن ما كان مسنوناً عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذا لو اقتدى به الحنفى للعلّة المذكورة أي ولو ترك الرفع كان خلاف الأولى على ما هو الأصل في ترك السنة إلا ما نصوا فيه على الكراهة وأما ترك الأسرار فقياس ما مر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الأسرار كراهته هنا

فها على قاذح فتأمل فهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حسنة كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قريش بلا طباق

(قوله بان خبر أبي امامة أصح منه) قد يقال هذا انما يحتاج اليه اذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على عدم استحباب الجهر ولكن قوله انما جهرت لتعلموا انهم اسنة أي مساوكة على سبيل الوجوب يدل على ان الجهر ليس سنة اذ لو كان كذلك لما احتاج للاعتداع عنه الا ان يقال يجوز انه انما قال ذلك دفعا لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنائز كما أشار اليه فيما نقله عن المجموع (قوله خلافا لابن العماد) تبعه حج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر أو غائب (قوله بفتح أولهما) لعله انما اقتصر عليه لكونه الافصح والافيجوز في الروح الضم كما قرئ به في قوله تعالى فروح وريحان وفي السعة الكسر وقد نظم ذلك العلامة الدفوشي فقال وسعة بالفتح في الاوزان * ١٧٥ والكسر محكي عن الصغاني (قوله

ما يحبه) هو بضم الياء
وكسر الحاء من أحب
ويجوز فتح الياء وكسر الحاء
من حب لغة في أحب (قوله
وقد جئتناك) هل ذلك
مخصوص بالامام كافي
القنوت وان غيره يقول
جئتناك شافعا أو هو عام
في الامام وغيره فيقول
المفرد بافظ الجمع فيه
نظروا الاقرب الثاني انما
للوارد ولانه ربما شاركه
في الصلاة عليه ملائكة
وفد يؤيد ذلك ما سياتي
في كلام الشارح من انه
حضر الذين صلوا عليه
صلى الله عليه وسلم فاذا هم
ثلاثون ألفا ومن الملائكة
سنتون ألفا لان مع كل
واحد ملكين (قوله وان
كان مسيئا ف تجاوز عنه)

يجوز بالقراءة أجيب عنه بان خبر أبي امامة أصح منه وقوله فيه انما جهرت لتعلموا انهم اسنة قال في المجموع يعني لتعلموا ان القراءة مأثور بها (وقيل بجهر لئلا) أي بالفاحة خاصة لانها صلاة ليل اما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيندب الاسرار بهما اتفاقا وانفقوا على جهره بالتكبير والسلام أي الامام أو المبلغ لا غيرهما تطير ما صر في الصلاة كما هو ظاهر فتقييد المصنف بالقراءة أي الفاتحة لاجل الخلاف (والاصح ندب التعمد) لكونه سنة للقراءة فاستحب كالتأمين ولقصره ويسر به قياسا على سائر الصلوات (دون الافتتاح) والسورة أطولهما والثاني نعم كالتأمين وشمل ذلك ما وصل على قبر أو غائب وهو كذلك كما افاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ابناها على التخفيف خلافا لابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره) المذكور في المحرر وغيره وتركه لشهرته وتتمته خرج من روح الدنيا وسعتها بفتح أولهما أي نسيم ريحها واتساعها ومحجوبه واحبائه فيها أي ما يحبه ومن يحبه الى ظلمة القبر وما هو لاقيه كان يشهد ان لا اله الا أنت وان محمد عبدك ورسولك وأنت اعلم به اللهم انه نزل بك أي هو ضيفك وأنت أكرم الا كرمين وضيف الكرام لا يضام وأنت خير منزول به وأصبح بقبر الى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئتناك راغبين اليك شفعا له اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه أي أعطه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسخ له في قبره وجاف الارض عن جنبيه واقه برحمتك الا من من عذابه حتى تبعه الى جنتك يا أرحم الراحمين جمع ذلك الشافعي رضي الله عنه من الاخبار واستحسنه الاصحاب وفي بعض نسخ الروضة ومحجوبها وكذا في المجموع والمشهور في محجوبه واحبائه الجبر ويجوز رفعه بجعل الواو للحال وروى مسلم عن عوف ابن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعت يقول اللهم اغفر له وارحمه وافقه عافه واكرم نزه ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد وثقه من الخطايا كما

ظاهره ولو كان الميت نبيا وهو ظاهر اتباعا لفظ الوارد وظاهره أيضا انه لا فرق بين نبينا وغيره هذا والذي يظهر ان الاولى ترك قوله ان كان محسنا الخ في حق الانبياء لما فيه من ايهام انهم قد يكونون مسيئين فيقتصر على غيره من الدعاء ويريد ان شاء على الوارد ما يليق بشأهم صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين وبقي ما لو ترك بعض الدعاء هل يكره أم لا فيه نظر والاقرب الثاني وبفرق بينه وبين القنوت بأن ذلك ورد تعليمه بخصوصه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما هنا فانه مجموع من ادعية مفارقة وورودها كذلك يقتضي عدم تعيين واحد منها (قوله جمع ذلك الشافعي) قال الشيخ عميرة يريد انه لم يرد في حديث واحد هكذا اه سم على منهج (قوله وافقه عافه) أي ما صدر منه (قوله وعافه) أي أعطه من النعم ما يصير به كالصحيح في الدنيا (قوله وأكرم نزه) أي أعظم ما يهيأ له في الآخرة من النعم وفي المختار النزل بوزن القفل ما يهيأ للتزيل والجمع الانزال والنزل أيضا الربع يقال طعام كثير النزل أو النزل بفتحين اه وفي المصباح والنزل بضمين طعام التزيل الذي يهيأ له وفي التزيل هذا نزلهم يوم الدين اه وعليه فيجوز في نزله السكون والضم وهو الاكثر

الارض علمارضى الله تعالى عنه وعنايه مما فتح الله به على اضعف عباده فتأمل (قوله ودعوى المزني نسخ آيتها وهي اذا كنت فيهم الخ) لا يخفى ان هذه الآية في خصوص نوع من جملة الانواع وبقيصة الانواع جاءت بها الاخبار ولا يلزم من نسخ الآية (قوله وزوجا خيرا من زوجته) قضيته ان يقال ذلك وان كان الميت أتى اه سم على بجهة وظاهر ان المراد بالابدال في الادل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذوات لقوله تعالى الحقنا بهم ذرياتهم ولخير الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا افضل من الحور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله ابدله زوجا خيرا من زوجته من لازوجه له يصدق بتقدير هاله ان لو كانت له وكذا في المزوجة اذا قيل انها الزوجها في الدنيا يراد بالابدال هاله من زوجها ما يعم ابدال الذوات وابدال الصفات اه وارادة ابدال الذوات مع فرض انها الزوجها في الدنيا فيه نظر وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح الخ بربه وهو ان المرأة لا تخز أزواجهاروته أم الدرداء له اوية ١٧٦ لما خطبها بعد موت أبي الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن مات وهي في عصمته ولم

ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وقه من قته القبر وعذاب النار قال عوف فتميت ان أكون انا الميت هذا ان كان الميت بالغاذ كرافان كان أتى عبر بالامة وأنت ما يعود اليها وان ذكر بقصد الشخص لم يضر وان كان خنثى قال الاسنوي المتجه التعبير بالملوك ونحوه قال فان لم يكن للميت اب بان كان ولد زنا فالقياس انه يقول فيسه وابن أمتك اه والقياس انه لو لم يعرف للميت ذكورة ولا أنوثة يعبر بالملوك ونحوه وانه لو صلى على جمع معايات في عيانه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوجيه المضاف واسم الاشارة صحت صلواته كما أتى به والدرجة الله تعالى اذ لا اختلال في صيغة الدعاء اما اسم الاشارة فلقول آمنة النخاعة انه قد يشار بما للواحد للجمع كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها • وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولما مر عن الفقهاء من جواز التذكير في الاثني وعكسه على ارادة الشخص واما لفظ العبد فلا نه مفرد مضاف لمعرفة فيم افراد من أشير اليه وأما الصغير فسيأتي ما يقال فيه (ويقدم عليه) استحبنا بأي على الدعاء المار (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذرياتنا اللهم من أحييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان) رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وزاد غير الترمذي لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وقدم هذا الثبوت لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء للميت بخلاف ذلك فان بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحرر والشرح الصغير ولم يتعرض له في الروضة والمجموع ولو جمع بين الثلاثة فظاهر ان الافضل تقديم الاخير وصدق قوله فيه وابدله زوجا خيرا من زوجته فيمن لازوجه له وفي المرأة اذا قلنا بانها

تتزوج بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم عند موته احتمل القول بانها تخبر وانما الثاني ولومات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم مات فهل هي للاول أو للثاني ظاهر الحديث انها الثانية وقضية المدك انها الاول وان الحديث محمول على ما اذا مات الاخر وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع لكنه ضعيف المرأة منا ربما يكون لها زوجان في الدنيا فموت ويموتان ويدخلان الجنة لا يهما هي قال لا حسنها خلقا كان عندها في الدنيا

اه حج بحروفه وهل مثل الزوجة السرية أم لا وهل للسيد تعلق بارفائه في الاخره أم لا راجعه (قوله مع وأنت ما يعود اليها) خرج بما يعود اليها الضمير في وأنت خير منزول به فانه راجع الى الله فلا يؤنثه ومن ثم قال حج وليحذر من تأنيث به في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعبد به اه وقديقال في قوله كفر نظرا لانه يمكن رجوعه الى الله على ارادة لذات والتأنيث فيه نظر للفظه فانه له ارادانه كفر لمن قصد أن معناه مؤنث حقيق وتعبد به وبقي ما لوقال وأنت خير منزول بهم هل يضر أو لا فيه نظر والاقرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان التقدير وأنت خير كرام منزول بهم أي خير الكرام الذين ينزل الضيوف عندهم وهو كونه تعالى وأنت خير الغافرين (قوله فالمتجه التعبير بالملوك) ومثله العبد على ارادة الشخص كما مر في الاثني (قوله انه قد يشار الخ) قضيته ان ذلك سائغ بلا تأويل بالمذكور أو نحوه لكن وقع في كلام غير واحد في مثله التأويل بالمذكور أو نحوه (قوله ويقدم عليه) قضيته انه لو اقتصر على هذا الثاني لم يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله وصغيرنا وكبيرنا) أي برفع الدرجات لان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله تقديم الاخير) هو قوله اللهم اغفر له وارحمه وأعف عنه وعافه وأكرم تله الخ (قوله وصدق قوله فيه) أي في الاخير

المذكورة بفرضه نسخ صلاة الخوف من أصلها مع ان مذهب المزني انما هو نسخ صلاة الخوف من أصلها وعبارة الروضة وقال المزني صلاة الخوف منسوخة ومذهبنا انها باقية وهي أربعة أنواع الخ (قوله من الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله الخ) الظاهر انه سقط من الكتابة لفظ الأنواع بعد من كما يدل عليه صنيعه فيما يأتي في بقية الأنواع أو ان من زائدة (قوله بعض

(قوله ما يعم الفعل الخ) فيه ان فرض الكلام انه لم يتزوج في الدنيا فليس ثم الا التقديرى وقوله وفي الثاني ما يعم الخ فيه أيضا ان الفرض انها حيث كانت مع زوجها في الآخرة فلا معنى لبدال الذات وعبارة سم على ج جوابا عما يقرب من هذا في كلام ج مانصه قوله براد ببدالها أي ببدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله ما يعم ابدال الذات أي كما اذا قلنا انها ليست لزوجها في الدنيا وقوله ابدال الصفات أي كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا (قوله وابدال الهيئته) أي الصفة (قوله ويقول استجابا) مثله في شرح الروض وهو يقتضي جواز الاقتصار على الدعاء الاول للطفل ويرد عليه ان الاول ليس فيه دعاء لليت بخصوصه بل لعموم المسلمين وهو غير كاف فعمل المراد انه يستحب ان ما يأتي به متعلقا بالميت وهو هذا الدعاء الثاني دون غيره فان لم يأت به وجب الدعاء له بخصوصه بأي دعاء اتفق أو يقال ان الطفل ١٧٧ مستثنى من قولهم يجب الدعاء

لتخصص الميت (قوله فرط لا بويه) قال الشيخ عميرة أي يقول ذلك ولو تأخر موته عن أبويه اه سم على منهج (قوله شبه تقديمه لهما الخ) مصدر مضاف لمفعوله أي تقديم الادعى له عليهما حيث طلب كونه سابقا وعبارة ج شبه تقديمه عليهما الخ وهي ظاهرة (قوله مذخرا) هو بالذال المعجمة قال في المصباح ذخرنه ذخرا من باب نفع والاسم الذخر بالضم اذا أعددت له لوقت الحاجة اليه وادخرنه على اقتعات مثله وهو مذخور وذخيرة

مع زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول ما يعم الفعل والتقديرى وفي الثاني ما يعم ابدال الذات وابدال الهيئته (ويقول) استجابا (في) الميت (الطفل) أو الطفلة والمراد بهما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) في كلامه (اللهم اجله) أي الميت بقسميه (فرط لا بويه) أي سابقا مهيا مصلحا في الآخرة (وسلفا وذخرا) بالذال المعجمة شبه تقدمه لهما بشئ نفيس يكون امامهما مذكرا الى رقت حاجتهما بشفاعتهما لهما كما صرح (وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أي واعظا والمراد به وما بعده غايته وهو الظفر بالمطوب من الخير ووثابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالعواقب وهذا قد انقطع بالموت (واعتبارا وشفيعا) وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما) لانه مناسب للعمال وزاد في المجموع والروضة كاصلها على هذا ولا تقتنهما بعده ولا تحرمهما أجره ويأتي فيه ما صرح من التذكير وضده ويشهد للدعاء لهما ما في خبر المغيرة والسقط يصلى عليه ويدي لوالديه بالماقية والرحمة فيكفي في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء لليت بخصوصه كما مر لثبوت هذا بالنص بخصوصه ثم لودعاه بخصوصه كفي فلو شك في بلوغه هل يدعو بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ أو يدعو له بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا قال الاسنوي وسواء فيما قالوه أمان في حياة أبويه أم بعدهما أم بينهما والظاهر في ولد الزنا ان يقول لأمه ويقتصر عليها فيما تقدم ولهذا قال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال وهذا أولى قال الاذرى فلو جهل اسلامهما فكالمسلمين بناء على الغالب والداراه والاحوط تعليقه على ايمانهم الا سيما في ناحية يكثر الكفار فيها ولو علم كفرهما كتبعية الصغير للسببى حرم ان يدعو

٢٣ نفيه في أيضا اه ويفهم من قوله وادخرنه على اقتعات انه يجوز فرائعه بالذال المهملة المشددة وهو الاكثر وبالذال المعجمة لان ما كان على وزن اقتعل وفاؤه ذال معجمة قلبت تاؤه دالا مهملة وقلب الذال المعجمة دالا مهملة وادغامها في الدال المهملة المبدلة من التاء وقلب الدال المبدلة من التاء ذالا مهملة وادغام الاولى فيها (قوله فسقط التنظير في ذلك) أي في قوله وعظة (قوله على قلوبهما) يأتي فيه ما تقدم من الجواب عن قول المصنف وعظة الخ ان كانا ميتين (قوله فيكفي في الطفل هذا الدعاء) خلافا لـ (قوله بالنص بخصوصه) أي على أن قوله اجله فرط الخ حيث كان معناه أي سابقا مهيا لمصلحتهما في الآخرة كان دعاءه بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك (قوله أو يدعو له بالمغفرة) هذا ظاهر حيث لم يرد الجمع بينهما (قوله والاحسن الجمع بينهما) أي فلم يأت بهذا الاحسن فينبغي ان يختار الدعاء له بالمغفرة لاحتمال بلوغه (قوله ويقتصر عليها فيما تقدم) لعله كما تقدم (قوله ولهذا قال الزركشي) أي ولو لم يكن يقتصر على الام في ولد الزنا (قوله وهذا أولى) من مر

كل صف بالمناوبة) هل معناه أنه في كل ركعة يجزئ من بعض هذا وبعض هذا معاً وأنه في ركعة يجزئ من بعض صف وفي أخرى (قوله لم يخف الحكم مما مر) أي من أنه يدعو للمسلم منهما ويعلق الدعاء على الإسلام فيمن شك فيه ثم مات تقرر ركعة فيما لو علم الإسلام الميت أو ظن فأوشك في إسلامه كالمالك الذي الصغار حيث شك في أن السابي لهم مسلم فيحكم بإسلامهم تبعاً له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل أن يصلي عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلي اهـ وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي ويعلق النية كما لو اختلط مسلم بكافر إلا أن يفرق بأن في مسألة الاختلاط تحققنا وجوب الصلاة وشكنا في عين من يصلي عليه بخلافه هنا فأنشكنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الآتي بعد قول المصنف الآتي ولو اختلط مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغير إلا أن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أي الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للدعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف ١٧٨ الأركان اهـ وهو تحكم غير مرضي بل ظاهر كلامهم إلحاقها بالثالثة أو تطويلها

لها بالمغفرة والشفاعة ونحوهما ولو علم إسلام أحدهما وكفر الآخر أوشك فيه ولو من والديه لم يخف الحكم مما مر بخلاف من ظن إسلامه ولو بقريضة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحباباً (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تحرمننا) بفتح المثناة الفوقية وضمها (أجره) أي أجر الصلاة عليه أو أجر مصيئته فإن المسلمين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تفتن بعده) أي بالابتلاء بالمعاصي وزاد في التنبيه تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده أن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو حشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة والقياس كما قال الأذري اقتضاه على الأركان (ولو تخلف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه) تكبيرة (أخرى) أوشع فيها (بطلت صلاته) إذا المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة إلا بالتكبيرات فيكون التخلف بها فاحشاً كالخلف بركعة وأنهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الإمام قال ابن العماد والحكم صحيح لأنه لم يشتغل عنها حتى أتى الإمام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتي بها بعد السلام وأيده في المهمات بأنه لا يجب فيها ذكر

عليها (وفائدة) سئل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الآية في الرابعة الجنائز هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس بها للنسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور على القبر وكونها كفارة لا ثم مرور عليه هل له أصل أيضاً أم لا فاجاب بقوله جميع ما ذكر فيه لأصل له بل ينبغي كراهة

قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكبره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل فليست عند المرور على القبر أن أراد المشي عليه فهو مكروه لا ثم فيه أو بجذائه فلا كراهة ولا ثم فاي ثم في المرور حتى يحتاج لرفعه اهـ فتاوى حج وقوله وكذلك قراءة الباقيات أي ذكر الآية المشتملة على قوله الباقيات وهي قوله المسال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذري) أي بل يجب ذلك أن غلب على ظنه تعبيره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر إمامه) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكن تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اهـ عميرة أن قول الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبر إمامه أخرى وإن ذلك لا يتحقق إلا بتمام الإمام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبيرة الثالثة فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه شيء (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الإمام الثانية عقب أحرار المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمن يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند أحراره تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ولو أدرك المسبوق زمن يسع نصف الفاتحة فقصد تأخيرها إلى الثانية مثلاً فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية أو لا بد من جميعها لتمكنه منه فيه نظر وينبغي أن يكفيه نصفها لأنه الذي أدركه في محله الأصلي فهو الواجب عليه فليتمأم سم وقوله وإن قصد الخ هذا قد يخالف ما في الحاشية العليان الجوزي ولعل هذا الوجه اهـ سم على بهجة

يحرر بعض الآثر راجع (قوله أو في غير الصلاة المعادة) معطوف على قوله في الأمن عقب قوله محله (قوله وهو الوجه) يحتمل أنه راجع لأصل التقييد المذكور في قوله ومحله الخ ويحتمل رجوعه لخصوص الجمل الثاني أي قوله أو في غير الصلاة

(قوله خلافاً لما في التمييز) اسم كتاب للبارزي (قوله لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سم على ج بعد كلام طويل ما حاصله أنه لا يتحقق ذلك إلا بعد الشروع في الرابعة وهذا جرى ج على عدم البطلان مطلقاً قال لأنه لو تخلف بجميع الركعات ناسياً لم يضر فهذا أولى وعبارته أما إذا تخلف بعذر نسيان وبطء ١٧٩ نحو قراءة وعدم سماع تكبير

وكذا جهل عذبه فيما يظهر فلا بطلان في رأي نظم صلاة نفسه إلى أن قال ووقع اشراح أن الناسي يغفر له التأخر بواحدة لا بثنتين وذكره شيخنا في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطلقاً لأنه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى اه ويمكن حل النسيان على نسيان القراءة وحينئذ فلا اعتراض (قوله ولو تقدم على امامه بتكبيره) أي قصدها تكبيره الركن أو أطلق فان قصدها لذكر المجرى لم يضر كما لو كرر الركن القول في الصلاة (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) مراده ج (قوله وهو في الفاتحة تركها) أي

فليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافاً لما في التمييز من البطلان فان كان ثم عذر كبطء قراءة أونسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بتكبيره عمداً بطلت صلاته بطريق الأولى إذا تقدم الخش من التخلف خلافاً لبعض المتأخرين (وبكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وإن كان الامام في) تكبيره (غيرها) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو لدعاء لأن ما دركه أول صلاته في رأي ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بأن كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالأوركع الامام عقب تكبير المسبوق فانه يركع معه ويكملها عنه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) كالأوركع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تبعها بعد الأولى لفوات محلها الأصلي هنا إذا لا كل قراءتها فيها فتملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم في المسبوق في نظير ما هنا أنه متى اشتغل بفتح أو تمود تخلف وقراءته وقرأه ولم يذكراه ما قال في الكفاية ولا شك في جريانه هنا بناء على ندب التعوذ أي على الأصح والافتتاح على مقابله وقد صرح بما قاله الفوراني وتحريره أنه إذا اشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفاً بعد ذلك ان غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والافغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته ومقابل الأصح يتخلف ويتبعها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (وإذا سلم الامام تدارك المسبوق) وجوباً (بأى التكبيرات باذكارها) وجوباً في الواجب وندباً في المنذور كما يأتي في الركعات بالقراءة وغيرها وخالف التكبيرات العيسد حيث لا يأتي بما فاته نها فان التكبير هنا بمنزلة أفعال الصلاة فلا يمكن الإحلال بها وفي العيسد سنة فسقطت بفوات محلها (وفي قول لا تشترط لاذكار) بل يأتي بقيمة التكبيرات نسقاً لان الجنائز ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى المحب الطبري أن محل الخلاف عند رفع الجنائز فان اتفق بقاؤها السبب ما وكانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتي بالاذكار قطعاً قال الأذري وكأنه من تفقّهه وإطلاق الأصحاب يفهم عدم الفرق اه وهذا هو الوجه وعلى الأول يستحب أن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق ما فاته فان رفعت لم يضر وان حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد

فلو اشتغل بأكل الفاتحة فتخلف بغير عذر فار كبر امامه أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته بخلاف ما يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز بشرطه مر اه سم على منهج أقول وأعمل شرطه عدم طول الفصل (قوله ويكون متخلفاً بعذر) ويغني أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم المواقف القراءة في الأولى وجمع بينها وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منه ما فتخلف لا تمام الواجب عليه (قوله وإطلاق الأصحاب يفهم عدم الفرق) أي بين الرفع وعدمه في جريان الخلاف (قوله وعلى الأول يستحب الخ) أي والمحاط بذلك الولي فيأمرهم بتأخير الجمل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهى استحب التأخير من المباشرين للعمل فان أرادوا الجمل استحب للأمر حاد أمرهم بعدم الجمل اه (قوله لم يضر وان حولت عن القبلة) قال ج ما لم يزد ما بينهما على ثلثمائة ذراع أو يحل بينهما حائل مضر في غير المسجد

المعادة وهو التبادر فعليه يكون قولهم المذكور على ٤ موم حتى في الخوف (قوله لكن ظاهر كلامهم بخالفه) انظر المخالفة

(قوله بشرط ان لا يكون الخ) قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام ومفهومه انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقد يشترط كلام حج بخلافه حيث قال والمشي بها قبل احرام المصلي وبعده وان حولت عن القبلة ما لم يزد ما بينهما على ثلثمائة ذراع او يحل الخ (قوله أكثر من ثلثمائة ذراع) أي يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الأصل عدم التقدم (قوله وأن يكون محاذيها) بان لا يتحول عن القبلة (قوله على القول بذلك) أي القول المرجوح (قوله شروط غيرها الخ) سكت المصنف عما يطلب من غير الاركان والشروط وقال حج وظاهره انه يكره ويسن كل ما مرطما أي القدوة والصلاة مما يأتى مجيئه هنا أيضا نعم بحث بعضهم انه يسن هنا النظر للجنابة وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذ من بحث الباقين ذلك في الاعمى ١٨٠ والمصلي في ظلة وهذا هو الوجه وذلك لانها صلاة اه (قوله لخبر مسلم

الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنابة حاضرة لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ذكره في المجموع وقضيه ان الموافق كالمسبوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشی بها ووصل على عليها جاز بشرط ان لا يكون ما بينهما أكثر من ثلثمائة ذراع كما سيأتى وان يكون محاذيها كالما موم مع الامام على القول بذلك المار في صلاة الجماعة ولا يضر المني بها كالمواحد الاحرام في سرير وحمله انسان ومشي به فانه يجوز كما تجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سائرة قاله ابن العماد وغيره (ويشترط) في صلاة الجنابة (شروط) غيرها من (الصلاة) كسروط طهارة واستقبال لانها تسمى صلاة فكانت كغيرها من الصلوات ولها شروط آخر تأتي كتحريم طهر الميت (لا الجماعة) بالرفع فلا تشترط فيها كالمكتوبة بل تستحب لخبر مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفّعهم الله فيه وانما صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كما رواه البيهقي قال الشافعي اعظم أمره وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يؤم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقدما في كل شيء وتغير للخلافة ومعنى صلوا أفرادا قال في الدقائق أي جماعات بعد جماعات وقد حضر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون ألفا ومن الملائكة ستون ألفا لان مع كل واحد ملكين وما وقع في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا سنة اختلف في اثنين منهم قال الدميري لعنه أراد عشرين من المدينة والاقدرسي أبو زرعة الموازي أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا كلهم له حجة وروى عنه وسمع منه (ويسقط فرضها بواحد) لحصول الغرض بصلاته ولان الجماعة

ما من رجل) ذكر الرجل مثال (قوله فيقوم على جنازته) أي بان يصلوا عليه (قوله لا يشركون بالله شيئا) ظاهره وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع (قوله قال الشافعي اعظم أمره الخ) قديقال يشكل على كلا الجوابين ما تقرران الولي أولى بامامتها وقد كان الولي موجودا كعنه العباس رضي الله عنه وقد يجاب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بان عادة السلف جرت بتقديم الامام على الولي فخرجوا على هذه المعادة بالنسبة له صلى الله عليه

وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعين الامام وفيه نظرو قوله قد نهين ولعل وليه كعنه العباس انما لم يؤمهم لا مع أن الحق له خوفا من ان يتوهم انه امام فربما ترتب على ذلك فتنة اه سم على جمعة (قوله ويسقط فرضها بواحد) ويجزئ الواحد وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو مع وجود من يحفظها فيما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحيحة من جنس الخطابين وقد وجدت اه حج وبقى ما لو كان لا يحسن الا الفاتحة فقط هل الاولى ان يكررها أولا فيه نظرو الاقرب بل المتعين الاول لقيامها مقام الادعية بغيره يقال مر اذا كان الميت في سحلية مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه كالمواحد كان الامام في محل بينه وبين المأموم باب مسمر فان لم تكن مسمرة ولو بعض الواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فاوردت عليه انها اذا لم تكن مسمرة كانت كالباب المردود بين الامام والمأموم فليجب ان لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها قبة فتكاف الفرق بان من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت السر اه فليتنامل جدا اه سم على منوع وقول سم ما لم تكن مسمرة شمل ما لو كان بها شداد ولم تحل وهو ظاهر اه لم تكن السحلية على نجاسة أو يكن أسفلها نجسا والواجب الحيل وقضيه انه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وصل عليه وهو خارج البيت الصرر وهو ظاهر للصلاة بينهما

الى ماذا (قوله للاجماع على صحتها في الجملة) كتب الشهاب عمدة على عبارة المنهج المساوية لعبارة الشارح ما نصه قديين

(قوله وأقل الجمع) أي الذي دلت عليه الواو في صلو الخ (قوله وهناك رجال) عبارة شرح البيهقي وصلاتهن وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع نفلا لأن الفرض لا يتوجه عليهم اهـ وكتب عليه سم قوله أو بعدهم قديلا على امتناع صلاتهن وصلاة الصبيان قبل الرجال فلا يرجع فانه لا يبعد عدم الامتناع وقوله تقع نفلا قضيته انهم لا ينوون الفرضية واما اذا توجه الفرض على النساء لعدم الرجال فينبغي ان ينوون الفرضية فليتأمل الا أن قوله قضيته انهم لا ينوون الخ يحتمل ان يجري في نيتهم اياها ما قيل في صلاة الصبي الخمس بجامع عدم الوجوب فيها لكن تقدم في الشارح انه لا بد من نيتين الفرض ولو مع الرجال وأن وقعت صلاتهن نفلا بخلاف الصبي لا تجب عليه نية الفرضية اذا صلى معهم كما تقدم بالهامش أيضا ولعل الفرق بينهما ان النساء من جنس المكافين بخلافه (قوله وجوده في محل الصلاة) أي يجعل الصلاة ١٨١ وما ينسب اليه تكارج السور

القريب منه أحدا ما
بأني عن الواو في حج ومراده
بأني عن الواو في ماسيا في
في كلام الشارح من قوله
فلو كان الميت خارج السور
الخ (قوله ولا خشي) وقع
السؤال عما لو تعددت
الخشى في محل وفقدت
الرجال هل يكفي في سقوط
الطلب صلاة واحد أم تجب
صلاة الجميع لاحتمال
ان المتخلف ذكر فيه نظر
والظاهر الثاني للعللة
المذكورة وبقيده قول
الشارح الا في دون
صلاتها لاحتمال ذكوره
الخ (قوله واذا وصلت المرأة
سقط الفرض) أي فلم
بأنه والقياس انه يجب
على الخشي أو غيره من
الرجال اذا حضر بعد
الدفن ان يصلي على القبر

لا تسترط فيها فكذلك العدد كثيرها وشمل ذلك الصبي المميز مع وجود الرجال لانه من جنسهم
ولانه يصلح ان يكون اماما لهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بان السلام
شرع في الاصل للاعلام بان كلا منهما سالم من الآخر وآمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف
صلاته (وقيل يجب) لسقوط فرضها (اننان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) لخبر الدارقطني صلو على
من قال لا اله الا الله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما قيل بوجوب ذلك العدد
في حاملها لما في أقل منها مما قد يتولد منه الازراء أو الضرر وفي المجموع عن الاصحاب لو صلى
على الجنائز عددا زائدا على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرض صلاتها
(بالنساء وهناك رجال في الاصح) أو رجل أو صبي مميز لانه أكمل منهم ودعاؤه أقرب الى الاجابة
ولان في ذلك استهانة بالميت والاوجه أن المراد بحضوره وجوده في محل الصلاة على الميت
لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر والثاني يسقط بهن لصحة صلاتهن وجاءتهن
فان لم يكن هناك ذكر أي ولا خشي فيما يظهر وجبت عليهن وسقط الفرض بهن وتسن لهن
جاءة كما في غيرها من الصلوات قاله المصنف خلافا لما في العدة والخشي كالمرأة لا يقال كيم
لا يسقط بالمرأة وهناك صبي مع انهما المخاطبة به دونه لا نأقول قدينا خطاب الشخص بشي
ويتوقف فعله على فعل شيء آخر لا سيما فيما يسقط عنه الشيء بفعل غيره فلا يخاطب به خطاب
فرض ولا يسقط بفعلهن وانما يجب عليهن أمره بها كما يجب على ولي الطفل أمره بالصلاة
ونحوها كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ في شرح ارشاده حيث ذهب الى
اجزاء صلاتهن مع لاله بعدم توجه الخطاب له وقضية قولهم ان الخشي كالمرأة أنه لو اجتمع معها
سقط الفرض بصلاة كل منهما وهو ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوره كما مر وبذلك
صرح ابن المقرئ في شرح ارشاده فقال وان صلى سقط الفرض عنه وعن النساء واذا وصلت
المرأة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخشي فقياس المذهب بأبي ذلك اهـ وهو كما قال
احتياط للفرض (ويصلي على الغائب عن البلد) ولو في مسافة قريبة دون مسافة القصر وفي

لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء لاحتمال ذكوره الخشي (قوله ويصلي على الغائب) هل يشمل الانبياء فتجوز صلاة الغيبة
عليهم كما تجوز صلاة الحضور عليهم أم لا ويفرق بينهما وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز أميل وان قال مر بالمنع
ففرع لو بعد الميت عن المصلي بان كان على مسافة القصر فاكثرا مثلا لكن كان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة له
فهو يصح صلاته عليه من البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد أولا تصح مع ذلك لانه حاضر أو في حكم الحاضر لمشاهدته
فيه نظر والمتجه عندى الاول وان أجاب مر فوراً بالثاني اهـ مم على بهجة والمراد الانبياء الذين يكون المصلي من أهل
فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهما الصلاة والسلام (أقول) وقد يؤيد ما استوجهه سم بصلاته صلى الله
عليه وسلم والعصاة معه على النجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصير حاضرا

مراده منه أي من قوله للاجتماع الخ بقوله لا في وفارقت صلاة عسفان الخ واعلم ان الحكم بتفويضها على صلاة عسفان لم أر
 لغيره وتعليقه بما قاله فيه بحث وذلك لان صلاة ذات الرقاع فيها قطع القدوة في الفرقة الاولى وانسان الفرقة الثانية بركتها
 (قوله وكان أ. ب. بالنقل) أي بنقله وروايته البنا (قوله لتيسر الحضور) المتجه ان المعتبر المشقة وعدمها حيث شق الحضور
 ولو في البادل لكبرها ونحوه صحت ١٨٢. وحيث لا ولو خارج السور لم تصح اه سم على حج وقد يفيد قوله ولو تعذر الخ

ومنه أيضا يستفاد ان
 العبارة في المشقة بالنسبة
 لمريد الصلاة كما يفهم
 من التمثيل للعدو بالمرض
 (قوله قريبا منه) قال حج
 ويؤخذ ضبط القرب هنا
 بما يجب الطلب منه في
 التيمم وهو متجه ان أريد به
 حد الغوث لا القرب (قوله
 ولو صلى على من مات في
 يومه أو سنته الخ) هل
 يدخل من في البلد تبعاً
 وقد ينقاس عدم الدخول
 لانه لا تصح الصلاة عليه
 الا مع حضوره اه سم
 على جهة ومحل أيضاً
 أخذ ما مر له ما لم تشق
 الصلاة عليهم في قبورهم
 والا شملتهم لانه يجوز
 افرادهم بالصلاة عليهم
 مع غيبتهم فشمول صلاته
 لهم أرى (قوله وان لم يعينهم)
 وأشمل من ذلك ان ينوي
 الصلاة على من تصح صلاته
 عليه من أموات المسلمين
 فيشمل من مات من بلوغه
 أو تميزه على ما يأتي ثم ينبغي
 ان يقول في الدعاء لهم هنا
 اللهم من كان منهم محسناً

غير جهة القبلة والمصلي مستقبلاً لانه صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي بالمدينة يوم موته
 بالحيشة رواه الشيخان وذلك في رجب سنة تسع فان قيل لعل الأرض زويت له صلى الله عليه
 وسلم حتى رآه أجيب عنه وجهين أحدهما انه لو كان كذلك لنقل وكان أولى بالنقل من الصلاة
 لانه مجهزة والثاني ان رؤيته ان كانت لان اجزاء الأرض تداخلت حتى صارت الحيشة بياض
 المدينة لو جب ان تراه الصحابة أيضاً لم ينقل وان كانت لان الله خلق له ادراكاً فلا يتم على
 مذهب الخصم لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وأيضاً وجب أن تبطل صلاة
 الصحابة وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية الا ما حكى عن
 ابن القطن وظاهر ان محل السقوط بها حيث علم به الحاضرون قال الاذري وينبغي انها لا تجوز
 على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أي أو يم بشرطه نعم لو علق النية على طهره بأن نوى
 الصلاة عليه ان كان قد طهر فالوجه الصحة كما هو أحد احتمالين للاذري اما الحاضر بالبلد
 وان كبرت فلا يصلي عليه لتيسر الحضور وشبهه بالقضاء على من بالبلد مع امكان احضاره
 فلو كان الميت خارج السور قريبا منه فهو كذا حله نقله الزركشي عن صاحب الوافي وأقره أي
 لان الغالب ان المقابر تحمل خارج السور وعبارته من كان خارج السور ان كان أهله يستعبر
 بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه ولو تعذر
 على من في البلد الحضور لم يحس أو مرض لم يبعد جواز ذلك كما يحتمل الاذري وجزم به ابن أبي الدم
 في المحبوس لانهم قد عدلوا المنع بتيسر الذهاب اليه وفي معناه اذا قتل انسان ببلد وأخفى قبره
 عن الناس والوجه في القرى المتقاربة جداً أنها كالقرية الواحدة ولو صلى على من مات
 في يومه أو سنته وطهر في أقطار الأرض جاز وان لم يعرف عيّنهم بل تسس لان الصلاة على
 الغائب جائزة وتعينهم غير شرط (ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن
 الغسل أو التيمم عند وجود مسوغه فلو دفن من غير صلاة اثم الدافنون والراصون بدفنه قبلها
 لوجوب تقديمها عليه ان لم يكن ثم عذروا صلى على قبره لانه لا ينبس للصلاة عليه كما يؤخذ
 من قوله (وتصح بعده) أي بعد الدفن للتابع في خبر الصحابي بشرط ان لا يتقدم على القبر
 كما سيأتي في المسائل المنتورة ويسقط الفرض بالصلاة على القبر على الصحيح (والاصح
 تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على الغائب والقبر (عن كان من أهل) اداء (فرضها وقت
 الموت) ونحوه لان غيره متنفذ وهذه لا يتنفل بها قال الزركشي معناه لا تفعل مرة بعد أخرى
 وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى
 بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال لكن ما قالوه يتنقض بصلاة النساء مع الرجال فانها نافلة لها
 مع صحتها ولو أعيدت وقعت نافلة خلافاً للقاضي ولعله مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن

فرد في احسانه ومن كان منهم مسيئاً فتجاوز عن سيئاته دون ان يقول اللهم ان كانوا محسنين الخ لان
 الظاهر في الجميع انهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين (قوله ولو أعيدت الخ) ولو مراراً ومنفرداً وعبارة سم على جهة قوله
 ولو أعيدت يتجه انه لا يتقيد جواز عاداتها مرة واحدة ويؤيده أن المقصود بها الشفاعة والدعاء والدعاء لا يعلم حصول
 المصائب به مرة معينة بل لو لم حصولها لم يكن ان يحصل بغيرها زيادة لم يرجع

لنفسها مع دوام القدوة والامر الاول في حال الامن منعه أبو حنيفة مطلقا وكذا الامام أحمد اذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا واما الثاني فمنوع حالة الامن اتفاقا ولا عتذار بجواز الثاني في الامن عند نية المفارقة خروج عن صورة المسئلة فليتنامل وأيضا في البين ان الكيفيتين لو كانتا في الامن كانت صلاة الامام على كيفية عسافان صحيحة اتفاقا وعلى

(قوله وقبل الغسل) ليس بقيد بل وكذا بعده وقبل الدفن وسيأتي له (قوله) ١٨٣ ولم من ذلك جواز الصلاة على

القبر (ظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين المقبرة المنبوشة وغيرها وهي في المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة ماتحت الميت فلعن المراد غير المنبوشة فراجع على ان في غير المنبوشة يتحقق انفجاره عادة ونجاسة كفته بالصديق اللهم الا ان يقال ان هذا دوام واغتفر لقصد الدعاء والشفاعة له فليتنامل ويصرح بالتعميم قول الشارح ولا يتقيد بثلاثة أيام وقوله السابق ولو صلى على من مات في يومه أو سنته وطهر في اقطار الارض جاز (قوله لخبر لعن الله اليهود الخ) قال السيوطي هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل اذ بينهم لم تقبض روحه الا ان يقال بان لهم انبياء غير رسل كالحواريين ومريم في قول أو الجمع في قوله انبيائهم بازاء المجموع اليهود والنصارى أو المراد الانبياء وكبار اتباعهم

مطالبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم اذا كان عدم الطلب لها لادائها وهذا ليس كذلك بل الامر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو انه لا يتدفع بها اما الوصلى عليها من لم يصل أولا فانها تقع له فرضا وقد اقرض ابن العماد كلام المجموع في قوله بخلاف الظهر بأنه خطأ صريح فان الظهر لا يجوز لانسان ابتداء فعله من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والاسباب التي تؤدي بها الظهور ثلاثة الاداء والقضاء والاعادة ورده الوالدرجه الله تعالى بان ما قاله هو الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وانما يرد ما قاله لو قال في المجموع يؤدي بها وفرضية اعتبار كونه من أهل الفرض يوم الموت منع الكافر والحائض يومئذ وهو كذلك كما صرح به المتولي وهو ظاهر كلام الاصحاب واعتبار الموت يقتضي انه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب بعلايه لانه لو لم يكن ثم غيره لزمته الصلاة اتفاقا وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانهم يأثمون بل لو زال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمانا تمكن فيه الصلاة كان كذلك وحينئذ ينبغي الضبط بمن كان من أهل فرضها وقت الدفن لتلايرد ما قيل وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبدا بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا بعدة بقائه قبل بلائه ولا يتفحصه ومقابل الاصح اختصاص ذلك بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فن كان وقته غير مميز لا تصح صلاته قطعا ومن كان وقته مميز لا تصح صلاته على الاول وتصح على الثاني (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) أي لا تجوز وكذا على قبر غيره من الانبياء عليه السلام لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد ولا نالهم نكح أهلها للفرض وقت موتهم ويتوخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجري عليه بعض المتأخرين والوجه كما اقتضاه كلامهم المانع فيه كغيره بناء على ان علة المانع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في خادمه والصواب ان علة المانع النهي عن الصلاة في قوله لعن الله اليهود الى آخره

ومرغ في بيان الاولى بالصلاة * وقول الشارح انه زاد الترجمة به لطول الفصل قبله بما شتمل عليه كانه نقص ترجمة التمزية بفصل لقصر الفصل قبله دفع به ما قيل ان ترجمته بالفرع مشككة لان المذكور فيه وهو بيان اولوية الولي ليس فرعاً عما قبله من كيفية الصلاة لان المصلى ليس متفرعاً على الصلاة ويمكن أن يقال هو متفرع عما قبله لان الصلاة تستدعي مصليا وهو يستدعي معرفة الاوصاف التي يقدم بها (الجديد أن الولي) أي القريب

فاكتفى بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصحانهم أو المراد بالانشاد اعلم من الابتداء والاتباع فاليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا (قوله في بيان لا ولي بالصلاة) أي وما يتبع ذلك كعدم غسل من استشهد جنبا (قوله أي القريب) هذا التفسير يقتضي تقديم ذوي الارحام على الامام وينافيه ما يأتي من تقديم الامام عليه فاما ان يقال جرى هنا على ما رجحه الكمال المقدسي تبعاً لخراسانيين من ان الامام لاحق له في الصلاة على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصميري والمتولي واما ان يقال هذا تفسير للولي في الجملة وان تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكره المعتق وعصيته

كيفية ذات الرقاع باطلة في قول عندنا طول الانتظار من غير عذر ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى ان صلاة الفرقة الاولى صحيحة في الامن على كيفية ذات الرقاع بخلاف صلاة عسكان فان صلاة الفرقتين فمسا طلة عند الامن والله تعالى اعلم وبالجملة

(قوله أي أحق) أي أولى فلو تقدم غيره كره اهـ ج (قوله ولو أوصى بها) أي الميت (قوله فلا تنفذ وصيته) أي لا يجب تنفيذه لكانه أولى كإتيان عن ج (قوله أجازوا الوصية) وهو الأولى جبراً لخطر الميت اهـ ج (قوله والاقدم عليه) أي الوالي عليه أي على الولي (قوله ولو غاب الولي الأقرب) ولو غيبة قريبة اهـ ج وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدم الولي الأبعد الخ) زاد ج ويفرق ١٨٤ بينه وبين نظيره في النكاح بان القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعيد وهنالا حق

الذكر ولو غير وراث (أولى) أي أحق (بإمامتها) أي الصلاة على الميت ولو امرأة (من الوالي) ولو أوصى بها غيره اذ هي حقه فلا تنفذ وصيته باسقاطها كالارث وما ورد من أن أبابكر وصي أن يصلي عليه عمر فصلي وأن عمرو وصي أن يصلي عليه صهيب فصلي وإن عائشة وصت أن يصلي عليها أبو هريرة فصلي وأن ابن مسعود وصي أن يصلي عليه الزبير فصلي فحول على أن أولياءهم أجازوا الوصية والقدم تقدم الوالي ثم امام المسجد ثم الولي كسائر الصلوات وهو مذهب الأئمة الثلاثة وفرق الجديديان المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب إلى الإجابة لتألمه وانكسار قلبه ومحل الخلاف كما قاله صاحب المعين عند أمن الفتنة والاقدم عاينه قطعاً ولو غاب الولي الأقرب أي ولا نائب له كما يعلم مما يأتي في المجموع قدم الولي الأبعد سواء كانت غيبته بعيدة أم قريبة قاله البغوي (فيقدم الأب) أو نائبه كما زاده ابن المقري أي حيث كان غائباً معذوراً في غيبته كذا قيل لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلاً للصلاة فله الاستنابة فيها حاضراً وغاب ولا اعتراض للأبعد صرح به المصنف في ما وقع للسننوى مما يخالفه لا اعتماد عليه وكغير الأب أيضاً نائبه لان الأصول أشفق من الفروع (ثم الجدة) أبوه (وان علام الابن ثم ابنه وان سفل) بتثنية الفاء (ثم الاخ) لان الفروع اقرب وأشفق من الحواشي وفارق ترتيب الارث بعامر (والاظهر تقدم الاخ لابوين على الاخ لاب) اذا الاول أشفق لزيادة قربه والثاني هـ سواء لان الامومة لا مدخل لها في امامة الرجال فلا يرجح بها واجاب الاول بانها صالحة للترجيح وان لم يكن لها مدخل في امامة الرجال اذ لها مدخل في الجملة لانها تصلح مأمومة ومنفردة وامامة النساء عند فقد غيرها من مقدمها ويجري الخلاف في ابني عم أحدهما أخ لام ونحو ذلك (ثم ابن الاخ لابوين ثم لاب ثم العصبية) أي النسبية أي بقيتهم (على ترتيب الارث) فيقدم عم شقيق ثم لاب ثم ابن عم كذلك ثم عم الجد ثم ابن عمه كذلك وهكذا في عصبية النسب يقدم المعتق ثم عصبية النسبية ثم معتقه ثم عصبية النسبية وهكذا في السلطان أو نائبه عند انتظام بيت المال (ثم ذووالارحام) الأقرب فالأقرب فيقدم أبو الام ثم الاخ للام ثم الخال

للولي مع وجود أحد من الأقارب فانتقلت للأبعد اهـ وكتب عليه سم قوله وهنالا حق الخ فيه نظر (قوله أنه متى كان الأقرب أهلاً للصلاة) أي بان لم يكن قاتلاً ولا عدواً ولا كافراً ولا عبداً مع حر قريب للميت بخلافه مع الاجنبي كما يأتي ولا صبي ولا فاسق ولا مبندعاً (قوله فله الاستنابة فيها) وهو المعتمد وعبرة الزيادة ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الاقرب أي حيث كان المستناب حاضراً لتقصيره بالاستنابة كاخوين أحدهما شقيق والاخر لاب فيقدم الاخ للاب على نائب الشقيق أي الحاضر ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر اهـ وهو مخالف لما في الشارح

من تقدم نائب الأقرب الحاضر ولو مفضل على البعيد الحاضر ولو فاضلاً (قوله لان الأصول أشفق) علمة ثم لكلام المصنف (قوله وفارق ترتيب الارث) أي حيث قدموا هنا الأب والجد على الابن وهناك قدموا الابن من حيث العصور وقوله بعامر أي من قوله وفرق الجديديان المقصود الخ (قوله لزيادة قربه) فيه إشارة إلى ان الفقهاء اصطلاحهم في القرب غير اصطلاح الفرضيين فانهم يجعلون الشقيق والاخ من الأب مستويين قرباً لكن الشقيق أقوى فيقدم للقوة (قوله أحدهما أخ لام) أي فيقدم الذي هو أخ لام على غيره وان كان في الارث سواء (قوله ثم ابن الاخ لابوين) أي وان سفل (قوله ثم عم الجد) ومعلوم انه يقدم عليه عم الاب ثم ابنه (قوله ثم ذووالارحام) قال الراغب في مفرداته الرحم المرأة وامرأة رحوم تشكي رحها ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة اهـ أي فاطلاق الرحم على القرابة مجاز لفوى لكنه صار حقيقة عرفية (قوله فيقدم أبو الام) أي وان علا

قالذي يظهر ان الاصحاب لم يتكلموا في تفضيل ذات الرقاع على عسفان لان الحالة التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الرقاع وبطن نخل فانهم ايسرعا في حالة واحدة فاحتاجوا رضى الله تعالى عنهم ان يبينوا الافضل منهم اى يقدم على الآخر والله تعالى اعلم اه محروقه (قوله مع كثرة الافعال) اى الا لازم منها استديار القبلة في الذهاب أو

(قوله ثم الم للام) وانظروا ان بقية ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت حج اه سم على منهج ودخل في بقية الارحام اولاد الاخوات واولاد بنات الم واولاد الخال والحالة فليست من يتقدم منهم على غيره والا قرب ان يقال تقدم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات الم ثم اولاد الخال ثم اولاد الحالة لان بنات الم فرضهن ذكور ايكوونون في محل العسوبة وبنات الاخوات لو فرضت اصولهن ذكور اقدموا على غيرهم فتستل بناتهن منزلهن بتقدير الذكورة وبنات الخال لذكورة من ادلين به المقتضى لتقديمه على اخته ويؤيد هذا الترتيب ما وجه به حج تقدم اولاد البنات من أن لادلاء بالبينة أقوى منه بالاخوة اه حج (قوله عدم تقديم القاتل) اى ولو خطأ أو قاتلا بحق قياسا على عدم ارثه ١٨٥ (قوله كما مر) اى وتقدم ثم ان العدو

لاحق له فيه وقياسه هنا أنه لاحق له في الامامة (قوله ولا للمرأة أيضا) اى بقيد كونها زوجة بدليل قوله الا تقي والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكر (قوله وتقدم بترتيب الذكور) يؤخذ منه ان الزوجة تقدم على الاجنبيات كالزوج وتقدم عليها نساء الاقارب كما تقدم الاقارب من الرجال على الزوج (قوله ورد هذا الاخير) هو قوله ولا للمرأة أيضا (قوله ويرد ما ذكر) اى من قوله ورد هذا الاخير بعضهم الخ (قوله ويرد ما ذكر) اى من أن النساء لاحق لهن في الامامة (قوله

ثم الم للام وجعل الاخ الم هنا من ذوى الارحام بخلافه في الارث كنظير ما مر والقياس كما نقله في الكفاية عن الاصحاب عدم تقدم القاتل كما مر في الغسل وقضية كلامهما ناخير بنى البنات عن هؤلاء لكن قدمهم في الذخائر على الاخ للام وهو المعتمد وأشعر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ولا للمرأة أيضا وحل ذلك اذا وجد مع الزوج غير الجانب ومع المرأة ذكر والا فالزوج مقدم على الجانب والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكور وهذا الاخير بعضهم وتبعه الخوجرى بان الواجهة لاحق لهن في الامامة اذا لا يشرع للنساء الجماعة في صلاة الجنازة على ما صرح به في الشامل وقدم عن المصنف خلافه ويرد ما ذكرنا وان سلمنا عدم مشروعية ما لهن يجوز لهن فعلها فاذا أردنه قدم نساء القرابة بترتيب الذكور ولو مور الشفقة كما في الرجال وتردد الاذرى في تقدم السيد على اقارب الرقيق الا حرار نظرا الى ان الرق هل ينقطع بالموت أولا وقضية ما نقل عن الرافعى من زواله به تقديمهم عليه ونقل الاذرى أيضا عن القفال ان ولى المرأة هل هو اولى بالصلاة على أمها كالصلاة عليها أولا لان المدار في الصلاة على الشفقة وليس في هذا ما يقتضى أن السيد مقدم عليهم في المسئلة الاولى خلافا لما في الاسعاد والمنجبه من هذا التردد الاول (ولو اجتمعا) اى وليان (في درجة) كابن زواجر وكل منهما صالح للامامة (قالا سن) في الاسلام (المدل اولى) من الافقه ونحوه (على النص) عكس سائر الصلوات لان الغرض هما الدعاء ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يستجيب ان يردد دعوة ذى الشيبة في الاسلام واما سائر الصلوات فحاجتها الى الفقه أهم لوقوع الحوادث فيها وقضية كلامهم تقدم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لان محلها في مشاركين في لفقه فكان دعاء الاسن اقرب بخلافه هنا فان

٢٤ نهاية في وقضية ما نقل عن الرافعى الخ) معتمد (قوله تقديمهم عليه) هو المعتمد وتقدم في الغسل عن سم على حج عند قول المصنف وأولى الرجال به أولا هم بالصلاة عليه مانصه انظر هل الاولى باليت الرقيق قريبه أو سيده اه الاقرب الثانى لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل ان مؤنة تجهيزه عليه ولا يشكل عليه ما ذكره الشارح هنا لان الكلام هنا في الصلاة وتمر في الغسل والمخاطب مختلف لان المدار هنا على الشفقة والاقارب اشفق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهى على السيد ويؤيده ما باقى للشارح به بقول المصنف والدفن بالمقبرة أفضل من ان الواجهة اجابة السيد في محل الدفن دون القريب (قوله وليس في هذا ما يقتضى الخ) اى وذلك لان مفاد هذا التردد محرد ثبوت الحق وعدمه ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه على اقارب الاحرار لجواز انه اذا فقدت اقارب الاحرار هل يقدم على الجانب أولا (قوله في المسئلة الاولى) هى قوله وتردد الاذرى (قوله والمنجبه من هذا التردد الاول) هو قوله هل هو اولى بالصلاة على أمها والغرض انه ليس للامامة اقارب احرار

الرجوع كما هو ظاهر (قوله فيؤخرها) أي مع التشهد (قوله وهو شامل لما إذا حصل النقص حالة تحريم الثانية) أي وثمها جمعة كما صرح به في الامداد (قوله وهو الاوجه) ووجهه كما في الامداد أن صلاة الثانية ابتداء إقامة جمعة فاشترطنا فيها

(قوله وأما الفاسق والمبتدع) أي مع وجود عدل أو لعم الفسق الجميع قدم الاقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر اطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يفسق ببدعة أم لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهما إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذي نفسقه ببدعته أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق في فسق بترك الصلاة مثلا وقضية كلام الشارح أن مرتكب خاتم المرواة لا يقدم عليه غيره حيث استويا في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا (قوله فان استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع) وينبغي أن يقال أي وجوبا إذا كان غير الحاكم قطعا للتنازع ونوبا فيما بينهما لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب فليراجع ثم رأيت في شرح البهجة الكبير النصريح بالوجوب واطلق اهـ وينبغي تخصيصه بما ذكرناه ثم رأيت في الشارح بعد ١٨٦ قول المصنف في الزيادة ولو تنازع أخوان أو زوجتان أقرع ما نصه أي حتما

في خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اهـ مر وقال حج أقرع بينهما قطعا للتنازع وقصيته وجوب الاقراع أي على نحو قاض رفع اليه ذلك وهو متجه (قوله ولو صلى غير من خرجت قرعته صبح) أي ولا اثم كما استقر به حج في شرح قوله الجديد أن الولي أولى الخ (قوله على نائب فاضلها) أي وان كان حاضرا (قوله ونائب

الاس ليس دعاؤه أقرب لأنه لم يشترك الفقيه في شيء وأما الفاسق والمبتدع فلا حق له ما في الامامة واستوى انسان في السن المعتبر قدم أحقهم بالامامة في سائر الصلوات على ما سبق تفصيله في محله ولو كان أحد المستويين درجة زوجا قدم وإن كان الآخر أس منه كما اقتضاه نص البيهقي فهو لهم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركته لهم في القرابة فان استويا في الصفات كلها وتنازعا أقرع كما في المجموع ولو صلى غير من خرجت قرعته صبح وفيه أنه يقدم من ضل الدرجة على نائب فاضلها في الأيسر ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر (ويقدم الحر البعيد) كم حر (على العبد القريب) كخ رقيق ولو أقرعه وأس لان الامامة ولاية والحر أكل فهو بها ألبق ويقدم الرقيق القريب على الحر الاجنبي والرقيق البالغ على الحر الصبي لأنه مكاف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولان الصلاة خلفه مجمع على جوازها بخلافها خلاف الصبي قاله في المجموع وفيه أن التقديم في الجانب معتبر كما في القريب بما يقدم به في سائر الصلوات (ويقف) المصلي استحبابا من امام ومفرد (عند رأس الرجل) أي الذكروا لوصيا (وبجزها) أي الاتي ولو صغيرة وهي بفتح الهمزة وضم الجيم الياء لا لا تباع رواه الترمذي وحسنه ومن لم يأتها الخ كافي المجموع والمعنى فيه محاولة سترها ولا يبعد كما قاله

الأقرب الغائب) بل وكذا الحاضر على ما صرحه فالسم نقلا عن الشارح عن ولده ان نائب الحاضر الناشئ كنائب الغائب وعبارته فرع لو استناب الولي وغاب قدم النائب على البعيد بخلاف ما إذا كان حاضرا اهـ هذا ما في الاسنوي لكن الذي في القوت أن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا قال شيخنا لم يلى وهو المعتمد قال وما ذكره الاسنوي لا اعتماد عليه كذا قرأه علينا م من خطه اهـ وهو موافق لما للشارح في قوله لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة الخ ومخالف لما تقدم أيضا عن الزياي (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) وعلى البعض أيضا وينبغي أن يقدم في البعض أكثرها حرية وان يقدم البعض البعيد على الرقيق القريب (قوله بما يقدم به في سائر الصلوات) قديقه ضي أنه في الجانب يقدم الاقرع على الاسن وقياس ما في القريب خلافه (قوله ويقف المصلي الخ) ولو حضر رجل وأتى في تابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لأنه أشرف أو الاتي لأنها أحق بالستر أو الأفضل لقربه للرجة لأنه أشرف حقيقة كل محتمل ولعل الثاني أقرب اهـ حج في فرع كيف يقف الامام على الجزء الموجود ويحتمل أن يقف حيث شاء ويحتمل أنه ان كان العضو رأس أو منه في الذكروا وعجز المرأة أو منه حاذاه في الموقف أو من غيرها وقف حيث شاء وهو قريب وفاقا لم راه سم على منهج (قوله وهو بفتح العين الخ) عبارة المصباح والعجز من الرجل والمرأة مؤنثة وبنوهم يذكرون وفيها أربع لغات فتح العين وضمها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والافصح وزان رجل والجمع اعجاز والعجز من كل شيء مؤخره والهيضة للمرأة خاصة وجمعها عجزات

السماع والعديد عند الخطبة ثم اذا انعقدت صارت تابعة للاولى فاعتقر النقص من العدد من اعاءة التبعية ولا يمكن نقص السماع (قوله وقوله) أى الارشاد اذ هذا من بقية كلام الجوجرى الى قوله اه (قوله وبين ما قاس عليه) أى من ذكر

(قوله وتجوز على الجنائز الخ) وهل يتعدد التواب لهم وله بعددهم أولا فيه نظروا الاقرب الاول ومثله يقال فى التشييع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت له قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة واحدة) أو رده عليه ان هذا مكرور مع قوله السابق وان حضر موتى نواهم ويمكن الجواب بان الملحظ مختلف وذلك لان ما تقدم فى صحة النية ولا يلزم من صحة الجواز بدليل صحة الصلاة فى الدار المغصوبة وما هنا فى الجواز مع الصحة أو ان ما هنا ذكر توطئة لما بعده من الاقراء وعدمه (قوله ونظير أى داود) هو فى مرتبة الاول من تقديم الرجال على النساء وفيه زيادة فائدة وهى ان الذى ذكر يقدم وان كانت الانثى أصلا له وأنه وقع بحضرة جمع من الصحابة ١٨٧ وانما عليه (قوله فقالوا هذه

السنة) أى فى مقام الثناء عليه (قوله لانه أكثر عملا وأرجح قبولا) ظاهره وان قلت الجماعة (قوله بل قد يكون واجبا) أى بان غلب على ظنه ذلك (قوله أو معاً أقرع بين الاولياء) أى ندباً لتمكن كل واحد من صلته لنفسه (قوله ويقدم للامام الرجل ثم الصبي الخ) أى فى جهة القبلة ويحاذى رأس الرجل بحيزة المرأة اه ابن عبد الحق (قوله جعلوا بين يديه واحداً خافوا واحداً) أى والشرط ان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ولو تراصت شياً فشيئاً

الماشرى عن الاصمعي مجىء هذا التفصيل فى الصلاة على القبر نظراً لما كان قبل وهو حسن عملاً بالسنة وان استبعد الزركشى (ويجوز على الجنائز صلاة واحدة برضا أوليائها لان الغرض منها الدعاء والجمع فيه ممكن سواء كانوا ذكراً أم إناثاً أم ذكراً وإناثاً لان ابن عمر صلى على تسع جنائز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي القبلة ونظير أى داود باب ما زاد صحح ان سيد بن العاصى صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضى الله عنهم فجعله مما يلي القبلة وفى القوم نحو عثمانين من الصحابة فقالوا هذه السنة وعلم من تعبيره بالجواز ان الفضل افراد كل جنازة بصلاة لانه أكثر عملاً وأرجح قبولا والتأخير لذلك يسير خلافاً لما تولى نعم ان خشى تغيراً أو انفعالاً بالتأخير فالأفضل الجمع بل قد يكون واجباً ولو حضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى ذكرها كان مبتدئاً أولاً أو معاً أقرع بين الاولياء ولم يقدموا بالصفات قبل الاقراء كما يأتى تطهيره لوضوح الفرق بينهما وهو ان التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الاقراء بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فاثرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا فالتقديم هنا يفتقر على كل من الاولياء حقه من الامامة بالسكينة بخلافه ثم فانه لا يفتقر حق الباقي من الصلاة لانها على السكينة وانما فوت عليه القرب من الامام فقط فسوح به هنا وهذا نظير ما سياتى من عدم تقديم الفضل بالصلاة عليه ويقدم للامام الرجل ثم الصبي ثم الخشى ثم الانثى فان كانوا رجالاً أو نساء جعلوا بين يديه واحداً خلف واحد الى جهة القبلة ليحاذى الجميع وقدم اليه أفضلهم والمعتبر فيه الورع والخصال المرغوبة فى الصلاة عليه ويغلب على الظن كونه أقرب الى رجة الله تعالى لا بالحريه لا تقطاع الرق بالموت ويقدم الى الامام الاسبق من الذكور والاناث وان كان المتأخر أفضل ثم ان سبق رجل أو صبي استمرأ وأنتى ثم حضر ذكر

فيحتمل أيضاً شرط ان لا يبعد الأخير أزيد من المسافة المذكورة ويحتمل أن يكون الحكم كافي الصلاة ففائدة قوله العراقي ويكونون على يمينه اه أقول وهو خلاف ما عليه عمل الناس فليفتن له اه سم على جهة وظاهره انه لا فرق فى الكيفية المذكورة بين الرجل والمرأة وسيأتى له فى المرأة ما يخالف هذا (قوله ويغلب على الظن) طاف على المرغوبة فهو من عطف الفعل على الاسم اشبيه به والمعنى المرغوبة والمغلبة على الظن الخ (قوله وان كان المتأخر أفضل) لو كان المتأخر نبياً كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤخره الاسبق فيه نظراً لما رأيت حج ترد فيه فى فتاويه ومال الى انه لا يؤخر وقوله جعلوا صفاً عن يمينه الخ هو كلام الاصحاب وعلى بان جهة ليمر أشرف وقضية هذه المعلة ان يكون الفضل فى الرجل الذى ذكره الله على يمين المصلى فيقف عند رأسه ويكون غالبه على يمينه فى جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المرأة وكذا الخشى السنة ان يقف عند عجزهم اذ ينبغي ان تكون جهة رأسهم فى جهة يمينه وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينبغى من ذلك ان معنى جعل الخشى صفاء عن اليمين أن تكون رجلاً الثانى عند رأس الاول وهكذا فليأمل اه سم على منهج (قوله أو أنتى ثم حضر ذكر) أى أو خنتى لاحتمال ذكره

(قوله بها) لا حاجة اليه مع قول المصنف بفرقة (قوله ثم فارقه وصلى ثلاثا الخ) لا يخفى ان باقى العبارة يدل على ان الضمير في قوله ثم فارقه للفرقة الاولى مع انه لم يتقدم له مرجع اذ كلام المتن في كل فرقة لخصوص الاولى وعبارة الشارح الجلال (قوله لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به) فيه ان الدليل لخص من المدعى لان الاية انما تدل على عدم مغفرة الشرك وربما تدل على مغفرة غيره اعموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك ان يشاء وذلك يدل على جواز الدعاء له بمغفرة غير الشرك قال حج ويظهر حل الدعاء لاطفال الكفار بالمغفرة لانه من احكام الاخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله بل يجوز وان كان حريا) اراد بالجواز ما قابل الحرمة والمتبادر منه انه مباح ويحمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي ١٨٨ (قوله وتطهير) عطف تفسير (قوله حيث لا مال) أى فان كان له مال

أو منفق قدم على بيت المال ومعالم ان بيت المال مقدم علينا وقوله فعلى أى على مياسيرنا (قوله في القليب) هو اسم للبئر الذي لم يكن وعبارة المختار والقليب البئر قبل ان تطوى قلت يعنى قبل ان تبني بالجارة ونحوها يذكروني وثق وقال أبو عبيد الله البئر العادية القديمة اه والقديمة تفسير للعادية (قوله ولو وجد عضو مسلم) قال الشيخ عميرة لو كان الجزء من ذى القياس وجوب تكفينه ودفنه اه وقوله بعد طهره لو لم يوجد ماء فان كان العضو محل التيمم كالوجه واليد يعمه

ولو صبيا آخرت عنه ومثلها الخثي ولو حضر خنثى معا أو مرتبين جعلوا صفا عن يمينه رأس كل منهم عند رجل الاخر لئلا يتقدم أنثى على ذكر (وتحرم) الصلاة (على الكافر) ولو ذميا لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا ان الكافر لا يجوز الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (ولا يجب غسله) على أحد بل يجوز وان كان حريا اذ لا مانع لانه صلى الله عليه وسلم أمر عليا بغسل أبيه لكن ضعفه البيهقي وكان له امان وانما لم يجب لانه كرامة وتطهير وليس هو من أهلها وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره وقول الشارح وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين اراد به وجوب الغسل وجوازه فكما لا يجب على المسلمين ويجوز لهم فالكفار كذلك وقوله والى الغسل التكفين والدفن في الجواز أى وضم الى الغسل التكفين والدفن في جوازه أما وجوبه فسيأتى (والأصح وجوب تكفين الذى ودقنه) في بيت المال فان لم يكن فعلى حيث لا مال له ولم يكن ثم من تلزمه نفقته وفاء بذمته كما يجب اطعامه وكسوته ومنه له المعاهد والمؤمن دون الحربى والمرتب بل يجوز اغراء الكلاب على جيفتها ما اذ لا حرمة لها ما وقد ثبت الامر بالقاء قتلى بدر في القليب بهيئتهم فان دفنوا فلا يتأذى الناس بريحهم ما وهو الاولى ومقابل الاصح لالا الذمة قد انتهت بالموت (ولو وجد عضو مسلم علم موته) لا بشهادة ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد طهره ويجب دفنه وسننه بخبره ان كان من العورة بناء على ان الواجب في التكفين سترها فقط على ما مر كذا قاله الشيخ تبعاً لغيره من المتأخرين قال ابن العماد وهذا كله فاسد حصل من التغفل وعدم الاطاعة بالمداركة فان ستر العورة حق لله تعالى وستر الزائد من البدن حق لليت فيجب علينا استيعاب جميع بدنه والاصل فيما تقررون الصحابة رضى الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد القاهما طائر نسر بمكة في وقعة الجمل سنة ست

والا فلا صلاة لفقد شرطها من الطهر كذا ظهر ووافق عليه مر أقول قد يرده عليه انه اذا وجد اليد مثلاً وثلاثين ويمها لا يسمى ذلك تيمما شرعيا فلا معنى له اللهم الا ان يقال لما لم يمكن غير ذلك اكتفى به بفرع يحى اذا كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب في دفنه ان يدفن فيما يمنع الرائحة أم لا لان الشعر لا رائحة له فيكون ما يصونه عن الانتهاك عادة وان لم يمنع الرائحة لو كان هناك رائحة فيه نظرو ويحمل ان يشترط ذلك فيه ما لانه أقول مسمى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا فليتأمل ويتجه ان يشترط ذلك في الميت الذى جف دون الشعر بفرع يحى هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى اذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء أولا لانها لا تعتمد من اجزاء واحدها منها خصوصا المولود فيه تطر فليتأمل اه سم على منهج أقول الظاهر انه لا يجب فيها شئ وفيه على حج وهل يجب توجيه الجزء للقبلة بان يجعل على الوضع الذى يكون عليه لو كان متصلا بالجله ووجه القبلة فيه تطر ولا يبعد الوجوب (قوله سترها فقط على ما مر) قد يقتضى وجوب ثلاث لفائف للعضو لكن قوله قبل ستره بخبره يفهم انه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وان كان من غير العورة

عقب المتن نصها وفارقت كل فرقة من الثلاث وأتمت وهو منتظر فراغ الأولى في قيام الركنة الثانية وفراغ الفرقة الثانية في تشهده أو قيام الثالثة وفراغ الثالثة في قيام الرابعة وفراغ الرابعة في تشهده الأخير فلم يات بها التتمت (قوله فهو كونه في حال

(قوله رواه الشافعي بلاغا) أي بصيغة بلغت (قوله كاذنه المتصلة) أي حيث انفصل في الحياة ثم التصفت بحرارة الدم يعني ولم تحلها الحياة (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي بل لا تجوز الصلاة عليه ما لم يعلق النية على قياس ما مر (قوله نعم المبان منه إذا مات عقبه) شمل ذلك ما لو حلق رأسه ثم مات عقب الحلق فجأة فليراجع ثم رأيت حج قال ما حاصله أو انفصل منه بعد موته أو حركته حركة مذبح أه ومفهومه يخالف ذلك وقضيته أيضا أنه لا فرق بين كون وصوله إلى حركة المذبح مجرد أو بجناية وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحروا وقد يقال الأقرب تصوير ذلك بمالومات بجناية ففائدة في وقوع السؤال عما لو قطعت يده المسلم ثم ارتد ومات مرتد أهل تعود له يده يوم القيامة وتعذب وإن كانت ١٨٩ انفصلت حالة الإسلام أم لا

وعما لو قطعت يده الكافر

ثم أسلم ومات مسلما فهل

تعود له يده وتنعم وإن كانت

انفصلت حالة الكفر أم لا

فيه نظر أقول والظاهر

في كل منهما أن لا تعود

وتنعم فيما لو قطعت في

الكفر وتذهب فيما لو

قطعت قبل الردة لا يقال

تعذيب اليد المقطوعة في

الإسلام وتنعم المقطوعة

في الكفر تعذيب الأولى

وهي قطعت منصفة

بالإسلام وتنعم للثانية

وقد قطعت في الكفر لا نا

نقول المقطوعة في الإسلام

سلبت الأعمال الصادرة

منها بارتداد صاحبها

والمقطوعة في الكفر

وثلاثين وعرفوها بجماعتهم رواه الشافعي بلاغا والزبير بن بكار في أنسابه والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته بنحو استفاضته أما جزء الحى وما لم يتحقق انفصاله منه بعدم موته بان انفصل منه حيا كاذنه المتصلة إذا وجدت بعدم موته أو شك في انفصاله منه بعدم موته بان انفصل منه حيا أو ميتا فلا يجب فيه ذلك كما في المجموع نعم المبان منه إذا مات عقبه حكمه كالأول فيجب فيه ما مر بخلاف ما لو تراخى الموت عنه وإن لم يندمل الجرح قاله البغوي ويسن دفن ما انفصل من حى لم يمت حالا أو ممن شك في موته كيد سارق وظفر وشعر وعلقته ودم نحو فصدا كراما صاحبها وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفنها وكلامهم يخالفه لا الشجرة الواحدة فلا يجب فيها ذلك كما انفصله عن صاحب العدة وأقراه وما لا ترص به من أنها صلاة على غائب في الحقيقة ولا فرق بين الشعرة وغيرها بدانها وإن كانت كذلك لكن بقية البدن تابع لما صلى عليه كما ياتي فاشتراط أن يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فإنها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظروا كلامهم إلى الفرق أميل وينوي في الصلاة على العضو الجلة وجوبا وإن علم أنه صلى على جلة الميت لا على العضو وحده إذا الجزء الغائب تابع للحاضر كما مر ومحل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على الميت والأفلا يجب كما تقتضاه كلام السبكي ومحل أن كان قد صلى بعد طهر العضو والأوجب لزوال الضرورة المجوزة للصلاة عليه بدون غسل العضو بوجداننا وعليه يعمل قول الكافي لو قطع رأس إنسان وحمل إلى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجنة حيث هي ولا يكتفى بالصلاة على أحد هاولو وجد ميت مجهول أو بعضه ببلادنا صلى عليه إذا الغالب فيها الإسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه إذا وجد في موات لا ينسب لدار الإسلام ولا إلى دار الكفر وهو الذي

مقطعت الواحدة بمصدر منها بالإسلام صاحبها لقوله تعالى قل للذين كفروا أن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله تراخي) أي عرفا (قوله ويسن دفن ما انفصل من حى لم يمت حالا) ويعلم ذلك بأن لم تكن حركته حركة مذبح عقب انفصال الجزء عنه (قوله كيد سارق) وينبغي إذا دفنت أن يجعل باطنها الجهة القبلة ومثلها كل ما يأتى له جهة إذا وجهت جلته إلى القبلة تكون تلك الجهة إليها فيجعل مقدم الساق إلى جهة القبلة (قوله وظفر وشعر) ومنه ما يزال بحلق الرأس وينبغي أن الخطاب به ابتداء من انفصل منه فإن ظن أن الخالق يفعل سقط عنه الطلب (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد) أي المنفصلة من الحى (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله لا الشعرة الواحدة) يتصل بقوله فيما مر ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا ونحوه أي وإن طالت جدا ومثل الصلاة غيرها لا يجب سلبها لانه لا حرمة له كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة وأقره أه خطيب (قوله وكلامهم إلى لفرق أميل) معتمد (قوله إذا الغالب فيها الإسلام) أي ولا فرق في ذلك بين أن توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا لحرمة الدار وقد يدل عليه قوله لا حتى أو وجد بنحوها حكمه الخ لأنهم لم يفرقوا بين من فيه علامة وغيره ولا بين كون العادة تحيل ذلك أولا

(قوله أو وجد غيرها) أي دارنا (قوله فحكمه يعلم من باب اللقيط) وذلك أنه ان كان فيه مسلم فمسلم والا فكافر (قوله وإن حضر بعد الصلاة) أي على الميت (قوله والاولى التأخير إلى الدفن) أي مسارعة إلى دفنه (قوله يجب فيه ما يجب في الكبير) أي وإن لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم أنه آدمي (قوله والاستثناء معيار العموم) أي دلائل العموم (قوله بمن علمت) أي مع من علمت حياته (قوله كاختلاج) أي ولود أو أربعة أشهر إن فرض (قوله كالمستسقي وغيره) قال في شرح التحرير أو المحذور وكتب عليه العلامة الشوبري قال شيخنا ابن عبد الحق في حاشية المحلى في تنقيح الباب أو حمله بعضهم ليشمله الظالم المقتصر عليه في كلامهم على ما إذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها والوجه حمله على ما إذا سلم نفسه لاستيفاء الحد منه تأثبا اه (أقول) ١٩٠ الأقرب أنه شهيد مطلقا سواء عزيده على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا

بدليل ما لو شرق بالخمر ومات أو ماتت بسبب الولادة من حمل الزنا أو نحوها لأن صور الشهادة لم تنص في كونه مطلقا في فائدة يحد السقوط في منظومته السماة بالتمثيت الشهداء الذين لا يستلون سبعة وهم المقتول في سبيل الله والمرابط والمطعمون والصديق قال شارحه وهو دائم الصدق والاطفال الذين لم يبلغوا الحلم ومن مات يوم الجمعة أو ليلة ومن واطب على تبارك المثلث في كل ليلة قال شارحه بعد أن فرغ من شرح كلامه فهو لا سبعة شهداء لا يستلون وبقى جماعة نالوا مرتبة الشهادة مع كونهم مسؤولين وهم نيف وثلاثون من مات

لا يذب عنه أحد وهو كذلك أو وجد غيرها فحكمه يعلم من باب اللقيط وإن حضر بعد الصلاة فعلها جماعة وفردى والاولى التأخير إلى الدفن كإتص عليه وينوى الفرض لو قوعها منه فرضا كإمر (والسقط) بثلاث السنين من السقوط وهو كما عرفت لغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم أن الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة أذهو خارج من كلام المصنف كغيره كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستثنوا منه ما استثنوه والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ابن الوردي كغيره في السقط فصاعد المأمر من أن هذا لا يسمى سقطا خلافا للشيخ في فتاويه وزعم أن ذلك لا يجدي وأنه يتعين حمله على أنه لا يسمي لغة غير صحيح وقد علم من قرناه استواء هذا الحكم عن علمت حياته المشار إليها بقوله (إن استهل) أي صاح (أو بكى ككبير) في غسل ويكفر ويصلى عليه ويدفن ليتبين موته بعد حياته (والا) أي وإن لم يستهل ولم يبك (فإن ظهرت أمارات الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) لاحتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليها والاحتياط والثاني لا لعدم ثبوتها مادفنه وغسله فواجب قطعا (وإن لم تظهر) أمارات الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما حتى نفخ الروح (لم يصل عليه) قطع لعدم الأمانة (وكذا إن بلغها) أي الأربعة الأشهر التي هي مائة وعشرون يوما لا يصل عليه وجوبا ولا جوازا (في الاظهر) لعدم ظهور حياته فيجب غسله وتكفينه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانه أوسع بإمانها ولأنه لم يثبت له حكم الأحياء في الارث فكذا في الصلاة عليه ولأن الغسل كدليل أن الكافر يغسل ولا يصل عليه واعلم أن للسقط أحوالا حاصلها أنه ان لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء نعم بمن ستره بخرقه ودفنه وان ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه أمارات الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة أما هي فمستعنة كما مر فإن ظهر فيه أمارات الحياة فكذلك الكبير ثم الميت أما شهيد أو غيره والشهيد ما شهيد الاخرة فقط وهو كل مقتول ظلما أو ميت بنحو بطن كالمستسقي وغيره خلافا لمن قيده بالاول أو طعن أو غرق أو غربة وإن عصى بركوبه البصر أو بغرته كما قاله

الزركشي

بالطن أو الغرق أو الهدم أو بالجانب أو بالجمع بالضم إلى آخر ما ذكره جعل رحمه الله المبطلون

وما ذكره ليسوا من الشهداء لكنهم نالوا مرتبتهم وعليه فسامني كون أولئك السبعة شهداء وكون من عداهم في مرتبتهم وما المراد بالشهادة وقوله أو بالجمع بالضم قال في المصباح ومات المرأة بجمع بالضم والكسر إذا ماتت وفي بطنها ولد ويقال أيضا التي ماتت بكرا اه (قوله أو طعن) وكذا من مات في زمنه وإن لم يطعن اه حج وظاهره وإن لم يكن من نوع المطعونين بأن كان الطعن في الاطفال أو الارقاء وهو من غيرهم قال الماوي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم أن أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرش مانعه أي الذين يأفون النيام على الفراش ولا يجرؤن الفراش ويقصدون للغزو وقال الحكميم هؤلاء قوم أطمانت نفوسهم إلى ربهم وشغلوا به عن الدنيا وتمنوا لقاءه فاذا حضرهم الموت جادوا بأنفسهم طوعا وبذلوها له

(الاختيار) أي فيكون مكرها مضوتا لفضيلة الجلالة (قوله وقال في الخادم) أي تبعاً للذخائر (قوله اذلو وحب لكان تركه مفسداً) فيه ان الوحب هنا الامر خارج وهو لا يقتضي تركه ماذ كركامياً في كلامه آخر السوادة (قوله لو كانوا مسلمين) أي في صورة ما اذا كان الخوف الهلاك كما هو ظاهر اذ هو الذي يجوز الاستسلام به لاسم ايشار الشهاداة فليراجع (قوله

ايشار المحبته على محبته افسهم ومن قتل في معركة المشركين سبيلان فينالون منازل الشهداء لان الشهداء بذلو انفسهم ساعة من نهار وهو لا يبدلها طول العمر ثم قال تنبيه عدوان خصائص هذه الامة انهم يقبضون على فرسهم وهم شهداء عند الله اه وقوله في شرح الحديث ولا يهاجرون انفراس الخ يعني انهم لا يفارقون منازلهم للسفر في تجارة ونحوها بل يلزمون المنازل ينظرون الغزو (قوله وان استثنى) أي الزركشي (قوله ففرق لم تحصل له لشهادة) ١٩١ ومنه مالو صادحية وهو

ليس حاذقاً في صيدها ونحوها لو ان اذالم يكن حاذقاً في صنعة بخلاف الحاذق فيها فانه شهيد لعدم تسببه في هلاك نفسه (قوله وهو ممن يتصور اباحه نكاحها له) وفي نسخة وان لم يتصور اباحه نكاحها له شرعاً ويعذر وصوله اليها كعشق المرد وهي المعتمدة (قوله وهو ظاهر في عشق اختياري) قال سم على منهج بهد ماذ كرو المعتمد عند شيخنا الرمي وغيره عدم الفرق بين المرد وغيرهم حيث كان الفرض العفة والكتمان بل قال طب و مروان كان السبب المؤدى الى عشق الامر داخيارياً حيث صار اضطراراً واعف وكنم والله أعلم ومعنى العفة ان لا يكون في نفسه اذا

الزركشي خلافاً لمن قيدها بالاباحه أو طلق ولو من جل زنا قيا ساعلى ذلك وان استثنى الحامل المذكورة فاي فرق بينها وبين من ركب البحر ليشرب الخمر ومن صافر آبقاً وناشزة والوجه في ذلك ان يقال ان كان الموت معصية كان تسببت في القاء الحمل فانت أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن ففرق لم تحصل له لشهادة للعصيان بالسبب المستلزم للعصيان بالسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان قارنها معصية لانه لا تلازم بينهما أو عشق بشرط العفة والكتمان كما قيده الزركشي بذلك لغيره موقوف على ابن عباس وان لم يتصور اباحه نكاحها له شرعاً ويعذر وصوله اليها قال والاعشق الامر ومعصية فكيف يحصل به ادرجة الشهادة وهو ظاهر في عشق اختياري له مندوحة عن تركه وتعادى عليه اما لو فرض حصول عشق اضطراري له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة اذ لا معصية به حيث نذوا ما شهيد الدنيا فقط فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو ممن قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبراً أو قاتل رياء أو نحوها وأما شهيدهما فهو من قتل كذلك لكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا وحيث أطلق الفقهاء الشهيد دانصرف لاحد الاخرين وحكمهما ماذ كره بقوله (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أي يحرم ان لما صح انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل أحد بدقتهم بدما نهم ولم يغسلهم ولم يصلى عليهم وفي رواية ولم يصلى ببنائه للفسول وروى أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوهم فان كل جرح أو كدم أو دم يفرح مسكا يوم القيامة وحكمة ذلك أيضاً بآثار الشهادة عليهم والتمظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم وفي ذلك حث على الجهاد الذي جبلت النفوس على حب البقاء في الدنيا المنافي لطلبه غالباً وليس في ترك الصلاة على الانبياء حث لان من تبتها لا تنال بالا كتساب واما خبر انه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد صلواته على الميت زاد لبحاري بعد ثمان سنين فالمراد كما في المجموع دعاءهم كدعائه للميت والاجماع يدل له اذ لا يصلى عليه عندنا وعند المخالف لا يصلى على انقبر بعد ثلاثة أيام ثم عرف من هذا حكمه بقوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه انه

اختلى به حصل بينهما فاحشة بل عزمه على انه وان خلا به لا يقع منه ذلك والكتمان ان لا يذكر به لاحد ولو محبوبه (قوله وقد غل من الغنيمة) أي مرق (قوله فهو ممن قتل كذلك) أي في قتال الكفار (قوله أمر في قتل أحد بدقتهم) أي وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فالظاهر انه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه ولعل حكمة ذلك ان الصحابة كانوا يقيدون بأمرهم وأما أحد فلشدة ما حصل للمسلمين فيها ثمرة النبي صلى الله عليه وسلم فقتل (قوله فان كل جرح أو كدم) الظاهر انه شك من الراوى لان الحكم هو الجرح (قوله اذ لا يصلى عليه) أي الشهيد (قوله وهو ممن مات ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس عما لو كان مع المرأة ولد صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيداً أم لا فاجبت عنه بان الظاهر الثاني فليراجع لانه لم يصدى عليه انه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في قتال الكفار انه يصده ولو بخدمة للفرقة أو نحوها

كبيضة) لا وجه لاستثنائها لعدم دخولها في السلاح المراد هنا كما يعلم مما يأتي في كلامه تريبا (قوله والاوجه انه باقى في
القضاء هنا ما يأتي الخ) كلام قاصر عن اداء المراد وعبارة النخبة ولو خاف ضرر ابيح التيمم بترك حمله وجب في الانواع الثلاثة
ولو نجسا وما نال السجود والذي يتجه انه باقى في القضاء هنا الخ (قوله وهو معنى قول الشارح من الانواع بمحمله) قد يقال لو كان
هذا غرضه لاتي به في أول الانواع ويجاب أخذ من كلام الشهاب البرلسي بأنه أتى بنظير هذا الجواب فيما مر من الانواع

(قوله قصد واقطع الطريق علينا) احتراز به عما لو قتل واحدا منهم مسلما غيلة (قوله بسببه) أى القتال ومنه ما قيل ان الكفار
يتخذون خديعة يتوصلون بها الى قتل المسلمين فيتخذون سردا تحت الارض يملؤنه بالبارود فاذا حربه المسلمون اطلقوا النار
فيه فخرجت من محملها وأهلكت المسلمين ^{في فائدة} قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج فضبه
تظر عندي قال والظاهر انه شهيد اما لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد في أحكام الآخرة لكنه شهيد
في أحكام الدنيا واطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فلينظر اه سم على جملة في اثنائه كلام ^{في فائدة} قال
في تجريد العباب لو دخل حربى ١٩٢ بلاد الاسلام فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً ولو رمى مسلماً الى صيد فاصاب مسلماً

في حال القتال فليس
بشهيد قاله القاضي
حسين اه سم على منهج
قال سم على ج بى
مالوا استعان أهل العدل
بكفار قتلوا واحداً من
البلغاة حال الحرب هل
يكون شهيداً فيه تظر اه
والاقرب انه شهيد ثم
رايت في سم على جملة
النصريح بما قد يؤخذ
منه ذلك وعبارته قال
الناشرى ويدخل في
كلامه أى الحاوى مالو
استعان الحريون علينا
ببغائنا فقتل واحداً من
البلغاة واحداً منا عمداً

كل (من مات) ولو امرأة أو رقيقاً وغير مكاف (في قتال الكفار) أو الكافر الواحد سواء
أكانوا أهل حرب أم ردة أم ذمة قصد واقطع الطريق علينا ونحو ذلك (بسببه) أى القتال سواء
أقتله كافر أم عاد اليه سهمه أم أصابه سلاح مسلم خطأ أم نردى في وهدة أم رفته دابته فمات
أم قتله مسلم باغ استعان به أهل الحرب كما شمله قتل الكفار أم قتله بعض أهل الحرب حال
انهم زامهم انهم زاما كلياً بان تبعهم فكر واعليه فقتلوه فبكانه قتل في حال القتال أم قتله الكفار
صبراً أم انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته
بسبب القتال كما جزم به وانما لم يخرج ذلك على قولى الاصل والغالب لان السبب الظاهر
يعمل به ويترك الاصل كالورأينا طيبة تبول في الماء فرأناه متغيراً فانما حكم ببغائته مع ان
الاصل طهارة الماء ثم أشار الى الاول من أقسام الشهيد المتقدم وهو شهيد الآخرة فقال
(فان مات بعد انقضائه) أى القتال بجراحة يقطع بموته منها وفيه حياة مستقرة فغير شهيد في
الظاهر سواء أطلال زمان أم قصر لحياته بعد انقضاء القتال فاشبهه موته بسبب آخر والثانى
يلحقه بالميت في القتال اما لو انقضى القتال وحركة المجروح فيه حركة مذبوح فشهيد جزم
أو توقعت حياته فليس بشهيد جزم (أو) مات عادل (في قتال البلغة) له (فغير شهيد في الاظهر)
لانه قتل مسلم فاشبهه بالمقتول في غير القتال وقد غسلت اعمام بنت أبى بكر الصديق رضى الله
عنه ابنها عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد والثانى نعم لانه كالمقتول في معركة الكفار
(وكذا) لو مات (في القتال لا بسببه) أى القتال كموته بمرض أو جأفة أو قتله مسلم عمداً فغير شهيد

لانه مات في قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى وأقول هذا الاحتمال يرده (على
قولهم من أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد اليه سلاحه أو سقط عن فرسه أو رحت دابته لا يغسل ولا يصلى عليه اه وبى أيضاً
مالوا استعان البلغة بالكفار ثم ان واحداً من البلغة قتل واحداً منا فهل يكون شهيداً تظر الاستعانة بهم بكفار أم لا فيه تظر
والاقرب الثانى فليراجع ثم نقل بالدرس عن شرح الغاية لسم النصريح بما قلناه وزيادة ما لو قتل واحداً من الكفار واحداً
من أهل العدل فانه يكون شهيداً كما صرح به في الخادم وعبارته ولو استعان الكفار علينا بمسلمين فقتلوا المستعان بهم شهيد
لان هذا قتال كفار ولا تظر الى خصوص القاتل أو استعان البلغة علينا بكفار فقتلوا المستعان بهم شهيد دون مقتول البلغة
نقله في الخادم عن القفال والفرق بين هذه والتي قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجباً للشهادة بخلاف هذه
اه وبى مالوشك في كون المقتول هل قتله مسلم أو كافر والاقرب انه ليس بشهيد (قوله أم أصابه سلاح مسلم خطأ) ظاهره
انه لا فرق في ذلك بين ان يقصد كافر فيصيبه أولاً ولا مانع منه (قوله لانه قتل مسلم) يؤخذ منه انه لو قتله كافر استعانوا به كان
شهيداً وبه صرح ج وقد تقدم ذلك عن الناشرى

لكن بغير هذا التعبير نقفنا في العبارة على ان الذي ينبغي ان الشارح الجلال انما أشار بذلك الى دفع ما قد يقال ان المصنف لم
يعنون عن النوع الذي قيل هذا بلفظ الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالاربع ووجه الدفع انه وان لم يكن رابعا باللفظ فهو
رابع بالمحل فالظرف متعلق بالاربع والباء فيه على حد الباء في قولهم الاول بالذات ١٩٣ والثاني بالعرض والشهاب حج أشار

الى هذا الا انه قدر للظرف
متعلقا خارجيا ولا يخفى ان
ما ذكرناه أفعد (قوله بأن
هذه الكيفيات) كان
الاصوب ان يقول بأن هذه
الاشياء أو أن مراده
بالكيفيات هنا الاشياء
بقريته ما بعده بخلاف
لفظ الكيفيات الا في
وعليه فالضمير في قوله وانما

(قوله فلو كان واجبا لم
يسقط) فتدغم هذه الملازمة
هـ سم على وجه أي ويقال
المدار على مجرد غسله وان لم
يكن بفعلنا (قوله النجس
الغير المعفوعنه) أي اما هو
فتحرم ازالته ان أدت الى
ازالة الدم (قوله اما دمها)
أي الخارج من المقتول
نفسه بخلاف الحاصل عليه
من غيره فانه يزال كما هو
ظاهر أخذ من قولهم في
حكمة تسميته شهيدا لان
له شاهد بقتله وهو دمه
لانه يبعث وجرحه يتفجر
دما (قوله لانه المقتول على
نفسه) تقدم ما يصرح
بالفرق في قوله وان حصل
بسبب الشهادة الخ (قوله
ان غيره ازاله) أي الخلو
(قوله أو يفرق بان المشهود

(على المذهب) لان الاصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفنا فيما اقامت بسبب من اسباب
لقتال ترغيبا للناس فيه ففي من عدمه على الاصل والشهيد فعيل بمعنى مفعول سمي بذلك لان
الله ورسوله شهدا له بالجنة ولانه يبعث وله شاهد بقتله اذ يبعث وجرحه يتفجر دما ولان ملائكة
الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه وقيل انه شهيد في وجه لموته في قتال الكفار (ولو استشهد
جنب) أو نحوه كحائض ونفساء (فالاصح انه لا يغسل) كغيره لان حنظلة بن الراهب قتل يوم
أحد وهو جنب ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال رأيت الملائكة تغسله فلو كان واجبا
لم يسقط الا بفعلنا ولانه طهر عن حدث فسقط بالشهادة كغسل الميت فيحرم اذ لا قاتل بغير
الوجوب والتحريم وقد انتفى الاول فثبت الثاني ومقابل الاصح يغسل لان الشهادة انما تؤثر
في غسل وجب بالموت وهنا الغسل كان واجبا به وأجاب الاول بما مر (و) الاصح انه أي
الشهيد (ترال) وجوبا (نجاسة غير الدم) المتعلق بالشهادة وان حصل بسبب الشهادة كبول
خرج بسبب القتل وسواء في ازالته أدى الى ازالة دمه الحاصل بسببها أو لا لانه ليس من أثر
العبادة وظاهر ان المراد النجس الغير المعفوعنه اما دمها فتحرم زالته لا طلاق النهي عن
غسل الشهيد ولانه أثر عبادة وانما لم تحرم ازالة الخلو من الصائم مع انه أثر عبادة لانه المقتول
على نفسه بخلافه هنا حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مررت الاشارة
لذلك في باب الوضوء والثاني لا ترال لا طلاق النهي عن غسل الشهيد فان حصل بسبب نجاسة
غير الدم فهل لها حكمه لانها من أثر الشهادة أو يفرق بان المشهود له بالفضل الدم فقط ولان
نجاسته أخفى في كلامهم ما يشبهه الثاني والثاني أقرب (ويكفن) الشهيد استحبابا (في ثيابه
الملطخة بالدم) خبر جابر انه قال رمي رجل بسهم في صدره أو حلقه فأت فادرج في ثيابه كما هو
ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ثيابه التي مات فيها واعتيد لبسها غالبا وان لم تكن
ملطخة بالدم لكن الملطخة به أولى كما في المجموع والتقييد في كلام المصنف كاصله بالملطخة
ليسان الاكل ولم يمتنع رعدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى وقارق الغسل بابقاء أثر
لشهادة على لبدن والصلاة عليه باكرامه والاشعار باستغفاره عن الدعاء (فان لم يكن ثوبه
سابغا) أي سائر الجميع بدنه (ثم) وجوب ابتداء على ان ما سوى المورة حق للميت لا يسقط باسقاطه
ولو أرا بعض الورثة نزعها وامتنع الباقيون أجيب المتنوعون كما هو قصبة كلامهم كالوقال
بعضهم نكفنه في ثوب وامتنع الباقيون ويسن نزع آلة الحرب عنه كدرع وكذا كل ما لا يعتاد
لبسه للميت غالبا تكف وفروة وجبة محشوة كسائر الموتى نعم يظهر ان محله حيث كان محمولا
له ورضي به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزع

فصل في دفن الميت وما يتعلق به (أقل القبر) المحصل للواجب (حفرة تمنع) بعد ردمها
(الرائحة) أن تطهر منه فتؤذي الحي (و) تمنع (السبع) عن نبشها لا كل الميت اذ حكمة الدفن
صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم للتأدي بها واستقذار جيفته فلا بد من حفرة

٢٥ نهايه في له الخ) معتدل (قوله واعتيد لبسها) أي وان لم تكن بيضا بقاء لا أثر الشهادة وعليه عمل سن التكفين في الابيض
حيث لم يعارضه ما يقتضي خلافه (قوله ويسن نزع آلة الحرب) أي ولو فرض انه بعد ازالة التقات اليه لو رود الامر به (قوله
مالا يعتاد لبسه للميت) المراد ما لا يعتاد الكفين فيه فصل في دفن الميت وما يتعلق به (قوله وما يتعلق به) أي الميت كالتغزية

تفعل راجع للصلاة (قوله بمعنى مع) لا يناسب ما سلفه (قوله لا تركه) أي الاستقبال فهو معطوف على ترك المذكور في المتن (قوله ويلزمه فعلها ثانيا) أي فيما إذا وطئ النجاسة كما يدل عليه الفتاوى (قوله ومن كلام الجرجاني) أي بالاولى وعبارة الفتاوى بل صرح الجرجاني الخ (قوله تركها بالكسبة) يعني اخراجها عن الوقت بالكسبة ^{في} فصل فيما يجوز لبسه من

(قوله والغرض من ذكرها) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنها ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنها لا تكفي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها انما محفورة في الأرض قبل بنائها وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المعهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تتقاء مد عن المغارات التي في الجبال وهي لا تكفي في الدفن وقوله وقد قال السبكي الخ عبارة حج وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمته الدفن فيها (قوله ومعلوم ان ضابط الدفن الشرعي) يفيد انه لا بد من منع الرائحة والسبع وان كان الميت في محل لا تصل اليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وان لم تكن له رائحة أصلا كان جف وقد تقدم ذلك عن سم على منهج (قوله وسواء كان فسقية) أي حيث قيل بجواز ١٩٤ الدفن فيها (قوله بما يمنع ذينك) وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها ثم بني

عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي (قوله كالومات بسفينة) أي أو كانت الأرض خوارة أو ينبع منها ما يفسد الميت أو كفافه كالفساق المعروفة ببولاق ولا يكافون الدفن غيرها (قوله ثم يجعل بين لوحين) أي ندبا (قوله ثم يلقى لينبذه) من باب ضرب اه مختصر صحاح (قوله وان كان أهله) أي الساحل (قوله فيلزمهم التأخير ليدفنوه) قد يؤخذ منه انه لا يجوز إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين وبلا تثقيب واظهر في الدلالة على عدم

تمنع ذينك قال الرافعي والغرض من ذكرها ان كانتا لازمين بيان فائدة الدفن والافهسان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما اه وظاهر انهما غير متلازمين كالفساق التي لا تكتم الرائحة مع منعهما الوحش فلا يكفي الدفن فيها وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظرا لأنها ليست معدة لكم الرائحة ولأنها ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا قال وقد أطلقوا تحريم ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك الاول وظهور رائحته فيجب انكار ذلك اه ومعلوم ان ضابط الدفن الشرعي ما مر فان منع ذلك كفي والافلاسراء أكان فسقية أم غيرها وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعه على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذينك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كالومات بسفينة والساحل بعيدا وبه مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين لئلا ينتفخ ثم يلقى لينبذه البحر الى الساحل وان كان أهله كفارا لاحتمال ان يجده مسلم فيدفنه ويجوز ان ينقل ليتزل الى القرار وان كان أهل البر مسلمين اما اذا امكن دفنه لكونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه (ويندب ان يوسع) بان يزداد في عرضه وطوله (ويعمق) بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وهو الزيادة في النزول لخبر انه صلى الله عليه وسلم قال في قتلى أحد احضروا وأوسعوا وعمقوا وفي المجموع يستحب ان يوسع القبر من قبل رجليه ورأسه أي فقط وكذا رواه أبو داود والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهوره من الانقلاب (قائمة وبسطة) أي قدرهما من رجل معتد لهما بان يقوم باسطا يديه مرفوعتين لان عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ولانه أبلغ في المقصود وهما

جواز إرساله بلا تثقيب ولا شديين الواح قول شيخنا الزيادي فان التي فيه بدون جعله بين لوحين وثقل أربعة لم يأثموا اه فان مفهومه انهم يأثمون لو ألقوه بلا تثقيب وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيادي (قوله ويندب ان يوسع الخ) وينبغي ان يكون ذلك مقدارا ما يسع من يتزل القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لان فيه تحجيرا على الناس (قوله ويعمق) قال سم على منهج فان قلت ما حكمة التوسيع والتعميق قلت يجوز ان يقال التوسيع مع ان فيه اكراما للميت فان في اتزال الشخص في المكان الواسع اكرامه وفي اتزاله في المكان الضيق نوع اهانة له أرفق بالميت ومن يتزله القبر لانه اذا اتسع امكن ان يقف فيه المنزل اذا تعدد للحاجة وأمن من ان تصدم الميت بجدران حال اتزاله ونحو ذلك والغرض كتم الرائحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت هلا طلب زيادة على قائمة وبسطة قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لانه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة ممن على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليأمل اه (قوله احضروا) بكسر الهمزة من باب ضرب (قوله والمعنى يساعده ليصونه) أي ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ وما ذكره في المجموع محمول على الشق والحمد لله في قول المصنف ويندب ان يوسع ويعمق وفرضه حج فيهما أو يقال ما في المجموع ضعيف (قوله بان يقوم باسطا يديه) أي غير قابض لا صابعهما

ذكر وما لا يجوز في (قوله واتخاذ ستر يعني ارضائه) أي بحيث يعد مستعما لا كما يؤخذ مما بعده لا بمعنى ادخاره الذي ليس بنية الاستعمال (قوله لا مشيه) خرج به فرشه للشي عليه فانه حرام كما هو ظاهر. (قوله رفاعية وزينة) من عطف المغاير خلافا

(قوله وقول الراعي انها ثلاثة وندف) أي لا ذرع (قوله على الذراع المعروف) أي الذي اعتيد الذرع به وهو المسمى عندهم بذراع النجار أي وهي تقرب من الاربعة ونصف بذراع الآدمي فلا تخالف بينهما (قوله القبلي) أي قال حفر وافي الجهة المقابلة لها كره (قوله مما لم تمسه النار) أي الاولى ذلك (قوله أو حجارة) أي من حجارة الجبل المعروفة (قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك وجوباً لا يزري به اه سم على حج والظاهر انه كذلك للعملة المذكورة (قوله ويدخله القبر) أي ندبا حج (قوله الرجال) ينبغي ان المراد بهم ما يشمل الصبيان حيث كان فيهم قوة (قوله ١٩٥ بخلاف النساء لضعفهن) أي

فيكون مكروهاً خروجا من خلاف من حرمه وعبارة الخطيب وظاهر ما في المختصر وكلام الشامل والنهاية ان هذا واجب على الرجال عند وجودهم وتكفيهم واستظهره الاذري وهو ظاهر (قوله ان يلين جل المرأة من مغتسلها) وكذا من الموضع الذي هي فيه بعد الموت الى المغتسل ان لم يكن فيه مشقة عليهن (قوله وحل ثيابها فيه) مثله في المنهج وعبارة حج شداها فيه أي فيحمل كلامهما عليه (قوله اذا لافقه أولى من الاس) أي فالفاضل صفة يقدم على غيره وان كانت درجته أقرب فليس التقديم بالصفة مخصوصا بالمستويين في الدرجة

اربعة أذرع ونصف كما صوبه المصنف وحله الاذري على ذراع اليد وقول الراعي انها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف (واللحد) بفتح اللام وضمها وسكون الحاء فيهما والمراد ان يحفر في أسفل بجانب القبر القبلي ما لا عن الاستواء قدر ما يسع الميت ويستتره (أفضل من الشق) بفتح المعجمة بخط المصنف وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر ويبني جانباه بلبن أو غيره مما لم تمسه النار ويجعل بينهما شق يوضع فيه الميت ويسقف عليه بلبن أو خشب أو حجارة وهو أولى ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (ان صلبت الارض) لانه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم اما الرخوة وهي التي تتاور ولا تتماسك فالشق أفضل خشية الانهيار (ويوضع) ندبا (رأسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره الذي سيصير عند سفله رجل الميت (ويصل) الميت (من قبل رأسه) سلا (يرفق) من غير عنف لانه السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما السل فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم ولم يما قبل من انه ادخل من قبل القبلة ضعفه البيهقي وغيره وان حسنه الترمذي مع ان ذلك لا يمكن لا بشق قبره لاصق بالجدار ولحدده تحت الجدار فلا محل هناك بوضع فيه قاله في المجموع عن الشافعي وأصحابه (ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وان كان الميت انثى بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك غالباً ولما صح من أمره صلى الله عليه وسلم اباطلحة ان ينزل في قبر ابنته أم كلثوم مع ان لها محارم من النساء كفاطمة وغيره ارضى الله عنهم نعم ينسب لهن كافي المجموع ان يلين جل المرأة من مغتسلها الى النعش وتسايمها في القبر وحل ثيابها فيه وما وقع في المجموع تبعا لروى الحديث انها رقية رده البخاري في تاريخه الاوسط لانه صلى الله عليه وسلم لم يشهد موت رقية ولا دفنها أي لانه كان بسدر (وأولاهم) أي الرجال بذلك (الاحق بالصلاة) عليه درجة وقدمه بيانه وخرج بدرجة لاولي به صفة اذا لافقه أولى من الاسن الاقرب والبعيد الفقيه أولى من الاقرب غير الفقيه هنا كس ما في الصلاة عليه والمراد بالافقه الا علم بذلك الباب (قلت) كما قال الراعي في الشرح (الا ان تكون امرأة من وجهة

وعبارة سم على منهج قوله درجة قال في شرح البيهقي أي من حيث الدرجات لا الصفات فانه يقدم هنا الافقه أي بالدفن على الاقرب والاسن والبعيد الفقيه على الاقرب غير الفقيه وشم بالعكس ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو مساو لما مرته اه وقوله ويؤخذ الخ أي عند الاستواء في الدرجة وان لم يساو ما مرته فأم لا يقال قوله فانه يقدم هنا الافقه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتبته عليه من ان التقديم بالدرجات لا بالصفات لانا نقول معنى الكلام انه اذا تجردت الدرجات راعينا ما في الصلاة واذا وجدت الصفات لم يراع ما في الصلاة وليس معناه اننا لا تقدم الا بالدرجات ولا نقدم بالصفات كما يتوهم والاصوب ان يجاب بان معنى قوله لا الصفات أي المعتبرة في الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات المقدم بها في الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجه فليتنامل (قوله عكس ما في الصلاة عليه) ولا خلاف ان الوالي لا حق له هنا في الصلاة قاله ابن الرفعة ونازعه الاذري بان القياس انه أحق فله التقديم أو التقديم اه حج ثم رأيت قوله الآتي والوالي هنا لا يقدم على القريب بزما

لمناق حاشية الشيخ (قوله امامي على ان ذلك مكروه) يعني اما قول له بالكرهية والراجح غيره كذا ظهر (قوله أو محمول على ان مراده أنه من جنس زى النساء) يحتمل أن المراد أنه من جنس زى النساء أى غير الخاص بهن ولا الغالب فيهن فهو من

(قوله فاولاهم زوج الخ) وقديس كل عليه تقديسه صلى الله عليه وسلم أباطلحة وهو أجنبي مفضل على عثمان مع انه الزوج الا فضل والعذر الذي أشير اليه في الخبر على رأى وهو انه كان وطئ سرية له تلك الليلة دون أبي طلحة ظاهر كلام أئمتنا انهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انها واقعة حال ويحتمل ان عثمان لفطر الحرن والاسف لم يثق من نفسه باحكام الدفن فاذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار الجعرى ذلك فقدم أباطلحة من غير اذن وخصه لكونه لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الجانب المستويين ١٩٦ في الصفات بقدم منهم من بعده هذه بالجماع لانه ابعد عن مذ كرى يحصل له ولو

ماس المرأة اهـ ج ولا
يرد انهم قالوا في الجمعة انه
يسن ان يجامع ليلى لها
ليكون ابعدهن الميل الى
من يراه من النساء لانا
نقول الغرض ثم كسر
الشهوة وهي حاصلة
بالجماع تلك الليلة والغرض
هنا انه يكون ابعدهن
تذكر النساء بعد العهد
بهن أقوى في عدم التذكر
(قوله وبليه) أى الزوج
(قوله ومحارم المصاهرة)
وقياس ما تقدم في الغسل
من ان الظاهر تقديم
محارم الرضاع على محارم
المصاهرة انه هنا كذلك
ثم رأيت في سم على منهج
(قوله وقديس ان العنبن
الخ) أى من الجانب
(قوله ثم الاقرب فالاقرب)

فاولاهم) أى الرجال بادخالها القبر (الزوج) وان لم يكن له في الصلاة عليها حق (والله أعلم)
لنظره في الحياة ما لا ينظر اليه غيره وبليه الا فقه والاشبهه كما قاله الشيخ تقدم محارم الرضاع
ومحارم المصاهرة على عبيدها قال الا ذرى وقديس ان العنبن والمهم من الفحول أضعف
شهوة من شباب الخصيان فيقدمان عليهم ثم الاقرب فالاقرب من المحارم ثم عبيدها لانه كالمحرم
في النظر ونحوه ثم الممسوح ثم المحبوب ثم الخصي لضعف شهوتهم ورتبوا كذلك لتفاوتهم
فيها ثم العصبية لذى لا محرمية له كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة ثم من لا محرمية
له كذلك كبنى خال وبنى عم ثم الا حنبى الصالح لخبر أبي طلحة ثم الا فضل فالاقرب ثم النساء
كترتيبهم في الغسل والخناثى كالنساء ولو استوى اثنان درجة وفضيلة وتنازعا أقرع بينهما كما
قاله الاسنوى والسيد في الامة التي تحمل له كالزوج كما يحتمل بعض شراح الكتاب واما غيرها
فهل هو معها كالأجنبي أو لا الوجه لا وان لم يكن بينهما محرمية لانه في النظر ونحوه كالمحرم
وهو أولى من عبد المرأة اذ المالكية أقوى من المملوكية واما العبد فهو أحق بدفنه من
الجانب حتموا والى هنا لا يقدم على القريب جزم وقضية كلامهم ان الترتيب مستحب
لا واجب ولا ينافيه قولهما عن الامام لا أرى تقديم ذوى الارحام محتوما بخلاف المحارم لانهم
كالا جانب في وجوب الاحتجاب لان مراده لا اراه حتما في تأدية السنة بخلاف الجمهور
فانهم يرونه حتما فيها (ويكونون) أى المدخلون للبيت القبر (وترا) استحبابا واحدا أو ثلاثة
فاكثر بحسب الحاجة لا تباع في الواحد رواه أبو داود ورواه صحيحه صلى الله عليه وسلم
دفعه على العباس والفضل وفي رواية بدل العباس وأسامة وعبد الرحمن بن عوف ونزل
معهم خامس وفي رواية على والفضل وفتح وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونزل معهم خامس اما الواجب في المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع في اللحد)
أو غيره (على يمينه) ندبا كما في المجموع والروضة وان صوب الاسنوى قول الامام بوجوبه

أى بعد الا فقه من المحارم الاقرب الخ ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع اتباعا
على العبد كما علم مما مر ولو ذكر حكمه بعد قوله ثم عبيدها لكان أولى وكذا لو أخر قوله قال الا ذرى الخ عن قوله ثم الخصي الخ
لكان أولى (قوله ثم الممسوح) أى الأجنبي وينبغي أيضا تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبيدها (قوله والخناثى كالنساء)
وينبغي تقديمهم على النساء لاحتمال ذكورتهم (قوله أقرع) أى ندبا (قوله والسيد في الامة) أى فيقدم (قوله وهو أولى)
راجع لقوله وان لم يكن بينهما محرمية (قوله فهو أحق بدفنه من الجانب) قضيته ان اقارب العبد تقدم على سيده وهو قياس
ما في الصلاة وتقدم لما عند قول المصنف ثم ذو الارحام انه قديس ان السيد أولى لان دفعه من مؤن تجهيزه وهي على السيد
(قوله حتما) أى من غير تردد لا صحاب في ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جزم) عبارة ج ولا خلاف ان والى
لاحق له هنا قاله ابن الرفعة ونازعه الا ذرى بان القياس انه أحق فله التقديم أو التقدم (قوله بحسب الحاجة) أى فلوانتهت
بأثنين مثلا زيد عليهما ثالث مراعاة للتورية (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شهبة

جنس زى الرجال أيضا ويحتمل ان المراد ان فرض كلام الشافعى فيما اذا لبسه لا على الهيئة التى تلبس بها النساء فقد تشبه

(قوله ويوجه للقبلة حتما) وقع السؤال فى الدرس عما لو مات ملتصقان ماذا يفعل بهما ويمكن الجواب منه بان الطاهر فصلهما ليوجه كل منهما للقبلة ولانه بعد الموت لا ضرورة الى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض المصنفين ما يوافق (قوله أو مستلقيا نبش) ظاهره ولول للقبلة وعبارة الشيخ عميرة نصها الوجه جعل القبر محتملا من قبلى الى بحرى واضجع على ظهره وانحصاه للقبلة ورفعت رأسه قليلا كما يفعل فى المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت فى حج التصريح بالحرمة أيضا وسيأتى ذلك فى كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف فى الزيادة أو دفن لغير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال بالكافر الخ) أى ولا عليهم لانهم وان كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لكن الميت لكفره لا احترام له حتى يستقبل به وانما قال علينا لان المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو ماتت ذمية) أى أما المسلمة فتراعى هى لأم فى بطنها (قوله وفى جوفها جنين مسلم) قال حج نفخت فيه الروح اه ١٩٧ وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب

دفنه لان الظاهر ان المراد به من بلغ فى بطنها أربعة أشهر لانه لو كان منفصلا لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار) أى وجوبا قال فى الروضة ولا يدفن مسلم فى مقبرة الكفار ولا كافر فى مقبرة المسلمين قال فى الخادم ثم لا يخفى انه حرام ولهذا قال فى الذخائر لا يجوز بالاتفاق اه وانظر اذا لم يوجد موضع صالح لدفن الذى غير مقبرة المسلمين ولا

اتباعا للشافى والخلف وكالا ضبطا عند النوم فان وضع على اليسار كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الافضل بدليل قوله عقبه كما سبق فى المصلى مضطجعا والذى قدمه انما هو الكراهة ويوجه (للقبلة) حتما تزيلا له منزلة المصلى فان دفن مستدبرا أو مستلقيا نبش حتما ان لم يتغير والا فلا ولثلاثتهم انه غير مسلم كما يعلم مما يأتى ويؤخذ من قوله انه كالمصلى عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة علينا وهو كذلك فيجوز استقباله واستدباره نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنين مسلم جعل ظهرها للقبلة وجوبا بالتوجه الجنب للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا اذ وجه الجنين اظهر رأسه وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويسند وجهه) استحبابا فى هذا والاعمال المعطوفة عليه وكذا رجلاه (الى جداره) أى القبر ويقوس لثلاثين كعب (و) يسند (ظهوره بلبنة) طاهرة (وتحورها) كطين لينعمه عن الاستلقاء على قفاه ويجهل تحت رأسه لبنة أو حجر ويقضى بخذه الايمن اليه أو الى التراب قال فى المجموع بان ينبى الكفن عن خده ويوضع على التراب (ويسد فتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة الفوقية وكذا غيره (بلبن) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين ليقول سعد فيما مر وانصبوا على اللبن نصا وباولان ذلك أبلغ فى صيانة الميت عن نبشه ونقل المصنف فى شرح مسلم ان اللبنة التى وضعت فى قبره صلى الله عليه وسلم تسع (ويحتمل) بيده جميعا (من دنا) من القبر (ثلاث حثيات

أمكن نقله لصالح لذلك هل يجوز دفنه حينئذ فى مقبرة المسلمين ولو لم يمكن دفنه الا فى لحد واحد مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه نظرو ويحتمل الجواز للضرورة لانه لا سبيل الى تركه من غير دفن فليحرق اه سم على منهج ويقال مثله فى المسلم الذى لم يتيسر دفنه الامع الذميين (قوله ويقضى) أى ندبا بخذه الايمن اليه أو الى التراب قال حج رصحه انه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خده الايمن على يده اليمنى فيحتمل دخوله فى نحو اللبنة ويحتمل عدمه لان الذل فيما هو من جنس اللبنة اظهر (قوله ويسد فتح اللحد) أى وجوبا (قوله بلبن) أى ندبا بفتح اللام ولم يوجب لحد الا لبن لغائب هل يجوز أخذه كفى الاضطراب لا بعد الجواز اذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاما لم يجز فى مساويه اه سم على منهج (قوله ويحتمل بيده جميعا) أى بعد سد اللحد وان كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لانه مطلوب (قوله ثلاث حثيات) وينبى الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون بفتح اللام لو وضع الميت فى القبر فى غير لحد ولا شق وأهمل التراب على جنته فالوجه تحريم ذلك لان فيه ازراره وانها كالحرمته ثم رأيت مرأفتى بحرمة ذلك وبلغنى من ثقة ان شيخنا الشهاب بركان يقول بحرمة ذلك اه سم على منهج (قوله فائدة) وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العاوى وذكر انه وجد بخط والده قال وجدت ما مناله حدثنى الفقيه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية براوئته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أى حال ارادته وقرأ عليه انا أنزلناه فى ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت فى كفته أو قبره لم يعذب ذلك الميت فى القبر اه علقمى وينبى أولوية كونه فى القبر أى التراب اذا كانت المقبرة منبوشة لا فى الكفن

بين فيما هو مخصوص بهن في جنسه لافي هيئته والحرمة انما تثبت بمجموعهما كما يأتي في الضابط فقوله لانه زى مخصوص
 بهن أي ولا غالب فهن أي بل تشاركهن فيه الرجال على السواء مثلاً إلى الاحتمال الاول أو المراد انه ليس مخصوصا بهن
 (قوله من تراب القبر) ولعل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضاً أخذ من التعليل بان ذلك للرضا بما صار اليه الميت فليست أمه
 سم على منهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يشير اليه أم لاقبه نظروا الاقرب الثاني (قوله فهذا أولى) ظاهره وان لم يصل التراب
 الى جسد الميت للعللة المذكورة ولو قيل بان محل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسده وأما ما ذالم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن
 بعيداً ثم رأيت عبارة شيخنا الزياي ١٩٨ قوله وان يسد اللحد الخ اما اسفل السد فواجب ان ادى عدمه الى اهالة

التراب عليه والافتدوب
 وعلى هذا يحمل قول
 الشارح في غير هذا
 الكتاب ان السد مندوب
 رملي (قوله بحثوا)
 عبارة المحلي وقوله حثيات
 من يحثي لغة في يحنو اه
 وفيه اشعار بان يحنو
 أفصح من يحثي وعبارة
 الشارح تخالفه وفي كلام
 المختار ما يوافق كلام المحلي
 رحمه الله تعالى (قوله زاد
 المحب الطبري) أي في
 الاولى اللهم لقنه الخ لعل
 الحكمة في جعل هذا مع
 الاولى وما بعده مع الثانية
 الخ ان أهم أحوال الميت
 بعد وضعه في القبر سؤال
 الملكين فناسب ان يدعى له
 بتلقين الجثة وبعد السؤال
 تصعد الروح الى ما أعد
 لها فناسب ان يدعى له
 بفتح أبواب السماء ووجه
 بعده يستقر الميت في قبره

تراب) من تراب القبر ويكون الحثي من قبل رأس الميت لانه صلى الله عليه وسلم حتى من قبل
 رأس الميت ثلاثاً رواه السهقي وغيره باسناد جيد ولما فيه من اسراع الدفن والمشاركة في هذا
 الغرض واطهار الرضا بما صار اليه الميت وظاهر صنيع المصنف ان أصل سد اللحد مندوب
 كسابقه ولا حقه فيجوز اهالة التراب عليه من غير سد وبه صرح جع لكان بحث آخرون
 وجوب السد كما يراه الاجماع الفعلي من زمنه صلى الله عليه وسلم الى الآن فتحرم تلك الاهالة
 لما فيها من الازراء وهتك الحرمة واذا حرمنا ما دون ذلك فكيف على وجهه وجهه على هيئته
 مزرية فهذا أولى اه ويجري ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر لو انهم دم القبر تخير الولي
 بين تركه واصلاحه ونقله منه الى غيره اه ووجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء
 والحق بانهدامه انهيار ترابه عقب دفنه ومعلوم ان الكلام حيث لم يخش عليه نحو سبع
 أو يظهر منه ربح والاوجب اصلاحه قطعاً والتعبير بالحثيات هو الافصح من حتى يحثي حثيات
 وحثيات ويجوز حثا يحثو حثوا وحثوات ويسن ان يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية
 وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى زاد المحب الطبري اللهم لقنه عند المسئلة
 حثته وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء ووجه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبه
 وضابط الدتوما لا تحصل معه مشقة لها وقع فيما ينظر فن لم يبدن لا يسن له ذلك دفعا للمشقة في
 الذهاب اليه لكن قال في الكفاية انه يستحب ذلك لكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد
 أيضاً واستظهره الولي المراق وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التأكيد
 (ثم يهال) أي يصب التراب على الميت (بالمساحي) بفتح الميم جمع مسحة بكسر هاء وهي آلة تمسح
 الارض بها ولا تكون الا من حديد بخلاف المجرفة قاله الجوهري والميم زائدة لانها مأخوذة
 من السحو أي الكشف وظاهر ان المراد هنا هي أو ما في معناها وحكمه ذلك اسراع تكميل
 الدفن وانما كان ذلك بعد الحثي لانه أبعد عن وقوع اللبسات وعن تأذي الحاضرين بالغبار
 (ويرفع القبر) بدارنا معشر المسلمين (شبرا) تقريبا أي قدره (فقط) ليعرف فيزار ويحترم
 وكفبه صلى الله عليه وسلم كما سمع ابن حبان فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد كما بحثه الشيخ وهو ظاهر
 بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الر يح قسلا تمام حفره أو قل تراب الارض لكثرة الحجارة

فناسب ان يدعى له بمجافاة الارض عن جنبه (قوله عند المسئلة) أي السؤال وقوله حثته أي ما يحث به على
 صحة ايمانه واطلاقه يشمل ما لو لم يكن الميت ممن يستل كالطفل واطلاقه يشمل أيضاً ما لو قدم الآية على الدعاء أو آخرها وينبغي
 تقديم الآية على الدعاء أخذ من قوله زاد المحب الخ (قوله اللهم افتح أبواب السماء ووجه) ولا ينافي هذا ان روحه يصعد بها
 عقب الموت لانا نقول ذلك الصعود للمرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى ان ينزل قبره فتلبسه السؤال ثم تغارقه وتذهب
 حيث شاء الله (قوله وهو شامل للبعيد أيضاً) أي والنساء أيضاً ومعلوم ان محله حيث لم يؤدقربها من القبر الى الاختلاط
 بالرجال (قوله بخلاف المجرفة) أي فانها تكون من الحديد أو من غيره (قوله أي قدره فقط) أي فلوزاد عليه كان مكررها (قوله
 فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد) أي ولو من المقبرة المنبوشة

لكونه لبسه على الهيئة المخصوصة بهن على الاحتمال الثاني فتأمل (قوله لانه يشبه الاستحالة) يعني اتخاذ الخبز ورقا (قوله والخيط الذي يعقد عليه المنطقة الخ) صادق بما لو كانت من فضة أو ذهب وهذه ظاهرة اذا حرمة حيث تشتمل من حيث الفضة

(قوله فلا يرتفع قبره) هل ذلك واجب أو مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا ذاعا على اظن وملهسم به ذلك (قوله وقبري صاحبيه كانت كذلك) أي في ابتداء الامر اما بعد احداث البناء فلا تدرى صفته الكن في حج مانعه ورواية البخاري انه ستم حملها اليه في على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره وأصلح زمن الوليد وقيل عمر بن عبد العزيز رآه وهي صريحة في ان التسنيم حصل بعد وفيه أيضا لما صح عن القاسم بن محمد ان عمتة عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه فاذا هي مسطحة مبطوحة بيطحاء العرصة الحمراء (قوله ان تسنيمه أولى لما مر) هو كون التسطيج صار شعارا للروافض (قوله ولا يدفن اثنان في قبر) وينبغي ان يلحق بهما واحد وبعض بدن آخر وظاهر اطلاقه لو كانا ١٩٩ نبيين أو صغيرين أو فرعا

لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في الحد أو فسقية كما توضع الامتعة بعضها على بعض فهل يسوغ النباش حينئذ ليوضعوا على وجهه جائزان وسع المكان والانتقال محل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لما رآه سم على منهم (قوله وان اتحد النوع الخ) قال سم على منهم بعد مثل ما ذكرتم يستثنى من هذا ما لو أوصى الميت بذلك فينبغي الجواز لان الحق له كما لو أوصى بترك الثوبين في الكفن اه وينبغي ان يحل ذلك اذا أوصى كل من الميتين بذلك كان أوصى الميت الاول بان يدفن عنده من

اما لو مات مسلم بدار الكفر فلا يرفع قبره بل يخفى لئلا يتعرض له الكفار اذا رجع المسلمون قاله المتولي وكذلك لو كان بموضع يخاف نبش اسرقه كفننه أو عداوة أو نحوها كما قاله الاسنوي وألحق الاذرعى به أيضا اما لو مات يبلد مدعة وخشى عليه من نبشه وهتكه والتمثيل به كما فعلوه ببعض الصلحاء وأحرقوه (والصحيح ان تسطيجه أولى من تسنيمه) لان قبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبيه كانت كذلك كما صح عن القاسم بن محمد وورد أنه صلى الله عليه وسلم سطج قبر ابنه ابراهيم فلا يؤثر في ذلك كون التسطيج صار شعارا للروافض اذ السنة لا تترك بموافقه أهل البدع فيها وقول على رضي الله عنه أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته لم يرد به تسويته بالارض بل تسطيجه جمعاً بين الاخبار ومقابل الصحيح ان تسنيمه أولى لما مر (ولا يدفن اثنان في قبر) أي الحد أو شق واحد ابتداء بل يفرد كل ميت بقبره حالة الاختيار لا لتباع ذكره في المجموع وقال انه صحيح فلو دفنهما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أفق به الوالدرجة الله تعالى وان اتحد النوع كرجاء أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمة ولو أجمع ولدها وان كان صغيراً أو بينهما زوجية أو عملاً كية كما جرى عليه المصنف في مجموعته تبعاً للسر خسي لانه مدعة وخلاف ما درج عليه الساف ولانه يؤدي الى الجمع بين البرالتقي والفاجر الشقي وفيه اضرار بالصالح بالجوار السوء وفي الام ويفرد كل ميت بقبره الى ان قال فان كانت الحال ضرورة مثل ان تكثر الموتى ويقبل من يتولى ذلك فانه يجوز ان يجعل الاثني والثلاثة في القبر وبعبارة الانوار ولا يجوز الجمع بين الرجال والنساء الا لضرورة متأكدة اه ودليله ظاهر كما في الحياة (الا لضرورة) ككثرة الموتى وعسر افراد كل واحد بقبر فيجمع بين الاثني فأكثر بحسب الضرورة وكذا في ثوب لا لتباع في فتلى أحد رواه البخاري (فيقدم) حينئذ

مات من أهله وأوصى الثاني بان يدفن على أبيه مثلاً ما لو أوصى الثاني بان يدفن على أبيه مثلاً ولم تسبق وصية من الاول فلا يجوز دفنه على الاول لان فيه هتك حرمة الاول ولم يرض بها وكذا لو أوصى الاول دون الثاني لان دفنه وحده حقه ولم يسقطه ثم ما ذكره مشكل حيث قلنا بحرمة جمع اثنين في قبر لانه أوصى بمحرم ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فيما لو أوصى بسائر العورة من انه لا تنفذ وصيته به الا أن يقال حين الوصية لا تحرم كمالاً أو وصى بان يكفن من ماله في ثوب واحد فانه جائز مع كون الثلاثة واجبة لان وجوبها حق له وقد اسقطه فكذلك يقال هنا (قوله الا لضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة في مصرنا من الاحتياج لدرهم تصرف للتكامل على التربة في مقابلة التمكين من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع (قوله وعسر افراد كل واحد بقبر) أي فتى سهل افراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو في غيره ولو كان بعيداً واجب حيث كان بعد مقبرة البلد وتسهيل زيارته وغايته تعدد التراب وأي مانع منه (قوله وكذا في ثوب) أي ويجوز بينهما حاجز ندباً أخذاً بما يأتي

أو الذهب لا من حيث الحرير (قوله وغطاء العمامة) أي إذا كان المغطى هو الرجل كما هو ظاهر بخلاف ما إذا غطتها المرأة (قوله لا كتابة الصداق) أي من الرجال كما هو صريح سوابقه ولواحقه (قوله مأخوذ من التدبير) لا يناسب كونه معرباً

(قوله وهو لاحق بالامامة) قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر أن ما صرح في الصلاة على الميت من أنهم إذا تساؤوا في الفضيلة يقرعون بينهم وأنهم إذا ترتبوا لا ينحى الأسبق وإن كان مفضولاً إلا ما استثنى يأتي هنا وإن ما ذكره هنا من استثناء الأب والأم يأتي هنا أيضاً وقد يفرق بأن المدة هنا مؤبدة بخلافهاثة وبأن القصد من الصلاة الدعاء والافضل أولى به وفيها منظر أه وقد سئل مر عن هذا الكلام وأنه يدل على أنه أذ سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فابي ان المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع أولاً في اللحد لغيره وإن كان أثني وذلك الغير ذكر أو كان ولداً وذلك الغير أباه لأنه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وانما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم أخذه ووضعه في اللحد أولاً الا فيما استثنى فليتأمل وليحرر وانظر لو دفن ذميان في اللحد هل يقدم الى جدار القبر أخفهما ٢٠٠ كفر أو عصياناً اه سم على منهج (أقول) القياس نعم (قوله وأم على بنت) بقي الخنثى

هل يقدم على أمه احتياطاً لاحتمال الذكورة أو تقدم الأم لان الأصل عدم الذكورة فيه نظر اه سم بالمعنى والاقرب الثاني لان الأصل محقق واحتمال الذكورة مشكوك فيه (قوله حيث جمع بينهما) أي وإن كان الجمع محرماً بان لم تدع ضرورة اليه (قوله كما جزم به) أي بقوله ندبا (قوله أمانبش القبر الخ) قال سم على منهج بعد ما ذكرنا يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقية للدفن

(أفضلهما) وهو لاحق بالامامة الى جدار القبر من جهة القبلة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم قرأ نافية قدمه الى اللحد لكن لا يقدم فرع على أصله من جنسه وإن علا حتى يقدم الجد ولو من قبل الأم وكذا الجدة قاله الاسنوي فيقدم أب على ابنه وإن سفل وكان أفضل منه لحرمة الأبوة وأم على بنت كذلك اما الابن فيقدم على أمه لفضيلة الذكورة ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ويجعل بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كما جزم به ابن المقرئ في غشيتيه ولو كان الخنس مقصداً أمانبش القبر بعد دفن الميت لدفن آخر فيه أي في لحدته فمتنع ما لم يبل الأول ويصير تراباً وعلم من قولهم نبش القبر لدن ثان وتعابيلهم ذلك بهتك حرمة عدم حرمة نبش قبره لحدان مثلاً لدفن شخص في اللحد الثاني ان لم تظهر له رائحة اذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم (ولا يجلس على القبر) المحترم ولا يتسكاً عليه ولا يستند اليه (ولا يوطأ) عليه فيكون مكروهاً لا حاجة بان حال القبر دون من يزوره ولو أجنبياً بان لا يصل اليه الا بوطئه فلا يكره وفهم بالاولى عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة في عدم الجلوس ونحوه توقير الميت واحترامه وأما خبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم قال لان يجلس أحدكم على جرة فتخلص الى جلده خسر له من أن يجلس على قبر ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضاً في مسنده بافظ من جلس على قبر يبول عليه

فها ان كان هناك هتك لحرمة من بها كان تظهر رائحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا ان لم يكن هنا هتك الحاجة كان لم يتيسر له مكان بشرط ان لا يكون هناك هتك بنحو ظهور رائحة كما هو الفرض اه ما قرره مر وانظر هل حرمة الدفن لاثنين بلا ضرورة على ما صرح في حق الكفار حتى يحرم علينا دفن ذميين في اللحد بلا ضرورة فليراجع لا يقال العلة في حرمة الجمع انه قد يتأذى أحدهما بعباد الآخر والكفار كلهم معذون لانا نقول لو سلمنا ان العلة ذلك فعباد الكفار يتفاوت فليتأمل اه وقوة كلامه تعطى ان الاقرب عنده الحرمة وقوله كان تظهر رائحته لو شك في ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان قرب زمن الدفن حرم والا فلا (قوله فمتنع) أي ولو احتجنا لذلك على ما هو ظاهر اطلاقه وفي الزيادة ومحل عدم الضرورة اما عندها فيجوز كافي الابتداء رملي اه قال حج ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمه وجوباً ما لم يحجج اليه أو بعده نجاه ودهن الا خرفان ضاق بان لم يمكن دفنه الا عليه فظاهر قولهم نجاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس بعيد لان الايداء هنا أشد اه وظاهره الحرمة وإن وضع بينهما حائل كما لو فرش على العظام ومل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون مكروهاً لا حاجة الخ) قال حج وظاهر ان المراد به محاذي الميت لا ما اعتيد التحويط عليه فانه قد يكون غير محاذ له لا سيما في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذا به لانه يطلق عليه عرفاً انه محاذ له اه رحمه الله

اذالمعرب لفظ استعملته العرب في معنى وضعه في غير لغتهم وهذا الاخذ يقتضي انه عربي فتأمل (قوله وأعاد المصنف هذه المسئلة الخ) فضيته ان موضوع المسئلتين واحد وليس كذلك بل هما مسئلتان مختلفتان فالاولى في ثوب لا تنغم فيه للقتال الا انه لبسه للستر به عند فناء القتال والثانية في ثوب اتخذ للقتال لنفعه فيه في دفع السلاح فتأمل (قوله واستقرار ملبسة

(قوله فلا كراهة فيه) أي في الجلوس والوطء وينبغي عدم حرمة البول والتغوط على قبورهم لعدم حرمتها ولا عبرة بتأذي الاحياء (قوله لكن ينبغي اجتنابه) أي وجوباً في البول والغائط ونحو الجلوس عليه (قوله انه لم يبق من الميت شيء الخ) أي سوى عجب الذنب لانه لا يبلى (قوله ولا كراهة في مشيه بين المقابر ينعل) أي ما لم يكن متنجساً بنجاسة رطبة فيحرم ان مشى به على القبر أما غير الرطبة فلا (قوله نعم لو كان عادته الخ) منه يؤخذ كراهة ما عليه عامة زوار الاولياء من دفعهم التواييت وتعلقهم بها ونحو ذلك والسنة في حقهم التأديب في زيارتهم وعدم رفع الصوت عندهم والبدء عنهم قدر ما جرت به العادة في زيارتهم في

الحياة تعظيمهم وكرامتهم قال حج والتزام القبر أو ما عليه من نحو تابوت وأو قبره صلى الله عليه وسلم بنحو يده وتقبيله بدعة مكروهة قبيحة أهـ رحمه الله وسيأتي في الشارح كلام في ذلك بعد قول المصنف والكتابة عليه (قوله والتعزية) أي من الاجانب وينبغي ان يسن ذلك لاهل الميت بعضهم مع بعض (قوله صغيرهم) أي الذي له نوع تمييز (قوله سنة في الجملة) ببعض الهوامش الصحيحة ونس المصافحة هنا أيضاً أهـ وهو قريب لان فيها جبراً لاهل الميت وكسر السورة

أو يتغوط وهو حرام بالاجماع أما غير المحترم كقبر مرتد أو حربي فلا كراهة فيه والظاهر انه لا حرمة لقبر الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل كف الاذى عن احيائهم اذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقابرهم ومحل ما مر عند عدم مضي مدة يتيقن فيها انه لم يبق من الميت شيء في القبر فان مضت فلا بأس بالانتفاع به ولا كراهة في مشيه بين المقابر ينعل على المشهور لخبر انه ليسمع قرع نعالكم وما ورد من الامر بالقاء السبطين فيحتمل ان يكون لكونهم امن لباس المترفين أولاً انه كان بهما نجاسة والنعال السببية بكسر السين المدبوعة بالقرظ (ويقرب زائره) منه (كقبر به منه) في زيارته له (حياً) أي ينبغي ذلك كما في الروضة كاصلها احترامه نعم لو كان عادته معه البعد وقد أوصى بالقرب منه قرب منه لانه حقه كما لو أذن له في الحياة قاله الزركشي أما من كان يهاب حال حياته لكونه جباراً كالولاء الظلمة فلا اعتبار به (والتعزية) لاهل الميت صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم (سنة) في الجملة مؤكدة لما صح من انه صلى الله عليه وسلم مر على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها اتقي الله واصبري ثم قال انما الصبر أي الكامل عند الصدمة الاولى ومن قوله ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ويكره لاهل الميت الاجتماع بمكان لتأنيهم الناس للتعزية وجلسه صلى الله عليه وسلم لما قتل زيد بن حارثة وجهه فمروا بن رواحة رضي الله عنهم يعرف في وجهه الحزن لانهم لم يسموا له كان لاجل ان يأتيه الناس ليعزوه ويسن ان يعزى بكل من يحصل له عليه وجد كما ذكره الحسن البصري فشم ذلك الزوج بزوجه والصديق بصديقه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى والسيد برفيقه كما صرح به ابن خيران وتعميرهم بالاهل جرى على الغالب بل عموم كلامهم انه يسن التعزية بالمصيبة يشمل التعزية بفقد المال وان لم يكن رقيقاً وان كان كلام الفقهاء في التعزية بالميت ولا يعزى النسابة الا محارمها أو زوجها كما

٢٦ نهاية في الحزن بل هذا أولى من المصافحة في العيد ونحوه وتحصل سنة التعزية بجمرة واحدة فلو كررها هل يكون مكروهاً لما فيه من تجديد الحزن أم لا فيه نظر وقد يقال مقتضى الاقتصار في الكراهة على ما بعد الثلاثة أيام عدم كراهة التكرير في الثلاثة سيما اذا وجد عند اهل الميت جزعاً عليه (قوله تبكي على صبي) أي مع جزع منها (قوله ثم قال انما الصبر الخ) قال العلقمي على الجامع عند شرحه الحديث المذكور الصبر هو حبس النفس على كربة تتحمله أولادها تفارقوه وهو ممدوح ومطلوب (قوله عند الصدمة الاولى) معناه ان كل ذي رزية قصاراه الصبر ولكنه اغايح مد عند حدثها أهـ مختار الصحاح (قوله ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبته) أي ولو بغير الموت (قوله بمكان لتأنيهم الناس) وينبغي ان يحل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلوس ضرر كنسبتهم المعزى الى كراهته لهم حيث لم يجلس لتأنيهم والافتتن في الكراهة بل قد يكون الجلوس واجباً ان غلب على ظنه لو لم يجلس ذلك (قوله وابن رواحة) اسمه عبد الله (قوله التعزية بفقد المال) أي وان قل بالنسبة لمن يتأثر له (قوله ولا يعزى الشابة الخ) أي لا يسن بل تذكر التعزية لغير المحارم

الملبوس) معطوف على قوله بالعمل فهو فرق ثان (قوله ويفرق بينه وبين المنسوج الخ) هذا الفرق للشهاب مع في امداده في مقام الرد على الجيلي وغيره في اختيارهم ما تقدم اختياره للشارح فلا موقع له في كلام الشارح بعد اختياره ما مر وعبرة الامداد ولو تعددت محالهما قال الزركشي ٢٠٢ وغيره نقلا عن الحلبي اشترط ان لا يزيد على طرازين كل طراز على كم وان كل

طراز لا يزيد على أصبعين ليكون مجموعهما أربع أصابع وقال الجيلي وغيره يجوز ما لم يزد الحرير على غيره وزنا وفيه وقفة لأن ذلك انما ذكره في المنسوج مع غيره والفرق بينه وبين هذا واضح لأن الحرير هنا متميز بنفسه الخ

باب صلاة العبدین

(قوله وكذا من ألحق بهم) أي كعبدها (قوله أما تعزيتها لاجنبى فحرام) وقياس حرمة ردها السلام على الاجنبى حرمة ردها على الاجنبى المعزى (قوله قياسا على سلامها) قضية القياس على السلام انها لو كانت مع جمع من النسوة تحيل العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة وهو ظاهر سيما اذا قطع بانتفاء الرتبة (قوله عن يعزى عليه) أي عن يعزى به وعبرة الخطيب عن يعزى عليه وهي ظاهرة (قوله كما هو ظاهر كلام الروضة) أي فان وقع في اثناء يوم ثم من الرابع (قوله مراده به ما قلنا الخ) أي من

قوله الشيخ وكذا من ألحق بهم في جواز النظر فيما يظهر أمانته من اللاجنبى فحرام قياسا على سلامها عليه واحترز بقولنا في الجملة عن تعزية الذي بعثله فانها حادثة لا مندوبة على ما يأتي فيه وهي لغة التسلية عن يعزى عليه واصطلاحا الامر بالصبر والجل عليه بوعده الاجر والتخدير من الوزر بالجزع والدعاء لليت بالمغفرة والمصاب بجبر المصيبة وتسكن (قبل دفنه) لانه وقت شدة الجزع والحزن (و) لكن (بعده) أولى لاشتغالهم قبله بتجهيزه ولشدة حزهم حينئذ بالمفارقة نعم ان اشتد جزعهم اخير تقديمها ليصبرهم وتمتد (ثلاثة أيام) تقريرا فذكره بعدها لان الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجدد حزنه وقد جعلها النبي نهاية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا رواه البخاري ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو ظاهر كلام الروضة وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبنديجي وابن الصباغ والماوردي وابن أبي الدم والغزالي في خلاصته والصيرى في شرح الكفاية وصاحب الكافي والاقناع وهو المعتمد والقول بأنه من الدفن مفرع على ان ابتداء التعزية منه أيضا لان الموت فقول المصنف في مجموع وغيره قال أصحابنا وقتها من الموت الى الدفن وبعده بثلاثة أيام مراده به ما قلنا بقرينة قوله بعد قد ذكرنا ان مذهبنا استحباب اقبل الدفن وبعده ثلاثة أيام وبه قال أحمد اه والذي قلناه هو قول أحمد كما اقتضاه كلام المستوعب وغيره للمناسبة لهذا كله بالنسبة لحاضر أما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو حبسه أو عدم علمه كما يحسنه الاذرى وتبعه عليه ابن المقرئ في تحشيتهم وينبغي ان يلحق بها كل ما يشبهها من اعذار الجماعة فتبقى الى القوم والعلم وزوال المانع وبحث الطبرى وغيره امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام وارتضاء الاسنوى وغيره وتحصيل المكتوبة من الغائب ويلحق به الحاضر المعذور بعرض ونحوه وفي غير المعذور ووقفة (ويعزى) بفتح الزاى (المسلم) أي يقال في تعزيتة (بالاسلم أعظم الله أجرك) أي جملة عظيمها وليس في ذلك دعاء بكثرة مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا (وأحسن عزاءك) بالمدأى جملة حسننا وزاد على المحرر (وغفر لمتك) لكونه لا تقابا لحال وقدم الدعاء للمعزى لانه المخاطب ويستحب أن يبدأ قبله بما ورد من تعزية الحضر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودركا من كل قات فبالله فتقوا واياه فارحوا فان المصاب من حرم الثواب ووردانه صلى الله عليه وسلم عزى معاذ ابنا بن له بقوله أعظم الله لك الاجر وألهمك الصبر وورقنا واياك الشكر ومن أحسنه كما في المجموع ان الله ما أخذ له ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى وقد أرسل ذلك صلى الله عليه وسلم لابنته لما أرسلت أخببرته ان ابنها في الموت (و) يعزى المسلم أي يقال في تعزيتة (بالكافر) الذي (أعظم الله أجرك وصبرك) وأخلف عليك أو جبر مصيبتك أو نحو ذلك كما في الروضة كاصلها لكونه لا تقابا لحال قال أهل اللغة اذا احتمل حدوث مثل الميت

قوله ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت الخ (قوله هذا كله بالنسبة لحاضر) أي ولو بعدت المسافة أو بينهما في البلد وينبغي ان مثل البلد ما جاورها (قوله وارتضاء الاسنوى) معتمد (قوله ويعزى المسلم بالمسلم) ومنه الرقيق (قوله ان في الله عزاء) أي تسلية وقوله من كل مصيبة ومن بمعنى عند (قوله ان الله ما أخذ) قدمه على ما بعده لانه في مقام التسلية

(قوله لانها ذات ركوع وسجود الخ) تعليل لاصل سنيتها لا بقيد التأكد وكذا قوله لذلك (قوله والمصارف عن الوجوب الخ) فيما قبله كناية في الصرف كما يعلم من كلام الاصوليين فكان الاولى خلاف هذا السياق الموهوم ان ما سبق ليس بمصارف وهو تابع فيه لشرح الروض (قوله وهي افضل) الضمير هناراجع للجماعة بخلافه في قوله فيستحب فهو راجع للعبد (قوله ولان سائر

(قوله لان الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وان كان صغيرا لكن في حج قبل ٢٠٣ قول المصنف ولا يجب غسل الكافر

ما نصه و يظهر حل الدعاء لهم أي اطفال الكفار بالمغفرة لانه من أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله غفر الله لميتك الخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من الناس في التعزية من قولهم لا مشي لكم أحد في مكروه وقولهم هو قاطع السوء عنكم هل ذلك جائز او حرام لان فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم اغماير يدون بذلك الدعاء لاهل الميت بعدم توالي الهموم وترادفها عليهم بعبود غير الميت الاول بعده قريبا منه (قوله ولا نقص عددك بنصبه ورفعته) أي مع تخفيف القاف وبتشديد هاء مع النصب (قوله وبدل على ذلك التعليل) هو قوله لان ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة الخ (قوله لايسن تعزية مسلم بميت) هذا علم من قوله أولا ولا يعزى به

أو غيره من الاموال يقال أخلف الله عليك بالهمزة لان معناه رد عليك مثل ما ذهب منك والاخلف عليك أي كان الله خليفة عليك من فقده ولا يقول وغفر لميتك لان الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) أي المحترم جواز ما لم يرج اسلامه والافتد بابان يقال في تعزيتهم (بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك) وقدم الدعاء هنا للميت لانه المسلم فكان أولى بتقديمه تعظيما للاسلام والحي كافر ولا يقال أعظم الله أجرك لانه لا أجركه أما الكافر غير المحترم من مرتد وحربي فلا يعزى كما بحثه الا ذمى والاوجه كراهته كما هو مقتضى كلام الشيخ أبي حامد خلافا للاسنوي في المهمات نعم لو كان فيها توقيفه لم يبعد حرمة ما ورد لذي هذا ان لم يرج اسلامه فان رجى استصحب كما يؤخذ من كلام السبكي ولا يعزى به أيضا ويعزى الكافر بالكافر جوازا كما حرت الإشارة اليه ما لم يرج اسلامه والافتد بابان يقال أخلف الله عليك ولا نقص عددك بنصبه ورفعته لان ذلك ينفعنا في الدنيا بتكثير الجزية وفي الآخرة بالفداء من النار واستشكاه في المجموع بانه دعاء بدوام الكفر قال المختار تركه ومنعه ابن النقيب بانه ليس فيه ما يقتضي البقاء على الكفر قال ولا يحتاج الى تأويله بتكثير الجزية اه وظاهر ان قول المجموع انه دعاء بدوام الكفر انه دعاء بتكثير أهل الحرب ومن لازم كثرتهم امتداد بقاءهم فامتداده مع الكفر فيه دوام له ومعنى قول ابن النقيب ليس فيه ما يقتضي البقاء على الكفر انه لا يلزم من كثرة عددهم مع قطع النظر عن كونهم أهل ذمة بقاءهم على الكفر فهو نظرا الى مدلول هذا اللفظ من غير قيد والمصنف نظر اليه بقيد يدل عليه السياق ويدل على ذلك التعليل السابق وكانهم لم ينظروا لذلك في مثل هذا المقام لان أحدا لا يتوهم فضلا عن كونه بريده وان دل عليه ما ذكر وظاهر انه لايسن تعزية مسلم بميت أو حربي بخلاف نحو محارب وزان محصن وتارك الصلاة وان قتل حدا وينبغي للعزى اجابة التعزية بنحو جزاك الله خيرا ولعلهم حذفوه لوضوحه (ويجوز البكاء عليه) أي على الميت (قبل الموت) لما صح انه صلى الله عليه وسلم بكى على ولده ابراهيم قبل موته والاولى تركه بحضرة المحتضر قال في الروضة كاصلها والبكاء قبل الموت أولى منه بعده وليس معناه كما قال الزركشي انه مطلوب وان صرح به القاضي وابن الصباغ بل انه أولى بالجواز لانه بعده يكون أسقاء على ما فات (و) يجوز (بعده) أيضا لانه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له وزا قبرا مه فبكي وأبكي من حوله روى الاول البخاري والثاني مسلم والبكاء عليه بعد الموت مكروه كما نقله في الاذكار عن الشافعي والاصحاب لخبر فاذا وجبت فلا تبكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت رواه الشافعي وغيره باسانيد صحيحة لكن نقل في المجموع عن الجمهور انه خلاف الاولى ويبحث السبكي انه ان كان البكاء لفة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاولى وان كان للجنح

(قوله بكى على قبر بنت له) لعلها أم كلثوم ثم رأيت في المواهب وأما أم كلثوم ولا يعرف لها اسم وانما تعرف بكنتها فماتت سنة تسع من الهجرة وصلى عليها عليه الصلاة والسلام وتزل في حفرتها على والفضل وأسامة بن زيد وفي البخاري جلس صلى الله عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان فقال هل فيكم من لم يقارف الليلة وقوله على القبر أي قبر أم كلثوم لان الكلام فيه (قوله والبكاء عليه بعد الموت) ومعلوم ان الكلام في البكاء الاختياري أما القهري فلا يدخل تحت التكليف ثم رأيت قوله واستثنى الرويان الخ

(التكبيرات) لا محل له هنا وإنما محله بعد قوله والله أكبر على أن الواو فيه لا معنى لها وغبارة شرح الروض مما لا يعلو عليه السلف والخلف ولأن سائر التكبيرات الخ (قوله مع أنها) أي التكبيرات وقوله ليس في الاتيان بها أي لو أتى بها بأن زاد على ما أتى به (قوله وفصل بعضهم في ذلك) معتمد ٢٠٤ (قوله ويحرم النذب) هو كالنوح إلا في صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيخان في باب

الشهادات اه خطيب
وفي ج هنا ان النوح
والجزع كبيرة (قوله وجاء
في الاباحة ما يشبه النذب)
أي ماء في الألفاظ المباحة
الفاظ تشبه النذب وليست
منه (قوله فان البكا جائز)
الفاء بمعنى اللام (قوله الى
جبريل تنعاه) أي تخبر بموته
وانما خصت جبريل لعله
بمقامه عليه الصلاة والسلام
وتكرر نزوله عليه وملازمته
له وفي مختار الصحاح النعي
خبر الموت يقال نعا له
ينعاه نعيًا بوزن سعي اه
وهو صريح ما قلناه هذا
ولكن الظاهر أنهم لم ترد
ذلك بخصوصه وانما
أرادت تذكرة ما نثره الى
جبريل تحسرا على عادة من
يفقد صديقه فانه يتذكر
ما نثره تأسفا وتحسرا
(قوله كشق جيب ونشر
شعر) أي وكضرب يد على
أخرى على وجه يدل على
اظهار الجزع (قوله والقاء
الرماد على الرأس) ومثله
الطين بالأولى سواء منه
ما يجعل على الرأس واليدين
وغيرهما (قوله ولبس
غير ماجرت العادة به) أي

وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد مع العين
فلا منع منه واستثنى الرويانى ما اذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لانه مما لا يملكه البشر وهو
ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال ان كان لمحبة ورقة كالبكاء على الطفل فلا بأس به والصبر
أجل وان كان لما قدم من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه أو لما فاته من بره
وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله تعالى (ويحرم النذب بتعدد) الباء
زائدة اذ حقيقة النذب تعدد (شمايله) وهو كما حكاه المصنف في اذكاره وجزم به في مجموعه
عدها مع البكا كواكفها واجبلا لماسيأتى ولا لاجماع وجاء في الاباحة ما يشبه النذب
وفي الحقيقة المحرم النذب لا البكالان اقتران المحرم بجائز لا يصير حراما خلا فالجمع ومن ثم رد
أوزرعة قول من قال يحرم البكاء عند نذب أو نياحة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد
فان البكا جائز مطلقا وهذه الامور محرمة مطلقا وليس منه وهو خبر البخاري عن أنس لما نقل
النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاه الكرب فقالت فاطمة وأبناه فقال ليس على أميك كرب
بعد اليوم فلما مات قالت يا ابتاه أجاب رادما يا ابتاه جنة الفردوس مأواه يا ابتاه الى جبريل
تنعاه (و) يحرم (النوح) وهو كما في المجموع رفع الصوت بالنذب ولو من غير بكاء وقيد بعضهم
بالكلام المسجع والوجه عدم التقييد بخبر النائحة اذ لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال
من قطران ودرع من جبر وراه مسلم والسربال القميص وخص القطران بكسر الطاء
وسكونها بالذكر لانه أبلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنزة أشد تحريما (و) يحرم
(الجزع بضرب الصدر ونحوه) كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجهه والقاء الرماد على الرأس
ورفع الصوت بافراط في البكا وكذا تغيير الرزي ولبس غير ماجرت العادة به كما نقله ابن دقيق العيد
في غاية البيان قال الامام والضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار جزع ينافي الانقياد
والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بحرمة الافراط في رفع الصوت بالبكا ونقله
في الاذكار عن الاصحاب والاصل في ذلك خبر الشيخين ليس منامن ضرب الخد ودوشق
الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وخص الخد بذلك لكونه الغالب فيه والاقضرب بقية الوجه
داخل في ذلك ولا يعذب الميت بشئ من ذلك ان لم يوص به لقوله تعالى ولا تزروا زرة وزر
أخرى بخلاف ما اذا أوصى به كقول طرفة بن العبد

اذا مت فانهني بما أنا أهله * وشق على الجيب يا بنت معبد

وعليه حمل الجمهور وخبر الصحابين ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه وفي رواية بما نزع عليه وفي
أخرى ما نزع عليه وهو بين ان مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الرويتين قبلها بمعنى
مع أول السبيبة واستشكل الرافعي ذلك بان ذنبه الامر بذلك فلا يختلف عذابه بامتناعهم وعدمه
وأجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهده خبر من سن سنة سيئة وحاصله
التزام ما قاله ويقال كلامه انما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل وهو لا يوجد الا مع

الامتثال

للمصاب (قوله ودعا بدعوى الجاهلية) أي ذكر في تأسفه ما تذكره الجاهلية في تأسفها على ما فات

(قوله ولا تزروا زرة وزر أخرى) أي لا تحمل مذنب ذنب غيرها (قوله كقول طرفة) بفتح الراء واسمه عمرو وكان في القاموس
وقوله ابن العبد أي وكان من شعراء الجاهلية

(قوله والاولى الاستغفاره) أى الدعاء له بالمغفرة كان يقول استغفر الله له أو اللهم اغفر له (قوله زدتها على المحرم) كأنه جعل ذلك حكاية عن كلام المصنف لمناسبة قلت أى وزيدتها عليه لا تنافى أنهما مصرح بهما فى كلام الرافعى فى غير المحرم أو مأخوذة منه (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال حج وان قال جمع محله فممن لم يخلف وفاء أو فممن عصى بالاستدانة اه فافادانه لا فرق فى حبس روحه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصى بالاستدانة وغيره (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ بال عقود الفاسدة كالمعاطاة حيث لم يوف الماقد بدل المقبوض كان اشترى شراء فاسدا وقبض المبيع وتلف فى يده ولم يوف بدله أما ما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدین ما وقع العقد عليه فى ٢٠٥ الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا وبدله ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهما فى الاخرة لحصول القبض بالتراضى نعم على كل منهما اثم الاقدام على العقد الفاسد (قوله واستشكل فى المجموع البراءة بذلك) راجع لقوله سأل وليه (قوله للحاجة والمصلحة الخ) أى فينتقل الحق الى ذمة الملتزم ولو أجنبيا ونسباً ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاؤه من ماله وان تلفت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير من هونته به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو تضرر الوفاء من جهته أخذ من التركة اه حج بالمعنى (قوله من التركة) ينبغى تعلقه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن

الامتثال بخلاف ما اذا فقد الامتثال فليس عليه سوى اثم الامر فقط ومنهم من حمل الخبر على تعذيبه بما يكون به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا ينوون على الميت بها ويعدونها فخرا وقال القاضى يجوز ان يكون الله قدر العفو عنه ان لم ييكره عليه فاذا بكوا وندبوا عذب بذنبه لغوات الشرط وقال الشيخ أبو حامد الاصح انه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب ويكره ثناء الميت بكرمائه وفضائله للنهي عن المرائى والاولى الاستغفاره ويظهر من ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثر منه أو على ما يجدد الحزن دون ما عاد ذلك فزال كثير من الصحابة وغيرهم من العلماء يفقهونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شم تربة أحمد * أن لا يشم مدى الزمان غواليا
صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام عدن ليلاليا

قلت هذه مسائل متتورة أى متفرقة متعلقة بالباب زدتها على المحرم وهى أكبر زيادة وقعت فى الكتاب والفظن يرد كل مسألة منها ما يناسبها بما تقدم وانما جعها فى موضع واحد لانه لو فرقها لاحتاج ان يقول فى أول كل منها قلت وفى آخرها والله أعلم فيؤدى الى التطويل المتنافى لغرضه من الاختصار (يبادر) بفتح الدال ندبا (بقضاء دين الميت) قالوا ويستحب ان يكون ذلك قبل الاشتغال بغسله وغيره من أموره مسارعة الى ذلك نفسه لخبر نفس المؤمن أى روحه معلقة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدنه حتى يقضى عنه رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم فان لم يتيسر حال سأل وليه غرماءه ان يحلوه ويحنوا لوابه نص عليه الشافعى والاصحاب واستشكل فى المجموع البراءة بذلك ثم قال ويحتمل انهم رأوا ذلك مبريا للميت للحاجة والمصلحة وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخيرها لمطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما (و) تنفيذ (وصيته) مسارعة لوصول الثواب اليه والبر للوصى له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الوصى له المعين وكذا عند المكنة فى الوصية للفقراء ونحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجليلها (ويكره تمنى الموت لضر نزل به) فى بدنه أو ضيق فى دنياه أو نحوها لخبر لا يتمنن أحدكم الموت لضر أصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم احينى ما كانت الحياة خيرا لى وتوفى ما كانت

(قوله وكذا عند المكنة) أى التمكن (قوله فى الوصية) ينبغى تعلقه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله أو نحوها) أى كتهديد ظالم (قوله فليقل اللهم احينى الخ) أى مع الكراهة (قوله ما كانت الحياة) أى مدة كون الخ (قوله وتوفى الخ) عبارة المحلى اذا كانت الخ ولعله انما عبر فى الاول بما وفى الثانى باذالان الحياة لا امتدادها وطول زمنها تقدر بعدة بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح وليس فيه زمن يقدر وقال حج تنبيه تنافى مفهومها كلامه فى مجرد تمنى أى الخالى عن كل منهما والذي يتجه انه لا كراهة لان علته أنه مع الضرر يشعر بالتبرم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لان من شأن النفوس النفرة عن الموت فتتمنى للضرر دليل على محبة الاخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب

الامام ومع ذلك أمرناه بالتابعة وعدم الزيادة (قوله على ان الاسماع هنا) أي بخلافه في الجمعة اذا اعتبرتم الاسماع والسماع بالقوة بخلافه هنا فانه يعتبر بالفعل كما صرح به الشهاب ج في الاسماع المستلزم للسماع (قوله والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها الخ) لا يخفى ان ما قبله كاف في الفرق فلا سقط لفظ الفرق وجعل ما بعده معطوفا على ما قبله لكان أوضح (قوله اما الاناث فيكره حضور ذات الجمال الخ) هذا لم من قوله المار آتقا وياتي في خروج الحرة والامة لها جميع ما مر أوائل الجماعة وانما ذكره هنا توطئة لقوله وتنظف بالماء الخ وكان الاولى الاقتصار عليه لانه المقصود هنا بالذات (قوله أفضل مطلقا) أي سواء

الله لقاءه يدل على ندب تغنيه محبة للقاء الله كهو يبلد شريف بل أولى اه (قوله لا تقتنه دين) أي خوفها ج أي أو خوف زيادتها (قوله وهو المعتمد) أي الاستصحاب (قوله ويمكن حمل كلام المصنف هنا) أي بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستصحاب (قوله كتمني الشهادة) أي أو يبلد ٢٠٦ شريف ككة والمديفة أو بيت المقدس وينبغي ان يلحق بها محال الصالحين

اه ج أقول ولا يتأتى ان ذلك من غنى الموت الا اذا تمسأ حالا أو في وقت معين اما بدون ذلك فيمكن حمله على أن المني اذا توفيتني فتوفيتني شهيدا الخ كما قيل به في الجواب عن قول يوسف توفني مسلما الآتي (قوله غير الحرم) وهو كبر السن (قوله له دم القطع بافادته) افهم انه لو قطع بافادته كعصب محل الفصد وجب وهو قريب ثم رأيت ج صرح به حيث قال بدل قول الشارح المضطر وربط محل الفصد (قوله أو نحوها مما لا يعتمد فيه) ومنه الامر بالمداواة بالنجس (قوله ويكره اكراهه) أي الالحاح

الوفاة خيرا إلى (لا تقتنه دين) فلا كراهة فيه لمفهوم الخبر المار بل قال الا ذرعي ان المصنف أفتى باستحبابه له في فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعي وهو المعتمد ويمكن حمل كلام المصنف هنا وفي الاذكار والمجموع عليه أما تغنيه لغرض آخر في محبوب كتمني الشهادة في سبيل الله قال ابن عباس لم يمتن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم وقال غيره اغتافني الوفاة على الاسلام لا الموت (ويسن) للمريض (التداوى) الحديث ان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهرم وروى ابن حبان والحاكم بن ابن مسعود ما أنزل الله داء الا وأنزل له دواء جهله من جهله وعلمه من علمه قال في المجموع فان ترك التداوى توكلنا بفضل الله وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين يانا للجواز وأفتى ابن البري بان من قوى توكله فالترك له أولى ومن ضعف نفسه وقل صبره فالمداداة له أفضل وهو كما قال الا ذرعي حسن ويمكن حمل كلام المجموع عليه ونقل القاضي عياض الاجماع على عدم وجوبه وانما لم يجب ككل الميتة للمضطر واساغة اللقمة بالخر لعدم القطع بافادته بخلافه ما ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه (ويكره اكراهه) أي المريض (عليه) أي التداوى باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كما في المجموع لما فيه من التشويش عليه وأما خبر لا تكرر هو امر ضاكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) كاصدقائه (تقبيل وجهه) لخبر انه صلى الله عليه وسلم قبل وجه عثمان بن مظعون بعد موته ولما في البخاري ان أبا بكر رضي الله عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وينبغي ندبه لاهله ونحوهم كما قاله السبكي وجوازه لغيرهم ولا يقتصر بجوازه عليهم وفي زوائد الروضة في أوائل النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقيده بالصالح وأما غيره فينبغي ان يكره (ولا بأس بالاعلام) وهو النداء (بموتة للصلاة) عليه (وغيرها) من دعاء وترحم ومحال له

عليه وان علم نفعه له بمعرفة طبيب وليس المراد به الا كراه الشرعي الذي هو التهديد بقوبة عاجلة ظلم بل الى آخر شروطه (قوله وأما خبر لا تكرر هو امر ضاكم) جواب عما يقال لم استدل بقوله لما فيه من التشويش ولم يستدل بالحديث وقوله فقد ضعفه أي فيقدم على من قال انه حسن لان مع من ضعفه زيادة علم بالجرح للراوى (قوله كاصدقائه) ومنهم الزوجة والزوج فيما يظهر (قوله قبل وجه عثمان) في المحلى اسقاط وجهه في المحلى فلترجع الرواية اه ثم مثل الوجه في ذلك تقبيل يده أو غيره مما من بقية البدن وانما اقتصر على الوجه لانه الوارد (قوله وينبغي ندبه لاهله) أي ولو كان غير صالح (قوله وجوازه لغيرهم) أي حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أي في أي محل كان كما يفيد ما لا فقه لما هو معلوم ان الكلام حيث لا شهوة وأنه للتبرك أو الرقة أو الشفقة عليه (قوله وأما غيره فينبغي الخ) هو ظاهر ان كان الغير معروفا بالمعاصي أما اذا لم يوصف بصلاح بحيث يتبرك به ولا يفسد فينبغي ان يكون مباحا

أحصل نحو مطر أم لا فليس هذا الاطلاق مقابلا لتقييد السابقين بل لاحدهما كما نقرر اذا الواقع أنه ما في غاية الاتساع كانه عليه بعد بقوله واتساعهما وعبارة غيره قطعا ابدل مطلق الكن بالنسبة لاهل مسجد الحرام فقط أي فلا يتأتى فيه الخلاف

(قوله بل يستحب) أي لوليه ذلك (قوله نعي لنجاشي) أي أوصل خبره لاصحابه (قوله فانه يكره للنهي عنه) لا منافاة بين هذا وما مر من حرمة تعديدها لئلا يتقدم من ان ذلك فيما لو اقترن بيبكاه أو نحوه (قوله وأما نظر العورة فحرم) قال حج الانتظر أحد الزوجين أو السيد بلا شهوة والا الصغيرة لما يأتي في النكاح وقضيته حرمة ٢٠٧ المس وقد مناه فيه وكتب

أيضا قوله فحرم ظاهره ولو الحاجة بل ولو لضرورة ولكن ينبغي جوازها اذا كان به نجاسة واحتاج لزالها وظاهره أيضا انه لا فرق بين الكبير والصغير وعبارة القوت هذا في غير الطفل وصرح الشيخ هنا بجواز النظر الى جميع بدن الصغيرة والصغير أولا وقال البغوي لا بأس بالنظر الى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل الشهوة وان كان الناظر أجنبيا ولا ينظر الفرج اه سم على منهج وقوله لا بأس أي لا حرج (قوله ولو يعمه لفقد الماء الخ) وليس من الفقهاء ما وجد ماء يكفي لغسل الميت فقط أو لظهور الحى فيجب تقديم غسل الميت لان الحى تمككه الصلاة عليه بالتيمم ان وجد ترابا أو فاقد الطهورين بخلاف ما لو تطهر به الحى فان ذلك

بل يستحب ذلك كافي المجموع اذا قصد به الاعلام لكثرة المصلين لانه صلى الله عليه وسلم نعي النجاشي في اليوم الذي مات فيه لاصحابه وخرج الى المصلى وصلى (بخلاف نعي الجاهلية) وهو يسكون العين وكرهها مع تشديد الياء مصدر رعاها ومعناه كافي المجموع النداء بذكر مفاخر الميت وما أثره فانه يكره للنهي عنه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة) كأن يريد بنظره معرفة المغسول من غيره وهل استوعبه بالغسل أم لا لانه قد يكون فيه شيء كان يكره اطلاع الناس عليه وربما رأى سوادا أو نحوه فيظنه عذبا فيسبى عبه ظنا فان نظر كان مكروها كما جزم به في الكفاية والمصنف في زوائد الوضوء وان صح في المجموع انه خلاف الاولى أما المصنف للغاسل فيكره له النظر الى غير العورة الا لضرورة كما جزم به الرافعي وحكم المس حكم النظر قاله في المجموع وأما نظر العورة فحرم وهي ما بين سرة وركبته (ومن تعذر غسله) لفقد الماء أو لغيره كان احترق أو لدغ ولو غسل لتهرى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يعم) وجوبا قياسا على غسل الجنابة ولا يغسل محاذة على جنته لتدفن بها لها بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله تسارع البلى اليه بعد الدفن فانه يغسل لان مصير جميعه اليه ولو يعمه لفقد الماء ثم وجده قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى اعادة الصلاة في باب التيمم) ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة لانهم اطهروا فكانا كغيرهما (واذا ما غسلا غسلا فقط) لا تقطاع الغسل الذي كان عليه ما بالموت (وليكن الغاسل آمينا) ندب بالان غيره قد لا يوثق باتيانه بالمشرع وقد يظهر ما يظهر له من شر ويستر عليه ويسن في معينه ان يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموقع قال الاذرعى ويجب ان لا يجوز تفويضه اليه وان كان قريبا لانه امانة ولا ية وليس الفاسق من أهلها ما وان صح غسله كما يصح اذان الفاسق وامامته ولا يجوز نصبه لهما وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين ويجب ان يكون عالما بما لا بد منه في الغسل (فان رأى) الغاسل من بدن الميت (خبرا) كاستنارة وجهه وطيب رائحته (ذكره) ندب ليكون ادعى الى كثرة المصلين عليه والدعاء له (أو غيره) كسواد وتغير رائحته وانقلاب صورة (حرم ذكره) لانه غيبة لمن لا يتأتى الاستحلال منه وفي صحيح مسلم من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والاخرة وفي سنن أبي داود والترمذي اذ كروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم وفي المستدرک من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له أربعين مرة (الاصححة) كأن كان الميت مبتدعا مظهر البدعة فلا يجب

قد يؤدى الى دفن الميت بلا صلاة عليه لعدم طهارته سيما اذا كان في بدنه نجاسة (قوله ثم وجده قبل دفنه) مفهومه انه بعد الدفن لا ينشئ للغسل سواء كان في محل يغلب فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر لفضلنا ما كلفناه وهو التيمم (قوله ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة) أي ولو مع وجود غيرها (قوله ويستريح عليه) أي ما يراه من خير وفي نسخة عكسه وهي أوضح (قوله وليس الفاسق من أهلها) ومنه الكافر (قوله ولا يجوز نصبه لهما) أي وقياس ما مر منه في الاذان من ان التولية صحيحة وان كان نصبه حراما ان يقال غسله هنا (قوله وكنتم عليه) أي ما رآه عليه من علامات السوء (قوله غفر الله له أربعين مرة) أي غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب الى أربعين

المذكور في المتن وكان ينبغي تأخير هذا عن القيل الآخر في عبارة الروضة صلاة العيد يجوز في الصحراء وفي الجامع وأيهما أفضل إذا كان بمكة فالمسجد أفضل قطعاً والحق به الصيد لا في بيت المقدس وإن كان بغيرهما الخ (قوله والحوض ونحوهن) قوله أقرع بينهما حتماً ظاهره ولو فيما بينهم وينبغي تخصيصه بما لو كان ذلك عندما لم كما تقدم أيضاً ثم رأيت جرح صرح هنا بذلك فله الحمد (قوله ويحرم المزعفر) أي حيث كثر المزعفران بحيث يسمى مزعفران في العرف على ما قدمه وينبغي مثل ذلك في كراهة المعصر في فرع ٢٠٨ وقع السؤال في الدوس عن حكم ما يقع كشيراً في مصرنا وقراها من جعل

الحناء في يدي الميت ورجليه واجبتا عنه بان الذي ينبغي أن يحرم ذلك في الرجال لحرمته عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان (قوله وسبوغته) أي كونه سابلاً (قوله فأنهم يتزاوون في قبورهم) فإن قيل ظاهر الحديث استمرار الكفن حال تراورهم وهو لا نهاية له وقدينا في ذلك ما صرح في الحديث قبله أنه يسلب سلباً سردياً قلت يمكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهدها كتغير الميت وأنهم إذا تراووا يكون على صورته التي دفنوا بها وأما الآخرة لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للفلس) أي حال حياته بأن يترك له (قوله فيكون من رأس المال) تفريع على هذا القول أما على التدب فلا

مستتره بل يجوز التحدث به ليعتبر الناس عنما والخبر خرج مخرج الغالب وينبغي كما قاله الأذري أن يتحدث بذلك عن المستتر بدعته عند المطلعين عليها المائلين إليها عليهم يتزجرون قال والوجه أن يقال إذا رأى من المبتدع إماراً خيراً يكتتمها ولا يتدب له ذكرها الثلاثي بدعته وضلالته بل لا يبعد إيجاب السكتان عند ظان الأغراض والوقوع فيها بذلك فقوله المصنف إلا المصلحة عائد للمرين (ولو تنازع أخوان) مثلاً (أو زوجتان) أي في الغسل ولا مرجح (أقرع) بينهما حتماً فن خرجت له القرعة غسلة لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح (والكافر أحق بقريبه الكافر) أي في تجهيزه من قريبه المسلم لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض فإن لم يكن تولاه المسلم (ويكره) للمرأة (الكفن) المزعفر والكفن (المعصر) لما في ذلك من الزينة أما الرجل فلا يحرم عليه المعصر ويحرم المزعفر وحينه ذفاطلاق المصنف كراهة المعصر للرجال والنساء صحيح وأما المزعفر فيكره في حق المرأة بطريق الأولى (و) تكوره (المغالة فيه) أي الكفن بارتفاع ثمنه لخبر لا تعلق في الكفن فإنه يسلب سلباً سردياً واحتراز بالمغالة عن تحسينه في بيضه ونظافته وسبوغته فإنها مستحبة لخبر مسلم إذا كفن أخاه فليحسن كفنه أي يتخذ أبيض نظيفاً سابلاً وخبر حسنوا أكفن موتاكم فأنهم يتزاوون في قبورهم (والمغسل أولى من الجديد) لأنه للبلى والصد يد والحي أحق لما روي أن الصديق رضي الله عنه أوصى أن يكفن في ثوبه الخلق وزيادة ثوبين وقال الحي أولى بالجديد إنما هو للصد يد (والصبي) أو الصبية (كبالغ في تكفينه بأثواب) ثلاثة تشبهه بالبالغ وأشار بأثواب إلى هذا بالنسبة إلى العدد لا في جنس ما يكفن فيه إذ ذلك تقدم في قوله يكفن بماله لبسه حياً (والخنوط) بفتح الحاء أي ذره كامر (مستحب) لا واجب كما لا يجب الطيب للفلس وإن وجبت كسوته (وفيل واجب) كالكفن فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤتمته ويتقيد بما يليق به عرفاً للأجاء الفعل عليه ويرد بان هذا لا يستلزم الوجوب لا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كما في الفلاس وأجرى جمع الخلاف في الكافر أيضاً (ولا يحمل الجنائز إلا الرجال) ندباً (وإن كانت) الميتة (أنثى) لضعف النساء عن حملها فيكره لمن ذلك فإن لم يوجد غيرها نعين عليهن (ويحرم حملها على هيئة من رية) كحملها في غرارة أو قففة وكحمل الكبير على اليد أو الكنف لما فيه من الأزار به من غير نهش بخلاف الصغير (وهيئة يخاف منها سقوطها) بل يحتمل كافي المجموع على سرير أو لوح أو حجل

يجوز الأبرضا الغرما وفي ج بعد قوله مستحب مانصه فلا يتقيد بقدرة ولا يفعل الأبرضا الغرما لكن وأي في المجموع عن الام أنه من رأس التركة ثم من مال من عليه مؤتمته وأنه ليس لغريم ولا وارت منعه وجزم به في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرع حتى على التدب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتسامح به غالباً مع مزيد المصلحة فيه لليت أه وتقدم في الشارح في فصل التكفين أن ما يستحب فعله لليت إنما يكون في حق من جهز من ماله إلى آخر ما تقدم فليراجع (قوله وأجرى جمع الخلاف في الكافر) ولم يجزه أحد في العنبر والمسلك أه ج (قوله بخلاف الصغير) أي فإنه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقاً أه ج أي دعت حاجة لذلك أم لا

يقفن بياب المسجد) أي لما في مسلم عن أم عطية قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرجن في العيدين العواتق والحبيض وذوات الخدور فاما الحبيض فمعتزلن الصلاة ويشهدين الخير ودعوة المسلمين (قوله بغير أمر الوالي) أي إذا كان

(قوله وأي شيء حمل عليه اجراً) أي كفي في سقوط الطلب بشرط جوازها أن لا يكون الحمل على هيئة ضرورية ومنه حمل على ما لا يليق به (قوله فلا بأس أن يحمل على الأيدي) أي بل يجب ذلك أن غلب على الظن تغييره أو انفجاره (قوله نعم خباء الطعينة) اسم للمرأة في اليهود مخنار (قوله أبي الدحداح) عبارة المحلى ابن الدحداح والدحداح مهملة مفتوح الدال اه وعبارة النووي في التهذيب نصها أبو الدحداح ويقال أبو الدحداحة الانصاري الصحابي بفتح الدال ويحذف المهملة قال ابن عبد البر لم تقف على اسمه ولا نسبه أكثر من أنه من الانصار حليف لهم وقال غيره ٢٠٩ اسمه ثابت وعبارة جامع الاصول

أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو بفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الاولى اه رحمه الله (قوله بتشديد المثناة) اقتصر عليه وفي كون الاتباع بسكون التاء المثناة بمعنى المشي خلاف في اللغة في المختار ما نسه تبعه من باب طرب وسلم اذا مشى خلفه أو مر به فضى معه وكذا اتبعه وهو اقلع واتبعه على افعل اذا كان قد سبقه فلحقه واتبع غيره يقال اتبعه الشيء فبعه (قوله ان عمك الشيخ) لم يذكره المحلى وقوله قال فانطلق عبارة المحلى فقال اذهب فواره (قوله كابتداء

وأى شيء حمل عليه اجراً قال خيف تغييره وانفجاره قبل ان يهيأ له ما يحمل عليه فلا بأس أن يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل الى القبر (ويندب للمرأة ما يسترها كتابوت) وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لانه استرلها والخنى مثلها وأول من غطى نعشها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هازين بن جحش وكانت رآه بالحبيشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر نعم خباء الطعينة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لانه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة أبي الدحداح أما الذهاب فتقدم انه يكره فيه من غير عذر كضعف أو بعد مكان (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) لما رواه أبو داود عن علي انه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الشيخ الضال قدمات قال انطلق فواره ولا يبعد كما قاله الا ذرعى الحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجار كما في العيادة فيما يظهر وانهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشاشي كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط وما نازع به الاسنوي في الاستدلال بخبر علي في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده على كما كان يجب عليه مؤنته حال حياته يمكن رده بان الاذن له على الاطلاق دليل الجواز اذا كان ممكناً من استخلاف غيره عليه من أهل ملته وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخاثره كافي المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استأذنت ربي لا استغفرا لى فلم يأذن لى واستأذنته ان ازور قبرها فاذن لى وفي رواية فرورو القبور فانها ذكركم الموت (ويكره اللغط) بفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الاصوات (في) سير (الجنازة) لما رواه البيهقي ان الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والقتال والذكروكره جماعة قول المنادى مع الجنازة استغفروا لله

٢٧ نهاية في السلام) وفي نسخة لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون الحاق المذكور يقتضى الكراهة (قوله وأما زيارة المسلم قبر نحو قريبه الكافر فخاثره) مفهومه انه يحرم عليه ذلك اذا كان غير نحو قريب وهو الموافق لما تقدم عن الشاشي في اتباع جنازته ولو قيل بكراهته هنا كما تقدم من ان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا وهذا ما في للشارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما ورد في تحريمها وهو بعمومه شامل للقريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الا ان يحمل على ان المراد عدم الحرمة ويدل لذلك مقابله بكلام الماوردي أو يقال هو محمول على ما اذا قصد قبر ابينه أخا ما يأتي عن الماوردي في ليلة النصف (قوله لا استغفر لى فلم يأذن لى) أي لموتها على الكفر ولا يقال هي ماتت زمن الجاهلية ولا شريعة ثم تخاطب بها الان تقول شريعة عيسى كانت باقية اذ لم تنسخ الا بيعته عليه الصلاة والسلام هذا وقد صح ان أبوه أحييا وأمنابه معجزة له صلى الله عليه وسلم وعليه فاعل عدم الاذن كان قبل ذلك (قوله في سير الجنازة) عبارة سم على ج فرضوا كراهة رفع الصوت به في حال السير وسكتوا عن ذلك في الحضور عند غسله وتكفينه ووضع في النعش وبعد الوصول الى المقبرة الى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك فليراجع

هو الامام كما كان في العصر الخالية فالمراد الامام الخارج الى الصحراء اذا استخلف كما هو ظاهر وعبارة الاذغى وبأمره
الامام بالخطبة فان لم يأمره لم يخطب نص عليه انتهت فليراجع (قوله تكثير الازجر) أى وانما خص الذهاب بذلك لانه

(قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قبل بندب ما فعل الا ان امام الجنازة من اليمانية وغيرهم لم يبعد لان في تركه
ازراء بالميت وتعرضا للتسليم فيه وفي ورثته فليراجع (قوله فحرام يجب انكاره) أى وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو
حرام مطلقا ومنه ما جرت به العادة الا ان من قراءة الرؤساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها بنار) ظاهره ولو كافرا ولا مانع
منه لان العلة موجودة فيه ٢١٠ (قوله وتكفينهم) أى من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والا أخرج من تركه

كل تجهيز واحد بالقرعة
فيما يظهر ويقتصر كما أشار
اليه بعضهم تفاوت مؤن
تجهيزهم للضرورة اه
ج وقد يقال يخرج من
تركة كل أقل كفاية واحد
وما زاد من بيت المال لان
القرعة لا تؤثر في الاموال
فحيث لم يوجد محل يؤخذ
منه ما زاد أخذ من بيت
المال كالموات شخص
لاماله وبقي ماله كان
المشتبه مرتدا أو حربيا
فكيف يكون الحال فيه
لانها لا يجهزان من بيت
المال بل يجوز اغراء
الكلاب على جيفتهما
الاهم الا ان يقال يجهزان
هنا منه ويقتصر ذلك
للضرورة لانه وسيلة
لتجهيز المسلم (قوله ودقهم)
أى في مقابر المسلمين فيما
يظهر حذرهم من دفن المسلم

فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لا غفر الله لك والمختار والصواب كما في المجموع ما كان
عليه السلف من السكوت في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما بل يشتمل
بالفكر في الموت وما بعده وفناء الدنيا وان هذا آخرها ريس الاشتغال بالقراءة والذكر سرا
وما يفعله جهلة القراء من القراءة بالتخطيط واخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب انكاره
(و) يكره (اتباعها بنار) في حجرة أو غيرها لخبر لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار ولانه يتفاءل
بذلك قال السوء روى مسلم أن عمرو بن العاصي قال اذا أنا مت فلا تصحبني نار ولا نائحة وروى
البيهقي عن أبي موسى انه أوصى لا تتبعوني بصارخة ولا بحجرة ولا تتجملوا بيني وبين الارض
شيئا ثم لو احتجج الى الدفن ليلا في الليالي المظلمة فالظاهر انه لا يكره حمل السراج والشمعة
ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (ولو اختلط) من يصلي عليه بغيره
ولم يتميز كان اختلط (مسلمون) أو أحد منهم (بكفار) أو غير شهيد بشهيد أو سقط يصلي عليه
بسقط لا يصلي عليه وقد ذكر التمييز (وجب) خروج من عهدة الواجب (غسل الجميع)
وتكفينهم (والصلاة) عليهم ودقهم اذا الواجب لا يتم بدون ذلك ولا يعارض ما تقررحرمة
الصلاة على الفريق الاخر ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب لان الصلاة في الحقيقة
ليست على الفريق الاخر كما يعلم من قوله (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين)
منهم في الاولى وغير الشهيد في الثانية وبقصد السقط الذي يصلي عليه في الثالثة (وهو
الفصل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلي عليه والنية حازمة (أو على واحد
فواحدنا وبالصلاة عليه ان كان مسلما) في الاولى وفي الثانية ان كان غير شهيد وفي الثالثة
ان كان هو الذي يصلي عليه (ويقول) في الاولى (اللهم اغفر له ان كان مسلما) ولا يحتاج الى
ذلك في الثانية والثالثة لا تنقضاء المحذور وهو دعاءه بالمغفرة لا كافر ويقتصر ترده في
النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخس وهذا التخيير متفق عليه وما اعترض به من انه
لا ضرورة لا مكان الكيفية الاولى يرد بانها قد تشق بتأخير من غسل الى فراغ غسل الباقي
بل قد تعين الاولى كان أدى افراد كل واحد منها الى تغيير او انفجار لشدة حر وكثرة الموتى

في غير مقابر المسلمين ويحتمل ان يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكفار كما قالوه فيما لو ماتت كافرة
في بطنها مسلم ثم رأيت قول الشارح ويدقون في الخ (قوله لان الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق) هذا الجواب لا يأتي
في غسل الشهيد اذا اختلط بغيره وفي حج ان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه أما مع الجهل فلا اه وبه يندفع
الاعتراض على غسل الشهيد أيضا وكتب العلامة الشوبري على قول الضرير ولا يغطي رأس الرجل الخ مانعه انظر لو اختلط
المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للاسترا ولا احتياطا للاحرام وقد يتجه الثاني لان التغطية محرمة جزما بخلاف ستر
ما زاد على العورة اه والا قرب الاول لان التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الاخر ولا تنظر للقطع والخلاف في ذلك
ثم رأيت في كلام سم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير المحيط (قوله بل قد تعين الاولى) هي انتقالية فتكون بمنزلة قوله
وقد تعين الخ وعبارة حج بل تعين أى الثانية ان أدى التأخير الى تغير وكذا تعين الاولى الخ وهى أولى من عبارة الشارح

(قوله ويدفنون في المسئلة الاولى) أي سواء كان الميت الكافر بالغاً أو صبياً لأن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار (قوله وقضية ترجع قبوله في الصلاة عليه) أي وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله وتكره قبل تكفينه) أي فلا تحرم ولو بدون ستر أموره ولاولى المباداة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا حيف من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه (قوله ولا كذلك هنا) أي فإن الشارع لم يحدد لصلاته وقتاً وجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعي الحاق ذلك بالوقت المحدود للطرفين (قوله وإن لا يتقدم على القبر) أي المحل الذي يتيقن كون الميت فيه أن علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام (قوله على المذهب فيهما) أي فإن تقدم بطلت صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبغي أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس ٢١١ الميت فليراجع (قوله على ابن

بيضاء) وصف أمهما وأسمها دعد وفي تكملة الصغاني إذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالعنى نقاء العرض من الدنس والعيوب أه محلي وما ذكر يخالفه ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفدي بني سعد هذيم حيث قال قوله ثم خرجنا نؤم المسجد حتى انتهينا إلى باب ففتح رسول الله صلى على جنازة في المسجد الخ صاحب هذه الجنازة لا أعرفه ويحتمل أنه سهيل ابن البيضاء فإن قدوم هذا الوفد سنة تسع كما تقدم أوله وسهيل توفي سنة تسع مقدمه عليه السلام من تبوك ولا أعلمه عليه الصلاة والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون

ويدفنون في المسئلة الاولى بين مقابر المسلمين والكفار ولو تعارضت بينتان بإسلامه وكفره غسل وعلى عليه ونوى الصلاة عليه أن كان مسلماً وفي المجموع عن المتولي لومات ذى فشهد عدل بإسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر بخلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان بناء على القولين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد وقضيته ترجع قبوله في الصلاة عليه وتوابعها وهو كذلك كما قال الأذري وغيره أنه الأصح وإن اقضى كلام الجمهور خلافه (ويشترط لصحة الصلاة) زيادة على ما مر (تقدم غسله) أي أو تيممه بشرطه أذهب المقول عنه صلى الله عليه وسلم ولأن الصلاة عليه بمنزلة صلاته لنفسه حيا (وتكره) الصلاة عليه (قبل تكفينه) ولا ينافيه ما مر من كونه بمنزلة المصلي لأن باب التكفين أوسع من الغسل بدليل أن من دفن بلا غسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بلا تكفين وإن من صلى عليه بلا طهر لجزءه عما يتطهر به تلزمه الإعادة بخلاف من صلى مكشوف العورة لجزءه عما يستترها به (فإن مات بدم ونحوه) كوقوعه في بئر أو بحر عميق (وتعذر إخراجه وغسله أو تيممه لم يصل عليه) لا تنفاه شرطها وهذا هو المعتمد خلافاً لجمع من المتأخرين حيث زعموا أن الشرط انما يعتبر عند القدرة لصحة صلاة فاقدر الطهورين بل وجوبها اذ يمكن رده بأن ذلك انما هو لحكمة الوقت الذي حدد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط أن لا يتقدم لي الجنازة الحاضرة) إذا صلى عليها (و) أن لا يتقدم على (القبر) إذا صلى عليه (على المذهب فيهما) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ولأن الميت كامم والناسي يجوز التقدم عليهما لأن الميت ليس بإمام متبوع حتى يتعين تقديمه بل هو كعبد جاءه جماعة يستغفرون له عند سيده واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن البلد فله يصلي عليها كما هو ولو كانت خلف ظهره ويشترط أيضاً أن يجمعهم ما كان واحداً كما قاله الأذري وإن لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثمانية دراع تقريباتاً لا للميت منزلة الإمام ويؤخذ منه كراهة مساواته وقد مر بعض ذلك (وتجوز الصلاة عليه) أي الميت (في المسجد) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في المجموع لأنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على ابنه بيضاء

الأخ سهلاً فيه نظراً أو صفواً فيه تطر وتلخيصه أن سهلاً مكبراً توفي بعده عليه الصلاة والسلام قاله الواقدي وكونه صفواً فيه نظراً لأن صفوان توفي قبله لا يبدرو الصواب حديث عباد بن مسلم الذي فيه أفراد سهيل لا الحديث الذي بعده والله أعلم هذا في مسجد عليه الصلاة والسلام ولكنه صلى في مسجد بني معاوية على أبي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشة وكان قد شهد أحداً أه بحروفه رجه الله تعالى لكن في الإصابة من رواية ابن مده أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل وأخيه سهيل في المسجد قال وزعم الواقدي أن سهلاً مكبراً مات بعد النبي عليه السلام وقال أبو نعيم اسم أخي سهيل صفوان ومن سماه سهلاً فقد وهم كذا قال لكن ذكر فيها أيضاً في ترجمة صفوان أنهم اتفقوا على أنه شهيد وروى ابن اسحق أنه استشهد ببدر وجرم ابن حبان بأنه مات سنة ثلاثين وقيل سنة ثمان وثلاثين وبه جزم الحاكم أبو أحمد تبع الواقدي

حيث قصد محض العبادة (قوله ووراءه أقوال) أي بالنظر إلى مطلق مخالفة الطريق كما هو ظاهر لا بالنظر لتخصيص الذهاب بالطول والرجوع بالقصر ويدل لذلك عبارة شرح الروض (قوله مكتوب في المسجد الخ) تقدم أن المستحب في الغسل أن يكون بعد الفجر فقد تعارض استحباب كونه بعد الفجر واستحباب المكت في المسجد إلى صلاة العيد فإيهما يراعى وكلامنا في الابتداء والافاد اتفق أنه - حضر بلا غسل فليذهب له بعد الفجر ثم يحضر العيد كما صرح به في التهمة وقد قال

وقيل مات في طاعون عمواس اه باختصار (قوله سهيل وأخيه) قال المحلى واسمه سهل (قوله اذهب وحلاف الطاهر) قال حج ولما تقرروا في الأصول أن الطرف بعد فاعله ومفعوله الحسين يكون لهما بخلافه بعد غير الحسين يكون للفاعل فقط إلى آخر ما أطال به فراجع (قوله ويسن جعل صفوفهم) حيث كانوا ستة فأكثر اه حج ومفهومه أن مادون الستة لا يطلب منه ذلك فلو حضر مع الإمام اثنان أو ثلاثة وقفوا خلفه وفي كلام سم عليه مانعه بعد كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الإمام وهو الأربعة صفين لأنه أقرب إلى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولأنهم يصيرون ثلاثة صفوف بالإمام أو صف واحد لعدم ما طلبه ٢١٢ الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظروا الأول غير بعيد بل هو وجيه وقضيته أنهم

لو كانوا ثلاثة وقفوا خلف الإمام ولو قيل يقف واحد مع الإمام واثنان صفان بعد أقرب به من الصفوف الثلاثة التي طلبها الشارع أما لو كانوا أربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفًا خلف الإمام لأن فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا وبقي ما لو كان الحاضرون ثلاثة فقط بالإمام وينبغي أن يقف واحد خلف الإمام والآخر وراء من هو خلف الإمام ويحتمل أن يقف اثنان خلف الإمام

سهيل وأخيه رواه مسلم ولأن المسجد أشرف من غيره وزعم أنهما كانا خارجا غير معول عليه اذهب وحلاف الطاهر وأما خبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له فضعيف والذي في الأصول المعتبرة فلا شيء عليه ولو صح وجب حمله على هذا جماعين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله وإن أسأتم فلها أو على نقصان الأجر لأن المصلي عليها في المسجد ينصرف غالباً عنها ومن صلى عليها في الصحراء يحضر دفنها غالباً فيكون التقدير فلا أجر له كامل كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام أو إذا خيف من إدخاله تلويت المسجد ولا يجوز إدخاله (ويسن جعل صفوفهم) أي المصلين على الميت (ثلاثة فأكثر) خبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي حصلت له المغفرة ولهذا كانت الثلاثة منزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه أن الأول بعد الثلاثة أكد لحصول الغرض بها وانما لم يجعل الأول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة وبنياً كدكافي البحر استحباب الصلاة على من مات في الأوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة وليلتها (وإذا صلى عليه) أي الميت (مخضرم) أي شخص (لم يصل) عليه (صلى) عليه استحباباً سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوي بها كافي المجموع الفرض والأصل في ذلك خبره عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة ومعلوم أنهم انما دفنوا بعد الصلاة عليهم ومن هذا أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه إلى بعد الدفن (ومن صلى) على ميت جماعة أو منفرداً (لا يعيد) ها أي لا يستحب له إعادتها

فيكون الإمام صفًا والاثنان صفًا لأن أقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث لتعذره (قوله كانت الثلاثة) (على بمنزلة الصف الخ) وهو ظاهر إلا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر أن يتحرى الأول لأننا نسوينا بين الثلاثة لئلا يتركوا بتقدمهم كلهم للأول وهذا امتنع ههنا ولو لم يحضر الاستسنة بالإمام وقف واحد معه واثنان صفًا واثنان صفًا اه حج وقضيته أن أقل الصف اثنان والأبطلت الخمسة صفين والإمام صفًا (قوله في الأوقات الفاضلة الخ) ولعل وجهه أن موته في تلك الأوقات علامة على زيادة الرحمة له فتستحب الصلاة عليه تبركاً به حيث اختير له الموت في تلك الأوقات وظاهره وأن عرف بغير الصلاح (قوله إلى بعد الدفن) أي لمن حضر بعد الصلاة مسارعة إلى دفنه (قوله ومن صلى لا يعيدها) وهل يجوز الخروج منها أي المعادة الظاهر أنه يجوز الخروج منها أنقل لا يقال تقاس على المعادة لأن المعادة مطلوبة إعادتها وأيضاً اختلف فيها هل الفرض الأول أو الثانية على ما تقدم من الخلاف وأما ههنا فالإعادة غير مطلوبة بالمرّة فافترقا ولا فرق في ذلك بين أن يصلى منفرداً أو جماعة ويقطعها ولا يقال القطع في الثانية فيه إزراء لأنهم أنقل محض وليست مطلوبة بالسكينة ويحتمل حرمة قطعها كالمعادة أخذاً من قول الشارع لا تقبل أن هذه الثانية تقع فرضاً الخ وعبارة ابن حج وإذا أعاد وقعت له نفلاً فيجوز له الخروج منها (قوله لا يستحب له إعادتها) أي فتكون مباحة

لا تعارض لاندفاعه بان يغتسل عقب الفجر بماء مثلاً ثم يحضر صلاة الصبح ويستمر الى صلاة العبد لكن قد يلزم عليه فوات
(قوله ثم وجداً يتطهر به يعيدها) أي ندبا حيث سقط الفرض بفعل غيره كما هو واضح (قوله بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك الخ)
يراجع هذا من باب التيمم وعبارته ثم بعد قول المصنف الاصح ان قطعه ليتوضأ ٢١٣ أفضل نصها وقول ابن خيران

ليس لحاضر ان يتيمم
ويصلي على الميت مردود
قيل حيث لم يكن ثم غيره
وان أمكن توجيهه ثم قال
اما اذا كان ثم من يحصل
به الفرض فليس له التيمم
لفعلها لانه لا ضرورة
اليه اه هذا والاوجه
جواز صلاته عليه مطلقا
وان كان ثم من يحصل
الفرض به ومنه تعلم ان
ما هنا جرى فيه على غير
ما استوجهه ثمة (قوله
وعلى الاول لو أعادها
وقعت نقلاً) أي ولو كان
منفردا وفعلها مرارا
(قوله لتمكنهم من الصلاة
الخ) يؤخذ منه انه لو علم
عدم صلاتهم على القبر
أحرز زيادة المصلين حيث
أمن تغبيره وعلى هذا
يحمل ما تقدم بالهامش
عن سم على منهج عن
م (قوله خلافا للزركشي
ومن تبعه) حيث قالوا
ينتظرون الخ في مسلم ما من
مسلم يصلي عليه أمة من
المسلمين يبلغون مائة كلهم
يشفعون له الاشفعوا فيه
وفيه أيضا مثل ذلك في

(على الصحيح) في جماعة ولا انفرد لان المعاد نقل وهذه لا يتقبل بها بمعنى انه لا يعيدها مرة ثانية
لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فانها تتعدا وان وقعت الاولى نقلاً كصلاة الصبي نعم
فاذا الطهورين اذا صلى ثم وجداً يتطهر به يعيدها قاله القفال في فتاويه وقياسه ان كل من
لزمه إعادة المكتوبة خلال يصلي هنا ويعيدها أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها
أولا فيه احتمال والا قرب نعم بل لا ينبغي ان يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره
والثاني تستحب له إعادة كغيرها وعلى الاول لو أعادها وقعت نقلاً كافي المجموع وهذه
خارجة عن القياس اذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قيل ان هذه الثانية تقع فرضا
كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء
وقد لا تقبل الاولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقينا واما من لم يصل فتقع صلاته فرضا
لا يقال سقط الفرض بالاولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لاننا نقول الساقط بالاولى خرج
الفرض لا هو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع واحد
خصال الواجب التحير ويدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية اذا لم يتم المقصود منه بل تتجدد
مصلحته بتكرار الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنائز اذ مقصودها الشفاعة
لا يسقط بفعل البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض ياتم بتركه مطلقا (ولا تؤخر) الصلاة
عليه أي لا يندب التأخير (زيادة المصلين) خبر أسرعوا بالجنائز ولا بأس بانتظار الولي اذا رجي
حضوره عن قرب وأمن من التغيير وشمل كلامه ما لو رجي حضور ثمة أربعين أو مائة ولو عن
قرب لتمكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلافا للزركشي ومن تبعه (وقائل نفسه)
حكمه (كغيره في) وجوب (الغسل) له (والصلاة) عليه لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم
راكان أو فاجر أو ابن عمل السكائر وهو وان كان منقطعاً لكنه مرسل وهو حجة اذا اعتضد
بأمور منها قول أكثر أهل العلم وقد وجدنا وما في مسلم من انه صلى الله عليه وسلم امتنع من
الصلاة على رجل قتل نفسه محمول على الزجر عن فعل مثله بل قال ابن حبان في صحيحه انه
منسوخ (ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضر أو عكس) كل منهما (جاز) كالأول
اقتدى في الظهر بالعصر أو بالعكس وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلي عليه مع
اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الاولى ويشمل جميع ذلك قولنا نوى المأموم الصلاة
على غير من نواه الامام جاز (والدفن بالمقبرة أفضل) منه في غيرها للاتباع وقيل دعاء المارين
وفي أفضل مقبرة بالبلد أولى ويكره الدفن بالبيت كما قاله القفال الا أن تدعوا اليه حاجة أو مصلحة
كما سيأتي على ان المشهور انه خلاف الاولى لا مكروه وانما دفن عليه السلام في بيته لاختلاف
الصحاب في مدفنه لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولان من خواص الانبياء دفنهم بمحل
موتهم واستثنى الاذرى وغيره الشهيد فيسن أيضا دفنه في محل قتله أي ولو بقرب مكة

لأربعين اه ابن حج هذا وجرت العادة الا بانهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يبعد ان يقال يسن انتظارهم لشفاعته من
الصحة للميت حيث غلب على الظن انهم لا يصلون على القبر ويمكن حل كلام الزركشي عليه (قوله ويشمل جميع ذلك قولنا) أي
ناعبنا به (قوله كما سيأتي) أي في قوله ولو كانت الارض مغسوبة (قوله ولان من خواص الانبياء دفنهم بمحل موتهم) أي حيث
امكن الدفن فيه فان كان بعلو كان مات على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه

سنة المبادرة لصلاة الصبح أو سنة ايقاعها في أول الوقت أو سنة الجماعة إذا كان انماها يادربها في أول الوقت فلي تأمل (قوله وليكن في الفطر كربع النهار) الأولى تأخيرها عن قول المصنف ويجعل في الاضحى كما صنع في التحفة (قوله وبغير الامام الامام فيكره له النقل الخ) عبارة القوت قال الشافعي في البويطي ولا يصلي الامام المصلي قبل صلاة العيدين ولا بعدها قال أصحابنا

(قوله فالأفضل اجتنابها) هذا واضح في غير المغصوبة اما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ (قوله أجيب المقدم) أي ومنه الاب حيث نازعته الام فيقدم الاب عليها (قوله لهم الامتناع من دفنه) أي فيها في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى (قوله لسبق حقهم) أي خفيت وضعوه باختيارهم صار مستحقا فلا يمكن المشتري من اخراجه (قوله وأوجههما اجابة السيد) ولعل الفرق بين ٢١٤ هذا وما مر له من تقدم الحر القريب عليه في الصلاة ان المقصود من الصلاة

الدعاء وهي من القريب أقرب اجابة لشفته وما هنا من مؤن التجهيز وهي واجبة على السيد فلي تأمل (قوله ولا يصبر أحق به مادام حيا) مفهومه انه بعد موته يكون أحق به ويؤيده قوله واستثنى الخ وينبغي ان محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه فان أوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكه أو مسبلة وأما قوله ولا يصبر الخ انه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ومع ذلك اذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبشه كما لو شرع في الاحياء وتحجر مواتا يحرم

أو نحوها مما يأتي قال ولو كانت الارض مغصوبة أو سبيلها ظالم اشتراها بعمال خبيث أو نحوها أو كان أهلها أهل بدعة أو فسق أو كانت تربتها فاسدة لمالوحة أو نحوها أو كان نقل الميت اليها يؤدي لانفجاره فالأفضل اجتنابها قال الشيخ بل يجب في بعض ذلك فلو قال بعض الورثة يدفن في ملكه والباقيون في المسبلة أجيب طالبا الانتقال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ أجيب المقدم في الغسل والصلاة ان كان الميت رجلا قاله ابن الاستاذ فان استوا اقرع فان كان امرأة أجيب القريب دون الزوج والظاهر كما قاله الا فرعى ان محله عند التساوي والا فيجب ان ينظر الى الاصلح للميت فيجيب طالبا له كما لو كانت احدهما أقرب أو أصح أو مجاورة لا خيار والاخرى بالضد بل لو اتفقوا على خلاف الاصلح فلا وجه ان للمحاكم اعتراضهم فيه نظر للميت وبذلك صرح السبكي ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من دفنه فيها لما فيه من المنة عليهم فيجابون لدفنه في المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكفن في مالي والباقيون في الا كفان المسبلة حيث يجاب الاول لجريان العادة بالدفن في المسبلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الا كفان المسبلة ولو دفنه بعضهم في أرض التركة والباقيون لا للشترى من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع اما لو دفنوه في ملكه ثم باعوه لم يكن للشترى نقله لسبق حقهم وللشترى الخيار في فسخ البيع ان جهل الحال والمحل الذي دفن فيه للشترى الانتفاع به بعد بلى الميت أو اتفق نقله ولومات رقيق وتنازع قريبه وسيد في مقبرتين متساويتين ففي المجاب منهما احتمالا ان بناء على ان الرق هل يزول بالموت أولا وأوجهها اجابة السيد ولو أعد لنفسه قبرا لم يكره فيما يظهر لانه لا اعتبار قال العبادي ولا يصبر احق به مادام حيا ووافق ابن يونس واستثنى ما اذا مات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه فان اختلطوا افرادا بمقبرة كما مروى يجوز جعل مقبرة أهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجد اذ مسجده عليه الصلاة والسلام كان كذلك (ويكره الميت بها) أي المقبرة لما فيه من الوحشة وفي كلامه اشعار بعد الكراهة في

على غيره البناء فيه ومع ذلك اذا بناه غيره ملكه بالاحياء هذا وينبغي ان يعلم ان ما جرت به العادة الآن القبر من حفر الفساق في المسبلة وبنائها قبل الموت حرام لان الغير وان جازله الدفن لكنه يمنع منه احترام البناء وان كان محرما وخوفا من الفتنة وتطير ذلك ما تقدم في الصلاة من انه يحرم بعث السجاجيد لنفوس في المساجد الى حضور أربابهم وعلوه بان فيه تضيقا على المصلين وانهم وان جاز لهم رفعها يمتنعون منه خوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرر ما صرفه الاول في البناء لان فعله هدر (قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار) أي حيث وجد غيرها (قوله كما مر) أي من انهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار (قوله ويجوز جعل مقبرة أهل الحرب) ومثلهم أهل الذمة وانما قيد بهم لان أهل الذمة الاحياء يختصون بمقابرهم فلمل المنع من جهة احيائهم (قوله بعد اندراسها) قضيته انه لا يجوز قبل اندراسها وفيه ان الحريين لا احترام لهم بل يجوز اغراء الكلاب على جيفتهم فالقياس الجواز مطلقا قبل الانداس وبعده

لان وظيفته بعد حضوره الصلاة وبعدها الخطبة وهذا يقتضي تخصيص الكراهة بمن يخطب أما حيث لا يخطب فالامام
كغيره ولا كراهة بعد الخطبة لاحداثتها (فصل) (قوله وان خالف في الاذكار) كان الاولى تأخيرها عن حكاية مقابل
الاصح لانه عينه ثم يقول واختاره في الاذكار ونحو ذلك (قوله بجامع الاستحباب) ٢١٥ أى أصل الطلب في تلك الليلة

المطلق التكبير بالاستحباب

هنا غير الاستحباب المذكور
قبله اذ المراد به الاستحباب
الخاص بادبار الصلوات
فاندفع ما قد يتوهم من لزوم
الدور (قوله ويختتم بصبح
آخر التثنية) أى من
حيث كونه حاجا كما يؤخذ
من العلة والافن المعلوم انه
بعد ذلك كغيره فيطلب منه
التكبير المطاوب من كل
احد الى آخر ما يأتي فتنبه
(قوله والجنادة) معطوف
على قول المتن للفائدة (قوله
بعد التكبير الثالثة) قال
في النسخة أى وما بعدها
عما ذكر ان أى به (قوله
زيادة الله أكبر كبيرا) هذا
تفسير لاصل قول المصنف

(قوله عند ادخال الميت فيه)
مفهومه انه لا يندب ذلك
عند وضعه في النعش وينبغي
ان يكون مباحا (قوله ستر
قبر ابن معاذ) ويحتمل انه
باشره وانه أمر به (قوله من
يدخله القبر) أى وان تعدد
ما يليق بالحال كاللهم
افتح أبواب السماء لروحه
وأكرم ناله ووسع مدخله
ووسع له في قبره (قوله مع
ان القطيعة) أخرجت

القبر المنفرد قال الاسنوى وفيه احتمال وديفرق بين ان يكون بصحراء أو في بيت مسكون
اه والتفرقة أوجه بل كثير من التربة مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها ويؤخذ
من التعليل ان محل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما يقع كثيرا في زمنا في
المبيت ليلة الجمعة لقراءة قرآن أو زيارة لم يكره (ويندب ستر القبر بثوب) عند ادخال الميت
فيه (وان كان رجلا) لانه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولانه استر لعساياه يظهر عا كان
يجب ستره وهو لا يثني آ كدمه لغيرها وللخنثى آ كدم من الرجل كافي حال الحياة (و) يسن
(ان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم) للاتباع ويسن
ان يزيد من الدعاء ما يليق بالحال (ولا يفرش تحته) في القبر (شيء) من الفراش (ولا) يوضع
تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم جمعها مخاد بفتحها سميت بذلك لانها آلة يوضع الخد عليها أى يكره
ذلك لانه اضاعة مال أى لكنته افرض قديقه صدق فلا تنافي بين العلة والمعلل لان حرمة اضاعته
حيث لا غرض أصلا وأجابوا عن خبر ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم جعل في قبره قطيفة حمراء
بأه لم يكن برضا جملة الصحابة ولا علمهم وانما فعله شقرا من مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
كراهة ان تلبس بعده وروى البيهقي عن ابن عباس انه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع
ان القطيفة أخرجت قبل اهالة التراب على ما قاله في الاستيعاب ولو سلم عدم خروجها فهو
خاص به صلى الله عليه وسلم كما قاله الدارقطني عن وكيع بل السنة ان يضع بدل المخدة حجرا
أولبنة ويفضي بخده اليه أو الى التراب وتسمى المصنف صحح فدعوى أن فيه ركة لان المخدة
غير مفروشة فان أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها بحجة وكان قائلة غفل عن قول
الشاعر وزجج الحواجب والميونات عطف العيون لفظا على ما قبله المتمذرا ضمرا للعامل
المناسب وهو تخنن فكذا هنا كما قدرته (ويكره دفنه في تابوت) بالاجماع لانه بدعة (الافى
أرض ندية أو رخوة) بكسر الراء أفصح من فتحها ضد الشديدة وحكى فيها أيضا الضم فلا يكره
للمصلحة ولا تنفد وصيته به الافى هذه الحالة وشمل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو حريق
بحيث لا يضبطه الا التابوت كما ذكره في التحرير ونقله عن الشافعي والاصحاب وما اذا كانت
امرأة ولا محرم لها يدفن لها لئلا يمسها الا جانب عند الدفن كما قاله المتولى قال في المتوسط ويظهر
ان ينشق بذلك دفنه بارض الرمل الدمنة والبوادي الكثيرة الضباع وغيرها من السباع
النباشة وكان لا يعصم منها الا التابوت (ويجوز) بلا كراهة (الدفن ليلا) لانه صلى الله عليه
وسلم دفن ليلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل صلى الله عليه وسلم أيضا أماموني
أهل الذمة فسيأتى ان شاء الله في الجزية ان الامام منهم من اظهرا جنائزهم نهارا (وكذا)
يجوز (وقت كراهة الصلاة اذ لم يتجره) من غير كراهة لانه سبب امتقدا أو مقارنا وهو
الموت فان تحررها كره كما في المجموع وظاهره التنزيه ويمكن حمله على التصريح بمسئلة الصلاة
كما قاله الاسنوى وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم قال الا ذرعى وهو ظاهر اذ اعلم بالتمنى وعلى

معتمد (قوله ويكره دفنه في تابوت) أى أو نحوه من كل ما يحول بينه وبين الارض (قوله وشمل) أى ما لا يكره للمصلحة
(قوله للدغ أو حريق) بالادال المهمة والغبن المحجة (قوله وكان لا يعصم منها الا التابوت) قال حج بعدما ذكر بل لا يبعد وجوبه
في مسئلة السباع ان غلب وجودها ومسئلة التهرى (قوله وقت كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة (قوله وظاهره التنزيه) معتمد

(قوله نقبر) بانه ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أي من انه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوقه بالحضور) أي من منزله مثلاً (قوله قبراطان) أي منهما القيراط الاول (قوله فلو صلى عليه ثم حضر) أي وحده مشى وحده الى محل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشعين (قوله بتعدددها) ينبغي ان صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم الى ان صلى عليهم دفعة لمسا قدمه من ان القيراط انما يحصل لمن جمع بين المشى الى المصلى وبين الصلاة نعم لا يحتاج لهذا التصور على النسخة الثانية (قوله وأقنى به الوالد) في نسخة بعد ذلك نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قبراط دون من كان معها اهـ وأوسع منه له أجر في الجملة وهو أنسب بقوله فممن لم يصل عليه لكن له أجر في الجملة وعبارة ابن العماد في كتاب الذريعة في اعداد الشريعة المسئلة الخامسة قال صلى الله عليه وسلم من شهد الجازة حتى يصل على عليها فله قبراط ومن شهدها حتى تدفن فله قبراطان قيل ٢١٦ وما القيراطان يا رسول الله قال مثل الجبلين العظيمين ولمسلم أصغرهما مثل

أحد قوله صلى الله عليه وسلم فله قبراطان أي قبراط مضموم الى الاول كما في قوله تعالى قل أنتم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين الى قوله وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين أي يومين مضمومين الى الاولين لانه قال بعد ذلك ثم استوى الى السماء الى قوله فقضاهن سبع سموات في يومين فالمجموع سنة أيام وهذا القيراط

الكراهية جل خبر مسلم عن عقبه ثلاث ساعات ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وان نقبر فيها موتانا وذكروا طلوع الشمس واستوائها وغروبها وظاهر ذلك اختصاصه بالآوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل وجرى عليه الاستنوى قال وكلام الاصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك وقال الزركشي وغيره الصواب التعميم وهو كما قال ونقبر بضم الباء وكسرهما أي تدفن (وغيرهما) أي الليل ووقت الكراهية (أفضل) أي فاضل حيث أمن على الميت من التغير لو أخر لغيرهما السهولة الاجتماع والوضع في القبر وقول الاستنوى انما ذكره من تفضيل غير آوقات الكراهية عليها لم يتعرض له في الروضة والمجموع ولا يشبهه فانه المبدرة مستحبة برده ما ذكرناه في الحثية ويحصل بالصلاة على الميت المسبوقه بالحضور معه قبراط من الاجر ويحصل منه بها بالحضور معه الى تمام الدفن لا المواراة وحدها قيراطان للخبر الصحيح في ذلك فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن لم يحصل القيراط الثاني كما في المجموع لكن له أجر في الجملة ولو تعددت الجنائز واتحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القيراط بتعدددها كما استظهره الاذري وبه أجاب قاضي حجة والبارزى وأقنى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قبراط دون من كان معها (ويكره تجصيص القبر) أي تبييضه بالحص وهو الجبس ويقال هو النورة البيضاء الجبر

ذكر بعض المالكية انه منسوب الى جميع عمل الميت وذلك جزء من أربعة وعشرين جزءاً من عمل الميت والمراد أو هو قبراط من أنواع عمله أي نوع واحد من أنواع عمله لانا ذاعداً الأعمال المتعلقة بالميت من تحويله الى القبلة وتلقينه الشهادة وقراءة سورة يس وتعميمه ونزع ثيابه وتسميته بثوب خفيف ووضع شيء ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك الى حين يدفن كانت أنواع ذلك نحواً من أربعة وعشرين هكذا قال وما قاله وتكافئه يحتاج الى دليل لانه يلزم على ما قاله ان من حضر الميت من حين يحول الى القبلة الى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قبراط وهو خلاف نص الحديث والله أعلم ثم قال في باب الصيد من باب الاثنين قال لسراج بن الملقن الذي يظهر ان من شهد جنازتين فأكثر وصل على عليهما صلاة واحدة انه يحصل له قبراط بكل واحد ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لان الشرع ربط القيراط بوصف وهو حاصل في كل ميت فلا فرق بين ان يحصل دفعة أو دفعات اهـ كلامه ثم قال أعني ابن العماد وتعدد القيراط فيها لتعدد الاموات أولى لان باب الكرم واسع ولفظ الحديث من صلى على الجنازة فله قبراط من أجر دفن شهدا حتى تدفن فله قبراطان فان الاول نكرة في سياق الشرط فتعمم الشمول وقوله صلى الله عليه وسلم فممن شهدا حتى تدفن فله قبراطان يعني قبراط الصلاة وقيراط الدفن اهـ ثم رأيت منقولاً عن البدائع لابن القيم ما نصه لم أر له ريباً على معرفة القيراط في هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاماً قال القيراط نصف سدس درهم مثلاً ولا يجوز ان يكون المراد هنا جنس الاخر لان ذلك يدخل فيه ثواب الايمان واعماله كالصلاة والحج وغيره وليس في صلاة الجنازة ما يبلغ هذا فلم يبق الا ان يرجع الى اليهود وهو الاجر لعائداً الى الميت ويطبق بالميت صبر على المصاب فيه وبه ونجهزه وغسله والتغزية به وجل الطعام الى اهله وتسكينهم وهذا المجموع الاجر الذي يعلق بالميت فكان للمصلي

والجائز الى ان يقبر مجموع الاجر الذي يتعلق بالميت سدس دينار ونصف سدسه اه بتصرف قلت كان مجموع الاجر
الحاصل على تجهيز الميت من حين الفراق الى وضعه في لحده وقضاء حق أهله وأولاده ديناراً للمصلي عليه فقط من هذا
الدينار نصف سدس فان صلى عليه وتبعه كان له قيراطان منه وهما سدسه وعلى هذا فيكون نسبة القيراط الى الاجر الكامل
في نفسه وكلما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه واما قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلباً الا كلب ماشية أو زرع نقص
من أجره أو من عمله كل يوم قيراطان فيحتمل ان يراد به هذا المعنى أيضاً وهو سدس اجر عمله ذلك ويكون صغره وكبره بحسب
قلة العمل وكثرته فاذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلاً نقص منها كل يوم ألف حسنة وعلى هذا لحساب والله أعلم
بمراد رسوله صلى الله عليه وسلم قوله ألف حسنة كذا النسخة وصوابه الفاحسنة اه ما رأيت من مقولاً عن البدائع والحاصل
بما تقرران قيراط الجنائز من اثني عشر قيراطاً والكاتب من أربعة وعشرين ثم رأيت في الفتح ما نصه قوله من تبع جنازة
فله قيراط زاد مسلم في رواية من الاجر والقيراط بكسر القاف قال الجوهرى أصله قراط بالتشديد لان جمعه قرايط فأبدل
من أحد حرفي تضعيفه باء قال والقيراط نصف دانق وقال قبل ذلك الدانق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القيراط جزءاً من اثني
عشر جزءاً من الدرهم واما صاحب النهاية فقال القيراط جزء من أجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد وفي الشام جزء
من أربعة وعشرين جزءاً ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل انه كان يقول القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار
والاشارة بهذا المقدار الى الاجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به فللمصلي عليه من ذلك قيراط وليس شهد
الدفن قيراط وذكروا القيراط تقريباً للفهم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابله وعدم جنس ما يعرف
وضرب له المثل ٢١٧ بما يعمل اه وليس الذي قال يبعد وقد روى البزار من طريق عجلان عن ابي هريرة رضي الله

والمراد ههنا أو أحدها
(والبناء) عليه كقبة
أويت للنهي عنهما وخرج
بتجسيمه تطيينه لانه ليس

عنه مرفوعاً من أتى جنازة في أهلها فله قيراط فان تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله قيراط
فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط فهذا يدل على ان لكل عمل من أعمال الجنائز قيراطاً
وان اختلفت مقادير القرايط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته وعلى
هذا يقال انما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين بخلاف باقي
أحوال الميت فانها وسائل ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم
٢٨ نهايه في في كتاب الايمان فان فيه ان لمن كان معها حتى يصلي عليها فيفرغ من دفنها قيراطين فقط ويجب ان هذا
بان القيراطين المذكورين لمن شهد والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الاعمال التي يحتاج اليها الميت فافتراقه قد ورد لفظ القيراط
في عدة احاديث فمنها ما يحمل على القيراط المتمارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة فن الاول حديث
كعب بن مالك مرفوعاً انكم ستفتقون بلادكم كرفها القيراط وحديث ابي هريرة مرفوعاً كنت ارفع الغنم لاهل مكة
بالقرايط قال ابن ماجه عن بعض شيوخه يعني كل شاة بقيراط وقال غيره قرايط جبل بكة ومن المحتمل حديث ابن عمر في
الذين أوتوا التوراة اعطوا قيراطاً قيراطاً وحديث الباب وحديث ابي هريرة فيمن اقتنى كلباً نقص من عمله كل يوم قيراط وقد
جاء تعبير مقدار القيراط في حديث الباب بانه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه وفي رواية عند أحمد والطبراني
في الاوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرار بطننا هذه قال لا بل مثل أحد قال النووي لا يلزم من ذكر القيراط
في الحديثين تساويهما لان عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم وقال ابن العربي الذرة جزء من ألف
وأربعة وعشرين جزءاً من حبة والحبة ثلث القيراط والذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط قال وهذا قدر قيراط الحسنات
فاما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكلب جزء من اجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم وذهب الاكثر الى ان
المراد بالقيراط في حديث الباب جزء من أجزاء ما لومة عند الله وقد فهم النبي صلى الله عليه وسلم للفهم بتثنيه القيراط باحد
قال الطبراني قوله مثل أحد تفسيراً للقصود من الكلام لا للفظ القيراط والمراد منه انه يرجع بنصيب كثير من الاجر وذلك لان
لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل أحد وقال الزين بن المنير أراد
تعظيم الثواب فثله لليمان باعظم الجبال خلتا وأكثرها الى النفوس المؤمنة حباً لانه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه
اه ولانه أيضاً قريب من الخطاب يشترك أكثرهم في معرفته وخص القيراط بالذكر لانه كان أول ما يقع به الاجارة في ذلك
الوقت أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الاجر بتقليل العمل اه (قوله وخرج بتجسيمه تطيينه) معتمد أي فلا كراهة فيه

ان يزيد كبير وليس مراده الزيادة على ما ذكره المصنف والالم يتأت قوله كبيراً (قوله وينبغي فيما لابق ما يسعها) أي فيما لو شهد واقبل الزوال (قوله ثم يصلها مع الناس) أي بعد الزوال قضاء بما يأتي (باب صلاة الكسوفين) (قوله بناء على ما مر

(قوله فيجوز بناؤه وتخصيصه) ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضاً من ذلك ما يجعل من بناء الحجارة على القبر خوفاً من ان ينش قبل بلا الميت لدفن غيره وعبارة حج بعد قول المصنف اقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع انه لو اعتاد سباع ذلك المحل الحفر من موتاهم وجب بناء ٢١٨ القبر بحيث يمنع وصولها اليه كما هو ظاهر فان لم يمنعها البناء كعض النواحي وجب

صندوق كما يعلم مما يأتي (قوله نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره) ومثله غيرهما من الاعتاب ونحوها (قوله فقد صرحوا بأنه اذا عجز الخ) أي في قياس عاميه ما ذكر (قوله بأنه اذا عجز الخ) يؤخذ من هذا ان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسبدي أحد البدوي اذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول الى القبر أو يؤدي الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ ما تيسر ويشير يده أو نحوها الى قبر الولي الذي قصد زيارته (قوله ولو بني في مقبرة مسجلة) وليس من البناء ما اعتيد من توابيت الاولياء ثم رأيت سم على حج استقرب

للزينة بخلاف الاول ويستثنى من ذلك ما ذا خشي نبشه فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى لا يقدر التباش عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله ما لو خشي عليه من نبش الضبيع ونحوه أو ان يجرفه السيل وسيعلم من هدم بناء المسئلة حرمة البناء فيها اذا الاصل انه لا يهدم الا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء كان اسم صاحبه أم لا في لوح عند رأسه أم في غيره كما في المجموع نعم يؤخذ من قولهم انه يستحب وضع ما يعرف به القبور انه لو احتاج الى كتابة اسم الميت لمعرفة الزيادة كان مستحباً بقدر الحاجة لا سيما قبور الاولياء والصالحين فاهم لا تعرف الا بذلك عند تناول السنين وما ذكره الا ذري من ان القياس تحريم كتابة القرآن على القبر تعرضه للدوس عليه والنجاسة والتلويث بصديد الموق عند تكرار النبش في المقبرة المسئلة مردود باطلاً فهم لا سيما والمحدد وغير محقق ويكره ان يجعل على القبر مظلة وان يقبل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أفق به الوالدرجه الله تعالى فقد صرحوا بأنه اذا عجز عن استلام الحجر يس له ان يشير به صاوان يقبلها وقالوا أي اجزاء البيت قبل فحسن (ولو بني) عليه (في مقبرة مسجلة) قال في المهمات بان جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وان لم تكن موقوفة ومثله بالاولى الموقوفة (هدم) البناء وجوباً لحرمة ولما فيه من التضيق على الناس وسواء أبنى قبة أم بيتاً أم مسجداً أم غيرهما قال الدميري وغيره ومن المسبل قراة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر ان عمرو بن العاصي أعطاه المقوقس فيها ما لا يجزيلا وذكر انه وجد في الكتاب الاول انها تربة الجنة فكتب عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه اني لا أعرف تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوها الموتاكم وقد أفق جماعة من العلماء يهدم ما بني فيها ويظهر حله على ما اذا عرف حاله في الوضع فان جهل ترك جملا على وضعه بحق كافي الكائنات التي تقرأ هل الذمة عليها في بلدنا وجهل حالها وكافي البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع وصرح في المجموع بحرمة البناء في المسئلة قال الا ذري ويقرب منه الخاق الموات بها لان فيه تضيقاً على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الاحياء وما جمع به بعضهم من حل الكراهة على البناء الى القبر خاصة بحيث يكون البناء واقفاً في حرم القبر فيكره ولا يحرم لعدم التضيق

انها مثل البناء بوجود الملة وهي تضيق الخ ومن البناء ما جرت به العادة من وضع الاحجار المسماة بالتركيمة والحرمة ثم رأيت حج صرح بحرمة ذلك وينبغي ان يحل الحرمة حيث لم يقصد صونه عن النبش ليدفن غيره قبل بلاء (قوله ومثله بالاولى موقوفة) انما يظهر هذا اذا جعلت الواو في قوله وان لم تكن للحال والا فالوقوفة داخله في قوله وان لم تكن الخ (قوله في الكتاب الاول) أي التوراة (قوله اني لا أعرف تربة الجنة) أي لا أعرف تربة الجنة الخ (قوله وقد أفق جماعة من العلماء يهدم ما بني فيها) حتى قبة امامنا الشافعي التي بناها بعض الملوك وينبغي ان لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه فساداً فيتعين الرفع للإمام أخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شئ في المسئلة وان يقن بلامن بهالانه لا يجوز الاتفان بها بغير الدفن فقول المتولي يجوز بعد البلاسجول على الملوكة اهـ حج وهو مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم

من مثايل الاشهر) يعني المعبر عنه بقوله وقيل عكسه اذ هو المقابل الحقيقي (قوله ولا لحياته) انما ذكره وان كان المناسب
الاقتصار على ذكر الموت اذ القصد من هذا الحديث خشية اعتقاد ان الكسوف وقع لموت سيدنا ابراهيم بن النبي صلى الله
عليه وسلم لذكوره مقابلته كما يقول الانسان اذ قيل له كل لا آكل ولا أشرب أو قيل له أنت فعلت كذا لا فعلت ولا تركت
وهذا أولى مما في حاشية الشيخ (قوله وصرفه عن الوحوب ما مر في العمدة) وتقدم مافيه (قوله قال في المجموع وأجاب الجمهور

(قوله ويندب ان يرش القبر) أي بعد تمام الدفن شمل ذلك الاطفال وهو ظاهر زاد حج ما لم ينزل مطربكفي اهـ ج وينبغي
انه لو نبت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الا في قياسا على نزول المطر ويحتمل خلافه معتمداً بفرق بان زيادة الماء
بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها بمحصل المقصود من تهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش

فانه يحصل به زيادة درجة
الليت بتسبيح الجريد (قوله
المضجع) قال في المصباح
المضجع بفتح الميم والجيم
موضع الضجوع والجمع
مضاجع (قوله وان يكون
طهورا باردا) أي ولو ملما
(قوله والظاهر كراهته
بالنجس) سكت عن
المستعمل ومفهوم قوله
والاولى ان يكون طهورا
انه خلاف الاولى (قوله
يكراهه كافي الروضة الرش)
وينبغي ان مثل ذلك
الرش على غير القبر
قصده اكرام صاحب
القبر كالرش على اضرحة
بعض الاولياء اكرامهم
فلا يحرم وان لم يكن على
القبر (قوله من الاشياء
الرطبة) أي فيدخل في
ذلك البرسيم ونحوه من
جميع النباتات الرطبة

والحرمة على مالو بني في المقبرة بيتا أو قبعة يسكن فيه فانه لا يجوز وكذا البناء لتأوي فيه
الزائر وناس فيه من التضييق مر دود والمعمدة الحرمه مطلقا (ويندب ان يرش القبر بماء)
لفعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده ابراهيم ولما فيه من التفاؤل بالرحمة وتبريد المضجع
للليت وحفظ التراب من تناثره والاولى ان يكون طهورا باردا قال الاذري والظاهر كراهته
بالنجس أو تحريمه قلت والاوجه الثاني لما في فعل ذلك من الازراء باليت ويدل له ما مر من
حرمة البول عليه أو على جداره ولا وجه الاول بل هو بعيد وخرج بالماء ماء الورد فيكره كافي
الروضة الرش به لان فيه اضاءة مال وانما لم يحرم لانه يفعل لغرض صحيح من اكرام الميت
واقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الاسنوي ولو قيل بتحريمه لم يعمد ويؤيد
ما ذكرناه قول السبكي لا بأس باليسير منه اذا قصد به حضور الملائكة لانها تنحب الرائحة
الطيبة ويكره ان يطلى بالخلق أيضا (و) ان (يوضع عليه حصي صغار) لما رواه الشافعي انه
صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه ابراهيم حصيا وهي بالمدوب بالوحدة الحصى الصغار وهو
حديث مرسل مروى بأسه ناد ضعيف ويستحب وضع الجريد الاخضر على القبر للاتباع وكذا
الريحان ونحوه من الاشياء الرطبة ويجتمع على غير ما ذكره من على القبر قبل يسه اعدم
الاعراض عنه فان ييس جازل والنفعة المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار (و) ان
(يوضع عند راسه حجر أو خشبة) أو نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن
منظوم صخرة وقال أنعم لهم بقبر أخى لادفن اليه من مات من أهلى وقضيته ندب عظم الجحر
ومثله نحوه ووجه ظاهره فان القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا
العظيم وذو كراما وردى استحبابه عند رجليه أيضا (و) يندب (جمع الاقارب) لليت (في موضع)
واحد للاتباع ولانه أسهل على الزائر والمتجه كما قاله الاسنوي الحساق الا زواج والعقلاء والمحارم
من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم الاصدقاء ويقدم الاب ندبا الى القبلة ثم الاسن فالاسن على
الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في قبر واحد (و) يندب (زيارة القبور) أي قبور المسلمين (للرجال)
نحو كنتم تهيتكم من زيارة القبور فزوروها فانما تذكرتم الا حرة وروى عنه صلى الله عليه وسلم

(قوله ويجتمع على غير ما ذكره) أما ما ذكره فان كان الموضوع محابعرض عنه عادة حرم عليه أخذه لانه صار حقا لليت وان كان
كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم اهـ سم على منتهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيده من وضع الشمع في ليلالى الاعياد
ونحوها على القبور فيحرم أخذه لعدم اعراض مالكه عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه (قوله وقال أنه علم بها) أي اجعلها
علامة عليه اعرفه بها وقوله قبر أخى أي من الرضاع (قوله وذو كراما وردى الخ) وفيه نظرا لانه خلاف الاتباع حج (أقول) قد
يجاب بأر هذا وان لم يرد لك في معنى ماورد بجاسع از في كل تمييز يعرف به القبر (قوله ولانه أسهل على الزائر) أي
وأروح لارواحهم حج (قوله ويندب زيارة القبور) أي ويسن ان يكون الزائر على طهارة أي ويتأ كدندب ذلك في حق
الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه

(الخ) هذا سقط قبل كلام المجموع في نسخ الشارح لأن ما في المجموع انما هو جواب عن أحاديث النقص لا عن أحاديث الزيادة وان حسن أول الجوابين لأحاديث الزيادة أيضا ويدل على السقط ذكره الاستدلال على الزيادة مقر وناهما المؤذنة بمقابل لها والحاصل انه سقط من نسخ الشارح الجواب عن أحاديث الزيادة والاستدلال لجواز النقص الذي قال به مقابل الأصح

(قوله كان يعرفه) فهو منه انه اذا مر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه وانه اذا مر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يسلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيهما اذ لمراجع (قوله فيسلم عليه) أي في جميع أيام الأسبوع ولا يختص ذلك بالوفات التي اعتيدت الزيارة فيها وقوله الاعرفه ورد عليه السلام فيه إشارة الى انه يؤدى الى المسلم حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه لليت على الرد لان تكليفه انقطع بالموت (قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة) ظاهره انه لا فرق فيه بين القريب وغيره لكن قال حج أما قبور الكفار فلا ينس زيارة هابل قيل تحرم ويتعين ترجيحه من غير نحو قريب قياسا على ما هو ٢٢٠ في اتباع جنازته (قوله خلافا لما ورد في تحريمها) عبارة المناوى على ليسة

النصف من شعبان نصها أما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ويجوز على الأصح نعم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهي مندوبة مطلقا ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيه - اقصد قبر بعينه لا يفرع عنه اعتاد الناس زيارة القبور صيغة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تنحضر القبور من عصر الخيس الى شمس السبت فخصوا يوم الجمعة لانه تنحضر الارواح فيه ولعل المراد حضور خاص والاولاد ارواح ارتباط بالقبور مطلقا انه قد

انه قال ما من أحد غير بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الاعرفه ورد عليه السلام ويسن ان يقرأ عنده ما تيسر ويدعوه بعد توجهه الى القبلة والاجر له ولليت كما سيأتي بتفصيله في الوصايا ان شاء الله تعالى أما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا لما ورد في تحريمها (وتكره) زيارتها (للنساء) ومثلهن الخنثى لجزعهن وانما لم تحرم عليهن لخبر عائشة قالت قلت كيف أقول يا رسول الله تعني اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم للا حقوق (وقيل تحرم) لخبر لعن الله زوارات القبور وحل على ما اذا كانت زيارتهن للتعديد والبكاء والنوح على ما جرت به عادتهن أو كان فيه خروج محرم (وقيل تباح) اذا أمن الاقتتان عملا بالأصل والخبر فيما اذا ترتب عليهما شيء مما هو وفهم المصنف الاباحة من حكاية الرافي عدم الكراهة وتبعه في الروضة والمجموع وذكرفيه حمل الحديث على ما ذكره وان الاحتياط للبحر وترك الزيارة لظاهر الحديث وحمل هذه الاقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هي فلا تكره بل تكون من أعظم القربات للذكور والاناث وينبغي ان تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقسولى وهو المعتمدون قال الاذرى لم أره للمتقدمين والوجه عدم الحاق قبر أبويها واخوتها وبقية افارها بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شبهة الالتحاق (ويسلم الزائر) لقبور المسلمين ندباً مستقبلاً وجهه قائلنا ما علمه صلى الله عليه وسلم لا يحمله اذا خرجوا للمقابر السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسأل الله لنا ولكم العافية رواه مسلم زاد أبو داود اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم لكن بسند ضعيف وقوله ان شاء الله للتبرك ويجوز ان يكون الموت في تلك البقعة أو على

يقال كان ينبغي ان تطلب الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم

السلام السبت ويمكن ان يقال لعله خصه لبعدهم عن المدينة وضيق يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التكبير وغيره وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منهج (قوله وحمل على ما اذا كانت زيارتهن للتعدد) لا يقال لا يصلح للعمل على ما ذكر لان النوح في حد ذاته حرام والزيارة مكروهة والحرام اذا اقترن بغيره لا يصير حراما لا نقول لما كان الخروج بقصده حرام لانه وسيلة الى حرام كالسفر لقطع الطريق فانه معصية لكونه وسيلة لها (قوله سائر الانبياء) زاد ج والعملاء أى العامة من (قوله والاولياء) أى من اشتهر بتلك بين الناس ومعلوم ان محل ذلك حيث اذن لها الزوج أو السيد أو الولي (قوله أخذ من العلة) أى ما لم يكونوا علماء أو اولياء (قوله ويسلم الزائر) وينبغي ان يقرب منه عرفاً بحيث لو كان حياً لسمعه ولو قيل بعد اشتراط ذلك لم يكن بعيداً لان أمور الآخرة لا يقام عليها وتديشهده اطلاقهم من السلام على أهل المقبرة مع ان صوت المسلم لا يصل الى جملتهم لو كانوا أحياء (قوله قائلنا ما علمه صلى الله عليه وسلم) وينبغي لزار ان يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أيهما شاء

وعبارة المحلى والثاني يراى وينقص ثم قال وما فى رواية لمسلم انه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات وفى أخرى له أربع ركعات وفى رواية لابي داود وغيره خمس ركوعات أجاب الأئمة عنها بان روايات الر كوعين أشهر وأصح

(قوله فالقياس عدم جواز السلام) أى عليهم (قوله والدعاء ينفع الميت) وتحقق اجابة الداعى حيث توفرت فيه شروط الدعاء ككل الحلال والاخلاص فى الدعاء وحضور القلب الخ وتحتمل الاجابة مع اختلال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا ينبغى تركه عند عدم استجماع الشروط (قوله من بلموته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة وموتاهم فى القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لأهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبابة مراه سم على منهج أى ولا فرق فى ذلك بين من اعتاد الدفن فيها أو فى انبابة فيما يظهر ٢٢١ ومثله يقال فيما اذا كان فى البلد

الواحد مقابر متعددة
كتاب النصر والقرافة
والازبكية بالنسبة لأهل
مصر فله الدفن فى أيها
شاء لانها مقبرة ببلده بل
له ذلك وان كان ساكنا
يقرب أحدها جدد اللعة
المذكورة (قوله أربع
مسائل) وهى نقله من
بلد لبلد أو لعمراء أو من
عمراء لعمراء أو ببلد (قوله
بمسافة مقبرتها) يعنى فلو
أراد النقل الى بلد آخر
اعتبر فى التصريح الزيادة
على مثل تلك المسافة (قوله
قبل وصوله) أى لا يتغير
فيها غالباً ولو زادت عن
يوم ومن التغير انتفاخه
أو نحوه (قوله والمراد بمكة
جميع الحرم) قال حج وكذا
الباقى اه والاولى اذا
وصل الى الحرم ان يدفن
فى مقبرته لاني غيرها لما

الاسلام أو ان انبغى اذ أو أم قبور الكفار فالقياس عدم جواز السلام كفى حال الحياة بل
أولى (ويقرأ أو يدعو) عقب قراءته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للإجابة (ويحرم
نقل الميت) قبل دفنه من بلموته (الى بلد آخر) وان أمن تغيره لما فيه من تأخير دفنه بالمأمور
بتجليله وتعرضه لهتك حرمة وتعبيره بالبلد مثال فالعمراء كذلك وحيث تذا فينتظم كقوله
الاسنوى منها أربع مسائل ولا شك فى جوازه فى البلدين المتصلين أو المتقاربين لاسيما والعادة
حارية بالدفن خارج البلد لعل العبرة فى كل بلد بمسافة مقبرتها أما بعد دفنه فسيأتى (وقيل
يكراه) لعدم ما يدل على تحريمه (الأن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه)
أما من رضى الله عنه وان نوزع فى ثبوته عنه اذ من حفظ حجة على من لم يحفظ لفضلها وحينئذ
فلا استثناء عائد لا كراهة ويلزم منه عدم الحرمه أو اليهم امعا وهو أولى كقوله الاسنوى
عملا بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ومراده بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله والمراد
بمكة جميع الحرم لانفس البلد قال الزركشى وغيره أخذنا من كلام المحب الطائرى وغيره
ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لان
الشخص يقصد الجار الحسن قال وينبغى استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ولو أوصى بنقله
من محل موته الى محل من الاماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغير كقوله
الاذرى ومحل جواز نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه لتوجه فرض ذلك على محل موته
ولا تسقط عنهم بجواز نقله قال ابن شهاب وهو ظاهر ولومات سنى فى محل بدعة ولم يمكن اخفاء
قبورهم ونقل وكذا الومات أمير الجيش ونحوه بدار الحرب وعلم به الكفار وخفاء عليه من دفنه ثم
من اخراجه والتمثيل به وقضية ذلك انه لو كان نحو السبيل بمقبرة البلد وفسدها جاز لهم
لنقل الى ما ليس كذلك وبمقتضى جوازه لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به وواقفه
غيره فقال هو قبل التغير واجب وعلى كل فلا حجة فيما رواه ابن حبان ان يوسف صلى الله عليه
وعلى نبينا وعلى سائر أنبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر الى جوار جده الخليل عليه
السلام وان صح ما جاء أى الناقل له موته عليه السلام لانه ليس من شرعنا ومجرد حكاية

علو اياه أولوية الدفن فى المقبرة بالنسبة لغير هذه الاماكن على ان قولهم الدفن فى المقبرة أفضل شامل لهذه البلاد الثلاث (قوله
فالحكم كذلك) نقل سم على منهج عن الشارح انه مال لخلافه أخذ باطلا فهم (قوله وينبغى استثناء الشهيد) أى من النقل
فيحرم (قوله من الاماكن الثلاثة) أى أما غيرهما فيحرم تنفيذها (قوله نفذت وصيته) أى ولو دفن بغيرها نقل وجوباً عملاً
بوصيته على ما يأتى والمعتمد منه عدم النقل مطلقاً (قوله وأمن التغير) عطف تفسير (قوله على محل موته) أى أهل محل الخ
(قوله ولم يمكن اخفاء قبورهم نقل) أى جاز ذلك (قوله بمقبرة البلد وفسدها) أى ولو فى بعض فصول السنة كأن كان الماء
يفسدها من النيل دون غيره فيجوز نقله فى جميع السنة وينبغى ان محل جواز النقل ما لم يتغير والادفن بمكانه ويحتاج فى
احكام قبورهم بالبناء ونحوه كجعله فى صندوق (قوله جاز لهم النقل) أى ولو فى بلد آخر يسلم منه الميت من الفساد

وقد ثبت وما في حديثي أبي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم صلاها ركعتين أي من غير تكرير ركوع كما قال به أبو حنيفة قال في شرح المذهب أجاب عنهما أنهما ينجوا بين أحدهما أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة والثاني أننا نحمل أحاديثنا على الاستصحاب والحديثين على بيان الجواز إلى آخر ما في السارح فراه كالتسريح بالحديثين حديثي أبي داود وغيره في النقص

(قوله وقبل بلاه) عبارة المختار بلى الوجب بالكسر بلى بالفصر فإن قسحت باء المصدر مددت اه وهي تفيضان ما هذا يجوز فيه الكسر مع القصر والنسخ مع المد ٢٢٢ (قوله ولا تيمم بشرطه) أنهم أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وإن

كان تيممه في الأصل انقضى العاسل أو لنفقد الماء عمل يعلب فيه وجوده وهو ظاهر (قوله فإن لم يطلب المالك ذلك) شمل مالو سكت عن الطالب ولم يصرح بالمساحة فيحرم أراحه وعبارة ج بعد قول المصنف مفسوبين وإن غرم الورثة مثله أو قيمته ما لم يسأخ المالك اه ومقتضاها وحب نبشه عند سكوت المالك وقديع بان في إخراج الميت أزرعوا المساحة جارية بمثله فالقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطالب (قوله لو لم يجد غيره وهو الأصح) أي ويعطى قيمته من تركه الميت أن كانت والأفن منفقته أن كان والأفن بيت المال فبأسير المسلمين أن لم يكن هو منهم (قوله مطلقا) تغير أم لا (قوله وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا) المتبادر من عدم الطلب المالكوت

صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه هدا ولا وجه عدم نقله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الأماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى أولى كما يحتمل الشيخ رحمه الله (ونبشه بعد دفنه) وقيل بلاه عند أهل الخبرة بتلك الأرض (لنقل) ولو نحو مكة (وغیره) ولو لصلاة عليه أو تكفينه كما سيأتي (حرام) لما به من هتك حرمة (ال) لضرورة بان دفن بلا غسل ولا تيمم بشرطه وهو ممن يجب غسله فيجب نبشه لظهور تداركا للواجب ما لم يتغير أو يتقطع ثم يصلى عليه (أو) دفن (في أرض أو) في (توب مفسوبين) وطائهما مالكة ما ينش حتما وإن تغير وصلا هتك حرمة ليصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل عن النص ويسن في حقه الترك فإن لم يطلب المالك ذلك حرم النبش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي ما لم يكن محجورا عليه أو ممن يحتاج له وهو ظاهر ثم محل النبش أيضا في الكف المفسوب إذا وجد ما يكفن فيه الميت والأحرم أيضا كما اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره بناء على قهر مالكة عليه لو لم يجد غيره وهو الأصح ولو كفن في حرير لم يجز نبشه لأنه حق الله تعالى وهو مبني على المساحة ودفنه في مسجد كهو في المفسوب فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر (أو وقع فيه) أي القبر (مال) مما يتناول وان قل تكاتم فينبش حتما وإن تغير الميت لأن تركه فيه إضاعة مال وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا وقيدته في المذهب بطلبه له قال في المجموع ولم يوافقوه عليه واعترض بموافقة صاحبي الانتصار والاستقصاء وعلى الإطلاق قد يفارق ما في الابتلاع وفي التكفين والدفن في المفسوب بان في الأول بشاعة بشق نحو جوفه ولاخير بن ضروريان له فاحتيط لهما بالطلب بخلاف هذا قال الأذري ولم يبين هل كلامه هنائي وجوب النبش أو جوازه ويحتمل حمل كلام المطلقين على الجوز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لطلاقهم اه ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كان نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المتمدنبش وشق جوفه وأخرج منه ودفع لمالكه فإن ابتاع مال نفسه فلا ينبش ولا يشق لاستهلاكه حال حياته (أو دفن لغير القبلة) وإن كان رجلا الهالما فيما يظهر خلافا للتولي فينبش حتما ما لم يتغير ويوجه القبلة فإن تغير فلا (ال) كفين في الأصح) لأن غرض التكفين الستر وقد حصل بالتراب مع ما في نبشه من هتكه والثاني ينبش قياسا على الغسل بمجامع الوجوب وينبش أيضا في صور كالودقت امرأه حامل بجنين ترجى حياته بان يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفها ويخرج أذيقه لازم قبل دفنها أيضا فإن لم ترج حياته فلا لكن يترك دفنها إلى مونه

وهو يقتضي أنه لو نبش عنه لم يضر وهو ظاهر (قوله ولاخير بن ضروريان) أي وبان لاخير بن الخ (قوله ولم ثم يضمن بدله) أي أو لو ضمنه أحد من الورثة أو غيرهم أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه لقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة (قوله ودفع لمالكه) أي ون تغير (قوله لاستهلاكه) يؤخذ منه أنه لا يشق وإن كان عليه دين لا هلاكه قبل تعلق الغرماء به وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة (قوله وإن كان رجلا الهالما) ظاهره وإن رفع رأسه وتقدم عن الشيخ غيره وج التصریح بالحرمه وإن رفع رأسه (قوله لكن يترك دفنها إلى مونه) أي ولو تغيرت لثلايدفن الجمل حيا

وبهذا يدفع ما عمل به الشيخ في الحاشية بناء على ان لا سقط (قوله وهي الكاملة) أي بالمعنى الشامل لادنى الكمال ولغاياته بدليل
مقابله بالركعتين كركعتي الجمعة والعيدين فقط فلا تنافي بينه وبين ما مر عن التوشيح (قوله وكلام شرح المذهب الاول) أي
(قوله بل غلط فاحش) إذ ومع ذلك لا ضمير فيه مطافا يبلغ ستة أشهر أو لا لعدم ٢٢٣ تيقن حياته (قوله حتى قدمت

بينه الرجل) أي لا بينته

شهادة على خروج الولد من

فرجها وبينه المرأة تشهد

لظنها حصول الولد منه

مستندة لمجرد الزوجية

(قوله أو نداء) أي ولو

قبلها عند ظن حصولها

ظنا قوي أو لو علم قبل دفنه

حصول ذلك له وحب

اجتنابه حيث أمكن ولو

يجعل يبيد (قوله والاصح

خلافه) وأعمل الفرق بين

هذه ومسئلة النذر أن

النذر ان يكونه حق الله تعالى

وانشاء الناذر التزامه

الغالب عدم تيسر بينة

تشهده وان نذر لمعين

بمخلاف من أقيمت البينة

على شخصه فانه يمكن عادة

اقامة غيرها (قوله وهو

ظاهر) أي فان تغيرت

تغير يمنع معرفة صورته

لو أخرج لم ينش وان كان

له مال وتنازع فيه وحيث

لم ينش وقف الى الصلح

(قوله لم تلزمهم اجابته)

أي ويجوز فينبش لا خراج

(قوله أما بعد البلاء) محترز

قوله وقبل بلاءه عند أهل

الخ (قوله عند من من) أي

ثم ندون وقول التنبية ترك عليه شيء حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر أو بشر بولود
فقال ان كان ذكر اقبدي حرا وأنتي فامتي حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله فينبش ليعلم من
وجدت صفته أو قال ان ولدت ذكرا فأتت طالق طلقه أو أنتي فطلقتين فولدت ميتة أو دفن
وجهل حاله فالاصح في الزوائد نبشه أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه انه امرأته وان هذا
الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأته انه زوجها وان هذا ولدها منه وطلبت ارثها منه
وأقام كل بينة فانه ينش فان وجد خشي قدمت بينة الرجل أو لحق الميت سيل أو نداء أو فينبش
لنقله أو قال ان رزقني الله ولدا ذكرا فله على كذا ودفن قبل العلم بحاله فينبش قطعه اللزاع
أو شهدت بينة على شخصه واشتدت الحاجة ولم تتغير صورته فينبش ليعرف على ما قاله
الغزالي والاصح خلافه أو اختلف الورثة في ان المدفون ذكرا أو أنتي ليعلم كل من الورثة
قدر حصته وتظهر ثمرة ذلك في المناصحات أو زعم الجاني شلل العضو ولو أصعب فانه ينش ليعلم
ذكره ابن كج أو دفن في ثوب مرهون وطلب المرتين اخرجه قال الا ذري فالقياس غرم القيمة
فان تعذر ينش واخرج ما لم تنقص قيمته بالبلاء أو نداء عيما مولودا فينبش ليحققه القاطن باحد
المتداعين وقيده البغوي بما ادالم تتغير صورته وهو ظاهر أو دفن كافر في الحرم فينبش
ويخرج على ما سياتي في الجزية ولو كفنه أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصة بقية
الورثة فلو طلب اخراج الميت لاخذ ذلك لم تلزمهم اجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن
مرتفع القيمة وان زد في العمد فلهم البش واخراج الزائد والظاهر كما قاله الا ذري ان المراد
الزائد على الثلاث أما بعد البلاء لا عند من من فلا يحرم النبش بل تحرم عمارة وتسوية ترابه عليه
اذا كان في مقبرة مسجلة لا امتناع الناس عن الدفن فيه لظنهم به عدم البلاء ومحمل ذلك كما قاله
الموفق بن حمزة في مشكل الوسيط ما لم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته والامتنع
نبشه عند الانحاف وأيده بعض المتأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الانبياء والصالحين
لما فيه من احياء الزيارة والتبرك اذ قضيت به جواز عمارة قبورهم مع الجزم هنا بما مر من
حرمة تسوية القبر وعمارة في المسئلة (ويس ان تقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة
يسألون له التثبيت) لانه عليه السلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا
لاخيك واسألوا له التثبيت فانه الا ن يسئل ويستحب تلقين الميت المكاف بعد تمام دفنه
ظهير ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه ايه يسمع قرع نعالهم فاذا انصرفوا أتاه ملكان
الحديث فتأخير تلقينه لما بعد اهالة التراب أقرب الى حاله سؤاله فيقول له يا عبد الله ابن أمة
الله اذ كر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وان الجنة حق
وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانك
رضيت بالله ربا وبالاسلام ديننا وبمحمد صلي الله عليه وسلم نبيا وبالقرآن اماما وبالكتبه قبله

من أهل الخبرة (قوله والصالحين) أي والعلماء اه والمراد بعمارة ذلك بناء محل الميت فقط لا بناء القباب ونحوها (قوله
ويس ان تقف جماعة) أي قدوما يخرج زور ويفرق لهما اه ج (قوله واسألوا له التثبيت) أي كان يقولوا اللهم ثبته فلو أتوا
بغير ذلك كاذكر على القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقى اتيانهم به بعد سؤال التثبيت له هل
هو مطلوب أولا فيه نظر والاقرب الثاني رمث الذكرا لا والى الاذان فلو أتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم

ما نقله من جواب الجمهور الاول بان احاديث الر كوعين أصح وأشهر وقوله وما اقتضاه كلام شرح المهذب الثاني أي ما نقله عنهم من الجواب الثاني بحمل أحاديثنا على الاستصحاب والحديثين على بيان الحواز (قوله من ان تجوز الزيادة لاجل عمادى

(قوله ولا يلحق طفل) أي لا يندب تلقينه (قوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة) أي لانه لا يستل وأفاذا اقتضاه عليه ان غيره من الشهداء يستل وعبارة الزيادة والسؤال في القبر عام لكل مكاف ولو شهيد الا شهيد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يستلون على عدم المتن في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الغريق والحريق وان سحق وذرى في الرمح ومن أكلته السباع (قوله واقتى به الوالد) خلافا للحن (قوله لا يستلون) ٢٢٤ أي فلا يلقنون وامل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم

من انه يدعى لهم بما يدعى به لغيرهم ان الدعاء للانبياء بالصلاة مطلوب لزيادة الدرجة فطلب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمقصود من التلقين تذكيرهم بما يجيبون به السائل لهم وذلك منتف عنهم (قوله ادا عرف انهم يبرون قسمه) أي يفتح الباء مضارع برب الكسر قال في المختار بررت والذي بالكسر برافانا بربه وبار (قوله قبل الدفن وبعده) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلومة أيضا (قوله والذبح عند القبر مذموم) أي فيكون مكروها

كتاب الزكاة

هي لغة التطهير وشرعا اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يسمى بما يأتي سمي به ذلك لانه يظهر المخرج عنه عن تدينه بحق المستحقين والمخرج عن الاثم ويصلحه وينقيه ويقيه من الآفات ويمدحه وأصل وجوبها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى وآتوا الزكاة وأخبارنا عن النبي صلى الله عليه وسلم على خمس ومن ثم كانت أحد أركان الاسلام

كتاب الزكاة

(قوله هي لغة التطهير) أي والاصلاح والتمتع

والمدح اه ح ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره انه أنسب بالمعنى الاصطلاحي لان المال المخرج بطهر فيكفر صاحبه من الذنوب لكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي به ذلك الخ أوفق بكلام ح (قوله ويمدحه) أي عند الله (قوله كقوله وآتوا الزكاة) قال الزيادة الاصح انها جملة لم تتضح دلالتها عامة ولا مطلقة وكذا قوله خذ من أموالهم صدقة اه ومعنى قوله لم تتضح دلالتها لا يؤخذ منها حكم الابدان المراد منها كالأحاديث الواردة في تفضيلها اه ح بعد ما ذكره زى ويشكل عليها آية البيع أي وهي قوله أحل الله البيع فان الاظهر من أقوال أربعة انها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين لفظا اذ كل مفرد مشتق واقتربا بالترجيح عموم تلك واجمال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقا بشرط ان فيه منفعة متميزة فاحرمه الشرع خارج عن الاصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالاجمال لانه الذي لم تتضح دلالته على شيء معين والحل قد علمت دلالته من غير ايهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود المخصص لا فصاح دلالته على معناه

(الكسوف) أي بناء على مقابل الاصع (قوله وفي كلامه دلالة على جواز ان يقال سورة البقرة) وجه الدلالة انه اذا جاز ان يقال البقرة من غير ذكر السورة مع ان هناك من يوجب اضافة سورة البقرة اليها كما مر في الشارح في باب الجمعة في سورة الكهف فوازه مع ذكر

واما ايجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الاصل لانضمه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع اجماله فصدق عليه حد المجهول ويدل لذلك فيه ما أحاديث البابين لانه صلى الله عليه وسلم اعتنى بأحاديث البيوعات الفاسدات الربا وغيره فكثر منها لانه يحتاج لبيان الكون على خلاف الاصل لا لبيان البيوعات الصحيحة كتناف العمل فيها بالاصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيان ما لا يجب فيه كتناف باصل عدم الوجوب ومن ثم طول من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل (قوله فيكفر جاحدها على الاطلاق) لانها معلومة من الدين بالضرورة فمن أنكر أصلها كفر وكذا بعض جزئياتها الضرورية حج ومعنى الاطلاق في الشارح انه اذا أنكرها في أي شيء من الاموال التي تجب فيها حتى مال الصبي كفر ويحتمل ان المراد بالاطلاق انكار وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعاقب شيء من الاموال لكن هذا وان كان ظاهرا في نفسه لا يناسبه قول الشارح الا في وهو الاقرب بل هو بالاحتمال الاول اوفق (قوله كوجوبها في مال الصبي) مثال للمختلف فيه (قوله بعد زكاة الفطر) انظر في أي وقت باب زكاة الحيوان (قوله زكاة الحيوان) تنبيهه على أن يبدل شيخنا الحيوان ٢٢٥ بالماشية وذكري ما يصرح بانها

فيكفر جاحدها على الاطلاق اوفي القدر المجمع عليه دون المختلف فيه وهو الاقرب كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة ومن جهله اعرف بها فان جحدتها بعد ذلك كفر ويقاتل الممتنع من أدائها وتؤخذ منه وان لم يقاتل قهرا كما فعل الصديق رضي الله عنه وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وتجب في ثمانية أموال كما تصرف لثمانية أصناف ولما كانت الانعام أكثر أموال العرب والابل أشهرها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الا في فقال

باب زكاة الحيوان

وزكاة الحيوان شروط خمسة الاول النعم كما قال (انما تجب) الزكاة (منه) أي من الحيوان (في النعم) بالنعم والاجماع (وهي الابل والبقر والغنم) الانسية سميت نعمة لكثرة نعم الله فيها على خلقه لانها اتخذت للنماء غالب الكثرة منافعها والنعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكرو ويؤنث وجمعه انعام وجمع انعام اناعم وأقارب ذكر النعم صفة تسمية

أعم من النعم وليس يصح حكما وأبدا فالذي في لقاموس انهم الابل والغنم وفي النهاية انهم الابل والبقر والغنم فهي أخص من النعم أو مساوية له ومنه قول المتن انهم أنواع الماشية وقوله ولو وجوب زكاة الماشية الخ اه أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بانهم أعم عرفا

٢٩ نهاية في وقول حج وهي أخص من النعم أو مساوية له ظاهر في ان النعم اسم للابل والبقر والغنم اتفاقا وهو مخالف لما في المصباح وعبارته النعم المال الراعي وهو جمع لا واحد له من لفظه وأكثري ما يقع على الابل قال أبو عبيد النعم الابل فطويذ كرو ويؤنث وجمعه نعمان مثل جل وجلان وانعام أيضا وقيل النعم الابل خاصة والانعام ذوات الخف والظلف وهي الابل والبقر والغنم وقيل تطلق الانعام على هذه الثلاث فاذا انفردت الابل فهي نعم واذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعمة (قوله خمسة) عبارة المنهج أربعة ولا منافاة بينها وبين ما ذكره الشارح من عددها خمسة لان الشارح جعل مضي الحول شرطاً بقاءها في ملكه الى غمامه شرطا آخر والمنهج جعل مجموعها شرطا واحدا حيث قال وثالثها مضي حوله في ملكه (قوله اسم جمع الخ) وانما كان الابل والنعم اسمي جمع والبقر اسم جنس لان البقرة واحد من لفظه بخلاف النعم والابل وفي شرح التوضيح ان الكلام اسم جنس جمع وليس جمعا لعدم غلبة التأنيث عليه والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لان له واحدا من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحد له من لفظه ومقتضى هذا الفرق ان يكون النعم اسم جمع وفي المختار النعم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والاتي وعليها جميعا واذا صغرتم الحقيقة التاء فقلت غنمة لان اسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت في غير الادميين فالتأنيث لها لازم اه وهو قد يشعر بان قوله موضوع للجنس مراده منه انه يقع على الذكور والاناث مع كونه اسم جمع على ما تصرح به عبارته آخر حيث قال لان اسماء الجمع الخ (قوله يذكرو ويؤنث) أي برجوع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهري واسماء الجمع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين لانهما التأنيث اه ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم

السورة أولى والقصد انما هو الرد على البعض المذكور في اختيار ما ذكره بعد فلا فرق في الرد عليه بين اضافة سورة اليها وعدمها كما هو ظاهر وبه يندفع ما في حاشية الشيخ (قوله وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالنذرة) من تمة كلام الاذري (قوله وتنظيره) أي الاذري أي فيما ذكره من الفرق خلافا لما وقع في حاشية الشيخ وعبارة شرح الروض قال الاذري وظاهر كلامهم استحباب

(قوله يركى زكاة البقر) هل المراد انه يكمل به نصاب البقر اذا نقص فيكون حكمه حكمها مطلقا والمراد انه كالبقر في العدد بمعنى انه لا تجب الزكاة فيه الا اذا بلغ ثلاثين فيه تنظير وعبارة حج ويعتبر باختفها على الواجهة لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لالسن كاربعين متولدة بين صان ٢٢٦ وممنز فيعتبر بالاكثر كما بينته في شرح الارشاد وعبارته ثم كما يأتي في الانحية

فلا يخرج هنا الاماله سنتان اه والمتبادر منه انه جنس مستقل فلا يكمل به أحدهما (قوله جمع ظبي وهو الغزال) قال في القاموس الغزال كسحاب الشادن أي القوى حيث يصرلث ويمشي أو من حين يولد الى ان يبلغ أشد الا حضار جمعه غزاله وغزالان بكسرهما وقال في مادة شدن شدن الظبي وجميع ولد الخلف والظلف والحافر شدونا قوى واستغنى عن أمه اه (قوله لما وجهه الى البحرين) هي بلفظ التثنية اسم لافليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أي وصورة الكتاب بسم الله الخ (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) قدمه على ما بعده من قوله والتي أمر الله بها لانه المستعمل على بيان الأنواع التي تجب فيها وقد اخرج لانه صلى الله عليه وسلم هو الذي بينها

الثلاث نعم والابل اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجوز تسكين بانه للتخفيف والبقرا اسم جنس الواحد منه بقرة والغنم اسم جنس أيضا يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له من لفظه (لا الخيل) مؤنث يطلق على الذكور والانثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت خيلا لاختيالهافي مشيها (و) لا (الريق) يطلق على الواحد والجمع والذكور وغيره خبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة أي مالم يكونا للتجارة كما سيأتي (و) لا (المتولد من غنم وظباء) لعدم تسميتها غنما ولهذا لم يكتف بها في الاضحية وكذا متولد بين زكوى وغيره عملا بالقاعدة السابقة ان الفرع يتبع اخف أصله في عدم وجوبها ولا ينافيه ايجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لان الزكاة مواسا فاسمها التخفيف والجزاء غرامة المتعدى فناسم به التغليظ اما المتولد من نحوا بل وبقر فتجب فيه كما انتصاه كلامهم وقال العراقي ينبغي القطع به والظاهر كما قاله انه يركى زكاة أخفه ما فالمتولد بين ابل وبقر يركى زكاة البقر لانه المتيقن والظباء بالجمع ظبي وهو الغزال ثم أشار للشرط الثاني وهو النصاب فقال (ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمس اشاة) ولو ذكر الخبر الصحيحين ليس فيما دون خمس من الابل صدقة ويجاب الغنم في الابل على خلاف القاعدة رفق بالفرقيين لانه لو وجب لاضرار باب الاموال ولو وجب جزء لاضرار بالفرقيين بالتشقيص (وفي عشر شاتان) يعني في كل خمس شاة (و) في (خمس عشرة ثلاث و) في (عشرين أربع و) في (خمس وعشرين بنت مخاض و) في (ست وثلاثين بنت لبون و) في (ست وأربعين حقة و) في (احدى وستين جذعة) بالذال المعجمة (و) في (ست وسبعين بنت لبون و) في (احدى وتسعين حقتان و) في (مائة واحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم) في (كل أربعين بنت لبون و) في (كل خمس حقة) لما رواه البخاري عن انس ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين على الزكاة بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم على وجهها فاعطها من سئل فوقها فلا يطى أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمس او عشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين

وأمره تعالى مجمل حيث قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فائدة يجوز كرسخ تاج الدين ابن عطاء الى الله في التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله وانما كانوا يشهدون ما في أيديهم ودايع لهم يبذلونه في أو ان بذله ويمنعونه في غير محله ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون ممن وجبت عليه والانبياء مبرؤن من الدنس لعصمتهم اه سيموطى في الخصائص الاخرى لكن قال المناوى في شرحها ما نصه وهذا كما تراه بفاء ابن عطاء الله على مذهب ائمنه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرملى القول بوجوب الزكاة عليهم

قوله تأكيدها يقال الخ) أولى منه افادة دفع توهم شموله الذكرا لان كلام ابن والبنث قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت
نرس وابن آوى لان كلامهم اسم لنوع مخصوص مطلقا (قوله لانهم ايجزبان عما زاد) يؤخذ منه انه لو اخرج بنتي مخاض
من ست وثلاثين لم يجز لان بنتي المخاض لا تجبان في عددهما (قوله فتصير من المخاض) أى الحوامل أى وعليه فالمخاض في قولهم
نفت مخاض اما ان يراد به الجنس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناتجة من المخاض والا فالقياس بنت ما خض أى حامل وفي
المختار والمخاض بالفتح وجع الولادة وقد مخضت الحامل بالكسر مخاضا أى ضربها الطلق فهي ما خض والمخاض أيضا
الحوامل من النوق اه وهو يفيد ان المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من النوق (قوله) قال العلقمى
في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان خماركم احسنكم قضاء ٢٢٧ وسببه كما في البخارى عن أبي هريرة

وبالراء ورابع بفتح الاء وسدس بفتح السين والذال ومختلف بضم الميم واسكان الحاء المعجمة وزاد على ما ذكره العلقمي ثم لا يختص
هذان أي بازل ومختلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثروا مختلف عام ومختلف عامين فاكثروا كبرأي بان جاوز الجلس
سنين بعد العاشرة كما في الدميري فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالذكور هم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة
والانثى ناب وشارف اه وقول شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم أي لا يختص واحد منهما بهما بعدد من السنين بحيث
لا يطلق على مازاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التسع وما زاد عليهم او يبين المراد بالاضافة فيقال زل عام وبازل عامين وهكذا
فلو أطلق البازل من غير اضافة لم يفهم منه عدد بعينه اه وفي الصحاح العود المسن من الابل وهو الذي قد جاوز في السن البازل
والمخالف (قوله واستحق الفعل ان يطرق) أي وسمى الفعل حتمالا انه استحق ان يطرق أي وان يحمل عليه أيضا (قوله والجذعة
لهما أربع) كاملة لانها تجزع مقدم اسنانها أي تسقطها وظاهر كلا مفهوم انه لا عبرة هنا بالاجزاء قبل تمام الأربع وحينئذ
فيشكل عما يأتي في جذعة الضان وقد يفرق بان القصده ثم بلونها وهو يحصل باحد أمرين الاجماع وبلوغ السنة وهذا غاية
كاملها وهو لا يتم الا بتمام الأربع كما هو الغالب وهذا آخر اسنان الزكاة الخ اه حج وما ذكر مفهوم من قول الشارح
وطعن الخ مع قوله لانها أجذعت اذا ظاهر منه ان العبرة باستكمال الأربع وان الاجزاء حكمية للتسمية

اطا الله صلى الله عليه وسلم على انه علم رضا أهله أو ان ذلك مقتضى بيان تعام الاكل بالفعل الخ فقوله وفيه نظر من كلام الأذري
بدليل قول شرح الروض بعده اه وهو كذلك موجود في فوت الأذري لكن بالمعنى (قوله فيأتى مع ما ذكرناه) عبارة المحلى أو في

(قوله وعدم جواز اخراج المعز الخ) وقياسه انه لو كانت غنم البلد كلها من المعز وان الثانية منها على قيمة من جذعة الضان
لمينث ثنية المعز واقتصار الشارح على الضان نظر الغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز (قوله ويشترط كون
المخرج صحيا) أى من الغنم ٢٢٨ عن الأبل (قوله بخلاف نظيره من الغنم) أى فله يخرج من المراض مريضة ومن

الصغار صغيرة على ما يأتى
(قوله وجزم به ابن المقرئ
في روضه وهو المعتمد)
قضية ما ذكر ان الشاة
المخرجة من الأبل المراض
تكون كالمخرجة عن
الأبل السليمة وسيأتى
ان أبله مثلا لو اختلفت
صحة ومرضاً أخرج صحته
قيمتادون قيمة المخرجة
عن الصحاح الخالص
وقياسه ان يقال يخرج
هنا صحة عن المراض
دون قيمة الصحة المخرجة
في السليمة واما مجرد كون
الشاة في الذمة والمعيب
لا يثبت فيها فلا يستلزم
مساواة قيمة المخرجة عن
المريضة لقيمة المخرجة
عن السليمة (قوله ولاصح
الاول) ويظهر أن ذلك
في مطالبة الساعي فعلى
الاصح يطالب بالشاة
فان دفعها المالك فذاك
أو يعبر الزكاة فان دفعها

لتكامل أسنانها وقيل لان أسنانها لا تسقط بعد ذلك وهو غريب وهذا آخر أسنان الزكاة
واعتمد في الجميع الاثنية لما فيها من رفق الدر والنسل وظاهر كلامهم هنا في الأسنان
المذكورة في النعم انها للتحديد وتفارق ما سيأتى في السلم من أن السن المنصوص عليه يكون
على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كلفناه التحديد لتعسر والزكاة
تجب في سن استنتجه هو غالباً وهو عارف بسننه فلا يشق إيجاب ذلك عليه (والشاة) الواجبة
فيما دون خمس وعشرين من الأبل (جذعة ضأن لها سنة) ودخلت في الثانية أو أجدعت
قبلها كما رجحه الراعي في الاضحية تنزيلاً لاهل البلوغ بالا حلالاً كالوتمت السنة قبل
اجذاعها (وقيل) لها (سنة أشهر أو ثنية معز لها سنتان) ودخلت في الثالثة (وقيل سنة)
وجه عدم اجزاء مادون هذه السنين الاجماع (والاصح انه يخبر بينهما) أى الجذعة والثنية
(ولا يتعين غالب غنم البلد) أى بلد المال بل يجوز أى غنم فيه فله خبر في كل خمس شاة والشاة
تطلق على الضان والمعز اكن لا يجوز له الانتقال الى غنم بلد آخر الا مثلهما في القيمة أو أعلى منها
وقضيته كما قاله السبكي عدم بقاء الضمير على حاله فيما اذا كانت غنم البلد كلها ضانية وهى أعلى
قيمة من المعز ويتعين الضان وعدم جواز اخراج المعز في هذه الحالة ومقابل الاصح يتعين
الغالب أى اذا كان أعلى وعبر في الروضة بدل الاصح بالصحيح ويشترط كون المخرج صحيا وان
كانت أبله مرضى ويجب ان يكون كاملاً كما في الصحاح بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب
هنا في الذمة وثم في المال وهذا ما دل عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه
وهو المعتمد وهل الشاة المخرجة عن الأبل أصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاصح
الاول كما في المخرجة عن الغنم (و) الاصح (انه يجوزى الذكر) أى الجذع من الضان أو الثنى
من المعز كالاضحية وان كانت الأبل انا فالصدق اسم الشاة عليه والثانى لا يجوزى نظر الفوات
الدر والنسل في الذكر (وكذا) يجوزى (بغير الزكاة عمادون خمس وعشرين) فى الاصح عوضاً
عن الشاة انحدت أو تعددت وان لم يساو قيمتها لاجزائه عن خمس وعشرين فعما دونها أولى
والثانى لا يجوزى بل لا بد فى كل خمس من حيوان وتعبيره بغير الزكاة من زيادته وأفاد باضافته
إليه اعتبار كونه أنثى بنت مخاض فافوقها كما فى المجموع وكونه مجزئاً عن خمس وعشرين
فلو لم يجز عنهما لم يقبل هنا وهل يقع فيما لو أخرجه عمادونها كله فرضاً أو بعضه فكمسه عن خمسة

قبلت وكانت بدلاً (قوله وكذا يجوزى بغير الزكاة) ظاهر التعبير بالاجزاء ان الشاة أفضل منه وينبغي فيه
ان يقال بافضليته لانه من الجنس وانما اجزاء غيره رتبة بالمالك ومحل افضليته على الشاة ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة
فان تساوى من كل وجه فقل يقدم البعير لانه من الجنس أو الشاة لانها منصوص عليها أو يتخير بينهما كل محتمل والاقرب
الثالث (قوله وكونه مجزئاً عن خمس) شمل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلاً كلها معيبة فأخرج عنها بنت مخاض معيبة من
جنس المخرج عنه فيجوزى وعليه فيفرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت أبله مراضاً وبين ما لو
أخرج بنت مخاض معيبة عمادون خمس وعشرين من المريضات بأن المريضة تجزى عن خمس وعشرين مريضة فتجوزى
عمادونها بالاولى والشاة فيمادون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارح وجب ان تكون صحيحة

الثانية وسلم الامام قام وقرأ ركع ثم أتى بالركعة الثانية وركعها (قوله ولا تتعقد نفلا على قول) هل المراد انها لا تتعقد نفلا على قول من الاقوال بمعنى ان عدم انعقادها متفق عليه أو المراد ان عدم انعقادها قول من جملة الاقوال فيكون هناك من يقول بانعقادها يراجع (قوله وذلك لفوات سببها) تعليل لاصل المتن كما يدل عليه سياق غيره (قوله ويخففها كافي المجموع) ظاهره وان

(قوله وما أمكن يقع البعض فرضا) أي سواء أمكن تجزئته بنفسه كسبح ٢٢٩ جميع الرأس أو يبذله كما لو أخرج

بنت لبون عن بنت مخاض
بلا جبر ان كما يأتي له في
قوله ولو صعد من بنت
المخاض مثلا الى بنت
اللبون قال الزركشي هل
تقع الخ (قوله أو وارثه
من التركة) فيد في الوراثة
(قوله لا مكان جل الاول)
هذا الجمل انما يقتضي
اعتبار وقت الاخراج في
بعض الصور لا مطلقا
ومراد به الاول قوله حتى
لوملكها الخ (قوله فان
لبون) أي قالوا يجب عليه
ابن الخ فهو بالرفع ويجوز
نصبه بتقدير يخرج (قوله
ولوتلفت بنت المخاض
الخ) أي وان كان تلفها
بفعله على ما اقتضاه
اطلاقه لكن قال ج
وبحث الاسنوي انها
لوتلفت بعد التمكن من
اخراجها امتنع ابن اللبون
لتقصيره الخ ما أطال به
فليراجع وأشار الشارح
الى رده بقوله خلافا
للأسنوي (قوله والخني
أولى) أي لا احتمال الاثنية
(قوله مع وجود الانثى)

فيه وجهان يجريان فيما لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضا أو سبعة أو فمين
مسح رأسه في وضوئه أو اطال ركوعه أو سجوده فوق الواجب ونحو ذلك وافقوا الدرجه الله
تعالى في بعض الزكاه ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الرأس ونحوه بوقوع قدر
الواجب فرضا والباقي نفلا كما هو الضابط لذلك ان ما لا يمكن تجزئته يقع الكل فرضا وما
يمكن يقع البعض فرضا والباقي نفلا (فان عدم بنت المخاض) حال الاخراج على الاصح حتى
لوملكها أو وارثه من التركة لزمه اخراجها كما جرى عليه ابن المقرئ في روضه ولا ينافيه ما قاله
الرويان من انه لو مات قبل اخراج ابن اللبون وعند وارثه بنت مخاض اجزاء ابن اللبون لا مكان
جل الاول على صيرورته بنت مخاض في الموروث المتعاق به الزكاه والثاني على خلافه
(فان لبون) ولو خشي أو مع قدرته على شراء بنت مخاض أو كانت قيمته أقل منها أو شمل فقدها
مالو كانت منصوبة أو موهونة وهو غير متمكن من اخراجها ولو تلفت بنت المخاض بعد التمكن
من اخراجها فالوجه عدم امتناع ابن اللبون اعتبارا بحالة الاداء كما استظهره السبكي خلافا
للأسنوي ويدل لاجزاء ابن اللبون عند فقدها خبر أبي داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فان
لبون ذكر وقوله ذكر تأكيده والخني أولى نعم لو أراد اخراج الخني مع وجود الانثى لم يجزه
لا احتمال ذكوره (والمعيبة كعدومة) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم اجزاء المعيب
(ولا يكاف) ان يخرج بنت مخاض (كريمة) اذا كانت ابلة ليست كذلك لقوله صلى الله عليه
وسلم اذ لم يبعثه عاملا ابلا وكرائم أموالهم فان كانت ابلة كرائم لزمه اخراجها (لكن تمنع)
الكريمة عنده (ابن لبون) وحقا (في الاصح) لوجود بنت مخاض بحاله مجزية والثاني يجوز
اخراجها تنزيلا لها منزلة العدومة لعدم لزوم اخراجها (ويؤخذ الحق) بكسر المهملة (عن بنت
المخاض) عند فقدها اذ هو أولى من ابن اللبون (لا) عن بنت (لبون) عند فقدها أي فلا يجزى
عنها (في الاصح) اذ زيادة سن ابن اللبون على بنت المخاض توجب اختصاصه بقوة ورود الماء
والشجر والامتناع من صفار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق لا يوجب اختصاص
الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيهما جميعا والثاني يجزى لان جبار فضيلة الاثنية بزيادة لسن
كان اللبون عن بنت المخاض وأجاب الاول بما تقدم لو ورد النص ثم (ولو اتفق فرضان) في
الابل (كما تتي بعير) ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون كما قال (فالذهب انه لا يتعين أربع
حقاق بل هن أو خمس بنات لبون) اذ المائتان أربع خسينات أو خمس أربعينات لخبر أبي
داود وغيره عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس
بنات لبون أي السنين وجدت اخذت هذا هو الجديد والقديم يتعين الحقائق لا تاتي وجدنا
سبيلا في زكاة الابل الى زيادة السن كان الاعتبار بها أولى وحمله الاول على ما اذا لم يوجد عنده

أي مع وجود بنت المخاض الانثى وهذا الاستدراك مستفاد من قوله فان عدم بنت المخاض فان الخ (قوله لا احتمال ذكوره)
قال ج أما اذا لم يعدم بنت المخاض بان وجدها ولو قبيل الاخراج فيتعين اخراجها ولو لم يولد له (قوله ففيه أربع
حقاق) الضمير للابل وقد تقدم انه يجوز تركه وتأنيته (قوله سبيلا) أي طريقا (قوله وحمله الاول الخ) عبارة المحلى وقطع بعض
الاصحاب بالجديد وحمل القديم على ما اذا لم يوجد الا الحقائق اه وهي أظهر في حكاية الخلاف الذي يفهم من التعبير بالمدحيم

انسع وقت الفرض فليراجع (قوله ويوجه بان تقديم غيرها) أي صلاة الكسوف **باب صلاة الاستسقاء** (قوله وهو ثلاثة أنواع) الصواب وهو أي الاستسقاء إذا لم تنقسم إلى صلاة وغيرها (قوله لما صر في العيد) وصر ما فيه (قوله اجتمعوا للشكر) لعل الفرق بينه ٢٣٠ وبين الكسوف حيث لا يصلي له بعد الانجلاء أن ما هنا حصول نعمة وما هنا

اندفاع نقمة وأيضا فان ما هنا بقي أثره إلى وقت الصلاة بخلاف ما هناك ولعل هذا الوجه مما فرق به الشهاب سمعنا يعلم بمراجعته (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) في حواشي الشيخ نقلا عن الزيادي نقلا عن افتاء شيخه الرملي أن مثل ذلك صومه عن الاثنين

(قوله وهو الأوجه) راجع لقوله أنه لو حصله وبذله أجزاء (قوله أو بهض أحدهما) أي ولم يوجد من الآخر شيء لأنه لو وجد بعض الآخر اتحد مع قوله أو وجد بماله بعض كل منهما (قوله ويرد بوضوح الفرق) أي وهو أن في تكليف الأغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في دفعه حيث كان موجودا (قوله وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون) أي والفرض أن في ملكه ثلاث حقاقي فيبقى مقتير ويدفع واحدة (قوله وله دفع خمس بنات مخاض الخ) أي وليس له أن يدفع ثلاث بنات مخاض مع ست جبرانات على ما أفهمه قوله السابق. ويحتاج أن يجعل

سواها والمسئلة لها خمسة أحوال لأنه إما أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحساين أو بإحدهما دون الآخر أو يوجد بعضه بكل منهما أو بإحدهما أولا يوجد شيء منهما أو كلاهما نعلم من كلامه وقد شرع في بيان ذلك فقال (فإن وجد بماله أحدهما) تاما مجزيا (أخذ) منه وإن كان المفقود أغبط وامكن تحصيله للخبر السابق ولا يجوز الصعود أو النزول مع الجبران لعدم الضرورة إليه وتعبير دباخذ قد يقتضي أنه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ وتعبير الشرح والروضة والمحرر بلا يكاف تحصيل الآخر وإن كان أغبط يقتضي أنه لو حصله وبذله أجزاء لا سيما إن كان المفقود أغبط ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الإمام والغزالي وقاساه على الأكتفاء بين لبون لفقد بنت المخاض وهو الأوجه وإن صرح جماعة بخلافه وإن الوجوب متعين فيسه (والا) أي وإن لم يوجد بماله أحدهما بصفة الأجزاء بان فقد أو وجد معيبين أو وجد بماله بعض كل منهما أو بهض أحدهما ويلحق بذلك ما لو وجد اثنين منهن إذا يلزمه بذلهما (فله تحصيل ما شاء) منهن ما بشرأ أو غيره وإن لم يكن أغبط لما في تعيينه من المشقة في تحصيله (وقيل يجب) تحصيل (الأغبط للفقراء) إذا استواؤهما في العدم كاستواؤهما في الوجود وعند وجودهما يجب الأغبط كما سيأتي ويرد بوضوح الفرق وأشار بقوله فله إلى جواز تركهما والنزول أو الصعود مع الجبران وله أن يجعل الحقاقي أصلا ويصعد إلى أربع جذاع في دفعها ويأخذ أربع جبرانات أو بنات لبون كذلك وينزل إلى خمس بنات مخاض فيخرجها ويدفع خمس جبرانات ويحتاج أن يجعل بنات لبون أصلا ويصعد إلى خمس جذعات ويأخذ عشر جبرانات كما يمتنع جعل الحقاقي أصلا وينزل إلى أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع إمكان تقليله وله فيما إذا وجد بعض كل منهما ثلاث حقاقي وأربع بنات لبون جعل الحقاقي أصلا في دفعها مع بنت لبون وجبران أو جعل بنات لبون أصلا في دفعها مع حقة ويأخذ جبرانا وله دفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات لإقامة الشرع بنت لبون مع الجبران مقام حقة وله فيما إذا وجد بعض أحدهما كما لو لم يجد إلا حقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (وإن وجد هما في ماله) بصفة الأجزاء (فالحق) المنصوص (تعين الأغبط) أي الانفع منهن ما كان من غير الكرام أذهى كالمعدومة كما بحثه السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه (للفقراء) أي الأصناف وغلب الفقراء منهم لشهرتهم وكثرتهم والأصل في ذلك قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولأن كلامهم ما فرضه فإذا اجتمعاروعى ما في حظ الأصناف إذا لامشقة في تحصيله والثاني وخرجه ابن سريج أن أخرج عن مجبور عليه تعين غير الأغبط أو عن نفسه فخير بينهما والأغبط أفضل كما يتخير في الجبران بين انشاء والدراهم وعند فقد الواجب بين صعوده ونزوله وأجيب عن الأول بأنه في الذمة فخيرناه بخلاف هذا فإنه متعلق بالعين فخيرنا مستحقه وعن الثاني بأن للمالك مندوحة عن الصعود والنزول معا

بتحصيله

بنات لبون الخ (قوله فالحق تعين الأغبط) أي وإن كان المال لمجبور عليه (قوله والثاني

وخرجه ابن سريج) عبارة المحلى والثاني يتخير المالك بينهما كما لو لم يكونا عنده اه وهو مخالف لكلام الشارح أي فيحمل كلام المحلى على ما إذا أخرج عن نفسه (قوله وأجيب عن الأول) هو قوله كما يتخير في الجبران الخ والثاني هو قوله وعند فقد الخ

والجيس وفيه وقفة لا تخفى والذي نقله عن اقتناء الرمي لم أره في فتاويه (قوله وأجيب بان الامام لما أمر به هذا صار واجبا) قضيته انه اذا لم يأمر به الامام لا يستحب له صومه (قوله من اضافة الموصوف الى صفته) فيه نظر ظاهر وما ذكره في نفسه يره لا يناسب (قوله نقله المصنف عن حكاية المغوى الخ) عبارة شرح الروض نقله الذوى عن حكاية المغوى له ونقله عن نص الام

(قوله أو قصر الساعى) ويصدق كل من المالك والساعى في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعى (قوله وبذلك ان كان تالفا) هل ذلك من ماله لانه صيره بعدم التحرى أو من مال الزكاة فيه نظروا الاقرب الاول للعملة المذكورة (قوله حيث لا شئ معها) أى لا يجب ٢٣١ شئ الخ (قوله دراهم كان أو دينار)

قضيته ان غيرها لا يجزى وان اعتمد تعامل أهل البادية ولعله غير مراد وان التمييز مالم الغالب فيجزى غيرها حيث كان هو نقد البلد ويقتضيه اطلاق قول المحلى ومرادهم بالدراهم نقد البلد كما صرح به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ عميرة مانعه أى لا خصوص الدراهم وهى الفضة (قوله ومن لزمه سن من الابل ونقدها) الاولى نقده ولعل وجه التأنيث ان السن عبارة عن الواجب وهو أنثى (قوله وعنده بنت لبون دفعها) قال الشيخ عميرة قول المصنف دفعها الخ قال القراقي الى ان قال واعلم انهم قالوا لو كان واجبه بنت المخاض فلم يجدها ولا ابن اللبون في ماله ولا بالثمن دفع القيمة ونقضه كلامهم هناك شرط ذلك ان لا يكون عنده بنت لبون ثم رأيت العراقي

بتحصيله الفرض وانما شرع ذلك تخفيفا عليه ففوض الامر اليه وهنا بخلافه (ولا يجزى غيره ان دلس) المالك بان أخفى الاغبط (أو قصر الساعى) بان أخذ هذه المأبى من غير اجتهاد في الاغبط فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعى ما أخذه ان كان باقيا وبذلك ان كان تالفا (والا) أى وان لم يدلس المالك ولم يقصر الساعى (فيجزى) أى بحسب عنهما المشقة والدوليس المراد أنه يكفي كما أشار اليه بقوله (والاصح) مع اخراجه (وحوب قدر التفاوت) بينه وبين قيمة الاغبط اذ لم يدفع الفرض له بكاله فوجب جبر نقصه هذا ان اقتضت الغبطة زيادة في القيمة والا فلا يجب شئ قاله الرافعى والثانى لا يجب بل يسن لحسان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كمالواذى اجتهاد الساعى الخفى الى أخذ القيمة حيث لا شئ معها (وبجوز اخراجه دراهم) لما في اخراج الشقص من ضرر المشاركة والمراد نقد البلد دراهم كان أو دينار فلو كانت قيمة الحقاق أربعة مائة وقيمة اللبون أربعة مائة وخمسين وقد أخذ الحقاق فالجبر بخمسين أو بخمسة أضعاف بنت لبون لا ينصف حقة لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين) تحصيل (شقص به) أى بقدر التفاوت لعدم جواز العدول في الزكاة لغير الجنس فيجب على هذا ان يشتري به من جنس الاغبط لانه الاصل ولو بلغت ابله أربعة مائة فأخرج أربع حقاق وخمس بنات لبون جاز لا ينصف المحذور وهو التشقص فلو أخرج في صورة المائتين ثلاث بنات لبون وحقتين أو أربع بنات لبون وحقة اجزا أيضا وعلم من التعليق ان كل عدد يخرج منه الغرضان بلا تشقيص في حكمه كذلك كستائة وثم ثمانية (ومن لزمه) سن من الابل ونقدها فله الصعود بدرجة أو يأخذ جبرانه أو الهبوط بها ويدفع جبرانا وعلى هذا ان لزمه (بنت مخاض فقدمها) في ماله حقيقة أو حكما وان أمكنه تحصيلها (وعنده بنت لبون دفعها) وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو (لزمه) (بنت لبون فقدمها) في ماله (دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو) (دفع) حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما (لجبر البخارى عن أنس الماروع علم قد مناه ان كل من لزمه سن ولم يكن عنده ولا ما تزلله الشارع منزلته فله الصعود الى أعلى منه وأخذ الجبران وله النزول الى أسفل ودفع الجبران بشرط كون السن المتزول اليه سن زكاة فليس لمن لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها الى دونها ويدفع الجبران ولا يشترط ذلك في الصعود ولو وجب عليه جذعة فقد هانبل منه الثنية وله الجبران كما سيأتى ومحمل جواز دفع بنت اللبون عن بنت المخاض اذا قدمها وأخذ جبرانا لم يكن عنده ابن لبون فان كان امتنع

في التكت قال لعل دفع القيمة اذا فقد سائر اسنان الزكاة اه رحمه الله وفي كلام ج اعترض على من قيد بتقديم مجزى مانعه بانه مخالف للنقل في الكفاية وجرى عليه الاستنوى وركى وغيرهم أنه مخير بين اخراج لقيمة أى بنت المخاض عند فقدها والصمود أو النزول بشرطه كما حررته في شرح العباب ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته والصمود أو النزول بشرطه اه رحمه الله (قوله ومحمل جواز دفع الخ) محترز قوله قبل ولا ما تزلله الشارع منزلته الخ وعلى هذا فكان الاولى ايراد ما ذكر بصورة المحترز دون التقييد كان يقول أما لو عدم بنت المخاض وعنده ابن لبون الخ

أيضا لكن عبر بخروج صبيانهم بدل اخر اجههم وهو الذي رأيت في تهذيب البغوي أيضا وهو مؤول الخ (قوله لانها ذات سبب) أي متقدم وهو المحل (قوله فيقول قبل الخطبة الاولى تسع الخ) لم يذكره قول هذا القول في النسخ التي رأيتها وله سقط من الكتبه فلتراجع له نسخة صحيحة لا يقال قوله استغفر الله الخ تنازعه بقول هذا ويقول الا في بعده لا نأقول لا يصح (قوله واحترز بعدمها عمالها ووجدها ٢٣٢ الخ) أي ولو علموا أنه يتقدم عن حج (قوله وعلمنا تقرر) أي في قوله في ماله حقيقة

أوحكا وان أمكنه تحصيلها (قوله أو كرم لم يمنع الخ) أي فله كريمة تمنع ابن اللبون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود الى ما فوقها ولا النزول الى ما دونها (قوله وجوده الصعود) أي جواز الصعود الخ (قوله لا مدخل له في فرائض الابل) أي لم يجب منها ذكر وأما أخذه عند فقد بنت المخاض فهو يدل عنها لا فرض (قوله النقرة الخالصه) أي الفضة الخالصه (قوله ولو صعد بكسر العين) قوله والخيار في الشاتين والدرهم لدفعها أي في دفع ما شاء منهما وان كانت قيمته دون قيمة الاخر حيث كان الدافع المسالك فان كان الدافع الساعي راعي الاصل كما ذكره بقوله نعم يلزم الساعي الخ وبقي ما لو تعارض على الوكيل والولي مصلحة المولى والمولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء على الساعي اخذ فهل يراعيها أو يراعي مصلحة الفقراء فيه نظر والذي يظهر ان الساعي ان كان هو الدافع راعي مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه له الساعي وان كان الدافع هو الولي أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو مولىه كما في ذلك قولهم والخيرة للدافع (قوله ولا أخذه منه) أي وجوبه فيجب على أخذه (قوله فلورأي الساعي مصلحة في ذلك) أي الصعود (قوله مقتضى التعديل السابق) هو قوله للتفاوت بين الخ (قوله فلا يصعد عن بنت المخاض الى الحققة ولا ينزل من الحققة الى بنت المخاض الا عند تعذر بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد فاشبهه ما لو صعد أو نزل مع امكان اداء الواجب والثاني يجوز لان الموجود الاقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه نعم لو صعد

ذلك على الاصح في الروضة لان ابن اللبون كبنت المخاض بالنص واحترز بعدمها عمالها ووجدها فيمنع النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب جبرانا وعلمنا تقرر ان عدم الشرعي كالحسي ولو وحد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كرم لم يمنع وجوده الصعود والنزول وان منع وجود بنت المخاض كريمة العدول الى ابن اللبون كما مر وفرق بينهما بان الذي كرم لا مدخل له في فرائض الابل فكان الانتقال اليه أغبط من الصعود والنزول وصفة هذه الشاة وصفة الشاة المخرجة فيمادون خمس وعشرين من الابل في جميع ما سبق وفاقا وخلافا لانا ان الساعي لو دفع الذي كرم ورضي به المسالك جاز قطعاً والمراد بالدرهم النقرة الخالصه الاسلاميه اذهي المرادة شرعاً عند الاطلاق نعم ان لم يجدها أو غابت المغشوشة وجوزنا المدة املة بها وهو الاصح فالظاهر كما قال الاذري انه يجزئها هنا ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولو صعد من بنت المخاض مثلا الى بنت اللبون قال الزركشي هل تقع كلها زكاة أو بعضها الظاهر الثاني فان زيادة السن فيه قد أخذ الجبران في مقابلتها فيكون قد زكاه في خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً ويكون أحد عشر في مقابلة الجبران (والخيار في الشاتين والدرهم لدفعها) مالكا كان أو ساعياً الظاهر خبر انس نعم يلزم الساعي رعاية الاصلح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولي المجهور رعاية الانفع للنوب عنه وبس للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع لهم (وفي الصعود والنزول) الخيرة فيهما (للمالك في الاصح) لانهما شرعا تخفيفا عليه لئلا يتكلف الشراء فناسب تخيره والثاني ان الاختيار للساعي لياخذ الاغبط للمستحقين ومحق الخلاف عند دفع المسالك غير الاغبط فان دفع الاغبط لزم الساعي أخذ قطعاً ومعنى لزمه مراعاة الاصلح لهم على الاول مع ان الخيرة للمالك انه يطلب منه ذلك فان أجابه فذاك والا أخذ منه ما يدفعه له (الا ان تكون ابنة معيبة) عرض أو غيره فلا خيرة له في الصعود لان واجبه معيب والجبران للتفاوت بين تسليمين وهو فوق التفاوت بين المعيبين وقصود الزكاة افادة المستحقين لا الاستفادة منهم فلو رأى الساعي مصلحة في ذلك فالوجه المنع أيضا العموم كلامهم ومقتضى التعديل السابق خلافاً للاستثنوي ولو أراد العدول الى سلمية مع أخذ الجبران جاز كما اقتضاه التعديل المشار وهو ظاهر اما هبوطه مع أعطاء الجبران فخائر لغيره بالزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جبرائين) كما لو وجب عليه بنت لبون فصعد الى الجذعة عند فقد ما سيأتي (و) له (نزول درجتين مع) دفع (جبرائين) كما اذا أعطى بدل الحققة بنت مخاض وانما يجوز له ذلك (بشرط تعذر درجة في) جهة صعوده أو نزوله في (الاصح) فلا يصعد عن بنت المخاض الى الحققة ولا ينزل من الحققة الى بنت المخاض الا عند تعذر بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد فاشبهه ما لو صعد أو نزل مع امكان اداء الواجب والثاني يجوز لان الموجود الاقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه نعم لو صعد

الساعي ان كان هو الدافع راعي مصلحة الفقراء لانه نائب عنهم ويجب على الولي والوكيل قبول ما دفعه درجتين

له الساعي وان كان الدافع هو الولي أو الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو مولىه كما في ذلك قولهم والخيرة للدافع (قوله ولا أخذه منه) أي وجوبه فيجب على أخذه (قوله فلورأي الساعي مصلحة في ذلك) أي الصعود (قوله مقتضى التعديل السابق) هو قوله للتفاوت بين الخ (قوله فلا يصعد عن بنت المخاض الى الحققة ولا ينزل من الحققة الى بنت المخاض الا عند تعذر بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد فاشبهه ما لو صعد أو نزل مع امكان اداء الواجب والثاني يجوز لان الموجود الاقرب ليس واجبه فوجوده كعدمه نعم لو صعد

لان مقول الاول مطلق الاستغفار الشامل لما ذكر وغيره فهو غير خصوص الاولى (قوله بقطع الهمة) وبوصلها ايضا كما في الدميري (قوله حينئذ) أي حين استقباله القبلة وان أوهم سياقه خلافه ولو آخر قوله فان استقبل له في الاولى الخ عن قول المصنف ويبلغ في الدعاء سر اوجهر المكان أوضح (قوله جاء ابن ظهوراً كفهم ٢٣٣ الى الله ما عظماءه في جميع

الدعاء وهو مشكل اذ هو مشتمل على طلب الحصول كقوله اللهم اسقنا الغيث وقد يقال المطلوب رفع ما هو واقع من الجذب وان طالب فيه ما ذكر (قوله ويدل عليه) أي على قوله وينكسون ولو ذكره عقبه كان أوضح (قوله فهو مساو لقول أصله الخ) عبارة أصله والناس

(قوله املو كانت القربي الخ) محترز قوله في جهة صعدوه أو نزوله (قوله والا قرب المنع نظر الاصله) أي ويجري ذلك في كل ما أخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يبيح في وان رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتي لبون ونصفا عن حقتين فيما لو اتفق فرضان (قوله ولو أخرج تبعة أجزأت) أي وان كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها (قوله الا في الجبران كما قدمناه) زاد الشيخ عميرة قال في الكفاية بل عليه التفصيل أو إخراج الاعلى كما قال الماوردي وغيره

درجتين يجبران واحد جاز قطعاً والتزول بثلاث درجات كدرجتين على ما سبق مثل ان يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه ويأخذ ثلاث جبرانات املو كانت القربي في غير جهة الجذعة كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض فلا يتعين عليه إخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له إخراج جذعة مع أخذ جبرانين كافي المجموع اذ بنت المخاض وان كانت أقرب الى بنت لبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية) وهي التي لها خمس سنين وطمنت في السادسة يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لانتفاء كونها من أسنان الزكاة فاشبهه ما لو أخرج عن بنت المخاض فصيلاً وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير انه لا يظهر (قلت الاصح عند الجمهور الجواز والله أعلم) لانها أعلى منها بعام فجاز كالجذعة مع الحقة لا يقال يتعدد الجبران اذا كان المخرج فوق الثنية لانا نقول الشارع اعتبرها في الجملة كافي الاضحية دون ما فوقها ولان ما فوقها تنهاى غوها فان أخرجها ولم يطلب جبراناً جاز قطعاً كما مر تطهيره (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) عن جبران واحد اذا لم يقضى التخيير بين شاتين وعشرين درهماً فلا يجوز خصلة ثالثة كافي الكفارة لا يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة الا أن يكون الاخذ المالك ورضى بالتبعض فيجوز اذله إسقاطه بالسكينة بخلاف الساعي كما مر تطهيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محتمل والا قرب المنع نظر الاصله وهذا عارض (ويجزى شاتان وعشرون) درهماً (الجبرانين) كما يجوز اطعام عشرة مساكين في كفارة يمين وكسوة في أخرى (ولا شيء في البقر حتى تبلغ ثلاثين فضياتي) وهو (ابن سبئة) دخل في الثانية سمي بذلك لانه يتبع امه في المسرح وقيل لان قرنه يتبع اذنه أي يساويها ولو أخرج تبعة أجزأت لانه زاد خيراً بالاثنية (ثم في كل ثلاثين تبعة و) في (كل أربعين مسنة لهامنتان) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعة وصححه الحاكم وغيره وسميت مسنة لتكامل أسنانها ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم وروده في سنتين بقرة تبعة وان وفي كل سبعين مسنة وتبعة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة وعشرة مسنتان وتبعة أخذ من الخبر لو ارد وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه فحكمها حكم بلوغ الابل مائتين فيما مر الا في الجبران كما قدمناه وتسمى المسنة ثنية ولو أخرج عنها تبعة أجزأت في الاصح (ولا شيء في الغنم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضان أو ثنية معز) وتقدم بيانها (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من السبائك (و) في (أربع مائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) لخبر أنس في ذلك رواه البخاري ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدتين لزمته الزكاة

٣٠ نهاية في اه رحمه الله أقول قضيته عدم العدول الى القيمة ويشكل عليه العدول اليها عند فقد بنت المخاض وابن لبون اه أقول ومقتضى قول حج ويجزى ذلك في سائر أسنان الزكاة فاذا فقد لواجب خير الدافع بين إخراج قيمته والصعود أو التزول بشرطه انه يقبل منه القيمة (قوله لزمته الزكاة) أي ويدفع زكاته لا ماله لانه الذي له نقل الزكاة

بفعلون بأرديتهم كما يفعل الامام (قوله كان اداسال السيل قال اخرجوا بنا الى هذا الذي جعله الله طهور الخ) يستنبط من هذا الدليل ان ماء النيل كماء السيل فالخاق به أولى مما نقل عن الزيادي من الخاقه باول مطر السنة المار كما هو ظاهر فليتأمل

(قوله لا يلزمه الاشادة واحدة) أي ويأتي فيها ماد كرهناه في فصل في بيان كيفية الاخراج (قوله وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها كونها مائما وكونها نصابا (قوله مهيبة بفتح الميم) أي وسكون الهاء كما يؤخذ من القاموس (قوله مجيد بضم مضمومة وجيم) أي مشنوعة ويقال مجيدية بفتح الميم وكسر الجيم منسوبة الى المجيد أي الكريم من المجد وهو الكريم كما في شرح الروص (قوله أو أرحبية) لم يبين مرتبتها وقد يشعر قوله في المجيدية انها دون المهرية ان الارحية ارفع منها (قوله أخذ الفرض منه) أي من نوعه لا من خصوص المال المشترك ويدل على ان هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهرية مهرية أي وان حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أي بين المالك والفقراء (قوله ان الساعي يختار أنفعهما) أي أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة وينبغي ٢٣٤ ان ياتي هنا نظير ما تقدم فيما لو دلس الساعي أو قصر من عدم الحساب الخ

(قوله فلو أخذ عن ضان معزا) بيان المفهوم مالمو اتحد ولو عبر بالواو كان أظهر وفي ج مانصه فان قلت ما وجه تفريع فلو على ما قبله المقتضى لعدم الاجزاء مطلقا قلت وجهه النظر الى ان قوله منه انما ذكر لكونه الاصل كما تقرر لا لانحصار الاجزاء فيه اه أي وليس فيه ما يدفع السؤال الذي ذكرناه في فائدة في قال في المجموع والمعز بفتح العين واسكانها اسم جنس واحده معز والاثني ماعزة والمعز والمعز بفتح الميم والامعوز بضم الميم معني المعز

ولو ثلاث ثمانين في بلدين في كل أربعين لا يلزمه الاشادة واحدة وان بعدت المسافة بينهما في فصل في بيان كيفية الاخراج لما صرح ببعض شروط الزكاة (ان اتحد نوع الماشية) بان كانت ابله كلها مهرية بفتح الميم نسبة الى مهرية أو مجيدية نسبة الى خل من الابل يقال له مجيد بضم مضمومة وجيم وهي دون المهرية أو أرحبية نسبة الى ارحب بالمهمتين وبالوحدة فيسبلة من همدان أو بقره كلها جواميس أو عربا أو غنم كلها ضانا أو معزا وسميت ماشية لعينها وهي غنم (أخذ الفرض منه) كالأخذ بالمال المشترك فيؤخذ من المهور ومهرية وهكذا نعم لو اختلفت القيمة مع اتحاد النوع ولا نقص فجامعة الاصحاب كما في المجموع عن البيان ان الساعي يختار أنفعهما كما سبق في الحقائق وبنات اللبون لا يقال يتأني الا غبط هنا ما يأتي انه لا يؤخذ الخيار لانه قول يجمع بينهما يحمل هذا على ما اذا كان جميعه اختيار الكس تعدد وجه الخيارية أو كلها غير خيار بان لم يوجد فيها وصف الخيار الا في وذلك على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقيها فهو الذي لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعي (عن ضان معزا أو عكسه جاز في الاصح بشرط رعاية القيمة) فيجوز أخذ جذعة عن أربعين من المعز أو ثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الارحية ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر والثاني المنع كالبقر مع الغنم وقيل يؤخذ الضان عن المعز لانه خير منه بخلاف العكس وكلامهم في توجيه الاول دال على جواز اخراج أحدهما عن الآخر جزم عند تساويهما في القيمة وقول الشارح ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك مبني على عرف زمانه والافتد تربد قيمة العرب

اه شرح البهجة الكبير وعبارة القاموس المعز بالفتح والتحريك والمعز والامعوز والمعاز كتاب الجواميس والمعزى ويمد خلاف الضان من الغنم والماعز واحد المعز لذكر والاثني وعبارة المصباح المعز اسم جنس لا واحده من لفظه وهي ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهي مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجع الساكن امعز ومعيز مثل عبدو أعبدو عبيد والمعزى الفه لا لاق لا لاثني ولها تثنون في التنكير والذكر ماعز والاثني ماعزة (قوله جاز في الاصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الا في قوله وان اختلف الخ لان ما هنا مفروض فيما اذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالمهرية مع الارحية) تعليل الاصح بما ذكر يقتضى انه متفق عليه وعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف وقولهم في توجيه الاول كالمهرية مع الارحية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الاخرى جزم حيث تساويان في القيمة اه ولم يتعرض لبقية أنواع الابل فهل هي من المتفق عليه أو من المختلف فيه كالضان والمعز راجعه ولعله أفرد بها بالذكر لكاية الاصح ومقابلته فيها (قوله وكلامهم في توجيه الاول) عبر بذلك لانه لم يتقدم في كلامه ما يفيد (قوله اخراج أحدهما عن الآخر جزم) أي فيؤخذ به مالم يوجد ما يخالفه

(قوله وخلا فلا سنوي الا ان صادف) يعني في قوله الا ان صادف اذهب الاستثناء السنوي وامل انقط في قوله الذي قدرناه اسقطه الكتبة من نسخ الشارح (قوله وفيه) أي فيما روي عن عروة زيادة على ما أفاده المتى المطر فلا يتبعه البصر وحينئذ

(قوله وهي انثى المعز) تقدم عن شرح البهجة ان انثى المعز ما نزهه وعلية فالعنز والماءزة مترادفان (قوله بناء على طريقته) أي من ان قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا تؤخذ عنها (قوله ولا ذات عوار) ٢٣٥ هو العيب وفتح العين فيه

أفصح من ضمها اه عميرة وعبارة النهاية العوار بالفتح العيب وقديضم وفي القاموس والعوار العيب والخرق في الثوب ويثالث في الكل وفي المضباح العوار وزان كلام والضم لغة العيب بالثوب من خرق وشق وغير ذلك وبالعين عوار بالضم والتشديد وهو الرمد (قوله الا ان يشاء المتصدق) راجع للتيس فقط دون ما قبله فانه لا يؤخذ وان رضى لم يافيه من الاضرار بالفقراء (قوله وان كانت في البيع عيبا) لم يبين وجهه ولعل اجزاءه هنا لانه لا يخلو عن الذكورة (قوله والاثوثة) فان كان انثى فهو ارقى من بنت المخاض وان كان ذكرا اجزا عن بنت المخاض بخلافه في البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والاثوثة (قوله ومعيبة من الوسط) في التعبير به تفنن (قوله دون قدر الواجب) افهم

الجواميس عليها بل هو الغالب في زمننا (وان اختلف) النوع (كضان ومعز) من العم وارجسية ومهرية من الابل وجواميس وعراب من البقر (ففي قول يؤخذ من الاكثر) وان كان الاغبط خلافه اعتبارا بالغلبة (فان استويا فالاغبط) للمستحقين كافي اجتماع الحقائق وبنات اللبون (والاظهر انه يخرج) المالك (ماشاء) من النوعين (مقسطاعليهما بالقيمة) رعاية للجانبين (فاذا كان) أي وجد (ثلاثون عتزا) وهي انثى المعز (وعشر نهجات) من الضأن (اخذ عتزا ونجعة بقيمة ثلاثة ارباع عتزو ربع نجعة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة ارباع نجعة وربع عتزو لو كان له من الابل خمس وعشرون نجعة ارجسية وعشرة مهرية اخذ منه على الاظهر بنت مخاض ارجسية أو مهرية بقيمة ثلاثة اخماس ارجسية وخمس مهرية وقول الشارح ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشر اخذ منه على القول الاول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة ارباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة وانظروا للمالك كما أفاده كلام المصنف لا للساعي فمضى قولنا اخذ أي اخذنا احتاره المالك وكذا يقال في الابل والبقر * ثم شرع في اسباب النقص في الزكاة وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر ورداء النوع فقال (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص لقوله تعالى ولا تبموا الخبيث منه تنفقون ولخير ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم الا ان يشاء المتصدق (الامن مثلها) بان تمحض ماشيته منها ولا تؤثر الخنثة في ابن اللبون وان كانت في البيع عيبا لان المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشركاء فتكفي مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط فان اختلف ماله تقصا وكالا واتحد جنسا اخرج واحدا كاملا أو أكثر برعاية القيمة كاربعةين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل صحجة ديناران وكل مريضة أو معيبة دينار لزمه صحجة دينار ونصف دينار وان لم يكن فيها الا صحجة فعليه صحجة بتسعة وثلاثين جزأ من اربعةين جزأ من قيمة مريضة أو معيبة ويجزأ من اربعةين جزأ من قيمة صحجة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا فقس واذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كان وجب شاتان في غير ايس فيها الا صحجة اجزاء صحجة بالقسط ومريضة (ولا) يؤخذ (ذكر) لورود النص بالاناث (الا اذا وجب) كابن اللبون والحق والذكر في الشاة في الابل فيما مر والتبيع في البقر (وكذا لو تمحضت) ماشيته (ذكر) في الاصح كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها ولان في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما مر نظيره فعلى هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت

انه اذا كان الصحيح قدر الواجب أو أكثر لا يجزئ الا الصحيح وعليه فلو كان في ماله صحجتان وواجبه شاتان وجب اخراج صحجتين برعاية القيمة وهو قريب فلو لم توجد صحجة تفي قيمتها بالواجب متساها كان كانت قيمة المريضة اربعةين درهما والصحجة مائة وفي ماله صحجة واحدة من اربعةين فقيمة الصحجة الجزئية أحد وأربعون درهما ونصف درهم اخرج القيمة كما صرح به ج وعبارته ولو انقسمت ماشيته كصغار وكبار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق (قوله كابن اللبون والحق) أي عند فقد بنت المخاض في خمس وعشرين من الابل (قوله والتبيع في البقر) ظاهره ولو كانت اناثا

فلا حاجة الى قوله بعد ومثل ذلك المطر (قوله فان لها أربعة عشر يوما) هذا في السنة الكبيسة وهي التي تكون أيام النسيء فيها ستة أيام بخلاف البسيطة وهي التي يكون النسيء فيها خمسة أيام فلو قال الا الغفر لكان أولى لان ذلك فيه دائما عند (قوله فيجب ابن لبون) قضيه انما اذا تمحضت ذكورا لا يؤخذ منها ابن المخاض وانما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة وهو خلاف ظاهر قول المصنف وكذا لو تمحضت ذكورا الخ وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وعبارته بعد نقله كلام شرح المنهج ٢٣٦ بحروفه الموافق لكلام الشارح نصها والظاهر انه لا حاجة الى تقديرها ذكورا ثم

المخاض لئلا يسوي بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت الخمس والعشرون اناثا وقيمة بألف وقيمة بنت المخاض منها مائة وبتقدير كونها ذكورا قيمتها خمسمائة وقيمة ابن مخاض منها خمسون فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب ان يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعة بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خسان وخمس خمس ومقابل الاصح لا يجوز الا الاثني للتمخيص على الاثنا في الحديث نعم لو تعدد الواجب وليس عنده الا اثني فانه لم يتمحض ومع ذلك يجوز اخراجه ذكرا مع الاثني الموجودة وابراده على عبارة المصنف تطرا الى انهم لم يتمحض وأجزأه اخراج ذكرا غير صحيح لان هذه حالة ضرورة تطير ما مر في السليم والمعيب ومحل الخلاف في الابل والبقر أما الغنر فالذهب القطع باجزاء الذكرا (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة في الجديد) لقول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعهم رواه البخاري والعناق هي الصغيرة من الغنم ما لم تجزع وتتصور بأن تموت الامهات وقد تم حولها والنتاج صغارا أو ملك نصابا من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصيلا فصيل فوق المأخوذ من خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا فقس والقديم لا تؤخذ الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة لعموم الاخبار ومحل اجزاء الصغير اذا كان من الجنس فلو كان من غيره نكسة ابعة صغارا واخرج الشاة لم يجز الا ما يجزى في الكارذ كره في الكفاية وتقدم مثله في المريض ولو كان بعضها صغارا وبعضها كبارا واجب اخراج كبيرة بالقسط كما مر في تطاثره وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكف الا اخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والتزول في الابل كما تقدم (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالنتاج شاة كانت أو ناقة أو بقرة ويطلق عليها هذا الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الازهرى والجوهري الى شهرين مهمت بذلك لانها تربي ولدها (و) لا (أكولة) وهي بفتح المهملة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة لئلا كل كما قاله في المحرر (و) لا (حامل) اذ في أخذها أخذ حيوانين بجوان وألحق بها في الكفاية عن الاصحاب

انما بل الشرط انما هو زيادة المخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يجزى في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين نعم يحتاج اليه على الوجه الضعيف المانع من جواز أخذ الذكرا ولهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الخ قال سم على منهج لو تمحضت ابله خناني لم يجز الاخذ منها لاحتمال ذكوره اى المأخوذ وأوثنتها أو عكسه بل تجب اثني بقيمة واحد منها اه عباب (قوله وابراده) الاشارة لقوله نعم لو تعدد الواجب (قوله فالذهب القطع باجزاء الذكرا) اى حيث تمحضت ذكورا وله الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة يبرز كرها

وانما هاسير بخلاف غيرها وأما التفاوت بالنظر لفوات الدر والنسل فلم ينظر واليه لتيسر تفصيل الاثني التي بقيمة الذكرا (قوله والعناق هي الصغيرة) اى التي لم تبلغ سنة (قوله فيؤخذ من ست وثلاثين) اى من الابل وهو تفرع على قوله ويتصور بان تموت الامهات (قوله كما مر في تطاثره) اى في قوله كاربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل حجة دينار ان (قوله بل له تحصيل السن الواجب) ظاهره ولو زادت قيمته على ما عنده وهو ظاهر لا تالم نلزمه بذلك وانما اختاره لنفسه قوله (ربي) وزنها فعلى بضم الاول والقصر وجعها ربان ومكسر هار باب بالكسر اه سم على منهج وقوله شاة كانت أو ناقة أو بقرة زاد ج وان اختلف أهل اللغة في اطلاقها على الثلاثة (قوله والجوهري الى شهرين) اى وقال الجوهري الخ قال ج والذي يظهر ان العبرة بكونها تسمى حديثة عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) اى ولو بغير ما كول اه سم وظاهره وان كان غير المأ كول نجسا كما لو زاخترير على بقرة فحملت منه ويوجه بان في أخذها الاختصاص بما في جوفها

المصريين بوجوب ترك الصلاة (قوله أو نحو من يجوز خفاؤه عليه) أي بان نشأ بادية بعيدة عن العلماء فلا حاجة لقوله بعد أو نشأ بادية بعيدة عن العلماء (قوله رواه الشيخان) لا حاجة اليه مع قوله أو لا خبر الصحيحين (قوله ولا قائل حينئذ

(قوله التي طرقها الفحل) وهو المعتمد ومحلله ان لم تدل قرينة على انها لم تحمل منه (قوله لغلبة حمل البهائم) وبقي ما لو دفع حائلا فتبين حملها هل يثبت له الخيار أم لا فيه نظر والقرب الاول قيس ترددها (قوله غير ما ذكر) أي من الربي والا كونه والحامل (قوله ولقول عمر) فيه اشارة الى ان ما فيه هذه الاوصاف من الكرائم (قوله لما امر كانه الامام) أي من قوله اذني أخذها أخذ حيوانين بحيوان (قوله الا برضا المالك) وينبغي ان محله في الربي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حينئذ (قوله ولو اشترك أهل الزكاة) أي بان كان بينهما مال مملوك لهما سواء كان باشتراك بينهما ٢٣٧ بمقدأولا كأن ورثاه (قوله

وهي) أي ماشيته (قوله ولا أحدهما نصاب فأكثر) كالواشتر كافي عشرين شاة مثلاً ولا أحدهما ما يبلغ به ماله نصاباً فأكثر كان عشرين مثلاً غير العشرة المخلوطة وبذلك صرح ج حيث قال وقد تفيد تثقيلاً على أحدهما وتخفيفاً على الآخر كستين لأحدهما ثلاثاً وكان اشترك في عشرين مناصفة ولا أحدهما ثلاثون انفرد بها فيلزمه أربعة اجاس شاة والاخر خمس شاة اه وسنأتي الاشارة اليه في قول الشارح وعلم بما قررناه اعتبار كون المالكين الخ (قوله وهي الثاني) أي النوع الثاني (قوله وكذا

التي طرقها الفحل لغلبة حمل البهائم من مرة واحدة بخلاف الادميات وانما لم تجز في الاضحية لان مقصودها اللحم ولحمها ردي وهما مطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر لزيادة غناها غالباً والحمل انما يكون عيباً في الادميات (و) لا (خيار) عام بعد خاص ويظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة الاجل نحو نطاح وانه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار التي ذكرناها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما ذابك وكرائم أموالهم ولقول عمر رضي الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الربي ولا الماخض أي الحامل ولا خل الغنم نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها الا الحوامل فلا يطالب بحامل منها لما امر كانه الامام عن صاحب التقریب وارضاء واستحسنه (الابريضا المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة قال تعالى ما على المحسنين من ميل ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شرعية ويبرع عنها بخلطة الاعيان والشيوع وخلطة جوار وقد شرع في الاول فقال (ولو اشترك أهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا واطلاق أهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهذا منال (في ماشية) من جنس بشرى أو أرث أو غيره وهي نصاب أو أقل ولا أحدهما نصاب أو أكثر ودام ذلك (زكيا كرجل) واحداً خلطة الجوار تفيد ذلك كما سيأتي خلطة الاعيان أولى وهذه الشركة قد تفيد تخفيفاً كالاشترار في غنمين على السواء أو تثقيلاً كالاشترار في أربعين أو تخفيفاً على أحدهما وتثقيلاً على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلاثاً والآخر ثلثاً ولا تفيد شيئاً كما تبين على السواء وتأتي هذه الاقسام في خلطة الجوار أيضاً وهي الثاني الذي أشار اليه فقال (وكذا الخلطة المجاورة) لجوار ذلك بالاجماع والخبر أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة فهي المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها وأكثرتم او نهى الساعي

لو خطا مجاورة) وينبغي للمولى ان يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة له من الخلطة وعدها قايماً على ما سيأتي في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظر والقرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بعشرين شاة بمثلها الصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملاً بعقيدته دون الحنفي (قوله نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها) قال العلامة الحلبي لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اه ثم رأيت بهامش صحيح معتمد فائدة معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الخ كان الناس في الحى أو في القرية اذا علموا ان المصدق يقصد هم لياً أخذ صدقاتهم فيكون مثلاً ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد اربعون شاة فيقول بعضهم لبعض تعالوا حتى نختلط بهم فيقولون نحن ثلاث خلطاء لثنا عشر وروم مائة شاة فياً أخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين لانهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فنهوا عن هذا الفعل فهذا معنى لا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة ان تكثر عليهم وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعامل الصدقة قبل له اذا كانوا خلطاء اثنان لهما ثمانون شاة يجب عليهما شاة واحدة

بجواز صلاته) فيه نظر اذا الحنفى يقول بجواز صلاة من مس ذكره أو لمس المرأة أو توضأ ولم ينو أن كان شافعيًا ولم يقلد كما هو ظاهر لموافقة لاعتقاده والمراد بالبعض المذكور الشهاب ج في الامداد (قوله والاوجه الاخذ بالاطلاق) أى فتى كان لا يفرقها عليهما فيقول اذا فرقها عليهما اخذت من كل واحد شاة فامر كل واحد أن يذبح الشيء على حاله ويتقى الله عز وجل اه أقول لكن ماذا ذكره من قوله ٢٣٨ لانهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة الجمع عليه انما يفيد تقليل

الوجوب لا اسقاطه الا ان يقال خشية الوجوب في الجملة لا خصوص الاسقاط (قوله وعلم ما قررناه) أى في قوله من جنس بشر أو أوارث أو غيره وهى نصاب أو أقل (قوله لا غنم مع بقرة) أى بخلاف ضأن مع معز لعدم اختلاف الجنس (قوله وتثبت الخلطة في الحول الثانى وما بعده) أى من أول المحرم (قوله اتحاد المهر بينهما) أى بين المهر والمرعى لا بين المهر والمرعى (قوله رواه الدارقطنى بسند ضعيف) وضعفه لا يمنع من مقصود الشارح لانه لم يردبه الاستدلال على أصل الخلطة بل الدليل على أصلها الاجماع وعلى اعتبار الشروط ما يحقق خفة المؤنة وهى انما تحصل بذلك (قوله ويجوز تعدد الرعاة) قال فى مختار الصحاح وجع الراعى رعاة كقاض وقضاة ورعيان كشاب وشبان اه أى ويجمع أيضا

عنهما خشية سقوطها أو قلتهما والخبر ظاهر فى الجوار ومثلها الشيعى وأولى ويسمى هذا النوع خلطة جوار وخلطة أوصاف ونسبه بقوله أهل الزكاة على انه قيد فى الخليطين فلو كان أحد المالين موقوفاً أو ذمى أو مكاتب أو لبيت المال لم تؤثر الخلطة شيئاً بل يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة ان بلغ نصاباً كاهز كاه المنفرد والافلاز كاه وعلم مما قررناه اعتبار كون المالين من جنس واحد لا غنم مع بقرة وكون مجموع المالين نصاباً ككثر أو أقل ولا حدهما نصاباً فاكثروا فلو ملك كل منهما عشرين من الغنم فخلطت تسعة عشر بمثلها وتر كاشاتين منفردتين فلا خلطة ولا زكاة ودوام الخلطة سنة ان كان المال حولياً فلو ملك كل منهما أربعين شاة فى أول المحرم وخلطتا فى أول صفر فالجديده ان لا خلطة فى الحول الاول بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وتثبت الخلطة فى الحول الثانى وما بعده فان اختل شرط من ذلك لم يؤثر وان لم يكن حولياً اشترط بقاؤها الى زهر الثمار واشتداد الحب فى النبات وانما تجب الزكاة فى شركة المجاورة (بشرط ان لا يتميز) ماشية أحدهما عن ماشية الآخر (فى المشرع) وهو موضع شرب الماشية ولا فى المكان الذى توقف فيه عند ارادة سقيها ولا فى الذى تنحى اليه ليشرب غيرها (و) لا فى (المسرح) وهو الموضع الذى تجتمع فيه ثم تساق الى المرعى ولا فى المرعى وهو الموضع الذى ترعى فيه ويشترط أيضاً اتحاد المرعى بينهما كما فى المجموع (و) لا فى (المراح) وهو بضم الميم مأواه ليل (و) لا فى (موضع الحلب) وهو بفتح اللام يقال اللبن والمصدر وهو المراد هنا وحكى سكونها لانه اذا تميز مال كل منهما بشئ لم يصرد ذلك كمال واحد والغرض من الخلطة صيرورتهما كمال واحد لخفة المؤنة وليس المراد كما قاله فى التمرح الصغير ان لا يكون لهما الا مشرع أو مرعى أو مراح واحد بالذات بل لا بأس بتعدد هاولكن ينبغى ان لا تخص ماشية هذا بمراح ومشرع وماشية الآخر بمراح ومشرع (وكذا) بشرط (اتحاد الراعى والفعل فى الاصح) لخبر والخليطان ما اجتماع الراعى والفعل والراعى رواه الدارقطنى بسند ضعيف ويجوز تعدد الرعاة قطعاً بشرط عدم انفراد كل راع والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل أو الفحول مرسلة فها تزرع على كل من الماشيتين بحيث لا تختص ماشية كل بفعل عن ماشية الآخر وان كانت ملكاً لأحدهما أو معارة له أو لهما الا اذا اختلف النوع كصان ومعر فلا يضر اختلافه جزماً للضرورة ويشترط اتحاد مكان لاتراء كالحلب ولو اترقت ماشيتهما زماناً طويلاً ولو من غير قصد ضرر فان كان يسيراً ولم يعلم به لم يضر فان علم به وأقره أو قصد ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الاذرى وغيره ضرر ومقابل الاصح فى الراعى والفعل ينظر الى ان الافتراق فيما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبلهما وفهم من كلامه انه لا يشترط اتحاد الحالب ولا الاناء الذى يحلب فيه وهو الاصح كما لا يشترط اتحاد آلة الجز ولا خلطة اللبن فى الاصح (لانية الخلطة فى الاصح) اذ مقتضى تأثير الخلطة من

على رعاة كما فى قوله تعالى حتى يصدر الرعاة الآية وصرح به فى الصحاح والقاموس وزاد فى القاموس ورعاة خفة بالفتح قالوا بالضم اسم جمع قوله ولو اترقت ماشيتهما زماناً طويلاً) وهو الزمان الذى لا تصبر فيه الماشية على ترك العلف بلا ضرر بين (قوله وفهم من كلامه انه لا يشترط) أى حيث لم يتعرض له (قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز) وكذا لا يشترط اتحاد الجز اذ قياساً على الخلطة الصوف قياساً على خلطة اللبن وقياساً بشرط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز

فيه خلاف غير واه فلا قتل وان لم يقتل (قوله اخر اجهاعن وقت الضرورة) بمعنى وقت العذر كما علم مما مر في أول كتاب الصلاة (قوله وما قيل من انه لا يقتل بل يعزر) لومساق هذا عقب قول المصنف المار قتل حد الكان انسب وأوضح (قوله والنج) لا وجه للتمثيل به هنا كما لا يخفى (قوله وفي وقت الامر وجهان) أقام فيه المظهر مقام ٢٣٩ المضمور وسكت عن مقابله وهو

وقت القتل لعلمه من كلام المصنف (قوله عند ضيق الوقت عن خطبتين وركعتين) متعلق بيقول وسكت عن وقت الامر بالجمعة فليراجع (قوله وهذا هو معنى كلام الشارح الخ) فيه ان الشارح لم يذكر الخامس (قوله وأجيب بان الحد هنا ليس على معصية الخ) أي فهو ليس حد الا في الصورة حتى يلاقي الاشكال (قوله ومررده) كأن مراده انه مر ما يعلم منه رده وهو (قوله ولا تراجع وان اختلفت قيمتهما) قياس ما يأتي فيمالو كان لاحدهما مائة والاخر خمسون رجوع كل منهما على الاخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بانه في المسئلة الاثنية لما أخذ من عمر وفوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى بينهما رجوع زيد عليه أيضا بخلاف ما هنا فان كلا منهما أخذ منه قدر حصته (قوله وقد يقع التقاص) أي بان كانت قيمتهما مستوية جنسا وقدر اوصفة (قوله

خفة المونة حاصل وان لم تنو والثاني تشتراط لان الخلطة مغيرة لمقدار الزكاة فلا بد من قصده دفع الضرر في الزيادة وضرر الفقراء في نقصان ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخليطين حالة انفراد فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بان ذلك كل واحد منهما أربعين شاة ثم خلطافي اثناء الحول لم تثبت الخلطة في السنة الاولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما كان ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخطا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة واذا طرأ الانفراد على الخلطة فنبلغ ماله نصيبا زكاة ومن لا فلا ولم يبين المصنف حكم التراجع وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وان لم يضطر اليه فاذا أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لانها غير مثلية فلو خلطامائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لا بقيمة نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين فاذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما لو كان زيد ثلاثون وعمر وعشر فاخذ الشاة من عمر ورجع على زيد بثلاثة أرباع قيمتها وأخذها من زيد ورجع على عمر وباربع وان كان زيد مائة وعمر وخمسون فاخذ الساعي الشاتين من عمر ورجع على زيد بثلاثي قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث وان أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلث قيمة شاته وعمر وبثلثي قيمة شاته وان تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم وقد يقع التقاص وان كان زيد أربعين من البقر وعمر ومئاة ثلاثون فاخذ الساعي التبيع والمسننة من عمر ورجع باربعة أسباع قيمتهما أو من زيد رجع بثلاثة أسباع قيمتهما فان أخذ من كل فرضه فلا تراجع فان أخذ التبيع من زيد والمسننة من عمر ورجع على زيد باربعة أسباعها ورجع عليه زيد بثلاثة أسباع التبيع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر اذن الشريك الاخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشي وكلام الامام مصرح به لاذن الشارع فيه ولان المالين بالخلطة صارا كالمال المنفرد وجرى عليه ابن الاستاذ قال لان نفس الخلطة مسلطة على الدفع البرئ الموجب للرجوع وقال الجرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذن شريكه ومنه يؤخذ ان نية أحدهما تغني عن نية الاخر وان قول الرافعي كالامام في كتاب الحج ان من أدى حقا على غيره يحتاج الى النية بغير اذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالتحريم لانه لا فرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي محمد المروزي ان محله اذا أخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالتحريم محمول عليه وعبرة المجموع قال أصحابنا أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضي التراجع بينهما ما وقد يقتضي رجوع أحدهما على صاحبه دون الاخر (والاظهر تأخير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة) باشتراك أو مجاورة كما في الماشية لعدم خبر لا يجمع بين متفرق ولان المقتضى لتأثير الخلطة في الماشية هو خفة المونة وذلك

ومنه يؤخذ ان نية أحدهما أي المخرج عن الزكاة (قوله يحتاج) هو صفة حقا وقوله بغير اذنه صلة أدى (قوله ان محله اذا أخرج من المشترك) معتمد (قوله دون الاخر) أي كان دفع من غير المال المخلوط بغير اذن من شريكه (قوله لعدم خبر الخ) ببعض الهوامش كان الاولى ان يقول مطلق ما تقدم لانه من باب العام اه أقول قد يقال المطلق هو ما دل على مجرد الماشية وليس ذلك مرادها بل المراد النهي عن كل فرد فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز النهي وذلك من قبيل العام لا المطلق

شعبا اذا قتلتم فاحسنوا القتلة وهو تابع في هذه الحالة للشهاب ج لكن ذلك صرح أولا برده حيث قال عقب قول المصنف أو كسلا قتل مانصه ونخصه بالحديد الا في ليس من احسان القتلة في شيء فلم يقل به **كتاب الجنائز** (قوله وعلى ما تقرّر (قوله ولا وقص) بفتح القاف أفصح من اسكانها اه شرح روض (قوله أي الحافظ لهما) أي المالين (قوله من ذكر الاعم بعد الاخص) لم يتقدم في كلامه ٢٤٠ ما يعلم منه وجه العموم نعم في كلام المحلى ما يقتضيه حيث قال الناطور بالمهملة هو حاقط النخل والشجر

(قوله لان المالين يصيران الخ) يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من ان جماعة ودعوا عند شخص دراهم ومضى على ذلك سنة هل يجب عليهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغ نصابا أم لا فيما يظهر فليراجع ثم رأيت في سم على الغاية مانصه فرع عنده ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصابا فجعلها في صندوق واحد جميع الحول فهل يثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لانطباق ضابطها ونية الخلطة لا تشترط ثم حيث ثبتت الخلطة فلا ساعي ان يأخذ الواجب أو بعضه من مال أحدهما دون الآخر واذا رجع المأخوذ منه على غيره رجع بقدر حصته من مجموع المالين مثلا في المثلي وقية

موجودهنا الارتفاق والثاني وهو التقديم لا تؤثر مطلقا لان المواشي فيها أوقاص والخلطة فيها نفع المالك تارة والمستحقين أخرى ولا وقص في غير المواشي وعلى الأول انما تؤثر خلطة الجوارق في الزراعة (بشرط ان لا يتميز الناطور) بالمهملة أشهر من المجبة أي الحافظ لهما (والجرين) بفتح الجيم موضع تجفيف الثمار والبيدر بفتح الموحدة والادال المهملة موضع نصفية الخلطة قاله الجوهري وقال الثعالبي الجرين للزبيب والبيدر للحنطة والمراد بكسر الميم واسكان الراء التمر (و) في التجارة بشرط ان لا يتميز (الداكان) بضم المهملة الحانوت (والخارس) ذكره بعد الناطور من ذكر الاعم بعد الاخص (ومكان الحفظ) تخزانه ولو كان مال كل بناحية منه (ونحوها) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وجد اذ النخل والجمال والكيال والتمهيد والحصاد والملاع وما سقى له ما به فان كان لكل منها نخيل أو زرع مجاور للنخيل الآخر أو زرع أو اكل واحد كس فيه نقد في صندوق واحد وامتعة تجارة في مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشيء مما مر ثبتت الخلطة لان المالين يصيران كذلك كالمال الواحد (ولو وجوب زكاة الماشية) أي الزكاة في النعم كما عرف بما قدمه ولا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى في نحو بل مكر الليل ويصح كونها بمعنى اللام (شرطان) مضافان لما مر من كونها نصابا من النعم ولما سياتى من كمال المالك واسلام المالك وحرية (مضى الحول) سمي به لقوله أي ذهابه ونجى غيره (في ملكه) لانه لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولانه لا يتكامل غاؤه قبل تمام الحول (لكن مانع) بضم النون وكسر التاء على البناء للفعول (من نصاب) قبل انقضاء حوله ولو بلحظة (يزي بحوله) أي النصاب بشرط كونه مما لو كان لمالك النصاب بالسبب الذي ملك به النصاب اذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وان ماتت الامهات لقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه اساعيه اعتمد عليهم بالسحلة ولان الحول انما اعتبر لتكامل النماء الحاصل والنتاج غناء في نفسه فلو كان عنده مائة وعشرون من النعم فولدت واحدة منها سحلة قبل الحول ولو بلحظة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت الامهات وبقي منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقي النتاج نصابا في الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب في الاولى زكي بحول الاصل فان انفصل النتاج بعد الحول أو قبله ولم يتم انفصاله الا بعدد كخمين خرج بعضه في الحول ولم يتم انفصاله الا بعد تمام الحول لم يكن حول النصاب حوله لانقضاء حوله أصله ولان الحول الثاني أولى به واحتراز بقوله نتج عما لو استفاد بشراء أو غيره وسيأتي ومن نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة نتج

في المتقوم اه أي حيث كان الساعي يرى أخذ القيمة (قوله واسلام المالك وحرية) لا ينافي هذا عشرين

ما تقدم من ان شروط زكاة الحيوان أربعة لان كلامنا من الاسلام والحرية وتكامل المالك لا يختص بجنس دون آخر (قوله اعتمد عليهم بالسحلة) أي احسبها وفي الشتر السحلة لولد النعم من الضان والمغرساة وضعه ذكر اكان أو أتى وجمعه سحل بوزن فلس وسحل بالكسر اه رحمه الله (قوله لزمه شاتان) أي كبيرتان (قوله أو ماتت كلها وبقي النتاج) ويخرج من الصغار في هذه الصورة (قوله ولم يتم انفصاله الا بعدد) أفهم انه لو تم انفصاله مع تمام الحول كان حول أصله حوله لكن قال ج خرج بحوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الاول بل الثاني

الخ) قد يقال ان كان هذا راجعا لاول الاقوال المجزوم به فواجه التقييد بالكسروان كان راجعا الى غيره فافقرينة عليه وان كان راجعا الى جميعها لم يصح كاهو واضح والذي يظهر انه حيث قيل ان اسم الميت في النعش صحت النية ان لم يرد بها النعش كما قال وحيث قيل انها اسم للنعش وعليه الميت صحت ان اراد الميت لما هو ٢٤١ معلوم من ان المجاز لا بدله من قصد خاص وانصراف الاطلاق

للحقيقة (قوله وخروج
عن مظلة) الاولى حذفه
ما يأتي في كلامه قريبا
(قوله موسعا) انظر
ما صورة وجوب الخروج
من المظالم موسعا (قوله
كاداء دين) الكاف فيه
تنطرية لا تمثيلية كما لا يخفى
ويجوز جعلها تمثيلية بقصر

(قوله مالو اوصى الموصي
له الخ) كان اوصى زيد
المالك لاربعة من الغنم
بحملها عمرو ثم مات زيد
وقبل عمرو الوصية بالحل ثم
أوصى به قبل انفصاله لوارث
زيد المالك للامهات
بالارث ثم مات عمرو وقبل
وارث زيد الوصية فلا يزكي
النتاج بحول الاصل لانه
ملك النتاج بسبب غير الذي
ملك به الامهات (قوله فعلى
ما صر في تكميل أحد
النوعين) معتمد (قوله ان
يحب) بالضم اه مختار
(قوله الا ما فضل عن ولدها)
أي عما يحصل به لنمو ولدها
ولا يكفي ما يمنع عنه الضرر
فقط (قوله ولا تكبر)
هو بضم الباء أي لا تعظم
جثتها وعظم الجثة

عشرين فحولها من حين تمام النصاب وخرج بقولنا بشرط ان يكون مما لو كالى آخره مالو
أوصى الموصي له بالحل به قبل انفصاله للمالك الامهات ثم مات ثم حصل النتاج لم يترك بحول
الاصل كما نقله في الكفاية عن المتولي وأقره ولو كان النتاج من غير نوع الامهات كان حلت
المعزيضان أو عكسه فعلى ما صر في تكميل أحد النوعين بالاخر لا يقال شرط وجوب الزكاة
السوم في كلامه فكيف وجبت في النتاج لا نأقول اشتراط ذلك خاص بغير النتاج التابع
لامه في الحول ولو سلم عمومها لكان كالكال لانه ناشئ عنه على انه لا يشترط في الكال ان
يكون مباحا على ما يأتي بيانه ولان اللبن الذي يشربه لا يعد مؤنة لانه يأتي من عند الله تعالى
ويستخلف اذا حلب فهو شبيه بالماء فلم تسقط الزكاة ولان اللبن وان عد شربه مؤنة الا انه
قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه في حق السخلة ولا يحل للمالك ان يحلب الا ما فضل
عن ولدها واذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق المالك بدليل انه يحرم على مالك الماء
التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذ لم يكن معه غيره ولو باعه أو وهبه بعد
دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب صرفه للوضوء فكذلك اللبن الشاة يجب صرفه الى
السخلة فلا تسقط الزكاة ولان النتاج لا يمكن حياته الا بالابن فلما اعتبرنا السوم لا لغنياء لانه
لا يتصور بخلاف الكبار فانهم يتعش بغير اللبن ولان ما تشربه السخلة من اللبن يغوب بنوها
وكبرها بخلاف المعالوفة فانها قد لا تسمن ولا تكبر ولان الصحابة أوجبوا الزكاة في السخلة التي
يروح بها الراعي على يديه مع علمهم بانها لا تعيش الا باللبن وذكر في الروضة والمجموع ان فائدة
لضم اغنا تظهر اذا بلغت بالنتاج نصابا آخر بأن ملك مائة شاة فنضبت احدى وعشرين فيجب
شاةان فلو نضبت عشرة فقط لم يقد اه قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تطوره فائدة وان لم يبلغه
نصابا آخر وذلك عند التلف بان ملك اربعين ستة أشهر فولدت عشرين ثم ماتت عشرين قبل
انقضاء الحول وكذلك لو مات في الصورة التي مثلها ثمانون قبل انقضاء الحول فانما وجب شاة
لحول الامهات بسبب ضم السخلة فظهرت فائدة اطلاق الضم وان لم يبلغ النصاب (ولا يضم
المملوك بشرائه وغيره) كارت ووصية وهبة الى ما عنده (في الحول) لانه ليس في معنى النتاج
لقيام الدليل على اشتراط الحول خرج النتاج لما صر في ما سواه على الاصل واحترز بقوله
في الحول عن النصاب فانه يضم اليه على المذهب لانه بالكثرة فبسه بلغ حدا يحتمل المواساة
فلو ملك ثلاثين بقرة غرة المحرم ثم اشترى عشر أو ورثها أو بحو ذلك غرة رجب فعليه عند تمام
الحول الاول في الثلاثين تباع وكل حول بعده ثلاثة ارباع مسنة وعند تمام كل حول
للعشر ربع مسنة (فلو ادعى) المالك (النتاج بعد الحول) أو استفادته بنحو شراء أو ادعى الساعي
خلافه مع احتمال ما يقوله كل منهما (صدق) المالك لانه مؤنن ولا اصل عدم ما ادعاه
الساعي لعدم الوجوب (فان اتهم حلف) ندبا احنباطا للمستحقين لا وجوبا فلونكل ترك ولا
يجوز تخفيف الساعي لانه وكيل ولا المستحقين لعدم تعيينهم والشرط الرابع بقاء المالك في الماشية

نهاية ٢١ في لا يستلزم السمن فهو عطف أعم على أخص (قوله فلو نضبت عشرة) عبارة حج فلو نضبت عشرين
فقط لم يفد كما في الروضة والمجموع اه وهو الصواب الموافق لقوله بعدم ذلك لو مات في الصورة التي مثل الخ فانه يفرض
ان يكون النتاج عشرة فقط اذا مات ثمانون لم يكن الباقي نصابا اذ هو ثلاثون فقط (قوله التي مثل بها) هي قوله فلو نضبت الخ

الذين على المتعدي به والفوائت على ما فات بتقصير (قوله وعلى مقابله يحمل قول آخر الخ) لا حاجة اليه اذ هو مكرر (قوله
(قوله في غير التجارة) اما هي فلا تنصرف لمبادلة فيها أثناء الحول على ما يأتي (قوله استأنف) أي بما بادل فيه دون غيره (قوله
من عدمها هنا) الاشارة لقوله اولها والفرار (قوله فلو عارض غيره الخ) صريح ما ذكر ان الحول انما ينقطع فيما خرج عن
ملكه دون ما بقي فليراجع ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره الخ خلافه فانه ظاهر في استئناف الحول
بالنسبة للكل وان كان الاستبدال ٢٤٢ في بعضه وانه لا فرق بين الماشية وغيرها الا ان يقال المراد استأنف فيما بادل

جميع الحول كما يؤخذ من قوله (ولو زال ملكه في الحول) عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره
(فعدا) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة في غير التجارة (استأنف) الحول لا تقطاع
الاول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بدله من حول الخبر المار وعلم من تعبيره بالفاء الدالة على
التعقيب وقوله بمثله الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالاولى ويكره تنزيها
فعل ذلك فرار من الزكاة بخلافه حاجة أولها والفرار او مطلقا على ما أفهمه كلامهم فلا ينافي
ما قررناه من عدمها هنا فيما لو قصد الفرار مع الحاجة لما مر من كراهة ضريبة صغيرة لحاجة
وزينة لان في الضريبة اتخاذا أقوى المنع بخلاف الفرار فلو عارض غيره بان أخذ منه تسعة
عشر دينار اجتثاها من عشرين دينارا زكي الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها أما المبادلة
الفاسدة فلا تقطع الحول وان اتصلت بالقبض لانها لا تزال الملك وشمل كلامه مالو باع النقد
ببعضه للتجارة كالصيارفة فانهم يستأنفون الحول كلما بادلوا ولهذا قال ابن سريج بشر
الصيارفة بانه لا زكاة عليهم ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو اقاله استأنفه
من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال لتعلق الزكاة بالمال فهو عيب
حادث عند المشتري وتأخير الرد لا يخرجها الا يبطل به الرد قبل التمكن من أدائها فان سارع
لاخراجها أو لم يعلم بالعيب الا بعد اخراجها انظر فان أخرجهما من المال أو من غيره بان باع منه
بقدرها واشترى بثمنه واجبه لم يرد لتفريق الصفقة وله الارش كما جزم به ابن المقرئ تبعا
للجموع وان أخرجهما من غيره رد اذا لشركة حقيقة بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع
النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبائع بأن كان الخيار له أو موقوفا بأن كان لهما ثم فسخ
العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول
وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ولو مات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله
من وقت الموت وذلك المرتدوز كانه وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام تبين ببقاء ملكه
وحوله ووجوب زكاة عليه عند تمام حوله والا فلا (و) لشرط الثاني في كلام المصنف وهو
الشرط الخامس (كونها ساعة) أي راعية لخبر أنس وفي صدقة الغنم في ساعتها الى آخره دل
بفهمه على نفي الزكاة في ماله من الغنم وقيل بها الابل والبقر اختصت الساعة بالزكاة لتوفر

فيه وقد بدل عليه قوله
قبل فصار ما كما جديدا
لان ما لم يستبدل فيه فليس
بملك جديد واجاب عنه
سم على جج بجواب آخر
فقال وبعضهم اجاب بان
محلل انقطاعه بها اذ لم
يقارنها ما يحصل به تمام
النصاب من نوع التملك
(قوله أما المبادلة الفاسدة
الخ) كالمعاطاة (قوله فانهم
يستأنفون) أي بشرط
صحة المبادلة من الحول
والتقايض والمثلة عند
اتحاد الجنس والحول
والتقايض فقط عند اختلافه
(قوله فان حال الحول الخ)
أي حول المشتري (قوله
امتنع) أي على المشتري
(قوله قبل التمكن من أدائها)
أما التأخير بعد التمكن
من الاداء فيبطل الرد لان
امساكه تلك المدة كانه
رضى بالعيب فاشبهه ماله

اشترى شيئا واطلع فيه على عيب ولم يرد برده (قوله وهو الشرط الخامس) أي بواسطة ما أشار اليه قبل مؤنتها
من جعل مضي الحول شرطا او البقاء في ملكه الى تمامه شرطا آخر (قوله دل بفهمه الخ) فان قلت لم خص القياس بالفهم
ولم يعممه فيه وفي المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد
والقصد اخراج المملوكة فيحتاج الى دليل وهو القياس على مملوكة الغنم على ان اراد هذا الحديث انما قصده اخراج المملوكة
من الغنم ومن ثم جعله دليلا على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مما سبق أيضا هذا فان قلت جعل الحديث
دالا بالفهم مشكلا فان شرط العمل بالفهم ان لا يكون القيد مما يغلب وقوعه في المقيد والسوم غالب في غنم العرب قلت
اجاب سم على منسج بان ذلك محله حيث لم يظهر القيد معنى غير كونه مجرد الغالب وهناك يمكن انه ذكر التنبيه على خفة المؤنة
اه وفي كلام بعضهم ان محل ذلك أيضا فيما لم يفد حكما عاما أما هو فيعمل بفهمه وان كان غاليا وفي جواب سؤال وهو ظاهر

ويذكره بعد عافيته) أي مطلق المريض (قوله في حقيقته ومجازه) أي بالنسبة للفظ الميت فاد استعملنا في حقيقته تكون على معنى عند علي أن الشهاب ج ابقاها على حقيقتها حتى لا يبقا ادراك الميت كما وردت به الأحاديث (قوله فحيث قيل) أي

(قوله فلا تجب فيها زكاة) أي لو ادعى المالك أنها علفت القدر الذي يقطع لسوم وانكر الساعي فهل يصدق المالك بلاينة أولا لا مكان إقامة البينة على ما ادعاه قال سم فيه نظروا واستقروا أنه لا بد من بينة كما لو ادعى لو ديع تلف الودعة بسبب ظاهرها (أقول) وقضية قول الشارح فإن اتهم حلف ندبانه يصدق بلاينة وأظهر منه قول المحلى وقال في الروضة أن اليمين مستحبة بلا خلاف في هذا الذي لا يخالفه الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعت المال في أثناء الحول ثم اشتريته واتهمه الساعي في ذلك ويخلفه (قوله بالاضافة لرفق الماشية) ٢٤٣ أي بالنظر (قوله كان بذت

في أرض مملوكة) أي

أو اشتراه ولو بقيمة كثيرة

ومثل ذلك ما يستنبته

الناس كان استأجر أرضا

للزراعة وبذر بها حبا

فبنت فهو من الكلال

المملوك ففي الراعية له

الخلاف المذكور قال

سم ونقل عن الشهاب

الرملي ما يخالفه قال ورده

ولده وذكر أنه بتسليم صحة

نقله عنه لا يعول عليه

الابتقل (قوله أحدهما

كما أفتى به القفال وخزم به

ابن المقرئ أو لهما) أي

أنها ساعة فتجب فيها الزكاة

(قوله ويرجى السبكي أنها

ساعة) نقل سم على ج

عن الشارح اعتماد ما قاله

السبكي (قوله قال الشيخ

مؤنتها بالرعي في كلام مباح (فان علفت معظم الحول) ولو مفرقا (فلا زكاة) فيها إذا الغلبة لها تأثير في الأحكام (والا) بان علفت دون معظم (فالأصح أنها ان علفت قدر تعيش بدونه بلا ضررين وجبت زكاتها) نكسة المؤنثة (والا) أي وان كانت لا تعيش في تلك المدة بدونه أو تعيش لكن بضررين فلا تجب فيها زكاة لظهور المؤنة والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة غالباً والثاني ان علفت قدر يعده مؤنة بالاضافة الى رفق الماشية فلا زكاة وان كان حقير بالاضافة اليه وجبت وفسر الرقيق بدورها ونسائها وصوفها وبرها ولو اسيئت في كلام مملوك كان بنت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي ساعة أو معاوفة وجهان أحدهما كما أفتى به القفال وخزم به ابن المقرئ أو لهما لان قيمة الكلال تافهة غالباً ولا كلفة فيها ورجى السبكي أنها ساعة ان لم يكن للكلال قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعدها مثلها كلفة في مقابلة غنائها والأفعولة والمناسب لما يأتي في المعشرات من ان فيما سقى بماء شتره أو اتهمه نصف العشر كالو سقى بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معاوفة بجامع كثرة المؤنة قال الشيخ وهو الاوجه ولو جزه وأطعمها إياه في المرعى أو البلد معاوفة ولو رعاها ورقات نثره ساعة فلو جمع وقدم لها معاوفة قال ابن العماد ويستثنى من ذلك ما إذا أخذ كلاً الحرم وعلفها به فلا يقطع السوم لان كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع وانما يثبت به نوع اختصاص (ولو سامت) الماشية (بنفسها) أو أسامها غاصب أو مشترشراء فاسد فلا زكاة كما يأتي لعدم أسامة المالك وانما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لان الأصل عدم وجوبه أو اعتاقت الساعة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر من العلف فيهما لم تجب الزكاة في الأصح لعدم لسوم وكالغاصب المشتري شراء فاسداً (أو كانت عوامل) لمالكها أو باجرة (في حرث ونضح) وهو جعل الماء للشرب (ونحوه)

وهو الاوجه) ضعيف (قوله فعاوفة) أي ان كان ما أكله من الحبوب قد راعى فيه بلا ضررين (قوله ويستثنى من ذلك) أي من قوله فلو جمع وقدم لها فعاوفة (قوله ولو سامت بنفسها) ومن ذلك ما جرت به العادة من رعي الدواب في نحر الجزائر فهي ساعة وأما ما يأخذه المتكلم عليها من نحو الملتزم من الدراهم وهو ظلم مجرد لا يمنع من الأسامة ومعلوم أنه لا تجب الزكاة إلا إذا كانت كذلك جميع السنة وبقى مملوكاً كانت ترعى في كلام مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكم ابلاغها إذا رجعت الى بيوت أهلها قدر الزيادة النماء أو دفع ضرر يسير للعظ هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظروا وقد يؤخذ من قول الشارح الآتي ولو كان يسر حها نهاراً يلقى لها شياً من العلف ليلا لم يؤثر فيها ساعة (قوله أو كانت عوامل) أي ولو في محرم أخذ من قوله وفرق بين المستعملة في محرم الخ في تنبيهه وقع السؤال في لدرس عمالو حصل من العوامل نتائج هل تجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال تجب فيه الزكاة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وما مضى من حول الأمهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها (قوله وهو جعل الماء للشرب) لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام المحلى من ان النضح السقي من ماء بئر أو نهر يبيع أو بقره ويسمى ناضحاً

كما قال ابن الرفعة (قوله كانت يس أفضل) لا دخل له في الجمع كما هو ظاهر (قوله وكان معنى لا يقرأ على الميت) أي الذي هو كلام غير ابن الرفعة لكن هذا الغائب يأتي مع قطع النظر عن قوله لأن الميت لا يقرأ عليه (قوله فالواجب حسن الظن بالله) انظره مع (قوله ولا بد أن يستعملها الخ) ولولغيره باجراه أو عارية (قوله إلا ما رخص) أي فيه (قوله إلا أن قصده قطع السوم) وقياسه أنه لو استعملها قدر يسير أو قصده ٦٤٤ قطع الحول سقطت الزكاة (قوله لو كان الاخط للمجهور في تركها) أي الاسامة

(قوله ويبعد تخريبهما) أي فيكون الراجح أنه لا اعتبار باسمتهما (قوله لا يضمن) أي بان لم يكن له امان (قوله ان السوم لا ينقطع) معتمد (قوله ولو ورث ساعة ودامت الخ) وقع السؤال في الدرس عما لو اسامها الوارث على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته وانما في ملك المورث جميع المدة هل تجب عليه الزكاة لكونه اسامها بالفعل مع كونها في ملكه نظمه للاسامة عن غيره لا يمنع من وقوعها أم لا فيه نظر (أقول) والاقرب أني وقد يدل له ما ذكره سم على منهج حيث قال قوله ولم يعلم عبارة البهجة وشرحها للشارح وما علم أي الوارث بموت مورثه أو بانها نصاب أو بكونها ساعة لعدم اسامة المالك لاستحالة القصد اليها مع عدم العلم اه وقد يؤخذ من هذا ان غير الوارث اذا لم يعلم ان ماشيته نصاب لازكاة

يحمل غير الماء ولو محرما (فلازكاة في الاصح) لانها لا تقتضي للنماء بل للاستعمال كتياب البدن ومتاع الدار فقوله في الاصح راجع للجميع كما تقرروا الثاني في الاولى مني على عدم اشتراط قصد السوم لحصول الرفق وفي الثانية مبني على عدم اشتراط النية في العلف وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الرفق باسمتها ولا بد أن يستعملها القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما نقله البندنجي عن الشيخ أبي حامد وفرق بين المستعملة في المحرم وبين الحل المستعمل فيه بان الاصل فيها الحل وفي الذهب والفضة الحرمة الا ما رخص فاد الاستعملة الماشية في المحرم رجعت الى أصلها ولا ينظر الى الفعل الحسيس واذا استعمل الحل في ذلك فقد استعمل في أصله ولا أثر لمجرد نية العلف ولا لعلف يسير كما مر الا ان قصده قطع السوم وكان مما يتناول وعلم مما تقرروا أن الاعتبار اسامة المالك أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بان غصب معلوفة ورد لها عند غيبة المالك للمالك فاسامها صرح به في البصر قال الا ذرعي لو كان الاخط للمجهور في تركها فهو موضع تأمل اه وظاهر عدم الاعتماد بها حينئذ لتعديده بفعلها وهل تعتبر اسامة الصبي والمجنون ماشيتهما أولا اثر لذلك فيه نظرو ويبعد تخريبهما على ان عمدهما عمد أم لا هذا ان كان لهما تميز ويحتمل ان يقال لو اعتلفت من مال حربي لا يضمن ان السوم لا ينقطع كما لو جاءت بلارعي ولا علف ولو ورث ساعة ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم تجب زكاتها ما مر من اشتراط اسامة المالك أو نائبه وهو مفقود هنا كما صرح به في الحاوي الصغير والمتولد بين ساعة ومعلوفة له حكم الام فان كانت ساعة ضم اليها في الحول والا فلا ولو كان يسرحها نهارا ويأتي لها شيئا من العلف ليلا لم يؤثر (واذا وردت) أي الماشية (ماء أخذت زكاتها عنده) لانه أسهل على كل من المالك والساعي وأقرب للضبط من المرعي وفي الحديث تؤخذ زكاة المسلمين على مياهم (والا) أي وان لم ترد الماء بان استغنت عنه بالربيع مثلا (فمنعديوت أهلها) وأقنيتهم تؤخذ زكاتها قال في الروضه ومقتضاه جواز تكليفهم الرد الى الاقضية وبه صرح المحاملي وغيره والوجه فيما لا ترد ماء ولا مستقر لأهلها الدوام انتجاعهم تكليف الساعي النجعة اليهم لان كلفته أهون من تكليفهم ردها الى محل آخر ولو كانت منوحشة يعسر أخذها وامساكها فعلى رب المال تسليم السن الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا وهو محمل قول أبي بكر رضي الله عنه والله لو منعوني عقالا لانه هنا من تمام التسليم (ويصدق المالك في عددها ان كان ثقة) لانه أمين وله مع ذلك ان يعدها وهراده بالمالك المخرج ولو وليا ووكيلا (والا) بان لم يكن ثقة أو قال لا أعرف عددها فتعد (وجوبا كما لا يخفى عند مضيق) لانه أسهل لعددها وأبعد عن

وان اسامها الا أن يفرق فليحررها (أقول) ولعل الفرق أقرب فافهم انما اشترطوا كون المال نصابا الغلط ولم يذكروا اشتراط العلم بخلاف السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد بل اشترطوا قصده وقد حصل فلا أثر لعدم العلم بكونه نصابا (قوله لم يؤثر في وجوب الزكاة) أي حيث كان القدر الذي علفها به تعيش بدونه بلا ضرر بين (قوله أخذت زكاتها) أي ندبا (قوله ولو توقف ذلك على عقاب لزمه أيضا) أي ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بحال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا ان تلفت في يده بلا تقصير

قوله المار في غرضون المتن ندبا وما في حاشية الشيخ لا يخلو عن وقفه ولعل مراد الشارح بحسن الظن الواجب عدم اليأس من رحمة الله اذ اليأس منها من الجائر (قوله والحرام) سكنت عن المندوب وفي الدميري والمندوب حسن الظن عن ظاهره العدالة من المسلمين (قوله لئلا يتغير بنداوتها) لم يبق قدم للضمير مرجع ولعل مرجه سقط من الكسبة وعمارة الروض ولا يجعل على (قوله أعيد له العدد) أي وجوبا (قوله فيعاد أيضا) أي وجوبا (قوله ويسن الساعي) ٢٤٥ ومثله المستحق في ذلك (قوله

الدعاء للمالك) شمل ما لو دفع المالك بوكيله وعليه فاللائق ان يقول بارك الله لموكلك فيما أعطى وجعله له طهورا وبارك له فيما أبقي (قوله ويكره ان يصلي عليه) أي بان يقول اللهم صل عليك (قوله منزل منزلة ما يقع خطابا) أي فلا كراهة فيه على غير الانبياء والملائكة (قوله كافر ادرس) أي وكقراءة شيء من القرآن أو تسبيح أو ذكر أو غيرهما من سائر القرب (قوله ان يقول ربنا تقبل منا الخ) وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره ان يقول ذلك لان تعبته في التحصيل عبادة

باب زكاة النبات

(قوله والزكاة تجب في النوعين) أي في ثمرها على ما يأتي (قوله غير مالوف) أي والمعروف تخصيصه بالزروع ولا يردها على المصنف لانه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزروع وغايتة

الغلط فتم واحدة واحدة ويبدل من المالك والساعي أو نائبهما قضيب يشير ان به الى كل واحدة فلو ادعى رب المال الخطأ أعيد له العدد وكذا لو ظن الساعي خطأ عاده فيعاد أيضا ويسن الساعي عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير وتطيبا لقلبه بان يقول أجرك الله فيما أعطيت وجهه لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ولا تبغين دعاء ويكره ان يصلي عليه في الأصح اذ ذلك خاص بالانبياء والملائكة ما لم يقع ذلك تبعاهم كالآل فلا تكره وهم بنو هاشم والمطلب من المؤمنين كما هم نعم من اختلف في نبوته كلقمان ومريم لا كراهة في افراد الصلاة والسلام عليه لا رتعا عنه عن حال من يقال رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من غير الانبياء والملائكة امامهم فلا كراهة مطلقا لانها حقهما فلهما الانمام بهما على غيرهما لخبرانه صلى الله عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى والسلام كالصلاة فيما ذكر لكن المخاطبة به مستحبة للحياء والاموات من المؤمنين ابتداء وواجبة جوابا كما سيأتي في محله وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطابا ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاختيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان الترضى مختص بالصحاب والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفاة أو نذرا أو نحوها كافر ادرس وتصنيف واقعاء ان يقول ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم

باب زكاة النبات

المراد به هنا الاسم بمعنى النبات لا المصدر وينقسم الى شجر وهو ما له ساق والى شجر وهو ما لا ساق له كالزروع والزكاة تجب في النوعين ولذلك عبر بالنبات لشموله له مالكن المصنف في نكت التنبيه ذكر ان استعمال النبات في الثمار غير مالوف والاصل في الباب قبل الاجماع مع ما يأتي قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض فواجب الاتفاق مما أخرجته الارض وهو الزكاة لانه لا حق فيما أخرجها غيرها (تختص بالقوت) لان الاقنيات من الضروريات التي لا حياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئا لارباب الضرورات خرج به ما يؤكل تدابا أو تنعما أو تادما كالزيتون والزعفران والورس وعسل النحل والقرطم وحب الفجل والسمسم والبطيخ والكمثرى والمان وغيرها كما يأتي بعض ذلك (وهو من الثمار الرطب والعنب) بالاجماع (ومن الحب الحنطة والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرها (والارز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات السبع (والعدس) بفتح الدال ومثله البسلا (وسائر المقتات اختيارا) كالحص والباقلا والذرة والمطحبان وهو الجلبان

انه على تقدير مضاف أي ثمر كل منهما فان كان المراد انه لا يطلق النبات على الشجر وانما يطلق على الزروع اتضح الايراد (قوله وهو) أي القوت (قوله وهو من الثمار) وقدمه لقلة الكلام عليه (قوله والارز بفتح الهمزة الخ) الثانية كذلك الا ان الهمزة مضمومة أيضا الثالثة ضمها وتخفيف الزاي على وزن كسب الاربعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن قفل الخامسة حذف الهمزة وتشديد الزاي السادسة رزأعني بنون بين الراء والزاي السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاي على وزن عضد اه من كذا بهامش دم بخط شيخ الاسلام (قوله وهو الجلبان) بضم الجيم اه شرح روض

الارض لثلاثين بنداوتها (قوله لانه) أى القول المذكور ولك ان تقول من أين ان صورة المسئلة هنا فيما اذا كانت النجاسة
 (قوله فالخصر فيه اضافي) أى بالنسبة لاهل اليمن اه شيخنا الزياى (وله والبعل العشر) بالجر عطف على ما من قوله فيما
 (قوله وانما يكون ذلك في الثمر) مدرج من الراوى تفسير للراد من الحديث (قوله وخرج بالاختيار ما يقتات به) لاولى اسقاطها
 لان الذى يتهدى بالباء على ما يفهم من المختار تقوت (قوله حار الضرورة) قال حج ضبطه جمع بكل ما لا يستنبته الا دميون
 لان من لازم عدم استنباتهم له عدم اقتياتهم به اختيارا أى ولا عكس اذ الحلبه تستنبت اختيارا ولا تقتات كذلك (قوله كعب
 النحاسول) وهو الاشنان اه حج وفيه انهم فسروه فى محل آخر بان الاشنان حلفاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به اللهم
 الا أن يقال انه مشترك (قوله فنبت بارضنا) أى فى محل ليس بماء كالأحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أى والحال ان الغلة
 حصلت من حب مباح أو بذره ٢٤٦ الناظر من غلة الوقف اما لو استأجر شخص الارض وبذر فيها حبا لماله فالزرع

ملك صاحب البذر وعليه
 زكاته وليس من المعين
 الوقف على امام المسجد
 على المتمد فلا تجب عليه
 زكاة قال حج بعد مثل
 ما ذكر وأتى بعضهم بان
 الموقوف المصروف لأقرباء
 الواقف فيما يأتى كالوقف
 على معين وفيه تطريل
 الوجه خلافه أيضا لان
 الواقف لم يقصد هم وانما
 الصرف اليهم حكم الشرع
 ومن ثم لازكاه فيما جعل
 نذرا أو أضحية أو صدقة
 قبل وجوبها ولو نذرا معلقا
 بصفة حصلت قبله كان
 شفى الله مريضى فعلى أن
 أتصدق بثمر نخلى فشفى قبل

والماش وهو نوع منه فوجب الزكاة فى جميع ذلك لورودها فى بعضه فى الاخبار الاتية
 والحاق الباقيها به وثبت أيضا انتفاؤها فى بعض ما لا يصلح للأقتيات فالحقنا الباقي به واما
 قوله صلى الله عليه وسلم لابي موسى الاشعرى ومعاذ لما بعثهما الى اليمن فيمارواه الحياكم
 وصحح اسناده لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب
 فالخصر فيه اضافي لما رواه الحياكم وصحح اسناده من قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت
 السماء والسييل والبعل العشر وفيما سقى بالتضح نصف العشر وانما يكون ذلك فى الثمر
 والحنطة والحبوب فاما القنأ والبطح والمان والقصب فموقوف عنده رسول الله صلى
 الله عليه وسلم والقصب يسكون المعجزة الرطب يسكون الطاء وخرج بالاختيار ما يقتات
 به حال الضرورة من حبوب البوادي كعب النحاسول والحنظل فلازكاه فيها كالأزكاة
 فى الوحشيات من الطياء ونحوها وعبر فى النفيه بدل هذا القيد بما يستنبته الا دميون
 قال فى المجموع قال أصحابنا وقولهم مما ينبته الا دميون ليس المراد به ان تقصد زراعته
 وانما المراد ان يسكن من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند حمل
 الغلة أو وقعت العصابة على السنبال فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة اذا بلغ نصابا
 بلا خلاف اتفق عليه الاصحاب ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السييل حبا تجب
 فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضنا فانه لازكاه فيه كالنخل المباح بالصحراء وكذا الثمار
 البستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين لا تجب
 فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ الخراج الامام على ان يكون بدلا عن

العشر

بدو صلاحه فان بدا قبل الشفاء فان قلنا ان النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب

والاوجب عليه اه وفيه لو وقف على اولاد زيد وجبت فيه الزكاة لانه معين صح وعليه فى الفرق بين هذه الصورة وبين قوله
 السابق لأقرباء الواقف وانه ان صورة أقرباء الواقف انه وقف على غيرهم وقفا منقطع الاخر فانقطع الموقوف عليهم وانتقل
 الحق الى اقرب رحم الواقف ويدل على هذا قوله بان الموقوف المصروف لأقرباء الخ ولم يقل الوقف على أقرباء الواقف وتعليقه
 بقوله لان الواقف لم يقصد هم وانما الصرف الخ واما الوقف على اولاد زيد فانهم عينهم فى وقفه فهم مقصودون بالوقف منه دون
 غيره فاستحقاقهم بتعيين الواقف لهم (قوله فانه لازكاه فيه) ظاهره ان من قصد ملكه ملك جميعه فليست وجه ذلك وهلا جعل
 غنمة أو فيا بل لا ينبغي الا ان يكون غنمة ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء عليه وهو بعيد خصوصا ان نبت فى غير
 أرضه اه سم على حج أقول ينبغى ان يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت فى أرضه بلا قصد فان نبت فى موات
 ملكه من استولى عليه كالخطاب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه لكن تركه خوفا من دخولهم بلادنا فهو فى عوان قصدوه
 فنعه بقتال فهو غنمة لمن منهم (قوله اذ ليس له مالك معين) انه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة وبه صرح سم
 على منهج وعبارته بعد مثل ما ذكر بخلاف المعين كما سبق فى الخلطة اه

لا تمنع وصول الماء الى البشرة (قوله والثاني عن المدرك) لك ان تقول لا يضر خروجه عن المدرك لما خلقنا من تعلقه بالغير (قوله ورد بان المبادعة عن هذا المحل أولى) عبارة شرح الروض والجمهور رأوا ان الاسراع في هذا المحل والبعده عنه أولى (قوله كما يحسنه الشيخ) راجع الى التقييد بالسبابة وكان الاولى ذكره ثم (قوله بفتح الميم أنهم من كسرها وبكسر الخاء) في التحفة (قوله كان كاحده القيمة الخ) أو ظلم لم يجز عنها وان نواها المالك وعلم الامام بذلك ٢٤٧ هـ ج (قوله فيسقط به الفرض)

أى وتقوم نية الامام مقام نية المالك كما امتنع وليس منه ما يأخذه الملتزمون بالبلاد من غلة أو دراهم لانهم ليسوا نائبيين عن الامام في قبض الزكاة ولا يقصدون بالمأخوذ الزكاة بل يجملونه في مقابلة تعيم في البلاد ونحوه في تنبيههم أخذ الزكشي من كلامهم ان أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة انه أنكر افتاء حنفي بعدم وجوب زكاتها لكونها خراجية فان شرط الخراجية ان من عليه الخراج يملكها ملكا تاما وهي ليست كذلك فتجب الزكاة أى حتى على قواعد الحنفية وأجيب بانه بنى ذلك على ما أجمع عليه الحنفية انها قصت عنوة وان عمر وضع على رؤس أهلها الجزية وأرضها الخراج وقد أجمع المسلمون على ان الخراج بعد توطيئه لا يسقط بالاسلام ويأتى

المشركان كأخذه القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب ثمه (وفي القديم تجب في الزيتون) اقول عمر رضى الله عنه في الزيتون العشر وقول الصحابي حجة في القديم فلذلك أوجبه لكن لا ترضيف (و) في (لزعفران و) في (الورس) لا شترا كهما في المذقة ولا ترضيف في الزعفران وألحق به الورس وهو بفتح فسكون نبت أصفر يصبغ به الثياب وهو كثير باليمن (و) في (القرطم) وهو بكسر القاف والطاء وضمة هاء حب العصفرة لان أيا كان يأخذ العشر منه (و) في (العسل) سواء أكان نخله مما لو كأما أخذ من الامكنة المباحة كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الاول لكون القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لخبر انه صلى الله عليه وسلم أخذ منه المشرك قال البخاري والترمذي لا يصح في زكاته شيء (ونصابه) أى القوت الذى تجب فيه الزكاة (خمس أوسق) لخبر ليس بمأدون خمسة أوسق من التمر صدقة وخبر مسلم ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق وقد أمر صلى الله عليه وسلم ان يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زيبيا كما تؤخذ زكاة النخل تمر أو الوسق بالفتح على الافصح وهو مصدر بمعنى الجمع لما جمعه من الصبحان قال تعالى والليل وما وسق أى جمع (وهى) أى الاوسق الخمسة (الف وستائة رطل بغدادية) اذا الوسق ستون صاعا فجمعوع الخمسة ثلثمائة صاع والصاع أربعة امداد فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد والمد رطل وثلاث بالبغدادية وقدرت بالبغدادية لانه الرطل الشرعى قاله المحب الطبري (وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلثان) لان الرطل الدمشقي ستمائة درهم والرطل البغدادى مائة وثلاثون فيما جزم به الراعى فيضرب في ألف وستمائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف يقسم ذلك على ستمائة يخرج بالقسمة ما ذكر (قلت الاصح انها) بالدمشقي (ثلثمائة واثنان وأربعون) رطلا (وستة أسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بلا أسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه ان تضرب ما سقط من كل رطل وهو درهم وثلثة أسباع درهم في ألف وستمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وثمانين درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من مبلغ الضرب الاول فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة ما ذكره المصنف ولم ينعرض في المحرر لضبط الاوسق بالرطل لابل بالدمشقية ولا بالبغدادية بل عبر بقوله وهى باليمن الصغير ثمانمائة من وبالكبير الذى وزنه ستمائة درهم ثلثمائة من وستة وأربعون منا وثلثان فاختصره المصنف بما سبق واستفيد من ذلك ان الرطل الدمشقي مساو للى الكبير والمن الصغير رطلان بالبغدادية والنصاب تحديد كما صححناه للاخبار السابقة وكما في نصاب المواشى وغيرها والعبرة فيه بالكيل على الصحيح كما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم كما

قبيل الامان ما يرد جزمهم بفتحها عنوة وصرح أئمتنا بان لنواحى التى يؤخذ الخراج من أرضها ولا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لان الظاهر انه يحق وبلاك أهلها لها فلم التصرف فيها بالبيع وغيره لان الظاهر في اليد الملك وحينئذ ذالوجه ان الخ ماسنذكره (قوله سواء أكان نخله مما لو كأما) هذا لا يلا في قوله ولعل الاول وعبارة حج والعسل من النخل كذا قيده شارح الخ وهى أوضح من عبارة الشارح (قوله أم أخذ من الامكنة المباحة) انظر وجهه على هذا (قوله وهو مصدر بمعنى الجمع) أى والمراد هنا الموسوق بمعنى المجموع (قوله لانه الرطل الشرعى) أى الذى وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الامر

بفتح أوله وثالثه وكسرهما وضمهما أو بفتح ثم كسر وهي أشهر (قوله وظاهر أذنيه وصمخيه) انظر هذا معطوف على ماذا ومثله في الامداد (قوله فهو شرط لتسريحهما مطلقا) أي سواء في ذلك المشط واسع الاسنان وغيره أي خلافا للامداد من

(قوله والافرطباوعنبا) قضيته امتناع اخراج البسر وعدم اخراجه نعم ان لم يتأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واخراؤه مره سم على ج وتوله نعم ان لم يتأت منه رطب أي غير رديء كما يؤخذ مما يأتي (قوله لان ذلك أكل) قضيته انه لا يقدر فيه الجفاف والظاهر انه غير مراد وان قوله لان ذلك أكل أحواله معاملة لاجزاء المخرج منها ابتلك الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا تعذر الجفاف بالفعل لا يتعذر تقديره لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لا نقول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف ٢٤٨ من غيره لان غاية الامر ان ما لا يتجفف قام به ما منع من التجفيف وهو لا يمنع ان

يجيء منه مثل ما يجيء من غيره بضرر زوال المانع (قوله وهو مأخوذ) ضب بينه وبين قوله في العباب (قوله ويجب استئذان العامل) أي على المالك وهو راجع لما بعد الاثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الاماء أو نائبه ولو فوق مسافة العدو (قوله فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر) أي ولا ضمان سم (قوله نعم ان اندفعت الحاجة يقطع البعض) أي فيما لو احتاج لقطعه لتعوى عطش (قوله والكاف في كلامه استقصائية) أي انها دلت على انه لم يبق سراهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات (قوله فعلم انه لا يجب تصفيته) في فتاوى الشهاب الرملي مانعه مثل الشهاب

في التجربة عن الاحباب وانما قدر بالوزن استظهارا أو اذا وافق الكيل والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين فكيله بالاردب المصري كما قاله القمولى ستة ارادب وربع اردب وهو المعتمد يجعل القدحين صاعا كركاة الفطرو وكفارة اليمين وان قال السبكي انه خمسة ارادب ونصف وثلاث وانه اعتبر القدح المصري بالمدة الذي حرره فوسع مدين وسبعا تقريبا فالصاع قدحان الاسبكي مدو قدر كل خمسة عشر مدا سبعة اقداح وكل خمسة عشر صاعا وربة ونصف وربع فثلاثون صاعا ثلاث وريات ونصف فثلاثمائة صاع خمسة وثلاثون وربة وهي خمسة ارادب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحا وعلى الاول ستمائة (ويعتبر) في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (عمر) بمئنة (أوزيبيان تمر) الرطب (أو تربب) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق فاعتبر في التمر الاوسق (والا) أي وان لم يتم الرطب ولم يتربب العنب (فرطباوعنبا) أي فيوسق رطباوعنبا وتخرج الزكاة منهما في الحال لان ذلك أكل أحواله ما يضم ما لا يتجفف منهما الى ما يتجفف في كمال النصاب لاتحاد الجنس وانما لم يلحق ذلك بالخضراوات لان جنسه مما يحف فالحق نادره بغالبه رمث لا يحف أصلا ما جافه رديء أو احتج لقطعه لاعتش قال ر العباب أنه يحف الا نحو ستة شهر فيما يظهر وهو مأخوذ مما صرح به في الشرح الصغير حيث قال ويشبه ان يلحق به ما اذا كانت مدة جفافه طويلة كسنة لقلته فائده ويجب استئذان العامل في قطعه ثانی الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر وعلى الساعي ان يأذن له خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستصحاب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها (والحب) أي ويعتبر في الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (مصفي من تبنة) لانه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اغتقار قليل فيه لا يؤثر في الكيل (وما دخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العين واللام نوع من الحنطة كما سيأتي والكاف في كلامه استقصائية اذ ليس ثم ما يدخر في قشره من الحبوب غير الشيبين الذين ذكرهم (فشرة أوسق) نصابه اعتبارا بقشره الذي ادخاره فيه أصح له وأبقى بالنصف فعلم انه لا يجب تصفيته من قشره

الرملي عن عليه زكاة أرز شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أيضا حصل منه نصف اصله مثلام وان أخرجه عن الارز الشعير هل يجزى أولا فاجاب بانه لا يجزى ما أخرجه عن واجبه اه أقول هذا قد ينافية قول الشارح فعلم انه لا يجب تصفيته الخ فالقياس الاجزاء ووجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حقهم وانما اسقط عنه تبييضه تخفيفا عليه وليس فيه تقويت على الفقراء بل فيه رفق بهم بحمل المؤنة عنهم وبقى ما لو لم يضربه وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق أولا هل يجب عليه الزكاة فيه أم لا فيه تطروا الا قرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكاف ازالة القشر ليختبر خالصه هل يبلغ نصابا أولا ولا يشكل ذلك بما لو اخطأ اثناء من ذهب ونفضه وجهل الاكثر حيث كلف امتحانه بالسبك أو غيره مما ذكرتم لانه هنالك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في أصل الوجوب

جعل التبدل شرط السن واسمع الاسنان فقط (قوله وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر الخ) أي يقال في توجيه كلام الشارح أيضا (قوله لا يغسل عائشة لانها لا تموت قبله) هذا قد ينحصر بقيض المطالب على انه ليس معناه ما ذكر لان ما ضرك دليل

(قوله والوجه ترجيح لدخول) من كلام الادري (قوله ولا أنزل للقسرة) خلافا لحج (قوله ويخرج من كل بقسطه) مفهومه انه لو أخرج من أحد النوعين عنهما لا يكفي وان كان ما أخرج منه أعلى ٢٤٩ قيمة من الآخر وليس مرادا

لانه لا ضرورة على الفقراء

وليس بدلا عن الواجب لا اتحاد الجنس وقد يؤخذ ذلك من عموم قول متن المنهج ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اه حيث عدل عن التعبير بالماشية الى الانواع الساملة للماشية وغيرها (قوله ولا يؤخذ البعض الخ) أي لا يكاف دفع ذلك بل لا يجوز فيما لو دفع نصف غنر ونصف نجمة من أربعين عشرون منها من الضأن وعشرون من المعز (قوله فلا يضم الى غيره) يؤنبه بيقع كثيرا ان البري يختلط بالشعير والذي يظهر ان الشعير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يمتد به برفلا ويجزى اخراج شعير ولا يدخل في الحساب والالم يكمل أحدهما بالآخر فلا يكمل نصاه أخرج عنه من غير المختلط اه ح (قوله يحمل في العام

وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الخمسة أو سق من دون العشرة اعتبرناه دونها كما بحثه ابن الرفة وهو ظاهر وكلامهم جوافيه على انه لا بد وكلام الشرح الصغير يدل لذلك ونقل الشيخان عن صاحب العدة ان قشرة الباقلا السفلى لا تدخل في الحساب لكن استغربه في المجموع وقال انه خلاف قضية كلام الجمهور والظاهر ان المذهب المنصوص الدخول قال الاذري وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول أو الجزم به وهو قضية كلام ابن كج ان لم يكن المنصوص وهو المعتمد ولا أثر للقشرة الجراء اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب (ولا يكمل) في النصاب (جنس بجنس) اما التمر والزبيب فبالاجماع وأما الحنطة والشعير والعنبر والحصى فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين (ويضم) فيه (النوع الى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرها لا تشاركهما في الاسم وان تباينتا في الجودة والرداءة واختلفت مكانهما (ويخرج من كل) من النوعين أو الانواع (بقسطه) لانتفاء المشقة فيه بخلاف المواشي فان الاصح انه يخرج نوعا منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مر ولا يؤخذ لبعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة (فان سم) لكثرة الانواع وقلة الحاصل من كل نوع (أخرج الوسط) منها دون الاعلى والادنى لرعاية الجانبين فلو تكافوا خرج من كل واحد بالقسط جازبل هو أفضل كما نقله في شرح المذهب (ويضم العنبر الى الحنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن يكثر في الكمام حبتان وثلاث (والسلت) يضم السين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) يضم له لشبهه به في برودة الطبع (وقيل حنطة) فيضم اليها لشبهه بالونا وملاسة والاول قال اكنسب من تركيب الشبهين طبعاً انفراديه وصار اصلا برأسه (ولا يضم غمر عام وزرعه) في اكمال النصاب (الى) غمر وزرع عام (آخر) وان فرض اطلاع غمر العام الثاني قبل جذا الاول بالاجماع ولو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كغمر عامين (ويضم غمر العام) لواحد (مضمه الى بعض وان اختلف ادراكه) لاختلاف أنواعه وبلاده وحرارة وبرودة كنجدة ونهامة فنهامة حارة يسرع ادراكه غمرها ونجد باردة والمراد بالعام ههنا ثناء شهر اعرية قال الشيخ والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك للرد على ابن الرفة لانه نقله عن الاصحاب والعبرة في الضم هما باطلاعهما في عام واحد كما صرح به ابن المقري في شرح ارشاده وهو المعتمد خلافا لما في الحاوي الصغير من اعتبار القطع فيضم طلع نخله الى الآخر ان اطلع الثاني قبل جذا الاول وكذا بعده في عام واحد (وقيل ان اطلع الثاني بعد جذا الاول) بفتح الحيم وكسرهما واهمال الدالين

٣٢ نهاية في مرتين) أي بان ينقص الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما يخرج متتابع بحيث يتأخر برز الثاني عن بروز الاول بنحو يومين أو ثلاث ثم يتلاحق به في الكبر فكله حمل واحد (قوله كغمر عامين) أي وان كان اطلاعهما في عام واحد (قوله وان اختلف ادراكه) وعليه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا جازله التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع ان كان الاول باقيا أو تالفان سبق له بيع تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا ورد بدله ان كان تالفان رأيت في كلام سم على ح ما يصرح بذلك فليراجع (قوله والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح) لبيان العادة بان ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحه ومنتهى ادراكها ذاك اه ح

الجواب وليس الجواب قوله ففسلتك الخ كما هو ظاهر (قوله ولا أثر لا نقضاء عمدتها) لو أخره عن العلة بعده كان أولى (قوله) ويعلم مما يأتي أن الكافر لا يغسل مسلماً) أي أن كان هناك غيره أخذ بما يأتي قريبي في قوله ولو حضر الميت الذكركافر ومسلمه غسله ثم لك أن تقول أن كان ٢٥٠ مراد الشارح بما يأتي ماسياً في قوله وشرط التقديم الاتحاف في الاسلام

والكفر فعلم هذا منه ممنوع لان الكلام فيه في التقديم وعدمه فلا يعلم منه حكم الجواز وان كان مراده غير هذا في أي محل (قوله على) (قوله وقوع حصايم ما في سنة) والفرق بين هذا وبين النخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاع ان نحو النخل بمجرد الاطلاع صلح لا انتفاع به اثرأوانه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وانما المقصود منه للآدميين الحب خاصة فاعتبر حصاده (قوله يضم الى الاصل) ظاهره وان طالت المدة ولا يقع حصاده في عام ويكر توجهه بأنه لما كان مستخلف من الاصل زل منزله أصلاً (قوله وهو ما يديره الماء بنفسه) حيث كان الماء يديرها بنفسه فلا وجب في سقيها العشر بخلاف المونة راجعه (قوله أو كان عترياً) العتري بفتح الداء وقد تسكن اه شرح روض قال الجوهرى هو الذي لا يسقيه الا المطر وأوصفه الأزهرى فقال هو ان يحفر حفرة يجري فيها الماء من السيل الى أصول الشجر وتسمى

وايجاههما أي قطعه (لم يضم) لانه يشبهه غرامين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جزماً (وزرعاً العام يضم) وان اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الذرة فانها تزرع في الربيع والخريف والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصايم ما في سنة) واحداً بيا يكون بين حصده الاول والثاني أقل من اثني عشر شهراً عربية وان لم يقع الزرعان في سنة اذا الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرع في السنة لان الزراعة هي الاصل وداخله أيضاً تحت القدرة وجملة ما فيها عشر ذاقوال أصحها ما ذكره المصنف وتقله عن الأكثرين وهو المتمدون قال الاسنوي انه نقل باطل بطول القول بتفصيله والحاصل اني لم أر من صححه فضلاً عن عزوه الى الأكثرين بل رجح كثيرون اعتبار وقوع الزرع في عام منهم البندنجي وابن الصباغ وذكر نحوه ابن النقيب قال الشيخ في شرح منوعه ويحسب بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ أي لان مثبت مقدم على الثاني والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما أفاده الكمال بن أبي شريف وقال ان تعليلهم يرشد اليه ولو وقع الزرعان معاً وعلى التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والاخر قبل لم يشتد حجه فالاصح القطع فيه بالضم ولو اختلف المالك والسائي في انه زرع عام أو عامين صدق المالك في دعواه كونه في عامين فانتم حقه ندباً لان ما دامه غير مخالف للظاهر والمستخلف من أصل كذرة سنبلت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل كما علم مما مر بخلاف نظيره من الكرم والنخل لانهم ايراد ان للتأييد فعمل كل حل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانياً بالاول كزرع تجل ادراك بعضه (وواجب ما شرب بالمطر) أو ماء انصب اليه من غير اوعى أو ساقية حفرت من النهر وان احتاجت لمونة (أو عروقه لقربه من الماء) وهو البعل (من غرور زرع العشرو) واجب (ماسق) منهما (بنضح) من نحو نهر بحيوان ويسمى الذي كثر ناضحاً ولا تسمى ناضحة ويسمى هذا الحيوان أيضاً سانية بسين مهملة وفون ومثناة من تحت (أو دولاب) يضم أوله وفتح ه وهو ما يديره الحيوان أو الدابة وهي المنجوز وهو ما يديره الحيوان وقيل البكرة أو ناعورة وهو ما يديره الماء بنفسه (أو عا اشتراه) أو وهب له اعظم المنة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أي العشر وذلك لخبر البخاري فيما سقت السماء والعيون أو كان عترياً العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر فعمل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقي باحد الماءين ثم حصل السقي بالآخر وهو الاصح وخبر مسلم فيما سقت الانهار والغنم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وفي رواية لابي داود في البعل العشر والمعنى في ذلك كثرة المونة وخفتها كما في الساعة والملاونة بالنظر للوجوب وعدمه ولا فرق في وجوب العشر أو نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرها العموم الاخبار وخبر لا يجمع عشر وخراج في أرض مسلم ضيف وتكون الارض خراجية اذا فتحها الامام عنوة ثم تعوضها من الغنم ووقفها علينا وضرب عليها خراجاً أو فصحها صلحاً على ان تكون لنا

تلك الحفيرة عاثر الان المار عليها بعتريها (قوله ولا فرق في وجوب العشر أو نصفه الخ) ولا يؤديهما ويسكنها من حياها لا بعد اخراج كافة الكل وفي المجموع ولو أجاز الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر أرض أخذ أجره من حيا قبل ادائه كانه فان فعل لم يملك فدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يبداء أو نفعه كالمواشيتى كويالم يخرج زكاته اه ج

يدها استجبابا) ظاهره ولو في العورة وهو ما نقله عنه الشهاب سم في حواشي التحفة (قوله فتدقيل ذلك في إلف واجب) أي
لأنه مفروض في السواتين كما مر (قوله ولو حضر الميت الذكركافر ومسلمة غسله) أي وجوباً أخذاً من قاعدة ما جاز به
امتناع بصدق لو وجوب وبناء على أنه مخاطب بنوع الشريعة فلا راجح (قوله وينتق بينه وبين الاجنبي أي الواضح) قوله

(قوله والاراضي التي يؤخذ منها) أي الخراج (قوله لان الظاهر في اليد المالك) قال حج وحينئذ فالوجه ان أرض مصر من
ذلك لأنه لما كثر الخلاف في فتحه فهو عنوة أو صلح في جميعه أو بعضها كما يأتي بسطه فيمحل الامان صارت مشكوكاً في حل
أخذها منها وقد تقرر ان ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الأخذ المذكور في تنبيهه في آخر قدم مخالف لشافعي أو بآءه مثلاً
مالا يمتد تعلق الزكاة به على خلاف عقيدة الشافعي فهل له أخذه اعتباراً ٢٥١ باعتقاد المخالف كما اعتبروه في

الحكم باستعمال ماء وضوئه
الحالي عن النية وفرقوا
بينه وبين ما مر في اعتبار
اعتقاد المقتدي بان سبب
هذا رابطة الاقتداء ولا
رابطة ثم - في يعتبر لاجلها
اعتقاد الشافعي وهذا
بعينه موجودها وأيضاً
مرانه يحرم على شافعي
أب الشطر فج مع حنفي
لان فيه اعانة على معصية
بالنسبة لاعتقاد الحنفي
اذ لا يتم اللعب المحرم عنده
الا بمساعدة الشافعي له
ويأتي ان الشافعي لا ينكر
على مخالف فعل ما يحل
عنده ويحرم عند الشافعي
لانهم من اجتهدوا وقلد
من يصح تقليده على فعله
انفاقاً ولا اعتباراً به فائدة
نفسه ويوجب عن الاول
بان اعتبار الاستعمال
المؤدى للترك احتياطاً

ويسكنها الكفار بخراج معلوم فتواجبه لا يسقط باسلامهم فان سكنوها به ولم تسترط هي لنا
كان جزية تسقط باسلامهم والاراضي التي يؤخذ منها ولا يعرف أصله يحكم بجواز أخذه لان
الظاهر انه يحق ويحكم بملك أهلها لها عليهم التصرف فيها لان الظاهر في اليد المالك ولا يجب
في المشرقات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها مما مر لانها انما تنكسر في الاموال النامية
وهذه منقطعة النماء معرضة للفساد قال الاسنوي والاصوب قراءة ما في قوله بما اشتراه
مقصورة على انها موصولة لا ممدودة اسماء للماء المعروف فانها على التقدير الاول نعم الثلج والبرد
والماء النجس بخلاف الممدود اهـ ويجب ان البرد والثلج قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء لا يمكن
السقي به - ما والماء النجس لا يصح بيعه فلم يشمله كلامه (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة
في نحو نهر (كما طر على الصحيح) ففي المسقى بماء يجري فيها منه العشر ولا عبرة بمؤنة تصرف
عليها لانها العمارة الضيقة لا لنفس الزرع فاذا تم بات وصل الماء بنفسه بخلاف النضح ونحوه
فان المؤنة للزرع نفسه والثاني يجب فيها نصف العشر لكثرة المؤنة فيها والاول يمنع ذلك
(و) واجب (ما سقى بهما) أي بالنوعين كطرو نضح (سواء) أو جهل حاله كما يأتي (ثلاثة ارباعه)
أي العشر رعاية للجانبين (فان غلب أحداهم - ففي قول يعتبر هو) فان غلب المطر فالعشر
أو النضح فنصفه ترجيحاً للجانب الغلبة (والاظهر يقسط) لانه القياس فان كان ثلثاه بماء
السماء وثلثه بالدولاب وجب خمسة امداس العشر ثلثا العشر لثلاثين وثلث نصف العشر
للثالث وفي عكسه ثلثا العشر وانما يقسط الواجب (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغناؤه)
لا باكثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من وقت الزرع الى وقت الادراك ثمانية
أشهر واحتاج في أربعة منها الى سقية فسقى بالمطر وفي الأربعة الأخرى الى سقيتين
فسقى بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجه لنا المقدارين من نضح كل منهما ما باعتبار
المرء أخذ بالاسم سواء أو احتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين الى
ثلاث سقيات فسقى بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالك
والساعي في انه سقى به - ذا صدق المالك اذا اصل عدم وجوب الزيادة عليه فان انهم

مع انه لا محاولة من الامانة بوجه لا يقام به لفعل المؤدى للوقوع في ورطة تحريم امامنا لنحو كل ما تعلق به الزكاة قبل
اخراجها وعن الثاني والثالث باننا وان لم نمانع من مخالف لكن يلزمنا الانكار عليه في فعله ما يرى هو تحريمه فخرمة اعانته
له بالاول وهذا هو الذي يتجه ترجيحه خلافاً لمن مال الى الاول وعبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من
تصرف فاسداً اختلفت المذاهب فيه فإراد قضاء دين به لمن يفسده فيه خلاف والاصح ان من يصحبه ان كان قوله مما ينقض
لم يحل له وكذا ان لم ينقض وقلنا المصيب واحد أي وهو الاصح ما لم يتصل به حكم لانه فيما باطن الامر فيه كظاهاه ينفذ ظاهراً
وباطناً كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه اهـ (قوله باعتبار عيش الزرع) عبارة حج بعد قول المصنف الا في وقيل بعدد
السقيات أي النافعة بقول الخبراء اهـ وينبغي الاكتفاء في ذلك باخبار واحد أخذ من الاكتفاء منهم به في الخارص الا في فراجع

وانما جعل الولا في الذكور وسطا أي بين عصبات النسب وذى الرحم (قوله وعلم من ذلك تقديم الاجنبيات على الزوج)
 (قوله فيؤخذ اليقين الى ان يعلم الحال) قال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذ وما حكم تصرف المالك في المال
 المشكوك في قدر الواجب منه اه والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف
 المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه اه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب (قوله واشتداد الحب الخ) أي وحيث اشتد
 الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الا كل والتصرف وحيث فينبغي اجتناب القربى ونحوه من القول حيث علم وجوب
 الزكاة في ذلك الزرع اه عميرة (قوله بل يكفي في البعض) قياس ما يأتي ثم انه لا بد في الحاق ما لم يبد صلاحه بما بدا صلاحه اه
 لا بد من اتحاد الجنس والبستان والجل ٢٥٢ وعليه فلو بدا صلاح ثمر أحد بستانين والاخر لم يبد صلاحه جازله التصرف

في الثاني اعدم تعلق الزكاة به
 (قوله وان جففه ولم ينقص)
 أي بل ولوزاد (قوله وهو
 المعتمد) وهذا بخلاف ما لو
 أخرج حباتي تبنة أو ذهبا
 من المعدن في ترابه فصفاه
 الاخذ فبلغ الحاصل منه
 قدر الزكاة والفرق ان
 الواجب هنا ليس كامنا
 في ضمن المخرج من الرطب
 ونحوه بخلافه في الحب
 المدكور والمعدن فان
 الواجب بعينه موجود
 فيما أخرجه غايته انه
 اختلط بالتراب أو التبن
 فمع المختلط من معرفة
 مقداره فاذا صفي وتبين
 انه قدر الواجب اجزأ زال
 الإيهام ثم رأيت في حج
 فيما يأتي في المعدن ما هو
 صريح في الفرق المذكور

الساعي حلقه ندبا ولو كان له زرع أو ثمر مسقي بطر أو خر مسقي بنضح ولم يبلغ واحد منهم ما نصابا
 ضم أحدهما الى الآخر لتتام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه
 في الثاني ولو علم ان أحدهما أكثر وجهلنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف
 العشر فيؤخذ اليقين الى ان يعلم الحال قاله الماوردي وهو ظاهر (وقيل بعدد السقيات)
 المفيدة دون ما لا يفيد لان المؤنة تكثر بكثرة السقيات (وتجب) الزكاة فيما ذكر (يبدو صلاح
 الثمر) لانه حينئذ ثمره كاملة وقبل بلوغ حمره (و) يبدو (اشتداد الحب) لانه حينئذ طعام
 وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بدو صلاح الجميع واشتداده بل يكفي
 في البعض كما به لم يمان بدو صلاح الثمر من باب الاصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة
 بما ذكر وجوب أخرجهما في الحال بل انما قد سبب وجوبه ولو أخرج في الحلال الرطب
 والعنب مما يتمر ويترب غدير ردي لم يجزه ولو أخذ هذه الساعي لم يقع الموقع وان جففه ولم
 ينقص لفساد انقبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان تقل عن
 العراقيين خلافه ويرده حتما ان كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب
 وصح في المجموع واقتضاء كلام الروضة في موضعه ضمانه بالقيمة قاله الاسنوي وهو الاصح
 المفتي به ونص عليه الشافعي والاكثرون وجزم به ابن المقرئ هنا والقائل بالاول حمل النص
 على فقد المثل وانتصر الناشري للثاني متمسلا عن والده بانه انما وجبت القيمة هنا لثلايفوت
 على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الثمرة على رؤس الشجر الى وقت الحصاد وفي الغصب
 انما غصب ما على الارض واتلفه فلو تلفه على رؤس الشجر تضمن ضمانه بالقيمة واستشهد
 لكلام والده بما لو تلف رجل على آخر زرعاً أول خروجه من الارض في الحال الذي لا قيمة له
 قال اسمعيل الحضرمي فيه لعل الجواب ان كان في أرض منصوبة ولا شيء عليه أو في مملوكة
 أو مستأجرة وجبت قيمته عنده من يبقية كذا ذكرنا ذلك في اتلاف أحد خفيين يساويان

وعبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه نصابا نصها وعلى عدم الاجزاء لو خالص المغشوش في يد الساعي عشرة
 أو المستحق اجزأ كافي تراب المعدن بخلاف سحابة كبرت في يده لانهم لم تكن بصفه الاجزاء يوم الاخذ والتراب والمغشوش هنا
 بصفته لكنه مختلط بغيره اه (قوله ويرده حتما) وهل يحتاج في الرد الى نية أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني لانه ان كان باقيا وورده
 فقد رد للمالك ما لم يزل ملكه عنه وان كان تالفا فهو دين في ذمته والبراءة في اداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته
 (قوله ان كان تالفا) معتمد (قوله والقائل بالاول) هو قوله ويرده حتما ان كان باقيا (قوله وفي الغصب انما غصب الخ) أي انما
 هو مفروض فيما لو غصب الخ (قوله أو مستأجرة وجبت قيمته) معتمد (قوله كما ذكرنا ذلك في اتلاف الخ) قد يفرق بينهما بانه
 ثم استولى على الخفين فدخل كل منهما في ضمانه بخلاف المتلف هنا فان الحاصل منه مجرد مباشرة الاتلاف وهي انما تقتضي
 ضمان ما تلفه كما لو تلف ولد ابيه قيمته تامة حين الاتلاف فانه انما يضمن قيمته في ذلك الوقت لا قيمته كغيره بتقدير بقائه هذا
 وكان الاولى للشارح التطهير بما لو تلف أحد الخفين في يده مالكة ومع ذلك يرد عليه ان المتلف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا

أى من جريان الخلاف في تقديم رجال القرابة عليه مع انهم مؤثرون عنهم اتفاقا (قوله وقضية كلامهم عدم حلق رأسه الخ) قضية تعليله بقوله لباقي يوم القيامة محرمة الحلق وقضية تعليله ثانيا بقوله لا تقطاع تكليفه فلا يطلب الخ ان الممنوع انما هو طلب الحلق لا اصله فليراجع ثم لا يخفى ما في عبارته هذه من الخرازة ^{في فصل في تكفين الميت الخ} (قوله فيجب

(قوله لا من مال الزكاة) أى فلو حالف وأخرجها من مال الزكاة وتعد ذراعا من آخذها من قدر ما فونه ويرجع في مقداره لغلبة ظنه وسنذكر نظيره عن الدميري فيما لو فقد المختلط من الذهب والفضة من انه يعمل بما غلب على ظنه قال وبعضه التخمين في مسئلة المذى والودى (قوله ولو اشترى نخيلا الخ) ويأتى رد ٢٥٣ قول الامام والغزالي المنع الكلى

من التصرف خلاف
الاجماع وضعف ترك شيء
من الرطب للمالك وأحاديث
الباكونة وأمر الشافعي
بشراء الفول الرطب
محمولان على ما لا زكاة فيه
اذ الوقائع العملية تسقط
بالاجماع وكما لو لم ينظر
السبخان وغيرهما في منع
بيع هذا في قشره الى
الاعتراض عليه بأنه خلاف
الاجماع الفعلي وكلام
الاكثرين وعليه الاثمة
الثلاثة كذلك لا ينظر فيما
نحن فيه الى خلاف ما صرح
به كلامهم وان اعتراض
بعض ذلك اذا المذهب
نقل فاذا زادت المشقة في
التزامه هذا فلا عيب على
المختص بتقليد مذهب
آخر كذهب أحمد فانه يميز
التصرف قبل الخرص
والتضمين وان يأكل هو

عشرة غصص ما فعدت قيمة الباقي درهمين فيضمن ثمانية على المذهب ومحل ما تقر في غير الارز
والعلس أما ما فيه يؤخذوا جميعا في قشرها كما مروثونة الجفاف والتصفية والجداد والدياس
والحل وغيرهما مما يحتاج الى مؤنة على المالك لا من مال الزكاة ولو اشترى نخيلا وعثر بها بشرط
الخيار فبدا الصلاح في مدته فلزكاة على من له المالك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري
ان كان له ثم ان لم يبق المالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة رجع عليه من انتقلت اليه
وان كان الخيار له او قفت الزكاة فنثبت المالك له وجبت عليه وان اشترى النخيل بثمنها
أو عثرها بقط مكاتب أو كافر فبدا الصلاح لم تجب زكاتها على أحد اما المشتري فله عدم أهليته
لوجوبها وأما البائع فلا استفاء كونها في ملكه حال الوجوب أو اشتراها مسلم فبدا الصلاح في
ملكه ثم وجد بها عيبا لم يرددها على البائع فله التعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو أخرج
الزكاة من الثمرة لم يردوله الارش أو من غيرها فله رد ما لو ردها عليه برضاه كان جائزا لاسقاط
البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا لصاح حرم القطع لتعلق حق
المستحقين بها فان لم يرض البائع بالبقاء فله الفسخ لتضرره بمص الثمرة وطوية الشجرة ولو
رضى به وأبى المشتري الا القطع امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه
وللبائع الرجوع في الرضا بالبقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري
لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدا
الصلاح قبل القبض كان عيبا حاديا يبيد البائع فينبغي كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري
وما قاله من ان محل ذلك اذا كان البدو بعد الزوم والافهذه ثمرة استحق ابقاؤها في زمن
الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان ينفسخ العقد ان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق
العقد مردود والارجح عدم انفساخ العقد بذكر والفرق بينهما ان الشرط في المقيس
عليه لما أوجده العاقدان في حرم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر
في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافقها شرعا
وبطلان بيع العين مع استثناء منافقها شرطا (ويسن خرس) أى خرر (التمر) بالثلاثة

وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوانه اه ج بحروفه (قوله ثم لم يبق المالك له) أى لمن له المالك مدة الخيار
(قوله رجع عليه من انتقلت اليه) قضيته ان للمشتري الرد فورا اذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة وبشكل
عليه ما يأتي فيما لو اطاع في المبيع على عيب وقد وجبت الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الرد ثم قهرا وقد يقال ما هنا موصوف
بما اذا قبلها البائع وهو الاطهر وقد يقال بوجوبه مطلقا ويفرق بان البائع بشرطه الخيار مع غلبة بدو الصلاح موطن نفسه
على قبوله اذا أخذت الزكاة منه (قوله فان لم يرض البائع بالبقاء فله) أى البائع به ثم اذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وان
أدى ذلك الى قطع ثمرة المستحقين أولا فيه نظروا الاقرب الثاني لتعلق حق المستحقين به او عليه فله الفسخ رد الثمن على
المشتري (قوله في المقيس عليه) هو قوله كالمشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله والافهذه ثمرة استحق الخ (قوله
وبسن خرس التمر) أى الذي تجب الزكاة فيه اه محلي

في المرأة ما يستبرئ منها الا وجهها وكفها) الى آخر السوادة تفريع على الثاني (قوله أي النوب الواحد) أي بان أوصى بدقته
عربا بقريته ما بعده (قوله فقال بعض الورثة يكفن بشوب سائر الخ) لا حاجة اليه مع الذي بعده (قوله وذكر بعضهم احتمالا
(قوله وشمل كلامه ثمار البصرة ٢٥٤) معتمد أي نخلا أو كرمًا (قوله وخرج بيدو الصلاح ما قبله) ومنه البع الذي اعتيد

ببعه قيل تلونه (قوله نعم
ان بد اصلاح نوع الخ)
لو بد اصلاح حبة من نوع
فهل يجوز خرصه وهل يجري
فيه الوجهان اه سم
على بهجة (أقول) القياس
جواز انظر ص أخذنا
قالوه فيما لو بد اصلاح
حبة في بستان حيث يجوز
بيع السكل بالشرط قطع
(قوله لكن الاقيس على
ما قاله ابن قاضي شعبة
الجواز) معتمد اه سم
ويوجه بان ما لم يبد اصلاحه
تابع في البيع لما بد اصلاحه
ان اتحاد بستان وجنس
وجل وعقد وان اختلفت
الانواع (قوله الجواز) أي
في الجميع (قوله ولانه
لا يؤكل غالبا) هذا دون
ما قبله يشمل الشعير اه سم
على بهجة والحكم اذا كان
ملا بعلمين يبقى ما بقيت
احداها فلا يجوز خرصه
(قوله ان يطوف الحارص)
أي وجوبا (قوله نخذوا
ودعوا الثلث) أي بان
تميزوه عن باقي الثمر
وتضمنوه للمالك (قوله وانه
يكفي خاخص واحد) أي
ولا يجوز للمالك بعته الا بعد

(اذا بد اصلاحه على مالكه) لانه عليه الصلاة والسلام كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر
خارصا وحكمته الرفق بالمالك والمستحق وشمل كلامه ثمار البصرة فهي كغيرها وان
استثنى ما الماوردى فقال يحرم خرصها بالا جماع لكثرتهم او كثرة المؤنة في خرصها ولا با حبة
أهلها الا كل منها للمعتاز وتبعه عليه الرواية قالوا وهذا في النخل اما الكرم فهم فيه كغيرهم
قال السبكي وعلى هذا فينبغي اذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه
حكمهم ولهذا قال الاذري لم أر هذا الغدير الماوردى وقضية كلام شيخه الصمري والاصحاب
قاطبة عدم الفرق وخرج بيدو الصلاح ما قبله فلا يتأتى فيه اذلاحق للمستحقين ولا ينضبط
المقدار لكثرة المعاهات قبل بدوه نعم ان بد اصلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل
وحهان في البحر والوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة
الجواز وخرج بالتمر الحطب فلا خرص فيه لاستنار حبه ولانه لا يؤكل غالبا بطبا بخلاف الثمرة
وكيفية الحرص ان يطوف الحارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو ثمر كل النوع وطبا ثم يابسها
ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما (والمشهور ادخال جميعه في الحرص)
أي جميع الثمر والعنب فيه ولا يترك للمالك شيئا وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم
نخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع حمله الشافعي رضى الله عنه وتبعه الأئمة
على تركهم له ذلك من الزكاة لفرقه بنفسه على فقراء أقاربه وجيرانه اطعمهم في ذلك منه
لا على ترك بعض الاشجار من غير خرص جمعائيه وبين الادلة الطالبة لاجراء زكاة التمر
والزبيب اذ في قوله نخذوا ودعوا الإشارة لذلك أي اذا خرصتم الكل نخذوا بحساب الحرص
واتركوا له شيئا مما خرص فجعل الترك بعد الحرص المقتضى للإيجاب فيكون المتروك له
قدرا يستحقه الفقراء ليعرفه هو والثاني انه يترك للمالك ثمر نخلة أو نخلات يأكله أهله ثم سكا
بطاهر الخبر المذكور (و) المشهور (انه يكفي خاخص) واحدا لان الحرص نشأ عن اجتهاد
فكان كالحاكم وما روى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن رواحة واحدا يجوز
ان يكون معيناً أو كاتباً ولو اختلف خاخصان وقف الامر الى تبين المقدار منهما ما أو من غيرها
والثاني بشرط اثنان كالتقويم والشهادة وقطع بعضهم بالاول (وشرطه) أي الخاخص
(العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وان يكون عالما بالحرص لانه اجتهاد والجاهل بشئ غير أهل
للاجتهاد فيه (وكذا) شرطه (الخربة ولد كورة في الاصح) اذا خرص ولاية والرفيق والمرأة
ليس من أهلها والثاني لا يشترطان كافي الكمال والوزان وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ
والعقل ولا بد ان يكون ناطقا بصيرا اذا خرص اخبار وولاية وانتفاء وصف مما ذكر
يمنع قبول الخبر أو الولاية (فاذا خرص فالأظهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر) بالثلاثة
(و) يصير في ذمة المالك الثمر والزبيب لخرجهما بعد جفافه ان لم يتألف قبل التمكن
بالتقريط لان الحرص يبيح له التصرف في الجميع كما سيأتي وذلك دال على انقطاع حقهم

ثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلف خاخصان الخ) بقي ما واختلف أكثر من اثنين
وقياس ما في الميساء ان يقدم الأكثر عددا (قوله اذا خرص اخبار وولاية) الاولى ان يقول وشهادة فان الاعنى من أهل
الولاية في الجلة وليس من أهل الشهادة الا ان يقال مراد الولاية الكاملة الشاملة لولاية القضاء ونحوه

تقديم الام على الاب) المراد به هذا البعض هو الاذرى فان ما يأتى الى قول الشارح اه كلامه ذكره بعد نقله كلام البند نجى
متعة الله فقوله ولم يذ كرأى البند نجى فيما مر عنه وعبارته بعد كلام البند نجى قلت ويحتمل أن يقال تقدم الام على الاب
(قوله التصريح من الخارص) أى ان كان ما ذونا له من الامام فى التضمن ٢٥٥ (قوله أو من يقوم مقامه) ومنه

شريكه كما يأتى فى قوله وقد علم مما تقرر عدم الخ (قوله وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودى) قضيته صحة ذلك وان لم يأذن له المسلم فى القبول وهى المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه لكن قد يشكل عليه ما مر فى زكاة الخلطة من ان من أدى حقا على غيره يحتاج لنية بغير اذنه لا يسقط عنه الا فى الخلطة ووجه الاشكال أن المال وان كان مشتركا بين المسلم واليهودى إلا أن اليهودى ليس أهلا للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ثم قال وقد يقال لما كان أمر الزكاة مبنيا على المسامحة اكفوا بتضمن الشريك وان لم يكن ما ذونا له (قوله كان وضعه فى غير حرز مثله ضمن) الاوجه انه يضمن المثل اه سم على جملة ويفسده قول الشارح السابق ومثله ان كان تالف الخ ومعلوم انه يضمن الكل (قوله فينفذ تصرفه) تفريع على قول المصنف جاز تصرفه الخ (قوله أو لم يكن تخا كما الى عدلين)

منه والثانى لا ينتقل حقهم الى ذمته بل يستمر متعلقا بالعين كما كان لانه ظن وتخمين فلا يؤثر فى نقل الحق الى الذمة وفائدة الخرص على هذا جواز التصرف فى غير قدر الزكاة ويسمى قول العبرة أى اعتبار القدر والاول قول التضمن (ويشترط) فى الانقطاع والصيرورة المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمنه) أى المالك حق المستحقين كان يقول ضميتك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا ثم أوزييا (وتقبل المالك) أو من يقوم مقامه شرعا لتضمن (على المذهب) بناء على الاظهر وهو انتقال الحق من العين الى الذمة فلا بد من رضاها كالبايع والمشتري فان لم يضمنه أو ضمنه فلم يقبل بقي حقا فخره بجعله وقد علم مما تقرر عدم اختصاص التضمن بالمالك فلو حرص الساعى غرة بين مسلم ويهودى وضمن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودى جاز كما ضمن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغائبين حكاه البلقينى قال واذا كان المالك صبيًا أو مجنونًا فالنضمن يقع للولى فيمتثل به كما يتعلق به ثمن ما اشتراه وخطاب فى الاصل يتعلق بحال المبيع وقد أشرت الى ذلك فيما مر بقولى أو من يقوم مقامه شرعا (وقيل ينقطع) حق النضراء (بنفس الخرص) لعدم ورود التضمن فى الحديث وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار بآفة سماوية أو سرق من الشجر أو الجرين قبل الجناف من غير تقييد فلا شئ عليه فطعا انقوات الامكان وان تلف بعضها فان كان الباقي نصابا زكاة أو دونه اخرج حصة بناء على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتقريط كان وضعه فى غير حرز مثله ضمن وانما لم يضمن فى حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمن لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها عاقبة ثبتت من غير اختيار المالك فبقاء الحق مشروط بما كان الاداء (فاذا ضمن) أى المالك (جاز تصرفه فى جميع الخروص بغيره) لانقطاع تعلقهم من العين وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمن فى جميع الخروص لاني بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شأنه بقاء الحق فى العين لا معين فبحرم عليه كل شئ منه فان لم يبعث الحاكم خارصا أو لم يكن تخا كما الى عدلين عالين بالخرص بخروصان عليه لينتقل الحق الى الذمة ويصرف فى الترفه ولا يكتفى واحدا احتياط الفقهاء ولان التحكيم هاء على خلاف الاصل وقتا بالمالك فبحث به ضمهم اجزاء واحدا يرتب ذلك ومحل جواز التضمن المتقدم اذا كان المالك موسرا فان كان معسرا فلا لما فيه من ضرر المستحقين فاندفع قول الاذرى الملاق القول بجواز تنفذه تصرفه بعد لتضمنه بالبيع وغيره مشكل اذا كان المالك معسرا ويعلم انه يصرف الثمرة كلها فى دينه أو تأكلها كلها عياله قبل الجناف ويضيع حق المستحقين ولا ينفعهم كونه فى ذمته الخربة فتأمله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كله أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) أو مطلقا كما قاله الرافعى فهما من كلامهم (أو ظاهر عرف) أى اشتهر بين الناس كحريق أو برد أو غيب دون عمومه أو عرف عمومهم وانهم فى هلاك التمار به (صدق بيمينه) فى دعوى التلف بذلك السبب فان عرف ذلك

قضيته انه لا يكتفى بخرصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفا بالخرص وهو ظاهرا لتمامه وانما صدق فى عدد الماشية لانه اذا ادعى دون ما ذكره الساعى فقد ادعى عدم الوجوب وهو الاصل مع ان الساعى ثم يمكنه العمد فان رأى منه ريبة عدوهنا تحقنا الوجوب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين الى الذمة ولا يصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالاصل فيها

وفي تقديم الاسن مطلقا الخ فكان الاصول ان يقول الشارح قال بعضهم ويحتمل ان يقال الخ (قوله لان الخي يجعل أحسن
(قوله صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه) يؤخذ من ذلك انه لو ادخر ذلك في الوديعة صدق لاحتمال التلف من غير
تقصير ولو كان نسلم منه ذلك ٢٥٦ تأمل الامة المذكورة (قوله أعيد كيله) أي وجوبا بوجوب زكاة النقدية (قوله ثم

أطلق) أي لغة أيضا (قوله
والنقد اطلاقا) أي في
عرف الفقهاء غرضه من
هذه العبارة دفع اعتراض
بعض الشراح بان الاولى
ان يقول باب زكاة الذهب
والفضة ليشمل النهر
والقراضه والسبائك
والنقد بناء على أنه اسم
للضروب خاصة (قوله
والماصله اطلاقا أيضا)
أي من الذهب والفضة
(قوله والكثير مال لم تؤد
زكاته) هذا تفسير مراد
والا فالكثير لغة المال
المدفون فكانه شبه
المال الذي لم تؤد زكاته
بالمال المدفون الذي
لا ينتفع به حال دفعه (قوله
بوزن مكة تحديدا) أي يقينا
ليظهر قوله فلو نقص الخ
(مربع) ابتلع نصبا ومضى
عليه حول فهل يلزمه زكاته
فيه نظر ولا يبعد انه
كالغائب فتجب فيه الزكاة
ولا يلزم أدائها حتى يخرج
فلو تيسر اخراجه بنحو دواء
فهل يلزمه لاداء الزكاة

السبب الظاهر وعمومه ولم يهتم صدق بلايين واليمين هنا وفيما يأتي من مسائل الباب مستحبة
وجعله السرقة من أمثلة الهلاك جرى على الغالب اذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لان
الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه (فان لم يعرف الظاهر طولب ببينة) على
وقوعه (على الصحيح) لسهولة اقامتها والثاني لالاه اثبت شرعا (ثم يصدق بيمينه في الهلاك به)
أي بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو ادعى تلفه بحريق وقع في الجرين مثلا
وعلمنا عدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلظه) فيه
(بما يبعد) أي لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخارص كالربيع (لم يقبل) الا ببينة قياسية على
دعوى الجور على الحاكم أو الكذب على الشاهد ولعلمه بطلانه عادة في الغلط نعم يحط عنه القدر
المحتمل وهو الذي لو قصر عليه لقبول فان لم يدع غلظه غير انه قال لم أجده الا كذا صدق لعدم
تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره (أو) ادعى غلظه (بمحتمل) بفتح الميم بعد
تلف الخروص وبين قدره وهو عما يقع بين الكيلين عادة كوسق في مائة (قبل في الاصح)
وحط عنه ما ادعاه اذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله في دعوى نقصه عند كيله ولان لسكيل يقين
والخروص تخمين فالاحالة عليه أولى فان لم يبين قدره لم تسمع دعواه ولو كان الخروص باقيا
اعيد كيله وعمل به ولو كان أكثر عما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا تخمسة أو سق من مائة
قبل قوله وحط عنه ذلك القدر فان اتهم حلف ومقابل الاصح لا يحط لاحتمال ان النقصان
في كيله له واعله بوقى لو كاله ثانيا ويسن جذاذا الثمر نهارا كما قاله الماوردي يطعم الفقراء فقد
ورد النهي عنه ليلا وان لم تجب الزكاة في المجذوذ

بوجوب زكاة النقدية

أصل النقد لغة الاعطاء ثم أطلق على المنقود من باب اطلاق المصدر على اسم المفعول
والنقد اطلاقا أحدهما على ما يقابل العرض والدين فتشمل المضروب وغيره وهو المراد
هنا والثاني على المضروب خاصة والناس له اطلاقا أيضا كالتقديروا الاصل في الباب
قبل الاجماع مع ما يأتي قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة والكثير مال لم تؤد
والنقد ان من أشرف نعم الله تعالى على عباده اذ به ما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق
لان حاجات الناس كثيرة وكلها تنقضي به ما بخلاف غيرها من الاموال فنكثرها فقد
أبطل الحكمة التي خلقها لئلا يكن حبس قاضي البلد ومنه ان يقضى حوائج الناس
(نصاب الفضة مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون مثقالا) بالاجماع وقدم الفضة على
الذهب لانها أغاب ويمتد ذلك (بوزن مكة) تحديدا فلو نقص في ميزان وتم في أخرى فلا

والاتفاق منه على عمومه وأداء دين حال طولب به فيه تطروى يتجه فيما لو تيسر اخراجه بلا ضرر ان يلزمه زكاة
أداء الزكاة في الحال ولو قبل اخراجه كافي دينه الحال على مواسم مقروا ان يلزمه اخراجه لنفقة المومن والدين فلو مات قبل
اخرجه فقد يتجه ان يقال ان كان تيسر له اخراجه بلا ضرر فتركه استجنت الزكاة عليه فتخرج من تركه ولا يشق جوفه
وان كان لم يتيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان خرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركته والا فلا سم
على ج قال شيخنا العلامة الشوبري (أقول) ابتلاعه قريب من وقوعه في البحر وقد صرح حواشي المبيع قبل قبضه بانه تلف
فليكن هنا كذلك ويفرق بينه وبين الغائب بانه يمكن التصرف

ثبانه أعلاها) كان الاتعدان يقول اما كونه أحسن فلان الخ ليناسب قوله واما كونه أوسع الخ (قوله والاوجه الوجوب في المني كالمني عليه) أي في الكفن الذي أعده وفي مسألة الدين وظاهر الساق ان محل الوجوب في مسألة الكفن اذا كان

فيه في الجملة وهو باق بيده ولا كذلك بعد الابتلاع اه (أقول) فديفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبهه التالف والذي ابتلاه يمكن خروجه بل هو قريب باستماله الدواء بل يغلب خروجه لانه ما لا تحيله المعدة فاشبهه الغائب كما ذكر سم (قوله وتم في أخرى) عبارة المختار الميزان معروف اه ومقتضاه انه مذكر (قوله والمراد بالدرهم الاسلامي) أي الدرهم الاسلامي التي الخ (قوله وكانت مختلفة في الجاهلية) قال في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر ما نصه قال الرافعي وسببه ان التعامل غالباً في عصره صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده كان بالبغلي وهو ثمانية دنانير والطبري وهو نصفها فجعلها وقسم الدرهمين اه ثم قال والطبرية نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بنصيبين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عامها صورته (قوله ويجب اعتقاد ان الخ) أي الدرهم الآن (قوله لانه لا يجوز ٢٥٧ الاجماع على غير ما كان في زمنه)

اجيب بانه بتقدير عدم وجودها لا يضر لما قيل ان الدرهم التي كانت موجودة أولاً نوعان أحدهما وزنه ثمانية دنانير والاخر أربعة نقاط مجموع الدرهمين وقسم في زمن عمر فصار الدرهم ستة دنانير فيجعل ما في الحديث من ان النصاب مائتا درهم على ان كل مائة من نوع من النوعين اللذين كانا موجودين وهو يساوي المائتين من الدراهم الموجودة الآن (قوله وزن الدرهم ستة دنانير) قال في المصباح الدائق

زكاة للشك واراج رواج التام ولا بعد في ذلك مع التحديد لا اختلاف خفة الموازين باختلاف حدق صانعها الخبر المكيال المدينة والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير جاهلية ولا اسلاما وهو اثنان وسبعون شعيرة متدلة لم تقشر وقطع من طرفها مادي وطال والمراد بالدرهم الاسلامي التي كل عشرة منها سبعة من قيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا لوزن في زمن عمر وعبد الملك بن مروان وأجمع عليه المسلمون قال الاذري كالمسكوي ويجب اعتقاد انها كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم ستة دنانير والدائق ثمان حبات وخمساحبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقراريط الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالاشرفي خمسة وعشرون وسبعان وتسع ومراجه بالاشرفي فيما يظهر القاييتباي وبه يعلم النصاب على وزنه من المعاملة الحادثة الآن على انه حديث تفسير في المثقال لا يوافق شيئاً مما صر عليه فليتنبه لذلك ولا وقص فيه ما كالمشترات بل ما زاد على النصاب فبحسابه كما في المحرر ولو بضع حبة لا مكان التجزى بلا ضرر بخلاف المواشي (وزن كانهما) أي الذهب والفضة (ربع عشر) في النصاب لخبر ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة رواه البخاري وفي الرقة ربع العشر والرقة والورق المعضة والماء عوض من الواو والواقية بضم الهضمة وتشديد الياء على الاشهر أربعون درهماً بالنصوص المشهورة والاجماع ولا

٣٣ نهایه في عرب وهو سدس درهم وهو عند اليونان حبتان خربوب وان الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خربوب والدائق الاسلامي حبة خربوب وثلاث حبة خربوب فان الدرهم الاسلامي ستة عشر حبة خربوب وتفتح النون وتكسر وبعضهم يقول الكبرافصح وجمع المكسور دنانير وجمع المفتوح دنانير بزيادة ياء قاله الازهرى وقيل كل جمع على فواعل ومفاعيل يجوز ان يعد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل (قوله والدائق ثمان حبات) أي فوزن الدرهم خمسون حبة وخمساحبة وسبعة سبع حبات وخمس حبة فاذ زيد عليه ثلاثة أسباعه وهي احدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صارت ثمانين وسبعين وهي المثقال (قوله بقراريط الوقت) وقيل أربعة عشر قيراطاً والمثقال أربعة وعشرون قيراطاً على الاول وعشرون على الثاني اه ج (قوله خمسة وعشرون) أي اثني عشر (قوله ومراجه بالاشرفي فيما يظهر القاييتباي) أي وهو أقل وزناً من الدينار المعروف الآن (قوله والرقة والورق المعضة) عبارة القاموس الورق مثثة وكثف وجعل الدرهم المضروبة الجمع أوراق ووراق كل رقة الجمع رقون والوراق الكثير الدراهم وقوله لورق مثثة أي مع سكون الراء (قوله والماء عوض من الواو) أي في الرقة (قوله على الاشهر) ومثاله تخفيف الياء

من حل أو اثرذى صلاح وقضية البناء على مسألة الدين الاطلاق فليراجع (قوله لجل ابن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف) أي بين العمودين ولعل عبارة الشارح كحمل بالكاف كما هو كذلك في عبارة المحلى وأسقط المكتبة جرة الكاف (قوله أو يحملها

(قوله والاأخذ من الوسط) أي أو يخرج من أحدهم مراعاة القيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية (قوله وله استردادهما) أي الردي والمكسور (قوله ان بين عند الدفع) قياس ما يأتي في التجيل ان المدار على علم الاخذ لا على تبين الدفع (قوله انه عن ذلك المال) أي الجيد والصحيح (قوله فان بقي أخذه) قضية ما ذكر أنه لا يكتفى بدفع التفاوت مع بقائه ويحتمل انه غير مراد وان المراد بأخذه جازله أخذه وجاز دفع التفاوت وهو قريب هذا وقياس ما مر فيما لو اتفق فرضان من أنه اذا دفع غير الاغبط ٢٥٨ لا يحسب ان دلس المالك أو قصر الساعي انه هنا كذلك فليراجع وعلى مقتضى

يكمل نصاب أحدهما بالآخر لا اختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردي من الجنس الواحد وعكسه وان اختلف نوعاهما والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل بان قلت الانواع والاأخذ من الوسط كما في المعتمرات ولا يجزئ ردي ومكسور عن جيد وصحيح كرىضة عن صحاح وله استرداده ان بين عند الدفع انه عن ذلك المال والا فلا واذا جازله الاسترداد فان بقي أخذه والا اخرج التفاوت وكيفيته معرفته ان يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه ما تادهم جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة والجيدة تساوي بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوي به خمسة دينار فيبقى عليه درهم جيد ويجزئ الجيد والصحيح من ضدهما بل هو أفضل فيسلمه المخرج الى من يوكله المستحقون منهم أو من غيرهم فان لزمه نصف دينار سلم لهم دينار نصفه عن الزكاة وباقيه لهم مائة أمانة ثم يتفاضل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجبي ويتفاضلوا ثمنه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن يكره له شراءه صدقة ممن تصدق عليه فرضاً أو نفلاً (ولاشئ في المغشوش) أي المخلوط كذهب بفضة أو نحاس (حتى يبلغ خالصه نصاباً) لاخبار المارة فيخرج خالصاً أو مغشوشاً خالصه قدر الزكاة ويكون متطوعاً بالنحاس لانه في الحقيقة انما أعطى الزكاة خالصاً من الخالص والنحاس وقع تطوعاً كما مر فلو كان ولياً امتنع عليه ذلك في مال موليه كما يحتمل الاسنوي لعدم جواز تبرعه بنحاسه وقيد بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة الغش أي ان كان ثم سبك لان خراج الخالص لا يلزم ان يكون بسبك ويكره للامام ضرب المغشوشة فان علم عيارها صحت المعاملة بها بمعينة وفي الذمة وكذا ان لم يعلم عيارها الحاجة للماملة بها ولذلك استثنيت من قاعدة ان ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسبك مخلوط بغیره ولبن مشوب بماء لا تصح المعاملة به فحمل الزركشي غشها مقصودا غير صحيح فلو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها ازيد من غش ضربه حرم فيما يظهر لما فيه

كل نصف خمس منه درهما والمعيبة تساوي بخمسة دينار وقيمتها ما أربعة دراهم من الجيدة فيبقى من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة (قوله ممن تصدق عليه) مفهومه انه لو اشتراه ممن اتفق له من المتصدق عليه لم يكره (قوله أو مغشوشاً خالصه قدر الزكاة) مثله ما لو أخرج فضة مقصودة فيشترط ان يكون وزن الخالص منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخالص (قوله وقع تطوعاً كما مر) ويصدق المالك في قدر الغش اهـ ج (أقول) هو واضح ان كان بعد تلف المال أو قبله وليس ثم أهل خبرة وتعذر سببك جزئياً يعلم بمقدار الغش والا فينبغي مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياساً على ما لو ادعى المالك غلط الخارص في محتمل والمخروص باق فانه يحتمل بالكيل وعلى ما لو اختلف المالك والساعي في عدم الماشية بما يختلف به الواجب فانها تعد عليه الا ان يفرق بسهولة إعادة الكيل أو العدم بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك (قوله وقيد بما اذا الخ) معتمد (قوله ولذلك) أي للحاجة (قوله فجعل الزركشي غشها مقصوداً) أي فليست من القاعدة حتى تستثنى (قوله وغشها ازيد من غش ضربه) أي فان كان مساوياً له كره أخذاً مما يأتي

بالبشتين أني فيما يظهر بما أتى به في الأولى) أي في هيئة التريسع وقوله ويحمل المقدم على كنفه أي بين العمودين فيحصل
(قوله أنه مثل مضروبه) ومثل المغشوشة الحيدة أو المغشوشة بمنزل غش الامام لكن صنعتها تخالفه لصنعة دراهم الامام
ومن علم بخالفها لا يرغب فيها كرهته في دراهم الامام فتحرم لها في صنعتها ٢٥٩ من التدليس (قوله ويكره لغير

الامام) أي وللامام ان
يؤدب على ذلك اه دميري
(قوله ويكره لمن ملك نقدا
مغشوشا مساكه) وينبغي
ان يحمله حيث لم يعم
التعامل به كما يأتي (قوله
بل يسبكه) بابه ضرب
يضرب (قوله أخذا
مماصر) أي في قوله فلو
كان وليا امتنع عليه ذلك
الخ (قوله ان تساوت
اجزؤه) أي بان يكون
ما في كل جزء منه ما قدر
ما في غيره من ذلك اه
سم على جملة (قوله
فيكون زنة الذهب ستمائة
الخ) ايضاح ذلك انه قد علم
بالنسبة المذكورة ان حجم
الواحد من الفضة كحجم
واحد ونصف من الذهب
فحجم جملة الفضة كحجم
قدرها ونصف قدرها من
الذهب فاذا كان الاتاء
انفا وجب ان يكون فيه
من الذهب مقدار الفضة
ومقدار نصفه ولا يتصور
ذلك مع كون الجملة الفا
الا اذا كان فيه ستمائة

من التدليس باهم انه مثل مضروبه ويحمل العقد عليها ان غلبت ولو كان الغش يسيرا بحيث
لا يأخذ حظا من الوزن فوجوده كالمعدم ويكره لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو
خالصة لمافيه من الاقيات عليه ويكره لمن ملك نقدا مغشوشا مساكه بل يسبكه ويصفيه
قال القاضي أبو الطيب الا ان كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره امساكه اذ كره في المجموع
(ولو اختلط اناهم) أي من الذهب والفضة بان أذيب الاتاء منهم ما بان كان وزنه ألف درهم
ستمائة من أحدهما أو أربع مائة من الآخر (وجهل أكثر مما زنى) كلامهما يفرضه (الاكثر
ذهبا وفضة) احتياطا ان كان غير محجور عليه والاعتين التمييز اخذا مماصر ولا يجوز فرض
كله ذهبا اذا حد الجنس بين لا يجزئ عن الآخر وان كان أعلى منه كماصر (أو ميز) بانار كان
يسبك جزأ يسيرا ان تساوت اجزؤه كافي البسيط أو يمتحنه بالماء فيضع فيه الفا ذهبا ويعلم
ارتفاعه ثم يخرجها ثم يضع فيه ألفا فضة ويعلم وهذه العلامة فوق الاولى لان الفضة أكبر
حجما من الذهب ثم يخرجها ثم يضع فيه الخلو ط قال أي - ما كان ارتفاعه أقرب فلا كثر منه
ولاشك انه يكتفي بوضع الخلو ط أولا ووسطا أيضا قال الاسنوي واسئل من هذه واضبط ان
يضع في الماء قدر الخلو ط من مائة مائة في أحدهما الا كثر ذهبا والاقل فضة وفي الثانية
بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع الخلو ط فيلحق بما وصل اليه قال ونقل في الكفاية
عن الامام وغيره طريقا آخر يأتي أيضا مع الجهل بتعداد كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو
ألف مث لا في ماء ويعلم كماصر ثم يخرجها ثم يضع فيه من الذهب شيئا بعد شي حتى يرتفع بتلك
العلامة ثم يخرجها ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر وزن كل منهما
فان كان الذهب ألفا ومائتين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه
النسبة اه والمراد انهما نصفان في الحجم لا في الوزن فيكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة
اربعمائة لان المختلط من الذهب والفضة انما يكون الفا بالنسبة المذكورة اذا كانا كذلك
وبيانهما انك اذا جعلت كلا منهما أربع مائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو
مائتان كان المجموع الفا والطريق الاولى كما قال تأتي أيضا في مختلط جهل وزنه بالكمية قاله
الموراني فانك اذا وضعت المختلط المذكور تكون علامته بين علامتي الخالص فان كانت
نسبته انهما مساو فتنصفه ذهب ونصفه فضة وان كان بينهما وبين علامة الذهب شعيرتان
وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلاثة فضة وثلاثة ذهب أو بالعكس قال الرافعي
وذا تعذر الامتحان وعسر التمييز بان يتعدلات السبك أو يحتاج فيه الى زمان صالح وجب
الاحتياط فان الزكاة واجبة على الفور ولا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية

ذهبا وأربع مائة فضة اه سم على جملة (قوله وبيانهما الخ) وهذه الطرق كلها اذا وجد ما اذا فقد فيقوم اعتبار ظنه
ويعضده التخمين في مسألة المذى والودى اه دم أي من انه اذا علم اصابتهما الثوبه وجهل محله وجب غسل الجميع لكن
ما ذكره الدميري يؤخذ منه من قول الشارح الا لا يعتمد المالك في معرفة الا كثر غلبه ظنه (قوله والطريق الاول)
هو قوله أو يمتحنه بالماء فيضع فيه الفا ذهبا الخ (قوله وجب الاحتياط) أي فيزنى الا كثر ذهبا والا كثر فضة وعبارة حج ولو
قد آله السبك أو احتاج فيه لمن طويل أجبر على تركه الا كثر من كل منهما ولا يعذر في التأخير الى التمكن لان الزكاة
فورية كذا نقله الرافعي عن الامام وتوقف فيه فقال لا يبعد ان يحمل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان

من مجموع ذلك كل من الهيتين كما لا يخفى وعبارة ابن الرفعة في الكفاية فينبغي ان يضع يأسرة السرير المقدمة على عاتقه الايمن ثم يأسره المؤخرة ثم يدور من امامها حتى لا يمتشي خافها فيضع يامنه السرير المقدمة على عاتقه الايسر ثم يامنته المؤخرة فيكون

(قوله ولا يبعد أن يجعل السبك الخ) معتمد (قوله ولا يعتمد المالك في معرفه الا كثر غلبة ظنه) أي لانهم امه ولان مبنى الزكاه على اليقين كما هو محل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن الدميري (قوله ولو تولى الخ) غاية (قوله زكى الذي في يده في الحال) أي وأما المغصوب والدين فان سهل استخلاصه لكونه حالا على ملي ماذل وجبت زكاهه فورا أيضا ولا فتمدرجوعه الى يده ولو بعد مدة طويلة كما يأتي (قوله بناء على ان الامكان شرط للضمنان) أي على الراجح (قوله ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة) أي فان كانت مباحة اعتبرت القيمة مع الوزن اهـ حج اعتبار ايميته الموجودة حينئذ وذلك كان صاغ حلياً من يجوز له لبسه ثم اتقل منه الى غيره ممن لا يجوز له لبسه فامسكه حتى مضى حول مثلاً فاعتبر الوزن مع القيمة حيث اتخذه ليؤجره ٢٦٠ لمن له استعماله ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو قصد مالسكه استعماله

وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر الوزن مع القيمة (قوله أو يخرج ربع عشره مشاعاً) هذا ان كانت الصنعة محرمة كما هو الفرض وان كانت مباحة ووزنه وقيمه ماذ كراخرج خمسة دراهم قيمته مصوغة سبعة ونصف ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعة مشاعاً فيبيعه الساعي بذهب ويقسمه بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وقضيته انه لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصفاً مضروبة ووجهه

ولا يبعد ان يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه ولو تولى اخراجها بنفسه ويصدق فيه ان أخبر عن علم ولو ملك نصيباً نصفه بيده وباقيه مغصوب أو دين مؤجل زكى الذي في يده في الحال بناء على ان الامكان شرط للضمنان لا للوجوب ولان الميسور لا يسقط بالمعسور (ويزكى المحرم) من ذهب أو فضة (من حلي) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء واحدة حلي بفتح الحاء واسكان اللام (و) من (غيره) كالأواني اجزاء ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة فلو كان له اثناء وزنه مائتا درهم وقيمه ثلثمائة وجبت زكاة مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لا من نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشره مشاعاً وما كره استعماله كضربة الأناة الكبيرة الحاجة أو الصغيرة لزينة تجب فيه أيضاً (لا) الحلي (المباح في الاظهر) ولا زكاة فيه لانه معد لاستعمال مباح كموامل المواشي وصح ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وأبوابهم اورد مما ظاهره يحالف ذلك بان الحلي كان محرماً في أول الاسلام وبان فيه اسرافاً والثاني يزكى لان زكاة النقدي تباط بجوهره ورد بان زكاهه انما تناط بالاستغناء عن الانتفاع به لا بجوهره اذ لا غرض في ذاته ولو اشترى اثناء ليتخذه حلياً مباحاً فبس واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره فبقي حوله كذلك فهل تلزمه زكاهه الاقرب كما قاله الاذري لانه معد لاستعمال مباح ولو ورث حلياً مباحاً ولم يعلم به الا بعد حول وجبت زكاهه لانه لم ينو امساكه لاستعمال مباح وفيه احتمال لو الداروياني اقامة لنسبة مورثه مقام نيته

ان الواجب عليه خمسة دراهم مصوغة فادأخرج سبعة ونصفاً كان رباً لزيادة الخرج على الواجب وقد يقال ولا يرد عليه ان الزكاة باعتبارها في العقود وما هنا ليس بعقد ثم رأيت في شرح الروض أيضاً ما يصرح بجواز ذلك وعبارته بعد ماذ كرهه وظاهره ان يجوز اخراج سبعة ونصف نقداً ولا يجوز كسره لاداءه منه لاضرر الجانبين (قوله وما كره استعماله) كصاحب ضربة الأناة وعبارة سم على مجة قوله وكذا المكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اثناء فيه ضربة مكروهة اهـ وهي تفيد الكراهة في الجميع لافي محل الضربة فقط (قوله وصح ذلك عن جمع من الصحابة) منهم ابن عمر فقد صح عنه انه كان يحلي بناته وجواريه بالذهب ولا يخرج زكاهه وصح نحوه عن عائشة وغيرها اهـ شرح المجة (قوله ورد بان زكاهه انما تناط الخ) أي بعينه والافهو غير مستغنى عن الانتفاع بصرفه في الخواص اهـ سم على مجة (قوله ولو اشترى اثناء الخ) بقى ما لو صاغ اثناء على وجه محرم ثم اضطر الى استعماله في مباح فقصد اعداده فهل تجب زكاهه عملاً بالاصل أو لا نظراً للقصد الطارئ فيسه نظراً والاقرب الثاني لله المذكورة ثم رأيت ما يأتي عن حج بالهامش وهو صريح فيما ذكر (قوله واضطر الى استعماله) أي أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخبر من الثقة انه لا يزيله الا هو وامسكه لاجله أو اتخذه ابتداءً ذلك وقوله في طهره أي مثلاً (قوله وفيه احتمال لو الداروياني) ضعيف

فدجملها على التبريع ثم يدخل رأسه بين العمودين فيكون قد جمع بين الكيفيتين انتهت وبها يعلم ما في خاشية السج نعم ما اقتضته
ثم في كلام ابن الرفعة من تأخير ادخال رأسه بين العمودين عن جملة هيئة التبريع ليس بقيد في جمعه بين الهيئتين كما علم من قول

(قوله ولا يشكل الا قول بالحلي الخ) أي من الاحتمالين وهو وجوب لزكاه (قوله بلا قصد شيء) أي حيث لازكاه فيه (قوله
لان في تلك) أي وهي ما لو اتخذ بلا قصد شيء (قوله دون هذه) أي وهي ما لو ورث حليا الخ (قوله بآزله استعماله) أي ولا زكاه
فيه حينئذ لانه صار معد الاستعمال مباح (قوله ويظهر رجله على صدا) بالتصريح ٢٦١ (قوله يحصل منه شيء بالعرض

على النار) أي لو كان
الصد من النحاس والا
فالصد الحاصل من مجرد
الوسخ لا يحصل منه شيء
بالعرض على النار (قوله
وكذا ميل الذهب) أي
وكالذي صدني ميل الخ
(قوله اذا لم يرقم غيره
مقامه) أي أما اذا قام غيره
مقامه لم يجوز ان كان
الذهب أصح (قوله اذا
حال لونه) أي تغير (قوله
وفيه) أي الخافه بالذهب
نظر معتمد ووجهه انه
ذهب ذاتا وهيئة بخلاف
ما صدني فان صداه يمنع
صفة الذهب عنه (قوله
ويجوز ضمها) وفيه لغة
ثالثة اسوار بضم الهزة
حكاه المصنف في شرح
مسلم وحكي الحافظ المنذري
الكسر أيضا اه دم أي
كسر الهزة (قوله حرام
يجب فيه الزكاه) أي حيث
كان على صورة حيوان
يعيش بتلك الهيئة بخلاف

ولا يشكل الا قول بالحلي المتخذ بلا قصد شيء لان في تلك اتخاذ دون هذه والا فخذ مقرب
للاستعمال بخلاف عدمه (فن المحرم الاناء) من ذهب وفضة بالاجاع للدكر وغيره وذكر
ذلك هنا ضرورة التقسيم وبيان الزكاه فيه فلا تكرار وهو محرم لعينه ومنه الميل للمرأة
وغيرها فمحرم عليهم ان صدني ماذا كرم حيث لا يبين آزله استعماله نقله في المجموع عن قطع
السج أبي حامد والبنديجي وصاحب المذهب وآخرين ويظهر رجله على صدا يحصل منه شيء
بالعرض على النار ايموافق ما مرو وكذا ميل الذهب لحاجة التداوي قاله الماوردي وهو ظاهر
اذا لم يرقم غيره مقامه وطرأ ان ذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذا صدني على
ما قاله البنديجي كما نقله في الخادم فلان كاه فيه في الاظهر وفيه نظر (والسوار) بكسر السين
ويجوز ضمها (و الخيال) بفتح الخاء (لبس الرجل) والخني من ذهب أو فضة خيرا حل الذهب
والحرير لانات أمي وحرم على دكورها والفضة بالقياس عليه ولما في ذلك من الخنوة التي
لا تليق بشهامة الرجال وما اتخذته المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه لزكاه كما
قاله الجرجاني في الشافي (فلو اتخذ) الرجل (سوارا) مثلا (بلا قصد) من لبس أو غيره (أو
بقصد اجارته لمن له استعماله) بلا كراهة (فلان كاه) فيه (في الاصح) اما في الاولى فلا نهي
تجب في مال نام والنقد غير نام وانما الحق بالنامي اتينته لاذ خراج وبالصياغة بطل تمويهه
ويخالف قصد كثره الا في لصره هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم
المضروبة واما في الثانية فكما لو اتخذها ليعيره ولا عبرة بالاجرة كاجرة العاملة ولو اتخذها
لاستعمال محرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاه وان عكس في الوجوب
احتمالان أو جههما عدمه نظر القصد ابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء لهما حولان
وقته ولو اتخذها لهما وجبت قطعا وفيه احتمال ومقابل الاصح تجب لان اسم الزكاه منوط
بالذهب والفضة خرج عنه ما قصد به الاستعمال لغرض تزين النساء لازواجهن فيبقى فيما عداه
على الاصل وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذ كثرات تجب فيه على الصحيح (وكذا الوانكسر
الحلي) المباح استعماله بحيث امتنع ذلك منه (وقصد اصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من
غير سبك وصوغ له بان أمكن بالالحام لبقاء صورته وقصد اصلاحه فلا زكاه فيه وان دارت عليه
أحوال فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله تبرأ أو دراهم أو كثره أو لم يقصد شيئا أو أحوج
انكساره الى سبك وصوغ وان قصد هما فتجب زكاهه وينعقد حوله من وقت انكساره لانه

الشجر وحيوان مقصود الراس مثلا ولا يحرم اتخاذ واستعماله ولكن ينبغي ان يكون مكرها فتجب زكاهه كما مر في الضبة
لحاجة (قوله أما في الاولى) هي قوله بلا قصد وقوله وأما في الثانية هي قوله أو بقصد (قوله فان طرأ على ذلك قصد محرم) أي وان
طرأ على المحرم قصد مباح فقياس ماذا كرم انقطاع تعلق لزكاهه من حين القصد وعبارة حج ولو قصد مباحا ثم غيره لمحرم أو عكسه
تغير الحكم (قوله وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذ كثرات) أي بان اتخذها ليدخره ولا يستعمله لافي محرم ولا غيره كالوادخره
ليبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أو لم يقصد شيئا) قد يشكل هذا بعدم الوجوب في
حلي اتخذ بلا قصد كما تقدم قريبا ويحجب بان الكسر هنا المنافي للاستعمال قربه من التبر وأعطاه حكمه اه سيم على جملة

السارح مقدماً ومؤخراً كما تحته السبكي (فصل في الصلاة على الميت) (قوله لجواز حمل الأول) أي كلام الفكهاني وقوله والثاني أي قول الملائكة ماذا كر (قوله أما لو صلى على غائب) أي مخصوص فلا ينافي ما سيأتي من صحة الصلاة على

(قوله فقصد اصلاحه) اهتم انه لو لم يقصد اصلاحه حين علم به تجب الزكاة ويوجه بطل ما عمل به كان يقال لان عدم قصد الاصلاح بعد العلم يبين انه خرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فتجب زكاته من حينه (قوله والخشني) ولو اتضح بالافوتة وقدم مضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لانه في مدة الخنوتة ممنوع من الاستعمال فاشبهه الاواني اذا اتخذت على وجه محرم ويحتمل على بعد عدم وجوب اعتبار ابعاد في نفس الامر ويصرف بينه وبين الاواني بانها محرمة في الظاهر وفي نفس الامر (قوله الا ان صدق بحيث لا يبين) ٢٦٢ أي فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فتجب الزكاة فيه ثم ان استعماله على وجه

لا يوجد الا في النساء حرم لمافي من التشبه بهن والا فلا (قوله الا الانف) وينبغي ان مثل الانف العين اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يطهر فيجوز (قوله لا بعدد) هو بالادال المهمة وعبارة المختار الجذع قطع الانف وقطع الاذن ابيض وقطع اليد والشفة وبابه قطع (قوله لان عرجة بن اسعد) في الدميري ابن صفوان اه وهو نسبة لجدته في الاصابة عرجة بفتح العين والهاء بينهما راء ساكنة وبالجم ابن سعد بن كرز بن صفوان التميمي السعدي وقيل العطاردي كان من الفرسان في الجاهلية

غير مستعمل ولا معد للاستعمال وشمل كلامه بما قررته به انه لو لم يعلم بانكساره لا بعد عام أو أكثر فقصد اصلاحه لازكاة أيضا لان القصد يبين أنه كان مرصدا له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم على الرجل) والخشني (حلى الذهب) ولو في آلة حرب للخبر المار الا ان صدق بحيث لا يبين كافي المجموع عن جمع وأقره ووجهه زوال الخلاء عنه حينئذ تطير ما مر في اناء نقد صدق أو غشي (الا الانف) لا بعدد وع فيجوز له اتخاذها منه وان أمكن من فضة لان عرجة بن أسعد قطع انفه يوم الكلاب بضم الكاف اسم لأمه كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ انعام ورق فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انعاما من ذهب رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه (و) (الا الاغلة) يجوز اتخاذها منه قياسا على الانف ولو لكل اصبع والاغلة بتثنية الهمزة والميم تسع لغات اصحها واشهرها فتح الهمزة وضم الميم والانا مل أطراف الاصابع وفي كل أصبع غير الابهام ثلاث أنامل (و) (الا السن) فيجوز ان قلعت سنه اتخذ بدلها مما ذكر قياسا على الانف وان تعددت كما هو ظاهر اطرافهم وله شد السن به عند نزولها ولازكاة في ذلك وان أمكن نزعه ورده كما اقتضاه كلام الماوردي وكل ما جاز من الذهب فهو بالفضة أولى وحكمة جوازها مع التمكن من اتخاذ منها انه لا يصدأ اذا كان خالصا بخلافها ولا يفسد المنبت أيضا وقد شد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكروه أحد (لا الا اصبع) والاغلتين منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لانها لا تعمل فتكون لجرد الزينة بخلاف السن والاغلة فانه يمكن تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز غلة سفلى كالاصبع لما ذكر وعلم منه حرمة اليد بطريق الأولى وأخذ الأذرع مما تقدم ان مات تحت الاغلة لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه ان الزائدة ان علمت حلت والا فلا (ويحرم سن الخاتم

وشهد لكالاب فأصيب أنفه ثم أسلم فادن له النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ له انعاما من ذهب أخرجه حديثه على أبو داود وهو معدود في أهل البصرة (قوله اصحها واشهرها فتح الهمزة وضم الميم) في الدميري اصحها فتح همزتها وميمها ولم يحك الجوهري غيرها اه وعبارة المختار والاغلة بالفتح واحده الانامل وهي رؤس الاصابع قلت الاغلة بفتح الهمزة والميم أيضا لانه ذكره في الديوان في باب أفعل وقد يضم أولها ذكره ثعلب في باب المفتوح أوله من الاسماء وأما ضم الميم فلا أعرف أحدا ذكره غير المطرزي في المغرب وقد نظم بعضهم لغات الاغلة والاصبع فقال
بأصبع ثلاثين مع ميم أغلة *
(قوله وان تعددت) أي بل وان كانت بدلا لجميع الاسنان (قوله ولازكاة في ذلك) يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لانه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة (قوله لا الا اصبع) أي ولو للراة من اه سم على منهم أقول ولو قيل بجوازها لازالة التشويه عن يدها بقصد الاصبع وحصول الزينة لم يبعد (قوله ويؤخذ منه عدم جواز اغلة سفلى) أي بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ اغلة بدل السفلى من أنامل الاصبع فلا يجوز لانها لا تتحرك كما لا يجوز اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الاغلة السفلى الاغلة الوسطى لوجود علة منع الاغلتين فيها (قوله ويحرم سن الخاتم

من مات وغسل وكفن في أقطار الأرض (قوله ان لم يشر) أي في الحاضر كما هو ظاهر (قوله ولا يقدح اختلاف بينهما) أي
الامام والمأموم كما سيأتي في المسائل المنثورة انه اذا نوى الامام الى حاضر والمأموم على غائب أو عكسه صح (قوله ولو عمدا)
يجب حذف لفظ ولو اذ محل الخلاف في حالة الاستسقاء أي انه لو كان سهوا أو جهلا لم تنطل جزم (قوله يحمله بتريته بالامام
في المتابعة) أي فلا يخالف عنه بتكبيره ولا يتقدم عليه كما سيأتي في المسائل المنثورة (قوله معتقدا المظان بطلت) أي

على الرجل الخ) ويحرم عليه أيضا لبس الدملج والسوار والطوق خلافا للفرزالي اه دميري والدملج بضم الدال واللام اه
مختار (قوله ويحل له من الفضة الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما يوافقه وعن شيخنا
الزيادي انه نقل أولا الحرمة ثم رجع واعتمد الجواز لله الحمد (قوله وفي خنصر يساره) فهو ومه ان غير الخنصر لا يحل وعبرة
بجرح وجهان في جوازه في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القمولي صرح بالكراهة وسبقه اليها في شرح
مسلم والاذري صوب التحريم والاوجه الاول وفيه ويتردد النظر في قطعة فضة ٢٦٣ ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها هل

يحل لانه لا يسمى اثناء فلا يحرم

اتخذه أو تحرم لانه يسمى

اثناء بالختم ومرا آخر

الاواني أن ما كان على

هيئة الاثناء حرم سواء كان

يستعمل في البدن أم لا

وما لم يكن كذلك فإن كان

لاستعمال متعلق بالبدن

حرم والا فلا وحديثه

فلا وجه الحل اه رحمه الله

وعبرة شيخنا الزياي

وخرج بالخاتم الختم وهو

قطعة فضة ينقش عليها

اسم صاحبها ويختم بها فلا

يجوز ويبحث بعضهم الجواز

(قوله ولا كراهة فيه) أي

في النقش لكن يحرم

استعماله اذا أدى ذلك الى

ملافة الخبس كان لبسه

في اليسار واستثنى به الحديث

يصل ماء الاستنجاء اليه

على الرجل من ذهب استعمالا واتخاذا والمراد به السبعة التي يستمسك النقص بها (على الصحيح)
لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليل وكثيره ويفارق ضربة الاثناء الصغيرة
على رأي الرازي بان الخاتم أدوم استعمالا من الاثناء ومقابله يلحقه بالضربة المذكورة (ويحل له)
أي الرجل ومثله الخنثى بل أولى (من الفضة الخاتم) أي لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر
يساره لا تباع لكن لبسه في اليمين أفضل لانه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيها
مما ينقص وبدونه وجعل الفص في باطن الكف أفضل للاخبار الصحيحة فيه ويجوز نقشه
وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قال ابن لرفعة وينبغي ان ينقص الخاتم عن مثقال
نخبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وحده لا يس خاتم حديد مالي أرى عليك حلية
أهل النار فطرحه فقال يا رسول الله من أي شيء أتخذه قال من ورق ولا تبلغه مثقالا اه
والخبر ضعفه المصنف في شرحي المذهب ومسلم وقال البيهقي انه منكر واستغفره الترمذي
وان صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فليعتد ضبطة بالعرف فيرجع في زنته له كما اقتضاه
كلامهم وصرح به الحوارزمي وغيره فخرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلل للراة وعلى
تقدير الاحتجاج بالخبر المار فهو محمول على بيان الفضل وعلى ما تقرر فلا وجه اعتباره عرف
أمثال اللباس ويجوز تعدده اتخاذا ولباسا فالضابط فيه أيضا ان لا يعد اسرافا قال ابن العماد
انما عبر الشيخان بمرا لان ما يشكك في الحللي الذي لا تجب فيه الزكاة اما اذا اتخذ خواتم
ليلبس اثنين منها أو أكثر دفعة تجب فيها الزكاة لوجوبه في الحللي المكروه (و) يحل للرجل
من الفضة (حلية آلات الحرب كالسيف) واطراف السهام والدرع والخوذة (والرمح
والمنطقة) بكسر الميم ما يشدها لوسط والترس ونحف وسكين الحرب لان في ذلك غاظة
للكفار وقد ثبت ان قبيلة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ولانه صلى الله عليه وسلم
دخل يوم فتح مكة وعلى سيفه ذهب وفضة رواه الترمذي وحسنه لكن خلفه ابن الاقطان

(قوله ويجوز تعدده الخ) طاهره ولو كثرت وخرجت عن عادة له كعشرين ختاما مثلا (قوله اتخاذا ولبسا) أي في وقتين

مختلفين أحدا من قوله لا في اما اذا اتخذ خواتم ليلبس اثنين الخ وكذا في وقت واحد لكن تجب فيه الزكاة كما يأتي لكن قضية

قوله فيما يأتي لوجوبه في الحللي المكروه أن التعدد في الوقت لو احدث جرت به عادة مثله مكروه لا حرام وهو مقتضى

اطلاقه هنا وعليه لا يلزم بين الجواز ووجوب الزكاة ثم رأيت حجج ذلك خلافا طويلا واستوجه الكراهة

(قوله تجب فيها الزكاة) أي بخلاف ما اذا اتخذها ليلبسها واحد بعد واحد اه سمع عن مر (قوله والمنطقة) لم يشترط الشيخ كونها

معتادة وفي دميري بشرط ان تكون معتادة فلا تتخذ منطقة ثقيلة لم يكن لبسها من فضة أو اتخذت المرأة حليا ثقيلا لا يمكنها

لبسه وجبت الزكاة قطع لانه غير معتاد استعمالا مباح (قوله ان قبيلة سيفه) هي ما على مقبضه من فضة أو حديد اه مختار

لتضمنه لنية ابطالها (قوله لتعلموا النجاسة) أي طريقة كباياتي (قوله قلت تجزئ النجاسة بغير الأولى) في حاشية شيخنا
النور الشيرازي حقه الله تعالى مانعه يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شافعي اقتدى بمالك في سلم

(قوله لجزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب) معتمد التحلية فعل عين النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تمير كالجزم
منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارقتم التوبة السابقة أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز
التوبة بها حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الآية وتديفرق بان هذه حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اهـ ج
وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم بهامشه ما ينبغي مراجعته (قوله اما مسكين المهنة) ومنه المقشط (قوله
والعلة) بالكسر وعاء الاقدام ٢٦٤ اهـ مختار (قوله والمرأة والمنطقة) تقدم عدها من آلة الحرب وان تحليتها جائزة

للرجل فعددها هنا بما يحرم
على الرجل وغيره مخالف
لذلك ثم رأيت في نسخ صحيحة
اسقاطها من هنا وعلى
تقدير ثبوتها فيمكن جعلها
على منطقة غير المقاتل
(قوله ومحل الخلاف في
المقاتل) أي ولو بالقوة
كالجند المعدن للعرب لكن
التقييد بذلك بنا فيه قوله
وظاهر كلامهم الخ وعبارة
جج آلات الحرب للمجاهد
كما ترتق اهـ وهي تفيد
ان المعدن للمجاهد يجوز
لهم ذلك دون غيرهم ويمكن
دفع المناقاة بان يراد بالمقاتل
ما من شأنه ذلك وبما يأتي
من يتأق منه في الجملة
على انه قد يقال وهو الظاهر
ان قوله ومحل الخلاف
مفروض فيما لا يلبسه

فضعه وهو الموافق لجزم الاصحاب بتحريم تحلية ذلك بالذهب اما مسكين المهنة والمقطة فيحرم
على الرجل وغيره تحليتها فيحرم عليها تحلية الدواة والمرأة والمنطقة (لا) حلية (مالا يلبسه
كالسرج واللباس) والركاب والقلادة والنفوس اطراف السيمور (في الاصح) لانه غير ملبوس
له كالأنية والثاني يجوز كالسيف وخرج بالفضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شيء لما فيه
من زيادة الحياء وظاهر من حمل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله أو تحريمه محلي
لكن ان تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يجد اغيبره حل استعماله ومحل الخلاف في
المقاتل اما غيره فيحرم جزما وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره
وهو كذلك اذ هو بسبيل من أن يجاهد ووجهه انها سمي آلة حرب وان كانت عند من لا يجارب
ولان اغاظة الكفار ولو من بدارنا ماصلة مطلقا (وليس للمرأة) ومثلها الخنثى احتياطا (حلية
آلة الحرب) بذهب أو فضة وان جازلهن المحاربة بآلتها الماس في ذلك من التشبه بالرجال وهو حرام
كعكسه لما ورد من الامن على ذلك وهو لا يكون على مكروه لا يقال اذا جازلهن المحاربة بآلتها
غير محلاة فمع التحلية أجوز اذ المحلى له أوسع من الرجال لاننا نقول انما جازلهن لبس آلة
الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة الى الحلية (ولها) والصبى أو المجنون (لبس أنواع حلي
الذهب والفضة) اجماعا للخبر بالسوار وخاتم وطوق وحلق في آذان وأصابع ومنه التاج
فيحل لها لبسه مطلقا وان لم تكن ممن اعتماده كما هو الصواب في باب اللباس من المجموع
وهو المعتمد - موم الخبر ودخوله في اسم الحلي ويحل لها العمل منهنما ولو تغادرت دراهم
أو دنانير متغوية بان جعلها في قاردها من كتبها على تحريمها وهو المعتمد كما في الروضة وما في
المجموع في باب اللباس من حلها محمول على المرأة وهي التي جعل لها عرى وجعلها في قلايدها
فانه لازك في الانما صرفت بذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها (وكذا)
لها لبس (ما نسج بها) أي الذهب والفضة من اثياب كالخلى لان ذلك من جنسه

كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فانه لم يحك فيها خلافا وقوله وظاهر كلامهم الخ مفروض في آلة الحرب (في
(قوله وان جازلهن) أي للنساء والخنثى (قوله في آذان وأصابع) أي سواء أصابع اليدين والرجلين وعبارة سم على منهج
قوله وحرم عليهما أصبع التقييد بهما كالصريح في حل الاصبع للمرأة وهو ظاهر لحل الذهب لها ولان فيه زينة لكن منعه
مر فقال بالحرمة فيها أيضا (قوله ويحل لها) ومثلها لصبى والمجنون فذكر المرأة للتمثيل (قوله محمول على المرأة) وهي التي
تجعل لها عروة من ذهب أو فضة وتعلق في خيط كالسبعة والطلاق العرو وذي شمل ما لو كانت من حرير ونحوه وفيه نظر
(قوله وكذا لها) في نسخة ولم يذكر من مر (قوله ما نسج بها) أفهم أن غير اللبس من الاقتراش والتدثر بذلك لا يجوز وقياس
ما مر في اقتراش الحارير حله لها الا ان يفرق بانه انما حوز لها لبس ما نسج بالذهب والفضة لحصول لزينة المطاوب منها
تخصيها للزوج وهو منتف في الفرش وانما جازلها اقتراش الحرير لان بابها أوسع وفي الرضة ولبس الثياب المنسوجة
بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز اهـ قال السيد في حاشيتها

ثم أخبره المالكي بأنه لم يقرأ الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غاية أمر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل
الاربعة له لا يقتضي البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الاربعة لكنه لم يسلّم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فيسلم لنفسه

لم يتعرضوا لاقتراش المنسوج بهما كالمقاعد المطرزة بذلك قال الجلال الماتيني وينبغي ان يبنى ذلك على القوانين في اقتراش
الحرير ووجه البلاء ان الحرير ليس لبسه وفي اقتراشه قولان وكذلك لذهب والفضة يحمل لبسهما فبقى محجى القوانين في
الاقتراش قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الاقتراش هنا كما سبق في لبس النعل ٢٦٥ بخلاف الحرير اه شورى وقوله

في لبس النعل المعتمد فيه
الجواز فيكون المعتمد في
القرش الجواز أيضا (قوله
من عصاب الذهب
والترا كيب) التي تفعل
بالصوغ وتجعل على
العصاب اماما يقع النساء
الارياق من الفضة
المنقوبة أو الذهب المحيط
على التماس فخرام
كالدرهم المنقوبة المجعولة
في القلادة كما مر وقياس
ذلك أيضا حرمة ما جرت به
العادة من ثقب دراهم
وتعليقها على رأس الاولاد
الصغار وهو قضية قوله
الاتى وكالمراة الطفل
في ذلك (قوله ولم تبالغ
فلا يحرم) ضعيف (قوله
بمجرد السرف) والمراد
بالسرف في حق المرأة أن
تفعله على مقدار لا يعد
مثله زينة كما اشعر به (قوله
السابق بل تنفر منه
النفس الخوعا به فلا فرق
فيه بين الفقراء والغنياء

(في الاصح) لعدم الادلة والثاني لزيادة السرف والتجمل (والاصح تحريم المبالغة في
السرف) في كل ما يجنبنا (تجمل) أي مجموع فردتيه لا احدهما للمرأة (وزنه ما تنادي به) أي
منقال اذ المقتضى لا باحة الحلي لها التزين للرجال المحرك للشهوة الداعي للكثرة انفس ولا
زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاسه تبشاعه ويؤخذ من هذا التعليق اباحة ما يتخذ
النساء في زينة من عصاب الذهب والترا كيب وان كثرت ذهبها اذ النفس لا تنفر من ابل هي في
نهاية الزينة والثاني لا يحرم كالا يحرم اتخاذ أساور وخلاخيل لتلبس الواحد منها بعد الواحد
ويأتي في لبس ذلك مع اماما في الخواتيم للرجل وخرج بالمال الفضة ما لو أسرفت ولم تبالغ فلا
يحرم لكنه يكره فتجب الزكاة في جميعه فيما يظهر لا في القدر الزائد وفارق ما صر في آله الحرب
حيث لم يفتقر فيه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة حلها للمرأة بخلافها ما غيرها
فاغتفر لها قليل السرف وما تقرر من اغتفر السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن
العلاء وجرى عليه بعض المتأخرين والاوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى
على الغالب وكالمراة الطفل في ذلك لكن لا يقيد بغير آله الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل
والخنثى فيحرم عليهما لبس حلي الذهب والفضة على ما صرح به فيهما لان فئاتهما
الحرب ولم يجدا غيره كما صر أيضا (وكذا) يحرم (اسرافه) أي الرجل (في آله الحرب) في الاصح
وان لم يبالغ فيه لم يروا السرف مجاوزة الحدود في النفقة التبذير وهو الانفاق في غير حق
فالسرف المفق في معصية وان قل انفاقه وغيره المفق في طاعة وان أفرط (و) الاصح (جواز
تحلية المصحف) ولو بتحلية غلافه المنفصل عنه (بفضة) للرجل وغيره كراماله وينبغي كما قاله
الزركشي الحاق اللوح المعدل كتابة القرآن بالمصحف في ذلك والثاني لا يجوز كالواقي (وكذا)
يجوز (للراة) فقط (بذهب) للخبير بالمار والطفل في ذلك كله كالمراة قال اغزالي ومن كتب
المصحف بذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه وظاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو
المرأة وهو كذلك وان نازع فيه الاذرع والثاني الجواز لهما والثالث المنع لهما واحترز المصنف
بتحلية المصحف عن تحلية الكتب فلا يجوز على المشهور وسواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرها
كما في الذخائر ولو حلي المسجد أو الكعبة أو قناديلها بذهب أو فضة حرم وكذا تعليقها ان حصل
من التحلية شيء بالعرض على الذار أخذها صر في الآتية لانها ليست في معنى المصحف ولعدم
نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة الا ما سميته بخلاف كسوة الكعبة بالحرير ولو

٢٤ نفيه في (قوله والسرف مجاوزة الحد) عبارة الكرماني على البخاري في أول كتاب الوضوء نصها الاسراف هو صرف
الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي بخلاف التبذير فانه صرف لشيء فيما لا ينبغي اه وعليه فالسرف في المعصية يسمى تبذيرا
ومجاوزة الثلاث في الوضوء يسمى اسرافا وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشارح (قوله والاصح جواز تحلية المصحف) يعني ما فيه
قرآن ولولا تبرك فيما يظهر اه حج وخرج بذلك لو كتب بذلك على قيص مثلا ولبسه فلا يجوز فيما يظهر لانه لم يقصد به تعظيم
القرآن واغاية قصده التزين (قوله ولو بتحلية غلافه) أي باب جلده (قوله اللوح المعدل كتابة القرآن) أي ولو في بعض
الاحيان كاللوح المدة لكتابة بعض السور فيما يسمونه صرافة (قوله وهو كذلك) أي وسواء كان الكتاب فيهما رجلا أو امرأة

بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جلية يحتاج اليها في الصلاة خلف المخالف وظاهر ان الحكم جارح فيهما لو كان الامام يرى حرمة القراءة في صلاة الجنائز كالحنفي اذا فرق نظر الى ما وجه به الشيخ بقاء الله أي ولا تنظر الى عدم انتقاد الامام فرضية الفاتحة والالم تصح الصلاة خلفه مطلقا لانه لا يعتقد وجوب البسمة وامامه قد يقال انه حيث كان الامام لا يرى قراءة الفاتحة فكأنه نوى ٢٦٦ صلاة بلا قراءة فينته غير صحيحة عند الشافعي فقد يجاب عنه بار ذلك لا يضر

حيث كان ناشئا عن عقيدة قنامل (قوله وقوله عليه الصلاة والسلام) كان الاولى تقديمه على قول المصنف بعد الثانية (قوله عقبها) بيان للاكمل بقربته ما يأتي (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين الخ) أي لا يجب لاداء السنة فتأدى السنة بدونه والافصل الدعاء ليس واجب هنا بل ذهب الشهاب ج الا ان الاولى كون الدعاء قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو وجبه ليجتمع بها (قوله وجوبه لغير المكاف وسيأتي) انظره مع قوله الاتي ولا يمارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه عقب قول المصنف

(قوله بان احتج اليه) يحتمل ان المراد الحاجة اليها في نحو تضبيب مباح بها لنحو جذعه وبابه لا في صرفه لان شرط الموقف الانتفاع به مع بقاء عينه

جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفاء على مسجد لم تجوز كاتم المالك المعين وظاهر كما قاله الشيخ ان محل صحة وقفه اذا حل استعماله بان احتج اليه والافوق المحرم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلي كما توهم فانه باطل كالوقف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاءة مال وقضية ما ذكرناه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى ناقله عن العسمراني عن أبي اسحق (وشرط زكاة النقد الحول) لخبر أبي داود وغيره لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول نعم لو ملك نصابا ستة أشهر ثم لا ثم أقرضه انسا تالم ينقطع الحول كما ذكره الرافعي في باب زكاة التجارة في اثناء تعليل واسقطه من الرخصة (ولازكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت والفيروزج ومثلها المسك والعنبر ونحوها لانها معدة للاستعمال فاشبهت بالماشية العاملة ولندم وورود ما يدل على وجوبها

بواب زكاة المعدن والر كاز والتجارة

بدأ بالمعدن أولا ثم بالر كاز لقوة الاول بتمككه في أرضه وعقبه مال الباب المار لانهم من القدين وعقب ذلك بالتجارة لتقريبها لهم والمعدن له اطلاقا فاحدما على المستخرج ويستفاد من الترجمة وثانيهما على المخرج منه ويستفاد ذلك من قوله من استخرج ذهباً أو فضة من معدن سمي بذلك لعذونه أي اقامته يقال عدن بالمكان يعدن اذا أقام فيه والاصل في زكاته قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض وخبر الحاكم في صحبة انه صلى الله عليه وسلم أخذ من المادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والباء الموحدة ناحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء واسكان الراء (من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة) بخلاف غيرها كياقوت وزبرجد ونحاس وحديد (من معدن) أي أرض مملوكة له أو مباحة (لزمه ربع عشره) لعموم الادلة السابقة تكبر وفي الرقة ربع العشر وسواء كان مديونا أم لا بناء على ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولا تجب عليه في المدة الماضية وان وجدته في ملكه لعدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوبها ولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنيمته نجسة (وفي قول) يلزمه (الخمس) كاز بجوامع الخفاء في الارض (وفي قول ان حصل بتعب) كان احتاج الى طحن أو معالجة بالنار أو حفر (فربع عشره والا) بان حصل بالتعب (نخمسه) لان الواجب يزاد بقلة المؤنة وينقص بكثرتها كالعشرات ويرد بان من شأن المعدن التعب والر كاز عدوه فانظنا كالأعظنته (ويشترط) لو حوب الزكاة فيه (النصاب) اذا مادونه لا يحتمل المواساة كافي سائر الاموال الزكوية (لا الحول على المذهب فيهما) اذا الحول انما هو لاجل تكامل النماء

فلينأمل اه سم على ج وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه (قوله والافوق والمستخرج المحرم باطل) أي فهو باق على ملك واقفه فتجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاوال الضائعة التي أمرها البيت المال (قوله لا يجوز استعماله) أي حيث حصل منه شيء بالعرض على النار والافوق كغير المحلى (قوله لم ينقطع الحول) أي لانه لما كان باقيا في ذمة الغير كان لم يخرج عن ملكه بواب زكاة المعدن والر كاز والتجارة (قوله يقال عدن بالمكان معدن) بابه ضرب اه مختار (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صبييا (قوله بناء على ان الدين لا يمنع) أي على الراجح

ويقول في الطفل مع هذا الدعاء الثاني الخ (قوله كذا لثمة المغرب) أي وخبر أبي امامة المتقدم وكان الأولى الاستدلال به أيضا بل تقديمه كما صنع غيره (قوله وأجيب عنه بان خبر أبي امامة الخ) على أنه لا يحتاج فيه إلى جواب لانه تكفل في الخبر بحكمة الجمهور هي ان يعلم ان أي القراءة سنة أي طريقة أي لا تكون مندوبة ٢٦٧ (قوله ولما صر عن الفقهاء من جواز

التذكير في الاتي وعكسه)
كان مراده نظير ما صرح الخ
لكن صورة العكس لم
تقدم في كلامه ولا النسبة
للفقهاء (قوله على ارادة

(قوله مفرع على وجوب
الحس) أي لانه على وجوب
ربع العشر يشترط النصاب
قطعا بن عبدالحق (قوله
على وجوب ربع العشر)
أي لانه على وجوب الحس
لا يشترط الحول قطعا
كأثر كذا ابن عبدالحق
(قوله فلو تعدد) أي عرفا
(قوله ان كان باقيا) أي
فان تلف قبل اخراج باقي
النصاب فلا زكاة ولا يشك
هذا بما صرح من قوله ولا
يشترط بقاء الاول الخ لان
ما صرح حيث تتابع العمل
وما هنا حيث قطعه بلا
عذر (قوله فان قبضه
الساعي قبلها ضمن) أي
من ماله لتقصيره في الجملة
بقبضه (قوله ويصدق
بيمينه) أي الساعي (قوله
والارد التفاوت) أي
أو أخذ النقص (قوله
كما صرت الاشارة) أي
في قوله وهو من أهل

والمستخرج من المعدن غناء في نفسه فاشبه لثمار والزروع وقبل في اشتراط كل منه ما قولان
وطريق الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الحس وفي الحول مفرع على وجوب ربع
العشر (ويضم بعضه) أي المستخرج (إلى بعض ان) انحد معدن أي المخرج و (تتابع العمل) كما
يضم الملاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول على ملكه ويشترط اتحاد المكان المستخرج
منه فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعدا اذ الغالب في اختلاف المكان استئناف العمل وكذا في
الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم (اتصال النيل على الجديد) لان
الغالب عدم حصوله منصلا والقديم ان طال زمن الانقطاع لم يضم قياسا على ما لو قطع العمل
(واذا قطع العمل بعذر) كمرض وسفر أي لعدم برزهة فيما يظهر أخذ ما يأتي في الاعتكاف
واصلاح آله وهرب أجبر ثم عاد اليه (ضم) وان طال زمن انقطاعه عرفا لعدم اعراضه عن
العمل ولا كونه عازما على العود له بهد زوال عذره (والا) بان قطعه من غير عذر (فلا يضم)
وان قصر زمنه لا اعراضه عنه نعم يتسامح بما اعتيد للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد
يطول وتدين قصر ولا يتسامح باكثر منه كما قال المحب الطبري انه الوجه وهو مقتضى التعليل
ومعنى عدم الضم انه لا يضم (الاول الى الثاني) في اكمال النصاب (ويضم الثاني الى الاول)
ن كان باقيا (كما يضمه الى ما ملكه بغير المعدن) كارت وهبة وغيره (في اكمال النصاب) فان كمل
به زكاة في بلوا مستخرج تسعة عشر متعقلا بآه اول ومنع الا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر
وتجب في المثقال كما تجب فيه لو كان مالا كالتسعة عشر من غير المعدن وينعقد الحول
على العشرين من وقت تمامها ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تخليصه وتنقيته
ومؤنة ذلك على المالك ويجبر على التنقية ولا يجزئ اخراج الواجب قبلها الفساد القبض فان
قبضه الساعي قبلها ضمن فيلزمه رده ان كان باقيا أو بدله ان كان تلفا ويصدق بيمينه في قدره
ان اختلفا فيه قبل التلف أو بعده اذ الاصل براءة ذمته فان تلف في يده قبل التمييز له غرمه
فان كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم بفضة والمراد بالتراب في الموضعين تراب
المعدن المخرج وان اختلفا في قيمته صدق الساعي بيمينه لانه غارم قال في المجموع فان ميزه
الساعي فان كان قدر الواجب أجزاء والارد التفاوت وأخذه ولا شيء للساعي بعمله اتبعه
ولو تلف بعضه قبل التنقية في يد المالك وقبل التمكن منه والخراج سقطت زكاته لانه لا زكاة
الباقي وان نقص عن النصاب كناف بعض المال ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكياه
للخاطئة هذا كله اذا كان الواجد أهلا لوجوبها كما صرت الاشارة اليه فلا زكاة فيما وجدته
المكاتب مع انه يملكه وأما ما وجدته العبد فليس يملكه فتلزمه زكاته ويمنع الدمي من أحد المعدن
والركاز بدار الاسلام قال في الروضة وينقدح جواز منعه لكل مسلم لانه صاحب حق فيه
وهو به صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الركاز فقال (وفي الركاز) أي المركوز (الحس)
رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها (بصرف) الحس

الزكاة (قوله ويمنع الذي) ندبا أخذ من قول ج ان ما أخذه قبل الزعاج يملكه ومن قول الشارح وينقدح جواز الخ ولو قيل
بوجوبه على الامام لم يبعد لان الامام يجب عليه رعاية ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله من أخذ المعدن والركاز) أي وما أخذه
قبل الزعاج يملكه كخطها اه ج (قوله وينقدح جواز منعه) أي على سبيل الاستصحاب لا الاباحة

(الشخص) أي أو النسمة (قوله وقدم هذا الثبوت لفظه في مسلم) الذي مرنا ههنا روايته عن أبي داود والترمذي فالصواب حذف لفظ مسلم كافي عبارة شرح الروض التي هي أصل ما هنا (قوله وتضمنه الدعاء لليت) انظر ما مدخله في توجيه التقديم (قوله وشرطه) أي واتحاد المكان ٢٦٨ المستخرج منه كما تقدم (قوله ان كانوا يذنون عنه) الاولى وان كانوا الخ لان

ملا يذنون عنه أرى بكونه ركازا يذنون عنه (قوله ولم تبلغه الدعوة) أي أو بلغتة ولم يعاند (قوله وقد علم مما تقر) أي في قوله والمراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه الخ (قوله بل يكفي بعلامته من ضرب الخ) أي كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركازا بل فيا (قوله أوفى أرض موقوفة الخ) قال سم على منبر في فرع في أصل الروضة ان وجوده بموقوف يسهده فهو ركاز كذا في التهذيب اه أي فهو له كما عتده مر فلونفاه من يسهده الوقف فينبغي ان يمرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا فلن ملك منه ان ادعاه وهكذا لي المحي فليجروا نظرا وكان الوقف يسهده ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه لناظرا أو

وكذا المعلن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفد من الارض فاشبه الواجب في الزرع والثمار وبه اندفع قياسه بالنفي ولا بد ان يكون الواجد أهلا للزكاة أخذا مما مر والثاني انه يصرف لاهل الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاب خيل ولا ركاب فكان كافي وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج لنية (وشرطه النصاب) ولو بالضم كما مر (والنقد) أي الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا (على المذهب) لانه مال مستفاد من الارض فاختص بما تجب فيه الزكاة قدر انواعا كالعدن والثاني لا يشترطان للغير المار والطريق الثاني القطع بالاول (لا الحول) فلا يشترط بالاخلاف (وهو) أي الركاز بمعنى المركز (الموجود الجاهلي) في موات مطلقا سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب ان كانوا يذنون عنه وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا والمراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم ويعتبر في كونه ركازا ان لا يعلم ان مالكة بلغتة الدعوة وعاند والا فهو في كافي المجموع عن جمع وأقره وقضيته ان دفن من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز وخرج مادون النصاب من النقيدين وما يوجد من غيرهما فلا شيء فيه لما مر وقد علم مما تقر ان المدار على الدفن والضرب دليلا ولا نظر الى احتمال أخذه مسلم له ودفعه لان الاصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن والا فلونظرنا لذلك لم يكن لنا ركاز بالسكية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكفي بعلامته من ضرب أو غيره وهو متعين ولا بد ان يكون الموجود مدفونا فلو وجد ظاهرا وعلم ان السيل والسمع ونحو ذلك أظهره فركازا وانه كان ظاهرا فلنقطه فان شك كان كالو تردد في كونه ضرب الجاهلية أو الاسلام قاله الماوردي (فان وجد) دفن (اسلامي) بان كان عليه اسم ملك من ملوك الاسلام أو قرآن (لم مالكة) بعينه (فله) لا لو اجدته فيجب رده على مالكة اذ مال المسلم لا يملك بمجرد الاستيلاء عليه (والا) بان لم يعلم مالكة (فلنقطه) يعرفه واجده كما يعرف النقطة الموجودة على وجه الارض (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهلي والاسلامي (هو) ولم يوجد عليه أثر كتبر وحلي وائاء أو كان يضرب مثله في الجاهلية والاسلام فيكون لنقطه يفعل به ما مر (وانما يملكه) أي الركاز (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجدته في موات) أوفى خزانهم أو فلاحهم أو ذبورهم (أو) وجدته في (ملك احياء) لانه ملك الركاز باحيائه الارض ولو وجدته في أرض الغائبين كان له م أوفى أرض التي أفلا هـ له أوفى دار الحرب في ملك حربي فهو له أوفى أرض موقوفة عليه فاليد له كما قاله البغوي وأقراء (فان وجد) أي الركاز (في مسجد أو شارع) أو طريق ناخذ (فلنقطه) لان اليد للمسلمين عليه وقد جهل مالكة ولان الظاهر انه لم يمسلم أو ذى ولا يحل نملك ما لم يغير بدل قهرا (على المذهب) وقيل الموجود في الشارع ركاز فلا سبل ملكه طريقا أو مسجدا أو سبل الامام أرضا من بيت المال كذلك كان لنقطه أيضا لان اليد

للمسلمين

له مستحق لان الحق له والناظر انما يتصرف له الا قرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل

ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغي لو نفاه ناظره لا يصح نفيه فليجروا كل ذلك قوله فلونفاه من يسهده الخ قياس ما عتده مر في شرحه من انه لا يكفي فيما وجدته بملكه عدم النفي بل لا بد من ان يدعيه انه هنا كذلك (قوله كما قاله البغوي وأقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم

(قوله فظاهر ان الافضل تقديم الاخير) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض لكن الاخير في شرح الروض هو حديث مسلم الذي وسطه الشارح فالأخير هنا حديث أبي داود والترمذي والحاصل ان مراده بالأخير حديث مسلم بدليل قوله

(قوله فلن ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجده في ملكه انه لا يكفي هاجرد ٢٦٩ عدم النبي بل لا بد من دعواه

ثم ما تقرر من انه لمن ملك منه او ورثته فظاهر ان علموا به وادعوه أو لم يعلموا وأعلمهم بذلك وأعلامه اياهم واجب لكن اطردت العادة في زماننا بان من نسب له شيء من ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى واتهامه بان هذا بعض ما وجده فهل يكون ذلك عذرا في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاته أبدا أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال كن وجد مالا ليس من ماله وخاف من دفعه لامين بيت المال ان امين بيت المال لا يصرفه مصرفه فيه تطرولا بعد الثاني للعدر المذكور وينبغي له ان أمكن دفعه لمن ملك منه تقديمه على غيره ان كان مستحقا بيت المال (قوله وان لم يدعه) قال سم قوله وان لم يدعه أي مالم ينغه فالشرط فيمن قبل المحمي ان يدعيه وفي المحمي ان لا ينفيه مر اه لكن في الزيادة مانصه

للمسلمين وزالت يد المالك كما قاله الغزالي خلافا لاذرعي لانه جاهلي في مكان غير مملوك فاشبه الموات (أو في ملك شخص للشخص ان ادعاه) بلايين كامتعة الدار ان لم يدعه واجده والا فلا بد من اليقين والتقييد بدعوى المالك هو المتمدن كذا كراه وان شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينفيه وان لم يدعه وصوبه الاسنوي كسائر ما بيده فقد رد بالفرق بينهما اذ بيده ثم ظاهرة معلومة له غالباً بخلافه فاعتبر دعواه له لاحتمال ان غيره دفعه (والا) أي وان لم يدعه بان سكت عنه أو نغاه (فلن ملك منه) أو ورثته فان نغاه بعضهم سقط حقه وملك بالباقي ما مر (وهكذا حتى ينتهي الى المحمي) للارض فيكون له وان لم يدعه لانه باحيائها ملك ما فيها ولا يدخل في البيع لانه منقول فيسلم اليه ويؤخذ منه خمسة يوم ملكه ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية ولو ليس من ماله ففيل يتصدق الامام به أو من هو بيده لكن في المجموع عن الاصحاب لو وجد ركاز ابدار الاسلام أو العهد وعرف مالك أرضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فان ليس من ماله كان لبيت المال كسائر الاموال الضائعة وانما لم يكن لقطعة كمالو وجده بنحو طريق لانه وجده في ملك فكان للمالك بخلافه ثم وقارق هذا ما قبله بما علم مما تقرر وقيل ان هذا فيما اذا عرف مالكه ثم ليس من وجوده وذلك فيما اذا جهلت عين مالكة ثم ليس من ذلك ووجه ذلك ان الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة أقرب منه بعد اليأس من الوجود بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك القرينة وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمه لو اجده اذا جاء بخلافه في الحالة الاخرى لبعده وجوده فكذا واجده من التصرف بما مر ولا ينافي ما تقرر قولهم لو ألقى هارب أو ربح ثوبا بجمعه مثلاً أو خلف مورثه وديعة وجهه لملك ذلك لم يملكه بل يحفظه لانه مال ضائع لحمله على ما قبل اليأس وحينئذ فلا فرق في وجوب حفظه بين معرفة مالكة ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يعكر على ذلك قولهم الا في اللقطة وما وجد بارض مملوكة فلذلك اليد فيها فان لم يدعه فلم قبله وهكذا الى المحمي فان لم يدعه فلقطة لان المراد بلم يدعه هنا انه نفي ملكه عنه وحينئذ فيستند الى وجوده في الارض قبل الاحياء (ولو تنازعه) أي الر كاز الموجود بملك (بائع ومشترا ومكرو ومكتر ومعير ومستعير) بان قال المشتري والمكتر والمستعير هو لوانا دفعته وقال الاخر مثل ذلك أو قال البائع ملكته بالاحياء وفي بعض النسخ أو قالوا وبمعناها فكان سبب ايثارها الاشارة الى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر (صدق ذواليد بيمينه) ان أمكن دفن مثله في زمن يده ولو على ندور والالم يصدق ولو اتفقا على انه لم يدفعه صاحب اليد فهو للمالك اتفقا ولو تنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفعه بعد الرجوع صدق ان أمكن أو قبل نحو العارية صدق المستعير ومن مرر معه لان المالك سلم له حصول الر كاز في يده فيده تنسخ اليد السابقة

فصل في أحكام زكاة التجارة أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة قوله فيكون له أي وان لم يدعه وان نغاه كما صرح به الدارمي اه والا قرب ما في زيادي (قوله لكن في المجموع عن الاصحاب) معتمد (قوله وذلك فيما اذا جهلت) اسم الاشارة راجع لقوله أو العهد وعرف مالك أرضه (قوله ووجه ذلك) أي وجه قوله وقيل ان هذا الخ (قوله ومعير) هي بمعنى أو كما يأتي (قوله أو قالوا الخ) أي في قوله ومعير فصل في أحكام زكاة التجارة أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة

وصدق قوله فيه الخ وان لم يكن أخيراً في كلامه (قوله استحباً بعقب قول المصنف ويقول) أي يستحب ان يأتي بهذا اللفظ مع الدعاء المتقدم وان كفي لفظ آخر (قوله اسم مصدر) انظر هـ لا كان مصدر غاية الامر انهم تصرفوا فيه بتعويض هاته عن واوه كوعده ووهب هبة (قوله أو اسم فاعل) صريح هذا السياق انه معطوف على اسم مصدر وظاهر انه ليس مراداً

(قوله نزلت في التجارة) أي في زكاتها (قوله المدة للبيع عند البرازين) ظهروا لم يكن معد للبيع (قوله وزكاة العين خير واجبة) أي بالاجماع (قوله وأجمع عامة أهل العلم الخ) أي فلا يردان أباحيفة لا يقول بوجودها (قوله وهذا من مخرجان) قال المحلل والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة ٢٧٠ وبالقول أخرى وكتب عليه عميرة أي فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب اهـ

ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالاول أولى أو بالثاني فيه نظر والاقرب الاول لانه لا صاحب دون الثاني لان فيه النسبة للامام به قاله وليس كذلك وانما يخرج به الاصحاب من قول غيره أو نصوص أخرى له (قوله بخلافه قوله) أي التضيض (قوله والحال يقتضي التقويم بدنانير) أي اما لكونه اشتراها أو كونها غالب نقد البلد (قوله أو بنقد يقو به) وهو دون نصاب ولم يشتر به شيئاً أو وهو الخ ج ثم قال وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التي ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامه انصرح في ان قول المتن واشترى به سلامة تمثيل لا تقسيم انه لو ملك فيل آخر الحول نقداً آخر يكمله زكاة ثم رأيت ان المقول المعتمد خلاف ما ذكره وهو

طيبات ما كسبتم قال مجاهد نزلت في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البر صدقته والبر بزيادة واحدة مفتوحة وزاي مبهمة مشددة يطلق على الثياب المدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهري وزكاة العين غير واجبة في الثياب والسلاح فتعين المحل على التجارة وفي سنن أبي داود من فروعا الامر باخراج الصدقة مما يعلل للبيع قال ابن المذخر واجمع عامة أهل العلم أي أكثرهم على وجوبها (شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرها من المواشي والناض (معنى بربا آخر الحول) أي في آخره فقط اذ هو حال الوجوب ولا يعتبر غيره لكثرة اضطراب القيم (وفي قول بطريقه) أي في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما ما اذ تقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دائمة (وفي قول بجميعة) كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن لنصاب في لحظة انقطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا من مخرجان والمنصوص الاول (فعلى الاظهر) وهو اعتبار آخر الحول (لورد) ما لها (الى النقد) كان يبيع به وكار مما يقوم به آخر الحول كما أشار اليه بالا فواللام في النقد لارادته المعهود (في خلال الحول) أي اثناؤه (وهو دون النصاب واشترى به سلامة فلا يصح انه ينقطع الحول ويبتدأ حوله من وقت شرائها) لتحقيق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فانه مظنون أم لو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق والثاني لا ينقطع كالمواشي لانه سلامة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع لان المبادلة معدودة من التجارة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني والثالث أيضاً من باب أولى فحده فذلك اولاً لانه ليس من غرضه (ولو تم الحول) أي حول مال التجارة (وقية العرض) يسكون الرأ (دون النصاب) وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به (فلا يصح انه يبتدأ حول ويبطل الحول الاول) ولا تجب الزكاة حتى يتم حول ثان لان الاول مضى ولا زكاة فيه والثاني لا ينقطع بل متى بلغت قيمة العرض نصاباً وجبت لزكاة ويبتدأ الحول من وقته اذ يصدق عليه ان مال التجارة أقام عنده حولاً بل وزيادة وتم نصاباً فيقول العامل هنا كما قال الاخ الشافعي في المسئلة الحاربية هب ان تابا كان حاراً أو حراماً بقي في الميم السمن أم واحدة اما اذا كان معه من أول الحول

انه ينقطع الحول اذ الم ملك تمامه فحقق النقص عن النصاب بالتضيض (قوله وما ذكر من التفريع) هو قوله ما فعلى الاظهر لورد الخ (قوله من باب أولى) أي فيهما (قوله ويبطل الحول الاول) قضيته انه لو اشترى ببعض مال القنية عرضاً للتجارة أول المحرم ثم يباقيه عرضاً آخر أول صفراً انه لا زكاة في واحد منهما اذ لم تبلغ قيمة كل واحد نصاباً لانه باول المحرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أولاً لنقصه عن النصاب ويبتدأ له حول من ذلك الوقت ويقوم الثاني أول صفراً من السنة الثانية وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة الا اذا بلغ نصاباً آخر وليس مراد بل يزكي الجميع آخر حول الثاني لوجود الجميع في ملكه من أول صفراً (قوله اما اذا كان معه) محترز قوله وليس معه بمخمسين منها أي وبقيت الخمسون الاخرى في ملكه جميع الحول

بل المراد انه اسم مصدر وعلى ما مر فيه اما مراد منه المصدر واما مراد منه اسم الفاعل مبالغة كزيد عدل فتأمل (قوله والمراد به وما بعده الخ) هذا انما يحتاج اليه اذا تقدم موت أبويه اما اذا لم يموتا فلا يحتاج الى ارجاعه عن ظاهره كالا يخفى وعبرة

(قوله وان ملكه) أى ما يكمل به النصاب (قوله اذ اتهم حول الحسين) قال الشيخ عميرة قال ذلك فى شرح لروض والظاهر ان مال التجارة يزكى عند تمام حوله اه سم على منتهج قول يتأمل معنى هذا الكلام فان المتبادر من قوله زكى الجميع اذ اتهم حول الحسين انه يقوم مال التجارة عند تمام حول الحسين فان بلغ معه انصا زكى الجميع والا فلا ثم رأيت صرح بهذا المتبادر على ج ثم قال وبه ينقطع ما فى هاهنا شرح المنهج لشيخنا من قوله والظاهر ان مال التجارة الخ (قوله للقنية بنيتها) أى ويصدق فى دعواه ذلك وان دلت القربة على خلاف ما دعاء (قوله فتى نواها به انقطع) أى ولو كثر جده بحيث تفضى المادة بان مثله لا يحبس للارتفاع به (قوله مة ان للتصرف) أى بالبيع ونحوه لتصرف مال تجارة ٢٧١ (قوله فى التهمة) أى للتولى ويرجع

فى ذلك البعض اليه أى
أولى وارثه لانه قائم مقامه
ولو امتنع منه أجبر عليه
(قوله انقطع حوله) أى
بالموت لانتقال الملك فيه
الى الوارث (قوله حتى
يتصرف فيه) أى الوارث
(قوله اذا اقترنت بنيتها الخ)
ينبغى ان لا يشترط مقارنتها
لجميع العقد بل يكفى
وجودها قبل الفراغ وان
لم توجد الا مع لفظ الآخر
وان تأخر وظاهر كلامهم
انه لا يكفى تأخرها عن
العقد وان وجدت فى
محاس العقد وله اتجاه
فليتأمل مر اه سم على
همجة وعبرة ج ههنا يظهر
ان يمتد فى الاقتران ههنا

ما يكمل به النصاب كالألو كان معه مائة درهم فابتاع خمسين منها عرضا للتجارة فبلغت قيمته فى آخر الحول مائة وخمسين فانه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول وان ملكه فى أثناء الحول كالألو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع اذ اتهم حول الحسين لانها انما انضم فى النصاب دون الحول (ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها) أى القنية فتى نواها به انقطع الحول فيحتاج الى تجديد قصد مقارن للتصرف بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد ذيتها كما سيأتى لان القنية هى الحبس للارتفاع وقد وجدت بالنية المذكرة مع الامساك فرتبنا عليها أثرها والتجارة هى التقلب فى السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد ذلك ولان الاقتناء هو الاصل فاكتمل فيه بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله فى ملكه لا يثبت بمجرد النية كالألو نوى بالمعسوقه السوم وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استعمالا جائزا أم محرما كلبسه للديباج وقطاعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين فى اتتمه ولو نوى القنية ببيع عرض التجارة ولم يعينه فى تأثيره وجهان حكاهما الماوردى أقرب ما كما أفاده الالدرج الله تعالى التأثير ويرجع فى ذلك البعض اليه وان جرى به مصمهم على ان الاقرب المنع ولومات المورث عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينقصه حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعى قيسل شرط السوم وتبعه المصنف خلافا لما أفنى به الملقبى (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت بنيتها بكسبه معاوضة كسراه) وان لم يجردها فى كل تصرف سواء أكان بعرض أم نتمد أم دين حال أم مؤجل لان تمام قصد التجار الى فعلها ومن ذلك ما ملكه بجهة ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره بان كان يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة

باللفظ أو الفعل المملك ما يأتى فى كتابات الطلاق اه والمعتمد منه الا كتفاء بجزء يمكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتى به الزوج حتى لو خالها بكتابة ولم ينو مع لفظه فأنه وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الا كتفاءها وان اقترنت بالقبول وعبرة شيخنا الزيدى وينبغى اعتبارها فى محاس العقد وكتب أيضا قوله بنية التجارة وفارق عدم الا كتفاء بنية التضحية عند شراء لاضحية بان الشراء جلب ملك والاضحية زالت فيه مذكر اجتماعهما أو أقول فيه نظر لانه انما يتحقق التعذر لو كان المنوى التضحية حال الشراء اما لو كان هو التضحية فى المستقبل فلا يتأمل اه أقول ويمكن الجواب عنه بان المراد بالذعر فاعدم المناسبة بين زالة الملك وجلبه (قوله بكسبه) أى بدخوله فى يده مادام رأس المال باقيا (قوله فى كل تصرف الخ) أى لان المعتبر انما هو وجودها عند التصرف الاول (قوله ومن ذلك ما ملكه بجهة) أى من المعاوضة (قوله أو عرض) فى نسخة أو قرض ومثله فى الزيدى وقضيته انه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ولو قيل انه مال تجارة فى هذه الحالة لم يكن بعيدا لانه قبضه عوضا عما فى ذمة الغير فانطبق عليه الضابط (قوله أو منفعة ما استأجره) يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بمنفعةها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد من

التحفة وفي ذكره أي عظة كاعتبار أو قدماً أو واحداً مقابلة نظراً إذا الوعظ التذكير بالعواقب كاعتبار أو هذا إذا انقطع الموت
فإن أريد به ما غايتها من الظفر بالمطوب انتهى ذلك انتهى (قوله وأفرغ الصبر على قلوبهما) قال في التحفة هذا لا يأتي إلا في حي
(قوله لثبوت هذا) يعني مطلق الأمر بالدعاء لو ألد إليه الشامل لهذا الدعاء والافصوص هذا الدعاء لم يرد (قوله وهذا أولى)

قوله أو ما استأجره العوض الذي أخذه عن منفعة ما استأجره بان أجر ما استأجره بدراهم فهي مال تجارة ومن قوله أو منفعة
الخ نفس المنفعة كان استأجره ما كن يقصد التجارة فنافعها مال تجارة قال حج ففيم إذا استأجره رضاليو جرها يقصد التجارة
ففي حول ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيقومها باجرة المال حولاً ويخرج زكاة تلك الاجرة وإن لم تحصل له لأنه حال الحول
على مال التجارة عنده (قوله فلا يصير مال تجارة) أي فلو اشترى به شيئاً يقصد التجارة انعقد حوله من وقت الشراء (قوله لأنه
لا يقصد لها) أي مال الوقف المقترض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيواناً ثم قبض مثله الصوري كذلك فالمتجه أنه
مال تجارة اه سم على منهج (قوله إذا اقترابنا بينها) أي من الولي إن كان مجبراً ومنها مقارنة لعقد ولها إن كانت غير مجبرة (قوله
أو أقاله أو فلس) قال في شرح ٢٧٢ البهجة بعد ما ذكره ولو قبل قبض المشتري المبيع لأنه ملك جديد اه وكتب عليه

سم قوله لأنه ملك الخ من
هذا يعلم أن الكلام فيما
إذا انتقل الملك عن البائع
أي بان لم العقد من جانبه
كان باع بلا شرط خيار
أو شرط للمشتري (قوله
بخلاف الرد بعيب أو نحوه)
أي من الأقاله والتحالف
(قوله ليصنع به) من باب
نصر وقطع ومثله يدبغ
(قوله فيلزمه زكاة بعد
مضى حوله) أي حيث كان
الحاصل في يده من غلة
الصنع أو مما اشتراه بها
من الصنع أو كان الأول
باقياً في يده كلاً أو بعضاً
فتجب زكاة (قوله وإن

أما لو اقترض مالاً نأواه التجارة فلا يصير مال تجارة لأنه لا يقصد لها وإنما هو أراق قاله
القاضي تفقها وجزم به الروايات والمتولى وصاحب الأنوار (وكذا المهر وعوض الخلع)
فيصير مال تجارة إذا اقترابنا بينها (في الأصح) لا يكون مملوكاً بمعاوضة ولهذا ثبت الشفعة
فيما ملكهم وما والى لاني لأنهم ليسوا من عقود المعاوضات المحضة (لأبالية) غير ذات الثواب
(والاحتطاب) والاحتشاش والاصطياد والارث (والاسترداد بعيب) أو أقاله أو فلس
لانتفاء المعاوضة بل الاسترداد المذكور فسخ لها ولأن الملك مجاني لا يبعده تجارة فمن
اشترى بعرض القنية عرضاً للتجارة أو للقنية أو اشترى بعرض للتجارة عرضاً للقنية ثم رد
عليه بأقاله أو نحوه لم يصير مال تجارة وأرواه بخلاف الرد بعيب أو نحوه ممن اشترى
عرضاً للتجارة بعرض لها فإنه يبقى حكمها ولو اشترى لها صاعاً بغيره صاعاً به أو دباغاً بغيره
به للناس صار له تجارة فنأواه زكاة بعد مضى حوله وإن لم يبق عين نحو الصنع
عنده عاماً خلافاً لما يوهه كلام التتمة أو صابوناً أو ملحاً يغسل به أو يجهن به لهم لم يصير
كذلك لأنه يستهلك فلا يقع مسلمة لهم (وإذا ملكه) أي عرض التجارة (بنقد) وهو
الذهب والفضة وإن لم يكونا مضرولين (نصاب) أو بأقل منه وفي ملكه باقية كان اشتراه
بعين عشرين مثقالاً أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى (فحوله من حين ملك) ذلك
(النقد) لا اشتراكهما في قدر الواجب وفي جنسه ولأن التقدين إنما خصا بإيجاب الزكاة دون
باقي الجواهر لارصادها للنفاء والنماء يحصل بالتجارة فلم يجز أن يكون السبب في الوجوب

لم يبق عين نحو الصنع) قضيته أنه لا فرق في الصنع بين كونه تمويهاً وغيره وقضية ما يأتي من التعليل للصابون
اختصاصه بالثاني والظاهر أنه غير مراد أخذاً باطلاً فهم وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين الصابون بأنه يحصل من الصنع
لأن مخالف الأصل الثوب يبقى ببقائه فتزل منزلة العين بخلاف الصابون فإن المقصد منه مجرد إزالة وسخ الثوب والآخر الحاصل
منه كانه الصفة التي كانت موجودة قبل الفسـل فلم يحسن الحاقه بالعين (قوله كان اشتراه بعين مثقالاً) سواء قال
اشترى بهذه الدراهم أو بعين هذه لأن المعقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كيله اشتريه هذا الذي نأواه
يتخير بين الشراء به وبين الشراء في ذمته بخلاف ما إذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن
الموكل ثم قال في مرة ثانية والفرق أنه لما أشار للدراهم هنا ولم توجد فريضة صارفة عن ارادتهاتين كونها المعقود عليه وأما
في الوكيل ففريضة الحال مشعرة بان الغرض تحصيل ما وكل في شرائه فجعل فريضة صارفة عن التعمين سيما وقد عدل عن قوله
بعين ذلك الصريح في ارادة التعمين إلى مجرد الإشارة إليها فتخير الوكيل (قوله فحوله من حين ملك النقد) أي من غير الحلي
المباح ما يأتي أن الحلي من عرض القنية (قوله للنفاء) عبارة المصباح غي الشيء ينمي من باب رعى غاء بالفتح والمد كراه

حينئذ فلا حاجة لما قدمه في تأويل عظة واعتبار او مراده انه أولى مما قاله الاسنوي وان كان في سياقه صعوبة وعجالة شرح
الروض قال الاسنوي وسواء فيما قالوه مات في حياته أو به أم لا لكن قال الزركشي محله في الابوين الحيين المسلمين الخ (قوله

(قوله سبب في الاسقاط) أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للنماء مسقطا لما مضى من حول النقد لزم ما ذكر
(قوله امالوا اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده) أي بعدم مفارقة المجلس اه سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل
بقوله اذ صرفه الى هذه الخ لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه ٢٧٣ منزلة الواقع في العقد فكانه

عينه (قوله ولو باع
العرض) أي بعد حولان
الحول (قوله زكي القيمة)
أي ما باع به فقط لانه فوت
الزيادة باختياره فضمنها
وبصدق في قدر ما فوته
(قوله وغيره) ومنه هنا
صوف وغصن شجرة وورقه
ونحوها اه حج (قوله كما
دل عليه خبر جاس)
بكسر أوله وتخفيف ثانيه
وآخره سين مهملة اه
اصابة (قوله فان ملك
بنقد قوم به) قال ابن
الاسناد وينبغي للتاجر
ان يسادر الى تقويم ماله
بعدلين ويمتنع واحد بجزء
الصيد ولا يجوز تصرفه
قبل ذلك اذ قد يحصل
نقص فلا يدري ما يخرج
حج قيل وينتج من تردد
له انه لا يجوز ان يكون
هو أحد العدلين وان قلنا
يجوز في جزاء الصيد
ويفرق بان الفقهاء أشاروا

سبب في الاسقاط امالوا اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبتدأ حول
التجارة من وقت الشراء اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين (أو دونه) أي أو ملكه بدون النصاب
وليس في ملكه باقية (أو بعرض قنية) كالتياب والحي المباح (فن الشراء) حوله يبتدأ (وقيل
ان ملكه بنصاب سائمة نبي على حولها) لانها مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبر والصحيح
المنع لاختلاف الزكيتين قدر او متعلقا (ويضم الربح الى الاصل) الحاصل (في) أثناء (الحول
ان لم ينض) بكسر النون بما يقوم به فلا يشتري عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في الحول
ولو قبل آخره بلخطة ثلثمائة أو نض فيه بنقد لا يقوم به زكاة أخرى وسواء حصل الربح بزيادة
في نفس العرض كسمن الحيوان أم بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكي القيمة
أو بأكثر منها في زكاة الزائده معها وجهان أو وجههما الوجوب (لا ان نض) أي صار ناضا بنقد
يقوم به يبيع أو اتلاف أجنبي وامسكه الى آخر الحول أو اشتري به عرضا قبل تمامه فلا يضم
الى الاصل بل يزكي الاصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الاظهر) فلا يشتري عرضا للتجارة
بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلثمائة وامسكها الى آخر الحول أو اشتري بها عرضا يساوي
ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فاذا مضت سنة أشهر زكي المائة والثاني يزكي الربح
بحول الاصل كما يزكي النتاج بحول الامهات وفرق الاول بان النتاج جزء من الاصل فالحقناه
به بخلاف الربح فانه ليس جزا لانه انما حصل بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب نتاج الحيوان
دون الربح (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان من نعم وخيل واما (وغيره) من الانهار
كشمس أو تنفاح (مال تجارة) لانها جزا من الام والشجر والثاني لانها لم يحصل بالتجارة
ومحصل الخسلاف مالم ينقص قيمة الام بالولادة فان نقصت بها كان كانت قيمة الام تساوي الفا
فصارت بالولادة تساوي ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الام بقيمة الولد جزما (و) الاصح
على الاول (ان حوله حول الاصل) تبعا كنتاج الساعة والثاني لابل تفرد بحول من انفصال
الولد وظهور الثمرة لانها زيادة مستقرة من مال التجارة فافردت كما سبق في الربح الناض
(وواجبها) أي التجارة (ربيع عشر القيمة) أما انه ربع العشر فكافي النقدين لانها تقويمهما
وامانه من القيمة فلانها متعلقة كادل عليه خبر جاس فلا يجوز اخراجه من العرض (فان ملك)
العرض (بنقد قوم به ان ملك بنصاب) وان لم يكن ذلك النقد غالبا ولو ابطله السلطان كما اقتضاه

٣٥ نفيه في ثم الى ما يضبط المثلية فيبيد اتهامه فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا ضابط لها اه ثم المتبر في تقويم العدلين
النظر الى ما يرغب أي في الاخذ به اه سم على جهة لكن عبارة حج هنا ويظهر الا كفاءة بتقويم المالك والثقة العارف والساعي
تصديقه تطير ما صر في عدم المشية أقول وقد يفرق بان متعلق العد متعين يبعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد
المقوم وهو مظنة للخطأ فالتهمة فيه أقوى ومن ثم لم يكتف بخبره لا ثمر بل لولم يوجد خالص من جهة الامام حكم عدلين
يخرصانه له كما صر وقوله ثم المتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب أي في الاخذ به في مثل ذلك العرض حالا فاذا فرض انها
الف وكان التاجر اذا باعه على ما جرت به عادته مفرقا في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع
به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من تصرفه بالتفريق لا من حيث كون ألفين قيمته

وحده ان يكون كباين التكبيرات) الظاهر ان المراد ان لا يطوله الى حد لا يبلغه ما بين تكبيرتين من أى التكبيرات ويعد
 أن يكون المراد جملة ما بين التكبيرات فليراجع (قوله بل بتكبيرتين) هذا ظاهر في بقاء القراءة بخلاف ما بعده (قوله لزمه
 (قوله أى بلد حولان الحول) ٢٧٤ والعبرة بالبلد الذى فيه المال وقت حولان الحول لا الذى فيه المال ذلك الوقت

وعبارة سم على بهجة قوله
 من نقد البلد أى بلد الاخراج
 كما قاله الماوردى وجرم به في
 العباب أى وبلد الاخراج
 هى بلد المال كما هو معلوم
 من عدم جواز نقل الزكاة
 (قوله فلو حال الحول عليه)
 أى المال (قوله بدين في ذمة
 البائع) كان كان له على آخر
 دين فاشترى به منه عرضا بنية
 التجارة (قوله قوم بالانفع
 للفقراء) ضيف (قوله وقيل
 يتخير المالك) معتمد (قوله
 قوم ما قابل النقد به والباقي
 بالغالب) وذلك ظاهر ان
 اشترى كذا في عقد أو اشتراها
 في عقد واحد وفصل الثمن
 والا قوم ما قابل النقد به
 والباقي بالغالب أو ما قابل
 أحد القدين به والباقي
 بالآخر بنسبة التقسيط
 قال سم على بهجة فلو جهلت
 النسبة فلا يبعد ان يحكم
 باستوائهما ولو علم ان
 أحدهما أكثر وجهل عينه
 فلا يبعد ان يمينه في براءة
 ذمته ان يفرض الاكثر
 من كل منهما وهل له
 التأخير الى التذكر ان
 رجي أقول لا يبعد ان له

اطلاقه اذ هو أصل ما يده فكان أولى به من غيره (وكذا) ان ملك بنقد (دونه) أى النصاب
 فانه يقوم به (في الاصح) لانه أصله والثاني يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل
 الخلاف ما اذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ملكه قوم به قطعاً لانه اشترى به عرض
 ما انعقد عليه الحول وابتداء الحول من وقت ملك الدراهم كما قاله الرافعي (أو) ملك العرض
 (بعرض) للقنية أو بخلع أو نكاح أو صلح عن نحو دم (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول
 كما قاله الماوردى وهو الاصح جرياً على قاعدة التقويم اذا تعذر التقويم بالأصل فلو حال الحول
 عليه يحل لانقذه اعتبر اقرب البلاد اليه ولو ملك بدين في ذمة البائع أو بخصم بملك قوم
 بجنسه من النقد كما في الكفاية (فان غلب نقدان) على التساوي (وبلغ) مال التجارة (باحدهما)
 دون الآخر (نصابا قوم به) لتحقيق تمام النصاب باحد النقيدين وبهذا فارق ما مر من انه لو تم
 النصاب في ميزان دون آخر فلا زكاة (فان بلغ) نصاباً (بهما) أى بكل منهما (قوم بالانفع) منهما
 (للفقراء) أى للمستحقين لمساواة لهم كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون ونقل تصحيح ذلك
 الرافعي عن مقتضى اراد الامام والبعوى (وقيل يتخير المالك) فيقوم بايهما شاء كما في شاتي
 الجبران ودراهم وهذا ما صححه في أصل الروضة ونقل الرافعي تصحيحه عن العراقيين والرويان
 قال في المهمات وعليه الاكثر فلتكن الفتوى عليه وجرى عليه الا ذرعى وهو المعتمد ويفرق
 بين هذه وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبون بان تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة
 فلم يجب التقويم بالانفع كما لا يجب على المالك الشراء بالانفع ليقوم به عند آخر الحول (وان
 ملك بنقد وعرض) كان اشترى بمائتي درهم وعرض قنية (قوم ما قابل النقد به والباقي
 بالغالب) من نقد البلد لان كلامه مال وانفرد كان حكمه كذلك فكذا اذا اجتمعوا وهكذا اذا
 اشترى بجنس واحد مختلف الصفة كالصالح والمكسرة اذا تفاوتا (وتجب فطرة عبيد التجارة
 مع زكاتها) أى التجارة لانهم ايجبان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة في
 العبد المقتول والقيمة والجزاء في الصيد المملوك اذا قتله المحرم (ولو كان العرض ساعة)
 أو غيرها مما تجب الزكاة في عينه كتمر (فان كل) بثلاث الميم (نصاب احدى الزكاتين فقط)
 أى من عين وتجارة دون نصاب الاخرى كاربعةين شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع
 وثلاثين فاقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كل
 (نصابهما) كاربعةين شاة قيمتها نصاب (فزكاة العين) تجب (في الجديد) وتقدم على زكاة
 التجارة لانها وجبت بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدها وزكاة التجارة مختلف فيها ووجبت
 بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدها ولا زكاة العين تتعلق بالرقبة وتلك بالقيمة فتقدم ما يتعلق
 بالرقبة كالمهرهون اذا جنى وقد علم انه لا يجتمع الزكاتان ولو كان مع ما فيه زكاة عين مالاً زكاة
 في عينه كان اشترى شجرة للتجارة فبد اصلاح ثمره قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن

ذلك بل قياس ما تقدم عن الدمبرى انه يكفي غلبة الظن (قوله فبد اصلاح ثمره
 قبل حوله) وكذا لو بد اصلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر ان تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر فهل تسقط
 زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر الى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين فيه نظراً لاقرب
 أخذ من اطلاقهم وجوب زكاة العين اذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب

التخلف الخ) انظر هلا بطلت مملاته بالتخلف بتكبيرتين نظير ما مر في بدء القراءة وما ذكر معه مع استواء الجميع من حيث العذر كما مر في الجماعة (قوله وجوبا) أي بالنسبة للتكبيرات وقوله بمثل ذلك وجوبا في الواجب ونديا في المندوب أي بالنسبة للادكار (قوله وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام الخ) الظاهر ان الذي قاله هذا التفسير لانه للتنافس الذي ذكره الشافعي لا قول مقابل له فتأمل (قوله أي جماعات بعد جماعات) لعل معناه انهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلي كل واحد وحده من غير امام حتى يلائم ما قبله فتأمل (قوله لان مع كل واحد ملكين) ظاهر هذا ان الحققة يشاركون في العمل فليراجع (قوله كلهم له صحبة وروى عنه وسمع منه) أي امام من ثبتت له الصحبة بمجرد الاجتماع أو الرؤية فنالوا من المعالوم انهم

(قوله عند تمام حوله) أي ان بلغ نصابا وليس فيه وجوب زكاة لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الثمر يتعلق بقيمته خاليا عن الثمر وفي سم على ج وخرج بقول شرح ٢٧٥ المنهج كغيره فبدا قبل حوله الخ

مالون حول التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدا الصلاح بعد الانحراج ولو يوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتأمل اه وعليه فقد يقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاتين في مال واحد لانه زكاة الثمرة عند تمام الحول لدخولها في التقويم وزكاة عينها بعد بدو الصلاح فتكرره زكاتها اللهم الا ان يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين (قوله أي فتجب في بقية الحول) الاولى في تمام الحول الخ وعبرة ج أي في سائر الاحوال وما مضى الخ وهي ظاهرة (قوله فذلك

التمر زكاة التجارة عند تمام حوله ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وان كان للتجارة وقصده به الفرار من الزكاة (فعلى هذا) أي الجديد (لوسبق حول) زكاة (التجارة) حول زكاة العين (بان اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب ساعة) ولم يقصده بالقنية أو اشترى به معاونة ثم أسامها بعد ستة أشهر (فالاصح وجوب زكاة التجارة لتمام حولها) ولئلا يبطل بعض حولها ولو وجوب الموجب بلا معارض له (تم يفتح) من تمامه (حولان زكاة العين أبدا) أي فتجب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين لتمام حولها من الشراء ولكل حول بعده (واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الاصح بل بالقسمة كما سيأتي في باب (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع) ربحا ورأس مال لان الجميع ملكه (فان أخرجها) من مال آخر فذلك ظاهر (أو من) عين (مال القراض حسبت من الربح في الاصح) ولا يجعل اخراجها كاسترداد المالك جزأ من المال لتزويلا لها منزلة المؤن التي تلزم المالك من أجرة الدلال والكيل وفطرة عميد التجارة وجناباتهم والثاني تحسب من رأس المال لان الوجوب على من له المال (وان قلنا يملكه) أي العامل المشروط له (بالظهور) لزوم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لهما (والمذهب) على قول المالك بالظهور (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لانه متمكن من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فاشبهه الدين الحال على ملي وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه اخراجها قبل القسمة وله ان يستبديا خراجها من مال القراض والثاني لا يلزمه لانه غير متمكن من كمال التصرف فيها ولو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وان كان بعد وجوبه أو باعه بعرض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تفوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانها ما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا الوجه صدقا أو صلحا عن دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان باعه محاباة فقد رها كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة

ظاهر) أي ولا رجوع له على المامل (قوله وان قلنا يملكه بالظهور) ضعيف (قوله قبل اخراج زكاتها) أي وبعد حولان الحول كما هو ظاهر من قوله اخراج زكاتها (قوله وهي لا تفوت بالبيع) أي فيطالب البائع بها (قوله ولو اعتق عبد التجارة) أي بعد حولان الحول أيضا (قوله فيبطل فيما قيمته الخ) راجع الى قوله ولو اعتق عبد التجارة وينبغي ان يقال القياس انه ينفذ الاعناق في كل العبد لانه وان بطل الاعناق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى عما اعتقه هو الى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أي ويتعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا ينقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالانخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصرف في باقيه والا فلا مام التعاق بما بقي لانه حق الفقراء

اضماف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة من امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة
 باب زكاة الفطر (قوله زكاة الفطر) أي بيان ما يتعلق بزكاة الفطر (قوله اسم مولد) أي نطق به المولدون (قوله لا عربي)
 العربي هو الذي تكلمت به العرب عما وضعه واضع لغتهم ولا معرب هو لفظ غير عربي استعملته العرب في معناه الاصل
 بتغيير ما (قوله فتكون) أي الفطرة (قوله حقيقة شرعية) أي في القدر المخرج والانساب في التفرع ان يقول فتكون حقيقة
 عرفية أو اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية عند الاصوليين ما أخذت التسمية به من كلام الشارع اما ما اصطلاح عليه الفقهاء
 واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رأيت سم على شرح البهجة قال مانصه قوله حقيقة
 شرعية فان قلت كان الواجب ٢٧٦ ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه

باب زكاة الفطر

الفطرة بكسر الفاء اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة
 شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وتقال للخلق ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر
 الناس عليها والمعنى انما وجبت على الخلق تركية للنفس أي تطهيرها وتغذية لعمالها
 وتقال للمخرج وقول ابن الرفعة انه بضم الفاء اسم للمخرج مردود والاصل فيه قبل
 الاجماع خبر الصحيحين عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من
 رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكرا أو أنثى من المسلمين
 وعن أبي سعيد رضى الله عنه كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا زال أخرجه
 كما كنت أخرجه ما عشت ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبها لانه غلط
 صريح كافي الرخصة لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيها خلافا لغير ابن اللبان ويجب
 عنه بانه شاذ منكر فلا يخرق به الاجماع أو يراد بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه
 الاكثر ويؤيده قول ابن كج لا يكفر جاحدها والمشهور انها وجدت كرمضان في السنة
 الثانية من الهجرة قال وكيع بن الجراح زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السهول للصلاة
 تحجب نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة (تجب) زكاة الفطر (باول ليلة العيد
 في الاظهر) لاضافتها الى الفطر في الخبرين السابقين ولانها طهارة للصائم عن اللغو
 والرفث فيه فكانت عند تمام صومه ولا بد من ادراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور
 كما يفيد قوله فيخرج الى آخره وقوله فيما بعده تحيل الفطرة من أول رمضان

النسبة لغوية وهي حقيقة
 فالمراد حقيقة منسوبة
 لحكمة الشرع وهم الفقهاء
 والنسبة بهذا المعنى لا شبهة
 في صحتها وان كان المتبادر
 من النسبة في شرعية
 باعتبار الاصطلاح الاصولي
 هي ما كان بوضع الشارع
 فليتأمل سم (قوله وتقال
 للخلق) ظاهر هذا الصنيع
 يقتضي ان لفظ الفطرة
 سواء أريد به الخلقة أو
 القدر المخرج مولد ولعله
 غير مراد لان اصطلاحات
 الفقهاء حادثة واطلاق
 الفطرة على الخلقة ليس
 من اصطلاحاتهم كما هو
 ظاهر فلعلها مولدة بالنظر
 للمعنى الثاني (قوله وتغذية)

والثاني

عطف مغاير (قوله وتقال للمخرج) أي تقال الفطرة بالكسر للمخرج بفتح الراء (قوله صاعا من

تمر أو صاعا من شعير) انما اقتصر علم ما يكونها هما اللذان كانا موجودين اذ ذاك اه ومثله يقال فيما بعده (قوله اذ كان) أي
 وقت كان الخ (قوله صاعا من طعام) أي بر (قوله في السنة الثانية من الهجرة) لم يبين في أي يوم من الشهر وعبارة المواهب
 اللدنية وفرض زكاة الفطر قبل العيد يومين (قوله تحجب نقصان الصوم) وجه الشبه وان كانت هذه واجبة وذلك مندوبا
 (قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة) ويؤيده الخبر الصحيح انها طهارة للصائم من اللغو والرفث والخبر الغريب شهر رمضان
 معلق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة الفطر اه ج (قوله كما يفيد قوله فيخرج الخ) وجه الدلالة منه ان في التعبير به
 اشعار بان رمضان في وجوبها دخلا فهو سبب أول والا لما جاز اخر اجها فيه لا تحصار سبب وجوبها حينئذ في أول شوال وكتب
 عليه سم على ج قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الاول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضي انه
 رمضان اذ لو كان الجزء الاخير لكان تقديمها أول رمضان تقديمها على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح ان
 السبب الاول هو رمضان كلا أو بعضا أي القدر المشترك بين كاه وبعضه فمع قولهم له تحيل الفطرة من أول رمضان وقولهم
 بهنام مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه مع عدم التأمل

مخصوصا مع اسفاره وانتقاله من المسلمين قاصرا على هذا فالواحد منا يثق له ان يجمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العام الواحد وخرج بقوله مات عن مائة ألف الذين ماتوا في حياته صلى الله عليه وسلم عن سمع وروى فهم كثير أيضا فتدبر (قوله وأقل

(قوله وجب الاخراج الخ) والقياس استرداد ما أخرجه المورث ان علم القابض انها زكاة مباحة وموت السيد موت العبد فيسترد هابده (قوله بان كان فيه حياة مستقرة) مفهومه انه لو لم تكن كذلك بان وصل الى حركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك بجناية والافقية نظرا لانه مادام حيا حكمه كالصحيح حتى يقتل قاتله (قوله أو غيره) كطلاق قال سم على شرح بهجة لوعلق طلاق زوجته على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهر انه يسقط فطرته عنه لان الم تترك الجزأين في عصمته ويلزمها فطرة نفسها لان الوجوب يلاقيها ولم يوجد سبب التحمل عنها م ولوعلى طلاقها بأول جزء من شوال فالظاهر ان الحكم كذلك لان الطلاق يقع مقارنا للجزء الثاني من جزأى الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عنده زوجة (قوله والفطرة بالذمة) هذا ظاهر بالنسبة للمال الزكوى لكنه مشكل بما يأتي ٢٧٧ من ان الموسر وقت الوجوب

لوتلف ماله قبل التمكن
سقط عنه الوجوب كزكاة
المال الا أن يقال ان
المؤدى لما كان المال ثابتا
في ذمته وهو انما يخرج
مما لا يملكه كان المال الذي
في يده بمنزلة ما يملك به
الزكاة والمؤدى عنه فيما
نحن فيه لم يملك المال
مستقرا عليه بل كان متعلقا
بذمة غيره لم ينظر الى التمكن
من الاخراج قبل موته
ولا عده لانه منزل من
حيث المطالبة بالمال منزلة
العدم فلم ينظر الى التمكن
في حياته ولا لعمده لكن
هذا لا يتم فيما اذا مات من

والثاني يجب بطاوع الفجر يوم العيد لانما اقربا متعلقة بالعيد فلا يتقدم عليه وقتها
كالاخصية كذا علة الرافعي واعترض عليه بان وقت الاخصية اذا طلعت الشمس
ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات لا الفجر وقتضى كلام المصنف ان من أدى فطرة
عبد قبل الغروب ثم مات المخرج فانتقل الى ورثته وجب الاخراج قال الاذري وهو
المذهب (فتخرج) على الاظهر (عن مات بعد الغروب) بان كان فيه حياة مستقرة
عنده وهو ممن يؤدى عنه من زوجة وعبد وقريب لوجود السبب في حياته وان زال
ملكه عنه بعنق أو غيره كطلاق أو استغناء قريب لاستقرارها ولو مات المؤدى عنه
بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الاصح في المجموع بخلاف تلف المال
وقرقي بان الزكاة تعلق بالعين والفطرة بالذمة (دون من ولد) بعده ولو شك في الحدوث
قبل الغروب أو بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ويؤخذ من كلامه انه لو خرج بعض
الجنين قبل الغروب وباقيه بعده لم يجب لانه جنين مالم يتم انفصاله ويلحق به كل ما حدث
بعده بشكاح أو اسلام أو ملك قن ولو ادعى بعد وقت الوجوب انه اعتق القن قبله عتق ولزمه
فطرته وانما قبلت دعواه بعد الحول بيع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة
لغيره بل يسقطها والاصل عدم وجوبه بخلاف الاولى فانه يريد نقلها الى غيره (ويسن
ان لا تؤخر عن صلاته) أي العبد بان تخرج قبلها ان فعلت أول النهار كما هو الغالب
للامر به قبل الخروج اليها بل جزم القاضي أبو الطيب بان تأخيرها الى ما بعده ما مكروه

وجبت عليه ولم يحملها عنه غيره لكونه حراما ومات قبل التمكن من الاخراج (قوله فلا وجوب كما هو ظاهر للشك)
قضية هذا التعليل عدم الوجوب فيما لو شك في وقت الموت وكون الاصل بقاء الحياة يقتضي خلافه فليراجع ربي مالوشك
في بقاء الزوجة هل يجب الفطرة لان الاصل بقاء الزوجة أم لانه نظرا لاقرب الاول للعلة المذكورة ورجح هذا الاصل
على كون الاصل عدم الوجوب لقوته باستصحاب بقاء الحياة والزوجة الذين هما سبب الوجوب (قوله وباقيه بعده) قال سم
على منهج بعدم مثل ما ذكر وينبغي أو معه لانه لم يدرك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شي من رمضان بل أول شوال
(قوله عتق ولزمه) أي لزم السيد وقياس ذلك انه لو ادعى طلاق الزوجة قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرته عنه (قوله لانه فيها)
أي في دعوى البيع (قوله بخلاف الاولى) هي قوله ولو ادعى بعد وقت الوجوب (قوله فانه يريد نقلها الى غيره) أي وهو العبد
بتقدير يساره بطر وماله قبل الغروب أو بتمام ملكه على ما يده بان كان مكاتباً واعتقه سيده قبيل الغروب لكن هذه
ليست من محل البحث لعدم وجوب زكاة المكاتب على سيده (قوله بان تخرج قبلها) أي سواء كان بعد الفجر أو قبله ليلة العيد
وعبارة حج ويسن ان تخرج يوم العيد لا قبله وان يكون اخراجها قبل صلاته وهو قبل الخروج اليها من بيته أفضل للامر بالصحة
به ثم قال والحق الخوارزمي كشيخه البغوي ليس ليلة العيد يومه ووجه بان الفقهاء يمتنعون الغدوم فلا يتأخرا كلهم عن غيرهم

الجمع اثنان أو ثلاثة) فهو دليل للقولين على التوزاع (قوله مع انما المخاطبة به) أي في الجملة أخذ ما يأتي (قوله لا نأقول قد يخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله) أي فعله المسقط للفرض فلا ينافي ما يأتي (قوله كما أفاده الوالد) يعني قوله وانما يجب

(قوله فان أخرت سن الاداء أول النهار) أي بمعنى انه يبادر الى اخراجها عقب صلاة العيد وهذا بالنسبة لما بعده أول نسبي فلا ينافي ان أول النهار حقيقة طلوع الفجر وبقي ما لو تعارض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظروا لا يبعد الثاني ما لم تشتد حاجة الفقراء فيقدم الاول فليراجع (قوله فيأتي مثله) وقياس ما يأتي انه لو أخر هذا الغرض من هذه ثم تلف المال استقرت في ذمته ما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير عذر) وليس من العذر هنا انتظار الاحوج (قوله كغيبه ماله) ظاهره سواء كان مرحلتين أو دونها وعبارة حج تنبيه ظاهر قوله هنا كغيبه مال ان غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافتاء بعضهم انها تمنع مطلقا أخذ ما في المجموع ان زكاة الفطر اذ يجزئها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة اذ ادعاء ان الغيبة ٢٧٨ من جملة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تفصيل يجمع به أطراف كلامهم

وهو ان الغيبة ان كانت لدون مرحلتين لزمته لانه حينئذ كالحاضر لكن يلزمه الافتراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قولهم كغيبه ماله أو لمرحلتين فان قلنا بما رجحه جمع متأخرون انه يمنع اخذ الزكاة لانه غني كان كالتقسيم الاول أو بما عليه الشيخان انه كالمعدم فيأخذها لم تلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقير معدوم ولا تطر لقدرته على الافتراض لمشفته كما صرحوا به وقضية اقتضار الشارح على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير المعتمد

فان أخرت سن الاداء أول النهار للتوسعة على مستحقها وسياق في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قريب وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويحرم تأخيرها عن يومه) أي الفطر من غير عذر كغيبه ماله أو مستحقها لان القصد اغناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور فن أخرها عنه ثم وقضى وجوبها فور ان أخرها بلا عذر خلافا للزركشي كالأدعي حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقا نظرا الى تعلق حق الادعي وفارقت زكاة المال فانها وان أخرت عن التمكن تكون اداء كافي المجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه مؤقتة بزمان محدود كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع لانها طهارة وليس من أهلها والمراد به عدم مطالبته بها في الدنيا والافهم معاقب عليها في الآخرة أما فطرة المرتد ومن عليه مؤنته فوقوفه على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد (الافى عبده) أي رقيقه المسلم ولو مستولدة (أو قربه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الاصح) كنفقتهما وهكذا كل مسلم ياتزم الكافر مؤنته كزوجته الذمية اذا أسلمت ثم غربت الشمس وهو متخاف وأوجبنا نفقتهما مدة التخلف كما هو الاصح والثاني لا تجب على الكافر لانه ليس من أهلها والخلاف مبني على انها تجب على المؤدى عنه ثم تصح ملؤها المؤدى أو على المخرج ابتداء والاصح الاول وان كان المؤدى عنه غير مكلف خلافا لبعض المتأخرين ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجه الخطاب له اذ ذلك غير مستقر هنا وجوبها بطريق الحوالة كافي المجموع وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى على الثاني جمع متأخرون محتجين بانه لو أداها المتحمل عنه بغير اذن المتحمل اجزأه

عنده الوجوب مطلقا وانما اغتفر له جواز التأخير لعذره بالغيبة (قوله اعتمد وجوب الفورية مطلقا) وسقطت أي أخرت أم لا (قوله ولا فطرة على كافر) أي فلا يخالف واخرجها حينئذ هل يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان متمكنا من صحة اخراجه بان يأتي بكلمة الاسلام أم لا فيه نظروا والا قرب الاول للعلة المذكورة وتقل بالدرس عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أي فلا أسلم ثم أريد اخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة ادائه هنا فلا يقع ماداه فرضا ولا نفلا وقد يقال يقع تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضا ولا نفلا فلم يصح ما فاته بعد الاسلام عما فاته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام لغا ما يختص بها وهو وقوعها فرضا ووقعت تطوعا لانه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة (قوله على عوده الى الاسلام) أي ويجزئه الاخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتي (قوله وكذا العبد المرتد) بقي ما لو ارتد الاصل أو الفرع وينبغي ان يأتي فيه ما قيل في العبد (قوله وان جرى على الثاني الخ) هو قوله لا بطريق الضمان

(قوله وظاهره وجوبها) معتمد أي وجوب النية على الكافر وهي للتمييز لا للتقريب (قوله وجوب فطرة أربع منهن) وينبغي ان توقف فطرتهن على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التجهيل ويحتمل وجوب اخراج زكاة أربع فور التحقق الزوجية فهن مبهمه ثم اذا اختار أربعاً منهن لم يخرج عن الفطرة وهذا الثاني أقرب ويدل له ما يأتي من انه لو كان له مال ماضر وغائب ونوى عن أحدهما صح ويعينه بعد (قوله ولا يجب على سيده) أي المكاتب (قوله وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم يجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ انما يرفع العقد من حينه وعبارة سم على حج لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبها على السيد أولاً لان الفسخ انما يرفع من الاثر فقد كان مستقلاً من الوجوب فيه نظراً وظاهراً الثاني فليراجع وانظر ولد الزنا وولد الملاءنة هل فطرته على أمه أولاً فيه نظراً والأقرب الأول لوجوب النفقة عليها فلا تستلحق المنى بل مان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته لله مستحقين عبا وفي بعض الهوامش تقييده بما اذا انفقت بلا اذن من الحاكم والا فترجع وهو قريب (قوله ٢٧٩ ومن بعضه حريزومه الخ) لو وقعت

النوبة ان في وقت الوجوب بان كان آخر جزء من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جزء من شوال نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اه سم على شرح البهجة (قوله هذا ان لم يكن مهياًة بينه وبين مالك بعضه) وهل يجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمعتمد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أفق به

وسقطت عن المتحمل لما يأتي ان الحرية الموسرة أو أعسر زوجها لم يلزمها فطرته ولو كان كالضمان لم يمتنع عند تحمل الزوج وعدمه والجواب عما للوايه انه لا يستلزم ما قالوه غايته انه اغتفر عدم الاذن لكون المتحمل عنه قد نوى وعلى الاول قال الامام لا صائر الى ان المتحمل عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية ومعلوم ان المنى عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه يكفي اخراجه ونيته لانه المكلف بالاخراج اه وظاهره وجوبها ولو أسلم على عشرين سنة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهم محبوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة ان يسلمن قبل غروب الشمس ليلة العيد فان أسلمن بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي هذا والوجه في أصل المسئلة وجوب فطرة أربع منهن ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأيسر الأب قبل أن يخرج الابن الفطرة لم تلزم الأب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الاصح بل يستمر على الابن لا تقطع التعلق بالحوالة (ولا) فطرة على (رقيق) لا عن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحيحة ولا يجب على سيده لاستقلاله بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث يجب فطرته على سيده وان لم يجب عليه نفقته (وفي المكاتب) كتابة صحيحة (وجه) انها يجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقيقه في كسبه كنفقتهم (ومن بعضه حريزومه) من الفطرة (قسطه) أي بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي اذهى تابعة للنفقة وهي مشتركة هذا ان لم تكن مهياًة بينه وبين مالك بعضه والاختصاص الوجوب بمن وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (و) لا فطرة على (معسر) وقت الوجوب اجاعاً ولو أيسر بعد لحظة لكن

شيخنا الرمي رحمه الله اه زيادي (قوله بمن وقع زمنه في نوبته) أي زمن الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تم اياً فيه والافعل كل قدر حصته اه حج ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتماداً ما قاله حج وبقى ما لو وقع جزء في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر وينبغي وجوبها عليهم ما ثم رأيت في سم على شرح منهج التصريح بذلك تقلاً عن مروبي أيضاً ما لمات المبعوض أو ماتا معا وشككنا في المهياًة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظراً والأقرب الثاني لانا تحققنا الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه وهذا كله ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالأقرب المناصفة لانها المحققة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكاف باقتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الاخراج وتقع زكاة كالموتسكاف من لم يجب عليه الحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظراً ويحتمل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في العباب مانعه ويعتبر ذلك أي ان يجد ما يخرج فاضلاً عما فصوله وقت الوجوب فوجودها بعد لا بوجوبها لكن يندب اخراجها اه وفيه تصريح بصحة الاخراج ويندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبالا نندب الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظراً فليرر اه سم على منهج وقول سم ويندبه أي مع عدم وجوبها عليه بقياس الاعتماد به أو ندبه حيث

عليهن أمره والافتاق له عبارة شرح الروض (قوله سقط الفرض عن النساء) قضيته انهن مخاطبات مع وجود الخنثى ويعارضه قول الشارح المار فان لم يكن هناك ذكر أى ولا خنثى فيما يظهر وجبت عليهن اذمه هو ممة انها مع وجوده لا تجب عليهن ولعل كلام شرح الارشاد مبني على كلاله المتقدم على انه قد يقال ان كان مبنيا على انهن مخاطبات بالفرض فالقياس سقوط الفرض بهن حتى عن الخنثى وان كن غير مخاطبات فلا وجه لقوله سقط الفرض عن النساء الا ان يقال راعينا احتمال الذكورة في حالة

أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكف بفرض ونحوه وأخرج وقال سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسرو وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت الوجوب لم اطله الناظر ونحوه لانه حيث لا غير قادر وان كان مال كالمقدور المعلوم من ريع الوقف قبل قبضه حين أتى بما عليه ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاءه منه وقت الوجوب وان قدر عليه بعد مده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المنصوب والمسروق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق الا بالذمة اه (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعليق بتعلق الفطرة بالذمة لا يدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان الذمة من وجوب زكاة الفطر وجود مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا واجد بالقوة ويؤيده ٢٨٠ ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا ولكن ان كانت نفقته على غيره

كولده وجبت فطرته عليه ثم لو تكاف المعسر في هذه الحالة وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على اذن ولده لكونها وجبت عليه كوجوب الدين على المحتال فاخراج الاب يسقط الوجوب عن ولده أو لا يتوقف على اذن لوجوبها عليه اصاله وكانها لم تنتقل غيره خصوصا وقد رجح كثيرون ان وجوبها على المؤدى وجوب ضمان والمضمون عنه لا يتوقف صحة أدائه على اذن الضامن فيه نظرو قياس ما في العباب من ان المعسر اذا تكاف وأخرج وقع ما أخرجه فرضا الثاني وكذا هو قياس قول سم على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موسرا فاخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الاذن ولا يشكل على ذلك من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون اذن لم يعتد باخراجه لان الاب لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلا بخلاف ما نحن فيه فان الوجوب يتعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيته ما عتبه بل العيد من الكعك والنقل ونحوها فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضي وجوب ما عليه فانه يعد وقت الغروب غير واجد زكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهيته ما يليق بماله من ذلك لزوجته (قوله وهو كذلك) ومثله بالاولى الولي اذا قدر على التخصيل بالدعاء أو نحوه فانه لا يكاف ذلك كما لا يكاف القادر على الكسب الاكتساب ولان الامور الخارقة للعادة لا تبني عليها الاحكام (قوله وضعته) وكالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكاف النزول عنها ان أمكن ذلك بعوض على العادة في مثلها (قوله ويفارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن) أى ولو مستأجره مدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للزوج أو مستأجرها بعينها فلا حق فيها وهو معسروا ان كانت في ذمته فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحقة له بقية المدة لا يكاف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجها (قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقتضي انه لو لم يحتج لها في ليلة العيد ويومه

يسن له اذا أيسر قبل فوات يوم العيد الاخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها (عن قوته وقوت من) أى الذى (في نفقته) من آدمى وحيوان واستعمال من قيم لا يعقل تغليب بل استقلا لا سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج في فطرته (فمعسر) ومن فضل عنه ما يخرج فوسر اذا القوت ضرورى لا بد منه وانما لم يعتبر زيادته لعدم ضبط ما وراءهما ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية كلامهم ما ان القدرة على الكسب لا تخرج عنه عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضييمته ولو تمسكن بدون ما ويفارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايحابهم الاكتساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياثم اوجب عليه لحياء أصله أو فرعه على ما يأتي (ويشترط) فيما يؤديه في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن) له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) كالكفارة ولانهم امن الحاجج المهمة كالثوب

ويحتاج لهم بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهم او كتب أيضا قوله يوم عيد وليلته ينبغي ان يكون هذا ظرفا لما سلف أيضا من الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهري وهو محل نظر شوبري اه ووجه النظر انه بعد الا ن محتاجا فلا يظهر انه لا يكاف به (قوله كما قاله الرافي) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجري الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح البهجة (قوله وفرق الحج) معتمد أي بين وجوب بيع المألوفين هنادون الكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أي فيقال هي ان يحتاجه لسكنه أو سكن من تلزمه مؤنته لا لحبس دوابه أو خزن تبين مثلا لهافيه (قوله فاضلة عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والاحوال فيترك له في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه) خلافا لحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) معتمد (قوله لا يتعين صرفه له) أي الدين (قوله وانما يبيع المسكن والخادم فيه) أي الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه ان جزأه يباع في حال الرهن فتقدم الزكاة على حق المرتن وهو مشكل لان حقه متعلق بالعين ويقدم ٢٨١ به على غيره حتى مؤن تجهيز

المالك لومات الا ان يقال المراد انه يباع بعد فكك الرهن وانه بالفكك يتبين انه كان موسرا بخلاف ما لو يبيع لكنه خلاف لظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالارش والمجنى عليه يقدم به فكذا المستحق اماما واجب على السيد عن نفسه وممونه غير المرهون فلا يباع فيه المرهون الا بعد زكاته لانه يتبين بذلك انه كان موسرا قبل الوجوب (قوله فان زمت الفطرة الذمة ببيع) أي بانة مكن من اخراجها ولم يفعل

كالثوب فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بلا ثقين به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافي في الحج قال لكن في لزوم بيعه ما اذا كانا مألوفين وجهان في الكفارة فيجربان هنادون فرق في الشرح الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أي في الجملة فلا تنتقض بالمرتبة الاخيرة منها والحاجة للخادم اما منصبه أو ضعفه والمراد به ان يحتاجه لخدمته وخدمته من تلزمه خدمته لالعمله في أرضه أو ماشيته قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا ان يجدها فاضلة عن دست ثوب يليق به وممونه كما انه يبقى له في الديون ولا يشترط كونها فاضلة عن دينه ولو لا دى كما رجحه في الشرح الصغير وقال في الانوار انه القياس واقتضاه كلام الشافعي والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ولا يمنع ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديم البراءة ذمته على الانتفاع به لان تحصيله ما بالكراهة أسهل فسقط ما قيل انه مشكل بتقديم المسكن والخادم عليها والمقدم على المقدم مقدم ويبيع حتما جزء عبد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد معسر بقدر الزكاة على أوجه الواجهة فان زمت الفطرة الذمة ببيع فيها حتما ما يباع في الدين ولو عبد بخدمة ومسكنا وان لم يباعا ابتداء لا لتحقها بالديون ومقابل الاصح لان الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو ملك أو قرابة أي اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدي عنهم كما مر من غير مسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب النفقة ودخل في عبارة ماء خادم زوجته التي تخدم عادة امها كاجنية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الاجنية المؤجرة لخدمتها كما لا تجب عليه نفقتها

٣٦ نهايه في (قوله أو ملك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أولا فيه نظر والا قرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية للمضحي ويسقط بفعله الطالب عن أهل البيت (قوله كاجنية) الكاف للمتنظير فهي بمعنى أو يعني أخذها أمها أو امرأة اجنية الخ وعلى هذا فاقوله الا في وكذا التي صحبتها الخ يتأني هذه الزيادة وفي نسخة أمها الاجنية وعليها بالتقييد بالاجنية صفة لازمة أو المراد التي ليست ملكا للزوج ويمكن توجيه ما هنا بان المراد بالاجنية من أفى بها من نفسه للخدمة وعن صحبتها للنفقة من أتت بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استجار شخص لرعى دوابه مثلا بشئ معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما صححة واما فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة أو الكسوة فتجب فطرته تكاد الزوجة ثم قال في مرة أخرى ويحتمل ان يفرق بان خادم الزوجة استخداما واجب كل زوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلا فانه لا يجب استخداما وهو متمكن من ان يخدم نفسه أولا يفعل ما يحوج الى الاستخدام وان فرض استخداما به لا يجاز كان كالمترع بالنفقة فلا فطرة عليه (مؤخر ع) قال ج وهل الحرة الغنية لخدمة للزوج بغير استجار يلزمها بناء على ما جزم به في المجموع وتبعه

واحتمال الاثوثة في أخرى (قوله قال الزركشي لا تفعل مرة بعد أخرى) هذا اجل لقولهم انها لا يتنفل بها في حد ذاته والاول نظرنا الى هذا الجمل لم يصلح المحمول للتعامل كما لا يخفى (قوله يثوب بصورتها) بان يتنفل باربع ركعات على صورة الظهر (قوله ثم قال لكن ما قالوه ينتقض الخ) هذا لا يتأتى بمدح المار (قوله بل لا مخرج وهو امتياز الخ) فيه وقفة لا تخفى على المتأمل (قوله يوم الموت) أي وقته وكان الاولى التعبير به (قوله وهو كذلك) اختياره لهذا الابلان ماسيا في له قريبا من الضبط (قوله لانه لو لم يكن ثم غيره لزمته) أي فضلا عن محتملها منه والا فاللزم أخص من الصحة التي الكلام فيها (قوله بأعمون) أي وهو منهم بفرع (قوله دفع به ما قيل ان ترجته بالفرع مشككة الخ) فيه تطرأ ذهولا يدفع الاشكال المذكور اذ يقال عليه فكان يعبر بفصل القمولى وغيره انه لا يلزمها فطرته ا خلا فالرافعي كالمولى فطرة نفسها مع ان نفقتها على زوج وخدمتها اعتبارا بها أولا لانها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وان كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني أقرب الى كلامهم في النفقات ان لها حكمها الا في مسائل استثنوها ليست هذه منها وكتب عليه سم قوله الغنية قيدها بالبتاني التردد اه (قوله لانها في معنى المؤجرة) أي فلا فطرة لها ٢٨٢ كان المؤجرة لا فطرة لها (قوله والاوجه حل الاول) أي وهو عدم الوجوب

المفهوم من قوله وكذا الذي صحبها الخ والثاني هو قوله وقال الرافعي في النفقات تجب فطرته الخ (قوله فلا تجب عليه فطرته) أي وتجب فطرة الزوجة على نفسها كما يأتي قريبا قوله والا الزوجة التي حيل بينها) ظاهرة وان كانت الحيلولة وقت الوجوب ويتأمل وجهه حينئذ ومن الحيلولة الحبس وظاهره ولو كان حبسها بحق (قوله باخراج فطرته) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكر وبينه في الكفاية بانها ان كانت

وكذا التي صحبها لتخدمها بنفقتها باذنه لانها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وقال الرافعي في النفقات تجب فطرته وهو القياس وبه جزم المتولى والاوجه حل الاول على ما اذا كان لها مقدر من النفقة لا تنعدها والثاني على ما اذا لم يكن لها مقدر وتأت كل كفايتها كالاماء ومثلها عبيد المالك في القراض والمساقاة اذا شرط عمله مع العامل ونفقت عليه فان فطرته على سيده امامن لا تجب عليه نفقته كزوجه النائرة فلا تجب عليه فطرته الا المكاتب كتابة فاسدة كما مر والا الزوجة التي حيل بينها وبين زوجها فيجب عليه فطرته دون نفقتها وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرته كما في المجموع فان كان غائبا فلها لا تراض عليه لنفقتها دون فطرته التضرر بها بانقطاع النفقة دون الفطرة ولان الزوج هو المخاطب باخراجها قاله في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد) أي الرقيق (والقريب والزوجة الكفار) وان وجبت نفقتهم للخبر المار من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أرملة وان وجبت نفقتها في كسبه ونحوه لانه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن غيره واحترزه عن البعض فيجب عليه فطرة أصله وفرعه ورقيقه وزوجه على ما مر (ولا الابن فطرة زوجته أبيه) ومستولاه وان وجبت نفقتها على الولدان النفقة لازمة للاب مع اعساره فينضمها الولد بخلاف الفطرة ولان عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف النفقة (وفي الابن وجه) نه يلزمه فطرة زوجته أبيه ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كفن بيت المال والقن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب

حالة فالحيل لا يطالب وان كانت ضمانا فالمضون عنه لا يطالب اه وقال الاسنوي ان اريد منع المطالبة فطرته بالمبادرة أو الدفع اليها فسم لم وان اريد المطالبة باصل الدفع عنه الامتناع فمنوع لان أقل مراتبه أمر به ووف أو نسي عن منكر اه (أقول) ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها ان ثبت انه معلق حتى تخرج الزكاة لم يبعد وفي الاحتياط لابن حج في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع الى الله الا بزكاة الفطر مانصه والظاهر ان ذلك كناية عن عدم ترتب فائده عليه اذا لم تخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على اخراجها عليه بالنسبة للقادر عليها المخاطب بها عن نفسه حينئذ لا يتم له جميع مراتب على صوم رمضان من الثواب وغيره الا باخراج زكاة الفطر ويتزاد النظر في توقف الثواب على اخراج زكاة صومه وظاهر الحديث التوقف ثم حكمة التوقف على اخراجها انها طهيرة للصائم فلا يتم تطهيره وتأهله لذلك الثواب الا عظم الا باخراجها وجوبها عن الصغير ونحوه انما هو بطريق التبع على انه لا يبعد ان فيه تطهيره أيضا (قوله ولان الزوج هو المخاطب باخراجها) أي وطريقه ان يوكل من يدفعها عنه بيلدها أو يدفعها للقاضي لان له نقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحضور ويعذر في التأخير (قوله للخبر المار من المسلمين) أي لقوله فيه من المسلمين (قوله ورقيقه) أي كاملة كما تقدم عن الزيادة نقلا عن الرمي (قوله ومستولاه) أي الاب

أونحوه وانما يذفعه قوله الا في ويمكن ان يقال الخ ولك ان تمنع الاشكال من أصله بمنع الاشتراط الذي ذكره المستشكل
أخذ من صنفهم في مصنفاتهم حيث يرجعون بالفرع المأهول من فروع لباب أو الفصل وان لم يكن متفرعا على ما قبله ولا شك
ان ما ذكره المصنف في هذا الفرع من فروع مسائل أصل الصلاة وقد قالوا الباب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول

(قوله فعلى من يؤل إليه المالك) قال سم على حج في اثناء كلام بعدة قوله ما ذكر عن الشارح انظارا إذا قرن تمام البيع الناقل
للك أول الجزع من ليلة العيد فانه لم يجمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارن الموت أي تمام الزهوق
ذلك لم يجمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوارن موت الموصي ٢٨٣ ذلك فانه لم يجمع الجزآن في

ملك الموصي له ولا في ملك
وارثه والمتجه في جميع
ذلك عدم الوجوب على
أحدهما بخلاف ما لو
كان بينهما ماميا في عبد
مسترك مثلا فوقع أحد
الجزآن آخر نوبة أحدهما
والآخر أول نوبة الآخر
فان الظاهر وجوبها
عليهما لان الأصل الوجوب
عليهما الا اذا وقع زمن
الوجوب بتمامه في نوبة
أحدهما لاستقلاله في
جميعه حينئذ مر (قوله
ومن مات قبل الغروب)
تقدم في قوله ومقتضى
كلام المصنف الخ ما به لم
منه هذا لكونه ذكره
نوطئة لبقية الاقسام (قوله
فالفطرة عنه) أي السيد
(قوله وعنهم) أي الارقاء
(قوله قبل وجوبها) متعلق
بوصي (قوله فالفطرة عليه)
أي الموصي له (قوله ويقع
المالك للميت) أي الموصي له

فطرتهم وان وجبت مؤنتهم ولو اشترى رقية فغربت عليه شمس ليلة الفطروهما في خيار
المجاس أو الشرط وفطرتهم على من له المالك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له المالك وان قلنا
بالوقف للمالك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه المالك فطرتهم ومن مات قبل الغروب عن رقيق
ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة
مقدمة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبد أو وصى به لغيره قبل
وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصي له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة
عليه وان ردها فعلى الوارث فطرتهم فلو مات الموصي له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم
مقامه ويقع المالك للميت وفطرتهم في التركة أو يباع جزء منه ان لم تكن له تركة سواه وان مات
قبل الوجوب أو ماله فالفطرة على ورثته ان قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم
(ولو أيسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فالاظهار يلزم زوجته الحرة فطرتها) اذا
أيسرت (وكذا) يلزم (سيد الأمة) فطرتها والثاني لا يلزمهما (قلت الأصح المنصوص لا يلزم
الحرة) وتلزم سيد الأمة (والله تعالى أعلم) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين والفرق كمال
تسليم الحرة نفسها بخلاف الأمة المزوجة لان سيدها ان يسافر بها ويستعملها ولانه اجتمع
فيها شيان المالك والزوجة ولا ينتقض ذلك بما لو سلمها سيدها لغيرها او زوجها او غيرها حيث
تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لانها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحتمل الزوج
منه ويسن للحرة المذكورة اخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجها من الخلاف
ولتطهيرها وظاهرهما ان الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو كانت ناشزة لزمها
فطرة نفسها (ولو انقطع خبر العبد) أي الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرقيق ولم تنته
غيبته الى مدة يحكم فيها بموته (فالذهب وجوب اخراج فطرتهم في الحال) أي في يوم العيد وليامته
اذا الاصل بقاء حياته وان لم يجز اعتاقه عن الكفارة احتياطا فيهما (وقيل) غائب اخراجها
(اذا عاد) كزكاة ماله الغائب وأجاب الاول بان التأخير انما يجوز هناك للبناء وهو غير معتبر
في زكاة الفطر (وفي قول لا شيء) أصلا عملا بأصل براءة الذمة ومحل هذا اذا استمر انقطاع خبره
فلو بانته حياته بعد ذلك وعاد لسيدته وجب اخراج وان لم يعد الى سيدته فعلى الخلاف في
الضال أما لو انتهت غيبته الى ما ذكر لم تجب الفطرة جزما كما صرح به الرافعي في الفرائض وما

(قوله وان مات) أي الموصي له (قوله وتطهيرها) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في
ذلك راعت مذهبا (قوله فلو كانت ناشزة) لم يستغن عن هذه بما صرح في قوله أما من لا يجب عليه نفقته لزوجته الناشزة الخ
لان المستفاد مما صرح عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج (قوله أما لو انتهت غيبته الى ما ذكره) أي في قوله
الى مدة يحكم فيها بموته (قوله كما صرح به الرافعي) قضيته انه لا يحتاج مع ذلك الى الحكم بموته وقال الزيدى وهل يحتاج الى حكم
حاكم بموته أو يكفي مضي المدة المذكورة في الفرائض الذي جزم به حج ان مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملي فقال لا بد
من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر اذا لا بد من تقدم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفطرة
عبد فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد

وفروع ومسائل والفصل اسم الجملة المختصة من العلم مشتقة على فروع ومسائل غالباً فيهما (قوله لان الاصول أشفق) ثعليل
لأنه كان الأولى تأخير عن ذكر الجدبل والابن (قوله ان هذا دخل في الجملة) أي بالنسبة لاصل الصلاة كما يعلم من أمثلته

(قوله فكيف يخرج) أي السيد (قوله نعم ان دفع للقاضي البرالخ) وصورة ذلك ان العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية
القاضي فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضاً فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولاية الامام أيضاً بان تعدد المتغلبون
ولم ينفذ في كل قطر الأمر المتغلب فيه فالذي يظهر انه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ ما اذا لم ينقطع خبره فيخرج عنه في
بلده وبهذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافاً لمزعم عدم الفرق اهـ جـ وقول هـج في باده أي العبد
(قوله قدم وجوباً بنفسه) ولو وجد ٢٨٤ بهض الصبيان وخالف الترتيب فان المتجه عدم الاعتماد مع الاثم ويتجه

استشكل به هذا من ان الاصح في جنس الفطرة اعتبار بلد العبد فاذا لم يعرف موضعه فكيف
يخرج من جنس بلده رد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة أو يخرج من قوت
آخر بلدة علم وصوله اليها وهي مستثناة أيضاً ويدفع نظريته للقاضي الذي له ولاية ذلك أيضاً يخرجها
لان له نقل الزكاة وهي مستثناة فيها وفيما قبلها أيضاً لا احتمال اختلاف أجناس الاقوات نعم
ان دفع للقاضي البرخرج عن الواجب بيقين لانه أعلى الاقوات (والاصح ان من أيسر) بهض
صاع وهو فطرة الواحد (يلزمه) أي اخراجه محافظة على الواجب بقدر الامكان والثاني
يقول لم يقدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بهض الصبيان قدم) وجوباً (نفسه) نظير
أبدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل شيء فلهذا قرأته والثاني يقدم
زوجته والثالث يتخير (ثم زوجته) لنا كدفقة لانها ماضية لا تسقط بعض الزمان (ثم ولده
الصغير) لانه أعجز من يأتي ونفقة ثابتة بالنص والاجماع (ثم الاب) وان علا ولوم من قبل الام
لشرفه (ثم الام) كذلك عكس النفقة لان الحاجة والام أحوج وأما الفطرة فطهرة وشرف
والاب أولى بهما فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ولان الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال
أكد بخلاف النفقة قال في المجموع ومراهم بانها كالنفقة أصل الترتيب لا كيفيته وأبطل
الاسنوي الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الابوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم
الحاجة في البابين ورده الوالدة الله تعالى بانهم انما قدموا الولد الصغير عليه لانه كبهض
والده ونفسه مقدمة عليهم ما يمكن الجواب أيضاً بان النظر لأشرف انما يظهر وجهه عند
اتحاد الجنس كالاصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره (ثم ولده الكبير) الذي لا كسب له وهو من
أومجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في باب ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته
لازمة بخلاف المالك وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ منه بام الولد ثم بالمدبر ثم بالمعلق عتقه بصفة
ولو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستوائهما في الوجوب وان تميز بهضمهم

الاسترداد وان لم يشرطه
ولا علم القابض لفساد
القبض من أصله مر اه
سم على جـ وقول جـ
وخالف الترتيب ويعلم
ذلك منه فيقبل قوله في
ذلك وبقي ما لو وجد كل
الصبيان هل يجب
الترتيب أم لا فيه نظر
والاقرب عدم الوجوب
كما نقله سم على جـ عن
الشارح استدراكاً على
جـ (قوله ثم زوجته)
الظاهر انه لو كان الزوج
موسراً فاخرجت عن
نفسه بغير اذنه لا رجوع
لها لانها متبرعة فليتنامل
ولانها على الزوج كالحواله
على الصحيح والمحمل لو ادى
بغير اذن المحال عليه
لم يرجع عليه فليتنامل

بفرضه خادم الزوجة حيث وجبت فطرته يكون في أي مرتبة ينبغي ان يكون بعد الزوجة وقيل

بفضائل
سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لانها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاقي ذلك لمراه سم
على منهج (قوله لانه أعجز من يأتي) أي الاب وما بعده (قوله لانه كبهض والده) لكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن
الابوين مع انه بعضه (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد قدم الرقيق اهـ سم على منهج بفرع هـ قال لعبدته أنت حر مع آخر
جزء من رمضان فهل تجب على العبد فطرته بشرطه لا يبعد الوجوب لان الحرية حاصلة مع آخر جزء كالجزء الاول من شوال
فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اهـ سم على منهج لكن يبقى الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج
فانه قبل وقت الوجوب رقيق وقت نفوذ العتق لا ملك له وما يقع من الارث أو الهبة أو نحوه ما بعد الوجوب لا يوجب عليه
الاخراج فليتنامل ويمكن تصويره بمالومات مورثة مقارنا لغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة متقارنين
فيقدر سبق المالك على الحرية أو سبقهما معاً على غروب الشمس (قوله كابنين) هل مثلهما أبو الاب وأبو الام لاستوائهما في
الدرجة أو يقدم أبو الاب لتقديم ابنه على الام فيه نظراً وقضية اطلاقه الاول فليراجع

(قوله ثم عم الجدة) أي بعد الأب ثم ابنه (قوله كنظير ما صر) لدل مراده ان ما هنا خالف الارث كما خالفه فيما صر من تقديم الجد على الاخ فالتشبيه فيما ذكر فقط وان لم يذكر له وجهها هنا (قوله وسكوت المصنف عن الزوج لانه لا مدخل له) أي مع الاولياء كما يعلم مما يأتي (قوله ولا للمرأة) أي مطلق المرأة لا خصوص الزوجة كما يعلم مما يأتي ويعلم من قوله فيما يأتي وتقدم بترتيب الذكور (قوله الا بعض الواجب) أي فانه يخرج عن نفسه مثلا وان لم يغلب الواجب للضرورة وليس المراد انه لا يتخير اذا قدر على بعض الواجب عند استواء اثنين في درجة (قوله وثلاث درهم) الاولى من درهم لثلاث ٢٨٥ يغير اعراب المتن (قوله والاصل

بفضائل فيما يظهر لان الاصل فيها التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أحوج اليه وانما لم يوزع بينهم النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما اذا لم يجد الا بعض الواجب (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) لخبر ابن عمر المار (وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لانه أربعة أمماد والمدرطل وثلاث بالبغدادى والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت الاصح ستمائة وخمسة وعشرون درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وعشيرة وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم (والله أعلم) كما مر في زكاة النبات ايضاحه والاصل في ذلك الكيل وانما قدره بالوزن استظهارا على ان التقدير بالوزن يختلف باختلاف الحبوب كالذرة والحبص والعبرة في الكيل بالصاع النبوي وعياره موجود وهو قد حان بالكيل المصري ويزاد ان شيئا يسير الاحتمال اشتمالهما على طين أو تبين فان فقد ما يماير به أخرج قدر ايتيقن انه لا ينقص عن الصاع واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقريبا ويجب تقييد هذا بما من شأنه الكيل أماما لا يكال أصلا كالا قط والحبوب اذا كان قطعاً كبر افعياره الوزن لا غير كما في الباقي ومن ذلك اللبن وفيه نظر بل الكيل له دخل فيه كما قالوه في الباقي في الروضة وقال جماعة الصاع أربع حفنات بكفى رجل معتدلهما قال انفعال والحكمة في ايجاب الصاع ان الناس غالباً يتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجدا الفقير من يستعمله فيها لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يتحصل من الصاع عند جمعه خبز ثمانية أرطال فان الصاع خمسة أرطال وثلاث كما مر ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فيأتي من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان (وجنسه) أي بالصاع الواجب (القوت المشر) أي الذي يجب فيه العشر أو نصفه لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقي عليه بجامع الاقتيات (وكذا الاقط في الاظهر) لثبوته في الاخبار السابقة وهو لبن يابس لم يترع زبده وفي معنى ذلك لبن وجبن لم يترع زبدهما فيجزيان ولا يجرى من اللبن الا القدر الذي يتأتى منه صاع من الاقط لانه فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله الامرائي في البيان وهو ظاهر وقد علل ابن الرفعة اجزاء الاقط بانه مققات متولد مما تجب فيه الزكاة ويكال فكان كالحب وهو يقتضى ان المتخذ من لبن الطيبة والضبع والاذمية اذا جوز تأثر به لا يجرى قطعاً ويتجه بناؤه على ان الصورة النادرة هل تدخل في العموم أولا والاصح الدخول ثم محل اجزاء ما ذكر من هو قوته سواء كان من أهل

في ذلك الكيل) هو كذلك ولكنه لا يتأتى في مثل الجبن براه سم على بهجة (أقول) أي فيبقى بذلك مما يتأتى فيه الكيل عادة (قوله على ان التقدير بالوزن الخ) اعتراض على جعلهم الوزن استظهارا وحاصله ان الاستظهار لا يتأتى مع اختلاف الحبوب خفة وثقل وعدم اختلاف ما يحويه المكيال في القدر ومن ثم كتب عليه سم على شرح البهجة على مثل هذه العبارة وقوله استظهارا الخ أي استظهارا مع شدة تفاوت الحبوب قلا وخفة (قوله ويزاد ان شيئا يسيرا) المراد ان يزداد المخرج على القدرين ما ذكر ويقتضى ان ذلك مندوب فقط (قوله في كل يوم رطلان) قال سم على من بعد ما ذكر انظر هذه الحكمة كيف تأتي على مذهب الشافعي من وجوب دفع الفطرة لسبعة

أصناف اه (أقول) هذه حكمة للشريعة وهي لا يلزم اطرادها (قوله العشر أو نصفه) عبارة المحلى وكذا نصفه اه (أقول) وما ذكره المحلى أولى مما ذكر م ركج لان أو تدل على ان الواجب هو الاحد الدائرين العشر ونصفه على ان أيهما أخرج جزء وليس ذلك مراد ابل المراد ان الواجب تارة العشر وتارة النصف وحكمة الفصل بكذا الاشارة الى ان الاصل في العشر انه الذي يجب فيه العشر (قوله وفي معنى ذلك لبن الخ) وهل يجرى اللبن المخلوط بالماء أم لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان كان اللبن يتأتى منه صاع اجزاء فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقتات به مخلوطا ما اذا كانوا يقتاتونه خالصا فالظاهر عدم اجزائه مطلقا كما لم يبي من الحب (قوله وهو يقتضى) أي قوله وقد علل الخ (قوله والاصح الدخول) أي فيجزى لبن كل ما ذكر من الطيبة الخ

ان الزوجة بعد نشاء القرابة تقدم على الاجنبيات نظرا لما ذكره في الزوج (قوله كالصلاة عليها) أي السيدة (قوله فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يستحي الخ) في الاستدلال به قصور عن المدعى اذ يخرج منه ما اذا لم يكن الاسن ذاتية (قوله ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر) أي كما مر وهران الغائب ليس بقيد (قوله عملا بالسنة) عبارة شرح الروض عملا بالسنة

(قوله وكذا الكشك الخ) هو بفتح الكاف كما في المصباح أي فلو كانوا لا يقتاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم أخذ من قوله الاتي ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقليمه (قوله جوهره) أي ذاته (قوله فان غلب في بعضها ٢٨٦ جنس وفي بعضها جنس آخر) قال الشارح في شرحه على العباب واستوى في

الغلبة كسنة أشهر من بر وستة من شعير أي أمالو غلب أحدهما لم يجز غيره (قوله الاعلى) رسمه بالباء هو الصواب لانه مما يمال (قوله فاجزا) قال ج ويؤخذ منه انه لو أراد اخراج الاعلى فابي المستحقون الا قبول الواجب أجيب المالك وفيه نظر بل ينبغي اجابة المستحق حينئذ لان الاعلى انما اجزا رفاقه فاذا أجب الا الواجب له فينبغي اجابته كما لو أجب الدائن غير جنس دينه ولو أعلى وان أمكن الفرق اه ج (أقول) ولعله ان الزكاة ليست ديننا حقيقيا كسائر الديون بدليل انه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا اخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالغلب فيها معنى الموازنة وهي حاصله بما اخرج وقد مر انه لو اخرج ضائعا من معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعالى بنهيه (قوله

البادية أو الحاضرة أما مزروع الزبد فلا يجزى وكذا الكشك والخيض والمصل والسمن واللحم وما ملح من أقط أفسد كثرة الملح جوهره بخلاف ما ظهر ملحه فيجزى غير انه لا يحسب الملح بل يخرج قدره يكون محض الاقط منه صاعا (ويجب) الصاع (من) غالب (قوت بلدة) ان كان بلدا في غيره من غالب قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف النواحي (وقيل) من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل بتخير بين) جميع (الاقوات) فاوفي الخبرين السابقيين على الاولين للتوزيع وعلى الثالث للتخير والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب فان غلب في بعضها جنس وفي بعضها جنس آخر اجزا أدناها في ذلك الوقت كما في العباب (ويجزى) على الاولين القوت (الاعلى عن) القوت (الادنى) بل هو أفضل لانه زاد خيرا فاشبهه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض وقيل لا يجزى كالخنطة عن الشعير والذهب عن الفضة وقرى الاول بان الزكاة المالية تتعلق بالمال فامر ان يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى والفطرة زكاة البدن فوقع النظر فيها الى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والاعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فاجزا (ولا عكس) لنقصه عن الحق ففيه ضرر بمسحقها (والاعتبار) في الاعلى والادنى (زيادة القيمة في وجه) رفاقه المستحقين (وبزيادة الاقتيات في الاصح) بالنظر للغالب لبلدة نفسه لانه المقصود وعليه (قال بر خير من التمر والارز) ومن الزبيب والشعير وسائر الاقوات لكونه انفع اقتياتا مما سواه (والاصح ان الشعير خير من التمر) لانه ابلغ في الاقتيات (وان التمر خير من الزبيب) لما مر والثاني ان التمر خير من الشعير وان الزبيب خير من التمر نظر الى القيمة والوجه على الاول تقديم الشعير على الارز والارز على التمر لزيادة القيمة ويظهر تقديم السلت على الشعير وتقديم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفيه نصا ويبقى النظر في مراتب بقية المعشرات التي سكتوا عنها والمرجع في ذلك لزيادة الاقتيات (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قريبه) أي من تلزمه فطرته كزوجته وعنده أو من تبرع عنه باذنه من (أعلى منه) لانه زاد خيرا كما يجوز ان يخرج لاحد جبرائيل شاتين وللاخر عشرين درهما (ولا يبعض الصاع) المخرج عن الواحد من جنس من وان كان أحد الجنسين أعلى من الواجب كما لا يجزى في كفارة اليمين ان يكسو خمسة ويطعم خمسة فان اخرج ذلك عن اثنين كان ملكا واحدا نصفين أو مبعوضين من بلدين مختلفي القوت جاز يبعض الصاع ولو اخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب

وتقديم الذرة والدخن) وتقدم ان الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انهما في مرتبة واحدة (قوله على ولو ما بعد الشعير) أي فيكونان في مرتبة الشعير فيقدمان على الارز يادى وينبغي تقديم الذرة على الدخن وتقديم الارز على التمر (قوله بلدين مختلفي القوت) أي أو بلدة واحدة تعدد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيدى ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير فان استويا تخير بينهما اه وقضيته انه لا يجوز اخراج نصف من أحدهما ونصف من الآخر وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيد جواز التبعض بالنوعين والشعير والبر جنسان ثم رأيت قوله وعلم من عدم الخ

في الاصل (قوله فولي السابقة أولى) أي بتقديمه بالصلاة على الكل كما يعلم مما يأتي إذ الصورة انها تمام عليهم صلاة واحدة (قوله وهذا نظير ما سيأتي) انظر في أي محل يأتي (قوله فان كانوا رجالا) أي فقط وكذا قوله أو نساء (قوله ويقدم الى الامام السابق من الذكور) أي ان كانوا كلهم ذكورا وكذا يقال في الاناث كما هو ظاهر وان لم يأت معه قوله ثم ان سبق رجل أو صبي الخ فلو عبر بقوله ولو سبق الخ لكان واضحا (قوله وكان له أمن) هو فائدة مجردة ادخل له فيما نحن فيه (قوله أراد به)

(قوله تخير ان كان الخليطان الخ) ظاهر في انه لا يجوز اخراج بعضه من احدهما وبعضه من الآخر وهو ظاهر على ما قدمه من انه لو أخرج صاعا من واحد من نوعين جاز (قوله وان كان احدهما أكثر وجب منه) أي من خالص ذلك الا أكثر وليس له ان يخرج قححا مخلوطا بشعر كما هو ظاهر فلو خالف وأخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعر قححا خالصا ان كان الاغلب من البر والتخير بينهما (قوله فان استوى البلدان في القرب) أي ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه (قوله ان الاعتبار بقوت بلد العبد) أي ويدفع لفقر ابلد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجيء وقت الوجوب أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني أخذنا ما قالوه فيما ألحقه ٢٨٧ ليقتضيه حقه وقت كذا وتوقف تسليمه

له في ذلك الوقت على السفر قبل مجيء الوقت فانه لا يكلف ذلك (قوله فلا تجزئ القيمة بالاتفاق) أي من مذهبنا (قوله السليم) قال سمع على جولو فقد السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب مر وتوقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث أخذنا مما تقدم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ولا يكاف الصعود عنه ولا النزول مع الجبران (قوله فلا يجزئ المسوس) قال سمع على منهج لولم يكن

(ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها) ولم يعتبر قوت نفسه لما مر (تخير) اذ ليس تعيين البعض للوجوب أولى من تعيين الآخر وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقاتلون براخلوطا بشعر او نحوه تخير ان كان الخليطان على السواء وان كان أحدهما أكثر وجب منه ثبته عليه الاسنوى فلم يجد سوى نصف من هذا ونصف من الآخر فوجه ان اقرب ما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزئ الاخر لما مر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين ولو كان في بلدة لا يقاتلون ما يجزئ فيه أخرج من غالب قوت اقرب البلاد اليه مما يجزئ فيها فان استوى بلدان في القرب اليه واختلف الغالب من اقواته (تخير) (والا فضل أشرفها) أي أعلاها (ولو كان عبده) أي رقيقه (بلد آخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد) بناء على وجوبه على المؤدى عنه ابتداء وهو الاصح والثاني ان العبرة ببلد السيد بناء على وجوبها على المؤدى (قلت الواجب الحب) عند تعيينه فلا تجزئ القيمة بالاتفاق ولا الخبز ولا السويق ولا الدقيق ونحوها اذ الحب يصلح له هذه الاشياء (السليم) فلا يجزئ المسوس وان اقتاتاه والمعيب لقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ويجزئ حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الفتي جاز) لان له ولاية عليه ويسهل بتلك فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه ويرجع به عليه ان أدى بنية الرجوع اما الوصي والقيم فلا يخرجان عنه من مالهما الا باذن الحاكم ثم نقله في المجموع عن الماوردي والبعوي وأقره ويخالف ما لو قضى دينه من مالهما بغير اذن القاضي فانه يبرأ لان رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي (كاجنبى اذن) كما لو قال لغيره اقض ديني فان لم يأذن لم يجزه جزا لانها عبادة تفتقر الى نية فلا تسقط عن كلفه ابدا وان اذنه

قوتهم الا الحب المسوس أجزا كما قاله مر قال في العباب ويتجه اعتبار بلوغ لب المسوس صاعا اه ووافق عليه مر اه وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقاتلون ما يجزئ فيها أخرج من غالب قوت اقرب البلاد الخ خلافه (قوله وان اقتاتاه) أي هودون أهل البلد (قوله فلا يخرجان عنه من مالهما) أي مال أنفسهما سواء نوى الرجوع أم لا (قوله الا باذن الحاكم) بقى ماله فقد الوصي والقيم والحاكم هل للاداء الاخراج عنه أم لا فيه نظر ثم رأيت عن القوت للاداء ما يفيد الاول (قوله لان رب الدين متعين) أي فلا ينسب في الدفع له الى انه قد تصرف بلا مصلحة بخلاف الفقراء فانه قد يتهم بانه قد يدفع لمن لا يستحق أو لمن غيره أخرج منه ويؤخذ من تعليل الشارح انه لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم (قوله فان لم يأذن لم يجزه) أي وان كان المخرج عنه ممن ينفق عليه المخرج مر وآه وحيث لم يجز لا تسقط عن أخرجه عنه وله استرداده من الآخر وان لم يعلم بانه أخرج عن غيره (قوله لانها عبادة تفتقر الى نية) منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرر من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفرهم المستحق هل يجوز له أخذها وتقعز كذا أم لا وهو عدم جواز الاخذ ظفرا وعدم الاجراء لماعمل به الشارح

أي بالشقين (قوله قال ابن العماد وهذا كله فاسد الخ) لعل كلام ابن العماد في حد ذاته مرتب على غير هذا الذي ساقه الشارح
هنا عن الشيخ كغيره والافهولا يرد عليه بمد تقييده بقوله بناء على ان الواجب في التكفين سترها فقط وعبارة الماردي ان

(قوله والمجنون مثله) أي مثل الصغير بوجوب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه (قوله لمناسبتهم له) أي فكان الترجمة
شاملة لهما فاساغ التعبير بفصل (قوله شرط وجوب زكاة المال الاسلام) يستثنى من ذلك الانبياء قال الشيخ تاج الدين في
كتاب التنوير مانصه ومن ٢٨٨ خصائص الانبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم

(بختلاف الكبير) فانه لا بد من اذنه لعدم استعلااله بتخليكه وتقيده في الحج - موع عن الماردي
والبعوى وأقوى بالرسيد فأفهم ان السفينة كالصغير وهو كذلك وان نوزع فيه والمجنون مثله
أيضا (ولو اشترك موسر ومعسر) مناصفة مثلا (في عبد) أي رقيق والمعسر محتاج الى خدمته
(لزم الموسر نصف صاع) اذ هو المكاف بها ومحملة حيث لا مهايأة بينهما والا فجمعها على
الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته أخذ انما هو أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالمبعض
المعسر (ولو أيسر) أي الشريك كان في الرقيق (واختلف واجبهما) لاختلاف قوت بلدهما
بان كانا يبلدان مختلفي القوت (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه) أي من قوت بلده (في
الاصح) كما ذكره الرافعي في الشرح (والله أعلم) لانهما اذا أخرجاه هكذا أخرج كل واحد جميع
واجبه من جنس واحد كثة لثلاثة محرمين قتلوا طييسة فذبح أحدهم ثلث شاة واطعم الثاني بقيمة
ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فانه يجزيهم وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا
أهل شوال على العبد وهو في برية نسبتا في القرب الى بلدى السيدين على السواء ففي هذه
الحالة المعتبر قوت بلدى السيدين وكذلك لو كان العبد في بلاد قوت فيها وانما يحمل اليها من
بلد السيدين من الاقوات ما لا يجزئ في الفطرة كالذبيق والخبز وحيث أمكن تنزيل كلام
المصنفين على تصور صحيح لا يعدل الى تغاير طهيم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه هذا وما صححه
أولاً من كون الاصح اعتبار قوت بلد العبد فسقط ما قيل ان ما ذكره مفرع على انها تجب على
السيد ابتداء وان جرى عليه الشارح تبعاً للكثير من الشراح واعلم ان قول المصنف أخرج كل
عن واجبه أي جواز الا وجوباً بالوافق ما صرف في تطهيره من التخيير بين القوتين

بوجوب من تلزمه الزكاة

أي زكاة المال (وما تجب فيه) أي شروط من تجب عليه وشروط المال الذي تجب فيه وليس
المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيره - ما فان ذلك قد علم من الابواب
السابقة وانما المراد اتصاف المال الزكوي بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب
والجور والفساد أو معارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار الملك وحاصل الترجمة
باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لمناسبتهم - ماله وبدأ ببيان من تلزمه
الزكاة فقال (شرط وجوب زكاة المال) بانواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد - معدن
وركان وتجارة على مالكة (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة

وأما قوله تعالى وأوصاني
بالصلاة والزكاة أي زكاة
البدن لا المال كما حمله بعض
المفسرين أو أوصاني بالزكاة
أي بتبليغها اه خصائص
السيوطي وقوله أي زكاة
البدن المراد به زكاة
النفس عن الذائل التي
لا تليق بمقامات الانبياء
ويدل له ما حمل عليه بعضهم
الآية من أن المراد بالزكاة
فيها الاستكثار من الخير
كما حكاه عنه الواحدى
في وسيطه لازكاة الفطر
لان مقتضى جعل عدم
الزكاة من خصوصياتهم
أنه لا فرق بين زكاة المال
والبدن هذا وتقدم عن
المنأوى ما في عدم وجوب
الزكاة على الانبياء وعبارته
في شرح الخصائص
وهذا كما تراهم بناء ابن عطاء
الله على مذهب امامه
ان الانبياء لا يملكون
ومذهب الشافعي خلافه
(قوله وركاز وتجارة)

عطفها على النقد لاختصاصها بما يسمين ومخالفة النقد في بعض الاحكام لعدم اشتراط حولان الحول لقول
(قوله على مالكة) صلة قول المصنف وجوب وليست للاحتراز بل لمجرد بيان المتعلق ولا فرق في المال بين البالغ والصبي
ولا ينافيه ما يأتي في قول المصنف وتجب في مال الصبي لانه ليس المراد بوجوبها في مالهما انها تتعلق بالمال كتعلق الارش
بالجاني بل معناه انها تثبت في ذمتهم ما ويجب على الولي اخراجها من مالهما كما صرت الاشارة اليه في كلام الشارح في فصل
انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) وهو أنه لا يخاطب بها في الدنيا ويعاقب عليها في الآخرة
هذا وقياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لا تصح منه انه هنا لو أخرجه لا تصح منه لا قبل الاسلام ولا بعده ويستردها
من أخذها وقد يقال اذا أخرج بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه

كان من العورة وجب والا فلا فعل ابن العماد وأورد كلامه على مثل هذا (قوله والظاهر أنهم كانوا عرفوا موته) أي وانفصال اليد منه بعد موته (قوله وظاهر كلام المتولي وجوب لف اليد ودقتها) أي المنفصلة من الحي (قوله الا الشعرة الواحدة) مستثنى من عموم العضوف في المتن (قوله فحكمه يعلم من باب اللقيط) كذا نقله في شرح الروض عن القاضي محلي وابن الرفعة لكن بلفظ فحكمه حكم اللقيط وقضيته انه اذا وجد بدار الكفر وفيها مسلم انه يصلي عليه وربما يشكل على ما صرح من عدم

(قوله وعلم بما تقر الخ) أي في قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق في الصلاة وبالنسبة للحرية في قوله فلا يجب على الرقيق الى قوله وهو باق على ملائسيده فيلزمه زكاة (قوله فالمفهوم فيه تفصيل) أي مفهوم قوله ان أبقينا ملكه (قوله فانها تؤخذ من ماله جزما) وفي نسخة على المشهور (قوله ويجزئه الانخراج في هذه) هي قوله أما اذا وجبت الخ (قوله وفي الاولى) هي قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذي حال عليه حول الخ (قوله ان عاد الى الاسلام) أي فان لم يعد الى الاسلام لم يعتد بما دفعه ويسترد من القابض وظاهره سواء علم القابض بانها زكاة أم لا قال جوي يفرق بينه وبين المجعلة بان المخرج هنا ليس له ولاية الانخراج بخلافه في المجعلة فان له ولاية الانخراج في المجعلة فثبت لم يعلم القابض بانها مجعلة ٢٨٩ استردت منه اه بالمعنى والاولى ان

يقال في الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه آخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقي وبده ان تلف كالمقبوض بالشراء الفاسد وأما في المجعلة فالمخرج من أهل المالك فتصرفه في ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التحجيل انه صدقة تطوع أو زكاة غير مجعلة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقي ما لو ادعى القابض انه انما أخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله في

لقول أبي بكر في كتاب الصدقة هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واحترز بزكاة المال عن زكاة الفطر فانها قد تلزم الكافر عن غيره كما صرح (والحرية) فلا تجب على الرقيق ولو مدبر أو مستولدة ومعلق العتق بصفة له عدم ملكه فلو ملكه سيده مالا لم يملكه وهو باق على ملائسيده فتلزمه زكاة وعلم بما تقر ان الاسلام شرط لوجوب الانخراج لا الاصل للطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الآخر وهو الحرية الكاملة لا اصل الطلب لان مدار العطف على اشتراكهما في الشرطية لا غيرهما كذلك وان اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه (وتلزم المرتد) زكاة المال الذي حال عليه حول في رده (ان أبقينا ملكه) مؤاخذه له بعاقبة الاسلام بخلاف ما اذا أزلناه كما أفهمه كلامه فان قلنا بوقفه وهو الاصح فوقفه وحده نشذف المفهوم فيه تقصير فلا يرد عليه أما اذا وجبت عليه الزكاة في الاسلام ثم ارتد فانها تؤخذ من ماله على المشهور سواء أسلم أم قتل كما في المجموع ويجزئه الانخراج في هذه حال الردة وفي الاولى على قول اللزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الاصح ان عاد الى الاسلام (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه وصرح به لانه قد يتوهم من ان له ملكا وجوبها عليه والحرية قد يرد اديم القرب منها فلا اعتراض عليه لخبر ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواه الدارقطني قال عبد الحق واسناده ضعيف ومثله عن عمر موقوفه ولا يخالف له ولانها مواساة وماله غير صالح لها ودليله انه لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه اذا ملكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بجزأ أو عتق أو غيره انما قد حوله من حين زوالها وشرط وجوبها أيضا ان يكون المالك معينا فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة

٢٧ نهایه في ذلك أولا بد من بينة فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يتقدر باقرب زمن (قوله دون المكاتب) أي كتابة صحيحة أما المكاتب كتابة فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه (قوله لخبر ليس في مال المكاتب الخ) الاولى ان يقول ولخبر بالاولا لانه عطف على لضعف ملكه (قوله ولا يخالف له) أي فصار اجساعا (قوله ودليله) أي دليل كونه غير صالح للمواساة (قوله انه لا تلزمه) أي بل لا يجوز له الانفاق عليه لانه تبرع وليس من أهله (قوله ولا زكاة على السيد) أي لا حالا ولا استقبالا (قوله بسبب ماله) أي وكال الكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها اه سم عن الرمي ومرسيا في ما يفيد ذلك في قول المصنف أو كان غير لازم خلافا لدميري (قوله فلا زكاة في الموقوف على جهة عامة) ظاهره وان كانوا محصورين عند حوالا لا حول ويوحه بان تعينهم عارض ويحتمل خلافه لملكهم له بغير عجز استحق نقد اقدر نصاب مثلا في وقف معلوم وظيفة بأشهرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الانخراج الا ان قبضه أو لابل هو شريك في أعيان ربح الوقف بقدر ما شرط له الواقف فان كانت الأعيان زكوية لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اه سم على بهجة واعتمد مر الاول

الصلاة على ما وجد في موات لا ينسب لدار الكفر ولا لدار الاسلام فتأمل (قوله كما عرفه أهل اللغة) أي تعريفاً وافق عليه الشرع أخذاً بما يأتي في رد الزعم الآتي (قوله غير صحيح) أي بل لا يسماه شرعاً أيضاً كما لا يخفى (قوله استواء هذا الحكم) أي

(قوله وتجب في الموقوف على معين) أي وإن لم يخص كل واحد من المعينين نصاباً للشركة وصورته أن يقف بستاناً ويحصل من ثمرته ما يجب فيه الزكاة (قوله فلا زكاة في مال الحمل الموقوف) أي وإن انفصل حياً وعبارة العباب لا فيما وقف الجنين إذا انفصل حياً أه سم على بهجة وبقى ما انفصل خبي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضي استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخبي وثبوته للغير كما لو كان الخبي ابن أخ فبتقدير انقضاء لا يرث وبتقدير ذكوره يرث فيه نظراً والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضى لكل من غرماء المفلس قدر من ماله ومضى الحول قبل قبضهم له فإنه لا زكاة عليهم بتمت تقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو انفك الحجر ورجع المال إليه وعلوه بعدم تبين المستحق مدة التوقف (قوله لعدم الثقة بحياته) أي مادام جلاً وإن حصلت حركة في البطن جاز أن تكون لغيره جل ٢٩٠ كالمعيار وقباس ما ذكر في مال الموقوف ميتاً من أنه لا زكاة على الورثة أنه لا زكاة

فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل المال له ولكن نقل عن الشيخ الزياي وجوب الزكاة فيما لو تبين أن لأجل حصول المالك للورثة بموت المورث أه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لو انفصل ميتاً بدليل أن الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول المالك لهم من الموت وقوله لعدم الثقة الخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته

وتجب في الموقوف على معين وإن يكون متيقن الوجود فلا زكاة في مال الحمل الموقوف له بآثر أو وصية لعدم الثقة بحياته فلا انفصل الجنين ميتاً قال الأسنوي إن المتجه عدم لزومها بقية الورثة لضعف ملكهم وفوز عيان الظاهر بخلافه وقد قيد الإمام المسئلة بخروج الجنين حياً وهو قياس ما ذكره فيما إذا بد الصلاح أو الاشتداد من خيارهما أن من ثبت له المالك وجبت الزكاة عليه مع كون المالك موقوفاً وقد يفرق بينهما بأنه في مسئلة الحمل حكمنا بآثاره المالك له ظاهر وانفصاله ميتاً لم يتحقق معه انتفاء سبق حياته له ولا كذلك وقف المالك في زمن الخيار ونحوه وبك الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله (وتجب في مال الصبي) والصبي لشمول الخبر المار لهما والخبر ابتغوا في أموال اليتامى لا تستهلكها الصدقة وفي رواية الزكاة وروى الدارقطني خبر من ولي يتيماً له مال فليجرفه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال وماله ما قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالمكاف (والمجنون) ويخاطب الولي بأخراجه ومحل وجوب ذلك عليه في مال الصبي والمجنون حيث كان ممن يعتقده وجوبها على المولى عليه فإن كان لا يراه كخفي فلا وجوب والاحتياط له أن يحسب زكاته فإذا أكلها أخبرها بذلك ولا يخرجها فيغرمه الحاشا كما قاله الفقهاء وفرضه في الطفل ومثله المجنون كما مر والسفيه قال الأذري فلو كان الولي

وجوده بخبر معصوم تجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الان خبر المعصوم لا يريد على انفصاله حياً غير وانفصاله حياً محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجبها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حلول الحول (قوله قال الأسنوي المتجه عدم لزومها) أي في جميع المال الموقوف لليلة المذكورة لا فيما يختص بالجنين أن لو كان حياً وهو المعتمد (قوله وقد قيد الإمام المسئلة الخ) أي وهي عدم وجوب الزكاة في مال الحمل (قوله بخروج الجنين حياً) صوابه بعدم خروجه الخ (قوله ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط) هو قوله وإن يكون متيقن الوجود (قوله وتجب في مال الصبي) أي لأن الجنين لا يسمى صبياً ونظم الفخر الرازي فقال طلبت الملبس زكاة حسن * على صغر من السن الهني فقال وهل على مثلي زكاة * على رأي العراقي الكمي فقلت الشافعي لنا إمام * يرى أن الزكاة على الصبي فقال أذهب إذا قبض زكاتي * بقول الشافعي من الولي وعنه اتقى السبكي فقال فقلت له فديتك من فقيه * أطلب بالوفاء سوى الملى نصاب الحسن عندك ذوامتناع * جدك والقوام السهمري فأن اعطيتنا طوعاً وإلا * أخذناه بقول الشافعي (قوله لا تستهلكها) في حج بدل لا تستهلكها إلا تأكلها (قوله سدا الخلة) هي بافتح الحاجة وبالضم المحبة (قوله حيث كان ممن يعتقده) كشافعي (قوله والاحتياط له) أي للولي الخفي أخذاً بما يأتي عن شيخنا الزياي (قوله أن يحسب) بالضم (قوله ولا يخرجها) أي فأن أخرجهما عاماً ماداً تحريم ذلك عليه فينبغي مع عدم الاجزاء فسقه وانعزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج حيث لم يفسق كأن جهل التحريم ثم قلده من وجب الزكاة ويصح أخراجه فينبغي الاعتداد بأخراجه السابق مراره سم على بهجة (قوله فلو كان الولي

حكم من نزل فوق الستة أشهر وقوله بمن علمت حياته أي بحكم من علمت حياته أي والدورة انه نزل درن الستة أشهر أي أو

غير مذهب) أي ولا يلزم من ذلك كونه غير أهل للولاية بل واز أن يقع السؤال منه ويعمل بمقتضى ما يجيبه به المسؤل وان لم يلاحظ مذهبا مخصوصا حين العمل (قوله بل عاميا صرفا) قد يشعر هذا بأن العامي لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتبرة وفي حج والولي مخاطب باخراجهام منه وجوبان اعتقد لوجوب سواء العامي وغيره وزعم أن العامي لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك انما كان قبل تدوين المذاهب (قوله أو يؤخر الامر الى كمالهما) قال الزيادي ولو اخرها معتقد الوجوب أتم ولزم المحجور عليه بعد كماله اخراجها ولو حنفيا ذا العبرة باعتقاد لولي اه وهو مخالف لما في سم على منهج تبع لم ر وعبارته وانظر لو اختلف عقيدة لمحجور والولي بان كان الصبي شافعيًا والولي حنفيا أو بالعكس وقد يقال العبرة في لزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الاخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أما صبي حنفي فلا ينبغي للولي الشافعي أن يخرج زكاته اذ لاز كاه عليه فليتأمل وفي حج ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير الولي فيما يظهر (قوله والاوجه فيما فيه الخ) أي غير المذهب (قوله الاحتياط ٢٩١ بمثل ما مر) أي من انه يجب

زكاته الخ قوله الرفع للمحاكم (قوله على أنه يكفر كفارة الحر المومر) أي بنسب العنق لانه ليس من أهله فيكفر بالا طعام أو الكسوة لكن يبقى النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بما اليسار بما يفضل عما يحتاج اليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتمد فهل يعتبر بساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها لوجوب النصف الثاني على سيده فيه نظر وظاهر اطلاقه الاول فلا يرجع (قوله ولم يعلم به

غير مذهب بل عاميا صرفا قال الزمه حاكم يرى اخراجها فواضح والافهم هل تقول يستفتى ويعمل بذلك أو يؤخر الامر الى كمالهما أو يرفع الامر الى حاكم عدل مأمون ويعمل بما يأمره به لم أر فيه شيئا وفيه الحاكم راجعه ويعمل بقوله اه والاوجه كما أفاده الشيخ أنه يعمل بمقتضى مذهبه كما حكم أنابه حاكم آخر يخالفه في مذهبه والاوجه فيما فيه الترديدات المذكورة على قياس قول الفقهاء السابق الاحتياط بمثل ما مر (وكذا) يجب الزكاة على (من ملك ببعضه الحر نصابا في الاصح) لتمام ملكه وله ذانص امامنا رضي الله عنه على أنه يكفر كفارة الحر المومر والثاني لانقصانه بالرق فاشبهه العبد والمكاتب (و) يجب (في المغصوب) اذا لم يقدر على زععه ومثله المسروق بل هو داخل في الاول اذ حد الغصب ينطبق عليه (والضال) وما وقع في بحر وما دفنه في محل ثم نسي مكانه (والمجهود) من عين أو دين ولا يئنه به ولم يعلم به القاضي (في الاظهر) الملك الاصاب وتمام الحول والثاني وهو القديم لا يجب لامتناع النماء والتصرف فاشبهه مال المكاتب لا يجب فيه زكاة على سيده أما اذا قدر على زرع المغصوب أو كان له بالمجهود يئنه أو علم به القاضي في حاله يقضى فيها بعلمه فانه يجب عليه قطعا (ولا يجب دفعها حتى يعود) المغصوب وغيره مما مر لعدم التمكن قبله فاذا عاين كاه للاحوال الماضية ولونلف قبل التمكن سقطت الزكاة وعلم من ذلك ان المال الغائب لو كان سائر الم تلممه زكاته حاله لا بد من وصوله له كما صرح به في الروضة وصوبه في المجموع ولو كان المال ماشية اشترط ان تكون ساعة عند المالك لا الغاصب كما علم مما مر ويشترط زيادة على ما تقر ان لا ينقص

القاضي) أي أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كان لم يكن مجتهدا أو امتنع من الحكم بعلمه (قوله أو كان له بالمجهود يئنه) أي أو قدر على الاخذ من مال الغاصب أو نحوه بالظفر كما يأتي في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكم مغصوب فلو كان يقدر على أخذ من مال الجاحد بالظفر الخ (قوله يقضى فيها بعلمه) أي بأن كان مجتهدا (قوله حتى يعود) ظاهره ولو كان باقيا أو نوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده وقياس ما يأتي في التعجيل عن سم على حج في قوله نفسه يتجه الاكتفاء بذلك ثم رأيت فيه أيضا عند قول المصنف الا في فان لم ينول يجز على الصحيح مانعه ويجوز أي الاكتفاء بئنه المالك فيما لو قبضه المستحق بلانية ثم نوى المالك وهضي بئنه امكان القبض اه وهو صريح فيما ذكر (قوله بل لا بد من وصوله) أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته مستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله والاوجه أخذ من اقتضاء الخ (قوله لا الغاصب كما الخ) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في اسامتها والا فالذي مر له اذا اسامها الغاصب لاز كاه فيها وعبارته ثم في فصل ان اتحد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها واسامها غاصب أو مشترعا فاسد اولاز كاه كما يأتي لعدم اسامة المالك ثم رأيت في نسخة لا الغاصب وعليها فاتحد ما هنا وتم لكن بمساحة في قوله عند المالك لانه يوهم أنها اذا سميت عند المالك مدة ثم غصبت تجب زكاتها ولكنه غير مراد وانما المراد ما مر من اسامة المالك جميع الحول وعليه فغنى قوله عند المالك أنها سميت بتصرفه لا تصرف الغاصب

ظهرت اماره حياته على الاظهر الا في (قوله بالمستسقى) مثال للنحو وقوله خلافا لمن قيد بالاول يعني خلافا لمن قيد المبطلون الواقع في الاحاديث عن مات بمرض البطن المتعارف أي الاسهال وان كانت عبارة تقصر عن ذلك (قوله يقطع بموته منها) يديه لانه محل الخلاف (قوله وحركة المجروح فيه حركة مذبح) مختارز قوله وفيه حياة مستقرة وقوله أو توقعت حياته مختارز قوله يقطع بموته منها على طريق اللف والنشر المشوش والحاصل ان المجروح المذکور اما ان تكون حركته حركة مذبح فهو شهيد جزما واما ان تكون فيه حياة مستقرة ثم هذا اما ان يقطع بموته من الجراحة كان قطعت امعاؤه فهو شهيد في الاظهر واما ان لا يقطع بموته منها بل تتوقع حياته فغير شهيد جزما (قوله فان حصل بسبب انجاسة غير الدم الخ) تقدم حكم هذا

(قوله بانقضاء الخيار) قد يشكك ٢٩٢ على جمل الحول من انقضاء الخيار ما مر له من أن ثبت له الملك وجبت الزكاة

عليه الخ مع انه حال بدو الصلاح لم يكن ملكه مستقرا وقد يجاب عنه بان الخيار في هذه المسئلة للبائع بخلاف ما اذا كان للمشتري أو لهما من العقد (قوله ان قدر عليه) ومن القدرة ما لو كان معه بينة أو علم به القاضي على ما مر حيث سهل الاستخلاص به ما فان لم يسهل بان توقف استخلاصه بهما على مشقة أو غرم مال لم يجب الاخراج الا بعد عوده ليده (قوله أو كما يأخذز كانه في الحال) ويمكن ان المراد بالحال بالنسبة لهذه المسئلة السعي في سبب الاخراج كالسفر له أو توكيل من يذهب لاخراجها أو نحوها (قوله وفي نحو الغائب مستحق) أي ان كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلا التي بها المال وعليه فلو تمذر الدافع اليهم بعد وصول

النصاب بما يجب اخراجه فان كان نصا باق فقط وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الاول (و) تجب (في المشتري قبل قبضه) قطعا حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لا من الشراء (وقيل فيه القولان) في المنصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه و فرق الاول بتعذر الوصول اليه وانتزاعه بخلاف المشتري لتمككه منه بتسليم الثمن فيجب الاخراج في الحال ان لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملي مقرر (وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه) لانه كالمال الذي في صندوقه ويجب الاخراج في بلد المال ان استقر فيه و ظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة قال الا ذرعي ولا شك انه اذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الاصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه اليه اللهم الا ان يكون ثم ساع أو كما يأخذز كانه في الحال (والا) أي وان لم يقدر عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته (فكم مغصوب) فيأتي فيه ما مر لعدم القدرة في الموضعين والاوجه أخذ من اقتضاء كلامهم ان العبرة فيه وفي نحو الغائب بمسحق في محل الوجوب لا التمكن (والدين ان كان ماشية) لا التجارة كان أقرضه أربعة أشهر أو أسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم كمال كتابة فلاز كانه فيه) لان السوم في الاولى شرط وما في الذمة لا يتصف بالسوم ولانها انما تجب في مال نام والماشية في الذمة لا تنمو بخلاف الدراهم فان سبب وجوبها فيها كونها معدة للصرف ولا فرق في ذلك بين النقد وما في الذمة وما اعترض به الرافعي التعليل من جواز ثبوت لهم راعية في الذمة فحيث جاز ذلك جاز ان يثبت فيها راعية رد بانه اذا التزمه أمكن تحصيله من الخارج والكلام في أن السوم لا يتصور ثبوته في الذمة وانما يتصور في الخارج ومثل الماشية المعشرف في الذمة فلاز كانه فيه لان شرطها الزهوف في ملكه ولم يوجد واما دين الكتابة فلاز كانه فيه اذ لا بعد اسقاطه متى شاء بتجيز نفسه وقضية كلامهم في مواضع ان الآيل للزوم حكمه حكم اللازم وخرج بمال كتابة احواله المكاتب سيده بالنجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه الزكاة ولا تسقط عنه ذمة الحال عليه بتجيز المكاتب نفسه ولا فسحه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وعجز نفسه سقط كما أفق به لو الدرجة الله تعالى (أو عرضا) للتجارة (أو نقدا فكذا) أي لاز كانه فيه (في القديم) لعدم الملك فيه حقيقة (وفي الجديد ان كان حالا) ابتداء أو انتهاء (وتعذر أخذه لاعتسار وغيره) كطل وغيبة وبخود ولا يئنه ونحوها (فكم مغصوب) فيأتي فيه ما مر ولو كان مقراله في الباطن

المال للمالك فيحتمل وجوب ارساله مستحق اقرب بلد موضع المال وقت الوجوب أو دفعه وجبت الى قاض يرى جواز النقل وهذا اقرب والا فله مستحقين باقرب محل اليه (قوله وما في الذمة لا يتصف بالسوم) الاولى بالاسامة من المالك (قوله جاز ان يثبت فيها راعية) أي في كلامها (قوله ان الآيل) للزوم حكمه الخ (معتمد أي كثر المبيع في مدة الخيار غير البائع) (قوله وعجز نفسه سقط) أي ولاز كانه فيه قبل تجيز المكاتب وان قبضه منه لسقوطه بتجيز نفسه فكان كنجوم الكتابة وتقدم نقله عن سم (قوله ولا يئنه ونحوها) أي من شاهد وعين أو علم القاضي

في كلامه قريبا من غير تردد في فصل في الدفن (قوله وما يتعلق به) أي بالدفن خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من رجوع الضمير إلى الميت ويرد عليه أن المتعلق بالميت أعم من الدفن كالصلاة والكفن وغيرها وليس شيء من ذلك مذکور في الفصل (قوله المحصل) بالرفع أو بالجر (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي مأمور) ٢٩٣ من جملة مأمور كونه حفرة فلا تكفي

الفساق التي على وجه الأرض كما يصرح به قوله بعد وعلم من قوله حفرة الخ ولعل هذا يحمل كلام السبكي (قوله الأحق بالصلاة عليه درجة) أي والصورة أنهم متفقون في صفة الفقه أو عدمها بقربة ما يأتي (قوله الأولى بها صفة) المراد بالصفة هنا خصوص الفقه لا مطلق الصفة كما يعلم من كلامه وحينئذ فقد يقال لا معنى لم يبق المتن على إطلاقه ليكون أفيدهم يستثنى منه الفقه واستثناء صورة واحدة من المتن مع إبقائه على إطلاقه أسهل من إخراجها عن إطلاقه لأجل هذه الصورة (قوله عكس ما في

وجبت الزكاة دون الإخراج قطعا قاله في الشامل فلو كان يقدر على أخذه من مال الجاحد بالظفر من غير خوف ولا ضرر فلا وجه أنه كالوتيسر أخذه باليدين خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو أوصى بأن لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على ما يباذل فلا وجه أنه كالمؤجل لتعذر القبض خلافا للعلل البلقيني (وان تبسر) أخذه بأن كان على مقرر حاضر باذل أو جاحد به نحو بينة (وجبت تركيته في الحال) لقدومه على قبضه فاشبه المودع وافهم كلامه إخراجها حالا وإن لم يقبضه وهو كذلك (أو مؤجلا) ثابتا على ملى حاضر (فالذهب أنه كمنصوب) وقيل يجب دفعه قبل قبضه) كالغائب المتيسر إضراره ومراده بقوله قبل قبضه قبل حلوله اذ محل هذا الوجه إذا كان الدين على ملى ولا مانع سوى الاجل وحينئذ فتنحل وجوب الإخراج قبض أم لا وأفاد السبكي أنا حيث أوجبنا الزكاة في الدين وقلنا أنها تتعلق بالمال تعلق شركة اقتضى أن تعليق أرباب الأصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجر إلى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدقات والديون لأن المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به إلا أنه القبض لأجل أداء الزكاة فيحتاج إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المقسط ينبغي أن يحلف على أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حلفه ولا يقول أنه باق له اهـ ومن ذلك ما عمت به البلوى وهو تعليق طلاقها على إبرائها من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فأكثرت فأرأته منه فلا يقع الطلاق لعدم ملكها الإبراء من جميعه وسيأتي مبسوطا في بابها إن شاء الله تعالى (ولا يمنع الدين وجوبها) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وإن استغرق دينه النصاب (في أظهر الأقوال) لا إطلاق الأدلة ولأن ماله لا يتعين صرفه إلى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (وأشأن يمنع في المال الباطن وهو النقد) أي الذهب والفضة وإن لم يكن مضر وباو الركا (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لأن الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما شملها وهو أن لا يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للأسنوي دون الظاهر وهو لزوع والثمار والماشية والمعدن ولا ترد هذه على قول النقد لأنها لا تسمى إلا بعد التخليص من التراب ونحوه والفرق أن الظاهر ينمو بنفسه والباطن إنما ينمو بالنصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج إلى صرفه في قضائه ومراده من عدها من الباطن أنها المحقة به ومحمل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فإن زاد وكان الزائد نصا باو جبت زكاته قطعا وما إذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقضى به الدين فإن كان لم يمنع قطعا عند الجمهور والأوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون (فهو إلى الأول) الاظهر (لو جرح عليه دين في حال الحول في الجرح كمنصوب) فتجب زكاته ولا يجب الإخراج إلا عند التمكن لأنه حيل بينه وبين ماله لأن الجرح مانع من التصرف نعم لو عين

طلاقها على إبرائها من بعض من صداقها حيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع (قوله وهو نصاب) خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب (قوله لعدم ملكها الإبراء من جميعه) أي وطريقها أن تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئه منه (قوله ومراده من عدها) أي زكاة الفطر (قوله والأوجه الحاق دين الضمان بالاذن) إنما قيد بالاذن لقوله الأوجه فإنه حيث لا إذن لا رجوع له بما أداه فالدين الذي ضمنه على غيره حكمه حكم ما لزمه من الديون قطعا

الصلاة) هو عكس ما في الصلاة من جهتين الاولى تقديم مراعاة الصفة على الدرجة اذ الذي مر في الصلاة النظر للدرجة
اولا فان استوت نظر الى الصفة الثاني تقديم الفقيه على الاسن (قوله أو مستلقيا) أي غير مستقبلا كما هو ظاهر (قوله
والافعال المعطوفة عليه) انظره مع ما سيأتي في فتح اللعد (قوله لقول سعد فيما مر) تبع فيه شرح الروض مع انه لم يمر في كلامه
بخلاف شرح الروض فانه أحال على ما قدمه (قوله وظاهر صنيع المصنف ان أصل مد اللعد مندوب) الظاهر ان هذا مختار

(قوله لعدم استقرار ملكه) أي كل من الوارث والموصى له اما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له واما الموصى له فلا احتمال
عدم قبوله (قوله في زمن الخيار) أي خيار العيب كان وجد فيه ما يقتضي رد ملكه لم يرد بل أجاز أو ان المراد خيار الشرط
وهو الظاهر من عبارته ويكون المعنى ٢٩٤ أن مدة الخيار محسوبة من الحول فيكون ابتداءه من تمام المقدل لكن هذا

يشكل على ما مر في قوله
حيث مضى عليه حول
من وقت دخوله في ملكه
بانقضاء الخيار لا من
الشراء الا أن يخص ذلك
بمخير البائع وما هنا غيره
فلا اشكال ثم ولا هنا (قوله
ولو اجتمع زكاة ودين أدى
في تركة قدمت) أي ولو كان
الدين لم يجور عليه (قوله
فيدخل في ذلك الحج وجزء
الصيد الخ) أي فاذا اجتمعت
قدمت الزكاة ان كان
النصاب باقيا والاقسم
على ما يأتي في قوله والمعتمد
الخ (قوله قسم بينهما عند
الامكان) اما اذا لم يمكن
التوزيع كأن كان ما يخص
الحج قليلا بحيث لا يبقى فانه
يصرف للممكن منهما
فلو كان عليه زكاة وحج
ولم يوجد أجبر رضي بما
يخص الحج صرف كله
لأن زكاة أموال واجتمعت الزكاة

القاضي لكل غريم من غرمائه شيئا قدر دينه من جنسه أو ما يخصه بالتقسيم وممكنه من أخذه
وحال عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضمف ملكه
وكونهم أحق به والاوجه عدم الفرق بين أخذهم له بعد الحول ونزكهم ذلك خلافا لبعض
المتأخرين ولو فرق القاضي ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطع الزوال ملكه ولو تأخر القبول
في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحد ازكاته الخروجها عن ملك الموصى وضعف
ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وانما ألزمت المشتري اذا تم الحول في زمن الخيار
واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتمام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا
(و) على الاول أيضا (لو اجتمع زكاة ودين أدى في تركة) وضائق عن وفاء ما عليه (قدمت)
أي الزكاة ولو زكاة فطر على الدين وان تعلق بالعين قبل الموت كالمهرهون بتقديم الدين الله تعالى
لخير الصيحين فدين الله أحق بالقضاء ولان مصرفها أيضا الى الأديمين فقد تمت لاجتماع
الأمرين فيها والخلاف جار في اجتماع حق الله تعالى مطلقا مع الدين فيدخل في ذلك الحج وجزء
الصيد والكفارة والنذر نعم سوى بين دين الآدي والجزية على الأصح مع انها حق الله تعالى
لان الغلب فيها معنى الاجرة (وفي قول) يقدم (الدين) لبناء حقوق الآدي على المضايقة
لاحتياجه وافتمقاره وكما يقدم القصاص على القتل بالردة وفرق الاول بيناء الحد ود على
الدرء (وفي قول يستويان) فيوزع المال عليهما لان الحق المال المضاف الى الله تعالى يعود
الى الآدي أيضا وهو المنتفع به وخرج بدين الآدي دين الله تعالى كحج وزكاة والمعتمدين
ان كان النصاب كله أو بعضه موجودا قدمت أو معدوما واستويان في التعلق بالذمة قسم
بينهما عند الامكان وبالتركة ما اذا اجتمعا على حي وضائق ماله عنهما فان كان مجبورا
عليه قدم حق الآدي والا قدمت الزكاة ويجب تقييده بما اذا لم تتعلق الزكاة بالعين
والا قدمت مطلقا ولو ملك نصابا فنذر التصديق به أو بشئ منه أو جعله صدقة أو أضحية
قبل وجوب الزكاة فيه لم يجب فيه زكاة وان كان ذلك في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في
ماله لبقاء ملكه (والغنية قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء القتال (ان اختار الغائون
ملكها ومضى بعده) أي بعد اختيار التملك (حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب

مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزء الصيد فيوزع الحاصل بينها ولا تتأني التفرقة بينها كل
لامكان التجزئة دائما بخلاف الحج واجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب ان أمكن على الحج
وغيره والا صرف لغير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع اذا كانت اعتقا ولم يف ما يخصها بريقة هل يشتري به بعضها وان قل
وبعته أولا لان اعتناق البعض لا يقع كفارة فيه نظرا فيحتمل وجوب ذلك لان الميسور لا يسقط بالمعسور ويحتمل وهو الظاهر
الثاني وينقل الى الصوم فيخرج عن كل يوم مدا (قوله والا قدمت) أي على دين الآدي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى
وضائق المال عنها قسطن ان أمكن كما فعل به فيما لو اجتمعت في التركة كما تقدم (قوله اذا لم تتعلق الزكاة بالعين) أي بأن كان النصاب
أو بعضه باقيا (قوله والا قدمت مطلقا) أي جبر عليه أم لا (قوله وان كان ذلك في الذمة) أي أصله في الذمة ثم عين ما يبدعه عنه

الشارح لتقديمه اياه على مقابله وبقرينة جرؤه فيما قدمه عقب قول المصنف ويسند وجهه ثم رأيت الشهاب ستم نقل عن افتاء الشارح حرمة الاهالة الآتية (قوله والمم زائدة) لعله سقط ألف قبل الواو من نسخ الشارح لانا اذا أخذناهما من المسح كما تقدم كانت الميم أصلية وانما تظهر زيادتها ان أخذناهما من السحر فهو قول مقابل ٢٩٥ للاول (قوله ذكره في المجموع)

أي ذكر الاتباع في افراد كل

ميت بقبر (قوله وان اتحدوا

النوع الى آخر السوادة)

عبارة فناوى والده بالحرف

الاقلية لا (قوله الى أن قال

الخ) لا حاجة اليه هنا لان

محله بعد قول المصنف الا

لضرورة وعذره انه نقل

عبارة فناوى والده برمتها

وهي لا تتعلق بخصوص

ما في الكتاب (قوله وعبارة

الافوار الخ) غرضه من نقلها

الدلالة على الجواز في حالة

الضرورة مع تقييدها

بالتأكد والا فصدرها يفهم

خلاف المدعى من التعميم

السابق في الحرمة وكان

محله أيضا بعد قول المصنف

الا لضرورة وعذره ما مر

(قوله لا يثبت في الذمة)

الاولى فيما في الذمة الخ

(قوله رجع) أي على الزوجة

ومثل ذلك يجري فيما لو طلع

في المبيع على عيب بعد

وجوب الزكاة فيه فليس له

رده قهرا الا اذا أخرجهما من

غير المبيع فان قبله المشتري

وأخذ الساعي الزكاة منه

رجع بقيمة ما أخذه على

المشتري لوجوبها عليه قبل

الرد ورضا البائع به جوزرده

كل شخص نصابا أو ببلغه المجموع) بدون الخس (في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت أو غيرها (وجبت زكاتها) كسائر الاموال (والا) أي وان اتت في شرط مما ذكر بان لم يختاروا تملكها أو لم يحض حول أو مضى والغنمة أصناف أو صنف غير زكوي أو لم يبلغ نصابا أو ببلغه بخمس الخس (فلا) زكاة لا تنفاه المالك أو ضعفه اسقوطه بالا عراض عند انتفاء الشرط الاول ولعدم الحول عند انتفاء الثاني ولعدم معرفة كل منهم ماذا يصيبه وكما نصيبه عند انتفاء الثالث وظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين ان يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا وليس يبيعد وان استبعده الا ذرعى وعدم المال الزكوي عند انتفاء الرابع ولعدم بلوغه نصابا عند انتفاء الخامس وعدم ثبوت الخلطة عند انتفاء السادس لانها لا تثبت مع أهل الخس اذ لا زكاة فيه لانه لا غير معين (فلو اصدقها نصاب ساعة معينة لزمها زكاته اذ اتم حول من الاصدق) وان لم يتقرر بان لم تقبضه أو لم يطأ وفارق ما سبق في الاجرة بانها تستحق في مقابلة المنافع فيه وانما ينسخ العقد من أصله بخلاف الاصدق فانها ملكته بالعدم ملكا تاما بدليل انه لا يسقط بموتها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره انما يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح وخرج بالمعين ما في الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصدق النقدين تجب فيهما الزكاة وان كانا في الذمة فاذا اطلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع شائعا ان أخذ الساعي الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئا فان طالبه الساعي بعد الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضا بنصف قيمة المخرج وان اطلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلا منهما نصف شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب واعلم ان محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر ان قصد السوم شرط ولو طالبته المرأة فامتنع كان كالمغصوب قاله المتولي وعوض الخلع والصلح عن دم العمد كالأصداق ولا يلحق بذلك مال الجعالة خذ الا فالابن الرفعة الا أن يحمل كلامه على ما بعد فراغ العمل (ولو اكرى) غيره (دارا أربع سنين بثمانين دينارا) معينة أو في الذمة كل سنة بعشرين دينارا (وقبضها) من الماكترى (فلا يظهر أنه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة ما استقر) عليه ملكه لان ما لم يستقر معرض للاسقوط بانهدام الدار فملكه ضمه وان حصل وطء الجارية المجمولة أجرة لان الحمل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجه (فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين) وهو نصف دينار لانها التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاهها (و) زكاة (عشرين لسنة) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الرابعة زكاة عشرين لسنة) وهي التي زكاهها (و) زكاة

مع تفريق الصفة عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل البائع له (قوله عند تمام حوله) قضيته البناء على ما مضى من الحول قبل الطلاق وهو غير مراد بل المراد عند تمام حوله الذي يتدأ من الطلاق (قوله فلا زكاة على واحد منهما) أي ما لم يكن عند أحدهما ما يكمل به النصاب (قوله حيث علمت بالسوم) أي وأذنت فيه أو استنابت من يسومها والا فجرد علمها ليس اسامة منها (قوله ولا يلحق بذلك مال الجعالة) أي لا به لا يستحق الا بالفراغ من العمل

(قوله أمانبش القبر الخ) محترز قوله فيما مر ابتداء (قوله فيجتمل ان يكون لكونها من لباس المترفين الخ) يفيد كراهة المشي في الزمالة السبئية والمتنجسة بين القبور وظاهره وان كانت جافة قليلا راجع (قوله واحترزنا بقولنا في الجملة عن تعزية الذي الخ)

(قوله لم يرجع بما أخرجه) أي بناء على هذا القول ثم رأيت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال وأقول لعل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع ٢٩٦ الخ المستأجر ولعل المراد من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له ان يدفع

للمستأجر حصة ما بعد الانهدام من الاجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصة اه وهو مخالف لظاهر قول الشارح لم يرجع بما أخرجه منها الخ

فوفصل في اداء الزكاة (قوله أي اداؤها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لانها المال المخرج عن بدن أو مال والاعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالاداء دفع الزكاة لا الاداء بالمعنى المصطلح عليه لان الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجها (قوله وان عسر الوصول له) لا تساع البلد مثلا أو ضياع مفتاح أو نحو (قوله وبمحذور الاصناف) ظاهره وان لم يطلبوا وامل الفرق بين هذا وبين دين الآدمي حيث لا يجب دفعه الا بالطلب ان الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فتوقف وجوب دفعه على

(عشر بن لاربع) وهي التي استقر ملكه عليها الا تزومحل ذلك اذا أدى الزكاة من غير الاجرة مجعلا فان أدى الزكاة من عينها زكى كل سنة ما ذكرناه ناقصة ما أخرجهما قبلها وما اذا تساوت الاجرة فان اختلفت فكل منها بحسابه لان الاجارة اذا انقضت توزع الاجرة المسماة على اجرة المثل في المدين الماضي والمستقبلة (و) القول (الثاني يخرج لتمام) السنة (الاولى زكاة الثمانين) لانه ملكها ملكا تاما ولهذا لو كانت الاجرة أمة حل له وطؤها كما مر ولو انه دمت الدار في اثناء المدة انقضت الاجارة فيما بقي وتبيننا استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر وعن الماوردي والاصحاب كافي المجموع انه لو كان أخرج زكاة جميع الاجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لان ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره

فوفصل في اداء الزكاة (قوله) وعسر الوصول له غير داخل في الباب ومرده بانه مناسبا له فصع ادخاله فيه اذ الاداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي اداؤها (على الفور) لانه حق لزمه وقدر على اداها ودلت القرينة على طلبه وهي حاجة الاصناف (ذاتمكن) من الاداء لان التكليف يدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق نعم اداء زكاة الفطر موسع بيسلة العبد ويومه كما مر (وذلك) أي التمكن (بمحذور المال) وان عسر الوصول له (و) بحضور (الاصناف) أي من تصرف له من امام أو ساع أو مستحقها ولو في الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير قابض ولا يكفي حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طلبها من الاموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك وبجفاف في الثمار وتنقية من نخوتين في حب و تراب في معدن و خلوص مالك من مذهب ديني أو ديني كافي رد الوديعة فلو حضر بعض مستحقها دون بعض فكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حصتهم وله تأخيرها لا انتظارا حوج أو أصح أو قريب أو جار لانه تأخير لغرض ظاهر وهو حيازة الفضيلة وكذا ليتروى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن ان تلف المال في مدة التأخير لم يحصل الامكان وانما أخر لغرض نفسه فينتقد جوازه بشرط سلامة العاقبة ولو تضرر الحاضر بالجوع حرم التأخير مطلقا اذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة (وله ان يؤدي بنفسه) ما لم يكن محجورا عليه كاسياني في الحجر (زكاة المال الباطن) وهو النقد وعرض التجارة والر كاز كما مر مستحبها وان طلبها الامام وليس للامام ان يطالبه بقبضها بالاجماع كافي المجموع فان علم

طلبه بخلاف ما هنا فإنه وجب له بحكم الشرع ودلت القرينة على احتياجه اذ الفرض أنه فقير فلم يتوقف من

وجوب دفعه على طاب (قوله ولو في الاموال الباطنة) أي عدم وجوب دفعها للامام في الاموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها حيث وجد الامام مع عدم المستحقين (قوله فلو حضر بعض مستحقها) أي ويكفي في التملك حضور ثلاثة من كل صنف وجد (قوله ضمن حصتهم) أي الحاضرين (قوله ليتروى) أي ليتأمل في أمره وينبغي ان صورة المسئلة انه ثبت استحقاقه ظاهر او تردد فيما بلغه من استحقاقه والافني الضمان حينئذ نظر له ذكره بالامتناع اذ لم يجز له الدفع الا اذا علم باستحقاق الطالب (قوله حرم التأخير طلقا) أي سواء قصد تأخير التروى أو غيره ويصدق الفقراء في دعواهم ما لم تدل قرينة على كذبهم (قوله ان يطالبه بقبضها) أي بتسليمها ولو قال ان يطالبه باقباعها المكان أولى

انما يجعل ما قبل هذا من المحترز أيضا لان عدم السن فيه لا امر عارض (قوله واصطلاح الامر بالصبر الخ) ظاهره ان التعزية انما تنصق بمجموع ما يأتي والظاهر انه غير مراد فليراجع (قوله بوعدا لاجر) أي ان كان مسلما (قوله والدعاء لليت بالمغفرة) أي ان كان مسلما كما هو ظاهر (قوله ويعزى الكافر بالكافر حوازا) أي فالمراد بالكافر المعزى هنا المحترم وانما جعله على التقيد بالجواز قوله في التعزية ولا تقص عددك (قوله انه دعاء بتكثير أهل الذمة) أي وجهه ذلك (قوله وهو كما حكاه

(قوله لزمه ان يقول الخ) ومثل الامام في ذلك الا حاد لكن في الامر بالدفع لافي ٢٩٧ الطلب (قوله عند تضيق ذلك)

أي وذلك بحضور المال
وطلب الاصناف أو شدة
احتياجهم (قوله وعدم
انغزاله بالجور) أي فلا يجب
دفعها للامام وان طلبها
بل لا يجوز له طلبها كما تقدم
ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع
له كما أفاده قول المصنف
وله ان يؤدي الخ (قوله
واصرفها في الفسق) أي
سواء صرفها به بعد ذلك
لمستحقها أو تلفت في يده
أو صرفها في مصرف آخر
ولو حراما (قوله بخلاف
زكاة المال الباطن) أي
فلا يجب دفعها للامام وان
طلبها بل لا يجوز له طلبها
كما تقدم ومع ذلك يبرأ
المالك بالدفع له كما أفاده
قول المصنف وله ان يؤدي
الخ (قوله تعيين المدفوع
اليه) أي ويشترط للبراءة
العلم بوصولها للمستحق
(قوله وسكت عن الكافر)
قضيته انه لا يشترط
التعيين في السفينة ولا في
الرفيق والقياس انهما
كالصبي المميز (قوله الى
الامام أفضل) أي سواء في
ذلك زكاة الظاهر والباطن

من شخص انه لا يؤثم أو لا يؤدي نحو كفارة لزمه ان يقول له ادفع بنفسك أو الى لا فرقها ازالة
للكسر عند تضيق ذلك (وكذا الظاهر) وهو النعم والمعشر والمعدن (في الجديد) قياسا على
الباطن والقديم يجب صرفها الى الامام أو نائبه لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية
وظاهره الوجوب هذا حيث لم يطلب الامام الظاهرة والاوجب تسليمها اليه بذلا للطاعة
ويقانلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وان قالوا انسلمها المستحقين لا قبياتهم عليه وان كان جائرا
لنفاد حكمه وعدم انغزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وان قال انا آخذها منك واصرفها في
الفسق بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا تطر له فيه كما مر (وله) مع الاداء بنفسه في المالكين
(التوكيل) فيه لانه حق مالي فجاز ان يوكل في ادائه كديون الا دميين وشمل اطلاقه ما لو كان
الوكيل كافرا أو رقيقا أو صبيا غير انهم يشترط في الكافر والصبي تعيين المدفوع
اليه كما في البحر وذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر (والصرف) بنفسه أو وكيله
(الى الامام) أو الساعي لانه نائب المستحقين فجاز الدفع اليه ولانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث
السعاة لاخذ الزكوات (والاظهر ان الصرف الى الامام أفضل) من تفريقه بنفسه أو
وكيله الى المستحقين لان الامام اعرف بهم واقدر على الاستيعاب ولتيقن البراءة بتسليمه
بخلاف تفرقة المالك أو نائبه فقد يعطيه الغير مستحق ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع الى
الامام أولى كما قاله الماوردي (الا ان يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه أفضل من التسليم
اليه كما ان ذلك أفضل من التسليم لوكيله لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره
والتسليم للوكيل أفضل منه الى الجائر لظهور خيانتة قال في المجموع الا الظاهرة فتسليمها الى
الامام ولو جائرا أفضل من تفريق المالك أو وكيله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا
وانما لا يخالف ما في المجموع لاننا نقول قوله الا ان يكون جائرا فيه تفصيل والمفهوم اذا كان
كذلك لا يرد ثم ان لم يطلبها الامام فله المالك تأخيرها مادام يرجو محيى الساعي فان أيس من
محييته وفرق فجاء وطالبه وجب تصديقه ويحلف ندبا ان اتهم ولو طلب أكثر من الواجب لم
يمنع من الواجب واذا أخذها الامام فهو بالولاية لا بالنيابة كما في تعليق القاضي وهو المعتمد
وان نوزع فيه بدليل انه لا يتوقف أخذها على مطالبة المستحقين والمراد بالعدل العدل في
الزكاة وان كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تفسير لكلام
الاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ومقابل الاظهر تفضيل الصرف الى الامام مطلقا وقيل
المالك بنفسه مطلقا (وتجب النية) في الزكاة لا خبر المشهور والاعتبار فيها بالقلب كغيرها
(فينوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو نحوها) كزكاة مالي المفروضة أو
الصدقة المفروضة أو الواجبة أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر

٣٨ نهايه في (قوله فقد يعطيه الغير مستحق) أي فلا تجزئه (قوله وفي شك من فعل غيره) هذا لا يتأتى فيما لو حضر عند أداء
الوكيل لئلا يكتن بخلافه شيء آخر وهو مباشرته للعبادة بنفسه (قوله وقد علم مما قررناه) أي بما نقله عن المجموع (قوله لم يمنع من
الواجب) أي بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد انزل عن ولاية القبض (قوله وظاهره) أي ما في الكفاية من قوله والمراد بالعدل
الخ (قوله وقبل المالك) أي صرف الخ (قوله لا خبر المشهور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الخ (قوله ولا يضر

المصنف في أذكاره الخ) فيه تناقض مع قوله اذ حقيقة النية تعدا شماليه لان هذا يفيد انه مركب من التعداد المذكور مع البكاء فالبكاء جزء من حقيقة بخلاف ذلك ثم ان الذي حكاه الشهاب حج عن المجموع انه جعل البكاء شرطا لصحة النية لاجزأ من حقيقة بخلاف ما نقله عنه الشارح وعلى كل من النقلين لا يتأتى قول الشارح الا في وفي الحقيقة المحرم

شموله) أي فرض الصدقة (قوله فانها قد تكون نفلا) أي فتجب نية الفرضية فيها لتمييز الفرض من النفل وهذا التعليل بناء على ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم ان المعتمد خلافه الا ان يقال ان الفرضية في المعادة وان وجبت فالمراد بها إعادة ما كان فرضا بالاصالة أو نحوه على ما تقر في محله والفرض المميز للصلية عن المعادة الحقيقي فلا تعارض فليتأمل ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور في كلام الشارح بعد قول المصنف الا في وفي الاداء والفرضية والاضافة الخ حيث قال ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضا ٢٩٨ كما مر لمحاكاة ما فعله أولا (قوله الصدقة فقط لم يجزئه) أي لصدقة بها بصدقة

شموله لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد دلالة ما ذكر على المقصود ولو نوى زكاة المال دون الفريضة اجزأه وجمع المصنف بينهما ليس بشرط اذ ان زكاة لا تكون الا فرضا بخلاف صلاة الظهر مثلا فانها قد تكون نفلا ولو قال هذه زكاة اجزأه أيضا (ولا يكفي) هذا (فرض مالي) لصدقة على النذر والكفارة وغيرهما وما قيل من ظهور ذلك ان كان عليه شيء من ذلك غير ان زكاة ردها بالقرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أولا نظر الصدق منو به بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) أي صدقة مالي أو المال لا يكفي (في الاصح) لصدق ذلك على صدقة التطوع والثاني يكفي لظهورها في الزكاة اما لو نوى الصدقة فقط لم يجزئه على المذهب (ولا يجب) في النية (نعمين المال) المخرج عنه لان الغرض لا يختلف به كالكفارات فلو ملك من الدراهم نصيبا باحضر او نصيبا غائبا عن محله فخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلقا ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (ولو عين لم يقع) أي المخرج (عن غيره) ولو بان المعين تالف لاله لم ينو ذلك الغير فلو ملك أربعة عشر شاة وخمسة ابعة فخرج شاة عن ابعة فبان تالفه لم تقع عن الشياه هذا ان لم ينو ان بان المنوي عنه تالفه من غيره فان نوى ذلك فبان تالفه وقع عن الاخر فلو قال هذا زكاة مالي الغائب ان كان باقيا فبان باقيا اجزأه عنه بخلاف قوله هذه زكاة مالي ان كان مورثي قد مات فبان موته حيث لا يجزئه والفرق عدم الاستصحاب للملك في هذه الاصل فيها بقاء الحياة وعدم الارث وفي تلك بقاء المال كما لو قال ليلة الثلاثين من رمضان أصوم غدا من رمضان ان كان منه حيث يصح بخلاف ما لو قال ليلة ثلاثي شعبان (ويلزم الولي النية اذا خرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لوجوب النية وقد تعدت من المالك فبان الولي عنه فيها فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن المدفوع ولو فوض الولي النية للسفيه جاز (وتكفي نية الموكل عند الصرف الى الوكيل) ولا يحتاج الوكيل

التطوع (قوله فخرج خمسة دراهم الخ) قيده في شرح البهجة بما اذا كان الغائب في بلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه وينبغي ان يمثل المالك الوكيل والولى عند الاطلاق وعبارة شرح المنهج والمراد الغائب عن مجلسه لا عن البلد اه وكتب عليه شيخنا الزيادي أي أو عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح البهجة الكبير فله ان يحسم عن الباقي الخ وكتب عليه سم ظاهره انها لا تقع عن الباقي بدون حسابه

(قوله ولو بان المعين) غايه (قوله فان نوى ذلك) أي ويصدق في ذلك (قوله فبان موته حيث لا يجزئه) نية وينبغي ان مثله في عدم الاجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاة مالي ان كان مورثي الخ والافعن مالي الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التريدين ما يجب وما لا يجب (قوله حيث يصح الخ) ويخالف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت ان دخل الوقت والا فعن الغائب حيث لا يجزئه لا اعتبار التعيين في العبادات البدنية اذا الامر فيها تضيق ولهذا لا يجوز فيها النيابة اه شرح البهجة الكبير (قوله ولو فوض الولي النية للسفيه جاز) أي بخلاف الصبي ولو عجزا على ما فهمه تعبيره بالسفيه لكن مقتضى اطلاقه فيما تقدم عند قول المصنف وله التوكيل خلافا وسيأتي ما فيه وكتب عليه سم على منهج بل ينبغي كما وافق عليه م على البدية انه يكفي نية السفيه وان لم يفوض اليه الولي فليتأمل اه أقول تديتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لان السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال الا ان يصور ما قاله بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه واتفق له انه نوى الزكاة (قوله وتكفي نية الموكل عند الصرف) أي ولا تكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لانه انما انتفرت النية من الوكيل اذا اذن له في تفرقة الزكاة لانه اوقع تبعا كما صرح به حج

الندب لا البكاء الخ اذ هو صريح في ان الندب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء أم لا فتأمل (قوله وفي الحقيقة المحرم
الندب لا البكاء) فيه ما قدمناه (قوله وليس منه الخ) هذا تمام قوله السابق وجاء في الاباحة ما يشبه الندب قالوا وفيه للجمال
والضمير في قوله وهو خبر البخاري راجع الى ما من قوله ما يشبه الندب والعبارة عبارة شرح الروض بالحرف وما أدري
ما الحامل للشارح على فصل أجزائها فصلا يفسدها وكأنه توهم ان لفظ خبر اسم ليس ومنه خبرها وحينئذ فكان عليه ان

في شرح الاربعين في شرح قوله وانما السكل امرئ ما نوى لكنه صرح في باب الو كالة بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان
يكون قابلا للنيابة فلا يصح في عبادة الا الحج وتفرقة الاضحية سواء أو كل الذابح ٢٩٩ المسلم المميز في نية أم وكل فيها

مسلم المميز غير ليأتي بها
عند ذبحه كالونوى الموكل
عند ذبح وكيله وقول بعضهم
لا يجوز ان يوكل فيها آخر
مردود اه فقوله ليأتي
بها عند ذبحه صريح في ان
التوكيل في النية وحدها
صحح (قوله فوجبت النية
منه وهي (أي الاستنابة
هنا بتفرقة مال الموكل
فكفت الخ) قوله لا كافر
وصي) أي غير مميز
ومنه هو ما الجواز من المميز
لكن قال سم على حج قضية
كلام شرح البهجة والروض
والعباب بخلافه وأقره حيث
لم يتعقبه لكنه لم يقل فيه
انه الاوجه ولا نقل فيه
عن مر شيئا على عادته
والاقرب ما افهمه كلام حج
من الجواز لان المميز من
أهل النية حيث اعتمد بدفعه
فينبغي الاعتداد بنية
لكن عبارة الز يادي قيده
الا ذري عن هو أهل لها
بان يكون مسلما بالغاء اقلا
لا صيبا ولو مميزا أو كافرا كما

لنية عنه صرف ذلك المستحقه (في الاصح) لحصول النية من خوطب بهام مقارنة لفعله
(والافضل ان ينوى الوكيل عند التفريق) على المستحقين (أيضا) خروجهم من الخلاف والثاني
لا تكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية الوكيل المذكورة كالاتكفي نية المستنيب في الحج
وفرق الاول بان العبادة في الحج فعل النائب فوجبت النية منه وهي هنا مال الموكل فكفت
نيته وعلى الاول لو نوى الوكيل وحده لم يكن ان لم يفرض له الموكل النية وهو من أهلها
لا كافر وصي أو مجنون ولو نوى الموكل وحده عند تفرقة الوكيل جاز قطعا ولو عزل مقدار
الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضرت تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل
مستحق ولان القصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولو نوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزأه
أيضا وان لم تقارن النية أخذها كافي المجموع وفيه عن العبادي أنه لو دفع مالا الى وكيله
ليفرقه تطوعا ثم نوى به الفرض ثم فرقه الوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقا
اما تقديمها على العزل أو اعطاء الوكيل فلا يجزئ كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى
الزكاة مع الافراز فآخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم
المالك بذلك اجزأه وبرئت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله ويملكها
المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين
ذلك القدر المقر للزكاة الا قبض المستحق له سواء أ كانت زكاة مال أم بدن والفرق بين
ذلك والشاة المعينة للتضحية ان المستحقين للزكاة شركاء للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم
الا قبض معتبر أفتي بجميع ذلك والدرجة الله تعالى (ولو دفع) الزكاة الى السلطان كفت
النية عنه) أي عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم
فالدفع اليه كالدفعة لهم بدايلا لهم الوتأقت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي
في ذلك كالسلطان (فان لم ينو) المالك عند الدفع الى السلطان (لم يجز على الصحيح وان نوى
السلطان) عند الصرف للمستحقين لانه نائبهم والدفع لهم من غير نية لا يجزئ فكذا
نائبهم ما لم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها والثاني يجزئ نوى
السلطان أم لا اذا العادة فيما يأخذه الامام ويفرقه على الاصناف انما هو الفرض
فاغنت هذه القرينة عن النية فلا واذن له في النية جاز كغيره (والاصح انه يلزم السلطان
النية اذا أخذ زكاة الممتنع) من أدائها نيابة عنه والثاني لا تلزمه وتجزئه من غير نية
(و) الاصح (ان نيته تكفي) في الاجزاء ظاهرا وباطنا لقيامه مقامه في النية كافي التفرقة

اعتمده شيخنا الرمي ولا ريب في ما أقول يتأمل هذا مع قوله السابق فلا فرق في الوكيل بين كونه من أهل الزكاة أولا وقد يجاب
بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر
(قوله لكن اذا لم يعلم المالك) بذلك أي باعطاء الصبي الخ (قوله وجب عليه اخراجها) أي وتقع الثانية تطوعا (قوله وان لم ينو
السلطان) غاية (قوله والساعي في ذلك) أي من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان اذا تلف المال في يده (قوله المتن وان
نوى السلطان) غاية (قوله والاصح ان نيته تكفي) ومحله ان علم المالك بنية السلطان فان شك فيها لم يبرأ لان الاصل عدم النية

يحدو لفظ وهو فتأمل (قوله بمعنى مع أو السببية) كون السببية لا يلا في ما قررته كما لا يخفى (قوله ويقال كلامه) كذا في نسخ الشارح وله محرف عن لفظ كلامهم (قوله قبل الاشتغال بغسله وغيره) أشار بلفظ الاشتغال الى انه لا منافاة بين ماد كروه هنا وما ذكره في الفرائض من تقديم مؤن التجهيز على أداء الدين اذا ما هنا في مجرد تقديم فعل ما ذكره على الاشتغال

(قوله المتعبد بها) أي التي طالب ٣٠٠ الشارح من المالك العباد به (قوله فان نوى كفى أي عند الاخذ منه كفى وكذا

لنوى بعد أخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين أو بعد أخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض (قوله ويجب رد المأخوذ) أي على من المال في يده من امام أو مستحق لكن لا امام طريق الى اسقاط الوجوب بانوى قبل التفرقة قال حج (تنبيه) أفنى شارح الارشاد الكمال الردافين يعطى الامام أو نائبه المكس بنية الزكاة فقال لا يجزى ذلك أبدا ولا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الثغور وقع القطاع والمتلصصين عنهم وعن أموالهم وقد أوقع جمع عن ينسب الى الفقهاء وهم باسم الجهل أحق أهل الزكوات وخصوا لهم في ذلك فضلا وأضلوا اه ومن ذلك بزيادة وأطال في ذلك فراجع فانه نفيس ونقل عن افتاء الشهاب الرملي الاجزاء اذا كان الاخذ

وتكفي نيته عند الاخذ والتفرقة والثاني لا تكفي لا تنفائية المالك المتعبد بها ومحل لزوم النية للسلطان ما لم ينو الممتنع عند الاخذ منه قهرا فان نوى كفى وبرئ ظاهرا وباطنا وتسميته حينئذ ممتعبا باعتبار ما سبق له من الامتناع كما قاله جع وهو الممتد والافقد صار نيته غير ممتنع فلو لم ينو الامام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها ظاهرا وباطنا ويجب رد المأخوذ ان كان باقيا وبذله ان كان تالفا

فوفصل في تجهيل الزكاة وما يذ كرمعه (لا يصح تجهيل الزكاة) في مال حولي (على ملك النصاب) في زكاة عينية كان ملكا مائة درهم فجعل خمسة دراهم لتكون زكاة اذا تم النصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجزئه اذ لم يوجد سبب وجوبها لدم المال الزكوي فاشبهه أداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين ولو ملك خسانم الابل فجعل شاتين قبلت بالتوالي عشر الم يجزئه ما يحمله عن النصاب الذي كل الا ان لم يبق فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو شبهه بما لو أخرج زكاة أربع مائة درهم ولا يملك الا مائتين ولو جعل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم هلكت الامهات لم يجزئه المجهل عن السخا لانه جعل الزكاة عن غيرها فلم يجزئه عنها ولو ملك مائة وعشرين شاة فجعل عنها شاتين فحدثت سخلة قبل الحول لم يجزئه ما يحمله عن النصاب الذي كل الا ان كان نقله في الشرح الصغير عن تصريح الاكثرين واقتضاء كلام الكبير خلافا لما في الحاوي الصغير وخرج بالزكاة العينية زكاة التجارة فيجوز التجهيل فيها بناء على ما مر من ان النصاب فيها معتبرا بآخر الحول فلو اشترى عرضا قيمته مائة فجعل زكاة مائتين أو قيمته مائتان فجعل زكاة أربع مائة وحال الحول وهو يساوي ذلك اجزاء وكانهم اغتفروا له تردد النية اذا اصل عدم الزيادة لضرورة التجهيل والام لا يجزئ تجهيل اصلا لانه لا يدري ما حاله عند آخر الحول وبهذا يدفع ما للسبكي هنا (ويجوز) تجهيلها في المال الحولي (قبل) تمام (الحول) فيما انعقد حوله ووجد النصاب فيه لانه صلى الله عليه وسلم ارخص في التجهيل للعباس رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده ولانه وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كتقديم الكفارة على الحنث ومحل ذلك في غير الولي اما هو فلا يجوز له التجهيل عن مولاه سواء الفطرة وغيره انهم ان جعل من ماله جاز فيما يظهر (ولا يجزئ) لعاميين في الاصح (ولا لا) كثر منه ما بالاولى اذ زكاة غير الاول لم ينعقد حوله والتجهيل قبل ان يعقد الحول ممتنع فان جعل لا كثر من عام اجزأه عن الاول مطلقا دون غيره سواء في ذلك كان قد ميز حصته كل عام أم لا كما اقتضاء كلام الاصحاب خلافا للسبكي والاسنوي ومن تبعهما والفرق بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى بها الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعا ظاهرا وجعل الاصحاب

مسما ونقل مثله أيضا بالدرس عن الزبدي ببعض الهوامش وفصل في تجهيل الزكاة والكفارة على اليمين تسلفه أي وتقديم الكفارة (قوله فجعل زكاة مائتين) ليس بقيد (قوله تردد النية) أي التردد في النية (قوله نعم ان جعل من ماله جاز له في يظهر) ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لانه انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج (قوله اجزأه عن الاول مطلقا) أي ميزه بالكل عام أولا (قوله وقع الكل تطوعا ظاهرا) وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى مما ليس عبادة أصلا لم يصلح معاوضا له

بالغسل ونحوه والصورة ان المال يسع جميع ذلك فالحاصل انه يفرز ما يبق بالتجهيز ثم يفعل ما ذكر ثم يشتغل بالغسل ونحوه
فلتأمل (قوله عند طلب المستحق) أي مع التمكن (قوله أو كان قد أوصى بتجهيلها) معطوف على قول عند طلب المستحق أي
وكذا ان لم يطالب وكان قد أوصى بتجهيلها (قوله اما الرجل فلا يحرم عليه المعصفر) يقال عليه فلا محل للتقييد بالمرأة والا يلزم
(قوله وله تجهيل الفطرة) يشعر بان التأخير أفضل وهو ظاهر نرجو من خلاف من منعه (قوله رمضان والفطر) أي باول
جزء من شوال وتقدم في كلام سم على أول الفطرة على ج ما حاصله ان السبب ٣٠١ الاول هو القدر المشترك بين

رمضان كاهو بعضه بشرط
ادراك الجزء الاخير (قوله
والثاني يجوز) أي في السنة
محلي فابوه اطلاقه
وتعليقه ليس مرادا (قوله
قبل الجفاف والتصفية)
أي حيث كان الاخراج
من غير الثمر والحب اللذين
أراد الاخراج عنهما لما تقدم
انه لو أخرج من الرطب
أو العنب قبل جفافه
لا يجزى وان جف وتحقق
ان المخرج يساوي الواجب
أو يزيد عليه (قوله اذ
لا تجهيل) قد يقال لا يلزم
من بدو الصلاح فيما ذكر
وجوب الاخراج فان البدو
يحصل بالاخذ في الحرة
مثلا والاخراج انما يكون
بعد صيرورته رطبا وعنبا
فلو أخرج بعد بدو الصلاح
وقبل صيرورته رطبا كان
تجهيلا كالأخراج قبل
التمراه الا أن يقال كلامه
فيما قبل الجفاف وهو محمول
على ما يجزى (قوله أو يعطى
غيرها) تنبيهه بتجهيل
محمل ما ذكره من عدم

تسلفه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفها في عامين أو على صدقة مالين
لكل واحد حول مفرد والثاني يجوز لظاهر الخبر المار وعليه يشترط ان يبقى بعد التجهيل
نصاب كتجهيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وما ذكره الاسنوي من ان العراقيين وجهور
الخراسانيين الا البغوي على الاجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الرافعي حصل له في
ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال ولم يظفر باحد صحيح المنع الا البغوي بعد الفحص
الشديد وتبعه على ذلك جماعة يربان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وله تجهيل الفطرة من
أول ليلة من رمضان) لان عقاد السبب الاول اذ هي وجبت بسببين رمضان والفطر منه
وقد وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر ولان التقديم يوم أو يومين جاز باتفاق المخالف
فالحق الباقي به قياسا بجامع اخراجها في جزء منه (والصحيح منعه) أي التجهيل (قبله) أي
رمضان لانه تقديم عليهما معا كزكاة المال وكالا يجوز تقديم كفارة قبل نحويتين والثاني
يجوز لان وجود المخرج عنه في نفسه سبب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل
بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لم يظهر ما يمكن معرفة مقداره تحقيقا ولا ظنا فصار
كالو أخرج الزكاة قبل خروج الثمر وان عقاد الحب ولان وجوبها بسبب واحد وهو ادراك
الثمار والحبوب فيمتنع التقديم عليه والثاني يجوز كزكاة المواشي والنقود قبل الحول وحمل
الخلاف فيما بعد ظهوره اما قبله فيمتنع قطعا (و) الصحيح (انه يجوز بعدها) أي بعد صلاح الثمر
واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية اذ اغلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البصر لان
الوجوب قد ثبت الا ان الاخراج لا يجب الا بعد الجفاف والتصفية والثاني لا يجوز للجهل
بالقدر ولو أخرج من عنب لا يترتب أو رطب لا ينتمى جزأ قطعا اذ لا تجهيل (وشروط اجزاء)
أي وقوع (المجهل) زكاة (بقاء المالك أهلا للوجوب) عليه (الى آخر الحول) وبقاء
المال الى آخره أيضا فلو مات أو تلف المال أو خرج عن ملكه ولم يكن مال تجارة لم يجزه
المجهل وقد يبق المال وأهلية المالك ولكن تتغير صفة الواجب كالأو عمل بنت مخاض
عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين فلا تجزى به المجهلة على الاصح
وان صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويعيدها أو يعطى غيرها وذلك لانه لا يلزم
من وجود الشرط وجود المشروط وان تلفت لم يلزم اخراج لبنت لبون لانها انما تجعل المخرج
كالباقي اذا وقع محسوبا عن الزكاة والا فلا بل هو كتلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد
لبنت المخاض لو وقعها موقعها ولو كان عنده خمسة وعشرون بعير ليس فيها بنت مخاض
فجعل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الاجزاء كما اختاره

الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق
فينبغي ان يقع حينئذ عن الزكاة أخذ من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى
السلطان اه سم على ج (قوله فجعل ابن لبون) أي واما لو أراد تجهيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأخذ جيرا فواجب
قبولها واذا وجد بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لانه يدفعها وقعت الموقع وهو متبرع بالزائد وان أراد دفعها
وطالب الجيران فينبغي ان لا يصح لانه لا حاجة الى التجهيل وتغريم الجيران للمستحقين

اتحاد المنطوق ومفهوم المخالفة في الحكم (قوله فاطلاق المصنف كراهة المعصفر للرجال والنساء صحيح) يقال عليه كالذي قيل في الذي قبله فالحاصل انه لا وجه للتقييد بالمرأة حيث كان اختياره عدم الفرق وكأنه قيد بالمرأة تبعاً لمن يختار الحرمة على الرجال سبق تبار (قوله لكن قضية الخاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط) لم يظهر وجه هذه القضية فليتأمل (قوله ويقول في الاولى) أي الصورة الاولى من الكيفية الثانية (قوله من أنه لا ضرورة) أي للتردد في النية (قوله بل قد تتعين

وبتقدير الصحة ولو وجد بنت المخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت الالبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظروا لا يبعد الوجوب (قوله في آخر الحول مستحقاً) أي وان خرج عن الاستحقاق في اثنيائه (قوله ما لو حصل المال عند الحول) أي آخره (قوله كما اعتمد ٣٠٢ الوالد) وهل يجري ذلك في البدن في الفطرة حتى لو عمل الفطرة ثم كان عند

الوجوب في بلد آخر أجزاء
أولاً ولا بد من الانخراج ثانياً
إذا كان عند الوجوب
يلد آخر فيه نظراً
على ج والاقرب الاول
للعلة المذكورة في كلام
الشارح فان قضيتها انه
لا فرق بين زكاة المال
والبدن (قوله وقضية
كلام المصنف) أي حيث
قال وكون القابض في
آخر الحول مستحقاً لان
عمومه قبل فراغ الحول
يستلزم انه آخر الحول
غير مستحق سواء أ مات
ممسراً أو موسراً وحيث
لم يجز بقيت الزكاة على
المالك وكأنه لم يخرج وهذه
الصورة فهمت من اطلاق
قوله أولاً فلومات قبله
أو ارتد الخ ولكنه ذكرها
هنا إشارة إلى أن اعساره
لا يسقط الضمان عن
المالك فلا يقال انه بتجديله

الروائي خلافاً للقاضي بناء على ان الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الانخراج لا حال الوجوب وهو الأصح كما مر والمراد من عبارة المصنف ان يكون المالك متصفاً بصفة الوجوب لان الاهلية تثبت بالاسلام والحرية ولا يلزم من وصفه بالاهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه (وكون القابض) له (في آخر الحول مستحقاً) فلومات قبله أو ارتد لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة لخروجه عن الاهلية عند الوجوب والقبض السابق انما يقع عن هذا الوقت (وقيل ان خرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يجزه) أي المالك المجهل كالمولم يكن عند الاخذ مستحقاً ثم صار كذلك في آخر الحول والأصح الاجزاء اكتفاء بالاهلية في طرفي الوجوب والاداء وقد يفهم انه لا بد من العلم بكونه مستحقاً في آخر الحول أي ولو بالاستصحاب فلو غاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو احتياجه اجزاء المجهل كافي فتساوى الخناطى وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول ببلد غير بلد القابض فان المدفوع يجزى عن الزكاة كما اعتمد الوالد رحمه الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافاً لبعض المتأخرين وقضية كلام المصنف انه لو مات القابض معسراً في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانياً للمستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور (ولا يضر غناه بالزكاة) المجهلة لكثرة ما أوتوا لها أو تجارته فيها أو غير ذلك اذ القصد بصرف الزكاة له غناه ولا نالوا أخذنا لها لا فتقر واحتجنا إلى ردها له فثبتت الاسترجاع يؤدي إلى نفيه ولومات المجهل لانه لم يقع ما يجعله عن زكاة وارثه وكذا كاه الحولى فيما ذكر زكاة الفطر (١) ولو استغنى بزكاة أخرى مجة أو غير مجة فكاستغناؤه بغير الزكاة كما صرح به الفارقي وقال الاذرى ان عبارة الام تشمله وتنص هذه المسئلة بما اذا تلفت المجة ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونعت في يده بقدر ما يوفي منها بدل المؤلف ويبقى غناه وبما اذا بقيت وكان حالة قبضه ما يحتاج اليها ثم تغير حاله فصار في آخر الحول يكتفى باحداها وهما في يده والاوجه انه لو أخذ مجةتين معا وكل منهما تغنيه تخير في دفع أيهما شاء فان أخذهما صرنا استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفارقي والمعتمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترجاع ويؤيده قول البندنجي وغيره لو كان المدفوع اليه المجة

لقصد التوسعة على الفقراء لا يعدم قصر اقساط الضمان عنه (قوله لومات القابض معسراً) أي غنياً
أو موسراً بالاولى (قوله ولا نالوا أخذناها) أي بعد غناها (قوله لم يقع ما يجعله عن زكاة وارثه) أي بل تستردان علم القابض
التجسس ومجمله ما لم تكن بيد القابض ويعلمها الوارث وينوي بها الزكاة ويمضي زمن يمكن فيه القبض قياساً على ما تقدم عن
سم في قوله تنبيهه يتجه الخ (قوله وكذا كاه الحولى فيما ذكر) أي من انه يعتبر كون المترك وقت الوجوب بصفته والقابض
بصفة الاستحقاق وانه لو انتقل اخرج الزكاة الى غير بلد المستحق اجزائه (قوله فكاستغناؤه بغير الزكاة) أي قد استردت الاولى
(١) قوله واواستغنى وجد في بعض النسخ قبلها زيادة وهي (ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة أو مجة أخذها بعد أخرى
واستغنى بها) وهي تؤخذ مما بعدها اهـ

الاولى المناسب للسياق بل قد تتعين الثانية كما صنع الشهاب ج أي بان أدى التأخير الى التغير ثم قال وقد تتعين الاولى الى آخر ما في الشارح (قوله نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة أكد) أي عما بعده (قوله أي شخص) أي أو أكثر (قوله أخذ جمع استحباب تأخيرها عليه) أي عن لم يحضر (قوله وهذه لا يتنقل بها يعني انه لا يعيدها) ٣٠٣ أي لا يطالب ولا يستحب ذلك منه والا فقدم ويأتى انه

اذا أعادها وقعت نفلا (قوله لكن هل يتوقف ذلك) يعني فعلها مع الخلل كما هو ظاهر (قوله والا قرب نعم الخ) ما قبله يعني عنه (قوله تمة الاربعين أو مائة) أي الوارد فضل كل منهما في الحديث (قوله وهو وان كان منقطعاً لكنه مرسل) فيه ان الارسال من جملة ما يوجب الضعف لا القوة ومن ثم لم يكن حجة عندنا خلاف ما يقتضيه هذا التعبير على ان الانقطاع وصف مقابل للارسال لان الارسال اسقاط الصحابي والانتقاع سقوط راو من اثناء السند أو أكثر لا على التوالي والذي في كلام الشهاب ج الاقتصار على انه مرسل وفي كلام الاذري الاقتصار على انه منقطع

(قوله لم يجب التجديد) أي على المالك (قوله واسترد المالك) أي ولا شيء عليه للقابض في مقابلة النفقة لانه أنفق على نية ان لا يرجع قياساً على الغاصب اذا جهل كونه مغصوباً وعلى المشتري شراء فاسداً (قوله ان كان

غنياً عند الاخذ فقيراً عند الوجوب لم يحجزه قطعاً لفساد القبض ولو كانت الثانية غير مجعولة فالاولى هي المستردة وعكسه بعكسه اذا لمبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغيرها لم يضر أيضاً كما اقتضاه كلام المصنف وجزم به في الروضة لانه بدونها ليس بغنى خلافاً للبرجاني في شافيه (واذا لم يقع المجلز زكاة) لعروض مانع وجبت ثانياً كما مر نعم لو عمل شاة من أربعين فتلفت في يد القابض لم يجب التجديد لان الواجب القيمة ولا يكمل بها نصاب السائغة و (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملاً بالشرط لانه دفعه عما يستحقه القابض في المستقبل فاذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما اذا عمل أجرة الدار ثم انهدمت في المدة وافهم كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه بالتججيل فامتنع عليه الرجوع فيه كمن عمل ديناً مؤجلاً وعلم منه أيضاً انه لو شرط الاسترداد بدون مانع لم يسترد وهو كذلك والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر ان كان عالماً بفساد الشرط لتبرعه حينئذ بالدفع (والاصح انه ان قال) عند دفعه ذلك (هذه زكاة المجعولة فقط) أو علم القابض انها مجعولة علماً بمقارن القبض المجل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي (استرد) في كل منهما المجل وان لم يشترط الرجوع للعلم بالتججيل وقد بطل وسواء في ذلك أعلم حكم التججيل أم لا كما شمله اطلاقه نعم لو قال هذه زكاة المجعولة فان لم تقع زكاة فهي نافلة لم يسترد كما صرح به الرافعي وخرج بقوله هذه زكاة المجعولة ما لو أعلمه بانها زكاة فلا يكفي عن علم التججيل فلا يستردها لتفريطه بترك ذلك ومقابل الاصح لا يسترد ويكون متطوعاً ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعاً اذا ذكر التججيل (و) الاصح (انه ان لم يتعرض للتججيل) بأن اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذكر شيئاً (ولم يعلمه القابض لم يسترد) وتكون تطوعاً لتفريط الدافع بسكوته والثاني يسترد لظنه الوقوع عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك (و) الاصح (انما هو اختلاف في مثبت الاسترداد) كعلم القابض بالتججيل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض مانع (صدق القابض) أو واره (بيمينه) لان الاصل عدمه ولانهم اتفقا على انتقال الملك والاصل استمراره ولان الغالب هو الاداء في الوقت ويحلف القابض على البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذري فيه وقفه ولم أرفقه نصاً والثاني يصدق المالك بيمينه لانه أعرف بقصده ولهذا أعطى ثوباً لغيره واختلفا في انه عارية أو هبة صدق الدافع ومحل الخلاف في غير علم القابض بالتججيل أما فيه فيصدق القابض بالخلاف لانه لا يعرف الا من جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتججيل على الاصح في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجل تالف وجب ضمانه) ببذله من مثل في المثلي كالدرهم وقيمة في المتقوم كالغنم لانه قبضه لغرض نفسه ولا يجب هنا مثل الصوري مطلقاً على الاصح وقوله ملك المجل ملك

عالم بفساد الشرط) أي فان كان جاهلاً به فالقبض فاسد (قوله فان لم تقع زكاة) من تمة صفته (قوله اذا ذكر التججيل) أي ولم يشترط الرجوع (قوله صدق الدافع) أي في انه عارية ثم بعد ذلك يصدق المدفوع اليه في قدر القيمة لانه الغارم ما لم تكن ثمينة (قوله والمجل تالف) وبقي ماله ووجه مرهوناً والا قرب فيه أخذ قيمته للجيلولة أو يصبر الى فكاه أخذ اثماناً في البيع (قوله ببذله من مثل في المثلي) أي مثلياً أو متقوماً (قوله ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقاً) أي مثلياً أو متقوماً

وكان مراد الشارح ان يبين ان مراد من غير بانه منقطع انه مرسل فخراده بالانقطاع الارسل والمرسل يحتاج به اذا اعتضد بما يأتي لكن في عبارته قلاقة (قوله وأوجهه الجاية السيد) أي بناء على المرجوح من ان الملك لا يزول بالموت اذ لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح (قوله ٣٠٤ مع ان القطيعة أخرجت) كان الاولى تقديمه على ما رواه البيهقي (قوله وعلى

الكراهة) كان الاوضح ان يقول وعلى التحري حل خبر مسلم الخ وعبارة الروض وشرحه ولا يكون في الاوقات المكروهة الى ان قال ان لم يتحرها والا كره وعليه حل خبر مسلم الخ فكان الشارح توهم رجوع الضمير فيه الى أقرب مذكور فبرعنه بما ذكر (قوله المسبوقه بالحضور معه) هذا شرط لكمال القيراط لا لاصله بدليل الاستدراك الاتي وهذا بخلاف الحضور بالنسبة للدفن كما يأتي فانه شرط لاصل القيراط لا لكمال وجهه ذلك ظاهر فان الصلاة أعظم من مجرد حضور الدفن فكانت محصلة للقيراط بمجرد وان لم يكمل الابسبق الحضور معها فتأمل (قوله ولكن له أجر في الجملة) أي بالنسبة للدفن اما قيراط الصلاة فقد حصل كما علمت (قوله نعم لو صلى من غير حضور الخ) هذا مفهوم قوله فيما مر في الصلاة المسبوقه بالحضور معه (قوله نعم ان قصد بتقيل

القرض معناه انه مشابه له في كونه ملكه بلا بدل أولا) (والاصح) في المتقوم (اعتبار قيمته يوم) أي وقت (القبض) لا يوم التلف ولا باقضي القيم لان ما زاد على قيمة يوم القبض زاد على ملك المستحق فلا يضمنه والثاني قيمته وقت التلف لانه وقت انتقال الحق الى القيمة وفي معنى تلفه البيع ونحوه (و) (الاصح) انه ان وجدته ناقصا) نقص صفة كمرض وهزال حدث قبل سبب الرد (فلارش) له لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه نعم لو كان القابض غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كن عجل بعيرين فتلف أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة التلف وبمحدث ذلك قبل السبب حدوثه بعده أو معه فيه ترده ومقابل الاصح له ارشه لان جملته مضمونة فكذلك جزؤه (و) (الاصح) انه لا يسترد زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكا كلب بضرع وصوف على ظهر لانها حدثت في ملكه والثاني يستردها مع الاصل لانه تبين انه لم يقع الموقع واحترز بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فانها تتبع الاصل ولو وجد المجل بجاله وأراد القابض رد بدله وأبى المالك أجيب المالك كافي القرض ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص التججيل ولم يترجم لها بفصل وان كان في أصله اختصارا أو اعتمادا على ظهور المراد على ان الحق ان لها تعلقا ظاهرا بالتججيل اذ التأخير ضده وسلك الضدين في سياق واحد مع تقديم ما هو المقصود منه ما غير معيب بل هو حسن لما فيه من رعاية التضاد الذي هو من أظهر أنواع البديع وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتججيل أيضا اشارة الى أنهم وان كانوا شركاء له قطع تعلقهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لانها غير شركة حقيقة كذا أفاده بعض أهل العصر وبه ينسد دفع اعتراض الاسنوي كغيره (وتأخير) المالك اداء (الزكاة بعد التمكن) وقدم (يوجب الضمان) أي اخراج قدر الزكاة لمستحقه وان لم يأتهم كان آخر لطلب الاحوج كما مر لحصول الامكان وانما آخر لغرض نفسه فيتقيد جوازه بشرط سلامة العاقبة (وان تلف المال) المزمي أو تلف وبما قررناه كلام المصنف من ان مراده بالضمان الاخراج سقط انقول بان ادخال الواو على لو خطأ ههنا سوا جعلت بوجب معنى يقتضي أو يكاف فانه يقتضي اشتراك ما بعد ذلك وما قبله في الحكم ويكون ما بعده أولى بعدمه وليس كذلك (ولو تلف قبل التمكن) من غير تقصير (فلا) ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا وقيد في الاتلاف ببعد الحول لانتفاء تقصيره فان قصر كان وضعه في غير حوز مثله كان ضامنا (ولو تلف بعضه) بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تغريط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكرة فيما بعده (فالاظهر انه يغرم قسط مابق) بعد اسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الابل قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاء أو ملك تسعة حولا فهلك قبل التمكن خمسة ووجب أربعة أخماس شاء بناء على ان التمكن شرط في الضمان وان الاوقاص عفو وهو الاظهر فيهما أو أربعة ووجب شاء والثاني لا شيء عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب

أضرحتهم التبرك الخ) هذا هو الواقع في تقيل أضرحتهم واعتابهم فان أحدا لا يقبلها الا بهذا القصد كما هو على

(قوله استرد) أي الارش (قوله وصوف على ظهر) أي حال الاسترداد فيها (قوله اختصارا) راجع لقوله ولم يترجم لها (قوله اشارة) علمة تلحق (قوله كذا أفاده بعض أهل العصر) مراده حج (قوله ولو تلف قبل التمكن) خرج به ما لومات المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان بل يتعلق الواجب بتركه (قوله سواء كان تلفه بعد الحول الخ) تعميم في نفي الضمان لا بقيد الوجوب

ظاهر (قوله ومثله بالاولى موقوفة) لاحاجة اليه فان الغاية تشمله الا ان تكون الواو للعال (قوله وصرخ في المجموع بحرمة البناء) أي التي فهمت من قول المصنف ولو بني في مقبرة مسبلة كما أشار إليه الشارح فيما مر (قوله وما جمع به بعضهم من حل الكراهة) أي الكراهة التي شملها قول المصنف فيما مر ويكره تخصيص القبر ٣٠٥ والبناء عليه أي فيكون شاملا

للتربة المملوكة والمسبلة
خلاف ما قدمه للشارح
(قوله والاولى ان يكون
طهورا) أي لا مستعملا
حتى تنقضي الاولوية والا
الجنس حرام كما يأتي (قوله
ولا وجه للاول بل هو
بعيد) الا صوب هو بعيد
بل لا وجه له (قوله لليت)
بعد قول المصنف وجمع
الا قارب الا صوب حذفه
اذ المراد ندب جمع الا قارب
الاموات في موضع (قوله
كان يعرفه) الظاهر انه
جري على الغالب أو أنه

(قوله قديصديق هذه)
أي قوله أو ملك تسعة منها
حولا الخ وكان الاولى
ذكره عقبها (قوله اقربهما
أي كلام الاكثرين الثاني)
هو قوله أو شائع (قوله
ومن القيمة ان كان الخ)
نطف على قوله بقدرها ان
كان الخ (قوله والنصاب
مرهون به) يتأمل مع
جعل الغرض ان التعلق
بقدرها منه فان المناسب
عليه ان يقال وتقدرها من
النصاب مرهون بالواجب
(قوله أي البيع في قدرها)
ظاهره سواء كان الواجب

على ان المتن قد يصدق بهذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبة (وان أتلفه)
المالك (بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) سواء أقلنا ان التمكن شرط للضم أو أم
للوجوب لتعديده باتلاف فان أتلفه أجنبي وقلنا انه شرط في الضمان وان الزكاة تعلق بالعين
وهو الاصح فهما انتقل الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الجاني المرهون (وهي) أي الزكاة
(تعلق بالمال) الذي تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها ان كان من الجنس كشاة من أربعين
شاة وهل الواجب شاة لا بعينها أو شائع أي جزء من كل شاة وجهان اقربهما الى كلام الاكثرين
الثاني اذ القول بالاول يقتضي الجزم ببطلان البيع لاسال لاهم المبيع على الوجوهين للمالك
تعيين واحدة منها أو من غيرهما ومن القيمة ان كان من غيره كشاة في خمس من الابل فاذا تم
الحول شاركه المستحق فيها بتدريج قيمة الشاة الواجبة وذلك لان الواجب يتبع المال في الصفة
حتى يؤخذ من المراض مريضه كما مر ولانه لو امتنع من الزكاة أخذها الامام من العين كما
يقسم المال المشترك قهرا اذا امتنع بعض الشركاء من لقسمته وانما جاز الاداء من مال آخر
لبناء الزكاة على الرفق ومن ثم لم يشارك المستحق المالك فيما يحدث منه بعد الوجوب ولم
يفرقوا في الشركة بين العين والدين (وفي قول تعلق رهن) بقدرها منه فيكون الواجب في ذمة
المالك والنصاب مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يجد الواجب في ماله باع الامام بعضه
واشترى واجبه كما يبيع المرهون في الدين وقبل تعلق بجميعه (وفي قول) تعلق (بالذمة)
ولا تعلق لها بالعين كزكاة الفطر (فلو باعه) أي المال بعد وجوب الزكاة (وفيل اخراجها
فالاظهر بطلانه) أي البيع (في قدرها وصحته في الباقي) سواء ابقاءه بنيسة صرفه الى الزكاة
أم بغيرها كسائر الاموال المشتركة بركة بناء على تفريق الصفة والقدر الباقي ببيع ونحوه في
صورة البعض قدر الزكاة منه باق بحاله لمستحقها او بتغيير المشترى والمرتب ان جهل وان
اخرجها من محل آخر لانه وان فعل ذلك فانه قد لا ينقلب محض في قدرها فان أجاز لمشتري
في الباقي لزمه قسطه من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار في زكاة النعم والنقد والمعشرات لافي
زكاة التجارة فلا يمتنع بيع مالها ورهنه لانه متعلقها القيمة دون العين وهي لا تفوت بالبيع
بخلاف مال الوهب أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت في عينه وهو قابل الاظهر بطلانه في
الجميع وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعتك هذا الا قدر الزكاة صح كما خرما
به في بابها لكن يشترط ذكره أهو عشر أم نصفه كما نقل عن الماوردي والرويان وهو مقيد بمن
يجهله كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره عنهما انه ان عين كقوله الا
هذه الشاة صح في كل المبيع والافلا في الاظهر ولا يشكل ذلك على ما مر من بطلان البيع
في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة دل على انه عينها لانه
انما باع ما عداها بخلاف ما مر ومحل ما تقر في غير الثمر الخروص أما هو بهما التضمن فيصح
بيع جميعه كما أشار اليه المصنف ثم

٣٩ نهاية في من الجنس أو غيره كشاة في خمسة من الابل لكن قال حج في هذه ان الاوجه البطلان في الجميع للجهل
 بقيمة الشاة (قوله فهو كبيع ما وجبت في عينه) أي فيبطل في قدر الزكاة ومثل الهبة كل من يزل الملك بلا عوض كالتحق ونحوه
ولكن ينبغي سريفة المتعلق للباقي كما لو اعتق جزأه من مشترك فانه يسري الى خمسة شركه (قوله والافلا فالأظهر) أي فتبطل
 في الجميع لان قدر الزكاة الذي استثناء شاة مهمة وإيهامها يؤدي الى الجهل بالمبيع (قوله كما أشار اليه المصنف) أي فيما سبق

اغماقيد به ليتأتى مجموع قوله الاعرفه ورد عليه أى وأما من لم يكن يعرفه فانه انما يرد عليه السلام ولا يعرفه لعدم معرفته
ايام قبل (قوله أما زيارة قبور الكفار فباحة) يناقضه ما قدمه عن المجموع جازما به من أنها مكروهة في قبر القريب الكافر
وغيره أولى كما لا يخفى (قوله وتبعمه في الروضة) أى تتع الرافعى في حكاية عدم الكراهة (قوله وان الاحتياط للجوز) معطوف

في كتاب الصيام (قوله امسا كاسكوتا) عطف تفسير ولم يقتصر عليه ابتداء قصد البيان المعنى اللغوى للصوم (قوله
عن المفطرات) قيل لو أبدله بقوله عن غير امسا كان أوضح لا نعلم حقيقة المفطرها هو اه أقول لكنه لو عبر به لورد عليه
مالو جامع أو تقايا أو ارتد فاذ كره أولى غايته انه مجمل يعلم تفصيله مما يأتى (قوله في جميعه) أى النهار القابل للصوم (قوله
والاصل في وجوبه) هو مبتدأ خبره قوله آية الخ وقوله مع ما يأتى حال من الخبر مقدم عليه (قوله أيام شهر رمضان) وقيل
المعدودات أيام التشرى وجرى عليه صاحب البهجة حيث قال وعشر عيدا النحر معلومات * ومالتشريق فعدودات
كذابها مش ولعله اشتباه فان ما ذكره من أن المراد أيام رمضان بيان للعدودات في قوله أياما معدودات وما ذكره صاحب
البهجة بيان لها في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات (قوله وفرض في شعبان) لم يبين كابن حجر هل كان ذلك في أوله أو آخره
أو وسطه فراجع (قوله في السنة الثانية من الهجرة) قال حج وينقص ويكمل وثواب ما واحد كما لا يخفى ومجمله كما هو ظاهر في
الفضل المرتب على رمضان من غير نظر لايامه اماما يترتب على يوم الاثنين من ثواب واجبه ومنسوبة عند صحوره وفطره
فهو زيادة يفوق بها النافس ٣٠٦ وكان حكمة اه صلى الله عليه وسلم لم يكمل له رمضان الا سنة واحدة والبقية ناقصة

كتاب الصيام

هو لغة الامساك ومنه قوله تعالى حكاية عن مريم اني نذرت للرحمن صوما أى امساكا
وسكوتا عن الكلام وشرعا امساك مسلم يميز عن المفطرات سالم من الحيض والنفساء
والولادة في جميعه ومن الانغماء والسكر في بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما يأتى
آية كتب عليكم الصيام والايام المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليسونها وقوله
كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من أمة الا وقد فرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه
أو التشبيه في أصل الصوم دون وقته قال ابن عبد السلام لا رمضان أفضل الا شهر لحديث
رمضان سيد الشهور وخبر بنى الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية من
الهجرة وأركانه ثلاثة صائم ونية وامساك عن المفطرات (يجب صوم رمضان) اجاعا
وسمى رمضان من الرمز وهو شدة الحر لان العرب لما أرادت وضع اسماء الشهور وافق

زيادة تطمين نفوسهم على
مساواة الناقص للكمال
فيما قدمناه اه وقوله
من غير نظر لايامه قد
يقال الفضل المرتب على
رمضان ليس الاجموع
الفضل المرتب على ايامه
فليتأمل جدا اه سم
عليه أقول قد يقال يمنع
الحصر وان رمضان
فضلا من حيث هو يقطع

النظر عن مجموع ايامه كما في مغفرة الذنوب لمن صامه إيمانا واحتسابا والدخول من باب الجنة المعد

الشهر
لصاعه وغير ذلك مما ورد انه يكرم به صوام رمضان وهذا لا فرق فيه بين كونه نافعا أو تاما واما الثواب المرتب على كل يوم
بخصوصه فامر آخر فلا مانع ان يثبت للكمال بسببه ما لا يثبت للناقص وقوله وكان حكمة الخ قال شيخنا الشوبرى كذا وقع
بلح هنا ووقع له في محابر آخرين انه قال لم يصم شهرا كاملا الا سنتين وجرى عليه المنذرى في سنه وقال فسا وقع له هنا غلط سببه
اعتماده على حفظه اه أقول لا يلزم ان ما هنا غلط بل يحتمل ان ما قاله المنذرى مقالة لم يعرج عليها السارح اشئ ظهر له ثم
رأيت شيخنا العلامة الاجهورى المالكي استوعب ما ذكرتم قال نظما وفرص الصيام ثانی للهجرة * فصام تسعة نبي
الرحمة أربعة تسعا وعشرين وما * زاد على ذابالكمال اتسما كذا به ضمهم وقال الهيمى * ما صام كاملا سوى شهر اعلم
ولدمبرى انه شهران * وناقص سواه خذيانى اه (قوله وسمى رمضان من الرض الخ) عبارة للمصباح في مادة ج م د
ويحكى ان العرب حين وضعت الشهور وافق الوضع الازمنة فاشتق للشهور معان من تلك الازمنة ثم كثر حتى استعملوها
في الاهلة وان لم توافق ذلك الزمان فقالوا رمضان امسا أر مضت الارض من شدة الحر وشول لما شالت الابل باد ناهي الاطروق
وذوالعقدة لما ذلوا القعدان للركوب وذوالحجة لما حجوا والمحرم لما حرموا القتال أو التجارة والهفر لما غزوا وتر كوا ديار
القوم صفرا وشهر ربيع لما أربعت الارض وامرعت وجسادى لما جد الماء عور جب لما رجبوا الشجر وشعبان لما اشعبوا
مثل العود اه وقال حج به ما ذكره السارح كذا قالوه وهو انما يأتى على الضعيف ان اللغات اصطلاحية اما على انها توقيفية
أى وهو المعتمد أى ان الواضع لها هو الله تعالى وعلمها جميعها لا آدم عند قول الملائكة لا علم لنا فلا يأتى ذلك

على حمل من قوله وذ كرفيه أى فى المجموع جل الخ ولا يخفى ان هذا مرتب على الراجح من الكراهة (قوله ولعل العبرة فى كل بلد بمسافة مقبرتها) أى فلا يحرم نقله الى بلد آخر الا اذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده فتأمل (قوله وحينئذ فلا يستثناء عائد

(قوله كما سمي الربيعان) أى بذلك (قوله حبس) أى والحابس له الحاكم (قوله بل ثبت ذكره) انما يتم به الرد على من أطلق كراهته بدون شهر امان قيد كراهته بانتفاء القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا يتم لرد عليه بما ذكره لوجود القرينة الدالة على المراد (قوله أو رؤية الهلال) لو رآه حديد البصر دون غيره فالظاهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت فى حق نفسه مرقوقه يقال ان كفى العلم بوجوده بتر بلا رؤية ثبت رؤية حديد البصر بلا توقف ويفرق بينه وبين الجمعة بنحو ان لها بدلا حيث لا يلزم سماع حديد السمع أحدا حتى السامع كما هو ظاهر ٣٠٧ كلامهم وفيه نظر اه سم على حج

أقول والاولى ان يفرق بان الجمعة تسقط بالعدو ووجوب السعى اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة بعد المكان الذى يسمع منه ففرق فيه بين حديد السمع ومعتدله لوجود المشقة فى السعى عند سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقد روى فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا فالقياس على ما لو أخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم ثبوتهما الى العموم لانه يحصل الظن بوجوده فليراجع (قوله أو علم القاضى) أى حيث كان يقضى بعلمه بان كان مجتهدا كما ذكره الشارح فى باب القضاء فاذا شهد

الشهر المذكور شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الربيعان لموافقتهما زمن الربيع وهو معلوم من الدين بالضرورة من وجوبه كغير ما لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كرض وسه فركان قال الصوم واجب على ولو كان لا أصوم حبس ومنع الطعام والشراب نهارا ليحصل له صورة الصوم بذلك وفهم من عبارته عدم كراهة ذكر رمضان من غير شهر وهو الصواب فى المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر فى أخبار صحيحة تكبر من قام وفسر وافيانه بصلاة التراوىح رمضان ايمانوا احتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وانما يجب (با كمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه أو علم القاضى بخبر صوم مواليه وأفطره والرؤية فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين ويضاف الى الرؤية كما قال الاذرى واكمل العدد ظن دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية حديث عهدهم بالاسلام أو اسارى وهل الامارة الظاهرة الدالة فى حكم الرؤية مثل ان يرى أهل القرية القريبة من البلد القناديل قد علقت ليلة الثلاثين من شعبان بمنابر المصر كما هو العادة الظاهر نعم وان اقتضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول شوال من ايقاد النار على الجبال أو سماع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك فمن حصل له به لا اعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم فى أوله عملا بالاعتقاد الجزم فيه - ما كذا أفنى به والدرجة الله تعالى وان أفنى الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسك بان الأصل بقا رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ويمكن جملة على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم ومن أفنى بالاول ابن قاضى عجّلون والشمس الجوى جرى ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثين شعبان فتبييت النية اعماداعليها ثم زال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهارا انه من رمضان وقد أفنى والدرجة الله بصفة صومه بالنية المذكورة لبنائها على أصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازلة تركه لزمه قضاؤه وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزئه عن

برمضان وكذا بشهر نذر صومه - دل عند القاضى كفى فى وجوب صومه فهو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية فلا يكفي عبد ولا امرأة (قوله ويضاف الى الرؤية) أى فى ثبوت رمضان (قوله وان اقتضى كلامهم المنع) عبارة حج ومخالفة جمع فى هذه غير صحيحة لانها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به (قوله أو سماع ضرب الطبول) أى وهذه عادة أهل مكة (قوله ويمكن جملة) أى ما قال الشيخ (قوله ولا قضاء عليه) قال سم مالم يعلم بانها أزيلت للشك فى دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضها ليلابطلها لىكن التقييد بقوله مالم يعلم يخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى فلا يلزم ما قاله سم تعقب لعبارة ليس فيها التقييد بما ذكر (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) قال سم على حج سئل الشهاب الرملى عن المرحوم جواز عمل الحاسب بحسابه فى الصوم هل محله اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجز رؤيته فان اتهم قد ذكر واللهلال ثلاث حالات حالة يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان عمل الحاسب شامل للسائل الثلاث اه

(الكراهة) انظر ما وجه هذا الاستنتاج (قوله ويلزم عدم الحرمة) فيه ثطر ظاهر اذ لا يلزم من انتفاء الكراهة التي هي اخف انتفاء الحرمة التي هي اثقل اذ الكراهة تنفي بادي سبب للنساح فيها بخلاف الحرمة كما لا يخفى (قوله قال وينبغي استثناء الشهيد) أي فلا ينقل وان كان بقرب أحد الاماكن الثلاثة لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتلي أحد ان يردوا الى

(قوله فهو حواز بعد حظر) أي منع فيصدق بالوجوب (قوله لعدم ضبط النائم) زاد حج وفيه وجه بالوجوب ككل ما يأمر به ولم يخالف ما استقر في شرعه لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الاجماع على الاول أي وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث انه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كنهه وجه مجوز للعمل به لكونه نفلا مندرجات تحت ما أمر به الشارع ٣٠٨

أو جوزه جاز العمل به
والافلا (قوله ويثبت
الشهر بالشهادة على
الشهادة) ويشترط كونه
اثنين كما ذكره حج لانه يثبت
شهادة الاصل لا ما شهد به
الاصل (قوله بعدل) ظاهره
وان دل الحساب على عدم
امكان الرؤية اه سم
على بهجة وظاهره أيضا
وان كان عالما بالحساب
وقطع بمقتضى علمه بعدم
وجوده ولو قيل بان له
العمل في هذه بعلمه لم يكر
بعيدا (قوله والمعنى في ثبوته)
أي والعلة في الخ أو والسبب
في الخ لان هذا ليس أمرا
معنويا (قوله وغروها) أي
الشمس (قوله كان يفطر
بقوله) أي الواحد (قوله
وبما تقرر) أي في قوله
ولان الصوم عبادة بدنية
الخ (قوله بدخول شوال)
متعلق باخبار (قوله يوجب
الفطر) أي وان كان صام

فرضه على المعتمد وان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم ان الظن يوجب العمل
ان يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه وأيضا فهو حواز بعد حظر ولا ينافي
ما مر لان الكلام فيه بالنسبة للعالم والحاسب وهو من يعقد منازل القمر وتقدير سيره
في معنى المنجم وهو من يرى ان أول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا اعتبار بقول من ادعى
رؤيته صلى الله عليه وسلم وانه أخبره في النوم بان غدا من رمضان ولا يصح الصوم به اجماعا
لالشك في رؤيته وانما هو لعدم ضبط النائم ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة (وثبوت
رؤيته) يحصل (بعدل) وان كانت السماء مصححة لقول ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وصححه ابن حبان والمعنى
في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولان الصوم عبادة بدنية فيكفي في الاخبار بدخول وقتها
واحد كالمسألة حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذا الحجة شهيد برؤية هلاله عدل كفي كارجحه في
البحر وجزم به ابن المقرئ في روضه ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروها قيسا على
ما قالوه في القبلة والوقت والاذان ولانه صلى الله عليه وسلم كان يفطر بقوله وبما تقرر يعلم
ان اخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر وقول
الروائي بعدم جواز اعتماؤه في الفطر آخر النهار ضعيف ولا أثر لفرق بان آخر النهار يجوز فيه
الفطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان لان الاجتهاد ممكن في الاول دون الثاني اذ من شرطه
السلامة وهي موجودة في ذلك لاهذا خلافا لمن فرق به (وفي قول) يشترط في ثبوت
رؤيته (عدلان) كغيره من الشهور وادعى الاسنوي انه مذهب الشافعي لرجوعه
اليه ففي الام قال الشافعي بعدم لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان وتقبل البلقيني مع
هذا النص نصا آخر صيغته رجع الشافعي بعد فقال لا يصام الا بشاهدين لكن قال الزركشي
قال الصبري ان صح انه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل
الواحد والا فلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما وعندي ان مذهب الشافعي قبول
الواحد وانما رجع الى الاثنين بالقياس لما يثبت عنده في المسئلة سنة فانه تمسك بالواحد
بأثر على ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رأيت ان أقبله لا ثرفيه اه ومنهم من
قطع بالاول وهو الاصح ومحل الخلاف ما لم يحكم به حاكم فان حكم بشهادة الواحد كما يراه

تسعة وعشرين يوما فقط ولم يذكر الشارح هذا عند قول المصنف في الشهادات اصل لا يحكم بشاهد الا في
هلال رمضان فراجع واهل ما هناء فروض فيما لو أخبره بدخول شوال عدل فيجب عليه الفطر بخلاف ما لو شهد به العدل
عند الفاضل فلا يثبت به شوال فيوافق ظاهر ما في الشهادات وبواقفه أيضا ما يأتي في قوله ورده الاول بان الشيء قد يثبت ضمنا
بما لا يثبت به مقصودا فانه صريح في انما قلنا بدخول شوال بشهادة الواحد حيث كان ذلك مترتباً على شهادة الواحد هلال
رمضان (قوله في ذلك) هو قوله بار آخر النهار يجوز فيه الفطر وقوله لا هذا هو قوله بخلافه آخر رمضان (قوله وقد صح كل
منهما) أي من قوله قبل شهادة الاعرابي وحده وشهادة ابن عمر (قوله فان حكم بشهادة الواحد الخ) يتأمل ما صورة الحكم
بشهادة الواحد فان صورة الثبوت به كما قاله حج ان يقول الحاكم ثبت عندي

مصارعهم وكانوا نقلوا الى المدينة (قوله في محل بدعة) أي وخشي عليه منسهم كما قاله الشهاب حج ويمكن ان يكون قول الشارح الآتي وخفنا الخ راجعا الى هذا أيضا (قوله هو قبل التغير واجب) ظاهره انه بعد التغير باق على الجواز والطاهر انه غير مراد لهذا القائل فليراجع (قوله أو ينقطع) لا حاجة اليه بعد قوله ما لم يتغير (قوله أو يمر بيمينه طاله) أي كالتائب (قوله

أو حكمت بشهادته لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه إنما يكون على مدين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق أدى ادعاء كان حكما حقيقيا لكنه اذا ترتب على مدين لا يكفي الواحد فيه والكلام في انه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رأيت في سم على حج مانعه قوله لكن ليس المراد الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاد خلافه وعبرة الاتحاد ومحل الخلاف في قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعا قاله النووي في مجموعه الى ان قال وهو صريح في ان القاضي ان يحكم يكون اليمين من رمضان وحينئذ فيؤخذ منه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون اليمين من رمضان مثلا لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لمعين الى ان قال وعبره أيضا ان قولهم في تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالبا فقد ذكر العلق في صور افها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الأعلى نوع من التعسف اه المقصود نقله وأطال فيه جدا بنفائس لا يستغنى عنها فلم ٣٠٩ انه هنا تبسح الزركشي فيما قاله

والوجه ما حرره هناك
خصوصا وكلام المجموع
دال عليه كما تقر رقيتا مل
(قوله وانه لا ينقض الحكم)
ظاهره وان رجع الشاهد
قبل الشروع في الصوم
(قوله لا بالنسبة لغير ذلك)
أي فلا يثبت بواحد قال
سم على بهجة فلوانتقل
الرائي الى بلد مخالف في المطلاع
لم يرفيه فهل يستمر وقوع
طلاقه المعلق مثلا الوجه
الاستمرار خصوصا والمقرر
في باب الطلاق ان العبرة
في وقوع الطلاق المعلق
على رؤية الهلال يولد

فنقل في المجموع الاجماع على وجوب الصوم وانه لا ينقض الحكم ومحمل ثبوت رؤيته
بمعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي قوله كالتراو يح والاعتكاف والاحرام
والعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كالحول مؤجل ووقوع طلاق وعتق
لمقابله لا يقال هل لا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بنبوت رمضان بواحد والنسب والارث
بثبوت الولادة بالنساء لا نأقول الضمني في هذه الامور لازم للشهود به بخلاف الطلاق
ونحوه وبأن الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر
فانما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانها من المال والآبل اليه بخلاف
ما هنا فان التابع من المال أو الآبل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق
الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بها بعد ذلك ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى
حر أو زوجتي طلق وقعا ومحله كما قاله الاسنوي ما لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراه
به وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة ما لودل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم
الى ذلك ان القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان
الشارع لم يعتمد الحساب بل الغناء بالكافية وهو كذلك كما أفق به لو ادرجه الله تعالى
خلاف السبكي ومن تبعه ولو علم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له اذ
لا يتصور جزمه بالنية والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق

التعليق (قوله طلاق وعتق علقاه) أي ما لم يكن المخبر المعلق (قوله لا نأقول الضمني في هذه الامور لازم للشهود به) وعبرة
الشو برى على شرح البهجة نقله عن الامداد الخ نصها لازم شرعي للشهود به واثبات اللازم الشرعي ضرورة للحاجة اليه بخلاف
الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فانه لازم وضحي له اذ لم يرتبه الشارع عليه وانما رتبته واضعه فهو في نفسه قابل للانفكاك على
انه لا يثبت بمجرد الهلال لا احتياجه الى ثبوت التعليق ونحوه ولان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان الخ (قوله فعبدى حر) خرج
بقوله ثبت ما لو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يمتنع وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره
الشارح الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما لو قال ان كان غدا من رمضان الكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق (قوله
ما لم يتعلق بالشاهد) بقى ما لو رآته الزوجة دون الزوج ولم يصدقه اهل يحرم عليها تمكينه أم لافيه نظر والاقرب الاول فيجب
عليها الهرب قياسا على ما قاله الشارح في كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء ينفذ ظاهر الا باطنا من قوله ويلزم المحكوم
عليها بنكاح كاذب الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالمصائل على البضع ولا تطرأ اعتقاده باحتسه كما يجب دفع الصبي منه
وان كان غير مكاف وهذه اظاهر حيث علق برؤيته فان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيته لانه علق بصفة وهي
الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهرا وباطنا

ولم يبين هل كلامه) أي ولم يبين في المجموع هل كلام المذهب (قوله والاصح في الزوائد نبشه) ظاهره وان كان الطلاق رجعيًا فليراجع (قوله وان هذا الولد ولده منها) نعم انيده لاجل ما يأتي في الخبيث لتقدم فيه بينة الرجل أي لان بينته معها زيادة علم بشهادة الولادة (قوله وليس لهم نبشه) أي في المسئلة المذكورة والحاصل انه لا يلزمهم النباش بطلب الذي كفن (قوله بناء على انه ينزل بالفسق) يعلم منه ان الكلام فيما اذا لم يعلم المولى فسقه ويؤليه لانه حينئذ لا ينزل (قوله وشرط الواحد الخ) لو رأى فاسق جهل الحاكم فسقه الهلال فهل له الاقدام على الشهادة يتجه الجواز بل الوجوب ان توقف ثبوت الصوم عليها من وسياق نظير ذلك في الشهادات (قوله صفة العدول) أي ومنها السلامة من خاتم الرواة (قوله منصرف الى الشهادة) أي الى عدول الشهادة (قوله بل يكفي بالعدالة الظاهرة) قضيته انه لا يشترط سلامتها ههنا من خاتم الرواة وهو ظاهر لكن قضية قول ٣١٠ شرح البهجة الكبير وطريقه أي العدل الواحد الشهادة لا الرواية فيشترط فيه

كما سيأتي في القضاء صفة الشهود والاداء عند القاضي اهـ خلافة وكذا قضية قول الشارح السابق والخلاف مبني على ان الثبوت بالواحد شهادة الخ (قوله وهو المراد بالمستور) فسر في النكاح بانه الذي لم يعرف له مفسق وان لم يره لم له تقوى ظاهر او فسر ج ههنا بانه من عرف تقواه ظاهرا (قوله ومثله من أخبر به عدد التواتر) ولو شهد اثنان برؤيته وتدارضا في محله عمل باصل الرواية فيجب الصوم لثبوت اصل الرواية (قوله اذا اعتقد صدقه) مفهومه انه اذا لم يعتقد صدقه لا يجب عليه الصوم ولعله غير

القاضي المشهود عنده وجهل حال العدول فالاقرب انه كالمو يشهد وابتداء على انه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلا لكانه عدل فالاقرب لزوم الصوم تنفيذا للحكمة حيث كان ممن ينفذ حكمه شرعا ولا أثر لرؤية الهلال نهارا فلا نفطران كان في ثلاثي رمضان ولا غمسك ان كان في ثلاثي شعبان (وشرط الواحد صفة العدول في الاصح لا عبداً وامراً) فليس من عدول الشهادة واطلاق العدول كما قاله الشارح منصرف الى الشهادة فاندفع ما قيل من ان قوله وشرط الواحد صفة العدول بعد قبوله بعدل ركيك اذا عدل من كانت فيه صفة العدول وبان ما زعمه من ان العبد والمرأة ليسا من العدول باطل اذا عدل من لم يرتكب كبيرة ولا أصر على صغيرة نعم ليسا من أهل قول الشهادة والخلاف مبني على ان الثبوت بالواحد شهادة أو رواية فلا يثبت بواحد منهما على الاول وهو الاصح وعليه فلا بد من لفظ الشهادة وهي شهادة حسبة وتختص بمجلس القاضي كما جزم به في الانوار ولا تشترط العدالة الباطنة وهي التي يرجع فيها القول المزمكين كما صححه في المجموع بل يكفي بالعدالة الظاهرة وهو المراد بالمستور واكتفى به وان كان شهادة احتياطاً للصوم وتدعم مما مر ان ما تقرر بالنسبة لوجوب الصوم على عموم الناس اما وجوبه على الراي فلا يتوقف على كونه عدلاً فمن رأى هلال رمضان وجب عليه الصوم وان كان فاسقاً ومثله من أخبر به عدد التواتر وقالت طائفة منهم البغوي يجب الصوم على من أخبر به موثق به بالرواية اذا اعتقد صدقه وان لم يذكروه عند الحاكم ولم يفرعوه على شيء ومثله في المجموع بزوجه وجاريتيه وصديقه ويكفي في الشهادة أشهد اني رأيت الهلال كما صرح به الراي في صلاة العبد خلافاً لابن أبي الدم قال لانها شهادة على فعل نفسه ولا يكفي ان يقول غدا من رمضان عارباً عن لفظ أشهد ولا مع ذكرها مع وجود ريبة كاحتمال كونه قد يعتد دخوله بسبب لا يوافق عليه المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حنفياً يرى ايجاب الصوم ليلة الغيم أو نحو ذلك ولو شهد الشاهد

مراد بل حيث عرف عدالة وجب الاخذ بقوله لان خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين بالرواية كما لو أخبره بطهارة الماء أو نجاسته فانه يجب اعتماد قوله فيها وان لم يعتقد صدقه فيما أخبر به ثم رأيت في سم على ج بعد كلام ذكره مانصه بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من أخبر به عدل أو سمع شهادته يبين يدى الحاكم وان لم يقل الحاكم ثبت عندي ولا نحو ذلك وجب عليه الصوم كما هو قياسي من تطاثره ما لم يعتد خطاه بموجب قام عنده اهـ وقوله بموجب أي كضيق بصره أو العلم بفسقه (قوله وان لم يذكروه) معتمد (قوله ويكفي في الشهادة أشهد اني رأيت الهلال) أي كما يكفي ان يقول أشهد انه هل (قوله خلافاً لابن أبي الدم) ولعل الكافي على كلامه ان يقول أشهد ان غدا من رمضان ولا ريبة وقولنا ولا ريبة الواو والحاء أي والخال الخ (قوله قال) أي ابن أبي الدم (قوله لانها شهادة) توحيه لما قاله ابن أبي الدم (قوله أو يكون حنفياً) صوابه حنبلياً لانه الذي يرى وجوب الصوم ليلة الغيم سم على ج بالمعنى (قوله أو نحو ذلك) قال ج بعد مثل ما ذكره من ثم لم تجز مراعاة خلافه وجبه اهـ أقول وامل محل عدم الجواز ما لم يقلد القائل به في ذلك

من الورثة وهل يجوز لهم النيش فيه التفصيل المذكور خلافا لما وقع في حاشية الشيخ مما هو مبني على فهمه ان هذا مسألة أخرى (قوله ام بعد البلا) محترز قوله وقبل بلائه فيما مر عقب قول المصنف ونفسه بعد بلائه في كتاب الزكاة (قوله ويصله) يعني المخرج عنه وان لم ان الشارح لم يورد هذا في المعنى الغوى ما يحسن تنزيله عليه وكان هنا في نسخ الشارح مقطعا من الكتبة فان اصل العبارة الامداد ولفظه اوهى لغة التطهير ومنه قد افلح من زكاه أى طهرها عن الادناس والاصلاح

(قوله لان الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ) يؤيد من الالة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشترعوا فيه وهو ظاهر وعبارة سم على منهج فرع لورجج العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر ٣١١ وكذا قبله وبعد الشروع

فان كان قبل الحكم والشروع جميعا امتنع العمل بشهادته مروان كان رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مهيبة فهل يفطر ظاهر كلامهم انا نفطر لانهم جوزوا الاعتماد عليه وجري على ذلك مروان وخالف شيخنا في اتحاده فنع الفطر لانا انما نقولنا عليه مع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكره اه والقلب الى ما قاله في الانحاف أميل (قوله ويفطرون باتمام العدة) ظاهره رجوعه لقوله ولو شهد الشاهد بالرؤية الخ (قوله مهيبة) من أهدت السماء انقشع عنها الغيم فهي مهيبة مختار (قوله وأشار به) أى بقوله وان كانت السماء الخ (قوله ضمنا) أى تبعاً (قوله باختلاف المطالع الخ)

بالرؤية فصام الناس ثم رجح لهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال وقول المصنف وثبوت رؤيته بعدل بيان لاقل ما يثبت به فلا ينافي كونه قد يثبت بأكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما فوقه بالاولى (واذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين أفطرنا في الاصح) لان الشهر يرمي بمضى ثلاثين (وان كانت السماء مهيبة) أى لا غيم بها الكمال العدة بمجيئة شرعية وأشار به الى ان الخلاف في حالتى الصوم والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصوم ومثله ما لو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال فانه يفطر في أوجه احتماليين ومقابل الاصح لا يفطر لان الفطر يؤدي الى ثبوت شؤال بقول واحد وهو ممتنع ورده الاول بان الشئ قد يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا كما مر (واذا روى يبلد لم يحكمه البلد القريب) منه قطعاً كبغداد والكوفة لانهما كبلادة واحدة كما في حاضري المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالخجاز والعراق والثاني يلزم في البعيد أيضا (والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم لتعليق الشرع بها كثير من الاحكام (وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا أصح والله أعلم) اذا مر الهلال لا تعاق له بمسافة القصر وما روى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس متى رأيتم الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيته قالت نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية فقال له كبراً رأيناه ليلة السبت فلا تزال نصوم حتى نكمل العدة فقلت أولا تنكتني برؤية معاوية وصية امه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبها ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا نظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى حساب وتحكيم المنجمين مع عدم اعتبار قولهم كما مر لانه لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة ولو شك في اتفاقها فهو كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالرؤية ولم يثبت في حق هؤلاء عدم ثبوت قريتهم من بلد الرؤية نعم لو بان الاتفاق لزعمهم اقضاء كما هو ظاهر وقد نبه التاج التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انهم اتحدوا يدية كما أفتى به أيضاً ونبه السبكي أيضاً الى انها اذا اختلفت لم من رؤيته بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس وإطال في بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لومات متوارثان وأحدهما بالشرق

فرع ما حكم تلم اختلاف المطالع يتجه ان يكون كعلم ادلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفا قام رسم على منهج والتعبير بالسفر والحضر جرى على الغالب والا فالدار على محل تكثرفيه الحاضرون أو نقل كما قدمه في استقبال القبلة (قوله لان الاصل عدم وجوبه) قال سم على بهجة قوله فلا وجوب هل يجوز القياس لا (قوله التبريزي) بكسر اوله والراء وسكون الموحدة والتخية وزاى نسبة الى تبريز بلداً بآذربيجان اه لب للسيوطي (قوله في أقل من أربعة وعشرين فرسخاً) وقدره ثلاثة أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة باى طريق يفرض حتى لا تختلف المطالع بعده راجعه

والثناء والمدح ومنه فلا تزكوا أنفسكم وشرعاً إلى آخر ما يأتي في الشارح (قوله اقتداء بالصديق) أي المقدم له لعله المارة وكان الأولى عطف هذا عليها كما صنع غيره (قوله يذكروني وث) أي معنى لا لفظاً (قوله وأفاد بكراً النعم صفة تسمية الثلاثة نعماً) أي فهذا نكتة ذكر المصنف له فلا يقال أنه لا حاجة إليه (قوله في عدم وجوبها) إنما قيد به لأنه المنصوص عليه في كلامه

(قوله عيدهم) قال سم على منهي فلو افسد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم قبله بحيث يبيت النية له فهل يلزمه قضاؤه والكفارة إذا كان الافساد لجماع فيه نظر ولعل الأقرب عدم اللزوم لأنه لا يجب صومه إلا بطريق الموافقة لا بطريق الاصلالة عن واجبه ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو الحادي والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين ٣١٢ فيلزمه فيحرم وقد يقال الوجه اللزوم لأنه صار منهم اه ثم رأيت في حج في أول

باب المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليال من ذي الحجة مانصه ما بين منهي غروب آخر رمضان وبجر الضر بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصح إحرامه به فيه وإن انتقل بعد إلى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صياماً على الوجه لأن وجوب موافقته لهم في الصوم لا يقتضي بطلان حجه الذي انعقد لشدة تشبث الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلاً عن غيره لا يلزمه الكفارة لو جامع في الثانية وإن لزمه الامساك قال وقياساً أنه لا تجب فطرة من لزمته فطرته بغروب شمسها وعلى هذا يصح الإحرام فيه إعطائه حكم شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لأنها تسقط بالشبهة وفي الفطرة

والآخر بالغرب كل وقت زوال بلد ورث الغربي الشرقي لتأخر زوال بلده (وإذا لم توجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فسار إليه من بلد لرؤية) من صام به (فالأصح أنه يوافقهم) حتماً (في الصوم آخر) وإن كان قد أتى ثلاثين لأنه لا ينتقل اليهم صار منهم وروى أن ابن عباس أمر كريماً بذلك والثاني يفطر لأنه لزمه حكم البلد الأول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أي الذي لم يرقه (إلى بلد لرؤية عيدهم) حتماً ما مر سواء أصام ثمانية وعشرين بأن كان رمضان ناقصاً عندهم أيضاً فوقع عيدهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاماً عندهم (وقضى يوماً) أن صام ثمانية وعشرين إذا الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه إذا الشهر يكون كذلك (و) على الأصح (من أصبح معيداً فسارت سفينته) مثلاً (إلى بلدة بعيدة أهلها صيام) فالأصح أنه يمسك بقية اليوم) حتماً ما مر والثاني لا يجب إمساكها لعدم ورود أثر فيه وتجزئة اليوم الواحد بامساك بعضها دون بعض بعيد ورد الرأى الاستبعاد يوم الشك إذا ثبت الهلال في اثني عشر فانه يجب إمساك باقيه دون أوله ونزع فيه السبكي وتصور المسئلة بأن يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البلدين لكن المنتقل اليهم لم يروه وبأن يكون التاسع والعشرين من صومهم لا آخر ابتدائه يوم ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهلها علينا بالامن والايمن والسلام والاستسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني استلكت خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر وشرتين هلال خير ورشد وثلاثاً آمناً بالذي خلقك ثم الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا لا تباع في كل ذلك

فصل في أركان الصوم وكثير ما يبرأ المصنف بالشرط من بداية ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وأشار إلى الأول بقوله (النية شرط للصوم) لخبرائنا الأعمال بالنيات ومحملها القلب فلا تنكفي باللسان قطعاً كما لا يشترط التلفظ بها قطعاً كما في الروضة ولو تضرع ليصوم أو شرب لدفع العطش عنه غاراً أو امتنع من الأكل والشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان نية أن خطر الصوم يبيح له به فاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم

يتعين فرضه فيما إذا حدث المؤدى عنه في البلد الأول قبل غروب اليوم الثاني والأفلا وجه لزومه إلا أن العبرة فيها بمحل المؤدى وأما الإحرام فالذي يتجه عدم صحته لأنه بعد أن انتقل إليها صار مثاهم في الصوم فكذلك الحج لأنه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت (قوله ويسن عند رؤية الهلال) هو ظاهر إذا رآه في أول ليلة أما لو رآه بعدها فالظاهر عدم سنه وإن سمي هلالاً فيها بان لم تنص عليه ثلاث ليال وإن كان عدم رؤيته له لضعف في بصره وينبغي أن المراد برؤيته العلم به كالأصح إذا أخبر به والبصير الذي لم يره لم يسمع (قوله وشر المحشر) عبارة مختار الصحاح المحشر بكسر الشين موضع المحشر والقياس جواز الفتح أيضاً الآن فإنه جاء من باب ضرب ونصر والفتح قياس الثاني (قوله ثم الحمد لله) وإن يقرأ بعد ذلك تبارك لا ترقى ولا أنها المنجية الوازية (فصل في أركان الصوم) (قوله وأشار إلى الأول) أي إلى الركن الأول

وأما وجوب الاخف فيما اذا كانا زكويين فليس منصوباً عليه بدليل ما سيأتي من بحث الشارح له تبعاً للعرفاني (قوله وانما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة) أي فيقال متى زادت في النصاب الاول عن خمس وثلانين ولو بجزء واحدة تجب بذت لبون (قوله التصريح بالواحدة) أي في قوله فاذا زادت على عشرين ومائة (قوله وجه ٣١٣ عدم اجزاء ما دون هذه الاسنان الخ)

الوجه ان يقول ودليل عدم

اجزاء الخ (قوله من التركة)

هذا ليس من كلام ابن

المقرئ فنسبته اليه ليست

في محلها والحاصل ان شيخ

(قوله كقضاء) بيان للغير

(قوله لتخلل اليومين) أي

كل يومين ولو صرح به كان

أولى (قوله من تعبيرة

بالشرط) أي في قوله

ويشترط الخ (قوله ليلا ثم

تذكر) أي فان لم يتذكر

وجب القضاء لان الاصل

عدم النية قال حج ولو شك

هل وقعت نيته قبل الفجر

أو بعده لم يصح لان الاصل

عدم وقوعها ابداً لان الاصل

ان كل حادث تقديره باقرب

زمن اه رحمه الله وهذه

الصورة مغايرة لقول

الشارح السابق ويؤخذ

من تعبيرة بالشرط أنه

لوشك الخ لان الشك في

تلك وقع مقارناً للنية وما

هنا طرأ بعد الفجر وشك في

الوقت الذي نوى فيه (قوله

قبل قضاء ذلك اليوم) أي

ولو كان التذكر بعده

بسنين (قوله ولو صام

ثم شك) هل مثل الصوم

بقية خصاله ما فيه نظر

(ويشترط لفرضه) أي الصوم من رمضان ولو من صبي كافي المجموع أو غيره كقضاء أو كفارة أو استسقاء أمر به الامام كما أتى به المصنف أو نذر (التبئيت) للنية وهو ايقاعه بالامام ص من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول على الفرض بقريته انما لا يأتي فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بلا خلاف وهل يقع ففلا وجهان أو وجهان عدمه ولو من جاهل و يفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الوجه من وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده ففلا ان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز عن القضاء قطعاً ويصح نفلاً في غير رمضان ولا بد من التبئيت في كل ليلة لظاهر الخبر ان كل يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام ويؤخذ من تعبيرة بالشرط أنه لو شك عند النية في انما مقدمة على الفجر أو لا لم يصح صومه وهو كذلك كما صرح به في المجموع لان الاصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح اذا الاصل بقاء الليل ولو شك نهاراً هل نوى ليلاً ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذري صح أيضاً ذهاباً لا بقاءً في التردد فيه لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك في النية بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكره للإشارة الى أنه لا يشترط تذكرها على الفور ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر أخذ من قولهم في الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا أجزاء بل صرح به في الروضة في باب الحيض في مسألة المتخيرة والفرق بينه وبين الصلاة بدليل انه لو نوى الخروج منها بطلت في الحال ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجزه اظاهر الخبر السابق (والصحيح انه لا يشترط) في التبئيت (الذ-ف-ال-آخر من الليل) بل يكفي من أوله لا طلاق التبئيت في الخبر ولما فيه من المشقة والثاني يشترط لقربه من العبادة (و) الصحيح (انه لا يضر الاكل والجماع) وغيرهما من منافي الصوم (بعدها) أي النية وقبل الفجر اذا المنافي مباح اطالع الفجر فلا يطلها لا تمتنع الى طلوعه وكذا لو حدث بعدها جنون أو نفاس لا ردة فيما يظهر كما مال اليه الاذري ويؤيده قول الزركشي لو نوى رفض النية قبل الفجر وجب تجديدها بلا خلاف ووجهه ان رفض النية بناقياً فائز فيها قبل الفجر لضعفها حينئذ بخلاف نحو الجماع فانه انما ينافي الصوم لا النية والردة صافية للنية فكانت كرفضها (و) الصحيح (انه لا يجب التجديد) لها (اذا نام) بعدها (ثم تنبه) ليلاً لان النوم غير منافي للصوم والثاني يجب تقريبات النية من العبادة بقدر الوسع فان استمر النوم الى الفجر لم يضر قطعاً (ويصح النقل بنية قبل الزوال) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة يوماً هل عندكم من غداء قالت لا قال فاني اذا أصوم ويوما آخر هل عندكم شيء قالت نعم قال اذا أظروا ان كنت فرضت الصوم واختص بما قبل الزوال للخبر ان الغداء يفتح الغيب

٤٠ نهاية في والظاهر التسوية (قوله بطلت) أي بخلاف الصوم فلا يضر نيته الخروج منه (قوله ولو نوى) محترز قوله التبئيت الخ (قوله جنون أو نفاس) أي وزال قبل الفجر (قوله لضعفها حينئذ) لكن هذا قد يقتضي تأثير النفاس والجنون لما فتنهما النية (قوله انه لا يجب التجديد) وينبغي ان يسن خروجاً من الخلاف (قوله وان كنت فرضت) أي قدرت (قوله اذا الغداء) بفتح الهمزة واما بكسر الغين والذال المحجمة فاسم لما يؤكل مطلقاً

الاسلام في شرح الروض اثبت المخالفة بين كلامه المذكور بدون هذا القيد وبين كلام الروياني فقيده الشارح بما ذكره لدفع التناقض لكنه لم يذبه على زيادته على كلام ابن المقرئ ثم قال ولا ينافيه الخ فلم يبق له موقع اذا التقييد دفع له فكان الا صوب خلاف هذا المنيع (قوله لا مكان حل الاول على صيرورتها الخ ليس هذا هو الدافع للتناقض وانما الدافع له القيد المار كما قدمناه وانما هذا في الحقيقة جواب عن سؤال ٣١٤ مقدر نشأ من التقييد المذكور تقديره ان يقال ما صورة ملك الوارث لها من التركة

مع انها حيث كانت من التركة فقد سبق ملك المورث لها أي فلا حاجة لقوله أو وارثه لا غناء لقوله لو ملكها عنها وانما الوارث يخرج ما كان لزم المورث وانما اخرجاه وتقدير الجواب انها انما صارت بنت مخاض في ملك الوارث بعد موت المورث بان كانت قبل موته دون ذلك السن (قوله وحمله الاول) غير صواب لانه خلاف الواقع ويلزم عليه انتفاء الخلاف وحاصل الصواب ان الشافعي في المسئلة قولين قديما وجديهما فاختلف الاصحاب في حكاية ذلك فذهب من أثبت ما قولين وهو ما في المتن ومنهم من قطع بالجدي ونفي الخلاف وحمل القديم على ما ذكره الشارح وعبارة الروضة اذا بلغت ما شئت حددا

(قوله اسم لما يؤكل) ظاهره وان قل جدا لكان في الايمان التقييد بما يسمى غداء في العرف فلا يحث بأكل لفهم يسيرة من خلاف لا يتعدى ومنه ما اعتد بما يسمونه فطورا

اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده ولا درالك معظم النهار به غايما بالنسبة ان يريد صوم النفل كما في ركعة المسبوق (وكذا) تصح نيته (بعده في قول) قياسا على ما قبله تسوية بين اجزاء النهار كما في النية ايمالا (والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم) في النية (من أول النهار) بان لا يسبقه ما يفيل تجتمع شرائط الصوم من الشخص المحكوم عليه بانه صائم من أول النهار حتى يشأب على جميعه اذ صومه لا يتبعض كما في الركعة بادراك الركوع ولو أصبح ولم ينو صوما ثم غضمض ولم يبالغ فسبق ماء المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يبطل به الصوم ومقابل الاصح لا يشترط ما ذكره قول الشارح وشرط الصوم هنا الامسالة عن المفطرات الى آخره دفع به توهم شمول كلام المصنف للنية مع انها تقدمت في كلامه فليست مرادة هنا وقوله قبل الزوال أو بعده أي على القول بصحة النية بعده (ويجب) في النية (التعيين في الغرض) المنوي كرمضان أو نذرا وقضاء أو كفارة وفي نفل له سبب كما بحثه في المهورات أو مؤقت على ما بحثه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من شوال ورد بان الصوم في الايام المتأكد صومها منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حملت أيضا كتحية المسجد لان المقصود وجود صوم فيها ويسمى من وجوب التعيين ما قاله القفال انه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذرا أو كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم غد عن قضاء رمضان أو صوم نذرا أو كفارة جاز وان لم يعين عن قضاء أيهما في الاول ولا نوعه في الباقي لانه كله جنس واحد ولو نوى صوم غد وهو يمتدده الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعتد بها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه ولا عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطر بباله صوم غد أو رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطر بباله السنة الحاضرة لانه لم يعين الوقت الذي نوى في ليلته ولو نوى صوم غد يوم الاحد مثلا وهو غيره فوجهان أو جههما كما قاله الاذري الصحة من الغلط لا العامد لتلاعبه وعليه يحمل اطلاق ابن الصباغ الاجزاء ولا يشكل عليه قول المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى يوما من سنة أخرى غلط لم يجزه كن عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار لان ذكر الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر معه الغلط بخلافه فيما ذكره فان الصوم واقع عما في ذمته ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كفارة نية الصوم الواجب وان لم يكن تعيينا للضرورة كن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عنها فانه يصلي الخمس ويجزيه عما عليه لا يقال قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام بنوى واحدا عن القضاء أو آخر عن النذر أو آخر عن الكفارة لا نا قول لم تشتغل هذا ذمته بالثلاث والاصل بعد الايمان بصوم يوم بنية الصوم الواجب براءة ذمته مما زاد بخلاف من نسي صلاة من الخمس فان ذمته اشتغلت بجميعها والاصل بقاء كل منها فان فرض

كشرب القهوة أو كل الشريك (قوله ثم غضمض ولم يبالغ) أي فان بالغ ووصل الماء الى جوفه لم تصح نيته ان بعد وقد يتوقف فيه بانه انما افطر به في الصوم لئلا يولد من مكروه بخلافه هنا فان المبالغة في حقه مندوبة لانه ليس في صوم فليتأمل (قوله ما لا يبطل به الصوم) أي كالاكل مكرها اه سم على حج (قوله وفي) (نفل له سبب كصوم الاستسقاء اذ لم يأمر به الامام كصلاته اه حج (قوله ورد) أي اشتراط التعيين في النفل المؤقت (قوله في الاول) أي قضاء رمضانين

يخرج فرضه بحسابين كائنين من الابل فهل الواجب خمس بنات لبون أو أربع حقا قال في القديم الحقا وفي الجديد أحدهما قال الاصحاب فيه طريقان أحدهما على قولين أظهرهما الواجب أحدهما والثاني الحقا والطريق الثاني القطع بالجديد وتأولوا القديم (قوله فيجب على هذا ان يشتري به من جنس الاغبط) لاجابة ٣١٥ الى قوله ان يشتري ببل هو مضر

وعبارة الجلال المحلى كغيره وعلى هذا يكون من الاغبط لانه الاصل وقيل من المخرج لثلاثة بعض وقيل بتجبر بينهما انتهت (قوله فاخرج أربع حقا وخمس بنات لبون) أى والصورة انه ليس فيهما أغبط كما علم مما سر (قوله ثلاث بنات لبون وحقتين) أى بلا جبران اذ الصورة انه واحد لكل من

(قوله والاوجه ابقاء كلامهم) هو قوله كفاه نية الصوم لواجب (قوله فلا يكفي كافي الصلاة) أى لانه في الاولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والاداء (قوله وعبر عنه في الروضة بكال النية) أى وهى وان كانت غير التعيين لكن المراد منهما واحد (قوله لحصول التعيين دونه) أى كان يقول الخيس مثلا عن رمضان أو رمضان بدون ذكر يوم (قوله أن يحضر في الذهن صفات الصوم) ومنها كون الشهر رمضان والالم يحصل له اليوم الاول ولا غيره اه (قوله الى المؤدى به)

ان ذمته اشتغلت بصوم الثلاث وأتى باثنين منها ونسي الثالث فقيل يلتزم ذلك والاوجه ابقاء كلامهم على عمومه وبوجه بالتوسع المذكور وانما لم يكتفوا بنية الصلاة الواجبة كظواهرها لانه توسعوا وانما لم يتوسعوا ثم بدليل عدم اشتراط المقارنة في نية الصوم ونحو ذلك بخلاف الصلاة وخرج بالتعيين ما لو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقته فلا يكفي كافي الصلاة (وكاله) أى التعيين كافي المحرر وعبر عنه في الروضة بكال النية (في رمضان أن بنوى صوم غد) أى اليوم الذى يلى الليلة التى ينوى فيها (عن اداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى) باضافة رمضان لتمييز عن اضدادها ولفظ غد قد اشهر في كلامهم في تفسير التعيين وهو في الحقيقة ليس من حد التمييز وانما وقع ذلك من نظره سم الى التبييت فلا يجب التعرض له بخصوصه لحصول التعيين دونه ومن ثم لو نوى جميع الشهر حصل له اليوم الاول قال في الانوار ويشترط ان يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصص الى ذلك المعلوم فلاو خطريه الى الكلمات مع جهله بها ما لم يصح اه ويغنى عن ذكر الاداء ان يقول عن هذا رمضان واحتج لذكره مع هذه السنة وان اتخذ محترضا اذ فرض غير هذه السنة لا يكون الا قضاء لان لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل وقياسه ان نية الاداء في الصلاة لا تغنى عن ذكر اليوم وأنه يسر الجمع بينهما وقول الراعى ذكر الغد يغنى عن ذكر السنة رده الاسنوى بان اليوم الذى يصومه غير اليوم الذى يصوم عنه فالتعرض للغد يفيد الاول والسنة يفيد الثانى اذ يصح ان يقال لمن نوى صوم الغد من هذه السنة عن فرض رمضان صيامك اليوم المذكور هل هو عن فرض هذه السنة أو عن فرض سنة أخرى فالجواب أن هذه السنة انما ذكرها آخر التمود الى المؤدى به أى ومن ثم كان رمضان مضافا لما بعده وما بحثه الا ذرى من تعيين التمرض لها والاداء اذا كان عليه قضاء رمضان قبله رد بان الاصل هما القياس على الصلاة ونظير ذلك لا يتعين ثم فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا تنظر لاختلاف نوعهما قياسا على ما مر عن القفال (وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور في الصلاة) وتقدم عدم اشتراط ما عدا الفرضية أما هى فمقتضى كلامه كالروضة وأصلها اشتراطها الكسح في المجموع تبعها لاكثرين عدم اشتراطها وهو المعتمد وفرق بان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضا بخلاف الصلاة فتقع المعادة نفلا قال الاسنوى وعليه الفتوى ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضا كما مر لما كاه ما فعله اولا (والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة) كما لا يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد والثاني يشترط ليمتاز ذلك عما يأتى به في سنة أخرى ولا بد في النية من الجزم فلو علقها بالمشيئة فكما مر في الوضوء أو بغيرها فهو ما أشار اليه بقوله (ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه) وصامه (فكان منه لم يقع عنه) سواء أقال معه والا فانا فطر أم متطوع أم لا فلا يجزى لان الاصل عدم دخوله ولانه صام شاكا ولم يعتمد شيئا ومثل

أى لا المؤدى عنه (قوله وعليه الفتوى) أى على عدم اشتراط نية الفرضية هنا (قوله لما كاه ما فعله أولا) أى ولكن مقتضى التعليل بقوله وفرق بان صوم رمضان الخ عدم اشتراط نية الفرضية في المعادة الا أن يجاب بأن المنفى في المعادة نية الفرض الحقيقية فلا ينافى انه يعتبر فيها نية الفرض للصوري للمعكاه المذكورة (قوله فكما مر في الوضوء) أى من أنه اذا قصد التبرك صح والا فلا (قوله فلا يجزى) كان الاولى في التفريع ان يقول ولا يصح لان رمضان لا يقبل غيره

الواجبين والأحكام ما إذا وجد بعض كل منهما فقط قد تقدم (قوله ولا ما نزل الشارع منزلته) أي كإن الليون عن بنت الخاض (قوله وان منع وجود بنت مخاض كريمة) أي بخلاف المعية كما هو ظاهر والفرق أنه في صورة الكريمة وحده عند الواجب بصفة الأجزاء وإنما لم يتعين عليه ٣١٦ إخراج رفاقه بخلافه في صورة المعية فليراجع (قوله فكان الانتقال إليه أغلظ)

أي على المالك حيث لم تقبل منه (قوله نعم يلزم الساعي رعاية الأصل) أي سواء أكان دافعا أم آخذا أم إذا كان دافعا فظاهر وأما إذا كان آخذا فعندها ما سياتي في قول الشارح ومعنى لزومه رعاية الأصل الخ وكان اللائق ذكره هنا (قوله ومعنى لزومه على الأول) يعني في المسئلة الأولى وهي ما خبرنا فيه الدافع المذكورة في قول المصنف والخيار في الشاتين والدرهم لدفعها وقوله مع أن الخيرة للمالك كان الأصوب أن يقول في صورة ما إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا وحق العبارة ومعنى لزومه رعاية الأصل في المسئلة الأولى إذا كانت الخيرة للمالك بأن كان دافعا الخ

ذلك ما لو لم يأت بان الدالة على التردد فلا يصح أيضا والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به اذ لم ينشأ عما يأتى به من الجزم حقيقة (الاذا اعتقد) أي ظن (كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة) أو فاسق (أو صبيان رشدا) أي مختبرين بالصدق اذ غلبة الظن هنا كاليقين كما في أوقات الصلوات فتصح النية المبينة عليه حتى لو تبين ليلا كون غدا من رمضان لم يحجج إلى نية أخرى وجع الصبيان غير معتبر في المجموع وغيره واعتمده السبكي وغيره لو أخبره بالرؤية من يثق به من حر أو عبد أو امرأة أو فاسق أو من أهلك ونوى صوم رمضان فبان منه أجزاء لانه نواه بظن وصادقه فاشبهه البيهقي نعم لو قال مع الأخبار المار أصوم غدا عن رمضان إن كان منه والافتطوع فبان منه صح كما اعتده الاسنوي والوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وإن لم يذكره وقصده للصوم انما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم وذكرا لركشي نحوه وهو الموافق لما حكاه عن الامام عن طوائف وكلامه مصرح به ولا نقل يعارضه لادعواه انه ظاهر النص وليس كما قال وسيأتي الفرق بين هذا وبين يوم الشك قال في المجموع ولو قال ليلة الاثنين من شعبان أصوم غدا فبان من شعبان لم يكن ثم اماره فبان من شعبان صح صومه فبالا لان الأصل بقاؤه مصرح به المتولى وغيره أي وهو ممن يحل له صومه وان بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نقلا (ولو نوى ليلة الاثنين من رمضان صوم غدا إن كان من رمضان أجزاء إن كان منه) عملا بالاستصحاب ولان تعليق النية مضمرا لم يكن تصرحا بمقتضى الحال أو استند إلى أصل وله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لتردد يبقى بعد حكمه وبذلك علم رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجوى من جعل حكمه مفيدا للجزم (ولو اشتبه) رمضان على محبوب من أو أسير أو نحوهما (صام) وجوبا (شهر بالاجتهاد) كما في اجتهاد للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بامارة تكريف أو حر أو برد فلو صام بغير اجتهاد فوافق رمضان لم يجزه لتردده في النية فلو اجتهد وتخير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم كما في المجموع وانما يلزمه ويقضى كالتخير في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وبجز عن شرطها فامر بالصلاة على حسب الامكان لحرمه وقتها ولو لم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحريم والصوم ولا قضاء عليه كما في المجموع فلو ظهر له أنه كان يصوم الليل ويفطر النهار وجب القضاء كما في الكفاية عن الاصحاب (فإن وافق) صومه بالاجتهاد رمضان وقع اداء وان نواه قضاء لعذره بظنه خروجه كما قاله الرويانى أو (مابعد رمضان أجزاء) جزم وان نوى الاداء كما في الصلاة (وهو قضاء على الصحيح) لوقوعه بعد الوقت والثاني اداء لان العذر قد يجعل غير الوقت وقتا كما في الجمع بين الصلاتين (فلو نقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا ولا ذالحجة (وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) لانه ثبت في ذمته كاملا فلو انعكس الحال

فيجوز إخراج المعز عن الأولى والضأن عن الثانية وليس هذا من اختلاف النوع الا في خلافا لما وقع في فكان حاشية الشيخ (قوله هو عطف عام على خاص) لا يناسب ما قدمه من عدم المرض قسمه للعيب (قوله عند فقد بنت الخاض) صوابه ابن (قوله المبينة عليه) أي على غلبة الظن (قوله وهو ممن يحل له صومه) أي بان وافق عادة له (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم في قوله كالتردد في القلب لكنه سبق هنالك لعدم ضرر التردد مع الظن المستند بخبر ثقة وهما لبيان الحكم قصدا

المخاض وليس هذا في شرح الروض الذي هذه عبارته بالحرف (قوله ومحل الخلاف في الابل والبقر) أي بالنسبة للسنة في البقر (قوله بان تموت الامهات وقد تم حولها) الارض ان يقول بان تم حول النتاج المبني حوله على حول امهاته التي ماتت

(قوله لتمكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أولا فلا مطلقا إذ لم يكن عليه صوم فرض أخذاء تقدم عن البارز في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقدره بكونه عن هذه السنة والادلايقع عن الفرض الاخر قياسا على ما تقدم له في الصلاة (قوله فصام شهرا) الاول أو صام شهرا الخ (قوله فأتى به في رمضان) أي فلا يصح عن واحد منهما لان رمضان لا يقبل غيره فلا يصح القضاء ولم ينوه حتى يقع عنه (قوله أحدهما عن نقل) أي والاخر عن فرض ٣١٧ في فصل في شروط الصوم

(قوله من حيث الفعل)

أي لا من حيث الفاعل

والوقت (قوله الامسالك)

تقدم للشارح ان هذا ركن

ولكن عبر عنه المصنف

بالشرط فلا تنافي بين جعله

شرطا من حيث الفعل هنا

وجعله اياه ركن فيما صر

وقال حج والمراد بالشرط

ما لا بد منه لا الاصطلاح

والا لم يبق للصوم حقيقة

اذ هي النية والامسالك

وفيه أيضا ويشترط هنا

كونه واضحا فلا يفتربه

خشي الا ان وجب عليه

الغسل بأن يتيقن كونه واطنا

أو موطوا (قوله ولقوله

تعالى) عطف على قوله

بالاجماع (قوله أحل لكم

ليلة الصيام) أي فدل

بمفهومه على حرمة نهاره

والاصل في التحريم في

العبادات اقتضاؤه الفساد

وقدم الاجماع على الآية

لانه أصرح في المراد (قوله

فكان ما صامه تاما ورمضان ناقصا وقنائه قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين اجزاء بخلاف وان وافق صومه شوالا فالصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملا وثمانية وعشرون ان كان ناقصا ولو وافق ذال الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملا وخمسة وعشرون ان كان ناقصا (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد تبين الحال (لزمه صومه) قطعاً لكنه كنه منه في وقته (والا) أي وان لم يدرك رمضان بان لم يتبين له الحال الا بعده أو في اثني عشر (فالجديد وجوب القضاء) لما فاته لا تيانه بالعبادة نبل وقتها فلا يجزيه كافي الصلاة والقديم لا يجب للعذر وافهم كلامه عدم لزوم شيء له حيث لم يتبين له الحال كافي الصلاة وهو كذلك اذا الظاهر صحة الاجتهاد ولو تحرى لشهر نذر فصام شهرا اقضاء فوافق رمضان لم يسقط شيء منه ما كما صرح به ابن المقرئ لانه لم ينو الا النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضا فأتى به في رمضان ولو صام يومين أحدهما عن نقل ثم علم انه لم ينو في أحدهما ولم يدرك هو الفرض أو النقل لزمته اعاده الفرض (ولو نوت الحائض) أو النفساء (صوم غدا قبل انقطاع دمها) في الليل (ثم انقطع) دمها (ليلا صبح) صومها بهذه النية (ان تم) لها (في الليل أكثر الحيض) أو النفاس وان لم تكن عادتها انقطاع بان نهارها كله طهر وكلامه يوهم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وانما هو تصوير لانه متى تم في الليل أكثر الحيض صحت النية وان لم ينقطع الدم لان الزائد على الاكثر استحاضة وانما ذكره لاجل المسئلة الآية (وكذا) ان تم لها (قدر العادة) من الحيض أو النفاس ليلا فيصبح أيضا بهذه النية (في الاصح) لان الظاهر استمرار العادة سواء اتحدت أم اختلفت وانسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما اذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض أو النفاس ليلا أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت اتساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليلا لانهم لم تجزم ولا بنت على أصل ولا أمانة ومقابل الاصح يقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة ثم أشار للركن الثاني معبر عنه بالشرط كما مر فقال

في فصل شرط الصوم أي شرط صحته من حيث الفعل (الامسالك عن الجماع) وان لم ينزل بالاجماع ولقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع (والاستقاء) لخبر من استقاء فليقض ومحلّه اذا كان من عامد عالم مختار كافي الجماع فلو جهل

والاستقاء) ينبغي ان من الاستقاء ما لو أخرج ذبابة دخلت الى جوفه وانه لو تضرر ببقائها أخرجهما وأفطر كالواكل لمرض أو جوع مضر مر اه سم على شرح البهجة وينبغي انه لو شك هل وصلت في دخولها الى الجوف أم لا فأنخرجهما عامدا عالما لم يضر بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه اذا خشى تزولها للبطن كالنخامة الآية في فرع لو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فرفضه تعارض واجبان الامسالك والتقيي والذي يظهر من مر انه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامسالك فيه والاختلاف في وجوب التقيي على غير الصائم اه شرح العباب وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النقل فلا يمد عدم وجوب التقيي وان جاز محافظة على حرمة العبادة مر اه سم على حج (قوله ومحلّه) أي ما ذكر من الجماع والاستقاء (قوله مختار كافي المجموع) ظاهره انه لا فطر بالجماع مع الاكراه

في أثناء الحول (قوله ويظهر ضرباً به بان تزيد قيمة بعضها بوصف آخر غير ما ذكر) لعل هنا سقط في نسخ الشارح والافهذا لا يلائم كونه من العام بعد الخاص وعبارة التحفة عام بعد خاص كذا قيل وهو غير متجه بل هو مغاير والمراد وخيار بوصف آخر غير ما ذكر وحينئذ فيظهر ضرباً به بان تزيد قيمة بعضها الى آخر ما في الشارح (قوله ولا حد لها نصاب فكثر) أي ولو بالخلوط وهو في صورة الاقل فقط (قوله لجواز ذلك بالاجماع) انظر ما وجه كون هذا على الوجهين الزكاة كرجل في

وان كان الا كراه على الزنا مع ان الزنا لا يباح بالا كراه فليتام هل الامر كذلك وفي شرح الروض تعليل أي حيث قال ولان آكله ووطأه ليس منهيان عنهما يقتضي ان الامر ليس كذلك أي فيفطر به وسياً أي ما وافقه فليراجع وليحرر اه سم على منهج (قوله لقرب عهده) وهذا القيد معتبر في كل ما يأتي من الصور المغتفرة للجهل وقوله عن العلماء أي بمـ هذه الاحكام الخاصة وان لم يحسوا غيرها كما يؤخذ من قول ج بعيدها عن عالمي ذلك (قوله أو كان ناسياً) أي أو غلبه اتي وكما يأتي (قوله ومال في البحر الى عذر الجاهل) ضيف ٣١٨ وقوله مطلقاً أي قرب عهده بالاسلام أو لا نشأ بعيداً عن العلماء أو بين أظهرهم

(قوله من باطنه) في بعض النسخ والاولى اسقاطها ليوافق قوله سواء ألقها من الخ الا أن يقال أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن فيما يأتي نحو الصدر (قوله وعمالوا ابتلعها بعد خروجها) أي أو ابتلعها وهي في الباطن وان قدر على قلعها أخذ ما يأتي (قوله للظاهر) وهل يلزمه تطهير ما وصلت اليه من حد الظاهر حيث حكمنا بنجاستها أو يفي عنه فيه نظر ولا يبعد العفو مـ اه سم على ج وعليه لو كان في الصلاة وحصل له ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه اذا ابتلع ريقه ولو قيل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن بعيداً لان هذه حصولها نادراً وهي

نخرية لقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء أو كان ناسياً أو مكرها لم يفطر ومال في البحر الى عذر الجاهل مطلقاً والاصح خلافه (والصحيح أنه لو تيقن انه لم يرجع شيء الى جوفه) بالاستقاء كان تقياً منكوساً (بطل) صومه بناء على انه ساء فطرة لعينها لا لعود شيء ووجهه مقابلة البناء على أن المفطر رجوع شيء مما خرج وان قل (ولو غلبه القيء فلا بأس) أي لم يضر لخبر من ذرعه القيء أي غلب عليه وهو صائم فليس عليه قضاء (وكذا لو اقتلع نخامة ولفظها) أي رماها فلا بأس بذلك (في الاصح) سواء ألقها من دماغه أم من باطنه لتكرر الحاجة اليه فرخص فيه والثاني يفطر به كالأستقاء واحترز بقوله اقتلع عمالوا لفظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جرماً وبلفظها عمالوا بقيت في محالها فلا يفطر جرماً وعمالوا ابتلعها بعد خروجها للظاهر فيفطر جرماً (فلو نزلت من دماغه وحصلت في حد الظاهر من الفم) بان انصبت من دماغه في الثقبه النافذة منه الى أقصى الفم فوق الحلقوم (فليقطعها من مجراها وليمجها) ان أمكن حتى لا يصل شيء الى الباطن فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجها الا بظهور حرفين لم تبطل صلاته بل يتعين مراعاة لمصلحتها كما يتضح لتعذر القراءة الواجبة كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (فان تركها مع القدرة) على ذلك (فوصلت الجوف أفطر في الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر فلو لم تصل الى حد الظاهر من الفم وهو مخرج الخاء المعجمة وكذا المهملة عند المصنف بان كانت في حد الباطن وهو مخرج الهمزة والهاء أو حصلت في الظاهر ولم يقدر على قلعها ومجها لم يضر ومعنى الحلق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية اذا المعجمة والمهملة من حروف الحلق عندهم وان كان مخرج المعجمة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل الفم والانف الى منتهى الغصمة والخيشوم له حكم الظاهر في الا فطار باستخراج القيء اليه وابتلاع النخامة منه وعده بدخول شيء فيه وان أمسكه واذان نجس وجب غسله وله حكم الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الجانب وفارق وجوب غسل النجاسة عنه بان نجس البدن أنذر من الجنابة فضيق فيه دونها (و) لامسك

شبهة بالقي وهو لا يعنى عن شيء منه اللهم الا أن يقال ان كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك كدعى اللثة (عن اذا ابتلى به) (قوله الا بظهور حرفين) أي أو أكثر (قوله بل يتعين) أي القاع (قوله لمصلحتها) أي مصلحة الصوم والصلاة (قوله عند المصنف) معتمد (قوله أخص منه) أي هو بعضه عند اللغويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئياً من جزئيات مطلق الحلق وانما هو جزء منه (قوله من حروف الحلق) قال في شرح البهجة الكبير والمعجمة تخرج مما قبل الغصمة اه قال في المصباح الغصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الثاني في الحلق والجمع غلاصم اه وقال في القاموس الغصمة اللحم بين الرأس والعنق أو البحرة على ملتقى الالهة والمرى أو رأس الحلقوم بشواربه وحرقة نه أو أصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل الفم) أي الى ما وراء مخرج الخاء المهملة وداخل الانف الى ما وراء الخياشيم

خلطة الجواز (قوله نهى المالك الخ) وعليه فيختلف تقدير المضاف باختلاف الاحوال الاربعة الاتية (قوله ينظر الى ان الافتراق فهمه لا يرجع الى نفس المال) أي لا يلزم منه افتراق المال اذ هو مخلوط بالفعل بخلاف نحو المسرح يلزم من اختلافه افتراق عين المال اذ يصير كل مال في مسرح على حدة (قوله كما هو ظاهر الخبر السابق) تبع في هذا التعبير شرح

(قوله عن وصول العين) فائدة في قوله قال شيخنا العلامة الشوبري ان محل الافطار بوصول العين اذا كانت من غير ثمار الجنة جعلنا الله من أهلها فان كانت العين من ثمارها لم يفطر بها ثم رأيت في الاتحاف قال مانصه واختلفوا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم يطعمني ويلبسني قيل هو على حقيقته وأنه صلى الله عليه وسلم كان يثوي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ايام صيامه الى ان قال وليس حل الطعام والشراب على المجاز بأولى من حل لفظ أظن على المجاز وعلى الترتل فلا يضر شي من ذلك لان ما يثوي به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه

٣١٩

الجنة وشرابها لا يجري عليه

احكام المكافين عنه كما

في غسل صدره الشريف

في طست الذهب مع ان

استعمل أوافى الذهب

الدينوي حرام ومن ثم قال

ابن المنير أي من المالكية

الذي يفطر شرعا غناهو

الطعام المعتد دوما بالخارج

للعادة كالمحضر من الجنة

فهو غير هذا المعنى وليس

تساويه من جنس

الاعمال وانما هو من جنس

الثواب ككل أهل الجنة

في الجنة والكرامة

لا تبطل العادة اه بحروفه

(قوله أي الاصل ذلك) أي

فلان رد الاستفاعة فائدة في

لا يضرب ريقه اثرماء

المضمضة وان أمكنه مجه

لعسر التحرز عنه اه ابن

عبد الحق (قوله أو غرز فيه

(عن وصول العين) وان قلت كسمسة أو لم تؤكل كحصاة (الى ما يسمى جوفاً) مع العمود والعلم بالتحريم والاختيار اجماعاً في الاكل والشرب ولما صح من خبر وبالغ في المضمضة والاستنشاق الا أن تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتي وضح عن ابن عباس انما الفطر مما دخل وليس مما خرج أي الاصل ذلك وخرج بالعين الاثر كالأثر في الجوف وببرودة الماء وحرارته باللس وبالجوف ما لو داوى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل الخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فانه لا يفطر لا تنفقاء الجوف ولا يرد عليه ما لو دميت اثنته فبصق حتى صفى ريقه ثم ابتاعه حيث يفطر في الاصح مع انه لم يصل لجوفه سوى ريقه لان الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية (وقيل يشترط مع هذا ان يكون فيه) أي الجوف (قوة تحييل الغذاء) بكسر الغين وبالدال المجتهدين أو الدواء بالمداد لا تخيله لا تتغذى النفس به ولا ينتفع به البدن فاشبهه الوصل الى غير الجوف (فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والامعاء) أي المصارين (والمثانة) بالمثلثة مجمع البول (يفطر بالاسعاط) راجع للدماغ (أو الاكل) راجع للبطن (أو الحقنة) أي الاحتقان راجع للامعاء والمثانة وفي كلامه لف ونشر مرتب وانما لم يؤثر حقنة الهي بالله بن تحريمه لان المقصود من الارضاع اثبات اللحم وذلك مفقود في الحقنة والافطار يتعلق بالوصول الى الجوف وقد وصل (أو الوصول من جافة) يرجع للبطن أيضا (ومأمومة) يرجع للرأس (ونحوهما) لانه جوف محيل وقوله باطن الدماغ مثال لا يفيد ولو كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خريطة الدماغ أفطروا وان لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرازي عن الامام وأقره ومثل ذلك الامعاء فلو وضع على جافة يبطنه دواء فوصل جوفه أفطروا وان لم يصل باطن الامعاء كما جزم به في الروضة ويمكن دفع ذلك بان يقال انما يفيد بالباطن لانه الذي يأتي على الوجهين (والتقطير في باطن الاذن) وان لم يصل الى الدماغ (و) باطن (الاحليل) وهو مخرج البول من الذكور واللين من الشدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز

حديدة) وينبغي ان مثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين ودخلت آلة الفصد الى باطنهما (قوله والامعاء) أي والوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتي في قوله وان لم يصل باطن الامعاء والامعاء جمع هي كرضي قال في المصباح المعالم مصران وقصره اشهر من المدوجعه امعاء مثل عنب واعناب وجمع الممدود أمعية مثل حمار وأجرة وقال في مصر المصير المما والجمع مصران مثل رغيف ورذقان ثم المصارين جمع الجمع اه وعليه فالامعاء يطلق عليه مصير والامعاء مصران بالضم (قوله أي الاحتقان) فسر بذلك لان الحقنة اسم للدواء نفسه (قوله والتقطير في باطن الاذن) قال في شرح البيهجة لانه نافذ الى داخل قحف الرأس وهو جوف اه وقوله الى الدماغ قال في القاموس الدماغ كتاب مخ الرأس أو أم الهام أو أم الرأس أو أم الدماغ جليدة رقيقة تحريطة هوفها اه وقال أيضا القحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فبان ولا يدعى قحفا حتى يبين أو ينكسر منه شيء اه (قوله واللين من الشدي) أي لان الشدي يطلق عليه الاحليل لغته وعبارة المختار والاحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والشدي

الروض لكن ذلك أحال على ما قدمه في خبر البخاري في حديث أنس السابق ولفظه وما كان من خليطين فانهم ما يثران جمان بينهما بالسوية وكان السارح أراد كما هو ظاهر الخبر السابق بعضه (قوله وقال الجرجاني لسكل من الشريكين أن يخرج)

(قوله والخلق) قال في المختار والخلق الحقوم (قوله دبره) أي بان جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة (قوله ولو ابتلع ليلا الخ) وبحث أنه لا يلحق به زرع قطنة من باطن احليله ادخلها ليلا اهـ جـ ويفهمه قول المصنف فيما صرّح عن وصول عين فانه يفيد ان الخروج من الجوف لا يفطر الا التي عوماني معناه (قوله ان ينزعه آخر وهو غافل) أي فلا يكون هو سببا في نزعه فلو أمر غيره بقلعه فقلعه منه بعد غفلة بطل صومه (قوله من طعنه بغير اذنه) أي حيث لا يفطر بذلك قال جـ اذ لا فعل له وانما تزولوا تحتمل المحرم من الدفع عن الشرع نزلة فعله لانه في يده امانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الايمان انه لو حلف ليا كان ٣٢٠ ذا الطعام غدا فالتفقه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حنت الا أن يجاب بان

المحظ ثم تفويت السبر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفا أنه فوته وهنا تعاطى فطر وهو لا يصدق عليه عرفا ولا شرعا أنه تعاطاه وفيما صرّح فيما اذا جرت الختامة بنفسها مع القدرة على مجها الا ان يجاب بان ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب لساكت شيء بخلاف نزول الختامة وأيضا في شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكاف الدفع وان قدر بخلاف ما عداه فينبغي ان يكون قدرته على دفعه كفعله كما يشهد له مسألة الختامة وتقييدهم عدم الفطر بفعل الغير

الحشفة أو الحلمة (مفطور في الاصح) لما صرّح من أن المدار على معنى الجوف والثاني لا اعتبار بالاحالة والخلق ملحق بالجوف على الاصح وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لانه متى أدخل طرف اصبعه دبره أفطر ومثله فرج الانثى ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في احليله أو اذنه عودا أو نحوه فوصل الى الباطن أفطر ولو ابتلع لبلا طرف خيط وأصبح صائما فان ابتلعه أو نزعه أفطر وان تركه لم تصح صلاته فطريقه في صحتهم ما ان ينزعه منه آخر وهو غافل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النازع أفطر اذ التزح موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعنه بغير اذنه وتمكن من منعه قال الزركشي وقد لا يطالع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطريقه ان يجبره الحاكم على نزعه ولا يفطر لانه كالمكره وما قاله من انه لو قيل انه لا يفطر بالتزح باختياره لم يبعد تنزيلا لا يجاب الشرع منزلة الا كراه كالحلف ليطوؤها في هذه الليلة فوجدناها حائضا لا يحنت بترك الوطء مردود بنوع القياس اذ الحليض لا مندوحة له الى الخلاص منه بخلاف ما ذكر وحيث لم يتفق شيء مما ذكر يجب عليه نزعه أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها دونه ولهذا لا تترك الصلاة بالعدر بخلافه قال ابن العماد هذا كله ان لم يتأت له قطع الخيط من أحد الظاهر من الفهم فان تأتى وجب القطع وابتلاع ما في حد الباطن واخراج ما في حد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي له ان يبتلعه ولا يخرجها لئلا يؤدي الى تنجس فيه (وشرط الواصل كونه في منفذ) بفتح الفاء كما ضبطه المصنف كالدخل والمخرج (مفتوح فلا يضر وصول الدهن) الى الجوف (بتشرب المسام) وهي ثقب البهـ دن (ولا يضر) الا كتحال وان وجد طعمه (أي الكحل) (بحلقه) كما لا يضر الانغماس في الماء وان وجد أثره بباطنه لانه صلى الله عليه وسلم لم كان يكتحل بالاعث وهو صائم فلا يكره الا كتحال له

بالمكره (قوله لانه كالمكره) ظاهره وان ذهب الى الحاكم واخبره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لانه لم يأمر الحاكم بالحكم عليه وعلى هذا فهل الذهاب للحاكم واجب عليه أولا فيه نظروا الظاهر عدم الوجوب لان الحاكم قد لا يساعده (قوله محافظة على الصلاة) وقضيته انه يبطل صومه بقلعه أو ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فوري أولا وقضية قولهم ان من فاته صوم بعد لا يجب قضاؤه فوراً ان القضاء هنا على التراخي اذا قلنا به (قوله كما ضبطه المصنف) قال في المصباح نوافذ الانسان كل شيء يوصل الى النفس فرحا أو ترحا كالاثنين واحدها نافذ والفقهاء يقولون منافذ وهو غير ممتنع قياسا فان المنفذ مثل مسجد موضع نفوذ الشيء اهـ وضبطه في شرح البهجة الكبير بفتح الفاء أيضا ولم يعزه وعليه فان كان ما في المصباح من قوله مثل مسجد بفتح الجيم وافق ما هنا وان كان بكسر هاء خالفه فليراجع وفي القاموس والمسجد كسكن الجبهة والارباب السبعة مساجد والمسجد معروف ويفتح (قوله فلا يكره الا كتحال له) لكنه خلاف الاولى كما في الحلية وقد يحمل عليه كلام المجموع لقوة خلاف مالك فيه اهـ جـ اقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الاولى بل تؤيد الكراهة اللهم الا أن يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف لان عدم المراعاة خلاف الاولى

أى من مال نفسه كما هو صريح السياق فإن الظاهر أنه لا تسلط له على ملك الآخر بخلاف الساعى إذا شارع ساعاه (قوله من المال المشترك) أى مما يخصه منه كما قدمناه فليراجع (قوله من ذكر الأعم بعد الاختصاص) ينفيه ما قدره فى المتن من جعل هذا فى التجارة خاصة وما مر فى الزرع والثمار (قوله والحصاد والمقح الخ) كان المناسب لصنيعه أن يذكر هذا قبل الدكان

(قوله لماسفيه من المشقة) قضيته أنه لا فرق فى غبار الطريق بين الطاهر والنجس وهو المعتمد مر سم خلافا لمخ والزىادى حيث قيد أم بالطاهر وعبارة سم على أنه بجهة أيضا قوله وغبار الطريق الوجه اشتراط طهارته فإن كان نجسا أفطر مر اه وهو ظاهر لا يذنبى العدول عنه اغلظ أمر النجاسة ولندرة حصوله بالنسبة للطاهر وعبارة سم على حج نصها قوله وقضيته أنه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس اعتمده مر وقوله وفيه نظرية أمران الأول أنه يتجه أنه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره مر والثانى أنه هل يجب غسل القدم منه حيث تذفورا أو يعفى عنه فيه نظروا قد جزم به ضمهم أى الخطيب فى شرحه بوجوب الغسل فوراً فليراجع فإن كان منقولاً فذلك والأفلاحيه بعد العفو نعم ان ٣٢١ تعتمد فتح فاه ليدخل فى العفو

على هذا نظروا وقضيته أنه لا فرق بين الطاهر والنجس الخ والوجه الفطر فى النجس أقول هذا يمارض اعتماد مر فيما نقله عنه قريبا أنه لا فرق تأمل ويؤيده أنه لو دميئت لشته وبصق حتى صفى ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يفرق اه وقوله والا فلا يبعد العفو أقول الوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولاً إذ لا تلازم بين عدم الفطر وجوب الغسل وقوله أقول هذا يعارض الخ أقول لا معارضة لان

والمسام جمع سم بثلاث السين والفتح أفصح قال الجوهري ومسام الجسد ثقبه (وكونه) أى الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغريبه الدقيق لم يفطر) وان أمكنه اجتناب ذلك باطباق القدم أو غيره لماسفيه من المشقة الشديدة قبل لو فتح فاه عمدا حتى دخل جوفه لم يفطر أيضا لأنه معفو عن جنسه وشبهه الشيطان بالخلاف فى العفو عن دم البراغيث المقتولة عمدا وقضيته تصحح ان محل عدم الإفطار به أى عند التعمد إذا كان قليلا ولكن ظاهر كلام الأصحاب عدم الفرق وهو الوجه ولو فعل مثل ذلك وهو فى الماء قد دخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل أفطر أقول الأنوار ولو فتح فاه فى الماء قد دخل جوفه أفطر وبوجه بأن ما مر انما عفى عنه لم يمسرتجبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا فى فيه عمدا أى لغرض بقرينة ما يأتى وابتلعه ناسيا لم يفطر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه أو أنفه ماء فحصل له نحوه طاس فقتل به الماء جوفه أو صد مدله ما غم لم يفطر ولا ينافيه ما يأتى من الفطر بسبق الماء الذى وضعه فى فيه لان العذر هنا أظهر وقد مر عدم فطره بالرائحة وبه صرح فى الأنوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة البخور أو غيره الى الجوف لا يفطر به وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفنى الشمس البرماوى لما تقررت أنها ليست عينا أى عرفا لا مدارها عليه وان كانت ملحقة بالعين فى باب الأحرام لا ترى أن ظهور الریح والطعم ملحوق بالعين فيه لا هنا وقد علم من ذلك ان فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا ولو خرجت منه عدة المبسور ثم عادت لم يفطر وكذا ان أعادها على الأصح لا ضراره اليه كما لا يبطل طهر

٤١ نهاية فى ما تقدم مفروض فيما اذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيما لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيضمر (قوله حتى دخل جوفه لم يفطر) قال سم على بجهة بعد مثل ما ذكر عن والد الشارح وفى العباب الجزم بأنه فطر فى هذه الحالة (قوله عدم الفرق) أى بين القليل والكثير (قوله ولو فعل مثل ذلك) أى لو فتح فاه عمدا (قوله وفيه) أى الأنوار (قوله ويؤخذ منه) فى أخذ هذا مما مر نظرا لأنه قيد عدم الفطر ثم بوصول الریح بالشم وما هنا ليس بالشم لكنه لم يستند هنا بمجرد الأخذ بل نقله عن البرماوى كما يأتى (قوله لما تقررت) يؤخذ منه ان شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يفطر لما ذكره من ان المدار على العرف هنا فانه لا يسمى فيه عينا كما ان الدخان المختلط بالبخور لا يسمى به ولا ينافيه عدهم الدخان عينا فى باب النجاسة لما أشار اليه من اختلاف ملحق البايين وقد نقل عن شيخنا الزىادى أنه كان يفتى بذلك أو لانه عرض عليه بعض تلامذته قصبة مما يشرب فيه وكسر هابى يديه وأراه ما تجرد من أثر الدخان فيها وقال له هذا عين مرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يفطر وتاقت فى ذلك بعض تلامذته أيضا بأن ما فى القصبة ماء هو من الرماد الذى يبقى من أنثر النار لا من عين الدخان الذى يصل الى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الإفطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح هنا وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضى أنه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر (قوله وكذا ان أعادها) أى وان توقفت أعادتها على دخول شيء من أصبعه

وما به هذه مما هو متعلق بالتجارة (قوله بالسبب الذي ملك به النصاب) يعني انه انجر اليه ملكه من ملك الاصل لانه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملك به النصاب (قوله مبادلة صحيحة في غير التجارة) أي بالنسبة لغير الصرف كما يأتي ولا يعترض به عليه لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله وشمل كلامه ما لو باع النقد بمعه) أي مع قطع النظر

(قوله بعد انفصاله) أي فانه لا يضر لكثرة الابتلاع (قوله فانه يفطر جرما) قال حج وما جاء انه عليه الصلاة والسلام كان يعص لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعلية محتملة أن يمسه ثم يبعه أو يمسه ولا يرق به (قوله فيما يظهر من اطلاقهم) أقول أي فائدة للبالغة في قوله ولو بلون ٢٢٢ أورد مع قوله ان انفصلت اه سم على حج (قوله ان انفصلت عين منه) أفهم

انه لا يضر ابتلاعه متغيرا بلون أورد حج حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبغ لكن قضية قوله به سد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخطيط وعليه فتى ظهر فيه تغير ضرر وان لم يعلم انفصال شيء من الصبغ لكنه حينئذ قد يتوقف فيه بالنسبة للرجح (قوله ولم يغسل فيه حتى أصبح أفطر) أي وان كان خطاطا كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما في الدميري عن الفارقي مر اه سم على حج (قوله ولو أخرج اللسان) هذا علم من قوله أولا لا على اللسان فهو تصريح بالمفهوم (قوله وابتلع ما عليه) بقي ما لو أخرج لسانه وعليه نحو نصف فضة وعلى النصف من أعلى ريق ثم رده الى فيه فويل يفطر أولا لانه لم يفارق معدنه فيه تطروا الا قرب

المستحاضة بخروج الدم ذكره البغوي والخوارزمي ويوجه أيضا بأنه كالريق اذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم على اللسان وبه يفارق ما لو أكل جوعا وجع المصنف الذباب وأفرد له بعوضة تبعا لنظم الآية أولان البعوضة لما كانت أصغر جرما من الذبابة وأسرع دخولا منها مع ان جمع الذباب مع كبر جرمة وندرة دخوله بالنسبة لما لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فأفرد البعوض وجمع الذباب لفهم الاول من الثاني بالاولى (ولا يفطر بيلع ريقه) الصرف (من معدنه) أي محله وهو الفم جميعه سواء في ذلك ما تبع للمبين مأ كول أو ترطيب لسان أو تسهيل نطق أو غير ذلك لعسر التحرز عنه واحترز بريقه عما لو مص ريق غير وبلعه فانه يفطر جرما (فلو خرج عن الفم) ولو الى ظاهر الشفة لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه أو غيره (وابتلعه أو بل خطا بريقه ورده الى فيه) كما يعتاد عند الفتل (وعليه رطوبة تنفصل) وابتلعها (أو ابتاع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كمن قتل خطاطا مصبوغا تغير به ريقه أي ولو بلون أورد حج فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه لسهولة التحرز عن ذلك ومثله كما في الانوار مالو امتهالك وقد غسل السوالك وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخطيط ما ينفصل لقلته أو عصره أو جفافه فانه لا يضر (أو متنجسا) كمن دميته اثنته أو أكل شيئا متنجسا ولم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل الاربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكنه التحرز عن ابتلاع المخلوط والمتنجس منه ولو أخرج اللسان وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر لان اللسان كيف تقلب معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه ولو غمت بلوى شخص بدى لثته بحيث يجري دائما أو غالبا سو مح عا يشق الاحتراز عنه ويكفي بصفه ويعنى عن أثره ولا سبيل الى تسكينه غسسه له جميع نهارة اذا فرض أنه يجري دائما أو يترشح ور عا اذا غسسه زاد جريانه كذا قاله الاذرى وهو فقه ظاهر (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح) كابتلاعه متفرقا من معدنه والثاني يفطر لخفة الاحتراز عنه وسواء أجمعه بشئ كالعلك أم لا واحترز بجمعه عما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعا (ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الى جوفه) المعروف أو دماغه (فالذهب أنه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لان الصائم منهي عنها كما صر في لوضوء (والافلا) يفطر لانه تولد من مأ موره بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة لما صر وبخلاف سبق مائه ما غير المشروعين كأن جعل الماء في فيه أو أنفه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضمضة أو الاستنشاق لانه غير مأ موره بذلك

الثاني ونقل بالدرس عن شيخنا الزيادي ما يوافق ما قلناه والله الحمد لكن قول الشارح على اللسان قد يقتضي خلافه بل لان ما على ظاهر النصف ليس على اللسان في الحقيقة (قوله من داخل الفم) أي بالنسبة له ولغيره فيما يظهر فلا يحرم على غيره مص لسان حليمته مثلا (قوله بخلاف حالة المبالغة) قال حج ويظهر ضبطها بأن يلائمها أو أنفه ماء بحيث يسبق غالبا الى الجوف وكتب عليه سم قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم يلائمها أو أنفه كما ذكر (قوله لا يفطر) الظاهر ان المراد ان لا يكون مأ موره به ليل ما ذكره في سبق ماء التبرد من الضرر لمجرد كونه غير مأ موره به (قوله والمرة الرابعة) أي بقينا بخلاف ما لو شك هل أتى بانتهين أو ثلاث فزاد أخرى فالمتجه انه لا يضر دخول مائه اسم على جملة (قوله لانه غير مأ موره بذلك)

عما فيه به من قوله في غير التجارة (قوله فان حال الحول) يعني عند المشتري أي حول غير حول البائع (قوله فان سارع باخراجها) أي بان لم يؤخر تأخير ابطال رده بان أخر مع التمكن (قوله المصنف وكونه ساعة) أي بإسامة المالك كما يعلم مما يأتي في باب زكاة التينات (قوله وعبر في التنبية بدل هذا القيد) أي قيد الاختيار والصورة انه مقتات (قوله لكن لا تضعيف)

قضيته تخصيص الغرض المسوغ لوضعه في فيه بحيث يمنع من الإفطار بالمأمور به وعليه فليست مل معنى الغرض فيما نقله عن الأنوار فيما مر من قوله وفيه لو وضع شيئاً في فيه عمداً أي لغرض بقربته ما يأتي ثم رأيت سم على حج صورته بالوضع له نحو الحفظ وكان مما جرت العادة بوضعه في الفم اهـ وينبغي أن من النحو ما لو وضع الخبز في فيه لم يضعه لنحو الطفل حيث احتاج اليه أو وضع شيئاً في فيه لداواة أسنانه به حيث لم يتحلى منه شيء أو لدفع غيانه خيف منه ٢٢٣ القى في فرع كل أو شرب

ليلا كثيرا وعلم من عادته انه اذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه ما في جوفه هل يمنع عليه كثرة ما ذكر أو لا وهل اذا فطر ونخرج منه يفطر أم لا فيه تطر والجواب عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك ليلا واذا أصبح وحصل له الجشاء المذكور يلفظه ويغسل فيه ولا يفطر وان تكرره منه ذلك مرارا كمن ذرعه القى ويؤيده ما ذكره الشارح في قوله وهل يجب عليه الخلال ليلا الخ (قوله وينبغي كما قاله الأذري انه لو عرف من عادته الخ) يؤخذ منه ان المدار على غلبة الظن بحيث غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء الى جوفه

بل منهي عنه في الرابة وخروج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى جوفه منه ما لا يفطر ولا ينظر الى إمكان امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره وينبغي كما قاله الأذري انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانغماس ويفطر قطعا نعم محله اذا تمكن من الغسل لا على ثلاث الحالات والأفلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسببه من غسل نجاسة بفيه وان بالغ فيها وقيل يفطر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بفعله وقيل لا يفطر مطلقا لان وصوله بغير اختياره وأصل الخلاف نصان مطلقا بالافطار وعدمه فمنهم من حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قواين فقبلهما في الحالين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبالغ لم يفطر قطعا والاصح كما في المحرر أنهما فيما اذا لم يبالغ فان بالغ افطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين أسنانه فجرى به ريقه) من غير قصد (لم يفطر ان يجز عن تمييزه ومجه) لعذره بخلاف ما اذا لم يجز ووصل الى جوفه فيفطر لتقصيره وهل يجب عليه الخلال ليلا اذا علم بقايا بين أسنانه فجرى به ريقه فها راولا يكره التمييز والمج الاوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب وبوجه بأنه غاي مخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليه ما في حال الصوم فلا يلزمه تقديم ذلك عليه لكن ينبغي ان يتأكد له ذلك ليلا وأشار الأذري الى ان محل إيجابه عند من يقول بالفطر مما ذكر تمييزه ومجه وقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بان مراده بالجزع عن التمييز والمج في حالة صيرورته وان قدر على اخراجه من بين أسنانه فلم يفعل (ولو أوجزه مكرها لم يفطر) لانتفاء الفعل والقصد منه والايحار صب الماء في حلقه وحكم سائر المفطرات حكم الايجار ولو اغشى عليه فأوجزه معالجة لم يفطر في الاصح ولو صب في حلقه وهو نائم فكأ لو أوجزه في الكافي (فان أكره حتى أكل) أو شرب (افطر في الاظهر) لانه حصل من فعله لدفع الضرر عن نفسه فافطر به كأ لو أكل لدفع المرض أو الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله أعلم) كافي الحنف ولان أكله ليس منهيا عنه فاشبهه بالمسي بل أولى لانه مخاطب بالا كل

والأفلا وقضية قوله السابق وبخلاف سبق ماء غسل التبرد الخ خلافه لان الانغماس غير مأثور به ويصرح به قول حج وكذا دخوله جوف منغمس من نحوه أو أنه لكرهه الغمس فيه كالمبالغة ومحله ان لم يتدأ به يسبقه والا ثم وأفطر قطعا (قوله عدم الوجوب) أي لكنه يتدب خروج من خلاف من أوجبه اهـ حج (قوله في حالة صيرورته) أي جريانه اهـ سم على حج (قوله فلو جزم معالجة) أي لمعالجة بما يصل الى جوفه من الدواء (قوله لدفع الضرر عن نفسه) هو ظاهر ان أكره على أكل معين فان أكره على أكل أحد عنيين كان قيل له ان لم تأكل من هذا قتلتك أو ان لم تأكل من هذا قتلتك وعلم أنه ان امتنع من الاكل قتله فاكل من أحدهما فهل يفطر في أساعلي ما لو قيل له طلق إحدى زوجتيك فطلق أحدهما حيث وقع عليه الطلاق لان فيه اختيار المسافة له أولا يفطر بذلك فيه نظر والأقرب الاول والله المذكرة وليس مثل ذلك ما لو أكره على أكلهما معا فابتدأ بأحدهما فلا يفطر به لانه ليس له طريق الا ذلك (قوله قلت الاظهر لا يفطر) أي وان أكل ذلك بشهوة فيما يظهر

لا حاجة اليه على الجديد (قوله كذا قيد شارح) أي بالتحل (قوله أورد اليه وهي المتجنون الخ) عبارة شرح الروض بعد قول المتن والدوايب لفظها جمع دولا بضم الدال وقد تفتح ويقال له الدالية وهي المتجنون وهو ما يديره الحيوان وقيل الدالية المبكرة انتهت (قوله ويجاب باب الثلج والبرد قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء الخ) في هذا الجواب نظرا لانه اذا سقي بهما بعد ذوبهما لا يصد

(قوله لدرء الضرر) هذا التعليل مبني على انه مكلف وجري عليه ابن السبكي آخر في غير جمع الجوامع (قوله وفارق الا كل لدفع الجوع) أي حيث يفطر به وقوله قاذح في اختياره أي فان المكروه يفعل للاراء ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل بخلاف الجائع فان جوعه يحمله على اختيار الا كل (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتمد (قوله غير صحيح) أي في فطره بيلعه الذهب (قوله والكثير كالثلاث لقم) ٣٢٤ قال حج وهو مردود بانهم عدوا الثلاث كلمات والاربع في الصلاة من القليل

ونحوه لدرء الضرر كما مر وفارق الا كل لدفع الجوع بان الاراء قاذح في اختياره بخلاف الجوع لا يتدح فيه بل يزيد تأثيرا وظاهر اطلاقهم كما قاله الا ذرعي انه لا فرق بين ان يحرم عليه الفطر حالة الاختيار أو يجب عليه لا لا كراهة بل لحشية التلف من جوع أو عطش أو يتعين عليه اتقاذ نفسه أو غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك الا بالفطر فأكراه عليه لذلك ويحتمل غيره لانه اكراه بحق وهو آثم بالامتناع لغيره الا كراهة بل لتروك الواجب وما ذكره في الهادي لا كندري المصري من انه لو فاجأه القطاع فابتلع الذهب خوفا عليه فهو كالمكروه على فعل نفسه غير صحيح (وان أكل ناسيا لم يفطر) لخبر من نسي وهو صائم وأكل أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه وفي رواية صحيحها ابن حبان وغيره ولا قضاء عليه نص على الا كل والشرب فعلم غيرهما بالاولى (الا ان يكتر) فيفطر به (في الاصح) لان النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا قال في الانوار والكثير كالثلاث لقم (قلت الاصح لا يفطر والله أعلم) لعموم الحديث وفارق الصلاة بان لها هيئة تذكرا للمصلي انه فيها فينبذ ذلك فيها بخلاف الصوم (والجائع كالا كل على المذهب) في انه لا يفطر بالنسيان كغيره من المفطرات والطريق الثاني انه على القولين في جوع المحرم ناسيا وافرقت الاول بان المحرم له هيئة يتذكر بها الاحرام فاذا نسي كان مقصرا بخلاف الصائم (و) شرطه أيضا الامساك (عن الاستملاء) وهو استخراج المني بغير الجماع محرما كان كخراجه بيده أو غير محرم كخراجه بيد زوجته أو جاريته (فيفطر به) لانه اذا فطر بالجماع بلا انزال فبالانزال مباشرة فيها نوع شهوة أولى ومحله حيث كان عامدا عالما مختارا (وكذا خروج المني بلس وقبلة ومضاجعة) بلا حائل يفطر به بخلاف مالو كان بجائل وان رق كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس ما لا ينقض لسه كحرم كاهو ظاهر فلا يفطر بلسه وان أنزل حيث فعل ذلك لنحو شفقة أو كرامة كما اقتضاه كلام المجموع كلس العضو المبان أي وان اتصل بحرارة الدم حيث لم يخف من قطعه محذور تبهم والا أفطار وفيه انه لو حاك ذكره لعارض مسوداء أو حكة فأنزل لم يفطر على الاصح لانه تولد من مباشرة مباشرة قال الا ذرعي فلو علم من نفسه انه اذا حكه أنزل فالقياس الفطروانه لو قبلها وفارقها ساعة ثم أنزل فان كانت الشهوة مستحبة والذكر قائما حتى أنزل فافطر والا فلا قاله في

(قوله وفارق الصلاة) أي حيث تبطل بالكثير ناسيا دون القليل (قوله والجائع كالا كل) لو أكره على الزنا فينبغي ان يفطر به تنفيرا عنه قال ابن قاسم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا رأيته بهامش بخط بعض الفضلاء أي لان الاراء على الرنا لا يبيحه بخلافه على الاكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ حميرة (قوله في انه لا يفطر بالنسيان) أي ولا بالا كراه عليه أيضا (قوله في فطره) ظاهره سواء كان بجائل أم لا وهو ظاهر لانه بقصد اخراجه أشبه الجماع وهو مفطر ولو مع الحائل وسيأتي عن سم على ابن حج ما يصرح به (قوله عالما مختارا) أي فلو كان ناسيا أو جاهلا لتحريره بالقياس المار في كلام الشارح

أو مكرها لم يفطر (قوله بلا حائل) قيد فيما بعد كذا خاصة (قوله بخلاف مالو كان بجائل) أي فلا يفطر به البحر قال سم على حج ومحله ما لم يقصد بالمضاجعة ونحوها اخراج المني فان قصد ذلك أفطر لانه حينئذ استملاء محرم اه بالمعنى (قوله ومثله لمس ما لا ينقض لسه) ومنه الامر دونه صرح حج أي حيث أراد به الشفقة أو الكرامة والا أفطر أخذ الماني بالشارح ومنه أيضا الشعر والسن والظفر (قوله كلس العضو المبان) وخروج بالعضو ما زاد عليه فينبغي ان يأتي فيه ما قبل في نقض الوضوء بلسه ومثل ما زاد مالو كان العضو كرامبانا وفرج امرأة كما يأتي (قوله فلو علم من نفسه) انظر لو ظنه سم على بجمعة وتيقن ان المراد بالعلم الظن لان المستقبل لا يعلم العلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم أرادوا الظن القوي (قوله فالقياس الفطر) معتمدا وهو ظاهر حيث لم يصل الى حد لم يقدر معه على ترك الحلك

انه سقى بماء اشتراه بالمال لانه انما اشترى ثلجا او بردا ويصدق عليه انه بما اشتراه بالقصر (قوله فلم يشمله كلامه) وانظر هل عدم الشمول مراد حتى لو سقى بالماء النجس يكون فيه العشر او هو غير مراد والذي يظهر في الحكم انه ان بذل مالا في مقابلة به يكون فيه نصف العشر وان لم يكن ذلك شراء شرعيا لان المال مبذول بحق في تطهير اسقاط صاحبه اختصاصه عنه كما صرحوا به في نظيره من نحو السرجين وان لم يبذل فيه مالا كان غصبه ففيه العشر لا تنقضاء ٣٢٥ ضمنا فليراجع (قوله فيؤخذ

اليقين) أي ويوقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى اخذ اليقين ان يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الاقل منهما هكذا ظهر فليراجع

(قوله باحد فرجيه) خرج به مالا وخرج منهما جميعا ولو على النعاقب فيضركم لتحقيق خروجه من فرج أصلي (قوله لم يفطر قطعا كالبول) أي عندنا والافضل عن المالكية والحنابلة انه لو لمس بشهوة فامضى بطل صومه (قوله وان كان تكرر به شهوة) خرج به عدم التكرار وفيه تفصيل فان كان يحرك شهوته حرم قياما على القبلة الا تتيه والا فلا (قوله بانتقال المني وتيممته) عطف تفسير (قوله فانه يفطر قطعا) معتمد (قوله وكذا الوعد) ذلك من عاداته وانما يظهر التردد اذا بدره (قوله لا يزال) قال سم على جملة بعد ما ذكر وينبغي ان يجري ذلك في الضم بحائل من نعم اعترض ما قاله الاذرعى انه مناف لتزييفهم القول بانه ان

الجبر وان هذا كله في الواضح فلا يضر امناء المشكل باحد فرجيه وان حصل من وطء لاحتمال زيادته نعم لو أمنى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه أفطر يقينا بالانزال أو الحيض وما مر من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد تكرر وجهه من طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولوقبل أو باشر فيما دون الفرج فامضى ولم يمس لم يفطر قطعا كالبول وعلم من قياس ما مر من البناء على لمس مالا ينقض انه لو لمس الفرج بعد انقضه وانزل ان بقي اسمه أفطروا الا فلا وبه أدنى الالدرجه الله تعالى (لا الفكر والنظر بشهوة) اذ هو انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتلام وان كان تكرر به شهوة حراما قال الاذرعى ينبغي انه لو أحس بانتقال المني وتيممته للخروج بسبب استدامة النظر فاستدامه انه يفطر قطعا وكذا الوعد لم ذلك من عاداته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلمه من نفسه (وتكره القبلة) في الفم وغيره (لمن حركت شهوته) لخبر انه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يكره ان يراه والشاب يفسد صومه فقه مناه من التعليل انه دائر مع تحريك الشهوة وعدمها (والاولى لغيره تركها) حسم الباب اذ قد ينظر ما غير محرمة وهي محرمة ولان الصائم يستحب له ترك الشهوات مطلقا وضابط تحريك الشهوة خوف الانزال كما في المجموع (قلت هي كراهة تحريم في الاصح والله أعلم) ذكر اكان أو اتى لان فيه تعريضا لفساد العبادة ومعلوم ان الكلام اذا كان في فرض اذا النفل يجوز قطعه بما شاء والمعانقة والمباشرة باليد كالتقبيل وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصلي ما تحرك الى حركته لا لا يخفى ظاهرا لان حركته ماض فيه فهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحريكه فلا يفهم منه ما ذكر لصاحبه الحال والاستقبال (ولا يفطر بالفصد والجمامة) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقيس بالجمامة الفصد وخبر أفطر الحاجم والمحجوم منسوخ بالاول والاول اصح ويعضده ايضا القياس ويكره ان له كما جزم به في الروضة وجزم في المجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي وهو المنصوص فقد قال في الامم وزكره أحب الى اه وظاهره انه لا يخالفه ما في الروضة (والاحتياط ان لا يأكل آخر النهار الا يقين) ليأمن الغلط وذلك بان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل من المشرق فليبردع ما يريه الى ما لا يريه (ويحتمل) الا كل آخره (بالاجتهاد) بورد ونحوه (في الاصح) كوقت الصلاة والثاني لا لا مكان الصبر الى اليقين ويجب امساك جزء من الليل ليتحقق الغروب (ويجوز) الا كل (اذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لان الاصل بقاءه ولو أخبره عدل بطول الفجر امسك كما مر (قلت وكذا الوشك) فيه (والله أعلم) لان الاصل بقاء الليل (ولو اكل بالاجتهاد أولا) أي أول اليوم (أو آخره) أي آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحقيقه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطؤه فان لم يبين الغلط بان بان الامر كما ظنه

اعتاد الانزال بالنظر أفطر (قوله خوف الانزال) أي فلا يضر ان تصاب الذكروا ن خرج منه مذى (قوله احتجم وهو صائم) وائس هو مكروهه في حقه صلى الله عليه وسلم وان كرهه في حق غيره لانه يجوز ان فعله ايمان الجواز بل فعله المكروه يناب عليه ثواب الواجب (قوله لا يخالف ما في الروضة) أي لان المكروه قد يطلق ويراد به خلاف الاولى بل هما بمعنى عندا كثر الفقهاء (قوله فان لم يبين الغلط) هل يجب عليه السؤال عما بين غلطه أو عدمه أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل صحة صومه

(قوله ولمذا قال الا ذرعي لم أر هذا غير الماوردي) كأن موقع هذه العلة ان هذا مرتب على ما أفاده قوله وان استثناه الماوردي من كونه ضعيفا بل شاذاً أما الأول فلان الغاية تفيد ذلك وأما الثاني فلنسبته للماوردي وحده فكأنه قال ما قاله الماوردي ضعيف شاذ ولهذا قال الا ذرعي الخ (قوله اذلاحق للمستحقين) أي فيجوز له أكل جميعه (قوله الطالبة لاخراج زكاة (قوله فاصابها الخ) أي حيث ٣٢٦ لم تصح صلاته وقال حج والمراد يبطل صومه وصح هذا الحكم بهما والا فالمدار على ما في

نفس الامر (قوله وان سبق منه شيء) غاية ويعلم من التعبير بالسبق انه لم يقصر فيه (قوله كما مر) أي في قوله كان جعل الماء في فيه أو انقه الخ وعليه فيقيد ما هنا بما لو وضعه في فيه لا لغرض وحينئذ فلا يخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منبهه بل ما فيه على ما لو وضعه لغرض (قوله اذا كان قاصدا ابتزعه ترك الجماعة) قضيته انه لو لم يقصد شيئا لم يصح صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن ان المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حاله الاطلاق استصحابا لما هو مقصوده من الجماعة فيبطل صومه (قوله فان مكث بعد الطلوع مجامعا بطل) قال في شرح المنهج ولو لم يبق من الليل الا ما يسع الايلاج لا التزع فعن ابن خنبران منع الايلاج وعن غيره جوازه اه وقال الزبائدي وقيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماعة انه يبق ما يسعه فان ظن انه لم يبق

أولم يبين له خطأ ولا اصابة صح صومه (أو بلا ظن) بان هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم يبين الحال صح ان وقع في أوله) يعني آخر الليل (وبطل في آخره) أي آخر النهار عملا بالاصل فهما اذا اصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية قال الشارح ولا مبايلة بالتسمع في هذا الكلام لظهور المعنى المراد أي وهو انه ادى اجتهاده الى عدم طلوع الفجر فأكل أو الى غروب الشمس فأكل وان بان الغلط قضى فيه ما أو الصواب صح صومه فهما والفرق بينه وبين القبلة اذا ترك الاجتهاد فاصابها انه هناك شك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في فسادها بعد انعقادها (ولو طلع الفجر) الصادق (وفي فيه طعام فلفظته صح صومه) وان سبق منه شيء الى جوفه لا انتفاء الفعل والقصد ولو أمسكه في فيه فكما لو لفظه لمكته لو سبقه شيء منه الى جوفه أفطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق الى جوفه كما مر (وكذا لو كان طلوع الفجر (مجامعا فزع في الحال) أي عقب طلوع الفجر لم يمسكه لم يصح صومه اذا كان قاصدا ابتزعه ترك الجماعة لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتمد غيرهم وان أنزل لتولده من مباشرة مباحة ولان التزع ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كما لو حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فزعه حالا وأولى من ذلك بالصحة ان يحبس وهو مجامع بقباشير الصبح فيتزع بحيث يوافق آخر التزع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) أي لم ينعقد لوجود المنافي كما لو أحرم مجامعا لكان لم يتزلوا منع الانعقاد منزلة الا فساد بخلافه هنا ويفرق بان النية هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم أفسد بخلافها ثم ولم يذم منه الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجماع بعد الطلوع بجماع منع الصحة بجماع اثم به بسبب الصوم بخلاف استمرار معلق الطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فتعلقت بآخره لتلاخلو جماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غير خال عن مقابلة المهر اذا مهر في النكاح يقابل جميع الوطآت نعم ان استدام لظن ان صومه بطل وان تزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هتك الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرواية اما اذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فكث أو تزع حالا فانه وان أفطر لان بعض النهار مضى وهو مجامع فاشبهه الغالب بالا كل لكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به بجوابين أحدهما انها مسألة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها والثاني انما تعبدنا بما نطلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء للناظر وما قبله لاحكمه فالعارف بالاوقات ومنازل القمر يدرك أول الصبح المعتبر زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح

فصل شرط صحة (الصوم) من حيث الفاعل والوقت (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا وأوناسيا للصوم قال الا ذرعي تضمنت عبارة شرح المهذب

ذلك أفطر وان تزع مع الفجر لتقصيره (قوله لكن لم يتزاولا) أي في الاحرام (قوله بخلاف استمرار معلق الطلاق) انه كان قال لزوجه ان وطئت فانت طالق (قوله جميع الوطآت) أي ومن جميع ابتداء الفعل (قوله وان تزع) غاية (قوله فلا كفارة عليه) أي وان بطل صومه وعبارة سم على حج حاصله ان مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به فصل شرط الصوم

التمر والزبيب) أي المقتضية أو المصلحة بعموم الحرص للجميع (قوله وقائدة الحرص على هذا جواز التصرف الخ) ان كان المراد بالجواز النفوذ لم يصح لان الامر كذلك قبل الحرص أيضا كما يأتي وان كان المراد به مقابل الحرمة فالذي يصرح به كلام الشارح كما يأتي انه لا حرمة قبل الحرص خلافا لصرح به الشهاب حج كما يأتي عنه فلعل هذا القائل ممن يرى ما ذهب اليه الشهاب المذكور (قوله كما ضمن عبد الله بن ربيعة اليهود الزكاة الواجبة ٣٢٧ على الغائبين) وكانهم كانوا اساقوهم

على الشجر فهم شركاؤهم

(قوله انه يفطرهنا) أي

فيما لو ارتد بقلبه ناسيا (قوله

أي التمييز) الاولى ان يفطر

هنا بالغريرة وان فسر بالتمييز

في نواقض الوضوء (قوله

وان طرأ في اثناء النهار ردة

أي ولو ناسيا كما تقدم (قوله

لبقاء أهلية الخطاب معه

أي ويثاب على صيامه للعلة

المذكورة (قوله اذا أفاق

لحظة) ظاهره ولو كان

الاغماء بفساده وفي حج

تقيده عدم الضرر بما اذا

لم يكن بفعله فان كان بفعله

بطل صومه (قوله فلو قلنا

ان المستغرق أي الاغماء

المستغرق الخ) قوله والاصح

انه لا يصح) معتمد (قوله

بطل صومه) أي فلا يعامل

معاملة الصائمين في الفسل

والتكفين بل يستعمل

الطيب ونحوه في كفته

مما يكره استعماله للصائم

(قوله في اثناء صلاته) أي

فلا يثاب على ما فعله منها

ثواب الصلاة ولكن يثاب

على مجرد الذكر فقط

ولا حرمة عليه حيث أحرم

وقد بقي من الوقت ما يسعها

انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم في يومه انه لا يفطر ولا أحسب الاصحاب يسعون به ولا انه أراد ان شمله لفظه اه وقد علم من قولهم انه يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطرهنا (والعقل) أي التمييز فلا يصح صوم غير المميز كزوال عقله ولو شرب دواء لا كالصلاة (والنقاء عن الحيض والنفاس) اجزاء فلا يصح صوم الحائض والنفاس ويحرم عليها ما الامساك كما قاله في الانوار (جميع النهار) هو قيد في الاربعة ولو طرأ في اثناء النهار ردة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كالوجن في خلال صلاته ولو ولدت ولم ترد ما بطل صومها أيضا كما صححه في المجموع والتحقيق (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) لبقاء أهلية الخطاب معه اذا النائم يتنبه اذانيه ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون الفائتة بالاغماء والثاني يضر كالانغماء (والاظهار ان الاغماء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره) أي لحظة كانت اكتفاء بالنية مع الافاقة في جزء لانه في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لا لحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الاذقة في لحظة كافية والثاني يضر مطلقا والثالث لا يضر اذا أفاق أول النهار وفي الروضة وأصلها الوشرب دواء ليس الا فزال عقله نهارا في النهي ذيب ان قلنا لا يصح الصوم في الاغماء فهنا أولى والا فوجهان والاصح انه لا يصح لانه بفعله قال الاسنوي ويهمل منه الصحة في شرب الدواء أي اذا أفاق في بعض النهار بطريق الاولى وله فهم ان كلام البغوي فيما لا يزيل العقل رأسا بل يغمره كالانغماء مع ان كلامه مقرر وض فيما يزيله وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ولومات في اثناء النهار بطل صومه كالومات في اثناء صلاته وقيل لا كالومات في اثناء نسكه ولو شرب المسكر لم يلاو بقى سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صح في بعضه فهو كالانغماء في بعض النهار قاله في التمهيد ويؤخذ مما مر ان عقله هنا لم يزل (ولا يصح صوم العبد) أصغر أو أكبر ولو عن واجب للنهي عنه في خبر الصحيحين (وكذا التشرية في الجديد) وهي ثلاثة أيام بعد يوم الاضحى لما صح من النهي عن صيامها ولو كان صومها المتمتع عادما للهدى لعموم النهي عنه وفي القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) يقتضي صومه لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد صام أبا لقاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره وصححه قيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بان ادمان الصوم يقوى النفس عليه وليس في صوم شعبان اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم ونحوه فانه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما يأتي ان لم يصله بما قبله لخبر اذا انتصف شعبان فلا تصوموا وفهم منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه

(قوله وبقي سكره جميع النهار) ظاهره سواء تعدى سكره أم لا وبه صرح سم على بهجة وصرح بمثله أيضا في الاغماء فليراجع

(قوله لما صح من النهي عن صيامها) قال في شرح البهجة الكبير وفي مسلم انها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل اه قال في

النهاية وروي أي قوله وشرب بالاضم والفتح وهما بمعنى والفتح أقل اللغتين وبها قرأ أبو عمر وشرب الهيم وقال البيضاوي في

تفسير الآية أي الابل التي بها الهيام أي بضم الهاء وهو داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهيماء يريد انها أيام لا يجوز صومها

في الثمرة حتى يتم الدليل (قوله وقد أشرت لذلك) أي لمستثنى الصبي والمجنون كما أشار بذلك أيضا المسئلة الشريك وثبه عليه أو
بقوله وقد علم مما تقرر الخ (قوله وليس هذا التضمن على حقيقة الضمان) أي لما سيأتي من بناء أمر الزكاة على المساهلة (قوله

(قوله حرم عليه صوم الثامن عشر) أي فشرط الجواز أن يصل الصوم إلى آخر الشهر فتي أفطر يوما من النصف الثاني حرم عليه
الصوم ولم ينقد ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لو صام شعبان كله بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير أو النصف كله بهذا
القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظر الاتصال الصوم بما قبله أو لا يصح نظر القصد فيه تطرؤا لا قرب
الاول للعللة المذكورة ولا تطرؤ لهذا القصد قياسا على ما لو رفض النية نهرا (قوله في وقت النهي) والراجح منه عدم الصحة
والفساد (قوله وله صومه عن القضاء) ولو مندوبا كما يأتي (قوله الأرجل) عبارة المحلى الأرجل اه وكل منهما جائز من حيث
العريضة والأصح الرفع لكن تراجع الرواية (قوله ولا يشكل الخبر) أي حيث دل على جواز الورود ونحوه بقوله الأرجل
الخ ودل خبرا إذا انتصف على ٣٢٨ امتناعه لا طلاقه وقوله لتقدم النص أي هذا الخبر على الظاهر أي خبرا إذا انتصف

اه سم على شرح البهجة
(قوله فلو أخر صوما) أي
ولو واجبا (قوله فقياس
كلامهم) معتمد أي بل
وقياس ذلك أيضا أنه لو
تحرى تأخيرها ليوافقه في
النصف الثاني من شعبان
حرم عليه أيضا ولم ينقد
(قوله وشمل اطلاقه) أي
حيث لم يقيد القضاء
بالواجب (قوله وصورة
قضاء المستحب) يتأمل
قصره على هذه الصورة
فان قضية قولهم يندب
قضاء النفل الموقت أنه
لا يختص بهذه الصورة
بل مثلها عاشوراء وتاسوعاء

ثم أفطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم يوم بعد النصف
لم يوصل بما قبله (فلوصامه) تطوعا من غير سبب (لم يصح في الأصح) كيوم العيد بجماع
التحریم والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عقبه والخلاف كان خلافا في
الصلاة في وقت النهي (وله صومه عن القضاء والنذر) المستغرق في ذمته والكفارة فيحل
من غير كراهة مسارعة إلى براءة ذمته كنظيره في الصلاة في الاوقات المكروهة لخبر
الصحيحين لا تقدموا أي لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الأرجل كان يصوم صوما
فليصمه وقيس بالورد الباقي بجماع السبب ولا يشكل الخبر بخبر إذا انتصف شعبان اتقدم
النص على الظاهر قال الاسنوي فلو أخر صوما ليوافقه يوم الشك فقياس كلامهم في
الاقوات المنهى عنها تحريمه وشمل اطلاقه قضاء المستحب وهو نظيره قولهم بجواز قضاء
الفائتة في الاوقات المكروهة وان كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع
في صوم نفل ثم يفسده فانه يسن قضاؤه كافي الرخصة وافهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه
احتياطاً لرمضان اذا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ولا يصح نذر يوم الشك كنذر
أيام التشريق والعيدين لانه معصية (وكذا لو وافق عادة تطوعه) سواء كان يسرد
الصوم أم يصوم يوما معينا كالثنين والخميس أو يصوم يوما ويفطر يوما فوافق صومه يوم
الشك فله صيامه للخبر المار وتثبت عادته المذكورة بكرة كما أتت به الالدرجه الله تعالى ويجب
ان يفطر بين الصومين نفلا أو فرضا اذا الوصال حرام وهو ان يصوم يومين فاكثروا لا يتناول

وغيرها (قوله ولا يصح نذر يوم الشك) أي ما يصدق عليه انه شك وان لم يعلم بذلك وقت النذر وعليه
فلو نذر صوم يوم بعينه كالخمس الا في مثل ان طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه (قوله وتثبت عادته
المذكورة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر باقيه فوافق يوم الشك يوما لآدم حاله الاول من صوم يوم
وفطر يوم وقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله ما لو صام يوما قبل الانتصاف لم يوافق آخر شعبان واتفق
ان آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادة له (قوله بكرة) ظاهرة انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين
ما قبلها إلى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه ونصها سئل الشيخ الرملي هل العبرة بعادته القديمة أو السنة
الماضية فاجاب بأن العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب ميم على شرح البهجة قوله بأن اعتداد الخ قد يستشكل
تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام إليها يتسلسل ويوجب بأن
يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلا قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتداد
الاثنين في عام والخميس في آخر فهل يعتبر الأخير أو نقول كل صار عادة له فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدها
والاعراض عنه فيحتمل ان لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن افتاء والد الشارح المتقدم عليه (قوله ويجب
ان يفطر) بيان فائدة مستقلة (قوله وهو) أي الوصال

قبل الجفاف) أى أو بعده وقبل التمكن من الإخراج كما لا يخفى (قوله فيحرم عليه أكل شيء منه) أى لأن الأكل إنما يرد على معين بخلاف نحو البيع يقع شائعا وقضية هذا عدم حرمة نحو البيع خلافا لما فى التصفة من التصريح بما فقد قال الشهاب سم أنه لا وجه له فان ذلك أولى بالجواز من حصة الشريك لضعف الشركة بدليل ان له إخراجها من غير المال وأن لنا قولاً بالصحة فى بيع الجميع على قول الشركة تنظر الى انها غير حقيقة اهـ (قوله فاندفع قول الأذرى) ٣٢٩ لا يخفى ان الذى ذكره لا يدفع كلام الأذرى بل هو نتيجةه

بإلـ لـ مطعوماً عـ دأبلا عذر كافي المجموع وقضية ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال فى المهمات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف أى عن الصيام ونحوه من الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال فى البحر هو ان يستديم جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافعى أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى ان المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطى المفطروصا لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جرى على الغالب (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وانما لم يصح صومه عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البغوى وغيره وحرمة نية معتقد ذلك ولو بقول واحد ممن ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تضافى بين ما ذكر فى المواضع الثلاث كما زعم بعضهم وأجيب عما زعمه أيضاً بأجوبة أخرى فيها انظر واجاب العراقى عن ذلك اخذ من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهنا فيما اذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على هؤلاء فى الصوم بل فى النية فقط فاذا نوى اعتماداً على قولهم ثم تبين ليلاً كونه من رمضان لا يحتاج الى تجديد نية أخرى الا تراهم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وانما ذكروه فيما يعتمد عليه فى النية اهـ وقال الأذرى يجوز ان يكون الكلام فى يوم الشك فى عموم الناس لافى افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو ثبوتهم

بإلـ لـ مطعوماً عـ دأبلا عذر كافي المجموع وقضية ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال فى المهمات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف أى عن الصيام ونحوه من الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال فى البحر هو ان يستديم جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافعى أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى ان المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطى المفطروصا لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جرى على الغالب (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وانما لم يصح صومه عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البغوى وغيره وحرمة نية معتقد ذلك ولو بقول واحد ممن ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تضافى بين ما ذكر فى المواضع الثلاث كما زعم بعضهم وأجيب عما زعمه أيضاً بأجوبة أخرى فيها انظر واجاب العراقى عن ذلك اخذ من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهنا فيما اذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على هؤلاء فى الصوم بل فى النية فقط فاذا نوى اعتماداً على قولهم ثم تبين ليلاً كونه من رمضان لا يحتاج الى تجديد نية أخرى الا تراهم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وانما ذكروه فيما يعتمد عليه فى النية اهـ وقال الأذرى يجوز ان يكون الكلام فى يوم الشك فى عموم الناس لافى افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو ثبوتهم الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان فى حقهم قطعاً ومرا ان الجمع فى الصبيان ونحوهم غير معتبر فالانسان كذلك وقضية كلامه كاصله ان يوم الشك يحصل بمأذ كرسوءاً أطبق الغيم أم لا لكن قيده صاحب البهجة تبعاً لاطاوسى والبارزى والقونوى بعدم اطلاق الغيم فع اطلاقه لا يورث شيئاً مما ذكر الشك والاول كما أفاده الشيخ أوجه وقول الشارح والسماء مصححة تتبع فيه من ذكر ويمكن جملة على التمثيل وقد عمت البلوى كثيراً بثبوت هلال الحجة يوم الجمعة مثلاً ثم يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت لم كونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى الوالدرجه الله تعالى بالثانى لان دفع مفسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب (وليس اطلاق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) لانا تعبد نافية باكمال العدة فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان للغير المار ولا أثر لظننا برؤيته لولا السحاب لبعده عن الشمس ولو كانت السماء مصححة وتراعى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك ونيل هو يوم شك ولو كان فى السماء قطع محاب يمكن

بإلـ لـ مطعوماً عـ دأبلا عذر كافي المجموع وقضية ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال فى المهمات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف أى عن الصيام ونحوه من الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال فى البحر هو ان يستديم جميع أوصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافعى أى وغيره بأن يصوم يومين يقتضى ان المأمور بالامساك كترك النية لا يكون امتناعه ليلاً من تعاطى المفطروصا لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جرى على الغالب (وهو) أى يوم الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء وظن صدقهم أو عدل ولم يكتف به وانما لم يصح صومه عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه ممن ذكر يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البغوى وغيره وحرمة نية معتقد ذلك ولو بقول واحد ممن ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تضافى بين ما ذكر فى المواضع الثلاث كما زعم بعضهم وأجيب عما زعمه أيضاً بأجوبة أخرى فيها انظر واجاب العراقى عن ذلك اخذ من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهنا فيما اذا لم يتبين شيء فليس الاعتماد على هؤلاء فى الصوم بل فى النية فقط فاذا نوى اعتماداً على قولهم ثم تبين ليلاً كونه من رمضان لا يحتاج الى تجديد نية أخرى الا تراهم لم يذكروا هذا فيما ثبت به الشهر وانما ذكروه فيما يعتمد عليه فى النية اهـ وقال الأذرى يجوز ان يكون الكلام فى يوم الشك فى عموم الناس لافى افرادهم فيكون شكاً بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو ثبوتهم

(قوله لكن قال فى البحر) معتمد (قوله انه جرى على الغالب) أى فلا فرق فى حرمة الوصال بين كونه بين صومين وان لا (قوله ولم يكتف به) أى على المرجوح السابق (قوله ثم تبين ليلاً كونه من رمضان) قال سم على شرح البهجة قوله ليلاً يتجه على هذا الجواب ان التبين نهاراً كذلك ولعل اقتصار الشارح على قوله ليلاً ليتأتى قوله لا يحتاج الى تجديد نية أخرى (قوله فالاثنان كذلك) ومثلهما الواحد كما تقدم له (قوله وقيل هو يوم شك) انظر ما فائدة الخلاف مع انه يحرم صومه على كل تقدير اذ يفرض انه ليس بشك هو يوم من النصف الثانى من شعبان وصومه حرام ثم رأيت سم على شرح

٤٢ نهاية فى البهجة قال مانصه قوله واذا انتصف شعبان حرم الصوم الخ هذا قد يوجب انه لا خصوصية ليوم الشك لانه مع الواصل بما قبله يجوز صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل يمنع صوم كل واحد منهما الا أن تجعل الخصوصية انه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين بخلاف غيره فليتأمل اهـ وقديقال أيضاً فائدة الخلاف تظهر فى التعاليق كما لو قال ان كان اليوم الثانى يوم شك فعبدى حراً ونحوه فيؤخذ بذلك حيث قلنا انه شك

أو غير محتمل فرغ بيان القدر كالأخفى عكس ما يفيد هذا الصنيع ولعله اغاذاً كره هذا هنا توطئة لما بعده ومباراة الروض
أودع غلطاً وبينه وكان ممكناً (باب زكاة النقد) (قوله لغة الاعطاء طاهره ولو غير المنقود فليراجع) (قوله ثم أطلق

(قوله ويسن تجييل الفطر) ٣٣٠ ينبغي من ذلك ولو ماراً بالطريق ولا تتخرم من روايته به أحداً مما ذكره من طلب

الا كل يوم عيد الفطر
قبل الصلاة ولو ماراً
بالطريق (قوله وهو
محتمل) معتمد (قوله أو ظنه
بامارة) قد يخالف ما تقدم
من الاختلاف في جواز
الفطر إذا ظن الغروب
بالاجتهاد وهو مقتضى
لنشدب التأخير (قوله
انه) أى الصائم (قوله
وان يشربه) أى بهـ
دخول وقت الفطر كما هو
ظاهر (قوله لوضوح
الفرق بينهما) أى وهو
ان السوال مستحب ولا
يكره الالسبب وقد زال
يخلاف المضمضة فانها
ليست مطبوخة فإزالة
الخلوف بهاتهـ
حيث لا غرض (قوله
على تمر) وليتظر هل يقدر
اللبن على العسل أقول
ينبغي ان يقدم العسل
لانهم نظروا للخلوف في هذا
المحل بعد فقد التمر والماء
ونحوهما ما ورد وكتب
سم على منهج عميرة
فيل الحكمه كونه
مدخول النار وقيل

ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فقيس هو يوم شك وقيل لا قال
في الروضة الاصح ليس بشك (ويسن تجييل الفطر) تناول شئ كافى الجواهر وقضيتـه عدم
حصول سنة التجييل بالجماع وهو محتمل لما فيه من أضعاف القوة والضرر ومحل النـدب
إذا تحقق الغروب أو ظنه بامارة لخبر لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه ويكره
تأخيره ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة والا فلا بأس به كما في المجموع عن نص الام وفيه
عن صاحب البيان انه يكره ان يتمضمض بماء ويجهه وان يشربه ويتقايأه الا ضرورة قال
وكانه شبه بالسوال للصائم بعد الزوال لكونه يزيل الخلوف اهـ وقول الزركشى انه انما يتأني
على القول بأن كراهة السوال لا تزول بالغروب والا كثرون على خلافه برديان الظاهر تأنيـه
مطلقا لوضوح الفرق بينهما (ويسن الفطر على تمر والا) بأن لم يجده (فأهـ) لخبر اذا كان
أحدكم صائماً فليفطر على التمر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور صحيح الترمذى وابن حبان
وورد انه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل ان يصلى على رطبات فان لم يكن فعلى تمرات فان لم
يكن حمى حسوات من ماء وقضية هذا الخبر تقديم الرطب على التمر وان السنة تثليث ما يفطر
عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه في الثاني نص حرمة وتصريح ابن عبد السلام به
في الماء وتبديل المصنف وغيره بتمر اذ هو اسم جنس جمعي وتعبير جمع بتمرة محمول على انه يحصل
بها أصل السنة سواء في ذلك من هو بمكة وغيره خلافاً للمحب الطبري (وتأخير السحور) لخبر
لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور وما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى
ولا تأخير السحور أقرب للتقوى على العبادة وصح تسحر نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم قنا الى الصلاة وكان قدر ما بينهما من آية وفيه ضبط لقد مر ما يحصل به سنة التأخير ويسن
السحور أيضاً لخبر تسحروا فان في السحور بركة ولخبر الحاكم في صحيحه استعينوا بطعام السحور
على صيام النهار وبقياولة النهار على قيام الليل والسحور يفتح السنين الماء كقول بعضهم الا كل
حينئذ ويحصل بقليل المطعوم وكثيره لخبر تسحروا ولو بجمرة ماء ويدخل وقته بنصف الليل
ومحل استحبابه اذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضرراً كما قاله المحاملى ولهذا قال الحلبي اذا كان
شبعان فينبغي ان لا يتسحر لانه فوق الشبع اهـ ومراده ان كثر الاكل ومحل أيضاً (ما لم يقع
في شك) بأن يتردد في بقاء الليل وحينئذ فتركه أولى لخبر دع ما يريبك الى ما لا يريبك (وابصن
لسانه عن الكذب والغيبه) ونحوهما من مشائخه وسائر جوارحه عن الجرائم فلا يبطل
الصوم بارتكابه بخلاف ارتكابه ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كالاستفقاء وانما طلب
الكف عن ذلك لخبر البخاري من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه
وشربه ولخبر الحاكم في صحيحه ليس الصيام من الاكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث

تفأولاً بالحلاوة وقيل لنفع البصر اهـ (قوله والافشاء) قال سم على حج وفي حصوله بنحو ملح وماء ملح ولانه
نظروا كذا بنحو تراب ونحو لا يضر والحصول محتمل اهـ أقول أشار بقوله محتمل الى انه قد يقال أيضاً بعدم الحصول وبوجه
بأن الغرض المطلوب من تجييل الفطر إزالة حرارة الصوم بما يصلح البدن وهو منتف مع ذلك مع ان تناول التراب والمدر مع
انتفاء الضرر مكره فلا ينبغي حصول السنة به (قوله على التمر) أى وعلى الجمرة أيضاً (قوله خلافاً للمحب الطبري) أى
حيث قال يقدم من بمكة ماء زمزم (قوله لانه فوق الشبع) أى ما ياربى كاه مثلاً (قوله فلا يبطل الصوم) أى ثوابه يفرع ولو تاب
هل يسلم الصوم من النقص محل نظروا محتمل بقاؤه وان يكون غايته دفع الاثم خادماً اهـ عميرة (قوله ليس الصيام من الاكل)

على المنقود) لعل المراد به ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله بعد ولا نقدا إطلاق اذهو كالصريح في أنه ليس له غير هذين الاطلاقين على ان الذي نقله في التحفة عن القاموس انه لغة خاصة بالدراهم لا غير (قوله بقراريط الوقت) وهي الاربعة والعشرون (قوله وبه يعلم النصاب بما على وزنه) عبارة التحفة وبه يعلم النصاب بدناير المعاملة

أي بأن يتركه (قوله فان جمع فيه بين قلبه ولسانه فحسن) في فائدة كج قال حج في فتاويه الحديثية هل الذكر الاسمان أفضل أو غيره وعبارته والذكر الخفي قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو بالقلب ٣٣١ واللسان بحيث يسمع نفسه

ولا يسمعه غيره ومنه
خير الذكرا الخفي أي لانه
لا يتطرق اليه الرياء وأما
حيث لم يسمع نفسه فلا
يعتد بذكره لسانه وإنما
العبارة بما في قلبه على ان
جماعة من ائمةنا وغيرهم
يقولون لا ثواب في ذكر
القلب وحده ولا مع اللسان
حيث لم يسمع نفسه
وينبغي جملة على انه
لا ثواب عليه من حيث
الذكر المخصوص أما
اشتغال القلب بذلك
وتأمله لمعانيه واستغراقه
في شهوده فلا شك انه
يمتضي الادلة يثاب عليه
من هذه الحيثية الثواب
الجزيل ويؤيده خبر
البهقي الذي لا يسمعه
الحققة يزيد على الذكر
الذي تسمعه الحفظية
سبعين ضعفا اه بحروفه
(قوله عن الهوى) بالقصر
(قوله ويكره ان يقول
بحق الختم الخ) ومثله
الخاتم الذي على فم العباد

ولانه يحبط الثواب فالمراد ان كمال الصوم انما يكون بصيائمه عن اللغو والكلام الرديء
لان الصوم يبطل بهما فان شتمه أحد فليقل اني صائم لخبر الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما
فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاتله أو شتمه فليقل اني صائم اني صائم مرتين يقوله بلسانه بنينة
وعظ الشائم ودفعه بالتي هي أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصححه ثم قال فان جمع فيه بين لسانه
وقلبه فحسن وقال انه يسن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امساك صاحبه عنه وقول
الركشي ولا أظن أحدا يقوله مردودا بخبر المار (ونفسه عن الشهوات) من المسموعات
والمبصرات والمشمومات والملابس اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتسكير نفسه عن
الهوى وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه قال في الدقائق ولا يمتنع هذا
العطف لان البوعين اشتركا في الامر به - مالكن الاول امر ايجاب والثاني استحباب اه
والاوجه ما جرى عليه المصنف وما فعله الشارح لعبارة الرافعي بعيدا قاله في الانوار ويكره ان
يقول بحق الختم الذي على في (ويستحب ان يغتسل من الجنابة) والحيض والنفاس (قبل
الغسل) أي يؤدي العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبي هريرة القائل بوجوبه لكن نقل
عنه الرجوع عن ذلك وخشية من وصول الماء الى باطن الاذن أو الدبر أو غيرهما وينبغي ان
يغسل هذه المواضع ان لم يتهيأ له الغسل الكامل قال الاستوى وقياس المعنى الاول استحباب
المبادرة الى الاعتدال عقب الاحتلام نهرا قال المحاملي والجرجاني يكره للصائم دخول الحمام
دفعي من غير حاجة لجواز ان يضره فيفطر قال الاذري وهذا المن يتأذى به دون من اعتاده وهو
ظاهر من حيث انتفاء الضرر أما من حيث انه ترفه لا يناسب الصائم فردود (وان يحترز عن
الجمامة) والفصل للاختلاف فيما كاهم (والقبلة) وليس مكررا مع ما مر اذ الاول في حكمها
وهنا في انه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول الى حلقه أو تعاطيه لغلبة
شهوته نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لطفل لم يكره (والعلك) بفتح العين المضغ وبكسرهما
المعلوك لانه يجمع الريق فان ابتلعه أفطر في وجهه ضعيف وان القاء عطشه ومن ثم كرهه كافي
المجموع ومحله في غير ما يتفتت أما هو فان تيقن وصول بعض جرمه عمدا الى جوفه أفطر
وحينئذ يحرم مضغه بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه أو ريحه لانه مجاور وكالهالك في ذلك
اللبان الأبيض فان كان لو أصابه الماء ليس واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي (وان يقول
عند) أي عقب (فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للتباعد رواه أبو داود باسناد حسن
لكنه مرسل وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما

ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاه (قوله وينبغي ان يغسل هذه المواضع) أي قبل الصبر بنية رفع الجنابة
(قوله وقياس المعنى الاول) هو قوله ليؤدي العبادة على الطهارة (قوله نعم ان احتاج) قضية اقتصاره على ذلك كراهة ذوق
الطعام لغرض اصلاحه لتعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وان كان عنده فطر غيره لانه قد لا يعرف اصلاحه مثل
الصائم (قوله ومحله في غير ما يتفتت) أي في علك ما لا يتفتت (قوله وكالهالك في ذلك) أي في ذلك التفصيل (قوله اللبان
الابيض) وهو المسمى بالشامي (قوله فان كان لو أصابه الماء ليس) أي ماء الفم وهو الريق أو ما يدخله فمه لا يباسه (قوله
واشتد كره) أي بحيث لا يتحلل منه شيء (قوله كان يقول) أي فيجمع الصائم بينهما

الحادثة الاثن (قوله في النصاب لخبر ليس فيمادون خمس أواق الخ) عبارة المحلى في النصاب وما زاد عليه ولا زكاة فيمادونه قال صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس أواق الخ (قوله وله استرداده ان بين عند الدفع انه عن ذلك المال والا فلا) وهل (قوله وان يكثر الصدقة الخ) لعل المراد به ان يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على المسبب (قوله وبقر أعيره) ٣٣٢ أى ولو غير ما قرأه الاول فنه ما يسمى بالمدارسة الا ان وهى المعبر عنها في كلامهم

بالادارة (قوله والتلاوة) أى وان قوى حفظه لانه يجمع فيه بين النظر في المصحف وبين القراءة ويذبح ان محله ما لم يذهب خشوعه وتدبره بقراءته في المصحف والا فلا يكون أفضل (قوله ونصبه) أى على انه مفعول لفعل محذوف وهو صلة لما أى لاسى الذى أعنيه أو أريده زيدا (قوله وشد المنزر) كناية عن التهيؤ للعبادة والاقبال عليها بهمة ونشاط

فوفصل في شروط وجوب صوم رمضان (قوله وما يمنع ترك صومه) أى وما يمنع ذلك من الامساك والتفدية (قوله والبلوغ) أى والبقاء من الحيض والنفس أيضا فالجنون والصبأ والحيض والنفس مانعة من الوجوب بل ما عدا الصبا مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطر والنفس لانه مسبوق

وابتلت العروق وثبت الاجر ان شاء الله تعالى (وان يكثر الصدقة) والجلود وزيادة التوسعة على العيال والاحسان الى ذوى الارحام والجيران لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفريغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم ومن ثم من ان يفطروهم بأن يعشيهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شئ فان عجز عن عشيائهم فطروهم بشربة أرغمة أو غيرها (وتلاوة القرآن في رمضان) في كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق ان لم يلبته عنها بان أمكنه تدبرها لخبر ان جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة في المصحف أفضل ويسن استقبال القبلة والجهر ان أمن الرباء ولم يشوش على نحو مصل أو نائم (وان يعتكف فيه) أى في رمضان وان يكثر من ذلك للاتباع رواه الشيخان ولانه أقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما) بالتشديد والتخفيف وهى تدل على ان ما بعدها أولى بالحكم مما قبلها المستثنى بها والسبب بالكسر والتشديد المثل وما موصولة أوزائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجره وهو الارجح على الاضافة (في العشر الاواخر منه) نهى أولى بذلك من غيره للاتباع ولانه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير أحيى الليل وابقط أهله وشد المنزر ويسن ان يحكث معتكفا الى صلاة العبد وان يعتكف قبل دخول العشر ففها لا في غيرها كما نقل الماوردى عليه اتفاق الفقهاء ليلته القدر وسيأتى الكلام على ما في أول الكتاب الا تى

فوفصل في شروط وجوب صوم رمضان وما يمنع ترك صومه (شروط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) والاسلام ولو فيما مضى كالصلاة فلا يجب على مجنون ومغصى عليه وسكران وكافر بالمعنى السابق في الصلاة لخبر رفع القلم عن ثلاث (واطاقته) له وصحة واقامة أخذ ما يأتى فلا يجب على لا من يطيقه حسا أو شرعا لكبرا أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نحوه وعلى مسافر كما يعلم مما يأتى وجوبه عليهما وعلى السكران والمنعمى عليه والحائض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقر ذلك في الاصول لوجوب القضاء عليهم كما سيأتى ومن الحق بهم المرتد في ذلك فقد سها فان وجوبه عليه وجوب تكليف كما مرّت الاشارة اليه نعم يمكن ان يجاب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد السبب في حقه لا ينافى القول بكون الخطاب له خطاب تكليف (ويؤمر به الصبي لسبع اذا طاق) وميز ويضرب على تركه لعشر ليعلم عليه والصبي كالصبي

بالولادة وهى مبطل للصوم فالنفس انما حصل بعد بلالته لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل والامر لا نأقول يمكن تصويره بما لو ألفت ولدا جافا فبطل به صومه ثم رأت الدم نهارا وهى صائفة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففي هذه الصورة اذا فوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويبطل برؤيتها الدم نهارا ويعتد بما فعلته من العبادة من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور أيضا بما لو ولدت ولدا جافا ليلًا ثم فوت الصوم وطرقها الدم نهارا فان احكام النفاس انما ترتب على رؤية الدم كما ذكره وان حسبت المدة من الولادة (قوله كما مرّت الاشارة اليه) أى في قوله ولو فيما مضى

يكون مسقط الزكاة أولا يراجع (قوله وأنه هل من هذه) ان أراد انه أسهل عملا فمنوع فان عدة الوضوءات فيه كالذي ذكره ويزيد هذا به يحتاج الى تهينة قطعيتين من الذهب بقية واحدة ستانة والاخرى أربع مائة ومن الفضة كذلك فتعظم المشقة بخلاف ما ذكره لا يحتاج فيه الا الى قطعيتين نعم الأسهل ما قاله الا ذرعي وهو ان يوضع المختلط في ماء في اناء ثم يعلم

(قوله حيث فرق بينهما) لعله يقول بوجوب الضرر للصلاة ولا يجب للصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة (قوله ويباح تركه) وينبغي قياسا على ما تقدم في التيمم انه لا يجوز له ذلك الا باخبار طيب عدل مسلم والا فلا يباح له الترك وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيدرك الالم الحاصل بالصوم المقتضى للفطر هنا بخلافه ثم فان ألم الغسل الحاصل من الوضوء انما يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال (قوله ونظرفيه) وقد يجاب بان لزوم القضاء للمجنون اذا تعدى انما هو للتغليظ والا فاصل الجنون لا قضاء معه لا انتفاء تكليفه بخلاف المرض فان القضاء واجب عليه مطلقا وحاصل الفرق انه فصل في المجنون بين التعدى بسبب الجنون وعدمه وعم في وجوب القضاء على المريض بما مر (قوله حيث خف مرضه) أي قبيل الفجر بخلاف ما لو أطبق مرضه أو كان وقت الفجر محمولا فلا يجب عليه النية (قوله بانه يجب على ٣٣٣ الحصادين) ومثلهم غيرهم من سائر العملة (قوله

ثم من لحقه منهم مشقة شديدة) أي سواء كان يحصد لنفسه أو باجرة أو تبرعا وان لم ينحصر الامر فيه أخذا بما يأتي في المراجعة ان خاف على المال ان صام وتعدرا العمل لئلا أولم يغنيه فيؤدي لتلفه أو نقصه تقصلا ليتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في انقاذ المحترم ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصاد المنع ولمن أطلق الجواز اهـ حـ وظاهره وان لم تبع التيمم كما يفهم من قول حـ ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو

والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للمعجب الطبري حيث فرق بينهما (ويباح تركه للمريض اذا وجد به ضررا) شديد او هو ما يبيع التيمم وان تعدى بسببه بان تعاطى لئلا يمرضه نهارا قصدا او فارق من شرب مجتثا فانه يلزمه قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدي للاسقاط وهذا ليس فيه تسبب الا بما يؤدي الى التأخير وهو أخف فلم يضيق فيه كذا قيل ونظرفيه بان كلامهم ما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشي منه طول البرء لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى المريض من حيث خف مرضه بحيث لا يباح معه ترك الصوم ان ينوي قبيل الفجر فان عادله المرض كالحجى أفطروا فلا وان علم من عادته انه استعود له عن قرب وأفتى الا ذرعي بانه يجب على الحصادين تبين النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطروا فلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل قال في الانوار ولا أثر للمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فيفطروا ومن خاف الهلاك لترك الاكل حرم عليه الصوم قاله الغزالي في المستصفى والجرجاني في التحرير فان صام في انعقاده احتمل ان أوجههما انعقاده مع الائم وان غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (و) يباح (تركه) للمسافر سفرا طويلا مباحا) سواء كان من رمضان أم من غيره نذرا ولو تعين أو كفارة أو قضاء بخلاف السفر القصير وسفر المعصية لما مر في صلاة المسافر قياسا على المحصر يريد التحلل ولتتميز الفطر المباح من غيره وبحث السبكي وغيره تقييد الفطر به بمن يرجو اقامه يقضى فيها بخلاف مديم السفر ابدان في تجويز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب

الظاهر تقييد ذلك بجميع التيمم فليراجع (قوله ولو كان المرض مطبقا) أي أو كان محمولا وقت الفجر اهـ محلي (قوله لترك الاكل) أي في نهار رمضان مثلا (قوله حرم عليه الصوم) مفهوما انه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بقاء البرء أو الشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء وعليه فقد يفرق بينهما بان الماء لا تفعل به الصلاة في وقتها فنع من استعماله المؤدى للضرر مع امكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدي الى تأخير العبادة عن وقتها وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا الزياي انه متى خاف مرضا يبيع التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حـ بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض أي يجب عليه اذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيع التيمم وينبغي ان مثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بلدة من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم الى الفطر ولم يقدر واعلى القتال الا به جاز لهم بل قد يجب ان تحققوا تسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقاتلواهم (قوله بخلاف مديم السفر) قال حـ وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه اهـ ويمكن توجيهه بان الصوم بدلا وهو الاطعام فتقدير فطره لا يفوت النذر (قوله تغيير حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف ان في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حر ففطره ويقضيه في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء

ارتفاع الماء ثم يوضع مكانه ستمائة ذهباً وأربعمائة فضة فان بلغ الماء محل العلامة فقط علمنا ان الاكثر ذهب وان لم يبلغها علم ان الاكثر فضة (قوله فان كان الذهب الفا ومائتين مثلاً والفضة ثمانمائة علمنا الخ) يعلم منه أن الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه مرة ونصفاً وسيأتي التصريح به وهذا الغائب علم من الخارج لكان في كلام ابن الهائم ان جوهر لذهب بجوهر الفضة وثلاثة أسباعها ومن ثم كان المثلثان درهماً وثلاثة أسباع والدرهم سبعة أعشار المثلثان (قوله كما قال) أي

(قوله وهو ظاهر) وظاهر ان محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم والا جازله العطر بل وجب (قوله أفطر بعد العصر) لا يقال ٣٣٤ انه ليس فيه انه صلى الله عليه وسلم حصل له مرض أفطر لاجله لاننا نقول يجوز ان

بخلاف الفطر وهو ظاهر وان نازع فيه الزكشي ومثله فيما يظهر كما بحثه الاذري مالو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعي بش الى ان يقضيه لمرض مخوف أو غيره (ولو أصبح) المقيم (صائماً فرض أفطر) لوجود المعنى المخرج الى الفطر من غير اختياره ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر بكرة الغنيم بقدر ماء لما قيل له ان الناس يشق عليهم الصيام (وان سافر فلا) يفطر لانهم اعبدوا اجتمع فيها الحضر والسفر فغابا بجانب الحضر لانه الاصل ولو نوى ليلاً ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر أو بعده امتنع الفطر أيضاً للشك في مبيحه فان فارق العمران ان لم يكن ثم سورا والسوران كان قبل الفجر فله الفطر وشمل اطلاق المصنف جواز الفطر للمريض والمسافر ما لو نذر اتمامه وبه صرح الروياني لان ايجاب الشرع أقوى منه ولا كراهة في الترخص فيما مر كما في المجموع نعم يشترط في جواز الترخص نيته كالمحصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الرازي في فصل الكفارة وذكره البيهقي وغيره وجزم به المحب الطبري ونقله عن الاصحاب واعتمد الاسنوي وغيره خلافاً لما في فتاوى القفال (ولو أصبح المسافر والمريض صائماً ثم أراد الفطر جاز) لهما الدوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشق) المريض (حرم) عليهما (الفطر على الصحيح) لانتهاء المبيع والثاني لا يحرم اعتباراً بابل اليوم ولهذا لو أصبح صائماً ثم سافر لم يكن له الفطر (واذا أفطر المسافر والمريض فضياً) لقوله تعالى فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر التقدير فعدة وكذا الحائض) اجماعاً والنفساء في ذلك مثلها (والفطر بلا عذر) لانه اذا وجب على المعذور غيره أولى (وتارك النية) الواجبة عمداً أو سهواً التوقف صحته عليها ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه يستحب كغيره تجيلاً لبراءة الذمة قال في المهمات وقد يجب بطريق العرض وذلك في صورتين ضيق الوقت وتعمد الترك ورد منع تسميته بتابعاً اذا وجب لزوم كونه شرطاً في صحة الصوم كونه الكفارة وانما يسمى هذا واجباً مضيقاً وقد يمنع الاول الملازمة ويسند المنع بانه قد يجب ولا يكون شرطاً كما في صوم رمضان ولا يمنع من تسميته ذلك بتابعاً كونه واجباً مضيقاً (ويجب قضاء ما فات بالانغماء) لانه نوع مرض فاندرج تحت قوله فن كان منكم مريضاً الآية وانما سقط قضاء الصلاة لتكررها ولانه في معنى المكاف (والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام وقد روي الاداء فهو كالمحدث (دون الكفر الاصل) بالاجماع لما في وجوبه من التنفير عن الاسلام (والصبي والمجنون) لارتفاع القلم عنهما

فطره لسبب آخر اتفق حصوله اذ ذلك ويحصل معه المقصود لانه جعل فطره سبباً لفطر الناس للشقة الحاصلة لهم هذا وقد يقال ان كانوا مسافرين كما هو الظاهر لم يصح الاستدلال بما ذكر على ان طر والمرص يبيح الفطر لان السفر في نفسه مبيح وان كان صلى الله عليه وسلم صائماً وجعل في شرح الروض فطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكره ليلاً لجواز الفطر للمقيم الذي نوى ليلاً ثم سافر قبل الفجر (قوله بكرة الغنيم) هو موضع على ثلاثة أميال من عسفان قاموس (قوله ما لو نذر اتمامه) أي اتمام رمضان وبقى ما لو نذر المسافر في السفر فصرص تطوع هل ينقض نذره أولاً فيه نظروا ينبغي انه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلاً

ان عقد نذره والا فلا (قوله في جواز الترخص نيته) مفهومه الاثم اذ لم ينو ذلك (قوله وقد يمنع الاول) هو قوله ولو وقد يجب بطريق العرض وقوله الملازمة هي قوله اذا وجب لزوم الخ (قوله ويجب قضاء ما فات بالانغماء) أي وان لم يتعده بخلاف المجنون (قوله دون الكفر الاصل) أي فلا خلاف وقصاه لم ينقض قياساً على ما قدمه الشارح في الصلاة من انه لو قضاها لا تنقض ثم رأيت في سم على ج في اثناء كلام طويل مائة ثم نقل شيخنا الشهاب الرملي افتاء بأن الصلوات الفاتية في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يستحب اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقد منافي فصل انما تجب الصلاة عن افتاء السيوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاء الصوم اه (قوله عنهما) أي عن صاحبيهما

الاسنوي (قوله فنصفه ذهب ونصفه فضة) أتطره لمراد النصف في الوزن أو في الحجم (قوله ولا يبعد الخ) من تنمة كلام الرافعي (قوله وفي كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل) هو قول منقول عن الشافعي وبعض أهل اللغة مقابل لما قبله المنقول عن الجمهور ولا يخفى ما في سياق الشارح (قوله أي إبهامه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع) لا يخفى أن الاتباع دليل (قوله ولو ارتد ثم حن بقى ما وقارن الجنون الردة بأن قارن قوله الكفر ٣٣٥ الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة

أولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظر كذا بهامش عن بعضهم (أقول) والظاهر بل المتعين الثالث لأن جنونه حيث قارن نزل منزلة السابق على الردة لأن مقارنته لما ارتد به تمنع من قصده لمافعله حالة الفعل والقصد السابق على الفعل لا أثر له (قوله في الأولى) هي مسألة الارتداد وقوله وفي الثانية هي مسألة السكر (قوله لصيرورته من أهل الوجوب) وهل يثاب على جميعه ثواب الواجب أو يثاب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيه تظروا الأقرب الثاني لأن الصوم وإن كان خصلة واحدة لا يتبعض لكن الثواب المترتب عليها يمكن تبيينه وتظيره ما مر في الجاعة من أنه إذا قارن في بعض الأفعال قاتت الفضيلة فيه دون غيره (قوله ومعارضه) عطف مغاير (قوله فيلزم الامساك) أي الاتمام (قوله لم يلزمها الامساك)

ولو ارتد ثم حن أو سكر ثم حن فالأصح في المجموع في الأولى قضاء الجميع وفي الثانية أيام السكر لأن حكم الردة مستمر بخلاف السكر (ولو بلغ) الصبي بالمعنى الشامل للصبي كأمه (بالتنهار صاعاً) بأن نوى ليلاً (وجب عليه اتمامه بلا قضاء) لصيرورته من أهل الوجوب في أثناء العبادة فاشبهه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة (ولو بلغ) الصبي (فيه) أي الهاء (مفطر أو أفاق) فيه المجنون (أو أسلم) فيه الكافر (فلا قضاء) عليهم (في الأصح) لعدم التمكن من زمن يسع الاداء والتكميل عليه غير ممكن فاشبهه ما لو أدرك من أول الوقت ركعة ثم حن والثاني يجب القضاء لأدراكهم جزءاً من وقت الفرض ولا يمكن فعله اليوم فيكمل كما يصوم في الجزاء عن بعض مديوما (ولا يلزمهم) يعني هؤلاء الثلاثة (امساك بقية النهار في الأصح) لافطارهم بعذر فاشبهوا المسافر والمريض والثاني يلزمهم لأدراكهم وقت الامساك وإن لم يدركوا وقت الصوم نعم يستحب حرمة الوقت ويسن لمن زال عذره اخفاء الفطر عنه من يجهل حاله لئلا يتعرض للتهمة والعقوبة وعلم من نذب الامساك أنه لا جناح عليه في جوع مفطرة كصغيرة ومجنونة وكافرة وحائض اغتسلتا لأنهما مفطران فاشبههما المسافر والمريض (ويلزم) الامساك (من تعدى بالفطر) عقوبة له ومعارضة لتقصيره والمراد بالفطر الفطر الشرعي فيشمل المرتد (أو نسي النية) من الليل لأن نسيانه يشعر بترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير (للمسافر أو مريض) إذا زال عذره ما بعد الفطر) بأن أكل أي لا يلزمها الامساك لكن يندب حرمة الوقت فإن أكل فلينقصه كيلاً يتعرض للتهمة وعقوبة السلطان كما مر (ولو زال) عذرها (قبل أن يأكل) ولم ينو يا فكذا في المذهب) أي لا يلزمها الامساك لأن تارك النية مفطر حقيقة فكان كما لو أكل وقيل فيه وجهان ومراده بقبل أن يأكل ما يحصل به الفطر واحتراز بقوله ولم ينو يا عمالونو يا فاصبحا صاعين فيلزم الامساك ولو ظهرت نحو حائض في أثناء النهار لم يلزمها الامساك (والاظهرا به يلزم) الامساك (من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان) وهو من أهل الوجوب لأن صومه كان واجبا عليهم إلا أنهم جهلوه ثم ان ثبت قبل نحواً كاهم نذب لهم نية الصوم أي الامساك ليمتيز عن أمساك غافل بخلاف المسافر إذا قدم بعد الافطار لأنه يباح له الاكل مع العلم بأنه من رمضان كما مر و مراده بيوم الشك هنا يوم الثلاثين من شعبان سواء كان تحدث برويته أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه والطريق الثاني لانه أفطر بعذر فاشبهه المسافر إذا قدم بعد الافطار ورد بما مر والمأمور بالامساك يثاب عليه وليس في صوم شرعي كما هو الأصح في المجموع وإنما أئيب عليه لانه قام بواجب ولو ارتكب فيه محظوراً لم يلزمه سوى الاثم وكلامه يفهم أن من لم يأكل ثم ثبت أنه من رمضان يجب عليه الامساك من باب أولى لكن قد يتبادر إلى الذهن أنه لا خلاف في ذلك وهو قضية نقل ابن الرفعة في الكفاية عن الأكثرين والذي قاله في الروضة عن صاحب التتمة أن القولين

وفياس ما مر في المسافر نذب الامساك (قوله نذب لهم نية الصوم) أي الامساك ليمتيز عن أمساك غافل ولا يحتمل أن المراد نية الصوم الحقيقي لكن إذا كان في وقت تصح فيه النية في بعض المذاهب (قوله وليس في صوم شرعي) أي ومع ذلك فالظاهر أنه ثبت له أحكام الصاعين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السؤال في حقه بعد الزوال على المعتمد فيه

التدب لادليل الحل فقط فكان عليه ان يقول عقب قول المصنف يحل بل يسن ثم يستدل له بالاتباع كما صنع غيره (قوله ويجوز ان نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى) في هذا التعبير خازة وعبارة الدميري ويجوز ان يكون فضة منقوشا باسم الله (قوله انما عبر الشيطان بماصر) أي بانتهاء كافي المتن (قوله وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله) فيه نظر (قوله لكن ان

فصل في فدية الصوم الواجب (قوله في فدية الصوم) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات وقوله الواجب لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله بعذر) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان (قوله ولا قضاء) هذا قد يخالف ما يأتي من ان من أفطر لهرم أو عجز عن صوم واجب لزمانه أو مرض لا يرجي برؤه وجب عليه مدا كل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم على منهج مانعه لا يشكل على ما تقر الشرح الهام اذا مات قبل التمكن لان واجبه اصاله الفدية بخلاف ٣٣٦ هذا ذكر الفرق القاضي اه (قوله باقيا) أي الى موته (قوله بالفدية) زاد

ج أو الصوم (قوله وان مات بعد التمكن) أي وقد فات بعذر أو غيره اثم كما أفهمه المتن وصرح به جمع متأخرون وأجروا ذلك في كل عبادة وجب قضاؤها وأخره مع التمكن الى ان مات قبل الفعل وان ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالج لانه لم يعلم الا آخر كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين لانه اثم فيه بالتأخير عن زمن امكان أدائه اه ج (قوله ولو ما يؤسا من برئه) ظاهره وان أخبر به معصوم وكتب عليه سم على حج في العباب (فرع) لا يصام عن حي وان آيس

فيما اذا بان من رمضان قبل الاكل فان بان بعده فان قلنا الامساك لا يجب هناك فهنا أولى والا فوجهان أحدهما الوجوب (وامساك بقية النهار من خواص رمضان) لحرمة الوقت ولانه اختص بفضائل لم يشاركه غيره فيها اذ هو سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عید الفطر (بخلاف النذر والقضاء) والكفارة فلا امساك على منعه فيها لا تنفائشرف الوقت كما لا كفارة فيها
فصل في فدية الصوم الواجب (من فاته شيء من رمضان) أو غيره من نذر أو كفارة بعذر (فما قبل امكان القضاء) كان استمر مسافر أو مريض أو المرأة حاملا أو مرضعا الى قابل (فلا تدارك له) بفدية ولا قضاء (ولا اثم عليه) مادام عذره باقيا وان استمر سنين لان ذلك جاز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى أما غير المعذور وهو المتعدي بالفطر فانه ياتم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافعي في باب النذر في نذر صوم الدهر (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه ولبه في الجديد) أي لا يصح اذ الصوم عبادة بدنية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة وسواء في ذلك ما فات بعذر أم بغيره وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي تعذر صومه بمرض أو غيره ولو ما يؤسا من برئه وادعى في زوائد الروضة انه لا خلاف فيه وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره انه اجماع (بل يخرج من تركته لكل يوم) فانه صومه (مد طعام) من غالب قوت بلده والقديم انه لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر من مات وعليه صيام صام عنه وليه وسيأتي ترجيحه هذا كله فيمن مات مسلما فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعا (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها في تداركها بالقولان وتقييد الحاوي الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره (قلت القديم هنا ظاهر والله أعلم) وعبر عنه في التصحيح بالختار وفي الروضة بالصواب وانه الذي ينبغي الجزم به للاحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد

منه قال في شرحه قال الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشرحان فيمن نذر صوم بالاطعام الدهر وأفطر متعديا لظاهره ان وليه يصوم عنه في حياته اه (قوله انه اجماع) معتمد (قوله من غالب قوت بلده) قال حج ويؤخذ مما صرح في الفطرة ان المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها المحل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء (قوله كافي شرح مسلم) قال حج وظاهره انه يسن انه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف القوي والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قوله لم يصم عنه) أي لانه ليس من أهل العبادة الا ان (قوله ويتعين الاطعام) أي بخلافه (قوله وتقييد الحاوي الخ) هذا يخالف لما في الزيادة وعبارته أما كفارة ظهار فالاطعام فيه واجب اصاله لا بد لا لخصوص الموت اه أي بل اجزؤه عن الصوم فانه حيث عجز عنه انتقل للاطعام ولو في الحياة ووجه المخالفة ان ما هنا يفيد ان الصوم باق في ذمته الى الموت وبموته يجب الاطعام في تركته بدلا عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف وما في الزيادة يفيد ان الاطعام في كفارة الظهار أي والوقاع أصل لا بدل

تعيين الخ) استدراك على ما سئل ما قبله من كونه اذا حرم التحلية حرم اللبس فتستثنى منه هذه فتصرم تحليته لها ويحل لها لبسه في الحالة المذكورة (قوله حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة أي حيث لم يغتفر فيه أصل السرف للرجل وان لم يبالغ) (قوله علم ان

(قوله وتظاهرها) التظاهر التعاون اه مختار والمراد هنا ان هذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا (قوله ان يكون هو المختار) معتمد (قوله أي قريب كان) أي بشرط ان يعرف نسبه منه ويعتد في العادة قريبا له شوري اه سم على ٣٠ حجة وظاهره ولو رقيقا وعبارة حج بعد قول المصنف وان مات الخ نعم لو قيل في حرمانه وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يبعد لان الميت أهل للانابة عنه وأي في كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل (قوله وان لم يكن وارثا) ٣٣٧ أي بالقرابة الخاصة كابن الخال وقوله

ولا ولي مال أي بأن لم يكن

وصيه أو لا قيسا من جهة

القاضي (قوله لان القن

الخ) أي بخلاف الصبي فانه

وان كان من أهل الصوم

ليس من أهل فرضه (قوله

ولو صام أجنبي) خرج به

مال أو اذن الأجنبي المأذون

له لا جني آخر فلا يعتد

بأذنه (قوله بأذن الولي)

أي السابق الذي يصوم

على القديم والالف واللام

فيه للعهد فيصدق بكل

قريب وان بعد ولولم يكن

وارثا وقد يشعر به قوله

بعد ولو قام بالقرب ما يمنع

الاذن كصبا الخ حيث لم

يعبر فيه بالولي ويحتمل

تخصيص الولي هنا بمن له

ولاية المال كالاب والجد

لميت كما هو مقتضى اطلاق

الولي هنا وتقييده للولي

فيما مر بقوله الذي يصوم

على القديم لكن يمنع هذا

الاحتمال ما تقدم في

بالاطعام ضعيف اه ونقل البندنجي ان الشافعي نص عليه في الامالي أيضا فقال ان صح الحديث قلت به والامالي من كتبه الجديدة وقال البيهقي لو وقف الشافعي على جميع طرق هذه الاحاديث وتظاهرها لم يخالفها ان شاء الله تعالى قال السبكي وهو كما قال وينبغي ان يكون هو المختار والمفتي به (والولي) الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي أي قريب كان (على المختار) لانه مشتق من الولي باسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه وان لم يكن وارثا ولا ولي مال ولا عاصبا ولا وجاه كما قاله الزركشي في خادمه اشتراط بلوغه ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترطت حرية ثم لان القن ليس من أهل حجة الاسلام فهو ثم كلفه بخلافه ها (ولو صام أجنبي) على هذا القول (بأذن الولي صح) ووقع عن الميت سواء كان باجرة وهي عند استئجار الوارث من رأس المال أو دونهما للاخبار الصحيحة تكبر الصحيحين المار وخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة قالت له ان أمي ماتت وعليها صوم نذرا فأصوم عنها فقال لها عليه الصلاة والسلام صومي عن أمك قال في المجموع وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اه ومما يبطل الارث خبر أحمد وأبي داود ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان تهاها الله ان تصوم شهر ا فلم تصم حتى ماتت فجاءت قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال صومي عنها فعدم استغضاله عن ارثها وعدمه يدل على العموم وفي المجموع أيضا مذهب الحسن البصري انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون في يوم واحد جزأ وهو الظاهر الذي اعتقده ولكن لم أرفيه كلاما لاحبا بنا اه قال الاذري وأشار اليه ابن الاستاذ تفقهوا ويشهد له نظيره في الحج كما صرحوا به أي فيما اذا وجب صيام بدلا عن امداد وجبت عليه ثم مات قبل ان يصوم فانه اذا صام عنه جماعة بعدد الامداد جزأه واستشهد له البارزي أيضا بالواستو جرحه عنه بعدمونه لحجة الاسلام واحدوا آخر لنسدر وآخر لقضاء في سنة واحدة فانه يجوز وسواء في جواز فعل الصوم أو كان قد وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما وجب في حق الميت لمعني لا يوجد في حق القريب ولانه التزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته وقضية كلام الرافي استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما على الآخر اما اذا لم يخلف تركه فلا يلزم

٤٣ نهاية في قوله ولا يشترط في الاذن الخ (قوله من رأس المال) ومحل ذلك حيث كان جائزا أو

غيره واستأجر بأذن باقي الورثة والا كان ما زاد على ما يخصه تبرعا منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة (قوله فقال لها عليه الصلاة

والسلام) لا حاجة اليه مع قوله أولا قال لامرأة الخ ثم رأيت في نسخة صحيحة اسقاط قوله فقال لها عليه الصلاة والسلام

ومثله في المحلى (قوله ومما يبطل الارث) أي يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا (قوله وسواء في جواز فعل الصوم)

أي الواقع من جماعة في يوم عن شخص (قوله صفة زائدة) هي التتابع (قوله والقريب) أي نفسه (قوله فلا يقدم أحدهما)

أي لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لها وعليه ولو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك مرتبا وقع الاول عنه

والثاني نفلا للصائم ولو وقع معا احتمل ان يقال وقع واحد منهما عن الميت لا بعينه والاخر عن الصائم (قوله فلا يلزم

وقفه) أي ما ذكر من القناديل ونحوها والمراد بالتعلي هنا الزينة (باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) (قوله لاحتمال ان يكون الموجود مما يخاف شيئا فشيئا) ضعف الأذرعى هذا الجواب بأنه قد يتحقق سبق الملك بأن يكشفه السيل أو غيره فيعين منه شيء كثير (قوله فان يزره الساعى فان كان قدر الواجب أجزاءه) لعلمهم اغتفروا ذلك لانه لا معنى لرده ثم أخذه والا فقدم

الوارث) وانما لم يجب عليه الصوم لكون الميت لم يخلف تركه يتعلق بها الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركه وغاية الامر انه سقط التعاق بالتركة بصومه (قوله وفارق تطهيره في الحج) أي حيث يصح من الاجنبى بلا اذن من الميت ولا من القريب (قوله بان له) أي الصوم (قوله في الحياة) أي بخلاف الحج فانه يقبلها حيث كان المستنيب معضوبا (قوله وهل له) أي للاجنبى (قوله اذن الحاكم) أي وجوبه لان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايتها والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت (قوله فيما يظهر) خلافا لما في شرح الروض وعبارة سم على شرح البهجة فان قام بالقريب ما يمنع الاذن كصباوجنون ٣٣٨ أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن قريبا فهل يأذن الحاكم فيه نظروا لوجه

المنع لانه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتتمين الفدية اه كلام شرح الروض الا ان قوله والاوجه المنع الخ الاوجه انه يأذن له ويستأجر من التركة م (قوله خلافا لمن استوجبه) مشى عليه حج (قوله فيقتصر فيه) أي على الوارد (قوله وآخذ الاجرة جاز) أي حيث رضى بذلك بقية الورثة أخذوا من قوله أو قال بعضهم الخ (قوله أجيب الاولون) أي بالنسبة لقد رحمتهم فقط أخذوا مما يأتي في قوله ثم من خصه شيء له اخراجه الخ

الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي ندبه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركه أو خلفها وتعدى الوارث بترك ذلك (لا مستقلا في الاصح) فلا يجوز له الصوم لانه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص وفارق تطهيره في الحج بان له بدلا وهو الاطعام وبانه لا يقبل النيابة في الحياة فضيق فيه بخلاف الحج وهل له ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا يدل عملا لا يستقل به الا قرب الكلام هو وجرم به الزكشى الثاني ولو قام بالقريب ما يمنع الاذن كصباوجنون أو امتنع الاهل من الاذن أو الصوم أو لم يكن قريبا اذن الحاكم فيما يظهر خلافا لمن استوجبه عدة وعلمه بانه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتتمين الفدية ولو قال بعض الورثة انا أصوم وأخذ الاجرة جاز أو قال بعضهم نطعم وبعضهم نصوم أجيب الاولون كما رجحه الزكشى وابن العماد لان اجزاء الاطعام مجمع عليه ويؤيد اجابة من طلب التكفين في ثلاثة أبواب تكمى لاحق الميت ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريبا وزعت عليهم الامداد على قدر ارثهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجبر الكسر نعم او كان الواجب يوما لم يجز تبعض واجبه صوما واطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الاصح يصح كما يوفى دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل ذلك عنه ولا فدية له) لعدم ورودها بل نقل القاضي عياض الاجماع على انه لا يصلى عنه نعم لو نذر ان يعتكف صائما اعتكف عنه وليه صائما قاله في التهذيب ومثله ركعتا الطواف فيجوز تبعه للحج (وفي الاعتكاف قول) انه يعتكف عنه قياسا على الصوم لان كلامهما كفو ومنع (والله أعلم والاظهر وجوب المد) عن كل يوم (على من أفطر) من رمضان (الكبر)

(قوله لان اجزاء الاطعام) يؤخذ منه أن الاطعام أفضل من الصوم وبه صرح حج حيث قال قظاهر كان قوله في شرح مسلم يسن انه أي الصوم أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان لا اطعام أفضل منه (قوله لم يجز تبعض) أي فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد ويخرجوا مد طعام فان لم يفعلوا شيئا من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مد من تركته واخراجه (قوله لعدم ورودها) أي وهل تسن أم لا فيه نظر والا قرب الاول خروجا من خلاف من أوجبه في الصلاة المذكورة عن حج الا في قريبا (قوله اعتكف عنه وليه صائما) أي جاز ان يعتكف صائما فان لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت (قوله وفي الاعتكاف قول) قال حج وفي الصلاة قول أيضا انها تفعل عنه أوصى بها أولا حكاية العبادى عن الشافعى وغيره عن اسحق وعطاء تطهير فيه لكنه معاول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي أي ان خلف تركه ان يصلى عنه كالصوم ووجه عليه كثير ون من أصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مدا واختار جمع من محققى المتأخرين الاول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبما تقرره يعلم ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراد به اجماع الاكثر وقوله واختار جمع من محققى المتأخرين الاول أي ان الله - لا تفعل عنه (قوله لكبر) تعبيره بالكبر يقتضى ان من أصابه مرض لا يرجي برؤه وعجز معه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبر وأفطر

ان القبض فاسد وقيد الشباب حج اجزاء بما اذا نوى به الزكاة (قوله ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم) شمل ما اذا دفنه أحد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذري ما يفيد انه ليس بركاؤه لورثتهم أى ان علموا والا فهو مال ضائع كما هو ظاهر فليراجع (قوله أو في خرائيمهم) أى أهل الجاهلية المفهومين من لفظ الجاهلي المتقدم (قوله ويلزم زكاة الباقي في

لا يجب عليه المدبل لا يعتد به منه ثم ان استمر كذلك حتى مات أخرج عنه لكل يوم مد كما تقدم وقد يقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي الخ لكن قول الشارح الآتي ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضى خلافه وهو الظاهر (قوله أو مشقة شديدة بلحقه) لم يبين ضابط المشقة هنا بلحقة للفدية وقياس ما مر في المرض انها التي يخشى منها محذور تيمم (قوله أى لا يطيقونه) أى فلا مقدرة فان قلت أى ٣٣٩ قرينة على ان المراد ذلك قلت

يمكن ان يكون قد وجدت عند التزول قرينة حالبة فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائها فليتنامل اه سم على بهجة (قوله وانما يلزم من ذكر قضاء أى وان كانت الفدية باقية في ذمته (قوله لم يصح نذره) أى لعجزه عنه حال النذر (قوله لانه خوطب بالبح) ويقع الحج الاول للنائب ويسترد منه ما دفعه اليه من الاجرة (قوله وما بحثه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه) أى وهو عدم ثبوتها في ذمته (قوله ولو أخرج) أى بعد مضي سنتين مثلاً لانه لو أخرج فدية السنة الاولى فيها لم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شيء للتأخير (قوله الآتين

كان صار شيخا هرا لا يطيق الصوم في زمن من الازمان والالزمه ايقاعه فيما يطبقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء في رمضان وغيره لزمانه أو مرض لا يرجى برؤه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكافه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أى لا يطيقونه أو يطيقونه حال الشباب ثم يعجزون عنه حال الكبر أو يطيقونه أى يكافونه فلا يطيقونه كما مر وانما يلزم من ذكر قضاء اذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الاصح في المجموع من ان الفدية واجبة في حقه ابتداء لا بدلا عن الصوم ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره وان قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاء بخلاف نظيره في الحج عن معصوب قدر بعد لانه خوطب بالحج ولو تكاف الصوم فلا فدية عليه كما نقله في الكفاية عن البندنجي كالونتكاف من سقطت عنه الجمعة فعلمنا حيث اجزأته عن واجبه فلا يرد عليه قول الاستوى قياسا ما صححه من انه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهما ان من ذكر اذا عجز عن الفدية ثبتت في ذمته كالكفارة وهو كذلك وما بحثه في المجموع من انه ينبغي هنا عكسه كالفطرة لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست في مقابلة جنابة ونحوها رديان حق الله تعالى المالى اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استقر في ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك اذ سببه فطره بخلاف زكاة الفطر ولو أخر نحو الحرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شيء للتأخير وليس له ولا الحامل أو المرضع الا تبين تجهيل فدية يومين فاكثر ولهم تجهيل فدية يوم فيه أو في ليلته ومقابل الاظهر المنع لانه أفطر لاجل نفسه بعذر فاشبهه المسافر والمريض اذا ما تا قبل انقضاء السفر والمرض و فرق الاول بان الشيخ لا يتوقع زوال عذره بخلافهما (وأما الحامل والمرضع فان أفطرا خوفا) من الصوم (على نفسيهما) ولو مع ولديهما تغلبا للسقط وعملا بالاصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كاضرر الحاصل من الصوم للمريض (وجب) عليهما (القضاء بالفدية) كالمرضى المرجو البرء (أو على الولد) وحده ولو من غيرها بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت المرضع من ان يقل اللبن فيهلك الولد (لزمتهما) مع القضاء (الفدية في الاظهر) في ما لهما وان كانتا مسافرتين

تجهيل) أى واذا قلنا بعدم الاعتداد بما عجزه هل له ان يسترده أم لا فيه تطروا الا قرب الاول وان لم يعلم الا تخد بكونها معجلة أخذائهما فيمالوا أخرج غير الجنس فانه يسترد منه مطلقا فساد القبض وتقدم ان مثل ذلك كل ما لم يقع الموقع وكان قبضه فاسدا وكذا لو عجل ليلا الفطر للكبر أو المرض ثم تحمل المشقة وصام صحيحة ليلته التجهيل فيتبين عدم وقوع ما عجزه الموقع ويسترده على ما مر (قوله وأما الحامل) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمي ولا فرق في الرضيع بين ان يكون آدميا أو حيوانا محترما ثم رأته في الزيادة (قوله من حصول مرض ونحوه) أى من كل ضرر يبيح التيمم حج (أقول) وينبغي في اعتماد الخوف المذكور انه لا بد من أخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل رواية أخذائهما قبل في التيمم (قوله أو على الولد) أى ولو حريا على الاوجه لانه محترم بخلاف ما يقتضيه كلام الزركشي اه ايعاب وقوله ولو حريا أى بان استوجرت امرأة مسلمة لارضاع ولد حري مثلاً (قوله فيهلك الولد) مثل الهلاك غيره مما يبيح التيمم اه حج

السنين الماضية أي ربع العشر كما هو ظاهر (قوله ووجه ذلك ان الوجود) أي للمالك وقوله من الوجود أي له متعلق باليأس وكان المقام للاضمار وقوله بعد المعرفة متعلق بالوجود الاول ووجه هذا يظهر تقرير ما بعده فكأنه قال وجود المالك بعد اليأس من وجوده عند تقدم معرفته أقرب من وجوده بعد اليأس منه حيث لم تتقدم معرفته واعلم ان ما ذكره

الشارح هنا إلى آخر السواد
قرره الشهاب ج في امداده
لاستشكال الشهاب سم
عليه ما مر عن المجموع
وما قبله من وجوه كما ذكره

أومريضتين نعم ان أفطرتا لاجل السفر أو المرض فلا فدية عليهما وكذا ان أطلقتا في الاصح
ثم الكلام في الحرة اما القنفة فستأني وفي غير المرض المتخيرة واما هي فلا فدية عليها للشك
وكذا الحامل المتخيرة بناء على ان الحامل تحيض ثم محل ما ذكر في المتخيرة اذا أفطرت ستة عشر
يوما فاقل فان أفطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر ما يحتمل فسادها بالحيض
حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما تبني عليه الجلال البلقيني
وشمل كلام المصنف المستأجرة للارضاع وانما لزمها ولم يلزم الاجير دم التمتع لان الدم ثم من
تتمه الحج الواجب على المستأجرة وهما الفطر من تمتة ابصال المنافع اللازمة للرضع وما بحثه
الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة اذا لم توجد مرضعة مفطرة أو صائفة
لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غلب على ظنها احتياجها الى الافطار قبل
الاجارة والا فالاجارة للارضاع لا تكون الا اجارة عين ولا يجوز ابدال المستوفي منه فيها
والفطر فيما ذكر جازئ بل واجب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تتعد الفدية بتعدد الاولاد
لانها بديل عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداع عن كل واحد ومقابل الا طور لا يلزمهما
كالمسافر والمريض لان فطرهما المذرو قبل يجب على المرضع دون الحامل لان فطرهما المعنى
فيها كالمريض (والاصح انه يلحق بالمرضع) في ايجاب الفدية مع القضاء (من أفطرتا نقاذ)
محترم (مشرف على هلاك) بغرق أو غيره أو على اتلاف عضوا ومنفعته أخذ من نظائره
وتوقف الانقاذ على الفطر فافطر ولم تكن امرأة متخيرة لانه فطر ارتفق به شخصان وان وجب
كأمر وقضية كلامه التسوية بين النفس والمال لكن المتمدن كافي فتاوى القفال عدم لزوم
ذلك في المال ولو مال غيره ان لم يكن حيوانا وان كان القفال فرضه في مال نفسه لانه فطر
ارتفق به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بجمعة فانه ارتفق به شخصان ومحل في منقذ
لا يباح له الفطر لولا الانقاذ اما من يباح له الفطر لعذر كسفر أو غيره فافطرقه للانقاذ ولو
بلائصة الترخص قال الاذرى فالظاهر انه لا فدية ويحبته تقييده بما مر آنفا في الحامل
والمرضع والثاني لا يلحق به - ما لان ايجاب الفدية مع القضاء بعيد من القياس وانما قلنا به في
حق المرضع والحامل لورود الاخبار به فبق ما عداهما على الاصل والفطر في هذه الحالة
واجب كما مر ان لم يمكن تخليصه الا به (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جاع) فلا يلحق به العدم
وروده وفارق لزومها للحامل والمرضع بما مر وبان الفدية غير متقدمة بالاثم بل انما هي حكمة
استأثر الله بها ألا ترى ان الردة في شهر رمضان أخف من الوطء مع انه لا كفارة فيها وفارق
ذلك أيضا لزوم الكفارة في العين الغموس وفي القتل عمدا عدوانا بان الصوم عبادة بدنية
والكفارة فيها على خلاف الاصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافها في
تبتك نعم يلزمه التعزير (ومن أخر قضاء رمضان) أو شيئا منه (مع امكانه) بان كان صحيحا مقبلا
(حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وهو أن كافي المجموع نظيره ضعيف

(قوله وكذا ان أطلقتا) أي
بان لم يربدا بالفطر خصوص
الولد ولا السفر أو المرض
(قوله وجبت الفدية لما
زاد) أي على ستة عشر
(قوله كل رمضان) أي
من سنة واحدة (قوله
المستأجرة) وكذا المتبرعة
اهج وظاهره وان لم تتمين
للارضاع وسيأتي ما فيه في
قوله وما بحثه الشيخ الخ
(قوله على ما اذا غلب على
ظنها) أي فلا يجوز لها
حيث علمت ذلك الا يجار
وتبطل الاجارة لو صدرت
منها على هذا الوجه لعجزها
عن تسليم منفعة نفسها
بوجود من لا يضرها
الارضاع (قوله بما مر آنفا)
أي بان أفطرت نحو السفر
للا انقاذ وعليه فقوله
أولا للانقاذ معناه عنده
(قوله والمرضع) أي وذلك
بان أفطرت مع وجود غيرها
على ما بحثه الشيخ رحمه الله

(قوله بما مر) أي من انه ارتفق به شخصان (قوله نعم يلزمه) أي المتعدي (قوله صحيحا مقبلا) لكنه

أي وحرا لما يأتي من قوله اما القن فلا فرق في الحريين كونه حرا لكل أو البهض أخذ من تعليل الاحتراز بالحر عن الرقيق
لانه لا تركه له فيخرج عن البعض مما خلفه عن كل يوم مد كما تنقضي ديونه من تركه ولا فرق في وجوب المد لكل يوم بين
كونه بينه وبين سيده مهياة أم لا أي ولم تكن المرأة حاملا أو مرضعا أخذ ما مر وبأن

في حاشيته على المنهج (قوله حتى يسهل غرمه لو اجدته) لعله لما لسه بدل لو اجدته والمراد واجده بالقوة وهو المحي المذكور
 في فصل في أحكام التجارة (قوله لتحقيق نقص النصاب بالتنضيض) يرد عليه ما لو نض بنقد غير ما اشتراه وهو أنقص من
 ذلك النقد (قوله ثم مائة وخمسين) أي وبلغت قيمة العرض مائة وخمسين كالذي قبله (قوله ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله
 (قوله قضاء الصلاة) أي حيث فاتته بعذر (قوله اذا تاخير اليه) أي الى يوم عيد النحر (قوله لا يقبله) جملة حالية (قوله
 وخرج بامكانه ما لو أخره بعد ذكران استمر الخ) وينبغي ان منه ما لو نذر صوم ٣٤١ شعبان في كل سنة وفاته شيء من

رمضان ولم يتمكن من
 قضاؤه حتى دخل شعبان
 فيعذر في تأخير قضاء
 رمضان الى شوال مثلاً
 لان صوم شعبان استحق
 عليه بالمدرك قبل استحقاق
 صومه عن القضاء (قوله
 ولا فرق في ذلك) أي في
 لزوم الفدية بالتأخير
 (قوله بين من فاته شيء)
 معتمد (قوله ان التأخير)
 أي تأخير قضاء رمضان
 بسبب السفر (قوله ان
 التأخير جهلاً) ومراده
 الجهل بحرمة التأخير
 وان كان مخالط العلماء
 لخفاء ذلك لا بالتكرار فلا
 يعذر لجهله نظير ما مر
 فيما لو علم حرمة التنجس
 وجهل البطلان به اه
 ج اه ز يادى (قوله
 والاوجه عدم الفرق)
 أي بين من أفطر لعذر
 وغيره فكل من الجهل
 والنسيان عذر مطلقاً
 (قوله سقوط الاثم به) أي
 الجهل (قوله وموته اثناء
 يوم) أي ولو كان مفطراً

لكنه روى موقوفاً على رايته باسمه نادى صحيح ويعضده افتاء ستة من الصحابة ولا يخالف لهم
 ولتهديه بحرمة التأخير حينئذ وانما جاز تأخير قضاء الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثلها بل
 الى سنين لان تأخير الصوم الى رمضان آخر تأخير الى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كتأخير
 عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فانه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه انه يقتضي مجيء الحكم
 فيما هو قبيل عيد النحر اذا تاخير اليه تأخير لزمن لا يقبله لان المراد تأخير الى زمن هو
 نظيره لا يقبله فانتفى العيد على ان ابراد ذلك غفلة عن قولهم في الاشكال مثلها وخرج بامكانه
 ما لو أخره بعد ذكران استمر مسافراً أو مريضاً أو المرأة حامل أو مرضعاً الى قابل فلا شيء عليه
 بالتأخير مادام العذر باقياً وان استمر سنين لان ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى
 ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهم كغيرهما وصرح به المتولي وغيره بين من فاته شيء بعد
 وغيره لكن سيأتي في صوم التطوع تبعا لما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره ان التأخير
 للسفر حرام وقضيته لزومها ويمكن ان يقال لا يلزم من الحرمة الفدية وقضية كلامهما انه لو شفى
 أو اقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلاً ولم يقض فيه لزوم الفدية وهو ظاهر
 وان نظريه الاسفوي وأخذ الاذرعى من كلامهم ان التأخير جهلاً أو نسياناً عذر فلا فدية به
 وسبقه لذلك الروايات لكن خصه عن أفطر بعذر والاوجه عدم الفرق ويبحث بعضهم سقوط
 الاثم به دون الفدية ومثلها الا كراهه كما في تطاير ذلك وموته اثناء يوم يمنع كنه فيه (والاصح
 تكرره) أي المداد الم يخرج به (بتكرار السنين) لان الحقوق المالية لا تتداخل بخلافه في نحو
 الهرم لا يتكرر بذلك لا تنفائها التقصير اما الفتن فلا تلزمه الفدية قبل العتق بتأخير القضاء
 كما أخذه بعض المتأخرين من كلام الرافعي في نظيره لان هذه فدية مالية لا مدخل للصوم فيها
 والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه والاوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذاً
 من قولهم ولزمت زمة عاجز وما فرق به البغوى من انه لم يكن من أهل الفدية وقت الفطر
 بخلاف الحر صحيح وان زعم بعضهم انه يمكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء
 لا بوقت الوجوب لظهور الفرق وهو ان المكفر ثم أهل للوجوب في حالتيه وانما اختلف
 وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل لالتزام الفدية وقت الوجوب ومقابل الاصح لا تتكرر
 كالحدود (والاصح انه لو أخر القضاء) أي قضاء رمضان (مع امكانه فوات اخرج من
 تركته لكل يوم مدان مدلفوات) ما لم يصم عنه أحد كما مر (ومدلتأخير) لان كلا
 منهما موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع والثاني يكفي مدوهو للفوات وعلم انه متى
 تحقق الفوات وجبت الفدية ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فوات لبواقي

لتبين انه ليس من أهل صوم ذلك اليوم (قوله يمنع تمكنه فيه) أي فلا يكون سبباً في تكرار الفدية (قوله بتكرار السنين) أي
 بقية المار في كلام المصنف وهو الامكان وعبارة سم على منهج في اذاتكرار التأخير هل يعتبر الامكان في كل
 عام أم يكفي لتكرار الفدية وجود الامكان في العام الاول والظاهر الاول كما يرشد اليه قول البغوى ان المتعدي بالفطر لا يعذر
 بالسفر في القضاء اه والذي تحرر في مجلس در معه بحضرة العلامة الطيلاوى الاول (قوله مع امكانه) ولا يمنع من
 الامكان ما لو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره باليمين فتلزمه الفدية اذا أخر

في ملكه) وهو عرض القنية وقوله لا يثبت بمجرد النية يعني لا يثبت فيه حول التجارة بمجرد نيتها أي بل لا بد ان تكون مقارنة
للتصرف كما يأتي فهو تعليل لقوله بخلاف عرض القنية لا يصير الخ (قوله حتى يتصرف فيه) وظاهر انه لا ينعقد حوله الا فيما
تصرف فيه بالفعل فلو تصرف في بعض العروض الموروثة وحصل كساد في الباقي لا ينعقد حوله الا فيما تصرف فيه بالفعل
وهو ظاهر فليراجع (قوله أو منفعة ما استأجره) قال في التحفة فصيلاً اذا استأجر أرضاً ليؤجرها بقصد التجارة فضى حول ولم

(قوله وهو ما صوبه الزركشي) معتمد (قوله فلا يثبت) أي قبل الغد (قوله ولا شيء على الهرم) تقدم التصريح به في قوله بخلافه
في نحو الهرم الخ (قوله وله صرف امداد) التعبير به مشعر بان صرفه لاشخاص متعددين أولى وهو كذلك ويؤيده ما نقل عن
ابن عبد السلام من ان سد جوعة عشرة مساكين أفضل من سد جوعة واحد عشرة أيام وعبارة شرح المناوي على منظومة
الاكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صوفيا الخ مانعه من الفائدة في لو سد جوعة مسكين عشرة أيام هل أجره كاجر من سد
جوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي وقد حث الله على الاحسان للصالحين وهذا لا يتحقق في
واحد ولانه يرجى من دعاء الجمع ٣٤٢ ما لا يرجى من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف لما

فيه من دفع أنواع من
المفاسد وجلب أنواع من
المصالح اذ دفع الفقر
والمسكنة نوع مخالف لدفع
الرق عن المكاتب والغرم
عن الغارم والغربة
والانقطاع عن ابن السبيل
اه (قوله منها الى شخص)
أي وله نقلها أيضاً لان حرمه
النقل خاصة بالزكاة بخلاف
الكفارات (قوله فيمتنع)
أي في الادون وفيما زاد على
الواحد (قوله وجنسها)
قال القفال ويعتبر فضلها
بما يعتبر به اه ح أقول
يتأمل هذا مع كون
الفرض انه مات وان
الواجب تعلق بالتركة وبعد
التعلق بالتركة فأي شيء عليه

خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مداً عشرة لاصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه
الاقضاء خمسة وقضية ذلك لزوم الفدية حالاً لا يسعه وهو ما صوبه الزركشي ووفق بينه
وبين ما اقتضاه كلامهم ما بعد من عدم اللزوم حتى يدخل رمضان كن حاف لياً كمن هذا
الغنى غداً فلتلف بغير ان لا فله قبل الغد فلا يثبت وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية ووفق بين
صورة الميت والحي بان الازمنة المستقبلية بقدر حضورها بالموت كما يحل الاجل به وهذا
مفقود في الحي اذ لا ضرورة الى تهجيل الزمن المستقبل في حقه ولو جعل فدية التأخير ليؤخر
القضاء مع الامكان اجزائه وان حرم عليه التأخير ولا شيء على الهرم والزمن ومن اشتدت
مشقة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى (ومصرف الفدية الفقراء
والمساكين) دون غيرهما من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير اسوأ
حالة منه اود اخل فيه اذ كل منهما اذا ذكر منفردا يشمل الآخر ولا يجب الجمع بينهما
(وله صرف امداد) منها (الى شخص واحد) بخلاف المد الواحد فانه لا يجوز صرفه الى شخصين
لان كل مد كفارة ومن ثم لم يجز اعطاؤه من امداد الكفارة الواحدة أكثر من مداما اعطاء دون
المد وحده أو مع مد كامل فيمتنع مطلقاً لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض بخلافه في كفارة الحج
فانه اصل وأيضاً فالمغرم ثم قد يكون أقل من متبلا ضرورة بخلافه هنا (وجنسها) أي الفدية
(جنس الفطرة) التي مر الكلام عليها ومرفها ان المترطل وثلاث وان المعتبر الكيل لا الوزن
فصل في موجب كفارة الصوم (تجب الكفارة بافساد صوم يوم من رمضان) يقينا
وخرج به الوطاء في أوله اذا صامه بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أو في صوم يوم الشك حيث
جاز فبان من رمضان (بجماع) ولو لو اطا واتيان بهيمة أو ميت وان لم ينزل (انتم به بسبب

بعد موته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج عنه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب الاخراج (الصوم)
فضل ما يخرج عنه عن مؤنة تجهيزه ويقدم ذلك على دين الآدمي ان فرض ان على الميت ديناً نعم ما ذكره ظاهر فيما لو أفطر لكبير
أو مرض لا يرجى برؤه فصل في موجب كفارة الصوم (قوله كفارة الصوم) أي وبينها وما يتبع ذلك (قوله وخرج به)
أي بقوله يقينا (قوله حيث جاز) أي بان أخبره موثق به بروية الهلال فصام اعتماداً على ذلك (قوله بجماع) فدينخرج ما لو قارن
الجماع مفطراً آخر كاكل فلا تجب الكفارة وهو متجه لان الاصل براءة الذمة ولم يتمحض الجماع اللهمك اه سم على شرح البهجة
فلو أوج في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة ويفسد الصوم كما يجب الغسل بالايلاج فيه أولاً ويفرق فيه نظروا الا قرب الثاني
ويفرق بان المدار هنا على معنى الجماع وهو منتف فيه بخلاف الغسل فان الحكم فيه منوط بمعنى الفرج (قوله ولو لو اطا)
صريح في ان الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الايعاب بعد تعبير المتن بالجماع الاولي بوطء ليشمل اللواط واتيان البهيمة والميتة
ويحتمل ان ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا ينافي ما ذكره في الايعاب

يؤجرها تلزمه زكاة التجارة فيقومها باجرة المثل حولاً ويخرج زكاة تلك الاجرة وان لم تحصل له لانه حال الحول على مال التجارة عنده (قوله وهو الذهب والفضة وان لم يكن مضر وياً) أي اذا كانت تجب فيه الزكاة بخلاف نحو الحلي كما يأتي (قوله بعين عشرين مثقالاً) أي أو بعشرين في الذمة وتقدّها في المجلس كما ذكره الشهاب حج أي وكان ما أقبضه في المجلس من جنس (قوله لخبر الصحيحين جاعرجل) واسمه سلمه بن صخر البياضي (قوله قال هل تجد ٣٤٣ ماتعتق) أي تستطيع وما مصدرية

(قوله فهل تجد ما تطعم) ما مصدرية أيضاً (قوله وهو بفتح المهملة) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة وحكاة القاضي عن رواية الجمهور ثم قال ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم بأسكان الراء قال والصواب الفتح ويقال العرق الزيل بفتح الزاي من غير نون والزيل بكسر الزاي وزيادة نون ويقال له القفة والمكتل بكسر الميم وفتح الناء المثناة فوق والسفينة بفتح السين المهملة وبالفاء قال القاضي قال ابن دريد تسمى زبيلا لانه يحمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعاً وهو مستون مد الستين مسكينا لكل مسكين مدها شرح مسلم للنووي واما الفرق بالفاء والراء المفتوحتين فهو كما في المصباح مكيال يقال انه يسع ستة عشر رطلاً (قوله ما بين لايتها) وهما الحرتان أي الحبيلان

الصوم) أي لاجله لخبر الصحيحين جاعرجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما أهلكك قال واقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جالس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بفتح المهملة مكمل ينسج من خوص النخل فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال علي أقر مننا يا رسول الله فوالله ما بين لايتها أهل بيت أحوج اليه منا فضحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فاطعم ستين مسكيناً بلفظ الامر ورواية انه كان فيه خمسة عشر صاعاً كما قاله البيهقي أصح من رواية انه كان فيه عشرون صاعاً وسأني القيود مشروحة في كلام المصنف وأورد على هذا الضابط أموراً أحدها اذا جامع المسافر ونحوه امر أنه ففسد صومه لا كفارة عليه بافساده على الاظهر فينبغي التقييد بصوم نفسه ويجب عنه بان الكفارة اذا لم تلزم بافسادها صومه بالجماع كما يأتي في الاولي افساد غيرها له الثاني لو ظن غروب الشمس من غير امانة فجامع ثم بان ثم ارفلا كفارة لانه لم يقصد الهتك قاله القاضي حسين والمتولى والبغوي قال في المجموع وبه قطع الاصحاب الا امام فانه قال من أوجب الكفارة على الناسي بوجهها ههنا وقال الرافي وتبعه المصنف ينبغي ان يكون هذا مفرعاً على تجويز الافطار والحالة هذه والافتجب الكفارة وفاء بالضابط المذكور قال الاذري وظاهر كلام القاضي والمتولى والبغوي مخرج بالمعصية وعدم الكفارة قال القاضي لانها تدبر بالشبهة كالحمد قال ولو بان ان الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اهـ ويجب أخذ ما مر بانها انما سقطت بالشبهة وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد باصل براءة الذمة لا تجوز الافطار لانه حرام عليه كما مر الثالث لو شك في النهار هل نوى ليلاً أم لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه يبطل صومه ولا كفارة عليه ويجب عنه بما قبله الرابع ما اذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم افسده ثم ارجع ما عتق ثم تبين بعد الافساد بالبينه انه من رمضان فانه يصدق ان يقال انه افسد صوم يوم من رمضان بجماع ان لم يجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لانه لم ينوّه عن رمضان ويجب عنه بانه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان وعنه أيضاً انتفاء نيته له الخامس وهو واراد على عكس الضابط اذا طلع الفجر وهو جاع فاستدام فان الاصح في المجموع عدم انعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع انه لم يفسد صوماً ويجب بعدم وروده ان فسر الافساد بما يمنع الانعقاد تجوزاً بخلاف تفسيره بما يرفع على انه وان لم يفسده فهو في

المحيطان بالمدينة وفي رواية ذكرها البخاري في الادب من رواية الاوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبى المدينة وهو ثنية طنب بضم الطاء المهملة والنون أحداً طناب الخيمة واستعاره للطرف وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج وبين لايتها حال ويجوز كون ما حجازية أو عجمية فعلى الاول أحوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين خبر ما مقدماً وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ويتعين على هذا رفع أحوج على انه صفة ويجوز نصبه على انه حال ويستوى على هذا الجازية والتهمية لسبق الخبر (قوله خرج) أي من الصوم (قوله ويجب عنه بما قبله) هو قوله ويجب أخذ ما مر بانها الخ (قوله ان فسر الافساد بما يمنع الانعقاد) الاولى ان يقول بما يشمل منع الانعقاد الخ

ما اشترى به بخلاف مالو أفضله عن الفضة ذهباً أو عكسه فإنه ينقطع الحول كما ذكره الشهاب حميرة البرلسي (قوله أثناء الذي ذكره في خلال المتن) ذكره هنا يفيد أن قول المصنف في الحول متعلق بالحاصل الذي قدره والافسد المعنى بالسكينة كما لا يخفى وحينئذ فيصير قول المصنف ويضم لا متعلق له فلا يعلم الضم فيما إذا يكون مع أن متعلقه قوله في الحول الذي أخرجه الشارح عن موضوعه والحاصل أنه يجب إسقاط لفظ أثناء الذي زاده الشارح من هذا المحل وعبارة الصفة مع المتن ويضم الربح الحاصل

(قوله فكانه انعقد الخ) معتمد (قوله وزيفه كثير) أي أقسده (قوله إذا استدامة الوطء الخ) انظره مع ما قررناه في باب الإيمان وعبارة المباح ثم واستدامة طيب ليست تطيباً في الأصح وكذا وطء وصوم وصلاة والله أعلم اهـ إلا أن يراد أن استدامة الجماع لها حكم الجماع هنا ويؤيده ما تقدم في التزعم مع طلوع الفجر أنه يشترط قصد الترك والالم يصح اهـ سم على شرح البهجة الكبير وكتب بهامشه العلامة الشوبري مانصه عبارة الامداد في باب الظهار واستمرار الوطء أي في الحرمة لا مطلقاً لما يأتي في الإيمان اهـ وهي تؤيد ما أشار إليه المحشي من الحل فليتأمل (قوله أوجاهل تحريمه) أي وقد قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء أخذاً ٣٤٤ من قوله لأن صومه لم يفسد (قوله ولو علم بالتحريم شمل مالو علم بالتحريم وجهل إبطاله

للصوم) قوله وقد احتراز عنه (أي عما ذكر) قوله بدليل غروب الشمس) أي فانه يفطر بمجرد غروبها وإن لم يتعاط ففطر أو يؤيده ما أجاب به بعضهم من أنه لو حلف لا يفطر على حار ولا على بارد لم يحث بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لأنه حكم فطره قبل تناول لكن المعتمد في تلك الحث لأن مبنى الإيمان على العرف (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة قوله بجماع المسافر الخ يحتمل أن يخرج به أي بقوله أثم به للصوم مالو جامع يعتقد أنه صبي ثم بان أنه كان بالغاً عند الجماع لعدم

معنى ما يفسده فكانه انعقد ثم فسد وزاد في الروضة تبعاً للغزالي تام احترازاً عن المرأة فانها تفطر بدخول شيء من الذكر فرجها ولو دون الحشفة والتام يحصل بالتقاء الختانين فإذا مكنته منه فالكفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك بالجماع إذا الفساد فيه بغيره وبأنه يتصور فساد صومه بالجماع بان يولج فيها نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم تستيقظ أو تتذكر أو تقدر على الدفع وتستديم ففساده فيها بالجماع إذا استدامة الوطء هنا وطء ولا كفارة عليها لأنه لم يؤمر به في الخبر إلا الرجل المجمع مع الحاجة إلى البيان ولأنها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر فلا يجب على المطوأة في القبل أو الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه (فلا كفارة على ناس) أوجاهل تحريمه أو مكرهه لأن صومه لم يفسد بذلك كما مر وقد احتراز عنه بافساد بل لا كفارة أيضاً على الصحيح وإن جعلناه مفسداً الانتفاء الاثم ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعاً (ولا مفسد غير رمضان) من نحو نذر وقضاء لأن النص ورد في رمضان وهو أفضل الشهور ومخصوص بفضائل لم يشاركه فيها غيره فلا يصح قياس غيره عليه وقد احتراز عن ذلك بقوله من رمضان (أو بغير جماع) كأكمل أو غيره لو ورد النص في الجماع وهو أغلظ من غيره وقد احتراز عنه بقوله بجماع (ولا) على صائم (مسافر جامع بنية الترخص) لأنه لم يأت لموجود القصد مع الإباحة (وكذا بغيرها في الأصح) لإباحة الإفطار له فصار شبهة في درء الكفارة والثاني تلزمه لأن الرخصة لا تحصل بدون قصد هذا ألا ترى أن المسافر إذا أخر الظهر إلى العصر فإن كان بنية الجمع جمع والأفلا وجوابه أن الفطر يحصل بلانية بدليل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة والمريض في ذلك كالمسافر وقد احتراز عنه بقوله أثم إذ كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال ويصح أن يكون احتراز به عن جماع الصبي (ولا على

أثم ويحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفة حاله وقد يؤيد الأول مسألة ظن بقاء الليل اهـ وكتب بهامشه شيخنا من العلامة الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيع الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الإباحة فهو ممنوع منه كما يمنع من الزنا فالوجه وجوب الكفارة ولا تأييد فيما ذكره للفرق الظاهريين إباحة الأقدام وعدمه فليتأمل ويؤيد ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانياً حينئذ اهـ (أقول) وفيه نظر إما أولاً فلأن الصبي حيث لم يعلم ببلوغه لا أثم عليه كمن ظن بقاء الليل بل هذا أولى لعدم معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل لسهولة البحث عنها وأما ثانياً فحرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك إذا جامع لا كفارة عليه للشبهة وإن حرم جماعه وأما كونه يحدث زنى طائناً صباه فبان خلافه فوجهه أن الزنا معصية في نفسه ومن ثم عنته منه الحاكم ويؤدب عليه وفطر الصبي ليس في نفسه معصية وأمر وليه به بوضر به عليه اغما هو لم يتأده فلا يتركه بعد أن شاء الله وما تقرر من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا بعد قول المصنف وحد المحصن بقوله نعم لو أوج طائناً أنه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد في أصح الوجهين

اثناء الطول أو مع آخره في نفس العرض كالسمن أو غيرها كارتفاع السوق إلى الأصل في الحول الخ (قوله ولو باع العرض بدون قيمته) أي بعد تمام الحول كما هو ظاهر (قوله أو اشترى به) أي بالمد كور وهو الثمن (قوله كشمس أو تفتح) أشار بهذا التمثيل إلى أن الكلام في غير لازم كافي عينه أما ما يجب الزكاة في عينه فسيأتي ٣٤٥ (قوله كأن اشترى بمائتي درهم

وعرض قنية) أي معلوم القيمة كما هو ظاهر حتى يتأتى التوزيع المذكور وانظر ما الحلال لو كان العرض مجهول القيمة (قوله ولا يبطل بعض حولها) أثبت الواو هنا يفيد أن اللام في قول المصنف لتام حولها لعملة وهو فاسد كما لا يخفى بل هي بمعنى عند

(قوله وهناك غير مصل الخ) أي لخروجه بالسلام من الصلاة ظاهر فلا يقال إن سلامه لغو لكونه ناسيا فهو باق في صلاته كما كان المجمع صائما بعد أكله (قوله أنه لا يفطر به) أي بالاكل (قوله أو نائمة) أي أو مكرهة (قوله ومحل القول الأول) هو قوله وفي قول عنه وعن (قوله وتجب عليها) ضعيف (قوله من ذلك مطلقا) أي حرة أو أمة زوجة أو غيرها (قوله وتلزم من انفرد برؤية الهلال) خرج به الحاسب والمنجم إذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان فلا كفارة عليهما وبوجه بأنهما لم يتيقنا بذلك دخول الشهر فاشبهاهما لو اجتهد

من ظن) وقت الجماع (الليل) جامع (فبان نهاها) لا تتفاء الاثم (ولا على من جامع) عامدا (بعد الاكل ناسيا وظن أنه أفطر به) أي الاكل لأنه يعتقد أنه غير صائم وقوله ناسيا متعلق بالاكل (وان كان الأصح بطلان صومه) بهذا الجماع كالمجمع على ظن بقاء الليل فبان خلافه والثاني لا يبطل كالموسم من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل صلاته والفرق على الأول أنه هنا صائم وقت الجماع وهناك غير مصل في حالة الكلام أما إذا علم أنه لا يفطر به ثم جامع في يومه فيه فطر وتجب الكفارة حرما وأعلم أن هذا الذي ظن الفطر في مسئلتنا جامع أن علم وجوب الامساك عن الجماع وغيره فائمه لا بسبب الصوم فيخرج بالقييد الأخير وان ظن الاباحية خرج بقوله اثم به (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لأنه لم ياتم بسبب الصوم وهذا داخل فيما مر في قوله ولا ناس فعدم الكفارة عليه لعدم فطره لا جرم أن الرافعي فرعه في الشرح على القول بأن الجماع ناسيا مفسد وحينئذ فيكون بياننا لما احتراز عنه بقوله بسبب الصوم لأن الاثم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا مترخصا) لأن الفطر ما أثره وائمه بسبب الزنا لا بالصوم فيكون أيضا بياننا لما يبين به الذي قبله وقوله مترخصا مثال لقييد فلولا ينو الترخيص فالحكم كذلك (والكفارة على الزوج عنه) دونها لأنه لم ياتم بها زوجة المجمع مع مشاركتها في السبب لأنه جاء في رواية هلك وأهلك ولو وجبت عليها البينة كما مر (وفي قول عنه وعن) أي يلزمهما كفارة واحدة ويصمها الزوج وعلى هذا قيل يجب كما قال المحامي على كل منهما نصفها ثم يصم الزوج ما وجب عليها وقيل يجب كما قاله المتولي على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولكن يحتمل الزوج عنها ثم يتدخّلان وهذا مقتضى كلام الرافعي (وفي قول عليها كفارة أخرى) قياسا على الرجل لتساويهما في السبب والاثم كحد الزنا ومحل هذا في غير المتخيرة أما هي فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضا والذي قبله إذا مكنته طائفة عامة فلا كانت مفطرة أو نائمة صائفة فلا كفارة عليها قطعاً ولا يبطل صومها ومحل القول الأول منهما من أصله إذا لم يكونا من أهل الصيام فإن كانا من أهل لكونهما معسرين أو عموكين لزم كل واحد صوم شهرين لأن العبادة البدنية لا تتحمل وإن كان من أهل العتق أو الاطعام وهي من أهل الصيام فاعتق أو أطعم فالأصح أنه يجزى عنهما إلا أن تكون أمة فإنه لا يجزى العتق عنها على الصحيح ومحل أيضا إذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج أما الموطوءة بشبهة والمزني بها فلا يتحمل عنها قطعاً وتجب عليها ولو كان الزوج مجنوناً لم يلزمها شيء على القول الأول ويلزمها على الثاني لأن الزوج غير أهل للتحمل وهذا المذهب عدم وجوب شيء عليهما من ذلك مطلقاً (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) بعد شروعه في الصوم وإن ردت شهادته كما مر لأنه هتك حرمة يوم من رمضان عنده بافساده صومه بالجماع فاشبهه سائر الأيام وظاهر أن مثله من صدقه في ذلك المصير من وجوب الصوم عليه حينئذ فإن رأى هلال شوال وحده لزمه الفطر ويخفيه ندبا فيما يظهر فإن شهد فرد ثم

٤٤ نهاية في من اشتبه عليه رمضان فاداه اجتهداه إلى شهر فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة عليه (قوله لما مر من وجوب الصوم) يرد عليه أن من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم اه سم اللهم إلا أن يقال إن تصديق الرائي أقوى من الاجتهاد لأنه يتصدقه بقرينة منزلة الرائي والرأي متيقن من صدقه مثله حكما ولا كذلك المجتهد هذا وما ذكر من وجوب الكفارة هنا قد يخالفه عموم قوله السابق أو في صوم يوم الشك حيث جاز الخ

فأصواب حذف الواو كما في النخعة ولعلها من التناخ (قوله أي فحجب في بقية الحول) يتأمل (باب ذكر كاة الفطر) (قوله الفطرة بكسر الفاء الخ) كان ينبغي ان يهذف هذا شيء يتنزل عليه كأن يقول عقب قول المصنف ذكر كاة الفطر ويقال لها الفطرة وهي بكسر الفاء الخ (قوله مولد لا عربي ولا معرب) يعني ان وضعه على هذه الحقيقة مولد من جملة الشرع بدليل (قوله وحدوث السفر) لو حدث وصوله الى محل مختلف المطلاع مع محله فوجد أهله معيدين عيد معهم وسقطت عنه الكفارة كما أفنى به شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه أه فلو عاد لمحله في بقية اليوم فهل يتبين وجوب الكفارة لانها انما كانت ٣٤٦ سقطت لصيرورته من أهل محل المتنقل اليه بوصوله اليه وقد لاغ ذلك بعوده

في يومه الى محله اذ قد يتبين بعوده اليه انه لم يخرج عن حكمه ومجرد الوصول الى المتنقل اليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح شبهة لسقوط الكفارة مع تعديه بالافساد أول فيه نظروا لعل الأقرب الأول ولو ثبت النية ليلة الثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائغا فثبت شوال نهارا ثم انتقل الى محل آخر مخالف للأول في المطلاع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله اليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لانه بانتقاله اليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه نية معتبرة وثبت شوال قبل انتقاله لا يفسد نيته وصومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانتقاله أولا فيه نظروا لا يبعد الأول اه سم على شرح البهجة (قوله لم تسقط الكفارة

أفطر لم يعزروا أفطر ثم شهد رد وعزروا استشكاه الاذرى بأن صدقه محتمل والعقوبة تدرا بدون هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بأن الاحتياط لمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) سواء أ كفر عن الأول قبل الثاني أم لا لان كل يوم عبادة منفردة فلا تتداخل كفارتاها كجنتين جامع فيهما بخلاف الحدود المبنية على الاسقاط فان تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان كان لاربعة زوجات على المذهب أما على انقول بوجوب الكفارة عليهما ويحملها فعليه في هذه الصورة أربع كفارات (وحدوث السفر) ولو طويلا (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لان السفر لا ينافي الصوم فيتحقق هتك حرمة ولا نطروقه لا يبيع الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة (وكذا المرض على المذهب) لهتسكه حرمة الصوم بذلك والثاني تسقط لان حدوث المرض يبيع الفطر فيتبين به أن الصوم لم يقع واجبا ومثله طر والمرض والسفر الردة فلوارتد بعد جماعه في يومه لم تسقط عنه الكفارة بلا خلاف كما في المجموع ولعل وجهه التغليظ عليه فلا يناسبه التخفيف وتسقط اذا جن أومات يوم الجماع لانه بطر وذلك بان أنه لم يكن في صوم لمنافاته له ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر أيضا سقوط الاثم قال الناشرى ينبغي ان لا يسقط عنه اثم قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما اذا وطئ زوجته طائفا انها أجنبية وما ذكره ظاهر (ويجب) على الواطئ (معها) أي الكفارة (قضاء يوم الافساد على الصحيح) لانه اذا وجب على المعذور رفعه لغيره أولى ولما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الأعرابي والثاني لا يجب لجبر الخلل بالكفارة (وهي) بمعنى كفارة الوقاع في رمضان ككفارة الظهار لقوله عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكفارة الظهار مرتبة بالاجماع ولان فيها صوما متتابعة فكانت مرتبة كالقتل ولانها كفارة ذكر فيها الاغظ أولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة اليمين وقد أشار الى ترتيبها بقوله (عتق رقبة) مؤمنة (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) صومهما (فاطعام ستين مسكينا) أوفقير للخبر المار أول الفصل وسيأتى الكلام على صفته في كتاب الكفارة ان شاء الله تعالى ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقة ندب له عتقها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له

بلا خلاف) أي وان اتصل بها الجنون فيما يظهر اه سم على بهجة (قوله لمنافاته له) بقي ما لو شرب دواء (فالو ليلا لم انه يجتنبه في النهار ثم أصبح صائغا ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أولا فيه نظروا الأقرب الأول لانه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي وبقي ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كان ألقى نفسه من شاطئ فجن بسببه هل تسقط الكفارة أولا فيه نظروا الأقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه أفسد صوم يوم لانه مجنون خرج عن أهلية الصوم وان اثم بالسبب الذي صار به مجنونا (قوله وما ذكره) أي الناشرى (قوله ذكر فيها الاغظ) لعله في قوله في الحديث المار هل تجد ما تعتق به رقبة (قوله ندب له عتقها) أي ويترك صوم بقية المدة ويقع له ما صامه نفلا مطلقا (قوله ندب له) أي وسيأتى فيه ما مرقريا فيترك ما بقي من الاطعام ويقع له ما أطعمه نفلا مطلقا

قوله فيكون حقيقة شرعية والا فالمولد هو اللفظ الذي ولده الناس يعني اخترعوه ولم تعرفه العرب وظاهر ان الفطرة ليست كذلك قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها (قوله كما يفيد قوله فيخرج الخ وقوله فيما بعده تجعل الفطرة الخ) في افادة هذين ما ذكره نظر ظاهر (قوله واعترض عليه بأن وقت الاضحية الخ) فندفع الاعتراض بان التشبيه انما هو في عدم التقدم على يوم العيد فلا ينافي ان الاضحية انما يدخل وقتها بما ذكر

٣٤٧

(قوله وهو ممن يؤدي

(قوله في الاظهر) زاد

في شرح البهجة الكبير

ولان حقوق الله تعالى

المالية اذا عجز عنها وقت

وجوبها فان كانت

لا لسبب من العبد كركاة

الفطر لم تستقر في ذمته

وان كانت بسبب منسه

استقرت في ذمته سواء

كانت على وجه البذل كجزاء

الصيد وفدية الخلق أم لا

ككفارة الظهار والقتل

واليمين والجناح ودم التمتع

والقران اه وتقدم نحوه

في قول الشارح بعد قول

المصنف والاظهر وجوب

المد على من أفطر الخ وما بحثه

في المجموع من أنه ينبغي هنا

الخ (قوله وفيه حرج شديد)

وورد انه صلى الله عليه وسلم

لما أمر المكفر بالصوم

قال يا رسول الله وهل أتيت

الامن الصوم وأمره

بالاطعام اه ح (قوله

فيجوز كون عدد الال

أي لا يقيد كونهم ممن تلزمه

مؤنتهم

باب صوم التطوع

(قوله التطوع التقرب الخ)

أي شرعا (قوله من صام

(ولو عجز عن الجميع) أي جميع خه الها المذ كورة (استقرت) الكفارة (في ذمته في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بأن يكفر بما دفعه اليه مع اخباره بعجزه فدل على ثبوتها في الذمة كما مر ايضا حه والثاني لا يل تسقط كركاة الفطر (فاذا قدر على خصلة) منها (فعلها) كما لو كان قادرا عليها حال الوجوب وكلام التنبيه يقتضي ان الثابت في ذمته هو الخصلة الاخيرة وكلام القاضي أبي الطيب يقتضي انه احدى الخصال الثلاث وانما اخيرة وكلام الجمهور ان الكفارة وانما مرتبة في الذمة وبه صرح ابن دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلة فعلها أو أكثر تب (والاصح ان له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة الغلة) بغني مجة مضمومة ولا م ساكنة شدة الحاجة للنكاح لان حرارة الصوم وشدة الغلة قد يفضيان به الى الوقاع ولو في يوم واحد من الشهرين وذلك مقتض لا يستثناهما وفيه حرج شديد والثاني لا قدرته على الصوم فامتنع عليه العدول عنه كصوم رمضان (و) (الاصح) أنه لا يجوز للفقر صرف كفارته الى عياله) الذين تلزمه مؤنتهم كالزكوات وسائر الكفارات وأما قوله عليه السلام في الخبر أطعمه أهلك في الام يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه له صدقه أو أنه ملكه اياه وأمره بالتصدق فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها لهم للاعلام بانها غنائم يجب بعد الكفاية أو أنه تطوع بالتكفير عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بان لغير المكفر التطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي وله فيأكل هو وهم منها كما نقله القاضي وغيره عن الاحباب وحاصل الاحتمالين الاولين أنه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب ويصح ان يكون المصنف اخرج عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقر صرف كفارته الى عياله لان الصارف فيها انما هو الاجنبي نعم يبق الكلام على ما تقر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عدد الال اثنين مسكينا

باب صوم التطوع

التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرص من العبادات والاصل في الباب خبر الصحيحين من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا وفي الحديث كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا أجزى به والصحيح تعليق الغرماء به كسائر الاعمال لخبر الصحيحين وحيفته فخصيصه بكونه له لانه أبعد عن الرياء من غيره وقد اختلفوا في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً (يسن صوم الاثنين والخميس) لما صحت انه صلى الله عليه وسلم كان يخبر صومهم ما وقال انهم ما يومان تعرض فيهما الاعمال فأحب ان يعرض عملي وأنا صائم قال الاذري ويسن أيضا المحافظة على صومهم ما والمراد عرضها على الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت بخبر أحمد انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال انه شهر ترفع فيه الاعمال فأحب ان يرفع عملي وأنا صائم محمول على رفع الاعمال جملة وسمى الاثنين لانه ثاني الاسبوع

يوم في سبيل الله) أي الجهاد وفيه دلالة على فضل صوم التطوع (قوله كسائر الاعمال) أي فروضها وسنن او ماضوعف منها (قوله يسن صوم الاثنين والخميس) سئل الشيخ الرمي عن الفضل هل هو صوم الخميس أو الاثنين فأجاب رحمه الله بأن صوم الاثنين أفضل اه كذا وأبته بهم امش ولعل وجهه أن فيه بعثته صلى الله عليه وسلم ومماته وسائر أطواره صلى الله عليه وسلم

غنه من زوجة الخ) فيه أمور الأول ان هذا الحصر يخرج من المثنى نفس من يخرج الثاني ان قوله وان زال ملكه الخ لا يصح
أخذه غاية في مسئلة الموت التي الكلام فيها الثالث ان قوله كطلاق أو استغناء قريب لا يصح كونه مثالا لزوال الملك وعبرة

الاحاديث ان الوحوش في البادية تصومه حتى ان بعضهم أخذ لها وذهب به

٣٤٨

(قوله عرفة) وورد في بعض

الى البادية ورماء لنحو

الوحوش فأقبلت عليه

ولم تأكل وصارت تنتظر

الى الشمس وتنظر الى

البحر حتى غربت الشمس

أقبلت اليه من كل ناحية

اه كذا بهامش صحيح

(قوله احتسب) أي أرجو

وعبرة المصباح احتسب

الاجر على الله ادخره عنده

لا يرجو ثواب الدنيا وقوله

على الله هي جمعي من

(قوله بلفظ الماضي) أي

بأن يقول احتسب (قوله

والمكفر الصغار) ممتد

(قوله وللتكفير تأويلان)

أي اذا وقعت الذنوب

(قوله أحدهما الغفران)

أي في السنة الآتية

(قوله والازيد في حسنة)

أي أو يخفف من اثم كبائره

(قوله ويوم عرفة أفضل

الايام) أي حتى من يوم

من ايام رمضان كما صرح

به ج أول كتاب الصوم

أي لا من جميعه ولا من

العشر الاخير منه (قوله

وأنتي الوالد بأن عشر

رمضان) أي الاخير

بناء على ان أوله الاحد وهو ما نقله ابن عطية عن الاكثرين لكن الذي صوبه السهملي ونقله
عن كافة العلماء أنه السبت وهو الاصح (و) صوم يوم (عرفة) وهو ناسع الحجة لخبر مسلم صيام
يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده والمراد بالسنة التي قبل
يوم عرفة السنة التي تتم بفراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي أولها المحرم الذي يلي الشهر
المذكور اذا الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها ما ذكرناه ولكون السنة
التي قبله لم تتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده أي مع المضارع بأن المصدرية التي تخلصه
للاستقبال والافلوتت الاولى كان المناسب التعبير فيها بلفظ الماضي قال الامام والمكفر
الصغار دون الكبار قال صاحب ذخائر وهذا منه تحكيم يحتاج الى دلائل والحديث عام وفضل
الله واسع لا يحجر قال ابن المنذر في قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له
ما تقدم من ذنبه هذا قول عام يرجح أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي
وللتكفير تأويلان أحدهما الغفران والثاني العصمة حتى لا يعصى ثم ما ذكر من التكفير
محله فبين له صغائر والازيد في حسنة ويوم عرفة أفضل الايام لان صومه كفارة سنتين كما مر
بخلاف غيره ولان الدعاء فيه أفضل من غيره ولخبر مسلم ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه
من الدار من يوم عرفة وأما خبر خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول على غير يوم عرفة
بقريئة ما ذكره وأنتي الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لان
رمضان سيد الشهور ويسن صوم الثمانية ايام قبل يوم عرفة كما صرح به في الروضة سواء في
ذلك الحاج وغيره أما الحاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا لا يتباع
رواه الشيخان وليقوى على الدعاء ويؤخذ منه استحباب صومه لحاج لا يصل عرفة الا ليلا
وبه صرح في المجموع وغيره ونقله في شرح مسلم عن جمهور العلماء وأن صومه لمن وصلها نهارا
خلاف الاولى بل في نكته التنبيه للصنف انه مكروه وأما المسافر والمريض فيسن له ما فطره
مطلقا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقضيته انه لا فرق بين طويل السفر وقصيره وهو
محتمل ويحتمل التقييد بالطويل كنظائره والاوجه الاول اقامة للطننة مقام المئنة وظاهر
كلامهم عدم انتفاء خلاف الاولى أو الكراهة بصوم ما قبله لكن يناقشه ما يأتي في صوم الجمعة
مع اتحاد العلة فيهما بل هذا أولى لانه يغتفر في خلاف الاولى ما لا يغتفر في المكروه وقد يفرق
بأن القوة الخاصة له بالفطر هنا من مكملات المغفرة الخاصة له بالجوع ماضى من العمر
وليس في ضم صوم ما قبله اليه جابر بخلاف الفطر ثم فانه من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط
وفي ضم صوم يوم له جابر فان قيل قضية ذلك ان صوم هذا أولى بالكفارة من صوم يوم الجمعة
فلنا صدق ذلك ورود النهي المتفق على صحته ثم بخلافه هنا (و) صوم (عاشوراء) بالمد فيه

(قوله لا يصل عرفة الا ليلا) أي بأن لا يكون مسافرا بالنهار ويقصد عرفة ليلا فلا يخالف ما يأتي من من وفيما

فطره للمسافر (قوله خلاف الاولى) أي لعدم صحة النهي فيه (قوله فيسن له ما فطره مطلقا) كأن معناه سواء كان حاجا أو لا

فلا ينافي قول الأذري عن النص محمول على مسافر جهده الصوم وقوله كما نص عليه الشافعي قال الأذري النص محمول على

مسافر جهده الصوم اه سم على جملة (قوله مقام المئنة) أي اقامة محل الظن مقام محل اليقين (قوله وعاشوراء) قال

أبو منصور الأغوي ولم يجئ فاعولاء في كلام العرب الا عاشوراء والضاروراء اسم الضراء والساووراء اسم السراء والوالاء

لسم الدالة وخاويراء اسم موضع وقوله اسم الدالة أي النبوة

التحفة مع المتن فيخرج عن مات أو طلق أو عتق أو بيع بعد الغروب ولوقبل التمكن من يؤدي عنه وكانت حياته مستقرة عنده لوجود السبب في حياته واستغناء القريب كونه انتهت (قوله لما يأتي أن الحرة الخ) تعليل لكونها كالحوالة (قوله عما علاو به) الانسب عما احتجوا به وقوله أنه لا يستلزم ما قالوه الأولى لا يرد ما قاله ٣٤٩ (قوله غايته أنه اغتفر عدم الاذن الخ) تطرفه الشهاب ح

في تحفته بان اجراء غيبته هو محل النزاع ثم أجاب عن أصل ما احتج به من قال أنها من باب الضمان بأنه إنما أجزأ إخراج المضمحل عنه فيما ذكر نظر الكونها طهارة (قوله ومعلوم أن المذني عنه نية العبادة) أي وهذه نية تميز (قوله ولا تلزمه الفطرة فيما يظهر) كأن هذا الاستظهار لغيره نقله هو بلفظه وان لم ينبه على ذلك بدليل قوله الآتي والوجه الخ (قوله ابتداء) متعلق بقوله يشترط وكان الأولى ذكره عقبه كما صنع في التحفة وسيأتي محترزه في قوله فان لزم الفطرة الذمة الخ (قوله لانه مال لا يتعين صرفه له) الضمير في لانه للفاضل وفي نسخ لان ماله الخ (قوله وانفق عليها) أي على الأمة (قوله بخلاف الاجنبية الخ) بيان للفهوم المذكور في قوله لا أجنبية وكان الانسب ان يقول أما الاجنبية الخ والحاصل انه أراد ان يبين ما أجمله أولا في قوله

وفيما بعده وهو عاشر المحرم لحبراً احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله وانما لم يجب صومه للاخبار الدالة على الامر بصومه تحبر الصحيحين ان هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر وحملوا الاخبار الواردة بالامر بصومه على تأكيد الاستحباب وانما كان صوم عرفة بسنتين وعاشوراء بسنة لان الاول يوم محمدي والثاني يوم موسوي ونبينا صلى الله عليه وسلم أفضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بسنتين (و) صوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم لحبرائش بقيت الى قابل لا صوم من التاسع فبات قبله والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في أول الشهر وللمخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر ولا احتراز من افراذه كما في يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادي عشر ان لم يصم التاسع بل في الام وغيره انه يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذا غلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يأت كدأمره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر في الحجة ذكره الغزالي وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره افراذه لكن في الام لا بأس بافراذه (و) صوم (أيام) الليالي (البيضاء) من كل شهر وهي الثالث عشر وتاليها لما صح انه صلى الله عليه وسلم أمر بأبازر بصيامها والمعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها فصوم الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم سن صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البيض كافي البصر وغيره للاخبار الصحيحة والحاصل كما افاده السبكي وغيره انه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون أيام البيض فان صامها أي بالسنتين فما في شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هي المأمور بصيامها من كل شهر فيه نظر وان تبعه الاسنوي والوجه انه يصوم من الحجة السادس عشر لان صوم الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للخروج من خلاف من قال انه أول الثلاثة قال الماوردي ويسن صوم أيام السود وهي الثامن والعشرون وتاليها وينبغي ان يصام معها السابع والعشرون احتياطاً قال ابن العرافي ولا يخفى سقوط الثالث منها اذا كان الشهر ناقصاً ولعله يعرض عنه بأول الشهر الذي يليه وهو من أول أيام السود أيضاً لانياته كاه اسوداء وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك لتعميم ليالي الأولى بالنور وليالي الثانية بالسواد فناسب تزويده بذلك لشرافه على الرحيل وشكر الله تعالى في الأولى وطلب الكشف السواد في الثانية (و) صوم (ستة من شوال) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر وقوله صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة أي كصيامها فرضا والا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لان الحسنة بعشرة أمثالها وقضية كلام التقيية وكثيرين ان من لم يصم رمضان لم يذر أو سفر أو صعباً أو جنوناً أو كفر لا يسن له صوم ستة من شوال قال أبو زرعة وليس كذلك أي

(قوله الى قابل) هو مصروف ووقع لبعضهم خلافه فاحذره فانه سبق قلم (قوله وشكر الله) أي انها تقع شكر الله لانه ينوي بها ذلك اذ ليس لنا صوم يسمى بهذا الاسم كما انه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر (قوله من صام رمضان) أي في كل سنة واتبعه ستاً من شوال كذلك أما لو صام ستاً من شوال في بعض السنين دون بعض فالسنة التي صام الست فيها يكون صومها كسنة والتي لم يصم فيها تكون كعشرة أشهر

لا اجنبية فكانه قال لا اجنبية فقها تفصيل ثم بين هذا التفصيل بقوله بخلاف الخوان كان في سياقه قلاقة وكان الاولى حذف هذا الاجمال ثم يقول وخرج بانه لا اجنبية ثم بين ما فيها والعبارة للروض وشرحه ووقع في النسخة التي كتب عليها الشيخ كاجنبية بدل لا اجنبية فرتب ٣٥٠ عليها ما في حاشيته واطلع على نسخة أخرى لفظها الاجنبية وكل ذلك خلاف ما في

الروض الذي ما هنا عبارته كما قدمناه (قوله ومثلها) أي مثل الاجنبية يعني التي لها مقدار لا تتعداه والمثلية انما هي في كون الفطرة لا تتبع النفقة لا غير (قوله ونفقته عليه) أي على العامل (قوله فالفطرة عنه وعنهم) أي وعن الرقيق اذ هو اسم جنس يشمل الواحد والمتعدد فالضمير في عنه لليت (قوله قال القفال والحكمة في ايجاب الصاع الخ) نقضت هذه الحكمة بانها لا تتأني على مذهب الشافعي من وجوب دفع الصاع الى سبعة اصناف وأجاب عنه الشيخ في الحاشية بان هذه حكمة المشروعية ولا ياتزم اطلاقها اه وفي هذا الجواب وقفة لانهم لم تشرع لو احدث عند الشافعي (قوله ويتجه بناؤه) أي وجوب

(قوله ونحصل السنة بصومها متفرقة) أي وتكون كلها اداء لان الشهر كله محلها (قوله فلا يستحب قضاؤها) وبتقدير القضاء فهل يثاب قواب الفرض على الجميع

بل يحصل أصل سنة الصوم وان لم يحصل الثواب المذكور اترتب في الخبر على صيام رمضان وان أفطره رمضان تديار حرم عليه صومها وقضية قول المحامي تبع الشيخ الجرجاني يكره لمن عليه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بعذر في ما امر الا أن يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كعبي بلغ وكافر أسلم وهذا على من عليه قضاء واذا تركها في شوال لذلك أو غيره من قضاؤها مما بعده وتحصل السنة بصومها متفرقة (و) لكن (تتابعها) وانصالحها يوم العيد (أفضل) مبادرة الى العبادة ولما في التأخير من الاوقات ولو صام في شوال قضاء أو نذرا أو غيرها أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى تبعه البارزي والاصفوني والناصري والفقيه على بن صالح الحضرمي وغيرهم اكن لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطالب لا سيما من فاته رمضان وصام عنه شوالا لانه لم يصدق عليه المعنى المتقدم وما أفق به الوالد رحمه الله تعالى أيضا انه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا أن يصوم ستة من ذي القعدة لانه يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصدها بما بعده صوم شوال فيكون صار قاعن حصولها عن السنة فسقط القول بأنه لا يتأني الا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها اما اذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤها وقول المصنف ستة باثبات التام مع حذف المعداد لغة والافصح حذفها كما ورد في الحديث ويسن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السود فان صامها اتي بالسنتين ولا يرد على ذلك صوم يوم الشك فانه آخر شهر لتقدم الكلام عليه (ويكره افراد) يوم (الجمعة) بالصوم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده وليكويه يوم عيده وعلم من ذلك انه لا فرق في كراهة افراده بين من يريد اعتكافه وغيره كما أفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع الاعتكاف مع الفطر لان شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة وليتقوى بفطره على الوظائف المطلوبة فيه ومن هنا خصه جمع متقدمون تفعلا عن المذهب بمن يضعف به عن الوظائف اكن يردده ما مر من ندب فطر عرفة ولولم لم يضعف به ويوجهه بأن من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضا ان كراهة صومه ليست ذاتية بل لا مر عارض ويؤيده انه قد نذره كما به لم مما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الاخران اذا لا تختص كراهة الافراد بالجمعة (وافراد السبت) أو الاحد بالصوم كذلك يجامع ان اليهود تعظم الاول والنصارى تعظم الثاني فقصد الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ما تقرر اذ لم يوافق افراد كل يوم من الايام الثلاثة عادة له والا كان كان يصوم يوما ويفطر يوما أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم الشك ذكره في المجموع وهو ظاهر وان أفق ابن عبد السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه انه لا يكره افرادها بنذر وكفارة وقضاء وخرج بافراد ما لو صام أحداهما مع يوم قبله أو يوم بعده

فلا

كما لو صام رمضان وأتبعه ستا من شوال قال من فيه تطر (أقول) والا قرب حصول ذلك

لان القضاء يحكي الاداء ونقل عن الشهاب الرملي بالدرس انه يثاب على الستة ثواب النقل ويوجهه بأن ثواب الفرض في الخبر مفيد بكونها من شوال وهذه ليست منه (قوله ويقاس به اليومان) وهما السبت والاحد (قوله ويؤخذ من التشبيه) هو قوله كما في صوم يوم الشك (قوله انه لا يكره افرادها) أي الجمعة والسبت والاحد

الزكاة في المذكورات وعدمه (قوله كالحنطة عن الشعير) أي في زكاة المعشرات (قوله لانه المقصود) يعني الاقتيات (قوله) أو من تلزمه فطرته كزوجته وعمه) من عطف العام على الخاص (قوله من بلد من بلد من مختلفي القوت) مثال والا فثله لو كانا من بلد واحد وفيه قوتان لا غالب فيهما أو كان هناك الواجب وأعلى منه (قوله أنهم لو كانوا يتأتون برأخلوطا بشعير أو نحوه

(قوله فلا كراهة لانتفاء العلة بقي ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت معا والاحد عام صام الاول وعن له ترك اليوم الثاني فهل تنفي الكراهة أولا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يشترط لكراهة الافراد قصده قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده أولا أولا (قوله ضيق عليه ٣٥١ جهنم) عبارة شرح المنهج هكذا

وعقد تسعين الخ وقوله

وعقد تسعين قال المحلى

وهو ان يرفع الابهام ويجعل

السبابة داخلة تحته

مطبوعة جدا (قوله فصوم

يوم وفطر يوم أفضل)

وظاهر كلامهم ان من فعله

فوافق فطره يوما من

صومه كالاثنين والخميس

والبيض يكون فطره فيه

أفضل لانه صوم يوم

وفطر يوم لكن بحث

بعضهم ان صومه له أفضل

اه ح وقضية اطلاق

الشارح موافقة الاول

(قوله وما ذكره المصنف

من الاستحباب لغيره)

أي لغير من لم يخف ضررا

ولا فوت حق (قوله ولونذر

صوم الدهر ان عقد

وحيث انعقد لو طرأ عليه

ما يشق معه الصوم أو

ترتب عليه خوف فوت

حق أو نحوه مما يمنع انه قاد

النذر هل يؤثر أولا فيجب

فلا كراهة لانتفاء العلة اذ لم يذهب أحد منهم اتعظيم المجموع وقضية التعليل بالتقوى بالفطر في كراهة افراده انه لا فرق بين افراده وجمعه لكنه اذا جمعهما حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع (وصوم الدهر غير العيد) من فطر ونحر (و) أيام (التشريع مكره لمن خاف به ضررا أو فوت حق) واجب أو مندوب لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يلدن الدرداء لما فعل ذلك فتبدلت أم الدرداء ان ربك عليك حقا ولا هلاك عليك حقا ولجسدك عليك حقا فصم وأفطر وقم ونم وانت أهلك وأعط كل ذي حق حقه أما صوم العيدين وأيام التشريع أو شيء منها فإفرا م كافر (ومستحب لغيره) لا طلاق الادلة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيق عليه جهنم وعقد تسعين رواه البيهقي ومعنى ضيق عليه أي عنه فلم يدخلها أولا يكون له فيها موضع وخبر لا صام من صام الا بدفعه على من صام العيدين وأيام التشريع أو شيئا منها أو مع ندبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولي وغيره واختاره السبكي والاذرعي وغيرهما خلافا لابن عبد السلام كالغزالي والخبر الصحيحين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وفيه لا أفضل من ذلك وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسنه بعشر أمثالها ومن أن قوله في الخبر لا أفضل من ذلك أي لك يرد بأن صيام داود أشق على النفس وأفضل الاعمال أشقها وبأن تأويله للخبر فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينة تعضده وما ذكره المصنف من الاستحباب لغيره هو المعتمد ولا يخالفه تعبير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولونذر صوم الدهر ان عقد نذره مالم يكن مكرها كما قاله السبكي (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما) مالم ينذر اتعاه للخبر السابق في نية الصوم ولما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر ويقاس بالصوم غيره من بقية النوافل غير ما سبى أي كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نعم بكره الخروج منه لغير عذر ظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما العذر كمساعدة ضيف عز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فيس فان لم يعز على أحدهما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه واذا أفطر لم يثبت على ماضى ان خرج بغير عذر والا أثيب وعلى ذلك يحمل قول المتولي انه لا يثاب لان العبادة لم تتم وما حكى عن الشافعي انه يثاب

عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والا قرب الاول لجزمه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب النذر على من أفطر للكبر ومن ثم لونذر صوم مالم يصح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه (قوله أمير نفسه) هو بالراء وروى بالنون أيضا اه شيخنا الشويري (قوله ان شاء صام) أي أتم صومه اه سم على بهجة (قوله نعم بكره الخروج منه) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ترتب طبع بعض اجزائهما ببعض واما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوهما فهل المراد بالخروج منه الاعراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتعاه أو المراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطل ثم العود اليه فيه نظر والا قرب الثاني مالم يكن الكلام مطلوباً كالدلالة (قوله والا أثيب) ظاهره انه يثاب على ما مضى ثواب بعض العبادة التي بطلت

(تخير) أي بين اخرج بر وحده أو شعير وحده ولا يخرج صاعاً مبعضاً كما هو (قوله لأن رب الدين متعين الخ) لا دخل له في الفرا كما قاله الشهاب حج و فرق بوجوب النية في الزكاة بخلاف أداء الدين (قوله بخلاف الكبير فإنه لا بد من اذنه) أي والصورة أنه غنى بباب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه (قوله وانما المراد اتصاف المال الزكوي الخ) وحينئذ فكان الاصول (قوله أما تطوعهما) أي بأن كان ٣٥٢ الفاعل لهما عبداً أو صيواً عليه فالوجوب بالنسبة للصبي متعلق بالولي (قوله

كالاثنين فلا يسن له قضاؤه) ضعيف (قوله لفقد العلة المذكورة) هي قوله وان خرج بعذر (قوله لصوم يوم) افهم التقييد بالصوم أن غيره مما يتبعض كالصدقة المالية والمنذور لا يحرم قطعه وهو ظاهر وكالصوم الصلاة والخ (قوله وهذا هو الواجب) هو قوله بأنه مستحب (قوله ويستفاد منه وجوب القضاء الخ) عبارة حج قبيل فصل الفدية بعد قول المصنف ثم ثبت كونه من رمضان وما ذكرته من وجوب الفور مع عدم التحدث هو ما دل عليه كلام المجموع وغيره بل تحليل الاصحاب وجوب الفورية بوجوب الامساك صريح فيه وانما خالفنا ذلك في ناسي النية لان عذره أعم وواظهم من نسبتهم للتقصير فكفي في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب (قوله انه) أي من نسي النية على التراخي معتمد (قوله ويحرم على المرأة صوم تطوع) خرج

ومحل ما ذكر في تطوع غير حج و عمره أما تطوعهما فما يجب اتمامه لمخالفتهما غيرهما في لزوم الاتمام وان فسدوا الكفارة بالجماع وسيأتي ان من أفسد هما وتحلل لفوات الحج لزمه القضاء (ولا قضاء) عليه حتماً بسبب قطعه ذلك بل هو مستحب وان خرج به مذر خروجه من خلاف من أوجب قضاءه أما من فاتته عادة بصيامه كالاثنين فلا يسن له قضاؤه لفقد العلة المذكورة على ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لكنه معارض بما مر من افتائه بقضاء است من القعدة عن ست من شوال معلاله بأنه يستحب قضاء الصوم الراتب وهذا هو الواجب (ومن تأبس بقضاء) لصوم يوم فات عن واجب (حرم عليه قطعه) جزماً (ان كان) قضاؤه (على الفور وهو صوم من تعدى) بالفطر تداركاً لارتكبه من الاثم ولان التخفيف يجوز التأخير لا يليق بحال المتعدى وشمل ذلك قضاء يوم المشك لوجوب قضائه فوراً اذ هو منسوب بعدم البحث عن الملال الى تقصير في الجملة ويستفاد منه وجوب القضاء على من نسي النية على الفور والمصرح به في شرح المذهب أنه على التراخي بخلاف (وكذا ان لم يكن على الفور) يحرم قطعه (في الاصح بأن لم يكن تعدى بالفطر) لتلبسه بالفرض ولا عذر له في الخروج فلزمه اتمامه كما لو شرع في الصلاة في أول الوقت والثاني لا يحرم لانه متبرع بالشروع فيه فاشبهه المسافر بشرع في الصوم ثم يريد الخروج منه ولا تقييد الفورية بما ذكره اذ منه ما لو ضاق وقته فلم يبق من شعبان الا ما يسع القضاء فقط وان فات به ذروياً انقسام القضاء الى ما يكون بالتعدى والى غيره أيضاً في الصلاة وفي الاعتكاف المنذور في زمن معين والحج والعمرة واعلم ان أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وأفضلها الحرم ثم رجب خروجه من خلاف من فضله على الاشهر الحرم ثم باقيها وظاهره الاستواء ثم شعبان لخبر كان صلى الله عليه وسلم لم يصوم شعبان كله وخبر كان يصوم شعبان الا قليلاً قال العلماء اللفظ الثاني مفسر الاول والمراد بملكه غالبه وقيل كان يصومه تارة من أوله وتارة من آخره وتارة من وسطه ولا يترك منه شيئاً بلاصيام لكر في أكثر من سنة وانما أكثر صلى الله عليه وسلم من الصوم في شعبان مع كون الحرم أفضل منه لانه كانت تعرض له فيه أعذار تمنعه من اكثار الصوم فيه أوله لم يعلم فضل الحرم الا في آخر حياته قبل التمكن من صومه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان قال العلماء وانما لم يستكمل ذلك لثلاثين وجوبه ويحرم على المرأة صوم تطوع من غير إذن زوجها وهو حاضر فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراماً كالصلاة في دار مغصوبة وعلمها برضاها كاذنه وسيأتي في النفقات عدم حرمة صوم نحو عاشوراء عليها أما صومها في غيبة زوجها عن بلادها فائترقظعاً وانما لم يجز صومها بغير اذنه مع حضوره نظراً لجواز فساده عليها لان الصوم بها عادة فيمنعه التمتع بها ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع كما بحثه الشيخ لقصر

به الفرض فلا يحرم وليس للزوج قطعه وظاهره ولو نذر مطلق لم يأذن فيه (قوله صح) أي وتتاب عليه (قوله عدم حرمة صوم نحو عاشوراء) أي بغير اذنه وقوله نحو عاشوراء أي عملاً لا بكثر وقوعه (قوله مع حضوره) ولو جرت عادته بأن يغيب عنها من أول النهار الى آخره لا احتمال ان يطرأ له قضاء وطوره في بعض الاوقات على خلاف عادته (قوله صلاة التطوع) ظاهره وان كرمافوته لان الصلاة من شأنها اقصر زمنها

ان يأتي هذا المراد بدل قوله فيما مر وشروط المال الذي تجب فيه كما صنع الشهاب حج في تحفته (قوله أو معارضته بما قد يسقطه كالدين الخ) والفرق بينه وبين ما قبله ان ذلك أوصاف قاعة بنفس المال بخلاف هذا ولهذا غاير في الاسلوب وكان المناسب

(قوله والامة المباحة للسيد) أي التي أعدها للتمتع بأن تسرى بها أمانة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها ارادته منها فلا ينبغي منعها من الصوم في كتاب الاعتكاف في (قوله والملازمة على الشيء) راجع للثلاثة (قوله يقال) أي في اللغة (قوله في مسجد) أي خالص (قوله من مسلم) مميز عاقل الخ ذكره بعد التمييز مجرد ابضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما فيما يأتي اللهم الا أن يقال ان المجنون اذا كان له نوع تمييز لا يصح اعتكافه لا تنفاء العقل فليراجع (قوله والعلم بالتحريم) أي وعدم الكراه وكونه واضحا كما يأتي للشارح (قوله ثم الاوسط الخ) قال الدماميني في مصابيح الجامع الصحيح مانصه العشر الاوسط جاء هنا على لفظ العشر من غير نظر الى مفرداته ولفظه مذكر فيصح وصفه باللاوسط والافلوأريد وصفه باعتبار آحاده لقيل الاوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ٣٥٣ ككبرى وكبرى وقد روى به في

بعض الطرق وروى أيضا
الوسط بضمين جمع واسط
كبازل وبزل كذا في
الزركشي قلت وأوسط
هذا مذكروا واحد العشر
مؤنث فكان قياسه
أواسط جمع واسطة كأواخر
جمع آخره اه وقال الامام
النووي في شرح مسلم
اعتكف العشر الاوسط
كذا هو في جميع النسخ
والشهور في الاستعمال
تأنيث العشر كما قال في
أكثر الاحاديث العشر
الاواخر وتذكره أيضا لغة
محصلة باعتبار الايام أو
باعتبار الوقت والزمان
ويكفي في محتها ثبوت

ومنها والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبدان نضر وابصوم التطوع
لضعف أو غيره لم يجز الا باذن السيد والاجاز ذكره في المجموع وغيره

في كتاب الاعتكاف

هو لغة البث والحبس والملازمة على الشيء ولو شرا يقال اعتكف وعكف يعكف بضم الكاف
وكسرهما عكفا وعكوا وعكفته أعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل لازما ومتمديا
كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشرا عالبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميز عاقل طاهر
عن الجنابة والحيض والنفاس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالتحريم
وأصله قبل الاجماع قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد وأخبار صحيحة منها
انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولازمه حتى
توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشر من شوال وفي رواية في العشر
الاول منه وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرنا بيتي
للطائفين والعاكفين وسنة مؤكدة لا تختص بزمان كما قال (هو مستحب كل وقت) في رمضان
وغيره بالاجماع ولا طلاق الادلة ويجب بالنذر (وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل)
منه في غيره وليس هذا مكررا بما مر في الباب السابق اذ ذلك في استحبابه في رمضان وما
هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره وأشار الى حكمته أفضليته هنا بقوله (لطلب ليلة
القدر) التي هي فيه أي فيجيبها بالصلاة والقراءة وكثرة لدعاء فانها أفضل ليالي السنة قال
تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة

٤٥ نهايه في استعمالها في هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم اه وعبرة المصباح واليوم
الاوسط واليلة الوسطى ويجمع الاوسط على الاواسط مثل الافضل والافاضل وتجمع الوسطى على الوسط مثل الفضلى
والفضل واذا أريد الليالي قبل العشر الوسط واذا أريد الايام قبل العشرة الاواسط وقولهم العشر الاوسط عامي ولا عبرة بما
فسأ على السنة العوام مخالف لما نقله أئمة اللغة فقد قال أبو سليمان الخطابي وجاعة ان الفاظ الحديث تنافله أيدي العجم حتى
فسأ فيه اللحن وتاجبت به اللسان لكن حتى حرفوا بعضه من مواضعه وما هذه سبيله فلا يحتج بالفاضة المختلفة لان النقلة لم
ينقلوا الحديث بضبط الحفظ حتى يحتج بها بل بعماها فانهم أجازوا نقل الحديث بالمعنى ولهذا اختلف الفاظ الحديث الواحد
اختلافا كثيرا ولان العشر جمع والاوسط مفرد ولا يخبر عن الجمع بمفرد على انه يحتمل غلط الكاتب بسقوط الالف من الاواسط
والهاء من العشرة وقوله اعتكف العشر الاول الخ أي في بعض السنين ثم الاوسط في بعض آخر الخ وهل اعتكافه العشر
الاول كان في سنة أو سنين وهل الاوسط كذلك أولا فليراجع (قوله أن طهرا بيتي) أي نزهاه عما لا يليق به (قوله وهو مستحب
كل وقت) أي حتى أوقات الكراهة وان تحراها (قوله ويجب بالنذر) ذكره توطئة لمسائل النذر الآتية والافعالوم من كونه
مستحبا انه يصح نذره (قوله مكررا بما مر) أي مع ما مر فالباء بمعنى مع

المتعبير بالواو بدل أو (قوله ركة المال الذي مال عليه الحول في رده) صادق بما إذا مضى عليه جميع الحول وهو مرئى وأوردته في أثناءه واستمر إلى غمامه ولم يقتل وبالصورتين صرح الأذرى وفي بعض نسخ الشارح الذي مال عليه حول بالتكبر وهي قاصرة على الصورة الأولى (قوله وحينئذ فالمفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه) فديقال أى شئ يرد عليه حتى يندفع به هذا الجواب

(قوله إيماناً واحتساباً) أى تصديقاً بانها حق وطاعة واحتساباً أى طلباً لرضا الله وثوابه لا رياء وسمعة ونصبها على المفعول له أو المميز أو الحال بتأويل المصدر باسم الفاعل وعليه فهم ما حالان متداخلان أو مترادفان والنسبة في وقوع الجزاء ما ضياع أنه في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلاً من الله سبحانه وتعالى على عباده اه شيخنا الزياى (قوله وليكثر فيها) أى حيث أطلع عليها أو كانت من الليالى التي ترجى انها ليلة القدر كالحادى والعشرين الخ (قوله ويسن لمن رآها الخ) أى لانها كالكرامة وهي يستحب كتمها وعبارة حج في الخ بعد قول المصنف وهي نوعان مانصه تعليلاً للكلام قررره ولا طباقهم كما قال اليا ففى على انه ينبغي له أى الولى التنزه عن قصد ٣٥٤ الكرامة وفعلها ما أمكن اه لكنه لا يفيد طلب كتمها اذا اتفق ظهورها على يده

(قوله في كل ليالى الشهر) في نسخة العشر (قوله لانها ليلة الحكم) أى واما ما يقع ليلة نصف شعبان ان صح فمحمول على ان ابتداء الكتابة فيها وتمام الكتابة وتسليم الصحف لاربابها انما هو في ليلة القدر (قوله الى انها ليلة الحادى والعشرين الخ) ثم يحتمل انها تكون عند كل قوم بحسب ليالهم فاذا كانت ليلة القدر عندنا نهاراً لغیرنا تأخرت الاجابة والثواب الى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل لزومها الوقت واحد وان كان نهاراً بالنسبة لقوم وليلاً بالنسبة لآخرين

القدر وفي الصحيح من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وهي من خصائص هذه الامة والتي يفرق فيها كل امر حكيم وباقية الى يوم القيامة اجاباً وتزى حقيقة فيتأكد طلبها والاجتهاد في ادراكها كل عام واحياء ليالها كله بالعبادة والدعاء والمراد برفعها في خبر فرقت وعسى أن يكون خبر الحكم رفع علم عنها والالم يؤمر فيه بالتماسها ومعنى عسى ان يكون خبر الحكم أى لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالى وليكثر فيها وفي يومها من العبادة باخلاص وصحة يقين ومن قوله اللهم انك عفوت عن العفو فاعف عنا ويسن لمن رآها ان يكتتمها وما نقل في شرح مسلم من انه لا ينال فضلها الا من اطلع عليها في قامها ولم يشمها لم ينل فضلها رده جمع بتصریح المتولى بخلافه وبأن في مسلم من قام ليلة القدر فوافتها وتفسير الموافقة بالعلم غير مساعد عليه من اللغة وفيه عن ابن مسعود من يقم الحول يصبر ويقول اللهم اني يسر النعم يد في كل ليالى الشهر ليحوز الفضيلة بيقين نعم يحمل قول من قال لم ينل فضلها على الكمال بلا ينافيه ما ذكر وسميت ليلة القدر لانها ليلة الحكم والفصل وقيل لعظم قدرها (وميل الشافعى) رضى الله عنه (الى انها ليلة الحادى والعشرين) أو الثالث والعشرين منه يدل على الاول خبر الصحيحين وعلى الثانى خبر مسلم وهو هذا نص المختصر والا كثرون على ان ميلة الى انها ليلة الحادى والعشرين لا غير والاصح انها تلزم ليلة بعينها وارجاها بعد ما هي بقية أوتاره وفيها للعلماء نحو ثلاثين قولاً وعلا متها عدم الحر والبرد فيها وان تطلع الشمس صبيحتها يضاء بلا كثر شعاع وحكمة ذلك انه علامة لها وان ذلك لكثرة اختلاف الملائكة وترولها وصعودها فيها فسترت باجتمعتها واجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها وقائدة معرفة صفتها بعد فوتها بعد طلوع الفجر انه يسر أن يكون

والظاهر الاول انطبق عليه مسمى الليل عند كل منهما أخذاً بما قيل في ساعة الاجابة في يوم الجمعة اجتهاده انها تختلف باختلاف أوقات الخطب (قوله يدل على الاول خبر الصحيحين) منه قوله صلى الله عليه وسلم انى أريتها الليلة وأراني أمجد في صبيحتها في الطين والماء فأصبحوا من ليلة احدى وعشرين وقد قام النبي صلى الله عليه وسلم الى الصبح فطمرت السماء فوكف المسجد فخرج من صلاة الصبح وجبينه واربنته أى أنفه فهما أثر الماء والطين وروى مسلم مثل هذا عن ليلة الثالث والعشرين اه عميرة (قوله والاصح انها تلزم ليلة بعينها) أى من العشر الاخير (قوله وان تطلع الشمس صبيحتها يضاء) أى ويستمر ذلك الى ان ترتفع كرمح في رأى العين ذكره المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لا شعاع لها كأنها طست حتى ترتفع وقوله كأنها طست أى من نحاس أبيض مناوى (قوله وترولها وصعودها فيها) لا يقال الليلة تنفضى بطول الفجر فكيف تستر بصعودها وترولها في الليل ضوء الشمس لانا نقول يجوز ان ذلك لا ينتهى بطول الفجر بل كما يكون في ليلة يكون في يومها وبتقدير انه ينتهى ترولها بطول الفجر فيجوز ان الصعود متأخر وبتقدير كونه ليلاً فيجوز انما اذا صعدت تكون محاذاتها الشمس وقت مرورها في مقابلتها نهاراً (قوله ان يكون

(قوله لغير ليس في مال المكاتب زكاة الخ) كان الاولى تقديمه على قوله وصرح به الخ وكان الاولى أيضا الاثبات فيه بالواو عطفا على العلة قبله (قوله وتجب في الموقوف) أي في ريعه (قوله ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله الخ) فيه نظر ظاهر اذ لا حصر في قوله المذكور وفي العبارة أيضا مسامحة (قوله حيث كان من يعتقد وجوبها) أي وان كان المولى عليه يخالفه في العقيدة كما صرح به الشهاب ج (قوله والاحتياط) أي في حق الحنفى كما صرح به أيضا الشهاب المذكور أي أما

اجتهاده في يومها الخ) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها صبيحة يوم قدر قياسا على الليلة ظاهر التشبيه انه كذلك الا انه يتوقف على نقل صريح فليراجع (قوله وقد نقل) أي النووي وقوله عن نصه أي الامام (قوله العشاء والصبح في جماعة) أي واتفق ان تلك الليلة ليلة القدر ولكن لا يتم له ذلك الا بما لازمة جميع الشهور وعبارة ج وروى البيهقي خبر من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بمحض وافر (قوله في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر وعبارة الشارح في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لا عبوره نصها وهل شرط الحرمة بتحقيق المسجدية أو يكفي بالقرينة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمساجد المحدثه بنى اه (قوله المعدودة منه) صفة كاشفة ويحتمل ان المراد المتصلة به فان خرج الى رحبته المنفصلة منه انقطع اعتكافه أخذنا مما سيأتى في خروج المؤذن الراتب الى منارة بابها فيه أو في رحبته المتصلة به فان ٣٥٥ مفهومه ان المنفصلة عنه

ينقطع تتابعه بالخروج الى المنارة التي بابها بالمنفصلة بوقوع شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجه هل يصح الاعتكاف على الأغصان أولا والذي يتجه الصحة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجرة خارجه وأغصانها داخله ففيه نظر ويتجه الصحة أيضا أخذ من صريح كلام سم على ج في باب الخ في فصل يستحب للامام أو منصوبه ان يخطب بمكة الخ بعد قول المصنف وواجب

اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها وليجتهد في مثله امن قابل بناء على عدم انتقالها وقد نقل في زوائد الروضة عن نصه في القديم ان من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه منها وعن أبي هريرة مرفوعا من صلى العشاء الاخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وللاعتكاف أربعة أركان مسجد وليت ونية ومعتكف وقد شرع في أولها فقال (وانما يصح الاعتكاف في المسجد) لا اتباع رواه الشيخان وللإجماع ولقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد اذ ذكر المساجد لا جاز أن يكون لجعلها شرط في منع مباشرة المعتكف لئلا يخرج المسجد ويمنع غيره منها فيمنع كونه شرط للصحة الاعتكاف ولا يقتصر شيء من العبادات الى المسجد الا النحية والاعتكاف والطواف ولا فرق بين سطحه وصحنه ورحبته المعدودة منه وأفهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزؤه شائعا مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك وما رجع الاسنوى من قول بعضهم لو بنى فيه مسطبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه وجدرانه ظاهر وان قال الزركشي بالصحة وان لم يبينها به اذ المسجد هو البناء الذي في تلك الأرض لا الأرض ومن هنا يعلم صحة وقف العاودون السفلى مسجدا كعكسه وعدم صحة وقف المنقول مسجدا كما سيأتى في كتاب الوقف قال العزيز عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجدا فان كان كذلك في الباطن فله أجر قصده واعتكافه والا فقصده فقط

الوقوف حضوره بجزء من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين والفرقة في الحج بين ما أصلها في الحرم وأغصانها خارجه فلا يصح الاعتكاف على الأغصان بخلاف عكسه لكن يراجع قوله فلا يصح الاعتكاف الخ ولعله فلا يصح الوقوف (قوله فيما وقف جزؤه شائعا مسجدا) ولعل الفرق بين الاعتكاف ونحية المسجد حيث صح فيما وقف جزؤه شائعا ان الغرض منه التعظيم وهو حاصل بذلك وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه (قوله أو في مسجد أرضه مستأجرة) ومنه الأرض المكتورة وصورة مسئلة الاستئجار ان لا يفرش بالبلاط مثلا ثم يوقف ما فرش بأرضه مسجدا (قوله لو بنى فيه) أي في المسجد الذي أرضه مستأجرة (قوله مسطبة) أي أو سمرفيه دكة من خشب أو نحو سجادة مراه سم على ج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه (قوله اذ المسجد) توجيه لقوله ظاهر (قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العاود الخ) ومنه الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام أو نحوه ويسكنون فيها بزواجهم فان علم ان الواقف وقف ماعداها مسجدا جاز المكث فيها مع الحيض والجنابة والجماع فيها والاحرم لان الاصل المسجدية (قوله مسجدا) راجع لقوله لا الأرض نفسها (قوله وعدم صحة وقف المنقول مسجدا) ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فليراجع وهو موافق لما تقدم عن سم على ج (قوله والا فقصده فقط) ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم تبين فيها خلل يقتضي فسادها

الشافعي فهو مخاطب بالأخراج حالا فيحرم عليه التأخير (قوله وعلم من ذلك ان المال الغائب الخ) في علمه من ذلك متع ظاهر
(قوله وللاستغناء عن الخروج للجمعة) بل يتعين فيما لو نذر اعتكاف مدة متتابعة يتخللها جمعة وهو من أهلها لان الخروج
لها يقطع التتابع اه شرح البهجة الكبير ثم رأيت قوله الا في نعم قديم الجامع الخ (قوله أخذ من العلة الاولى) هي
قوله خروج من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هي قوله وللاستغناء عن الخروج للجمعة (قوله أكثر جماعة) خرج به
مالوا انتفت الجماعة منه بالمرءة ٣٥٦ كان هجر فينبغي ان يكون غيره أولى ولا يعارضه قوله اذ الخروج من الخلاف

أولى لان محل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه والجماعة أقوى لانها فرض كفاية والخروج من الخلاف سنة واذا تعارض الواجب وغيره قدم الواجب (قوله ان مراعاة الجمعة) لعله الجماعة (قوله لتقصيره) أي وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة هل تبطل نيته أولا تبطل ويجب عليه الخروج لاجل الجمعة بعد وان انقطع التتابع فيه نظر والا قرب الثاني (قوله عدم بطلان تتابعه بالخروج لها) الخ أي وينبغي ان يغتفر له بعد فعلها ما ورد الحث على طلبه من الفاتحة والاحلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلاة الظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي

(و) المسجد (الجامع) وهو ما تقام الجمعة فيه (أولى) بالاعتكاف من غيره خروج من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم في إيجابه لكثرة الجماعة فيه وللاستغناء عن الخروج للجمعة وشمل كلامه أخذ من العلة الاولى مالو كان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون أسبوع أو كان المعتكف ممن لا تلزمه الجمعة وهو الاوجه كما قاله الاذرى انه قضية اطلاق الشافعي والجمهور وان اقضى قول الرافعي ان مراعاة الجمعة أظهر عند الشافعي خلافاه اذ الخروج من الخلاف أولى والنص على ان من لا تلزمه الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يؤيد اعتبار مراعاة الجمعة لان مراد النص سلب وجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه الجمعة بخلاف غيره فقد تجب عليه ولذلك حذف المصنف في الروضة ما ذكره الرافعي وأطلق أولوية الجامع من غير تفصيل نعم قديم الجامع في الاعتكاف كان نذر زمان متتابع فيه يوم جمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها اذ خروجه لها يقطع التتابع لتقصيره بعدم اعتكافه في الجامع ويؤخذ منه كما قاله الاذرى عدم بطلان تتابعه بالخروج لها فيما لو كانت الجمعة تقام بين أبنية القرية في غير جامع ومشله مالو كانت صغيرة لا تنهقد الجمعة بأهلها فحدث بها جامع وجماعة بعد نذره واعتكافه ولو استثنى الخروج لها وفي البلدة جامعان فر على أحدهما وذهب الى الآخر لم يضر ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه أولا فان صلى أهل كل منهما في ذلك في وقت واحد بطل تتابعه كما أتى به القفال اما اذ لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع لصحة اعتكافه في سائر المساجد لمساواتها في الاحكام ويستثنى من أولوية الجامع مالو عين غيره فالعين أولى ان لم يحتج لخروجه للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المنزل المهيأ للصلاة) لانتفاء المسجدية بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ولان نساءه صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو كن يوتن لكانت استرهن والقديم يصح لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل وأجاب الاول بان الصلاة غير مختصة بعمل بخلاف الاعتكاف والحنث كالرجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروج من الخلاف (ولو عين) النادر (المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعين) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق النسك به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه فقد قال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد

ان يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكنه ادراك الجمعة فيه دون ما زاد عليها الحرام وان فوت التكبير لان في الاعتكاف جابر له (قوله ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه الخ) ظاهره وان جاز التعمد وهو ظاهر لان الجمعة صحيحة في السابقة اتفاقا ومختلف فيها في الثانية وان احتج بها (قوله بطل تتابعه) أي بما وزنه للاول وظاهره وان أخلف ذلك بان تقدم فعل أهل الثاني على خلاف العادة وينبغي خلافه فيتعين به عدم بطلان اعتكافه (قوله ان لم يحتج لخروجه) أي بان كانت المدة تنقضي قبل مجئ يوم الجمعة (قوله وزيادة فضله) عبارة عن زيادة فضله والمضاعفة فيه اذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الا تبين كما أخذته من الاحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستأتى الإشارة اليه (قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بها بل تشمل جميع الطاعات فليراجع

وانما هذا محترز قوله الا في قربه او يجب الاخراج في بلد المال ان استقر فيه أي بخلاف ما اذا كان سائر امكن الا صوب تأخير الى هناك كما صنع الشهاب حج في تحفته و مراده بكونه سائرا كونه سائرا اليه بدليل قوله بعد بل لا بد من وصوله له (قوله كما صرح به في الروضة الخ) أي خلافا لمن جعله كالسالك الذي حال عليه الحول وهو في برية فيجب اخرجها في اقرب بلد له (قوله وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) انظر ما الداعي الى هذا مع انه اذا كان عنده ذلك لا يصدق عليه

(قوله والمسجد حولها) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله الا في كافي مسجد مكة اذا وسع الخ (قوله وان كان افضل) أي الجزء الذي عينه (قوله والمراد بمسجد المدينة الخ) معتمدي في هل محل تعين مسجده صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجده ٣٥٧ صلى الله عليه وسلم الذي كان في

زمنه أو أراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها فيه نظرا له سم على حج أقول والاقرب حله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه لفظ النادر اذا ظاهر من تخصيصه بمسجد المدينة بالذكر انما هو لا رادة زيادة الثواب (قوله ورأى جماعة عدم الاختصاص) ضعيف (قوله كافي مسجد مكة اذا وسع الخ) أي ما لم يصل الى الحل ويمكن تصوير ذلك بان يقف أهل أحد جهات دورهم ويريدون في المسجد يتصل ذلك بابليه الى أن يصل ما ذكر (قوله فقد صح أن الصلاة فيه) أي

الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان وقال ابن عبد البر انه ثابت لا مطعن فيه والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حولها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعتمد فعليه لا يتعين جزء من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء فلونذر اعتكافا في الكعبة اجزاء في أطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها فقول الاسنوي الظاهر تعينها ضعيف ومراد المصنف في المجموع بالمسجد حولها جميع المسجد وقول الجوزي انه الماطاف لاجمع المسجد اذ لو كان كذلك لم يكن لقوله حولها فائدة يردبانه مناسف لسلامهم وبان فائدة قوله حولها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لا عن بقية اجزاء المسجد الخارجة عن الماطاف (وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر) يتعينان بالنذر ولا يجزى غيرهما لانهما مسجدان تشد اليهما الحال فاشبههما بالمسجد الحرام والثاني لانهما لا يتعلق بهما نسك فاشبههما بقية المساجد والحق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجده صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بيانه بأوبه يعلم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كهمرة والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفصيل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه كما رآه المصنف للإشارة اليه بقوله مسجدى هذا ورأى جماعة عدم الاختصاص وانه لو وسع مهم اوسع فهو مسجده كافي مسجد مكة اذا وسع فتلك الفضيلة ثابتة له ولو خص نذره بواحد من المساجد التي احقت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره منها مقامه لتساويها في فضيلة نسبتها له صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين لتلايقطع المتتابع نعم لو عدل لما خرج لقضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مساقته فاقبل جاز الاتقاء المحذور (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لمزيد فضله عليهما وتعلق النسك به (ولا عكس) أي لا يقومان مقام المسجد الحرام لانهم ادونه في الفضل (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه فقد صح ان الصلاة فيه بألف صلاة كما مروى في الاقصى بخمسةائة وروى ان الصلاة فيه بألف وعليه فهم امتساويان (ولا عكس) لما سبق ولو عين للاعتكاف زمان تعين فلو قدمه لم يصح أو أخره ففوضاه واثم بتعمده الركن الثاني لا يثبت كما ذكره بقوله (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوبا) أي اقامة ولو بلا سكون بحيث

ولو تقلا (قوله وروى أن الصلاة فيه بألف) أي الاقصى (قوله وعليه فهم امتساويان) ضعيف (قوله واثم بتعمده) ظاهره انه لو فاته بعذر لا اثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر امكن الذهاب اليها متى أمكنه فعله ثم ان لم يكن عين في نذره زمانا ظاهرا وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن (قوله لا يثبت قدر يسمى عكوبا) وعليه فلو دخل المسجد قاصدا الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع جلوسه أو مكثه عقب دخوله قدر يسمى عكوبا لتسكون نيته مقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لعدم مقارنة النية للاعتكاف كما بحث قبل ارجع أقول وينبغي الصحة لما قلنا من انهم ذلك على الجنب حيث جعلوه مكثا

أن ما عنده نصاب فقط (قوله ان استقر فيه) أي بخلاف ما اذا كان سائر رأي اليه كما مر قريبا بما فيه (قوله والاوجه اخذ من اقتضاء كلامهم فيه) أي في المغصوب (قوله ان الايل للزوم حكمه حكم اللزوم) قدمنا انه لا ينافي ما مر له عند قول المصنف في المستترى قبل قبضه فالصورة ان هذا بعد القبض (قوله وجبت الزكاة دون الاخراج قطعا) أي على الجديد (قوله ومراده من عدها) أي المعادن (قوله والاوجه الحاق دين الضمان) أي في جريان الخلاف وانما قيد بالاذن لان له حينئذ الرجوع

أو بمنزلة وتنعطف النية على ما مضى فيناب عليه من أوله ثم رأيت في الايعاب لابن حجر مانه ويشتراط مقارنتها للبت فلا تصح اثر دخول المسجد بقصد اللبت قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط النية ان تقترب بأول العبادة وأول الاعتكاف اللبت أو نحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الاول وفيه أنه يكفي في الاعتكاف التردد وان لم يمكث فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معيناً حيث يحرم على الجنب المرور اليه (قوله يصح نذرا عتكافه ساعة) وهل يحمل على الساعة الفلكية ٣٥٨ أم لافيه تظروا الاقرب الثاني فيخرج من عهدة ذلك بلحظة فيما يظهر رجلا على الساعة

اللغوية (قوله كفاه لحظة) أي فلم يكت زيادة عليها وقع كله واجبا وقياس ما قيل فيما لو طول الركوع ونحوه زيادة على قدر الواجب وهو قدر الطمأنينة ان ما زاد يكون مندوبا انه هنا كذلك (قوله ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا) مسجدا أم لا (قوله نعم يبطل ثوابه) ظاهره بطلان ثواب الجميع لا ثواب زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر وقضية اطلاقه انه ينتفي أصل الثواب بذلك كاله وعبارة سم على ح يتأمل ما في الانوار فانه قد يعتكف شهرا متواليامثلا ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة

يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع ونحوه فلا يكفي قدرها والخلاف راجع لاصل اللبت وقدره وقد ذكر مقابل الاول فقال (وقيل يكفي المرور بلا لبت) كالوقوف بعرفة ومقابل الثاني بقوله (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي قريب منه اذا ما دونه معتادا للحاجة التي تعين في المسجد أو في طريقه لقضاء الحاجة فلا تصلح للقربة وعلى الاصح يصح نذرا اعتكاف ساعة ولو نذرا عتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم يسن يوم كما يسن له نية الاعتكاف كلما دخل المسجد (ويبطل) الاعتكاف (بالجماع) من عامد عالم بتحريمه وواضح مختار سواء أجامع في المسجد أم لا لما ساقناه له والالية السابقة ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غيره لا خارجه لجواز قطعه كما نبه عليه الاسنوي اما الماضي فيبطل حكمه ان كان متتابعا ويستأنفه والا فلا سواء كان فرضا أم نفلا ولا يبطل اعتكافه بغيبة أو شتم أو كل حرام نعم يبطل ثوابه كافي الانوار ولو أوج في دير خشي بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف المذكور في قوله (وأظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة) نيمادون الفرح (كس وقبلة تبطله) أي الاعتكاف (ان أنزل والا فلا) تبطله لما مر في الصوم والثاني تبطله مطلقا والثالث لا مطلقا وعلى كل قول هي حرام في المسجد واحترز بالمباشرة عما اذا نظروا وتفكر فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما اذا قبل بعصدا الا كرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل اذا أنزل جزما والاستثناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه الاتزال من فرجيه (ولو جامع ناسيا) للاعتكاف (فكجماع الصائم) ناسيا صومه فلا يضر كما مر وبالمباشرة بشهوة في ذلك كالجماع (ولا يضر) في الاعتكاف (الطيب والترين) باغتسال وقص نحو شارب وتسريح شعر ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لعدم ورود تركه عنه صلى الله عليه وسلم ولا الامر به والاصل بقاء الاباحة وله التزوج والتزويج

أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك فقط قياسا على ما لو قارن بخلاف في الاقنال في صلاة الجماعة ويحتمل ان المراد في كمال الثواب ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لا مكان ان الاصل كمال ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الحمام أو الدار المغصوبة على ما عهده الشارح من ان الفائت فيها كمال الثواب لا أصله (قوله أو أوج الخنثى في رجل) صريح في ان الخنثى اذا أوج في قبل امرأة أو خنثى ونزل منه بطل اعتكافه وفيه انه يحتمل كونه امرأة ومجرد خروج المني من أحد فرجيه لا ينبغي اشكاله وسيأتي في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجيه فيحمل ما هنا على ما لو أنزل من فرجيه (قوله هي حرام في المسجد) أي أما خارجه فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والا فلا يحرم لجواز قطع النفل أخذ من قوله السابق ويحرم ذلك في الاعتكاف (قوله والاستثناء كالمباشرة) أي ولو بمحائل (قوله ولكن يشترط فيه) أي بطلان اعتكافه

فميتوهم حينئذ انه لا يتأتى فيه مقابل الاظهر انه اذا غرم وجع فكانه لا دين عليه (قوله وتركههم ذلك) أي تركهم المال للمعجور عليه (قوله كحجوزكاة) تصوير لا اجتماع حق الله تعالى مع الزكاة (قوله والا قدمت مطلقا) أي سواء أحرر عليه أم لا (قوله عند استقاء الشرط الاول) الا صوب ان يقول بدله في الاول كما صنع في التحفة وكذا يقال في قوله عند انتفاء الثاني

(قوله ولم تكن كتابة علم) أي ولو لغيره لان المقصود شرف ما يشغل به (قوله والغسل في اثناء حيث يبعد) قضيته ان هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال والاولى ان يأكل في سفره أو نحوها وان يغسل يده في طست أو نحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون قال الماوردي وان يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس ٣٥٩ هـ (قوله حيث لم يزربه) أي المسجد (قوله بلا حاجة)

وليس منها ما جرت العادة به من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب فيدخلون المسجد لفصل الامر بينهم فيه فان ذلك مكروه ومحمل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد لكونه وثبت صلاة والا يحرم (قوله ويحرم نضجه) أي رشه وغسل اليد أي الذي علم جوازه من قوله والاولى الاكل في نحو سفره والغسل في اثناء الخ وينبغي ان محمل جواز ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد والاحرم (قوله ويمكن حمل الاول) أي القول بالحرمة أن لا يعني عن شيء منه تقدم في الاستحاضة (قوله فان كانت فلا بدليل الخ) ومنها قرب الطريق لمن بيته بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملا للنجس بقصد

بخلاف المحرم ولا يكره للمتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت ولم تكن كناية علم وله الامر باصلاح معاشه وتعهده ضياعه والاكل والشرب وغسل اليد والاولى الاكل في نحو سفره والغسل في اثناء حيث يبعد نظر الناس ومحمل ذلك حيث لم يزربه ذلك والاحرم كالخرفة فيه حينئذ وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وان قلت ويحرم نضجه بماء مستعمل بخلاف الوضوء فيه واسقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بان التوضأ وغسل اليد يحتاج اليهما ومن ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف النضج فانه يفعل قصدا من غير حاجة والشيء يغتفر فيه ضمنا مالا يغتفر قصدا وبان ماء الوضوء وبعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء النضج وما تقر في النضج من الحرمة هو ما جرى عليه بغوى واختار في المجموع الجواز وجزم به ابن المقرئ وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل الاول على ما لو أدى الى استقذاره بذلك والثاني على خلافه ويجوز ان يحتج به أو يقتصد فيه في اثناء مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاول ويلحق به ما سائر الدماء الخارجة من الادنى كالاستحاضة للحاجة فان لونه أو بال أو تغوط ولو في اثناء حرم ولو على نحو سلس لان البول أخف من الدم اذ لا يعني عن شيء منه بحال ويحرم أيضا الدخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بدليل جواز ادخال النعل المتنجسة فيه مع أمن التلويت والاولى بالاعتكاف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها افهام العامة اما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وفتوح الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتعزم قراءتها والاستماع لها وان لم يكن في المسجد (ولا) يضره (الفطر بل يصح اعادة كاف الليل وحده) والعبد والتشريق لخبر أنس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه لانه به أفضل فاذا التزمه بالندور لزمه كالتتابع وليس له افراد أحدهما عن الآخر اذ دم الوفاء بالالتزم سواء كان الصوم من رمضان أم غيره ولو نذر لانه لم يلتزم صوما بل اعتكافا بصفة وقد وجدت فاندفع قول الجوزجى لا يكفي صوم النفل لانه لا يخرج عن عهدة الواجب الا بفعل واجب (ولو نذر ان يعتكف صائما أو يصوم معتكفا) أو بآية كاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزمهما لان الحال قيد في

المرو من المسجد حيث أمن التلويت وكذا لو احتاج لادخال الحجر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج اليه (قوله والرقائق) أي حكايات الصالحين (قوله وتحتملها افهام العامة) أي فان لم تحتملها حرم قراءتها لهم لوقوعهم في لبس أو اعتقاد باطل (قوله هو فيه صائم) بان قال أن اعتكف يوما وانافيه صائم أو انافيه صائم بلا واو هـ حج ثم فرق بين الحال اذا كانت جملة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن فراجعه وعبارته تنبيهه ما ذكر في انافيه هو ما جرى عليه غير واحد ولا يشكل عليه ما مر في صائما وان كان الحال مفادها مفردة أو جملة كما بينته في شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فدللت على التزام انشاء صوم بخلاف الجملة وأيضا فتلک قيد للاعتكاف فدللت على انشاء صوم بقيد هذه والقيد لليوم الظرف لا للاعتكاف المظروف فيه وتقيد اليوم يصدق بايقاع اعتكاف فيه وهو مصوم عن نحو رمضان هـ بحروفه (قوله يوم صومه) أي بتمامه

وما بعده فالاصوب ان يقول في الثانية الخ (فصل في اداء الزكاة) (قوله ولو في الاموال الباطنة) غاية في حضور الامام
والساغى اى حضور واحد منهم مقتضى الوجوب الفوري وان قلنا ان له ان يفرضها بنفسه ولو كان غاية في المستحق لكان
المناسب ان يقول ولو في الاموال الظاهرة لمسايا من الخلاف فيها هل له ان يفرضها بنفسه أولا (قوله ضمن حصتهم) يعنى

(قوله حيث لا يلزم جمعهما) اى فيبرأ بفعلهما ولو منفردين (قوله فله تقر يقهما) اى ولا يلزمه دم (قوله وبحت الاسنوى
الاكتفاء) اى فيما لو نذر ان يعتكف صائغا الخ (قوله باعتكاف لحظة) اى فلو مكث زيادة عليها هل تقع الزيادة واجبة او مندوبة
فيه نظروا الاقرب الاول لان ٣٦٠ الواجب عليه تحصيل الاعتكاف وهو كما يتحقق في الزمن اليسير يتحقق فيما زاد

فيقع كله واجبا وبعض
الهوامش عن بعضهم وهو
الشيخ سالم الشبيري ان
ما زاد على اللحظة يقع مندوبا
قياسا على ما لو مسح جميع
الرأس أو طول الركوع فان
ما زاد على أقل مجزئ يقع
مندوبا وكذا كل ما أمكن
تجزؤه وهو يزيد على قدر
الواجب اه أقول ويمكن
ان يفرق بينهما بان ذلك
خو ط ب فيه بقدر معلوم
كمقدار الطمأنينة في
الركوع فإذا زاد على
مقدارها متميز يثاب عليه
قواب المندوب وما هنا
خو ط ب فيه بالاعتكاف
المطلق وهو كما يتحقق في
اليسير يتحقق فيما زاد
فليتأمل (قوله وهو كما
قال) معتمد (قوله وما عل به
ممنوع) اى بقوله السابق
لان اللفظ يصدق على الكثير
والقليل (قوله ويشترط نية
الاعتكاف) اخر النية الى

عاملها ومدينة لمدينة صاحبها بخلاف الصفة فانها مخصصة لموصوفها (والاصح وجوب جمعهما)
لانه قربة فلزم بالندركا لو نذر ان يصلي بسورة كذا وفارق ما لو نذر ان يعتكف مصليا أو عكسه
حيث لا يلزم جمعهما بان الصوم يناسب الاعتكاف لاشترائهما في الكف والصلاة افعال
مباشرة لا تناسب الاعتكاف ولو نذر القران بين حج وعمرة فله تقر يقهما وهو افضل ومقابل
الاصح لانهم ما عبادتان مختلفتان وعلى الاول لو اعتكف صائغا نفلا أو واجبا بغير هذا النذر
لم يجزه لعدم الوفاء بالملتزم وبحت الاسنوى الا كتفاء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكر
ونحوه ولا يجب استيعابه وهو كما قال وان كان كلامهم قديوهم خلافة لان اللفظ يصدق على
الكثير والقليل نعم بسن استيعابه خروجا من خلاف من جعل اليوم شرطا للصحة الاعتكاف
وقول الجوزجى لزوم اعتكاف جميع اليوم فيما لو نذر ان يصوم معتكفا واضع لانه اذا خلا منه
جزء عن الاعتكاف صدق انه لم يصم معتكفا اذا الصوم امساك جميع النهار فيه تطروا ما عل به
ممنوع ولو نذر اعتكاف أيام وليال متتابعة صائغا لجامع لا استأنف لا نتفاء الجمع ولو عين
وقتا غير قابل للصوم كالعبادة اعتكفه ولا يقضى الصوم قاله الدارمى الركن الثالث النية
المبرعنة بالشرط في قوله (ويشترط نية الاعتكاف) يعنى لا بد فيه منها ابتداء كالصلاة
وغيرها من العبادات سواء المنذور وغيره تعبر زمانه أم لا (وينوى) حقا (في النذر) فرضية
ليتميز عن الفعل ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر بخلاف الصوم والصلاة لان
وجوبه لا يكون الا بالنذر بخلافهما ولا شبهة كما قاله الزركشى الا كتفاء بذكر النذر عن ذكر
الفرص لان الوفاء به واجب فمكانه نوى الاعتكاف الواجب عليه وقد صرح بذلك في الذخائر
ولا يجب تعيين الاداء والقضاء ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل
كالصوم (واذا أطلق) نية الاعتكاف ولم يعين مدة (كفته نيته) هذه (وان طال مكنته)
لشمول النية المطلقة لذلك (لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتاج) ان لم يعزم
عند خروجه على العود (الى الاستئناف) لنية الاعتكاف حتما سواء أخرج نداء
أم غيره اذا الثاني اعتكاف جديد فان خرج عازما على عوده أى من أجل الاعتكاف
لم يجب تجديدها كما صوبه في المجموع لانه بصير كنية المدين ابتداء كما في زيادة عدد
ركعات النافلة وبه يعلم الجواب عن تنظير لوضعة وأصلها فيه بان اقتران النية باول

هنا لانه لا بد من تصوير المنوى قبل تعليق النية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) اى فلا بد فيها من

العبادة

تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نية الصلاة المفروضة لم يكف ومقتضى قوله لان وجوبه لا يكون الا بالنذر انه
لو نذر الضحى أو العبد مثلاً قال في نيته نويت صلاة العبد أو الضحى المفروضة كفاء ذلك لان فرضية الصلاة المذكورة
لا تكون الا بالنذر (قوله وان طال مكنته) ويخرج عن عهد النذر بلحظة وما زاد عليها في وقوعه واجبا أو مندوبا ما قدمناه
والاحوط في حقه أن يقول في نذره لله على ان اعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ثم ينوى الاعتكاف المنذور فيكون متعلق
النية بجميع المدة التي يمكثها (قوله كنية المدين) أى مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد انه لو نوى اعتكاف يوم
الجميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج اذا خرج من المسجد ليلا لنية اعتكاف يوم الجمعة اذا رجع الى المسجد

الحاضرين (قوله وقد علم بما قررناه صفة عبارة المصنف هنا وانما الاختلاف ما في المجموع) أي بالنظر الى ما سيذكره في قوله لا نأقول الخ والافاذ كره بمجرد لا يفيدني المخالفة كما لا يخفى وفي هذا السياق قلاقة (قوله والمفهوم اذا كان فيه تفصل

(قوله أي الحاجة) بقي ما لو شرك مع الحاجة غير هاهل يلزمه الاستئناف أولا فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على ما لو قد الجنب بالقراءة الذكرو والاعلام (قوله للاستحياء من فعله فيه) أخذ منه ان ٣٦١ المهجور الذي يندر طارقه بيا كل

فيه اه زبادى آى فلو
خرج لالا كل في غيره انقطع
تتابعه ومقتضى العلة
أبضا ان أهل المسجد لو
كانوا مجاورين به اعتادوا
الاكل فيه مع اجتماع
مضهم ببعض لم يجز الخروج
منه لاجل الا كل لا تنفاه
العله الا ان يقال من شأن
الا كل بحضور الناس
الاستحياء فلا فرق بين كون
أهل المسجد مجاورين
أم لا وهذا أقرب (قوله
لحرمة مكثهم) قضيته انه
لوجاز لهم المكث لضرورة
اقتضت المكث صحح
الاعتكاف ولو قيل بعدم
الحرمة لم يكن بعيدا لعدم
أهليتهم لذلك (قوله وان
حرم عليه لبثه فيه) ظاهره
انه لا فرق بين كون جاوره
فيه ينقص منفعة أهله
أولا وفي احياء الموات
قبيل فصل المعدن الخ
ولغير أهل المدرسة
ما اعتيد فيها من نحو نوم
ها وطهر وشرب من مائها
ما لم ينقص الماء عن حاجة
أهلها فيما يظهر وعليه

العبادة شرط فكيف يكفي بعزيمة سابقة ولا تطرأ كون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد
والمزيد عليه ما ينافيها وهذا يتخلل الخروج المنافي لمطلق الاعتكاف لان تخلل المنافي هنا مغتفر
حيث استثنى زمنه في النية ونية العود فيما نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله
كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج (ولو نوى مدة) أي اعتكافها كيوم
أو شهر نفلا أو نذر المدة غير معينة لم يشترط فيها متابعا ثم دخل المسجد بقصد وفاء نذره (فخرج)
منه (فيها) أي المدة (وعاد) اليه (فان خرج) منه (لغير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه
الاستئناف) للنية وان لم يطل الزمن لقطعه الاعتكاف اما لو دغير لزم له في النفل لجواز
خروجه منه (أو) (خرج) لها (أي الحاجة) (فلا) يلزمه استئناف النية وان طال الزمن لانه
لا بد منه فهو كما استثنى عند النية (وقيل ان طال مدة خروجه) لقضاء الحاجة أو لغيرها
(استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما اذا لم تطل (وقيل لا يستأنف) النية (مطلقا) لان النية
شاملة لجميع المدة بالتعيين (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع التتابع) كما كل وقضاء
حاجة وحيض وخروج نحو وهو (لم يجب استئناف النية) عند عوده لشمولها جميع المدة
وتلزمه مبادرة له ودعندز وال عذره فان أخر عادا عا لما انقطع التتابع وتعذر البناء (وقيل
ان خرج لغير) قضاء (الحاجة و) غير غسل الجنابة وجب (استئناف النية) لخروجه عن
العبادة بما عرض من الا عذار التي له بدعتها بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه وعلم
بما تقرر الحاق كل ما لا بد للخروج منه بقضاء الحاجة ولو أكل فانه مع امكانه في المسجد يجوز
الخروج من أجله للاستحياء من فعله فيه والمشقة بخلاف الشرب فلا يستحي منه فيه فيمتنع
الخروج له واحترز بقوله لا يقطع التتابع عما يقطعه فانها يجب قطعها الركن الرابع المعتكف
وقد أشار لشروطه فقال (وشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض) والنفاس
(والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمغمى عليه والسكران وغير
المميز اذا لانية لهم ولا حائض ونفساء وجنب لحرمة مكثهم فيه وقضية ما تقرره عدم صحة
اعتكاف كل من حرم عليه المكث في المسجد كذى جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث
لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى انه موضع تطرئ لو اعتكف في
مسجد وقف على غيره دون صح اعتكافه فيه وان حرم عليه لبثه فيه كالموتيم بتراب منسوب
ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لان مكانه انما حرم لامر خارج اعني
استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث فالمكث في هذا الم يحرم لذاته ثم محمل ما ذكر في
المغمى عليه في الابتداء فان طرأ عليه في اثناء اعتكافه لم يبطل وبحسب زمنه من الاعتكاف
كاسيأنى في كلامه ويصح من المميز والعبدة والمرأة وان كره لذوات الهيئته تكروجهن

٤٦ نهايه في فيحمل ما هنا على مثل ذلك ويمكن استفادة التعميم من قوله وان حرم اذ المعنى سواء حرم أولا
فالحرمة حيث شؤش على أهله وعدمها حيث انتفى ذلك وأشار الى هذا ج بقوله لان انما أي الاعتكاف فيما وقف على طائفة
ليس هو منهم ان فرض لامر خارج (قوله وان كره لذوات الهيئته) وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له الخروج أم لا فيه
نظر والا قرب الاول احتياطا لعدم مخالطته للرجال لكن الحاقه فيما مر بالرجل من عدم جريان الخلاف في اعتكافه في
مسجد بيته قد يقتضى انه لا كراهة في حقه اذ لو كره اعتكافه في المسجد لالحق بالمرأة في جريان الخلاف لتعذر المسجد عليه

(الخ) أي فكان المصنف قال الصرف لي الامام افضل الا أن يكون جائرا فليس الصرف اليه افضل على الاطلاق بل فيه تفصيل (قوله بغير اذن الثاني) ومثل ذلك ما لو نذرت صوما وهي خلية أو متزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك ٣٦٢ (قوله ولهما اخرجهما) أي ولا اثم عليهما حينئذ وبقى ما لو اختلف اعتقاد السيد

والعبد هل العبرة باعتقاد الاول أو الثاني فيه نظر والا قرب الاول أخذهما قالوه في ستره المصلي من ان العبرة باعتقاد الفاعل (قوله وفي الشروع فيه) أي ومن الشروع (قوله أو كان لا يخل به) أي بالكسب أي أو كان معه ما بقي بالنجوم (قوله والا كان في نوبته كحر) أي بان كان بينهما مهابة (قوله وفي نوبته سيده) انظر لو أراد اعتكافا من ذورا متتابعاً أو لا تسعه نوبته وكان نذره قبل المهابة أو بعده في نوبة السيد أو في نوبة نفسه وهي لا تسعه ويتجه حينئذ المنع بغير اذن السيد نعم ان لم يكن متتابعاً فله اعتكاف قدر نوبته فيه كما هو ظاهر اه سم على بهجة (قوله على انه مرجوع) علاوة (قوله لا حبوطه بالكايه) اما عدم حبوطه في المرتد فهو بمعنى انه لا يعاقب على ما فاته من الاعتكاف واما ثوابه فيبطل بمجرد رده كسائر اعماله واما في غيره فهل يثاب عليه ثواب الواجب أم لا فيه نظر والا قرب الثاني وينبغي ان يحل وقوعه نغلام مطلقا لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه (قوله لم يجب خروجه) قصيته جواز الخروج لذلك فلي تأمل وعبارة حج لم يجزله الخروج لعدم الخ وقيام ما ذكر المصنف في الغسل من جواز الخروج وان أمكن في المسجد بلامكث جوازه هنا الا ان يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لاجله

يثاب عليه ثواب الواجب أم لا فيه نظر والا قرب الثاني وينبغي ان يحل وقوعه نغلام مطلقا لم يكن عليه اعتكاف آخر واجب والا وقع عنه (قوله لم يجب خروجه) قصيته جواز الخروج لذلك فلي تأمل وعبارة حج لم يجزله الخروج لعدم الخ وقيام ما ذكر المصنف في الغسل من جواز الخروج وان أمكن في المسجد بلامكث جوازه هنا الا ان يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لاجله

(قوله لا بالنية) أي عن الفقهاء كما يعلم مما بعده (قوله فلو ملك من الدراهم نصابا حاضرا ونصابا غائبا) أي وهو ما أثر إليه أوفي برية والبلاد الذي به المالك أقرب بلد إليها أو كان يدفعه للإمام والأغالب لا تصح الزكاة عنه إلا في محله كما مر (قوله لوجوب النية وقد تعذرت من المالك) أي الصبي أو المجنون أما السفينة فسيأتي صحتها منه ٣٦٣ (قوله فاحذها صبي أو كافر ودفعها

لمستحقها انتظره مع ما مر من أنه لا بد من تعيين المدفوع إليه لها (قوله ثم علم المالك بذلك أجزاءه) أي ظاهر أو باطنا أي بخلاف ما إذا لم يعلم فأنها لا تجزئه ظاهرا فيجب عليه ظاهرا أن يخرج بدلها لعدم علمه بالحال كما سيأتي (قوله لم يتعين ذلك القدر) أي أنه أن يرجع فيه ويدفع بدله (قوله لا يقبض المستحق له) أي ولو بلا إذن كاهو صريح ما مر قبليه وخالف في ذلك الشهاب ج
فصل في تحصيل الزكاة (قوله إذا أصبل عدم الزيادة) علة للتردد وقوله لضرورة التحصيل علة الاعتقار (قوله والفرق بين هذا وما ذكره في البصري قوله ظاهر) أي وهو أنه جمع في هذين فرض ونقل بخلاف ذلك (قوله وان الرافعي حصل له انعكاس

(فلو أمكنه) الغسل فيه (جاز) له (الخروج له ولا يلزم) ذلك من أجله بل له فعله في المسجد أن لم يترتب عليه نحو مكث محرم وكلام الشارح محمول على هذا مراعاة للتتابع نعم لو كان الجنب مستجمرا بالجبر ونحوه وجب خروجه وتحريم إزالة النجاسة في المسجد ويجب أيضا إذا حصل بالغسالة ضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بغسله لئلا يبطل تتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض) والنفاس (ولا) زمن (الجنابة) من الاعتكاف أن اتفق المكث معهما في المسجد لعذر أو غيره لمنافاة ذلك للاعتكاف وسيأتي الكلام على الحائض هل تبنى على ماضى أولا أما المستحاضة فإن أمنت تلويثه لم تخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل تتابعه

فصل في حكم الاعتكاف المنذور (إذا نذر مدة متتابعة) كلكه على اعتكاف عشرة أيام متتابعة (لزمه) التتابع فيها أن صرح به لفظا لأنه وصف بقصود لما فيه من المبادرة للباقي عقب الاتيان ببعضه فإن نوى التتابع بقلبه لم يلزمه كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه كما صححناه وهو المعتمد خلافا لما جرى عليه في الإرشاد واختاره السبكي أيوافق ما تقر في عشرة ليال وقولهم لو نذر أن يعتكف أيام شهر أو شهرين أو ما لم يلزمه الليالي حتى ينوبها كمن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة إليه إلا أن ينوبها أو وصوبه الأسنوي نقلا عن الغزالي وجاعة ومعنى أن الليالي إذا وجبت بالنية مع أن في ذلك وقتا زائدا فوجوب التتابع أولى لأنه مجرد وصف وصححه الأذري لكن المصحح عندهما وجرى عليه في الحاشي عدم وجوب التتابع بنيه وأجاب البدر الزركشي وغيره عن قولهم المذكور بأن صورته أن ينذر أياما معينة فتجب الليالي المتخللة لأنه قد أحاط بها واجبان كما لو نذر اعتكاف شهر وظاهر أن ذلك ليس صورته فالأولى ما أجاب به الشيخ من أن التتابع ليس من جنس الزمن المنذور بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع إيجاب غيره به أو فارق أيضا تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيما لو استثنى من الشهر ونحوه الأيام أو الليالي بقلبه فإنه لا يؤثر بأن في ذلك احتياط للعبادة في الموضعين وبأن الغرض من النية هناك إدخال ما قد يراد من اللفظ لأن اليوم قد يطلق ويراد به اليوم بليته وهنا خراج ما شمله اللفظ ولو التزم بالذات التفريق أجزاء التتابع وفارق ما لو نذر صوما متفرقا حيث لا يخرج عن عهدته بالتوالي كما مره بان الشارح اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلا وقول الغزالي لو نوى أياما معينة كسبعة أيام متفرقة أو لها غدا تعين تفريقها انما يأتي على رأيه من كون النية تؤثر كاللفظ والأصح عدم تأثيرها كما مر (والصحيح أنه لا يجب التتابع بلا شرط) إذا لفظ الأسبوع ونحوه صادق على المتتابع وغيره فلا يجب أحدهما بخصوصه إلا بدليل نعم يسن التتابع والثاني يجب كما لو خلف لا يكلم فلا نشهر أو فرق الأول بأن المقصود في اليسين التبع ولا يتحقق بدون التتابع وحكم الأيام مع نذر الليالي حكم الليالي

بنجاسة الغسالة ج (قوله ويجب أيضا) أي الخروج من المسجد فصل في حكم الاعتكاف (قوله بنية التتابع) قضيته وجوب الليالي بنية التتابع للأيام وأن لم يخطر بباله الليالي وقوله قبل لم يلزمه الليالي حتى ينوبها ظاهري خلافه فلعلم المراد بقوله هنا بنية التتابع اللازم لنية الليالي التتابع المنوي بمجرد (قوله التفريق مرة الخ) أي وذلك في دم التمتع ونحوه والتتابع أخرى في كفارة الظهار ونحوها (قوله أياما معينة كسبعة) أي كأن نذر سبعة أيام ونوى أنها متفرقة

في النقل) أي لانه نقل منع التجمل لعامين عن الاكثرين أي والواقع ان الاكثرين على الجواز كما ادعاه (قوله فتوالدت قبل الحول حتى بلغت ستا وثلاثين) أي بالتي أخرجه (قوله بل يستردها) أي ان كانت باقية (قوله وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط

(قوله فيما هو) أي في أنه ان نوى الايام في نذره الليالي وجبت والا فلا (قوله لم يجز تفريق ساعاته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينبغي خلافه وان ما ذكره ٣٦٤ محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كاملا وجب بخلاف وان نوى قدر اليوم

مع نذر الايام فيه (و) الاصح كما في الروضة (انه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته) من ايام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث الى ما بعد الغروب اذ المفهوم من لفظ اليوم الاتصال فقد قال الخليل ان اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والثاني يجوز تنزيلا للساعات من اليوم منزلة الايام من الشهر ومحمل الخلاف ما لم يعين يوما فان عينه امتنع التفريق جزما ولو دخل المسجد في اثنا عشر ومكث الى مثله من الغد مع الليلة المتخللة اجزاء عند الاكثرين لحصول التتابع بالبيتوتة في المسجد وهذا هو المعتمد وان ذهب أبو اسحق الى عدم اجزائه وقال الشيخان انه الوجه لانه لم يأت يوم متواصل الساعات واللييلة ليست من اليوم ولو نذر يوما اوله من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الاصحاب (و) الاصح (انه لو عين مدة كاسبوع) عينه كهذا الاسبوع أو هذه السنة (وتعرض للتتابع) بها لفظا (وفاتته لزمه التتابع في القضاء) لا التزامه اياه والثاني لا يلزمه لوقوع التتابع ضرورة فلا أثر لتصريحه به فان لم يعين الاسبوع لم يتصور فيه فوات لانه على التراخي وقول الشارح والاصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وانه غير معطوف على ما قبله من مدخول الصحيح فيه بـ (ضعفه) وان لم يتعرض له (أي التتابع) (لم يلزمه في القضاء) فطعا لوقوع التتابع فيه غير مقصود وانما هو من ضرورة تعيين الوقت فاشبه التتابع في شهر رمضان ولو نذر اعتكاف يوم معين ففاته فقضاءه ليلا اجزأه بخلاف اليوم المطلق لتمككه من الوفاء بنذره على صفته الملتزمة ولا كذلك المعين كنظيره في الصلاة في القسمين حكاه في المجموع عن المتولي وأقره ويؤخذ من تعليقه فيه ان محمل ذلك اذا ساوت اللييلة اليوم والال لم يكفه ولو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد وقدم له لا يلزمه شيء لعدم وجود الصفة ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فان قدمه نهار اجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه اذ الوجوب انما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصفة تبعيض ما هنا بخلاف ما ذكره من قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعيا للمجموع عن المزني في موضع وهو المعتمد وان صح في موضع آخر منه لزوم قضاءه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ومحل ما ذكر ان قدم حيا مختارا فلو قدم به ميتا أو مكرها لم يلزمه شيء كما قاله الصميري لانه على الحكم على القدوم وفعل المكره غير معتبر هنا شرعا ولو نذر اعتكاف العشر الاخير دخلت لياليه حتى أول ليلة منه ويجزئه وان نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعد العشرين الى انتهاء الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة ايام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه لتجزئه تصدده لها فعليه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره اذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص اجزأه عن قضاء يوم كما قطع به البغوي وقال في المجموع يحتمل ان يكون فيه خلاف فيمن تبين طهر او شك

اكتفى به ولو من ايام لان غايته انه استعمل اليوم في ساعات تساويه مجازا أو انه قدر مضافا في الكلام وكلاهما لا مانع منه وبقي ما لو نذر يوما من ايام الدجال هل يخرج من عهدة النذر بان يقسده يوما من الايام التي قبل خروجه كناية درجة لقوله في الحديث انذروه له قدره أو يحمل على اليوم الحقيقي من ايامه ويخرج من العهدة ولو بان خروجه من ايامه فيه نظرا والاقرب الاول (قوله وهذا هو المعتمد) ولو نذر اياما كعشرة وجعل مبدأها من وقت النذر كان قال اعتكف عشرة ايام من هذا الوقت كل ما انكسر من الحادي عشر كالأول سلم في أثناء يوم في نحو بر واجل عدة كشر فانه يحسب المنكسر ويكمل بمما يلي انتهاء الثلاثين مما بعده وهو الحادي والثلاثون ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر اعتكاف يوم قدوم زيد

وقدمه نهارا حيث كفاه اعتكاف بقية يومه بان ما فات قبل قدوم زيد لم يتعلق به وجوب أصلا وما هنا تعلق في نذره بما يسمى اياما ولا يتحقق ذلك الا بانتمام الكسر (قوله وان ذهب أبو اسحق) أي المروزي (قوله والال لم يكفه) أي فيحتاج الى مكث ما يتم به مقدار اليوم (قوله اعتكاف يوم شكرا) أي بنية القضاء ويقع شكر الله تعالى لانه يتعين ان يقول شكرا (قوله ما بقي منه) أي ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره (قوله بخلاف ما ذكر) أي ثم (قوله كما قطع به البغوي) معتمد

وجود الشرط) مراده بذلك ما في التحفة للشهاب حج وان كانت عبارته قاصرة عنه وعبارته بعد ان ذكر الصورة المذكورة
نصها قيل ولا ترد هذه على المتن لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اهـ فيكون الشارح قد ارتضى هذا القيل
ويكون قوله وذلك لانه لا يلزم الخ تعليلا لا مقدرا ولا ترد هذه على المتن وذلك الخ ويجوز ان يكون معنى كلام الشارح مع
قطع النظر عما في التحفة انه لا يلزم من وجود الشرط وهو هنا كونها الآن ٣٦٥ بصفة الاجزاء وجود المشروط وهو

الاجزاء أي لقيام المانع
(قوله لم يلزم اخراج بنت
لبون) أي لنقص الذي
يخرج عنه بتلف المخرج عن
ست وثلاثين (قوله والمراد
من عبارة المصنف ان يكون
المالك مته سفا بصفة
الوجوب) يقال عليه
فحينئذ عطف قوله وبقاء
المال الخ على كلام المصنف
غير جيد (قوله وقضية كلام
المصنف انه لو مات القابض
معسر الخ) يغني عنه ما مر
من قوله فلو مات قبله عقب
قول المصنف مستغنا الا انه
نبه هنا على انه قضية كلام
المصنف وذكر فيه كلام
المجموع (قوله وعكسه)
أي بان كانت الثانية هي
المجلة وقوله بعكسه أي
فالثانية هي المستردة
وهي المجلة أيضا (قوله
ولو استغنى بالزكاة وغيرها)
أي بمجموعهما (قوله نعم
لو جعل شاة من أربعين
قتلت في يد القابض) أي
(قوله صح الشرط في
الظاهر) ولو نذر نحو صلاة
أو صوم أو حج وشرط
الخروج لعارض فكما تقر

في ضده فتوضا فاقبال محمد ثانی فلا يجزئه (واذا ذكر) الماذر (التتابع) في نذره لفظا
(وشرط الخروج لعارض) مباح مقصود غير مناف للاعتكاف (صح الشرط في الاظهر)
لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام فكان على حسب ما التزم فلو عين نوعا أو فردا كعبادة المرضى
أو زيد يخرج له دون غيره فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم ديني كالجمعة أو دينيوى
مباح كلقاء الامير والثاني بطلان الشرط لمخالفته لمقتضاه فلم يصح كالموشرط الخروج للجماع
وخرج بشرط الخروج لعارض ما لو شرط قطع الاعتكاف له فانه وان صح لا يجب عليه العود
عند زوال العارض بخلاف ما لو شرط الخروج للعارض فيجب عوده ولو قال الا ان يبدو لي
يصح الشرط لتعليقه على مجرد الخيرة وهو مناف للالتزام وكذا النذر كما قاله البغوي وهو
لا شبهة في الصـ غير ولم يصرح في الروضة كاصلها بترجيح وعباح ما لو شرطه لمحرمة كسرقة
وبمقصوده ما لو شرطه غيره كترهه وبغير مناف للاعتكاف ما لو شرطه لمناف له كقوله ان
انخرت جامعة أو ان اتفق لي جماع جامعة فلا ينقض نذره كما صرح حوايه في المحرم والجماع
ومثلها البقية (والزمان المصروف اليه) أي العارض المذكور (لا يجب تداركه ان عين المدة
كهذا الشهر) لان النذر في الحقيقة ما عداه (والا) بأن لم يعينها كسهر مطلق (فيجب) تداركه
لتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع
لا ينقطع به (وينقطع التابع) زيادة على ما مر (بالخروج) من المسجد بجميع بدنه أو بما اعتمد
عليه من نحو يديه أو رجليه أو رأسه قائما أو متحنيا أو من العزقاعدا أو من الجانب مضطجعا
(بلا عذر) من الاعذار الا تبيته وان قرز منه لمنافاته الالبث اذ هو في مدة الخروج المذكور غير
معتكف ومحل ذلك حيث كان عامدا لما بالانحرى مخارا (ولا يضر) في التابع اعتكافه
(اخراج بعض الاعضاء) من المسجد كراسه أو يده لانه لا يسمى خارجا فقد ورد انه صلى الله عليه
وسلم كان يذني رأسه الى عائشة وترجله أي تسرحه وهو معتكف في المسجد فلو أخرج احدي
رجليه واعتمد عليه ما لم يضر فيما يظهر اذ لم يضره صدق الخروج عليه فقد قال في البسيط قضية
تعليق البغوي انه لا يضر وهو ظاهر قلت ويؤيده ما أفق به الوالدرجه الله تعالى فيما لو حلف
لا يدخل هذه الدار فدخل احدي رجليه واعتمد عليها من انه لا يحنث فعملنا بالاصل فيهما
(ولا يضر) (الخروج لقضاء الحاجة) من بول أو غائط ومثلها الرجح فيما يظهر اذ لا بد منه
وان كثر خروجه لذلك لعارض نظرا الى جنسه ولا يشترط ان يصل لحد الضرورة واذا خرج
لا يكاف الاسراع بل يمتشي على محبته فان تأنى أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر
ويجوز له الوضوء بعد قضائها خارج المسجد تبعها واجبا كان أو مندوبا وان لم يجزله الخروج
وحده ولو عن حدث حيث أمكنه في المسجد واقتضاه على قضاء الحاجة مثال غيرها كذلك
كنسل جنابة وازالة نجاسة ورفاق وأكل لانه يستحيامن في المسجد وان أمكنه الا كل فيه

كذا ما مش وعليه فلو نوى الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في نيته وأخرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصرح به نيته
محولة عليه مفتي عرض له ما استثناه جاز له الخروج وان كان في تشهد الصلاة وجاهله الخروج من الصوم وان كان قريب
الغروب فليراجع (قوله كلقاء الامير) أي الحاجة اقتضت خروجه لقلائه لا مجرد التفرج عليه (قوله من انه لا يحنث) خلافا
لحج (قوله اذ لا بد منه) أي واخراجه في المسجد مكروه (قوله فان تأنى أكثر من ذلك) أي ويرجع في ذلك اليه لانه أمين على عبادته

والصورة انه عرض مانع من وقوعها زكاة (قوله كعلم القابض بالتجمل) سيما في انه ليس من محل الخلاف فلا يصح التمثيل به
لمحل الخلاف (قوله وعبارته شاملة لما لو اختلف في نقص المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول) وظاهره انه انما يخلف في هذين
على نفي العلم فليراجع (قوله أو تلفه قبل الحول) ظاهره وان ادعى التلف بسبب خفي وفيه وقف لا تخفى (قوله حدوته بعده أو

(قوله ان يذهب أكثر الوقت) ٣٦٦ اي الذي ندر اعتكافه اه زيادي (قوله فان طال وقوفه عرفا) أي بان زاده على

قد وصل صلاة الجنائز أي أقل
مجزئ منها فيما يظهر اه ج
اما قدرها فيجتمه لجميع
الاعراض (قوله جاز) أي
لو قوف ولم يقطع التتابع
(قوله والا فلا) وهل له
تكرير هذه كالعبادة على
موتى أو مرضى مرهم في
طريقه بالشرطين
المذكورين أخذ من
جعلهم قدر صلاة الجنائز
معفو عنه بكل غرض غير
خرج لقضاء الحاجة أولا
يفعل الواحد الا انهم
عليه واقف للصلاة الجنائز
بانه يستبر ووقع تابعا
لا مقصودا كل محتمل
وكذا يقال في الجمع بين نحو
العبادة وصلاة الجنائز
وزيارة القادم والذي يتجه
أن له ذلك ومعنى التعليل
المذكور ان كلا على حدته
تابع وزمنه يسير فلا تنظر
لضمة الى غيره المقتضى
لطول الزمن وتطيره مامر
فمن على بدنه دم تلييل
معفو عنه وتكرير بحيث
لو جمع لكثرة هل يقدر
الاجتماع حتى يضرا ولا
حتى يستمر العفو فيه خلاف
لا يبعد مجيئه هنا وان أمكن

بخلاف الشرب كما مر اذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما افاده الا ترى ان الكلام في
مسجد مطروق بخلاف المختص والمهجور الذي يندر طارقه فلو خرج للشرب مع تمكنه منه
فيه انقطع تتابعه والظاهر كما قاله الشيخ ان الوضوء المندوب لغسل الاحتلام مغتفر كالتلذذ
في الوضوء الواجب (ولا يجب فعله في غير داره) التي يستحق منفعتها كسقاية المسجد ودار
صديق له بجوار المسجد لما فيه من المشقة وحرم المرواة وتزيد دار الصديق بالمنته بها ويؤخذ
منه أن من لا تختل مرواته بالسقاية ولا يشق عليه تكليفها ان كانت أقرب من داره وبه
صرح القاضي والمتولي ومثل ذلك ما اذا كانت السقاية المصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها
لاهل ذلك المكان كما يحتمل بعض المتأخرين (ولا يضرب بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد
مراعاة لما مر من المشقة والمنية (الا أن يفحش) بعدها عنه وثم لا يثق به أو ترك الأقرب
من داره وذهب الى أبعدهما وضابط الفحش كما صرح به البغوي ان يذهب أكثر الوقت
في التردد للنزل (فيضرب في الاصح) لانه قد يحتاج في عوده أيضا الى البول فيمضي يومه في الذهاب
والا ياب ولا غتائه بالأقرب من داره فان لم يجد في طريقه مكانا أو وجد ولم يبق به دخوله
لم يضرب فحش البعد والثاني لا يضرب فحش ذلك مطلقا لما مر من مشقة الدخول لقضاء الحاجة
في غير داره ولا يجوز له الخروج لنوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي (ولو عاد مريضا)
أو زار قادم (في طريقه) لقضاء حاجته (لم يضرب ما لم يطل وقوفه) بأن لم يقف أصلا أو وقف
يسيرا كان اقتصر على السلام والسؤال (أو) لم يعدل عن طريقه (بأن كان المريض
والقادم فيها لغير عائشة اني كنت أدخل البيت للحاجة أي التبرز والمريض فيه فأسأل
عنه الا وانما روى مسلم وفي أبي داود مرفوعا أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو
معتكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يعرج فان طال وقوفه عرفا أو عدل عن طريقه وان قل ضرر
ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه اليها جاز والا فلا وهل
عبادة المريض ونحوها له أفضل أو تركها أو هما سواء وجوه أرجحها أولها (ولا ينقطع التتابع)
بخروجه (ارض يحوج الى الخروج) لدعاء الحاجة له كما في قضاء الحاجة والمحوج لذلك
ما يشق معه المقام في المسجد للحاجة فرش وخادم وتردد طبيب أو بان يخاف منه تلويث
المسجد كما سأل وادار بول بخلاف مرض لا يحوج الى الخروج كصداع وحى خفيفة
فينقطع التتابع بالخروج له وفي معنى ما ذكر في المرض الخوف من تحولص أو حريق فان
زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قاله الماوردي ولعله فيمن لم يجد مسجدا قريبا من فيه
من ذلك (و) لا ينقطع التتابع (بحيض ان طال مدة الاعتكاف) بحيث لا تخلو عنه غالبا
كصوم شهرى كفارة قتل لعروضه بغير اختيارها وضبط جمع المدة التي لا تخلو عنه غالبا أكثر
من خمسة عشر يوما تبعهم المصنف ونظيره آخره بان العشرين والثلاثة وعشرين
تخلو عنه غالبا اذهى غالب الطهر فكان ينبغي ان يقطعها وما دونه الحيض ولا يقطع ما فوقها

الفرق بانه يحنط للصلاة بالنجاسة ما لا يحنط هنا وأيضا هنا في التابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود ويحجب
اه ج (قوله أرجحها أولها) ظاهره وان لم يكن المريض جار للعتكف ولا نحو صديق وعبرة حج قبيل الكتاب وبمحت الباقين
ان الخروج لعبادة نحو حرم وجار وصديق أفضل اه والموافق للكلام حج ان يجعل الضمير في قوله له للعتكف لا لمن خرج للحاجة

معه فيستدره) يعني بأخذ الارش وظاهره وان حدث النقص بلا تقصير كافه مما وية وهو ظاهر لان المين في ضمانه حتى يسألها المال كما لانه قبضها لغرض نفسه فراجع (قوله اشارة الى أنهم الخ) بيان للنسبة كما قال فلها مناسبة بالتجمل وتلك المناسبة هي الاشارة الخ فوبدل من المناسبة أو خبر مبتدأ محذوف خلافا ٣٦٧ لما وقع في حاشية الشيخ من كونه علة

للتختم لعدم صحته كما لا يخفى (قوله وبما قررنا به كلام المصنف الخ) فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج انما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مر مع انه يلزم عليه التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالاصوب في دفع الاعتراض جعل الواو للجمال (قوله كان ضامنا) يعني في صورة ما اذا كان التأني بعد الحول كما هو ظاهر (قوله وكأنه استغنى عن ذكره) يعني قوله بعد الحول (قوله ومن ثم) أي من أجل بنائها على الفرق والافكان الاخذ باطلاق كونها شركة يقتضي خلاف ذلك (قوله والنصاب مرهون به) انما يناسب القول الا في انهاء الملق بجميعه لا بقدرها فقط (قوله سواء أبقاه بنية صرفه الخ)

(قوله قد يتجزأ) أي بان يوجه دتارة في شهر قدر مخصوص وفي آخر دونه أو أكثر منه (قوله ومثل ذلك الجاهل) ومثله جاهل يعذر بجهله اهـ حج وظاهر عبارة الشارح أنه لا فرق فيه بين

و يجب عنه بان المراد بالغالب هنا ان لا يسع زمن أقل الطهر الا عتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ويوجه بانه متى زاد من الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة لطروق الحيض فمذرت لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزأ الا ترى ان من تحيض أقل الحيض لا ينقطع اعتكافها به اذا زادت مدة اعتكافها على أربعة وعشرين مع انه يمكنها بقاؤه في زمن طهرها فكذا هذه لا يلزمها ابقاؤه في زمن طهرها وان وسعه ولا نظر للفرق بينهم بان طهر تلك على خلاف الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هنا في الاعذار بما يقتضي ان مجرد امكان طروا الحيض عذر في عدم الانقطاع فتبني على ما سبق اذ اطهرت لانه بغير اختيارها (فان كانت) مدة الاعتكاف (بحيث تخلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الاظهر) لانها بسبيل من أن تشرع كما طهرت وكالحيض النفاس كافي المجموع والثاني لا ينقطع لان جنس الحيض مما يتكرر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحترز عن تلاويث المسجد وينبغي ان يحمله ان سهل احترازها والا خرجت ولا انقطاع (ولا) ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناسيا) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به أو مكرها عليه بغير حق كافي الجماع ناسيا ومثل ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكره برفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وكالا كراه ما لو جمل وأخرج بغير أمره وان أمكنه التخلص على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمل تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك وله الاترب فان أخرج مكرها بحق كالزوجة والاميد يعتكفان بلا اذن أو أخرجه الحاكم لحول زمه أو خرج خوف غريم له وهو غنى مما طل أو معسر وله بينة أي وثم حاكم يقبلها كما هو ظاهر انقطع تتابعه لتقصيره ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه تحملها وادائها لم ينقطع تتابعه لا بضراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما اذا لم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما فقط لانه ان لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافضله لها انما يكون لاداء فهو باختياره وقيدده الشيخ بجمعا اذا تحمل به الشرع في الاعتكاف والا فلا ينقطع الولاء كالونذر صوم الدهر ففونه لصوم كفارة لزمته قبل النذر لا يلزمه القضاء ولو خرج لا قامة حدا وتعزير ثبت بالبينة لم يقطع أيضا لان الجريمة لا ترتكب لا قامة الحد بخلاف تحمل الشهادة انما يكون لاداء كما مر بخلاف ما اذا ثبت باقراره ومحل ما تقر واذا أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف فان أتى به حال الاعتكاف كالوقوف مثلا فانه يقطع الولاء ولا يقطع خروجه امرأة لاجل قضاء عدة حياة أو وفاة وان كانت مختارة للنكاح لانه لا يقصد عدة بخلاف الحمل كما مر ما لم تكن بسببها كان طاعت نفسها بتفويض ذلك لها أو علق الطلاق بعشيتها فاشاءت وهي معتكفة فانه ينقطع لاختيارها الخروج فان اذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فيها أو مات قبل انقضائها فينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها زوجها الا يجب عليها الخروج

كونه قرب عهد بالاسلام أم لا نشأ بادية بعيدة عن العلماء أم لا وهي ظاهرة (قوله لم ينقطع تتابعه) أي وان طال زمن خروجه لانه مكره عليه شرعا (قوله بخلاف تحمل الشهادة) هذا لا يتأتى مع قوله الا في محل ما تقر اذا أتى بموجب الحد الخ فانه مع ما تقدم من التقييد عن شيخ الاسلام يصير حكم المستثنين واحدا فالشهادة قبل الاعتكاف كموجب الحد قبله في ان الخروج لاداء الشهادة أو الحد لا يقطع التتابع وهما بعد الاعتكاف يقطع ان التتابع اذا خرج لاداء الشهادة أو الحد

مبنى على كلام سائط في نسخ الشارح وهو وان أبى ذلك القدر عتب قول المصنف في قدرها كما وجدته ملحقاً في نسخة منه وبها ينتظم الكلام الآتي في قوله في صورة البعض في كتاب الصوم (قوله أمساك عن المفطرات) أي بنية (قوله وخبرني الإسلام على خمس) يصح رفعه عطفاً على آية كتب عليكم الصيام وجره عطفاً على حديث المتقدم فيكون دليلاً لافضليته ووجهه أنه جعل صومه أحد أركان الإسلام ٣٦٨ ففضل باعتباره ما يقع فيه (قوله أو علم القاضي) لا محل له هنا على أنه يلزم على عطفه

على ما قبله فساد لا يخفى لاقتضائه أنه أمر ثالث غير الأكال والرؤية فالصواب ذكره بعد قول المصنف الآتي وثبت رؤيته بعدل وكذا يقال في قوله الآتي ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة (قوله ويعلم بها) أي بازالتها أحد ترازا عمالوا زالوها بعدموته أو نحوه فهذا غير ما بحثه الشهاب سم فيما إذا علم سبب ازالتها وأنه عدم ثبوت الشهر من أنه يضر لأنه يتضمن رفض النية خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ (قوله) فان نوى عند الإزالة تركه خرج به ما إذا حصل له تردد عند الإزالة ولم يتوالت تركه فلا يضره ذلك لماسياً في كلامه من أن النية بعد عقدها لا يبطلها إلا رفضها أو الرد (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) أي الدال على (قوله ولا بخروج المؤذن الراتب) ومثل الراتب نائبه حيث امتنابه لعذراه سم على حج أقول وينبغي أنه لا فرق حيث كان النائب كالاصيل فيما طلب منه

قبل انقضائها في هذه الصورة وكذا لو اعتكفت بغير إذنه ثم طفقها وأذن لها في اتمام اعتكافها فينقطع التتابع بخروجها (ولا) ينقطع التتابع (بخروج المؤذن الراتب إلى منارة) بفتح الميم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بأن لا يكون بابها فيه ولا في رحبته المتصلة به قريبة منه (للاذان في الأصح) لالفه صعوده للاذان وألف الناس صوته بخلاف خروج غير الراتب للاذان وخروج الراتب لغير الاذان ولو بحجرة بابها في المسجد أو للاذان لكن بمنارة ليست للمسجد أو له لكن بعيدة عنه وعن رحبته وبحث الأذري امتناع الخروج للنارة فيما إذا حصل الشعار بالاذان بظهور السطح لعدم الحاجة إليه وكل منارة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان له عليه وكذا إن لم يكن عالياً لكن توقف الاعلام عليه لكون المسجد في منطف مثلاً وإضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وإن لم تبين له كان خرب مسجد وبقية منارته في مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليه فحكمها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع أن صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفهوم له أما منارة المسجد التي بابها فيه أو في رحبته فلا يضر صعودها ولو أغير الاذان وإن خرجت عن سمت بناء المسجد كما رجحاه وتريعه أذهى في حكم المسجد بمنارة مبنية فيه مالت إلى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وإن كان المعتكف في هواء الشارع وأخذ الزركشي منه أنه لو اتخذ للمسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لأنه تابع له صحيح وإن زعم به مضمم أنه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لا شيء أي لكون المنارة تنسب إلى المسجد ويحتاج إليها في إقامة شعائره بخلاف الجناح فيها ولم يتروضا اضبط البعيدة والأقرب الرجوع في ذلك للعرف وإن ضبطه بعضهم بكونها خارجة عن جوار المسجد جاره أربعون داراً من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم المسجد ومقابل الأصح ينقطع بخروجه مطلقاً للاستغناء عنه بأسطحة وفي ثالث يفرق بين الراتب وغيره (ويجب قضاء أوقات الخروج) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع (بالاعذار) السابقة التي لا ينقطع بها التتابع لأنه غير معتكف فيها (الأوقات قضاء الحاجة) لأنه مستثنى إذا لا بد منه واقتصره على قضاء الحاجة مثال إذا أوجه كما قاله الأسنوي تبعاً لمجمع متقدمين جريانه في كل ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كاكل وغسل جنباً واذان ومؤذن راتب بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس وعلم مما مر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج لما ذكر بعد عوده أن خرج لما لا بد منه وإن طال زمنه كنبرز وغسل واجب واذان جاز الخروج له أولاً منه بد لشمول النية جميع المدة ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجاءه أو خرج بلا عذر ثم عاد لتتميم الباقي جدد النية ولو أحرم معتكف بنفسك فإن لم يخش الفوات أتمه والاخرج له ولا ينبغي بعد فراغه من التسك على اعتكافه الأول وإن نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاؤه قبل نذره لم يلزمه شيء لأن اعتكاف شهر قد مضى محال

(قوله قريبة منه) صفة لقول المصنف منارة منفصلة (قوله للاذان) وينبغي أن مثل الاذان ما اعتد (كتاب من التسليم المعروف الآن ومن أولى الجمعة وثانيتها لاعتقاد الناس التهيؤ لصلاة الصبح أو الجمعة بذلك فيلحق بالاذان (قوله لالفه صعودها) قال حج وبعثا تقر في المنارة فارقت الخلوة الخارجة عن المسجد التي بابها فيه فينقطع بدخولها قطعاً (قوله وبحث الأذري امتناع الخروج) عبارة سم على حج في إنشاء قوله وانظر بحث الأذري مع أن مقابل الأصح نظر للاستغناء بالسطح

وجود الشهر وان دل على عدم امكان الرؤية كما هو مصرح به في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان الشارع انما اوجب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر ويأزم عليه انه اذا دخل الشهر في أثناء النهار انه يجب الامساك من وقت دخوله ولا أظن الاصحاب يوافقون على ذلك وقد بسط القول على ذلك في غير هذا المحل (قوله ولو ذا الحجة فشهد برؤيته عدل) أي أو أخبر (قوله وبما تقرر) أي في مسألة القناديل المتقدمة من ان من حصل له بذلك الاعتقاد الجازم وجب عليه الصوم فان هذا الكلام

في كتاب الحج (قوله لغة القصد) أو كثرته الى من يعظم اه ح (قوله ومعلوم ان الموافق للغالب الخ) أي ومن غير الغالب ان يكون المعنى الشرعي مبايناً للغوي لكن بينهما مناسبة وعلاقة ح (اعتراضاً على تفسيره بالافعال لكن يعكس عليه ان المعنى الشرعي يجب اشتماله على المعنى اللغوي بزيادة وذلك غير موجود هنا الا أن يقال ان ذلك أغلبي أو ان منها النية وهي من جزئيات المعنى اللغوي وتظهره الصلاة الشرعية لا شتمالها على الدعاء اه يعني فيكون اطلاق الحج على الافعال مجازاً من باب تسمية الكل باسم جزئه وقوله الاول أي قصد الكعبة الى آخره (قوله لكن يؤيده قولهم) أي قوله واعترضه ابن الرفعة (قوله وهو من الشرائع القديمة) بل ما من نبي الا وحج خلافاً لى استثنى هو داود صالحاً اه زيادى ٣٦٩ وحج وقوله ما من نبي شمل عيسى

صلى الله على نبينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطى في رسالته المسماة بالاعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى مع بقاء نبوته معدود في أمة النبي وداخل في زمرة الصحابة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حي مؤمن به ومصدقاً وكان اجتماعه به مراتب في غير ليلة الاسراء من جلستها بمكة روى ابن عدي في الكامل عن أنس قال بينا نحن مع رسول الله اذ رأينا برداً يداً فقلنا يا رسول الله ما هذا البرد الذي رأينا أو اليد قال قدر أيقنوه قلنا نعم قال ذلك عيسى بن مريم سلم على

كتاب الحج

بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد وشرعاً قصد الكعبة للافعال الآتية قاله في المجموع واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الافعال الآتية واستدل بخبر الحج عرفة ومعلوم ان الموافق للغالب الاول من ان المعنى الشرعي يكون مشتملاً على المعنى اللغوي بزيادة ولا دلالة له في الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم أركان الحج خمسة أو ستة ويجب ان هذه اركان للمقصود لا للقصد الذي هو الحج وتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز والاصل فيه قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وخبر نبي الاسلام على خمس قال القاضي وهو من الشرائع القديمة وهو أفضل العبادات لا شتماله على المال والبدن الا الصلاة كما مر انها أفضل وروى ان آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة ورج بعضهم انه لم يجب الا على هذه الامة امكان قال جع انه غريب بل وجب على غيرها أيضاً ثم النسك اما فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية للاحياء أو تطوع ويتصور في الارقاء والصبيان اذ فرض الكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يسقط بفعالهم الحرج عن المكافين كما في صلاة الجنائز لكن ظاهر كلام المصنف في ايضاحه اعتبار التكليف فمن يسقط بفعله الفرض حيث قال ولا يشترط لعدد المحصلين لهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض ان يوجد في الجملة من بعض المكافين في كل سنة مرة (هو فرض) أي مفروض بالشرائط الآتية لقوله تعالى والله على الناس حج البيت آية ولخبر نبي الاسلام على خمس وهو مجمع عليه يكفر باحده ان لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة في السنة السادسة

٤٧ نهایه فی وخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رأيت صائحاً ينادي ولا تراه فقلنا يا رسول الله رأيناك صائحاً ينادي ولا تراه قال ذلك أخى عيسى بن مريم انتظرت حتى قضى طوافه فسلمت عليه اه بحروفه رحمه الله (قوله وهو أفضل العبادات) قال الزيادى والحج يكفر الكبائر والصغائر حتى اتبعت على المعتمد ان مات في حجه أو بعده وقبل تمكنه من ادائها (قوله لا شتماله على المال) وهو ما يجب أو يندب من الدماء الآتية (قوله بل وجب على غيرها) معتمد ولا ينافيه قوله أولاً وهو من الشرائع القديمة لجواز ان يكون عند هذا القائل مندوباً (قوله في الارقاء والصبيان) أي والمجانين على ما يأتي (قوله اعتبار التكليف) معتمد (قوله في السنة السادسة) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة حجاً لا بدري عدد ها وتسمية هذه حجاً لا تها وباعتبار الصورة اذ لم يكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسي وغيره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الا بحج شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير اه ح وكتب عليه سم قوله وحج صلى الله عليه وسلم الحج قضية صنيعة أن حجه عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجاً شرعياً

برمته للامداد وهو اعتماد كره عقب ذلك ويمكن ان يكون مراد الشارح بما تقرر الكفاية بقول الواحد في طلوع الفجر وغروب الشمس ووجه علمه منه انه نظيره (قوله ضعيف) أي كما لم من قوله المار ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروبها (قوله ولا أثر للفرق الخ) أي بين مسألة الاخبار بدخول شوال والاخبار في الفطر آخر النهار أي بناء على الراجح خلافا للروايات فان هناك من يرى مخالفة الروايات من يمنع الانحياز باخبار الواحد في دخول شوال ويفرق بما ذكر كما يعلم من قوة كلام

وهو مشكل جدا اه (أقول) وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعيا بما دا الوجه الذي استقر عليه الامر فيحمل قول حج اذ لم يكن على قوانين الشرع الخ على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية وأما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن بوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعيا بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذلك ولكنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أهل الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة يشكل عليه أيضا أن مكة انما فتحت في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا أن يجاب عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافي من ان الفريضة تدنزل ويتأخر الا يجاب لكن في كلام الزيادي ما يخالف ٣٧٠ هذا الجواب حيث قال جمع بين الاقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما

توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع فحج بالناس اه ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزيادي بانه يشترط لو حوب المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لعدم الطلب (قوله وأتموا الحج والعمرة لله) انما قال ذلك ليعلم بها الاستدلال فان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فأتوا (قوله قال لا وان تعمر) بفتح ان المصدرية

كما صححناه في السير ونقله في المجموع عن الاصحاب وجرم الرافي هنا بأنه سنة خمس وجمع بين الكلامين بان الفريضة قد تنزل ويتأخر الا يجاب على الامة وهذا كقوله قد أفلح من تركز فانها آية مكية وصدقة الفطر مدنية ولا يجب باصل الشرع سوى مرة في العمر ويجب أكثر من ذلك لعارض كندرو قضاء عند افساد التطوع (وكذا العمرة) فرص (في الاظهر) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتوا بها ما تامين وخبر عائشة قالت قالت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح وأما خبر سئل صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة هي قال لا وان تعمر خيرا فكيف اتفقا قال في المجموع ولا يغترب قول الترمذي فيه حسن صحيح ولا يغني عنها الحج وان اشتمل عليها وانما أغنى الغسل عن الوضوء لانه أصل اذ هو الأصل في حق المحدث وانما حط عنه الى الأعضاء الاربعة تخفيفا فغنى عن بدله والحج والعمرة أصلان والعمرة لغة الزيادة وشرعا قصد البيت للافعال الآتية أو نفس الافعال كما مر والقول الثاني انها سنة للخبر المار ولا تجب باصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وسميت عمرة لأنها تفعل في العمر كله وصح عن سمرقة قالت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد فقال لا بل لا بد او وجوبها من حيث الاداء على التراخي فلمن وجبا عليه بنفسه أو نائبه تأخيرها بعد سنة

وهي وما بعدهما مبتدأ خبره خير وعادة المحلى وان تعمر فهو أفضل فهي يكسر الهمزة شرطية وجوابها قوله الامكان فهو أفضل فلعل الرواية مختلفة (قوله وان اشتمل عليها) أي على اعمالها (قوله اذ هو) أي الغسل (قوله في حق المحدث) يعني ان المحدث كان يجب عليه الغسل للصلاة ومفهومه ان من لم يحدث لا يجب عليه غسل ما دامت طهارته باقية ومنه يعلم ان قولهم كان الغسل واجبا في صدر الاسلام لكل صلاة المراد به على المحدث (قوله لغة الزيادة) وقيل القصد الى مكان عامر اه شرح البهجة الكبير (قوله فقال رجل) هو الاقرع بن حابس التميمي هكذا رأيت بهامش صحيح ثم رأيت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام (قوله حتى قالها ثلاثا) أي هذه المقالة اه سمع على بهجة (قوله لو قلت نعم لوجبت) أي الحج وفي المنهج لوجبت أي الخصلة أو الفريضة ثم قوله لو قلت نعم لوجبت يجوز ان يكون الوجوب معلقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رأيت في سمع على شرح البهجة ما نصه قوله لو قلت نعم لوجبت أي هذه الكلمة أي مقتضاها وهو الوجوب على كل عام ولعله كان الوجوب على كل عام معلقا على قوله نعم وهذا كله ظاهر من الحديث وسيأخذه فيقال من انه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام وأجيب بانه لو قال نعم لوجبت لا منشأ له الا لوهم فليتأمل اه

الامداد الذي ماها بهض ما فيه بالحرف لكنه عبر بدل قول الشارح ولا اثر للفرق بقوله ولا يفرق بان الخ وقوله لان الاجتهاد ممكن في الاول دون الثاني الخ هو وجه عدم تأثير الفرق فليس من تمام الفرق خلافا لما وهم فيه وحاصله انه انما جاز الفطر بالاجتهاد بخلافه آخر رمضان لعدم تأني الاجتهاد في الثاني اذ من شرطه العلامة ولا وجود لها فيه بخلافها في الاول فعدم (قوله ومعه مياسير لا عذر بهم) فيه ان مكة انما فتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو واصحابه ٣٧١ من الحج في السادسة والسابعة

نعم في عدم حجة سنة ثمان وتسع دلالة على عدم وجوبه على الفور (قوله أو تلف مال) بقريضة ولو ضعيفة هـ ج (قوله ان عزم على فعلهما في المستقبل) ولعل المراد انه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في أول سني اليسار (قوله أو عن حجة الاسلام) هي الرابعة كما لم من قوله فيشترط الخ وكان الأولى ان يعبر بالواو (قوله فيشترط مع الوقت) أي المعلوم من باب المواقيت الآتي (قوله نعم ان اعتقده مع احرامه) يخرج ماله اعتقده مع احرام وليه فلا اثر له (قوله وهي هنا تؤثر الخ) ومثل ذلك الصوم والاعتكاف فلا ينقطع واحد منهما بنية الابطال (قوله مردود فيهما) أي في الاعمال والعلم (قوله أي ولي المال) أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لان فيه معونة على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو مندوب ومعلوم ان احرامه عنه انما يكون بعد تجريد من الثياب (قوله ولك أجر)

الامكان لان الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم الا سنة عشر ومعه مياسير لا عذر بهم وقيس به العمرة وتضييقها بنذرا وخوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ثم محل جواز التأخير ان عزم على فعلهما في المستقبل كما صريته في الصلاة وانما لم تؤثر فيها الردة بعدهما لانما لا تنبسط العمل الا ان اتصلت بالموت وان أحبطت ثواب العمل مطلقا كما ذكر عليه الشافعي رضي الله عنه في الام فلا يجب عليه اعادتهما اذا عاد للاسلام ثم لهما امراتب خمس حجة مطلقة وحجة مباشرة ووقوع عن النذرا وعن حجة الاسلام ووجوبها لكل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التمييز للبشارة ومع التكليف للنذر ومع الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمرته ومع الاستطاعة للوجوب وقد شرع في بيان ذلك فقال (وشرط صحته) أي حجة ما ذكر من حج أو عمرة (الاسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه أصليا أو مرتدا لعدم أهليته للعبادة وقضية كلام جمع حجة حج مسلم بالتبعية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه اخونم ان اعتقده مع احرامه لم يعتقده لان غايته انه كنية الابطال وهي هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام وبذلك يجمع بين قول الروايين بالبطلان وقول والده بالصحة وعمل كل منهما ما قاله بما يفهم مما تقرروا توقفها على دخول الوقت معلوم من كلامه الاتي في المواقيت وعلى معرفة الاعمال والعلم به ان يأتي بها عالما انه يفعلها عن الذسك فلو جرت اتفاقا لم يصح مردود فيه ما بان الظاهر في الاول كما قاله الزركشي عدم اشتراطه لامكان العلم به بعد الاحرام وانه لا يشترط ههنا تعين النوى بخلاف الصلاة فيها وفي الثاني بان غير الاحرام من الاركان لا يحتاج الى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا القصد (قللوني) أي ولي المال (ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز) لان مباشرة بنفسه غير حجة اذ لانية له لما رواه مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالوحاء فرفعت امرأة اليه صبياً فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولك أجر وفي سنن أبي داود فاخذت بعضه صبي ورفعته من محفها والغالب ان من يحمل بعضه ويخرج من المحفة لا يميزه ويكتب للصبي ثواب ما عمله من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجماعا (و) ان يحرم (عن المجنون) فياها على الصبي سواء أبلغ مجنونا أم عاقلا ثم جن وسواء أخرج الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينوي الولي بقلبه جعل كل منهما محرما أو يقول أحرمت عنهما ولا يشترط حضورهما ولا مواجهتهما ما بالاحرام ولا يصير الولي بذلك محرما ويجوز لولي الاحرام عن المميز أيضا وانما نص على غير المميز دفع المانع ان يتوهم من عدم حجة الاحرام عنه لنافاة حاله العبادات ولو أذن للمميز في الاحرام جاز فان أحرم بغير اذنه لم يصح و مراده بالصبي الجنس الصادق بالذكور والانتى وافهم كلامه عدم حجة احرام غير الولي كالجذع وجود الاب الذي لم يقم به مانع وهو كذلك واماماً أو هم ظاهراً الخبر المار من جواز احرام الام عنه فاجابوا

أي على تربيته فلا ينافي ان الام لا ولاية لها أو يقال يجوز انما كانت وصية (قوله ثواب ما عمله) أي أو عمله به وليه حج (قوله ولا يشترط) لكنه يكره الاحرام عنهما في غيبته ما لاحتمال ان يرتكب شيئا من محظورات الاحرام لعدم علمهما ويمكن الولي من منعه ما هـ سم في شرح الغاية (قوله حضورهما) أي ولو بعدت المسافة ثم بعد ذلك على وليه احضاره لاعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما ترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول (قوله ولو اذن للمميز) أي الولي من أب أو جد الخ

جواز الفطر بالاجتهاد فيه انما هو لعدم تأتبه لانه يمكن ويمتنع الفطر به فتأمل (قوله لازم للشهود به) لا يتأتى في الاعتكاف
والاحرام اذ لا فرق بينهم ما وبين نحو الطلاق في عدم اللزوم كما هو ظاهر وليس امداد كورين في عبارة الامداد التي هي أصل
ما هنا (قوله ثبوته بالشهادة) مرفوع يدل من كلام المصنف والمفعول قوله ما لودل الخ (قوله بل الغاء بالسكينة) أي بالنسبة
(قوله ولو احرم به) أي عنه أو بسببه (قوله ويعلم من اعتبار الخ) أي المار في قوله أي ولي المال (قوله عن مغمى عليه) ينبغي
تخصيصه بما اذارجى زواله عن قرب والاصح احرامه عنه كالجنون على ما يفيد، التعليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فان
محله حيث رجى زواله عن قرب (قوله وليس للسيد ان يحرم عن عبده) وعليه فلو احرم البالغ العاقل بلا اذن هل يصح احرامه
وللسيد تحليله أم لا لكونه ممنوعا من الفعل بلا اذن جزم بالصحة سم في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة المبدوان لم
بأذن سيده وسيأتي ذلك في باب الاحصار في كلام المصنف (قوله ان يحرم عن عبده البالغ) ويتردد النظر في البعض الصغير
فيحتمل انه تطير ما يأتي في النكاح ٣٧٢ وحيث فيحرم عنه وليه وسيده معاً لا أحدهما وان كانت مهياًة اذ لا دخل

عنه باحتمال كونها وصية أو ان الاجر الحاصل لها باعتبار أجر الحمل والنفقة لعدم التصريح
في الخبر بانها أحرمت عنه أو ان الولي اذن لها في الاحرام عن الصبي كما علم مما صرح به
في الروضة ولو احرم به الولي ثم أعطاه من يحضره بالنسك صح جزم ما يعلم من اعتبار ولاية
المال عدم صحة احرامه عن مغمى عليه كريض يرجى برؤه لانه ليس لاحد التصرف في ماله
بسبب الانعفاء قال الامام وليس للسيد ان يحرم عن عبده البالغ أي العاقل وقضيته انه يحرم
عن الصغير وهو الاوجه وقول ابن الرقعة القياس انه لا يجوز كتر ويجه والاسنوى رأيت
في الام الجزم بالصحة من غير تقييد بالصغير مردود بان كلام الام محمول كما أفاده الاذرى
على غير المكاف وهو ما فهمه السبكي وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بان المدار هنا على
تحصيل الثواب فسو مح به ما لم يسأله به ثم ومن ثم جاز لنحو الوصي هنا الاحرام عن الصبي
لا تزويجه وولي الصبي يأذن لقنه أو يحرم عنه حيث جاز ايجاجه ثم اذا جعل غير المكاف
محرم باحرام الولي أو مأذونه أو باحرامه وهو مميز بأذن وليه فعلى الولي منعه من محظورات
الاحرام وعليه احضاره المواقف كلها وجوباً في الواجبة وندياً في المندوبة كعرفة ومن دلفة
والشعر الحرام لا مكان فعلها منه ولا يغنى حضوره عنه وعليه وجوباً أو ندياً كما ذكر أمره
بما قدر عليه من أفعال النسك كفعل وتجرد عن تخيط ولبس ازار ورداء أو غيرها وانابة عنه
فيما يجز عنه فيناوله هو أو نائبه الجبر ليرى به ان قدر والارى عنه بعد رميه عن نفسه والا وقع
للراى وان نوى به الصبي وفي المجموع عن الاصحاب يسن وضع الحصة في يده ثم يأخذ بيده
ويرى بها والافيا خذها من يده ثم يرى بها ولورماها عنه ابتداء جاز وكذلك اذا قدر على
الطواف أو السعي علمه ذلك والاطاف وسعى ولو أركبه دابة اشترط ان يكون سائقاً وقائداً

لها الا في الاكساب وما
يتبعها كزكاة الفطر
لأناطتها بمن تلزمه النفقة
وتحتمل صحة احرام
أحدهما عنه وللسيد
اذا كان المحرم الولي
تحليله والاول أقرب
اه حج وكتب عليه سم
قوله والاول أقرب قد
يستشكل الاول بأن كلاً
منهما لا يتأتى احرامه
عنه لانه لا جاز ان يراد به
جعل جلته محرماً اذ ليس
له ذلك اذ ولايته على بعض
الجملة لا على كلها ولا
جعل بعضه محرماً اذا حرام
بعض الشخص دون بعض
غير متصور فينبغي ان
يتعين اذن أحدهما

للآخر في الاحرام عنه ليكون احرامه عن جلته بولايته وولاية موكله اه (أقول) أو يتفقا على ان يتقارنا ان
في الصيغة بان يوقعاها معاً (قوله لنحو الوصي) أي واحداً كان أو متعدداً ثم في التعدد ان كان كل منهما مستقلاً صح احرام
الاول منهما ان ترتبا وان لم يكن مستقلاً لم يصح احرام أحدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشراً عن نفسه ووكيلاً عن الآخر
ولهما الاذن لثالث يحرم عن المولى عليه ويكون وكيلاً عنهما في الاحرام (قوله يأذن لقنه) أي الصبي (قوله جاز ايجاجه)
أي بان لم يفوت مصلحة على الصبي ولازم عليه غرم زيادة على نفقة الحاضر (قوله وعليه احضاره المواقف كلها) مفهومه
انه اذا حضره الاجنبى لا يعتد بذلك وبه صرح حج (قوله ولا يغنى حضوره) أي الولي وقوله عنه أي الصبي (قوله ليرى به
الخ) افهم انه لو استقل بالرى بنفسه لا يكفي وهو قياس ما يأتي في الطواف والسعي (قوله بمدرمية الخ) قضيته ان المناولة
لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رى عن نفسه وبحج حج انه لا بد ان يكون رى عن نفسه لان مناولة الجرم من مقدمات
الرى فتعطى حكمه اه (قوله وان نوى به الصبي) قضيته انه لا يقبل الصرف والالم يقع عن الرى اصره اياه بقصد الرى
عن الصبي (قوله في يده) أي الصبي (قوله اشترط ان يكون الخ) أي الولي ومثله مأذونه

للأمو والعامة كما سيصرح به فلا ينافي ما مر له من وجوب الصوم به على من وثق به (قوله بقاء على أنه ينزل بالفسق) أي
(قوله وانما يفعلها) أي السعي والطواف (قوله بعد فعلها ما عن نفسه) قضيته اشتراط ذلك وان كان الصبي مباشر الأعمال
ويوجه بأنه لما اشترطت مصاحبة الولي له نزلت منزلة فعله وقد يشكك على هذا ما سياتي من أن المحرم إذا حمل محرما لم يطف
وأحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للحمول وقع للحمول ٣٧٣ ثم يطوف الحامل بعد ذلك

عن نفسه وقد يفرق بان
الطفل لما لم يعتد بإحرامه
مستقلا في فعله ونزل
فعل الحامل منزلة فعل
الحمول فلو أوقعناه عن
الطفل لزم الغاء فعل
الحامل مع أن المقصد
انما هو فعله بخلاف
ما سياتي فانه لما كان
كل منهما له قصد صحيح
وتعارض فعلاهما غلب
جانب المحمول فالغنى معه
فعل الحامل عن نفسه
لتنزيله منزلة الدابة أو أن
ما هنا مصور بما لو أطلق
وما ياتي مصور بما إذا
قصد المحمول وحده ويؤيد
هذا الجواب ما سياتي
في كلام الشارح ثم من
قوله وسواء في الصغير
جله وإليه الذي أحرم عنه
أم غيره (قوله وكذا
وضوء الخ) وإذا وضأه
الولي والحالة ما ذكرتم
بلغ على خلاف العادة
وهو بطهارة الولي أو كان

أن كان الركب غير مميز ولا يكفي السعي والطواف من غير استصحابه وانما يفعلها ما به بعد
فعلها ما عن نفسه نظير ما مر في الرمي اذ منى الحج على عدم التبرع به مع قيام الفرض ولو تبرع
وقع فرضا لا تبرعا ويصلى عن غير المميز ركعتي الاحرام والطواف استحبابا ويشترط للطواف
طهارته من الخبث واستر عورته وكذا وضوءه وان لم يكن مميزا كما اعتمدوا الدرجه الله تعالى
ويغتفر صفة وضوءه هنا للضرورة كما اغتفر صفة طهره مجنونة انقطع حيمضا لتحلل لجليها
ويؤخذ من التشبيه ان الولي ينوي عنه وهو الاوجه ولا بد من طهر الولي واستر عورته أيضا
واذا صار غير المكاف محرما غرم وليه دون زيادة نفقة احتاج اليها بسبب النسك في السفر
وغيره على نفقة الحاضر اذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو تمنع أو فوات
وكفدية شيء من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقلمه ولبسه وتطيبه سواء أفعله بنفسه أم
فعله به الولي ولو لحاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف ما لو قبل له نكاحا لان المنكوحه
قد تفوت والنسك يمكن تأخيرها الى البلوغ وما تقر من لزوم جميع ذلك للولي اذا كان مميزا
هو المعتمد كما صرح به كغيرها خلافا لما في الاسعاد تبعالا لسنوى وما في المجموع من ان فدية
الحلق والقلم على المميز لعله فرعه على مرجوح وهو صفة احرامه بغير اذن وليه ليوافق
كلامهم وقول القائل تبعال للزكشي بانها وجبت على الصبي ثم تحملها عنه الولي مردود بان
الاصح في الروضة ان الصبي لا يكون طريقا في الضمان بل في المجموع هنا انما في مال الولي
ويمكن حمل ما في الاسعاد على التفريع المار ولا ينافي ما قررناه قولهم يضمن الصبي المميز
الصبي لان محله في غير محرم بان أتلفه في الحرم من غير تقصير من الولي والحاصل انه متى فعل
محظورا وهو غير مميز فلا فدية على أحد أو مميز بان تطيب أو لبس ناسيا فكذلك ومثله الجاهل
المعذور كما لا يخفى وان تعمد أو حلق أو قلم أو قتل صبي أو لومهم أو أقال فدية في مال الولي وفارق
الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بان مصلحة
التعليم كالضرورة واذ لم يفعلها الولي في الصغير احتاج الى استدراكها بعد بلوغه بخلاف الحج
ولو فعل به أجنبي ولو لحاجة لزمته الفدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذي يفسد به حج
الكبير (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز) ولو صغير أو رقيقا كقبضة العبادات البدنية
(وانما يقع عن حجة الاسلام) وعمرته بالمباشرة أو النيابة (اذا باشره) المسلم (المكاف) أي البالغ
العاقل (الحرم) وان لم يكاف بالحج اذ هو مكاف في الجملة كما أشار اليه بقوله (فيجزي حج الفقير)

مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقص للوضوء هل يجوز له ان يصلي بها لانها طهارة معتد بها أو لا يصح ان يصلي بها ترد فيه سم
على حج ثم قال يحتمل الاول ويحتمل الثاني وهو غير بعيد اه (أقول) والاقرب الاول لان الشارع نزل فعله وليسه منزلة فعله
فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به (قوله ولا بد من طهر الولي) انظر الحكمة في اشتراطهما من الولي مع انه آلة
للطواف بغيره فهو كالداة وقد يقال يحتمل انه لما اشترطت مصاحبته له نزل منزلة المباشرة (قوله بخلاف ما لو قبل له نكاحا)
أي فان مؤن النكاح في مال الصبي دون الولي (قوله ولو لحاجة) كان رأه بردا نامثلا فالبدن (قوله لزمته) أي الاجنبي (قوله
الذي يفسد به حج الكبير) أي بان كان عامدا لما اختار أو قياسا ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي اذ اعتمد الحلق
أو القلم الخ وجوب القضاء هنا أيضا من مال الولي (قوله الحرم) أي ولو بالتبين وان كان حال الفعل قناظا هرا اه حج ومثله
مالو كان صياظا هرا وتبين بلوغه كما شمله عموم قوله ولو بالتبين

فالكلام في غير قاضي الضرورة (قوله فليس من عدول الشهادة) أي على الإطلاق بالنسبة للرأى كما يعلم مما يأتي (قوله وإطلاق
العدول كما قاله الشارح منصرف إلى الشهادة) أي بخلاف إطلاق العدول فإنه يشمل عدل الرواية كما صرح به الشارح
أيضا (قوله فاندفع ما قيل من أن قوله وشرط الواحد الخ) انظر ما وجه اندفاع الأول بمجرد ما ذكره وعمارة التحفة قيل قوله
(قوله ولو تكاف وأحرم بنقل) انظر ما صورته ويمكن تصويره بأن يقصد حجبا غير القضاء فيكون نقلا من حيث الابتداء وواجبا
من حيث حصول أحياء الكعبة ٣٧٤ به فيلغو ذلك القصد ويقع عن القضاء (قوله كان الحكم كذلك) أي وقع عن

وكل عاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتسكيف كالوتكاف المريض حضور الجمعة أو الغنى
خطر الطريق و حج وعلم مما تقرران تعبيره بالمباشرة جرى على الغالب إذا النيابة عن غيره لموت
أو عصب كذلك ولو تكاف الفخير الحج وأفسده ثم قضاؤه كفاه عن حجة الاسلام ولو تكاف وأحرم
بنقل وقع عن فرضه أيضا فلما أفسده ثم قضاؤه كان الحكم كذلك (دون حج الصبي والعبد)
إذا تكلم بعده أجماعا لخبر إمامي حج ثم بلغ فعلية حجة أخرى وإمام عبد حج ثم عتق فعلية حجة
أخرى رواه البيهقي بإسناد جيد كافي المجموع والمعنى فيه أن الحج وظيفة العمر لا تكرر فيه فاعتبر
وقوعه في حالة الكمال فإن كماله قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهما في الموقف وأدركا
زمننا يعتد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته أجزاء لخبر الحج عرفه لأنه أدرك
معظم الحج فصار كالو أدرك الركوع بخلاف ما إذا لم يدرك الوقوف ويعتد من ذكر السعي
أن كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حال النقصان ويخالف الأحرام فإنه مستدام بعد الكمال
ويؤخذ من ذلك أجزاءه عن فرضه أيضا إذا تقدم الطواف أو الحلق وأعاد بعد إعادة الوقوف
وظاهر أنه يجب إعادته لتبين وقوعه في غير محله ولو كمل من ذكر في أثناء الطواف فهو كالو
كامل قبله كافي المجموع أي ويعيد ما مضى قبل كماله بل لو كمل بعده ثم أعاده كفي فيما يظهر كالو
أعاد الوقوف بعد الكمال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه
ووقوع الكمال في أثناء العمرة على التفصيل المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولادم عليه
بأنه بالاحرام في حال النقص وإن لم يعد إلى الميقات فإنه لا يفي بتمامه ولا إساءة
وفارق الكافر لا حتى إذا لم يعد إلى الميقات فإنه كان قادرا على إزالة نقصه حين صر به وحيث
أجزأه ما أتى به عن فرض الاسلام وقع أحرامه أو لا تطوعا وانقلب عقب الكمال فرضا على الأصح
في المجموع وفيه عن الدارمي لو فات الصبي الحج فإن بلغ قبل الفوات فعلية حجة واحدة تجزئ عن
حجة الاسلام والقضاء أو بعده لزمه حجتان حجة للفوات وأخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام
ولو أفسد الحرج البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته أجزاءه واحدة عن حجة الاسلام والفوات
والقضاء وعليه فدية للفساد وأخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الأصحاب من عدم
وجوب دم على الرقيق فيسده الزكشي بحجته بما إذا لم يكن قضاء عن واجب نذر أو قضاء أفسده
والأوجب قال بل ينبغي وجوبه إذا قدر على الحرية لقدرته على الصفة المعلقة هي عليها تنزيلا
للتوقع منزلة الواقع واستظهر الشيخ بحثه الثاني دون الأول وقد يستبعد الثاني أيضا دلایل

فرضه (قوله إذا لم يدرك)
أي كل من الصبي والعبد
(قوله ويؤخذ من ذلك
أجزاءه) أي الحج (قوله
إذا تقدم الطواف أو
الحلق) مفهومه أنه ما
لو تقدم ما وأعادها بعد
البلوغ لا تجزئ عن حجة
الاسلام ويوجه بأنه وقع
بعد التحلل الأول فكان
حجه ثم في حالة نقصانه
لكن في حج ماضيه
ويؤخذ من ذلك أنه يجزئ
عوده ولو بعد التحللين
وإن جامع بعدهما وهو
محتمل فيعيد ما فعله بعد
وقوعه ليقع في حال الكمال
وعليه فيظهر أنه لا يعيد
أحرامه إلى آخر ما ذكر
فلا يرجع وهو صريح في
أنه وإن جمع بين الحلق
والطواف تجزئ إعادتهما
ويعتد به عن حجة الاسلام
وقوله الطواف أي طواف
الفاضة (قوله وظاهر
أنه يجب إعادته) أي فلو لم

يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفويته لها مع إمكان الفعل على ما استقر به سم على حج (قوله على
فهو كالو كمل قبله) أي فيكفيه ولا يحتاج إلى إعادته ولا يتأقبه قوله بعد أي ويعيد ما مضى قبل كماله فإنه لا يصلح أن يكون
شرحا لكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الإرشاد أن المنجى لاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج إلى إعادته قل ما ذكره
من قوله أي ويعيد الخ صرف لكلام المجموع عن ظاهره وإن المعتمد عنده أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعده بعد
البلوغ (قوله على التفصيل المار) أي في قوله ولو كمل من ذكر الخ (قوله لو فات الصبي الحج) أي بان أحرم به وفاته الوقوف
لعدم تمكنه منه (قوله من عدم وجوب دم على الرقيق) معتمد (قوله إذا قدر على الحرية) أي بان علق سيده أعاقه على ما يمكنه
فعله أو كان مكاتباً وقد روى على توفية النجوم (قوله وقد يستبعد الثاني) هو المعتمد

صفة العدل بهد قوله بعدل فيه ركة فان العدل من فيه صفة العدل وزعم ان المرأة والعبد غير عدلين ممنوع اه وليس في محله فان العدل له اطلاقان عدل رواية وعدل شهادة وعدل الشهادة له اطلاقان عدل في كل شهادة وعدل بالنسبة الى بعض الشهادات دون بعض كالمراة ولما كان قوله بعدل محتملا لكل منهما عقبه بما يبين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل

(قوله لان اشتراط الافاقة) علمه لقوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله في الشق الاول) هو ما قبل الا في قوله والالم يجزه عنها (قوله مفيقا وقت الاحرام) هو ضعيف أو يقال هذا مفروض فيما اذا لم يحرم عنه وليه وبأني بالاعمال بعد الافاقة على ما مر عن ابن أبي الدم (قوله ولو أحرمت كافر من الميقات) أي بان تلبس بأحرام باطل (قوله ومثله فيما ذكر الصبي) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الا في الخ وأما العبد فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الخ ٣٧٥ ثم رأيت بهامش نسخة وعليه

نصح ما نصه أي اذا جاوزا مع الارادة باذن الولي فلا ينافي ما مر لانه فيما اذا كان بدون اذنه اه وبه يندفع التنافي في المجاوزة لكن يبقى الكلام فيما لو أحرمت من الميقات ثم بلغ بعده فانه لا يتصور احرامه بدون اذن الولي ويمكن تخصيص قوله ومثله فيما ذكر الصبي بما جاوز الميقات فيخرج ما لو أحرمت منه ثم كل بعده (قوله ولا يجب) أي ما ذكر من الحج والعمرة (قوله ولا على من فيه رق) أو رد عليه انه يدخل فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهابة ونوبة البعض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الخ لان السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا بهامش عن شيخنا الحلبي (أقول وقد

على هذا التنزيل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره الا أن يفرق بفحش الكفر ومنافاته للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينبغي ان يكون كالصبي في حكمه انتهى وهو كما قال ولا ينافيه قولهم لو خرج به وليه بعد استقرار الفرض عليه فان أفاق وأحرمت وأني بالاركان مفيقا لجزأه عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لانه أدى ما عليه والالم يجزه عنها ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي اذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقة عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الاسلام كظهير في الصبي وفي المجموع عن اصحاب ان كان مدة افاقة من يحسن ويفيق يتمكن فيها من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج والا فلا هذا والأي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مفيقا وقت الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو أحرمت كافر من الميقات أو جاوزه هربا بالنسك ثم أسلم لزمه دم الحج من سنته والا فلا ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص (وشرط) أي وشروط (وجوبه) أي ما ذكر من حج أو عمرة (الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) اجاعا وقال تعالى من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة يه ما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فانه لا أثر لها بخلاف المرتد فان النسك يستقر في ذمته باستطاعته في الرد ولا على غير مكاف ببقية العبادات ولا على من فيه رق لان منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع لفهوم الآية (وهي) أي الاستطاعة (نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) الحج أو عمرة بنفسه (ولها شروط) سبعة يؤخذ غالبا من كلامه وقد عد أربعة منها فقال (أحدها وجود الزاد) الذي يكفيه ولو من أهل الحرم (وأوعيته) ولو سفره اذا احتاج لذلك (ومؤنة) أي كلفة (ذهابه) مكة (واباؤه) أي رجوعه منها الى محله وان لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل ان لم يكن له بيلاده) بهاء الضمير (أهل) أي من تلزمه مؤنته كزوجة وقريب (وعشيرة) أي أقارب ولو من جهة الام أي ان لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الاياب) المدكورة من الزاد وغيره اذ المحال كلها في حقه سواء والاصح الاول لما في الغربية من الوحشة والوجهان جاريان أيضا في الرحلة للرجوع والمؤنة تشمل الزاد وأوعيته

يجاب بان المهابة لا تلزم بل لاحد المتأخرين الرجوع ولو بعد استيفاء الاخر ويغرم له حصته ما استوفاه من المنفعة وعليه فجرد المهابة لا تفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته ويمنع البعض من استقلاله بالكسب في حصته (قوله ولها شروط سبعة) ظاهره بل صريحه كسائر كلامهم انه لا عبرة بقدرته ولي على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يخاطب ذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كالعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره أو اخر الرهن انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاضي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء اه ح وعبارة سمع على منهج قوله ولا فرض على غير المستطيع لو كان هذا من أرباب الخطوة فاختر شيخنا الطبري وجوب الحج عليه اه والا فرب ما قاله ح

شهادة ونفى عدالة الشهادة عن العبد واضح وعن المرأة باعتبار ما تقر وانها لا تعطى حكم العدول في كل شهادة فأتضح انه لا اعتبار على عبارته اه (قوله نعم ليسا من أهل قبول الشهادة) أي هنا ولا حاجة للفظ قبول لكن عبارة المحلى والمرأة لا تقبل في الشهادة وحدها انتهت فهي المرادة من عبارة ٣٧٦ المشرح وان كان فيها قلاقة (قوله ومثله من أخبره به عدد التواتر) يعني عنه

ما بعده بالاولى والشهاب حج انما ذكره بالنسبة للعموم أي فاخبار عدم التواتر من جملة ما يثبت به الشهر على العموم وان لم يكن عند قاض وعبارته وكهذين أي اكمل شعبان ثلاثين ورؤية الهلال الخبر المتواتر برؤيته ولو من كفارات انتهت نعم في عطفه المذكور وتظهر بعلم مما قدمناه في قول المشرح أو علم القاضي وظاهر ان صورة المسئلة انهم أخبروا عن رؤيتهم أو عن رؤية

(قوله على بعض افراده) قال حج رجه الله وحكمة ذكر الخاص وروده في الخبر الذي صححه جمع وضعفه آخرون انه عليه السلام سئل عن السبيل في الآية فقال الزاد والراحلة وفرع استطرادى وقع السؤال عما يقع كثيرا في مخاطبات الناس بعضهم لبعض من قولهم ان لم يحج يا حاج فلان تعظيما له هل هو حرام أولا والجواب عنه ان الظاهر الحرمه لانه كذب فان معنى يا حاج يا من أتى بالنسك على الوجه

فذكرها بعدهما من عطف العام على بعض افراده ومحل الخلاف عند عدم مسكن له بيلاده ووجهه في الجاز حرفة تقوم بمؤنته والا اشترطت مؤنة الايام بخمائل لم يتعرضوا للمعارف والاصدقاء لتيسر استبدالهم قاله الرافعي (واو) لم يجد ما ذكره ولو كان (كان يكسب) في سفره (ما ينفي بزياده) أي بمؤنته (وسفره طويل) من حلتان فاكثر (لم يكاف الحج) وان كان يكسب في يوم كفاية أيام لاحتمال انقطاع كسبه لعرض مرض ونحوه وعلى تقدير عدم انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة (وان قصر) السفر كان كان بركة أو على دون من حلتين (وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أي أيام الحج (كف) الحج بأن يخرج له حينئذ لاستغنائه بكسبه بخلاف ما اذا كان يكسب كفاية يوم بيوم لانقطاعه عن الكسب أيام الحج وبحث الأذرع أخذ من التعليل السابق انه لا بد أن يتيسر له الكسب في أول يوم من خروجه والا سنوى انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفيه له وللحج لزمه ان قصر السفر لانهم اذا الزموا به في السفر في الحضر أولى وكذا ان طال الانتفاء المحذور ويرد بان كسبه في الحضر تحصيل لسبب الوجوب وهو غير واجب كما يأتي فلا يكاف الكسب في الحضر مطلقا ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بان ذلك يعدم مستطاعه في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا يعدم مستطاعه الا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما مر وأيضاً لانه اذا لم يجب عليه الكسب لا يفاء حق الآدمي فلان لا يجب لا يفاء حق الله تعالى أولى وقد نقل الخوارزمي الاجماع على عدم وجوب اكتساب الزاد والراحلة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والقصير وهو كذلك الا فيما اذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر وأيام الحج ستة اذهى من زوال سابع الحجمة الى زوال ثالث عشره وقول المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبط الاسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج انها من خروج الناس غالباً وهو من أول الثامن الى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينفر النفر الاول وما ادعاه في الاسماء من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب اقرب لان تحصيل أعمال الحج عتماً وافراداً يمكن في ثلاثة أيام والمراد بالاعمال الاركان ووري جرة العقبة لان له مدخلاً في التحلل من الحج والقارن يمكنه تحصيل أعمالهم في يوم عرفة ويوم النحر فيه نظر والاقرب ما قاله الاسنوى لان الغالب ان المكتسب في هذه الايام الستة لا يجد من يستعمله ولان الزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سنناً كثيرة وفي الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر ان لم ينفر يفوت عليه أيضاً الرمي في الوقت الفضل وتحصيل سننه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار الستة أولى ويظهر في العمرة الاكتفاء بما يسع أفعالها غالباً وهو نحو تاتي يوم (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود (الراحلة) الصالحة لمثل بشرء أو استئجار بشئ أو أجرة من مثل لا بزيادة وان قلت وقدر عليها

المخصوص نعم ان أراد بها حاج المعنى اللغوي وقصده معنى صحيحاً كان أراد بها حاج يا قاصداً التوجه الى كذا أو كالجماعة أو غيرها فلا حرمه (قوله وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أي كسباً الاثابة لان في تعاطيه غير الاثاق به عاراً ولا شديداً أخذاً مما قالوه في النفقات من انه لو كان يكسب بغير الاثاق به كان لزوجته الفسخ بذلك (قوله في أول يوم من خروجه) هو المعتمد (قوله في الحضر مطلقاً) أي قصر السفر أو طال (قوله الصالحة) عبارة الزيادة وان لم تلق به ومثله في حج وسياق ذلك

عدد التواتر كما يعلم من شروط عدد التواتر الذي يفيد العلم فليس منه اخبارهم عن واحد آه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كما هو ظاهر كما يقع كثير من الاشاعات قنبيه (قوله خلافا لابن أبي الدم) أي في قوله لا يكفي (قوله أو يكون حنفيا) لعله حنبليا لانه هو الذي يرى ذلك ورأيت كذلك في بعض الهوامش قليلا راجع (قوله فلا ينافي كونه قديمتا بأكثر منه الخ) قد يقال بل الثبوت في صورة الاكثر انما حصل بواحد لحصول المقصود به فإزاد لم يقد الا التاكيد فهو داخل في عبارة المصنف

(قوله أو ركوب) عطف على قوله بشرائه (قوله ان قبله) وهل يجب القبول فيأثم بتركه أولا لا في قبول الوقف من المنية وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى هل يجب قبول الوصية أولا لا ما تقدم ٣٧٧ فيه تطرولا يبعد فيها عدم

الوجوب لما ذكر ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لان الوقف يصير ملكا لله تعالى وينتقل عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيه ولا يجوز له التصرف فيه يبيع ولا غيره مما في معناه فتضعف المنية فيه بخلاف الوصية فانه يملك الموصى به ملكا مطلقا فاشبهه الهبة (قوله وصحناه) أي على المرجوح (قوله على من حمله الامام) أي كما يجب عليه ذلك اذا حمله الامام ينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة (قوله ولو لم يعل على الاول) هو قوله وهو المعتمد (قوله وألحق الطبري بها) أي وكانت تليق به أخذ من قوله السابق الصالحة لمثله (قوله من نحو بغل أوجار) وان لم يلق به زيادى وج (أقول) وقد يتوقف فيه الا أن يقال الحج لا يدل له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين العادل الا في حيث

أوركوب موقوف عليه ان قبله أو لم يقبله وصحناه أو موصى بمنفقته الى ذلك والاوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم ومحل ذلك (من بينه وبين مكة من حلتان) فاكثروا قدر على المشي نعم بسن له المشي حينئذ خروجا من خلاف من أوجبه ومقتضى كلام الرافعي عدم الفرق في استصحاب المشي بين الرجل والمرأة قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتمد وان قال القاضي حسين لا يستحب للمرأة الخروج ماشية لانه عورة وربما تظهر للرجال عند مشيها ولو لم يعل على الاول منعها كما قاله في التقريب والركوب ان قدر عليه أفضل للتابع والأفضل أيضا لمن قدر ان يركب على القتب والرجل فعل ذلك وأصل الرحلة الناقة الصالحة للحمل وتطابق على ما يركب من الابل ذكر اكان أو أنثى وهو مرادهم هنا وألحق الطبري بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من نحو بغل أوجار قال الأذري وانما يعتاد ذلك في مراحل يسيرة دون المسافات الشاسعة اذ لا يقوى عليها الا الابل اه والظاهر ان المسافة تختلف باختلاف الدواب فليعتبر قدرته على الدابة اللاتقة لها وانما اعتبروا مسافة القصر هنا من مبداء سفره الى مكة لا الى الحرم عكس ما اعتبروه في حاضرم المسجد الحرام في المتعمد رعاية لادم المشقة فيها (فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة) بان تكون كالمشقة بين المشي والركوب كما في الكفاية عن الجويني والاقرب صـ بـ يطها بـ يبيع نعيم (اشترط وجود حمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بخط المصنف وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه يبيع أو اجارة بعوض مثل دفعا للضرر وفان لحق من ذكر في ركوب المحمل المشقة المذكورة اعتبر في حقه الكنية وهي المسماة الآن بالحجارة فان عجز عن الركوب فيها فحقة فان عجز فسر برحله رجال وان بعد محله فيما يظهر لان الفرض انه قادر على مؤن ذلك وانها فاضلة عما يأتي اما الانثى والخنثى فيعتبر ذلك في حقه ما وان لم يتضرر الا به استمرهما وتقييد الادعى ما ذكر فيهما بمن لا يليق بهار كونه ابدونه أو كانت تمشي والافكار جل محل نظر اذا الانثى مأمورة بالاستمر ما أمكن فلا تظن لعمادتها (واشترط) في حق راكب المحمل ونحوه أيضا (شريك يجلس في الشق الآخر) يكون عدلا تليق به بحالسته ليس به نحو برص ولا جذام ويوافقه على الرضا بالركوب بين المحملين عند نزوله لنحو قضاء حاجة فيما يظهر في الكل فان لم يجد فلا وجوب وان وجد مؤنة المحمل بتمامه اذ بذل الزائد خسران لا مقابل له كما في الوسيط قال الاسنوي وقضيت ان ما يحتاجه من زاد وغيره اذا أمكنت المعادلة به يقوم مقام الشريك ورجح ابن العماد في التمييز الشريك اذا المعادلة بغيره لا تقوم مقامه في السهولة عند النزول والركوب ورجح الزركشي الاول بانه ظاهر النص وكلام

٤٨ نهايه في اشترطت فيه اللياقة بانه يترتب عليه الضرر بحالسته بخلاف الدابة (قوله الشاسعة) هو بالشين المعجمة والسين والهملتين أي البعيدة اه مختار (قوله بالحجارة) أي وهي المعروفة الآن بالشفقة (قوله ولا جذام) قال الزيادة ولا شديد العداوة له فيما يظهر أخذ ما يأتي في الولية بل أولى لان المشقة هنا أعظم بطول مصاحبته (قوله يقوم مقام الشريك) معتمد (قوله يلزمه الحج) أي وان لم يلق به كما هو ظاهر اطلاقهم وينبغي خلافه

منطوقاً (قوله اتأخرز والبلد) الذي ذكره أهل هذا الشأن ان الزوال انما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض
ففي اتحاد الطول اتحاد وقت الزوال وان اختلف العرض واذا اختلف الطول اختلف الزوال وان اتحد العرض خلافا لما يوهه
كلام الشارح في فصل في أركان الصوم ٣٧٨ (قوله وأشار للاول) أي للركن الاول بقريته ماسياً في قبيل الفصل

الآتي (قوله بصفاته
الشرعية) أي التي
يجب التعرض لها في
النية ماسياً (قوله
اذ هو مما لا ينبغي التردد
فيه) يحتمل ان يكون
(قوله ولو موجلاً) قال المحلى
لانه اذا صرف ماله الى
الحج فقد يحل الاجل ولا يجد
ما يقضي به الدين وقد تحترمه
النية فتبقى ذمته موهونة
اه (أقول) يؤخذ من
قوله لانه اذا صرف الحج انه
لو كان له جهة يرجو الوفاء
منها عند حواله وجب عليه
الحج وهو ظاهر (قوله حتى
يترك لهم الحج) هذا يخالف
ما ذكره في الجهاد من ان
المتجه انه اذا ترك لهم نفقة
يوم الخروج جاز سفره
وعبارته ثم بعد قول المصنف
وكذا كفاية في الاصح مانعه
ولو لم يمتد كفاية أصله احتاج
لاذنه ان لم ينب من موهونة
من مال حاضر وأخذ منه
البليغي ان الفرع لو لم يمت
أصله مؤنته امتنع سفره
الا باذن فرعه ان لم ينب كما
مر ثم بحث انه لو أدى نفقة
يوم حل له السفر فيه كالدين
المؤجل وهو متجه وان

الجمهور والاوجه انه ان سهلت المعادلة به بحيث لم يخش ميلاً ورأى من يسكه له لو مال عند نزوله
لتحوقضاه حاجة اكتفى به او الاقرب تعين الشريك (ومن بينه وبينها) أي مكة (دون
مرحلتين وهو قوى على المشي يلزمه الحج) لا انتفاء المشقة فلا يعتبر في حقه وجود الرحلة
وما يتعلق به او أشعر تعبيرة بالمشي انه لا يلزمه الحبس والزحف وان أطاقتهم ما وهو كذلك
(فان ضعف) عن المشي بان عجز أو لحقه ضرر ظاهر (فكالبعيد) عن مكة فيشترط في حقه
ماهر (ويشترط كون) ما ذكر من (الزاد والرحلة) مع ما يعتبر معهما (فاضلين عن دينه)
ولو مؤجلاً أو أمهل به ربه سواء كان لا أدى أم لله تعالى كنفذ وكفارة ولو كان له مال في ذمة
غيره وأمكن تحصيله في الحال فكالخاصل عنده والا فكالعديم (و) عن (مؤنة) أي كلفة
(من عليه نفقة) مدة ذهابه وإيابه على لوجه اللائق به وبهم من كسوة ومسكن وخادم
ان احتج اليه واعفاف الاب وأجرة الطبيب وخن الادوية اذا احتج اليها لئلا يضيعوا فقد قال
صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء اثماً ان يضيع من يعول وما أورعه كلامهم من جواز الحج عند
فقد مؤنة من عليه نفقته لجمعها ما ذلك شرط اللوجب ليس بمراد كما قاله الاسنوي اذ لا يجوز له
حتى يتترك لهم نفقة الذهاب والاياب والا فيكون مضيعاً لهم كما في الاستدكار وغيره (والاصح
اشتراط كونه) أي جميع ماهر (فاضلاً) أيضاً (عن مسكنه) اللائق به المستغرق الحاجة
(و) عن (عبد) يليق به (يحتاج اليه لخدمته) لانه نصب أو عجز كما يبقيان في الكفارة والثاني
لا يشترط بل يباعان قياساً على الدين قال الاذري ويأتي هنا ما اذا تضيق عليه الحج لخوف
عصب أو قضاء على الفور هل يبقيان كالحج المتراخي أو لا كالدين ولم أر في ذلك شيئاً ومحل
الخلاف اذا كانت الدار مستغرقة لحاجته وكانت مسكن مثله والعبد يليق به فلو كانا فقيرين
لا يبقيان به لزمه ابداهما بلائق ان وفي الزائد بمؤنة نسكه ومثلها الثوب النفيس وشمل
كلامهم المألوفين وفارق نظيره في الكفارة بان له ابدلاً في الجملة فلا ينتقض بالمرتبة الاخيرة
بخلاف الحج ولو أمكن بيع بعض الدار بان كان الباقي منها يكفيه ولو غير نفيسة وفي غنمه بمؤنة
نسكه لزمه أيضاً وألحق الاسنوي بجنا الأمة النفيسة التي للخدمة بالعبد فان لم تكن للخدمة
بان كانت للاستمتاع فكالعبد أيضاً كما قاله ابن العماد خلافاً لما بحثه الاسنوي لان العلاقة
فيها كالعلاقة فيه وأيده الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح قال الاسنوي وكلامهم يشمل
المرأة المكفية باسكان الزوج واخداً وهو متجه لاحتمال انقطاع الزوجية فتحتاج
اليهما وكذا المسكن لاهل بيوت المدارس ونحو الربط اه ورده ابن العماد بان المتجه
ان هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبر ولهذا تجب زكاة الفطر على النبي
ليلة العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو ما رجحه السبكي في غير الزوجة فحزم
الجوهرى بما قاله الاسنوي فيه تطرو في المجموع لا يلزم الفقير بيع كتبه لحاجته لها
الا ان يكون له من كل كتاب نسختان فيلزمه بيع احدهما لعدم الحاجة اليه ويظهر

نظر فيه بعضهم اه وفي كلام الزيادي ان عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى اما في
ظاهر الشرع فلا يكاف بدفعها لانها تجب يوماً بيوم أو فصلاً بفصل وعليه فاهنا محمول على عدم الجواز باطنا وما في السير عن
البليغي محمول على الجواز ظاهراً (قوله هل يبقيان كالحج) وظاهر اطلاق المتن ببقيةيهما (قوله فتحتاج اليهما) أي المسكن
والعبد (قوله ان هؤلاء) أي اهل بيوت المدارس (قوله وما ذكره) أي ابن العماد معتمداً

الصغير فيه راجعا الى الصوم فالمعنى ان الصوم لا يتأتى فيه التردد بمعنى انه لا يتأثر به ويحتمل ان يكون راجعا الى الحكم فالعنى
ان هذا الحكم واضح لا ينبغي ان يتوقف فيه (قوله أخذ من قولهم في الكفارة) انما قال أخذ من ان ما في الكفارة نص
في المسئلة لانه فرض كلامه هنا في رمضان وان كان حمل المتن فيما مر على ما هو أعم (قوله لضعفها) أي ضعفها نسبيا فلا يشك كل

(قوله فيما لو كانت احداها أبسط الخ) وبقي ما لو كان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم
مقامها ببيع ثمنها هل يكاف بيعها او الحالة ما ذكر أم لا فيه نظروا الا قرب الاول قياسا على ما تقدم فيما لو كان المسكن والعبد
نفيسين لا يلبقان به حيث لزمه ابدالهما الخ ومعلوم أن الكلام حيث استويا في افادة المقصود من الكتاب فلو كانت النفيسة
بخط من يوثق به أو ضبطه أو بتصحيجات معتمدة خلت عنها الاخرى لم يكاف بيع النفيسة (قوله وآلة المحترف كذلك) أي
فلا يكاف بيعها ويمكن الفرق بينه وبين ما يأتي في مال التجارة بان المحترف محتاج ٣٧٩ الى الآلة حال اختلاف مال

التجارة فانه ليس محتاجا
اليه في الحال (قوله ومع
ذلك اذامات الخ) وهل
يتبين عصيانه من آخر سفي
الامكان أولا فيسه نظر
والاقرب الاول ثم رأيت
سم على ج صرح بما
قلناه نقلا عن مر وعبارته
لوقدم النكاح ومات
عقب سنة الفمك عصى
وفسق لان التأخير
وان كان بسبب تقديم
النكاح المطلوب مشروط
بسلامة العاقبة مر اه
بحروفه لكن في حواشي
شرح الروض لوالد الشارح
ما حاصله انه اذامات في
هذه الحالة لا بانتم كافي
قواعد الزكشي لانه فعل
مأذونا فيسه من قبل
الشارع بتنبية بقياس

انه يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما لو كانت احداها أبسط والاخرى أو جزو غير ذلك
من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعر ليس فيه وعظ وسلاح الجندی وآلة المحترف
كذلك كما يحتمل ابن الاستاذ وعن المحتاج اليه مما ذكر كهو فله صرفه فيه والحاجة الى النكاح
لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وان خاف العنت لان النكاح من الملاذ نعم تقديمه على النسك
لاجل خوف الوقوع في الزنا أولى لان حاجة النكاح ناجزة والنج على التراخي ومع ذلك اذامات
ولم يحج يقضى من تركه لانه تأخير مشروط بسلامة العاقبة اما غير خائف العنت فتقديم الخ
له أولى (و) الاصح (انه يلزمه صرف مال تجارته اليهما) أي الزاد والراحلة وما يتعلق بهما
وعن ضيعته التي يستغلها الى المؤن وان بطلت تجارته ومستغلانه كما يلزم صرفها في دينه
بخلاف الكفارة لما مر وفارق المسكن والخدام باحتياجه لهما ماحالا وما نحن فيه يتخذ ذخيرة
للمستقبل والثاني لا يلزمه ما ذكر لئلا يلحق بالمساكين واطلاق المصنف وغيره شامل
لمن لا كسب له أيضا وهو كذلك وان قال الاسنوي فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الخ
ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج الى الخ وان عجز لافلاس فعليه ان يكتسب قدر الزاد فان عجز
فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا اه ومعلوم ان النسك
باق على أصله اذ لا يتضييق الوجود مسوغ ذلك فإرادهم بما ذكر استقرار الوجوب أخذا
بما يأتي وحينئذ فالأوفق لكلامهم في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم
وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضييق (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق)
ولو ظنا بحسب ما يلبق به (فلو خاف) في طريقه (على نفسه) أو عضوا أو بضع (أو ماله) ولو يسيرا
نعم ينبغي كما قال الاذري بحثا تنقيده بما لا بد منه للنفقة والمؤن فلو أراد استصحاب مال خطير
للتجارة وكان الخوف لاجله لم يكن عذرا وهو ظاهر ان أمن عليه لو تركه في بلده (سبعا أو عدوا
أو وصديا) بفتح الصاد المهملة وسكونها وهو من يرصد أي يرقب من يرلأ أخذ منه شيئا

ما أفق به شيخنا الشهاب الرملي من انه يجب على المدين التزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الخ
على من يده وظائف أمكنه التزول عنها بما يكفيه للنج وان لم يكن له الا هي ولو أمكنه الخ بموقوف لمن يحج وجب والظاهر ان
محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والا فلا وجوب مر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال
له وله وظائف فهل يلزمه التزول عنها بما ليصح الجواب لا يلزم ذلك وليس هو مثل بيع الضيعة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة
مالية والتزول عن الوظائف ان صح عنه مثل التبرعات اه سم على ج والاقرب ما قاله مر ومثل الوظائف الجوامك
والمحلات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار فيكاف ايجاره مدة تنج عيون الخ حيث لم يكن في شرط
الواقف ما يمنع من صحة الاجارة وظاهره في التزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بتزوله عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه صحيح
عبادة غيره (قوله يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمعجمة واحدة الذخائر وفعله ذخري بالفتح فيسم اذخر بالضم اه مختار (قوله
ما لم يتضييق) أي بان خاف العصب أو الموت

بعدم بطلانها بالحض ونحوه (قوله المحكوم عليه الخ) كذا في النسخ وعبارة الامداد المحكم عليه بالخ والظاهر ان ما هنا محرف عنها من الكتبة فان ما هنا من الامداد حرفا بحرف (قوله بل لو نوى به غيرها حصلت) هذا بالنسبة لغیر صوم الاثنين أي أو نحوه لعدم تأنيه فيه كما هو ظاهر وليس ذكر الاثنين في عبارة المجموع التي نقلها المحلى كغيره فليراجع (قوله لم يقع الصوم عنه) عبارة الامداد فلم يقع ٣٨٠ (قوله بالتوسع المذكور) أي فيما بعد (قوله وكما له في رمضان ان ينوى صوم غد الخ)

فالتعيين هنا غير المراد بالتعيين فيما رأى هو ثم كرهه فان كما مر (قوله واقظ غد قد اشترى في كلامهم الخ) لا موقع له هنا لان الكلام في كمال التعيين لافي التعيين الذي لا بد منه وهو صوم غد من رمضان والحاصل ان الاصحاب لما صوروا التعيين الواجب بما ذكره تعقبه الشيخان بما ذكر (قوله واحتج لذكره مع هذه السنة) صواب العبارة واحتج لذكر السنة معه (قوله لان اقظ الاداء يطلق ويراد به الفعل) يقال عليه وحينئذ في الداعي اليه مع ذكر هذه السنة (قوله يعني عن ذكر السنة) الا صوب عن ذكر هذه السنة (قوله انما ذكرها آخر التعود الى المؤدى به) كذا في النسخ وصوابه المؤدى عنه

(قوله اذا كان هو المعطى للمال) اطلاقه المال يشمل اليسير وهو ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو يسيرا (قوله كما بحثه الاسنوي) هو المعتمد

(ولا طريق له) (سواء لم يجب) عليه (الخ) أو العمرة لحصول الضرر وله اذا جاز التحلل بذلك كما يأتي والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الاربع فلو اختص الخوف بواحد لم يقض من تركه خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية ويفرق بينه وبين الزمن والنكاح حيث لا تمنع الحاجة اليه الوجوب كما يأتي لان الزمن متمكن من الحج بنائبه بخلاف هذا وبما مر من ان النكاح من الملاذ فلم تكن الحاجة اليه مانعة لا مكان الحج معها بخلاف هذا وسواء فممن خاف منه أكان مسلما أم كافرا نعم ان كانوا كفارا أو أطاق الخائفون مقاومتهم استحب لهم الخروج لذلك ومقاتلتهم لينالوا ثواب النسل والجهاد أو مسلمين فلا وانما لم يجب قتال الكفار عند عدم زيادتهم على مثيلنا لان محل ذلك عند التقاء المقتربين وهذا بخلافه ومحمل عدم الوجوب اذا كان هو المعطى للمال فان كان الامام أو نائبه وجب كما قاله الامام بخلاف الاجنبي لئنه كما بحثه الاسنوي لكن اطلال ابن العماد في رده وقول الجوزي بذله عن الجميع بضعف المنية جدا بالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وان قيل بمنعه وانه يلزمه ان من بذل مالا لركب يشتركون به ماء لطهارتهم يلزمهم القبول وكلامهم ياباه وحينئذ فيفرق بينهما بان المال المبذول للطهارة يدخل تحت يدهم ولهم التصرف فيه فقويت المنية ولا كذلك المبذول في دفع من ذكر عنهم فانه لم يدخل في يدهم ويكره اعطاؤه مالا ولو مسلما لكن قبل الاحرام اذا لا حاجة لارتكاب الذل حينئذ بخلافه بعده لا يكره لانه أسهل من قتال المسلمين أو التحال فعلم ان اطلاق الرافعي والمصنف الكراهة هنا لا ينافي تخصيصها لها بالكافر في باب الاحصار لان ذلك محله بعد الاحرام وهو ذاقه كما تقر راما اذا كان له طريق آخر آمن لزومه سلوكه ولو أبعد من الاول (والاظهر وجوب ركوب البحر) بكون الحاء ويجوز فتحها لمن لاله طريق غيره ولو على امرأة وجبان (ان غلبت السلامة) في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبتها فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان الامواج في بعض الاحوال أو استويا حرم الركوب للبحر كغيره الا أن يكون للغزو على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر النجاة والاحرم حتى للغزو فان ركب للبحر في غير الحالة الاخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع لقربه من مقصده أو أقل أو استويا ووجد بعد الحج طريقا آخر في البر فيما اذا كان له وطن يريد الرجوع اليه لزمه التمسك به لا استواء الجهتين في حقه قال الا ذرعى وما ذكره من الكثرة والتساوى المتبادر منه النظر الى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أما لو اختلف فينبغي ان ينظر الى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان امامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه التمسك به وان كان أطول مسافة ولكنه سليم وخلف المخوف ورأه لزمه ذلك اه وهو ظاهر لا يقال الخروج من المعصية واجب لانا نقول عارضه ما هو أهم منه وهو قصد النسل مع تضيقه عليه

كما

(قوله ويكره اعطاؤه) أي الرصدى (قوله ان لاله طريق الخ) أي ان لا طريق له يمكنه التوصل منها الى مكة بأن لا يكون له طريق أصلا غير البحر أو له طريق لكن تعذر سلوكه أما العدو وأقله ما صرفه في مؤنه فيجب عليه ركوب البحر الا أن لانه لا طريق له غيره وهو حينئذ نظير ما لو كان له طريقان خاف من سلوك أحدهما أو أمكنه في الآخر فانه يجب سلوكه وان كان أبعد كما تقدم في كلام الشارح (قوله وهو ظاهر) أي ما قاله الا ذرعى

كما هي عبارة الامداد التي أخذها الشارح بالحرف (قوله قياسا على ما مر عن القفال) في القياس وقفة تعلم من مراجعة كلام القفال (قوله ما لو لم يأت بان الدالة على التردد) أي كأن أي باذا أو متى أو نحوها (قوله والجزم فيه) أي في الذي أتى به بدل ان الدالة على التردد مما فيه جزم (قوله نعم لو قال مع الاخبار الخ) لا موقع للفظ ٣٨١ نعم هذا الاتحاد المستدرك مع المستدرك

عليه في الحكم (قوله وهو الموافق لما حكاه الخ) من كلام الزركشي فعل الكتابة أسقطت لفظ قال قبل قوله وهو الموافق وهو كذلك في شرح الروض (قوله لما حكاه عن الامام) الصواب إسقاط لفظ عن فان الامام هو الخالي وأصل العبارة ليس فيه لفظ عن كما سيأتي (قوله وكلامه مصرح به الخ) اعلم ان الذي في خادم الزركشي وكلام الام مصرح به ونقله كذلك في شرح الروض الا ان الكتابة حرقته فزادت ميماء الفاء قبل الميم من الام حسب ما رأيت في نسخ منه والظاهر ان النسخة التي وقف عليها الشارح من شرح الروض هي النسخة المحرفة فعبّر عن لفظ الامام

(قوله مطلقا) أي سواء منع من الذهاب والعود أو الذهاب فقط (قوله وان تطرفيه) أي قوله أو عرضا (قوله وهي الخفارة) قال في المصباح خفرت الرجل حيمته وأجرته من طالبه فأنافخه والاسم الخفارة بضم الخاء وكسر هاء

كما يأتي على أن يمنع دوام المعصية اذهى في ابتداء الركوب فقط بدليل قولهم في الاول له الرجوع وفارق ما هنا جواز تحال محصر أحاط به العدو ومطلقا بأن المحرم محبوس وعليه في مصابة الاحرام مشقة بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمحرر خلافا لبعض المتأخرين وانما منع من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان الفرض فيمن خشى العصب أو أحرم بالحج وضاق وقته أو نذر ان يحج في ذلك العام أو ان مرادهما كراستقرار الوجوب نعم لو ندرت السلامة منه فالوجه وجوب الرجوع في حالة جوازها في غيرها وخرج بالبحر أي الملح اذهو المراد عند الاطلاق الانهار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبها مطلقا لان المقام فيها لا يطول وخطرها لا يعظم ولا فرق بين قطعها طولا أو عرضا وان تطرفيه الا ذرعى وتبعه في الاسعاد ولان جانبها قريب يمكن الخروج اليه سريعا بخلافه في البحر نعم يظهر الحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدة هيجانها وغلبة الهلاك فيها اذ اركبها طولا ويمكن جل كلام الا ذرعى عليه وسيأتي في الحجر ان شاء الله تعالى بيان أحكام اركاب الصبي وماله والبهيمة والرقيق وركوب الحامل البحر ومقابل الاظهر يجب مطلقا لا يجب مطلقا يجب في الرجل دون المرأة وقول الشارح واذا قلنا لا يجب استحباب على الاصح ان غلبت السلامة تفريع على مقابل الاظهر (و) الاظهر (انه تلزمه أجرة البذرة) بموحدة مفتوحة وذال ساكنة وموهلة بجمجمة معربة وهي الخفارة التي يأمن معها لانها حينئذ من أهب النسك فاشترط في وجوبه القدرة عليها ان طلبت وكانت أجرة مثله لا أكثر وهذا ما صححه وهو المعتمد وقول أكثر العراقيين وانظر اسانين لا تجب أجرته لانه خسران لدفع الظلم ولان ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على ثمن المثل وأجرته حمله في المجموع على ان المراد بالخفارة ما يأخذه الرصدي قال فان أرادوا الخفارة أيضا كان الاصح خلاف ما ذكره وهو ظاهر وان أطال الاسنوي في الاخذ باطلا فقههم من عدم الوجوب (ويشترط) في وجوب النسك (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بثن المثل) فان لم يوجد شيء منها ما كان زمن جذب وخلاب بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بها أكثر من ثمن مثله لم يلزمه النسك لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كما قاله الدميري الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها بدلا بخلاف الحج (وهو) أي ثمن المثل (القدر اللائق في ذلك الزمان والمكان) وان غلت الاسعار ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد كحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل الماء من حلتين أو ثلاثة قال الا ذرعى وكان هذا عادة طريق العراق والافادة الشام حمله غالبا بجازة تبوك وهي على ضعف ذلك اه والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف باختلاف النواحي فيما يظهر والاجرت عادة كثير من أهل مصر على حمله الى العقبة (و) وجود (عف الدابة) بفتح اللام (في كل مرحلة) ولا يشترط حمله معه لعظم تحمل المؤنة وبحت في المجموع اعتبار العادة فيه كالماء وسبقه اليه سليم واعتمده السبكي وغيره

والخفارة مثانة الخاء جعل الخفير (قوله لا أكثر) أي وان قلت الزيادة (قوله وخلاب بعض الخ) أي والحال (قوله نعم يغتفر الزيادة الخ) انظر ما ضابطها وله ما بعد عدم بذله في تحصيل مثل هذا الغرض بالنسبة لدفعه رعونته واغتفار الزيادة اليسيرة هنا بشكل مما مر للشارح في ثمن الراحة وأجرته اذ زاد على ثمن المثل وأجرة المثل وان قلت الزيادة الا أن يقال ان الماء والزاد لكونهما لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى عنهما فغفر ولا حضير الم تعد الزيادة اليسيرة خسرانا بخلاف الراحة

بالضمير ومثل ذلك في الامداد وعبارة الخادم قوله أي الرافعي ولو قال في نيته والحالة هذه أصوم عن رمضان فان لم يكن فهو تطوع فقد قال الامام ظاهر النص أن لا يعتد بصومه الى ان قال أعني صاحب الخادم فيه أمور أحدها ما ادعى الامام انه ظاهر النص مشكل ثم بين وجهه اشكاله ثم قال فينبغي ان يصح وهو الموافق لما نقله عن طوائف من اصحاب وكلام الامام مصرح به ولا نقل يعارضه الادعوى ٣٨٢ الامام انه ظاهر النص وليس كما ادعى الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى

وهو ظاهر ويمكن حمل ما في المتأخر عليه فان عدم شيء ما ذكر في اثناء الطريق جازله الرجوع ولو جهل مانع الوجوب من نحو وجود عدو أو عدم زاد استصحاب الاصل وعمل به ان وحده والاوجب الخروج اذا اصل عدم المانع ويتبين وجوب الخروج بتبين عدم المانع فلو ظنه فترك الخروج من أجله ثم بان عدمه لزمه النسك ويشترط لوجوب النسك أيضا كما نقله الرافعي عن الأئمة وصوبه المصنف وهو المعتمد تمكنه من السير اليه على الوجه المعهود بان يبقى من الزمن عند وجود الزاد ونحوه مقدار يفي بذلك فلو احتاج الى قطع أكثر من مرحلة في كل يوم أو في بعض الايام لم يلزمه ذلك فلو مات لم يقض من تركته وذهب ابن الصلاح الى انه شرط لاستقراره في ذمته لا لوجوبه بل متى وجدت الاستطاعة وهو من أهل وجوبه لزمه في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي زمن يسعها وتستقر في الذمة بقضى زمن يمكن فعلها فيه وأجاب الاول بإمكان تنبيهها بعد بخلاف الحج ولا بد من وجود رفقة تخرج معه ذلك الوقت المعتاد فان تقدم هو بحيث زادت أيام السفر وتأخر واجبت احتاج ان يقطع معهم في يوم أكثر من مرحلة فلا وجوب لزيادة المؤنة في الاول وتضرره في الثاني ومحمل اعتبار الرفقة عند خوف الطريق فان كانت آمنة بحيث لا يخاف فيها الواحد لزمه وان استوحش خلافا للامتنوى ومن تبعه وفارق التيمم وغيره بانه لا بد لها من بخلافه ثم وتعتبر الاستطاعة المارة في الوقت فلو استطاع في رمضان ثم اقتصر في شوال فلا استطاعة وكذا الوافق بغيرهم وقبل الرجوع ان يعتبر في حقه الاياب (و) يشترط (في) وجوب نسك (المرأة) زيادة على ما مضى في الرجل لا للاستقرار (ان يخرج معها زوج أو محرم) بنسب أو غيره تأمن على نفسها بالخبر الصحيحين لا تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها أو محرم بنسب أو غيره تأمن على نفسها بالخبر المرأة الامع ذي محرم ولم يحمل هذا المطلق على المقيد لان ذكر نحو البريد من باب ذكر بعض افراد العام وهو لا يخصه ويكفي المحرم الذكر وان لم يكن ذمة فيما يظهر لان الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي ومثله عبدها الثقة ان كانت ثقة أيضا لانه انما يحمل له تطرها وخلوة بها حينئذ كما يأتي في النكاح والمسوح مثله في ذلك ولو كان أحدهم مناهقا أو أعمى له وجاهة وفطنة بحيث تأمن على نفسها معه كفي فيما يظهر واشتراط العبادي البصر فيه محمول على من لافطنة معه والافكثير من العميان أعرف بالامور وأدفع للتهم والريب من كثير من البصراء والالوجه اشتراط مصاحبة من يخرج معها لها بحيث يمنع تطلع أعين الفجرة اليها وان بعد عنها قليلا في بعض الاحيان ويعتبر في الامر بالجمل خروج من يأمن به على نفسه معه من قريب ونحوه كما بحثه الاذري وهو ظاهر (أونسوة) بكسر النون وضمها جمع امرأة من غير لفظها (نقات) جمع صفات العدة الهوان كن اماء سواء الجوائز وغيرهن ومن تم جاز خلوة رجل بامرأتين ولا عكس وما أفهمه كلامه من عدم الاكتفاء بغير الثقات ظاهر في غير المحارم أما فيهن

(قوله فلو اجتهد وتخير فلم يظهر له شيء لم يلزمه الصوم تكافي المجموع) أي ما لم يتحقق الوجوب فان تحققه ولا بد وجب عليه كما هو ظاهر كما اذا مضى عليه مدة يقطع بانه مضى فيها رمضان ولا بد فليراجع

فصل شرط الصوم

(قوله ولقوله تعالى أحل لكم أي لفهمه) (قوله سواء أفلحها من دماغه) ليس قاعها من الدماغ من محل الخلاف ومن ثم قيد المحلى المسئلة بقوله من الباطن (قوله عما لو بقيت في محلها) أي من الباطن بأن نقلها من محلها الاصل منه الى محل منه آخر (قوله والمهـمة من حروف الحلق عندهم) أي أهل العربية (قوله ولما صح من خبر وبالغ الخ) (قوله لزمه النسك) أي استقر في ذمته وكذا لو اقترب به دعتهم وقبل الرجوع خرج به بالموات بعد دعتهم وقبل الرجوع فان الحج يستقر في ذمته (قوله لا للاستقرار) أي

فلا يجب عليها ولا يستقر (قوله يومين) وفي رواية صحيحة في أبي داود يدل اليومين يريد اشرح البهجة الكبير فلا (قوله الا ومعها زوجها) قال شيخ الاسلام أو محرم اه شرح منهجه (قوله ولما صح الخ) انما ذكر هذه الرواية بعد الاولى لينبه على أن الاولى ليست متفقا عليها وأخرها قلنا وعدم شمولها للزوج وقوله الامع ذي محرم أي ذي محرمية والا فلا يظهر لقوله صاحب محرم معنى اذني معنى صاحب (قوله لان الوازع) أي الميل (قوله ولا عكس) أي لا يجوز خلوة رجلين بامرأة

أى مفهومه (قوله ولا يرد عليه) أى على مفهومه (قوله اذما لا تحيله لا تتغذى النفس به) فيه مسامحة ظاهرة (قوله ومسام البدن ثقبه) تقدم ما يغنى عنه (قوله وجع المصنف الذباب) فى أدب الكاتب لابن قتيبة أن الذباب مفرد وجمعه ذبان كغراب وغربان وعليه فلا حاجة بل لا وجه لماد كره الشارح وعبارة البيضاوى فى الآية ٣٨٣ والذباب من الذب لانه يذب

وجعه أذبة وذبان (قوله ان انفصلت منه عين) علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ربح فلا حاجة الى الغاية بل هى توهم خلاف المراد على ان اللون فى الريق لا يكون الا عينا كما هو ظاهر (قوله المعروف) أى البطن وما هو طريق اليه وانما قيد بذلك لان ماء المضمضة لا يصل الا الى ذلك وليأتى عطف الدماغ عليه (قوله والمرة الرابعة) هى داخلية فى قوله غير المشروعين (قوله وأشار الاذرى الى ان محل ايجابه عند من يقول بالفطر) لفظ عند فى كلامه خبران وقوله مما يتعلق بالفطر أى فاقائلون بعدم الفطر بما ذكر متفقون على انه لا يجب التخييل والقول بوجوبه مبنى على القول بالفطر مما تعذر تمييزه ومجه وكان على الشارح ان يهمل هذا ما يوضحه (قوله قال الاذرى فلو علم من نفسه الخ) هذا من عند الشارح تقييد الكلام المجموع وقوله بعده وانه لو قبلها

فلا على قياس ما مر فى الذكور نعم ان غلب على الظن حملهن لها على ما هن عليه اعتبر فيهن الثقة أيضا ويتجه الاكتفاء بالمرأهقات عند حصول الامن بهن وافهم كلامه باعتبار ثلاث غيرها لكن قال الاسنوى وتبعه جماعة يكفى اثنتان غيرها وهو الاوجه لا تقطاع الاطماع باجتماعهن وقول الاذرى تكفى الواحدة فى الوجوب مردود وان أطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذى كلاً منافيه أما النسبة لجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كفى شرحى المذهب ومسلم ومثله العمرة وكذا اذا أمنت وعليه حمل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها ما سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقا وعليه حمل الشافعى الخبر السابق وفارق الواجب غيره بان مصلحة تحصيله اقتضت الاكتفاء بدنى مراتب مظنة الامن بخلاف ما ليس بواجب فاحتيط معه فى تحصيل الامن والخشنى المشكل كالمرأة حتى فى النساء الاجنبيات لجواز خلوة رجل بنسوة ثقات لا محرم له فيهن كفى المجموع من ترصايه قول الامام وغيره بالحرمه وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره من حرمة ذلك على الخشنى لانه اذا بين جواز خلوة الرجل بهن فالحشنى الذى يحتمل كونه أنى بالجواز أولى فاندفع ما فى الاسعاد ولو تطوعت بحج ومعهما محرم فبات قلها انما به كما قاله الرويانى أى ان أمنت على نفسها فى المضى وحرم عليها التحلل حينئذ والى التحلل وظاهر تعبيره بالانعام لزوم الرجوع لها لومات قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تأمن على نفسها فى الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا (والاصح انه لا يشترط وجود محرم) أو نحوه (لا حدها) لا تقطاع الاطماع باجتماعهن والثانى يشترط لانه قد ينوبهن أمر فيستعنى به (و) الاصح (انه تلزمها أجرة المحرم اذ لم يخرج) معها (الابها) وهى أجرة المثل ووجدتها فاضلة عما مر كاجرة البذرة وأولى بالزوم الرجوع ذلك الى معنى فيها فكان شبيها بمؤنة الحمل المحتاج اليه وأجرة الزوج كالمحرم كفى الحاوى الصغير والاوجه الحاق النسوة فى ذلك بالمحرم وان نظرفيه الاسنوى واپس للمرأة الحج الا باذن الزوج فرضا كان أو غيره ولو امتنع محرمها من الخروج بالاجرة لم يجبر كما قاله الرافعى فى باب حد الزنا ومثله الزوج فى ذلك نعم لو كان قد افسد حجها ووجب عليها الاجحاج بها لزمه ذلك من غير أجرة كما قاله الاذرى ولو كان عبدا حرمها لها اجرة برته على الخروج وفائدة لزوم الاجرة مع كون النسك على التراخي عصيانها بالموت ووجوب قضائه من تركها أو تكون قد نذرت الحج فى سنة معينة أو خشيت العضب فان لم تقدر على ذلك لم يلزمها نسك (الرابع) من شروط الاستطاعة (ان يثبت على الراحة) أو نحوه (بلاء مشقة شديدة) فان لم يثبت عليها أصلا وثبت فى محل بمشقة شديدة لكبر أو نحوه لم يكن مستطيعا بنفسه نعم تغفر مشقة تحتمل عادة (وعلى الاعمى الحج) أى النسك (ان وجد) مع ما مر (قائدا) يقوده ويهديه ويعينه عند حاجته لذلك (وهو) فى حقه (كالمحرم فى حق المرأة) فىأتى فيه ما مر والاوجه اشترط

الخ من تمة كلام المجموع واعلم ان الشهاب حقيقه كلام الاذرى بما اذا أطلق الصبر لما مر من اغتفاره فى الصلاة عند عدم الاطاقة وان كثر (قوله وما مر من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد الخ) جواب عن سؤال مقدراى فلا يقال بالفطر هنا (قوله وان قصر لغير فرض الخ) ومنه خروجهن لزيارة القبور حيث كان خارج السور ولو باذن الزوج (قوله بشرط ان تأمن على نفسها) هو المتمد (قوله ووجب عليه الاجحاج) وهو الراج

اذ غايته انه متى خرج من غير طريقه المعتاد وله حكم ما خرج من طريقة هذتقريب كلاله وينبغي ان يراجع ما مر فيمن انكسر صلبه تخرج منه المتى (قوله وكذا لو علم ذلك) يعني خروج المتى بمجرد النظر (قوله وظاهره انه لا يخالف ما في الروضة) أي لان خلاف الاولى من المكروه عند الفقهاء غاية الامر ان كراهته خفيفة (قوله أي وهو انه ان ادى اجتهاده الى عدم طلوع الفجر أو اكل أو الى غروب الشمس ٣٨٤ فأكل) كذا في النسخ ولم أفهم معناه هنا (قوله وان بان الغلط قضى فيها الخ)

مفهوم المتن (قوله اذا كان قاصدا ابتزعه ترك الجماع لا التلذذ) سكت عما لو أطلق وربما يفهم من قوله الا في ولان التزاع ترك للجماع الخ انه لا يضرو وجه فهمه منه ان التزاع موضوعه الترك فلا يخرج عن موضوعه الا بقصد التلذذ فليراجع

فصل شرط الصوم الاسلام

(قوله من حيث الفاعل والوقت) ذكر الوقت هنا لا يناسب كون الاسلام وما بعده مما يرجع للفاعل فقط هو الخبر مع عدم عطف ما يتعلق بالوقت عليه ومن ثم اقتصر المحقق المحلى على قوله من حيث الفاعل وأما الشهاب حج فلما أراد افادة ان الفصل معقود لما يتعلق بالوقت أيضا حل المتن على وجه يصح معه ذلك وعبارته مع المتن فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سنته ومكروهاته شرط صحة الصوم من حيث الزمن قابلية الوقت (قوله والمحجور عليه لسفه

ذلك وان كان مكيا وأحسن المشى بالعصا ولا يأتى فيه ما مر في الجمعة عن القاضي حسين لبعده المسافة عن مكان الجمعة غالباً ولو أمكن مقطوع الاطراف الثبوت على الراحلة لزمه بشرط وجوده عينه والمراد بالراحلة هنا البعير يحمل أو غيره خلاف الراحلة فيما مر فانها البعير الخالي عن الحمل (والمحجور عليه لسفه كغيره) في وجوب النسك عليه ولو بصونذر قبل الجروان أحرم به بعده أو نقل شرع فيه قبل الجرو لان زيادة النفقة حينئذ بسبب السفر تكون في ماله لانه مكلف فيصح احرامه وينفق عليه من ماله (لكن لا يدفع المال اليه) لثلا يضيئه (بل يخرج معه الولي) بنفسه ان شاء لينفق عليه بالمعروف (أو ينصب شخصاً له) ثقة ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله ان لم يجد متبرعا كافيا لينفق عليه في الطريق بالمعروف والاوجه ان أجره كأجرة من يخرج مع المرأة وشمل ذلك ما لو قصرت مدة السفر ولا يرد على ذلك قولهم للولي أن يسلمه نفقة أسبوع فأسبوع اذا كان لا يتلفها لان الولي في الحضر يراقبه فان أتلفها أنفق عليه بخلاف السفر فربما أتلفها ولا يجد من ينفق عليه فيضيع ومحل ذلك كما قاله الاذرى اذا أنفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي بالانفاق عليه وأعطاه السفينة من غير تمليك فلا منع منه (النوع الثاني استطاعة تحصيله) أي الحج لا بالباشرة بل (بغيره فن مات) غير مرتد (وفي ذمته حج) واجب مستقر ولو بصونذرباً أن كان بعد قدرته على فعله بنفسه أو غيره وذلك بعد انتصاف ليلة النحر ومضى امكن الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات أو لم يوشأ بان لم ترجع القافلة و (وجب الاجحاج عنه) وزاد على المحرقوله (من تركته) ولا بد منه كما يقضى منه دينه سواء في المتصرف فيها كان وارثاً أم وصياً أم حاكماً والعمره اذا استقرت كالحج فيما تقرروا وان لم يوص بذلك فان لم تكن له تركه استحب لو ارثه الحج عنه بنفسه أو نائبه ولا جني ذلك وان لم يأذن له الوارث ويبرأ به الميت وفارق الصوم حيث توقف على اذن منه بانه عبادة بدنية محضة بخلاف الحج والاصل في ذلك ما صح ان امرأة قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وما صح أيضاً ان امرأة قالت يا رسول الله ان أمي ماتت ولم تحج قط أفأحج عنها قال حجى عنها وان رجلاً قال يا رسول الله ان أختي نذرت ان تحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها قال لو كان على أخيك دين أ كنت قاضيه قال نعم قال فاقضوا حق الله فهو أحق بالقضاء فشبه الحج بالدين الذي لا يسقط بالموت فوجب ان يعطى حكمه أما المرتد فلا تصح الانابة عنه وهو معلوم من تعبيره بتركه اذا المرتد لا تركه لتبين زوال ملكه بالردة لانه عبادة بدنية يلزم من صحتها وقوعها للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة من تركته وخروج بقوله وفي ذمته حج التطوع فلا تلزم فيه نيابة عن الميت وما تقرروا من اعتبار اماكن الرمي هو ما نقله في الروضة عن التهذيب وأقره قال الاسنوى ولا بد من زمن الحلق أو التقصير بناء على انه ركن ويعتبر

الخ) مفهومه ان المحجور عليه بفاس ليس كذلك فيمنع منه لتعلق حق الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان الحج فوراً بأن أفسد الحج قبل الجمر عليه بالفلس فليراجع (قوله والاوجه ان أجره) أي أجرة كل من الولي أو منصوبه (قوله من تركته) ولا يشترط فيمن يحج عن غيره مساواته للمحجوج عنه في الذكورة والانوثة فيكفي حج المرأة عن الرجل كعكسه أخذاً من الحديث الا في (قوله اذا المرتد لا تركه له) أي موروث عنه والا فلو خاف ما الوقضى منه دينه وما فضل يكون فيها

ومن حيث الفاعل الاسلام الخ (قوله ولو ناسيا لا صوم) أي ولا يقال انه كالاكل أو الجماع أو نحوهما مما ينفع فيه التمسك به (قوله ويعلم منه الصحة في شرب الدواء الخ) قديقال ان هذا هو موضوع كلام البغوي اذ صورته انه أفاق بعض النهار والام تأت المسئلة من أصلها كما هو ظاهر فليراجع أصل كلام الاسنوي (قوله ولعله ٣٨٥ فهم ان كلام البغوي الخ) لا يخفى

ان هذا الفهم هو المتعين في كلام البغوي بدليل انه بناء على الاغناء ولم يجعل مقتضى البطلان به حيث جعلنا الاغناء غير مبطل الا انه يفعله غاية الامر ان البغوي تجوز في قوله فزال عقله فعبر بالزوال عن انعطية على ان جل الزوال في كلامه على حقيقته

(قوله من آخر سني الامكان) والعصيان ابتداءه من وقت خروج قافلة بلده اه سم على حج (قوله جازله تأخير الاستنابة) أي فان مات ولم يستنب عصى من آخر سني الامكان (قوله العاجز عن الحج) هل يكفي في العجز عنه من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك على اخبار طبيب عدل فيه تطرؤ قيا من تطاثره من التيمم ونحوه الثاني وقد يقال بل الاقرب الاول ويفرق بينهما بأنه انما احتج لاخبار الطبيب ثم لما ترتب عليه من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء بخلاف ما هنا فانه عمل يقتضي الوجوب اذ خوطب به عند وجود شرطه وقد وجدت والتضييق لم يترتب

الامن في السير الى مكة للطواف لاه وهو مردود اذ الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو نتفها كاف ويمكن فعله وهو سائر الى مكة فيندرج زمنه في زمن السير اليها ولو تمكن من التمسك سنين ولم يفعله حتى مات أو عصب عصى من آخر سني الامكان فيمتبين بعدمونه أو عصبه فسقه في الاخيرة بل وفيما بعده في المعصوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخيرة بل وفيما بعده في المعصوب الى ما ذكر كافي نقض الحكم بشهود بان فسقه سم وعلى كل من الوارث أو المعصوب الاستنابة فور التقصير نعم لو بلغ معصوبا جازله تأخير الاستنابة كافي الروضة (والمعصوب) بضاد مجمة من العصب وهو القطع كانه قطع عن كمال الحركة وبصاد موهـ ملة كانه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حالا وما لا لكبر أو زمانة أو غيرها وهو صفة كاشفة في معنى التفسير للمعصوب وليست خبرا له بل الخبر جملة الشرط والجزاء في قوله (ان وجد اجرة من يحج عنه باجرة المثل) أي مثل مباشرة فسادون (الز ه) الحج لانه مستطيع بغيره اذ الاستطاعة كما تكون بالنفس تكون ببذل المال وطاعة الرجال ولهذا يقال لمن لا يحسن البناء انك مستطيع ببناء دارك اذا كان معه ما يفي ببنائها واذا صدق عليه انه مستطيع وجب عليه الحج نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كما نقله في المجموع عن المتولي واقره فاذا انتهى حاله لشدة الضنا الى حالة لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي ان يجوز له الاستنابة في ذلك كما يحتمل السـ مكي وهو ظاهر ولو لم يجز للمعصوب سوى اجرة ماش والسفر طويلا لزمه استجاره وان لم يكن مكافا بالمشي لو فعله بنفسه اذ لا مشقة عليه في مشي غيره ما لم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما ياتي في المطاع ولو استأجر من يحج عنه فحج عنه ثم شفى لم يجز له ولم يقع عنه فلا يستحق الاجير اجرة كارجاء هنا وهو المعتمد وقال الاسنوي انه الصواب وان رجحاقبله بقليل استحقاقه (ويشترط كونها) أي الاجرة السابقة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه) وقد مر بيانها (اكن لا يشترط نفقة الاعيال) ولا غيرها من مؤنهم (ذهابا وايابا) لاقامته عندهم وتمكنه من تحصيل مؤنته ومؤنتهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤنته ومؤنتهم يوم الاستتجار (ولو) وجد دون الاجرة ورضى الاجير به لزمه الاستتجار لاستطاعته والمنة فيه دون المنة في المال فالولم يجز اجرة (بذل) بالمجمة أي أعطى له (ولده أو أجنبي مالا لا اجرة لم يجب قبوله في الاصح) لما فيه من المنة والثاني يجب كبذل الطاعة والاب كالابن في اصح احتمالي الامام وعلى الاول لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج أيضا وقدر على ان يستأجره من يحج عنه وبذل له ذلك وجب الحج عن المبدول له كما نقله في الكفاية عن البندنجي وجماعة وفي المجموع عن تميم المتولي لو استأجر المطيع انسانا للحج عن المطاع المعصوب فالذهب لزومه ان كان المطيع ولدا تمككه فان كان المطيع أجنبيا فوجهان اه والاوجه عدم اللزوم

٤٩ نهايه في عليه ترك واجب بل ولا مطلوب وانما ترتب عليه تعجيل ما طلب منه ثم رأيت في العباب انه لا بد من اخبار طبيين عدلين (قوله بأجرة المثل) أي فلا يكف الزيادة وان قلت قياسا على اجرة الراحلة ويد تدر منه الاجرة (قوله ولم يقع عنه) أي ويقع عن الاجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) فهم ان القادر اذا بذل ذلك لا يجب قبوله وهو ظاهر (قوله والاوجه عدم اللزوم) أي عدم لزوم قبول ذلك من الولد في المستثنين خلافا لابن حجر فهم ما والكلام في الولد القادر لما مر في العاجز

ينافيه حكاية الوجهين فيما اذا قلنا ان الاغشاء لا يضر فتأمل (قوله ولو شرب المسكر ليلا) ثم لما اذا كان متعديا وبه صرح الشهاب سم في غير موضع خلافا للشهاب ج (قوله وصورة قضاء المستحب ان يشرع في صوم نفل ثم يفسده) أي مثلا والا فتصويره لا ينحصر في ذلك اذ المستحب ٣٨٦ المؤقت يستحب قضاؤه مطلقا كصوم عرفة وعاشوراء (قوله وتثبت

عادته المذكورة بمرة) أي بأن يصوم نظير ذلك اليوم من نصف شعبان الاول ثم ينعمه من صومه في النصف الثاني مانع لم يزل الا في يوم الشك والا فالصوم في النصف الثاني منه مطلقا بلا سبب ممنوع (قوله ومصلحة نية معتقد ذلك) أي ظانه كما مر تفسيره به في كلامه وهو الذي ينتفي به التنافي وحاصل ذلك كما قررته في مجتبه النية ان ظن صدق هؤلاء صحيح للنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة معتبرة صح صومه اعتمادا على هذه النية وان لم يتبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا اذ لم يعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك بان وقع الجزم بخبرهم صح الصوم اعتمادا على ذلك (قوله على ما زعمه بعضهم) يعني التنافي وكان الاولى ان يقول وان زعمه بعضهم (قوله بأن كلامهم هناك) يعني في مجتبه النية فهذا جاع بين موضعين فقط على انه هو عين الجمع الذي قبله فلا حاجة اليه معه (قوله فاذا نوى اعتمادا

كما اقتضاه كلام المصنف واعتمده الاذرعى وان اقتضى كلام أبي حامد لزومه وكالولد في هذا الولد (ولو بذل الولد) وان سفل ذكرا كان أو أنثى (الطاعة) في فعل النسل بنفسه (وجب قبوله) وهو الاذن له في ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنية بالنسبة للآل فان امتنع لم يأذن عنه الحاكم في الاصح اذ منى الحج على التراخي كذا صرح به في الروضة ووقع في المجموع ان الحاكم يلزمه بالانابة قال الاسنوي وهو غير مستقيم ولم نرم من قال به والمدرك في الانابة والاستتجار واحد واعترضه الزركشي في خادمه (وكذا الاجنبي) لو بذل الطاعة يجب قبوله (في الاصح) لما ذكر والاب والام والاخ في بذل الطاعة كالا جنبي والثاني لا يكون الولد بضعة منه بنفسه كنفسه بخلاف غيره ومحل اللزوم اذا وثق بهم ولم يكن عليهم حج ولو نذرا وكانوا ممن يصح منهم فرض الاسلام ولا غضب بهم ولو توسم طاعة واحد منهم لزمه سؤاله كما اقتضاه كلام الانوار وغيره ولا يلزم الولد طاعته بخلاف اعفائه لعدم الضرر على والدهنا بامتناع ولده من الحج اذ هو حق الشرع فاذا عجز عنه لم يأثم ولم يكلف به بخلافه ثم فانه لحق الولد وضرره عليه فاشبهه النفقة قاله في المجموع ومتى كان الاصل وان علا أو الفرع وان سفل ما شيا أو معولا على الكسب أو السؤال ولو راكبا أو كان كل منهما ومن الاجنبي مغررا بنفسه بان يركب مغارة لا كسب بها ولا سؤال لم يلزمه قبول في ذلك لمشقة مشي من ذكر عليه بخلاف مشي الاجنبي والكسب قد ينقطع والسائل قد يمنع والتغريب بالنفس حرام ومن ان القادر على المشي والكسب في يوم كفاية أيام غير معذور في السفر القصير فيظهر كما قاله الاذرعى وجوب القبول في المدرك ونحوه وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولومات المطيع أو المطاع أو رجع المطيع فان كان بعدا كان الحج سواء اذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع خلافا لما يوهه به كلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع والا فلا واقتضاء كلام المجموع ان الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مراد وان اغتربه في الاسعاد اذ كيف يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما هو وجوب قبول المطيع خاص بالمعصوب خلافا لما يوهه به كلام الحاوي فلونظور آخر عن ميت بفعل حجة الاسلام لم يجب على الوارث قبوله لان له الاستقلال بذلك من غير اذن كما هو لو كان له مال ولم يعلم به أو من يطيعه ولم يعلم بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما استشكله الشيخان من انه معلق بالاستطاعة والاستطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان الاستطاعة اما استطاعة بالنسبة للبشارة وهذه منتفية مع الجهل واما بالنسبة للاستقرار وهي غير منتفية فيه وتجوز النية في نسل التطوع كافي النية عن الميت اذا أوصى به ولو كان النائب فيه صبياميزا أو عبدا بخلاف الفرض لانهم من أهل التطوع بالنسل لانفسهم ما ويجوز ان يحج عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجمالة وان استأجر به لم يصح لجهالة العوض ولو قال معصوب من حج غنى فله مائة درهم فن حج عنه ممن سمعه

أو

على قولهم) أي بأن كان الواقع مجرد الظن كما علم (قوله بالنسبة الى غير من ظن

(قوله بضعة منه) بفتح الباء قال في التار والبيعة بالفتح القطعة من اللحم والجمع بضع مثل تمر وتمر وقيل بضع مثل بكرة وبدر (قوله ولو توسم) أي يجوز (قوله وحيث أجاب المطاع لم يرجع) أي لم يجزله الرجوع حتى لو رجع وترتب على رجوعه امتناع المطيع من الفعل تبين عصيانه واستقرار الحج في ذمته (قوله وهي غير منتفية فيه) أي ومع ذلك فلا اثم عليه لعذره

صدقهم) يعني اعتقده كما يعلم بما بعده (قوله وقضيته عدم حصول سنة التجبيل بالجماع) وقضيته أيضا عدم حصولها بالاستقاء أو ادخال نحو عود في اذنه أو أحليه له أو نحو ذلك وان كان ما ذكره من التعليل بأي ذلك ثم ان قضية تعبيره بافظ كما في نقله كلام الجواهر المؤذنة بأنه موافق له ان يعتد به وقوله وهو محتمل يؤذن بأنه لا يعتد بهذه القضية فليراجع مختاره في المسئلة (قوله بان لم يجده) قضيته انه لو أطر على الماء مع وجود النمل لا تحصل له سنة الفطر ٣٨٧ على الماء فليراجع (قوله ومحمل

استحبابه اذ ارجا منفعة) انظره مع ما صروى يأتي من حصول السنة بالفايل كالكثر (قوله أو لم يخش به ضررا) هو كذا بأو في النسخ ولعله تحريف من الكتابة والافالذي في القوت عن تجريد التجريد ولم يخش بالواو وهي الا صوب كما لا يخفى لكن قضيته انه

(قوله أو سمع من أخبره عنه) أي ووقع في قلبه صدقه (قوله مع جهل سبقه) أي بان احتمال السبق والمعية وقوله أو بدونه أي بان علم السبق ولم يعلم عين السابق (قوله والثاني ذمة) أي اجارة ذمة الحج (قوله وان أجيب عنه) أي الاعتراض (قوله حتى يحط التفاوت) أي من المسمى باعتبار القسط قل أو كثر (قوله على الاجير) لعل وجهه ان الصوم يقع بعضه في الحج وهو لا يتأتى من المستاجر لان الفرض انه معصوب وانه في غير مكة

باب المواقيت

(قوله وهو لغة الحد) ولم يقل واصطلاح الحد

اختصاص المعنى الاصطلاحي بما ذكره مع ذلك فكان عليه ان يبين معناه اصطلاحا (قوله والمراد به) أي شرعا وعادة مع شرعا هنا من العبادة ومكانها (قوله ومكانها) قال حج فاطلاقه عليه حقيقى الا عند من يخص التوقيت بالحد للوقت فتوسع (قوله وهو يوم عرفة) أي آخرها ويحتمل ان الضمير راجع للحج على معنى ان معظمه عرفة كما قيل به في قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (قوله واعترضه ابن داود) أي اعترض ما في مختصر المزني من قوله وتسع من ذي الحجة

أو سمع من أخبره عنه استحقها وان أحرم عنه اثنان مرتبا استحقها الاول فان أحرم ما معا أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حجهم اعمهما ولا شيء لهما على القائل اذ ليس أحدهما أولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما لم ينعى وقف الامر على قياس نظائره ولو كان العوض مجزوا لا كقوله من حج عني فله ثوب وقع الحج عنه باجرة المثل والاستتجار فيما مضى ضربان أحدهما اجارة عين كاستأجر تكت عني أو عن ميتي هذه السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وان أطلق صح وحمل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل الى مكة الاستتجارين فاكتر فالاولى من سنى امكان الوصول ويشترط لصحة العقد قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع المدته والامر ونحوه يستأجر في أشهر الحج والثاني ذمة كقوله الزمت ذمتك تحصيل حجة ويجوز الاستتجار في هذا الضرب على المستقبل فان أطلق حمل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لا مكان الاستتابة في اجارة الذمة ولو قال الزمت ذمتك لتج عني بنفسك صح وتكون اجارة عين على ما في الروضة هناعن البغوى وقال الامام بطلانها وتبعه في الروضة في باب الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمد لان الدينية مع الربط بعين متناقضان كن أسلم في غربستان بعينه وان أجيب عنه بما فيه تطر ويشترط معرفة أعمال الحج للتعاقدين من أركان وواجبات وسنن لانه معقود عليه حتى يحط التفاوت لما فونه من السنن كما صرح به الماوردي وغيره وهو المعتمد ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للمعجوج عنه وتحمل حالة الاطلاق على الميقات الشرعى ولو استأجر للقرآن فالدم على المستأجر فان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقرآن معسرا فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير وجماع الاجير بنفسه الحج وتنفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصها بمن وينقلب فيها الحج للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج الفاسد فانقلب له كطبيع المعصوب اذا جامع فسد حجه وانقلب له وعليه المضي في فاسد والكفارة ويلزمه في اجارة الذمة ان يأتي بعد القضاء بنفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستتدب من يحج عنه في ذلك العام أو غيره وللمستأجر الخيار فيهما على التراخي لتأخر المقصود ولو حج أو اعتمر بمال حرام عصي وسقط فرضه

باب المواقيت (لذلك زمانا ومكانا)

جمع ميقات وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وقد بدأ بالاول فقال (وقت) احرام (الحج) لمكي أو غيره (شوال وذو القعدة) بفتح القاف أفصح من كسر هاء سمى بذلك لقعودهم عن القتال فيه (وعشر ليال) بالايام بينها وهي تسعة فقد قال الشافعي في مختصر المزني أشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدركه الى الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج واعترضه ابن داود بأنه ان أراد الايام فليقل وتسعة أو الليالي فهي عشر وأجاب الاصحاب بان المراد الايام والليالي جميعا وغلب التأنيث في العدد قاله الرافعي قال

اختصاص المعنى الاصطلاحي بما ذكره مع ذلك فكان عليه ان يبين معناه اصطلاحا (قوله والمراد به) أي شرعا وعادة مع شرعا هنا من العبادة ومكانها (قوله ومكانها) قال حج فاطلاقه عليه حقيقى الا عند من يخص التوقيت بالحد للوقت فتوسع (قوله وهو يوم عرفة) أي آخرها ويحتمل ان الضمير راجع للحج على معنى ان معظمه عرفة كما قيل به في قوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (قوله واعترضه ابن داود) أي اعترض ما في مختصر المزني من قوله وتسع من ذي الحجة

لا يسن الا اذا رجا منفعة (قوله فلا يبطل الصوم باوتكلمها) هو بالفاء في أكثر النسخ وهو الذي الجاء الشرح في الحاشية الى ضبط يبطل بضم أوله فيكون فاعله ضمير ايمود على الصائم ولا يخفى ان ما بعده لا يلائمه لكن هو في نسخة بالواو بدل الفاء ولا غبار علمها (قوله والاوجه ما جرى عليه المصنف الخ) هذا لا يتعلق به فاعله وان أوجه كلامه وحاصل المراد منه ان المصنف عدل الى

(قوله والاحسن الجواب) الفرق بين هذا الجواب وما تقدمه ان المراد على الاول بالتسع الايام مع الليالي وعلى هذا الايام وحدها والليالي مسكوت عنها فلا يكون في كلامه اخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالي وحكمها يعلم من دليل آخر ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باق الخ (قوله أفصح من فقها) قال حج ما بين منتهى غروب آخر رمضان وفجر النحر بالنسبة للبلد الذي هو فيه ٣٨٨ فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما

على الاوجه لان وجوب موافقته لهم في الصوم لا يقتضي بطلان حجه الذي انعقد اشده تثبت الحج وزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لا تلزمه الكفارة لوجامع في الثانية وان لزمه الامساك قال وقياسه انه لا تجب فطرة على من تلمسه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح الاحرام فيه اعطاه حكمه شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثاني والا فالوجه لزومه لان العبادة فيها يحمل المؤدى

ابن العراقي وليس فيه جواب عن السؤال وهو اخراج الليلة العاشرة والاحسن الجواب بارادة الايام ولا يحتاج لذكر النساء لان ذلك مع ذكر المعد ودفع حذفه يجوز الامر ان ذكره في المهمات والسؤال معه باق في اخراج الليلة العاشرة اه وأفاد الوالد رحمه الله تعالى ان ما ذكره الرافي جواب السؤال وما ذكره في المهمات جواب عنه ثان واما الليلة العاشرة فقد أفادها قوله فن لم يدركه الى آخره (من ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر معلومات بذلك أي وقت الاحرام به أشهر معلومات اذ فعله لا يحتاج لاشهر وأطلقها على شهرين وبعض شهر تغاييبا أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد وظاهر كلامه صحة احرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن ادراكه كان أحرم به في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه ادراكه وبه صرح الروائي قال وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج بفوات الوقوف بخلاف الجمعة اه ومرادهم ان هذا وقته مع امكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم ينعقد الحج بلا شك فله في الخادم قال وفي انعقاده عمرة تردد والارجح نعم ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان الحج ان كانت من شوال والافعمرة فبانت من شوال فحج والافعمرة ومن أحرم بحج يعتد تقدمه على وقته فبان فيه أجزاءه ولو أخطأ الوقت كل الحجيج فهو ل يغتفر نكطا الوقوف أو ينعقد عمرة وجهان أو فقه ما الثاني أخذ به يوم كلامهم ويفرق بان الغلط ثم يقع كثير افاقتضت الحاجة بل الضرورة المسامحة به وهنا لا يقع الا نادرا فلم يغتفر ولو بالنسبة للحج العام وأيضا فالغلط هنا غاي ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فانه ينشأ عن كون الهلال غم عليهم م ولا حيلة لهم في دفعه وأيضا فالغلط هنا ان كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف في الثامن وان كان بناخيرها عنه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسيأتي انهما لا يجزئان (وفي ليلة النحر) وهي العاشرة (وجهه) انها ليست من وقته لان الليالي تتبع الايام ويوم النحر لا يصح فيه الاحرام فكذلك ليلته (فلو أحرم به)

عنه وأما لأحرام فالذي يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتل اليها صار مهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهما أي ولا ترد الكفارة لما علمت اه بحروفه (قوله ما يصح معه) أي ما يتأتى معه (قوله بخلاف نظيره في الجمعة) أي فانه لا تنعقد اذا ضاق وقتها (قوله ومرادهم ان هذا) قد يتوقف في ان هذا مرادهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتنامل اللهم الا ان يقال كلام الروائي مفروض فيمن لم يصح منه الوقوف لما منع قام بخصوصه كالو أحرم بمكة أو ما يقرب من ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المانع مع امكان الوقوف في حد ذاته لمن أحرم عنه في ذلك الوقت ويحتمل ان مراد الخادم التنبيه على ان كلام الروائي يخالف لكلامهم اذ هو مفروض فيمن أمكنه لا مطلقا (قوله والافعمرة هذا يشكل بنظيره في صوم يوم الشك حيث لا يجزئه عن رمضان اذا نوى ليلة الثلاثين في شعبان صومه عن رمضان ان كان منه والاقتضى فبان من رمضان ولعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمرة ولا يرد ان الصوم صالح لوقوعه عن به رمضان اذا تبين انه منه لعدم جزئه بالنية ولان الاحرام أشد تعلقا بالزمان (قوله ولو أخطأ الوقت) أي وقت دخول وقت الحج

قوله وايضاً بلام الامر عن عبارة المحرر المفيدة لاستنباط ذلك لما فيه عليه في الدقائق من ان ذلك واجب على كل أحد
لامسنون وأجاب عنه الشارح الجلال بما حاصله ان الاستصحاب من حيث الصوم فلا ينافي انه واجب في حد ذاته قال فلا
حاجة الى عدول المتأخر عن المحرر وغيره واستبعده الشارح هنا بما تری ٣٨٩ (قوله امام من حيث انه ترفه لا يناسب

الصائم فردود) في هذا الرد
تظن لا يخفى لان الترفه انما
هو خلاف السنة لا مكروه
(قوله وذوق الطعام) وهو
مكروه بدليل الاستدراك
الا في وكان الى الشارح
ان يذكر حكم الكراهة هنا
تمهيداً للاستدراك المذكور
(قوله فان تبين وصول
بعض جرمة عمداً) قد يقال
قياس ما مر فيما لو وضع
ما في فيه غير غرض من
الفطر مطلقاً انه يفطر هنا
وان لم يتعمدوا الا في الفرق
(قوله وما موصولة أوزائدة)
أي أو نكرة موصوفة كافي
كلام غيره وهو الذي ينزل
عليه ما يأتي عن الشارح
بقوله ويجوز رفع ما بعدها
أي بناء على انها موصولة
أو موصوفة وقوله ونصبه
أي بناء على انها نكرة
موصوفة (قوله وجره) أي

أي الحج حلال (في غير وقته) كرمضان أو أحرماً مطلقاً (ان عقد) أحرامه بذلك (عمرة) مجزئة
عن عمرة الاسلام (على الصحيح) سواء كان عالماً أم جاهلاً لشدة تعلق الأحرام ولزومه فاذا
لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله وهو العمرة ولانه اذا بطل قصد الحج فيما اذا نواه بقى
مطلق الأحرام والعمرة تنعقد بمجرد الأحرام كما مر والثاني لا ينعقد عمرة كالموافاة الحج وتحمل
بأعمال عمرة لان كل واحد من الزمانين ليس وقتاً للحج فان كان محرماً به مرة ثم أحرم بحج في غير
أشهره لم ينعقد بحال وقوعه في غير أشهره ولا عمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره
القاضي أبو الطيب ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحج أو عمرة فهو عمرة أو أحرم بحج
ثم شك هل كان أحرامه في أشهره أم قبلها قال الصيرفي كان بحالانه تبين أحرامه الآن وشك
في تقديمه قاله في المجموع والميقات الزماني للعمرة جميع السنة كما قال (وجميع السنة وقت
لأحرام العمرة) وجميع أفعالها ما دل على صحته صلى الله عليه وسلم انتم ثلاث مرات
متفرقات في ذي القعدة أي في ثلاثة أعوام وانه اعتمر عمرة في رجب كما رواه ابن عمر وان
أنكرته عليه عائشة وانه قال عمرة في رمضان تعدل حجة وفي رواية لهما حجة معي وروى انه
اعتمر في رمضان وفي شوال فدللت السنة على عدم التأكيد وقد يمنع الأحرام بها في أوقات
كالوكان محرماً به مرة وتدمر أو كان محرماً بحج اذا العمرة لا تدخل عليه أو أحرم بها قبل نفيه
لا شغاله بالري والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بها ما ولا يبقاء أثر الأحرام كبقائه ويؤخذ
منه عدم الفرق بين من وجب عليه الري والمبيت ومن سقط عنه أي ولم ينفر فتعسير كثير يبنى
انما هو باعتبار الأصل والغالب وانه يمنع حجتان في عام واحد وهو ما في الامم بخزم به الاصحاب
وحكي فيه الاجماع وتصوير الزركشي وقوعه في عام واحد مردوداً ما أحرامه بها
بعد نفيه الأول والثاني فصح مطلقاً كافي المجموع وان بقى وقت الري في الأول لانه به
خرج من الحج وصار كالومضي وقت الري ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثر منها لانه صلى
الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر وبتأكد في رمضان وفي أشهر
الحج وهي في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها في غيرها لان الأفضل فعل
الحج فيها وشغل الزمان بالاعتماد أفضل من صرف قدره في الطواف على الأصح ثم شرع
في المكاني فقال (والميقات المكاني للحج) ولو بقران (في حق من مكة) وان لم يكن من أهلها
(نفس مكة) للخبر الآتي (وقيل كل الحرم) لان مكة وسائر الحرم في الحرم سواء فلو أحرم
بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها الا بعد الوقوف أساء على الأول ولزمه دم دون الثاني
نعم بحث المحب الطبري وغيره انه لو أحرم من محاذاتها فلا إساءة ولا دم كالأحرام من محاذة
سائر المواقيت وهو الوجه وان تطرف فيه وفي المجموع عن القاضي أبي الطيب واعتمده
البلقيني ان محل الإساءة فيما ذكر اذا لم يصل الى ميقات فان عاد اليها قبل الوقوف ولم يصل
في خروجه مسافة القصر فانه يسقط الدم بخلاف ما لو وصل اليها فلا يسقط الا بوضوئه

(قوله عن عمرة الاسلام)
أي فيجب عليه الاتيان
بأعمالها (قوله وتحلل)
تأمل وجه التحلل وانه
لا ينعقد (قوله ويؤخذ
منه) أي من العلة الثانية
وهي قوله ولان بقاء أثر
الأحرام الحج (قوله يبنى) أي

حيث قالوا ولو أحرم بها يبنى (قوله وتصوير الزركشي الخ) أي بان ياتي مكة نصف الليلة ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع
الى منى لحصول التحللين بما فعله ووجه دمه بقاء أثر الأحرام المانع من حجة الحج الثانية من المبيت يبنى وري أيام التشريق
(قوله ليست كفضلها في غيرها) أي بل فضلها فيها وانه في غيرها كما يفيد قوله لان الأفضل الحج (قوله وشغل الزمان بالاعتماد
أفضل) أي لانها لا تقع من المكاف الحرام الا فريضاً وهو أفضل من التطوع اهـ حج (قوله ولادم) خلافاً للحج حيث قال عليه دم

بناء على انه زائدة واعلم ان جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف اما فيها قاطع اهرانه يتعين كون ما موصولة والجار والمجرور صانها فلا محل له من الاعراب والتقدير لا مثل الاعتكاف الذي في العشر الاواخر **فصل في شروط وجوب صوم رمضان** (قوله وسكران) أي بلا تعد وسكت ٣٩٠ عن محرز البلوغ (قوله ووجوبه عليهما) الضمير راجع الى المريض الذي هو

محترز الصحة والى المسافر لكن لفظ المريض ساقط من نسخ الشارح ولعله من الكتبة فانه موجود في عبارة شرح المنهج التي هي أصل ما هنا بالحرف (قوله ومن ألحق بهم المرتد) تعريض بالجلال المحلى كما سيأتي له التصريح به (قوله وهو ما يبيع التميم) هو مخالف في هذا الشهاب ج فانه جعله شرطاً لوجوب الفطر لا مجرد اباحته (قوله ونظرفيه بأن كلامه منها) يلزمه القضاء هذا النظر لا يلاقي غرض الفارق فان غرضه ان من تعاطى ما عرضه ليفطر لم نعامله بنقيض قصده ونلزمه الصوم بل ابجذاله الفطر ومن تعاطى المجن ليقط عنه قضاء الصلاة عاملاً بنقيض قصده والزمانه القضاء (قوله ثم من لحقه مشقة شديدة) ظاهره وان لم يبع التميم ولعل الاذرعى يرى ما رآه الشهاب ج وقياس طريقة الشارح المتقدمة انه لا بد من انها يبيع التميم (قوله الا ان يخاف الزيادة) قياس (قوله ثم يأتي المسجد) أي

المبقات الا فاقى صرح به البغوى وسيعلم مما يأتي ان مسكنه بعد الميقات ولو في الحرم يكون محله ميقاته والافضل للسكى أن يصلى بالمسجد سنة الاحرام ثم يأتي الى باب داره ويحرم منه لان الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي المسجد لطواف الوداع فاندفع استشكل الصلاة في المسجد بالاحرام من باب داره ولا يسن ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرماً بخلاف من ميقاته قربته أو حلتته لان ذلك يقصد مكاناً أشرف مما هو به وهذا بعكسه (واما غيره) وهو من لم يكن بمكة عنه مداراته الحج فيمقاته مختلف بحسب النواحي (فمقات المتوجه من المدينة ذوالخليفة) وهو المعروف الآن بأبيار على وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة وتصح المجموع وغيره انها على ستة أميال لهـه باعتبار اقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة تبوك أو خيبر والرافعي انها على ميل لهـه باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الخليفة وهي أبعد المواقيت من مكة (و) المتوجه (من الشام) بالهمز والقصر ويجوز ترك الهمز والمدع فتح الشين ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره حده طولاً من العريش الى الفرات وعرضاً من جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وماسامت ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور (و) من (مصر) وهي المدينة المعروفة تذكروا وتوثق وحدها طولاً من برقة التي في جنوب البحر الرومي الى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضه من مدينة أسوان وماسامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد وما إذاها من مساقط النيل في بحر الروم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوماً سميت باسم من سكنها أولاً وهو مصر بن يعقوب بن نوح (و) من (المغرب الحقة) قرية كبيرة بين مكة والمدينة وقد خربت سميت بذلك لان السيل أحفها وهي على ستة مراحل من مكة وقول المجموع على ثلاثة أماله بسير البغال النفيسة (ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن اقليم معروف (يللم) ويقال له ألم وهو أصله قلبت الهمزة ياء ويرمى براءين وهي على مرحلتين من مكة (و) من (نجد اليمن) (و) نجد (الحجاز قرن) بسكون الراء ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب وهو جبل على مرحلتين من مكة وغلط الجوهري في ان راءه محركة وان اليه ينسب أويس القرني اذ هو منسوب الى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ونجد في الاصل المكان المرتفع ويسمى المنخفض غورا وحيث أطلق نجد فالمراد بنجد الحجاز (ومن المشرق) العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت وفوقها وادى يقال له العقيق والاولى لهؤلاء الاحرام منه للاحتياط ولما حسنه الترمذي انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العقيق لكن رده في المجموع ففيه ضعف والاصل في المواقيت خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهـل الشام الحقة ولاهـل نجد قرن المنازل ولاهـل اليمن يللم وقالهـن لهـن ولن أنى عليهن من غير أهلهـن ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة زاد الشافعي

ندبا ولو مكا (قوله قربته أو حلتته) أي فانه يحرم من الطرف الا بعد (قوله ذوالخليفة) قال ج تصغير ولاهـل حلفة بفتح أوليه واحدة الحلفاء نبات معروف اهـ وقال في المختار كقصبة وطرفة وقال الاصمعي حلفة بكسر اللام اهـ (قوله من مدينة أسوان) قال في لب الباب بفتح أوله والواو وسكون السين بلد بصعيد مصر قلت الصحيح ضم أوله (قوله والاولى لهؤلاء) أي أهل المشرق (قوله وقالهـن لهـن) أي لاهلهـن ولهن الخ

ما امر للشارح ان المراد زيادة المرض لازيادة مجرد الوجود (قوله قياسا على المحصر يزيد الضلال وليتميز الفطر الخ) لا محل له هنا وانما محله عند قوله الا تقي نعم يشترط في جواز الترخيص نيته فان هذين تعليلا له كفاي كلام غيره (قوله وما اصح من انه صلى الله عليه وسلم افطر بعد العصر الخ) محله بعد قول المتن الا تقي ولو اصبغ المسافر ٣٩١ والمريض صاعين ثم اراد الفطر

جاز كفاي كلام غيره (قوله اغتسلنا) كذا في النسخ والاصوب اغتسلت أي الحائض (قوله لانهما مفطران) انظر ما مرجع ضمير التثنية ويجوز ان يكون الواطئ والموطوء لكن يعكس عليه قوله فاشبه المسافرين والمرضى اذ لا يتأتى ذلك في نحو الصبية والمجنونة كما لا يخفى وأصل هذه العبارة في شرح الروض لكن ضمير التثنية فيه راجع للمريض اذا شفي والمسافر اذا حضر فقوله فيه فاشبه المسافرين الخ أي من قام به السفر والمرضى بالفعل (قوله لكن يندب لحرمه الوقت) هذا شبه قوله فيما مروى بسنن لمن زال عذره نهار الخفاء الفطر (قوله أي الامساك)

(قوله لانهم يعبرون) أي يعبرون (قوله ان يحرم من ميقات المنوب عنه) أي أو ما قيد به من أبعد كما يعلم من كتاب الوصية اه شرح منهي أقول فان جاوزه بغير احرام فهل يلزمه دم أم لا فيه نظر والا قرب انه ان أحرم من

ولا اهل المغرب الجحفة وهو وان كان مرسل لكن قام الاجماع على ما اقتضاه وصححه ابن السكن وتوقيت عمر رضي الله عنه ذات عرق لاهل العراق اجتهاد منه ووافق النص وقول البارزي احرام الحاج المصري من رايح المحاذية للجحفة مشكل وكان ينبغي احرامهم من بدر لانهم يعبرون عليه وهو ميقات لاهله كما ان الشامي يحرم من الحليفة ولا يصير للجحفة مردود لمخالفته النص ولان اهل الشام يعبرون على ميقات منصوب عليه بخلاف اهل مصر ولا أثر للمحاذة مع تعيين ميقات لهم على ان بدر ليس ميقاتا لاهله بل ميقاتهم للحجة كما يأتي والعبرة في هذه المواقيت بالبقعة لا بما بيني ولو قريبا منها بقضاء وان سمي باسمها ويستثنى من اطلاق المصنف الاجير فان عليه ان يحرم من ميقات المنوب عنه فان من غير ذلك الميقات أحرم من موضع بازائه اذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة حكاية في الكفاية عن الفوراني وافرده وقد اختلف النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة (والافضل ان يحرم من أول الميقات) وهو طرفه الا بعد عن مكة لا من وسطه ولا آخره ليقطع الباقي محرما قال السبكي اذا الحليفة فينبغي ان يكون احرامه من المسجد الذي أحرم منه النبي صلى الله عليه وسلم أفضل قال الاذري وهذا حق ان لم ان ذلك المسجد وهو الموجود آثاره اليوم والظاهر انه هو (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميقات) محاذ كمر (فان حاذي) بذال مجبة أي سامت (ميقاتا) منها عينة أو يسرة سواء كان في البر أم في البحر لا من ظهره أو وجهه لان الاول وراءه والثاني أمامه (أحرم من محاذاته) لما صرح ان عمر رضي الله عنه حد لاهل العراق ذات عرق لما قالوا له ان قرنا الموقت لاهل نجد جور أي مائل عن طريقنا وان أردناه شق علينا ولم ينكره عليه أحد فان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحرى ان لم يجد من يخبره عن علم ولا يفتد غيره في التحرى الا أن يهجر عنه كالأعمى ويسن له ان يستظهر حتى يتيقن انه حاذاه أو انه فوقه ثم يبحث الاذري انه ان تخبر في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان قد تضيق عليه (أو) حاذي (ميقه-تين) على الترتيب أحرم من الاول أو معا أحرم من أقربهما إليه وان كان الآخر أبعد الى مكة اذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وان حاذي ميقاتا أبعد فكذا ما هو بقربه فان استويا في القرب اليه (فالاصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما من مكة) وان حاذي الاقرب اليها أولا كأن كان الابعد منصرفا أو وعرا فلا جاوزهما مريدا للنسك ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الابعد أو الى مثل مسافته سقط الدم أو الى الآخر لم يسقط فان استويا في القرب اليها أو اليه أحرم من محاذاتهما ان لم يحاذ أحدهما قبل الآخر والا فن محاذاة الاول ولا ينتظر محاذاة الآخر كما انه ليس للار على ذي الحليفة ان يؤخر احرامه الى الجحفة ومقابل الاصح في كلام المصنف انه يتخير فان شاء أحرم من الموضع المحاذي لابعدها وان شاء لا قربهما (وان لم يحاذ) ميقاتا محاذ سبق كالجاني من البحر من جهة سواكن فانه قد لا يحاذي ميقاتا فقول ابن يونس ومن تبعه المراد بعدم المحاذاة في علمه دون نفس الامر

مثله ولادم عليه والافعليه دم وفي حج ما وافقه اما لو عين له مكان ليس ميقاتا لاحد كأن قال له أحرم من مصر فهل يلزمه دم بمجاوزته أم لا فيه نظر والظاهر عدم اللزوم لكن يحط قسط من المسمى باعتبار أجره المثل فان كانت اجرة مثل المدة بتمامها من مصر مثلا عشرة ومن الموضع الذي أحرم منه تسعة حط من المسمى عشرة (قوله عام حجة) وكان في السنة العاشرة كما تقدم (قوله جور) أي مائل عبارة شرح الروض بالراء وفي الصحاح الجور الميل (قوله أو الى الآخر لم يسقط) أي الذي هو الاقرب

قد يقال اذا كان المراد بنية الصوم نية الامساك فما وجه تقييد استحباب النية بكون الثبوت قبل نحو الاكل هذا والمشهور ابقاء نية الصوم على ظاهرها للخروج من خلاف أبي حنيفة القائل بوجوبها حينئذ أي اذا كان قبل الزوال وظاهره انه لا يجزئه عن صيام ذلك اليوم الا ان تلبسه فليراجع (قوله وكلامه يفهم) أي مفهوم موافقة أولوى (يؤلف في فدية الصوم الواجب) (قوله أو غيره من نذرا وكما رآه) ٣٩٢ لا حاجة اليه لانه سيأتي في المتن (قوله الى قابل) صوابه الى الموت وهو سبق نظر

من مسألة التأخير الانية الى مسألة الموت وكذا قوله الاتي مادام عذر باقيا الخ وسعيد العبادتين بلفظهما في مسألة التأخير (قوله ويتدارك عنه بالفدية) انظر هل يتدارك عنه بالصوم أيضا على القديم الاتي (قوله وعلم من تعبيره بالموت الخ) في هذا السياق تهافت وكان المناسب ان يؤخر هذا

(قوله من مكة) أي وتحصل معرفة ذلك بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد فيها (قوله للنسك) أشار به الى تصحيح اضافة الميقات لضميره وهو أن الاضافة تكون لادنى ملازمة (قوله من ميقات آخر) سيأتي في قوله نعم يتجه الاكتفاء بقدر ذلك الخ فها هنا مجرد تصوير (قوله أو كان الطريق مخوفا) أي بان خاف فيه على نفسه أو ماله ودخل في المال ما لو كان القدر الذي يخاف عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم الذي يلزمه حيث لم يعد

فان المواقيت تم جهات مكة فلا بد ان يحاذي أحدها مردود (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من هذا المقدار (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه) للنسك (مسكنه) من قرية أو حلة لما مر في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ هذا ان لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر والا كان هله بدر والصفراء فانهم بعد الحليفة وقبل الخفة فية تهم الثاني وهو الخفة (ومن بلغ) يعني جاوز (ميقاتا) من المواقيت المنصوص عليها أو موضعا جعلاه ميقاتا وان لم يكن ميقاتا أصليا (غير مر يدنسكا ثم أراد فيقائه وضعه) ولا يكف العود الى الميقات للخبر المار (ومن بلغه) أي وصل (مريدا) نسكا (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم (غير احرام) اجاعا ويجوز الى جهة اليمن أو اليسرة ويحرم من مثل ميقات باده أو أبعد كما ذكره الماوردي (فان) خالف (فعل) ما منع منه بان جاوزه الى جهة الحرم (لزمه العود ليحرم منه) لان الاحرام منه كان واجبا عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به وقوله منه مثال فلو عاد الى مثل مسافته من ميقات آخر جاز قاله الماوردي وغيره ويؤيده تجوزهم في قضاء المفسد ترك الميقات الذي أحرم منه في الاداء مع وجوب ذلك عليه والاحرام من مثل مسافته من موضع آخر ولا يجب تأخير الاحرام الى العود لانا اذا قلنا بالاصح ان العود بعد الاحرام يسقط الدم كان له الاحرام ثم يعرد الى الميقات محرما لان المقصود قطع المسافة محرما كالسك لو أراد الاعتماد فانه يجوز له الاحرام من مكة ثم يخرج الى الحل على الصحيح نعم يتجه الاكتفاء بقدر ذلك وان لم يكن ما عاد اليه ميقاتا وما أوجه كلام المصنف من عدم وجوب العود اذا أحرم لجملة العلة في عوده انشاء الاحرام وقد زال ذلك غير مراد بل يجب عليه العود ولو بعد الاحرام ولا فرق في المجاوزة بين العمد والسهو والعلم والجهل اذا المأمورات لا يفترق فيها الحال بين العمد وغيره كنية الصلاة لكن لا اثم على الجاهل والناسي ولا يقدر فيه ما ذكر في الساهي انه بسهوه عن الاحرام يستحيل كونه في تلك الحالة مريدا للنسك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله قاصدا له وقصده مستمر فسماعه حين المجاوزة ثم استثنى من لزوم العود قوله (الا اذا ضاق الوقت) عن العود الى الميقات (أو كان الطريق مخوفا) أو كان معذورا بمرض شاق أو خاف انقطاعا عن رفقة فلا يلزمه العود حينئذ بل يريق دما والاوجه كما قاله الاذري تحريم عوده لو علم انه لو عاد لغات الحج ولو كان ماشيا ولم يتضرر بالمشي فهل يلزمه العود أولا قضية كلامهم لزومه وتطريفه الاسنوي وقال المتجه انه ان كان على دون مسافة القصر لزمه والا فلا كما قلنا في الحج ماشيا اه قال ابن العماد بل المتجه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه فاشبهه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى بمجاوزة الميقات أخذ من تعليله والا فالمتجه ما قاله الاسنوي (فان لم يعد) لعذر أو غيره (لزمه) يتركه الاحرام من الميقات (دم) لقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئا أو تركه

أو دونها وقياس ما في التيمم من انه لو خاف على مال يساوي ثمن ماء الطهارة لا يعتبر أنه هاهنا فلهرق كذلك فيجب العود وان خاف وقد يفرق بان ما هنا سقط لما ارتكبه وما في التيمم طريق للطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي أضيق مما هاهنا فلا يجب العود ولا اثم بعدمه (قوله بمرض شاق) أي لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمم (قوله المتجه لزوم العود مطلقا) أي سواء كان دون مسافة القصر أو فوقها (قوله بعمرة مطلقا) أي وان كان في غير سنته

عن حكاية القديم ثم يقول وعلم من فرض الخلاف في الميت ان الحي الخ (قوله ولا يشترط في الاذن والمأذون) كان الاولى تأخير عن المتن الاتي (قوله وهي عند استجار الوارث الخ) خرج بالوارث غيره فالاجرة عليه كما هو ظاهر وسيأتي ما يؤخذ (قوله فلا دم عليه الخ) لان كلامهما عند المجاوزة غير أهل للارادة لانه محجور ٣٩٣ عليه اهـ حج أي القن ويأتي مثله

في الصبي قال حج ومجاوزه
الولي بمولاه مريد النسك
به فيها الدم على التفصيل
المذكور (قوله الانحوا
حائض) كالجنب أي
لكراهة الاحرام مع
الحيض ونحوه كما يأتي في
فصل المحرم ينوي ويأتي
من قوله ويكره تركه أي
الغسل واحرامه جنباً
(قوله فالأفضل لها الاحرام)
هو ظاهر ان غلب على
ظنها انقطاع دمها قبل
مجاورتها الميقات بزمان
يكتفي فيه الاغتسال
والاحرام من الميقات والا
فينبغي على هذا انه لا يثبت
لها التأخير اذ لا فائدة
فيه فانه يجب عليها ان
تحرر من الميقات مع
الحيض (قوله الاحرام
مما قبله) أي اما اذا التزم
ذلك وجب عليه الاحرام
مما التزمه ولا يقال ان
هذا مفضل بالنسبة
للميقات فكيف انما قد
لانا نقول المانع من الانعقاد
هو المكروه لا ما كان
غيره أفضل منه (قوله
والأفضل للحي الاحرام)

فلهرق دمار واه مالمك وغيره باسمه نادى حج ومحل لزومه ان أحرم به سيرة مطلقاً أو بحج في ثلاث
السنة فان لم يحرم أصلاً فلا اذل زومه لنقصان النسك لا بد منه وكذا ان أحرم بحج في سنة
أخرى اذا حرام سنة لا يصلح لاحرام غيرها واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما
لوجاوزه مريد النسك ثم أسلم واحرم دونته وهو كذلك ويستثنى من كلامه ما لو مر صبي أو عبد
بالميقات غير محرم مريد النسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح أفاده البدر
ابن شعبة في العبد وابن قاسم فيهما في شرحيهما لكتاب (وان أحرم) من حاوز الميقات غير محرم
(ثم عاد) له (فالأصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك سقط الدم) عنه أي لم يجب لقطعه
المسافة من الميقات محرماً وفعله جميع الناس بعده فكان كما لو أحرم منه سواء أدخل مكة
أم لا (والا) بان عاد بعد تلبسه بنسك ولو طواف قدوم (فلا) يسقط الدم عنه لتأدي النسك
باحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم تنكس مجاوزته محرمة كما جزم به المحاملي والرويان نعم
يشترط ان تكون المجاوزة بنسبة العود كما قاله المحاملي ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة
وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الاساءة بانشاء الاحرام من غير موضعه (والأفضل)
لمن فوق الميقات (ان يحرم من دويرة أهله) لانه أكثر عملاً الانحوا حائض فالأفضل لها
الاحرام من الميقات (وفي قول) الأفضل ان يحرم (من الميقات) تأسياباً صلى الله عليه وسلم
(قلت الميقات) أي الاحرام منه ان لم يلتزم بالنذر الاحرام مما قبله (أظهر وهو الموافق
للأحاديث الصحيحة والله أعلم) لما صح انه صلى الله عليه وسلم أحرم بحجته وبعمرة الحديبية من
الحليفة وانما جاز قبل الميقات المكاني دون الزماني لما تاتي من ان تعلق العبادة بالوقت أشد
منه بالمكان ولان المكاني يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والأفضل للحي الاحرام منها
وأن لا يحرم من خارجها في جهة البيروني في أن لا يكون احرام المصريين من رابع مفضولا
وان كانت قبل الميقات لانه لعذروها بما الجفة على أكثرهم وعدم وجود ما فيها وخشية
من قصدها على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكاني (لمن هو خارج الحرم ميقات الحج) للخبر
الما من أراد الحج والعمرة (ومن) هو (بالحرم) مكياً أو غيره (يلزمه الخروج الى أدنى الحل
ولو بخطوة) أي بقليل من أي جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله
عليه وسلم عائشة بالخروج اليه للاحرام بالعمرة مع ضيق الوقت برحيل الحاج (فان لم
يخرج) الى أدنى الحل (وأقرب افعال العمرة) بعد احرامه بها في الحرم انه عقدت عمرته جرماً
(واجرائه) هذه العمرة عن عمرته (في الاظهر) لانه قد احرامه واتيانه بعده بالواجبات
(و) لكن (عليه دم) لتركه الاحرام من الميقات والثاني لا تجزئه لان العمرة أحد النسكين
فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فانه لا بد فيه من الحل وهو عرفة (ولو خرج) الى الاول
(الى) أدنى (الحل بعد احرامه) وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) أي لم يجب (على المذهب)

٥٠ نهایه فی هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكاني للحج في حق من بمكة نفس مكة

(قوله سقط الدم على المذهب) قضيته وان لم ينو الخروج الى الحل حالة الاحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من
اشتراط ذلك انه هنا بنفس الاحرام لم تتحقق الاساءة حتى يحتاج لمسقط الاثم بها وفيما سبق يقال مجاوزته للميقات بلا احرام
ممنوعة فاحتاج لنسبة العود لينتفع من ترتب الاثم عليها ثم رأيت في سم على من حج قوله فلا دم أي وأما الاثم فالوجه انه اذا أحرم
بها قبل الخروج عازماً على الخروج بعد الاحرام فلا اثم والا اثم وظني ان النقل كذلك قليراجع

منه ان للوارث أخذ الاجرة اذا صام (قوله للاخبار العنيفة الخ) استدلال لاصل مسئلة الصيام على القديم وأخره الى هنا حتى
تم المسئلة (قوله فعدم استقصاله عن ارثها وعدمه) أي انه لم يستدل عن كونها ارثة أو هنالك من يحجبها الا عن سبب ارثها من
كونه بالبنية أو الاختية مثلا ٣٩٤ فلا يقال يحتمل انه كان يعرف جهة قرابتها (قوله ولانه التزام صفة زائدة) في التعبير

بالالتزام تساهل (قوله
فسقطت بموته) مجرد
دعوى لم يقدم عليه ادليلا
ولعل المقيس عليه ساقط
من النسخ من الكتبة
(قوله فيقتصر فيه) عبارة
شيخ الاسلام وهو الذي
عرض به الشارح فيقتصر
عليه (قوله ويجبر الكسر)
أي في الصوم (قوله لم يجز
تبعيض واجبه صوما
واطعاما) ولعل المانع من
وقوع الصوم الذي صامه
من خصه الصوم عن الميت
كونه نواه عن خصوص
حصته (قوله لانه خطوب
بالج) أي ابتداء فلا يقال ان
كونه مخاطبا بالج هو محل
التزام (قوله من حصول
مرض) متعلق بقوله خوف
وقوله كاضرر وصف
لمصدر محذوف أي ضررا
كالضرر الخ (قوله اما القنة
فستأني) انظر أين تأتي (قوله
وما يجته السج من ان محل
ما ذكر) يعني حواز الفطر
(قوله ويندرك عنه بالفدية)
انظر هل يتدرك عنه
بالصوم أيضا على القديم
(قوله بين طريق حدة)
أي بالحاء المهملة ج (قوله

كالوجاوز الميقات ثم عاد اليه محرما والطريق الثاني القطع بالسقوط والفرق ان ذلك قد
انتهى الى الميقات على قصد النسك ثم جاوزه فكان مسيئا حقيقة وهذا المعنى غير موجود
هنا فكان شيها عن أحرم قبل الميقات (وافضل بقاع الحبل) للإحرام بالعمرة (الجعرانة)
للتباعد وواه الشيخان وهي بانسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين وتثقيل الراء
وان كان عليه أكثر الحديثين وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة ويحكى انه أحرم
منها ثلاثا نبي صلى الله وسلم عليهم (ثم التعميم) لاهره صلى الله عليه وسلم بالاغتمار منه وقدمه
على الجعرانة لضيق الوقت أولبيان الجواز من أدنى الحل وهو عند المساجد المعروفة بمساجد
عائشة بينه وبين مكة فرسخ فهو أقرب اطراف الحل الى مكة معى بذلك لان على يمينه جبلا
يقال له نعيم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادي نيمان (ثم الحديبية) بتخفيف الياء في
الأفصح وهي اسم لبثريين طريق حدة وطريق المدينة بين جبليين على ثلاثة فراسخ من مكة
على ما قيل لانه صلى الله عليه وسلم هم بالاغتمار منها فصد الكفار فقدم فعله ثم أمره ثم هم
وان زادت مسافة المفضل على الفاضل والتعبير بالهم المذكور قاله الغزالي وصوب في
المجموع انه أحرم من ذي الحليفة وانما هم بالدخول الى مكة من الحديبية ويجاب بإمكان
الجمع بينهما بانه هم أولا بالاغتمار منها ثم بعد حرامه هم بالدخول منها ويندب لمن لم يحرم من
أحد الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واحد ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من أي
محل كان من غير مكث بعده

باب الاحرام

هونية الدخول في النسك بالاجماع وهو كما يطلق شرعا على هذه النية يطلق ايضا على الدخول
في حج أو عمرة أو فیهما أو فيما يصلح لهما أولا أحدهما وهو المطلق والاول هو المراد بقوله هم
الاحرام ركن والمراد هنا الثاني وهو المعنى بقوله هم ينعقد الاحرام بالنية ولا يجب التعرض هنا
للفرض اتفاقا سمى بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم أخذا من قوله هم احرم اذا دخل الحرم
كأن تجدد اذا دخل نجد أولا لاقتضائه تحريم الانواع الآتية (ينعقد) الاحرام (معينان ينوي
حجا أو عمرة أو كليهما) لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال من أراد منكم ان يهل بحج وعمرة فليفعل
ومن أراد ان يهل بحج فليفعل ومن أراد ان يهل بعمرة فليفعل ولو نوى حجتين أو نصف حجة
انعقد حجة أو عمرتين أو نصف عمرة نعتد عمرة قياسا على الطلاق في مسئلتى النصف والغاء
للاضافة الى ثنتين في مسئلتى الحجتين والعمرتين انعذر الجمع بينهما باحرام واحد فصح في واحدة
كالو تبهم لفرضين لا يستتبع الا واحدا كما مر وفارق عدم الانعقاد في نظيرهما من الصلاة بان
الاحرام بالج يحافظ عليه ما أمكن ولهذا لو أحرم بالج في غير أشهره انعمت عمرة كما مر (و) ينعقد
أيضا (مطلقا) وذلك (بان لا يزيد على نفس الاحرام) بان ينوي الدخول في النسك الصالح
للا نوع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرم تروى الشافعي رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم

فقدم فعله أي المشار اليه بقوله للتباعد وظاهره ان جميع احراماته بالعمرة كان من الجعرانة
فلا راجع (قوله بطن واد) أي أي واد كان باب الاحرام (قوله هونية الدخول الخ) أي شرعا كما يأتي (قوله والاول)
أي نية الدخول والثاني هو الدخول في النسك (قوله ولا يجب التعرض هنا الخ) أي بخلاف الصلاة ولعل الفرق ان الحج
لا يقع من البالغ الحر الا فرضا بخلافها (قوله في نظيرهما من الصلاة) أي وذلك فيما لو نوى صلاتين أو نصف صلاة فانها لا تنعقد

الآ^٣ (قوله محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها الحج) أي وحينئذ فلا تصح الإجارة لعدم قدرتها على تسليم المنفعة شرعا
 وخرج بذلك ما إذا لم يغلب على ظنها ما ذكر فتصح الإجارة ويجوز لها الفطر بل يجب ويمتنع عليها دفع الطفل وغيرها وهذا موضوع

(قوله مهلين) أي محرمين (قوله فأمر من لا هدى معه الحج) هذا يقتضي أنهم أحرموا مطلقين لكن سيأتي له في أركان الحج أنه صلى
 الله عليه وسلم أمر من لا هدى معه وإن كان محرما بالحج أن يجعل حجه عمرة وذكر أن ذلك من خصائص أصحابه صلى الله عليه وسلم
 (قوله ومناسبة ذلك) أي أمر من لا هدى معه الحج (قوله بنسك نفل) أي من حيث ٣٩٥ الابتداء به بأن سبق منه حجة

الاسلام اما بعد فعله
 فلا يكون الا فرضا وان
 تكرر فان الحج من البالغ
 الحر لا يكون الا فرضا
 ولا يقع وقوعه نفلا الا من
 الصبي والرقيق والمجنون اذا
 أحرم عنه وليه (قوله لانه
 من باب العبادات) توجيه
 لكلام المجموع (قوله ولانه
 أقرب) أي لانه اذا أحرم
 مطلقا كان الامر موكولا
 الى خيرته فيفعل ما تميل
 اليه نفسه ففيه ضرب من
 غرض النفس (قوله مطلقا)
 بكسر اللام وفتحها مصدر
 احوال اهـ حج (قوله فيحتمل
 له) أي فلا يعتد به الا اذا
 وقع بعد طواف علم انه من
 أعمال الحج فرضا أو سنة
 (قوله فالوجه صرفه الى
 العمرة) أي بالنسبة أخذا
 من قوله وان قال القاضي
 (قوله وهذا الاحتمال)
 هو معنى كونه عمرة
 بالفوات (قوله في تلك
 الحالة) أي وهو يعتد

خرج هو وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء أي تزول الوحى فأمر من لا هدى معه أن يجعل
 أحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعل له حجا ومناسبة ذلك ظاهرة وهو أن الحج أكمل النسكين
 ومن ساق الهدى تقربا أكمل حاله من لم يسقه فماسب أن يكون له أكمل النسكين وأما كون
 ظاهر الخبر أن الأهداء يمنع الاعتماد فغير مراد اجاعا وبفارق الصلاة حيث لم يجز أن يحرم بها
 مطلقا بان التعيين ليس شرطافي انعقاد النسك ولهذا لو أحرم بنسك نفل وعليه نسك فرض
 انصرف الى الفرض ولو قيد الاحرام بزمان كيوم أو أكثر انعقد مطلقا كالطلاق وهذا هو المعتمد
 وإن بحث في المجموع في هذا وفي مسئلتى النصف عدم الانعقاد لانه من باب العبادات والنسبة
 الجازمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسراية ويقبل الاخطار ويدخله
 التعليق (والتعيين أفضل) من الاطلاق ليعرف ما يدخل عليه فالاولا لانه أقرب الى الاخلاص
 (وفي قول الاطلاق) أفضل من التعيين لانه ربما حصل عارض من مرض أو غيره فلا يتمكن
 من صرفه الى ما لا يخاف فونه (فإن أحرم) أحراما (مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنسبة) لا باللفظ
 فقط (الى ما شاء من التسكين أو اليهما) معان كان الوقت صالحا لهما (ثم اشتغل) بعد الصرف
 (بالاعمال) فلا يجزئ العمل قبله كما يشعر به تعبيره ثم لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع
 طوافه عن القدوم وإن كان من سنن الحج ولو سعى بعده فالوجه عدم الاجراء لانه ركن فيحتمل له
 وإن وقع تبعا فان لم يصلح بان فات وقت الحج فالوجه صرفه الى العمرة كما قاله الروياني وذكر
 الزركشي انه الأقرب وإن قال القاضي انه يحتمل أن يتعين عمرة وأن يبقى مبهما فان عينه لعمرة
 فذلك أو الحج فكمن فاته الحج قال الشيخ وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الأصحاب ولو ضاق الوقت
 فاتجه كما قاله الاسنوى وهو مقتضى كلامهم ان له صرفه الى ما شاء ويكون كمن أحرم بالحج
 في تلك الحالة قال القاضي ولو أحرم مطلقا ثم أفسده قبل التعيين فإيه ما عينه كان مفسدا له
 (وإن أطلق) الاحرام (في غير أشهره) أي الحج (فلاصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج
 في أشهره) لان الوقت لا يقبل غير العمرة والثاني ينعقد مبهما فله صرفه الى عمرة وبعد
 دخول أشهر الحج الى النسكين أو أحدهما فان صرفه الى الحج قبل أشهره كان كاحرامه قبلها
 فينعقد عمرة على الصحيح (وله) أي للشخص (ان يحرم كاحرام زيد) كقوله أحرمت بيا
 أحرم به زيد أو كاحرامه لان أباموسى رضى الله عنه أهل باهلال كاهلال النبي صلى الله عليه
 وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طف بالبيت وبالصفاء المرة وأحل وكذا فعل على

و يفوته بطاوع الفجر فيتحلل به عمل عمرة ويقضيه من قابل (قوله كان مفسدا له) أي فيقضيه دون الآخر ويجب المضى في
 فاسده (قوله طف بالبيت) هو ظاهر بناء على انه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقا لان أحرام أبي موسى كاحرامه ينعقد مطلقا
 فيه رفته لما شاء فيجوز انه صلى الله عليه وسلم رأى الانسب لابي موسى العمرة فأمره بها وأما على ما يأتي للشارح عن المجموع
 في أركان الحج بعد قول المصنف وفي قول التمتع أفضل من أن الصواب انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة
 وخص بجوازه في تلك السنة الحاجة فشكل لانه حيث أحرم كاحرامه 'نعقد احرامه محالا أن يجاب بان احرامه وان انعقد
 محال لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوا بجواز فسح الحج الى العمرة كما قاله الشارح ثم وعليه فأمره بالعمرة
 أمر بفسخ الحج اليها وهو جائز لأصحابه خصوصية

كلام الاصحاب وهو حاصل قوله والا فلا جارة الخ (قوله لانه فطر ارتفق به شخصان) هذا وجه الحاقه بالموضع فهو الجامع في القياس لاحكامه ايجاب القدية والافسياء في ان القدية حكمة استأثر الله تعالى بها الا يقال يلزم على هذا ان المقيس عليه تعبدى وحينئذ فلا يصح القياس لان من شرطه ان لا يكون المقيس عليه تعبدى بالاننا نقول الذي استأثر الله به انما هو اناطة الحكم (قوله كمالو احرم عن نفسه) أى ٣٩٦ فانه يقع عن نفسه لانه لما امتنع الجمع بينهما تعين ما هو الاصل في الاحرام وهو

كونه عن نفسه (قوله بخلاف المقيس) هو قوله احرمت بما احرم به الخ (قوله فلا يلزمه في الاولى) هي قوله كان احرم مطلقا والثانية هي قوله ولا فيما لو احرم به مرة الخ (قوله صح كما اقتضاه الخ) أى ويلزمه ان يتبع زيد فيما يفعله بعد (قوله بنية التمتع) أى بان قصد أن يأتي بالحج بعد الفراغ من أعمالها (قوله فان تعمد) أى بان دلت قرينة على تعمده (قوله انما قد احرامه) أى فلو شك هل قال ان كان زيد الخ أو قال ان احرم أو اذا أومتى فينبغي ان تلغوينيته لان الاصل عدم الاحرام (قوله والا فلا) لا يقال هذا بخلاف لما مر في قوله كمالو علق فقال ان كان محرما فقد احرمت الخ لاننا نقول ما مر مفروض فيما اذا لم يكن زيد محرما وهو عين قوله هنا والا فلا (قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ) في هذا الجمل تظر لان معنى التعذر استحالة معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة

رضى الله عنه وكلامه في الصحيحين (فان لم يكن زيدا محرما) أصلا أو أتى بصورة احرام فاسد لكفره أو جماعه (انما قد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد لانه قيد الاحرام بصفة فاذا انتفت بقى أصل الاحرام كمالو احرم عن نفسه ومستأجره ولان أصل احرامه مجزوم به (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعقد) احرامه كمالو علق فقال ان كان محرما فقد احرمت فلم يكن محرما وقرق الاول بان في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام قايس جازما به بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه (وان كان زيدا محرما) باحرام صحيح (انما قد احرامه كاحرامه) من حج أو عمرة أو كلهما ما يتبعه في تفصيل أتى به ابتداء في تفصيل أحده بعد احرامه كان احرم مطلقا وصرفه الحج ثم احرم كاحرامه ولا فيما لو احرم به مرة ثم ادخل عليها الحج ثم احرم كاحرامه فلا يلزمه في الاولى ان يصرفه لما صرف له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة الا أن يقصد التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الاولى حاجا وفي الثانية قارنا ولو احرم كاحرامه قبل صرفه في الاولى وقبل ادخاله الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبسه باحرامه الحاضر والا أتى صح كما اقتضاه ما في الروضة عن البغوي وليس فيه معنى التعليق بمسئقبل لانه جازم به في الحال ولان ذلك يفتقر في الكيفية لاني الاصل ولو احرم بعمرة بنية التمتع كان هذا محرما بعمرة ولا يلزمه التمتع كافي الروضة ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لم يزمه الاخذ بقوله ولو فاسقا فيما يظهر وان ظن خلافه اذ لا يعلم الا من جهة فان أخبره بعمرة فبان محرما بحج كان احرام هذا بحج تبعاله وعند فوت الحج يتحمل للفوات ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبره بنفسك ثم ذكر خلافه فان تعمد لم يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله أى مع سبق ما يناقضه والا فيعمل به قاله ابن العماد وغيره ولو علق احرامه على احرام زيد في المستقبل كذا أومتى أو ان احرم زيد فانا محرم لم ينعقد احرامه مطلقا كذا جاء رأس الشهر فانا محرم لان العبادة لا تتعلق بالخطار أو ان كان زيدا محرما فانا محرم أو قد احرمت وكان زيدا محرما انما قد احرامه والا فلا لان المعلق بحاضر أقل غرر الوجوده في الواقع فكان قريبا من احرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمسئقبل (فان تعذر) أى تعسر كافي الحاوى الصغير لانه يعبر عن التعسر بالتعذر كثير انهم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما اذا كان يرجو انتضاح الحال فيمتنع عليه نية الافراد لانه يورط نفسه في ابهام وتعاطى ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة (معرفة احرامه بموته) أو جنونه أو نسيانه ما احرم به أو غيبته الطويلة لم يتحرر لتلبسه بالاحرام يقينا فلا يتحلل الا بيقين الا تيان بالمشروع فيه كمالو شك في عدد الركعات لا يتحرر وانما يتحرر في الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل يقين الا بعد فعل محظور وهو صلاته لغير القبلة أو استعماله نجسا وهذا يحصل الاداء يقين من غير فعل محظور (جعل نفسه قارنا) بان ينوى القران

لا تعذر عليه فعل العبادة اذا كان لا يرجو انتضاح الخ (قوله فيمتنع عليه نية الافراد) يتأمل هذا فانه لا ينتظم مع قوله الا أتى أما لو لم يقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج الخ والموافق لما يأتي أن يقول فينوى الافراد أو يجعل نفسه قارنا وعبارة حج في جواب قوله فان تعذر الخ لم يتصر اذا لم يحال للاجتهاد فيه ونوى الحج أو جعل نفسه قارنا الخ (قوله جعله نفسه قارنا) الاولى أن يقول وجعل زيادة الواو لانه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحر

بخصوص هذه الالة فالحكم معلل لا تعبدى فهو كالطعم في الرويات فتأمل (قوله لكن المعتمد كما في فتاوى الفقهاء عدم لزوم

(قوله نعم يسن) أى الدم (قوله وان يتقن) أى والحال الخ (قوله ومطلقا في الفاسد) أى فان كان الصحيح حقا والفاسد عمرة انعقد
احرامه بحجائظ الصحيح ويتخير في الفاسدين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون تأكيده الصحيح ولا يلزم به شئ في فصل
في ركن الاحرام (قوله في ركن الاحرام) أى في الركن الذى هو الاحرام وهو النية فالاصافة بيانية أى في الركن المحصل
للأحرام ان حمل الاحرام على الدخول في النسك تنبيهه سئل عن ملتصقين ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يمكن
انفصالهما فاحرم بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السجى عقب طواف القدوم والاخر تأخيرها الى ما بعد طواف الركن فن الجواب
وهل اذا فعل أحدهما ما لزمه من الاركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ٣٩٧ ذلك يلزم الاول موافقته

والشئ والر كوب معه
الى الفراغ أيضا ولا وهل
يلزم كال أن يفعل مع
الاخر واجبه من نحو
صلاة سواء أوجب عليه
تطير ما وجب على صاحبه
أولا ضاق الوقت أولا
فأجبت بقولى الذى يظهر
من قواعدنا أنه لا يجب على
أحدهما موافقة الآخر
في فعل شئ أرادهما
بخصه أو يشاركه الآخر
فيه لان تكليف الانسان
بفعل لاجل غيره لا مع
نسبته لتقصير ولا لسبب
فيه منه لا تطيره ولا نظر
لضيق الوقت لان صلاتهما
معالاتمك لان الفرض
تخالف وجهيهما فان
قلت لم لا نجبره ونلزم

لما صر (وعمل أعمال النسكين) ليتحقق الخروج عن عهدة ما هو فيه فبما أذنته من الحج بعد
اتيانه بأعماله اذ هو ما محرم به أو مدخل له على العمرة ولا تبرأ ذمته عن العمرة لاحتمال
انه أحرم بحج ويمنع ادخاله عليه ولا دم عليه في الحساب اذ الحاصل له الحج فقط واحتمال
حصول العمرة في صورة القران لا يوجبها اذ لا وجوب بالشك نعم يسن لاحتمال كونه أحرم
بعمرة فيكون قارنا ذكره المتولى اما لو لم يقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج من غير نية
حصل له التحلل لا البراءة من شئ منهما وان يتقن انه أتى بأحدهما لكان لم يتعين الساقط
منهما وجب عليه الاتيان بهما بمن نسي صلاة من المجلس لا يعلم عينها أو على عمل العمرة لم يحصل
التحلل أيضا وان فوها لاحتمال انه أحرم بحج ولم يتم أعماله مع ان وقته باق ولو أحرم كاحرام
زيد وبكر صار مثلهما في احرامهما ان اتفقا فيما أحرم به والا صار قارنا لآتى بما ياتيان به نعم
ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامه مطلقا كما لم يمسأرا واحرام أحدهما فقط فالقياس
كما قاله الشيخ ان احرامه ينهقد بحج في الصحيح ومطلقا في الفاسد

فصل في ركن الاحرام وما يطلب للمعتمر من الامور الاتية (المحرم) أى مرید
الاحرام (ينوى) بقلبه وجوب دخوله في حج أو عمرة أو كليهما أو ما يصلح شئ منهما وهو الاحرام
المطلق (ويلبى) مع النية فينوى بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج مثلا وأحرمت به الله تعالى ليبيك
اللهم ليبيك الى آخره ولا يجهر بهذه التلبية ويندب كما قاله ابن الصلاح وتبعه في الاذكار ونقله
في الايضاح عن الجوينى وأقره ان يذكر في هذه التلبية لا غيرها ما أحرم به وهو الاوجه
لكن نقل الاسنوى عن النص عدم ندبه وصوبه والعبرة بما نواه لا بما ذكره في تليته ويسن
ان يتألف بما يريد وان يستقبل القبلة عند احرامه وان يقول اللهم أحرم لك شعري وبشري
ولحى ودى (فان لبي بلانية لم ينهقد احرامه) لخبرنا اعمال بالنيات (وان نوى ولم يلب انعقد

الاخر بالاجرة كما هو قياس مسائل ذكرها قلت تلك ليست نظير مسألتنا لانها ترجع الى حفظ النفس تارة كمرضة
تعينت والمال أخرى كوديع تعين وما هو انما هو اجبار لمحض عبادة وهي يعترف فيها ما لا يعترف فيها فان قلت عهدنا الاجبار
بالاجرة للعبادة كتعلم الفاتحة بالاجرة قلت يفرق بان ذلك أمر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرر بخلاف ما هنا فانه يلزم تكرر
الاجبار بل دوامه ما بقيت الحياة وهذا أمر لا يطاق فلا يتجه ايجابه فان رغبنا للحاكم في شئ من ذلك أعرض عنهما الى أن
يصطالحا على شئ يتفقان عليه أخذنا ما ذكره أو اخر العارية بل أولى فيأمل ذلك فانه مهم اه حج في باب الفرائض قبيل
فصل الحج لكن نقل الاسنوى الخ ضعيف (قول المصنف لم ينهقد احرامه) فرع شك بعد جميع أعمال الحج هل كان نوى أولا
فالقياس عدم صحتة كما في الصلاة وفرق بعض الناس بأن قضاء الحج يشق لا أثر له بل هو وهم اه سم على حج رجه الله
(أقول) وقد يقال الا قرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم توسعوا
في نية الحج ما لم يتوسعوه في نية الصلاة فقالوا الوأحرم بالحج في رمضان عالما بذلك انعقد عمرة بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول
وقته عالما بذلك لم ينهقد فرضا ولا نفلا وقالوا لو نوى الحج طائفا بقاء رمضان ثم تبين له انه أحرم في شوال اعتد بنيته عملا بما في نفس
الامر وقالوا لو علم انه أحرم وتردد في وقت احرامه هل هو قبل شوال أو فيه اعتد بنيته ويبرأ من الحج اذا أتى بأعماله

ذلك) أى الفدية (قوله فافطر فيه لا نفاذ) ليس فى كلام الأذرى فوجب حذفه لذلك وليتأتى قوله بعد ويجه تقييده بما هو
 آتفاى الحامل والموضع ونص عبارة الأذرى وكل ما سبق فى منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقضاء ما لو كان يباح له ذلك لعذر
 سفر أو غيره فالظاهر أنه لا فدية عليه ولا شك فيه إذ نوى الفطر بذلك انتهت (قوله والكفارة فيها على خلاف الأصل) يعنى الفد
 (قوله غفلة عن قولهم فى الاشكال) ٣٩٨ أى المقدر فى قوله وانما جاز تأخير الصلاة الى ما بعد صلاة أخرى مثلها اذ هو

جواب عن اشكال مقدر
 كما لا يخفى (قوله ولا فرق فى
 ذلك) أى فى عدم لزوم
 الفدية فى التأخير لعذر
 (قوله ان التأخير للسفر
 حرام) أى فيما اذا كان
 الفوات لغير عذر (قوله
 ويصح به ضمهم سقوط الاثم
 به) الضمير لما ذكر من
 الجهل والنسيان (قوله
 اما القن الخ) كأنه توهم
 انه قيد فيما لزوم الفدية
 بالحرا وأنه سقط من النسخ
 والافلام وقع للتعبير بما
 هنا (قوله وفرق بينه وبين
 ما اقتضاه كلام ما بعد من
 عدم اللزوم الخ) أى بانه مات
 هنا عاصيا بالتأخير وتحقق
 اليأس بفوات البعض
 فلزمه بدله بخلافه ثم فيه ما

(قوله لانه غسل المستقبل
 كغسل الجمعة والعيد الخ)
 أى بخلاف الغسل للماضى
 كغسل الجنابة فانه واجب
 كذا قيل واورد عليه غسل
 المجنون والمعنى عليه اذا
 أفاقا وتقدم ذلك فى غسل
 الجمعة فليراجع (قوله
 لا تطلب فيه) أى لايت
 (قوله ويندب له تلييد

على الصحيح) كسائر العبادات والثانى لا ينعقد لا طباق الامة علم عند الاحرام كالصلاة
 لا تنعقد الابائية والتكبير (ويسن الغسل للاحرام) أى عند ارادته بحج أو عمرة أو بهما
 أو مطلقا ولو صبيا أو امرأة وحائضا أو نفساء وانما لم يجب لانه غسل مستقبل كغسل الجمعة
 والعيد ويكره تركه واحرامه جنباً ويغسل الولي غير المميز لان حكمه هذا الغسل للتنظيف
 ولهذا من للحائض والنفساء اذا اغتسلتا نوتا والاولى لهما تأخير الاحرام الى طهرهما ان
 أمكنهما المقام بالميقات ليقع احرامهما فى اكل أحوالهما ويندب لمريد الاحرام للتنظيف
 بازالة نحو شعرايط وعانة وظفرو وسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه والقياس كما قاله الاسنوى
 تقديم هذه الامور على الغسل كما فى غسل الميت اه أى من حيث المجموع والافالة نحو
 الشعر لا تطلب فيه كما هو ويندب له تلييد شعره بصمغ أو نحوه لئلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث
 فى مدة احرامه ويكون بعد غسله (فان عجز) مريد الاحرام عن الغسل ومثله بقية الاغسال
 الآتية لفقد ماء أو قيام مانع من استعماله (تيمم) لان الغسل يراى للقربة والنظافة فاذا عذر
 أحدهما بقى الآخر ولانه ينوب عن الغسل الواجب فعن المندوب أولى ولو وجد ماء لا يكفي
 غسله وهو كاف لوضوئه توضأ به وتيمم عن الغسل كما قاله ابن المقرئ ولو كان غير كاف لوضوئه
 أيضا استعماله فى أعضاء الوضوء ويكفيه تيمم واحد عن الغسل وبقية الأعضاء ان نوى بما
 استعماله من الماء الغسل والابان لم ينو ذلك فتيمم عن بقية الأعضاء وآخر عن الغسل كما يحثه
 الشيخ رحمه الله تعالى (و) يسن لدخول الحرم (ولدخول مكة) ولو حلالا لا تباع قال السبكي
 وحديثه لا يكون هذا من أغسال الحج الا من جهة انه يقع فيه ولو فات لم يبعد ندب قضائه كما يحثه
 بعض المتأخرين ويلحق به بقية الاغسال قياسا على قضاء النوافل والا وراذهذا والوجه
 خلافه أخذ بما مر ان الاغسال المسنونة اذا فاتت لا تقضى لانها متعلقة بسبب وقد زال
 ويسنة ثنى من اطلاق المصنف ما لو أحرم المكي بعمرة من قريب كالتعميم واغتسل فلا يسن له
 الغسل لدخول مكة كما قاله الماوردى ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرقعة فى الحج اذا أحرم به
 من أدنى الحل لكونه لم يخطر له ذلك الا هناك قال الأذرى أول كونه مقبلا هناك وظاهر ان
 محل ذلك حيث لم يقع تغير لم يجه عند الدخول والاسن الغسل عنده (و) يسن بعد الزوال
 (لوقوف بعرفة) والافضل كونه بعمرة ويحصل أصل السنة فى غيرها وقبل الزوال بعد الفجر
 ولهذا قال فى التنبية فاذا طلعت الشمس على ثبير ساروا الى الوقوف واغتسل للوقوف وأقام
 بعمرة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردى فى بجمته وللوقوف فى عشى عرفة
 لا يخالف هذا لان قوله فى عشى متعلق بقوله للوقوف لكن تقريره من وقوفه أفضل
 كتقريره من ذهابه فى غسل الجمعة وسميت عرفة لان آدم وحواء تعارفا ثم وقيل لان جبريل
 عرف فيها ابراهيم عليه السلام والصلاة والسلام مناسكه وقيل غير ذلك (و) يسن بعد نصف ليلة

شعره) أى شعر رأسه ظاهره وان خشى عروض جنابة باحتلام أو خشيت المرأة
 حصول حيض وينبغى عدم استحبابه فهما لان عروض ما ذكر يحوج الى الغسل وايصال الماء الى ماتحت الشعر وازالة نحو
 الصمغ وهو قد يؤدى الى ازالة بعض الشعر (قوله ولانه ينوب عن الغسل) أى ففيه ضرب من العبادة فلم ينظر لما يحصل به من
 التشويه (قوله استعماله فى أعضاء الوضوء) أى فى بعضها لان الغرض انه غير كاف لجلتها (قوله انه يقع فيه) أى فى الحج أى زمنه

اما الاول فواضح واما الثاني فلجواز مونه قبل الغد فلا يحنث هذا نص عبارة الامداد الذي ما ذكره الشارح الى آخر السوادة
 عبارته بالحرف الا انه اسقط منها ما ذكره ولا يحنث ان قوله وفرق بينه وبين ما اقتضاه كمال مهمما به من عدم لزوم الحصر
 في ان الفرق بين مسئلتى الصيام وان الزكوى يفرق بين الحى والميت وان تصويبه في خصوص مسئلة الميت مع ان ما ذكر
 من الفرق انما هو بين الصيام والحلق وايضا قوله واخذ ابن لعماد بالقضية ٣٩٩ الثانية صريح في ان الزكوى غير

قائل بالفرق وكل ذلك
 تناقض ثم ان قوله واخذ
 ابن العماد بالقضية الثانية
 لا يحنث ان القضية الثانية
 انما هي عدم اللزوم مطلقا
 وابن العماد لا يقول بعدم
 اللزوم مطلقا بل يقول
 به في الحى كما يدل عليه باقى
 الكلام وبالجملة ففي هذا
 السياق مؤاخذات لا تخفى
 وحاصل ما في هذا المقام
 ان الشيخين لما ذكرام مسئلة
 من مات وعليه عشرة أيام
 لموافق خمس من شعبان
 التى حرت المقتضية
 لزوم الفدية في تركته حالا
 قال بعد ذلك والاعط للروضة

(قوله ا كفاء بغسل العيد)
 ظاهره وان حصل له تغير
 في بدنه وقياس ما مر في
 استحبابه لدخول مكة في
 حق من اغتسل لدخول
 الحرم قرب مكة حيث تغير
 ريحه استحبابه هنا وقد
 يفرق بان غسل العيد
 يدخل بنصف الليل كغسل
 جرة العقبة فغسل العيد
 يحصل لغسل الرمي لفعلهما
 بعد دخول الوقت (قوله
 نعم لا تطيب) أى لا يجوز

النحر للوقوف (بمزدلفة) عند المشعر الحرام (غداة) يوم (النحر) أى بعد فجره (و) (يسن) (في)
 كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال (للرمي) أى رمي الجمرات الثلاث لا تار ووردت
 فيها ولا نهيها مواضع اجتماع فاشبهه غسل الجمعة ويسن لدخول البيت لا للمبيت بمزدلفة لقربه
 من غسل عرفة ولا رمي يوم النحر ا كفاء بغسل العيد ولا لطواف القدوم لقربه من غسل
 الدخول ولا للحلق وطواف الافاضة وطواف الوداع على الاصح عند الرافعى والمصنف فى أكثر
 كتبه وان جزم فى مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة (و) (يسن) (ان يطيب) مریدا الاحرام
 (بدنه للاحرام) ذكر أم غيره شابة أم عجوزا خلية أم لا لا اتباع ويفارق ما مر فى الجمعة من
 عدم من التطيب فى ذهاب الاتى لها بان زمان الجمعة ومكانه اضيق ولا يمكنها تجنب الرجال
 بخلاف الاحرام نعم لا تطيب المحدة (وكذا ثوبه) من ازار الاحرام وورد انه يسن تطيبه (فى
 الاصح) كالبدن والثانى المنع لان الثوب يتزع ويلبس وتبع المصنف فى استحباب تطيب
 الثوب المحتررا لكن صح فى المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزم ما صح فى الروضة كأصلها
 الجواز وهو المعتمد (ولا بأس باستدامته) أى الطيب فى الثوب (بعد الاحرام) كالبدن
 لما روى عن عائشة رضى الله عنها كأتى أنظر الى ويص الطيب فى مفرق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو محرم والوبىص بالباء الموحدة بعد الواو بالصاد المهملة هو البريق والمفرق
 هو وسط الرأس ومحل ندبه بعد غسله ويحصل بأى طيب كان والافضل المسك وان يخلطه
 بماء الورد ونحوه وينبغى كما قاله الاذرى ان يستثنى من جواز الاستدانة ما اذا لزمها الاحداد
 بعد الاحرام فتلزمها ازالته كما عبر عنه الشارح بقوله لزمها ازالته فى وجه (ولا بطيب له جزم)
 للخبير المار (لكن لو زرع ثوبه المطيب) ورائحة الطيب موجودة فيه (ثم لبسه لزمه الفدية
 فى الاصح) كما لو ابتداء لبس ثوب مطيب أو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثانى لان
 العادة فى الثوب خلعه ولبسه فجعل عفو ا فان لم تكن رائحة الثوب موجودة وكان بحيث
 لو ألقى عليه ما ظهرت رائحته امتنع لبسه بعد نزعه والا فلا ولو لمسه عمدا بيده لزمته الفدية
 ويكون مستعملا للطيب ابتداء جزم به فى المجموع ولا عبرة بانه قال الطيب باسالة العرق
 ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يضر جزمه وببحث الاذرى نذب الجماع ان أمكنه قبل احرامه لان
 الطيب من دواعيه (و) (يسن) (ان تحضب المرأة) غير المحدة (للاحرام) أى لا رادته (يدها) أى
 كل يدها الى الكوع فقط بالحناء ولو خلية وشابة لقول ابن عمر رضى الله عنهما ان ذلك من
 السنة ولان ما قد ينكشفان وتصح وجهها بشئ منه لانها مأمورة بكشفه فتستر بشرته بالون
 الحناء ومحل الاستحباب بالحناء اذا كان تعميما دون التطريف والنقش والتسويد أما بعد
 الاحرام فيكره له ذلك لما فيه من الزينة وازالة الشعث لكن لا فدية فيه لانه ليس بطيب
 وخرج الرجل والخنى فيحرم عليه ما ذلك الا للضرورة والمحدة فيحرم عليها أيضا ويسن لغير

له ذلك (قوله و صح فى الروضة كاصلها الجواز) أى الاباحة (قوله فى مفرق) بفتح الراء وكسرها (قوله ولو لمسه عمدا بيده
 الخ) ظاهره وان لم يعلق بيده منه شئ لكن عبارته فى باب محرمات الاحرام بعد قول المصنف فى ثوبه أو بدنه الخ نصها وعلم انه
 لا أثر لعبق الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جالوسه فى دكان عطار أو عند تجر لانه ليس تطيبا (قوله وتصح وجهها)
 أى ندبا (قوله والتسويد) زاد شيخنا الزياى وتحمير الوجنة بل يحرم واحد من هذه الامور على خلية ومن لم يأذن لها حليلها

وإذا لم يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما يتأتى فيه فضاء جميع الفائت فهل تلزمه في الحال الفدية أم لا يسعه الوقت أم لا يلزمه إلا بعد دخول رمضان فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكل هذا الرغيف غدا فتلف قبل الغد هل يحث في الحال أم بعد مجيء الغد انتهى وقضية التشبيه بمسئلة الحلف عدم اللزوم في الحال وفي المسئلة الثانية مفروضة الحلف كما لا يخفى فرماهما الأسنوي كالسبكي بالتناقض ٤٠٠ في ذلك فالزكشي صوب ما اقتضاه كلامهما أولا من اللزوم حالا أي في

مستلتي الحلف والميت و الفرق بين مستلتي الصوم والحلف وأما ابن العمد فاعتمد كلا من القضيتين و فرق بين مستلتي الحلف والميت وعبارة شرح الروض بعد سوق كلاي الشيخين واثبات التناقض بينهما ونسبته للسبكي والأسنوي نصها ورده أي ما ذكره السبكي والأسنوي ابن العمد بأنه لا يخالفه فإن الأزمنة المستقبلة يقدر

(قوله وانما يجب التزاع عقبه) ظاهره انه لو كان الطلاق رجعيما وراجع عقب الايلاء لا يغني عن وجوب التزاع لانه مستديم زمن المراجعة وهو ظاهر (قوله فيحرم على الرجل) أي حيث كثر على ما مر في اللباس (قوله وان يصلي ركعتين الخ) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهة في الحرم هل ينعقد نذره أولا لان النافلة في ذلك خلاف الاولى وأفتى بعضهم بالانعقاد لان النافلة قريبة في نفسها

المحرمة أيضا لكنه للمعومة آ كد نعم يكره للخليفة من زوج أو سيد (ويتجرد الرجل) بالرفع كافي خط المصنف فقد قال السبكي رأيت في الاصل الذي قابلته على خط المصنف ويتجرد مضبوطا بضم الدال أي لانه واجب فلا يعطف على السنن وصرح في المجموع بالوجوب كالرافعي وهو المعتمد وان صرح المصنف في مناسكه بسننه واستحسنه السبكي وغيره تبعها للطبري (لاحرامه) بخلاف الاتي والخشي اذ لا تزاع عليهما في غير الوجه والكفين (عن مخيط) بفتح الميم والخاء المعجمة والمراد ما هو أعم منه من كل محيط بضم الميم والخاء المعجمة وله ولوليد ومنسوجا (الثياب) ونحوها من خف ونعل لينتفي عنه لبسه في الاحرام الذي هو محرم عليه كما سيأتي وقول الأسنوي ان المتجه استحبابه كما اقتضاه كلام المنهاج كالمحرر مبنى على ما فهمه من كون عبارته بالنصب وما علل به كلامه من أن سبب وجوبه وهو الاحرام لم يوجد ولهذا لو قال ان وطئتك فأنت طالق لم يمتنع عليه وطؤها وانما يجب التزاع عقبه ثم ان الشيخين ذكراني الصيد عدم وجوب ازالة ملكه عنه قبل الاحرام مع أن المدرك فيهما واحد أجيب عن الاول بأن الوطء يقع في النكاح فلا يحرم وانما يجب التزاع عقبه لانه خروج عن المعصية ولان وجوبه ليس الوطء بل الطلاق المعلق عليه فلا يصح الحاق عدم التجرد بالوطء وعن الثاني بان الصيد يزول ملكه عنه بالاحرام كما يأتي بخلاف تزاع الثوب لا يحصل به فيجب قبله كما يجب السعي الى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار ولانه اتلاف مال قبل وجود مقتضى لانه قد لا يحرم لان ارسال الصيد من غير سبب يقتضيه حرام بخلاف التجرد فانه مقدمة لعبادة وشأنها المتقدم عليها كاطهارة للصلاة نعم قد يقال بعدم وجوبه أخذ انما لو حلف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فترع في الحال لم يحث ومما لو وطئ أو كل ليل من أراد الصوم لا يلزمه تركه ما قبل طلوع الفجر وأجاب الشيخ بان الاحرام عبادة طلب فيها أن يكون المحرم أشعث أغبر ولا يكون كذلك الا اذا تزاع قبله بخلاف الحلف وترك المفطر بطاوع الفجر فاحتيط له ما لم يحتط لهما ويسن أن يكون التزاع بعد التطيب (و) يسن (أن يلبس) الرجل قبل احرامه (ازار او رداء) لا اتباع رواه الشيخان (أيضين) نخبر البسوا من ثيابكم البياض ويسن كونها جديدين والا فمغسولين قال الاذري والاحوط أن يغسل الجديد المقصور لنشر القصارين له على الارض وقد استحسب الشافعي غسل حصي الجمار احتياطا وهو ذا أولى به وقضية تهليله ان غير المقصود كذلك أي اذا توهمت نجاسته لا مطلقا لانه بدعة كافي المجموع ويكره كراهة تنزيه المصبوغ ولو بنسيلة سواء في ذلك كاه أو بعضه وان قل فيما يطهر الا المزعر فيحرم على الرجل كما مر وانما كره المصبوغ هنا بخلاف ما قالوه ثم لان المحرم أشعث أغبر فلا يذنبه المصبوغ مطاوعا ومنه يؤخذ انه لا فرق بين المصبوغ قبل التسج وبعد خلافه لا ورد في تقبيده بما صبح بعد التسج وان تبعه الروياني (و) يسن لبس (نعائين) نذر ليحرم أحدكم في ازار ورداء ونعلين (و) يسن (أن يصلي) للاحرام قبله (ركعتين)

وكونها خلاف الاولى أمر عارض فلا يمنع الانعقاد فليتأمل اه سم على حج (أقول) لما الأقرب عدم الانعقاد لان شرط صحة النذر كون المندور قريبة وخلاف الاولى منهي عنه في حد ذاته وهو كالمكروه غاية ان الكراهة فيه خفيفة فالقائل بالانعقاد النذر فيه يلزمه القول بالانعقاد نذر الصلاة في الحمام وأعطان الابل ونحوه والظاهر انه لا يقول به فليتأمل ولا يرد انعقاد نذر صوم يوم الجمعة مع كراهته لا نأقول المكروه افراده لا صومه

مضور هابالموت كما يحل الاجل به وهذا مفقود في الحى اذ لا ضرورة الى تعجيل الزمان المستقبل في حقه والزركشى بان الصواب هو الاول أى لزوم الفدية في الحال قال ولا يلزم من التشبيه بمسئلة الرغيف خلافه ثم فرق بين صورتي الصوم وصورة اليمين بأنه مات هنا عاصيا بالتأخير فلزمته الفدية في الحال بخلاف صورة اليمين ٤٠١ وبأنه هنا قد تحقق اليأس بفوات البعض فلزمه بدله بخلافه

في اليمين لجواز موته قبل الفدية فلا يحنث انتهت ولا يخفى ان الفرق الاول من فرقي الزركشى قاصر على مسئلة الموت وهذا تعلم ما في كلام الشارح كالامداد

فوفصل في موجب كفارة الصوم

(قوله يقينا) يعنى ظنا مستندا الى رؤية كما يعلم مما يأتي (قوله أو في صوم يوم الشك الخ) سيأتى انه يورد ذلك على كلام المصنف ويحجب عنه بأنه خارج بقيد الافساد فلا حاجة الى قول الشارح يقينا هما بالنسبة اليه واعلم انه انما يرد على المصنف ان جعل قوله من رمضان وصف اليوم فان جعل وصف الصوم لم يرد فتأمل (قوله وسه) تأتى القيود) يعنى مفهوماتها (قوله يجب بان الكفارة اذ لم تلزم بافسادها صومها الخ) في هذا الجواب تسليم (قوله ويندب أن يقرأ فيها) أى سر اولوية لا الحافا بالنوافل بخلاف ركعتي الطواف فإنه يجزئهما

لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بذي الحليفة ركعتين ثم أحرم ويحرم ان في وقت الكراهة في غير حرم مكة وتغنى عنهما فريضة أو نافلة كالتيمة وما تطربه في المجموع من كونها مقصودة فلا تدرج كسنة الظهر رده السبكي وتبعه الزركشى وغيره بأنه انما يتم اذا ثبتت أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى ركعتين للأحرام خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الأحرام اثر صلاة ويندب أن يقرأ فيها ما بعد الفاتحة سورتي الكافرون والاحلاص وان يصليهما في مسجد الميقات ان كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما ما بين الذكر وغيره (ثم الأفضل ان يحرم) الشخص ان كان راكبا (اذا انبعث) أى استوت (به راحلته) أى دابته فاعة الى طريق مكة (أو) يحرم اذا (توجه لطريقه) حال كونه (ماشيا) للاتباع في الاول وقياسا عليه في الثاني روى مسه لم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أهلكنا ان نحرم اذا توجهنا (وفي قول) يحرم (عقب الصلاة) جالس للاتباع ولا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرهما نعم يستحب للامام ان يخطب يوم السابع بمكة كما سيأتى وان يحرم قبل الخطبة فيتقدم احرامه مسيره يوم لان مسيره للنسك انما يكون في اليوم الثامن قاله الماوردي وهو الاصح وان قال الاذرى كلام غيره ينازعه وقال في المجموع ما قاله الماوردي نريب ومحممل (ويستحب) للمحرم (اكثار التلبية) ولو حائضا وجنبا للاتباع ولان اشعار بالنسك (ورفع صوته) أى الذكر (بها) رفعا لا يضر بنفسه (في دوام احرامه) هو متعلق باكثر ورفع أى مادام محرم في جميع احواله الماصح اتانى جبريل فامرني ان آمر اصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالالهلال امارفع صوته بها في ابتداء الاحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط والمرأة ومثلها انحنى تسمع نفسها فقط فان جهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة وانما حرم اذانها للامر بالا صغاء اليه كما مر وهنا كل واحد مشغول بتلبية نفسه عن تلبية غيره ويكره رفع مضر بصوت قارئ أو ناظم أو مصل سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر ويسن لللبى ادخال أصبعيه في اذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل مختوم بالهاء بمعنى المصدر وهو خصوصا ولهذا قال الشارح بمعنى خصوص الان الخاصة تطلق على خيار الشيء بقا الخاصة الامير أى خيار جماعته وليس فيه كبير أمر هنا بخلاف الخصوص اذ يفيد تأكيد الطلب وهو لا يثق بالمقام أى يتأكد (عند تغاير الاحوال) من زيادته على المحرر (كركوب ونزول وصمود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل منه ما وبضمه مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رقة) أو غيرهم أى اجتماع واقتراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو يقظة واقبال ليل أو نهار وهبوب ريح وزوال شمس ويكره في مواضع النجاسات وفي حال قضاء الحاجة خلافا للاذرى في تحريمها حينئذ يتأكد استحبابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الاحوال ما أشار اليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف

٥١ نهايه في ليل كما يأتى (قوله لا يضر بنفسه) بضم أوله من أضرت معديته بالباء (قوله حيث يكره جهرها في الصلاة) أى بان كانت بحضرة أجنب فان كانت بحضرة محرم أو خالية فلا كراهة (قوله ويكره رفع مضر) أى ضرر لا يحتمل في العادة والاحرام (قوله وفراغ من صلاة) وينبغى تقديم الاذكار على التلبية لا تساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها (قوله ويكره في مواضع النجاسات) أى المعدة لذلك وينبغى ان يراد بها النجاسة المنخفضة

الاراد ولا يخفى اندفاعه بقية الجماع كما يعلم مما سيأتي في كلامه مع انه يرد على ما قاله انه لا يكتفى في الحدود بالمفاهيم (قوله حرج) بفتح المهملة وكسر الراء أي اثم (قوله فلا يصح الجدل على ما ذكره) هذا من تنمة كلام الأذري فالضمير في ذكره للرافعي الذي تبينه المصنف أي حيث كان ٤٠٢ كلام القاضي مصرحاً بالاثم فلا يصح ما حمله عليه الرافعي (قوله ويجب أن أخذ

مما مر بان الغاية سقطت بالشبهة الخ) هذا الجواب لا يدفع الاراد وكذا الذي بعده كما هو ظاهر (قوله لا تجوز الافطار) أي الذي يجتبه الرافعي فيما هو وهذا لا يدخل له في الجواب (قوله ان فسر الافساد بما يمنع الانعقاد تجوزاً) فيه ان الضوابط تصان عن التجوز وكذا يقال في قوله على انه الخ (قوله اذ كلامه في آثم لا يباح له الفطر بحال) يقال عليه لا دليل عليه (قوله

(قوله في حفر الخندق) ظاهره كشرح المنهج انه قال ليبيك ان العيش الخ وعبارة الزيادة قوله ليبيك الخ ويظهر تقييد الايمان بليبيك بالمحرم فغيره يقول اللهم ان العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق حج اه (قوله ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبى بلسانه) أي بلغته (قوله واذا فرغ من تلييته) وتلييته ظاهر المتن ان المراد بتلييته ما ارادها ولو ارادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء الابعد فراغ الكل وهو ظاهر

القدوم) أو غيره كفاضة وتطوع وسعى بعده لان فيها ذكر خاصة وانما خص طواف القدوم بالذكر لذكره الخلاف فيه بقوله (وفي التقديم تستحب فيه) وفي السعي بعده وفي المتطوع به في اثناء الاحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لا طلاق الادلة واما طواف الكفاضة والوداع فلا تستحب فيها طعاماً (ولفظها ليبيك) أي انا مقيم على طاعتك مأخوذ من لب بالمكان لباً وألب به الباب اذا أقام به وزاد الازهرى أي اقامة بعد اقامة واجابة بعد اجابة وهو مثنى مضاف أريد به التكثر سقطت فونه للاضافة (اللهم) أصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم (ليبيك ابيك لا شريك لك ليبيك) أراد بنفي الشريك مخالفة المشركين فانهم يقولون لا شريك لك الا شريكاً هو لك تملكه وما ملك (ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف أصح وأشهر ويجوز فتحها على التعليل أي لان الحمد (والنعمة لك) بنصب النعمة في الاشهر ويجوز رفعها على الابتداء وحينئذ تنفي خبر ان محذوف ولذا قال ابن الانباري وان شئت جعلت خبر ان محذوفاً أي ان الحمد والنعمة مستقرة لك (والملك لا شريك لك) للاتباع ويس أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره وقد كان ابن عمر رضي الله عنهما يزيد كما في مسلم ابيك وسعديك والخير بيدك والغباء اليك والعمل وتسب وفتنة لطيفة على والملك ثم يتبدل بلا شريك لك وان يكرر التلبية جميعها ثلاثاً (واذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه وتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابلة كما في مراكيل تقييم الحرأى والبرد (قال) ندبا (ابيك ان العيش) أي الحياة المطالبة الدائمة الهنيئة (عيش) أي حياة الدار (الآخرة) فقد قاله عليه الصلاة والسلام حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين وقاله في أشد احواله في حفر الخندق رواه الشافعي فيهما ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبى بلسانه وهل يجوز للتقادر وجهان كتسبيح الصلاة وقضيتها الحرمه والاوجه خلافه كما أفاده الأذري لان الكلام مفسد في الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح ويسن ان لا يتكلم في اثناء تلييته نعم يرد السلام ندباً وان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام في اثنائها لعارض كانقاذ نحو اعمى يقع في مهلك (واذا فرغ من تلييته صلى) وسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب فراغه لقوله تعالى ورفعلنا لك ذكرك أي لا اذكر الا وتذكر معي لطبي ذلك ويقول ذلك بصوت اخفض من صوت التلبية قال الزعفراني ويصلي على آله (وسأل الله) بعد ذلك (الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) ويسن ان يدعو بما شاء من دين ودنيا قال الزعفراني فيقول اللهم اجعاني من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدهك ووفوا بعهدهك واتبعوا أمرك اللهم اجعاني من وفدك الذين رضيت وارتضيت اللهم يسر لي اداء ما نويت وتقبل مني يا كريم

بجواب دخوله أي المحرم (مكة) زادها الله شرفاً وبراً وما يتعلق به

يقال مكة وبكة بالياء لغتان ولها نحو ثلاثين اسماً ولهذا قال المصنف لان لم يلدأ أكثر أسماء

بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فينبغي ان لا يحصل الا بان يصلي ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتي بالتلبية من ثلاث ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثاً وهكذا ثم رأيت عبارة ايضاح المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته اه حج (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أي بأي صيغة أراد قال حج والاولى صلاة التشهد الكاملة (قوله واستعاذ به من النار) كان يقول اللهم اني أسئلك رضاك والجنة وأعوذ بك من النار بجواب دخول مكة (قوله وما يتعلق به) كدخول المسجد من باب بني شيبة

ويصح ان يكون احترز به عن جاع الصبي) أى أيضا (قوله والفرق على الاول انه هنا صائم وقت الجماع الخ) في هذا الفرق تظن
ظاهروما في حاشية الشيخ لا يدفعه (قوله في قوله ولا ناس) صوابه ولا كفارة على ناس (قوله ياتنا لما بين به الذى قبله صوابه لما
بينه بالذى قبله) (قوله وفي قول عليها كفارة أخرى) أى ويحملها الزوج كما نقله في الروضة عن صاحب المعايه (قوله اذا لم يكونا
من أهل الصيام) أى في الكفارة (قوله لم كل واحد صوم شهرين) الظاهر ان هذا ٤٠٣ مبنى على تفسير المتولى اما على

تفسير المحاملى فالذى ينبغى
ان على كل واحد شهر
فليراجع (قوله ولو كان
الزوج مجنون لم يلزمه شيء
على القول الاول) أى اذا
لم يكونا من أهل الصوم
اما اذا كانا من أهله فظاهر
انه يلزمها الصوم أخذنا
من فليراجع (قوله فان رأى
هلال شوال وحده الخ) هذا
استطردوا لافه ولا تعلق
له بما نحن فيه (قوله اما على
القول بوجوب الكفارة
عليها ويحملها) يعنى القول
الثانى ووجهه كفاى الروضة
عن صاحب المعايه ان
واحدة عن وطئه الاول عنه
وعنها ثلاثا عن الباقيات
لانها لا تتبع الا فى موضع
يوجد تحمل الباقيات قال
ويلزمه على القول الثالث
خمس كفارات كفارتان
عنه وعنهما بالوطء الاول أى
والثلاث عن الباقيات
(قوله ولا فيها صوما
متابعا الخ) انظر ما الداهى
الى الاستدلال على كفارة
اظهارهنا مع ان لها محلا
يخصها ومع ان روايات

(قوله بعد المسجد الحرام)

من مكة والمدينة لكونهما أفضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة أفضل
الارض للاحاديث الصحيحة التى لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وأفضل بقاعها
الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام نعم التربة التى ضمت اعضاء سيدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع ما مر حتى من العرش وتستحب المجاورة بمكة كما قاله المصنف
فى الايضاح الا ان يغلب على ظنه وقوع محذور منه بها (الافضل) للمحرم بالج ولوقارنا
(دخولها قبل الوقوف) بعرفة ان لم يخش فونه للاتباع ولكثرة ما يحصل له من السنن
الآتية (وان يغتسل داخلها) بالرفع فاعل يغتسل الجانى (من طريق المدينة) والشام ومصر
والمغرب اذا كان محرما ولو بعسرة كفاى المجموع وان أوهت عبارة الروضة اختصاصه
بالحاج وظاهر خبر الصحيحين استحبابه لمحرم وحلال (بذى طوى) للاتباع رواه الشيخان
وهى بالقصر وتثليث الطاء والفتح أجود وادبكة بين التثنية بن سمي بذلك لاشتماله على بشر
مطوية بالجارة يعنى مبنية بها اذ الطى البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المسكان أو
البقعة اما الغسل لدخول مكة فقد مر فى الباب السابق انه مستحب مطلقا وانما أعاده لبيان
محله وهو كونه من ذى طوى واما الجانى من غير طريق المدينة كالجنى فيغتسل من نحو تلك
المسافة كفاى المجموع وغيره وان قال المحب الطبري انه لو قيل باستحبابه لكل حاج ومعتزم لم يبعد
واطلاقتهم يشمل الرجل وغيره (و) ان يدخلها من ثنية كداء) بفتح الكاف والمد والتثوين
وهى الثنية العليا وهى موضع باعلى مكة وان لم تكن بطريقه كما صوبه المصنف خلافا لرافعى
لانه صلى الله عليه وسلم عرج اليها قصدا كما قاله الجوينى وفارق ما مر فى الغسل بذى طوى بان
حكمة الدخول من كداء غير حاصلة بساوك غيرها وحكمة الغسل النظافة وهى حاصلة فى كل
موضع (و) ان يخرج من ثنية كدى) بضم الكاف والقصر والتثوين وهى الثنية السفلى
والثنية الطريق الضيق بين الجبلين والمعنى فيه وفى الدخول مما مر الذهاب من طريق
والاياب من أخرى كفاى العبد وغيره ونخصت العليا بالدخول لقصد الدخول موضع اعلى المقدار
والخارج عكسه ولان العليا محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من
الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن عباس فكان الدخول منها أبلغ فى تحقيق استجابة دعاء
ابراهيم ولان الدخول منها يكون مواجا للباب الكعبة وجهته أفضل الجهات قال الاسنوى
وقضية ذلك استحباب ما ذكره لغير المحرم قاله السهيلي والافضل دخولها من اواوله بعد صلاة
الفجر وما شيا وحافيا ان لم تلحقه مشقة ولم يخف تجس رجله وبخضوع قلب وجوارح ومع
الدعاء والتضرع واجتناب المزاحمة والايذاء والناطف بمن يزاحمه وفارق المشى هنا المشى فى
بقية الطريق بانه هنا أشبه بالتواضع والادب وليس فيه قوات مهمهم ولان راكب فى
الدخول يتعرض للايذاء بدابته فى الرحمة والافضل للمرأة ومثلها الخنثى دخولها فى هودجها

سكنت عن باقى مكة وقضيته استواءهما فى الفضل (قوله الا ان يغلب) وظاهره وان غلب على ظنه انه ان فارقها وقع منه
المحذور فى غيرها أيضا بل وظاهره وان كان المحذور فى غيرها أكثر منها وظاهره ان قيل بتضاعف السيئة فيها وهو من جوح
لكنها وان لم نقل بالمضاعفة ففارقته فيه صون لها عن انتهاكها بالمعاصى مع شررها (قوله داخلها) أى من يريد دخولها (قوله
مستحب مطلقا) أى لحلال أو محرم (قوله لو قيل باستحبابه) أى من ذى طوى

محدث الباب كافي في المقصود هنا والامر غير محتاج الى القياس (قوله كما في ايضاحه) الذي مر انما هو مجرد لفظ الحديث ولم يقدم له ايضاحا في باب صوم التطوع (قوله نظير المحققين) الذي في التحفة كالدري لم يصرح بلفظه عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اتدرون ٤٠٤ من المفلس ثم ذكر انه رجل ياتي يوم القيامة وقد ظلم هذا وسفك دم هذا

وانتهك عرض هذا وياتي وله صلاة وزكاة وصوم قال في اخذ هذا بكذا الى ان قال وهذا بصومه (قوله ولكون السنة التي قبله لم تتم الخ) (قوله وتعظيما) كان حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما طابوه وانجازهم ما أمالوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقترفه ثم عظمته بين ابناء جنسه بظهور تقواه وهدايته وبرشده الى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحسان ودعاء الزائر بالبر والناسي عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اهـ ج (قوله في الاحسان) أي في فعل الحسن (قوله والزيادة) عطف تفسير (قوله بل لكونه الخ) كان الاولى ان يقول وقيل لكونه الخ أو

ونحوه (و) ان (يقول) اذا دخلها (اذا أبصر البيت الحرام) أي أحس به ولو أعمى أو في ظلمة بعد رفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاحسان (الله - م زدها البيت تشريفا) أي ترفعا وعلوا (وتعظيما) أي تبييلا (وتكريما) أي تفضيلا (ومهابة) أي توقيرا واجلالا (وزد من شرفه وعظمته من حجه أو اعظمه تشريفا وتكريما وتعظيما وبرا) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه للاتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال انه منقطع (اللهم أنت السلام) أي ذو السلامة من النقص (ومنك السلام) أي ابتداءؤه منك ومن اكرامته بالسلام فقد سلم (فحينئذ بنا بالسلام) أي سلمنا بتحيينك من جميع الاوقات ويدعو بعد ذلك بما أحب من المهمات وأهمها المغفرة وان يدعو واقفا والبيت كان الداخل من الثنية العليا براه من رأس الردم والا أن لا يرى الا من باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقفا لا خيار (ثم يدخل) عقب ذلك (المسجد) الحرام وان كان حلالا فيما يظهر (من باب بني شيبه) وان لم يكن في طريقه للاتباع ولا به من جهة الباب وهي أفضل الجهات وروى ايضا انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليه باب ابراهيم كذا قاله الرافعي واعترض بانه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ورد بما كان الجمع بان التعريض انما كان في حجة الوداع فلا ينسأ في ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجز هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريض للثنية العليا (ويبدأ) استحبابا أول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه واكثره منزله ونحوهما (بطواف القدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية البيت لا المسجد فلذلك يبدأ به الا لعذر كاقامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكرفاتته مفروضة وان لم يعص بتأخيرها ويحتمل ان فائتة النفل كذلك فتقدم على الطواف ولو كان في اثنا لان ماسوى الفائتة يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجوارح في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها وذهب الاذري في غنيته الى ان القياس فيما لو أخرجه بعد دخول المسجد بلا عذر الفوات قال وهل المراد انه لا يفعل أصلا وهو المتبادر أو يفعل قضاء كالراتب فيه احتمالا لان المحجب الطهري ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة كما سيأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية ولو قدمت امرأته نهارا وهي ذات جمال أو شرف وهي التي لا تبرز للرجال سن لها ان تؤخره الى الليل وهو مقيد كما بحثه بعضهم بما اذا أمنت حياضا بطول زمنه وانحش كالانثى كافي المجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحية المسجد لانها تفوت بالجوارح عمدا وان قصر (ويختص طواف القدوم) في المحرم (بحاج) ولو قارنا (دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من المعتمر لدخول وقت الطواف المفروض عليه ما فلا يصح قبل أدائه تطوعه ما بطواف قياسا على

اصل

غير ذلك فاعل في العبارة سقطا (قوله كاقامة جماعة) أي ولو مفضولة (قوله لان ماسوى

الفائتة) أي وعليه فكان ينبغي له ان يذكر لتقديم الفائتة حكمة (قوله وهو المتبادر) ومقتضى قولهم ما فعل لسبب كالكسوف اذا فات لا يقضى برجحه (قوله من الداخل بعده) أي الوقوف (قوله لدخول وقت الطواف) وقضيته انه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نهف الليل سن له طواف القدوم لعدم دخول طوافه المفروض وهو ظاهر ثم رأيت ج صرح بذلك

يمارض هذا انه صلى الله عليه وسلم عبر بثل هذا التعبير في خبر يوم عاشوراء مع ان السنة فيه قد مضى جميعها بل وزيادة الوجه
 ان حكمة التعبير بذلك في ما كون التكفير مطلقا مستقبلا بالنسبة لوقت ترغيبه صلى الله عليه وسلم في صومهم لانه مرتب
 على الصوم الذي سيفعل لترغيبه صلى الله عليه وسلم على ان معنى الماضي هنا غير صحيح كالا يخفى فالضارع هو المتعين لاداء
 المعنى المراد فتأمل (قوله ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صغائر) ٤٠٥ هذا منه يدل على انه يختار

ما قاله الامام ولم يبال بما
 رده بما مر (قوله وأفتى
 الوالدرجه الله تعالى بان
 عشر رمضان أفضل من
 عشر ذي الحجة) أي بالنظر
 للمجموع والافقد من ان
 يوم عرفة أفضل الايام
 الصادقة بكل يوم من
 رمضان (قوله أما الحاج)
 لم يقيد فيما مر بغير الحاج
 حتى يتأتى له التعبير بما
 ههنا وانه نوههم انه قيد
 (قوله الحاج لا يصل عرفة
 الا ليلا) أي والصورة انه
 غير مسافر بقربة ما ياتي
 (قوله بل يحصل أصل سنة
 الصوم) يعني من حيث
 كونه سنة شتال وان لم
 يحصل له الثواب الكامل
 والافصاح التبيين
 والا كثرون لا يستعمل
 القول بانه لا يحصل له
 ثواب أصل الصوم مطلقا
 (قوله قبل الفرض) أي قبل
 فعل الفرض (قوله ولو مكا
 الخ) أي وتكرر دخوله
 كالخطاب والصيدا أخذ
 من قوله الا في وفي قول
 يجب الا ان الخ

أصل النسك وبهذا فارق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتحية قبل الفرض واقتصر
 المصنف على الحاج مثال فالحال مسنون له أيضا وادخاله الباء على بجاج صحيح وان كان
 الاصح خلافه اذ دخولها على المقصورا كثرى لا كلى (ومن قصد مكة) أو الحرم ولو مكا
 أو عبدا أو أفتى لم ياذن لها سيد أو زوج في دخول الحرم اذ الحرم من جهة لاتنافي النذب
 من جهة أخرى (لأنه لا) بل لتحوذ زيارة أو تجارة (استحب له ان يحرم بجج) ان كان في أشهره
 ويمكنه ادراكه (أو عمرة) وان لم يكن في أشهره كتحية المسجد لا أخله ويكره تركه للخلاف
 في وجوبه (وفي قول يجب) لا طباق الناس عليه وقول الشارح والسنن يندرفها الاتفاق
 العملي معناه ان اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن (الا ان
 يتكرر دخوله كخطاب وصيدا) فلا يجب عليهم ما جزم للمشقة بالتكرار وللوجوب في غيره
 شروط ان يجئ من خارج الحرم فاهله لا احرام عليهم قطعا وان لا يدخلها القتال مباح ولا خائفا
 فان دخلها القتال باع أو قاطع طريق أو غيبرها أو خائفا من ظالم أو غريم يحبسها وهو معسر
 لا يمكنه الظهور لاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعا وان يكون حرا فالعبد لا احرام عليه قطعا
 وان أذن له سيده وعلى الوجوب لو دخل غير محرم لم يلزمه قضاء اذا احرام تحية البقعة
 فلا تنقض كتحية المسجد ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو أحرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم

فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات وسنن (للطواف بأنواعه) من قدوم
 وركن ووداع وما يتخلل به في الفوات وطواف نذر و تطوع (واجبات) لا يصح الا بها سواء
 أكانت شروطا أم أركاناً (وسنن) يصح بدونها (اما الواجب) في الطواف فثمانية أحدها
 ما ذكره بقوله (في شرط) له (ستر العورة) كافي الصلاة عند القدرة فان عجز عنه طاف عاريا
 واجزأه كالوصلي كذلك (و) ثانيا (طهارة الحدث والنجس) في بدنه وثوبه ومطافه كافي الصلاة
 لخبر الطواف بالبيت صلاة للاتباع رواه الشيخان مع خبر خذوا عني مناسككم وروى انه صلى
 الله عليه وسلم قال لعائشة لما حاضت وهي محرمة أصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت
 حتى تغتسلي فلو طاف محدثا أو عليه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه قال في المجموع وزرق
 الطيور وغلبت اعمامت به البلوى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين
 المعفو عنها وذهبوا إلى ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطوبة
 ولا يتعمد المشي عليها كما مر وقد عد ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف
 ويصح طواف النائم الممكن متعمده بقره ويعتمد في العدد على يقينه اذا استيقظ قبل تكميل
 طوفته أو أخبره به جمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة وبحث السنوي ان القياس منع التيمم
 والمتنجس العاجز عن الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس
 محدودا كالأصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلاهما مع ذلك وحاصله ان الأوجه

فصل فيما يطلب في

الطواف (قوله من واجبات وسنن) أي وفيما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمعمول (قوله وما يتخلل به) أي وطواف
 يتصل الخ (قوله لا يصح) أخذه من قول المصنف في شرط الخ وصرح به لانه يلزم من الوجوب توقف الصحة عليه (قوله على
 يقينه) أي فان شك في عددا أفتى به بني على الأقل كافي الصلاة (قوله جمع متواتر) أي ولو من كفار وصيدان وفسقة (قوله
 بان له) أي التيمم بقربة قوله الا في وبالنجاسة الخ (قوله وحاصله) أي حاصل ما في المقام وفيه تضعيف لبحث السنوي

(قوله وان أفطر رمضان تعد يا حرم عليه صومها) أي ما لم يقض رمضان كما هو ظاهر لان الواجب عليه صرف الزمن
 اقضائه (قوله فيأتي ماهر) لعله محرف عن قوله فيأتي ماهر (قوله أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه) هذا ينافي النص فيما
 مر على المعذور والمسافر (قوله محمول على من قصد فعلها بعد صوم شوال) قد يقال هلا أبقى كلام والده على إطلاقه مع ان

(قوله بالتيمم) قضيته انه لا يفعله بالنجاسة اذا عجز عن ازالها وعليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج معه رفقة الى حيث يتعدر عليه
 العود فيتحلل كالمحصر فاذا عاد الى مكة أحرم وطاف (قوله بان عاد الى مكة) أي ولو بعد مدة طويلة (قوله لبقاء الطواف في
 ذمته) أي اذا مات وجب الاحجاج عنه بشرطه اه ح أي وهو التمكن من العود ولم يعدوان يوجد في تركه ما يفي باجرة
 من يحج عنه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف الخ (قوله من غير احرامه) معتمد (قوله
 وما قاله) أي الاسنوي (قوله جواز به) أي بالتيمم بقرينة ما يأتي أيضا من قوله بالنجاسة الخ (قوله نعم بمنعنا) أي طواف النفل
 والوداع وينبغي ان يكون ٤٠٦ كالحائض فيسقط الطواف عنهما (قوله كذلك) أي مع فقد الطهورين (قوله بعد

الذي يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيمم لفقد ماء أو لجرح عليه
 جبيرة في أعضاء التيمم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البرء أو الماء قبل تمكنه
 من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدة المشقة في بقاءه محراما مع عوده الى وطنه ونحوه ونحوه
 اعادته اذا تمكن بان عاد الى مكة زال الضرورة حينئذ لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة
 المخطورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ
 من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم يرتصر بما بذلك وما قاله في طواف
 النفل صحح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جوازه به أيضا نعم بمنعنا على فاق الطهورين
 كطواف الركن كما أفق به والدرجة الله تعالى لوجوب الاعادة عليه مع الندرة فلا فائدة
 في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحرمه وقتها والطواف لا آخر لوقته ويؤيده
 انه اذا صلى ثم قدر على التيمم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع
 ان حرمة الصلاة أعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنجاسة التي
 لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض وسياق أيضا ان من حاض قبل طواف الركن
 ولم تمكنها الاقامة حتى تطهر لها أن ترحل فاذا وصلت الى محل يتعدر عليها الرجوع
 منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تتحلل كالمحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف
 في ذمته الى أن تعود والا قرب انه على التراخي وانما يحتاج عند عودها الى احرام لخروجها
 من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيمم تجب معه الاعادة لعدم تحلله حقيقة وقول
 الرافعي ليس لها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه (فلو أحدث فيه توضأ) أي
 تطهر (وبني) من موضع الحدث سواء كان عند الركن أم لا (وفي قول يستأنف) كما في

الوقت) أي اما فيه فيعيد
 لتبين ان صلته الاولى غير
 منه تدبره الا يجوز له الفعل
 الا عند ضيق الوقت (قوله
 بذلك) أي بفقد الطهورين
 (قوله قبل طواف الركن)
 أي المسمى بطواف الاقامة
 (قوله كالمحصر) أي بان
 تذب وتخلق أو تقصر بنية
 التحلل (قوله والا قرب به)
 أي العود واذا مات ولم تعد
 وجب الاحجاج عنها بشرطه
 كما تقدم عن ح (قوله الى
 احرام) أي للانسان
 بالطواف فقط دون ما فعلته
 قبل كالوقوف (قوله
 بخلاف من طاف بتيمم) أي
 فلا يحتاج الى اعادة الاحرام
 (قوله تجب معه الاعادة)

أي اعادة الطواف (قوله وبني) ع قال الاذري الخارج بالاغماء نص الشافعي على انه يستأنف الوضوء الصلاة
 والطواف قريبا كان أو بعيدا والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث اه سم على منهج ويؤخذ من ذلك ان مثل الاغماء
 الجنون بالاولى ومنه أيضا السكران سواء تعدى به ما أم لا لكن سياق الشارح في محبت الوقوف فيمن حضر الموقف وهو
 مغمى عليه ان المعتمد ان حجه لا يقع فرضا ولا نفلا بخلاف الجنون والسكران اذا زل عقله فيقع حجهما نفلا بخلاف السكران
 اذا لم يزل عقله فيقع حجه فرضا اه وعليه فيحتمل ان يفرق هنا بين المغمى عليه والجنون فلا يطل ما مضى من طواف الجنون
 بخلاف المغمى عليه وقال الشارح ثم والفرق بينه وبين الجنون انه ليس للمغمى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون ويؤخذ
 منه ان الفرض في المغمى عليه انه أحضر المواقف بلا احرام منه بان أحرم عنه غيره واما ما نحن فيه وصورته انه أحرم ثم أغمى عليه
 مرة ثم أفاق من اغمائه فيستأنف الطواف ويبني على ما سبق له من أعمال الحج وبقي ما لو ارند هل يقطع طوافه أم لا فيه نظرو قضية
 كلامه عدم بطلان ما مضى منه سواء طال أو قصر لان الولا فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن أهلا للعبادة في زمن
 الردة فاذا أسلم بني على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى بالردة لكن سياق في كلام الشارح في محرمات الاحرام

وجهه ظاهر لانه يمدوقوع الصوم عن المتبوع وهو رمضان والتابع وهي ستشوال معاوتفوت التبعية المنصوص عليها في قوله صلى الله عليه وسلم واتبعه ستامن شوال قتأمل (قوله لان شروط رعاية الخلاف) كذا في النسخ بلفظ الجمع ولعل الواو زائدة من الكتبة (قوله بجامع ان اليهود الخ) هذا جامع لقياس الاحد على السبب (قوله في المن وافراد السبب) انما اعاد

بعد قول المصنف وكذا يفسد الخ قبل التحلل الاول الخ ان الخ يبطل بالردة كغيره من العبادات وقرئ ثم بينه وبين ما لو ارتد في أثناء وضوئه ثم أسلم فانه يبني على ماضى بالنية في الوضوء فانه يمكن توزيعها على ٤٠٧ أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها

في الخ فانه لا يمكن توزيعها على أجزائه اه ومقتضاه ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على أجزائه لان الاسبوع كالركعة وهو لوني بعض ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع (قوله لم يصح المفعول بعد) أي ما ذكر من نجس الثوب أو البدن الخ (قوله وان طال الفصل) أي ولو سبعتين (قوله عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حمله فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به وفي حج ان المريض لو لم يتأت حمله الا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا التقلب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه

الصلاة وقرئ الاول بانه يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كاللعل الكثير والكلام ولو سبقه الحدث لخلاف مرتب على العمود أولى بالبناء وان طال الفصل ولو نجس ثوبه أو بدنه أو طافه بما لا يفي عنه أو انكشف شيء من عورته كأن بدائي من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بقي على ماضى كالمحدث وان طال الفصل كما مر لعدم اشتراط الولا فيه كالوضوء لان كلامهم ما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ويندب له أن يستأنف خروجاً من خلاف من أوجبه (و) ثالثها (ان يجعل) الطائف (البيت) في طوافه (عن يساره) ما راتلقاء وجهه الى جهة الباب للاتباع رواه مسلم مع خبر خذوا عني مناسككم فان جعله عن يمينه ومشى امامه أو استقبله أو استدبره وطاف معترضا أوجبه له عن يمينه أو يساره ومشى الفقه قري لم يصح طوافه لمنابذته لما ورد الشرع به وقضية كلام المصنف وغيره انه متى كان البيت عن يساره صح وان لم يطف على الوجه المأهود كأن جعل رأسه لاسفل ورجليه لاسفل أو وجهه للأرض وظهره للسماء وبجئ الاسنوى ان المنجى عدم الجواز لانه منابذ للشرع وقيد الجوزى تبعا لابن النقيب بما اذا قدر على الهيئة المشروعة ولو قيل بالجواز مطلقا لم يبعد كالتطواف زحفا أو حبوا مع قدرته على المشي ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الاسود في ابتداء طوافه كما سيأتى ورابعها كونه (مبتدئا) في ذلك (بالجرا الاسود) للاتباع رواه مسلم (محاذيا) بالمحجة (له) أي الحجر أو بعضه (في مروره) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أي بجميع الشق الايسر كما قاله الامام والفراي بان لا يقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر واكتفى بمحاذاته بعضه كما يكتفى بتوجهه بجميع بدنه بجزء من الكعبة في الصلاة وصفة المحاذاة كما في المجموع وغيره ان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمشى مستقبلا الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاذا جاوزه انقل وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازا لكان فاتمه الفضيلة قال وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من مروره في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير أي بل هو ممنوع في غيرهما وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة واذا استقبل البيت لصودعاء لم يترزع ان يمر منه أدنى جزء قبل عوده

للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضا ومحله ان لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت والالزمه ولو باجرة مثل فاضلة عما صر في نحو قائد الامم كما هو ظاهر اه ويأتى مثله في الطفل المحمول (قوله ولو قيل بالجواز مطلقا لم يبعد) معتمد جزم به ابن حج (قوله مطلقا) أي قدر على الهيئة المشروعة أم لا (قوله بجميع الشق الايسر) بتدبيره يظهر ان المراد بالشق الايسر اعلاه المحاذي للصدر وهو المنكب فلا يخفى عنه بهذا وحاذاه ما تحت من الشق الايسر لم يكف اه حج (قوله بمحاذاته) أي الطائف (قوله كما يكتفى الخ) أي قياسا على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة (قوله فان ذلك مستحب قطعا) مغايرة هذا لما يأتي في قول المصنف وثانيها ان يستلم الحجر اول طوافه الخ يقتضى انه يجمع بينهما فيستلم الحجر اوله على الكيفية الآتية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يمر الى ان يجاوزه فينتقل

لفظ افراد ثلاثي و هوهم ارادة افراد مجموع الجمعة والسبت (قوله أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه) في هذا العطف تساهل لاقتضائه ان ذلك من مدخول العادة وليس مراداً (قوله وخرج بالافراد ما لو صام أحدهما) أي السبت والاحد (قوله في كراهة افراده) أي صوم يوم الجمعة وكان المقام يقتضي الاطهار وانما أخره الى هنا لما سببه ما قبله (قوله لكنه اذا

(قوله حيث وجبت) أي ٤٠٨ بأن لم يكن الطواف في ضمن حج أو عمرة (قوله هو المعتمد) خلافاً لحج (قوله ولو حاذاه)

هذا علم من قوله أولاً بان لم يقدم جزأ من بدنه الخ ولعله ذكره توطئة لما بعده (قوله ولو حاذاه بجميع البدن) أي بان كان خفيفاً وهذا علم أيضاً من قوله أولاً واكتفى بمحاذاته بعضه الخ (قوله في جوانب البيت) معتمد ظاهره أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح حج وعبادته وهو من الجهة الغربية واليمانية وكذا من جهة الباب كما حررت في الحاشية في موازاته الآية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن اليماني منه لانه على القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذروان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الاسود وعند اليماني اه (قوله لكن لا يظهر) أي والا فهو فيه لكنه غير ظاهر (قوله الا زمان عنده) أي الحجر (قوله في موازاته) يفهم ان الشاذروان

الى جعل البيت عن يساره ويقاس بالحجر فيما نقرر من يستلم الركن اليماني ولو أزيل الحجر والعبادة بالله وجب لمحله ما وجب له قاله القاضي أبو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من مقارنة النية حيث وجبت لما تجب محاذاته من الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانفتال بعدم مفارقة جميع الحجر هو المعتمد الموافق لكلام أبي الطيب والرويان وغيرهما وان بحث الركن في وابن الرقعة خلافه وانه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في دوامه (فلو بدأ) في طوافه (بغير الحجر) كان بدأً بالباب (لم يحسب) ما طافه ولو سهواً (فاذا انتهى اليه) أي الحجر (ابتدأ منه) ولو حاذاه ببعض بدنه وبعضه مجاوز الى جانب الباب لم يعتد بطوقه ولو حاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض اجزاء كما في الروضة فيه ما عن العراقيين وفي المجموع في الثانية ان أمكن ذلك وظاهرهما أفاده الشارح ان المراد بمحاذاة الحجر في المستثنين استقباله وان عدم الصحة في الاولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله الممتد به مما تقدم وهو ان لا يقدم جزأ من بدنه على جزء من الحجر المذكور (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الذال المعجمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلاث ذراع زكته قريش لضيق النفقة وهو كما في المناسك وغيرها عن الاصحاب ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الاسود وكانهم تركوا رفعه لتحويل الاستلام وقد حدث في هذه الا زمان عنده شاذروان (أو) ادخل جزأ من بدنه في جزء من البيت كان (مس الجدار) الكائن (في موازاته) أي الشاذروان أو ادخل جزأ منه في هواء الشاذروان أو هواء غيره من اجزاء البيت (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) بكسر الحاء واسكان الجيم المحوطين الركنين الشاميين بمقدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة أو خلاف منه قدر الذي من البيت واقتحم الجدار (وخرج من) الجانب (الآخر لم تصح طوقته) أي بعضها في المسائل المذكورة لانه صلى الله عليه وسلم اغتطف خارج الحجر وفي الصحيحين ان عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدر وفي رواية لمسلم عن الحجر أن البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرتم بهم النفقة قالت فما شأن بابهم رفعاً قال فعل ذلك قومك لئلا يدخلوا من شأوا ويمنعوا من شأوا ولولا ان قومك حديثو عهد في الجاهلية فآخاف ان تنكروا لوبهم ان ادخل الجدر في البيت وان ألصق بابهم في الارض لفتحوا وظهره ان جميع الحجر من البيت قال في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من اصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح ان الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع تتصل بالبيت وقيل ستة أو سبعة ولفظ المختصر محمول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجاً ما صرع لم من منع مرور بعض البدن على الشاذروان ان مرور بعض نيسابه لا يضر وهو كذلك ولو مس الجدار الذي في جهة الباب

ليس في جميع الجوانب وهو مخالف لقول الشارح قبل ظاهر في جوانب البيت الظاهر في الجميع لم على ما مر الا ان يقال ان تقييد المصنف بعباد كربيان الواقع كما قاله حج لا للاحتمراز لكن يأتي في قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ ما وافق كلام المتن ويأتي ما فيه (قوله بجدار قصير) أي يزيد على القامة (قوله قدر الذي من البيت) وقدره ستة أذرع كما يأتي في كلامه (قوله لما صرع) أي من قوله لانه صلى الله عليه وسلم اغتطف الخ (قوله وهو كذلك) أي خلافاً لحج

بهم ما حصل له بفضيلة صوم غيره ما يجبر الخ) فضيته ان الكراهة باقية لكن حصل بصوم اليوم الاخر ما يوازيها (قوله لفقد العلة المذكورة) أي الخروج من الخلاف اذ لم يوجب ذلك أحد (قوله لكه معارض بما مر من اقتائه بقضاء ست ذى القعدة الخ) قد يقال لامعارضة الفرق الظاهر بينهما الا ترى ان ست شوال يستحب قضاؤها السكل أحدوله لم يعتد بها بخلاف صوم ما ذكر (قوله من فضله على الاشهر الحرم) أي على باقيها (قوله وظاهره ٩ ٤ الاستواء) أي في غير عشر ذي الحجة لما مر فيها (قوله ولا يترك

شيأ بلا صيام) فان قلت هذا لا يلاقى قوله فيه الا قليلا قلت يمكن ان يقال قوله كله بالنظر لمجموع السنين كما

(قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ) يتأمل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعبارة ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام لومس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يوازيه شاذروان ممنوع بفائدة يقال حج ويردد النظر في الرفرف الذي يحاط بالجرحل هو منه أولا ثم رأيت ابن جماعة حدد عرض جدار الجرحل بما لا يطابق الخارج الا ان لا بدخول ذلك الرفرف ولا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار الجرحل الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب لخروج عن جدار الجرحل هو يؤيد ذلك (قوله فلو اعتقد) أي غلب على ظنه (قوله فاخبره عدل بأنه ست الخ)

لم يضر لانه لا يوازيه شاذروان كما قاله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذروان به (وفي مسألة المسروجه) بجمعة الطواف لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طائف بالبيت (و) خامسها (ان يطوف) بالبيت (سبعاً) يقينا ولو في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وان كان راكباً لغير عذر فلو ترك منها شيئاً وان قل لم يجزئه للاتباع رواه مسلم فلو شك في العدد بنى على الأقل كعدد الصلاة فلو اعتقد انه طاف سبعاً فاخبره عدل بأنه ست سن له العمل بقوله كما في الانوار وخزم به السبكي ويفارق عدد ركعات الصلاة بزيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف ولا بد أيضاً من محاذاته شيئاً من الجرحل بعد الطوفة السابعة مما حاذاه أولاً وسادسها كونه (داخل المسجد) للاتباع واروسع حتى بلغ طرف الحرم أو حال حائل بين الطائف والبيت كالسور أو طاف على سطح المسجد وان ارتفع على البيت كالصلاة على جبل أبي قبيس مع ارتفاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وان فرق بان المقصود في الصلاة جهة بناءها فادعلا كان مستقبلاً والمقصود في الطواف نفس بنائها فاذا علم لم يكن طائفاً به فلو طاف خارج المسجد ولو بالحرم لم يصح نعم لو زيد فيه حتى بلغ الحل فطاف فيه في الحل لم يصح كما هو القياس في الماهيات وأول من وسع المسجد النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جداراً ثم عمر رضي الله عنه بدوراً شراها وزادها فيه واتخذ له جداراً دون القمامة ثم وسعه عثمان رضي الله عنه واتخذ له الاروقة ثم وسعه عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر بنية مؤه الى وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض بان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المؤمن زاد فيه بعد المهدي وبما تقرراً ولا يعلم ان ال في كلام المصنف للهذه الذهن أي الموجود الا أن أرحال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط وسابعها نية الطواف ان لم يشمله نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بدله من نية كما قاله ابن الرفعة لوقوعه بعد التحلل ولانه ليس من المماسك عند الشيعين كما سيأتي بخلاف ما شمله نسك وهو طواف الركن والقنوم فلا يحتاج الى نية لشمول نية النسك له وثامنها عدم صرفه لغيره كطلب غريم كما في الصلاة فان صرفه انقطع (واما السنن) المطالبة للطائف ثمانية أحدها ما ذكره بقوله (فار بطوف) القادر (ماشياً) ولو امرأة للاتباع رواه مسلم ولانه أشبه بالتواضع والادب قال كوب بلا عذر ولو على أكتاف الرجال خلاف الاولى كما في المجموع وهو المعتمد فنافذة الاسنوى فيه وغيره مردودة لا مكروه كما نقلناه عن الجمهور نعم ان كان به عذر كمرض أو احتياج الى ظهوره ليستفتي فلا بأس به لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا مسلمة وكانت مريضة طوفت وراء الناس وأنت راكبة وانه طاف راكباً في حجة الوداع لينظره فيستفتي ثم محل جواز ادخال البهيمة المسجد عند أمن تلوينها والا كان حراماً على المعتمد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلوينها المسجد شي فان أمكن الاستئذان فذاك خلاف الاولى

٥٢ نهایه فی ای اما لو أخبره بأنه طاف سبعاً وفي ظنه انه ست لم يأخذ بقوله لانه انما يرجع لقول غيره في الترك اذ بلغ عدد التواتر أخذاً مما تقدم فيمالونام في طوافه ثم استيقظ (قوله ويفارق عدد ركعات الصلاة) أي حيث لم يعمل فيها بقول غيره ما لم يبلغ عدد التواتر (قوله وان وسع حتى بلغ طرف الحرم) خرج به ما لو وسع الى الحل كما يأتي (قوله نعم لو زيد فيه) أي المسجد (قوله وان ترص) أي على الروضة وغيرها (قوله فان صرفه) أي لتحوط طلب الغريم لا للطواف كما يأتي له

قوله وقوله الا قليلا بالنظر لكل سنة على حدتها بمعنى انه كان تارة يشرع في الصوم فيه من أوله ويسرد الصوم ثم يفطر قليلا من آخره وتارة يترك الصوم قليلا من أوله ثم يسرد الصوم الخ وتارة يترك قليلا من أوله ثم يسرد الصوم ثم يترك الصوم قليلا (قوله باطلافه) متعلق بمنوع ٤١٠ (قوله لان الطواف صلاة) أي كالصلاة (قوله ويستحب الحفا) بالقصر (قوله

والا فادخلها مكروه محمول على كراهة التحريم لما سياتي في الشهادات ان ادخال البهائم التي لا يؤمن تلاويتها المسجد حرام وما فرق به من ان ادخال البهيمة اغما هو الحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم باطلافه ممنوع لان ذلك اذا لم يخف تلاويتها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا يمكن الفرق بان ذلك ضروري وايضا فالاحتراف فيهم بالحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة هذا والوجه حل الكراهة مع أمن التلاويث على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على الحاجة اليه وطواف المعذور محمولا أولى منه راكبا صيانة للمسجد من الدابة وركوب الابل أيسر حالا من ركوب البغال والخيول ويكره الزحف لقادر على المشي وقول الا ذرعي ينبغي عدم الاجزاء في الغرض للاتباع وكاء المكتوبة لان الطواف صلاة يرد بان حقيقة الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة في ذلك وقد ثبت جواز الركوب بلا حاجة فالزحف مثله ان لم يكن أولى لانه أقرب الى الغرض منه وأدخل في التعظيم ويستحب الحفا في الطواف ما لم يتأذبه كما هو ظاهر وان يقصر في المشي لكثرة خطاهر جاء كثرة الاجرله (و) نأنيها ان (يستلم الحجر) الاسود بعد استقباله أي يلمسه بيده (اول طوافه ويقبله) دون ركنه وقول التاضي أبي الطيب يجمع بينهما في الاستلام والتقبيل رده المصنف بأن ظاهر كلام الاصحاب انه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم ينقل عن محله والاثبت لمحله كما مروى عن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت ولا يسن للمرأة استلام ولا تقبيل ولا قرب من البيت الا عند خلو المطاف ليلا أو نهارا وتخصيصه في الكفاية بالليل مثال والخشي كالمرأة (ويضع) به ذلك (جهته عليه) للاتباع رواه البيهقي ويسن كون التقبيل والسجود ثلاثا (فان عجز) عن تقبيله ووضع جهته عليه نحو رجمة (استلم بيده) فان عجز عن الاستلام بيده فبنحو عصا ثم يقبل ما استلم به ثم يمسك ان ابن عمر استلمه ثم قبل بيده وقال ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وظاهره كاخبار أخر أنه يقبل بيده بعد الاستلام وان قبل الحجر وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتعذر تقبيله ونقله في المجموع عن الاصحاب (فان عجز) عن استلامه بيده أو غيرها (أشار) اليه (بيده) أو بشئ فيها كافي المجموع واليمنى في جميع ذلك مقدمة على اليسرى كما أفاده الزركشي (و يراعى ذلك) أي الاستلام وما بعده (في كل طوفة) من الطوافات السبع وهو في الاوتار كد (ولا يقبل الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة (ولا يستلمهما) بيده ولا بشئ فيها أي لا يس ذلك لما في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني (ويستلم) الركن (اليماني) ندبا في كل طوفة (ولا يقبله) لعدم نقله نعم يقبل ما استلم به فان عجز عن استلامه أشار اليه كانه يقبله ابن عبد السلام خلافا لابن أبي

مالم يتأذبه) أي أو يحش انتقاض طهارته بلمس النساء (قوله والاثبت) أي ما ذكر من الاستلام والتقبيل (قوله ويسن تخفيف القبلة) أي للحجر وينبغي ان مثله في ذلك كل ما طلب تقبيله من يد عالم وولي ووالد أو أضرحة (قوله ويضع) أي بلا حائل كافي سجود الصلاة كما هو ظاهر أي الاكمل ذلك في فرع لو تعارض التقبيل ووضع الجهة بان أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا بالجمع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل لسبقه أو وضع الجهة لانه أبلغ في الخضوع فيه نظر وينبغي ان يكفي وضع الجهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا حائل في تنبيهه قد تقرره يسن تقبيل يد الصالح بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل يأتي فيه ما يمكن من تطهير ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند

العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم به وحتى يشير اليها عند العجز عن استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار به فيه نظرا له سم على حج (أقول) الا قرب عدم من ذلك والفرق ان أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيما ورد فعله عن الشارع وان كان مخالفا لغيره من العبادات ولا كذلك يد الصالح فان تقبيله أشرف تعظيمه وتبركاته فلا يتعداه الى غيرها وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل الظاهر نعم لثبوته في رواية الشيخين وهي مقدمة على رواية وضع الجهة (قوله ما تركته منذ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم) أي يقبله (قوله لكن خصه الشيخان) معتمد (قوله نعم يقبل ما استلم به) لعل وجهه ان التقبيل قد يخرج به عن جعل البيت عن يساره

الصيف

من آخره فتأمل في كتاب الاعتكاف (قوله فيجيب بالصلاة والقراءة الج) هذا نتيجة الطلب فهو فرع عليه (قوله واحداً عليها كلة بالعبادة والدعاء) هذا تقدم قريباً الا قوله كلة فهو المقصود من ذكر هذا هنا (قوله وليكثر فيها وفي يومها من العبادة) ذكره توطئة لما بعده والافتد علم مما تقدم وزاد هنا تقييده بالاخلاص (قوله بعد طلوع الفجر) متعلق بفوت (قوله وافهم كلامه عدم صحته فيما وقف جزؤه شائعا) أي لانه لا يسمى مسجد بالاطلاق فهو خارج باطلاقة المسجد (قوله وان

(قوله رفع اليدين) يحتمل انه كرفع الصلاة ويحتمل غيره والاول هو الظاهر ٤١١ ثم رأيت حج جزم بذلك حيث قال

وفي الرواق يسن رفع يديه
حذو منكبيه في الابتداء
كالصلاة (قوله استخرج
من صلبه ذريته) ظاهره
ان جلة الذرية خرجت
من نفس صلب آدم وهو
مخالف لظاهر قوله تعالى
واذا خذ ربك من بني آدم
من ظهورهم ذرياتهم
وفي تفسير الخطيب
مانعه أي بان أخرج
بعضهم من صلب بعض
نسلا بعد نسل كنحو
ما يتوالدون كالذئب ونصب
لهم دلائل على ربوبيته
وركب فيهم عقلا عرفوه
به كما جعل للجبال عقولا
حتى خوطبوا بقوله
تعالى يا جبال أوبي معه
والطير وكما جعل للبعير
عقلا حتى سجدوا لربي
صلى الله عليه وسلم ثم قال وروى
عن أبي هريرة رضي الله
عنه انه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لما خلق الله تعالى آدم
مسح ظهره فمسح من

الصيف لانما يدل عنه لترتبها عليه عند العجز في الجرا الاسود فكذلك اهانوا مقتضى القياس انه
يقبل ما أشار به وهو كذلك كما أفنى به الوالدرجه الله تعالى والمراد بعدم تقبيل الاركان الثلاثة
انما هو نفي كونه سنة فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الاولي بل يكون
حسنا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه بقوله وأي البيت قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع
والمراد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع واليمني نسبة الى اليمن وتخفيف
بانه لكون الالف بدلا من احدي يائي النسب أكثر من تشديد ياء المبنى على زيادة الالف
والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام ان الركن الذي فيه الجرا الاسود فيه فضيلتان
كون الجرفيه وكونه على قواعد سيدنا ابراهيم واليمني فيه فضيلة واحدة وهو كونه على
قواعد أئمتنا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين (و) نالته الدعاء المأثور فيسن
(ان يقول أول طوافه) وكذا في كل طوفة كافي المجموع لكن الاولي أكد (بسم الله) أطواف
(والله أكبر) واستحب الشيخ أبو حامد رفع اليدين عند التكبير (اللهم) أطوف (إيماناً بك
وتصديقاً بكابك ووفاء) أي غما (بهدك) وهو الميثاق الذي أخذته الله تعالى علينا بامتثال
أمره واجتناب نهيه (واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) تبعاً لسانف والخلف وإيماناً
وما بعده مفعول لأجله والتقدير افعله إيماناً بك الى آخره وأفاد بعض العلماء ان الله تعالى
لما خلق آدم استخرج من صلبه ذريته وقال ألسنت بربكم قالوا بلى فامر ان يكتب بذلك عهد
ويدرج في الجرا الاسود (وليقول) ندبا (قبالة الباب) يضم القاف أي في الجهة التي تقابله (اللهم
البيت بيتك والحرم حرمك والامن أمنتك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام
ابراهيم صلى الله عليه وسلم كافي الانوار خلافاً لابن الصلاح حيث ذهب الى انه يعني نفسه
وعند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والسقاق
وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم
أظني في طلاك يوم لا ظل الا ظلك واسئني بك من محمد صلى الله عليه وسلم شراباً هنيئاً لا ظمأ بعده
أبداً يا ذا الجلال والاكرام وبيّن الركن الشامي واليمني اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً
وسعيماً شكوراً وعيلاً مقبولاً وتجاراً لن تبور يا عزيز يا غفور أي واجعله ذنباً مغفوراً
وقس به الباقي والمناسب للمعتمر ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالجمع مراعاة
للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو الفصد منه عليه الاسنوي في الدعاء الا في الركن العراقي
الدعاء هذا اذا كان في ضمن حج أو عمرة والا فيسعدو بما أحب (وبين اليمني بين اللهم)

ظهره كل نسمة هو خالفها من ذريته الى يوم القيامة ثم جعل بين عيني كل انسان ويصام من نور وعرضهم على آدم قال أي رب
من هؤلاء قال ذريتك فرأى رجلاً منهم فأعجبه ويص ما بين عيني فقال يا رب من هذا قال داود قال يا رب كم جمات عمره قال
ستين سنة قال يا رب زده من عمري أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم الأربعة عشر سنة جاء ملائكة
الموت فقال آدم أولم يبق من عمري أربعون سنة قال أولم تعطها ابنك داود فجحد آدم فجحدت ذريته ونسي آدم ما كل من
الشجرة فنسيت ذريته وخطي فخطت ذريته أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله ويشير الى مقام ابراهيم)
أي إشارة قلبية (قوله الى الركن العراقي) هو أول الساميين

قال الزكشي بالصحة) أي اكتفاء بكونه في هواء السقف والجدران (قوله لو اعتكف فيما ظنه مسجد الخ) هل يقاس به في هذا التفصيل تحية المسجد الظاهر لا لتردد في نية الصلاة وبابها أضيق (قوله لكثرة الجماعة فيه) لعله سقط قبله واو من الكتبة والافهو ليس علة للإيجاب كما هو ٤١٢ ظاهر ومثله في الامداد لكن الذي في كلام غيرهما انه علة ثانية مستقبله (قوله

وفي المجموع ربنا) آت في الدنيا حسنة (قيل هي المرأة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك) وفي الآخرة حسنة (قيل هي الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك) (وقنا عذاب النار) قال الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف إلى واحد ان يقال في كل ما أي الطواف (وليدع بما شاء) في جميع طوافه فهو سنة ما ثورا كان أو غيره وان كان المأثور أفضل كما قال (وما ثور الدعاء) بالثلاثة أي المقول من الدعاء في الطواف (أفضل) من غيره و (من القراءة) فيه للاتباع (وهي أفضل من غير مأثوره) لان الموضوع موضع ذكر القرآن أفضل الذكر غير يقول الله تعالى من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه ويسن اسرار ما ذكر لانه أجمع للخشوع ويراعى ذلك في كل طوفة اغتسال اللواب وهو في الاولى ثم في الاوتار أكد (و) رابعها (ان يرمل) الذكر ولو صيا (في الاشواط الثلاثة الاولى) مستوعبا به البيت ويكره تسمية الطوافات اشواطا كما نقل عن الشافعي والاصحاب وهو الوجه وان اختلف في المجموع وغیره عدمها ولا يختص الرمل بالمشي بل للمجول يرمل به حامله والراكب يحرك دابته (بان يسرع) الطائف (مشيه مقار باخطاه) لا عدو فيه ولا وثب ومن قال انه دون الخجب فقد غلط (ويعشى في الباقي) من طوافه على هيئته لما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلثا ومشى اربعاً وروى مسلم عنه قال رمل النبي صلى الله عليه وسلم من الجرا إلى الجرا ثلثا ومشى اربعاً والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لاجله وهو انه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو وأصحابه وقد وهنتهم حتى يثرب فقال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم الحمى فلقوا منها شدة فجلسوا على الجرا بكسر الحاء فاطلع الله نبيه على ما قالوه فامرهم ان يرملوا ثلاثة اشواط وان يمشوا اربعاً بين الركنين ليرى المشركون جلدهم فقال المشركون هؤلاء الذي زعمتم ان الحمى قد وهنتهم هؤلاء أجلد من كذا وكذا ان فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فينتد كرممة الله تعالى على اعزاز الاسلام وأهله ويكره ترك الرمل بلا عذر ولو تركه في شيء من الثلاثة لم يقضه في الاربعة الباقية لان هيئتها السكون فلا تغير كالجهر لا يقضى في الاخيرتين بخلاف الجمعة مع المناققين في ثمانية الجمعة لا مكان الجمع وأفهم كلامه انه لو تركه في بعض الثلاثة الاول أنى به في باقيها (ويختص الرمل) ويسمى خبياً (بطواف يعقبه سعي) مطلوب في حج أو عمرة وان كان مكياً لا اتباع فان رمل في طواف القدوم وسعى بعده لا يرمل في طواف الركن لان السعي بعده حينئذ غير مطلوب ولا رمل في طواف الوداع لذلك (وفي قول) يختص (بطواف القدوم وليقل فيه) أي في رمله ندباً (اللهم اجعله) أي ما نأفاه من العمل (بحاجم رورا) وهو الذي لا يخالطه معصية مأخوذ من البر وهو الطاعة وقيل متقبلاً (وذنباً مغفوراً) أي اجعل ذنبي مغفوراً (وسعيام مشكوراً) والسعي هو العمل والمشكور هو

مالو كان غيره أكثر جماعة) أي فقله قبله لكثرة الجماعة فيه بالانظر للغالب (قوله سبب وجوب الجامع مطلقاً على من لا تلزمه) على فيه بمعنى عن (قوله ولو بلا سكون) قال في الروضة بل يصح اعتكافه قائماً أو قاعداً أو تردداً في اطراف المسجد (قوله أو أوج في قبله) أو اذا أنزل من فرجه جميعاً كما يأتي (قوله ولكن يشترط فيه) يعني في بطلان اعتكافه (قوله والغسل في اناء) أي غسل اليد (قوله لم يزر به) أي بالمسجد (قوله وليس له افراد أحدها) الانسب وليس له افراد أي الاعتكاف عن الصوم لانه هو الماتزم (قوله أم من غيره ولو نذراً) كان الاولى ولو نفلاً ليرتب عليه ما ذكره بعده من الرد على الجوجرى (قوله لان الحال قيد في

(قوله وفي المجموع الخ) ظاهره انه بدل اللهم وفي المحلى مانصه وفي المحرر والشرح ربنا أي بدل اللهم وفي الروضة اللهم ربنا (قوله ربنا آت في الدنيا حسنة) عبارة حج فيها

أقوال كل منها عين أهم أنواع الحسنة عده وهو كالتحيم فالوجه ان مراده بالاولى كل خير دنيوى يجزئ به آخرى يتعلق بالبدن والروح (قوله ويسن اسرار ما ذكر) أي ما لم يخش الغلط عند الاسرار (قوله ومن قال انه دون الخجب فقد غلط) أي بل الصواب انه الخجب كما يأتي (قوله وأفهم كلامه انه لو تركه في بعض الخ) بتأمل بأي طريق أفهمه (قوله وهو الذي لا يخالطه معصية) وتقدم تفسيره بالاتساع في الاحسان والزيادة فيه

عالمها الخ) في التعليل بهذا هنا نظر لا يخفى وكأنه مقدم من تأخير والا فحقه ان يكون تعليل القول المصنف والاصح وجوب
 جهم ما قائل (قوله فله تغريقهما) شمل التمتع فانتظر هل هو كذلك أو المراد خصوص الافراد (قوله لانه يصير كنية المدين
 ابتداء) يفيد انه تصح نية المدين ابتداء وانتظر ما صورته فلعل المراد انه يصير كنية كل مدة مهمما في ابتدائها (قوله فالمكث
 في هذا لم يحرم لذاته) قد يقال هلا قيل كذلك فيما صر في ذي الجروح وانقروح ٤١٣ والاستحاضة ونحوها وقد يجاب

بان ذلك وان كانت الجريمة
 فيه أيضا غير ذاتية الا ان
 المحظ في المنع فيه صيانة
 المسجد عن النجاسة (قوله
 لا حبوطة بالسكينة أي
 فيستمر ثوبه ولو في المرتد
 حيث عاد الى الاسلام
 اذ الردة انما تحبط العمل
 اذا اتصلت بالموت خلافا
 لما وقع في حاشية الشيخ
 (قوله لان المعطوف هو
 افعل) أي في الاول أي
 بخلاف الثاني فان المعطوف
 فيه الفاعل وكان الاول
 عدم ذكر الثاني في الاشكال
 اذ الاشكال فيه لانه أي
 على الاصل على ان يراد
 الاشكال والجواب على هذا
 الوجه ليس على ما ينبغي
 والوجه ان يقال فهما
 وتثنية الضمير في اعكافهما
 مع ان مرجعه لفظ
 المعكف وهو مفرد بالنظر
 لاتصافه بوصف الردة
 والسكر قائل (قوله مع
 تعذر ضبطه) أي فان لم
 يتعذر أي ولم يشق بطل
 (قوله فلو أمكنه مارا) أي
 والصورة أنه لم يقصد
 المرور لاجل ذلك لانه

هو المتقبل هذا ان كان حاجا اما المعتمر فيأتي فيه ممر في دعاء المطاف ويقول في الاربعة
 الاخيرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (و) خامسها (ان يضطبع) لذكره ولو صيا (في جمع كل
 طواف برم فيه) للاتباع (وكذا) يضطبع (في السعي على الصحيح) قياسا على الطواف بجامع
 قطع مسافة مأمور بتكريرها وسواء اضطبع في الطواف قبله أم لا والثاني لا لعدم وروده
 وقد يفهم كلامه عدم استحبابه في ركعتي الطواف وهو الاصح لكرهية الاضطباع في الصلاة
 فيزيهه عند ارادته او يعيده عند ارادة السعي ولا يسن في طواف لا يسن فيه رمل (وهو جعل
 وسط رده) بفتح السين في الاصح (تحت منكبه الايمن) مكشوقا (و) جعل (طرفيه على
 الايسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع افتعال مشتق من الضمير باسكان الباء وهو
 العضد (ولا ترمل المرأة) ولوليل في خالوة (ولا تضطبع) أي لا يطلب منها ذلك لان بالرمال تتبين
 اعطافها وبالاضطباع ينكشف ما هو عورة منها ومقتضى كلام المحرر تحريم ذلك حيث قال
 وليس للنساء رمل ولا اضطباع فان كان هو المراد فسيبه ما فيه من التشبيه بالرجال بل بأهل
 الشطارة منهم لكن ظاهر كلامهما في بقية كتبهما أي ذلك فالوجه عدم التحريم عند انتفاء
 قصد التشبيه (و) سادسها (ان يقرب من البيت) لشرفه ولانه أيسر في الاستسلام والتقبيل قال
 الماوردي والاحتياط الابداع عن البيت بقدر ذراع والكرمان بقدر ثلاث خطوات ليأمن
 الطواف على الشاذروان ونقل بعضهم عن الاصحاب انه يبعد بربع خطوات وهو غريب
 وكان ذلك كله عند عدم ظهور الشاذروان اما حين ظهوره فلا احتياط كما هو ظاهر
 ومحل استحباب القرب من البيت ما لم يتأذى يؤذي الزحام والا فالبعد أولى ومن ثم ندب له ترك
 الاستلام والتقبيل حينئذ وقول الامام الا في ابتداء الطواف أو آخره فاحب له الاستسلام
 ولو بالزحام مراده خلافا لما وهم فيه الاسنوي الزحام السير الذي لا تأذي فيه ولا اذى
 فيتوقاه الا في ابتداء الطواف أو آخره ويسن للأنثى والناثى ان لا يقربا في حال طواف الذكور
 بل يكون كل منهما في حاشية المطاف بحيث لا تحصل مخالطتهم (فلو فات الرمل بالقرب) من
 البيت (لرجة) أو نحوها ولم يرج فرجة مع القرب يرمل فيها وانتظر (فالرمل مع بعد) عنه الى
 حاشية المطاف (أولى) لانه متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بكانها والمتعلق بنفسها أولى كما
 ان الجماعة في البيت أولى من الانفراد في المسجد وبجث الزكشي ان البعد الموجب للطواف
 من وراء زمزم والمقام مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه فان رج فرجة وقف ليرمل فيها
 ان لم يؤذ أحد بوقوفه فيها (الا ان يخاف صدم النساء) بان كن في حاشية المطاف (فالقرب بلا
 رمل أولى) من البعد مع الرمل لثلاثه ينتقض طهره وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء وتعذر الرمل
 في جميع المطاف لخوف صدمه فترك الرمل أولى ويسن ان يتحرك في مشيه ويرى من نفسه

حينئذ تردد كما لا يخفى فينبغي ان يصور بما اذا عقد نيته على الخروج حقة ثم عن له ذلك في اثنا خروجه وهو مار

(قوله كدأب أهل الشطارة) الشاطر الذي أعيا أهله حبثا اه مختصر صحاح (قوله فالوجه عدم التحريم) أي فيكون
 مكروها (قوله ان لا يقربا) هو بضم الراء من قرب من كذا وبفتحها من قربه بكسر الراء متعديا والتقدير على الاول ان لا يقربا
 منه وعلى الثاني ان لا يقرباه

فصل في حكم الاعتكاف المذكور في (قوله ليوافق ما تقر الخ) هذا من جانب المخالف (قوله ولا يلزم من إيجاب الجنس بنية التتابع) انظر ما معنى هذا التعبير وكان الظاهر ان يقول ولا يلزم من إيجاب الجنس بالنية إيجاب غيره بها (قوله وقول الغزالي لو نوى أيام معينة) أي كان قال سبعة أو اثنين مثلاً كما يؤخذ من قوله معينة ومن قول الاسنوي في تأييده وهو متعين لتعين زمن الاعتكاف بالتعيين ٤١٤ اهـ وحينئذ فلا اعتراض على الغزالي انما هو في كون النية بمجرد هاتكفي

في ذلك أمالوتلفظ بذلك

انه لو أمكنه لم يلزم كافي العدو في السعي (و) سابعها (ان يوالي) الطائف (طوافه) للاتباع وخروجاً من خلاف من أوجبه ويجوز الكلام فيه ولا يبطل به خبر إلا ان الله أحل فيه المنطق غير ان الأولى تركه الا في خير كما مر بمعروف ونهى عن منكرو وتعليم جاهل وجواب مسنقت ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره متكتفاً ووضع يده على قميصه الا في حالة تناوبه فيستحب وتشبيك أصابعه أو تفرقعها وكونه حافياً أو حاقناً وبحضرة طعام تتوق نفسه له وكون المرأة متقبة وليست محرمه ويظهر حملها على تنقيب بلا حاجة بخلافه لما كوجود من يحرم نظره اليها والا كل والشرب فيه وكراهة الشرب أخف وتطوعه في المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف (و) ثامنها (ان يصلي بعده ركعتين) للاتباع رواه الشيخان ويجزئ عنهما غيرهما بتفصيله السابق في ركعتي الاحرام وانما لم يجبا لخبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع والافضل كونهما (خلف المقام) للاتباع ومنه يؤخذ ان فعلهما ما خلفه أفضل منه في جوف الكعبة ويوجه بان فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما ان ماعداهما من الدوافل يكون فعله في بيت الانسان أفضل منه في الكعبة لما ذكره وما تقر وعلم رد قول من ادعى ان فضية كلامهم ان خلف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد ينافيه قولهم في اللعان أفضل بقاءه ما بين الركن والمقام لان افضلية فعلهما ما خلف المقام ليست لافضليته بل للاتباع والا لكانت في الكعبة أفضل مطلقاً ثم بالجرح تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت ثم في بقيته لانه أفضل من سائر المسجد ويؤخذ منه انه لو كانت الكعبة مفتوحة كان فعلهما فيها أفضل منه في الجرح وهو ظاهر اذ تقدم الجرح لكونه من الكعبة مع ان ذلك ظني فتقدم الكعبة عليه أولى ثم الى وجه الكعبة لانها أفضل الجهات كما قاله ابن عبد السلام وليس فيه اشعار خلافاً لما فهمه الجوجري بانه أفضل من الجرح لان الجرح من الكعبة وليس في تقدمهم للجرح على جهة الكعبة ما يقتضي ان جهته أفضل من جهته اخلافاً لما زعمه أيضاً لان افضلية فعلهما فيه ليست لافضلية جهته بل لكونه من البيت كما مر ثم ما قرب منها ثم بقيته المسجد لانه أفضل من سائر الحرم ثم في بيت خديجة ثم في بقية مكة فيما يظهر فيها ثم بالحرم ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الارض ولا يفوتان الامونة ويسن لمن آخرهما اوقافاً دم وان صلاهما في الحرم بعد ذلك كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ويظهر انه كدم التمتع ويصلهما الولي عن غير المميز والاجير عن مستأجره ولو مع وضوء وفارق صلاة المميزهما وان أحرم عنه وليه بانه محرم حقيقة بخلاف المعضوب وله بلا كراهة ان يوالي بين الاساييع وبين ركعتيهما والافضل ان يصلي عقب كل طواف ركعتيه ومن سنن الطواف نيتة ان كان طواف نسك أخذ ما مر فلو كان عليه طواف افاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ما عليه فتوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو قدوماً أو وداعاً وقع عن طواف الافاضة أو النذر كافي واجبات الحج والعمرة فتقولهم ان الطواف يقبل الصبر أي اذا صرفه

(قوله خبر إلا ان الله أحل فيه المنطق) عبارة المحلى الا ان الله قد أحل فيه الخ (قوله ويكره البصق فيه) أي في الطواف واذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما القاؤه في أرض المطاف فحرام كما هو معلوم (قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ) وهل يكره ذلك في غيره أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله والا كل والشرب) أي ما لم تدع اليه ضرورة (قوله من مثل ذلك) أي باعتبار الزمنين (قوله ان يصلي بعده أي متصل به عرفاً (قوله ثم ما قرب منه الى البيت ثم في بقيته) حج وزاد فالحطيم (قوله ثم الى وجه الكعبة) أي ثم بعد الجرح الى وجه الخ (قوله كما قاله ابن عبد السلام) زاد في حج فبين اليمانيين (قوله لان افضلية فعلهما) أي الصلاة (قوله ثم ما قرب منها) أي الكعبة (قوله ولا يفوتان الامونة) فان قلت كيف هذا مع انه يغني عنهما فريضة ونافلة

قلت لا يضر هذا الاحتمال انه لم يصل بعد الطواف أصلاً أو صلى لكن نفي سنة ان طواف (قوله ويظهر انه كدم التمتع) أي فيكون في حق القادر بشاة وفي حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع (قوله والاجير عن مستأجره) أي فلوتر كهما الولي لهما والاجير فينبغي ان يسن دم وبسقط من أجرة الاجير ما يقابل الركعتين (قوله اذا صرفه

قطا هرا نه يلزم فليراجع (قوله ار محمل ذلك اذا ساوت الليلة اليوم والالام يكف) أي بان كانت الليلة اقصر أي فيكمل علمها من
 لغير طواف آخر) ومن الغير مسئلة المحمول لانية والمراد بالطواف الذي لا يعد صار قال يقصد بفعله الطواف لكن عن
 غير الفرص فلا يقال يشكك ما هنا بما الوجهل محرما ونوى بفعله المحمول فقط ٤١٥ حيث وقع للمحمول لان ما هنا ك

لم يجز بل فيه طوائفه عن
 غيره بل جعل دورا به غير
 طواف حيث جعل نفسه
 كالادابة (قوله محمله في
 النافلة المطلقة) فضيته
 انه يجز بركني الاحرام
 لبل وقد قدما خلافة
 (قوله لا جنازة الخ) أي
 وان تعين ويعذر في
 الأخير الى فراغه فان
 خيف تغير الميت فيذبح
 وجوب قطعه (قوله وهذا
 لا بد منه) وقضية
 اشتراطهم ذلك في حق
 المحمول عدم اشتراطه في
 الحامل فيجوز كونه محدثا
 وعاريا لكان يستثنى منه
 مالو كان الحامل وليا أو
 مآذونه وتسترط فيه
 الطهارة لما مر ثم قال
 والفرق بين الولي وغيره ان
 مباشرة الولي أو مآذونه
 تتوقف عليهم صحة طواف
 غير المميز بخلاف غيره
 وبه صرح ج (قوله عملا
 بنيت في حقه) أي والغاء
 نية غيره (قوله فالاصح
 انه ان قصد للمحمول فله)
 هذا يخالف ما مر بعد قول
 المصنف فللولي ان يحرم

لغير طواف آخر كطلب غريم كما مر في الإشارة لذلك (يقرأ في الاولى) منها سورة (قل
 يا أيها الكافرون) يقرأ (في الثانية) سورة (الاخلاص) للاتباع رواه مسلم وما في قراءتهما
 من الدلالة على الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام (ويجهر)
 فيها (ليلا) من غروب الشمس الى طلها وقولهم الافضل في النافلة المقعولة ليلا للتوسط
 بين الجهر والاسرار محمله في النافلة المطلقة كما مر (وفي قول تجب المولاة) بين اشواطه
 وابعاضها (و) تجب (الصلاة) لانه صلى الله عليه وسلم أتى بالامرين وقال خذوا عني مناسككم
 والاصح الاول اما المولاة فلما مر في الوضوء لاتحاد الخلاف فيها ومحمل الخلاف في تفريق
 كثير بلا عذر فلو كان يسيرا أو كثيرا بعذر لم يضر حتما كالوضوء قال الامام والكتير ما يغلب
 على الظن بتركه ترك الطواف اما بالاضراب عنه أو بظن انه أتمه ومن العذر اقامة مكتوبة
 لا جنازة واتباعه بل يكره قطع الطواف الواجب له ما واما الصلاة فللمخبر الماروا والقولان
 في وجوب ركعتي الطواف اذا كان فرضا فان كان نفلا فسنة قطعها وعلى الوجوب بصرح
 الطواف بدونهما لانتفاء ركنيهما ورطيتهما ولا يتعين على المحرم ان يطوف بنفسه (و) لهذا
 (لو حل الحلال محرما) به عذر من صغرا أو مرض أو لم يطف المحرم عن نفسه لاهرامه ولم
 يصرفه عن نفسه (فطاف به) ولم ينو له نفسه أولهما (حسب) الطواف (للمحمول) عن
 الطواف الذي لاهرامه كراكب بهيمة وفي بعض النسخ حسب للمحمول بشرطه أي الطواف
 في حق المحمول من طهر واسترورة ودخول وقت وهذا لا بد منه والواقع للحامل فان كان
 قد طاف عن نفسه لاهرامه فكالمو حل حلالا ومسيما أي أو صرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله
 السبكي وان نواه الحامل لنفسه أو لهما وقع له عملا بنيت في حقه (وكذا) بحسب للمحمول
 أيضا (لو حله محرم قد طاف عن نفسه) لاهرامه أو لم يدخل وقت طوافه كما يجزئ الاسنوي
 (والا) بان لم يكن المحرم الحامل طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه (فالاصح) انه ان قصد
 للمحمول فله) فقط تنزيلا للحامل منزلة الدابة وانما لم يقع للحامل لصرفه ذلك عن نفسه بناء على
 ما مر من اشتراط عدم صرفه الطواف لغرض آخر وهو الاصح والثاني للحامل فقط كالمو
 أحرم عن غيره وعليه فرضه بناء على عدم ضرر المارف وقيل يقع لهما جميعا (وان قصد
 لنفسه أو لهما) أو أطلق (للمحامل فقط) وان قصد محمله نفسه لانه الطائف ولم يصرفه عن نفسه
 ويؤخذ منه انه لو حل حلالا ولا نوي او وقع للحامل ولهذا قال في المجموع ويقاس بالمحرمين
 الحلالان الساويان فيقع للحامل منهم على الاصح وسواء في الصغير حله وابه الذي أحرم عنه
 أم غيره لكن ينبغي كما أفاده الشيخ في حل غير الولي ان يكون باذن الولي لان الصغير اذا طاف
 را كبا لبدان يكون وليه أو نائبه سائقا أو قائدا كما مر ومحل في غير المميز وخرج بقوله حل
 ما لوجه له في شيء موضوع على الارض أو سفينة وجذب فيه للحامل والمحمول مطلقا

عن الصبي الذي لا يميز الخ من قوله ولا يكتفى بالطواف والسعي من غير استصحابه وانما يفعلها به بعد فعلها ما عن نفسه تطير ما مر
 في الرمي اه (أقول) وقد يقال يمكن تصوير ما هنا كالمو أطلق وما هنا مصور بما اذا قصد المحمول وحده سواء كان بالغاً أم
 صبياً بدليل قوله الا في وسواء في الصغير حله وليه الخ (قوله أو سفينة وجذب الخ) نعم ان قصد الجاذب المشي لاجل الجذب
 بطل طوافه لانه صرفه اه ج وقوله مطلقا أي سواء نوى الحامل نفسه أو لهما أو أطلق اما لنوى المحمول فقط فقد صرف
 فعله عن طواف نفسه وقد تقدم انه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال ج نعم الخ

النهار كافي حاشية الشيخ وانظر لو كانت أطول هل يكفي بمقدار اليوم منها أو لابد من استيعابها (قوله ان يذهب أكثر الوقت في التردد للنزل) انظر ما المراد بالوقت هنا ثم رأيت الزيادة صرح بأنه الوقت الذي نذراعتكاه (كتاب الحج) (قوله) ويجب بان هذه اركان للقصود الخ) ٤١٦ هذا الجواب للشهاب حج في امداده ولكن قال الشهاب سم انه تكلف بعيد

(قوله خبر أبي هريرة خطبنا الخ) هذا الدليل فيه للمرة فكان الصواب ذكره عقب قوله في الحج ولا يجب باصل الشرع سوى مرة (قوله من حيث الاداء) أي أمام من حيث التعلق فهو حاصل بالتكليف مع الاستطاعة على ما يأتي (قوله أو عن حجة) الاسلام هي المرتبة الرابعة وتنفارق ما قبلها في الرقب (قوله) وقد شرع في بيان ذلك أي ما عدا صورة الذر (قوله) أو يقول احرمت عنهما أي بقاءه أيضا (قوله كما علم مما مر) لم يمر له ما به لم منه ذلك وكأنه توهم انه قدم أو مأذونه عقب قول المصنف فالولي كافي كلام غيره أو انه ذكره هناك وسقط من الكتبة (قوله حيث جاز احجاجة) أي العبدان لم يفوت مصلحة على الصبي والالزم عايه غرم زيادة على نفقة الحاضر كما قاله شيخنا (قوله كما يغرم ما يجب بسببه الخ) أي وهو مميز كما سيأتي في الحاصل (قوله أو النيابة) عطف هذا على قول المصنف بالمباشرة صريح في ان الشرطين الاتيين شرطان في المجموع عنه ويصرح به أيضا قوله الآتي وان لم يكف بالحج اذ هو مكلف في الجملة وجبته فكان ينبغي ان يزيد عقب قول المصنف اذا باشره قوله أو اناب وهذا بخلاف (قوله انه كالوقوف) أي في عدم قبول الصرف وهو ضعيف (قوله ذاتي نفسه وحمله) أي من وقوعه للعامل فيحصل فيما يختم به الطواف (قوله بشرطه) وهو خلو الطواف (قوله وخبر ابدأ ببدء الله به) وفي رواية مسلم ابدأ بالحج محلي

ويكره
والمصنف اذا باشره قوله أو اناب وهذا بخلاف
(قوله انه كالوقوف) أي في عدم قبول الصرف وهو ضعيف (قوله ذاتي نفسه وحمله) أي من وقوعه للعامل فيحصل فيما يختم به الطواف (قوله بشرطه) وهو خلو الطواف (قوله وخبر ابدأ ببدء الله به) وفي رواية مسلم ابدأ بالحج محلي

ما فهمه الشهاب حج من جعل الشرطين في كلام المصنف شرطين في المباشر عن نفسه أو عن غيره كما يعلم بمراجعة كلامه في تحفته (قوله إذا نية عن غيره لموت أو غضب كذلك) هذا لا يصح ترتيبه على أن تعبير المصنف بالمباشرة جرى على الغالب ولا ما قدمه هو في حل المتن كما تقدم التنبيه عليه فكان الصواب أن يقول ٤١٧ إذ من وقعت الاستدابة عنه لموت أو غضب

كذلك فتأمل (قوله أو بعده ثم عاد إليه) كان الأصوب أن يقول أو نظرا ثم عاد لأن هذا قسم قوله وهما في الموقف لا قسم قوله قبل خروج وقت الوقوف لعدم صحته (قوله إذا تقدم الطواف أو الحلق) أي على الكمال وكذا لو تقدم ما معا كافي التحفة (قوله ولو كل من ذكر في أثناء الطواف) يعني في العمرة كما يعلم مما يأتي (قوله فهو كالوكل قبله) أي فتجزئه عمرته عن عمرة الاسلام ولا تجب عليه الاعادة (قوله ويعيد ماضى) أي من الطواف كما هو ظاهر (قوله ووقوع الكمال في أثناء العمرة الخ) هذا فيه نوع تكرار مع ما قبله إلا أنه أعم منه (قوله ولو فات) (قوله لا الر كوب اتخافا) معتمد أي فلا يكره له كنه خلاف الأولى لما تقدم من سن المني فيه (قوله لأنها مرور الساعي) أي لأن في الوصول إليها ور الخ (قوله فالصواب القطع) من كلام الزركشي (قوله يرد) خبر قوله وما نظره

ويكره وقوف الساعي في أثناء سعيه بلا عذر حديث أو غيره وإن صلى بعده ركعتين لا الر كوب اتخافا ولا يجزى فيه خلاف الر كوب في الطواف قاله في المجموع لكن نقل عن النص كراهته ويؤيدها ما في ذلك من الخروج من خلاف من منعه إلا أن يقال أنه خلاف سنة صحيحة وهي ركوبه صلى الله عليه وسلم في بعضه وسعى غيره به بلا عذر لصغر أو مرض خلاف الأولى والمروءة أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لأنها ضرور الساعي في سعيه أربع مرات والصفا ضرور فيه ثلاثا فإنه أول ما يبدأ به استقبال المروة ثم يختم به وما أمر الله بمباشرة في القربة أكثر فهو أفضل وبدءته بالصفا وسيلة إلى استقبال المروة قال والطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اه وهو المعتمد وان نظره الزركشي بأن أفضلها الوقوف لخبر الحج عرفه ولهذا لا يغتفر الحج إلا بفواته ولم يرد غفران في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان فقد صرح الأصحاب بأن الطواف قربة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات البدن بعد الإيمان بخلاف الوقوف وقد يقال بأن الطواف أفضل من حيث ذاته لأنه مشبه بالصلاة وقربة مستقلة والوقوف أفضل من حيث كونه ركبا للحج أفواته به وتوقف صحته عليه واختصاصه به ويحمل كلام ابن عبد السلام على الأول والزركشي على الثاني وما نظره في أول كلامه أيضا بأن الصفا قدمت في القرآن والأصل فيما قدم فيه أنه لا اهتمام به المشعر بشرفه إلا أن يقوم دأبل على خلافه وبأن ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة لما قاله بل قد يدل على ما قلناه بأن يقال ما أمر الشارع بمباشرة بالعبادة قبل تطهيره وعدم الاعتداد بمباشرة تطهيره قبله يكون أفضل لأنه الأصل وغيره تابع له والضرورة قاضية بتفضيل المتبوع وقد بان بما ذكرته أن الصفا هي الأصل إذ لا يعتد بالمروة قبلها فتكون تابعة لها صحة ووجوب فكانت الصفا أفضل ودعوى أنها وسيلة ممنوعة إذ لا يصدق عليها أحد ما كما لا يخفى يرد بان البداءة بالصفا لبيان الترتيب وضرورته فلا إشعار في تقديمها بأفضليتها وبأن البداءة بالشيء لا تستلزم أفضلية البداءة على الآخر كصوم رمضان آخره أفضل من أوله (وان يسعى بعد طواف ركن أو) طواف (قدوم) لأنه الوارد من فعله عليه السلام ونقل الماوردي الإجماع على ذلك (بحيث لا يتخلل بينهما) أي بين السعي وطواف القدوم (الوقوف بعرفة) وان يتخلل بينهما من طويل ولو وقف بها لم يجز السعي إلا بعد طواف الأفاضة لدخول وقت طواف الفرض فلم يجز أن يسعى بعد طواف نفل مع إمكانه بعد طواف فرض ولو نوى بطوافه بعد الوقوف وانتصاف ليلة النحر طواف قدوم لغت نيته وانصرف لطواف الركن وكذا لو نواه معتمر الحج انصرف لطواف عمرته ويحصل بطوافه الفرض ثواب طواف القدوم كتحية المسجد ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه إطلاقهم أولا ويحمل كلامهم على ما لو صدر طواف القدوم حال الإحرام لشمول نية الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود

٥٣ نهاية في في أول كلامه الخ (قوله لدخول وقت طواف الفرض) قضيته عدم امتناع السعي قبل انتصاف ليلة النحر وليس مرادا كما صرح به حج حيث قال في أثناء كلامه ويفرق بينه أي السعي وبين من عاد لمكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل فإنه يسن له القدوم ولا يجزئه السعي حينئذ بان السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه بعد طواف الأفاضة (قوله انصرف لطواف عمرته) كل من هذين علم من قوله قبل فلو كان عليه طواف أفاضة أو نذر لم تتعين زمنه الخ

الصبي الحج) يعني من أحرم صبيًا لثأق قوله فان بلغ قبل الفوات (قوله وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه) أي هل يجزئه الحج مثلاً عن حجة الاسلام أولاً واعلم ان في نسبة السكوت في هذا للرافعي غفلة عما سيأتي في الشرح عن الشيخين كما نبه عليه حج (قوله قال ابن أبي الدم ٤١٨ ينبغي ان يكون كالصبي في حكمه) يعني تفصيله المتقدم أوائل السوادة وكان

الاولى تقديم هذا عنده (قوله لان اشتراط الافاقة الحج) هو وجه عدم المناقاة وهو لشيخ الاسلام وهو تأويل لا تقبله العبارة كما أشار الى ذلك حج (قوله في الشق الاول) أي شق المنطوق (قوله هذا والذي في الشرح والروضة الحج) أي وهو ضعيف عنده بدليل قوله المتقدم عقب كلام ابن أبي الدم وهو كما قال ان كان من عند الشارح (قوله ولو أحرم كافر من الميقات) وهو ما لم يأت من احرامه غير صحيح (قوله ثم أسلم) أي وأحرم بعد ذلك فهما (قوله فلا ينافيه ما مر الحج) فيه انه لا جامع بين المستثنين حتى يحكم بينهما بالتنافي الموجب الى الجواب لان ما مر لا مجاوزة فيه للميقات بغير احرام شرعي اذ صورته انه أحرم احراماً شرعياً من الميقات لكن في حال نقضه فلم يجب عليه الدم لما قدمه من كونه أتي بمافي وسعه ولا اساءة واماماهنا صورته انه جاوز الميقات بلا احرام كما هو ظاهر على ان قوله أي اذا جاوز الحج انما هو ملحق في بعض النسخ واعلم

المجانسة بخلافه في تلك فالمجانسة منتفية بينهما كل محتمل وظاهر كلامهم الاتي في طواف الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف للقدم فهل له ان يسعى بعده بعض السعي ويكمله بعد الوقوف وطواف الرك في هـ نظراً أيضاً والقرب لكلامهم المنع (ومن سعى بعد طواف (قدم لم يعد) أي لا يستحب له اعادته بعد طواف الافاضة لانه لم يرد بل تكره اعادته كما قاله الشيخ أبو محمد اذ هو بدعة لكن الافضل تأخيرها عن طواف الافاضة كما أفتى به الوالدرجة الله تعالى قال لان لنا وجهاً باستحباب اعادته بعده نعم يجب على نحو صبي بلغ بعرفة اعادته كما مر ولو أخره الى ما بعد طواف الوداع لم يعتد بوداعه لانه انما يؤتى به بعد فراغ المناسك ولا فراغ قبل السعي ولا فرق في عدم الاعتداد بين ان يبلغ قبل سعيه مسافة القصر أو لا لانه حيث بقي السعي فأحرامه باق لانه ركن لا تحلل بدونه ولا يجبر بدم فلا يتصور ان يعتد بوداعه واعترض في المهمات قولهما لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع بتصوره بعده بان يحرم من مكة بحج ثم يقصد الخروج لحاجة قبل الوقوف أي الى مسافة قصر لما يأتي فانه يؤمر بطواف الوداع فاذا عاد كان له ان يسعى كما صرح به البندنجي والعمري لان الموالاة بينهما ليست بشرط قال وكذا المن أحرم بالحج من مكة اذا طاف للوداع لخروجه الى منى ان يسعى بعده اه وفي نص البويطي وكلام الخفاف ما يوافقهم ومع ذلك فالعتمد ما قاله في المجموع وردا عليهم ان ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه بما بعد القدم والافاضة وقولهما ان ذلك مذهب الشافعي أي بحسب ما فهماه فلا يقال كيف يدفع بكلامه نقلهما الصريح وصبوب الاسنوي أيضاً وقوعه بعد طواف نفل بأن يحرم المذكي بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسعى بعده وقد جزم بالاجزاء في هذه المحب الطبري ويوافقه قول ابن الرفعة اتفقوا على ان شرطه ان يقع بعد طواف ولونفلا الاطواف الوداع ويرده ما مر عن المجموع أيضاً (ويستحب) للذكر (ان يرفي على الصفا والمروة قدر قامة) لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم اما الانثى والخنثى فلا يسن لهما الرقي أي الا أن خلا المحل عن غير المحارم فيما يظهر كانه عليه وعلى الخنثى الاسنوي وتبعه عليه تلميذه أبو زرعة وغيره وما اعترض به من ان المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى اخفاء شخصها ما أمكن وان كانت في خلوة لا ترى انه لا يسن لها التخوية في الصلاة ولو في خلوة يرد بان الرقي مطلوب لكل أحد غير انه سقط عن الانثى والخنثى طلباً للستر فاد اوجد ذلك مع الرقي صار مطلوباً بالاحكام بدور مع العلة وجودا وعدمها وبأن قياس ما نحن فيه على التخوية ممنوع لانها منيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقي فلا تصل له ويؤيد ما قاله الاسنوي ما مر في الجهر بالصلاة والقول بان اخفاء الشخص يحتاج له فوق الصوت مردود بان سماع الصوت قد يكون سبباً لحضور من سمعه من بعد ولا كذلك الرقي في الخلوة (فاذا رقي) بكسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر) من كل شيء (ولله الحمد) أي على كل حال لاغيره كما يشعر به تقديم الخبر (الله أكبر على ما هداانا)

انه سيأتي له في الباب الاتي تصحيح اطلاق عدم لزوم الدم للصبي والعبد في هذه المسئلة تبعاً لابن شعبة اي وقاسم وليحذر (قوله أو موصى بمنفعته الى ذلك) الظاهر ان مرجع الاشارة سقط من الكتابة فان العبارة لا مداد وافظها (قوله ألا ترى انه لا يسن بها التخوية) هي رفع البطن عن الفخذين وابعاد المرفقين عن الجنبين (قوله فلا نصلى اليه) أي لا تساويه في العلة حتى يمنع قياساً عليها

بعد قوله وصحناه أو على الجبل إلى مكة أو موصى الخ (قوله فيعتبر ذلك) أي وجود الجبل (قوله وتقييد الأذرى الخ) عبارة الأذرى كافي شرح الروض وهو ظاهر فبين لا يليق بهار كويم أو يشق عليها ما غيرها فالأشبه أنها كالرجل (قوله كما قاله ابن العماد خلافا لما بحثه الأسنوي) جزم السارح في شرحه للبهجة بما بحثه الأسنوي من غير أن يذكر ما قاله ابن العماد (قوله بحسب ما يليق به) عبارة الامداد ومع أمن لا تبق بالسفر ومثله في التحفة (قوله وانما ٤١٩ لم يجب قبال الكفار) أي في هذه الصورة وكان حق

المقام الاضمار لان الاظهار موهم واعلم ان هذا الحكم انما هو فيما اذا لم يعبروا بلادنا ما اذا عبروها فاجب مقاتلتهم مطلقا كما سيأتي في محله لا جرم على ابن حجر بقوله لان الغالب في الحجاج عدم اجتماع كلمتهم وضعف جانبهم فلو كفوا للوقوف لهم كانوا اطعمة لهم وذلك بعد وجوبه (قوله بخلافه بعده لا يكره) أي للمسلم بدليل التعليل وما بعده (قوله لقربه من مقصده) هذا مقدم من تأخير وعبارة شرح الروض وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع أو أقل أو استويا

(قوله ثم دعابن ذلك) أي بين ما ذكره من التوحيد (قوله ثم نزل إلى المروة) أي وسارح حتى أتى المروة (قوله فيخرج عن كونه سعيًا) هو ظاهر ما قدمه من أنه يقبل الصرف أما على ما نقله الشيخ فلا (قوله ولو أتى) لم يظهر لا خذها غاية هنا معنى إذا الصيغة بالنسبة لهم أسوا اللهم إلا أن يقال

أي دلنا على طاعته بالاسلام وغيره (والحمد لله على ما أولانا) من نعمه التي لا حصر لها (لا اله الا الله وحده لا شريك له) تقدم شرحه في خطبة لكتاب (له الملك) أي ملك السموات والارض لا غيره (وله الحمد يحيي ويميت بيده) أي قدرته (الخبر وهو على كل شيء قدير) الخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما بدأ باله فافرق في عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ووجد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم عاد بين ذلك قال هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة ما فعل على الصفا وفيه زيادة ونقصان بالنسبة لما ذكره المصنف (ثم يدعو بما شاء دينًا ودنيا) لأنها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هنالك واستحبوا من دعائه أن يقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وأنت لا تخلف الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم (قلت ويعيد الذكر والدعاء ثانيا وثالثا والله أعلم) للاتباع (و) يس (ان يمشي) على هينته وسجيته (أول السعي وآخره) ان (يعود والذكر) أي يسعى سعيًا شديدًا فوق الرمل (في الوسط) الذي بينهما للاتباع رواه مسلم أما المرأة والحنثي فلا ينبغي أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومسابقة أصحابه فيخرج عن كونه سعيًا بقصد المسابقة والراكب يحرك دابته بحيث لا يؤذي المشاة (وموضع النوعين) أي المشي والعدو (معروف) هناك فيمشي حتى يبق بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعود حتى يتوسط بين الميلين الأخضرين اللذين أحدهما في ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضي الله عنه فيمشي حتى ينتهي إلى المروة فاذا عاد منها إلى الصفا مشى في محل مشيه وسعى في محل سعيه ويسن أن يقول في السعي ولو أتى رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الأكرم

فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه (يستحب للامام) الاعظم أن يخرج مع الجميع (أو منصوبه) لهم أن لم يخرج الامام (ان يخطب بمكة في سابع ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها المسمى بيوم الزينة اترينهم فيه هو اذ هم وتكون عند الكعبة وانما يخطب (بعد صلاة الظهر) أو الجمعة ان كان يومها (خطبة فردة) ولا تكفي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقرروا لان القصد بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن أن يكون محرمًا كما مروى فتصحب بالتلبية والحلال بالتكبير (يأمرهم فيها بالعدو) في اليوم الثامن المسمى يوم التروية لأنهم يتروون فيه الماء (إلى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه وتذكر وهو الأغلب وقد تونت وتخفيف فونها أشهر من تشديدها سميت بذلك لكثرة ما يعني أي يراق فيها من الدماء (ويعلمهم) فيها (ما أمههم من المناسك) رواه البيهقي فان كان فقها قال هل من سائل وخطب الحج أربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الأول

مراده التعميم (فصل في الوقوف بعرفة) (قوله في الوقوف بعرفة) قدمه مع أنه مؤخر لفظًا لانه المقصود بالذات (قوله كان يومها) أي السابع (قوله ولان القصد بها التعليم) أخذ به ضمهم من هذا انه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لان التعليم لا يحصل الا بذلك الكثرة (أقول) والظاهر انه غير مراد بل ينبغي الاكتفاء بخطبة واحدة أخذ باطلا فهم (قوله أشهر من تشديدها) أي مع الصرف وعدمه والتذكير والتأنيث على ما يستفاد من اطلاقه (قوله قال هل من سائل) أي حال الخطبة

الى ان قال لزمه التمسك بقريه من مقصده في الاول واستواء الجهتين في حقه في الثاني (قوله لا نأقول عارضه ما هو أهم منه الخ) لعل الاولى الجواب بان الخروج من المصيبة يتحقق بخروجه من البصر وهو كما يحصل بعوده يحصل بمضيه الى مقصده قنامل (قوله ولو محرما) غرضه منه الرد على شيخ الاسلام الذي أراد به قوله خلا فالبعض المتأخرين حيث قال نعم ان كان محرما كان كالمحصر (قوله وانه تلزمه ٤٢٠ أجرة البذرة) أي فلا بد من وجدانها في وجوب الحج (قوله وعمل به ان وجد) أي

الاصل من وجود المانع أو عدمه وقوله والا أي وان لم يوجد (قوله لا للاستقرار) متعلق بوجوب (قوله ان يخرج مع هاروج أو محرم) أي بان تكون بحيث لو خرجت لخروجهم من ذكر (قوله لان ذكر البريد الخ) في شرح الروض عقب الرواية الثانية المارة بالفظه وفي رواية صحيحة في أبي داود بدل اليومين بريد فكانها سقطت من المكتبة من نسخ الشارح كما يدل عليه ما ذكر (قوله واعطاء السفينة من غير تملك) هذا القيد للواقع فلا مفهوم له ادلا يتأني تملكه لانه لا يصح قبوله التملك والولي لا يصح أن يتولى له الطرفين (قوله وذلك) يعني الموت وكان لا ولي اسقاط هذه الاشارة لايها ما (قوله ان دخل الحاج) يعني الى مكة وهو قيد في الاكتفاء بمضي امكان الرمي والطواف والسعي (قوله ثم مات) الصواب حذفه (قوله اثم) (قوله كما يفعل امام مكة)

وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة فتنتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتي وقضية كلامه انه يخبرهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك وأطال الاسنوي في الانتصار له لكن الذي ذكره انه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى وهو محمول أخذ من النص على انه لا بيان الاقل والاول لبيان الاكل ولو توجهوا للوقوف قبل دخول مكة استحب لا مامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله المحب الطبري قال الاذري ولم أره لغيره وبأمر فيها أيضا المتمتعين قال في المجموع والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد احرامهم كما اقتضاه نقل المجموع له عن البويطي والاصحاب بخلاف المفرد والقارن الا فاقين لا يؤمران بطواف وداع لانهم مالم يصلوا من مناسكهما وليست مكة محل اقامتهم (ويخرج) ندبا (بهم من غد) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم جمعة (الى منى) بحيث يصلون الظهر وباقي الجس بم افان كان يوم جمعة ندب ان يخرج بهم قبل الفجر لان السفر يومها بلا عذر كتحلف عن رفقته بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصلي الجمعة حرام فعله فمن تلزمه ولم تمكنه اقامتها بنى والابان أحدث ثم قرية واستوطنها اربعون كاملون جاز خروجه بعد الفجر ليصلي معهم وان حرم البناء ثم (ويبيتوا) ندبا (بها) فليس بركن ولا واجب ومن البدع القبيحة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات قال الزعفراني يسن المشي من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج لمن قدر عليه وان يقصد مسجدا خفيف فيصلي فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلها ما وبعد ما ويصلي مكتوبات يومه وصبح غده في مسجدها (فاذا طلعت الشمس) على ثبير بفتح المثناة جبل كبير بمزدلفة على بين الذهاب من منى الى عرفات (قصدا وعرفات) مكثرين من التلبية والدعاء مارين على طريق ضب وهو الجبل المطل على منى ويعودوا على طريق المأزمين وهو بين الجبلين للاتباع ويسن للساثر ان يقول اللهم اليك توجهت والى وجهك الكريم أردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مبرورا وارحمني ولا تخيبني انك على كل شيء قدير وان يعود في طريق غير الذي ذهب فيه (قلت) كما قال الراغب في الشرح (ولا بدخولها بل يقيمون بنمرة) وهي بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح النون وكسرهما موضع (بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم) للاتباع رواه مسلم ويسن ان يغتسل بنمرة للوقوف فاذا زالت الشمس ذهبوا الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وصدره من عرنة بضم العين وآخره من عرفة ويميز بينهما ما صخرات كبار فرشت هناك قال البغوي وصدره محل الخطبة والصلاة (ثم يخطب الامام) أو منصوبه (بعد الزوال) بهم على منبر أو مرتفع فيه لا في عرفات قبل صلاة الظهر (خطبتين) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الاولى يبين لهم في الاولى المناسك ككيفية الوقوف وشرطه والدفع الى مزدلفة والمبيت بها والدفع الى منى والرمي وما يتعلق بجميع ذلك ويحثهم على كثرة الدعاء

والذكر
أي بان يخطب في سابع ذي الحجة الى آخر ما تقدم وبأمر فيها أيضا المتمتعين قال في شرح المنهج وهذا الطواف مسنون (قوله وان حرم البناء) ثم يؤخذ من هذا صلاة الجمعة في السمانية الكائنة ببولاق وان كانت في حريم النهر لانه لا تلازم بين الحرمة وصلاة الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر عليه أي ولم يحف تاذيا ولا نجاسة (قوله في مسجدها) أي مسجد منى وهو مسجد الخيف

لا يخفى انه حيث جعل هذا جواب الشرط في المتن ان يزيدوا وعند قول المصنف وجب الاحتجاج عنه ولعله زادها وسقطت من الكتبة (قوله وبذلك) أي الاجير (قوله لو كان الولد المطيع عاجزا) قال في التحفة أو قادرا اه وأخذ الشيخ في الحاشية بضم هاء هذا القيد ثم استظهره والظاهر انه بحسب ما فهم ولم يطالع على ما قاله ٤٢١ في التحفة فليراجع (قوله على المبذول له) اللام للتعليل أي المبذول

لاجله (قوله وفي المجموع الخ) صدر ما في المجموع هو ما في البيان وانما ساقه بعده لبيان حكم الاجنبي (قوله والاوجه) أي من الوجهين فهو في الاجنبي خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من رجوعه للمستثنين وعسارة الاذري وقال البغوي في تعليقه بعد قوله ان الاصح انه لا يلزم قبول المال وقال الشيخ أبو حامد اذا قال رجل للعضوب ائذن لي حتى استاجر من يحج عنك يلزم كما يدل له الطاعة والاصح انه لا يلزم لانه في ضمنه تقليد منه المال اه وهو كما قال وادعى الروياني ان المذهب ما قاله أبو حامد اه كلام الاذري (قوله سواء اذن له المطاع أم لا) هذا لا ينافية انه لا يصح حجه عنه الا باذنه لان الكلام هنا في مجرد الاستقرار كما لا يخفى (قوله ووجوب قبول المطيع) المصدر مضاف لمفعوله

بجواب المواقيت

(قوله وهو) أي الخ المضاف اليه اشهر (قوله قال ابن

العراقي) أي في مقام اختصار كلام المهمات فلا ينافية قوله بعد ذلك والسؤال معه باق لانه تعقب منه لكلام صاحب المهمات (قوله وأفضله لذكر موقفه) أي المحل المعروف بانه موقف النبي صلى الله عليه وسلم لا خصوص المكان الذي وقف فيه بعينه (قوله اجعل في قلبي نورا) أي اهتداء للحق (قوله وفي بصرى نورا) أي ولو كان أعشى (قوله والتعجيد) أي التعظيم (قوله تسكب العبرات) أي الدموع

والذكر والتأنيب بالموقف ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص وحين يقوم الى الخطبة الثانية يؤذن للظهور فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المؤذن من الاذان للاتباع رواه الشافعي ولما كان القصد بالتأنيب انما هو مجرد الذكر والدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرعت مع الاذان وان منع سماعها قصد المبادرة بالصلاة (ثم) بعد فراغه من الخطبتين (يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا) تقديم للاتباع رواه مسلم ويقتصرهما أيضا والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالمدغلة للسفر لا بالنسك فيختصان بسفر القصر فالمكيون ومن سفره قصر يقول لهم الامام بعد سلامه اتموا ولا تجمعوا معنا فان قوم سفرو في المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحجاج اذا دخلوا مكة ونووا ان يقيموا اربع العزم على الاتمام فاذا خرجوا يوم التروية الى منى ونووا الذهاب الى اوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لانهم انشؤا سفرهم انقصر فيه الصلاة اه وظاهر ان محل ذلك فيما كان معه ودافى الزمن القديم من سفرهم بعد نفرهم من منى يوم ونحوه واما الا ان فاطمة عادة أكثرهم باقامة أميرهم بعد النفر فوق أربعة أيام كوامل فلا يجوز لاحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لانهم لم ينشؤا حينئذ سفرهم تقصر فيه الصلاة ثم بعد فراغهم من الصلاة يذهبون الى الموقف ويجعلون السير اليه وأفضله لذكر موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الحضرة الكبار المقترضة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة فان تعذر الوصول اليها لرجعة قرب منها بحسب الامكان وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو ميل اما الا اني فينشد لها الجلوس في حاشية الموقف ومثلها الخ الخ الا ان يكون لها نحو هودج فالاولى لها الركوب فيما يظهر (و) يس (ان يقفوا) أي الامام أو منصوبه والناس (بعرفة الى الغروب) للاتباع رواه مسلم والافضل بقاءهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا وظاهر ان أصل الوقوف واجب مع انه بالنصب في كلامه اعطاه له على يخطب المقضي لاستجابته وهو صحيح من حيث طلب استمراره الى الغروب اذ هو مستحب حينئذ (وان يذكر الله تعالى ويدعوه) باكثر (ويكثر والتلبيس) للاتباع رواه مسلم وضح أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قالت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصرى نور اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم لك الحمد كاذي نقول وخير مما نقول الى غير ذلك من الادعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويقتضيه بالتحميد والتعجيد والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ذلك مع التأنيب ويكثر من البكاء فهناك تسكب العبرات وتقال العترات وفي البحر عن الاصحاب يستحب ان يكثر من قراءة سورة الحشر وليحرص في ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصبر ان تيسر والا فاقب شفته فان المتكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطمئ والمشرع مع مزيد الخضوع والانكسار ويسر رفع يديه ولا يجاوز زهمارأسه والافراط في الجهر بالدعاء

فأندفع ما قد يتوهم من التناقض في طرفي كلامه (قوله ان ما ذكره الرافعي جواب عن السؤال الخ) اعلم ان حاصل جوابي
 الاصحاب وصاحب المهمات واحد وهو اختيار الشق الاول من شقي الترديد في كلام ابن داود غاية الامر ان الاصحاب يقولون
 (قوله الا لعذر كقص دعاء الخ) أي لما تؤثر فيه الشمس من البروز لها (قوله مستقبل القبلة راكبا) أي حيث كان ذكر
 أو انشئ تيسر لها الركوب في الهودج ٤٢٢ لما صر في قوله اما لا تنشئ فيندب لها الجلوس الخ (قوله الى انه لا كراهة

في التعريف) معتمده وهو
 جمع الناس يوم عرفة بعد
 صلاة العصر للدعاء
 وذكر الله تعالى الى غروب
 الشمس كما فعل أهل عرفة
 (قوله ولا يتنفل مطلقا)
 أي لا يطلب منه ذلك
 (قوله حضوره بجزء من
 أرض عرفات) (قوله فرع
 شجرة أصلها بعرفة
 خرجت أغصانها غيرها
 هل يصح الوقوف على
 الأغصان كما يصح
 الاعتكاف على أغصان
 شجرة خرجت من المسجد
 الذي أصلها فيه فيه نظر
 ويتجه عدم الصحة فليتأمل
 ولو انعكس الحال فكان
 أصل الشجرة خارجه
 وأغصانها داخله ففيه
 نظر أيضا ويتجه الصحة
 فليتأمل اه سم على
 حج وينبغي ان مثله في
 عدم الصحة ما لو طار في
 هوا عرفة ثم رأيت سم
 على حج نقل مثله عن م
 وعليه فيفرق بين من طار
 في الهواء حيث لم يصح

وغيره مكروه وان يبرز للشمس الا لعذر كقص دعاء أو اجتهد اذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم
 استظل هنا مع انه صح انه ظلل عليه بثوب وهو يرى الجرة وان يفرغ قلبه من الشواغل قبل
 الزوال وان يتجنب الوقوف في الطريق والافضل ان يكون الواقف بعرفة متطهرا من الحدث
 وان لم يكن مستورا العورة مستقبل القبلة راكبا ولا يجذر من المحاصصة والمشاهدة والكلام المباح
 ما أمكنه وانتهاز السائل واحتقار أحد وذهب جماعة من السلف كالحسن البصري وغيره
 وقال أحمد لا بأس به الى انه لا كراهة في التعريف بتغير عرفة وكراهة آخرون كالكثير منهم
 لم يلحقوه بفاحشات البدع بل يخفف أمره اذا خلعا عن اختلاط الرجال بالنساء والافهون من
 أخشاهم (فاذا غربت الشمس) يوم عرفة (قصدا من دلقة) ما رين على طريق المأزمين وعليهم
 السمكة والوقار ومن وجد فرجة أسرع وهي كلها من الحرم وحدثها ما بين ما زى
 عرفة ووادي محسر مشتقة من الازدلاف وهو التقرب لان الججاج يتقربون منها الى منى
 والازدلاف التقرب وتسمى أيضا جمعا بفتح الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس
 بها (وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء بمنزلة دلفة جمعا) للاتباع وهو السفر كما مروا أطلق المصنف
 ندب التأخير اليها وقيد جمع تبع النص بما اذا لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء فان خشيه
 صلى بهم في الطريق قال في المجموع ولعل اطلاق الاكثرين محمول على هذا وفيه ان السنة
 ان يصلوا قبل حط رحالهم بان ينزع كل جملة ويعقله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصلي
 كل رواتب الصلواتين كما صرح في باب الجمعة ولا يتنفل نفلا مطلقا ويتأكد أحياء هذه الليلة
 لهم كغيرهم بالذكور والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمنزلة دلفة للاتباع واعلم ان
 المسافة من مكة الى منى ومن منى دلفة الى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكروه في الروضة (وواجب
 الوقوف) بعرفة (حضوره) أي المحرم أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة (بجزء من أرض عرفات)
 لخبر وقت ههنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها غرة ولا عرنة
 ودليل وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود
 ولا يشترط المكث بها كما قال (وان كان ما را في طلب أبى ونحوه) كغريم ودابة شاردة فعلم انه
 لا يضرم صرفة لجهة أخرى ولا جهلة بالبقعة أو اليوم (و) لكن (يشترط كونه) محرما (أهلا
 للعبادة) اذا أحرمت نفسه (لا مغمى عليه) جميع وقت الوقوف كما في الصوم لعدم أهليتهم
 للعبادة فيقع حج المجنون نفلا كما نقله عن التمه وأقره ومثله سكران غلب على عقله فزال
 لدخوله في الجنون وان تعدى بسكره بخلاف المغمى عليه فلا يقع حجه فرضا ولا نفلا والفرق
 بينه وبين المجنون انه ليس للمغمى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك المجنون (ولا بأس بالنوم)

وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة في الحرم فيصح بانه مستقر في نفسه على جرم في هواه عرفة ولو
 فاشبه الواقف في أرضه هذا ولكن نقل عن شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير التسوية بينهما في عدم الصحة
 (أقول) ولو قيل بالصحة في الصورتين تنزيلا لهوائه منزلة أرضه لم يعد (قوله لعدم أهليتهم) أي المغمى عليه وجمعه باعتبار
 افراده ولو قال أهليته كان أولى (قوله والفرق بينه الخ) يؤخذ منه انه لو طار الأغصان عليه بعد الاحرام وقع حجه صحيحا وان
 أغمى عليه جميع مدة الوقوف قال حج ويبطل الفرق على ما يأتي أوائل الجمراته بولي عليه اذا أيس من افاقته فالحق انه
 والمجنون سواء كما تقدم اه وبه يتأيد ما ذكرنا فيما تقدم في احرام الولي عن محجوره فراجع

حذف التاء تغليبا لليال المرادة مع الايام فالمراد باليال في كلامهم ليا الى تلك الايام التسعة كما يعلم من كلام والدار الشارح وانما لم يتعرضوا للسئلة العاشرة لان المستشكل لم يسأل عنها خلافا ما يوهمه قول ابن العراقي والسؤال باق معه الخ وصاحب المهمات يقول حذف التاء لحذف العدود وبعثا تقرر في هذه القولة والتي قبلها يعلم ما وقع في حاشية الشيخ هنا (قوله ومرا دهم ان هذا وقته الخ) انظر ما مر اذ الشارح بسياق هذا عقب كلام الرافي هل مراده ٤٢٣ تعقبه به أو مجرد اثبات المنفاة

بينهما أو الاشارة الى انهما متغايران وحينئذ قد اوجه المغاربة وما في حاشية الشيخ لا يشفي فليحروا وسياقي في الباب الا في ما يدل على اختياره لكلام الرويان (قوله وايضا فالغلط هنا الخ) قد يقال هذا فرق بالحكم اذ حاصله عدم الاجزاء هنا مطلقا بخلافه في خطا الوقوف وهو الحكم المدعى الذي هو محل النزاع والفرق انما يكون بشئ يرجع الى المعنى كما هو ظاهر فتأمل (قوله فهو كالوقوف في الثامن) هذا التشبيه كالذي بعده يقتضي بطلان الاحرام من أصله وهو خلاف المدعى من انعقاده عمرة (قوله أي في ثلاثة أعوام) تفسير لقوله متفرقات (قوله وانه يمتنع حجتان) معطوف على عدم الفرق (قوله وتنا كد في رمضان وفي أشهر الحج) قد يقال انه يؤخذ مما يأتي من أفضلية الافراد على التمتع ان محل التأكد في أشهر الحج فيمن لم يرد الحج في عامه فليراجع

ولو مستغرقا كما في الصوم (ووقت الوقوف من) حين (الزوال) للشمس (يوم عرفة) وهو تاسع الحجة لما صح انه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وانه قال من أدرك عرفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج وانما لم يعتبر هنا مضي قدر الخطبتين والصلاة بعد الزوال للاجماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحده قبله فالوجه القائل باشتراط ذلك كما في الاضحية شاذولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شئ آخر بعد الزوال بخلاف المضيح (والصحيح بقاءه الى الفجر يوم النحر) للخبر المار والثاني لا يبق الى ذلك بل يخرج بغروب الشمس (ولو وقف نهارا) بعد الزوال (ثم فارق عرفة قبل الغروب) ولم يعد اليها اجزاء ذلك و (اراق دما استجبيا) كدم التمتع خروجا من خلاف من أوجبه وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين الليل والنهار (وفي قول يجب) لتركه نسكا وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في ترك النسك وجوب الدم الا ما خرج بدليل (وان عاد) اليها (فكان بها عند الغروب فلا دم) يؤمر به جزما لجمعه بينهما (وكذا ان عاد) اليها (ليلا) فلا دم عليه (في الاصح) لما مر والثاني يجب الدم لان النسك الوارد بالجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته (ولو وقفوا اليوم العاشر غلطا) أي لاجل الغلط لظنهم انه التاسع كان غم عليهم هلال الحجة فاكلوا القعدة ثلاثين ثم بان انه تسعة وعشرون وان كان وقوفهم بعد تبين انه العاشر كما اذا ثبت ليلا ولم يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للاجماع ولا نهم لو كفوا بالقضاء لم يأمروا بوقوع مثله فيه ولان فيه مشقة عامة فقول المصنف غلطا مفعول له لاجل وقول الشارح بان غم عليهم هلال ذي القعدة أي الهلال الفاصل بين ذي القعدة والحجة وليس من الغلط المراد لهم ما اذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافي (اجزأهم) وقوفهم واذا وقفوا العاشر غلطا لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يحتمل الا ذرعي بل بعده ولا يصح رمي يوم نحره الا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أتى بذلك الوالدرجة الله تعالى فقد قال المتولى ان وقوفهم في العاشر يقع أداء لقضاء لانه لا يدخله القضاء أصلا وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم يضحي الناس ويوم عرفة اليوم الذي يظهر لهم انه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية للشافعي وعرفة يوم يعرف الناس ومقتضى كلام المصنف انهم لو وقفوا ليلة الحادي عشر لا يجزى وهو ما صححه القاضي حسين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لانه من تمته وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير وفروعه واقفاء الوالد وهو الاقرب ومن رأى الهلال وحده أو مع غيره وشهده فرددت شهادته يقف قبلهم لا معهم ويجزئه اذ العبرة في دخول وقت عرفة وخروجه باعتقاده وهذا كمن شهد برؤية هلال

(قوله فان عاد اليها قبل الوقوف الخ) هذا مفهوم قوله فيما مر فلا حرم بعده مفارقة بنيان مكة ولم يرجع اليها الخ فلا تعلق له بما قبله كما قد يتوهم (قوله بخلاف ما لو وصل اليها) أي الى مسافة القصر (قوله بالاحرام من باب داره) متعلق باستشكل (قوله لما مر) أي من قوله لجمعه بينهما (قوله بسبب الحساب) أي فلا يجزئهم حجهم لتقصيرهم بعدم تحرير الحساب (قوله لكن بحث السبكي الاجزاء) هو المعتمد

(قوله والمدمع فتح الشين) أى ومع المزمز كما هو ظاهر (قوله وحدها طولاً) أى حداقليهما وما ينسب اليها (قوله ابن بصرى بر نوح) عبارة الدميرى ابن بصرى بن سام بن نوح فاعل قوله ابن سام سقط من الشرح من النسخ (قوله لكل ما نزل عن نجد من

فصل في المبيت بالمزدلفة ٤٢٤ (قوله وهو واجب ليس بركن) هل يشترط ان لا يكون مغمى عليه جميع النصف

الثاني كافى وقوف عرفة وعليه فلو بقي مغمى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لان الاغماء عذر والمبيت يسقط بالعذر بخلاف وقوفه بمرفة وهل يشترط ان لا يكون مجنوناً وعليه لو بقي مجنوناً في جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً والمبيت يسقط بالعذر ولا يبعد ان يجعل عذراً لعدم تمكنه منه نعم ان كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضاره والا فعلى الولي الدم اه سم على حج وقوله أحرم عنه الخ يخرج ما لو أحرم بنفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الاغماء وقضيت به انه لادم على الولي اذا لم يحضره وعليه فيفرق بين ما لو أحرم عنه ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه ان قصر فيه بخلاف ما لو طرأ عليه الجنون فليراجع (قوله والمعتبر فيه حصوله

رمضان فردت شهادته وقياسه وجوب الوقوف على من أخبره بذلك ووقع في قلبه صدقه (الا ان يقولوا على خلاف العادة فيقضون في الاصح) لعدم المشقة العامة والثاني لا قضاء لانهم لا يأمنون مثله في القضاء (وان وقفوا في) اليوم (الثامن) غلطاً بان شهد شاهدان برؤية هلال دى الحجة ليلة الثلاثين من العقدة ثم بانا كافرين أو فاسقين (وعلموا قبل) فوت (الوقوف وجب الوقوف في الوقت) تداركاه (وان علموا بعده) أى بعد فوت وقت الوقوف (وجب القضاء) لهذه الحجة في عام آخر (في الاصح) لتدرة الغلط وقارق العاشر بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى الحساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه اغما يقع لغلط في الحساب أو خلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم الذى لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قياساً على ما اذا غلطوا بالتأخير وفرق الاول عما هو ولو غلطوا بيومين فاكثر أو في المكان لم يصح جزا لندرة ذلك

فصل في المبيت بالمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهما (ويبيتون بمزدلفة) بعد دفعهم من عرفة لا اتباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الاصح فيهما والواجب مبيت جزء كالوقوف بعرفة والمعتبر فيه حصوله فيها لحظة من النصف الثاني من الليل لا لكونه يسمى مبيتاً اذا امر بالمبيت لم يرد هنا بخلاف المبيت بنى لا بد فيه من معظم الليل لو ردد المبيت فيه ومن ثم لو حلف لا يبيت بمكان لا يحنث الا بعظم الليل ويسن الاكتفاء في هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة ويأتى فيه ما مر في عرفة من جهله بالمكان وحصوله فيه لطلب آبق ونحوه فيما يظهر (وهو دفع منها) أى من مزدلفة (بعد نصف الليل) ولم يعد (أو قبله) ولو لم يغير عذر (وعاد) اليها (قبل الفجر فلا شيء عليه) أى لادم عليه أما الحالة الاولى فلخبر العصبة عن عائشة ان سودة وأم سلمة رضى الله عنهما افاضتا في النصف الاخير باذنه صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بادم وأما في الثانية فكما لو دفع من عرفة قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر (ومن لم يكن به في النصف الثاني) سواء كان به في الاول أم لا (أراق دما وفي وجوبه) أى الدم بترك المبيت (القولان) السابقان في وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون مستحباً كما لو ترك المبيت بنى ليلة عرفة لكن رجح المصنف في بقية كتبه لوجوب وقال السبكي انه المنصوص في الام والعج من جهة المذهب أى ولا يلزم من البناء الاتحاد في الترجع ويسقط المبيت بها فلا ثم يتركه ولا دم لعذر مما يأتى في مبيت منى قياساً عليه ومن العذر هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف بها الاشتغال بالاهم وقيده الزكشى بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة ليلاً والا وجب جمع ما بين الواجبين وهو ظاهر ولو أقاض من عرفة الى مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف وتطرفه الامام بانه غير مضطر

فيها لحظة) أى ولو مارا اه سم على من حج (قوله والذ كرو الصلاة) أى صلاة المأفلة لكن في حج بعد اليه كلام ذكره ومن ثم لم يسره التنفل المطلق فيها اه وهو مخالف لما ذكره الشارح هنا فان أريد بالصلاة الصلاة على لني لم يخالفه الا انه خلاف الظاهر وتقدم الشارح في الفصل السابق ما يوافق حج حيث قال ولا يتنفل مطلقاً (قوله ويأتى فيه ما مر في عرفة) أى فيكفي حضوره هنا وان لم يلبس يكون المكان من مزدلفة (قوله أو قبله) أى نصف الليل (قوله رضى الله عنهما) أى عائشة وسودة وأم سلمة (قوله لم يلزمه شيء) معتمد

بلاد الحجاز) كذا في النسخ وصوابه كافي الدميري لكل ما نزل عن تجمد الى بلاد الحجاز (قوله اجتهد منه وافق النص) مراده به الجمع بين ما وقع للاصحاب من الخلاف في ان ذلك بالاصح أو باجتهد عمر رضي الله عنه كما حكاه الاذري فكانه يقول لا خلاف بين الاصحاب في المعنى لكن استدلاله فيما يأتي لقول المصنف فان حاذى ميقانا ٤٢٥

لما صح ان عمر رضي الله عنه حدد لاهل العراق ذات عرق الخ صريح في انه ليس الاجتهاد عمر والالم يتم به الدليل لما ذكره لا يخفى (قوله

(قوله ويأتي فيه مامر) أي من قوله وقيد الزركشي الخ (قوله ويأتي فيه مامر الخ) أي فيقيد ههنا عدم لزوم الدم بما اذا لم يمكنه العود لمزدلفة بعد الطواف (قوله وان رد ذلك) أي ما قاله الزركشي (قوله لجريان ذلك في الاولى) أي في المسئلة الاولى وهي الاشتغال بالوقوف (قوله والمختار الحصول) أي هناك فيكون ما هنا مثله (قوله في فرض العين) أي كالميت فانه واجب على المحرم (قوله ولو بادرت المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل ولو أفاض من عرفة الخ فلا حاجة الى ذكره وقد يقال أشار بذلك الى انه لا يأتي فيه تنظير الامام السابق (قوله قبل زجة الناس) ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة لهم تأخيرها الى طلوع الشمس

اليه بخلاف الوقوف ويأتي فيه مامر عن الزركشي وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ويومها افتضت مساحته بذلك لجريان ذلك في الاولى أيضا قال الزركشي وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بمزدلفة أم لا أي قبل النصف والآخر وجهه بانه يحصل المبيت ويبحث ان الاعذار هنا تحصل ثواب الحضور كما في صلاة الجماعة والذي مر ان المذهب عدم الحصول والمختار الحصول على ان الفرق ان فرض الكفاية أو السنة يسامح فيه ما لا يسامح في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعذار ثم لا هذا ولو بادرت المرأة الى مكة لطواف الركن خوفا من طرو حيضها أو نفاسها لم يلزمها دم أيضا كما قاله ابن المقص وهو متجه (ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا جرة العقبة قبل زجة الناس ولما مر في الصحيحين عن عائشة ان ابن عباس قال انما نحن قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضفة أهله (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح) بمزدلفة (مغسلين) للتباعد وبتا كذا التغليس هنا على بقية الايام لخبر الشيوخين وليتسع الوقت لما يبرأ أيديهم من أعمال يوم النحر وينبغي الحرص على صلاة الصبح هناك خروجا من الخلاف (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (الى منى) وشعارهم مع من تقدم من النساء والضعفة والتكبير تاسيا به عليه السلام (ويأخذون) عطفاء على يديهم ليم الضعفة وغيرهم لا على يدفعون لانه يقصر النسيب على غير الضعفة والنساء (من مزدلفة) ندبا (حصى الرمي) لجرة العقبة وهو سبع حصيات لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم للفضل بان يلتقط له منها حصى قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الخذف ولانهم اجبلوا في أحجاره رخاوة ولان السنة ان لا يعرج عند دخوله منى على غير الرمي فامر بذلك لئلا يشتغل عنه والسنة أخذه ليلا لفرغهم فيه كما قاله الجمهور وان قال البغوي ثم اربع صلوات الصبح ورجحه الاسنوي والاحتياط كافي المجموع ان يزيد على السبع فرمى بسقط منها شيء ويجوز أخذ حصى رعى النحر وغيره من سائر البقاع نعم بكره من الحل والمسجد ان لم يكن وقفا عليه أو جزأ منه والاحرم كافي المجموع وكلامهما في الكراهة السابقة محمول على انتفاء ذلك ومن المراض لنجاسته ومثله كل موضع نجس كمانص عليه في الاموم ومما روى به لما روى ان المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لسد ما بين الجبلين فان روى بشئ من ذلك أجزأ وفارق اجزاء ماري به عدم جواز طهر بماء تطهر به بان الطهر بالماء اتلاف له كالتنق فليطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة مرتين والحجر كالثوب في ستر المودة فانه يجوز له ان يصلي فيه صلوات وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجمار لا يام التشريق اذا قلنا بالاصح انه لا تؤخذ من مزدلفة فقال ابن كعب تؤخذ من بطن محسر وارتضاه الاذري وقال السبكي لا يؤخذ الايام التشريق الامن منى نص عليه في الاملاء اه والوجه حصول السنة بالاخذ من كل منهما (فاذا) دفعوا الى منى و (باغوا المشعر) هو بفتح الميم في الاشهر وحكى كسرها جبل صغير آخر

٥٤ نهاية في كغيرهم اه جج أي أو ان المراد قبل زجة الناس في سيرهم من مزدلفة الى منى أو ان المراد انهم اذا فعلوا ذلك كانوا متمكنين من الرمي عند طلوع الشمس قبل مجي غيرهم وازدحامهم معه (قوله مغسلين) أي بان يصلوا عقب الفجر فوراً (قوله مثل حصى الخذف) وهو باعجام الخاء والذال الساكنة (قوله ان لم يكن وقفا عليه) أي المسجد (قوله ومن المراض) اسم للمش ظاهره وان غسله (قوله بالاخذ من كل منهما) وقضيته أنه ليس أحدهما أولى من الآخر

فلو جاوزهما مرید اللبس الخ) هذا هو ثمة كونه يحرم من أبعدهما من مكة والا فالصورة ان المحل الذي يحرم منه فيه محاذاة الميقاتين معا فلا وجه لنسبة الاحرام لاحدهما دون الآخر وعبرة الروض فان قيل فاذا استويا في القرب فكلاهما ميقاته

(قوله لما فيه من الشعار) قال ٤٢٦ في المختار والشعار أعمال الحج وكل ما حمل على اطاعة الله تعالى وقال الاصمعي الواحدة

المزدلفة اسمه قرح بضم القاف وبالزاي وسمى مشعر لما فيه من الشعار وهي معالم الدين (الحرام) أي المحرم (وقفوا) عليه ندبا كما في المجموع ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مرورهم من غير وقوف وذكر والله تعالى (ودعوا إلى الاسفار) مستقبليين القبلة لا لتباعروا مسلم ولا نها أشرف الجهات ويكثرون من قولهم ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقناعتنا بالنار ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجانبه ولو قامت هذه السنة لم تجبر بدم ويكون من جملة دعائه اللهم كما أوقفتنا فيه وأرقتنا اياه فوقنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام إلى قوله واستغفروا لله ان الله غفور رحيم ومن جملة ذكره الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسيرون) قبل طلوع الشمس بسكينة ووقار وشعارهم التلبية والذكر ويكره تأخير السير حتى تطلع الشمس فاذا وجدوا فرحة أسرعوا فاذا بلغوا وادي محسر وراء موضع فاصل بين مزدلفة ومنى أسرع كل راكب أو ماشيا قدر رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي لأنه عليه السلام لما أتى بطن محسر حرك قليلا وبعد قطعهم وادي محسر يسيرون بسكينة (فيصلون منى بعد طلوع الشمس) وارتفاعها قدر رمح (فيرى كل شخص) راكبا أو ماشيا (حينئذ) أي حين وصوله (سبع حصيات) أي رميات (إلى جرة العقبة) للتباعروا مسلم وهو تحية منى فلا يبتدأ فيها بغيره وتسمى أيضا الجرة الكبرى وليست من منى بل حدمنى من الجانب الغربى جهة مكة والسنة لراى هذه الجرة ان يستقبلها ويجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه كما صححه المصنف خلافا للرافعي في قوله انه يستقبل الجرة ويستدير الكعبة هذا في روى يوم النحر أما في أيام التشريق فقد اتفقا على استقبال الكعبة كما في بقية الجرات ويحسن اذا وصل إلى منى ان يقول ما روى عن بعض السلف اللهم هذه منى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك ان غن على بما مننت به على أوليائك اللهم انى أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني يا أرحم الراحمين قال وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أنهما لما رما جرة العقبة قالوا اللهم اجعله حجاما برورا وذنباً مغفورا (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) أو نحوه مما له دخل في التحلل لا خذه في أسبابه كما ان المعتمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه وقد علم أنه يقطعها عند أول أسباب تحلله (ويكبر) بدل التلبية (مع كل حصاة) أي رمية للتباعروا مسلم فيقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ويسن أن يرى بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يقف الراى للدعاء عند هذه الجرة وسيأتي شروط الرمي ومستحباته في الكلام على روى أيام التشريق ثم بعد الرمي ينصرفون فيتلون موضعا بيني والفضل منها منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما فاربه قال الأزرقي ومثله عليه السلام بمنى عن يسار مصلى الامام (ثم يذبح من معه هدى) باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشد يدها

شعيرة قال وقال بعضهم شعارة ثم قال والشعار بالكسر ما ولي الجسد من الثياب وشعار القوم في الحرب علامتهم ليخبر بعضهم بعضا وعليه فكان الاولى للشارح ان يعبر بالشعار (قوله المحرم) بمعنى المنوع من انتهاكه جاهليا واسلاما (قوله محسر) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملة يسمي بذلك لان فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي اعى وكل ومنه قوله تعالى ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير اه شرح مسلم للنووي وعبرة حج وهو أعنى محسر ما بين مزدلفة ومنى اه فاعل المضاف اليه في كلام الشارح محذوف والاصل وراءها وهو موضع الخ (قوله حرك قليلا) والحكمة فيه على ما قيل انه الموضع الذي حسر فيه الفيل ورمى أصحاب الفيل فيه بالجارة ثم رأيت في حج مانصه وحكمته ان أصحاب الفيل أهلكتوا ثم على قول الاصمعي خلافه وانهم لم يدخلوا الحرم وانما أهلكتوا قرب

أوله أو ان رجلا اصطاد ثم قتل ناراً حرقته ومن ثم تسميه أهل مكة وادى النار فهو ولكونه محل نزول في عذاب كديار عود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للبارين بها ان يسرعوا لئلا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغى الإسراع فيه بغير الحاج أيضا وان النصارى كانت تقف ثم وأمرنا بالمبالغة في مخالفتهم (قوله أو نحوه) كالحلق والطواف

قلنا لا بل ميقاته الابد الى مكة وتطهر فائده فيما لو جاوزها من يد النسل ولم يعرف موضع المخذاة الخ (قوله وهو كذلك) أي كما مر (قوله ويستثنى من كلامه ما لو مر صي أو عبد بالمقات غير محرم الخ) اعلم ان ما ذكره هنا عن ابني شعبة وقاسم في الصبي والعبد يخالف ما ذكره فيهما في الباب المتقدم عن النص من لزوم الدم لهما ٤٢٧ حينئذ لكن يؤخذ مما ألقاه

هناك في بعض النسخ كما قد منا التنبيه عليه ان محل ما هنا اذا خرجا بغير اذن الولي والسيد وما هناك فيما اذا خرجا باذنهما وان كان الشارح وضعه هناك في غير محله كما تقدم التنبيه عليه (قوله ممن أراد الحج والعمرة) بدل من لفظ الخبر

باب الاحرام

(قوله بان الاحرام بالحج يحافظ عليه ما أمكن) الاولى حذف لفظ الحج (قوله) فالوجه صرفه الى العمرة (أي بالنية بقربنة

(قوله قال في الرابعة) أي بعد قوله في الثالثة اللهم ارحم المحلقين (قوله وكره المحلق الخ) أي سواء كان في نسك أو غيره كما بصرح به قوله الا في واستثنى بعضهم من كراهة الخ (قوله ولو منع السيد الامنة منه) أي من المحلق (قوله كما يجنبه) أيضا معتمد (قوله ان منعها الزوج الخ) وقياس ما قدمه في الامنة ان مثل المنع ما لو لم يأذن ولم ينسه وان المنع لا يتوقف على فوات استمتاع لان المحلق في

في الثانية لغنان فصيحته وهو اسم لما يهدي لمكة تقربا الى الله تعالى من نعم وغيرهما من الاموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للذبل والبقر والغنم (ثم يحلق) الذكر (أو يقصر) لقوله تعالى محلقير رؤسكم ومقصرين ولا تباع في الاول رواه مسلم والثاني في معناه (و) لكن (الحلق) له (أفضل) اجسا عا فان العرب تبتدأ بالاهم والافضل وروى الشيخان خبر اللهم ارحم المحققين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم المحققين قال في الرابعة والمقصرين (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق والخنثى مثلها روى أبو داود بإسناد حسن كما في المجموع ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وكره الحلق ونحوه من احراق أو ازالة بنورة أو تنف لغير ذكركم من أنثى وخنثى لانه لهما مثله ومن ثم لو نذر أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراعاة المرأة الانثى فيشمل الصغيرة لانها اذا أطلقت في مقابلة الرجل كما هنتا لتناولها وهو الاوفق لكلامهم وان بحث الاسنوي واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنته الى زمن يترك فيه شعرها ولو منع السيد الامنة منه حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما يجنبه أيضا قيل وهو منجه ان لم يمتنع فوات منه أو نقص قيمة والا فالاذن لها في النسك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولا ويرد بان الاذن المطلق منزل على حالة نفى النهي والحلق في حقها منهي عنه ويحرم على الحرة المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيما يظهر ويبحث أيضا انه يمتنع بجمع الوالد لها وفيه وقعة بل الوجه خلافه الا ان يقتضي نهيه مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر اغلة من جبع الرأس وشمل ما مر المرأة الكافرة اذا أسلمت ولا تحلق رأسها وأما خبر الق غنك شعر الكافر ثم اغتسل فمعمول على الذكر وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استثناء حلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها للتصدق برزته فانه يستحب كما صرح حوايه في باب العقيدة واستثنى بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كان رأسها الذي لا يمكن زواله الا بالحلق لمعالجة حب ونحوه وما لو حلق رأسها التحق كونها امرأة خوفا على نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يباح لها لبس الرجال في هذه الحالة والخنثى في ذلك كالانثى ويستثنى من كون الحلق أفضل للذكر ما لو اعتقر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كما نص عليه في الاملاء واطلاق شرح مسلم استحباب الحلق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحلق في أكل العبادتين محمول على ما اذا لم يسود رأسه قبل الحج والا حلق في العمرة أيضا أخذ من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي من النص ان مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينافر فيه ولو حلق له رأسا نفاق أحدهما في العمرة والاخر في الحج لم يكره لانتفاء الفرع ثم محل أفضلية الحلق ما لم ينذره فان نذرته في حج أو عمرة تعين ولم يجزه غيره لانه في حقه قربة بخلاف المرأة والخنثى ولو استأصلها بالاسمى حلقا حصل به التحلل وان اتم ولزمه دم كما لو نذر المشي فركب ولا يجب عليه الحلق لو طلع شعره فيما يظهر لان النسك انما هو ازاله شعر

حقها منهي عنه (قوله من جميع الرأس) قال حج الا الذوائب لان قطع بعضها يشبهها (قوله فمعمول على الذكر) في نسخة بعد ما ذكره والوجه التسوية بينهم وبين الذكر في ذلك أي في سن الحلق وتقدم في الجمعة ما يوافق هذه النسخة (قوله والخنثى في ذلك) أي في الاستثناء (قوله لم يكره لانتفاء الفرع) هذا ظاهر ان كانا أصليين والافضيه ما يأتي (قوله ولو استأصلها) أي ازاله جميعا (قوله وان اتم) أي حيث نذرته كما هو الغرض أما اذا لم ينذره فالواجب مجرد الازالة على أي وجه كما يأتي

مابعده (قوله ويكون لمن أحرم بالجمع في تلك الحالة) أي حيث ينبغي كإقدامه عن الزواني وهذا البناء هنا عليه يدل على اختياره له (قوله بصورة أحرام فاسد) أي باطل أما في الكفر فواضح وأما في الجماع فصورته أن يحرم مجامعها ويجوز بقاء الفساد بالنسبة للجماع على ظاهره وصورته أن يجامع معمراتهم يقرن فإن أحرامه بالجمع يقع فاسداً (قوله أي تعسر) هذا لا يقبله المتن بعد قوله بموته إلا أن يقول أنه لمجرد ٤٢٨ التمثيل (قوله نعم يمكن حل التعذر على ظاهره الخ) كلام غير منتظم بحسب

ما رأيت في النسخ وأصل ذلك من الإمداد وحاصله أن الحاشي الصغير غير بالتعسر كما تقدم في الشرح فعدل عنه الإرشاد في اختصاره إلى لفظ التعذر لما بينه مصنفه في غشبه فرد الشهاب حج في إمداده

(قوله تقييد العموم) قد يتوقف في إفادة ما ذكر للعموم مع عدم إفادة الآية فان الآية سيقف للإيجاب أيضاً وإن كان مجرد ملاحظة الفرضية موجبة للعموم لزم أن تكون الآية كذلك والأفلا يجب للعموم هذا (قوله ثلاث شعرات) كلاً أو بعضاً أخذ من قوله الآية أو تقصيراً (قوله فلا يجرى شعر غيره الخ) قياس ما في الوضوء أنه لو خلق له رأسان فإن كانا أصليين اكتفى بإزالة الشعر من أحدهما وإن علمت زيادة أحدهما لم يكف الأخذ منه وإن اشتبه وجب الأخذ من كل منهما (قوله وشمل ذلك المسترسل) أي فيكفي وإن طال (قوله أو تقصيراً) فسر في القاموس بأنه كف

يشتمل عليه الأحرام ثم نادر الخلق قد يطلقه كعلى الخلق أو أن أخلق فيكفيه ثلاث شعرات وقد يصرح بالاستيعاب فيلزمه خلق الجميع ومثله ما لو قال الله على خلق رأس فيمانيظهور أن هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تقييد العموم وبه فرق ما صرح في الآية ويكفي في الخلق الواجب سماء ولا يشترط الامعان في الاستئصال ويقرب الرجوع إلى اعتبار عدم رؤية الشعر قاله الإمام والأوجه أن المراد رؤيته لذي النظر المعتدل عند قرب من الرأس (والخلق) أي إزالة شعر الرأس أو التقصير في حج أو عمرة في وقته (نسك على المشهور) فيثاب عليه أذهو للذكر أفضل من التقصير والتفصيل انما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتي وقيل واجب والثاني هو استحبابه محظور ولا يثاب عليه لأنه محرم في الأحرام فلم يكن نسكاً كلبس الخيط (وأفله) أي إزالة شعر الرأس أو التقصير (ثلاث شعرات) من رأسه فلا يجرى شعر غيره وإن وجبت فيه الفدية أيضاً لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما إعادة شعر الرأس وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذها متفرقة كافي المجموع والمناسك وإن اقتضى كلام الروضة خلافه حيث بناء على الأصح من عدم تكميل الدم بالزنا المحرمة إذ لا يلزم من البناء الاتحاد في التعميم نعم يزول بالتفريق الفضية والأحوط تأويلها وذلك لقوله تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين ونظير العممين أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يحلقوا أو يقصروا وإطلاقه يقتضي الاكتفاء بحصول أقل مسمى اسم الجنس الجمعي المقدر في محلقين رؤوسكم أي شعر الرأس أذهي لا تخلق وأقل مسماه ثلاث ولا يعارضه فعله صلى الله عليه وسلم المقتضى للتعميم لأنه محمول على بيان الأفضل واستدلال المصنف في المجموع بان الإجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح إذ المراد به إجماع الخصمين وهو لا يقتضي إجماع الكل خلافاً لفهم ذلك فلا يعكز عليه أن أحده وغيره قائلون بوجوبه وزعم الاسنوي أن الآية تقتضي التعميم لأن شعر المقدر فيها مضاف وأفهم كلام المصنف أنه لا يجرى أخذ شعرة على ثلاث شعرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الشافعي وأصحابه أنه لا يجرى أقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس والذي يظهر أنه لو كان برأسه شعرة أو شعرتان فقط كان الركن في حقه إزالة ذلك وقد صرح به بعضهم ويكفي في الإزالة أخذ الشعر (حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو حرقاً أو فداً) أو أخذه بنورة أو نحو ذلك لأن المقصود الإزالة وكل من هذه الأشياء طريق إليها (ومن لا شعر) كائن (برأسه) أو بعضه كما قاله الاسنوي بان خلق كذلك أو كان قد خلق وأعتمر من ساعته كما مثله العمراني لشيء عليه نعم (يستحب) له (أمرار المومي عليه) أن كان ذكرًا كما يحسنه الأذري قال الشافعي رضي الله عنه ولو أخذ من لحية أو شاربه شيئاً كان أحب إلى لثلاث لا يخلو عن أخذ الشعر وفي المجموع عن المتولي أن سائر ما يزال للفطرة كذلك بل الوجه كما فاده الشيخ رحمه الله عدم التقييد بما يزال فيه أو صرح القاضي بأنه يندب للفصل أيضاً

الشعر والقص بأنه الأخذ به بالمقص أي المقرض مطلقه عليه الآية من عطف الأحص تأكيدها وهذا ما يعلم أن التقصير حيث أطلق في كلامهم أريد به المعنى الأول وهو الأخذ من الشعر بمقص أو غيره أهـ حج وعبارة القاموس كف منه أي أخذ وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم أن التقصير الخ (قوله أن كان ذكرًا كما يحسنه الأذري) ظاهره أن الأنثى لا تفعل ذلك ولو قيل بان لها ذلك أيضاً كالرجل لم يكن بعيداً (قوله للفطرة) أي الخلقة والمراد ما يزال للنحسين الهيئته

ثم قال نعم لو قيل فائدة التعبير بالنعذر انه مادام يرجو انضاح الحال بمقتضى عليه نية الافراد والقران لانه يورط نفسه في ابهام وتعاطي ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة فكان التعبير لاجل ذلك بالنعذر اصوب منه بالتعسر لم يبعد اه فتصرف فيه الشارح بما ترى فليحذر (قوله لم يحذر) لا يخفى ان جعل هذا جواب الشرط محجوج الى واو ٤٢٩ قبل قول المصنف جعل نفسه قارنا

(قوله جعل نفسه قارنا)

(قوله لنحو جراحة) أى

يتوقع زوالها عن قرب

(قوله ويسن للحالق) أى

مطلقا محرما أو غيره كما يأتى

(قوله وان يكبر بعد فراغه)

افهم انه لا يكبر طال الحلق

وفى الدميرى مانصه وان

يكبر الى ان يفرغ منه ثم قال

وفى مثير الغرام الساكن

عن بعض الائمة انه قال

أخطأت فى حلق رأسى فى

خسة أحكام علمها بحاجم

وذلك انى أتيت الى حمام

بغنى فقلت له بكم تحلق رأسى

فقال أعراقى أنت قلت نعم

قال النسك لا يشارط عليه

قال فخلست منصرفا عن

القبلة فقال لى حول وجهك

الى القبلة فحولته وأدبرته ان

يحلق من الجانب الايسر

فقال لى أدرا اليمين فادبرته

فجعل يحلق وأنا ساكت

فقال كبر كبر فكبرت فلما

فرغت قلت لاذهب فقال

صل ركعتين ثم امض قلت

له من أين ما أمرتني به قال

رأيت عطاء بن أبى رباح

يفعله اه شرح الروض

(قوله غير التكبير) أى

وغير الرى كما هو معلوم

ما ذكره الشافعى قال ابن المنذر وصح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه فحس أنظفاره أى
فيسن للحالق أيضا ونحوه واجب مسح الرأس فى الوضوء عند فقد شعره لان الفرض تعاى
ثم بالأس وهما يشعره ولو عجز عن أخذه لنحو جراحة صبر الى قدرته ولا يسقط عنه ويسن
للحالق البداءة بشقه الايمن فيستوعبه بالحلق ثم الايسر وان يستقبل المحلوق القبلة وان يكبر
بعد فراغه وان يذفن شعره لاسيما الحسن لثلاثي وثلاثين مرة وان يستوعب الحلق أو التقصير
وان يكون بعد كمال الرى وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير وان يبلغ بالحلق الى العظمتين
من الاصداع وان لا يشارط عليه وان يأخذ شيئا من ظفره عند فراغه وان يقول بعد فراغه
اللهم آتني بكل شعرة حسنة وامنح عني بها سيئة وارفع لى بها درجة واغفر لى وللمحلقين
والمقصرين ولجميع المسلمين (فاذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع رواه
مسلم والسنن ان يرى بعد ارتفاع الشمس قدر ربح ثم يصر ثم يحلق ثم يطوف ضحوة ولهذا
الطواف أسماء غير ذلك والافضل ان يكون يوم النحر ويسن ان يشرب بعده من سقاية العباس
من زمزم للاتباع (وسمى) بعده (ان لم يكن سمى) بعد طواف القدوم كما مر وهذ السبع ركن
كما سيأتى (ثم يعود) من مكة (الى منى) قبل صلاة الظهر بحيث يصلى بها الظهر للاتباع رواه
مسلم عن ابن عمر ولا يعارضه ما رواه أيضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يومئذ بمكة
فقد جمع بينهما فى المجموع بانه صلى بمكة فى أول الوقت ثم رجع الى منى فصلى بها ثانيا اماما
لاصحابه كما صلى بهم فى بطن نخل مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى وجاز صلواته
بمكة وامام رواه أبو داود عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر الى الليل
فحمل على أنه آخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا) الذى يفعل يوم النحر من أعمال الحج
أربعة وهى (الرى والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا) ولا يجب لمساواة مسلم
ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى حلفت قبل ان أرى فقال ارم
ولا حرج وأتاه آخر فقال انى أفضت الى البيت قبل ان أرى فقال ارم ولا حرج وفى الصحيحين
انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شئ يومئذ قدم ولا آخر الا قال افعل ولا حرج (ويدخل وقتها)
ماسوى ذبح الهدى (بنصف ليلة النحر) ان وقف قبله لما روى انه صلى الله عليه وسلم أرسل
أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أفاضت وقيس الطواف والحلق على الرى بجامع ان كلا
من أسباب الفضل ووجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم علق الرى بما قبل الفجر وهو
صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت
للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقتا للرى كما بعد الفجر ويسن تأخيرها الى بعد طلوع
الشمس للاتباع أما اذا فعلها بعد انتصاف الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه اعادتها أو ما ذبح
الهدى المسوق تقربا الى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الاضحية كما سيأتى (ويبقى
وقت الرى الى آخر يوم النحر) لما رواه البخارى ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم انى رمت

(قوله وان لا يشارط عليه) أى ان لا يشارط للحالق أجرة معلومة وعبرة حج كذا أطلقوه وينبغى حمله على ان مرادهم انه

يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فان رضى والا زاده لانه يسكت الى فراغه لان ذلك ربحا تولد منه نزاع اذا لم يرض الحلاق

بما يعطيه له (قوله ولهذا الطواف أسماء) منها طواف الاقضية وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الصاد

والدال اه شرح المذهب (قوله فرمت قبل الفجر) أى باصر منه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو صالح) أى ما قبل الفجر

أى أو مفردا وكان الشارح ذكره وسقط من النسخ بدليل أخذه مفهوماً فيما يأتى في قوله أما إذا لم يقرب ولا أفرد (قوله فى الحالين) يعنى على التقديرين فصل فى ركن الاحرام (قوله ويسن أن يتلفظ بما يريد) مكرر مع ما مر قريباً (قوله كما قاله ابن المقرئ) سبق نظروا لافهم ومنقول المذهب وابن المقرئ انما قال مسألة ما إذا لم يكف الوضوء أيضاً التى ذكرها الشارح عقب هذه وعبارة ابن المقرئ ٤٣٠ فى روضه على ما فى بعض نسخه نصها والعاجز عنه يتيمم مع الوضوء أو بعضه ان قدر

عليه انتهت قال شارحه وقاس المصنف على الوضوء بعضه اذا عجز عن اتمامه ثم قال وعليه يحتمل انه يتيمم عن بقية الوضوء ثم يتيمم ثانياً عن الغسل ويحتمل ان يتيمم تيمماً واحداً عن الغسل والاوجه الاول ان ينبو بما يستعمله من الماء الغسل والا فالثانى اه فلخصه الشارح هنا فيذكره (قوله المصنف ولدخول مكة أى إذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل قريب من مكة أخذاً مما يأتى (قوله أخذاً مما مر) انظر ما مراده بما مر (قوله اذا اغتسل المستنونة اذا قامت لا تقضى) هذا مصادرة اذ هو محل النزاع (قوله عند المشعر الحرام) ظرف للوقوف كقول المصنف غداة النحر فلا تنافى بينه وبين قول الشارح بعد نصف ليلة النحر (قوله كما عبر عنه الشارح بقوله (لزمها الخ) فيه ان ما فى كلام الشارح ليس فى (قوله وهو مشترك كما مر) ليس فيما مر اطلاقه على

بعد ما أمسيت فقال لا حرج والمساء بعد الزوال وما أفهمه كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار والافلو آخرى يوم الى ما بعده من أيام الرى وتبع ادعاء وصرح الرافعى بان وقت الفضيلة لرى يوم النحر ينتهى بالزوال فيكون له فيه ثلاثة أوقات وقت فضيلة الى الزوال ووقت اختيار الى الغروب ووقت جواز الى آخر أيام التشريق (ولا يختص الذبح) للهدى المتقرب به (بزم) لكنه يختص بالحرم بخلاف الضحايا فتختص بالعيد وأيام التشريق (قلت الصحيح اختصاصه بوقت الاضحية وسيأتى فى آخر باب محرمات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد الرافعى بالهدى هنا المساق تقرباً الى الله تعالى وليس كذلك بل مراده هنادم الجبرانات والمحظورات فلا يختص بزم كوفاه سائر الديون ومراده بقوله أولاً ثم يذبح من معه هدى ما يساق تقرباً الى الله تعالى فيختص بوقت الاضحية وهو المذكور فى آخر محرمات الاحرام فلم يتوارد كلامهما على محل واحد حتى يعد تناقضاً نعم اعتراضه متوجه على الرافعى من حيث اطلاقه الهدى وهو مشترك كما مر (والخلق) بالهنا المتقدم أو التقصير (والطواف والسعى) ان لم يكن فعل بعد طواف قدوم (لا آخر لوقتها) اذا الاصل عدم التاقى ويبقى من عليه ذلك محرماً حتى يأتى بها كما فى المجموع نعم الافضل فعلها فى يوم النحر ويكره تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وهو صريح فى جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه بشكل بقوله لم ليس لصاحب الفوات مصابة الاحرام الى قابل اذا استدامة الاحرام كابته أو ابتداءه غير جائز لا نقول هو غير مستفيد فى تلك ببقائه على احرامه شيئاً سوى محض تعذيب نفسه لخروج وقت الوقوف فحرم بقاؤه على احرامه وأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما آخره باق فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمثابة من أحرم بالصلاة فى وقتها ثم مدها بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طاف للوداع وخرج وقع عن طواف الفرض وان لم يطف للوداع ولا غيره لم يستنج النساء وان طال الزمان لبقائه محرماً (واذا قلنا الخلق نسك) وهو المشهور (فعل اثنين من الرى) أى يوم النحر (والخلق) أو التقصير (والطواف) المتبوع بالسعى ان لم يكن فعل قبل (حصول التحلل الاول) من تحلل الخ (وحل به اللبس) وسر الرأس للذكر والوجه للأنثى (والخلق) ان لم يفعل وان لم يجعله نسكاً (والقلم) والطيب بل يسن التطيب لخبر عائشة طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرام قبل ان يحرم ولعله قبل ان يطوف بالبيت متفق عليه والدهن يلحق بالطيب وكذا البقى بجامع الاشتراك فى الاستمتاع (وكذا) يحل (الصيد وعقد النكاح) وكذا المباشرة فيمادون الفرج كالقبلة والملازمة (فى الاظهر) لانها من المحرمات التى يوجب تعاطيها افساداً فاشبهت الخلق وصحح هذا فى الشرح الصغير (قلت الاظهر لا يحل عقد النكاح)

وكذا

دم الجبران الذى جعله الشارح مراداً هنادم الهدى ويمكن انه أراد

ما مر فى كلامه (قوله ويبقى من عليه ذلك محرماً) أى وان طال الزمن (قوله لبقائه محرماً) وهل له اذا نذر عوده الى مكة بترك الطواف مع تمكنه فيه نظراً لا يبعد الاول قياساً على ما مر فى الحائض وان كانت معذورة وتقصيره بترك الطواف مع القدرة عليه لا يمنع لقيام العذر به الا ان كسر رجليه عداً فحجز عن القيام حيث يصلى جالساً ولا قضاء عليه لو شفى بعد ذلك

مخصوص المحدة بل في عموم المعتدة والوجهان فهما مذكوران حتى في كلام الاذري الباحث ما ذكر وعبارته وينبغي ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا لزمها الاحاد بعد الاحرام وكذا المستوتة على أحد الوجهين ففي وجوب ازالته عليها وجهان اه وعبارة الشارح المحلى ولو تطيبت المرأة ثم لزمته ساعدة يلزمها ازالة الطيب ٤٣١ في وجه لان في العدة حق آدمي

فاما ضايقة فيه أكثر انتهت والحاصل ان ما في كلام الشارح المحلى ليس عبارة عن بحث الاذري كما قاله الشارح (قوله خلاف ما قالوه ثم) هو تابع في هذا التعبير لشرح الروض لكن ذلك قدم ما يسوغ له هذه الاحالة بخلاف الشارح وعبارته ومحلله أي كراهة المصبوغ فيما صبغ بغير زعفران أو عصفر لما صرفي باب ما لا يجوز لبسه انه يحرم لبس المصبوغ به وانما كرهوا هنا المصبوغ بغيرها خلاف ما قالوه ثم الخ (قوله روى مسلم) عبارة شرح الروض وروى مسلم بوالعطف ولعلها سقطت من نسخ الشارح من المكتبة وخبر مسلم هذا دليل للمسلمتين كما صرح به شرح المنهج وحينئذ فلا حاجة للقياس (قوله أي اجتماع) تفسير للاختلاط وقوله واقتراق ليس من مدخول التفسير بل هو معطوف عليه وأما قوله وركوب وتزول فهو مكرور مع ما صرفي المستن (قوله وبعل) أي جماع

وكذا المباشرة فيمادون العرج (والله أعلم) خبر اذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء الا النساء (واذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات) اجماعا ويجب عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما يخرج المصلي بالتسليم الاولى من صلاته ويطلب منه الثانية وان كان المطلوب واجبا وثم مندوبا ويحسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه خبر أيام منى أيام أكل وشرب وبعمال لجواز ذلك فيها وانما نصب للحاج ترك الجماع لما ذكر ومن فاته رمي يوم النحر بان أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البذل ولو صوم القيامه مقامه ويفارق المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم بان المحصر ليس له التحلل واحدا ولو توقف تحلله على البذل لشق عليه المقام على سائر محرمات الحج الى الاتيان بالبذل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعفده فلا مشقة عليه في الاقامة على احرامه حتى يأتي بالبذل هذا في تحلل الحج أما العمرة فليس لها سوى تحلل واحد اذا الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فابيع بعض محرماته في وقت وبهذه في وقت آخر بخلاف العمرة وتطير ذلك الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراته محلان انقطاع الدم والغتسال والجنابة لما قصر زمنها جعل لارتفاع محظوراتها محل واحد

فوفصل في المبيت يعني ليالي أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العيد وفيما يذكر معه (اذا عاد الى منى) بعد الطواف والسعي ان لم يكن سعي بعد قدوم (بات بها) حتما (ليالي) يوم (التشريق) والثالثة أيضا للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة مع خبر خذوا عني مناسككم والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لم يحنث الا بعظم الليل وانما اكتفي بساعة في نهفه الثاني بمزدلفة لان الشافعي نص فيها بخصوصها على ذلك اذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فسومح في التخفيف لاجلها وهذه الايام هي المعدودات في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وأما المعلومات فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى واذكروا اسم الله في أيام معلومات وهي العشر الاول من الحجة (ورمي كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهي حادي عشر الحجة وتالياه (الى الجمرات الثلاث) وان كان الرمي فيها والاولى منها تلي مسجد الخيف وهي الكبرى والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرمي (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فجمع المرمي به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فاذري اليوم) الاول (و) الثاني من أيام التشريق (وأراد النفر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثاني (جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورمي يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فن تجل في يومين فلا اثم عليه ولا تيانه بعظم العبادة ويؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذبات الليلتين الاوليين ولولم يبتها لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمي يومها وهو كذلك فيمن

(قوله لما ذكر) أي من قوله ليزول عنه أثر الاحرام (قوله محل واحد) أي وهو الاغتسال وفصل في المبيت يعني (قوله وفيما يذكر معه) كزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وطواف الوداع (قوله والواجب فيه معظم الليل) هذا يتحقق بما زاد على النصف ولو بالمظنة ويحتمل ان المراد ما يسمى معظم في العرف فلا يكفي ذلك (قوله وهذه الايام) أي أيام التشريق (قوله وهي الكبرى) وتقدم ان جرة العقبة تسمى الكبرى فلفظ الكبرى مشترك بين التي تلي مسجد الخيف وجرة العقبة

باب دخول مكة (قوله لا في رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار) لفظ لذلك عند الوقوف المقدر المتني أي لا الوقوف في رأس الردم فلا يسن لأجل الدعاء المتقدم لانتفاء مبيته من رؤية البيت بل انما يسن لكونه موقف الاختيار قاله صاحب ان سن الوقوف به لا مريم ٤٣٢ الدعاء عند رؤية البيت وكونه موقف الاختيار حيث زال الاول بقي الثاني

فيستحب الوقوف له وبهذا يندفع ما في حاشية الشيخ من الحكم على نسخ الشارح بان فيها سقطا (قوله وذهب الاذري في غنيته الخ) أي وما ذهب اليه ضعيف بدلالة ما قدمه الشارح (قوله ولا بالتأخير) معطوف على قوله ولا يفوت بالجلوس (قوله فانت تحية المسجد) أي فاذا لم يجلس وصلى ركعتي الطواف فلا تفوت بمعنى انهما تدرج فيهما كما هو

(قوله ولا ينفريها) أي لا ينبغي له ذلك (قوله بكسر الفاء وضما) عبارة المختار نعت الدابة تنفر بالكسر تغار وتنفر بالضم تغورا ونفر الحاج من منى من باب ضرب اه وبه تعلم ما في كلام الشارح كجج الآن يقال ما ذكره طريقة أخرى فليراجع (قوله امتناع النفر) معتمد جج وقوة كلام الشارح تقتضي ترجيحه لانه قال فيما جزم به ابن المقرئ انه غلط ووسط بين المبتدا والخبر كلام الاذري وقوله عليه أي اذا غربت وهو في شغل الارتحال الخ (قوله يخرج من هذا) أي من

لا عذر له كافي المجموع عن الروايات عن اصحاب وكذا الوقوف بعد المبيت وقبل الرمي كما يفهمه تقييد المصنف بهما الرمي وبه صرح العمراني عن الشريف العثماني قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبري وهو صحيح متجه واستظهره الزركشي والشرط ان ينفري بعد الزوال والرمي قال اصحاب الفضل تاخير النفر الى الثالث لاسيما للامام كافي المجموع للاتباع الا لعذر كغلاء ونحوه بل قال الماوردي في الاحكام السلطانية ليس للامام ذلك لانه متبوع فلا ينفري الا بعد كمال المناسك حكاها عنه في المجموع وبترك حصي اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفريها واما ما يفعله الناس من دفعه فلا أصل له (فان لم ينفري) بكسر الفاء وضما أي يذهب (حتى غربت) أي الشمس (وجب مبيتها ورمي الغد) ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفر لان في تكليفه حل الرحل والمتاع مشقة عليه كذا جزم به ابن المقرئ تبعا لأصل الروضة ونقله في المجموع عن الرافعي وهو كما قال الاذري وغيره غلط سببه سقوط شيء من نسخ العزيز والمصحح فيه وفي الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من منى فان له النفر قال الاذري يخرج من هذا مسألة حسنة تم بها البلوى وهي ان أمراء الحج في هذه الاعصار يبيتون بمعظم الحجيج يعني الليلة الثالثة من التشريق ثم ينفرون غالباً بكرة الثالث ويدعون الرمي بعد الزوال فلا يمكن التحلف عنهم خوفاً على النفس والمال والانتقطاع ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرمي بل لو بات هذا متبرعاً سقط عنه الرمي لحصول الرخصة له بالرمي ولو عاد للمبيت والرمي فوجهان أحدهما يلزمه لانا جعلنا عوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من منى والثاني لا يلزمه لانا جعلناه كالمستديم للفراق ونجعل وجوده كعدمه فلا يجب عليه الرمي ولا المبيت ويجب دم بترك مبيت منى لتركه المبيت الواجب كتطير في ترك مبيت مزدلفة وفي ترك مبيت ايسلة من منى مدوليتين مدان من الطعام وفي ترك الثلاث مع ايسلة من دلفة دمان لاختلاف المبيتين مكانا وبفارق ما يأتي في ترك الرمي بان تركهما يستلزم ترك مكانين وزمانين وترك الرمي لا يستلزم الا ترك زمانين فالنفر مع تركه مبيت ليلتين من أيام منى في الثاني أو في الاول قدم ويسقط المبيت بمزدلفة ومنى والدم عن الرعاء ان خرجوا منها قبل الغروب لانه عليه الصلاة والسلام رخص رعاء الابل ان يتركوا المبيت يعني وقيس يعني مزدلفة فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا بمكان بعده لزمهم مبيت تلك الليلة والرمي من الغد وصورة ذلك في مبيت مزدلفة ان يأتيها قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقاً من غير تقييد خروجهم بقبيل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس عن منى هو من أهل السقاية في معناه وان لم يكن عباسياً وانما لم يقيدهم بذلك لان عملهم بالليل بخلاف الرعاء ولاهل الرعاء والسقاية تأخير الرمي يوماً فقط ويؤدونه في تاليه قبل رميه لارمي يومين متواليين بالنسبة

م سقوط المود للشقة (قوله خوفاً على النفس الخ) أي فيسقط عنهم الرمي لا اضطرارهم للارتحال (قوله سقط عنه الرمي) أي وان بقي للزوال (قوله والثاني لا يلزمه) هو المعتمد (قوله ويجب دم بترك مبيت منى) أي بان لم يبيت أصلاً (قوله في الثاني) أي في اليوم الثاني (قوله أو في الاول قدم) له لاشتماله على ترك الرمي فلا ينافي ما مر من ان في ترك الليلتين مدين (قوله ولو كانت محدثة) أي ولو كانت السقاية محدثة له (قوله وانما لم يقدد خروجهم بذلك) أي بقبيل الغروب

ظاهر (قوله ان لم يكن في أشهره) أي أو كان ولم يمكنه ادراكه ثم ان قضيته انه لا يستحب له الاحرام بالعمرة في أشهر الحج وان لم يرد الحج في تلك السنة والظاهر انه غير مراد والناقض ما قدمه من استحباب اكتسار الاعتمار في أشهر الحج وقد قدمنا تقييده أخذ من تفضيهم الافراد على التمتع بما اذا لم يرد الحج من سنته فالحمل ٤٣٣ ما هنا على ما اذا أراد الحج من سنته

واعلم انه يوجد في نسخ
واو قبل قوله ان لم يكن
والصواب حذفها

فصل فيما يطلب في
الطواف

(قوله وحاصله) هو تابع
في الايمان بالضمير للممداد
من جملة ما تبعه فيه في هذه
السوادة فانها له لكن ذلك
لماذ كر كلام الاسنوي
قال عقبه وفيه كلام

(قوله خائف على نفس او
مال) ظاهره وان قل ويحتمل
ان المراد مال له وقع فلا
يؤثر الخوف على أقل متمول
(قوله ويندب للامام)
أي وذلك لان معظم الحاج
لم يطف (قوله واحد أيام
التشريق) أي ويبقى عليه
ري يوم فان تداركه قبل
غروب شمس الثالث من
أيام التشريق سقط عنه
الدم والالم يسقط (قوله
ولو وضعها في فيه ولفظها
الى المرى لم يجزئه) هو
المعتمد ولو عجز عن اليد وقدر
على الري بقوس فيها وبهم
وبرجل تعين الاول كما هو
ظاهر أو قدر على الاخيرين
فقط فهل يتخير أو يتعين
الفم لانه أقرب الى اليد

لوقت الاختيار والافقد من بقاء وقت الجواز الى آخر أيام التشريق ويعذر في ترك المبيت
وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كابق أو ضياع مريض بترك
تعده أو موت نحو قريبه في غيبته فيما يظهر لانه ذوق فاشبهه الرعاء وأهل السقاية وله ان
ينقر بعد الغروب واستنبط الباقي من هذه المسئلة انه لو بات من شرط مبيته في مدرسة
مثلا خارجها لحوف عن نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط من جامكته شيء كما لا يجبر
ترك المبيت للعذر بالدم قال وهو من النفائس الحسنی ولم أسبق اليه ويندب للامام أو نائبه
ان يخطب بالناس بعد صلاة ظهر يوم النحر يعني خطبة يعلمهم فيها حكم الطواف والري والنحر
والمبيت ومن يعذريه ثم يخطب بهم بعد صلاة الظهر يعني خطبة ثانية ثاني أيام التشريق
للاتباع ويعلمهم فيها جواز التفريق وما بعده من طواف الوداع وغيره ويودعهم ويأمرهم
بختم الحج بطاعة الله وهاتان الخطبتان لم زمن يفعلنهما في زماننا (ويدخل ري) كل يوم من
أيام (التشريق بزوال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع ويسن كافي المجموع تقديمه على صلاة
الظهر ان لم يضق الوقت والا قدم الصلاة ما لم يكن مسافرا فيؤخرها بقية الجمع (ويخرج) أي
وقته الاختياري (بغروبها) من كل يوم اما وقت الجواز فيبقى الى غروب آخر أيام التشريق
كامر (وقيل يبقى الى الفجر) كالوقوف بعرفة ومحل هذا الوجه في غير اليوم الثالث اما
هو فيخرج وقت وميله بغروب شمس جز ما خرج وقت المناسك بغروب شمس والري
شرط ذكره في قوله (ويشترط ري) الحصيات (السبع واحدة واحدة) سبع مرات
للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم ولو بتكرير حصاة كالودفع مد الفقير عن كفارته ثم
اشتراه منه ودفعه لا نحو على هذا تأدي الرميات كلها بحصاة واحدة ولو ري حصاتين معا
ولو برى احداهما باليمين والاخرى باليسار وترتبتا في الوقوع أو وقتا معا فواحدة أو رماهما
مرتبتين فوقتا معا أو مرتبتان فثنتان اعتبارا بالري وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى
(و) يشترط (ترتيب الجرات) في ري أيام التشريق بان يبدأ بالجرة التي تلي مسجد الخيف
ثم الوسطى ثم جرة العقبة للاتباع كما في السعي فلا يعتد برى الثانية قبل تمام الاولى ولا
بالثالثة قبل تمام الاولى ولو ترك حصاة وشك في محلها من الثلاث جعلها من الاولى
احتياطاً فيري بها اليها ويعيد ري الجرتين الاخيرتين اذا لم يوالا بين الري في الجرات غير
واجبة وانما تسن فقط كافي الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم
النحر واحدة من ثالثة وهو يوم النفر الاول من أي جرة كانت أخذ بالاسوا وحصل ري يوم
النحر واحد أيام التشريق ويشترط كون الري بيده لا بقوس ورجل لعدم انطلاق اسم
الري على ذلك ولا بالري بالمقلاع كما هو ظاهر كلامهم ولو وضعها في فيه ولفظها الى المرى لم
يجزئه قاله الا ذري وقال الزركشي لا تنقل فيه ويحتمل الاجزاء (وكون المرى حجرا) ولو باقوتا
وحجر حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة نعم قال انه ذري يظهر تحریم الري بالياقوت ونحوه

٥٥ نهاية في والتعظيم للعبادة أو الرجل لان الري بهامه وفي الحرب ولان فيها زيادة تحقير الشيطان المقصود
من الري تحقيره كل محتمل واعل الثالث أقرب ولو قدر على القوس بالفم والرجل فهو كعله فيما ذكر اهـ وقال سم عليه
فرع هل يجزئ الري باليد الزائدة فيه نظرا (أقول) والا قرب عدم الاجزاء لقدرته على اليد فلا يدل الى غيرها ويحتمل الاجزاء
لوجود معنى اليد قوله تعين الاول أي ما لم يكن له يد زائدة فان كانت لم يكف بالقوس لتشبهها بالامثلة

ذكره في الحاشية. يعني حاشيته على ايضاح المسالك ثم قال وحاصله الخ فالضمير يرجع الى الكلام الذي ذكره في الحاشية بخلاف الشارح فانه لم يقدم له مرجعاً وان صرح في عبارته في حد ذاتها مع قطع النظر عن تبعيته للداد ان يقال الضمير يرجع للحكم المعلوم من المقام أي وحاصل ٤٣٤ الحكم في المسئلة (قوله كما أتى به الوالدرجه الله تعالى لوجوب الاعادة الخ) في هذا التعليل رجوع

الى ما ذهب اليه الاستوى الا أن يجعل محل الفرق قوله مع النبرة (قوله ويسقط عنه طواف الوداع بذلك) أي بتفقد الطهورين وقوله بالنجاسة الخ أي وان كان له فعلها معها كما مر (قوله لانهم توسعوا الخ) تعليل للاول (قوله هذا والاوجه حمل الكراهة الخ) انظر ما مراده بالكراهة (قوله ان خلف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد) خبر وان مراده بكلامهم ما قالوه في افضلية فعل الركعتين خلف المقام (قوله ينافيه قولهم الخ) من جملة مقول قول من ادعى وكان اللائق ان يأتي فيه بالفاء أو الواو (قوله لان افضلية فعلها الخ) هو وجه الرد (قوله ثم ما قرب منه الى البيت) أي من الحجر (قوله ثم الى وجه الكعبة) صادق مع البعد فيفيد مع المرتبة الاتية ان صلاتهم ما في آخريات المسجد من جهة الباب أفضل منها باقرب ولوجودا من الكعبة من غير جهة الباب فانظر

اذا كان الرمي يكسرهما ويذهب معظم ما بينهما ولا سيما النفيس منها المافية من اضاءة المال والسرف والظاهرات لو غصبه أو سرقه وروى به كفي ثم رأيت القاضي ابن كج خرم به قال كالصلاة في المنصب وخرج الرمي بغيره كلؤلؤ وتبر واثمد ونورة وزرنيخ ومدر وجص وآجر وخزف وملح وحواهر من طبعه من ذهب وفضة ونحاس وورصاص وحديد فلا يجزئ ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما يطبخ منه لانه حينئذ لا يسمى بحجر بل نورة وقد مر آنفا (وان يسمى رميا) فلا يكفي الوضع في المرمى لان المأمور به الرمي فلا بد من صدق الاسم عليه ويفارق ما مر في الوضوء من الاكتفاء بوضع اليد مبلولة على الرأس بان مبني الخ على التعبد وبان الواضع هنا لم يأت بشئ من اجزاء الرمي بخلاف ما هناك فها رذ كره اشتراط الرمي هنا مع فهمه مما مر في قوله ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لئلا يتوهم ان ذلك سيق لبيان التعدد لا للكيفية فنص عليه هنا احتياطاً ويشترط أيضاً قصد الجرة بالرمي فلورمي الى غيرها كان رمي في الهواء فوقع في المرمى لم يكف وقضية كلامهم انه لورمي الى العلم المنصوب في الجرة أو الحائط التي يجزئ مرة العقبية كما يفعله كثير من الناس فاصابه ثم وقع في المرمى لا يجزئ قال المحب الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجزئه لانه حصل فيه بفعله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماليه أقرب كما قاله الزركشي وهو المعتمد وان نظرت فيه بعضهم مدعي انه يلزم على تعليل الاجزاء فيه كما ذكر انه لورمي الى غير المرمى فوقع فيه يجزئ وقد مر حوايل بخلافه فالوجه عدم الاجزاء قال الطبري ولم يذكر وافي المرمى عدم ما علموا غير ان كل جرة عليها علم فينبغي ان يرمى تحتها على الارض ولا يبعد عنه احتياطاً وقد قال الشافعي الجرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى فن اصاب مجتمعه اجزأه ومن اصاب سائله لم يجزئه وما حده به بعض المتأخرين من ان موضع الرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبية فليس لها الا وجه واحد ورمى كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) في رمي يوم النحر وغيره (ان يرمى) الجرة لا بحجر كبير ولا صغير جداول (بقدر حصي الخذف) وهو دون الاغلة طولا وعرضا في قدر الباقلا فلورمي باكثر منه أو باصغر كرهه واجزأه وهيئة الخذف ان يضع الحصى على بطن ابهامه ويرمي برأس السبابة ويسن ان يرمى راجلا لارا كبا الا في يوم السفر فالسنة ان يرمى راكبا لينفر عقبه وان يرمى جرة العقبية من بطن الوادي وان يرمى الجرتين الاوليين من علو وان يدنو من الجرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يبلغه حصي الرامين (ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى) فلا يضرت حرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الرمي خارجا عن الجرة) فلورمي في بعضها ورمى الى الجانب الاخر منها صرح لما مر من حصول اسم الرمي ولورمي بحجر فاصاب شيئا كارض أو حبل فارتد الى المرمى لا بحركة ما اصابه اجزأه لحصوله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بحركة ما اصابه ويشترط اصابة المرمى يقينا فلا وشك فيها لم يكف لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه وصرف الرمي

بالنية

هل هو مراد (قوله ثم بقية المسجد) أي من غير جهة الباب على ما مر (قوله)

(قوله وجواهر من طبعه) أي بالفعل اه ح (قوله والثاني من احتماليه) هو قوله انه يجزئه (قوله فالوجه عدم الاجزاء) من كلام المنظر (قوله قريب مما تقدم) أي في قوله فن اصاب مجتمعه اجزأه (قوله لا بحركة ما اصابه اجزأه) أي ان غلب على ظنه ذلك بقربة قوله فان شك فينبغي ان لا يكفي

ما ينبغي على الظن بترك الطواف كذا في النسخ ولعل لفظ بتركه محرف عن قوله بارتكابه (قوله وهذا لا بد منه والواقع للعامل) في إطلاقه نظر إذا فرض أنه لم ينو لنفسه ولا لهما أي بان لم ينو شيئا أو نواه للمعمول أو أطلق وهو في الأخيرة قريب أخذ بما يأتي بخلافه في الأولين كما هو ظاهر ومعلوم أن شرط وقوعه أن يكون ٤٣٥ متصفا بشروط الطواف (قوله

أجزأفهما) لعل في معنى عن

فصل فيما يختص به

الطواف

(قوله بشرطه) أي خلو

الطواف (قوله فان الواجب

استيعاب المسافة الخ) في

هذا التعليل المقصود نظر

لا ينبغي لصحة قطع

المسافة بين الصفا والمروة

لأن المحل المعروف كالمسجد

مثلا (قوله وبعض درج

الصفا محدث فليحذر الخ)

بين الشهاب ابن حجر أن ذلك

بالنسبة لازمنة متقدمة

والأفلا أن قدرته دمت

تلك الدرج بل وبعض

الدرج الأصلية (قوله من

حيث كونه ركنا) أي

فأفضليته لغيره (قوله وما

نظر به) المنظر هو الشهاب

ج في إمداده (قوله بل

قد يدل على ما قلناه) كان

الأولى أن يقول بل قد

يعارض بنظيره بأن يقال

الخ (قوله وقد بان بما

ذكره) كان ينبغي أن

(قوله كصرف الطواف)

أي فينصرف (قوله لانه

عما يتقرب به وحده) آلة

لقوله لصرف الطواف

بالنية لغير الحج كان رمى الى شخص أو دابة في الجرة كصرف الطواف بها الى غيره فينصرف الى غيره وإن بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يتقرب به وحده كرمي العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف وأما السعي فالتظاهر كما أفاده الشيخ أخذ من ذلك أنه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجح زاله ما قبل فوت وقت الرمي كرمض أو حبس يقينا أو ظنا فيما يظهر (استناب) من رمى عنه وجوبا كما يحسنه السنوي ولو باجرة فاضلة عما يعتبر في الفطرة فيما يظهر حلالا كان النائب أو محرما إذا استنابة جائزة في النسك فكذلك في إبعاضه فليس المراد العجز الذي ينتهي الى اليأس كافي استنابة الحج ولا فرق في الحبس بين أن يكون بحق أو لا كافي المجموع لكن شرط ابن الرفعة أن يحبس بحق قال السنوي وهو باطل نقلا ومعنى وصورة المحبوس بحق أن يجب عليه قودله غير فانه يحبس حتى يبلغ وما أشبهها وقد حكى ذلك البندنجي عن النص قال الرزكشي وهو الذي في الحاوي والتممة والبيان وغيرها وسيأتي في الحصر أنه إذا حبس بحق لا يباح له التحلل قال الوالد رحمه الله تعالى لا تخالفة بينهم ما إذا كلام المجموع في حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك ثم إن استناب من قد رمى عن نفسه أو حلالا فرمى عنه وقع عنه كافي طواف الحامل لغيره وإن كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض الجرات فرمى وقع عن نفسه لأن رمية يقع عنه دون المستناب كالحج لكن يخالف ما مر في الطواف عن الغير إذا كان محرما فانه يقع عن الغير إذا نواه له ويفرق بان الطواف لما كان مثل الصلاة أثرت فيه نية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة وقياس السعي أن يكون كالرمي ويحتمل الحاقه بالطواف لأن الله تعالى سماه طوافا بقوله أن يطوف بهما وإذا استناب عنه من رمى أو حلالا لم يناله الحصى ويكبر كذلك إن أمكنه والاتناولها النائب وكبر بنفسه ولا ينزل نائبه في الرمي عنه باغمائه والمجنون في جميع ذلك كالمغنى عليه صرح به المتولي وغيره فيجزئه رمية عنه ولو برئ من عذره في الوقت بعد الرمي لم تلزمه أعادته لكن هاتسني ويفارق تطهيره في الحج بان الرمي تابع ويحس بتركه بدم بخلاف الحج فيه ما وبان الرمي على الفور وقد ظن العجز حتى يخرج الوقت والحج على التراخي أما اغماء النائب فظاهر كالمهمم أنه ينزل به وهو القياس وكلامهم يفهم أنه لو ظن القدرة في اليوم الثالث وقلنا بالأصح أن أيام الرمي كيوم واحد أنه لا تجوز له الاستنابة ولو عجز إلا جبر على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الأعمال والأقرب الأول كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى وإن قال بعضهم أن الأقرب الثاني ويرى دما وما ذكر في هذا الفصل من شروط الرمي ومستحباته يأتي في رمي يوم النحر وأيام التشريق (وإذا ترك رمي يوم) أو يومين من أيام التشريق عمدا أو سهوا أو جهلا (تداركه في باقي الأيام) منها (في الأظهر) بالنص في الرعاء وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم إذا لو كانت بقيمة الأيام غير صالحة للرمي لم يفترق الحال فيها بين المعتذر وغيره كافي الوقوف بعرفة

فهو رد على السنوي (قوله أنه كالوقوف) أي فلا يقبل الصرف وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن الكافي عند قول المصنف

وإن قصده لنفسه أو لهما الخ فاقدمه هو المعتمد (قوله وما أشبهها) كان حبست الحامل لقود حتى تضع (قوله وقع عن

نفسه) أي فبرمى عن المستناب بعد (قوله بخلاف الرمي فانه الخ) هذا مخالف لما قدمه في قوله وصرف الرمي بالنية الخ

إلا أن يقال إنما تقدم في الصرف لغير أعمال الحج بخلاف ما هنا (قوله حتى يخرج الوقت) أي إلى أن يخرج الخ

يقول قال أي المنتظر وما ذكرته الخ (قوله يرد بأن البداء) في هذا الرد نظر لا يخفى (قوله وكذا المن أحرم بالحج من مكة إذا طاف) للوداع الخ (في هذا التصور نظر لأنه يبطل حينئذ كونه وداعاً) (قوله رداً عليهما) أي على البندنجي والعمري (قوله بأن الر في مطلوب لكل أحد) فيه مصادرة ٤٣٦ لأن الخصم لا يسلمه في فصل في الوقوف بعرفة الخ (قوله وقضية كلامه)

والبيت بمنزلة لفة والمتدارك أداء كما مر ولوتدارك قبل الزوال أو ليس لأجزائه كما جزم به في الأول في أصل الروضة والمجموع والمناسك واقتضاه نص الشافعي رحمه الله وبالثاني ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والمصنف في مناسكهم ما وان جزم ابن المقرئ تبعاً للجمع بخلافه فيه ما أذجلة أيام الرمي بلياليها كوقت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار لكن لا يجوز تقديم رمي كل يوم عن زوال شمس كاهرو يجب الترتيب بينه وبين رمي يوم التدارك بعد الزوال فلو خالف وقع عن المتروك فلورمي إلى كل جرة أربع عشرة حصاة سبعة من أمسه وسبعة من يومه لم يجزه عن يومه ويؤخذ منه أنه لا بد في النائب أن يرمي عن نفسه الجرات الثلاث قبل منيبه وهو ظاهر وما اقتضاه هذا الكلام المار من جواز رمي يومين ووقوعه أداء بالتدارك لا يشك كل بقولهم ليس للعذر من أن يدعو أكثر من يوم وأنهم يقضون ما فاتهم لأن الكلام هنا في تارك الرمي فقط وهناك في تاركه مع البيت بمنى والتعبير بالقضاء لا ينافي الأداء كما مر في الإشارة إليه (ولادم) مع التدارك سواء أ جعلناه أداء قضاء لحصول الإيجاب بالمأني به (والا) بأن لم يتداركه (فعليه دم) في رمي يوم أو يومين أو ثلاثة أو يوم النحر مع أيام التشريق لا تحاد جنس الرمي فاشبهه حلق الرأس وقد ذكر الرافعي اضطراباً واختلافاً أشار له المصنف بقوله (والمذهب تكميل الدم في ثلاث حصيات) لوقوع الجمع عليها كالأزال ثلاث شعرات متواليه لما رواه البيهقي عن ابن عباس من ترك نسكاً فعليه دم وقيل اغما يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم النحر وفي الحصاة والحصاتين على الطريقتين الأقوال في حلق الشعرة والشعرتين أظهرها أن في الحصاة الواحدة مد طعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الأول وسبعة على الثاني (وإذا أراد) بعد قضاء مناسكه (الخروج من مكة) لسفر ولو ميكاً طويلاً أو قصيراً كافى المجموع (طاف للوداع) طوافاً كاملاً بركعتيه لخبر البخاري عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس خبر لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أي الطواف به فلا وداع على من يريد الإقامة وإن أراد السفر بعده كما قاله الإمام ولا على من يريد السفر قبل فراغ الأعمال ولا على المقيم بكة الخارج للنعيم ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصير فيمن خرج إلى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمري وغيره فلا تنافي بينهما ولو نفر من منى ولم يطف للوداع جبر بالدم لتركه نسكاً واجباً فعلم أنه لو أراد الرجوع إلى بلده من منى لزمه طواف الوداع وإن كان قد طافه قبل عودته من مكة إلى منى كما صرح به في المجموع (ولا يـ) بكت بعده (بما يتعلق به من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند المنترم واتيان زمزم والشرب من مائه الخبر مسلم السابق فإن مكث لغـير حاجة أو حاجة لا تتعلق بالسفر كالزيارة والعبادة وقضاء الدين فعليه أعادته لأن اشتغل بركعتي الطواف أو بأسباب الخروج ككثرة الزاد أو وعيته وشدة الرحل أو أقيمت الصلاة فصلاً لها معهم كما

لعل المراد بطريق مفهوم الموافقة المساوي في عالم يذكره مفسر على ما ذكره ولهذا جعله من قضية كلامه لا من صريحه (قوله) ندب أن يخرج بهم قبل الفجر) أي فإن لم يفعل هذا المندوب وتختلف إلى ما بعد الفجر وجب عليه المكث إلى صلاة الجمعة إن لم تتأت له بعد خروجه فلا منافاة بين ندب الخروج قبل الفجر وبين حرمة السفر بعده كما لا يخفى (قوله) كتحلف) أي أو تخوف تخلف فهو مثال للعذر (قوله) في مسجدها) أي منى وهو مسجد الخيف وكان الأول خلاف هذا التعبير (قوله) وان يعود في طريق غير الذي ذهب فيه) ليس هذا مكرراً مع ما مر من أنه يذهب من طريق ضب ويرجع من طريق المازمين لأن هذا أعم والحاصل أن السنة ذهابه من طريق ورجوعه من أخرى والأولى أن يكون الذهاب من طريق ضب والرجوع من طريق المازمين فليراجع (قوله) وظاهر أن

محل ذلك فيما كان معهوداً الخ) وظاهر أنهم في هذه الأزمان يقصرون ويجمعون في مكة إذا

(قوله قبل فراغ الأعمال) أي لأنه يلزمه الاتيان لها وهذا علم من مفهوم قوله في الحديث من أعمال الحج (قوله) ولو نفر من منى) أي بان أراد التوجه إلى منزله (قوله) نسكاً واجباً) أي عبادة واجبة ولا ينافي ما يأتي من أنه ليس من مناسك الحج لأنه لا يلزم من كونه ليس منها أن لا يكون نسكاً مستقلاً (قوله) خبر مسلم السابق) أي في قوله لا ينصرف أحد

دخلوها وبعد خروجهم منها الى عرفات حتى يرجعوا اليها بعد أيام منى لان بدخولهم الى مكة قبل الوقوف لا ينقطع سفرهم لانهم لم ينووا الإقامة فيها في هذا الدخول أربعة أيام صحاح لان دخولهم اليها الآن في الغالب اما في الخامس أو الرابع أو نحو ذلك ثم يخرجوا الى عرفات في الثامن (قوله وأفضل ما قلت الخ) أي عشية عرفة ٤٣٧ كافي روايات (قوله وقال أحد

لا بأس به) ينبغي تأخير عن قوله الى انه لا كراهة في التعريف بغير عرفة والافهوي يوهم ان الضمير في به من كلام الامام أحمد يرجع الى نفي الكراهة وليس بمبراد لان كلام الامام أحمد في أصل التعريف المذكور (قوله والازدلاف التقريب) كذا في النسخ بياء تحتية قبل الباء ولعلها زائدة من الكتبة والا فالقياس حذفها كما تقدم في كلامه آتقاء على ان هذا لا حاجة اليه مع ذلك ثم رأيتها محذوفة في نسخة (قوله كغيرهم) أي وابن زاد غيرهم بصلاة النفل المطلق المنفي عنهم فيما مر (قوله من أرض عرفة) ظاهر التقييد بالارض انه لا يكفي الهواء كان مر بها طائر او كان الفرق بينه وبين الاعتكاف ان المسجد يثبت حكمه الى السماء

(قوله ان عيادة المريض) ظاهره وان تعذر وتقدم مثله في تعدد صلاة الجنازة في الاعتكاف (قوله لا يفعل المأثم به) أي الذي

في زيادة الروضة قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض اذ لم يعرج لها لا تقطع الولاء بل يغتفر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنازة فيجوز ذلك هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء ولو مكث مكرها بان ضبط أو هدد بما يكون اكرها فهو الحكم كما لو مكث مختارا فيبطل الوداع أو نقول الا كراه يسقط أثر هذا الابس فاذا اطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الاعادة ومثله لو أغمى عليه عقب الوداع أو جن لا بفعله المأثم به والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والافسلا والمعتمد انه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة خلافا لاكثر المتأخرين وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يغتفر الى نية اولاه في انه هل يلزم الاجير فعله أولا ولا يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لا بد من طواف يخصه حتى لو آخر طواف الافاضة وفعله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في اثناء تعليل (وهو واجب) لخبر امر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه قد خفف عن المرأة الحائض (يجوز تركه بدم) وجوبا كسائر الواجبات (وفي قول سنة لا يجبر) بدم كطواف القدوم ورفق الاول بان طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره وفي الشرح وغيره نفي الخلاف في الجبر وانما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا خلافا لما توهمه عبارة الكتاب (فان أوجبناه فخرج) من مكة أو منى (بلا وداع) عامدا أو ناسيا أو جاهلا بوجوبه (وعاد) بعد خروجه (قبل مسافة القصر) من مكة أو منى وطاف للوداع (سقط الدم) لانه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد اليه ولا ينافي التعليل بانه في حكم المقيم بتسويتهم بالسفر الطويل والقصر في وجوب الوداع اذ سفره هنالم يتم لعوده بخلافه هناك اما لو عاد ليطوف فبات قبل الطواف لم يسقط الدم (أو) عاد (بعدها) وطاف (فلا) يسقط (على الصحيح) لاستقراره بالسفر الطويل ولا يجب العود على من وصل مسافة القصر للشقة بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود وان خرج ناسيا أو جاهلا لطواف الوداع وقد علم ان بلوغها كجوازها وقد صرح به في المجموع ومقابل الصحيح يسقط كالحالة الاولى (وللمحائض النفر بلا) طواف (وداع) للخبر المار وخبر عائشة ان صغيفة حاضت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تنصرف بلا وداع نعم ان طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزمها العود لتطوف بخلاف ما اذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم والنفساء كالحائض كافي المجموع ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف وهل يلحق المعذور بخوف ظالم أو فوت رفقة بالحائض فيه احتمالا لان الطهري لان الرخص لا تقاس والظاهر الاتحاق وان تطرف فيه الاذرى وبحث لزوم الفدية قال لان منع الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك اما المتخيرة فلها ان تطوف فلولا تطف للوداع فلا دم عليها للاصل كما قاله الروائي والمستحاضة غير المتخيرة لا عود عليها ان نفرت في حيضها فان نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ومن حاضت قبل طواف

لحقه به اثم (قوله والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك) اسم الاشارة راجع لقوله ولو مكث مكرها الخ (قوله والمعتمدانه) أي طواف الوداع (قوله ولا يدخل تحت غيره) أي وفي انه لا يدخل تحت الخ (قوله ولا يجب العود) يشترط مجوازه وبتقديره فلا فائدة له لعدم سقوط الدم بالعود نعم تظهر فائدة على مقابل الصحيح (قوله لان الرخص لا تقاس) الذي في جمع الجوامع وجرى عليه سم تبعاله في غير موضع دخول القياس فيها (قوله فلا دم عليها للاصل) أي من براءة الذمة وعدم لزوم الدم

الدنيا كما صرحوا به بخلاف عرفة فان المقصود نفس البعثة ولم أر لهم تصريحاً بان لها حكمها فليراجع ثم رأيت من نقل عن الشارح عدم الصحة (قوله لعدم أهليتهم) عبارة الامداد التي هي أصل هذه عقب قول الارشاد ولو بنوم لا اغناء نصه (قوله نعم لوعادت) أي شرعت ٤٣٨ في العود لبلدها (قوله فتخلل بذبح شاة) أي وبقي الطواف في ذمتها الى ان

الافاضة تبقى على احرامها وان مضى عليها أعوام نعم لوعادت الى بلادها وهي محرمة عادة النفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتخلل بذبح شاة وتقتصر وتنوي التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع كما سيأتي وببحث بعضهم انها ان كانت شافعية تقلد الامام أباحنيفة أو أحمد على احدى الروايتين عنده في انها تم جهم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضاً ويجزئها هذا الطواف عن الغرض لما في بقائها على الاحرام من المشقة واذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه احتجب له ان يدخل البيت ما لم يؤذوا ويتأذ بزحام أو غيره وان يكون حافياً وان لا يرفع بصره الى سقفه ولا ينظر الى أرضه تعظيماً لله وحياء منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يمشي بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع وان يدعو في جوانبه قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله يس من فرغ من طواف الوداع ان يأتي الملتزم فيلصق بطنه وصدره بجائط البيت ويسط يديه على الجدار فيجعل اليمنى على الباب واليسرى على الجدار الاسود ويدعو بما أحب أي بالمأثور وغيره لكن المأثور أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبدة عبدك وابن أمتك جئتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بنعمتك حتى اعنتني على قضاء مناسكك فان كنت راضيت عني فاردد عني رضاك والافضل ان قبل ان تنأى عن بيتك داري ويبعد عنه مزارى هذا أو ان انصرف في ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا بيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحبني العافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني وما زاد فحسن فيه وقد زيد واجع لي خيري الدنيا والآخرة انك قادر على ذلك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضاً ونفساء استحب لها الاتيان بجميع ذلك بباب المسجد ثم تعضي قال الاذري ولم أر لأحدنا كلاماً في ان المودع من أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض المصريين يستحب ان يخرج من باب بني سهم ويسن الاكثار من الاعتمار والطواف تطوعاً وان يزور الاماكن المشهورة بالفضل بحكمة وهي ثمانية عشر موضعاً وان يكثر النظر الى البيت ايماناً واحتساباً بالمارواه البهقي في شعب الايمان ان الله في كل يوم وليمة عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين وحكمة ذلك كما أفادها السراج البلقيني ظاهرة اذ الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة وتطواف فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة وأنواع البر والقربات فان الحسنة هناك بمائة ألف حسنة وتقل عن الحسن البصري رضي الله عنه انه يستحب الدعاء في خمسة عشر موضعاً بحكمة في الطواف والملتزم وتحت

تعود فتصوم وتأتي به فان ماتت ولم تعد حج عنها كما تقدم في مسألة قال الشيخ منصور الطبلاوي سئل شيخنا سمع عن امرأة شافعية المذهب طافت للافاضة بغير ستره معتبرة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت الى بلاد اليمن فتكلمت شخصاً ثم تبين لها فساد طوافها فأرادت ان تقلد أباحنيفة في صحتها لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك وتتضمن صحة التقليد بعد العمل فافتي بالصحة وانه لا محذور في ذلك ولما سمعت عنه ذلك اجتمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافة في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده من الصحة وأدنى به بعض الافاضل أيضاً تبعاله وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع وأشباهاها ومراده باشباهها كل ما كان مخالفاً لمذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المعتبرة

فإذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحح عند غيره ثم علم بالحال جازله أن يقلد القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فتترتب عليه أحكامه فتنبه له فانه مهم جداً وينبغي ان اتم الاقدام باق حيث فعله عالمنا (قوله قبل ان تنأى) أي تبعد (قوله يستحب ان يخرج من باب الخ) معتمد (قوله وأربعون للمصلين الخ) هذا الحديث يقتضي ان الطواف أفضل من الصلاة وتقدم للشارح خلافة (قوله بمائة ألف حسنة) هذا رأي والثاني ان المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعتمد (قوله في خمسة عشر موضعاً بحكمة)

الميزاب

أوجنون أو سكر كما في الصوم لأنهم ليسوا الخ فرجع الضمير المغمى عليه والمجنون والسكران فلعن الأخيرين سقطا من نسخ
 الشارح من المكتبة ثم قال في الامداد عقب ما مر فيقع حج المجنون فلا كما نقله الشيخان عن التتمة واقراه فينبى الولي بقية
 الاعمال على احرامه السابق وقيل لا يقع واطال الاسنوى في الانتصار له الى آخر ما ذكره فصور وقوعه للمجنون نفلا اذا

وتابعها لما يأتي من عذرقات وما بعدها (قوله وعند الجرات) أى الثلاث (قوله ماء زمزم لما شرب له) هو شامل لما لو شربه
 بغير محله (قوله اذا شربه يقول الخ) ظاهره ان ذلك خاص بالشارب نفسه فلا يتعداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير
 فاذا شربه انسان بقصد ولده وأخيه مثلا حصل له ذلك المطلوب ولا مانع منه ٤٣٩ اذا شربه بنية صادقة وتقل عن

شيخنا العلامة الشوبري
 ما يخالف ما ذكرناه
 فليراجع وعبارته في
 هوامش فتوى حج
 الفقهية الكبرى نصها
 عند قوله ماء زمزم لما
 شرب له الخ هل ولو كان
 طلب التحصيل به لغير
 شربه بان شربه ليحصل
 لولده العلم أو الشفاء
 أو يفرق بين من يكون
 له ولاية أو وكالة بان وكل
 في ذلك وبين غير من ذكر
 وليس موافقا لما نقل
 عنه (قوله فقد شربه)
 تعليلا لقوله ويسن ان
 يشربه لمطأ به الخ (قوله
 لم تنزعه حاجة) أى تهمة
 (قوله وكل الله به ملكا
 يبلغنى الخ) قضية هذا انه
 لا يسمعه بلا واسطة الملك
 وقد قدمناه في باب صلاة
 الجمعة انه يسمع الصلاة
 عليه عند القبر بلا
 واسطة سواء في ذلك ليلة

الميزاب وفي البيت وعند زمزم وعلى الصفا والمروة وفي السعي وخلف المقام وفي عرفات
 ومن دلالة ومنى وعند الجرات وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يكون الداعي في نسك أو لا
 (ويسن شرب ماء زمزم) لانهم اباركة طعامهم وشفاء سقم ويسن ان يشربه لمطأ به في الدنيا
 والآخرة وان يستقبل القبلة عند شربه وان يتضلع منه وان يقول عند شربه اللهم انه قد بلغنى
 عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له وانا أشربه لكذا ويذكر ما يريد
 دينا ودنيا اللهم فافعل بي ثم سمي الله تعالى وبشرب ويتنفس ثلاثا وكان ابن عباس اذا شربه
 يقول اللهم انى أسألك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من كل داء فقد شربه جماعة من العلماء
 فمنهم من يطأ به ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان ينزع منها بالدلو الذي عليها ويشرب
 وان ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره قاله الماوردي وان يتزود من مائه او يستحب منه
 ما أمكنه للتباعد وان يشرب من نية سقاية العباس مالم يسكروا ويختم القرآن بمكة وان
 ينصرف تلقاء وجهه مستدبرا للبيت كما صححه المصنف في مناسكه وصوبه في مجموعه وبكثر
 الالتفات الى ان يغيب عنه كالمخزن المتأسف على فراقه ويقول عند خروجه من مكة الله أكبر
 ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آيئون عابدون
 ساجدون لبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده (و) يسن (زيارة
 قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم) لخبر مسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي ومفهومة انه جائرة
 لغير زائره وخبر من جاءني زائرا لم تنزعه حاجة الا زيارتي كان حقا على الله ان أكون له شفيعا
 أو شهيدا يوم القيامة وخبر من صلى على عند قبري وكل الله به ملكا يبلغنى وكفى أمر دنياه
 وآخرته وكنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة فزيارة قبره صلى الله عليه وسلم من أهم القربات
 وان لم يكن فعلى نسك كنهامتها كدة فيما أشار له بقوله (بعد فراغ الحج) اذا الغالب على الحجج
 ورودهم من آفاق بعيدة فاذا قروا من المدينة الشريفة بقبج تركهم الزيارة وخبر من حج
 ولم يزرنى فقد جفانى فهذا يدل على تأكدها للحاج أكثر من غيره وحكم المعتبر كالحاج في تأكدها
 له وتسن زيارة بيت المقدس وزيارة الحليل صلى الله عليه وسلم ولا تعلق لذلك بالحج ويسن لمن
 قصد المدينة الشريفة زيارة قبره صلى الله عليه وسلم ان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام
 عليه صلى الله عليه وسلم ويزيد فيها اذا أبصر أشجارها مثلا ويسأل الله ان ينفعه بهذه الزيارة

الجمعة أو غيرها فيمكن جل ما هنا على انه يبلغ مع السماع ثم رأيت في حج في كتابه المسمى بالجواهر المنظم في زيارة القبر المعظم
 مانعه تنبيه يجمع بين هذه الاحاديث الظاهرة التعارض يبادى الرأى واحاديث أخرى وردت بمعناها وقريب منه بانه صلى الله
 عليه وسلم يباغ الصلاة والسلام اذا صدر من بعد ويسمعهما اذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وان وردانه يبلغهما هنا
 أيضا كما مر اذا لا مانع ان من عند قبره يخص بان الملك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعه لهما اشعارا بمنزلة خصوصيته والاعتناء
 بشأنه والاعتماد له بذلك سواء في ذلك كله ليسلة الجمعة وغيرها اذا المقيد يقضى به على المطلق والجمع بين الادلة التي ظاهرها
 التعارض واجب حيث أمكن وأفتى النورى فيمن حلف بالطلاق الثلاث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه
 هل يحث بانه لا يحكم عليه بالحنث للشك في ذلك والورع انه يلتزم بالحنث اه وهو صريح فيما ذكرناه

بني له الولي على احرامه السابق فافهم انه لا يكفي حضور المجنون بنفسه وكأنه اغماصوره بذلك لقول الاذرعى رداعلى كلام التتمة والذي تفهمه نصوص الشافعي وكلام الاصحاب ان كل من خرج عن الاهلية بجنون أو اغماص فانه الحج كن فانه الوقوف رأسا وحضوره عرفة كعدمه ثم ساق نص الشافعي في الاملاء الصريح فيما قاله لكن في النص المذكور التصريح بما يرد هذا التصوير الذي صور به الشهاب ابن حجر أيضا كما يعلم بجراحته وكانه أخذ هذا التصوير من تشبيه صاحب التتمة للمجنون

(قوله وشكر الله) أي بالثناء عليه (قوله ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم) لو قال له انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب ٤٤٠ أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق والفرق أقرب ويوجه بان المراد

بالسلام بين الناس التودد والمحبة والمراد بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم ان يشفع له عنده اه كذا بهامش عن حج في بعض كتبه وعبارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم نصها واما ارسال السلام اليه صلى الله عليه وسلم فالقصد منه الاستمداد منه وعود المبركة على المسلم فتركه ليس فيه الا عدم اكتساب فضيلة لا يبرفلم يكن لتحريره سبب يقتضيه فاتجه ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تفويت الفضائل على الغير حرام كازالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه اذ فرق واضحين عدم اكتساب الفضيلة لغير وتفويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم حرم هذا التفويت ولم يحرم بترك

ويقبلها منه وان يغتسل قبل دخوله كما مر ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهما على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويبعد عنه نحو أربع أذرع ويقف ناظرا الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم نظرا من أحد يسلم على الاراد الله على روي حتى أرد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع صوته تأذبا منه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه لبارواه البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا عبيدة ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه وليستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعول نفسه ولين شاء من المسلمين وان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبا وان يأتي بئر أريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بقية الآبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال اريس وغرس رومة وبضاعة * كذا بصة قل بشر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجد الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة وليحذر من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق الطهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومسحه باليد وتقبيله بل الادب ان يبعد عنه كالمو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة ما أمكنه وان يتصدق على خير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والغرباء بما أمكنه واذا أراد السفر استحب ان يودع المسجد بركتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الاول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود الى الحرمين سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والاخرة وردنا الى أهلنا مسلمين غانين وينصرف تلقاء وجهه ولا يعيش القهقري ولا يجوز لاحد استصحاب شيء من الاكرام المعمولة من تراب الحرمين ولا من الاباريق والكثيران المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام باكل التمر الصيفاني في الروضة

ذلك الاكتساب فافهم اه وفيما عل به وقفة لان المأمور ليس شافعا بل مأمور بالتبليغ لمن يشفع (فصل) فثبت التزم ذلك ولم يؤده فالقياس وجوب التبليغ لانه امانة التزم ايصالها صلى الله عليه وسلم (قوله الاراد الله على روي) أي نطق فلا يرد ان الانبياء احياء في قبورهم (قوله وتقبيله) ظاهره وان قصد به التعظيم لكن مر في الجنائز بعد نقل كراهة تقبيل التابوت مانعه نعم ان قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك لم يكره كما أنقبي به الوالدرجة الله فيحتمل محي ذلك هنا ويحتمل الفرق بانهم حافظوا على التبعاعد عن التشبه بالمصاري هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الاله داخل الحجرة بقصد التعظيم

المذكور بالصبي الذي لا يميز فليراجع والخبر والينظر ما وجه التفريع في قول الشاوح كالشهاب المذكور فيقع حج المجنون نفلا (قوله لاحال) أي لان الحال مقيدة فيفيد ان الحكم قاصر على ما لو كان الوقوف في حال الغلط فتخرج الصورة المارة في كلام الشارح (قوله ما اذا وقع ذلك بسبب الحساب) أي فلا يجزئ - م ووجه نسبتهم الى التقصير في الحساب (قوله

فوفصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدانهم ماع ما يتعلق بذلك (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدوة فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هنا الى نية الدخول لانه الملازم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من السنن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بفرض معين نفلا لم يصح او يفرق بان النسك شديد التعلق ولهذا النوى به النفل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصح مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد بفرض معين نفلا فليأمل اه (أقول) الاقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف وشرط صحته الاسلام الحج على انه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم والكيفية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد بها لكن رد ذكر النية بأركان ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العلم بأنه لو حصل بعد الاحرام ٤٤١ وقبل تعاطي الافعال كفي

فليس شرطا لان عقاد الاحرام الذي الكلام فيه بل يكفي لان عقاده تصويره بوجه اه ووجه التأييد ان قوله بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلافرق غاية انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر بذلك (قوله استقبل القبلة في السعي) ع هذا الحديث ضعفه النووي قال السبكي رجه الله فالدليل خذوا

فوفصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدانهم ماع ما يتعلق بذلك (أركان الحج خمسة) بل ستة أحدهما (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لخبر ائمة الاعمال بالنيات (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجماعا لخبر الحج عرفة (و) ثالثا (الطواف) بالكعبة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الاقضية (و) رابعا (السعي) بين الصفا والمروة لخبر انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسمعوا فان السعي قد كتب عليكم (و) خامسا (الحلق) أو التقصير (اذا جعلناه نسكا) وهو المشهور ان توقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الاركان بحته في الروضة وان عده في المجموع شرطا بان يقدم الاحرام على الجميع ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحاق أو التقصير لا يتبع مع خبر حذوا عني مناسككم (ولا تجبر) هذه الاركان ولا شيء منها (بدم) بل يتوقف الحج عليها لان الماهية لا تحصل الا بجميع أركانها وأما واجباته فخمسة أيضا الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمنى ولقمة والمبيت بليالى منى واجتناب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها غير هاء تسمى هيئة (وما سوى الوقوف) من هذه السنة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها من الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيان الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام (ويؤدى النسكان على) ثلاثة (أوجه) فقط ولهذا عبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أولا فالأفراد أو بالعمرة فالمتنوع أو به - م ماعا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها ستأتي وعلم من هذا

٥٦ تنهاه في عني مناسككم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج (أقول) يمكن ان يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو ان يقال انه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله ان الصفا والخزيمان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه بالاحاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) قال سم على منهج قوله وسادسها الترتيب الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى ببقية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أتم بفعله في غير محله وتفويته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليأمل اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لان حلقه قبله لم يقع ركنه والاثم انما هو لترفعه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كالمواظبة على حلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك اكتفاء بحلق العمرة بل لعدم شعر برأسه (قوله الاحرام من الميقات أي كوز الاحرام من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النسكان) أي الحج والعمرة

لأنه لا يبدله القضاء أصلاً) بمعنى أنه لا يصح في غير يومه المخصوص في غير الغلط المار والافهوي يقضي بالافساد كما يأتي (قوله وشهدته فردت شهادته) ليس بقيد فالمدار على أنه رآه (قوله قبلهم لا معهم) ظاهره وإن لم يمكنه الوقوف إلا معهم (قوله وقيامه

(قوله أنه لو أتى بنسك) أي من حج أو عمرة (قوله أو عمرة) أي وبعد مهال على الاتيان بما أحرم به (قوله أن يأتي بالحج وحده في سنة) أي ثم بالعمرة في أخرى ٤٤٢ (قوله فسيأتي بيانه) قد تقدم بيانه في قوله أحدها الأفراد فاعمل المراد به أن يأتي

أنه لو أتى بنسك على حدثه لم يكن شيئاً من هذه الأوجه كما يشير إليه قوله النسكان بالتثنية أما أداء النسك من حيث هو فعلى خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وإن يحرم بحج فقط أو عمرة فقط (أحدها الأفراد) الأفضل ويحصل (بأن يحج) أي يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه (ثم يحرم بالعمرة) من عامه (كأحرام المكي) بأن يخرج إلى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بعملها) أما غير الأفضل فله صورتان أحدهما أن يأتي بالحج وحده في سنة الثانية أن يعتمر قبل أشهر الحج ثم يحج من الميقات على ما يأتي وأما الأفراد الذي هو أفضل فسيأتي بيانه (الثاني القرآن) الأكل ويحصل (بأن يحرم بهما) معاً (من الميقات) للحج وغيره الأكل أن يحرم بهما من دون الميقات وإن لزمه الدم فتقيده بالميقات لكونه أكلاً لا لكون الثاني لا يسمى قرناً (ويعمل عمل الحج) فقط لأن عمل الحج أكثر (فيحصلان) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعي واحد لخبر من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً وهذه الصورة الأصلية للقرآن ثم ذكر غيرها بقوله (وإن أحرم بعمرة) صحيحة (في أشهر الحج ثم) أحرم (بحج قبل) الشروع في (الطواف كان قرناً) اجتمعاً فيكفيه عمل الحج لخبر عائشة أنها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم فوجدتها تنكح فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالبيت وبالصفاء والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صح وكان قرناً كما صحه في زوائد الروضة والمجموع واحترز بقوله قبل الطواف عما لو طاف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فإنه لا يصح لاتصال أحرامها بمقصوده وهو أعظم أفعالها فلا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ولأنه أخذ في التحلل المقتضى لنقصان الأحرام فلا يليق به إدخال الأحرام المقتضى لفواته ولو استتم الجريئة الطواف ففي صحة الإدخال وجهان أوجههما كما بحثه في المجموع الجواز إذ هو مقدمته لا بعضه وعلم من تقييد العمرة بالصحة أنه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج أنه ينعقد أحرامه به فاسداً وهو الأصح ونقل المأوردي عن الأصحاب أنه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صح أحرامه لأن الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين الميعاد فصار كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان أحرامه قبل تزوجه أو بعده فإنه يصح تزوجه (ولا يجوز عكسه) وهو إدخال العمرة على الحج (في الجديد) لأنه لا يستفيد به شيئاً بخلاف الأول يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت ولأنه يمنع إدخال الضعيف على القوى كفراش النكاح مع فراش الملك لقوته عليه جاز إدخاله عليه دون العكس حتى لو نكح أخت أمته جاز وطؤها بخلاف العكس

ما يتعلق به من التفصيل وبين أن أفضليته) قوله بأن يحرم بهما معاً) أي وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو ظاهر إطلاقهم (قوله الأكل) احتريزه كما يأتي في قوله فتقيده بالميقات (قوله واحد عنهما) أي لحصولهما قال شيخنا الزبيري وهل هما أي الطواف والسعي للحج والعمرة معاً أو للحج فقط والعمرة لا حكم لها لأنغمارها أي في الحج لم يصرح الأصحاب بذلك لكن الأقرب كما قال بعضهم الثاني أنه سمى (قوله فقال ما شأنك) أي أي شيء شأنك فهو مبتدأ وخبر (قوله وعمرتك جميعاً) أي وعليه فالعمرة التي أمرها بالخروج فيها إلى التمتع كانت تطوعاً (قوله أنه لو أفسد) أي بأن جامع (قوله أنه ينعقد) أحرامه به فاسداً) أي فيجب عليه المضى فيه ثم قضاؤه من قابل (قوله قبل الشروع فيه) أي الطواف

(قوله صح أحرامه) أي بالحج ويبرأ بذلك من الحج والعمرة وقد يقال قياس ما مر من أن من أحرم والقديم كاحرام زيدوته. نذر عليه معرفة ما أحرم به أن ينوي القرآن ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال أنه أحرم بالحج ويمتنع إدخالها عليه كالوشك في أحرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد النسكين حيث لا يبرأ من العمرة أنه لا يبرأهما من الحج لجواز أن يكون أحرامه به بعد طواف العمرة فلا يصح إلا أن يقال قوى جانب البراءة يكون الأصل عدم الطواف عن العمرة فصح أحرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أي أخت أمته

وجوب الوقوف على من أخبره) وانظر هل يجري هنا ما صرف الصوم بالعمل بالحساب (فصل في الميت بزيادة لغة) (قوله من التلاوة والذكر والصلاة) المراد بالصلاة هنا المعنى اللغوي المرادف للدعاء المار في كلامه ويدل على هذا انه لم يذكر الدعاء كما ذكره فيما مر ومراده بالصلاة الرواتب غير النفل المطلق حتى لا ينافي ما مر له وهذا أولى من حمل الشيخ له على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم للاستغناء عنها بالذكركم ان ما ذكره الشارح هنا ٤٤٣ مكرر مع ما مر (قوله فكما لو دفع

من عرفة ثم عاد إليها) أي على الضعيف أو المراد التشبيه في أصل الطلب الصادق بالنسب (قوله ويأتي فيه) أي في أصل الحكم المنظر فيه وكان الأولى تقديم هذا على النظر (قوله وان رد) أي النظر والرأده هو الشهاب حج في امده وهداه من الشارح تصريح بالرضا بالنظر (قوله والمختار الحصول) أي هناك وعبارة الشارح هناك ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدتها لولا العذر (قوله على ان الفرق الخ) هذا ترق في القول بعد الحصول هنا أي وان قلنا بالحصول هناك على ما اختاره غير صاحب المجموع فلا نقول به هنا للفرق المذكور (قوله عطف على بيتون) يلزم عليه ايها انه واجب كالمعطوف عليه (قوله ان لم يكن) أي الحصى وقف على المسجد (قوله ومن جملة

والقديم الجواز وحكمه الامام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في اسباب تحله ويجوز القرآن بمكة وان لم يخرج الى الحل تغليباً للجمع مع انه يجمع بين الحل والحرم بوقوف عرفة (الثالث التمتع) ويحصل (بان يحرم بالعمرة) في أشهر الحج (من ميقات بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) أو من الميقات الذي أحرم بالعمرة منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وسمى متمتعاً التمتع صاحبه بمحظورات الاحرام بينهما أو لتمتعته بسقوط العود الى الميقات للحج وعلم بما تقرران قوله من بلده ومن مكة مثال لا قيد (وأفضلها) أي أوجهه اداء النسكين المقدمة (الافراد) ان اعتمر عامه فان آخرها عنه كان الافراد مكرهاً اذا تأخيرها عنه مكرهه والمراد بالعام ما بقي من الحجة الذي هو شهر رجب كما يفيد كلام السبكي وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه فيسمى افراداً أيضاً وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادها انه يسمى بذلك حيث انه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطار التمتع شمل ذلك كما يصرح به كلام الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمتعاً (وبعد التمتع) وبعد التمتع القرآن لان التمتع يأتي بعملين كاملين غير انه لا ينشئ لهما ميقاتين وأما القارن فانه يأتي بعمل واحد من ميقات واحد (وفي قول التمتع) أفضل من الافراد ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم لانه صح عن جابر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم انه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج وعن أنس أنه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواه أكثر وبان جابر منهم أقدم صحبة وأشد عناية بضبط المناسك وافعله صلى الله عليه وسلم من لدن خروجه من المدينة الى ان تحلل وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً كما يأتي وبالأجاء على انه لا كراهة فيه وبأن المفرد لم يربح ميقاتاً ولا استباح المحظورات كالتمتع ولا ندراج أفعال العمرة تحت الحج كالقارن فهو أشق عملاً وأما تخينه صلى الله عليه وسلم بقوله لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وبلغتها عمرة فلتطيب قلوب أصحابي لما خروا على عدم موافقته عند أمره لهم بالاعتقاد لعدم الهدى والموافقة لتحصيلها هذا المعنى أهم عنده عليه السلام من فضيلة خاصة بالنسك ولله صنف في مجموعه كلام في حجه عليه السلام ورجح أصحابه لم يسبق اليه لنفاسته ولا اعتبار بالنارعة فيه حيث قال الصواب الذي نعتقده انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجواره في تلك السنة للحاجة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواية الافراد وهم الاكثر اول الاحرام ورواة القرآن آخروه ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد انتفع بالا كنفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة عمرة مفردة ولو جعلت حجة مفردة لكان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل أحد ان الحج وحده أفضل من القرآن فانتظمت الروايات في حجة في نفسه وأما الصحابة رضي الله عنهم فكانوا ثلاثة أقسام قسم احرموا بالحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمره وفرغوا منها ثم احرموا

ذكرة) يصح رجوع الضمير اليه تعالى وإلى المشعر الحرام وإلى الشخص وهو واضعها (قوله وما لو أخذها متفرقة) أي (قوله والمراد بالعام) أي الذي يكره تأخير العمرة عنه (قوله ولا اندراج أفعال العمرة) لعملة ولا اندراج الخ (قوله في تلك السنة للحاجة) أي وهي مشاركة أصحابه فيما أتوا به من العمرة المنية على جواز العمرة في أشهر الحج مع ان الجاهلية كانوا لا يراجون بها الحج في وقت أممكاته (قوله فانتظمت) أي الروايات

في الزمان بقريته ما بعده (قوله اذ لا يلزم من البناء الترجيح) لا يناسب ما صدر به العبارة من اعترافه بان الرخصة تقتضي ذلك فكان ينبغي ان يبدل الاقتضاء بالايهام أو نحوه (قوله أي شعر الرأس) انما لم يقدر المحذوف مضافا فإرارا من زعم الاسنوي الاتي لكن قد يقال ان هذا ٤٤٤ غاية ما فيه ان فيه بيان ان الاضافة على معنى اللام فلم يخرج عما قاله الاسنوي (قوله

أو بعضه كما قاله الاسنوي) مراده بذلك ان الشعر لو كان ببعض رأسه فقط يسن له امرار الموصى على الباقي وان كان سياقه المذكور غير صحيح كما لا يخفى (قوله وصرح القاضي بانه ينسب للمقصر أيضا الخ) هذا ليس في خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر برأسه بل هو وما بعده حكم عام (قوله قبل صلاة الظهر) أي ولو بعد دخول وقتها بقريته ما يأتي في الجمع (قوله وهي الرمي الخ) هذا الحل من الشارح يوجب ان يصير قول المصنف يسن ترتيبها الذي كان خبرا لهذا في كلامه خبرا ثانيا لقوله هو وهي وخبره الاول قول المصنف الرمي (قوله وقيس الطواف والخلق (قوله بخوماصر) لم يتقدم له ثم جواب عن ذلك الا ان يكون ساقطا في هذه الذخيرة (قوله ما يربو) أي يزيد (قوله من فروع ذكروها) منها من صلى الوتر سلافا أفضل ممن صلى عشرا (قوله لان

بجمع وقسم بجمع من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم ان يقبلوه عمرة وهو معنى فسح الحج الى العمرة وهو خاص بالصحابة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لبيان مخالفة ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم ان ايقاعها فيه من أجبر العجور كما انه صلى الله عليه وسلم ادخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر أبي داود عن الحرث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسح الحج الى العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت في احرامهم أيضا فمن روى انهم كانوا قارنين أو متمتعين أو مفردين أراد بهضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن ان البقية مثلهم وكره جمع تسمية جهة صلى الله عليه وسلم جهة الوداع ورد المصنف بانه غلط فاحش نابذ لا اخبار الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يجاب عنه بخوماصر في تسمية الطواف شوطا وببحث الاسنوي تبع للبارزي ان القارن الذي اعتمر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل من الافراد لا شمله على مقصوده مع زيادة عمرة اخرى كتميم رجو الماء آخر الوقت صلى بالتيمم اوله ثم بالوضوء آخره ورد بانه لا يلاقى ما نحن فيه اذ الكلام في المفاضلة بين كيفيات أداء النسكين المسقط لطلبهم الا بين أداء النسكين فقط وأدائهم مع زيادة نسك متطوع به ويرد أيضا باننا لو سلمنا ان كلامهم فيما نحن فيه نقول الافراد أفضل حتى من القران مع العمرة المذكورة لان فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع ذكروها وبما تقر به علم أن من استناب واحد الجمع وآخر للعمرة لا تحصل له كيفية الافراد الفاضل لان كيفية الافراد لم تحصل له (وعلى المتمتع دم) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى والمسنى في ايجاب الدم كونه ربح ميقانا اذ لو كان أحرم بالحج أولا من ميقات بلده لكان يحتاج بعد فراغه من الحج الى خروجه الى أدنى الحل ليحرم بالعمرة واذ امتنع استغنى عن الخروج لكونه يحرم بالحج من جوف مكة والواجب شاة مجزئة في الاضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة وكذا جميع الدماء الواجبة في الحج الاجزاء الصيد كما سيأتي مبسوطا (بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام اذا سم الاشارة للهدى والصوم عند فقده ولمن معناه على من (وحاضروه من) مساكنهم (دون مرحلتين من مكة) لان المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقة اتفقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين وحمله على مكة أقل تجوزا من حمله على جميع الحرم (قلت الاصح من الحرم والله أعلم) اذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة فالحاق هذا بالاعم الاغلب أولى والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحراي قرية منه والمعنى في ذلك انهم لم يربحوا ميقاتا أي عاملا اهله ولمن مربيه فلا يشكل عن بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر اذا عن له النسك ثم فاته وان ربح ميقانا

كيفية الافراد لم تحصل له) هذا ظاهران وقامعا أو تقدمت العمرة على

الحج أما لو تأخرت العمرة عن الحج ففي عدم حصول الافراد الفاضل له نظر (قوله الاجزاء الصيد) أي فان الواجب فيه مثل ما قتله من الصيد أي والادم الجامع المفسد فانه بدنة (قوله وان) أي من قوله تعالى ذلك لمن وقوله ولمن مبتدأ لأنه أريد لفظه ومعناه مبتدأ بأن وعلى من خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول

بتمتع

(الخ) كذا في شرح الروض في محل لكنة في محل آخر ما في خبر انه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل الفجر
وحينئذ فقد يقال الطواف منصوص عليه بما هو اصرح من الرمي فيها لجعل أصلا وقيس عليه وهل يحتاج للقياس مع
وجود النص على ان النص هنا غير مسلم كما يأتي الا ان يقال قوله قبل الفجر ٤٤٥ متعلق ببعث (قوله انه صلى

الله عليه وسلم لم يعلق بل
الذي في الخبر انه ارسل
أم سلمة فوقع انها رمت
قبل الفجر وان كان الظن
بها انها لم تفعل ذلك الا
عن اذن (قوله وعبارته)
أي المصنف تبعاً للمعمر
بمعناه (قوله فلم يتوارد
كلامهما) كذا في النسخ
ولعل ما زائدة من النسخ
والصواب كلامه أي
الرافعي ويجوز رجوع
الضمير إلى الموضعين
من كلام الرافعي (قوله ان لم
يفعل) صريح في ان المراد

(قوله ذكره المحب
الطبري) بقى ما لو كان له
في كل منهما مال بلا أهل
أو في كل منهما أهل ولا
مال له أو ليس له أهل ولا
مال في أحدهما والحكم
في الجميع انه كما استوفى في
المال والأهل وسيأتي
ذلك في قوله فان استويا
في ذلك الخ (قوله دون
الآباء والأخوة) أي
والأولاد الرشداء على
ما أفهمه التقييد
بقوله قبل تحت حجره
(قوله أفنى الرمي) بفتح
الراء إلى رمية ناحية باليمن

بتمتعه لكنه ليس ميقناً ما لا اله ولن مريبه ولا يشك أيضاً بانهم جعلوا ما دون مسافة
القصر كالوضع الواحد في هذا ولم يجزوا له في مسافة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون مسافة
القصر من الحرم وجاوزه واحرم كالوضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمكي اذا أحرم من سائر
بقاع مكة بل ألزمه الدم وجهه مسياً كالأقافي لان ما خرج عن مكة بمكة كمراتبها
والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولا منهم ولو اجتمعت الدليل في الموضعين فهنا لا يلزمه
دم لعدم اساءته بعدم عوده لانه من الحاضرين بمقتضى الآية وهناك يلزمه دم لاساءته
بمجاوزته ما عين له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك في حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة
على ان المسكن المذكور كالقرية بمنزلة مكة في جواز الاحرام من سائر بقاعه وعدم جواز
مجاوزته بلا احرام لمريد النسك فلو كان لا تمتنع مسكن بعيد وقريب اعتبر في كونه من
الحاضرين أو غيرهم كثرة اقامته باحدهما ثم ان استوت اقامته بهما اعتبر بالأهل والمال فان
كان أهله باحدهما وماله بالأخر اعتبر بمكان الأهل ذكره المحب الطبري قال والمراد بالأهل
الزوجة والأولاد الذين تحت حجره دون الآباء والأخوة فان استويا في ذلك اعتبر بعزم
الرجوع إلى أحدهما للاقامة فيه فان لم يكن له عزم فيما خرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له
عزم واستويا في كل شيء اعتبر بموضع احرامه واغريب مستوطن في الحرم أو فيما بينه وبينه
دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه ويلزم الدم آفاقاً تمتع ناوياً الاستيطان بمكة ولو
بعد العمرة لان الاستيطان لا يحصل بمجرد النية وعمله في الذخائر بانه التزم بمجاورة الميقات
أما العود أو الدم في احرام سنته فلا يسقط بنية الإقامة (وان تقع عمرة في أشهر الحج من سنته)
أي الحج فلو وقعت قبل أشهره وأتمها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما في وقت
الحج فاشبهه المفرد وان حج من عامه فن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه لادم عليه ولو كرر المتمتع
العمرة في أشهر الحج فهل يتكرر الدم أم لا أفنى الرمي صاحب التقييد الذي هو شرح
التنبيه بالتكرار وأفنى بعض مشايخ الناشري بعدمه قال وهو الظاهر (وان لا يعود لأحرام
الحج إلى الميقات) الذي أحرم منه للعمرة أو ميقات آخر أو أقرب إلى مكة من ميقات
عمرته أو إلى مثل مسافة ميقاتها فاذا عاد إليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم اذا لم يقتض
للزوم رجوع ميقات وقد زال بعوده له وافهم كلامه انه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع
ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حياً وهو كذلك ولو خرج المتمتع للأحرام
بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد إلى الميقات ولا إلى مسافته ولا إلى مكة لزمه دم أيضاً
للإساءة الحاصلة بخروجه من مكة بلا احرام مع عدم عوده ومعلوم ان هذه الشروط
المذكورة متبرة بوجوب الدم والأشهر انهما غير معتبرة في تسميته تمتعاً (ووقت وجوب
الدم) عليه (احرامه بالحج) لانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج والاصح جواز ذبحه
اذا فرغ من العمرة ولا يتأقت ذبحه بوقت كسائر ذماء الجبرأتات (و) لكن (الافضل ذبحه

اه انساب وعبارة القاموس ورمية بالفتح بخلاف باليمن وحسن باليمن اه (قوله قال) أي الناشري وهو الظاهر هو المتمتع
(قوله ولا وقوع النسكين عن شخص واحد) أي بل يجب وان كان النسكان عن اثنين غير الحرم أو أحدهما للمعمر والأخر
اخره وسيأتي في آخر الفصل بيان من عليه الدم (قوله للأحرام بالحج) أي بلا يستقر قبله قلوبات قبل الاحرام بالحج فلا دم
عليه (قوله ولا إلى مسافته نسخة مسافته

بالخلق هنا خلق الراس الذي هو أحد الثلاثة المذكورة ويلزم عليه أنه يقتضي أن هذا الخلق لم يجعل له إلا بعد فعل

(قوله ولولا هذا) هما قوله لا اتباع وقوله وخروج من خلاف الخ (قوله بان وجده باكثر من ثمن مثله) ظاهره وان قل بحيث يتغابن به وبه صرح شيخنا الزيادي لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتغابن بها (قوله أو كان محتاجا اليه) ويظهر ان يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ٤٤٦ ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة أو العمر الغالب وقت الاداء الا الوجوب اهـ

اه زيادي (قوله مامر في التيمم) أي فان تيقن وجوده فانتظاره أفضل والا فالتجسس أفضل (قوله فيحرم قبل سادس الحجة) أي والاولى له ذلك (قوله لزمه قضاؤه) أي ولو مسافرا كما علم من قوله وليس السفر عذرا في تأخير صومها (قوله ويجوز أن لا يحج في هذا العام) أي يمكن (قوله ادا رجع الى أهله) أي وان بعد وطنه كالمغاربة مثلا (قوله صامها) أي السبعة وجاز الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والاصام الثلاثة ثم السبعة وافرقت بينهما بأربعة أيام (قوله ويندب تتابعها أيضا) الاولى ان يقول أي ينسب الخ لان ما ذكر تفسير التشبيه المقاد بقوله وكذا السبعة ويمكن الجواب بأنه أشار الى أنه كما ينسب تتابع الثلاثة والسبعة ينسب تتابع العشرة بان لا يفصل

يوم النحر) لا اتباع وخروج من خلاف من أوجب فيه ولولا هذان لكان التماس ان لا يجوز تأخير من وقت الوجوب والامكان كالزكاة (فان عجز عنه) حسابا بان فقدته وغنه أو شرعا بان وجده باكثر من ثمن مثله أو كان محتاجا اليه أو الى ثمنه أو غاب عنه ماله أو نحو ذلك (في موضعه) وهو الحرم سواء أقدر عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حتما (عشرة أيام ثلاثة في الحج) لقوله تعالى فن لم يجد أي الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاحرام به فيمتنع تقديمها على الاحرام بخلاف الدم اذا الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ولو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع انه لم يعجز في موضعه ولورجا وجوده جازله الصوم وفي استحباب انتظاره مامر في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما مر في صوم التطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه واداء حرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمها على يوم النحر فان أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وان أخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لان تأخير نادر فلا يكون مراد من الآية وليس السفر عذرا في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر واذاقاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها واداءه ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر اذ لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز ان لا يحج في هذا العام ويسن للموسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة للاتباع وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرمي ولا في طواف الوداع ولا في الفوات فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي لانه وقت الامكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة اذ رجع الى وطنه و) أهله في الاظهر ان أراد الرجوع اليهم لقوله تعالى وسبعة اذ رجعتم وخبر فن لم يجد هديا فبصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذ رجع الى أهله فلا يجوز صومها في الطريق لذلك فلا أراد الاقامة بمكة صامها بها كافي البحر والناسي اذا فرغ من الحج لانه المراد بالرجوع فكأنه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه (ويندب تتابع) الايام (الثلاثة) اداء أو قضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطه ويندب تتابعها أيضا لان فيه مبادرة لاداء الواجب وخروج من خلاف من أوجب به نعم لو أحرم بالحج من سادس الحجة لزمه ان يتابع في الثلاثة لضيق الوقت للتتابع نفسه (ولو فاتته الثلاثة في الحج) بعذر أو غيره (فالاظهر انه يلزمه) قضاؤها للمامر (وان يفرق في قصاتها بينها وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر والتشريق ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء

بين الثلاثة والسبعة لا بعدة السير الى أهله (قوله بقدر أربعة أيام) أي فلا استوطن مكة ولم يصم الثلاثة ولو قبل يوم النحر فرقت بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام (قوله ومدة امكان السير الى أهله على العادة) أقول ومن ذلك اقامة الحاج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة فرقت بقدر ذلك وبقدر السير المعتاد الى أهله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحاج فهي ضرورة بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدورة المعروفة فيفرق بجميع ذلك فيما يظهر

الاخرين فينا في ما الكلام فيه وهو تابع فيه للجلال المحلى وما المانع من ارادة باقى شعور البدن فليحور (قوله وان لم يجعله نسكا) انظر ما مودعه ولعل كلمة ان بعد الواو زائدة ومع ذلك يلزم عليه تنافى في اطراف الكلام كما يدرك بالتأمل (قوله التى يوجب تعاطيها) كذا في النسخ ولعله سقط منه كلمة لا قبل قوله يوجب من النسخ ٤٤٧ حتى يوافق كلام غيره والمعنى

فصل في الميت بمضى
(قوله لان الشافعى رضى الله عنه نص فيه بخصوصها على ذلك) أى ومستند نصه ما مر في الشارح من انه لم يرد فيها الميت بخلاف منى (قوله وان كان الرأى فيها) لعل المراد وان كان واقفاً محل الرأى لكن هذا سائى في كلام المصنف (قوله قال الاذرى يخرج من هذا مسألة الخ) مرجع الاشارة في كلام الاذرى هو الا ترى في كلام الشارح بعد في قوله

فلوصام عشرة ولا حصلت الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق والذاتى لا يلزمه التفريق وعلى القارن دم) لوجوبه على المتمتع بالنص وفعل المتمتع أكثر من فعل القارن فاذا زلزمه الدم فالقارن أولى بخبرانه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت عائشة وكن قارنات (كدم المتمتع) فى أحكامه المتقدمة جنسا وشنا وبدا عند الحز لا نه فرع عن دم المتمتع (قلت) كما قاله الرافعى فى الشرح (بشرط أن لا يكون) القارن (من حاضرى المسجد الحرام) ومن بيان حاضريه وان لا يعود قبل الوقوف للأحرام بالجماع عن الميقات فان عاد سقط عنه الدم (والله أعلم) لان دم القارن فرع عن دم المتمتع ودم المتمتع غير واجب على الحاضر ففرعه كذلك وذكر هذا الشرط ايضاح والافتشبه بدم المتمتع كما مر يفتى عنه ولو استأجر اثنين آخر أحدهما بالجماع والاخر لعمره فتمتع عنهما أو أتمراً أجبر عن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستأجرين أو أحدهما فى الأولى ومن المستأجر فى الثانية فعلى كل من الاذنين أو الاذن والاجر نصف الدم ان أسرا وان أعسرا أو أحدهما فمما يظهر فالصوم على الاجير أو تمتع بالاذن ممن ذكر لزمه دمان دم المتمتع ودم لاجل الاساءة بمجاوزته الميقات ولو وجد المتمتع الفاقد للهدى الهدى بين الاحرام بالجماع والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه فى الصوم فلا يلزمه وانما يستحب خروج من الخلاف

باب محرمات الاحرام

أى المحرمات به والاصل فى ذلك الاخبار الصحيحة تكبر سئل صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا أحد لا يجردن ملين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا مسه زعفران أو ورس ولا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين وانما وقع الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس وان كان هو المسؤول عنه اذا وصل الاباحة وتنبيه على انه كان ينبغى السؤال عما لا يلبس وان المعتبر فى الجواب ما يحصل المقصود وان لم يطابق السؤال صريحاً لخبر نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن لبس القمص والاقبية والسراويلات والخفاف الا أن لا يجرد النعاب وقد عد المحرمات فى الرونق واللباب عشرين شياً أو جرى على ذلك البلقينى فى تدريره وقال فى الكفاية انها عشرة أى والباقية متداخلة قال الاذرى واعلم ان المصنف بالغ فى اختصار أحكام الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمحرر رسالاً من ذلك فانه قال يحرم فى الاحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والمصنف عدها سبعة فقال (أحدها ستر بعض رأس الرجل) وان قل كيباض خلف اذنه فيجب كشف جميعه منه مع كشف جزء مما يجاذيه من الجوانب اذا ما لايتم الواجب الا به فهو واجب وليست الاذن من الرأس خلافاً لهم فيه ولو جاوز شعر رأسه حده بحيث لم يجز المسح عليه فهل يحرم عليه

(قوله لانه فرع عن دم المتمتع) أى مبنى على دم المتمتع (قوله لاجل الاساءة الخ) أى حيث لم يعد للأحرام بالجماع من الميقات (قوله لان وجده بعد شروعه الخ) أى واذا فعله بعد الشروع فى الصوم فهل يسقط بقیته لفعله ما هو الاصل ويقع ما فعله نفلاً مطلقاً أم لا فيه نظر والاقرب الاول قياساً على ما لو عجز عن الاعتساق فى كفارة الوقاع أو الظهار وشرع

فى الصوم ثم قدر على الاعتساق ففعله فان ما صامه يقع نفلاً مطلقاً باب محرمات الاحرام أى المحرمات به فائدة باب محصل ما فى حاشية الايضاح للشارح ان كلام من اتلف الحيوان المحترم ومن الجماع فى الحج كبيرة وان بقية المحرمات صغيرة اهـ سم على حج وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين التحالين ولعله غير مراده وقوله فى الحج قد يخرج العمرة ولعله غير مراد أيضاً

ولو تفرق قبل الغروب ثم عاد الى منى لحاجة الخ فكان الصواب ذكره قبل هذا المنتظم الكلام وعبارة الاذرى ولو تفسر قل الغروب ثم عاد اليها قبله أو بعده فله التفرق الاصح فلو تبرع بالمبيت لم يلزمه رعى الغد نص عليه الشافعي رضى الله عنه فيخرج

(قوله والاوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير ان البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء وانما اجزا تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبهه ٤٤٨ ما نحن فيه حج (قوله بخلاف ما لا يبعد سائر الخيط) ظاهره وان قصد به السستر

وبدله ما سمي في من
الفرق بين نحو وكفة
وغيره (قوله كفة) ومثل
الكفة فيما ذكر ووضع
اليده على رأسه بقصد السستر
اه حج (قوله والالزمت
الفدية) أي بان قصد
السستر وحده أو مع الحبل
(قوله ومقتضاه) أي
مقتضى قوله والالزمت
الفدية (قوله مما ذكر)
أي من كونه يعد ساترا
عرفا أو لا يعد وقصد بنحو
الكفة السستر (قوله وماء)
عطف على قوله نكيط شدة
(قوله الحاجة) ويظهر
ضبطها في هذا الباب
بما لا يطاق الصبر عليه
عادة وان لم يبع التيمم بحر
وبرد الخ اه حج ويبعض
المواضع الصحيحة عن
سم مانصه سألت بعض
شيوخ الجاز عن المحرم
اذا لبس حماته للعدو
فهل يجوز له تزعها لاجل
مسح كل الرأس وهل
تكر ذلك للسنة وهل
تلزمه الفدية للترع
والتكرارا ولا ترع فقط
فأجاب بانه يجوز له تزعها

ستره هنا كما يجزئ تقصيره أولا كما لا يجزئ المسح عليه محل احتمال والاوجه الثاني (بما يده
ساترا) عرفا وان لم يحط به كقائسوة وطين ومهرهم وحناء ثخين لخبر الصحابة ان الله صلى الله عليه
وسلم قال في المحرم الذي خر عن بغيره ميتا لا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيامة مليبا بخلاف
ما لا يعد ساترا نكيط شدة به ولم يكن عريضا كالعصاية ومحمول ككفة وضعها على رأسه لا بقصد
السستر والالزمت الفدية كما جزم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم ان نحو الكفة لو استرخى على
رأسه بحيث صار كالقائسوة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية فيه وان لم يقصد ستره
فان اتنى شرط مما ذكر لم يحرم خلافا لما يوهه كلام الاذرى وماء غطس فيه ولو كدرا
أوطين وحناء رقيقين ولين وعسل رقيق وهو دج استظل به وان مسه أو قصد الستر بذلك
فيما يظهر وفارق نحو الكفة بان تلك يقصد الستر بها عرفا بخلاف هذه ونحوها وتوسد وسادة
أو حمالة وستره بما لا يلاقيه كان رفعه بنحو عود يديه أو بيد غيره وان قصد الستر فيما يظهر
وانما عد بنحو الماء الكدر ساترا في الصلاة لان المدار ثم على ما منع ادراك لون البشرة وهنا
على الساتر العرفي وان لم يمنع ادراكها ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهمه
بعضهم من اتحاد البابين وما بناه عليه من ان الساتر الرقيق الذي يحكي البشرة لا يضرهما
فقد صرح الامام هنا بانه يضر ولا اعتبار بما في نكت النشائي مما يقتضى ضعفه ولو شد
خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لان الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره
بخلاف البدن وأفهمت عبارته جواز ستر وجهه وعليه اجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي
وقصته ناقته لا تخمروا رأسه ولا وجهه قال السهيلي ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة
قال في الشامل هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقيق كشف الرأس وصح خروا
وجهه ولا تخمروا رأسه (الا) ستر بعض رأس الرجل أو كله (الحاجة) من حرا وبردا ومداواة
كان جرح رأسه فشده عليه خرقة فيجوز لقوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج
نعم تلزمه الفدية كما مر قياسا على الخلق بسبب الاذى (ولبس الخيط) كقميص وخف
وقفاز وقباء وان يخرج يديه من كده وخريطة لخضاب طيته لانه في معنى القفازين
وسراويل وتبان (والمنسوج) كدرع من زرد سواء كان الساتر خاصا بمحمل السستر
ككيس اللحية أولا كان ستر يبعثه بعض البدن على وجهه جائز ويبيعه الاخر ببعثه على
وجهه تمتع كل ارضقه نصفين ولف على ساق نصفه بمقد أو خيط وان لم يلف النصف الاخر
على الساق الاخر فيما يظهر وان أوهم تعبيرا كغيرهما بقوله لمسم أو شقه نصفين ولف
كل نصف على ساق وعقده خالفا (والمعقود) كحبة لبد سواء في ذلك المتخذ من فطن
وكتان وغيرهما للخبر السابق (في ساتر) أي جميع اجزاء (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة
في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه فلوارتدي بالقميص أو القباء أو الخف بهما أو اتزر

لذلك وله التكرير وتلزمه الفدية للترع ولا تلزمه التكرير في الوضوء الواحد اه رحمه الله وهو بالسراويل
قريب (قوله وتبان) قال في المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلطة وقد يكون للملاحين
اه (قوله وان لم يلف) قال في المختار من باب رد (قوله أو القباء) بان وضع أسفله على عاتقيه اه حج وقضيته انه لو جعل غشاء على
عاتقيه وبطائته الى خارج كان ساترا فتجب فيه الفدية وهو قريب

منه مسئلة حسنة الخ وحاصل مراده ان هذا الذي نص عليه الشافعي حيلة في دفع الاثم والفدية فيما كان يفعل في زمنه من
نقض أمير الحجج ضحوة الثالث بان ينقضوا في اليوم الثاني ثم يعودون الى منى فاذا بانوا الآية الثالثة فهم متبرعون بها فلا

(قوله ويلحق به) أي ادخال رجله (قوله ولو زار الخ) طاهره ولو بزروا واحدة أو زار متباعدة وسيأتي انه انما يضزره
بالازرار ان تقاربت في غير اختلاف المتباعدة فلعل ما هنا محمول على ما يأتي ٤٤٩ (قوله أو عقده بتكة) التكة بكسر التاء

والجزء بابتات الجيم كاهنا

وبحذفها كافي المذهب

لغتان مشهورتان ذكرهما

صاحب المجلد والصحاح

وآخرون وهي التي تجعل

فيها التكة اه مجوع

للنووي (قوله وهو فيه)

أي الرداء (قوله هيان)

اسم لكيس الدراهم (قوله

جواز الاحتباء) معتمد

(قوله عند فقد الازار)

ظاهره وان لم ينقص بفتقه

وفي ج ان محل جواز

ذلك ان نقص بفتقه والا

وجب (قوله وان استتر

ظهر القدمين) ظاهره

وان ستر العقب وعليه

فلا حاجة الى قطع ما ستر

الاصابع من الزموزة أو

الزبول (قوله واستدامة

لبسه) أي وان قلت (قوله

موجبة للدم) أي وحرمة

الاستدامة كما يأتي في

ساتر وجه المرأة (قوله لم

يسترسيره جميع الاصابع)

مفهومة أنه اذا ستر جميع

الاصابع ضرره هو مشكل

على ما مر من عدم حرمة

الزموزة مع انها ساترة

لظهر القدم مع جميع

بالسراويل فلا فدية كالواثتر بazar لفقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق به
لبس السراويل في إحدى رجله أو ألقى قباء أو فرجة عليه وهو مضطجع وكان بحيث لو قام أو
قعد لم يستمسك عليه الا بزيادة أمر ولو زار الازار أو خاطه حرم نص عليه أو عقده بتكة في حجرة
لحاجة احكامه فلا لكنه يكره كما قال المتولي وله شده بخيط ولومع عقد الازار لحاجة ثبوته
بخلاف عقد الازار بazar في عرا ان تقاربت وعقد الرداء كذلك وان تباعدت وعقد طرفي
ردائه بخيط أو دونه أو خاله ما بخلال كما مر فليس له شيء منها الشبه بالسراويل أو الخيط من
حيث استمسك بنفسه وفارق الازار الرداء فيما ذكر بان الازرار المتباعدة تشبه العقد وهو
فيه ممتنع لعدم احتياجه اليه غالباً بخلاف الازار وله شد طرف ازاره في طرف ردائه من غير
عقد لكنه يكره وله بلا حاجة تقليد نحو سيف وشدة نحو هيان ومنطقة ولف عمامة بوسطه ولا
يعقدها ولبس خاتم وادخال يده في كم منفصل عنه وظاهر كلامهم جواز الاحتباء بجبوة أو
غيرها وقد أبدى بعض العلماء حكمة في تحريم لبس الخيط وغيره مما منع منه المحرم وهي خروج
الانسان عن عادته فيكون مذكراً له ما هو فيه من عبادة ربه فيستغل بها قال الاسفوي
وخرطة اللحية لا تدخل في كلام المصنف لان اللحية لا تدخل في معنى البدن (الا اذا) كان
لبسه لحاجة تكبر وبرد فيجوز مع الفدية أو (لم يجد غيره) أي الخيط ونحوه فيجوز له من غير
فدية لبس السراويل التي لا يتأتى الاتزار بها عند فقد الازار فان تأتى حرم لبسه حينئذ ولبس
خف قطع أسفل كعبه أو مكعب أي مداس وهو المسمى بالزرموزة أو زبول لا بستر الكعبين
وان استتر ظهر القدمين لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات السراويل لمن لم
يجد الازار والخفاف لمن لم يجد النعلين أي مع قطع النعلين أسفل من الكعبين بقريضة الخبر المار
والاصل في مباشرة الجائر نفي الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والازار
موجبة للدم وخرج عن لم يجد الواجد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر والمراد بالنعل الناسومة
ومثلها قباقيب لم يسترسيره جميع الاصابع أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسه لانه غير محيط
بالقدم ولا فرق بين ان يتأتى من السراويل ازار أو لا لاطلاق الخبر واضاعة المال بجعله ازارا
في بعض صورته ولتأتى المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف الخف
ولورود الامر بقطعه وجريان العادة بسهولة أمره والمساحة فيه بخلاف السراويل فسقط
القول باشكاله وبحث بعضهم عدم جواز قطعه اذا وجد المكعب لانه اضاعة مال وهو متجه ولو
قدر على ان يستبدل به ازار امثله قيمة وجب ان لم يعرض زمن تبسده فيه عورته والا فلا كافي
المجموع ولو بيع منه ازار أو نعل نسيئة أو وهب له ولو من أصل أو فرع لم يلزمه قبوله أو أعير له
لزمه وبحث الاذري انه يجب حينئذ في الشراء نسيئة وفي قرض الثمن ما مر في التيمم وظاهر
كلامهم انه يجوز له لبس الخف المقطوع وان لم يحج اليه وهو بعيد بل الوجه عدمه الا

٥٧ نهاية في الاصابع الا أن يعلى ما مر بما اذا لم يجد غيرها فاعتقر لبس الحاجة بخلاف ما هنا ثم رأيت
في ج ما يصرح بذلك (قوله اما المداس المعروف الآن) وهو ما يكون استمسكاً به بسيور على الاصابع (قوله لم يلزمه قبوله)
ظاهره وان كان في النسيئة لاجل بوسرفيه كان أجل مدة يصل فيها الى ماله وقياس ما في التيمم خلافه ثم رأيت قوله وبحث
الاذري الخ (قوله وفي قرض الثمن ما مر في التيمم) أي فيجب حيث كان لاجل مع زيادة تليق بالاجل وكان موسراً وقت حلوله

يلزمهم في الثالث وقد أفصح هو بهذا المراد ٤٥٠ فيما بعد حيث قال وطريق من أراد المبيت في الليلة الثالثة ولا

يمكنه النفر الأول ان يفارق
مضى بعد في اليوم الثاني
قبل الغروب ثم يعود إليها
ويبيت بها فإذا أصبح بها فلا
رى عليه فينفر متى شاء
ويحرم بالعمرة متى شاء
أه وقد يقال لم لا يكون
الخوف المذكور عذرا
مسقطا للأثم والقضية أخذا
بمسايق في قول الشارح
ويعذر في ترك المبيت
وعدم لزوم الدم أيضا خائف
على نفس أو مال الخ فإذا
سقط المبيت المتبوع بالرى
من أصله بهذه الأعذار
فسقوط بعض تابع أولى

(قوله لان رأسها ليس
بعورة) أي بالنسبة للصلاة
(قوله وجبت) أي وتعدد
بتعدد ذلك (قوله ولا
يبيد جواز الستر) أي بل
ينبغي وجوبه ولا ينافيه
التعبير بالجواز لانه جواز
بعد منع فيصدق بالواجب
(قوله والرجل مثلها في
مجرد دلف) أي في لفها مع
الشدة فلا ينافي ما مر من
حرمة شدة نصف الأزار
بساقه (قوله اذا نوجها
بالشك) ويؤخذ من
التعليل انه لو ستر وجهه
ولبس الخيط في احرام
واحد لزمته الفدية لصق
موجبها هنا أيضا اه ج
(قوله ولكنه مخالف لما
مر عن المجموع) أي

لحاجة تكسية تنجس رجله أو نحو برد أو حرا أو كون الحذاء غير لائق به ولا فرق في جميع
ما تقرر بين البالغ والصبي إلا أن الأثم يختص بالمكاف ويأثم الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا
بين طول زمن اللبس وقصره (ووجه المرأة) ولو أمة كافي المجموع (كرأسه) أي الرجل في
حرمة الستر لوجهها أو بعضه إلا الحاجة فيجوز مع الفدية وعلى الحرمة ان تستمر منه ما لا يتأتى
ستر جميع رأسها إلا به احتياطاً للرأس اذا لم يمكن استيعاب ستره إلا بستر قد يسير مما يليه من
الوجه والمحافظة على ستره بكاله لكونه عورة أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من
الوجه وقضيته ان الأمة لا تستر ذلك لان رأسها ليس بعورة وهو ما جزم به في الاستعداد وهو
الأوجه ولا ينافيه قول المجموع ما ذكر في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرمة والأمة
وهو المذهب لانه في مقابلة قوله وشذ القاضى أبو الطيب فخر وجهها ان الأمة كالرجل
ووجهين في البعض هل هي كالامة أو كالحرمة اه وعلى ظاهر المجموع يمكن الجواب بان
الاعتناء بالرأس حتى من الأمة أكثر للمرأة ان ترخي على وجهها ثوبا متجافيا عنه بنحو خشية
وار لم يتحقق لذلك الحرمة فتنه فان وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فان رفعتها فوراً فلا فدية
والأثم ووجبت ولا يبيد جواز الستر مع الفدية حيث تعين طريقا لدفع نظر محرم (ولها) أي
للرأة (لبس الخيط) وغيره في الرأس وغيره (الا القفاز) فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به
(في الاظهر) للخبر المار ولانه بالنسبة لغير الذكركم لبوس عضوليس بعورة فاشبهه خف الرجل
وخريطة لحيته اذ هو شئ يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له ما يزر به على الساعدين من
البرد وتلبسه المرأة في يديها واما الفقهاء ما شمل المحشور المزور وغيرهما وبكونه ملبوس
عضو غير عورة في الصلاة فارق خفها وألحقت الأمة بالحرمة احتياطاً وخرج ستر يد المرأة
بغيره كسك وخفة لفتها عليها بشدة أو غيره كما صح ما في جوازها جميع ذلك وان لم يتحقق لخصاب
ونحوه ولان علة تحريم القفاز عليها ما مر وهي غير موجودة هنا والرجل مثلها في مجرد دلف
الخفة ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه الفدية وليس له ستر وجهه مع
كشف رأسه خلافاً لما قضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه اذا نوجها بالشك نعم لو
أحرم بغير حضرة الجانب جازله كشف رأسه كالولم يكن محرماً قال في المجموع ويسن ان لا
يستتر بالخيط لجواز كونه رجلاً ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكره جمهور الاصحاب وقال القاضى
أبو الطيب لا خلاف أن أناساً من الستر ولبس الخيط كما نأمره أن يستتر في صلواته كالمرأة وفي
أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله انه يجب عليه ان يستتر رأسه وان يكشف وجهه وان يستتر
بدنه إلا الخيط فانه يحرم عليه احتياطاً قال الأذرى كالا سمنوى وما قاله حسن اه ولكنه
مخالف لما مر عن المجموع (الثاني) من المحرمات (استعمال الطيب) للمحرم ذكره كان أو غيره
ولو أخشم بما يقصد منه ريحه غالباً ولو مع غيره كسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان
وورد وباسمين وزجس وآس وسوسن ومنثور وغمام وغيرهما ما يتطيب به ولا يتخذ منه
الطيب ومطرط الياحيز كونه رطبة وفي المجموع عن النص ان السكاذى بالمهجة ولو يابساً طيب
ولعله أنواع ويكون ذلك من نوع اذا رش عليه ماء ظهر ريحه ومثله الفاغية وهي غر الحناء
لكن ان كانت رطبة فيما ينظروا وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كدهن ينفع
أو ورد أو ياسمين أو آس أو كاذى والمراد به نحو شيرج يطرح فيه ذلك أما لو طرح نحو البنفسج
على نحو السمس أو اللوز فاخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة

فالمعتمد في المجموع (قوله أو كاذى) ودهن أترج إن أغلى فيه وان كان الأترج غير طيب ادلاً لتلارم اه ج ما

فليردو بما تقرر يعلم ما في حاشية الشيخ (قوله واستنبط البلقيني الخ) ٤٥١ تعقبه الشهاب حج في النصفة ثم قال وسيأتي

آخر الجملة ما يعلم منه الراجح في ذلك (قوله فالأوجه عدم الاجزاء) أي قائل ذلك المدعي فالأوجه عدم الاجزاء (قوله وهيئة الخذف) أي وهي مكر وهه أيضا وعبارة النصفة ويكرهها أكبر

(قوله وشبهه) أي بل لا بد من أخذها به وشبهها أو وضع أنفه عليها للشم كما شرطه ابن كج اهـ حج (قوله ولاجل العودوا كاه) قد يناق هذا ما تقدم في جعل ضابط ما يحرم التطيب به أنه كل ما تقصده رائحته كالمسك والعود من قوله ولوبا كل أواسمط أو احتقان الآن يقال انه كل العود لما لم يعد من التطيب به على ما جرت به العادة في استعماله لم يحرم (قوله والا لصاق بياطن البدن) وهو داخل الجوف وهذه الجملة في معنى التعليل لقوله وأكله (قوله ومنه) أي التطيب (قوله عن رائحة النجاسة) أي حيث عسر زوالها (قوله ومثلها) أي زهور البادية (قوله ان كلاً منها) أي البان ودهنه (قوله وأبرز الضمير) انظر أي موضع أراد بأبرز الضمير ولعل المراد وانما أبدل الضمير بالظاهر في قوله مثل البان المنشوش بالطيب مع أنه كان الظاهر

ما ذكره كان استعماله لذلك (في) ملبوسه من (توبه) أو غيره تكف أو نعل للخبر المار (أو) في (بدنه) قياساً على توبه بطريق الأولى ولو باطنياً بكل أو اسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك الفدية إذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو شذخه مسك أو غيره في طرف توبه أو وضعته المرأة في جيبها أو لبست حلياً محشواً به حرم كما يأتي ولا يضر وضعه بين يديه على هيئته المعتادة وشبهه ولا شم ماء الورد إذا تطيب به وإن كان فيه نحو مسك أو غيره يكون بصبه على بدنه أو توبه ولاجل العودوا كاه والا لصاق بياطن البدن كاه وبظاهره فلو كان في مأ كول بقي فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لأن الريح هو الغرض الأعظم من الطيب والطعم مقصود منه أيضاً بخلاف اللون وحده ومنه ادخاله في الاحليل والاكتحال بنحوائمه مطيب ولو خفيت رائحة الطيب نحو غبار فان كان بحيث لو أصابه ماء فاحت حرم استعماله والا فلا وانما عني عن رائحة النجاسة بعد غسلها لأن القصد إزالة العين وقد حصلت والقصد من الطيب الرائحة وهي موجودة وبه يعلم ان ما لا يدركه الطرف من الطيب كغيره اذا ظهر له ريح والا فلا ولا تطيب بفاكهة كتفاح وسفرجل وأترج ونارنج وغيرها لانهم اتقصد لئلا كل غلبوا ولا بنحو دواء كقرنفل وقرقا وسنبل ودارصيني وعفص وحب محلب ومه طبري وسائر الالبازير الطيبة لان المقصود منها غالباً التداوي بها ولا بنحو زهر بادية كسج وقيصوم وشقائق ادلا يقصد منها الطيب ويؤخذ منه كون البعير ان طيباً لانه مستنبت ومثلهما نحو العصفرو الحناء لان القصد لونها ونور نحو التفاح والاترج والنارنج والكهثرى بجامع عدم قصد الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الامام والغزالي عن النص واعتمده وأطلق الجمهور ان كلامه ما طيب وحمل الشيطان الخلاف على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملي عن الحسن وهو ان دهن البان المنشوش وهو المغلي في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب والاعسلا ليس بشرط بل المدار على الطرح نظراً لما مر في دهن البنفسج وأيده القونوي بقول الامام الادهان نوعان دهن طيب مثل البان المنشوش بالطيب ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش قال أبو زرعة تبعاً لابن الملقن انما يأتي هذا الحمل في دهن البان دون البان نفسه فالخلاف فيه محقق ورده الجوزي بان هذا الدهن كما يكون اذا أغلى فيه الطيب طيباً كذلك البان اذا أغلى في الطيب الذي هو دهن كماء الورد يكون طيباً ثم نظر أخذه من كلام طائفة من المتأخرين في كلام الشيخين المذكور بانه حينئذ لا تعلق له ما بالطيب أصلاً فان نحو الشيرج اذا أغلى فيه الورد يصير طيباً بواسطة الورد وألقى السهم في ماء الورد وأغلى يصير طيباً فكيف يتضح القول بانهم ما طيبان على أن الطيب في البان محسوس وقد يقال قد نقلنا عن اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج أنه طيب وقد قطع الدارمي وأقره في دهن الاترج أنه مثله مع كون الاترج ليس بطيب قطعاً فاولى ان يكون دهن البان كذلك للخلاف في أن البان طيب فالتحقيق تأويل كلامهم بان يقال مرادهم بالطيب المغلي في الطيب البان وأبرز الضمير لنكتة تسميته طيباً اذ هي محل الخلاف فحينئذ يطابق ما قاله في البنفسج بان المراد بدهنه ما أغلى فيه وعلى نظيره في دهن البان يحتمل كلام الجمهور لا انهم اتروح سممه به وعليه يحتمل كلام الغزالي وامامه وما رده على أبي زرعة محل نظرو التحقيق ان كلامهم ما غير متأت في البان وان المعتمد فيه انه طيب نعم من قال انه ليس بطيب يحتمل على ما ليس لا يظهر ريحه برش الماء عليه ويعتبر لوجوب الفدية بشئ مما هو كونه محرماً عامداً لما ينص عليه وبالأحرام وبكونه طيباً وان جهل وجوب الفدية

على مقتضى الجمع المذكور ان يقول مثل دهن البان المنشوش به (قوله لو جرب الفدية بشئ مما هو) أي وما يأتي

وأصغر منه وبهية الخذف للنهي الصحيح عنها الشامل للنجس وغيره (قوله وصرف الرمي بالنية لغير الحج كأن رمى إلى شخص الخ) الفرق بين هذا وبين ما صرح في قوله ويشترط أيضا قصد الجرة بالرمي فالرمي إلى غيرها الخ أنه هنا رمى إلى الجرة لكن صرف هذا الرمي عن رمي الحج بقصد الشخص الذي هو فيها مثلا وأما هناك فانه رمى إلى غير الجرة وان وقع فيها فالخاصل انه هنا لم يصرفه عن الرمي وهذا صرح به عن الرمي أي المعتبر (قوله وصورة المحبوس بحق) أي الذي له الاستنابة بأن يكون عاجزا عنه وهو الحق المراد في كلام المجموع لا الحق الذي هو مفهوم ما في النص وغيره ما يأتي كما يعلم من جمع والده الآتي وكان الاصول تأخير هذا إلى ما هناك وجعله مثالا في كلام والده (قوله وقد حكى ذلك) يعني ما شرطه ابن الرفعة وهو من جملة كلام المجموع أيضا كما يعلم من عبارة شرح الروض ونصها قال في المجموع ولو بحق بالاتفاق لكن شرط ابن الرفعة ان يحبس بغير حق وذکر ان البند ينبغي حكاية عن النص قال لزكشي وهو الذي في الحاوي الخ (قوله وسيأتي في المحصر) هذا من الزكشي تقوية لكلام ابن ارفعة بالقياس على المحصر (قوله اذ كلام ٤٥٢ المجموع في حق عاجز) يجوز قراءته بالاضافة لحق هذا بغير معنى الحق

فما تقدم فكانه قال بالنسبة لعاجز عن أدائه ويجوز قراءته بالتنوين فيكون الحق بعناه المتقدم لكن يتعين في عاجز الرفع والتقدير في حق هو عاجز عن أدائه ولا يجوز فيه الجرح حيث ذكروا للحق كما لا يخفى وأما قوله الآتي في حق قادر على ذلك فيتعين فيه الاضافة كما هو ظاهر (قوله وبالثاني ابن الصباغ) المناسب وبه في الثاني ابن الصباغ الخ (قوله بعد قضاء مناسكه) أي ان كان في مناسك فلا يجب عليه مادام في المناسك والافهرو واجب على كل من أراد الخروج من مكة ولو حاللا

في كل أنواعه أوجه من الحرمة في بعضها مختارعا فلا إذا السكران لحرمة التطيب حينئذ بخلاف الناسي وان كثر منه قياسا على أكله في الصوم ولا يصح قياسه على الصلاة لا شتمها لها على أعمال متجددة مباينة للعبادة من كل وجهه فوقع الفعل مع ذلك يشعر بزيادة التقصير بخلاف الاحرام فانه مجرد استدامة التجرد الذي يقع في العادة كثيرا فلهيئته غير مذكرة كهيئتها بل قد لا يوجد تذكر أصلا كما لو كان غير متجرد وبخلاف الجاهل بل بالتحریم أو بكونه طيبا فلا حرمة ولا فدية لما صرح انه صلى الله عليه وسلم لم يوجب الفدية على من ابس مطيبا جاهلا قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زماننا الجهل بل بتحريم الطيب واللبس في قبوله وجهان اهـ والوجه عدمه ان كان مخالفا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة والاقبل ولو لطنه غيره بطيب فالفدية على الملتح أي وكذا عليه ان تواني في ازالته وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع بقاء عينه لا ان اتقل بواسطة شعور أو حركة وتجب أيضا بسبب مس طيب كأن داسه عالمابه وبلق عينه به وعبقت به العين أو عبقت به من غير علمه فعمل وتواني في قلعه لا ان مسه وقدمه عمق ريحه فقط بان علم به وطن كونه يابس لا يعقب به عينه وكان رطبا وعبقت به فدفعه فورافلا فدية كما رجحه في المجموع وغيره وعلم انه لا أثر بعقب الریح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في دكان عطار أو عند متجر لانه ليس نطيبا بخلاف احتمائه على حجره بأن يجعله تحته لان التطيب به ليس الا بذلة لكن جزم الزكشي بانه لو طرحه في نار أمامه ولم يجعله تحته حرم ولا منافاة لانه متى عبقت العين بيده أو ثوبه حرم وان كان أمامه ومتى عمق الریح فقط فلا وان كان تحته والماء المجر كالثوب فيما ذكر وتجب بنوم أو جلوس أو وقوف بفراش أو مكان مطيب من غير حائل بينه وبين ذلك وبسبب تواني في دفع ما أتى عليه من الطيب بنفض أو غيره

بقيدته الآتي بناء على المعتمد الآتي انه ليس من مناسك الحج ولا العمره فنتبه (قوله نظير مسلم السابق) مع دليل لما في المتن (قوله لا ان اشتغل بركعتي الطواف) هذا علم مما صرح (قوله قال في المهمات الخ) الطاهر انه لا يرتضى ما في المهمات بدليل اقتضائه على مجرد نقله عنها بعد خزمه بأن العبادة ونحوها تضر فلا يرجع (قوله وفي أنه يلزم الاجير فعله) أي عن المستأجر بحيث اذا تركه يرجع عليه بقسط من الاجرة والافهرو واجب مطلقا كما علم مما صرح (قوله لان الرخص لا تقاس) اعلم سقط قبله من النسخ أحد ههنا لا يلحق أو نحو ذلك من الكتب (قوله لان الرخص لا تقاس) هذه طريقة على ان هذا قد ينافي ما سيأتي عقبه عن الاذري (قوله وقال بعض العصريين) من جملة كلام الاذري (قوله بمكة) أي غالبها والافسياتي ان من تلك المواضع عرفات وما بعدها في فصل في بيان أركان الحج والعمره (قوله مع عدم جبرز كه بدم) أي حتى لا يرد نحو الرمي (قوله وعلم من هذا انه لو أتى بنسك على حدته لم يكن شيء الخ) أي حقيقة والافهرو افراد مجازي كما صرح به الشهاب حج كغيره وسيعلم من (قوله ولو لطنه غيره بطيب) أي بغير اختياره أخذ ما يأتي في الخلق والمعمر مطالب بالندية أخذ من ذلك أيضا (قوله وعبقت به) العقب مصدر عقب به الطيب أي لرق وبابه طرب اهـ مختار

قول الشارح اما غير الافضل الخ (قوله وان يحرم بفتح فقط أو عمرة فقط) ٤٥٣ أي ولا يأتي بالآخر من عامه (قوله وأما

مع الامكان ولو كان الملقى ربحا اذ الاستدامة هنا كالا ابتداء بخلاف الايمان وانما جاز الدفع بنفسه وان استلزم المماسه وطال زمنها لان قصده الازالة ومن ثم جاز له تزج الثوب من رأسه ولم يلزمه شقه وان تعدى بلبسه كما اقتضاه اطلاقهم وظاهر تعبيرهم بلم يلزمه أنه يجوز وان نتجت بذلك قيمته ويوجه بان مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن كونه اضاءة مال نعم الاولى ان يأمر من يزيله حيث لا تراخي فيه أما اذا لم يمكن لنحو زمانة وفقد من يزيله أو أجرته بان لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونه زائدة على أجره المثل فلا فدية ولو توقفت الزالة على الماء لم يجد الا ما يكفيه للوضوء فان كفي ماؤه لازالة التسه توضحه ثم ازاله والا قدمه واطلاق جمع كنص الام تقديم ازالته محمول على الشق الاخير أو على ما اذا لم يتغير به الماء ولا تجب بحمل مسك في قارة لم تشق عنه أو ورد في نحو منديل وان شم الريح أو قصد التطيب بخلاف الاذرى اذا لا بعد بذلك متطيبا فان فتحت الخرقه أو شقت القارة وجبت كما قالوا وهو المعتمد وان تطرفه الشيخان وما بحثه الاذرى من أن جعل القارة المشقوقة أو المفتوحة لمجرد النقل لا يضر غير بعيدان لم يشدها في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيبا وقد علم مما تقرران مجرد مس اليباس لا يضر الا ان لرق به عينه أو جمل به نحو يده أو خرقه غير مشدودة ولم يقصده الزل بشرطه المار وبحث الاسنوى ان من طهرت من نحو حيض وهي محرمة أن تستعمل قليل فقط أو أظفار لازالة الريح الكريهه لا للتطيب كالمعتدة وأولى لان أمر الطيب أخف لوجوب ازالته عند الشروع في العدة لا الاحرام لكن في باب الغسل منع المحرمة من الطيب مطلقا وفي الجواهر انه لا يكره للمعمر شراء الطيب ومخيط وأمة اه وبما أطلقه في الامه أفق البارزى لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها وظاهره عدم الفرق بين من للخدمة والتسرى ووجه بانما بالقصد تتأهل للفراس (ودهن شعر الرأس) للمعمر (أو اللحية) ولولا امرأة وان لم يكن مطيبا كسمن وزبد وشحم وشمع ذائبين ومعتصر من نحو حب كزيت وشيرج وألحق بهما المحب الطبري سائر شعور الوجه قال وهو القياس واعتمده جمع متأخرون وهو ظاهر بخلاف القول ابن النقيب لا يلحق بها الحاجب والمهدب وما يلي الوجه اه قيل وما قاله في الاخير ظاهر ومثله شعر الخد اذا لا يقصد تجميلها بحال وسواء في الشعر أكان كثيرا أم قليلا اذ التحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم عاوه بما فيه من التزين المتأني لحال المحرم فان الحاج أشعث أغبر وعبارة الروضة وأصلها والمحرو والكتاب والانوار وغير هاهن شعر الرأس أو اللحية اه فظاهرها شمول الجميع وبتقدير عدمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات وعبارة كثيرين ويحرم عليه أن يدهن رأسه أو لحيته كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وسواء أيضا الرأس واللحية المحلوقان وغيرهما لما فيه من تزيين الشعر وتجميله المناقين لغير المحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمور به ذلك بخلاف اللين وان كان يستحرم منه السمن أما رأس الاقرع والاصلع وذقن الامرء فلا انتفاء المعنى وانما حرم تطيب الاخشم ولزمته الفدية كما مر لان المعنى هنا منتف بالكلية بخلافه ثم فان المعنى فيه الترفه بالطيب وان كان المتطيب أخشم على أن اطيقة الشم قديمي منها بقية وان قلت لانهم لم تزل وانما عرض مانع في طريقة الفصل الانتفاع بالشم في الجملة وان قل ولو كان بعض الرأس اصلع جاز دهنه هو فقط دون الباقي وخرج بالرأس واللحية وما ألحق بهما ما عدا ذلك من البدن ظاهر أو باطنا وسائر شعوره وأكله من غير أن يصيب اللحية

الافراد الذي هو أفضل فسيأتي بيانه) صوابه فقد مر بيانه اذا لا في انما هو مجرد ذكر ان الافراد أفضل وأما بيانه فهو الذي مر على انه لا حاجة الى هذا من أصله (قوله فلا ينصرف) أي الاحرام (قوله وعلم من تقيد العمرة بالصحة انه لو أفسد الخ) لا يخفى ان خصوص الانعقاد فاسدا لم يعلم من هذا التقيد على انه كان الا صوب عدم

(قوله ويوجه) أي الجواز (قوله مما يلزمه صرفه في لفطرة) قضيته انه لا يشترط كونه فاضلا عن دينه وقد يتوقف فيه فيشترط هنا فضله عن الدين وان لم يشترط في الفطرة (قوله على الشق الاخير) هو قوله والا قدمه (قوله من الطيب مطلقا) هو المعتمد (قوله يكره له شراؤها) هو المعتمد (قوله وهو ظاهر) معتمد وعبارة حج الشعر الخد واللحية ويوجه بما يأتي في كلام الشارح (قوله وما قاله في الاخير ظاهر) هو قوله وما يلي الوجه (قوله ومثله) أي مثل ما يلي لوجه على هذا القيل (قوله وأقله ثلاث شعرات) هذا التأويل يقتضي جواز مادون الثلاث وهو غير

مراد على ما يفيد قوله وسواء الخ (قوله وما ألحق بهما) أي من بقية شعور الوجه على ما مر (قوله وأكله) أي الدهن

التقييد ليشمل المثنى القرآن الصحيح والفساد كما صنع الشهاب بن حجر (قوله قبل الشروع فيه) أى فى الطواف (قوله لان
الاصل جواز ادخال الحج على العمرة) يعنى ان الاصل ان ما أتى به من ادخال الحج على العمرة وقع جائز (قوله لقوته) أى فراش
النسكاح (قوله فى أشهر الحج) انما قيد به كلام المثنى مع ان التمتع اعم من ذلك كما يعلم مما يأتى لان الكلام فى التمتع الذى هو
أحد الوجوه الثلاثة فى تأدية التمسكين فهو نظير تقييده الافراد بالافضل والقران بالاكمل (قوله وشمل كلامه ما لو اعتمر
قبل أشهر الحج الخ) هو تابع فى هذا التعبير للامداد لكن شمول الارشاد لما ذكر ظاهر لانه صور التمتع والقران ثم ذكر ان
ما سواه من افراد فشمل ذلك فصحا للامداد ٤٥٤ ما قاله بخلاف ما فى الكتاب فانه صور الافراد بصورة خاصة لا شمول فيها

أو الشارب أو العنفة كما هو ظاهر وجعله فى شجة بنحو رأسه ما سر وفارق حرمة الاسعاط
بالطيب بان القصد هنا تنمية الشعر ولم يحصل منه شئ بوجه وهناك ظهور الرائحة وهى تظهر
بالجشاء وغيره والمحرم هنا يوجب الفدية كما مر نظيره أما خضب شعر الرأس واللحية بمحشاء
رفيق ونحوه فلا يوجب لانه ليس بطيب ولا فى معناه وذكر المصنف الدهن عقب الطيب
لتقاربهما فى المعنى بجوامع الترفه من غير ازالة عين والافهوق من مستعمل لما تقرر ومن عدم
الفرق فى الدهن بين الطيب وغيره والدهن بفتح الدال مصدر يعنى التدهين وتعبيره باو يفيد
التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد (ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمى ونحوه)
كسدر من غير تنف شعر اذا القصد منه ازالة الوسخ لا التنمية نعم الاولى تركه واكتحال بغير
مطيب ليس فيه زينة كالتوتى بخلاف ما فيه زينة كالتدليك كره الحاجة رمد ونحوه كفى
المجموع عن الجمهور وقال فى شرح مسلم انه مذهب الشافعى والكرهية فى المرأة أشد
وللمعمر احتجام وقصد ما لم يقطع بها شعر او لم يضطر اليها حينئذ وانشاد شعر مباح وتطرى
مرآة وتسريح شعره برفق خشية الانتفان الموجب للدم ولا دم عليه ان شك هل تنف المشط
شئاً من شعره حال التسريح أو انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره ذلك شعره
لا جسده باظفاره لا بانامله وتسريحه وتغليته (الثالث) من المحرمات (ازالة الشعر) من
الرأس أو غيره بحلق أو غيره من احراق أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر لقوله تعالى ولا
تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله وقيل بشرا الرأس شعر سائر الجسد لا ان أبانه مع جلده
وان حرمت ابانة الجلد من حيثية أخرى لانه تابع نعم تنس الفدية ومثله فى ذلك الظفر (أو
الظفر) من يده أو رجليه أو من محرم آخر قلماً أو غيره قياساً على الحلق بجوامع الترفه والمراد
بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد ويعضه (وتكمل الفدية فى) ازالة (ثلاث
شعرات) بفتح العين جمع شعرة بسكونها ولاء (أو) ازالة (ثلاثة أظفار) كذلك بان اتحد الزمان
والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر
بدنه ولاء أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لانه يعد فعلاً واحداً وسواء
فى ذلك الناسى للأحرام والجاهل بالحرمة لعموم الآية كسائر الاتلافات وهذا بخلاف
الناسى والجاهل فى التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم
والقصد فيه وهو منتف فيها نعم لو أزالها مجنون أو مغمى عليه أو صبي غير مميز لم يلزمه

(قوله ان قوله من بلده
ومن مكة مثال لا قيد)
ما قيد ان التمتع الموجب
لادم الذى هو أحد الصور
الثلاث فى تأدية التمسكين
كما علم مما مر (قوله وأفضلها
الافراد) أى المتقدم فى
كلامه الذى هو الافضل
وحينئذ فلا حاجة لقول
الشارح ان اعتمر من عامه
لانه صورة المسئلة (قوله
وبان المفرد لم يرجع ميفاتنا
ولا استباح المخطورات
الخ) عبارة الامداد وبان
المفرد لم يرجع ميفاتنا ولا
استباحة المخطورات كالتمتع
ولا اندراج افعال العمرة
تحت الحج كالقارن انتهت
فلمعمل استباح فى كلام
الشارح بكسر التاء مصدراً
مفعولاً ليرجع وأسقطت
الكتابة الفاعل بكلمة لا من
قوله ولا اندراج أى ولا يرجع
استباح المخطورات ولا
يرجع اندراج الخ فترجع
الكلام الامداد قوله

فأطيب قلوب أصحابه) أى بهضم وهم الذين تمتعوا كما يعلم مما يأتى (قوله عند أمره) تعليل
فى المعنى لعدم الموافقة يعنى انما كان عدم موافقتهم له لاجل أمره لهم بالا اعتماد (قوله والموافقة لتخصيلها هذا المعنى الخ)
أى فوافقه صلى الله عليه وسلم لم فى التمتع لما فهم من تطيب قلوبهم أهم عنده من فضيلة خاصة بالنسك وهى الافراد الذى
أتى به ولذلك تبنى موافقتهم (قوله كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الحج على العمرة) صوابه أدخل العمرة على الحج (قوله وقد
يجاب عنه نحو ما مر الخ) هو تابع فى هذا الامداد لكن ذلك تقدم الجواب فى كلامه ثم بخلاف الشارح وعبارته ثم اعنى

(قوله لا ان أبانه مع جلده) وقياس ما ذكره عدم الفصل به فليراجع

لا يكره لو روده في العيصين واعترض بانه من قول الراوى ولو ثبت رفعه جاز حمله على بيان الجواز كتسمية العشاء عمة مع كراهته ويرد بان الاصل عدم الكراهة الال دليل خاص وكون الشوط الهلاك لا يقتضى بمجرد كراهة انتهت (قوله لان ما خرج عن مكة مما ذكر تابع لما الخ) هذا لا يلاقى الاشكال لانه ليس الاشكال بين مكة وما هنا حتى يحجب عنه بما ذكر بل الاشكال بين مسلتين كل منهما متعلق بخارج مكة وحاصله لم يجعلوا احداهما مكة في ان سائر بقاعها كالشيء الواحد ولم يجعلوا الاخرى كذلك وحينئذ فقوله ٤٥٦ لان ما خرج عن مكة مما ذكر تابع لما الخ موجود في كلا المسلتين فلم يندفع

الاشكال (قوله ولانهم عملوا بمقتضى الدليل في الموضوعين الخ) حاصل هذا الجواب ان الحكم تعبدى عملا بالدليل فلا يستل من معناه (قوله قال في الذخائر فان لم يكن الخ) هو مقابل لما قبله لا عينه لكن عبارة الشهاب حج ثم ما خرج منه ثم ما أحرم منه انتهت (قوله فالظاهر انه يلزمه قضاؤها كما مر) كذا في النسخ بالكاف ولعل صوابه ما مر باللام (قوله تلخبرانه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر) لهله سقطت منه واو العطف قبل لفظ تلخبر من الكنية وكأنه اغلظ مقدمه على القياس كما صنع في الخفة لانه ليس نصافي ان الذبح من القرآن ومن ثم لم يأت به الجلال المحلى المجرد الاستئناس للقياس حيث عبر عنه بعد تصديره القياس المار بقوله وروى الشيخان عن عائشة الخ (قوله فعلى كل من الاذنين) أى على (قوله وتضرربه) ولو أدنى

الآية أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادن فدنوت منه فقال ادن فدنوت فقال أبوذبك هو أم رأسك قال ابن عوف وأظنه قال نعم قال فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك نسكة قال الاسنوى وكذا يلزمه الفدية في كل محرم أبج للحاجة الالبس السر او بل والخفين المقطوعين كما مر لان ستر العورة وقاية الرجل عن النجاسة ما مور بهما الخفف فيهما والحصر فيما قاله كما أفاده الشيخ ممنوع فقد استثنى صور لا فدية فيها كزاله شعر نبت في باطن عين وتضرربه وقتل صيد صائل وحيوان مؤذ وكقطع ما انكسر من ظفره وتأذى به فقطع المؤذى منه فقط واغالزمت في حلق الشعر لكثرة القمل لان الاذى حصل من غير المنزال بخلافه هما ومن ثم لو طال شعر حاجبه أو رأسه وغطى عينيه جازله قطع المغطى فقط ولا فدية (الرابع) من المحرمات (الجماع) بالاجماع على المحرم احراما مطلقا أو بحج أو بعمره أو بهما ولو لم يهجم في قبل أو دبره كزمتصل أو بقطوع ولو من بهيمة أو بقدر الحشفة من فادها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين المحرم منه ويحرم على الحلال أيضا حال احرام المرأة ما لم يرد به تحليلها بشرطه الا في لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق أى فلا ترفثوا ولا تفسقوا فلفظه خبر ومعناه النهى اذ لو بقي على الخبر امتنع وقوعه في الخ لانه اخبار الله صدق قطع امع ان ذلك وقع كثيرا والاصل في النهى الفساد والرفث ففسده ابن عباس بالجماع وتحريم به مقدماته أيضا كقبلة ونظر واس ومعاينة بشهوة ولو مع عدم ازال أو مع حائل ولادم في النظر بشهوة والقبلة بحائل وان أنزل بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فان فيها الدم وان لم يتزل ان باشر عمد بشهوة والاستثناء في انه لا بد في الدم فيه من الاتزال وفي الانوار انه لا يجب في تقبيل الغلام بشهوة وكأنه أخذ من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد الاكرام أو أطلق ولا فدية أو للشهوة اتم وفدى ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها أى أو بدنها وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحالين فيما ينظر سواء أطال الزمن بين المقدمات والجماع أم قصر وذلك قياسا على حرمة العقد الا في بل أولى لان ادعاء الى الوطاء المحرم أكثر منه اما حيث لا شهوة فلا حرمة ولا فدية اتفاقا (وتفسد به العمره) المنردة قبل الفراغ منها ما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفساد (وكذا) ينسب (الحج) بالجماع المذكور (قبل التحلل الاول) سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أو بعده خلافا لابي حنيفة وسواء أفاته الحج أم لا كافي الام ولو كان المجمع في النسك رقيقة أم صبيها مبرا اذ عمد الصبي عمد والريق مكلف وسواء كان النسك متطوعا به أم مفروضاً بنذر أو غيره لنفسه أو غيره كالاجير أو الناسى والمجنون والمغمى عليه والنائم والمكره والجاهل لقرب عهده بالاسلام أو نشئه ببادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم ولو جامع بعد الفساد

ضرره حج (قوله وتأذى) أى وان قل التأذى اه حج (قوله وتحرم به مقدماته) أى ويجب فيها الدم على ما يأتى (قوله لزمه وان أنزل) أى وان تعمد وعلم الا نزل بذلك (قوله الجماع الواقع بعدها) مفهومه ان المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمها في بدنة الجماع والظاهر انه غير مراد ونقل بالدرس عن سم على الغاية التصريح به (قوله أما حيث لا شهوة) أى في جميع ما تقدم (قوله فلا يفسد بجماعهم) أى بالجماع من الرجل وبدخول الحشفة في فرج المرأة

(قوله لزمه شاة) وتكرر بتكرره اه ح (قوله لان الترع ليس بجماع) ٤٥٧ أى حيث قصد بالترع الترك في اساعلى

ما صر في الصوم (قوله
بدليل انه لو أسلم كل بنية)
جديدة غير الاولى (قوله
بان كانت محرمة بميزة
مختارة) أى فلو كانت
مكرهة أو ناسية أو جاهلة
لم يفسد نسكها (قوله كما
في كفارة الصوم فهي
عنه) بقى ما لو كان حلالا
وهي محرمة أو كان ممن
لا يجب عليه الفدية لكونه
مجنونا وعبارة ح ولم يبين
من تلزمه الفدية وهو
الرجل خاصة كما بسطته
في الحاشية ان كان زوجا
مكافا محسرا والافعالها
حيث لم يكرهها كما لو زنت
أو مكنت غير مكلف اه
وعبارة سم على منج قال
مر والمعتمد انه لا شئ عليها
مطلقا وان كان الواطى
غير محرم زوجا أو أجنبيا
كالصوم اه (قوله ونعتبر
القيمة الخ) معتمد (قوله وفي
شرح السبكي انه يعتبر
بسرمة الخ) قال ح بعد
ما ذكر ووجه منه اعتبار
حالة الاداء كما بانى في
الكفارات (قوله قال عجز
صام عن كل مديوما) وهل
العبرة في قيمة الطعام بوقت
الاداء أو بسرمة مكث غالب
الاحوال كما اعتبر ذلك في
قيمة البدنة أم وقت الوجوب
فيه نظرو قياس ما تقدم
اعتبار غالب الاحوال

لزمه شاة وأفهم قوله يفسد انه لا ينعقد احرامه مجامع ما هو كذلك ولو أحرم حال نزعه انعقد محصيا
على أوجه الاوجه لان الترع ليس بجماع وكذا ردة فانها اذا وجدت أثناء العمرة أو الحج ولو بعد
التحلل الاول تفسده وان قصر زمنها لمناقضاته كغيره من العبادات ولا يشكل هذا بما صر من
انه لو ارتد في أثناء وضوئه لم يبطل ما مضى بدليل انه لو أسلم كل بنية مع انه لا يكمل هنالاق
النية في الوضوء يمكن توزيعها على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج
فانه لا يمكن توزيعها على أجزائه فكان المنافي لها مبطل لها من أصلها فتناسب فسادها بها مطلقا
وقوله قبل التحلل الاول قيد في الحج خاصة كما تقرر اذا العمرة ليس لها التحلل واحد كما صر (وتجب
به) أى الجماع المفسد للحج أو عمرة ولو نفلا لا بردة (بدنة) من الابل ذكر اكانت أو أنثى لفتوى جمع
من الصحابة رضى الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لهم مخالف وخرج بالمفسد ما لو جامع في
الحج بين التحللين أو نازيا بعد جماعه الاول قبل التحللين فتجب به شاة والوجوب في الجميع على
الرجل دونها وان فسد نسكها بان كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عالمية بالتحريم كافي كفارة
الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطى زوجا أم سيدا أم واطيا بشبهة أم زانيا وما ذكره في
لجوه من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة من رجوحة والمعول عليه ما صر واعلم ان
البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله المصنف البعير ذكر اكان أو
أنثى وشرطها سن يجزئ في الأضحية وقال كثير من أئمة اللغة أو أكثرهم نطلق على البعير
والبقرة والمراد هنا ما صر فان البقرة لا تجزئ الا عند العجز عن البدنة فان عجز عن البقرة أيضا
فسبع شياه فان لم يجدها قوم البدنة بالنقد الغالب وتعتبر القيمة بسعر مكة في غالب الاحوال
كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر وعن القاضي أبي الطيب والحسين وفي شرح السبكي
انه يعتبر بسعر مكة حال الوجوب وجرى عليه الاستوى وابن النقيت وليست المسئلة في
الشرحين ولا في الروضة ويشترى به طعاما ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يجزئ ان
يدفع الواجب الى ثلاثة ان قدر والمراد بالطعام المجزئ في الفطرة فان عجز صام عن كل مديوما
(و) يجب على من أفسد نسكه بوطء لا بردة (المضى في فاسده) بأن يأتى بجميع معتبراته
ويجتنب سائر منهياته والالزمت الفدية أيضا العموم قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله اذ هو يشعل
الفاصد أيضا وبه أفتى جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخاف لهم بخلاف سائر العبادات
للخروج منها بالفساد اذ لا حرمة لها بعده نعم يجب الامساك بقيمة النهار في صوم رمضان لحرمة
زمانه كما مر اما ما فسد بالردة فلا يجب اتصامه وان أسلم فور الانتهاء أحبطته بالكسبة ولذلك لم
تجب فيها كفارة (و) يجب مع الاتصام والكفارة (القضاء) اتفاقا (وان كان نسكه تطوعا) من
صبي أو قن لفتوى الصحابة بذلك من غير مخالف ولان احرام الصبي صحيح ونطوعه كطوع
البالغ في اللزوم بالشروع قال ابن الصلاح ويجابه عليه ليس ايجاب تكليف بل معناه ترتيبه
في ذمته كغرامة ما أتلف ولو كان مافسد بالجماع قضاء وجب قضاء المقضى لا القضاء فلو أحرم
بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول وكفارة لكل واحد من العشر
ويلزم المفسد في القضاء الاحرام مما أحرم منه في الاداء من ميقات أو قبله من ديرة أهله أو
غيرها وان كان جاوز الميقات ولو غير مريد نسكا لزمه في القضاء الاحرام منه الا ان سلك فيه غير
طريق الاداء فانه يحرم من قدر مسافة الاحرام في الاداء ان لم يكن جاوز فيه الميقات غير محرم
والأحرم من قدر مسافة الميقات وعلم من ذلك أنه لو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم

٥٨ نهايه نى (قوله قال ابن الصلاح ويجابه) أى القضاء عليه أى الصبي (قوله وجب قضاء المقضى) أى وهو الاصل

كل واحد منهما وكذا يقال في قوله أو الأذن والاجير في باب محرمات الاحرام (قوله فان اتفق شرط مما ذكر) أي بأن لم تسترخ على رأسه أو كان فيه شيء يحمل (قوله ولو شذخرقه على جرح برأسه لزمته القدية) أي من غير حرمة كما يأتي (قوله ولو زرا الارزار) أي على الوجه الآتي قريبا بأن تكون في عرا متقاربة فالاطلاق هنا للتكامل على ما يأتي (قوله أو خاله ما بخلاف كاهر) لم ير له هذا (قوله أو مكعب الخ) أي والصورة انه فاقد للنعل كما هو الفرض (قوله وان استتر ظهر القدمين) أي ولو مع الاصابع (قوله ومثلهما قباب) أي فيجوز مطلقا (قوله ولتأتي المنفعة المقصود من النمل الخ) تراجع له نسخة صحيحة وعبارة الامداد ولا فرق بين أن يتأتى من السر أو يل ازرا أو لا لاطلاق الخبر واضاعة المال بجعله ازارا في بعض صورته وفارق الخلف للامر بقطعه ولجريان العادة ٤٥٨ الى آخر ما يأتي (قوله وبجث بعضهم حواز قطعه) أي الخلف (قوله مما يتطيب

به ولا يتخذ منه الطيب) عبارة الامداد مع متن الارشاد بعد كلام ذكره نصها وبه علم ان الطيب انما يحرم بما يقصد ربحه أي بأن يكون معظم المقصود منه ذلك بالتطيب به أو باتخاذ الطيب منه أو يظهر فيه هذا الغرض كزعفران ووردو ياسمين وورس وهو أشهر طيب في بلاد اليمن وغيرها من كل ما يطلب للتطيب واتخاذ الطيب منه وان لم يسم طيبا وريحان فارسي وغيره ونرجس وآس وسوسن ومنثور وغمام وغيره مما يتطيب به ولا يتخذ منه الطيب انتهى المقصود منها وبها تعلم ما في كلام الشارح من الخلل واعلم ان جميع هذه السواد لفظ الامداد مع منتهى الا قليلا (قوله وعلم من ذلك)

أفسدها كفاه أن يحرم في قضائها من أدنى الحل وانه لا يتعين عليه سلوك طريق الاداء لكن يشترط أن يحرم من قدر مسافته ولا يلزمه في القضاء أن يحرم في الزمن الذي أحرم فيه بل له التأخير عنه والتقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحرام فيه وفارق المكان فانه ينضبط بخلاف الزمان (والاصح انه) أي قضاء الفاسد (على الفور) أقول جمع من الصحابة من غير مخالف كان يأتي بالعمرة عقب الضل وتوابعه وبالجم في سنته ان أمكنه بأن يحصره العدو وبعد الافساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبأن يرتد بعده أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشفي والوقت باق فيشتغل بالقضاء فان لم يمكنه أتى به من قابل ولا يشكل تسمية ما ذكر قضاء وان وقع في وقته وهو العسر لان القضاء هنا معناه اللغوي ومن ثم قال ابن يونس انه أداء لا قضاء ولانه بالاحرام بالاداء تضيق وقته بخلاف ما لو أفسد الصلاة فانها لا تضيق وان قال جمع منهم القاضي بخلافه لان آخره تها لم يتعين بالشروع فيها فلم يكن بفعله ابعاد افساد موقعة الهام في غير وقتها والنسك بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهاء فانه ينتهي بوقت الفوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهابا وايابا لانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو عضبت لزمه الاتابة عنها من ماله ومؤنة الموطأة بزنا أو شبهة عليها وأما نفقة الحضر فلا تلزم الزوج الا أن يكون معها ويسن اقترافهما من حين الاحرام الى أن يفرغ التحللان واقترافهما في مكان الجماع أكد للاختلاف في وجوبه ولو أفسد مفرد نسكه فتمتع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو أفسد القارن نسكه لزمه بدنة واحدة لا تنجمار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي أفسده لانه لزم بالشروع فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذي التزمه بالافساد في القضاء ولو أفردده لانه متمتع بالافراد ولو فوات القارن الحج لفوات الوقوف فانت العمرة تبعه لانه لزمه دمان دم للفوات ودم لاجل القران وفي القضاء دم ثالث ومقابل الاصح انه على التراخي ككالاداء (الخامس) من المحرمات (اصطيا دكل) صيد (ما كول برى) من طير أو غيره كبقر وحش وجراد وكذا أوز لكن قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز لا جزاء فيه لانه ليس بصيد (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وكذا متولد منه) أي من الماء كول البرى الوحشى بأن يكون

عبارة الامداد وعلم بهذين النوعين حرمة الخ وحرمة النواعين ما قدمهما فيما نقلناه عنه في القولة السابقة (قوله ولا يضر من

حما كان أو عمرة) (قوله ويلزمه في القضاء الخ) قيل و كان الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الاجير رعاية زمن الاداء ان هذا حق أدى ورد بان هذا مبني على وقوع القضاء لليت (قوله لان القضاء هنا معناه) أي المراد به معناه الخ (قوله ولو خرجت المرأة لقضاء نسكها) أي الذي أفسده الزوج بوطئه (قوله لانها غرامة الخ) يؤخذ من هذا جواب ما توقف فيه سم فيما تقدم مما حاصله انها ان كانت مختارة فهي مقصورة فلا شيء على الزوج وان كانت مكرهة لم يفسد حجها وحاصل الجواب ان تختار الاول ونقول هذه الغرامة لما نشأت من الجماع الذي هو فعله لزمه وهذا قريب من لزوم الزوج ماء غسائها من الجنابة حيث حصلت بجماعه (قوله واقترافهما في مكان الجماع) أي المفسد للحج الاول (قوله وكذا اوز) معتمد وظاهره انه لا فرق فيه بين

وضعه بين يديه الخ) سقط قبله كلام هو مرتب عليه من النسخ وعبارة الامد ادبعه قوله كما يأتي نصها وشم نحو الوارد تطيب
ان الصفة بأنفه ولا تضر عماسته لبدنه أو ثوبه ولا جلوسه بد كان وكان يقصد شتم ذلك ولا وضعه بين يديه الخ (قوله والا لصاق
بباطن البدن الخ) أي كما علم مما مر (قوله ويؤخذ منه الخ) عبارة الامداد ولا ينحوز زهر يادية كسج وقيصوم وشقائق واذخر
ونخاما اذ لا يقصد منها الطيب والا لاستنبتت ومنه يؤخذ الخ فاعل قوله والا لاستنبتت سقط من النسخ لانه محل الاخذ ثم

البط وغيره (قوله لانهم من باب المواساة) أي وما هاتمان باب ضمان المتلفات (قوله اذ لو ترك فيه لهلك) يتأمل قوله اذ لو ترك
فيه الخ فان المتبادر من الذي يعيش فيها انه اذ ترك في أحد هما على الدوام استمر حيا الا أن يقال المراد بكونه يعيش فيه ان
العادة جارية بأنه اذا نزل الماء لا يسرع اليه لموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لا يلحقه ضرر بها فلا ينافي انه اذا ترك فيه
دائما يموت (قوله والانسي كنعم) دخل فيه البقر بنوعيه (قوله أو غير الماكول) ٤٥٩ انما أخرج غير الماكول من الاقسام

الا تية مع انه لا يخلو من
أحدها للعلم بحكمه مما مر
وهو حرمة التعرض له ان
تولد بين برى وحشى
ما كول وغيره فكان الاولى
عدم ذكره (قوله والسكاب
العقور) عبارة حج بل
يجب على المعتمد قتل العقور
اه ويمكن حمل كلام حج
على حالة الصيال فيوافق
ما أفق به مر (قوله وكل
مؤذ) ومنه القمل فيندب
قتله (قوله ولا يكره تحية
قل عن بدن محرم) ظاهره
ولو جعل كثر شعره كالعانة
والصدرو الا بط وقياس
الكراهة في شعر الرأس
واللحية الكراهة هنا الا
أن يفرق بأن هذا ينذر
انتافه بثل ذلك (قوله بل
بحث به ضمهم) جزم به حج
(قوله صريح في جواز
رميه حيا) لم يكن في

من أحد أصوله وان بعد كما هو ظاهر كلامهم (ومن غيره والله اعلم) كقول بين حمار وحشى
وحمار أهلى وبيد شاة وظبي أو بغير ضبيع وذئب لانه الاحتياط ومن ثم غلب حكم البر فيما لو
كان يعيش فيه وفي البحر كما يأتي ونعم لم يجب الزكاة في المتولد بين الزكوى وغيره لانهم من باب
المواساة وخرج بما ذكر البحر وهو لا يعيش الا في البحر لقوله تعالى أكل لحم صيد البحر
وطعامه ولو كان البحر في الحرم وكالبحر الغدير والبر والعين اذا مراد به الماء فان عاش في البر
أيضا فبرى كطيره الذي يغوص فيه اذ لو ترك فيه لهلك والانسي كنعم وان توحش اذ لا يسمى
صيدا وغير الماكول والمتولد من ذلك منه ما هو مؤذ طبعافيندب قتله كالقواسق الخس فقد
صح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحبل والحرم الغراب الذي
لا يؤكل والحدأة والعقرب والفارة والسكاب العقور وألحق بها الاسد والنمر والذئب والذئب
والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور وكل مؤذ ولا يكره تحية قتل عن بدن محرم
أو ثيابه بل يبحث بعضهم من قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو لحيته يكره التعرض له لئلا ينتف
الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو بلقمة نداء وقولهم لا يكره تحيته صريح في جواز رميه حيا
ان لم يكن في مسجد وكالقمم الصبيان وهو بيضه ومنه ما ينفع وبضر كصقرو باز فلابد من قتله
ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعل لان وسرطان ورجة فيكره قتله
ويحرم قتل النمل السليمانى والنمل والخطاف والصفدع والمدهد والقرد أما غير السليمانى
وهو الصغير المسمى بالذرفيجوز قتله بغير الاحراق كما في المهمات عن البغوى والخطاى وكذا
بالاحراق ان تعين طريقا لدفعه وخرج ما تولد بين وحشى غير ما كول وانسى ما كول كمتولد
بين ذئب وشاة وما تولد بين غير ما كولين أحدهما وحشى كمتولد بين حمار وذئب فلا يحرم
التعرض لشيء منه أو المشكوك في توحشه أو أكله أو أكل أو توحش أحد أصوله نعم يندب
فداؤه (وكذا يحرم ذلك) الاصطياد المذكور (في الحرم على الحلال) ولو كافر امتزما للاجتماع
المستند لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر أى أخذه مادمت حراما ولم يصح من قوله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام يحرمة الله لا بعض شجره ولا ينفر صيده الحديث وقيس

مسجد) أي وهو كذلك على ما اعتمدته الشارع فيما مر في الصلاة (قوله فلا يس قتل ولا يكره) أي فيكون مباحا (قوله فيكره
قتله) قضيته جواز قتل السكاب الذي لا نفع فيه ولا ضرر والمعتمد عند الشارع حرمة قتله وعبارته في باب التيمم نصها وخرج
بالمحترم الحربي والمرند والرافى الحصن وتارك الصلاة والسكاب العقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتمد ومثل
غير العقور الهرمة فيحرم قتلها (قوله ويحرم قتل النمل السليمانى) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم بل قضية
التقسيم السابق عدم حرمة قتل ما ذكر اذا غايته انه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها (قوله والخطاف) أي المسمى
بعصفور الجنة (قوله فيجوز قتله) بل يندب لكونه من المؤذيات اه حج (قوله نعم يندب فداؤه) أي بمثله ان كان له مثل والا
فبقيته على ما يأتي (قوله لا بعض شجره) أي لا يتقطع قال في المختار يقال عضد الشجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نصر

قال في الامداد والمدار في الاستنبات على ما من شأنه (قوله والاقدمه) أي وان لم يكن ماء الوضوء بعد الوضوء يكفي الازالة للتطيب وكان يكفي ازالته ان لم يتوضأ قدم ازالة التطيب (قوله ومثله شعر الخد) من تمام القيل والقائل هو الشهاب حج في امداده (قوله فظاهرها شمول الجميع) أي القليل والكثير المار به مراده بالقليل ما يشمل الشعرة وبعضها وان كان خلاف ظاهر عبارته وذلك لان لفظ السؤال الذي أجاب عنه والده بما ذكره هل يشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث

أعانه (قوله ويضمنها بالقيمة) هذا واضح ٤٦٠ فيماله قيمة ولو لم يكن له قيمة هل تسقط أولا لظا هر الاول وينبغي ان المراد قيمته

بمكة باقي الحرم وبالتنقيير غيره من نحو الاموال والجرح بالاول (فان أتف) من حرم عليه ما ذكر (صيدا) مما ذكر وان لم يكن مملوكا (ضمنه) بما يأتي أقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا الآية وقيس بالحرم الحلال في الحرم ولا فرق في الضمان بين الناسي للأحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرمه وان عذر بقرب اسلام أو نحوه وقيد المتعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمنها بالقيمة وانما لم يجب في ورق شجر الحرم جزاء لانه لا يضر الشجر وجزءه لا يضر الحيوان في الحرم والبرد ولو حصل مع تعرضه لحدوث اللبن نقص في الصيد ضمنه أيضا فسدستل الامام الشافعي رضي الله عنه عن حلب عتزامن الطباء وهو محرم وقال تقوم العتزيلين وبلا ابن وينظر نقص ما بينهم ما فيصدق به وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بحالة النقص كإفهمه الاسنوي بل هو لبيان كيفية التقويم ومعرفة المغروم ومحمل ضمان البيض مالم يكن مذكرا أو مذكرا من النعمان فان كان مذكرا منه ضمن قشره لان له قيمة اذ ينتفع به بخلاف المذر من غيره ولو كسره عن فرخ فبات وجب مثله من النعم أو طار وسلم لم يجب شيء ولو نشره عن بيضه أو أحضن بيضه دجاجة وفسد بيض الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من نسمانه حتى يعتنع فان كان الصيد مملوكا لم يضمن مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للآدمي وان أخذه منه برضاه كعارية لكن المغروم لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة والمغروم لحق الآدمي القيمة مطلقا وقد ألفنا ابن الوردي بذلك فقال

عندى سؤال حسن مستطرف * فرع لي أصليين قد تفرما
قابض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

في محل الاتلاف وزمانه (قوله ومعرفة المغروم) أي فلو لم تنقص الام قوم اللبن مستقلا وغرم قيمته (قوله فان كان مذكرا منه) أي من النعمان (قوله أو طار وسلم لم يجب شيء) أي بدل الفرخ أما البيض فان كان من النعمان ضر قشره كما هو (قوله حتى يعتنع) أي يستقل بنفسه (قوله فرع على أصليين) أي قاعدتين (قوله حتى لو قتله بعد التحلل) وانظر هل يصير ميتة كذبوح المحرم أو لا فيه نظروا الاقرب الثاني لانتفاء احرام الذابح وكون الصيد ليس حرميا (قوله فتحرر استدامته) أي باحرام ماله فلا غرم بإرسال غيره له أو قتله (قوله فيلزمه رفع يده عنه) أي وعليه فالقياس ان الشريك غير المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فملكه ويتصرف فيه بما أراد أخذا من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل

وخرج عما هو الصيد المملوك في الحرم بأن صاده في الحل فلا يملكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو ذبح بخلاف المحرم لأحرامه وبزول ملك المحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه بأحرامه فيلزمه إرساله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه ويصير مباحا فلا غرم له اذا قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وليس محرما ملكه لانه لا يراد له دوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولو مات في يده ضمنه وان لم يتمكن من إرساله اذ كان يملكه إرساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد ماله كيه تعذر إرساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه ايطلقه لكن ترددوا في أنه لو تلف هل يضمن نصيبه اه وتردد الزركشي فيما لو كان يملك الصبي صيدا هل يلزم الولي إرساله ويغرم

إرساله وليس محرما ملكه وأما لو استولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم (قوله في ملك نصيب شريكه) بأن يملكه منه (قوله ايطلقه) أي كاملا (قوله هل يضمن نصيبه) لظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصة شريكه لكن قال سم على حج مانصه قال الشارح في شرحه والذي يجهه ترجيحه منه أخذا بما قرره آتقائه يضمن نصيبه لانه كان يمكنه ازاله ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الدفع يقتضو ذلك اذا اتصل في مباشرة مالا يجوز الفدية ولا تطر لما ذكر من عدم تاقى اطلاق حصته على ما بقي لانه كان يمكنه ازاله ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو بضره فلا يقال قد لا يجزى به له أو يرضى بشرائه مثلا (قوله ويغرم بتمتد) أي وان لم يرسله

شمرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كما هو قضية كلامهم اه ثم ان في فهم المقصود من الافتاء المذكور خزانة (قوله أو محرم آخر) لا خفاء ان حرمة حلق شعر المحرم لا تتعلق لها باحرام نفسه بل هي من حيث احرام المخلوق بدليل ان الحلال

لانه سبب في خروجه عن ملكه بالاحرام (قوله ومن مات) أي شخص غير محرم (قوله ورثه) أي المحرم (قوله حيث توقف الخ) أي حيث لم يتوقف زوال ملكه على ارسال بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد ٤٦١ الاحرام حيث الخ ولعل في العبارة سقطا

والاصل قبل الاحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على ارسال وبين ما دخل في ملكه وهو محرم (قوله وما اعترض به) أي على الفرق (قوله وعليه لو وجد المحرم بمن الصيد) أي المعين في العقد اما في الذمة فلا يتوقف رده على التحلل وليس رده فوريلان ما في الذمة لا يملك الا بالتراضي (قوله وضعه الصيد في فراشه) أي أو وقع ذلك بنفسه (قوله وفي بعض حالاته) جواب عما يقال كيف كان الصيد حلاله مع ان بدله يصرف للفقراء وحاصل الجواب انه واجب اصاله لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكأنه تعالى أمر بدفع ما ملكه للفقراء ومن ثم لا يسقط باسقاطهم كالوكيل في القبض اذا أسقط الدين عن المدين وهذا الجواب يطرد في كل ما وجب لله تعالى من الحقوق المالية كالزكاة والكفارات وغيرها (قوله اما مباشرة أو سبب)

قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر والوجه اخذ اماما مرانه يلزمه كفارة محظورات احرامه أنه يلزمه ارساله ويغرم قيمته لانه المورط له في ذلك ومن مات عن صيدوله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بارساله كما في المجموع ويجب ارساله كما لو أحرم وهو في ملكه ولو باعه صح وضمن الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء وفرق ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبل الاحرام حيث توقف على ارسال بانه دخل في ملكه فهر بالارث فلا يزول فهر او دخوله في الاحرام رضائز وال ملكه وما اعترض به الجوجري من كون المملوك قبل الاحرام بالارث يزول ملكه عنه بالاحرام فهر اجمع أنه دخل في ملكه فهر فكونه في الاحرام لا تأثير له ومن أن دخوله في الاحرام رضائز وال ملكه عما في ملكه وعما سيملكه وهو محرم يرد بغير ما ذكره اذا ابتداء أقوى من الدوام فكان ابتداء طرزا والاحرام على المملوك ولو بالارث من يلا ملكه لانه أقوى منه بخلاف ما تجد حال الاحرام بنحو الارث فان الاحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فليضعف عن ازالة الملك بعد وجوده بالاولى وقوله دخوله في الاحرام الخ ممنوع أيضا اذا ما سيملكه غير محقق ولا مظنون غالباً فلا أثر لهذا الرضا ان سلم وجوده وكما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيارا كشرع وهبة وقبول وصبة وحينئذ فيضمنه بقبض نحو شراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان ارساله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لا ضمان لان العقد الفاسد كالصح في الضمان والهبة غير مضمونة وان رده لملكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرم ثم أفلس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحالم فينتدب يرجع فيه كما نقله الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذرا في التأخير وعليه لو وجد المحرم بمن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله بشرط الضمان فيما مر بمباشرة أو غيرها على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد يميز البخر المجنون والمغمى عليه والنائم والطفل الذي لا يميز ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأتلفه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التميز وغيره ومعنى كونه حلالا لله تعالى أي اصاله وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكون الفدية تصرف للفقراء ثم ضمان الصيد هنا اما مباشرة أو سبب أو وضع يد فالاول كالقتل ونحوه والثاني هو ما أثر في التلف ولم يحصل له فيضمن ما تلف من الصيد بخصوصياته أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه أو وقوعه بشبكة نصيب في الحرم أو وهو محرم وان نصيبا لملكه أو وقع الصيد بها بعد موته أو بعد التحلل كما أفتى به البغوي قال لتعديده حال نصيبا وأخذ منه الاذرى انه لو نصيبا بغير الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف بها وان أحرم ولو

أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتي من انه لو أمسكه محرم على قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل (قوله أصابه) صفة حيوان وقوله عليه أي على الصيد (قوله انه لو نصيبا بغير الحرم الخ) يؤخذ منه أيضا انه لو صاح لدفع صائل مثلا فأتى صيدا ورعى سهم البعير ندفع البعير على صيد فقتله عدم الضمان والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقوع حيوان أصابه سهم عليه ان تلك مصورة بما اذا هدى المحرم برى الحيوان بالسهم أخذ من قوله الا في ولو تلف به في نفاذه صيد ضمنه أيضا بخلاف هذه فانه لم يتعد فيها برى السهم

الحال كذا وكذا يقال فيما يأتي (قوله كما فهم بالاولى) أي بالنسبة لتكميل الفدية أما الافتصار على فدية واحدة فأمر آخر (قوله لا اعتبار العلم والقصد فيه) يشبه المصادرة (قوله والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة) مراده بالشعرة هنا ما يشمل بعضها (قوله خلافا للمراتي) أي في تقييده ذلك بما إذا اختار الدم فإن اختار صوما وجب يوم أو يومان أو اطعما فصاع أو صاعان (قوله التقييد المذكور) ٤٦٢ يعني المعلوم مما ذكر (قوله وحيوان مؤذ) أي كالقمل لكن استثناء

هذا غير ظاهر لأنه ليس من المحرم الذي أبيع بل هو حلال مطلقا (قوله أو يقطع) أي بالنسبة للمرأة أي بأن استدخات ذكرها مقطوعا فيحرم عليها وبفسدها وان كانت لا تجب عليها الفدية كما يأتي (قوله والاستثناء) أي وبخلاف الاستثناء (قوله قياسا على حرمة العمد الآتي) دليل لقوله وتحرره مقدماته الخ (قوله تفسده) بمعنى تبطله (قوله وأنه لا يتعين عليه سلوك طريق الأداء) لا تعلق له بالمسئلة قبله بل هو راجع لأصل الحكم أي علم من قوله فيما مر إلا أن سالك فيه غير طريق الأداء الخ أن له أن

(قوله وان أحرم) هو المعتمد (قوله فقتله لم يضمنه) هو المعتمد (قوله وعزاه إلى نفسه) أي الشافعي (قوله ولو استرسل كلب) أي به (قوله أثم ولا ضمان) أي الدال والمعين وأما الدلول والمعان فإن كان محرما ضمن والافلا قوله أو بيده) أي الدال (قوله فالأوجه اختصاص

أرسى في محرم كلبا مع العلم على صيد أو حل رباطه والسيد حاضر ثم أو غائب ثم ظهر فقتله ضمن كحل فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بقتله في الحرم فقتل صيدا حاضرا أو غائبا ثم ظهر وفارق ما ذكره عدم الضمان بإرسال الكلب لقتل آدمي بأن الكلب مع علم لأصطبياد فأصطبياده بإرساله كأصطبياده بنفسه وليس مع العلم القتل إلا آدمي فلم يكن القتل منسوباً إلى المرسل بل إلى اختيار الكلب ولهذا أرسل كلبا غير معلمي على صيد فقتله لم يضمنه كما جزم به الماوردي والجرجاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الأملاء وحكاية في المجموع عن الماوردي فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه سبب اهراقه في الخادم قضية إطلاق غيرهم التسوية بين المعلم وغيره وظاهر أن محل كلامه هو لاء إذا لم يكن الكلب ضاريا وقضية الفرق السابق أنه لو كان الكلب معلمي لقتل آدمي فأرسل عليه فقتله ضمن كالضاري وهو ظاهر ولو استرسل كلب فزاد عدوه باغرا محرم لم يضمنه لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالأغراء ويضمن ما تلف منه بحفره بحفرها وهو محرم بالحل أو الحرم وهو متعدد بالحفر كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو هو حلال في الحرم وإن لم يكن متعديا به كأن حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمن نصب شبكة فيه في ملكه بخلاف حرمة المحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير عدوان كالتلف به بهيمة أو آدمي ولو دل المحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو أعانه بألة أو نحوها أثم ولا ضمان أو بيده والقاتل حلال ضمن المحرم لأن حفظه واجب عليه ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل إحرامه فأصابه بعصده أو عكس ضمن تغليباً لآلئ الاحرام بهما وإن أهدر مدم لم يضمنه فارتد لتقصيره ولو رمى صيدا فقتله منه إلى صيد آخر ضمنهما والثالث التعدي بوضع اليد عليه فيضمن المحرم صيداً وضع يده عليه بتلف حصل له وهو في يده ولو بنحو ودية كالغاصب أو بما في يده كأن تلف بنحو رفس مراكبه كالأول كونه آدمي أو بهيمة ولو كان مع الركب سائق وقائد فالأوجه اختصاص الضمان بالاول لأن اليد له ولا يضمن ما تلف باتلاف غيره وإن فرط أخذ الماني في المجموع عن الماوردي وأقره أنه لو حمل ما يصاد به فأنفلت بنفسه وقتل لم يضمن وإن فرط وفارق التحلل رباط الكلب بتقصيره بأن الغرض من الرباط غالباً دفع الأذى فإذا انحل بتقصيره فوف الغرض بخلاف حمله ولو رماه بسهم فأخطأه أو أرسل عليه كلباً فلم يقتله أثم ولا جزاء ولو كان المتلف لما في يد المحرم محرماً ضمن وكان ذواليد مطر يبقا على الأصح بخلاف ما لو كان حلالاً فإن الضامن هو ذواليد ولا يرجع له على المتلف بشيء لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكرهه وإنما يضمن ما تلف في يده إن كان أخذه لغير مصلحة الصيد لأن أخذه لمصلحة كمد أواته أو تغليصه من نخوس مع أو هرة اختطفته فأتى في يده قال الرازي لأنه قصد المصلحة فجعلت يده يدودية كالأخذ المغصوب من الغاصب ليرده إلى مالكه فتلف في يده وكان الغاصب حريصاً أو رفيقاً بالمالك ولا ينافي هذا قولهما أن

الضمن بالاول) أي الركب (قوله ولا يضمن) أي المحرم وقوله لما تلف أي من الصيد (قوله فإن فرط) أي أو أغراء (قوله ولو أكره محرم على قتله) أي الصيد وقوله ضمنه أي المحرم (قوله على مكرهه) ظاهره وإن كان المكره حلالاً ويفرق بينه وبين ما قبله بما ذكره من أن الحلال ليس من أهل ضمان الصيد (قوله ولا ينافي هذا) أي عدم الضمان

يسلك في القضاء غير طريق الاداء لكن يجب عليه أن يحرم من قدر مسافته (قوله من قدر مسافته أي ان لم يكن جاوز في الاداء الميقات كما مر) (قوله كان يأتي بالعمرة عقب التحلل) الكاف بالنسبة للعمرة استقصائية (قوله فانه ينتهي بوقت الفوات الخ)

فما لو أخذ الصيد لم يلحقه (قوله أو اختصاص) أي له أو لغيره (قوله لان الصيال ألحقه بالموذيات) وعليه فلو كان الحيوان مأكولاً وصادف أن دفعه بالآلة قطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أولاً فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج تردد في ذلك وكتب على ميتة مر ثم رأيت قول الشارح الآتي ومذبوح المحرم الخ وما يأتي بهامشه عن حج (قوله نعم يرجع بما غرمه على الراكب) أي لان الراكب بصياله ألجأه الى قتل المركوب ٤٦٣ فيضمن (قوله ولا اثم بقتل جراد) أي ولو

وجد طريقاً غيره على ما هو

الظاهر من هذه العبارة

(قوله ومنه يؤخذ تنفيره)

أي جواز تنفيره الخ (قوله

إذا ضرباً كله متاعه الخ)

عبارة حج في جملة ما يجوز

التنفير لاجله أو كان

ينجس متاعه بما ينقص

قيمه لو لم ينفره فافهم انه

لو لم تنقص قيمته لم يجر

تنفيره وإطلاق الشارح

بخلافه وفي سم على منهج

في أثناء كلام مانعه وهل

يلحق بذلك أيضاً مالو

استوطن المسجد الحرام

وصار يلوئ المسجد بروثه

فيجوز تنفيره عن المسجد

صوناً له عن روثه وان عفي

عنه بشرطه أولاً فيه نظر

اه رحمه الله أقول الأقرب

انه كذلك ولو مع العفو لانه

قد لا توجد شروطه وتقدر

المسجد منه صياله عليه

فيمنع منه (قوله مطلقاً) أي

سواء أخذ أمه من الحل

أو الحرم كانت أمه في

الحرم أم لا (قوله ويستمر

الوديع يضمن كما مر اذ معنى هذا ان قصده مصلحة الصيد أخرج اليد عن وضعها الاصل في هذا الباب وألحقها بصيد الوديع المبحوث عنها في باب الوديع فليس معنى قول الرافعي فحملت يده بدوديعة ان يده صارت كاليد المستودعة صيد ابل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور ولا يضمن أيضاً باتلافه لما صال عليه أو على غيره لاجل دفعه عن نفس محترمة أو عوض ذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر لان الصيال ألحقه بالموذيات ولو قتله لدفع رايه الصائل عليه ضمنه وان كان لا يمكن دفع رايه لا يقتله لان الاذى ليس منه كافي ايجاب الفدية بحلق شعر رأسه لا يذء القمل نعم يرجع بما غرمه على الراكب ولا ضمان ولا اثم بقتل جراد عم طريقه ولم يبطأ إلا ما لا بد له من وطئه لانه ملجأ الى ذلك فأشبهه دفعه لصياله وكالجراد مالو باض بفراسه ولم يمكن دفعه الا بالتعرض لبيضه فاذا انحما وفسد لم يضمنه ومنه يؤخذ تنفيره اذا ضرباً كله متاعه مثلاً أو يموله ويضمن حلال فرخا حبس أمه حتى تاف والفرخ في الحرم دون أمه لان حبسها جنابة عليه ولا يضمن لانها أخذها من الحل أو هي في الحرم دونها ضمنهما اما هو فكالورماه من الحرم الى الحل وأما هي فلكونها في الحرم والفرخ مثال اذ كل صيد وولده كذلك اذا كان يتلف لا يقطع متعهده وخرج بالحلال المحرم فيضمن مطلقاً ولو نفر محرم صيداً ولو في الحل أو نفره حلالاً في الحرم فهلاك بسبب التنفير بخصوصه أو أخذ سبع أو قتل حلالاً في الحل ضمنه ويستمر في ضمانه حتى يسكن ولو تلف به في نفاره صيد آخر ضمنه أيضاً ويضمن حلالاً أيضاً بارساله وهو في الحل الى صيد في الحل أيضاً سهما مر في الحرم فأصابه وقتله أو بارساله وهو في الحل أيضاً كلباً معلماً تعين الحرم عند الارسال لطريقه وان لم تكن هي لطريق المألوفة لانه ألجأه الى الدخول بخلاف ما اذ لم يتعين لانه اختياراً ولا كذلك السهم ولو دخل صيد رى اليه أو الى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيداً فيه كان موجوداً فيه قبل رميه الى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك الا ان عدم الصيد الملبأ غير الحرم عنده ربه وقتل الاذرى انه لو أرسل كلباً أو سهماً من الحل الى صيد فيه فوصل اليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب له في الحرم فقات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطاً لحصول قتله في الحرم ولو رى في الحل صيداً كله أو قوائمه في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليباً للحرمة وانما لم يضمن من سعى من الحرم الى الحل أو من الحل الى الحل لكن سلك في اثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل لان ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي فان أخرج يده منه ونصب شبكة لم يضمن ما ينقل بها وقياسه انه لو أخرج يده من

في ضمانه حتى يسكن) أي فلو انقلبت ولم يعرف له حالاً بعد فينبغي عدم الضمان لكونه الاصل (قوله كلباً معلماً) فضيحه انه لا يضمن بارساله غير المعلم وهو موافق لكلام الماوردي السابق وتقدم ما فيه من الخلاف والمتبادر منه عدم الضمان (قوله ضمنه) وان أصابه السهم خارج الحرم (قوله كان موجوداً فيه) أي واستمر واحترز به عما لو رى الى صيد في الحل فدخل بعد الرمي صيد الحرم فأصابه السهم في مروءه فلا ضمان لعدم تقصير الرامي الا أن هذا يشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقتله السهم فيه ضمنه (قوله تغليباً للحرمة) أي حرمة الحرم

هو ظاهر فيما لو قضاه من قابل والى اعم كما هو (قوله ما كول بري) أى وحشى وهو مفهوم من ذكر الاصطيد كما به عليه الشهاب حج وكان على الشارح أن يذكره ليتأتى له ذكر مفهومه الا^{تى} (قوله لكن قال الماوردى والبوط الخ) عبارة الامداد كالغوث وكذا أوزل لكن قال الماوردى ان تمض بجناحه والافسكال دجاج قال الرويانى وهو القياس قال الماوردى والبوط الذى لا يطير من الاوز لا جزاء فيه لانه ليس بصيد انتهت (قوله ومن تم غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفي البحر) انظره مع ما يأتى فى الاطعمة من أن ما يعيش فى البر ٤٦٤ والبحر من حيوان البحر غير ما كول فان كان المراد ههنا من حيوان البر

فإنظر ما صورته وسيأتى ما فى طير الماء قريباً (قوله وغير الماء كول والمتولد منه) أى وخرج ذلك أيضاً وقوله منه ما هو مؤذ الخ لعله سقط قبله لفظ فان من النسخ وبعبارة الامداد وغير الماء كول ومتولد منه فان منه ما هو مؤذ الخ (قوله والمتولد من ذلك) أى من غير الماء كول بأن كان كل من أبويه كذلك (قوله ان لم يكن فى مـ هـ) ليس من جملة ما صرح به كلامهم المذكور وانما هو تقييد له من الشارح (قوله للاجتماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم الخ) هو دليل لقول المصنف فيما مر الخامس اصطيد كل ما كول الخ وقوله لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم الخ دليل لقوله ويحرم ذلك فى الحرم على الحلال (قوله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد الخ) ليس (قوله ولا يؤثر اختلاف

الحرم ورمى الى صيد فقتله لم يضمنه ولا أثر لكون غير قوائمه فى الحرم كراسه ان اصاب ما فى الحل والاضمنه كما ذكره الاذرى والزر كشى هذا فى القائم فغيره العبرة بقتله ولو كان نصفه فى الحل ونصفه فى الحرم حرم كما حرم به بعضهم تغليباً للحرمه ويضمن المحرم ومن بالحرم الصيد بقتله من النعم لا من نوعه لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم والمراد به ذلك تقريرا لا تحقيقا وفى الصورة لا فى القيمة فيفسد الكبير والصغير والصحيح والمريض والسمين والهزيل والمعيب بقتله رعاية للمائنة التى اقتضتها الآية وأيضاً كما اعتبرت المائنة الصورية عند اختلاف الاجناس فكذلك تعتبر عند اختلاف الاسمان والصفات ولوأعور عين يسار ولا يؤثر اختلاف نوع العيب ويجزئ الذكور عن الانثى وعكسه والذكر أفضل وفى الحاصل حامل ولا تدفع بل تقوم بمكة محل ذبحها ويتصدق بقيمة اطعما أو يصوم عن كل مد يومان ألقى جنيناً ميتاً وماتت فكقتل الحامل وان عاشت ضمن نقصها أو حيواتها ضمنها أو مات دونها ضمن ضمن نقصها وإذا تقرران مثل الصيد من النعم يعرف اما بنص أو بحكم عدلين من الصحابة فمن بعدهم واحتج الى بيان ما نقل اليه من ذلك (فى) اتلاف (النعماء) بفتح النون ذكر كانت أو أتى (بدنة) كما حكم به عمرو على وابن عباس ومعاوية فلا تجزئ بقرة ولا سبع شياه أو أكثر لان جزاء الصيد تراعى فيه المائنة كما هو (وفى) واحد من (بقرة الوحش و) فى واحد من (جواره) أى الوحش (بقرة) أى واحد من البقر (و) فى (الغزال عز) وهى أنثى المعز التى تم لها سنة ولاولى ان يقال وفى الظى تبس اذا عزت انما هى واجب الطبيعة أى اصاله لكتهم جروا فى التعبير بذلك على وفق الاثر الا^{تى} وولد الطبيعة يسمى غزالاً من ولادته الى ان يقوى ويطلع قرناه ثم يسمى الذكر ظيباً والانثى ظيبة وهما اللذان واجبهما العنز على ما تقرر اما الغزال فواجبه ان كان ذكر كراجدى أو حفر على ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فعنق أو جفرة وذلك لما صح أن عمر قضى فى الكل بذلك الا لو بر فروى الشافعى عن عطاء ومجاهد انهما حكاهما فيه بشاة (و) فى (الارنب) عنق وهى أنثى المعز اذا قويت مالم تبلغ سنة ذكره المصنف فى تحريره وغيره وفى أصل الروضة أنها أنثى المعز من حين تولد حتى ترى (و) فى (اليربوع) أو الوبر باسكان الموحدة (جفرة) وهى أنثى المعز اذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والذكر جفر لانه جفر جنباه أى عظاما قالا بعد تفسير العنق والجفرة بما ذكرهنا سعتها لغة لكن يجب أن يكون المراد بالجفرة هنا مادون العنق اذا لرب خـ ير من اليربوع اه وقضيته ان الواجب فى اليربوع غير - فرة لانها بقتضى التفسير المدكور انما تكون به دس العنق وادعى ان ذلك مخالف للنقول والدليل قال الوالد رحمه الله تعالى الجفرة محمولة على مادون العنق اذا المعول

نوع العيب) الاولى ان يقول اختلاف محله حيث اتحد نوعه وبعبارة المحلى عطفاً على ما يجزئ والمعيب بالمعيب اذا اتحد جنس العيب كالغور وان كان غوراً أحدهما فى البين والا^خ فى اليسار وان اختلف كالغور والجرب فلا (قوله فكقتل الحامل) أى فضمن بحامل مثلها لكن لا تدفع (قوله انما حكاهما فيه بشاة) ضعيف ويأتى قريباً ان فيه جفرة فساقل عن عطاء ومجاهد مذهبهما (قوله كما ذكره المصنف فى تحريره وغيره) منه المجموع عليه

فيه دليل للحلال بالحرم فهو وانما قيس على المحرم كما يأتى وبه تعلم ما فى كلامه الا ترى (قوله ومنكم خرج مخرج الغالب) أى
والا قال كافر حكمه كذلك كما مر وصرح الشهاب ج بأن المراد من قوله كالسارح ومنكم خرج مخرج الغالب لكن لك منه
بأن الآية فى خصوص المحرم وعامة فى صيد المحرم وغيره فتأمل (قوله ويصير مباحا) يعنى يستمر على اباحته المستحبة

(قوله وفى الضبع كبش) عبارة ج الضبع للدكر واللاتى عند جمع واللاتى فقط عند الاكثرين وأما لذكرك فضعفان بكسر
فسكون (قوله أو لا اضطرار لا تعديا) قضيته ان المحرم المضطر اذا ذبح صيدا الاضطراره ٤٦٥ وجبت عليه قيمته كما تجب

على المضطر بدل ما أكله
من طعام غيره وبه صرح
فى البهجة وشرحه اوسياتى
أن مذبحه لذلك لا يكون
ميتة بل يحل له ولغيره
(قوله الا ان تابا وأصلحا)
أى فيحسب به حالا ولا
يقوقف ذلك على استبراء
كأمر (قوله ولو حكمكم
عدلان) أى بأنه لا مثل
له وانما الواجب فيه
القيمة (قوله كما فى اخذ لاف
المفتين) أى المجتهدين
أما غيرهما فينبغى ان
من غلب على ظنه صدقة
فى اصابة المنقول أخذ
بقوله والالم يأخذ بقول
واحد منهم ما لا تعرض
بلا مرجح (قوله ما عيب)
بأيه رد قاله فى مختار
الصالح وقوله وهو در
مضارعه به در بالكسر
(قوله والقمرى) هو بضم
القاف كما فى المختار (قوله
شاة من الضان) أى
فقيه شاة من الضان الخ
وظاهر اطلاقه انه يعتبر
ففى الجزاؤها فى الاضحية

عليه فى تفسيرها ما فى المجموع والتحرير وغيرهما وفى الضبع كبش والثعلب شاة والضبع
وأما حنين جدى (وما لا تقل فيه) من الصيد عن السلف (يحكم بمثله) من النعم (عدلان) لقوله
تعالى يحكم به ذوا عدل منكم أى ولو ظاهرا أو بلا استبراء سنة فيما يظهر أو كانا قائلين خطأ
أو لا اضطرار لا تعديا ويتركونهما فقيمين بهذا الباب فظنهم وما فى المجموع من استحباب
الفقه محمول على زيادته ومقتضى قول الماوردى وغيره ان ذلك حكم فلا يجوز بقول من
لا يجوز حكمه اشتراط ذكر كورتيهما وحريتهما وهو كذلك ما فاته عدم وانا مع العلم بالتصريح
فلا يحسب انفسقوا الا ان تابا وأصلحا وهذا صريح فى كور ذلك كبيرة ووجهه انه اتلاف
حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة فقول القرونى الظاهر انه ليس بفسق غير صحيح ولو
حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة أو بمثل آخر قدم من حكم بالمثل فى الاولى لان معهما زيادة
علم بمعرفة دقيق الشبهة ويخبر فى الثانية كفى اختلاف المفتين وعلم انه لو حكم صحابى وسكت
الباقيون عمل به كفى الكفاية عن الاصحاب لانه أولى من حكم عدلين وفى معناه قول كل مجتهد
غير صحابى مع سكوت الباقيين (و) وجب (فيما لا مثل له) مما لا يقل فيه كالجراد وبقية الطيور
غير الحمام سواء كان أكبر جنة منه أم أصغر أم مثله (القيمة) عملا بالأصل فى المتقومات
وقد حكمت الصحابة بها فى الجراد ما لا مثل له محافيه نقل وهو الحمام والمراد به ما عيب وهو در
كالقواخت واليام والقمرى وكل ذى طوق سواء اتفقا ذكره أم أنثى أم أمختلفا شاة من
صان أو معز يحكم الصحابة ومستنده توقيف بلغهم والا فالقياس ايجاب القيمة ولو أتلف محرمان
قارنان صيد اوجب عليهم اجزاء واحدة لا تحاد المتاف وان تعددت أسباب الجزاء بتعدد
الجماعة المتافين وكونهم قارنين وكونه فى الحرم كما يتحد تعليل الدية وان تعددت أسبابه
بجلائل كفارة الا ترى فانها تعددت بتعدد القاتلين لانها لا تجزى ولو قتله حلال ومحرم لزم
المحرم نصف الجزاء فقط اذ شريك الحلال يلزمه بنفسه بحسب الرأس وظاهر كلامهم ان
التوزيع هنا لى الرأس فى الجراحات والضربات ولا ينافيه ما يأتى فى الجنابات فى الضربات
لانها ثم يظهر تأثيرها فامكن التوزيع عليهم بانحسافه هنا اذا الصيد ليس له سطح بدن تظهر
فيه الضربات فاستوى فيه الجراح والضارب أو أتلف محرمان قارنان أحد امتناعى نعامة
وجب ما نقص من قيمتها عليهم ما بل بعض الامتناع كذلك فيجب المقص لاجزاء كامل ولو جرح
ظبيا وان دم جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمته فمليه عشر شاة لا عشر قيمتها فان برئ ولا نقص
فيه فالارش بالنسبة اليه كالكومة اليه بالنسبة لادى فيقدر الحاكم فيه شيئا باجتهاده
مراعى فى الاجتهاد مقدار ما أصابه من الوجع وعليه فى غير المثل ارشه ولو ازمن صيدا لزمه

٥٩ نهاية فى أقول وقياس قولهم فيه المثل فى الصيد ان فى الكبير كبيرة وفى الصغير
صغيرة انه يجب هنا فى الحمامة الكبيرة شاة مجزئة فى الاضحية وفى الحمامة الصغيرة شاة صغيرة غير مجزئة فى الاضحية (قوله
لزم المحرم نصف الجزاء) أى ولا تثنى على الحلال (قوله ليس له سطح بدن الخ) أى غالبا (قوله أحد امتناعى نعامة) وهو المدو
والطيران (قوله وجب ما نقص من قيمتها) وقياس ما يأتى فى الظبي ان يشتري بماله جزءا بدنة نسبته اليه كذا به ما نقص
من القيمة لجزئها (قوله مقدار ما أصابه من الوجع) أى فان لم يكن له مقدار أصلا فلا تثنى عليه فى مقابله

من حال الاحرام (قوله لانه لا يراد للدوام) تعليل لقوله فيلزمه ارساله (قوله كالمأخوذ وهو في ملكه) التشبيه في مجرد وجوب
الارسال (قوله حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء) كان هذه الغاية بيان للراد من الضمان المذكور قبلها فليراجع

(قوله فلا يحل له) ظاهره وان اضطر وعبارته مجوز ومذبح المحرم ومن بالحرم لصيد لم يضطر أحدهما لذبجه ميتة ثم قال ومفهوم لم
يضطر المدكور انه لو ذبحه للاضطرار ٤٦٦ حل له ولغيره (قوله ان كان حلالا) أي أو محرما بالاولى (قوله ولو كسر أحدهما)

أي المحرم والحلال بالحرم
(قوله وهو الاوجه دون
الحلال) أي فيحصل له
تناول ما كسره المحرم من
البيض وان حرم على
المحرم وكذا ما قتله المحرم
من الجراد ومثلهما
ما حلبه المحرم من اللبن
اهـ حج وقياس ما ذكر
ان ما جزه المحرم من الشعر
يحرم عليه دون الحلال
هذا وقضية التعبير
بالحلال حرمة أكله على
محرم آخر وقضية قول
حج الحلال لغير كسره من
حلال أو محرم (قوله
لزمه) أي المحرم (قوله
ويحرم قطع نبات الحرم)
أي ما ثبت فيه وان نقل
الى غيره بخلاف غيره فلا
يحرم وان نقل الى الحرم
كما يأتي (قوله وفهم مما
مر) أي في قوله نبات
الحرم (قوله بخلاف صيد
دخل الحرم) أي أو أخرج
منه (قوله لا يضمن غصنا
في الحرم أصله في الحل)
أي بخلاف عكسه فهما
فيضمن أغصان شجرة في

جزاؤه كاملا فان قتله محرم آخر فلي القاتل جزاؤه من منأ وقتله المزم من قبل الاند مال فعليه
جزاء واحد أو بعده فعليه جزاؤه من منأ ولو جرح صيدا فغاب فوجد ميتا وشك أمانات بجرحه
أم بجرحه لم يجب عليه غير الارش لان الأصل براءة ذمته عما زاد ومذبح المحرم من الصيد
ميتة فلا يحل له وان تحال ولا لغيره ان كان حلالا كصيد حرم ذبحه حلال فيكون ميتة لان
كلامه ما ممنوع من الذبح لغني فيه كالمجوسي فان كان المذبح مأكلا كان مأكلا أيضا القيمة
لما ملكه ولو كسر أحدهما بيض صيد أو قتل جراد حرم عليه تغليظا كما نقله في البيض
المصنف في مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين وقال بعده بأوراقه الاصح وهو الاوجه
دون الحلال اذا باحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاعه بدونه وان قال هذا ان الاشهر
الحرمه ولا يحرم أكل صيد غير حرمي ان لم يبدل أو يعن عليه فان دل أو صيده له ولو بغير أمره
وعلمه حرم عليه الاكل منه وانما بالدلالة وبالأكلا وانما حرمت دلالة للحلال عليه مع انها
دلالة على مباح للحلال لانها تعرض منه للصيد وايداعه وجناية عليه فدخلت في عموم التعرض
الذي من تحريمه بسائر أنواعه لكن لاجزاء عليه بدلاته ولا باعائته ولا بأكله مما صيده ولو
أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجوع كما مر
(ويحرم) على محرم وحلال (قطع) أو قلع (نبات الحرم) الرطب وكان بعض أصله فيه أي في
الحرم مباحا كان أو مأكلا (الذي لا يستنبت) بالبناء للفعول أي من شأنه أن لا يستنبته
الا آدميون بان ينبت بنفسه كاطراف شجرا أو غيره لقوله في الخبر المأثور ولا يعرض شجرة أي
لا يقطع ولا يختل خلاه وهو بالقصر الحشيش الرطب وقيس بكمه باقي الحرم وفهم مما مر انه لو
غرس شجرة حرمة في الحل أو عكسه لم تنتقل الحرمة عنها في الاولى ولا اليها في الثانية
بخلاف صيد دخل الحرم اذ للشجر أصل ثابت فاعتبر منبته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه ولا
تضمن حرمة نقلت من الحرم اليه ان ثبتت وكذا الى الحل لكن يجب ردها محافضة على
حرمتها والاضمنها كما قاله جمع واعتمده السبكي وغيره أي بما بين قيمتها محترمة وغير محترمة ومن
قلها من الحل استقر عليه ضمانها وفهم أيضا انه لا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحل نظرا
لاصله وان ضمن صيدا فوفقه لذلك قال الفوراني ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمة ثبت لها
حكم الأصل ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل والحرم تغليب الحرمة وخرج بالرطب اليابس
فلا يحرم قطعه ولا قاعه لانه ليس بآب في الحرم بل مغروس فيه بشرط موت أصله ولم يرج نباته
والا لم يحل بخلاف قطعه فصل مطلقا وانما لم يأت نظير هذا التفصيل في الشجر اليابس لانه
يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه
حقيقة في اليابس وانما يقال للرطب كالأعشاب ولو أخذ غصنا من شجرة حرمة فاختلف

مثله

الحل أصلها في الحرم ولا يضمن صيدا على أغصانها لانه ليس في الحرم (قوله

وان ضمن صيدا فوفقه لذلك) أي لكونه في هوا الحرم (قوله ثبت لها حكم الأصل) وقياسه انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة
حلية لم تثبت الحرمة لها ويؤيده ما سياتي من انه لو نقل تراب الحل الى الحرم لم تثبت الحرمة اعتبر اربا أصله وقد يشمل ذلك
قول حج اما ما استنبت في الحرم مما أصله من الحل فلا شيء فيه (قوله والالم يحل) أي والاي يرج نباته لم يحل (قوله فيحل مطلقا)
مات أصله أم لا (قوله فانه حقيقة الخ) وفي نسخة فان حقيقة اليابس

(قوله وحيداً فيضمنه بقبض نحو شراء الخ) عبارة الر وضوان قبضه بشراء أو عارية أو ذبيحة لاهية وأرسله ضمن قيمته
للمالك وان رده أي لمالكه سقطت القيمة لا الجزاء لم يرسل انتهت (قوله ثم الصيد) أي المعين (قوله ومنها الصيام) بيان
لبعض حالاته (قوله أو سبب) مراده به ما يشمل الشرط كما يعلم من أمثله (قوله وهو متعدد) مفهومه سبب مع قوله الاتي

(قوله أو مثله لا في سنته فعليه الضمان) أي بالقيمة على ما يأتي وقضيته أنه لو اختلفت في سنته دونه ضمنها ضمان الكل لا التفاوت
بين قيمة المقطوع وما أخلف (قوله لئلا يضر بها) من أضر فهو بضم الياء (قوله ٤٦٧) وسواء اختلفت الشجرة أم لا

وعليه فيه فرق بين
الشجرة والغصن بأن
لغصن اللطيف من شأنه
الاخلاف ولا كذلك
الشجرة ثم رأيت في ج
مانعه وكان الفرق بينه
أي الحشيش وبين غصن
الشجرة حيث فصلوا فيه
بين الشجر إذا أخذ من
أصله يضمن وان أخلف
في سنته كما اقتضاه إطلاقهم
أيضاً ان الشجر يحتاج له
أكثر من الفرق فيه بين
المستنبت وغيره ويضمن
بالحيوان بخلاف الحشيش
فيهما (قوله والبدنة في
معنى البقرة) أي بل هي
أفضل من البقرة (قوله
وانما لم يسموا بهما عن
البقرة) أي بأن يقولوا
بأجزئها عنها (قوله قال
الزرع كني وسكت
الرافعي) لعل المراد سكت
عن التصريح به والافقوله
الرافعي في الشرح على
ما نقله الشارح عنه ان
مادون الكبيرة يضمن

مثله في سنته بأن كان لطيفاً كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله
لا في سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله بعد وجوب ضمانه لم يسقط الضمان كما لو قلع سن
منغور فنبئت ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لئلا يضر بها إذ خبطها حرام كافي المجموع
نقل عن الأصحاب ونقل اتفاقهم على جواز أخذ غرها وعود السواك ونحوه وقضيته أنه لا يضمن
لغصن اللطيف وان لم يخلف قال الأذري وهو الأقرب قال الشيخ لكنه يخالف لما مر انتهى
والأوجه حل ما هنا على ما هنا (والأظهر تعلق الضمان به) أي يقطع نبات الحرم الرطب
وهو شامل للشجر كما مر فقوله (وبقطع أشجاره) من ذكر الخاص بعد العام لا لاهتمام (ففي)
أي يجب في قطع أو قلع (الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بأن تسمى كبيرة عرفاً (بقرة) كما رواه
الشافعي عن ابن الزبير ولا يقال مثله الابتوقيف وسواء اختلفت الشجرة أم لا والبدنة في معنى
البقرة كافي الروضة وانما لم يسموا بهما عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد ما راعاهم
المثلية فيه بخلافه هنا (و) في (الصغيرة) ان قارب سمع الكبيرة (شاة) فان صغرت جداً ففيها
القيمة قال الزركشي وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته الى حد الكبير ويقتضي
ان يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وسكت المصنف عن الواجب
في غير الشجر من النبات والواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص بدنه ولم يتعرض المصنف
كالرافعي لسن البقرة والشاة والأوجه اشتراط اجزائهم في الاضحية خلافاً لبعضهم وان
جري الاسنوى على الفرق بين الشاة والبقرة وكلام المصنف يقتضي وجوب البقرة أو الشاة
بجرد القطع ولا يتوقف على قاع الشجرة وكلام التنبيه يقتضي التوقف عليه ولم يصرح في
الشرحين والروضة بالمسئلة نعم عبر الرافعي بالتسامة واعلمه احترازه عن قطع الغصن (قلت و)
كذا (المستنبت) بفتح الموحدة وهو ما استنبته الآدميون من الشجر (كغيره) في الحرمية
والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر اعموم الحديث والثاني المنع تشبيهه بالزرع
أي كالحنطة والشعير والبقول والخضروات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بخلاف قوله
في المجموع وكالزرع ما نبت بنفسه (ويحل) من شجر الحرم (الأذخر) قلعاً وقطعاً لاستثنائه
في الخبر المار قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويموتهم فقال صلى الله عليه وسلم
الا الاذخر ومعنى كونه ليموتهم انهم يسقفونهم ابضم القاف فوق الخشب والقين الحداد
وظاهر اطلاق المصنف جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو
ماء بره الوالد رجه الله تعالى في قساويه بقوله قد يقال يجوز بيعه لخبر العباس الا الاذخر

بشاة صادق بالقربية من الكبيرة (قوله أعظم من الواجبة وينبغي ان يراعى في العظم النسبية بين الصغيرة وما زاد عليها
ولم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان قيمة المجزئة في الصغيرة درهم أو الزائدة عليها في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة
المجزئة فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريرا وهذه مقدار النصف والتفاوت
بينهما سبعان ونصف سبع وتطير هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصيل أو ابن البون زيادة قيمته على المأخوذ في خمس
وعشرين بما بينهما من التفاوت (قوله وهو ما استنبته الآدميون من الشجر) أي من الزرع (قوله وكالزرع ما نبت بنفسه)
لعل المراد ضمان شأنه ان يستنبته الناس كحنطة جلها سبل أو هو (قوله الاذخر) بالذال المعجمة اه محلي

في الحلال وان لم يكن متعد يا انه ان كان محرما وحفر في الحرم لا يضمن الا اذا كان متعد يا وليس مراد اذ كيف يضمن الحلال بالحفر في الحرم وان لم يكن متعد يا ولا يضمن المحرم بالحفر في الحرم الا مع التعدى مع تعدد المقتضى فيه وسياتي ان حرمة الحرم لا تختلف (قوله فيضمن المحرم صيدا وضع يده عليه) أي بالجزء كما هو ظاهر (قوله أو بما في يده) لا يخلو اما أن يكون

(قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء ٤٦٨ من شجر الحرم) أي فيحرم بيعه ولا يصح خلافا لـ (قوله من الاغصان المضرة

في طريق الناس) مفهومه ان الاغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد الفل مثلا لا يجوز قطعه وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح (قوله يردبانه الخ) لكن هذا يتوقف على حرمة قطع السواك من غير الطريق وقضية المتن خلافه (قوله بل وشجره) فضينه انه لا يجوز قطعه الدواب وقضية قوله الا تاتي من حشيش أو نحو مخلافه (قوله كرجلة) أي وخبيزة (قوله حيث جاوزنا أخذ السواك لا يجوز بيعه) معتمد وهل يجوز له أخذ عوض في مقابلة رفع اليد عن الاختصاص أولا فيه نظروا الا قرب الاول (قوله فيحرم نقل تراب الحرم ويحجره الى الحل) أي دون مائه (قوله فاشبهه الكلال اليابس) أي في مجرد عدم الضمان فلا ينافي الكلال اليابس لا يحرم قطعه لكن هل يحرم نقله الى غير الحرم

فيشمل من أخذه لينتفع بثمنه وقد قالوا ان الاذن مباح ثم عقبه بقوله ويجب بانه انما أبيع لحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبقيع (وكذا الشوك) يحل شجره (كالموسج) جمع عوسجة نوع من الشوك (وغيره) من كل مؤذ كالمنتشر من الاغصان المضرة في طريق الناس (عند الجمهور) كالصيد المؤذى وقد أجاب في المجموع عن خبر الصحاحين ولا بعضدشوكه بانه مخصص بالقياس على الفواسق الخمس وما اعترضه السبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يبيىء التخصيص بربانته متناول لما في الطرقات وغيره فيخص بغير ما في الطرقات لانه لا يؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه وحكمه المصنف في شرح مسلم وقرئ بينه وبين الصيد المؤذية بانها تقصد الاذى بخلاف الشجر ويجوز رعي حشيش الحرم بل وشجره كمنع عليه في الامم البهائم لان الله اياها كانت تساق في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم وما كانت تسد افواهها في الحرم (والاصح حل أخذ نباته) من حشيش أو نحوه (لعلف البهائم) بسكون اللام كما يجوز تسريحها فيه كما علم مما مر (وللدواء) بالمد (والله أعلم) كحفظل وسنن وتغذ كرجله وبقله للحاجة اليه ولان ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ومن ثم لم يحز قطعه للبيع من يهاتف به كافي المجموع لانه كقطع ما أبيع أكله فلا يجوز بيعه ويؤخذ منه كما قال الزركشي وغيره انا حيث جوزنا أخذ السواك لا يجوز بيعه كما علم مما مر وظاهر كلام المصنف ان جواز أخذه للدواء والعلف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز أخذه ليستعمله عند وجوده قال الاسنوي وتبعه جماعة وهو المتجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وان خالف فيه بعضهم ومقابل الاصح يمنع ذلك وقوامع ظاهر الخبر واقتصار المصنف على النبات يفهم عدم التعدى لغيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرم وحجره الى الحل فيجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس بذم فاشبهه الكلال اليابس ونقل تراب الحل وانجازه الى الحرم خلاف الاولى كافي المجموع وهو الاوجه اثلا يحدث له حرمة لم تكن ولا يقال مكره لعدم ثبوت النهي فيه وظاهر ان محمل ذلك اذا لم يكن للحاجة بناء ونحوه وان ذهب في الروضة الى الكراهة ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها ويجب رد ما أخذ منها فان أراد ان تبرك بها أتى بطيب مصحها به ثم أخذه وفي الروضة عن ابن الصلاح الامر في سترتها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال يباع وعطاء لان عمر رضي الله عنه كان يقسمها على الحاج وهو حسن متين لثلاثين ألف بالبي ثم نقل عن جمع من الصحابة انهم جاوزوا ذلك وله لبسها ولولم يحوطوا نض وكذا استحسنه في المجموع لكن نبه في المهمات على ان هذا مخالف لما وافق عليه الرافعي آخر الوقف انها تباع اذا لم يبق فيها جمال ويصرف ثمنها في مصالح المسجد وحملته على ما اذا وقفت للكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا كساها الامام من بيت المال فان وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة

كترابه أم لافيه نظروا الا قرب الاول (قوله اذا لم يكن للحاجة بناء الخ) أي فان كان لذلك كان مباحا جرما

(قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها) أي يحرم على الآحاد الاستقلال بأخذها وأمرها للامام على ما يأتي (قوله لما وافق عليه) أي النووي (قوله فان وقفت تعين صرفها) معتمد وليس من وقفها ما اعتيد في زماننا من أخذ غسلة ما وقف عليها ثم يشتري به والامر فيها للامام

معطوفا على بقاء أو وهوفي يده وأيا ما كان فهو يقتضي انه لا يضمن الصيد الذي رفسته دابته مثلا الا ان كان الصيد في يده
أيضا وظاهر ان الحكم أعم ويجوز ان يكون قوله بتلف الخ تفسير الوضع اليدوي يدعي ان رفس الدابة مثلا وضع يد بالقوة
وعبارة الروض ويضمن الصيد باليد أو بالذي فيها انتهت (قوله فقتله السهم) فيه ان كانت الصورة ان السهم أصابه خارج
الحرم ثم دخل الحرم فسيأتي فيما نقله الاذرعى انه لا ضمان وان كانت الصورة انه انما ٤٦٩ أصابه في الحرم فلا حاجة الى ذكر

المسئلة من أصلها العلمها
بالاولى من قوله فيما مر
ويضمن حلال أيضا
بارسالة وهو في الحل الى
صيد في الحل أيضا سهما
مر في الحرم فلتصر
(قوله واذا تقرر ان مثل
الصيد من النعم يعرف اما
بنص الخ) لم يتقدم له تقرير
هذا وهو انما سيأتي به
وعذره انه تابع للامداد
لكن ذلك قد تقدم له تقرير
هذا في المتن (قوله في
تلاف النعمة الخ) مراده
بالتلاف هنا ما يشمل نحو
التلف في اليد (قوله
والاولى أن يقال وفي
الظبي تبس الخ) هو تابع
في هذا الامداد لكن
عبارة الارشاد وفي الظبي
عزوه التي قال الامداد
عقبها والاولى الخ والحاصل
انه تابع في هذه السوادة
بلفظها الامداد مع ان
بعضها غير مناسب هنا

(قوله فيأتي فيه ما مر
من الخلاف) لم يتقدم
هنا حكاية خلاف (قوله
وقال العسلائي لا ترد في
جواز بيعها) معتمد عن

جز ما واما اذا ما لهما الكهالكعبة فلقمها ما يراه من تعليقها عليها أو بيعها أو صرف ثمنها
لما لهما فان وقف شيء على ان يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئا من بيع أو عطاء أو نحو ذلك
اتباع والا فان لم يقفها الناظر فله بيعها أو صرف ثمنها في كسوة أخرى فان وقفها فيأتي فيه ما مر
من الخلاف في البيع قال وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو ان الواقف لم يشترط شيئا
وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بان بنى شيئا كانوا يأخذونها كل سنة لما كانت تكسى من
بيت المال ورجح في هذا ان لهم أخذها الا ان وقال العسلائي لا ترد في جواز بيعها والحالة
هذه وحدود الحرم معروفة نظم بعضهم مساقها بالاميال في قوله

وللحرم الحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جمرانه

بتقديم السين في الاولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن بين سبع بتقديم سينه * وقد كملت فاشكر ربك احسانه

(وصيد) حرم (المدينة) وأخذ ثباته كما في المجموع (حرام) وكذا وجواب الطائف لخبراني حرمت
المدينة أي احدثت حرمتها كما حرم ابراهيم مكة أي أظهر حرمتها اذا الاصح أنها حرمت من حين
خلقت السموات والارض وعرض الحرم ما بين حرتيها وهي الجبارة السود وطوله ما بين عير
و ثور وهو جبل صغير وراء أحد (ولا يضمن) الصيد ولا النبات (في الحديد) لانه ليس محلا
للتسك بخلاف حرم مكة والقديم انه يضمن بسلب الصائد والقاطع لشجره واختاره المصنف
في المجموع وتصحيح التنبية لثبوت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر
وأبو داود في الصيد وعلى هذا فقل انه كسلب القتييل الكافر وقيل ثيابه فقط وقيل وصححه
في المجموع انه يترك للمسلوب ما يستر به عورته والاصح ان السلب للسالب وقيل لفقرائه المدينة
وقيل لبيت المال والنقيع بالنون وقيل بالباء ليس بحرم ولكن جاء النبي صلى الله عليه وسلم
لنعم الصدقة ونعم الجزية فلا يملك شيء من نباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ما أتلفه من
نباته لانه ممنوع منه فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصرفها مصرف زعم الجزية والصدقة وبحث
المصنف انها لبيت المال ثم شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة أقسام لان الدم اما خيرا أو
مرتب وكل منهما اما معدل أو مفدر وستأتي مجموعة آخر هذا الباب وقد بدأ بالخير المعدل فقال
(ويتخير في) جزاء اتلاف (الصيد المثلثي بين) ثلاثة أمور (ذبح) فحجة (مثله) بمثلثة (و) بين
(الصدقة به) بان يفرق لجه مع النية حتما (على مساكين الحرم) وعلى فقرائه أو يملكهم بجلته
مذبوحا ولا يجوز اخراجه حيا ولا أكل شيء منه (وبين أن يقوم المثل) بالنقد الغالب (دراهم)
أو غيرها (ويشترى بها طعاما لهم) مما يجزى في الفطرة أو يخرج مقداره من طعامه اذ
الشراء مثال (أو يصوم) في أي مكان شاء (عن كل مد) من الطعام (بوما) وذلك لقوله تعالى

ياخذوه من بنو شيبه (قوله وللحرم الحديد) وبهذا يعلم ان حدود الحرم دون المواقيت اذ اقل مواقيته على مرحلتين ولا شيء
من الحدود يقرب من ذلك (قوله وجده) بضم الجيم (قوله وصيد المدينة حرام) ويصير حراما كذبوح الحرم (قوله وعلى هذا)
أي القديم (قوله قال الشيخان ومصرفها الخ) معتمد (قوله انها لبيت المال) والفرق بين هذا وما قبله ان نعم الجزية تصرف
لاهل النى خاصة وأموال بيت المال لا تختص بأهل النى بل يصرفها الامام فيما يراه من المصالح

وبعضها غير صواب كما يعرف بالتأمل واعلم ان الاثر الذي اشار اليه بقوله وفق الاثر الا في هو ما رواه الشافعي باسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه انه قضى في الضع بكيش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعناق وفي اليربوع بجفرة اه ثم انه تابع في هذا التعبير للامداد والصواب اسقاط قوله هنا في الكل أو تأخير الاثر عما سيأتي في كلام المصنف (قوله وفي الظبي تيس) أي أو عزز كاعلم من جواز الاتي عن الذكر ٤٧٠ وعكسه وكذا يقال فيما بعده وقد أسار الى ذلك بقوله أصالة وانما قال والاولى

ولم يقل والصواب لاحتمال ان المصنف أراد بالغزال الظبية تجوزا ولو قال والاولى أن يقال وفي الظبي عزز لكان أنسب لكن عذر ماهر (قوله الا الور) هو تابع فيه للامداد أيضا لكن الور مذكور في متن الارشاد لا هنا (قوله بما ذكر) يعني بما هنا في الجفرة وبما مر عن أصل الروضة في العناق اما على ما مر فيه عن التحرير وغيره فلا حاجة الى هذا المراد (قوله شاة من ضأن) لعله سقط قبله لفظ فيه من المكتبة (قوله وكونهم) أي الصيد والقارنان وفي نسخ كونه بالافراد واعلم انه لم يقيد الصورة فيما

(قوله بعمل الاتلاف) هو ظاهر ان اتلف حالا فلو أمسكه مدة ثم أتلفه فالظاهر انه يضمه ضمان المقصوب (قوله سعره بمكة) لم يبين الوقت الذي يعتبر سعرها فيه هل هو وقت التقويم أو الوجوب أو غيرهما وقد مر له في تقويم بدنة الجماع اعتبار

جزء مثل ما قتل من النعم الآية ويستثنى من اطلاقه ذبح المثل ما لو قتل صيد امثليا حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويتصدق بقيمة طعاما وعلم مما تقرّر عدم اختصاص التقويم بالدراهم وقوله لهم أي لاجلهم اذ الشراء لا يقع لهم ودراهم منصوب بنزع الخافض ولو بقي من الطعام أقل من مد صام عنه يومان تكمى لاله منكسر وقدم مساواة الكافر لاهم لم في جزاء الصيد فيختار بين شيئين فقط (وغير المثل) مما لا نقل فيه من الصيد يتخير في جزاء اتلافه بين أمرين أحدهما (يتصدق بقيمة) أي بقدرها (طعاما) على مساكين الحرم وقرائه فلا يتصدق بالدرهم وثانيهما اذ كره بقوله (أو يصوم) عن كل مد يوم ما يكمل المنكسر كما مر والعبرة في قيمة غير المثل بعمل الاتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثل بمكة وقت ارادة تقويمه لانها محل ذبحه لو أريدوا المتعبر كما حرم به الفوراني في العدول الى الطعام سعره بمكة (ويتخير في فدية الحاق) لثلاث شعرات متواليّة فأكثر وفي قلم أظفار كذلك وفي النطيب واللبس والادهان ومقدمات الجماع بشهوة وشاة الجماع بعد الجماع الاول والجماع بين التحللين (بين) ثلاثة أمور (ذبح شاة) مجزئة في الاضحية ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع من واحدة منهم (و) بين التصديق (ثلاثة أصع) بالمذبح أصع صاع وآصع أصله أصوع أبذل من واوه هزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضممتها اليها وقلت هي ألفا (لستة مساكين) لكل مسكين نصف صاع (و) بين (صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي فخلق فقديّة من صيام أو صدقة أو نسك ونظير الصديقين انه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة أيؤذيك هو أم رأسك قال نعم قال انك شاة أو صوم ثلاثة أيام أو أطعم فرقا من الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء والراء ثلاثة أصع وقيس بالخلق وبالمعدور وغيرهما واعلم انه ليس في الكفارات ما زاد المسكين فيها على مدسوى هذه (والاصح ان الدم في ترك المأمور) الذي لا يفوت به الحج (كالا حرام من الميقات) أو مما يلزم منه الاحرام لو أحرم من غيره والري والمبيت بمنزلة أو بغيره أي الى التشريق وطواف الوداع (دم ترتب) الحاقه بدم التمتع لما في التمتع من ترك الاحرام من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فإذا عجز) عن الدم (اشتري بقيمة الشاة طعاما) أو أخرجه من طعامه كما مر وتصدق به على مساكين الحرم وقرائه (فان عجز صام عن كل مد) من الطعام (يوما) وهذا ما صححه الغزالي كالامام والاصح كما في الروضة انه اذا عجز عن الدم يصوم كالتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع فهو مرتب مقدّر (و) دم (الفوات) للحج بفوات الوقوف (كدم التمتع) في صفته وسائر أحكامه المتقدمة اذ دم التمتع ترك الاحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (وينبجعه في حجة القضاء في الاصح) حتمالا في سنة الفوات لغتوى غير ذلك كما سيأتي والثاني يجوز ذبحه في سنة الفوات قياسا على دم الافساد وقت الوجوب على الاول منوطا بالحرّم

بالقضاء

سعره في غالب الاحوال وعن السبكي اعتبار وقت الوجوب فينبغي ان يجري مثله هنا

(قوله أي فخلق) قدره أخذ من صدر الآية ولدفع توهم ان المرض بمجرد وجوب الفدية وليس مرادا (قوله سوى هذه) أي الكفارة التي هي دم تخيير وتعدّل فيدخل فيه جميع الاستماتات الاتية (قوله فادعجز عن الدم) ضعيف وكذا قوله وان عجز صام عن كل مد يوم ما (قوله منوطا بالحرّم) أي الاحرام

هو بالحرم ولعله سقط من المكتبة بدليل ما هنا (قوله ليس له سطح بدن) أي لا يظهر بدنه لاستتاره بالريش أو نحوه (قوله حرم عليه تغليظا) أي أكله (قوله كأنقله في البيض المصنف الخ) عبارة الأمداد ولو كسر أحدهم أبيض صيد أو قتل حراما حرم عليه

(قوله لا يقدم صوم الثلاثة) أي على الأحرام (قوله وإن لم يحرم ذلك) أي الفعل (قوله على ما قررروه في الكفارة) أي من أنه إن عصي بالسبب وجب الفور والافلا (قوله ويختص ذبحه بالحرم) أي فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه ومحل اختصاصه بالحرم ما لم يحصر والاذبح موضع الحصر كما سيأتي (قوله إلى مساكنه) عبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته أنه لا يجوز ٤٧١ أعطوا وهم خارجه والوجه

خلافه كما مر لكن يؤيده تعليل الكفاية وغيرها ذلك بأن القصد من الذبح هو أعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه لا تلويثه بالدم والفروث اذ هو مكروه اهـ ويجب بأن المراد بتفرقة فيه صرفه لا هله اهـ وخالفه من فهم على أنه لا يجب وزصرفه خارجه ولا لمن هو فيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عنهم خارجه ثم دخلوا اهـ سم على حج وقضيته قول المصنف صرف لحمه إلى مساكنه إن المداير على صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن قول الشارح إلا في قبيل الباب وكل هذه الدماء وبدلها تختص بتفرقه بالحرم على مساكنه يوافق ما نقله سم عنه وصمم عليه (قوله وثم سد الخلة) بالغت الخصلة وهي أيضا الحاجة والفقر اهـ

بالقضاء كان دم التمتع منوط بالتحرر بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة في القضاء ويصوم السبعة إذا رجع منه ولو أخرج دم الفوات بين تحله والأحرام بالحج بعد دخول وقت الأحرام بالقضاء أجزاء كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونبه عليه الأذري (والدم الواجب) على محرم (بفعل حرام) وإن لم يحرم ذلك الوقت كالحلق له ذر (أو ترك واجب) عليه غير ركن أو غيرها كما قدم الجبرانات (لا يختص) أجزاءه (بزمان) بل يفعله في أيام التضحية وغيرها لأن الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن تندب أراقته أيام التضحية قال السبكي وغيره وينبغي وجوب المبادرة إليه إذا حرم السبب كما في الكفارة فيحصل ما أطلقوه على الأجزاء أما الجواز فالوجه على ما قررروه في الكفارة (ويختص ذبحه) بأي مكان (بالحرم في الظاهر) أقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ونحوه هنا وأشار إلى موضع النحر من منى وكل فجاج مكة ونحوه لأن الذبح حو يتماع بالهدي فيختص بالحرم كالتصدق والثاني يجوز أن يذبح خارج الحرم بشرط أن ينقل ويفرق لحمه فيه قبل تغيره لأن المقصود هو اللحم فإذا وقعت تفرقه على مساكن الحرم حصل الغرض (ويجب صرف لحمه) وجلده وبقية أجزائه من شعره وغيره فاقصاره على اللحم لأنه الأصل فيما يقصد منه فهو مثال لا قيد (إلى مساكنه) أي الحرم وقرائه القاطنين منهم والغرباء والصرف إلى الأول أولى الآن تستد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من كلامه عدم جواز أكله شيئا منه وبه صرح الرافعي في كتاب الاضحية وأنه لا فرق بين أن يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجملة لهم وبه صرح الراعي أيضا في الكلام على تحريم الصيد ويكفي الاقتصار على ثلاثة من فقرائه أو مساكنه وإن احصر والآن الثلاثة أقل الجمع فلو دفع إلى اثنين مع قدرته على ثالث ضمن له أقل متمول كظيره من الزكاة وإنما لم يجب استيعابهم عند الانحصار كما في الزكاة لأن المقصود هنا حرمة البلد وثم سد الخلة وتجب النية عند التفرقة كما قاله الروياني وغيره ويؤخذ من التشبيه بالزكاة الاكتفاء بالتقدمة عليها واقتصاره فيما مر على الدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب مثال اذ دم التمتع والقران كذلك وأما دم الاحصار فسيأتي ودفع الطعام لمساكن الحرم لا يتعين لكل منهم مد في دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير مادام الاستمتاع ونحوها مادامه دم تخيير وتقدير لكل واحد من ستة مساكن نصف صاع من ثلاثة أصع كما مر ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب منه قبل التفرقة لم يجزئه نعم هو

مختار (قوله وتجب النية عند التفرقة الخ) قال حج وظاهر كلامهم هنا أن الذبح لا تجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها إلا أن يفرق بأن القصد هنا أعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وثم أراقه الدم لكونه فداء عن النفس ولا تكون كذلك إلا أن قارنت نية القرية فتأمل اهـ (قوله الاكتفاء بالتقدمة) أي النية (قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق أو غصب) أي ولو كان السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذ من إطلاقه وبه صرح في شرح الروض وعبارة كأنقله سم على منهج عنه ولو سرقه مساكن الحرم ففي شرح الروض بمأانه لا يجزى سواء وجدت نية الدفع أم لا قال لأن له ولاية الدفع إليهم وهم أغنياء لكونه به

تغليظا عليه لا على غيره كالتقل في المجموع تصحبه في البيض عن جمع والقطع به عن آخرين وقال بعد ذلك بأوراق أنه أصح
 لكن قال هنا أن الأشهر الحرم والأوجه الأولى لأن إباحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاءه بدونه ثم رأيت
 القموني جرى على الثاني فقال إذا ٤٧٢ حلب المحرم لبن صيد حرم على غيره كحلب البيض وغيره وغيره أن ترضه بان مادكره

مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شرعاً بده لجاو التصديق به لأن الذبح قد وجد وانما لم يتقيد بذلك
 بما لو قصر في التفرقة والافلا يضمن كالموسر ق المال المتعلق به الزكاة لأن الدم متعلق بالذمة
 والزكاة بعين المال ولو عديم المساكين في الحرم أخر الواجب المالي حتى يجدهم وامتنع
 العقل بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فم لأنه ليس فيها نص صريح بتخصيص البلديها بخلاف
 هذا (وأفضل بقعه) من الحرم (لذبح المعتمر) غير المتمتع والقارن (المرو) لأنهم وضع تحله
 (و) لذبح (الحاج) ولو قارنا أو مر به أفراداً أو متمتعاً ولو عن دم تمتعه (مبنى) لأنهم حمل تمتعه
 والاحسن في بقعه فتح القاف وكسر الهين على لفظ الجمع المضاف لضمير الحرم قاله بعض
 الشراح (وكذا حكم ما ساقا) أي المعتمر والحاج (من هدى) نذراً ونقل (مكاناً) في الاختصاص
 والافضالية (ووقته) أي ذبح هذا الهدى (وقت الاضحية على الصحيح) قياساً عليها والثاني
 لا يختص بوقت كدماء الجبرانات وعلى الأول لو أخر الذبح حتى مضى وقت الاضحية نظر أن
 كان واجبا بذبحه حتماً قضاءً أو تطوعاً فإنا لم يمين غير هذه الأيام فإن عين الهدى التقرب غير
 زمن الاضحية لم يمين له وقت ادليس في تعيين اليوم قرية نقله السنوي عن المتولي وغيره
 وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والهدى كما يطلق على ما يسوقه المحرم يطلق أيضاً على ما يلزمه من
 دم الجبرانات وهذا الثاني غير محتص بوقت الاضحية كما هو ظاهر كلام المصنف اختصاص
 ما يسوقه المعتمر بوقت الاضحية وهو كذلك وإن نازع فيه السنوي وأعلم أنه حيث أطلق
 الدم في المناسك فالمراد به ما يجوز في الاضحية فتجزى البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وإن
 اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم واجب فالقرض سبعة أهله أخرجه عنه وأكل الباقي
 إلا في جزاء الصيد المثل فلا يشترط كونه كالأضحية لما مر أن الواجب في الصغير صغير والكبير
 كبير والمعيب معيب بل لا تجزى البدنة عن شاة أو حمار أو بقرة ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة
 أقسام دم ترتيب وتقدير ودم ترتيب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تعديل فالأول
 يشتمل على دم المتمتع والقران والفوات والمنوط بترك ما مور وهو ترك الأحرام من الميقات
 والرمي والمبيت بمزدلفة ومنى وطواف الوداع فهذه الدماء ترتيب بمعنى أنه يلزمه الذبح
 ولا يجوز العدول إلى غيره مالم يجر عنه وتقدير بمعنى أن الشرع قدر ما يعدل إليه تقدير
 لا يزيد ولا ينقص والثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعديل بمعنى أن الشرع
 أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه فإن
 عجز قوم البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به فإن عجز صام عن كل مديوم أو يكمل
 المنكسر كما هو على دم الاحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل فإن عجز عن الطعام صام عن
 كل مديوم والثالث يشتمل على دم الحاق والقلم فهو دم تخيير بمعنى أنه يجوز له العدول
 إلى غيره مع القدرة عليه فيختار إذا خلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار ولا يمين ذبح دم
 واطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة أيام وعلى دم الاستمتاع

في البيض وجه فقد صوب
 في المجموع حله انتهت
 وبها يعلم ما في كلام
 الشارح فإن كلام المجموع
 كله بالنسبة للغير عكس
 ما صنفه الشارح (قوله
 دون الحلال) أي في غير
 الحرم وكان الأولى أن
 يقول دون غيره كما في
 الأمداد (قوله) وكان بعض
 أصله فيه (لعله) أو كان

(قوله) جاز النقل فيها
 أي لئلا ك حيث لم يوجدوا
 ثم (قوله) ووقته وقت
 الاضحية) أي فيحرم
 تأخير ذبحه عن أيامها
 وعلمه فلو عدت الفقراء
 في أيام التضحية أو
 امتنعوا من الأخذ لكثرة
 اللحم ثم فهل يعذر بذلك
 في تأخيرها عن أيام
 التضحية أو يجب ذبحه
 فيها ويذكره قد يد إلى
 أن يوجد من يأخذ من
 الفقراء فيه نظرو مقتضى
 اطلاقهم وجوب الذبح
 في أيام التضحية الثاني
 وهو ظاهر وبقي ما لو كان
 ادخاره يتلفه فهل يبيعه
 ويحفظ عنه إذا أشرف
 على التلف أو لا فيه نظر

والأقرب الأول هذا وقضية تخصيص ذبح الهدى بوقت الاضحية أنه لو أحرم بعمره وساق هدياً
 أو ساق الهدى إلى مكة بلا إحرام وجوب تأخير ذبحه إلى وقت الاضحية كأن ساقه في رجب مثلاً وهو قريب ظاهر ثم
 رأيت قوله فظاهر كلام المصنف الخ وهو صريح في وجوب التأخير (قوله) لم يمين له وقت (أي) في ذبحه في أي وقت شاء كما
 اقتضاه قوله قبل فإنا لم يمين هذه الأيام

بعض أصله فيه زيادة همزة قبل الواو والافلامعنى لتقييده المتن بذلك فليراجع (قوله ولا يضمن حرمية نقل الخ) أى لا يضمنها الضمان الا فى البقرة أو الشاة فلا ينافى ما يأتى فى قوله والا ضمنها كما قاله جمع الخ (قوله والا) أى بأن لم يردّها والصورة انها ثبتت فعنى ضمانها تعلقه ومعلوم انها اذا لم تثبت انه يضمنها بالبقرة أو الشاة (قوله ومن قطعها من الحل) فى بعض النسخ (قوله وقد أشار الدميرى لذلك الخ) ونظمها ابن المقرئ فقال أربعة دماء حج ٤٧٣ تحصر* فالاول المرتب المقدر* تمتع

فوت وحج قرنا* وزكركى
والمبيت بمنى* وزكركه
الميعات والمزدلفة* أولم
يودع أو كشي أحلفه*
نأذره يصوم أو دما فقد*
ثلاثة فيه وسبعافى البلد*
والثان ترتيب وتعديل
ورد* فى محصر ووطء حج
ان فسد* ان لم يجد قومه
ثم اشترى* به طعاما طعما
للفقرا* ثم لعجز عدل ذاك
صوما* أعنى به عن كل
مد يوما* والثالث التخيير
والتعديل فى* صعيد
وأشجار بلا تكلف* ان
شئت فاذبح أو فذل منل
ما* عدلت فى قيمة ما تقدما
وخيرن وقدرن فى
الرابع* فاذبحه أو جسد
بثلاث أصع* للشخص
نصف أو فصم ثلاثا*
تجبت ما اجتثته اجتثانا
فى الخلق والقلم ولبس
دهن* طيب وتقييد
ووطئ* أو بين تحليل
ذوى احرام* هذى دماء
الحج بالنمام اه رجه الله
وقول النظم تجتث أى
تزيل أثر جنائتك
بواب الاحصار والفوات
(قوله المنع من اتمام الخ)

وهو التطيب والدهن بفتح الدال للرأس وللحمة وشعر الوجه على ما مر واللبس ومقدمات الجماع والاستماء والجماع غير المفسد والرابع يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر فجملة هذه الدماء عشرون دما ثمانية مرتبة مقدرة وثمانية مخيرة مقدرة ودمان فيهما ترتيب وتعديل ودمان فيهما تخيير وتعديل وقد أشار الدميرى لذلك بقوله

خاتمة من الدماء ما التزم* مرتبا وما بتخيير لزم
والصفنان لا اجتماع لهما* كالعدل والتقدير حيث فهما
والدم بالترتيب والتقدير فى* تمتع فوت قران اقتنى
وزكرك ميعات ورمى ووداع* مع المبيتين بلا عذر مشاع
ثم مرتب بتعديل سقط* فى مفسد الجماع والحصر فقط
مخير مقدر دهن لباس* والخلق والقلم وطيب فيه لباس
والوطء حيث الشاة والمقدمات* مخير معدل صيد نبات

وهذه الدماء كلها لا تختص بوقت كما مر وترقى فى النسك الذى وجبت فيه ودم الفوات يجزى بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالمتمتع اذا فرغ من عمرته فانه يجوز له الذبح قبل احرامه بالحج وهذا هو المعتمد وان قال ابن المقرئ انه لا يجزى الا بعد احرامه بالقضاء وكل هذه الدماء وبدلها تختص بفرقتها بالحرم على ما ساكينه وأما دم الاحصار فسيأتى ويستحب لقاصد مكة بنسك أن يهذى لها شيئا من النعم للاتباع ولا يجب الا بالانذر فان كان بدناس اشعارها فيجرح صفقة سنامها اليمنى أو ما يقرب من محلها فى البقر فيما يظهر بعددية وهى مستقبلة القبلة ويلطخها بدهنها علامة على انها هدى لتجنب وان يقلدها ناعبا وان يكون لها اقيمة ايتصدق به ما ويقلده الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها ولا يلزم بذلك ذبحها

بواب الاحصار والفوات

هو فى الاصطلاح المنع من اتمام أركان الحج أو العمرة والفوات الحج لان العمرة لا تفوت الا فى حق القارن خاصة تبع الفوات الحج ويدل عليه قول المصنف بعد ومن فاته الوقوف وموانع اتمام النسك ستة الاول والثانى الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله (من أحصر) عن اتمام حج أو عمرة أو قران من جميع الطرق (تحلل) أى جازله التحلل وسيأتى ما يحصل به سواء كان المنع يقطع طريق أم بغيره وسواء كان المانع كافرا أم مسلما وسواء أمكن المضي بقتال أو بذل مال أو لم يمكن اذ لا يجب احتمال الظلم فى أداء النسك وسواء أحصل أحياء الكعبة فى ذلك العام أم لا وسواء كان العدو فرقا أم فرقة واحدة لقوله تعالى فان أحصرتم أى واردتم التحلل فما استيسر من الهدى أى فعلكم ذلك والآية نزلت بالهدية حين صعد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتمرا فنحر ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لاصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا رواه الشيخان

أى وأما فى اللغة فهو المنع من المقصود كما يأتى (قوله أو بذل مال) ظاهره وان قل وعليه فيمكن الفرق بينه وبين ما لو امتنع مالك الراحلة أو زاد الا بزيادة تافهة حيث يجب شراءها بالزيادة لتفاهتها بان المبذول هنا ظلم محض بخلافه فيما مر فانه يتعابن بمثله فى البيع والشراء

قلعها والمراد من قطعها أو قلعها من الحل بعد غرض الأول لها فيه يكون فعله قاطعا لحكم فعل الأول وينتقل الضمان إليه فليراجع (قوله وفهم أيضا الخ) عبارة الامداد وافهم أيضا أنه لا يضمن غصنا في الحرم أصله في الحل نظرا لأصله وإن ضمن صيدا فوفقه نظرا لمكانه وأنه يضمن هنا ٤٧٤ في الحل أصله في الحرم وإن لم يضمن الصيد فوفقه لذلك انتهت فلعلم الحملة الأولى

سقطت من نسخ الشارح
اذ من جملتها مرجع الضمير
(قوله ويحرم قطع شجرة
أصلها في الحل والحرم)
تقدم هذا في كلامه
أيضا (قوله بشرط موت
أصله) هنا سقط في النسخ
وأعمل الساقط عقب قوله
بل هو مغرور وفيه نحو
قوله كقطع حبشيشه
وقطعه فإنه انما يحرم ان
كان أخضر بخلاف اليابس
فإنه يحل قطعه بشرط
الخ وهو مأخوذ من
الارشاد وشرحه (قوله
وكذا بعد قول المتن)
قلت لا حاجة اليه بل
الأولى حذفه (قوله يرد
بأنه متناول لما في الطرقات
وغيره) هذا الرد لا يلاق
اعتراض السبكي أذهب

(قوله وأجمع المسلمون على
ذلك) أي على جواز التحلل
بالاعصار (قوله جاز لهم
التحلل) أي وفائده دفع
مشقة الاحرام كالخلق
والقلم ونحوهما (قوله ولا
قضاء عليهم في الاظهر) أي
لأنه فوات نشأ عن حصر
فلا يشكل بما يأتي من
وجوب القضاء على من

وأجمع المسلمون على ذلك ولأن في مصابرة الاحرام الى ان يأتوا بالاعمال مشاق وحر جاق قد
رفعه الله تعالى عنا ولا استفادتهم به الا من من العدو والذي بين أيديهم ولو منعوا من الرجوع
أيضا جاز لهم التحلل في الاصح اما اذا تمكنا وبغير قتال وبذل مال كان لهم طريق آخر
يمكن سلوكه ووجدت شروط الاستطاعة فيه لمهم سلوكه سواء أطلال الزمان أم قصر وإن
تيقنوا الفوات لوفاتهم الوقوف بطول الطريق المسالك أو نحوه مما لو ابعدهم من عمره ولا قضاء
عليهم في الاظهر ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصفة اربلا ضرورة ولا يحرم كمال التحريم
الهيئة لهم اما المسلمون فلا يكره بذله لهم والأولى قتال الكفار عند القدرة عليه ليجتمعوا بين
الجهاد ونصرة الاسلام واتمام النسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان الممانعون مسلمين فالأولى
لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال تحرزا عن سفك دماء المسلمين ويجوز لهم ان أراء والقتال
ابس الدرع ونحوه من آلات الحرب ويجب عليهم القدية كالألبس المحرم المختلط لدفع حر أو برد
والأفضل تأخير التحلل ان اتسع الوقت لاحتمال زوال الاحصار وان ضاق فالأولى التجهيل
مخافة ان يفوتهم الحج فيلزمهم القضاء عند بعضهم نعم ان غاب على ظنهم انكشافه في مدة
الحج بحيث يمكنهم ادراكه أو في العمرة الى ثلاثة أيام لم يجز لهم التحلل وكذا المنعوا عن غير
الاركان كالري والمبيت لانهم متمكنون من التحلل بالطواف والخلق ويقع حجهم بحجزنا عن
حجة الاسلام ويحجز الرمي والمبيت بالدم وإن منعوا من عرفة دون مكة وجب عليهم ان يدخلوها
ويتحللوا بعملة عمره وإن منعوا من مكة دون عرفة وقفوا ثم تحللوا ولا قضاء عليهم في الاظهر
والحصر الخاص كان حبس ظلما أو بدنه وهو معسر به وعاجز عن اثبات اعساره به لان مشقة
كل أحد لا تختلف بين ان يتحمل غيره مثله او ان لا يتحمل والحائض اذا لم تطف للأفاضة
ولم يمكنها الإقامة حتى تظهر وجاءت ببلدها وهي محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصول
الى البيت تحلل بالنية والذبح والخلق كالحصر كما مر التنبيه عليه (وقيل لا تحلل الشريعة)
بالجملة لاختصاصها بالاحصار كالأخطاء الطريق أو مرضت والصحيح الجواز كما في الحصر
العام لما مر وفارق جواز التحلل بالحبس عدمه بالمرض بأنه لا يمنع الاتمام بخلاف الحبس
وقال المصنف ان الأشهر في اللغة أحصره المرض وحصره العدو وقال السبكي ان
المشهور من كلام أهل اللغة ان الاحصار المنع من المقصود سواء أمنعه مرض أم عدو أم
حبس والحصر التضييق (ولا يتحلل بالمرض) اذا لم يشترطه لانه لا يمنع الاتمام ولا يزول
بالتحلل قال الماوردي وهو اجماع الصحابة رضي الله عنهم بل يصح برحني يزول فان كان
محرما بعمرة تمام أو بحج وفاته تحلل بعملة عمره (فان شرطه) أي التحلل بالمرض مقارنا
للأحرام (تحلل به) أي بسبب المرض (على المشهور) كماله ان يخرج من الصوم فيما لو نذره
بشرط ان يخرج منه بعد نذر وغير الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل رسول
الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أجدني

فإنه الحج لأن ذلك فوات لم ينشأ عن حصر (قوله ولا يحرم كمال التحريم الهبة) قد يمنع القياس بان في الهبة عا
الواهب وشرفه لانعامه على الموهوب له بخلاف بذل المال لهذا الغرض فإن فيه اظهار العجز عن دفع الكافر وهو ذل (قوله
فيلزمهم القضاء) ضعيف (قوله والحائض اذا لم تطف) ايسر بقيد بل متى وصلت الى محل يشق عليها العود منه جاز لها التحلل
وان لم تصل لبلدها (قوله مقارنا للأحرام) عبارة ابن عبد الحق فان شرطه أي لفظا اه أي واللفظ هو المبادر من الشرط

مبني على ان الشوك كله مؤذي اما بالفعل أو بالقوة ومن ثم رد الشهاب حج هذا الرد بقوله لا فرق بين ما في الطريق وغيرها
الصريح في ان المراد المؤذي بالفعل أو بالقوة (قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها) أي استبداد أو الاقلاص في ذلك
للإمام على ما يأتي (قوله وهو حسن متعين) من جملة كلام الروضة (قوله فان وقعت صرفها في مصالح الكعبة جرما) سقط

(قوله اللهم محلي) بفتح الحاء أي موضع أحل وقوله حبستني بفتح السين أي العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافي من الخادم
للزركشي وقال في الكفاية في قوله محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني في تخريج أحاديث الرافعي اه
زيادي وفي المختار ما يوافق كلام الوافي حيث قال وحل بالمكان من باب رد وحلولا ٤٧٥ ومحلا أيضا بفتح الحاء والمحل

أيضا المكان الذي تحله
(قوله ونفاد النفقة)
بالدال المهملة (قوله يكون
بالنية فقط) عبارة ابن
عبد الحق تيسر الشيخ
الاسلام بالنية والحلق
فقط اه وما قاله ظاهر
(قوله كالمو شرط التحلل
به بل أولى) عبارة ابن عبد
الحق تنبيه كما يجوز اشتراط
التحلل أو صيرورته حلالا
بما ذكر كذلك يجوز
اشتراط قلبه قال البلقيني
أو انقلاب وجهه عمرة بما
ذكر أيضا فله في الأولى
إذا وجد ان يقلب وجهه
عمرة بالنية وينقلب في
الثانية كذلك من غير
نية وتجزيه في المستثنين
عن عمرة الاسلام بخلاف
عمرة التحلل بالاحصار
مثلا لا تجزيه عن عمرة
الاسلام لانها في الحقيقة
ليست عمرة بل افعال عمرة
(قوله وقل اللهم) عطف

الأوجعة يقال لها محلي واشترطى وقولي اللهم محلي حيث حبستني وقيس بالتحل العمرة
والاحتياط اشتراط ذلك والثاني لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز
بالشروط كالصلاة المفروضة وقائله أجاب عن الحديث بان المراد بالحبس الموت أو هو خاص
بضبيعة ومعلوم انه خلاف الظاهر وغير المرض من سائر الاعذار كضلال الطريق ونفاد
النفقة وانطوائ في العدد كالمرض في ذلك وقضية اطرافهم الاكتفاء بوجوده مطلق المرض وان
خف في تحلل من شرط ذلك وبالمرض يحتمل تقييده بمبج التيمم والوجه ضبطه بما يحصل منه
مشقة لا تحتمل عادة في انعام النسيك ثم ان شرطه بلا هدى لم يلزمه هدى عملا بشرطه وكذا لو
أطاق لعدم شرطه وظاهر خبر ضبيعة فالتحلل فيها يكون بالنية فقط وان شرطه بهدى لزمه
عملا بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلال فرض صار حلالا بالمرض من غير نية وعليه حلوا
خبر أبي داود وغيره باسمه نادى محجج من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وان شرط قلب
وجهه عمرة بالمرض أو نحوه جاز كالمو شرط التحلل به بل أولى ولقول عمر لابي أمية سويدين غفلة
حج واشترط وقل اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسر والافعمرة رواء البيهقي باسناد حسن
ولقول عائشة لعروة هل تستثنى اذا حججت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله
عمدت فان يسرته فهو الحج وان حبستني حابس فهو عمرة رواء الشافعي والبيهقي بسند صحيح على
شرط الشيخين فله في ذلك اذا وجد العذر ان يقلب وجهه عمرة وتجزئه عن عمرة الاسلام
والوجه انه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج الى أدنى الحل ولو يسير اذ يغتفر في الدوام مالا
يغتفر في الابتداء ولو شرط ان يقلب وجهه عمرة عند العذر فوجد العذر انقلب وجهه عمرة
واجزأته عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل بالاحصار لا تجزئ عن عمرة الاسلام لانها
في الحقيقة ليست عمرة وانما هي أعمال عمرة وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل
بالاحصار (ومن تحلل) أي أراد التحلل أي الخروج من النسيك بالاحصار ولو مع شرطه
ان يتحلل اذا أحصر ولو بلا هدى (ذبح) لزوما للآية والخبر السابقين وانما لم يؤثر شرطه
التحلل بالاحصار في إسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بمرض أو نحوه لان التحلل بالاحصار
جائز بلا شرط فشرطه لاغ (شاة) مجزئة في الاضحية (حيث أحصر) من حل أو حرم
وفرق لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقرأوه ولا يلزمه اذا أحصر في الحل ان

تفسير (قوله انقلب وجهه عمرة) ظاهره انه ينقلب حيث شرط القلب وان لم يقلبه وهو مخالف لما تقدم عن ابن عبد الحق ثم
رأيت في نسخة ان ينقلب وعليها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبد الحق (قوله بخلاف عمرة التحلل بالاحصار) أي مثلاً (قوله
ولو بلا هدى) لا يخالف هذا ما مر في قوله نعم ان شرطه بلا هدى الخ لان ذلك في المرض وهذا في الحصر والفرق بينهما ما ذكره
حج حيث قال وفارق ما مر في نحو المرض بان هذا لا يتوقف على شرط فلم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك اه ثم رأيت قوله وانما
لم الخ (قوله وافرقت لهما) ظاهره في امتناع نقله الى غير محل الاحصار ولو الى الحرم وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه اذا أحصر الخ
خلافه وسيأتي انهم اتفقوا على جواز بيعته يعني حيا الى الحرم ولو فقد الفقراء عمل الاحصار فهل يؤثر الذبح الى وجودهم
ولو بغير ذلك الموضع أولا فيه نظر وقال ابن عبد الحق فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل اليه وهو منجبه

قبله كلام من نسخ الشرح وعبارة الامداد كشرح الروض وحله على ما اذا اوقفت للكسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا كساه
 الامام من بيت المال حيث ذكر انها اتمان توقف على الكعبة وحكمها ما امر وخطأه غيره بان ما امر انما هو فيما اذا كسيت مر
 بيت المال فان وقفت تعين الخ (قوله بتزع الحافض) أي ويعرب فيما صنعه الشارح بدلا من النقد (قوله ولو بقي من الطعام أقل
 ولا يخافه ما صرحوا به من انه لو عدت المساكين في الحرم آخره حتى يجدهم كن قدروا على فقره بلد لانه انما يجوز هذا الذبح
 والتفرقة في الحل لمشقة الاحصار ٤٧٦ فان وجد في محله مساكين فرق عليهم والانتقل به بعد الذبح فيه الى فقر أقرب

يبحث بها الى الحرم فانه صلى الله عليه وسلم ذبح هو وأصحابه بالحديبية وهي من الحل
 ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما وكذلك يذبح هناك ما لزمه من دماء
 المخطورات قبل الاحصار وما معه من هدى التطوع وقضية اطلاق المصنّف جواز الذبح
 في موضعه اذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الاصح في أصل الروضة وليس
 في نص الشافعي ما يخالفه وان زعمه بعض المتأخرين وافهم قوله حيث أحصر انه لو أحصر
 في موضع من الحل وأراد ان يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك لان موضع الاحصار
 قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المتنقل الى غير القبلة من التحول الى جهة أخرى
 واتفقوا على جواز ايصاله الى الحرم لكنه لا يتحل حتى يعلم بنحره وافهم أيضا انه لو أحصر
 في موضع من الحرم لم يجز تنقله الى موضع آخر من الحرم والمنقول كما قاله الاذري ان جميع
 الحرم كالبقعة الواحدة انتهى وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح ولهذا قال المصنّف
 (قلت انما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله وبلغه
 محله نحره (ونية التحلل) عنده لان الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف
 (وكذا الحلق ان جعلناه نسكا) وهو المشهور لانه ركن من أركان الحج قدر على الاتيان به فلا
 يسقط ولا بد من مقارنة نية التحلل للذبح والحلق ومن تقديم الذبح على الحلق للآية (فان فقد
 الدم) حسا أو شرعا كان احتاج اليه أو الى ثمنه أو وجده غالبا (فالاظهر ان له بدلا) كغيره
 من الدماء الواجبة على المحرم والثاني لا بد له لعدم وروده فيبقى في ذمته (و) الاظهر على
 الاول (انه) أي بدله (طعام) لانه أقرب الى الحيوان من الصيام لا شتر اكهما في المسالية فكان
 الرجوع اليه عند الفقد أولى (بقية الشاة) مراعاة للقرب فتقوم الشاة بدراهم ويخرج بقيتها
 طعاما (فان عجز عنه صام عن كل مديوما) كافي الدم الواجب بالافساد (وله) اذ انتقل الى
 الصوم (التحل في الحال في الاظهر والله أعلم) بالحلق والنية عنده ومقابلته يتوقف التحلل على
 الصوم كما يتوقف على الاطعام وقرى الاول بأن الصوم يطول زمانه فتعظم المشقة في الصبر على
 الاحرام الى فراغه المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله (واذا أحرمت العبد) وفي معناه الامة
 (بلا اذن) وهو حرام مع صحته (فلسيده تحليه) وكذا المستتر به وان جهل احرامه ثم علمه وأجاز
 البيع لان ما قد يريده ان منه ما لا يباح للمحرّم كالاصطياد واصلاح الطيب وقربان الامة وفي
 منعهما من ذلك اضرار بهما ولا خيار للشترى في هذه الحالة ولكن الاولى له ما ان يأذنه
 في اتمام نسكه وحيث جاز لسيدته تحليه جاز للعبد التحلل ويجب عليه اذا أمر به وانما لم يجب
 بغير أمره وان كان الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا

محله اليه وجوز بعضهم
 انتقاله حيثما الى الصوم
 وهو أهل والاول أقرب
 الى الفرض اه (قوله
 ان جميع الحرم كالبقعة)
 معتمد (قوله أو وجده
 غالبا) أي بزيادة لما وقع
 فيما يظهر قياسا على ما امر
 من شراء الزاد والراحلة
 بزيادة تافهه على غن المثل
 (قوله بقيمة الشاة) أي
 أو ما يقوم مقامها من سبع
 البدنة أو البقرة اه ابن
 عبد الحق وهذا غير قول
 الشارح ويقوم مقام
 الشاة الخ لان ما تقدم في
 بيان ما يخرج من اللحم
 وهذا في بيان ما يخرج عند
 العجز عن اللحم وحاصله انه
 يتخير عند العجز عن اللحم بين
 تقويم الشاة وتقويم سبع
 البدنة أو البقرة (قوله
 كافي الدم الواجب) أي
 ولا يجب عليه الفور
 بالصوم لعدم تعديده (قوله
 ثم علمه وأجاز البيع)
 مقتضاه ثبوت الخيار له
 وانظره مع قوله فيما يأتي

ولا خيار للشترى الا ان يقال ما هنا مصور بما اذا باع بشرط الخيار ولم يمهله باحرامه حال العقد
 ثم علمه وأجاز من حيث الشرط لان حيث ظهور العيب أو يقال وهو أولى ما يأتي مفروض فيما لو أحرمت بلا اذن من السيد
 وما هنا فيما لو أحرمت باذن منه والفرق بينهما ما انه حيث أحرمت بلا اذن قدر المشتري على تحليه فلا يلحقه ضرر بعدم ثبوت
 الخيار بخلاف ما اذا أحرمت باذن فيثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا باحرامه لمعه من تحليه فيتضرر ببقاء الاحرام
 ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء فليحترز (قوله جاز للعبد التحلل) أي من غير اذن السيد

من مد) أى فى مسئلة الصوم (قوله مما لا نقل فيه) أخرج الحمام (قوله والاسخ كفى الروضة أنه اذا عجز عن الدم يصوم) أى بلا اطعام (قوله لا يتعين اكل منهم مد فى دم التمتع ونحوه) لعل الصواب فى غير دم التمتع ونحوه فلفظ غير ساقط من النسخ من الكتب والحاصل حينئذ ان دم التعديل يجوز النقص فيه عن المد والزيادة عليه سواء كان من تباأم مخير أو ان دم التقدير ان كان مخيراً (قوله لان الاصل عدم ما يدعيه) أى السيد (قوله حيث طلب الاقل) بخلاف ٤٧٧ ما اذا طالب السيد الحج والعبد العمرة

فان العبد المجاب (قوله فأحرم من أبعده منه) وينبغي ان محله ما لم يكن وصل الى المحل الذى أذن له بالاحرام منه أخذاً مما قبله (قوله وكذا لو أحرم) أى ليس له تحليله (قوله اذا وسعت نوبته اداء النسك) ظاهره وان احتاج الى سفر وقد يتوقف فيه بان السفر قد يتولد منه مرض فيضر بالسيد (قوله والمكاتب الخ) وفى نسخة بدل هذا والمكاتب كالقن مطلقاً (قوله وظاهر كلامهم انه) أى المكاتب كالرقيق معتمد (قوله وعبد الحربي الخ) أى ويستثنى أيضاً (قوله فالاعتبار ان مالك) هلا اعتبار ان مالك الرقبة أيضاً للملكة العينية مع احتمال حصول ضرره بأعمال الحج الا أن يقال لما كان الاصل السلامة وقد نقل حقه من المنفعة للاستأجر وذلك يستدعي ان يتصرف فيه المستأجر بآراد مما جرت به العادة وان احتمل معه الضرر

السيد بدوامه وام الولد والمدر والمكاتب والبعض ومعلق العتق بصفة كالقن ويصدق السيد بيمينه فى عدم الاذن وفى تصديقه فى تقدم رجوعه على الاحرام تردد والوجه منه تصديق العبد لان الاصل عدم ما يدعيه ويأتى فيه ما ذكر فى اختلاف الزوج والزوجة فى الرجعة ولو أذن له فى احرام مطابق لفعل وأراد صرفه لنفسك والسيد لغيره فى المجاب وجهان أو جهوما اجابة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف ما لو أذن له فى الاحرام ثم رجع قبل احرامه فأحرم غير عالم برجوعه وما لو أذن له فى الاحرام فى وقت فأحرم قبله فان له تحليله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله ما لو أذن له فى الاحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعده منه وما لو أذن له فى الاحرام بالعمرة فأحرم بالحج لانه فوقها وما لو أذن له فى التمتع ورجع بينه ما وما لو أحرم باذن ثم أفسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا اذن أما اذا احرم باذنه فليس له تحليله وان أفسد نسكه لانه عقد لازم عقد باذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالتكاح ولا المستتر به ذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذلك لو أحرم به بغير اذنه ثم أذن له فى انعامه أو أذن له فى الحج فأحرم بالعمرة أو أذن له فى التمتع أو فى الحج أو الافراد قرن اذلو جازله تحليله له لزم ان يحمله فيما أذن له فيه ويستثنى من تحليله مما لم يأذن له فيه المبهض المهايأ اذا وسعت نوبته اداء النسك فأحرم به فيها والمكاتب كتابة صحيفة اذا لم يحتمل فى تأدية نسكه الى سفر فأحرم به أو احتاج ولم يحل عليه شئ من النجوم فأحرم به على ما ذكره ابن المقرئ وظاهر كلامهم انه كالقن مطلقاً وعبد الحربي اذا أسلم ثم أحرم بغير اذنه ثم غنمه والناذر لنفسك فى عام معين باذن سيده ثم انتقل الى غيره فأحرم به فى وقته ولو كان الرقيق مؤجراً أو موصى بمنفعته فالاعتبار ان مالك المنفعة دون الرقبة وتحلل الرقيق يكون بالنيسة والخلق والمراد بتحليل سيده انه يأمره به لا أنه يتعاطى الاسباب بنفسه اذ غايته ان يستخدمه ويمتعه المضى ويأمره بفعل المحظورات أو يفعلها به ولا يرتفع الاحرام بذلك فان امتنع ارتفع المانع بالنسبة الى السيد حتى يجوز له استخدامه فى محرمات الاحرام ويؤخذ من بقاءه على احرامه وقولهم مذبح المحرم من السيد مية أنه لو ذبح صيدا ولو بأمر سيده لم يحل وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وان خالف فى ذلك بعض أهل العصر وما لزمه من دم بفعل محذور كاللبس أو بالقوات لا يلزم سيده ولو أحرم باذنه بل لا يجزئه اذا ذبح عنه اذ لا ذبح عليه لكونه لا يملك شيئاً وان ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضعف به عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو أذن له فى الاحرام لانه لم يأذن له فى وجبه فان وجب بتمتع أو قران أذن له فيه لم يمنعه منه لاذنه فى وجبه وان ذبح عنه السيد بعد موته جاز لانه حصل اليأس عن تكفيره والتملك بعد الموت ليس بشرط ولهذا لو تصدق عن ميت جاز وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان يتصدق عن أمه بعد موتها فان عتق الرقيق وقدر على الدم لزمه اعتبار اجماله الاداء والمكاتب يكفر باذن سيده كالحرة لانه يملك وعليه فيجزئه ان يذبح

للعبد لم يلتفت الى السيد (قوله ولو بأمر سيده لم يحل) أى الصيد خلافاً للحج وقد يوجه بانه حيث كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد بالذبح فائدة بل يكون أمره وسيلة الى اضاءة المال وقتل الحيوان بلا سبب (قوله بل لا يجزئه) أى العبد اذا ذبح عنه أى السيد (قوله ولو أذن له) غاية (قوله وعليه فيجزئه) أى المكاتب ان يذبح أى السيد عنه ظاهراً ولو بغير اذن من المكاتب ولعله غير مراد اذا ذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليها لا يصح الا باذن ممن وجبت عليه

فالزيادة على المدتبنة بالنص لانه يعطى لكل مسكين نصف صاع وان كان مرتباً فلا اطعام فيه في الاصح المسار في ارجع ثم ار
مراده بدم التمتع دم الاستمتاع بقريته قوله بهده وأما دم الاستمتاع وهذا المفهوم صريح فيما قدمته من أن لفظ غير ساقه
(قوله اعتبر وقت ارتكاب المحذور) ٤٧٨ أي فان كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبة سيده كفر بالصوم كما يعلم مما تقدم.

عنه ولو في حياته ولو أحرمت المبهض في نوبته وارتكب المحذور في نوبة سيده أو عكسه اعتبر وقت
ارتكاب المحذور المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله (وللزوج تحليها) أي زوجته
(من حج تطوع لم يأذن فيه) لئلا يتعطل حقه من الاستمتاع والعمرة كالج (وكذا من الفرض)
بلا اذن (في الاظهر) لان حقه على الفور والنسك على التراخي ويخالف الصلاة والصوم
لطول مدته بخلافهما وروى الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ليس للمرأة ان تنطلق الى الحج الا باذن زوجها والثاني للعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا
اماء الله مساجد الله قال النووي وأجابوا عنه بأنه محمول على انه منى تنزيه أو على غير المزوجات
لانه لا يتعلق بهن حق على الفور أو ان المراد لا تمنعوهن مساجد البلد للصلاة وهذا ظ هر سياق
الخير والامة في ذلك كالحرة وان أذن لها السيد وللزوج منع زوجته من الابتداء بالتطوع
جزما وبالفرض في الاظهر والرجعية وان كانت زوجة ليس له تحليها الا ان راجعها لكان له
حبسها وحبس البائن في العدة وان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه وحيث حلها فليحلها
كالرقيق بان يأمرها بالتحلل ويجب عليها ان تحلل بأمر زوجها كتحلل المحصر وتقدم بيانه
فان لم يأمرها لم يجز لها التحلل فان امتنعت من تحللها مع تمكنه منه جاز له وطؤها وسائر
الاستمتاع بها والاثم عليها الا عليه كافي الحائض اذا امتنعت من غسل الحيض فانه يجوز له
تغسيلها ووطؤها مع بقاء حدثه والاثم عليها فان أحرمت باذنه أو اذن لها في اغنامه لم يكن له
تحليلها ولو قال طيبان عدلان ان لم تحج الا أن عضبت صار الحج فور يا فليس له المنع ولا التحليل
منه ولو تكلمت بعد تحللها من الفائت فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو حجت خلية فافسده
ثم تكلمت أو مريضة باذن فافسده ثم أحرمت بالقضاء لم يملك منعها ولا تحليلها منه ولو نذرته في
سنة معينة ثم تكلمت أو في النكاح باذن الزوج ثم أحرمت به في وقته لم يملك تحليلها ومثله ما لو
نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم تكلمت فيه ولو خرج مكي يوم عرفة اليها فاحرمت معه لم يكن
له تحليلها ولو سافرت معه أحرمت بحيث لم تفوت عليه استمتاعا بان كان محرما لم يكن له تحليلها
ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطيق الجماع فاحرم عنها ولو الكون غير مميزة أو اذن لها فيه الكون
مميزة لم يجز له تحليلها ويستحب للزوج ان يحج بأمره لانه لا مبره في خبر الصحيحين ويستحب لها
ان لا تحرم بنفسها الا باذنه ولا يخالف هذا ما في الامة المريضة من أنه يجتمع عليها الاحرام بغير
اذن زوجها وسيدها لان الحج لازم للحرة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر ويحتمل خلافه
فتعارض في حقها واجبان الحج وطاعة الزوج فجاز لها الاحرام ونسب لها الاستئذان بخلاف
الامة لا يجب عليها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في
صوم النفل بغير اذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه انه يحرم على الزوجة الحر

في قوله وما لزمه من دم
الحج (قوله وبالفرض في
الاظهر) ظاهره وان
أخبرها طبيب بالعضب
وسمى ما فيه في قوله
ولو قال طيبان عدلان
الحج (قوله فان لم يأمرها
لم يجز لها التحلل) ولعل
الفرق بين الزوجة والقن
حيث جاز له التحلل قبل
أمر السيد ان الزوجة
ما كانت من أهل
الوجوب وهي مخاطبة
بالحج في الجملة كان أمرها
أكسد من الرقيق فان
حججه بتقدم غنامه يقع
نفلا بخلاف المرأة فان
حجها اذا تم وقع فرضا مطلقا
وخرجت به عن عهدة
الواجب بل الظاهر من
حال الزوج انه يستمر على
عدم طلب التحلل بل الحياة
قد يحمله على الاذن لها
في بقاء الاحرام (قوله
والاثم عليها) أي ويفسد
بذلك حجها قال ع وعليها
الكفارة وقياس ما تقدم
عن سم نقلا عن م
انه لا كفارة عليها (قوله

ولو نذرته في سنة معينة) أي نذرت حجاً غير حجة الاسلام لانه الذي يجب به الحج وأما نذرت حجة الاسلام
فالأوجب به تعجيل الحج لأصله ومن ثم أقدره به بدالك (قوله لم يجز له تحليلها) وظاهره وان أطافت الوطء ولم يكن الزوج
محرما وأراد تحليلها وقد بوجده بانه لما كانت في زمن لا تحتمل فيه الوطء نزل اذن الشارع له في الاحرام منزله اذن الزوج
وهو به اذنه لا يجوز له التحليل (قوله ويستحب للزوج ان يحج بأمره) وأعل وجهه ان فيه اعانة لها على أداء النسك وصونا
لها عن الاحتياج الى من يقوم بأمرها في غيبته وان فيه تسبعا في عفته في الطريق لانه ربما يطول سفره ويحتاج للواقعة
(قوله بخلاف الامة لا يجب عليها الحج) أي فامتنع الاحرام بدون الاستئذان كما تقدم

من النسخ (قوله لانهم ائحل تمتعه) أي بما كان محظورا عليه (قوله والا حسن في تمتعه) أي على خلاف ما سلكه هو في الحل (قوله) ودم الفوات يجزئ بعد دخول وقت الاحرام (قد مر هذا آنفاً) باب الاحصار والفوات (قوله باب الاحصار والفوات) كذا في النسخ ولعل لفظ الفوات هنا زاد من الكتبة ويكون لفظ الفوات ٤٧٩ الذي هو من المتن هو الا في قول

الشارح والفوات للحج
الخ فيكتب بالاحرام كما هو
كذلك في التحفة ويدل
عليه قول الشارح هو في
الاصطلاح اذا ضمير
لا احصار ولو كان لفظ
الفوات هنا في مركزه
لكان الواجب الاتيان
بالظاهر لا بالضمير كما لا يخفى
(قوله ويدل عليه) أي
في ان الفوات للحج أي
اصالة (قوله الاول والثاني

(قوله احرامها بالنقل بغير
اذن) أما القرص فلا يحرم
عليها الاحرام به ولا يغني عن
هذا قوله السابق وللزوج
منع زوجته من الابتداء
بالتطوع جزا لانه لا يلزم
من جواز منعه منعها
بالاحرام بلا اذن منه (قوله
لا تفريسه) اطلاق النفر
على من ذكر مجاز في المختار
والنفر بفتحتين عدة رجال
من ثلاثة الى عشرة (قوله
وكالندر) أي حيث استقر
في ذمته بأن نذره في سنة
معينة وقوته فيها مع
الامكان أو أطلق ومضى
ما يمكنه فيه النسك والا فلا
شيء عليه (قوله نعم ان غاب
على ظنه الخ) قياس ما صر في

احرامها بالنقل بغير اذن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) اذا تحلل لعدم وروده ولانه لو وجب
لبين في القرآن أو الخبر لان الفوات نشأ عن الاحصار الذي لا صنع له فيه ولقول ابن عمر وابن
عباس لا قضاء على المحصر وقد أحصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية ألف وأربعمائة ولم
يعتمر معه في العام القابل لتفريسه برأ كثر ما قيل انهم سبعمائة ولم ينقل انه امر من تخلف
بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاماً وبين كونه خاصاً أي بنفسك سوى الاحرام أو لم يأت به
واستثنى ابن الرفعة ما لو أفسد النسك ثم أحصر ورد بان القضاء هنا لا لفساد لا للاحصار (فان
كان) نسكه (مريضاً مستقراً) عليه حجة الاسلام فيما بعد السنة الاولى من سني الامكان
وكالندر والقضاء (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض ولم يتمها تبقى في ذمته (أو غيره مستقر)
حجة الاسلام في السنة الاولى من سني الامكان (اعتبرت الاستطاعة بعد) أي بعد زوال
الاحصار ان وجدت وجب والا فلا فان بقي من الوقت ما يمكن فيه الحج فالاولى ان يحرم ويستقر
الوجوب بعرضه نعم ان غاب على ظنه انه ان أخره عنه عجز عنه لزمه الاحرام فيه وله التحلل
بالاحصار قبل الوقوف وبعده فان بقي على احرامه غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته الوقوف
لزمه القضاء لفوات الحج كما لو فاته بخط الطريق أو المدد وتحلل بافعال العمرة ان أمكنه التحلل
به أو لزمه دم للفوات وان لم يمكنه ذلك تحلل به بدمي ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر
لفوات فان أحصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من احصاره فإراد ان يحرم ويبنى لم يجز البناء
كافي الصلاة والصوم * المانع الخامس الابوة ويستحب استئذان أبيه في النسك فرضاً
وتطوعاً ولكل منهما وان لا ولو مع وجود الأبوين في الأصح ذكره كان أو أنثى منعه من
نسك التطوع لانه أولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المتعبر فيه ذلك بقوله صلى الله
عليه وسلم في خبر الصحيحين رجل استأذنه في الجهاد ألك أبوان قال نعم قال استأذنتهما
قال لا قال ففهم ما جاهد ومحملة اذا كانا مسلمين ولهم التحليل من نسك التطوع اذا
أحرم بغير اذنهم للخبر السابق وتحليلهم له كتحليل السيد رقيقه ويلزمه التحلل بامرهما
ومحملة في الاكافي ولم يكن مصاحباً له في السفر والاوجه ان الرقيق كالحر في أن له المنع
وليس له ما منعه من نسك الفرض لا ابتداء ولا انما كالهوم والصلاة ويفارق الجهاد
بانه فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخير حذر الفوات وقضية
كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لا يوجب ائتماراً من نسك التطوع وهو ظاهر لان
رضا الزوج لا يقطع حق الاصل الا أن يسافر معها لزوج وقد علم أنه لو منعه من حجة
الاسلام لم يلتفت الى منعه وان لم يجب عليه * المانع السادس الدين فلصاحبه منع
المديون من السفر ليستوفيه الا ان كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو يستتبع من يقضيه من
مال حاضر وليس له تحليه له اذا ضرر عليه في احرامه (ومن فاته الوقوف) وبفواته يفوت
الحج (تحلل) وجوباً ثلاثاً بغير محرماً بالحج في غير أشهره فتحرر عليه استدامة احرامه الى

الزوجة من أنه لو قال لها طيبين عدلان الخ اعتباراً مثله هنا وبغني ان مثل ذلك ما لو عرف من نفسه لكونه طبيباً وتعبيره
يغلب على ظنه شامل لذلك بل وما لو أخبره به طبيب واحد (قوله ومحملة اذا كانا مسلمين) في حاشية الزيادة انه لا فرق بين المسلم
والكافر خلافاً لاذري (قوله كتحليل السيد رقيقه) أي فيما مره بفعل ما يخرج به من الحج وهو الذبح والخلق كالحصر وقضية
قوله كتحليل الخ انه ان امتنع من ذلك أمره بفعل ما يحرم على المحرم وفيه وقفة (قوله والاوجه ان الرقيق) أي الاب الرقيق

الحصر العام والخاص وقد ذكرهما الخ) وينتدفا الفرق ونحوه ليس من الحصر فيكون زائدا على ما في الترجمة وذلك أن تقول ما المانع من جعل ذلك من الحصر الخاص أيضا لاتحاد الحكم ولا نطبق التعريف عليه (قوله وقضوا ثم تحللوا) أي ولا حكم لهذا الوقوف فليس ٤٨٠ له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر كما يعلم مما يأتي فينبيل

المانع الخامس (قوله كان حبس) خبر قوله والحصر الخاص والحاصل انه لما قال في صدر الباب الاول والثاني الحصر العام والخاص بين بعد ذلك العام في ضمن قوله سواء أ كان المنع بقطع طريق الخ ثم بين الثاني بقوله والحصر الخاص الخ وكل منهما داخل تحت قول المصنف من أحصر وان كان في سياق الشارح فلاقة وكان الاولى تأخير قوله والحصر الخاص الخ عن القيل الاتي (قوله لان مشقة كل أحد الخ) تعليل لمحذوف أي انه كالعامة لان الخ (قوله صار حلالا بالمرض) ظاهره

(قوله لم يجزئه) قال ج لان احرام سنة لا يصلح لاحرام أخرى (قوله ولا يحتاج الى نية) بل القيام منه من ذلك لان ما يأتي به من أعمالها لا تحصل به عمرة وان نواها (قوله وأهدوا) بقطع الهمة يقال أهدى له واليه (قوله وان كان غازيا فيل له الحمد لله الخ) أي وان لم يحصل فتح على يده

قابل فلو استدامه حتى حج به من قابل لم يجزئه وقول الشارح تحلل جواز امراده به الجواز بعد المنع فيصدق بالواجب (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم فان سعي لم يعده (وحلق وفههما) أي السعي والحلق (قول) أنهم لا يجبان في التحلل أما السعي فلاه ليس من أسباب التحلل ولهذا صرح بتقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم وأما الحلق فبني على انه ليس بنفسك وما ذكره من التحلل بما ذكره أراد به التحلل الثاني وأما الاول ففي المجموع انه يحصل بواحد من الطواف والحلق يعني مع السعي لانه لما فاتته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كن رمي ولا تجزئه عن عمرة الاسلام لان احرامه انعقد بنفسك فلا ينصرف لا آخر كعكسه ولا يجب الرمي والمبيت ببنى وان بقي وقتهم ما ولا يحتاج الى نية العمرة وان احتاج الى نية التحلل (وعليه دم) للفوات (والقضاء) بمعناه اللغوي وهو الاداء وهو على الفور والاصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في المجموع ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر ابن الخطاب ينصره فهدى فقال يا أمير المؤمنين أخطانا العدو وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفه فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسمعوا بين الصفا والمروة واحمروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا وأهدوا فبنى فهدى فصيامة ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع واتته بذلك في الصحابة ولم ينكر ولا الفوات سبب يجب به القضاء فيجب الهدى كالفاساد وقد علم مما مر انه لو نشأ الفوات عن الحصر بان حصر فسلك طريقا آخر ففاته لصحة طرية مثل لا أو صار الاحرام متوقفا زوال الحصر فلم يزل حتى فاته الحج تحلل بعمل عمرة ولم يفيض * واعلم ان من علق السعي فاستحب ان يحل المسافر لاهله هدية للنحر الوارد في ذلك ويسن عند قربيه وانه ارسل من يعلمهم بقدمه الا ان يكون في قافلة اشتهر عند أهل البلد وقت دخولها ويكره ان يطرقهم ليلا ويستحب ان يتقى المسافر وأن يقال له ان كان حاجا فبذل الله حجتك وغفر ذنبك وأخلف نفقتك فان كان غازيا فيل له الحمد لله الذي نصرك وأكرمك وأعزك والسنة ان يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة لقدوم وتسبب النقية وهي طعام يفعل لقدوم المسافر كما سيأتي بيانه في الولية ان شاء الله تعالى * والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد تم شرح الربع الاول بحمد الملك الوهاب وعونه وحسن توفيقه يوم الاثنين المبارك ثاسع عشر رجب افراد الاصم الحرام سنة خمس وسبعمائة على يد مؤلفه فقير عذوره وأسير وصمة ذنبه محمد بن أحمد الرمي الى الانصاري الشافعي عفر الله تعالى له ولوالديه وللمشايخه ولجميعه ولذويه وان دعا لهم بالخير فبني وجميع المسلمين ونفع الله تعالى من قرأه أو نقل منه أو طالع فيه ودعا لمن كان سببا في ذلك بالموت على الاسلام ولسائر المسلمين وتوسل الى الله تعالى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبسائر أنبيائه ورسله وملائكته وأخصائه أن يديم لنا رضاه وان يصلح منا ما أفسدناه

لا عزاز الاسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده (قوله والسنة ان يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد) أي الى منزله وظاهر ان محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعلم ما فيه عند دخوله (قوله وتسبب النقية) أي يسبب لئلا يفر بعد حضوره ان يفعلها (قوله وان يتحفا) أي ويخصوا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب تم تجريد ربيع العبادات من هوامش شرح الرمي للعلامة نور الدين على الشبراملسي رحمه الله تعالى

ولو بعد الوقوف وفيه ماصر (قوله وقوة الكلام تعطى حصول التحلل بالذبح) أى وحده وقوله ولهذا قال المصنف أى استدرا كعليه فهو بيان لوجه الاستدراك (قوله وإذا أحرم العبد بالأذن) أى ولو بأن خالف في صفة الاحرام كما يعلم من كلام المشرح الآتى (قوله وفي منعهما) أى البائع والمشتري وكان الاولى ٤٨١ افراد الضمير ليرجع الى مطلق السيد

الاعم (قوله والمكاتب والمبعض) أى على ما يأتى فيهما (قوله أو وجههما اجابة السيد حيث طلب الاقل) ومفهومة عدم اجابته حيث طلب الاثقل ويلزم منه ان العبد طالب الاخف فلو قال اجابة طالب الاخف لشملهما منطوقا ولو كان أوضح (قوله اذ غايته) أى التعاطى (قوله اعتبر وقت ارتكاب المخطور) أى فان كان في نية السيد وجب عليه أو في نية السيد فلا وجوب (قوله فان لم يأمره الم يجوز لها التحلل) أى لان احرامها بغير الاذن ليس حراما كما يعلم مما يأتى وبه فارتق الرقيق (قوله فلا منع ولا تحليل منه) يعنى من القضاء (قوله ويستحب لها أن لا تحرم بنفسها الا باذنه) هذا في مطلق الزوجة وليس خاصا بالمسئلة قبله (قوله ويحتمل خلافاه) مقابل قوله فيما يظهر فهو بالنسبة للغاية فقط وقوله فتعارض الخراجع لاصل قوله لان الخ لا يزم للمرة (قوله الانفريسير) أى

وأن يمن علينا بقربه وان يتخففنا بحقائق حبه وان لا يجعل أعمالنا حسرة علينا وندامة وان يجعلنا مع ساداتنا فى أعلى فرايس الكرامة وان يعيننا على اتمام بقية شرح الكتاب كما أعاننا على ابتدائه فانه مجيب الدعاء لا يرد من قصده واعتمد عليه ولا من عول فى جميع أموره عليه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم

هو وأقول

حرره بمجتهدا • وليس يخلو عن غلط قل للذى يلومنى • من ذا الذى ماساه قط

تم الجزء الثانى وبليه الجزء الثالث اوله كتاب البيع

واحد منبسر	١٨ ٩ ٢
فن منبسر	١١ ٢
كتاب منبسر	١٨ ٦

٦١ نهاية فى بالنسبة لمن كان معه صلى الله عليه وسلم والا فصول هذا العدد ليس بيسير (قوله وبعده) أى اذا كان متوقعا زوال الاحصار بقريضة ما بعده (قوله مراده به الجواز بعد المنع) فيه مسامحة اذا الواقع انه جواز بعد منع فلا حاجة للارادة وكان الاولى أن يقول أراد بالجواز الوجوب ادهو بعد منع فيصدق به

